

فهرست الجزء السادس من شرح البحر الرائق على كذا الفائق للعلامة ابن نجيم

صفحة	باب	صفحة	باب
١٦٨	باب السلم	٢	باب خيار الشرط
١٨٧	باب المتفرقات	٢٨	باب خيار الرؤية
٢٠٨	(كتاب الصرف)	٢٨	باب خيار العيب
٢٢١	(كتاب الكفالة)	٧٣	باب البيع القاسد
٢٥٥	فصل ولو أعطى المطلوب الكفيل الخ	٩٩	فصل في بيان أحكام البيع القاسد
٢٦٢	باب كفالة الرجلين والعبدین	١١٠	باب الاقالة
٢٢٤	(كتاب الحوالة) خطأ والصواب ٢٦٦	١١٦	باب المراجعة والتولية
٢٧٦	(كتاب القضاء)	١٢٦	فصل في بيان التصرف في المبيع
٢٩٠	فصل في المقتى	١٣٥	باب الربا
٢٩٠	فصل في المستقنى	١٤٨	باب المحقوق
٢٩٢	فصل في التقليد	١٥١	باب الاستحقاق
٣٠٧	فصل في المحبس	١٦٠	فصل في بيع الفضولى

وتمت

جزء السادس

من البحر الرائق شرح كنز الدقائق للامام  
العلامة والتحرير الفهامة فقيه عصره

ووحيد دهره محرر المذهب النعماني

وأبي حنيفة الثاني الشيخ زين

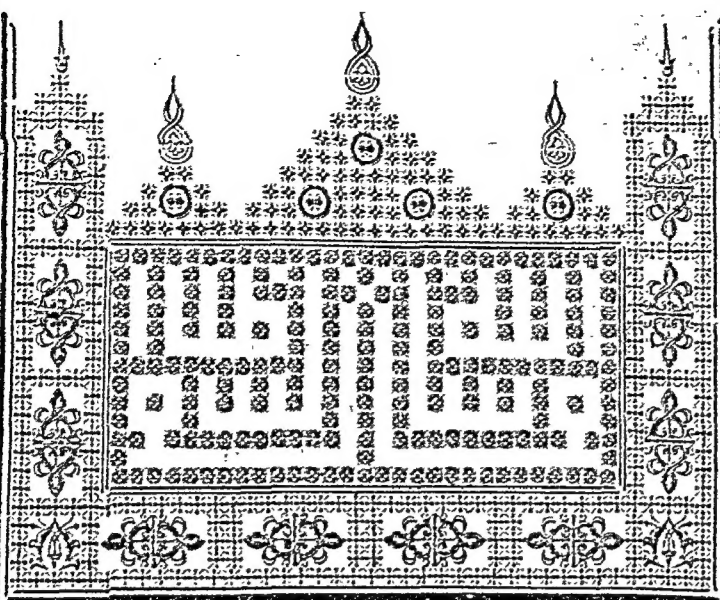
الدين الشهير بابن فحيم

رحمه الله تعالى

آمين

بها مشه المحواشي المسماة بمنحة الخالق على البحر الرائق لخاتمة المحققين ونخبة العلماء  
العاملين العلامة الفاضل والاستاذ الكامل السيد محمد أمين الشهير بابن عابدين رحمه  
الله وقد جعل كتاب البحر مفرغا في سبعة أجزاء والجزء الثامن تكملة العلامة المحقق محمد  
شهير بالطوري ولتمام الانتفاع جعل المتن مع الحاشية في طرة الكتاب وفصل بينهما  
بفاصل من جدولي الطبع المستطاب





بسم الله الرحمن الرحيم

باب خيار الشرط

من اضافة الشيء الى سببه لان الشرط سبب للخيار وفي المصباح الخيار الاختيار وقصره في فتح  
البارى بالتخير بين الامضاء والفسخ وهو ثابت بالنص على غير القياس وحين ورد النص به جعلناه  
داخلا على الحكم ما نفعه اقله لعله بقدر الامكان ولم نجعله داخلا على أصل البيع للنهي عن بيع  
بشرط والبيع الذي شرط فيه الخيار يقال فيه علة اسمها ومعنى لاحكامها والخالي عنه علة اسمها ومعنى  
وحكام قال أهل الأصول الموانع خمسة مانع يمنع انعقاد العلة وهو حصة المبيع فلم ينعتقد في الحر  
لعدم المحل ومانع يمنع تمامها كبيع مال الغير ومانع يمنع ابتداء الحكم وهو خيار الشرط ومانع  
يمنع تمامه كخيار الرؤية للشترى ومانع يمنع لزومه كخيار العيب وقد حققنا في شرحنا على المنار  
ان تقسيمهم الموانع مبني على قول ضعيف للأصوليين وهو جواز تخصيص العلل وأما على الصحيح  
من انه لا يجوز تخصيصها فلا مانع لها أصلا ففي كل موضع عدم الحكم فانما هو لعدم العلة فتختلف  
الملك مع شرط الخيار انما هو لعدم العلة لانها البيع بلا خيار وقولهم فيما فيه خيار علة اسمها ومعنى  
لاحكامها جاز على الصحيح لان الموجود فيه شرط العلة لا كلها لانها لا تتم الا باوصاف ثلاثة ان تكون  
موضوعة وان تكون مؤثرة وان يوجد الحكم عقبها بلا تراخ فسادام الخيار باقسام تتم العلة فاذا سقط  
تتم وتماسه في تقرير الاكمل في بحث تقسيم العلل الى سبعة والخيارات في البيع لا تنحصر في  
الثلاثة كما قدمناه بل هي ثلاثة عشر خيارا والرابع خيار الغبن وسنتكلم عليه في المراجعة حيث  
ذكره هناك والخامس خيار الكهنية وقدمناه أول البيوع والسادس خيار الاستحقاق وسيتأتى

باب خيار الشرط

باب خيار الشرط

(قوله والسابع خيار كشف الحال كما قدمناه) قال الرملي قدمه في شرح قوله وبأنا أو جحر لا يعرف قدره بقوله بعد ان قال لو اشترى بوزن هذا الجحر ذهباً ثم اعلم به جاز وله الخيار وهذا الخيار خيار كشف الحال كما قدمناه في مسألة الحفيرة والمطمورة (قوله والظاهر ان الضمير الخ) قال في النهر أقول الضمير في صح يعود الى المضاف اليه بقرينة صح ولقد أفصح المصنف عنه في المجمع حيث قال وصح شرط الخيار لها في المجمع لاله ومن غفل عن هذا قال ما قال اه وفي حاشية أبي السعود عن الجوى الاولى أن يجعل الضمير راجعاً الى الخيار باعتبار كونه موصوفاً بالمشروطية قبل الاضافة فان اضافة خيار الى الشرط ٣ من اضافة الموصوف الى الصفة

ولا ينافيه قولهم انه من اضافة الحكم الى سميته والاصل باب الخيار المشروط على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول بذلك على ذلك ان الموصوف بالصفة ليس الخيار فقط كما يوهمه كلام صدر الشريعة ولا الشرط فقط كما يوهمه كلام صحيح للتبايعين أولاً أحدهما ثلاثة أيام

صاحب الاصلاح (قوله والخلاصة الخ) قال الرملي ذكر شيخ الاسلام زكريا في شرح الروض هنا فروطاً وقواعدنا لا تأباها قال فرع قوله أي العاقل لا خلاصة بكسر الحاء عبارة في الشرع عن اشتراط خيار الثلاث ومعناها لا عين ولا خديعة فان أطلقها عالمين لاجاهلين ولا جاهل أحدهما معناه صح أي ثبت الخيار وان أسقط من شرط له الخيار

في باب خيار العيب والسابع خيار كشف الحال كما قدمناه والثامن خيار تفرق الصفة بمرأه البعض قبل القبض وسأني أيضاً والتاسع خيار اجازة عقد الفضولي والعاشر خيار فوات الوصف المشروط المستحق بالعقد كاشتراطه الكتابة والحادي عشر خيار التعيين الثاني عشر في المراجعة خيار الخيانة الثالث عشر من الخيارات خيار نقد الثمن وعدمه كما يأتي في هذا الباب (قوله صح للتبايعين أولاً أحدهما ثلاثة أيام) أي جاز للبائع والمشتري معاً أولاً أحدهما في المدة المذكورة والظاهر ان الضمير يعود الى الخيار وفي الوقاية والتفافية صح خيار الشرط فبرزه والاوولى ما في الاصلاح صح شرط الخيار لان الموصوف بالصفة شرط الخيار لا نفس الخيار والاصل في ثبوته ما رواه ابن ماجه في سننه ان حبان بن منقذ بن عمر كان رجلاً قد أصابه أمة في رأسه فكسرت اسنانه وكان لا يدع على ذلك التجارة فكان لا يزال يغيب فاقى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر له ذلك فقال له اذا أنت بايعت فقل لا خلاصة ثم أنت في كل سلعة ابتعتها بالخيار ثلاث ليال فاذا رضيت فامسك وان سخطت فارددها على صاحبها وحبان يفتح الحاء المهملة والباء الموحدة والخلاصة الخ مداع وفائدة قوله لا خلاصة أي لا خديعة في الدين لان الدين النصيحة والاعلام بانه ليس من ذوى البصائر بالسلع فالواجب نصيحته فلا تخدعه بشئ اعتمد ادا على معرفته بل انكروه لانه ليس عالمها كذا في فتح الباري والاشمة شجرة تصيب أم الرأس وكان حبان ألغى باللام فكان يقول لا خديعة فقوله اذا بايعت شامل للبائع والمشتري وبه اندفع قول سفيان الثوري انه لا يجوز الا للمشتري عملاً بجديد التحاكم فجعل له الخيار فيما اشتراه ولانه انما جاز للحاجة الى دفع الغبن بالتروى وهمافها سواء وفي الخاتمة اذا شرط الخيار له ما لا يثبت حكم العقد أصلاً اه وفيه بقوله للتبايعين الدال على ان الشرط كان بعد العقد أو مقارناً له للاحتراز عما اذا كان قبله فلو قال جعلتك بالخيار في البيع الذي نعتده ثم اشترى مطلقاً لم يثبت كما في التتارخانية وأطلقه فشمع البيع الفاسد فهو كالصحیح يثبت فيه خيار الشرط ولما كان خلاف الأصل فاذا اختلفا في اشتراطه فالقول لمن أنكره عند الامام في ظاهر الرواية وعند محمد القول لمدعيه والبيدنة لا تحرك كذا في الخاتمة وشمل ما اذا شرطاه وقت العقد أو التحاق به فلو قال أحدهما بعد البيع ولو بايام جعلتك بالخيار ثلاثة أيام صح اجماعاً فلو شرطاه بعده أزيد من الثلاثة فسد العقد عنده خلافاً لهما كما لو ألغى بالبيع شرطاً فاسداً فانه يلحق ويفسد العقد عنده وعندهما لا يفسد ويبطل الشرط وفي جامع الفصولين هو يصح في ثمانية أشياء في بيع واجارة وقسمة وصح عن مال بعينه وبغير عينه وكاتبه وخلع وعتي على مال لو شرط للمرأة والتمن

ثلاثة أيام خيار اليوم الاول بطل السكل قال في المجموع وان أسقط خيار الثالث لم يسقط ما قبله أو خيار الثاني بشرط أن يبقى خيار الثالث يسقط خيار اليومين جميعاً لانه كما لا يجوز أن يشرط خياراً متراجحاً عن العقد لا يجوز أن يستبق خياراً متراجحاً وانما أسقطنا اليومين تغليبا للاسقاط لان الأصل لزوم العقد وانما جازنا خيار الشرط رخصة فاذا عرض له خلل حكم بلزوم العقد اه فتأمل تجده موافقاً لمذهبنا والله تعالى أعلم اه (قوله فهو كالصحیح يثبت فيه خيار الشرط) قال في جامع الفصولين حتى لو باع قناباً لفردهم ورطل خمر بخيار فقهه وحرره لم يجوز لانا فذا ولا موقوفاً اه (قوله واجارة) قال في جامع الفصولين لو استأجر

بمبارلة ثلاثة أيام جاز كبيع - ٤ فلو فسخ في الثالث هل يجب على المستاجر أجر يومين أفتى صطا انه لا يجب لانه لم يتمكن من

ولو شرط الخيار للرهن جاز لا للرهن اذله نقض الرهن متى شاء بالخيار ولو كفل بنفس أو مال وشرط  
الخيار لكفوله أو لكفيل جاز اه ويصح شرط الخيار في الإبراء بان قال أبرأك على اني بالخيار  
ذكره فقرا لاسلام من بحث الهزل ويصح أيضا اشتراطه في تسليم الشفعة بعد طلب الموائمة ذكره  
فيه أيضا ويصح اشتراطه في الحوالة أيضا وفي الوقف على قول أبي يوسف وينبغي صحة في المزارعة  
والمعاملة لانها اجارة فهي خمسة عشر موضعا ولا يصح في النكاح والطلاق واليمين والنذر والاقرار  
بعقد والصرف والسلم والوكالة علة قاضيان بانه انما يدخل في لازم بمقتل الفسخ وفي الولو الحجة  
لشترى عبدا واشترط ان المشتري خيار يومين بعد شهر رمضان والشراف في آخر رمضان فهو جائز  
ويكون له الخيار ثلاثة أيام اليوم الا آخر من رمضان ويومين بعده لانه سكت عن الخيار يوم العقد  
وأمكن تصحيح هذا العقد وعل تصحيح هذا العقد باشتراط الخيار يوم العقد ويومين بعد رمضان ولو  
قال البائع للمشتري لا خيار لك في رمضان فالبيع فاسد لانه تعذر تصحيح العقد اه وفي فتح القدير  
لو قال له أنت بالخيار فله خيار المجلس فقط ولو قال الى الظهر فعند أي حنيفة يستمر الى أن يجرح وقت  
الظهر وعندهما لا تدخل الغاية اه وكذا الى الليل أو الى ثلاثة أيام يدخل ما بعد الى وشمل ما اذا  
شرطاه في كل المبيع أو بعضه لما في السراجية اشترى مكبلا أو موزونا وعبدا وشرط الخيار له في  
نصفه أو ثلثه أو ربعه جاز مذكورة في الزيادات اه وسواء في حكم ما اذا كان المبيع متعددا ففعل  
الخيار في البعض وهو خيار التعيين وفي التناخانية واذا اشترطه المشتري له في الثمن أو في المبيع  
كان له الخيار فيهما اه ولو اشترى عبدا بالف درهم على ان المشتري بالخيار فاعطاه مائة دينار  
ثم فسخ البيع فعن أبي يوسف الصرف جائز ويرد الدراهم والصرف باطل على قول أبي حنيفة كذا  
في التناخانية فان قلت قد صرح فيه انه لو أطلق الخيار فسد البيع ولا شك ان قوله أنت بالخيار  
أولك الخيار إطلاقا فالتوقيف قات قد صور في الولو الحجة والخلاصة مسئلة أنت بالخيار انه باع  
بلا خيار ثم لقيه بعد مدة فقال له أنت بالخيار فله الخيار ما دام في المجلس بمنزلة قوله لك الاقالة بخلاف  
ما اذا أطلقاه وقت العقد وفي الحانبة ابتداء التأجيل في البيع بشمن مؤجل بخيار من وقت سقوطه  
لامن وقت العقد سواء كان الخيار للبائع أو للمشتري ولا شفع الطاب وقت العقد حيث علم لا وقت  
السقوط ويطلب في بيع الفضولي وقت الاجازة وفي البيع الفاسد حين انقطاع الاسترداد وفي  
الهبه بشرط العوض روايتان في رواية يطلب عند القبض وفي رواية عند العقد وهو الصحيح ولو كان  
الخيار للبائع فصالحه المشتري على معين لامضاء البيع صح ويكون زيادة في الثمن وكذا لو كان  
الخيار للمشتري فصالحه البائع على اسقاطه فخط عنه من الثمن كذا أو زاده عرضا جاز اه فلو  
صالحه البائع على ابطال البيع ويعطيه مائة ففعل انفسخ البيع ولا شيء له كذا في التناخانية وأطلق  
في المتبايعين فشمل الاصمى والنائب فصح للوكيل والوصى كافي الحانبة ولو أمره ببيع مطلق فعقد  
بخياره أو لولا أو لاجنبي صححه ولو أمره ببيع بخيار لالا ثم شرط لنفسه لا يجوز وان كان اشتراط  
الخيار لنفسه اشتراط لالا ثم لان الا ثم اذا أمره ببيع لا يكون للمأمور فيه رأي وتدير ويكون لالا ثم  
كله وفيما فعله يكون له رأي ويكون لالا ثم بطريق التبعية فيكون مخالفا ولو أمره بشراء بخيار  
لالا ثم فاشتره بدون الخيار نفذ الشراء عليه دون الا ثم للمخالف بخلاف ما اذا أمره ببيع خيار فباع باثنا  
حيث يبطل البيع أصلا كذا في الولو الحجة فان قلت هل يصح تعليق ابطاله وضافته قلت قال في

الانتفاع بحكم الخيار لانه لو انتفع يبطل خياره (قوله  
فهى خمسة عشر موضعا)  
زاد في النهر واحدة أخرى  
وهى الاقالة حيث قال وفي  
الزارية الاقالة كالبيع  
يجوز شرط الخيار فيها  
وزاد على ما لا يصح الوصية  
أخذان من تعليق قاضيان  
الا في فقال وقياسه  
أن لا يصح في الوصية  
ونظم القسمين ولم يستوف  
عدهما بل ترك من القسم  
الاول الكتابة والمزارعة  
والمعاملة أى المساقاة  
ومن الثاني الوصية وكأنه  
ترك الكتابة سهوا وما  
عدها لانه غير منصوص  
وقد نظمت الجميع مشبرا  
الى ما فيه البحث فقلت  
يصح خيار الشرط في ترك  
شفعة  
وبيع وابراء ووقف كفاله  
وفي شفعة خلع وعق اقاله  
وصلح عن الاموال ثم  
الحوالة  
مكاتبه رهن كذا اجاره  
وزيد مساقاة مزارعة له  
وما صح في صرف نكاح  
له  
في سلم نذر طلاق وكالة  
كذلك اقرار وزيد وصية  
بما مر بحثا فغنم ذى المقالة  
قوله علة قاضيان (خ)

ينظر ذلك في الصرف والسلم فانه غير لازم ومقتل الفسخ



الخائنة لو قال من له الخيار ان لم أفعل كذا اليوم فقد أبطلت خيارى كان باطلا ولا يبطل خياره  
وكذا لو قال فى خيار العيب ان لم أردّه اليوم فقد أبطلت خيارى ولم يردّه اليوم لا يبطل خياره ولو لم  
يكن كذلك ولكن قال أبطلت غدا أو قال أبطلت خيارى اذا جاء غدا غدا غدا ذكر فى المنتقى انه  
يبطل خياره قال وليس هذا كالاول لان هذا وقت يجبى لا محالة بخلاف الاول اه فقد سوي بين  
التعليق والاضافة فى المحقق مع انهم لم يسويوا بينهما فى الالاق والعناق وفى التتارنية لو كان الخيار  
للمشتري فقال ان لم أفسخ اليوم فقد رضيت وان لم أفعل كذا فقد رضيت لا يصح اه (قوله ولو  
أكثر لا) أى لا يصح اشتراطه أكثر من ثلاثة أيام عند أى حنيفة وقال يجوز اذا سمي مدة معلومة  
لحديث ابن عمر انه عليه السلام أجاز الخيار الى شهرين وله انه مخالف لمقتضى العقد وهو الزوم  
ثبت نصا على خلاف القياس فى المدة المذكورة للتروى وهو يحصل فيها فلا حاجة الى ما زاد عليها  
ويدل عليه حديث عبد الرزاق ان رجلا اشترى من رجل بعيرا وشرط عليه الخيار أربعة أيام فبطل  
رسول الله صلى الله عليه وسلم البيع وأما حديث ابن عمر فلم يعرف ولانه جزء الدعوى لانها جوازه  
أكثر من ثلاثة أيام طالت المدة أو قصرت وهو بقيد مدة خاصة ولانه يحتمل خيار الشرط وخيار  
الرؤية والعيب فلا يكون حجة واطلاق المدة عنده كاشتراط الاكثر فى عدم الجواز وافساد البيع  
ولو قال المؤلف ولو أكثر أو مؤبدا أو مطلقا أو موقتا بوقت مجهول لكان أولى لان البيع وان فى هذه  
كلها كما فى التتارخانية وهكذا اذا كان المبيع مما لا يتسارع اليه الفساد فان كان مما يتسارع  
فحكمه فى الخائنة قال اشترى شيئا يتسارع اليه الفساد على انه بالخيار ثلاثة أيام فالقياس لا يحبر  
المشتري على شئ وفى الاستحسان يقال للمشتري اما أن تفسخ البيع واما أن تأخذ المبيع ولا شئ عليك  
من الثمن حتى تحبىر البيع أو يفسد المبيع عندك دفعا للضرر من الجانبين وهو نظير ما لو ادعى فى يد  
رجل شراء شئ يتسارع اليه الفساد كالسمكة الطرية وجد المدعى عليه وأقام المدعى البينة ويخاف  
فسادها فى مدة التزكية فإن القاضى يأمر مدعى الشراء أن ينقد الثمن ويأخذ السمكة ثم القاضى  
يبعها من آخر ويأخذ ثمنها ويضع الثمن الاول والثانى على يد عدل فان عدلت يقضى لمدعى الشراء  
بالثمن الثانى ويدفع الثمن الاول للبائع ولو ضاع الثمنان عند العدل يضع الثمن الثانى من  
مال مدعى الشراء لان بيع القاضى كبيعته وان لم تعدل البينة فانه يضمن قيمة السمكة للمدعى عليه  
لان البيع لم يثبت وبقي أخذ المال الغير بوجه البيع فيكون مضمونا عليه بالقيمة اه وفى الظهيرية  
ولو اشترى بيضا أو كفرا على ان البائع بالخيار فخرج الفرج أو صار الكفرى ثمرا بطل البيع لانه  
لو بقي لبقى مع الخيار ولو بقي معه لم يقدر البائع على اجازته وان أبى المشتري لكون المبيع صار شيئا  
آخر ولو باع قصصلا فلم يقبضه حتى صار حيا يبطل البيع فى قول أبى حنيفة وفى قول أبى يوسف  
لا يبطل اه وفى الخائنة اشترى شيئا فى رمضان على انه بالخيار ثلاثة أيام بعد شهر رمضان ففسد  
العقد فى قول أبى حنيفة لان عنده ما قبل الشهر يكون داخل فى الخيار فيصير بمنزلة شرط الخيار  
أربعة أيام فيفسد العقد عنده وقال محمد له الخيار فى رمضان وثلاثة أيام بعد رمضان ويجوز البيع  
وكذا لو كان الخيار للبائع على هذا الوجه ولو شرط المشتري على البائع فقال لا خيار لك فى رمضان  
ولك الخيار ثلاثة أيام بعد رمضان ففسد البيع عند الكل لانه لا وجه الى تضييع هذا العقد اه  
والاجارة كالبيع قال فى البرازية استأجر على انه بالخيار ثلاثة أيام يجوز وعلى أكثر على الخلاف  
اه وفى آخر اجارات الذخيرة قبيل الشفعة اشتراط الخيار فى غير العقد لا يفسده وان زاده على الثلاثة

ولو أكثر لا

(قوله كان باطلا ولا  
يبطل خياره) أقول  
سيأتى فى شتى البيوع  
قبيل باب الصرف ان مما  
لا يبطل بالشرط الفساد  
تعلق الرد بالعيب وبخيار  
الشرط ومثل المؤلف  
هناك للاول بقوله بان  
قال ان وجدت بالمبيع  
عيبا أردته عليك ان شاء  
فلان وللثانى بقوله بان  
قال من له خيار الشرط  
فى البيع رددت البيع  
أو قال أسقطت خيارى  
ان شاء فلان فانه يصح  
و يبطل الشرط اه  
فتأمل وسيأتى تمام  
الكلام عليه هناك ان  
شاء الله تعالى (قوله ولو  
قال المؤلف ولو أكثر أو  
مؤبدا الخ) قال فى  
النهر انما اقتصر على  
الثلاث لانه محل الخلاف  
والفساد فيما زاده بالاجماع  
كما فى الدراية اه وحق  
التبشير ان يقال انما  
اقتصر على نفي الزيادة  
على الثلاث

اجماعاً اهـ فهذا مما خالف فيه الاجارة البيع فانهما اذا شرطا بعد العقد أكثر من ثلاثة ففسد  
البيع كما قدمناه وأما شرطه في الخلع فقد مناهى بابه أنه يصح شرطه لها أكثر من ثلاثة أيام عند  
ويصح شرطه في الكفالة أكثر من ثلاثة ويصح شرطه للمحتمل وهما في البرازية وأما شرطه  
في الوقف فحائز عند أبي يوسف بناء على أصله من اشتراط الغلة لنفسه ولما أفتوا بقوله هناك فينبغي  
أن يفتى به أيضاً في جواز شرطه وقد مناهى في الوقف وفي المعراج خذه وانظر اليه اليوم فان رضيته  
أخذته بعشرة قه وخيار ولو باع على أن له أن يغله ويستخدمه جاز وهو على خياره وعلى أن ياكل من  
ثمره لا يجوز لأن الثمرة حصه من الثمن اهـ وفي الذخيرة وكذلك لو قال هو يبيع لك ان شئت  
اليوم كان يبيع بخيار (قوله فاذا أجاز في الثلاث صح) لزوال المفسد قبل تقررده فانقلب صحها والضمير  
يعود الى من له الخيار وقد اختلفوا في صفة العقد فقيل انعقد فاسدا ثم يعود صحها بزوال المفسد  
وهو قول العراقيين وعند الحراسانيين موقوف على إسقاط الشرط فبعضى جزء من الرابع يفسد  
فلا ينقلب صحها وهذا الطريق هو الوجه واختارها الامام السرخسي ونحو الاسلام وغيرهما  
من مشايخ ما وراء النهر كما في الفوائد الظهيرية والذخيرة ولكن الاول ظاهر الرواية وفي الحاشية فان  
أسقط الخيار في الايام الثلاثة أو اعتق العبد أو مات العبد أو المشتري أو أحدث به ما يوجب لزوم  
البيع ينقلب البيع جائزاً في قول أبي حنيفة ويلزمه الثمن وان حدث عند المشتري في الايام الثلاثة  
عيب ان كان عيباً يحتمل زواله في مدة الخيار كالمرض لا يبطل خياره الا أنه لا يملك الرد قبل زوال  
العيب وان حدث به ما لا يحتمل الزوال لزومه البيع اهـ وفي المعراج لو شرط الخيار أبداً أو مطلقاً أو  
موقتاً بوقت مجهول ففسد بالاجماع وأما في أربعة أيام ونحوها فكذلك عند أبي حنيفة ولو كان  
الخيار الى قدوم فلان أو الى هبوب الرياح فاسقطه لم يجز البيع عند أبي يوسف ولو شرط الخيار لنفسه  
بعد شهر جاز عند أبي يوسف في الشهر وله الخيار بعده يوماً كذا في المجتبى ولم أرهم ذكروا  
للاختلاف السابق ثمرة وينبغي أنه لو كان عبداً فاعتقه قبل قبضه لم يصح على القول بانعقاده فاسداً  
ويصح على القول بالوقف وظاهر الحاشية أنه ينقلب جائزاً بالاعتاق فلم تظهر الثمرة ويمكن أن يقال  
تظهر في حل مباشرته وحرمتها كما لا يخفى وفي الاستيعاب الاصل عند أصحابنا الثلاثة ان الفساد  
على ضربين فساد قوي دخل في صلب العقد وهو البطلان أو البطلان وفساد ضعيف لم يدخل في صلب  
العقد وانما دخل في شرط مستعار زائد على العقد فلا يلزم ان ينقلب الى الجواز برفع المفسد كما اذا  
باع بالف درهم ورطل من خمر ثم حط عن المشتري الخمر لا ينقلب الى الجواز وأما الفساد الضعيف  
فكمسئلة الكتاب وأما اذا باع الى الحصاد أو الدياس ثم أبطل صاحب الاجل الاجل أو نقد الثمن  
انقلب الى الجواز ولو مضت المدة المجهولة تاكد من الثاني اشتراطه في عقد السلم فان أبطله من  
له الخيار قبل التفرق صح ان كان رأس المال قائماً اهـ (فرع) لا يصح تعليق خيار الشرط بالشرط  
فلو باعه جازاً على أنه ان لم يجاوز هذا النهر فرده بقبوله والا لم يصح وكذا اذا قال ما لم يجاوز به الى  
الغد كذا في القنية (قوله ولو باع على أنه ان لم يتقد الثمن الى ثلاثة أيام فلا يبيع صح والى أربعة  
لا) أي لا يصح يعني عندهما وقال محمد بن يحيى زالى ما سمعناه والاصل فيه ان هذا في معنى اشتراط الخيار  
اذا الحاجة مست الى الانقاس عند عدم التقدير زاعن المطالبة في الفسخ فيكون لمحقابه فالاهام  
رحمه الله تعالى مرعى أصله في الملقق به ونفي الزيادة على الثلاثة وكذا المحمد بن يحيى بزيادة وأبو  
يوسف أخذ في الاصل بالاثم وفي هذا بالقياس وفي هذه المسئلة قياس آخر والله تعالى زفر وهو الله

فاذا أجاز في الثلاث صح  
ولو باع على أنه ان لم ينقد  
الثمن الى ثلاثة أيام فلا  
يبيع صح والى أربعة لا  
(قوله في حل مباشرتها  
وحرمتها) أي وحرمة  
المباشرة أي مباشرة  
العقد

يبيع بشرط شرط فيه اقاله فاسدة لتعلقها بالشرط واشترط الصحيح منها قبيح مفسد فاشترط الفاسد  
 أولى وجه الاستحسان ما بيننا كذا في الهداية وما ذكره من أن أبا يوسف مع الامام قوله الاول وقد  
 رجع عنه والذي رجع اليه انه مع محمد كذا في غاية البيان وفي شرح الجمع الاصح انه مع أبي حنيفة  
 وكثير من المشايخ حكموا على قوله بالاضرار وظاهر هذا الشرط أن المشتري ان لم ينقد الثمن في  
 المدة فإن البيع ينفسخ لقوله فلا يبيع بينهما ولذا قال في المحيط وينفسخ البيع ان لم ينقد فان كان  
 المبيع عبدا قد اعتقه أو باعه ثم لم ينقد الثمن حتى مضت الثلاثة نفذ عتقه ويبيعه لان هذا بمعنى  
 شرط الخيار لان الاجازة والنفسخ تعلقا بفعل المشتري وهو النقذ في الثلاثة وترك النقذ فيها ولو اعتقه  
 أو باعه في خيار الشرط يلزم البيع فكذا هذا ولو اعتقه بعد مضي الثلاثة ولم ينقد الثمن لم  
 يذكروا في ظاهر الرواية وذكر في النوادر وقال ان كان قبل القبض لا ينفذ عتقه وبعد القبض ينفذ  
 ويجعل البيع فاسدا بمضي ثلاثة أيام متى ترك النقذ ولم يجعله مفسوخا لان قوله ان لم أنقد الى ثلاثة  
 أيام فلا يبيع بينهما توقيت للبيع وليس بنسخ له نصا فمضى ترك النقذ في الثلاثة صار كأنه قال بعثك  
 هذا العبد الى ثلاثة أيام فيكون توقيتا للبيع وهو لا يقبل التوقيت فصار بمنزلة شرط فاسد فيفسد  
 البيع اه وهذا ما قاله في الفوائد الظهيرية هنا مسألة لا بد من حفظها هي انه اذا لم ينقد الثمن  
 الى ثلاثة أيام ففسد البيع ولا ينفسخ حتى لو اعتقه المشتري وهو في يده نفذ لان كان في يد البائع اه  
 وقد علمت انها رواية النوادر وفي الحاشية ولو مضت الثلاثة ولم ينقد اه أشار في المأذون الى انه ينفسخ  
 البيع والصحيح انه يفسد ولا ينفسخ حتى لو اعتقه بعد الايام الثلاثة نفذ ان كان في يده وعليه قيمته  
 لان كان في يد البائع اه والخلاف السابق فيما لو شرط الخيار أكثر من ثلاثة ثابت هنا فيفسد  
 عنده ويرتفع بالنقد قبل مضي اليوم الثالث على ما ذهب اليه العراقيون وموقوف على ما ذهب  
 اليه الحراسانيون كذا في الذخيرة وأشار المصنف الى جواز هذا الشرط للبائع وفي الذخيرة واذا باع  
 عبدا ونقد الثمن على ان البائع ان رد الثمن الى ثلاثة فلا يبيع بينهما كان جائزا وهو بمعنى شرط  
 الخيار للبائع اه فان اعتقه البائع صح اعتاقه وان اعتقه المشتري لا يصح كذا في الحاشية والعجب  
 ان في مسألة الكتاب المنتفع بهذا الشرط هو البائع مع انهم جعلوا الخيار للمشتري باعتبار انه المتمكن  
 من امضاء البيع بالنقد ومن فسحه بعدمه وفي عكسه المنتفع بهذا الشرط هو المشتري مع انهم  
 جعلوا الخيار للبائع باعتبار ان البائع متمكن من الفسخ ان رد الثمن في المدة ومن الامضاء ان لم  
 يرد وفي الذخيرة والحاشية ولو اشترى عبدا وقبضه ثم وكل المشتري رجلا على انه ان لم ينقد الثمن  
 الى خمسة عشر يوما فان الوكيل يفسخ العقد بينهما ما جاز البيع لان الشرط لم يكن في البيع فيجوز  
 البيع ويصح الشرط حتى لو لم ينقد الثمن الى خمسة عشر يوما كان للوكيل أن يفسخ وفي الحاشية  
 اشترى جارية على انه ان لم ينقد الثمن الى ثلاثة أيام فلا يبيع بينهما وقبض المشتري فباع ولم ينقد  
 الثمن حتى مضت الايام الثلاثة جاز يبيع المشتري والبائع الاول على المشتري الاول الثمن كما لو باع  
 بشرط الخيار للمشتري ثلاثة أيام وكذا الوقت للمشتري في الايام الثلاثة أو ماتت أو قتلها أجنبي خطأ  
 وغرم القيمة لزم البيع ولو كان المشتري وطئها وهي بكر أو ثيب أو جنى عليها أو حدث بها عيب  
 لا يفعل أحد ثم مضت الايام الثلاثة قبل أن ينقد الثمن خير البائع ان شاء أخذها مع النقصان  
 ولا شيء له من الثمن وان شاء ترك وأخذ منها اه وفي المحيط لوطع المشتري يدها وقبضها بعد  
 الثلاثة ولم ينقد الثمن خير البائع ان شاء سلمها له وان شاء أخذها ونصف الثمن وفي التتارخانية

قوله وفي الذخيرة  
 والحاشية ولو اشترى عبدا  
 الخ هذه من مسائل  
 بيع الوفاء وما ذكر فيها  
 من الحكم على القول  
 الخامس الا في كلام  
 المؤلف كذا نبه عليه في  
 النهر

لوقطعها أجنبي في الثلاثة فقد لزم البيع اه ثم قال في المحيط فان كان اقتضاهم من الثمن ما نقصها ولو ولدت بعد الثلاثة وماتت كان البائع بالخيار ان شاء أخذ الولد وضمنه حصتها من الثمن وان شاء سلم الولد بالثمن مع أمه لان البيع لا يفسخ لعدم النقد في الثلاثة مادام الولد قائما في يد المشتري لان الزيادة المنفصلة مانعة من الانفساخ الا انه مات الاصل وبقي التبع فله ان يختار التبع بحصته من الثمن ولو كان الثمن عرضا أو عبدا وحدث ذلك كله في الثلاث ثم مضت الثلاث فبايع مع الفسخ اذا كان الثمن دراهم عنقه هنا وما لا فلا وما أثبت الخيار هناك أثبت هنا ولو مضت الثلاثة ثم حدث ذلك كله فهو مثل الاقالة لانه لم يمتص الثلاث انتقض البيع وعاد كل عرض الى ملك صاحبه اه ثم اعلم ان بالقاهرة يبيع يسمى بيع الامانة كما ذكره الزيلعي ويسمى أيضا الرهن المعاد كما في المتنقط وسماه الفقهاء بيع الوفاء وبذ كونه في موضع من ثلاثة فنهى كالبزاري من ذكره في البيع الفاسد ومنهم من ذكره هنا عند الكلام على خيار النقد كقاضيجان ومنهم من ذكره في الاكراه كالزيلي وذكره هنا أنسب لانه من افراد مسألة خيار النقد وصورته أن يقول البائع للمشتري بعت منك هذا العين بدين لك على على اني متى قضيت الدين فهو لي أو يقول البائع بعتك هذا بكذا على اني متى دفعت لك الثمن تدفع العين الى فقد اختلفوا فيه على ثمانية أقوال مذ كورة في البرازية الاول ما اختاره صاحب المنظومة انه رهن حقيقة فلا يملكه المشتري ولا ينتفع به الا باذن البائع ويضمن ما أكل من نرله وما تلف من الشجرة ويسقط الدين بهلاكه ولا يضمن ما زاد كالأمانة ويسترد عند قضاء الدين الثاني انه يبيع صحيح باتفاق مشايخ الزمان للعرف وما يفعله البائع من التعمير وأداء الخراج فهو بطريق الرضا لا الجبر كما لا يجبر على ترك الوفاء وجعله بائنا والمشتري المطالبة بالثمن فان انهدمت الدار لا يجبر البائع على رد الثمن وكذا اذا كان المبيع عينا هلك فانه يتم الامر ولا سبيل لاحدهما على الآخر وذكر الزيلي ان الفتوى على انه يبيع جائز مفيد لبعض أحكامه من حل الانتفاع به الا أنه لا يملك بيعه للغير الثالث ما اختاره قاضيجان وقال الصحيح انه ان وقع بلفظ البيع لا يكون رهنا ثم ان شرط افسخه في العقد أو تلفظا بلفظ البيع بشرط الوفاء أو تلفظا بالبيع وعندهما هذا البيع غير لازم فالبيع فاسد وان ذكر المبيع بالشرط ثم شرطاه على وجه المواعدة جاز البيع ولزم الوفاء وقد يلزم الوعد لحاجة الناس فرار من الربا فبلغ اعتادوا الدين والاجارة وهي لا تنهض في الكروم وبخاري الاحارة الطويلة ولا يكون ذلك في الاشجار فاضطروا الى بيعها ووفاء وما ضاق على الناس أمر الا اتسع حكمه وقد نص في غريب الرواية عن الامام أن البيع لا يكون للجنة حتى ينص عليها في العقد وهي الوفاء واحد الرابع ما قاله في العدة واختاره ظهير الدين انه يبيع فاسد ولو ألحقاه بالبيع التحق وأفسده ولو بعد المجلس على الصحيح ولو شرطاه ثم عقدا مطلقا لم يقرأ بالبناء على الاول فالعقد جائز ولا عبرة بالسابق كما في التلجنة عند الامام الخامس ما اختاره أئمة خوارجهم انه اذا أطلق البيع لم يكن وكل المشتري وكما لا يفسخ البيع اذا أحضر البائع الثمن أو عهد انه اذا أوفاه يفسخ البيع والثمن لا يعادل المبيع وفيه غبن فاحش أو وضع المشتري على أصل المسال ربحا بان وضع على مائة عشرين دينارا فرهن والا فبيع بات القول السادس ما اختاره الامام الزاهد ان الشرط اذا لم يذكر في البيع كان بيعا صحيحا في حق المشتري حتى ملك الانزال ورهنا في حق البائع فلم يملك المشتري تحويل يده وملكه الى غيره وأجبر على الرد اذا أحضر الدين لانه كالزرافة مركب من البيع والرهن ككثير من الاحكام له حكمان كالهبة حال المرض وبشرط العوض فجعلناه

(قوله لانه من افراد  
مسألة خيار النقد) قال  
في النهر انما يكون من  
افراد بناء على القول  
بفساده ان زاد على الثلاث  
لا على القول بجهته اذ  
خيار النقد مقيد بثلاثة  
أيام وبيع الوفاء غير مقيد  
بها فاني يكون من افراد



(قوله فبلغ الخ) هكذا  
وجد بعامة النسخ مكررا  
مع السابق وليس  
تكرارا في الحقيقة بل  
دعا اليه تعليل كل من  
القولين فليتمل اه  
معه

كذلك لحاجة الناس اليه فراعن الربا فبلغ اعتادوا الدين والاجارة وهي لا تصح في الكرم وأهل  
بخاري اعتادوا الاجارة الطويلة ولا يمكن في الاشجار فاضطروا الى بيعها وفاء وما ضاق على الناس  
أمر الاتسع حكمه وقد نص في غريب الرواية عن الامام ان المبيع لا يكون تجسئة حتى ينص  
عليها في العقد وهي والوفاء واحد واختار الصديق الشهيد تاج الاسلام والامام المرغيناني والامام علاء  
الدين المعروف ببدران المبيع بشرط الرد عند نقد الثمن ان المشتري يملكه وقال الامام علاء الدين  
بملكه انتفاعا فان باعه المشتري من غيره أجازوا سوى عباء الدين بجهة المبيع الثاني لانه سلبه البائع  
الاول الى المشتري برضاه القول السابع انه غير صحيح واختاره صاحب الهداية وأولاده ومشايع  
زماننا وعليه الفتوى أعني لا يملك المشتري بيعه من الغير كافي بيع المسكره لا كالمبيع الفاسد بعد  
القبض وسئل الصديق عنه بانه يجعل فاسدا ويمنع من الاسترداد بعد المبيع من غيره كالفاسد وان  
قضى الدين قال هذا كبيع المشتري من المكره قيل له فان أكل المشتري غلة الكرم والارض  
والدار قال حكمه حكم الزوائد في المبيع الفاسد يعني انه يضمه اذا استهلكه ولا يغرم ان هلك  
كزوائد المغصوب القول الثامن الجامع لبعض المحققين انه فاسد في حق بعض الاحكام حتى ملك  
كل منهما الفسخ ومحقق في حق بعض الاحكام كحل الانزال ومنافع المبيع ورهن في حق البعض  
حتى لم يملك المشتري بيعه من آخر ولا رهنه ولم يملك قطع الشجر ولا هدم البناء وسقط الدين بهلاكه  
وانقسم الثمن ان دخله نقصان كافي الرهن قلت هذا العقد مركب من العقود الثلاثة كالزرافة  
فيها صفة البعير والبقر والنمر جوز لحاجة الناس اليه بشرط سلامة البدلين لصاحبهما اه وفي  
المستطرف الزرافة حيوان عجيب الحلقة ولما كان ماؤها الشجر خلق الله يديها أطول من رجلها  
وهي ألوان عجيبه يقال انها متولدة من ثلاث حيوانات الناقة الوحشية والضبع والبقرة الوحشية  
فينز والضبع على الناقة فتأتي بذكر فينزو ذلك الذكر على البقرة فتولد منه الزرافة والاصح انه  
خلقه بذاته ذكر وأنثى كبقية الحيوانات وقد فرغ في النزازية فروعا كثيرة يحتاج اليها في بيع الوفاء  
تركاها خوفا من الاطالة وينبغي أن لا يعدل في الافناء عن القول الجامع (قوله فان نقد في الثلاث  
صح) يعني في قولهم جميعا وقد مناصفة انعقاده في الابتداء اما فاسد أو موقوف كافي خيار الشرط  
ولم أر ثمرة للاختلاف فانه اذا أسقطه قبل دخول الرابع جاز اتفاقا وان دخل تقرر فسادها اتفاقا ولعل  
الشبهة تظهر في حل الاقدام عليه وعدمه ويمكن أن يقال في ثبوت الملك بالقبض فن قال بفساده  
أثبتته ومن قال بالوقف نفاه (قوله وخيار البائع يمنع خروج المبيع عن ملكه) لان تمام هذا  
السبب بالرضا فلا يتم مع الخيار فينفذ عتق البائع ولا يملك المشتري التصرف فيه وان قبضه باذن  
البائع ودل كلامه على ان خيار المشتري يمنع خروج الثمن عن ملكه للعلة المذكورة وان الخيار  
اذا كان له ما لم يخرج المبيع عن ملك البائع ولا الثمن عن ملك المشتري وفي البدائع ان حكم المبيع  
بخيار موقوف على معنى انه لا يعرف له حكم للمحال والخيار مانع من انعقاد الحكم وفي المعراج الان  
السبب المنعقد في الاصل يسرى الى الزوائد المتصلة والمنفصلة لكونه محلا له عند وجود الشرط فكما  
يثبت الحكم في الاصل يثبت في الزوائد يعني فالاصل وان بقي على ملك من له الخيار لا يملك الزوائد  
اذا أجزى المبيع وفي الخاتمة ان الاولاد والا كساب فيما اذا كان الخيار للبائع تدور مع الاصل فان أجزى  
كانت للمشتري وان فسخ كانت للبائع وان كان الخيار للمشتري فحدث عند البائع فكذلك الجواب  
وان حدث عند المشتري كانت له تم المبيع أو انتقض قيل هذا قوله مما اعلى قوله فهي دائرة

فان نقد في الثلاث صح  
وخيار البائع يمنع خروج  
المبيع عن ملكه

(قوله وفي الخاتمة ان  
الاولاد والا كساب الخ)  
مقتضى هذا ان الزيادة  
المنفصلة المتولدة كالاولاد  
لا تمنع الرد ويبقى الخيار  
للمشتري معها وهو مخالف  
لماسأتي في شرح قوله  
وتم العقد حيث ذكر انها  
تمنع اتفاقا وكذا مسأتي  
قريباً في شرح قوله  
كتبعيه



مع الاصل وفي جامع الفصولين لو كان الخيار الى البائع فسلم المبيع الى المشتري فلو سلمه على وجه  
 التمليك بطل خياره لا لوسله على وجه الاختيار ولو لم يخط عنه شي من الثمن فعلى قياس مسألة البراء  
 ينبغي أن يبطل خياره اهـ وقال قبله باع بخيار فوهب ثمنه للمشتري في المدة أو أبرأه عن ثمنه أو  
 شري به شي من المشتري صح تصرفه وبطل خياره وله اشترى من غير المشتري شي بذكر الثمن بطل  
 خياره ولم يجر شراؤه اهـ وكتبت في الفوائد من الفائدة الرابعة ان خيار الشرط في البيع يمنع الحكم  
 ولا يبطل البيع الا في مسألة ما اذا شرط الخيار في بيع الفضولي فانه مبطل البيع ولا يتوقف  
 لان الخيار له بدون الشرط فيكون الشرط مبطلا كذا في فروق الكرايدي وفيها أيضا من الحادية  
 والخمسين بعد المائتين لا يصح البراء عن الدين قبل لزوم أدائه الا في مسائل فليست غرسة واذا كان  
 الخيار للبائع فانه يملك مطالبة المشتري بالثمن بخلاف ما اذا كان للمشتري كما في جامع الفصولين وان  
 هلك في يد البائع انفسخ البيع ولا شيء عليهما كافي المطلق عنه وان تعيب في يد البائع فهو على خياره  
 لان ما انتقص بغير فعله لا يكون مضمونا عليه ولو كان المشتري يتخير ان شاء اخذ منه جميع الثمن  
 وان شاء فسخ كما في البيع المطلق وان كان العيب بفعل البائع ينتقص البيع فيه بقدره لان ما يحدث  
 بفعله يكون مضمونا عليه وتسقط به حصته من الثمن كذا ذكر الشارح ثم اعلم ان الخيار اذا كان  
 للبائع ثم أجازة للمالك للمشتري يقتصر على وقت الاجازة ولا يستند الى وقت العقد لما في الحاشية  
 رجل اشترى ابنه من رجل على ان البائع بالخيار ثم مات المشتري فاجاز البائع عتق الابن ولا  
 يرت أباه اهـ فقدم ارثه دليل على الاقتصار ولكن عتقه يدل على الاستناد والالم يعتق كما  
 لا يخفى (قوله وبقبض المشتري يهلك بالقيمة) لان البيع ينفسخ بالهلاك لانه كان موقوفا ولا نفاذ  
 بدون المحلل فبقى مقبوضا يده على سوم الشراء وفيه القيمة كذا في الهداية والمراد بالقيمة في  
 المشبه والمشبه به البديل يشمل المثل فانه مضمون بالمثل والقيمة هو المضمون بالقيمة والكلام  
 هنا في موضعين في حكم المشبه وهى مسألة الكتاب ولا فرق بين هلاكه في مدة الخيار مع  
 بقائه أو بعد ما فسخ البائع البيع كما في جامع الفصولين وأما اذا هلك في يده بعد المدة من غير  
 فسخ فيها فانه يهلك بالثمن لسقوط الخيار وفي مسألة الكتاب اذا ادعى البائع هلاكه في يده وجوب  
 القيمة وادعى المشتري أنه أتى من يده والقول للمشتري مع يمينه لان الظاهر حياته ويجوز البيع  
 على البائع ويتم لان بعض الثلاثة يسقط خياره وكذا لو كان البائع هو الذي يدعى الا باق والمدعى  
 يدعى الموت والقول للبائع مع يمينه كذا في السراج الوهاج ولم يذكر المصنف حكما ما اذا دخله عيب  
 في يد المشتري وفي السراج الوهاج ان كان من ذوات القيم يجب عليه ضمان ما انتقص يوم القبض  
 وان كان مثليا فليس له أن يضمه نقصانه لشبهه الى باهـ وفي جامع الفصولين باع أرضا بخيار  
 وتقابضا فقبض البائع في المدة فبقى الارض مضمونة بالقيمة على المشتري وله حبسها الثمن دفعه  
 الى البائع فلواذن البائع بعده للمشتري في زراعتها فزعتها الارض أماته عند المشتري وللبائع  
 أخذها منه متى شاء قبل أداء الثمن وليس للمشتري حبسها بالثمن لانه لما زرعها صار كانه سلمها الى  
 البائع اهـ وأما الثاني أعني المشبه به وهو المقبوض على سوم الشراء فاطلعه في الهداية وقسمه في  
 أكثر الكتب بان يسمى ثمنه وعبرة الصدر الشهيد في الفتاوى الصغرى المقبوض على سوم الشراء  
 انما يكون مضمونا اذا كان الثمن مسمى نص عليه الفقيه أبو الليث في بيوع العيون فانه ذكر اذا قال  
 اذهب بهذا الثوب فان رضيته اشترته فذهب به فذلك لا يضمن وان قال ان رضيته اشترته

وبقبض المشتري يهلك  
 بالقيمة

(قوله فقدم ارثه دليل  
 على الاقتصار) قال في  
 النهر بعد ان ذكر قول  
 الحاشية الما اران الاولاد  
 والا كساب الخ وأنت  
 خير بان هذا يعين كونه  
 مستندا وبه صرح الشارح  
 في الزوائد وانما يستند  
 الارث لان العقد لا يصلح  
 ان يكون سببا كالعتق  
 اذ سببه انما هو القرابة  
 فتدبره

(قوله وهذا صريح فيما قلناه) قال الرملي الظاهر ان ذلك صادر من المشتري لا من البائع فكان شاهدا عليه لانه نعم ما تقدم عن الحائنة صريح فيما قاله فتأمل اه قلت ونقل الطرسوسي عن الحائنة أيضا رجل يبيع ساعة فقال لغيره انظر فيها فاخذها لينظر فيها فهل كتبت في يده لا يضمن وان قال الناظر بعد ما نظر بكم يتبع قالوا لا يكون ضامنا والصحيح انه لا يكون ضامنا الا اذا قال صاحب الساعة بكذا اه وأوله الطرسوسي بما اذا قال المشتري أيضا بكذا ليوافق ما حمل عليه كلامهم من عدم الاكتفاء ببيان الثمن من البائع فقط وهذا لا يبعد ما في شرح نظم البكر للعلامة المقدسي من ان المؤلف ١١ لم يذكر مراد الطرسوسي فحمله على الخطا وذلك انه أراد

انه لا بد من تسمية الثمن من الجانبين حقيقة أو حكما أما الاول فظاهر وأما الثاني فبان سمي أحدهما ويصدر من الآخر ما يدل على الرضا به كما في قوله هاته فان رضيته أخذته بعشرة فان تسليمه بعد قوله دليل الرضا بخلاف قوله حتى أنظر فانه لم يوافق على ما سمي بل جعله مغيا بالنظر وأعرض عما سمي وجميع ما ذكره وفيه تسمية أحدهما وحكموا بالضمان فهو من ذلك القسم الثاني عند التامل ومن نظر عبارة الطرسوسي وجدها تنادي بما ذكرناه اه ولم أرى كلام الطرسوسي ما ينادي بما ذكره بل الذي صرح به ان الضمان فيما لو ذكر البائع والمساوم في حالة المساومة ثمنا أو ذكره

بعشرة فذهب به فهل كانه يضمن القيمة وعليه الفتوى اه وفي الظهريه أن هذا الشرط في ظاهر الرواية وذكر الطرسوسي في أنفع الوسائل بعد ذكر منقولات فتحرر أنه مضمون ان ذكر الثمن حالة المساومة والمراد بذكر الثمن فيه من جانب المشتري لا من جانب البائع وحده فانه قال في القنية عن أبي حنيفة قال له هذا الثوب بعشرة فقال هاته حتى انظر اليه فان رضيته أخذته بعشرة فضاغ فهو على ذلك الثمن فجعل ذكر البائع وحده ليس بموجب للضمان وكذا في المسئلة التي ذكر بعد هذه لو قال ان رضيته أخذته بعشرة فعليه قيمته ولو قال صاحب الثوب هو بعشرة فقال المساوم حتى انظر اليه وقبضه وضاع لا يلزمه شيء فقلنا ان المراد ذكر الثمن من جهة المساوم لا من جهة البائع وحده الى آخر ما أطال فيه وقال فليعتن بهذا التحريرفانه فائدة جملة قلت هو خطأ وبيان الثمن من جهة البائع وحده اذا أخذه المشتري بعده على وجه السوم كاف لضمانه قال في الحائنة رجل طلب من رجل ثوبا يشتري فاعطاه البائع ثلاثة أثواب فقال هذا بعشرة وهذا بعشرين وهذا بثلاثين فاحمل الثياب الى منزلك فأي ثوب ترضى بعته منك فحمل فهدكت عند المشتري قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان هلك الكل جلة أو على التعاقب ولا يدري الذي هلك أولا ولا الذي بعده ضمن المشتري ثلث كل ثوب وان عرف الاول لزمه ذلك الثوب والثوبان أمانة عنده وان هلك الثوبان وبقي الثالث فانه برد الثالث لانه أمانة وأما الثوبان يلزمه نصف ثمن كل واحد منهما اذا كان لا يعلم أيهما هلك أولا وان هلك واحد وبقي ثوبان يلزمه ثمن الهالك وبرد الثوبين وان احترق الثوبان ونقص الثالث ثلثه أو ربعه ولا يعلم أيهما احترق أولا يرد ما بقي من الثالث ولا يضمن نقصان المحرق بقدره ويلزمه نصف ثمن كل واحد من الثوبين اه فهذا صريح في أن بيان الثمن من جهة البائع يكفي للضمان وفي الخلاصة والبرازية اذهب به ان رضيته اشترت به فذهب به فضاغ لا يضمن ولو قال ان رضيته اشترت به بعشرة فذهب به فضاغ ضمن اه وهذا صريح فيما قلناه وقد اشتبه عليه المقبوض على سوم الشراء بالمقبوض على وجه النظر فان فيما نقله عن القنية انما قال المساوم حتى انظر اليه والمقبوض على وجه النظر أمانة وما ذكرناه عن أصحاب الفتاوى انما قال ان رضيته اشترت به والدليل على الفرق بينهما ما في الحائنة قال ولو أخذ ثوبا على المساومة فدفعه اليه البائع وهو يماومه والبائع يقول هو بعشرة فهو على الثمن الذي قال البائع حتى يرد عليه المشتري وان ساومه فقال المشتري حتى انظر اليه فدفعه فضاغ منه فليس على المشتري شيء لانه انما أخذه للنظر وان أخذه على غير النظر ثم قال حتى انظر اليه فقوله حتى انظر اليه لا يخرج به

المشتري وحده وقال أيضا ولو كان يكتفي بذكر الثمن من جهة البائع وحده لكان يجب الضمان في قولهم قال صاحب الثوب هو بعشرة أو أخذه بعشرة وقال المساوم هاته حتى انظر اليه وقبضه وضاع وهالك في يده انه يضمن وقد نصوا في جميع الكتب انه لا يضمن ونصوا في جميع الصور التي فيها ذكر الثمن من جهة المساوم وحده انه يضمن اه وبعد هذا فالظاهر ان المراد هو ما قلناه المقدسي وان كان بعيدا من كلام الطرسوسي وذلك ان التسمية اذا كانت من المشتري تصح باعتبار ان البائع لم يسله المبيع صان راضيا بها فكذا اذا كانت من البائع وقبضه المشتري راضيا بها

(قوله فاما في الفصل الاخر الخ) قال في النهر وأقول في التارخانية أخذ رجل ثوبا وقال اذهب به فان رضىته اشتره فذهب به  
وضاع الثوب فلا شيء عليه ولو قال ان رضىته أخذته بعشرة قصاع فهو ضامن قيمته وفي التصاب وعليه الفتوى وهذا بناء على ان  
المقبوض على سوم الشراء انما يكون مضمونا اذا كان الثمن مسمى اه وهذا بالقواعد امس مما في فروق الكرايسى من انه  
في الثاني يكون بيعا اه (قوله ليس بصحيح لما في الخانية الخ) قال في النهر لا نسلم انه غير صحيح اذا لم يرد سوى لم يذكره تفقها بل نقلا  
عن المشايخ صرح به في المنتقى ١٢ وعاله في المحيط بأنه صار راضيا بالمبيع دلالة جلال لقوله على الصلاح والسداد وعزاه في

الجزالة ايضا الى المنتقى غير  
انه قال وفي القياس تجب  
القيمة قال الطرسوسى  
وينبغي أن لا يرد بها على  
المسمى كما في الاجارة  
الفاصلة وفيه نظر بل  
ينبغي أن تجب القيمة  
بالغة وقد صرحوا بذلك  
في البيع الفاسد فكذا  
هذا اه كلام النهر قلت  
ولا يرد ما نقله المؤلف عن  
الخانية لان المساوم اذا  
استهلك الثوب يكون  
راضيا بالثمن المذكور  
فصح البيع بالثمن  
بخلاف استهلاك وارثه  
لان الوارث غير عاقد فقول  
المؤلف والوارث كالمورث  
ممنوع يؤيده ما ذكره  
الطرسوسى عن المنتقى  
لوقال لا يخرج هذا  
الثوب بعشرين فقال  
المشتري أخذه بعشرة  
فذهب بالثوب وهلكه  
في يده فعليه قيمته لانه

عن الضمان اه فهذا صريح في الفرق بينهما وفي الذخيرة معزى بالابى يوسف رجل ساوم رجلا  
بثوب فقال صاحب الثوب هو بعشرة فقال المساوم هاته حتى انظر اليه فدفعه اليه على ذلك فصاع  
لا يلزمه شيء علل فقال لانه أخذته على النظر اشارة الى أن هذا ليس بمقبوض على سوم الشراء اه  
فهذا صريح في الفرق بينهما ايضا وفي الفتاوى الظهيرية رجل قال هذا الثوب لك بعشرة فقال هاته  
حتى انظر اليه أو قال حتى أريه غيرى فأخذه على ذلك فصاع في يده لم يضمن في قول أبى حنيفة  
وأبى يوسف ولو قال هاته فان رضىته أخذته فصاع كان عليه الثمن اه وهذا صريح ايضا فثبت  
بهذه النقول من الكتب المعتمدة أنه لا فرق في المقبوض على سوم الشراء بين بيان الثمن من البائع  
أو من المشتري وحده ولقد صدق ختام المحققين ابن الهمام في فتح القدير حيث قال في كتاب الوقف  
ان الطرسوسى يعتمد عن الفقه ثم رأيت الفرق بينهما ايضا صريح في فروق الكرايسى ومنها  
نقلت قال لوقال هذا الثوب لك بعشرة فقال هاته حتى انظر اليه أو حتى أريه غيرى فأخذه فصاع قال  
أبو حنيفة لا شيء عليه يعني يهلك أمانته وان قال هاته حتى انظر اليه فان رضىته أخذته فهلك فعليه  
الثمن والفرق أن في الفصل الاول أمره لينظر اليه أو ليريه غيره وذلك ليس ببيع فاما في الفصل الاخر  
أمره بالاثبات به ليرضاه يأخذه وذلك ببيع بدون الأمر رفع الأمرولى اه والظاهر من كلامهم  
انه لا فرق بين الهلاك أو الاستهلاك وما في الذخيرة عن أبى يوسف أن المقبوض على سوم الشراء  
مضمون بالثمن محمول على القيمة وما ذكره الطرسوسى من أنه ان هلك فمضمون بالقيمة وان  
استهلكه فمضمون بالثمن ليس بصحيح لما في الخانية اذا أخذ ثوبا على وجه المساومة بعد بيان الثمن  
فهلك في يده كان عليه قيمته وكذا لو استهلكه وارث المشتري بعد موت المشتري اه والوارث  
كالمورث وأما مقبوض الوكيل بالسوم فقال في الخانية الوكيل بالشراء اذا أخذ الثوب على سوم  
الشراء فإراه الموكل ولم يرض به ورد عليه فهلك عند الوكيل قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن  
الفضل ضمن الوكيل قيمته ولا يرجع بها على الموكل الآن بأمره الوكيل بالأخذ على سوم الشراء  
فحينئذ اذا ضمن الوكيل رجوع على الموكل اه وفي البرازية غلط وسلم غير المبيع وهلك ضمن القيمة  
لانه قبضه على جهة البيع بعث رسول الى البراز وقال ابعث الى ثوب كذا فبعث اليه البراز معه أو مع  
غيره فصاع الثوب قبل الوصول الى الأمر وتصادقوا عليه لا ضمان على الرسول ثم ان كان رسول الأمر  
فالضمان على الأمر وان كان رسول البراز فلا ضمان على أحد لكن اذا وصل الى الأمر ضمن الأمر

وكذا قبضه بجهة البيع وقدين له ثمن ولو استهلكه فعليه عشرون لانه بالاستهلاك صار المبيع بالمسمى دلالة جلال  
لفعله على الصلاح والسداد ولو قال البائع رجعت عما قلت أو مات أحدهما قبل أن يقول المشتري رضىته انتقض جهة البيع  
فان استهلكه المشتري بعد ذلك فعليه قيمته كما في حقيقة البيع لو انتقض بيبى المبيع في يده مضمونا فكذا هنا اه فثبت انتقض  
البيع فكيف يكون الوارث كالمورث لان العقد صدر بين البائع والمورث وقد انتقض البيع بموته فيكون المبيع محض أمانة  
في يد الوارث فاذا استهلكه يلزمه قيمته بخلاف استهلاك المورث لانه يكون رضيا بمضاه العقد ويفهم هذا من قول الخانية وكذا  
لو استهلكه وارث المشتري الخ فانه يقيده ان المورث لو استهلكه لا يكون كاستهلاك الوارث بل يلزمه الثمن لما قلنا

(قوله وما قبض على سوم القرض) ظاهره ان هذا غير ما قبله مع ان المفهوم من آخر المسئلة ان المراد به ما قبله فإلى قوله وما قبض نكرة بمعنى رهن (قوله وما قبض على سوم النكاح مضمون الخ) قال بعض الفضلاء ظاهره انه لا فرق بين أن يكون المهر مسمى أولا ولقائل أن يقول هذا اذا كان المهر مسمى قياسا على المقبوض على سوم الشراء فانه لا يكون مضمونا الا بعد تسمية الثمن على ما عليه الفتوى فيكون المقبوض على سوم النكاح مضمونا اذا كان المهر مسمى والا فلا ولم أرفى المسئلة نقلا عن اطلاق العبارة يقتضى الضمان مطلقا الا أن يوجد نقل صريح بخلافه وعليه فيحتاج للفرق بينهما فانه لا يضمن الا بعد تسمية الثمن وكذا المقبوض على سوم الرهن فانه لا يكون مضمونا الا اذا سمى ما يرهن به في الاصح فيحتاج الى الفرق بينهما أيضا قال وقد ظهر لي فرق بين المقبوض على سوم الشراء والمقبوض على سوم الرهن وبين المقبوض على سوم النكاح ١٣ وهو ان المهر مقدر شرعا

من حيث هو والمقدر شرعا مسمى شرعا والمسمى شرعا معتبر مطلقا الا ترى انه لو تزوج على ان لامهر صح ويوجب مهر وخيار المشتري لا يمنع ولا يملك

المثل ولو اشترى على ان لا ثمن كان باطلا اعتبارا للتسمية الشرعية في المهر ولذا كان المقبوض على سوم النكاح مضمونا سواء سمي المهر أولا لانه مسمى شرعا فاعتبر ذلك لوجوب الضمان بخلاف الثمن وما يرهن به فان ذلك غير مقدر شرعا فلا بد من التسمية لوجوب الضمان فيها اه ورده بعض الفضلاء قائلا لم يظهر لي هذا الفرق لان المقبوض

وكذا لو أرسل الى آخر وقال أرسل الى عشرة دراهم قرضا فارسل معه فلا ضمان اذا أقر انه رسوله فان بعته مع غير رسوله لا ضمان على الآخر قبل أن يصل وكذا الدائن اذا بعث رسولا لقبض دينه فبعث معه وضاع يكون من مال الدائن وان مع الآخر لا حتى يصل اليه اه ثم اعلم أن المقبوض على سوم الشراء اذا بين ثمنه مضمون وان اشترط أن لا ضمان فيه لم ينافي التزاي به استبعاد قوسا وتقرر الثمن فده باذن البائع أو قال له ان انكسر فلا ضمان عليك فده وانكسر يضمن قيمته وان لم يتقرر الثمن فلا ضمان ولو بالاذن لان اشتراط عدم الضمان في المقبوض على السوم باطل وعن الامام اراه الدرهم لينظر اليه فغمزه أو قوسا فده فانكسر أو ثوبا فخرق ضمن ان لم يأمره بالغمز والمدا واللبس وقيل ان كان لا يرى الا بالغمز لا يضمن ان لم يجاوز ويصدق في أنه لم يجاوز اه وفي جامع الفصولين المقبوض على سوم الرهن مضمون بالاقل من قيمته ومن الدين وما قبض على سوم القرض مضمون بما ساءم كقبوض على حقيقته بمنزلة مقبوض على سوم البيع الا أن في البيع يضمن القيمة وهنا يملك الرهن بما ساءم منه من القرض وما قبض على سوم النكاح مضمون يعني لو قبض أمة غيره ليتزوجها باذن مولاها فهلكت في يده ضمن قيمتها والمهر قبل تسليمه مضمون وكذا بدل الخلع في يد المرأة يعني لو تزوجها على عين أو خالها فهلكت قبل قبضه يلزمه مثله في المثلى وقيمه في القيمة اه ذكره في الثلاثين منه (قوله وخيار المشتري لا يمنع ولا يملك) أي لا يمنع خروج المبيع عن ملك البائع فيخرج عن ملكه للزومه من جهة من لا خيار له فلو أعتقه البائع لم يصح اعتاقه ولو كان البائع حلف وقال ان بعته فهو حرق فباعه بخيار للمشتري لم يعتق لخروجه عن ملكه ولو باعه بخيار له عتق ولا يملك المشتري عند الامام رحمه الله تعالى لكان يصح اعتاقه ويكون امضاء كما في الحانية وفيها باع عبد ابجارية على أن باع العبد بالخيار ثلاثة أيام فاعتق البائع العبد في الثلاثة أيام نفذ عتقه في قولهم ويبطل البيع لانه أعتق ملك نفسه وان أعتق الجارية جاز ويكون اسقاط للخيار ويتم ولو أعتقهما في كلام واحد نفذ عتقه لعدم الاولوية فيه ما ويغرم قيمة

على سوم الشراء انما وجبت القيمة فيه اذا سمي الثمن في ذلك المقبوض لان كلام الثمن والقيمة هو بدل العين فلما سمي أحدهما وجب الآخر وأما المهر وان كان مسمى شرعا فليس من جنس القيمة لان المهر بدل المتعة كما هو مقرر والقيمة بدل العين فلا مناسبة بين المهر والقيمة فلا توجب تسمية أحدهما الآخر لانه ليس من جنسه فلا دخل لتسمية المهر شرعا في وجوب القيمة كما لا يخفى عند التأمل قال والذي ظهر لي في الفرق هو انه لما كان المقصود في البيع المال كان عدم ذكر الثمن دليلا على ان البائع انما دفعه للمستام على وجه الامانة والمستام انما قبضه كذلك وأما اذا سمي ثمنه فهو مضمون بالقيمة لانه متى بين ثمنه يكون الاستيلاء أخذ للعقد فيكون وسيلة العقد فالحق بحقيقة العقد في حق الضمان دفعا للضرر عن المالك لانه ما رضي بقبضه الا بعوض فصار القابض ملتزما للعوض وعوضه الاصل هو القيمة ما لم يصطحا ويتفق على المسمى وصرح في الدرر من كتاب المضاربة بان المقبوض على سوم الشراء مقبوض على وجهه المبادلة ومتى لم يبين ثمنه لم يكن أخذ له للعقد فلا يمكن إلحاقه به كذا في

الجارية ولا ينفذ اعتاق المشتري في العبد ولا في الجارية ولو كان الخيار للمشتري انعكست الاحكام  
اه وقال لا يملكه لانه لما خرج عن ملك البائع فلو لم يدخل في ملك المشتري يكون زائلا لا الى مالك  
ولا عهد لذاته في الشرع ولا يحنيفة انه لما لم يخرج الثمن عن ملكه فلو قلنا بان يدخل المبيع  
في ملكه لا يجمع البدل في ملك رجل واحد حكما للمعاوضة ولا اصل له في الشرع لان المعاوضة  
تقتضي المساواة ولان الخيار شرع نظرا للمشتري ليتروى فيقف على المصلحة فلو ثبت الملك رجما يعنى  
عليه من غير اختياره بان كان قريبه فيفوت النظر وأورد على قوله لزوم السائبة ورد بانها هي التي  
لا ملك فيها لاحد ولا علة ملك والعلة موجودة هنا وأورد ايضا استحقاق الشفعة بما يبيع بخيار  
للمشتري وهو دليل على ملكه وأجيب بان استحقاقها لم يخص في الملك بل هو أومافى معناه من كونه  
أحق بها تصرفا بدليل صحة اعتاقه كاستحقاق العبد المأذون له اجمع أنه لا ملك له حقيقة وهو مكاف  
لا يحتاج اليه لما سبى أن البيع ينبرم في ضمن طاب الشفعة فيثبت مقتضى تحججنا ثم اعلم أن  
قوله ما في دليلهما ولا عهد لذاته في الشرع معناه في باب التجارة والمعاوضات فاندفع عنهما ما أورد  
من شراء متولى أمر الكعبة اذا اشترى عبد الخدمتها وعبد الوقف اذا ضعف وبيع واشترى ببذله  
آخر لم يملكه المشتري لانه من باب الاوقاف وكذلك التركة المستغرقة بالدين فانها تخرج عن ملك  
الميت ولا تدخل في ملك الورثة والغرماء للقيود المذكور وأما حكم جنابة العبد في مدة الخيار فان  
كان الخيار للبائع فاحاز البيع لم يكن مختارا للفداء وخير المشتري بين الدفع والفداء وان فسح  
البيع خير البائع كذلك وفي الاول انما يخير المشتري بين الدفع والفداء اذا اختار امضاء البيع فان  
اختار المشتري فسحبه فالخيار للبائع للعبء الحادث في يد البائع فان كانت في يد المشتري فالبايع  
على خياره فان أجاز ثبت الملك للمشتري من وقت العقد وخير بين الدفع والفداء فان كان الخيار  
للمشتري فبقي في يده في مدته لم يكن له أن يرد على بائعه ولو بيعت دار بخيار لاحدهما فوجد فيها  
قتيل فالدية على عاقلة ذي اليد عنده وعندهما على من بصير الملك له ولا يكون وجود القتل عيبا  
فلا خيار للمشتري بخلاف جنابة العبد المبيع فانها عيب كذا في التارخانية وقول الامام ولا اصل له  
في الشرع معناه في المعاوضة فلا يرد عليه المديبر اذا غصب وضمن الغاصب قيمته فانه يملكه فقد اجتمع  
العوضان في ملك السيد لانه ضمان جنابة لا ضمان معاوضة كذا في المعراج وفتح القدير ولكن  
يرد عليه باب السلم فان المسلم اليه ملك رأس مال السلم والمسلم فيه فقد اجتمع في المعاوضة وأجيب بان  
المسلم فيه دين رب السلم في ذمة المسلم اليه فهو كالثمن يملكه البائع في ذمة المشتري وأورد المنافع  
والاجرة المعجلة ملكهما المتأخر وأجيب بانها معدومة فلا ملك لها واذا حدثت ملكها المستأجر كذا  
في البناءة فيسب بالمبيع لان الثمن لا يخرج عن ملك المشتري اجماعا كما بيناه وفي السراج الوهاج  
والنفقة تجب على المشتري بالاجماع اذا كان الخيار له بخروج المبيع عن ملك البائع ولو تصرف  
المشتري في المبيع في مدة الخيار والخيار له حاز تصرفه اجماعا ويكون اجازة منه اه وفي الخلاصة  
أن زوائد المبيع موقوفة ان تم البيع كانت للمشتري وان فسح كانت للبائع اه وفي جامع  
الفصولين المشتري بالخيار لو رهن بالثمن رهنا جاز الرهن به اه فان قلت ذكر في جامع الفصولين  
ايضا أن الخيار اذا كان للمشتري فابراه البائع عن الثمن لم يجز ابرأه اه وفي التارخانية وروى  
عن محمد جواز فينبغي أن لا يصح الرهن ايضا قلت ابراء يعتمد الدين ولادين له عليه لان الثمن باق  
على ملكه والرهن لا يشترط له وجود الدين حقيقة بدليل صحة على الدين الموعود به وقد بيناه

الحواشي المحوية من  
النسكاح أقول وما ذكره  
آخرا من الفرق انما هو  
في جانب البيع واما في  
جانب النكاح فلم يتعرض  
له مع انه محل الحفاء فلم  
يتحصل من كلامه فائدة  
تأمل (قوله فينبغي أن لا  
يصح الرهن أيضا)  
تفريع على قوله لم يجز  
ابراؤه وقوله قلت الخ  
جواب عنه



فيمّا كتبناه من حواشي جامع الفصولين ولكن نقل بعده أن عدم صحة الإبراء قول أبي يوسف وفي  
 المراج أن عدم صحته قياس والاستحسان صحته لأنه إبراء بعد وجود السبب وهو البيع والدليل  
 على أن الإبراء يعتمد على الحق لا حقيقة الدين لو أبرأ البائع الموكل عن ثمن ما اشتراه الوكيل فإنه  
 يصح الإبراء مع أن الثمن على الوكيل والدليل على التعلق بالموكل أن المشتري لو أتى بالثمن للموكل  
 فإنه يجبر على القبول ولو كان للمشتري دين على الموكل صار قصاصا بالثمن ولو لا أنه لم يجبر ولم يصرق قصاصا  
 كما في الصيرفة وفي السراجية اشترى على أنه بالخيار لم يجبر البائع على تسليم المبيع وإن نقد المشتري  
 الثمن وفي التارخانية (قوله وبقبضه يهلك بالثمن) أي إذا كان الخيار للمشتري وقبض  
 المبيع وهلك في يده فإنه يهلك بثمنه بخلاف ما إذا كان الخيار للبائع والفرق أنه إذا دخله  
 عيب يمتنع الرد والهلاك لا يعرى عن مقدمة عيب فيه لك والعقد قد انبرم فيلزمه الثمن بخلاف  
 ما إذا كان للبائع لأن بدخول العيب لا يمتنع الرد حكما بخيار البائع فيه لك والعقد موقوف وفي  
 السراج الوهاج والفرق بين الثمن والقيمة أن الثمن ما تراضى عليه المتعاقدان سواء زاد على  
 القيمة أو نقص والقيمة ما قوم به الشيء بمقابلة المعيار من غير زيادة ولا نقصان والاستهلاك كالهلاك  
 كاسيأتي وأطالته فشمل ما إذا كان الخيار للمشتري وحده أو لهما واسقط البائع خياره بان أجاز  
 البيع ثم هلك في مدته فإن البيع يلزم بالثمن كما في التارخانية (قوله كتعيبه) يعني إذا تعيب  
 في يد المشتري والخيار له فإنه يلزمه الثمن لأنه صار بذلك ممسكا بمعه فلو رده لتفرقت الصفقة على  
 البائع قبل الاتمام وهو لا يجوز فلزم البيع وشق الخيار أطلقه فشمل ما إذا عيبه المشتري أو أجنبي  
 أو تعيب بآفة سماوية أو بفعل المبيع كما في النهاية ولكن ليس باقيا على إطلاقه وإنما المراد به  
 عيب يلزم ولا يرتفع كما إذا قطعت يده وأما ما يجوز ارتفاعه كالمرض فهو على خياره إن زال المرض  
 في الأيام الثلاثة وأما إذا مضت والعيب قائم لزم البيع لتعذر الرد كما في النهاية أيضا وفي الصحاح عاب  
 المتاع أي صار ذا عيب وعيبه نسبة إلى العيب وعيبه أيضا إذا جعله ذا عيب وتعيب مثله اه وقد  
 ذكر المصنف حكم هلاكه في يد المشتري ونقصانه ولم يذكر حكم زيادته عنده وحاصله أن الزيادة  
 منفصلة كانت أو متصلة سواء كانت متولدة من الأصل كالولد والسمن والمجال والبر من المرض  
 وذهاب البياض من العين أولا كالصبغ والعقروا الكسب والبناء ورش الأرض يمنع الفسخ إلا في  
 المنفصلة الغير المتولدة فإنها لا تمنع كما في التارخانية وفي النهاية أن التعيب إذا كان بفعل البائع في  
 يد المشتري لم يسقط خيار المشتري فإن أجاز البيع ضمن به البائع النقصان اه فيستثنى من إطلاق  
 المصنف مستثنان ما إذا كان العيب يرتفع وما إذا كان بفعل البائع ولكن ذكر في فتح القدير أن  
 هذا قول محمد وأما عندهما إذا تعيب بفعل البائع يلزم البيع وقد وعدنا بذلك مسائل المبيع  
 إذا هلك في البيع الذي لا خيار فيه أو بخيار فإذا كان في يد البائع بآفة سماوية أو باستهلاك البائع  
 أو كان حيوانا فقتل نفسه يبطل البيع لأنه مضمون بالثمن فيسقط الثمن فلا يكون مضموما  
 بالقيمة لأنه لا يتولى على شيء واحد ضممان فإن ألقاه المشتري والبيع بات أو بخياره لزم الثمن  
 وإن كان للبائع والبيع فاسد لزم المثل في المثل والقيمة في القيمة وإن بفعل أجنبي خير المشتري  
 فإن فسخ وعاد إلى ملك البائع ضمن الجاني المثل أو القيمة والمضمون أن من جنس الثمن وفيه فضل  
 لا يطيب وإن من خلافه طاب وإن اختار المشتري أيضا البيع اتبع الجاني بالمثل أو بالقيمة وحكم  
 الفضل ما ذكرناه في جانب البائع واختياره اتباع الجاني قبض عند الثاني خلافا لمحمد وأثره فيما

وبقبضه يهلك بالثمن  
 كتعيبه

(قوله وفي التارخانية)  
 كذا في نسخة المؤلف  
 (قوله وأما عندهما إذا  
 تعيب بفعل البائع يلزم  
 البيع) أي ويرجع  
 المشتري بالأرض على  
 البائع كما يأتي في شرح  
 قوله وتم العقد

(قوله فان حبس بعد سقوط حقه من الحبس فعلى المشتري كل الثمن) سقط من هنا بعض عبارة البرازية وهو وعلى البائع ضمانه ولو هلك البعض بعد القبض فعلى المشتري الا اذا كان الخ (قوله وتماه في الفتاوى البرازية) ونصه وهذا كله اذا لم يكن قبض المشتري ظاهرا فان كان ١٦

ثم ان كان للبائع حق الاسترداد للحبس صار به مستردا وانفسخ البيع وسقط الثمن عن المشتري وان لم يكن له حق الحبس فله مشتري أن يضمه القيمة ولا يبطل البيع بينهما (قول المصنف)

فلو اشترى زوجته بالخيار بقي النكاح وان وطأها له أن بردها

فان وطأها له أن بردها قال الرمي اطلاقه يفيد انه سواء كان قبل القبض أو بعده والعلة جامعة تامل وفي شرح من لا مسكين فان وطأها له أن بردها عند أي حنفية خلا فالهما هذا اذا كانت ثيبا وان كانت بكر امتنع الرد عنده أيضا وكذا اذا قبلها أو مسها أو مسته بشهوة وكذا امتنع الرد وطئها غير الزوج في يده اه قال في الجوهره أن كانت بكر اسقط الخيار بالاجماع لانه أ تلف جزأ منها كقطع يدها اه

اذا توى على الجاني وفيما اذا أخذ من الجاني مكانه شيأ أخرجنا عن عند الثاني وان هلك بعد القبض فعلى المشتري الا اذا أ تلفه البائع والقبض بلاذنه والثمن حال غير منقوط فالبايع بصير مستردا ويبطل البيع وسقط الثمن عن المشتري وان هلك البعض قبل قبضه سقط من الثمن قدر النقص سواء كان نقصا قدرا أو وصفا وخير المشتري بين الفسخ والامضاء وان بفعل أجنبي فالجواب فيه كما اذا هلك كله وان باقة سماءية ان نقصان قدر طرح عن المشتري حصة الفأنت من الثمن وله الخيار في الباقي وان نقص وصف لا يسقط شيء من الثمن لكنه يخير بين الاخذ بكل الثمن أو الترك والوصف ما يدخل تحت البيع بلاذ كركلا شجارا والبناء في الأرض وأطراف الحيوان والجودة في الكمي والوزن وان بفعل المعقود عليه فالجواب كذلك وان بفعل المشتري صار قابضاً ما أ تلف بالأتلاف والباقي بالتعيب فان هلك الباقي قبل حبسه فعلى المشتري وان بعد الحبس فعلى البائع وعلى المشتري حصة ما أ تلفه لا غير فان حبس بعد سقوط حقه من الحبس فعلى المشتري كل الثمن الا اذا كان بفعل البائع فان لم يكن له حق الاسترداد فهو كالأستهلاك من الأجنبي وان كان له حق الاسترداد انفسخ البيع في قدر ما أ تلف وسقط حصته من الثمن فلو هلك الباقي في يد المشتري لزمه قسطه من الثمن الا اذا هلك الباقي من سرية جنابة البائع فيكون مستردا له أيضا فيسقط الثمن فان زعم البائع أنه هلك بعد قبضه والمشتري بأنه قبل قبضه فالقول للمشتري وأيهما برهن قبل وان برهننا فللبائع وكذا لو ادعى البائع أن المشتري استهلكه وعكس المشتري وان أ رخصا فينته الاسبق أولى في الهلاك والاستهلاك وتماه في الفتاوى البرازية (قوله فلواشترى زوجته بالخيار بقي النكاح) أي بالخيار له وهذا مفرع على أنه لا يدخل في ملك المشتري فلذا لم يبطل النكاح قبل نفاذ البيع واذا سقط الخيار بطل للتناق وعندهما انفسخ لدخولها في ملك الزوج فاذا فسخ المشتري البيع رجعت الى مولاهما بلانكاح عليهما عندهما وعنده تستمر زوجته كذا في فتح القدير وعلى هذا لو اشترى زوجته فاسدا وقبضها يفسد النكاح ثم فسخ البيع للفساد لا يرفع فساد النكاح (قوله فان وطأها له أن بردها) لان الوطء بحكم ملك النكاح لبقائه لا بحكم ملك الثيب لعدمه وعندهما ليس له أن بردها مطلقا لما قدمناه أطلقه وهو مقيد بما اذا لم تكن بكر اذ لو كانت بكر أو نقضها الوطء امتنع الرد كما ذكره الاسمي جاني وظاهره أنه لو نقضها وهي ثيب فالحكم كذلك وقد صرح به في فتح القدير وكذا يتفرع أنه لو ردها فعنده تعود الى سيدتها من كونه وعندهما بلانكاح وقيد بزوجه لانه لو اشترى غير زوجته بخيار له فوطئها امتنع الرد مطلقا أي وان لم ينقصها وسقط الخيار كذا في المعراج ولم أر حكم حل وطء الامة المبيعة بخيار أما اذا كان الخيار للبائع فينبغي حله له لا للمشتري وان كان للمشتري ينبغي أن لا يحل لهما ونقله في المعراج عن الشافعي فقال وللشافعي في حل وطئها وجهان والثاني لا يجوز وهو نصه وفي انفساخ نكاحها وجهان والثاني لا ينفسخ وهو ظاهر نصه أما لو كان

وسيا في ان دواعي الوطء كالوطء وهو يقتضي ان تقبيل البكر ومساهمتها في الرذلان وطأها يمنع فكذاها وهو معنى المبيع كلام مسكين فيفتقر الحكم بين الثيب والبكر في الوطء ودواعيه وما علل به في الجوهره لا يقتضيه اذ ليس في تقبيل البكر وسها تفويت جزأ كن يقال ألحق الدواعي بالوطء لانها سببه فاقبمت مقامه فاذا منع الرد منعت واذا لم يمنع لا تمتنع ووطء غير الزوج في يد الزوج مانع لوجوب العقر به وهو ز يادة منفصلة متولدة من المبيع وهي تمتنع اذا وجدت بعد القبض فلذا قيد بقوله في يد الزوج

تأمل اه (قوله فاذا اشترى غير زوجته بالخيار) قيد بغير زوجته لان زوجته ان كانت ثيبا لا يسقط خياره بذلك كالوطء وان كانت بكر اسقط خياره به كالوطء وقد اوضحناه فيما تقدم تأمل وقوله فقبلها بشهوة الخ ١٧ ظاهره مطلقا سواء كان قبل

القبض أو بعده وتعليقهم بانه دليل الاستبقاء دليل عليه (قوله ثم أسلم) أي المشتري كما صرح به في الفتح وأما لو أسلم البائع والخيار للمشتري فلا تظهر فيه ثمة المخلاف أما عندهما وان ملكها المشتري لكن يملك ردها ثم رأيت في شرح الزيلعي قال ولو أسلم البائع والخيار للمشتري بقي على خياره بالاجماع ولوردها المشتري عادت الى ملك البائع لان العقد من جانب البائع بات فان أجازة صار له وان فسخ صار للخيار للبائع وأسلم من أهل أن يملك الخرج حكما كافي الارث ثم ذكر ما لو كان الخيار للبائع ثم قال وهذا كانه فيما اذا أسلم أحدهما بعد القبض والخيار لأحدهما وان أسلم قبل القبض بطل البيع في الصور كلها سواء كان البيع بانا أو بشرط الخيار لأحدهما أو لهما لان القبض شبهة بالعقد من حيث انه يفيد ملك التصرف فلا يملكه بعد الاسلام وان أسلم أحدهما أو كلاهما بعد

المبيع غير امر أنه لم يجعل للمشتري وطءا على الاقوال كلها ويجعل للبائع على الاقوال كلها وقال أحمد لا يجعل للبائع اه ثم اعلم أن دواعي الوطء كالوطء فاذا اشترى غير زوجته بالخيار فقبلها بشهوة أو لمسه بشهوة أو نظرائه في فرجها بشهوة سقط خياره وحدها انتشارا لته أوزيادتها وقيل بالقلب وان لم تنتشر فان كان بغير شهوة لم يسقط في السكك وان ادعى أنه بغير شهوة فان كان في الفهم لم يقبل قوله والاقبل وان فعلت الامته به ذلك وأقر أنه كان بشهوة كان رضا كما في السراج الوهاج ولم يذكر المؤلف مما يظهر فيه ثمة الاختلاف الا هذه المسئلة وذكر في الهداية أن لهذه المسئلة أخوات كلها تبقى على وقوع الملك للمشتري بشرط الخيار وعدمه منها عتق المشتري على المشتري اذا كان قريبا له في مدة الخيار ولو كان للبائع فان المشتري فاجاز للبائع عتق الابن ولا يرث أباه كما قدمناه عن الخاتمة ومنها عتقه اذا كان المشتري حلف ان ملك عبد افه وح بخلاف ما اذا قال ان اشتريت لانه يصير كالمشقة للعتق بعد الشراء فسقط الخيار ومنها أن حيض المشترة في المدة لا يجتزأ به من الاستبراء عنده وعندهما لا يجتزأ أولو ردت بحكم الخيار الى البائع لا يجب الاستبراء عنده وعندهما يجب اذا ردت بعد القبض ومنها اذا ولدت المشترة في المدة بالنكاح لا تصير أم ولد له عنده بخلاف ما لو حمله ما اذا كان قبل القبض أما بعده فسقط الخيار اتفاقا وتصير أم ولد للمشتري لانها تعينت عنده بالولادة كذا في النهاية وفي الخاتمة اذا ولدت بطل خياره وان كان الولد ميتا ولم تنقصها الولادة لا يبطل خياره اه ثم اعلم أنهم لم يقيّدوا بدعوى الولد وقيدوها في ايضاح الاصلاح قال لانه ولد والفراس ضعيف اه وهو تقييد لقولهما ومنها اذا قبض المشتري المبيع باذن البائع ثم أودعه عند البائع فهلك في يده في تلك المدة هلك من مال البائع لا ارتفاع القبض بالرد لعدم الملك عندهما من مال المشتري لصحة الايداع باعتبار قيام الملك ولو كان الخيار للبائع فسلم المبيع الى المشتري وأودعه البائع فهلك عنده بطل البيع عند السكك ولو كان البيع بانا فقبض المشتري المبيع باذن البائع أو بغير اذنه ثم أودعه البائع فهلك كان على المشتري اتفاقا لصحة الايداع كذا في التاتارخانية ومنها لو كان المشتري عبدا ما ذونا فابراه البائع عن الثمن في المدة بقي خياره عنده لان الراد امتناع عن التملك والمأذون له بليه وعندهما بطل خياره لانه لم يملكه كان الراد منه تملكه كغير عوض وهو ليس من أهله وهذا يقتضي صحة الابراء وقد مناه أنه لا يصح عند أبي يوسف قياسا ويصح عند محمد استحسانا وانه عليه هنا في النهاية ومنها اذا اشترى ذمي من ذمي خرا على أنه بالخيار ثم أسلم بطل الخيار عندهما لانه لم يملكها فلا يملكها باسقاط الخيار بعده وهو مسلم اه ولو كان الخيار للبائع فأسلم بطل البيع ولو أسلم المشتري لا وخيار البائع على حاله فان أجاز صارت الخرج للمشتري حكما والمسلم أهل لان يملكها حكما كذا في النهاية فقد ذكر فيها ثمان مسائل وقد زاد الشارحون مسائل أيضا ففي فتح القدير الاولى ما اذا تخمر العصر في بيع مسلمين في مدة فسد البيع عنده لجزءه عن تملكه وعندهما يتم لجزءه عن رده الثانية اشترى دارا على أنه بالخيار ثلاثة أيام وهو ساكنها باجادة أو اعارة فاستدام سكنها قال السرخسي لا يكون اختيارا وهو في ابتداء السكنى وقال خواهر زاده استدامتها اختيارا عندهما الملك العين وعندده ليس باختيار الثالثة حلل

٣ - بحر سادس في القبض وكان البيع بانا لا يبطل لانه قد تم بالقبض بخلاف ما اذا كان بشرط الخيار على ما مر اه (قوله وهو في ابتداء السكنى) الضمير للاختيار أي والاختيار انما يكون في ابتداء السكنى



المشتري بطلبها بالخيار فقبضه ثم أحرم والظني في يده فبقيت في البيع عند رده وورد إلى البائع وعند ردهما  
 يلزم المشتري ولو كان الخيار له مانع بقائه بالاجماع ولو كان للمشتري أحرم المشتري له أن يرد  
 الزاوية إذا كان الخيار للمشتري وفسخ العقد إذا رآه ترد على البائع عنده لأنها لم تحدث على ملك  
 المشتري وعنده المشتري لأنها حدثت على ملكه اهـ وفي جامع الفصولين لو اشترى بخيار فدام  
 على السكنى لم يطل خياره ولو امتدأ بطل خيار العيب وخيار الشرط في القسمين لا يطل  
 بدوام السكنى اهـ وفي التارخانية أن محمد إذا كثر البيوع أن خيار الشرط يطل بالسكنى وفي  
 القسمين كونه لا يطل باختلاف المنايع ففهم من حمل ما في البيوع على ابتداء وما في القسمين على  
 الدوام ومنهم من أبقى ما في البيوع على اطلاقه فيطل بالابتداء والدوام وأبقى ما في القسمين على  
 اطلاقه فلا يطل بخيار الشرط فيها بالابتداء والدوام وفيها أيضا لو كان الخيار للمشتري فصالحه  
 البائع على مائة يدفعها له على أن يطل البيع ففسخه الفسخ ولا تنى له اهـ (قوله فلو أجاز من له  
 الخيار بغيره صاحب صم ولو فسخ لا) أي لا يصح في غير صاحبها وهذا عندهما وقال أبو يوسف  
 يجوز الفسخ أيضا لأنه مسلط على الفسخ من جهة صاحبه فلا يوقف على علمه كالأجرة ولهذا  
 لا يشترط رضاه فصار كالوكيل وله ما أنه تصرف في حق الغير وهو العقد بالرفع ولا يعرى عن المضرة  
 لأنه عساه بغيره تمام البيع السابق فيتصرف فيه قبل زعمه غرامة القيمة بالهـ لاك فيما إذا كان  
 الخيار للبائع أولا يطلب لسلطته مشريا فيما إذا كان الخيار للمشتري وهذا نوع ضرر فوقف على  
 علمه وصار كعزل الوكيل بخلاف الإجازة لأنه لا الزام فيه ولا يقال أنه مسلط وكيف يقال ذلك  
 وصاحبه لا يملك الفسخ ولا تسلط في غير ما يملكه المسلط كذا في الهداية وفي المعراج وكذا الخلاف  
 في خيار الرؤية ولا خلاف في خيار العيب أنه لا يملكه والخلاف إنما هو في الفسخ بالقول أما إذا فسخ  
 بالفعل فإنه يفسخ حكما اتفاقا في الحضرة والغيبة لأنه لا يشترط العلم في الحكمي كعزل الوكيل  
 والمضارب والشريك ويجوز المأذون له في التجارة بارتداد حقوق وجنون وببحث في فتح القدير بأنه  
 ينبغي أن يكون الفعل الاختياري كالقول والمراد بالغيبة عدم علمه وبالحضرة علمه فلو فسخ في غيبته  
 قبله في المدة تم الفسخ لمحصل العلم به ولو بلغه بعدم مضي المدة تم العقد بمضي المدة قبل الفسخ كذا  
 في الهداية وكذا إذا أجاز البائع بعد فسخه قبل أن يعلم المشتري حاز وبطل فسخه كذا ذكر الاستيعابي  
 وفي الذخيرة ولو اشترى على أن البائع لو غاب عنه ففسخه عليه جاز فالبائع فاسد في قول أبي حنيفة  
 ومحمد لأن هذا شرط فاسد عندهما ورجح في فتح القدير قول أبي يوسف قال فعمل في هذا المسائل الواردة  
 نقض مسلمة لأنها على وفق ما ترجح من قول أبي يوسف لكان نورهان بناء على تسليم الدليل فمن أن  
 المخيرة يتم اختيارها لنفسها بلا علم زوجها ويلزمه حكم ذلك وأجيب بأن لازم بإيجابه على نفسه ومنها  
 الرجعة ينقضي بها الزوج بلا علمها حتى لو تزوجت بعدها بعد ثلاث حيض ففسخ العقد إذا ثبتها  
 وأجيب بأن الطلاق الرجعي لا يرفع النكاح فعلم الاستكشاف الحال ومنها الطلاق والعتاق  
 والعفو عن القصاص ثبت حكمها بلا علم الآخر وأجيب بأنها إسقاطات ومنها خيار المعتقد يصح  
 بلا علم زوجها وأجيب بأنه لا روية فيه وعلى التقدير فقد أثبت الشرع مطلقا ومنها خيار المسالك  
 في بيع الفضولي بدون علم المتعاقدين وأجيب بكون عقدهما لا وجود له في حق المسالك ومنها  
 العدة لازمة علمها وإن لم تعلم بالطلاق وأجيب بأنها واجبة في ضمن الطلاق لا بسببه اهـ وفي جامع  
 الفصولين ولو كان الخيار للمشتريين ففسخ أحدهما بغيره الآخر لم يجز بآية بخيار ففسخه في

فلو أجاز من له الخيار  
 بغيره صاحب صم ولو  
 فسخ لا

(قوله فأحرم المشتري  
 له أن يرد) كذا في بعض  
 النسخ وفي بعضه المشتري  
 أن يرد وعلم أن الضمير في  
 أحرم للبائع وهو العواب  
 وقد صرح به في بعض  
 النسخ موافقة لما في  
 الفسخ (قوله ولو أجاز من له  
 على البائع الخ) هذا  
 خاص بالزيادة المنفصلة  
 الغير المتولدة كالسكب  
 أما غيرها فإنه يمنع الفسخ  
 كما قدمه عن التارخانية  
 عند قول المصنف كعبه  
 فإذا كانت تمنع الفسخ  
 لا يتأني ثمرة الاختلاف  
 لأنها إنما تظهر بعد الفسخ

المدة انفسخ فان قال بعده اجزت وقبل المشتري جاز استحسانا ولو كان الخيار للمشتري واجاز ثم فسخ  
وقبل البائع جاز وينفسخ ومن له الخيار لو اختار الرضا والقبول بقلبه فهو باطل لتعلق الاحكام  
بالظاهر والباطن اه قال فيه شري بخيار فارادته فاخفى بائنه قيل للقاضي ان ينصب عن البائع  
خصم اليه عليه وقيل لا اه وهكذا ذكر الخلاف في المعراج وفتح القدير والله أعلم (قوله وتم العقد  
بموته ومضى المدة والاعتاق وتوابعه والاخذ بالشفعة) أي تحصل الاجازة بواحد مما ذكر وهو  
كلام موهم موقع في الغلط فان في بعضها يكون اجازة سواء كان الخيار للبائع أو للمشتري وفي بعضها  
انما يكون اجازة اذا كان من المشتري وأما من البائع ففسخ أما الموت فانه مبطل لخيار الميت سواء  
كان بائنا أو مشتريا ولا يورث عنه دناءة كخيار الرؤية لانه ليس الامشيئة وارادة ولا يتصور انتقاله  
والارث فيما يقبل الانتقال لا فيما لا يقبله كملك المنكوحه والعقود التي عقدها المورث لا تنتقل  
وانما ملك الوارث الا قاله لا تنتقل الملك اليه ولذا ما ملكها الموكل وان لم يكن عاقدا كذا في المعراج  
ولا يرد علينا خيار العيب فانه موروث ليكون المورث استحقq البيع سليما فكذا الوارث ففي  
التحقيق الموروث العين بصفة السلامة من العيوب فاما نفس الخيار فلا يورث وفي المعراج ان خيار  
العيب يثبت للوارث ابتداء بدليل انه لو تعيب بعد موت المشتري في يد البائع كان للوارث رده وأما  
خيار التعمين فيثبت للوارث ابتداء لا اختلاط ملكه بملك الغير لان يورث الخيار هكذا ذكر واو زاد  
في العناية بان الوارث لا يملك الفسخ ولا يتأقت خياره بخلاف المورث اه ووجهه ظاهر لان  
هذين حكما خيار الشرط ولم يتكاهم وافيما رأيت على غير الاربعة من الخيارات هل تورث أولا  
الاخيار فوات الوصف المرغوب فيه فسيأتي انه يورث والضمير في قوله بموته عائدا الى من له الخيار  
احترازا عن موت من لا خيار له لانه اذا مات فالخيار باق لمن شرط له فان أمضى مضى وان فسخ انفسخ  
كذا في فتح القدير وفي الظهيرية الوكيل اذا باع بشرط الخيار فوات الوكيل أو الموكل في المدة بطل  
الخيار وتم البيع اه وفي جامع الفصولين وكيل البيع أو الوصي باع بخيار أو المالك بنفسه باع  
بخيار لغيره فوات الوكيل أو الوصي أو الموكل أو الوصي باع بنفسه أو من شرط له الخيار قال  
محمد بن البيع في كل ذلك لان لكل منهم حقا في الخيار والجنون كالموت اه وفي المعراج ولو كان  
الخيار لهما فوات أحدهما لم يلزم البيع من جهةه والاخر على خياره اه وقد أفاد كلامه ان الخيار  
لا ينتقل عن هوله الى غيره فلذا قال أبو يوسف اذا اشترى الاب أو الوصي شيئا لليتيم وشرط الخيار  
لنفسه فبلغ الصبي في المدة تم البيع وقال محمد بن توفيق على اجازة الابن فكانه باشره بعد بلوغه حتى  
قيل لا تتأقت بالثلاث وعن محمد بن الوصي أن يفسخ بعد بلوغ الصغير وليس له أن يجيز الا برضاه  
وروي ان الاب أو الوصي اذا اشترى عبد للصغير بدراهم أو دنانير بشرط الخيار ثم بلغ الصغير في  
المدة ثم أجاز أنفذ الشراء عليهما الا أن تكون الاجازة برضا الصغير بعد البلوغ فينفذ عليه ولو حجر  
السيد على عبده المأذون تم البيع وقيل ينتقل الخيار الى المولى ولو اشترى المكاتب أو باع بشرط  
الخيار ثم حجر في الثلاث تم البيع عندهم كذا في الظهيرية فقد علم ان الخيار لا ينتقل على المعتمد لان  
قول أبي يوسف في الاولى هو المعتمد ولكن خرج عنه المعتمد المأذون اذا باع بشرط الخيار فان للمولى  
الاجازة ان لم يكن مديونا ولا يجوز فضحه عليه الا أن يجعله لنفسه ثم يفسخ بحضرة المشتري أو بما  
يكون فسخا من الافعال في غيبة المشتري كذا في الظهيرية وأما الوكيل اذا عزل وله الخيار فانه

وتم العقد بموته ومضى  
المدة والاعتاق وتوابعه  
والاخذ بالشفعة  
(قوله ولم يتكاهم وافيما  
رأيت الخ) نقل البيهقي في  
شرح الاشباه عن خزانه  
الاكل لو اشترى عبدا  
على انه ان لم ينقذ الثمن  
عند ابيع يدينه ما فوات  
المشتري قبل الغد وقبل  
نقذ الثمن بطل البيع  
وليس للورثة نقذ المال  
اه وهذا حكم خيار النقذ  
وقد ذكره في التمر بحثا  
وذكري المنع بحثا ان خيار  
التعزير كذلك وسيأتي  
خلافه عن المحشى الرملي  
عنه قد قوله ولو اشترى  
عبدا على انه خيار  
وقال البيهقي أيضا في كتاب  
الفرائض مانصه وفي  
شرح الجمع لابن الضيا  
وأما خيار الرؤية فالصحيح  
انه يورث وأجمعوا ان  
خيار القبول لا يورث  
وكذا خيار الاجازة في  
بيع الفضولي وكذا  
الاجل لا يورث اه لكن  
ما ذكره من ان خيار  
الرؤية يورث خلاف ما  
ذكره المؤلف هنا وخلاف  
ما في الغرر والوقاية  
والمنتقى ومختصر النقاية  
واصلاح الوقاية لابن كمال

فيه مخرج في الهداية والفتح من باب خيار الرؤية وبه علم ان هذا المصنف غريب (قوله ولا ما يكون اجازة بالفعل) حكم عليه في  
النهر بأنه سهو لانه به علم بقوله والاعتاق (قوله بخلاف السكر من البنج) قال في التتارخانية حتى لو طال السكر لم يكن له ان  
يتصرف بحكم الخيار هكذا حكى ٢٠ عن الشيخ أحمد الطواويسى والصحيح انه لا يبطل (قوله ولو ارتد فعلى خياره اجماعاً)

قال في التتارخانية وان  
ارتد ان عاد الى الاسلام  
في المدة فهو على خياره  
اجماعاً وان مات أو قتل  
على الردة يبطل خياره  
اجماعاً وان تصرف بحكم  
الخيار الخ (قوله وليس  
منه ما اذا قبض الثمن  
من البائع) كذا في عامة  
النسخ وفي نسخة من  
المشتري وهو الظاهر  
ليكن الذي رأيت في  
المعراج ما في عامة النسخ  
ذكره بعد مسائل تصرفات  
البائع وهذا يشير الى ان  
البائع فاعل القبض  
وعليه فقوله من البائع  
صفة لمصدر محذوف  
لا صلة قبض ويقرأ قبض  
بالبناء للمجهول والثمن  
نائب الفاعل (قوله  
وعرضها على المبيع  
ليس بفتح على الاصح)  
مخالف لما قدمه قريباً  
في قوله أو عرض المبيع  
للمبيع بطل خياره وقد  
ذكر مسألة الجارية هذه  
في التتارخانية وذكر ان  
هبة العبد الذي اشتراه

لا يبطل اتفاقاً كذا في السراج الوهاج وأمامضى المدة فبطل الخيار سواء كان للبائع أو للمشتري اذ لم  
يثبت الخيار الا فيها فلا يبقاء له بعدها كالتخيرة في وقت مقدر وأما الاعتاق وتوابعه وهي التدبير  
والكتابة فانما يتم به اذا كان الخيار للمشتري وفعله اما اذا كان للبائع وفعله كان فمخاوذ كالمصنف  
السقوط بطريق الضرورة وهو الموت ومضى المدة والسقوط بطريق الدلالة وهو الاعتاق ولم يذكر  
ما يكون اجازة بالقول صريحاً ولا ما يكون اجازة بالفعل اما الاول ففي جامع الفصولين المشتري  
بالخيار اذا قال اجزت شراءه أو شئت أخذه أو رضيت أخذه بطل خياره ولو قال هو يت أخذه أو  
أحببت أو أردت أو أعجبني أو وافقتي لا يبطل اه وفيه لو طلب المشتري الاجر من الساكن بطل  
خياره ولو دعا الجارية الى فراشه لا يبطل سواء كان الخيار للبائع أو للمشتري وأما الثاني ففيه لو حرم  
العبد أو سقاه دواء أو حلق رأسه كان رضاً لو امرأة بمشط أو دهن أو لبس ولو اشترى أرضاً مع  
حرثه فسق المحرث أو فعل منه شيئاً أو حصده أو عرض المبيع للبيع بطل خياره لا لو عرض له ليقوم  
ومشتري الدار أو سكنه بأجر أو بلا أجر أو ربه شيئاً أو بنى أو حصص أو طين أو هدم منه شيئاً فهو رضا  
ولو طعن في الرحال يعرف قدر طعنه ان طعن أكثر من يوم وليس له بطل خياره لا فيمادونه ولو قص  
حوافر الدابة أو أخذ من عرفها لم يكن رضاً ولو ودجها أو بزغها فهو رضا والتوديع شق الاوداج جلة  
ولو استخدم الخادم مرة أو لبس الثوب مرة أو ركب الدابة مرة لم يبطل خياره ولو فعله مرتين بطل ولو  
شرب قناباً بخياره فقرأه بحجم الناس باجر فسكت كان رضاً ولو بلا أجر لانه كالا استخدام الا ترى انه لو قال  
له اعجبني فحسمه لم يكن رضاً شرب أمة فامرها بارضاع ولده لم يكن رضاً لانه استخدام ولو ركب دابة  
ليسقيها أو ليردها على البائع بطل خياره قياساً لاستحساناً اه ثم قال شرب بقرة بخياره فحسمها قال أبو  
حنيفة بطل خياره وقال أبو يوسف لا حتى يشرب اللبن أو يتلقه اه وذكر الشارح ان كل تصرف  
لا يحل الا في الملك فانه اجازة كالوطء والتقبيل لا ما يحل في غيره كالاستخدام وزاد في المعراج على  
ما ذكرناه انما من له الخيار ولو افاق في المدة فله الخيار وذكر الاسيحياني الاصح انه على خياره  
والتحقيق ان الانغماء والخون لا يستعملان انما المسقط له مضي المدة من غير اختيار ولذا اوافق فيها  
وفسخ جاز ولو سكر من الخمر لا يبطل بخلاف السكر من البنج ولو ارتد فعلى خياره اجماعاً ولو تصرف  
بحكم خياره توقف عنده خلافاً لها اه وأطلق في الاعتاق فشم ما اذا علقه بشرط فوجد في المدة كما  
في المعراج وأشار بالاعتاق الى كل تصرف لا يفعل الا في الملك كما اذا باعه أو وهبه وسلمه أو رهن أو أجر  
وان لم يسلم على الاصح كما في المعراج وليس منه ما اذا قبض الثمن من البائع وكذا هبته وانفاقه  
الا اذا استدانه لغيره كالدرهم والدنانير ولو باع جارية بعبء على انه بالخيار في الجارية فهبة العبد  
أو عرضة على البيع اجازة وعرضها على البائع ليس بفتح على الاصح ولو أبراه من الثمن أو اشترى  
منه به شيئاً أو ساومه به فهو اجازة كذا في المعراج وقبيح الاستخدام نانياً من المشتري بان لا يكون

في  
بها أو عرضة على البيع امضاء للبيع ثم قال بعد صفحة واذا كان الخيار للبائع فعرض المبيع على المبيع ذكر  
شمس الائمة الخ لواني ان كان محضر من صاحبه بفتح البيع وان كان بغير محضر من صاحبه لا يفتح البيع وبعض مشايخنا  
قالوا العرض على البيع من البائع ليس بفتح على كل حال واليه مال الامام أحمد الطواويسى وذكر شيخ الاسلام في شرحه ان فيه  
روايتين وفي المتن عن محمد ان البائع اذا عرض المبيع على المبيع لا يبطل خياره

في نوع آخر والركوب امتحان ليس اجازة لثانيا كركوبها الحاجة أو شغل أو حمل عليها إلا علفها عند  
 محمد والركوب للردو السقي والاعلاف اجازة ولو نسخ من الكتاب لنفسه أو غيره لا يبطل وإن قلب  
 الأوراق وبالدرس منه يبطل وقيل على عكسه وبه أخذ الفقيه أبو الليث اه وفي الظهيرية لو سقي  
 من نهرها أرضه أخرى سقط وكري النهر وكبس البئر يسقط خياره ولو أنه سدمت البئر ثم بناها لم  
 يسقط خياره ولو وقعت فيما فارة أو نجاسة سقط وروى أنه إذا تزح عشرين دلو لم يسقط اه وفي  
 السراج الوهاج إذا زوج العبد أو الأمة سقط خياره وفي المحيط باع عبد بخياره فإذا ناله في التجارة  
 لم يكن نقضا إلا أن يلحقه دين ولو أمضاه بعدما لحقه دين لم يجز لأن الغريم أحق به من المشتري ولم  
 يذكر المصنف هنا حكم ما إذا زاد المبيع أو نقص في المدة وذكر فيما قبله حكم ما إذا تعيب أما الثاني  
 ففي المعراج ولو حدث به عيب في خيار المشتري بطل خياره سواء حدث بفعل البائع أو بغير فعله  
 لكونه في ضمان المشتري حيث كان في يده عنده ما وقال محمد لا يلزمه العقد بجنابة البائع وعلى  
 قولهما يرجع المشتري بالأرض على البائع ولو كان الخيار للبائع فحدث به عيب فهو على خياره  
 لكنه يتخير المشتري ولو حدث بفعل البائع انتقض البيع لأن ما انتقص مضمون عليه كذا في المعراج  
 وقدمناه وأما الأول أعني الزيادة ففي جامع الفصولين شري بخياره في البيع في يد المشتري زيادة  
 متصلة متولدة كسمن وجمال وبره وانجلاء يباع عن العين يمنع الردو يلزم البيع إلا عند محمد وإن  
 كانت متصلة لم تتولد كصبغ وخياطة واث سويق سمن وثني أرض وغرس شجر يمنع الفسخ  
 وفاقا ولو كانت منفصلة متولدة كعقرو ولد وأرض ولبن وثمر وصوف تمنع وفاقا وإن كانت منفصلة  
 لم تتولد كغلة وكسب وهبة وصدقة لا يمنع وفاقا فإن أجاز المشتري فهو له والافسك ذلك عندهما  
 وعند أبي حنيفة ترد على البائع اه وفي السراج إذا باضت الدجاجة في المدة سقط الخيار إلا أن  
 تكون مذكورة وإذا ولدت الحيوان ولد اسقط إلا أن يكون الولد ميتا اه والحاصل أنها مانعة مطلقا  
 إلا منفصلة لم تتولد وفي الظهيرية عن الثاني اشترى عبد بخيار ثلاثا وقبضه فوهب للعبد مال أو  
 اكتسبه ثم استهلكه العبد يعلم المشتري بغير إذنه أو بغير علمه لم يبطل خيار المشتري في العبد ولو هب  
 للعبد أم ولد المشتري وقبضها العبد بطل خيار المشتري في العبد قال ولا يشبه الولد أم الولد من قبل  
 إن أم الولد تبقى على ملكه بعد الردي بمحكم الخيار والولد لا يبقى اه والآخر يحتاج إلى تحرير وأما  
 الأخذ بشفعة فصورته أن يشتري دارا بشرط الخيار ثم تباع دار أخرى بجنبتها فأيأخذها المشتري بشرط  
 الخيار بالشفعة لأنه لا يكون إلا بالملك فكان دليل الاجازة فقصم سقوط الخيار وقدمنا الاعتذار  
 لأبي حنيفة عنه عند قوله ولا يملك المشتري ولو قال المؤلف وطالب الشفعة بها بدل الأخذ لكان  
 أولى لأن طلبها مسقط وإن لم يأخذها كافي المعراج وقيد بخيار الرؤية قصور (قوله ولو شرط المشتري الخيار  
 لغيره صح وأيهما أجاز أو نقض صح) لأن شرط الخيار لغيره جائز استحسانا لا قياسا وهو قول زفر  
 لأنه من مواجب العقد فلا يجوز اشتراطه لغيره كاشتراط الثمن على غير المشتري ولنا أن الخيار لغير  
 العاقد لا يثبت الإنابة عن العاقد فيقدم الخيار له اقتضاء ثم يجعل هو نائبا عنه فيحجها لنفسه  
 وحينئذ يكون لكل منهما الخيار فأيهما أجاز أو نقض أو قال المصنف ولو شرط  
 أحد المتعاقدين الخيار لاجني صح لكان أولى ليشتمل ما إذا كان الشارط البائع أو المشتري  
 وليخرج اشتراط أحدهما لا لآخر فإن قوله لغيره صادق بالبائع وليس بمراد لو قال في المعراج

ولو شرط المشتري الخيار  
 لغيره صح وأيهما أجاز أو  
 نقض صح

(قوله ولو هب للعبد أم  
 ولد المشتري) هنا سقط فيما  
 رأيناه من النسخ والذي  
 رأيت في التتارخانية ولو  
 هب للعبد ابن المشتري  
 وقبض العبد عن الابن  
 لا يبطل خيار المشتري في  
 العبد ولو هب للعبد أم  
 ولد المشتري الخ (قوله  
 والآخر يحتاج إلى تحرير)  
 المراد بالآخر مسألة هبة  
 أم ولد المشتري للعبد  
 واحتياجها إلى التحرير  
 من جهة أنها إذا كانت  
 أم ولده كيف تكون في  
 ملك غيره حتى يهبها للعبد  
 ومن جهته أنها كيف  
 تبقى على ملكه بعد الرد

والمراد من الغير هنا غير العاقدين لمتأني فيه خلاف زفر قيد بخيار الشرط لان خيار العيب والرؤية لا يثبت لغير العاقدين كما في المعراج وأما ذلك كله من أحدهما الوأجاز فقال الا سخر لا أرضى فالبيع لازم ولو أمر وسكره بالبيع بشرط الخيار فباعه بلا شرط لم يجز ولو باع واشترط كما أمره فليس له أن يحسن على الأمر ولا سخر لا جازة ولو وكاه بشراء بشرط لا سخر واشترى ولم يشترطه نفذ عليه كذا في السراج الوهاج (قوله فان أجاز أحدهما ونقض الآخر فلا سبق أحق) لو خذوه في زمان لا يراجعه فيه غيره (قوله وان كانا معا فالفسخ) أي لو فسخ أحدهما وأجاز الآخر ونحو جامه منهما معا ترجح الفسخ على الإجازة لان الفسخ أقوى لان المجاز يلحقه الفسخ وانفسوخ لا يلحقه الإجازة ولما لا كل منهما التصرف رجحنا حال التصرف كذا في الهداية وأورد عليه لان نسلم ان المنفوخ لا يلحقه الإجازة فانه ذكر في المبسوط ان الفسخ يحكم الخيار محتمل للفسخ في نفسه حتى لو تفاصحا ثم تراضيا على فسخ الفسخ وعلى إعادة العقد بينهما جاز وفسخ الفسخ ليس هو الا إجازة البيع في المنفوخ وأجاب عنه في المعراج بانه غير لازم لاننا نقول الإجازة لا ترد على المنتقض ولا إجازة فيما ذكرتم بل هو بيع ابتداء كذا في الفوائد الظهريّة وما ذكره المصنف من ترجيح الفسخ دون تصرف العاقد صحته قاضيان معزيا الى المبسوط وفي رواية الرائج تصرف العاقد لقونه لان النائب يستفيد الولاية منه وقيل هو قول محمد ومافي الكتاب قول أبي يوسف واستخرج ذلك بما اذا باع الوكيل من رجل والموكل من غيره معا فمعد بعتر فيه تصرف الموكل وأبو يوسف يعتبرهما كذا في الهداية وقيد بالوكيل بالبيع لان الوكيل بطلاقها السنة اذا طلقها الوكيل والموكل معا فالواقع طلاق أحدهما لا على التعيين وأجاب عنه في فتح القدير بان الوكيل فيه سفير كلوكيل بالنكاح فكان الصادر من كل واحد منهما صادرا عن اصالة بخلاف الوكيل بالبيع اه وفي الظهريّة وعن أبي يوسف في المنتقى وصيان يشترط ان بشرط الخيار فجاز أحدهما ونقض الآخر فان الإجازة أولى اه وفي المحيط وكيلا يشترط بشرط الخيار لموكله بأمره أو بغير أمره اذا ادعى البائع رضا الآخر وأنكر الرجل فالقول للوكيل بلا عيب لان البائع يدعي سقوط الخيار ووجوب الثمن وهو ينكر ولا يمين لانه دعوى على الآخر دون العاقد والا سخر لو أنكر لا يستلزم وكيله لانه نائب عن العاقد في الحقوق وليس باصمير وان ادعى الرضا على الوكيل يحلف لان الدعوى توجهت عليه وان أقام بينة على رضا الآخر قبلت لان الوكيل ينتصب خصما عن الآخر لانه ادعى حقا على الحاضر وهو سقوط الخيار بسبب ادعائه على الغائب اه وأشار المؤلف بكون الاشتراط للغير اشتراط النفس الى انه لو أمره ببيع ماله بشرط الخيار له فباع وشرطه لا سخر لم يكن مخالفا وعلى عكسه يكون مخالفا لانه أمره ببيع لا يزيل الملك بدون رضاه وأن لا يكون للأمر فيه رأي وتديرو يكون الرأي والتدبير فيه لا سخر أصلا وله تبعاً وما فعله بعكسه فان شرط الخيار لا سخر ثم أجاز هو البيع جاز عليه دون الأمر وخيار الآخر باق حتى لو أجاز كان له وانه فسخ يلزم الوكيل لان الخيار ثبت للأمر بالشرط فصار كخيار العيب اذا ثبت بالعقد والوكيل بالشراء اذا وجد عيبا بالبيع ورضى به نفذ فيما بينه وبين البائع وخيار البائع على حاله فان رضى به لزمه وان رد لزم الوكيل فكذا هذا كذا في المحيط ثم اعلم ان التصرفين اذا صدر معا فقد علم الحكم في باب الخيار وأما تصرف الموكل مع تصرف الوكيل فظاهر ما قدمناه انه ان كان الوكيل أصلا في الحقوق نفذ كل منهما في النصف وان كان نائبا فانه نفذ واحد لا على التعيين وأما اذا صدر من فضولين فلا كلام في التوقف على إجازة من له الإجازة وانما الكلام فيما لو أجازا قالوا يثبت الأقوى

فان أجاز أحدهما ونقض الآخر فلا سبق أحق وان كانا معا فالفسخ (قوله وخيار البائع على حاله) لعلة المشتري



ومن باع عبدین علی أنه  
بالتحیار فی أحدهما ان  
فصل وعین صح والافلا  
وصح خيار التعین فیما  
دون الاربعة

(قوله واثرا الفساد كذا في  
المعراج) قال الرملي لعله  
فلم يؤثر الفساد اه وهو  
الذي في المعراج فاهنا  
من تخفيف النساخ (قوله  
واراد بالعبدین القيمین)  
أى أراد المصنف قال في  
النهر والظاهر انهما أى  
القيمين ليسا بقصد اذلو  
كانا مثليين أو أحدهما  
مثلياً والآخر قيمياً وفصل  
وعین فالحكم كذلك فيما  
ينبغي اه قلت وهذا  
لا رد على ما قاله الشارح  
هنا من كونه قيداً احترازياً  
اذا المراد الاحتراز عما عدا  
القيمين لاحتضاره مع  
التفصيل والتعيين  
وبدونهما ولذا قال يصح  
مطلقاً لانه في القيمين لا  
يصح بدونهما فعمل انه مع  
التفصيل والتعيين يصح في  
القيمين وغيرهما فتدبر  
نعم ينبغي تقييد المثليين  
بما اذا كانا من جنس  
واحد اذ لو اختلفا كبر  
وشعر صارا كالقيمين  
في اشتراط التفصيل  
والتعيين ليحصل العلم  
بالتن والبيع تأمل (قوله  
وللبائع أن يلزم الخ)

فلو باع فضولى وزوج آخر ترجح البيع فتصير لوكة لازوجة ولو استويا فان كانا كاحين بطلا وان  
كانا تبعين تنصف والبيع أقوى من الهبة والاحازة والرهن والنكاح الالهية لا تبطل بالشيوخ  
وانهما استواء والهبة والرهن أقوى من الاحازة وسيأتى في بيع الفضولى بقيمة مسأله ان شاء الله  
تعالى (قوله ومن باع عبدین علی أنه بالتحیار فی أحد ههما ان فصل وعین صح والافلا) شروع في  
بيان ما اذا كان المبيع متعدد او حاصلها النهر باعية فالعقبة في واحدة وهو ما اذا فصل له ثمن كل منهما  
وعین من فيه التحیار منهما لان المبيع معلوم والتمن معلوم وقبول العقد في الذى فيه التحیار وان كان  
شرطاً لا انعقاده في الآخر ولكن هذا غير مفيد للعقد لكونه محلاً للبيع كما اذا جع بين قن ومدير  
والفساد في ثلاثة الاولى اذا لم يفصل الثمن ولم يعین محل التحیار لجهاتهما الثانية فصل ولم يعین  
محل لجهات المبيع والثالثة عین محله ولم يفصل الثمن لجهات الثمن والاصل فيه ان الذى فيه  
التحیار كالتحارج عن العقد اذا تقدم التحیار لا ينعقد في حق المحكم فبقى الداخل فيه أحدهما وهو  
غير معلوم وانما جاز البيع في القن اذا ضم الى مديروا ومكاتب أو أم ولد ويبيعا صفقة وان لم يفصل  
الثمن على الاصح لان المانع من حكم العقد فيما نحن فيه مقارن للعقد لفظاً ومعنى فاثرا الفساد  
وفما ذكر المانع مقارن معنى لالفاظ الدخولهم في البيع حتى لو قضى به قاض يجوز لكن لم يثبت  
الحكم حتى محترم واجب الصيانة واثرا الفساد كذا في المعراج وفي ضم أم الولد والمكاتب الى المدير  
في جواز القضاء بدينه نظر فان الصحيح انه ينفذ في المدير فقط وفي فتح القدير وعلى ما ذكره هنا يتفرع  
ما في فتاوى قاضى خان باع عبدین علی أنه بالتحیار فيهما وقبضهما المشتري ثم مات أحدهما لا يجوز  
البيع في الباقي وان تراصيا على اجازته لان الاحازة حينئذ بمنزلة ابتداء العقد في الباقي بالخصصة  
ولو قال البائع في هذه المسئلة نقضت البيع في هذا وفى أحدهما كان لغوا كان له يتسكاه وخياره  
فيهما باق كما كان كالو باع عبداً واحداً وسرط التحیار لنفسه فنقض البيع في نصفه اه وهكذا  
في الظهير بقره تقييده بالبائع اتفاقاً اذ لو شرط للمشتري كان كذلك صحة وفساداً واراد بالعبدین  
القيمين احترازاً عن قيمى ومثليين ادنى التيمى الواحد اذا شرط التحیار في نصفه يصح مطلقاً وفي  
المثليين كذلك لعدم التفاوت كما ذكره الشارح اه (قوله وصح خيار التعین فیما دون الاربعة) وهو  
أن يبيع أحد العبدین أو الثلاثة أو أحد الثوبين أو الثلاثة على ان يأخذ المشتري واحداً  
والقياس الفساد كالاربعة لجهات المبيع وهو قول زفر وجه الاستحسان ان شرع التحیار للحاجة  
الى دفع الغبن لاختار ما هو الارفق والا وفق والحاجة الى هذا النوع من البيع متحققة لانه يحتاج  
الى اختيار من ثقه به أو اختبار من يشترى به لاجله ويمكنه البائع من المح اليه الا بالبيع فكان في  
معنى ما ورد به الشرع غير ان هذه تندفع بالثلاث لوجود الجيد والوسط والردى وفيها والجهات لا تفضى  
الى المنازعة في الثلاثة لتعيين من له التحیار وكذا في الاربعة لان الحاجة اليها غير متحققة والخصصة  
ثبوتها بالحاجة وكون الجهات المتعددة غير مفضية الى المنازعة فلا يثبت باحدهما أطلقه فشم  
ما اذا كان للبائع أو للمشتري وهو المذكور في المأون وهو الاصح ذكره في شرح التلخيص وفي جامع  
الفصولين يجوز خيار التعین في جانب البائع كما يجوز في جانب المشتري اه وفي الظهيرية وللبيع  
أن يلزم أيهما شاء على المشتري فان هلك أحدهما في يد البائع فله أن يلزمه الباقي لا الهالك ولو  
حدث في أحدهما عيب في يد البائع فله أن يلزمه السليم وليس له أن يلزمه المعيب الا برضا المشتري  
فان ألزمه المعيب ولم يرض به ليس له أن يلزمه الا آخر بعد ذلك ولو قبضهما المشتري وخيار التعین

للبائع فهل في البيان بحاله اهـ وأما اذا كان الخيار للمشتري فالبيع لازم في أحدهما إلا أن يكون  
 معه خيار شرط وما هو مبيع مضمون بالثمن وغير المبيع أمانة فلو اشترى ثلاثة أثواب وعين لكل  
 ثمن على أن له خيار التعيين فاحترق ثوبان ونصف الثالث رد النصف الباقي ولا شيء عليه من ضمان  
 النصف المحترق وضمن نصف ثمن المحترق ولو كان ثوبان فاحترق نصف كل معارداً لم يمسحاً بغير  
 ضمان وضمن ثمن الآخر ولو احترق أحدهما ونصف الآخر لزمه ثمن المحترق لتعيينه مبيعاً ورد  
 الآخر بغير ضمان ويسقط خيار التعيين بما يسقط به خيار الشرط وإذا بيع أحدهما أو هلك  
 تعين هو مبيعاً والآخر أمانة ولو هلك كما مضى نصف ثمن كل واحد منهما ولو اختلفا في الهالك أولاً  
 تخالفاً على العلم على قول الامام الاول ثم رجع الى قوله الثاني من أن القول للمشتري مع عينه وبينه  
 البائع أولى ولو تعيماً معاً فالحيار بحاله وان على التعاقب تعين الاول مبيعاً وان اختلفا في الاول فعلى  
 ما ذكرنا ولو باعهما المشتري ثم اختار أحدهما صح بيعه فيه ولو صبح المشتري أحدهما تعين هو  
 مبيعاً ورد الآخر ولو أعتقهما البائع عتق الذي يرد عليه وان كان أعتق ما اختاره المشتري للبيع  
 لم يصح اعتاقه ولو استولاهما المشتري تعينت الاولى للبيع وضمن عقراً الاخرى للبائع ولا يثبت  
 نسب ولدهما منه لعدم الملك ويؤمر المشتري بالبيان أيتهما استولاهما أولاً فإن مات قبل البيان  
 فخير التعيين للورثة فان لم تعرب الورثة الاول منه مضمناً المشتري نصف ثمن كل واحدة منهما  
 ونصف عقرها للبائع ويسعيان في نصف قيمتهما للبائع وروى ان الولدين يسعيان أيضاً في نصف  
 قيمتهما للبائع ولو وطئهما البائع والمشتري فولدنا وادعى كل واحد منهما الولدين صدق المشتري في  
 التي وطئها أولاً وضمن عقراً الاخرى ويثبت نسب الاخرى من البائع لانه استولد جارية بنفسه  
 وضمن البائع عقراً الاخرى للمشتري وان ما ناقبل البيان ولم تعلم ورثة المشتري الاول منهما لم يثبت  
 نسب الولدين أحدهما وقوع الشك وعتقوا وضمن المشتري نصف ثمن كل واحدة منهما ونصف عقرها  
 للبائع والبائع يضمن نصف عقركل واحدة للمشتري ويتقاصان ولا وهم بينهما وقيل لا ولا على  
 الولدين كذا في الظهيرية ثم قال بعده ويجوز خيار التعيين في الفاسد أيضاً إلا أن ههنا ما يتعين للبيع  
 كان مضموناً بالقيمة والباقي كقولنا في الجائز وان ما ناقباً مضمناً نصف قيمة كل واحد منهما ولو  
 أعتقهما المشتري عتق أحدهما والتعيين اليه ولو أعتق أحدهما المشتري بعينه أو باعه حاز وعليه  
 قيمته ولا يجوز اعتاق المبهمة من البائع ولا من المشتري لان العتق المبهمة من المصلوكين لا يمتنع ولم  
 يوجد ولو أعتق البائع أحدهما بعينه ثم أعتق المشتري ذلك أو عينه للبيع أو مات فعتق البائع باطل  
 ولورد ذلك على البائع صح عتقه ولو كان أعتقهما وردا عليه عتق أحدهما والتعيين اليه اهـ  
 وقيدوا صورة خيار التعيين بان يقول على ان تاخذ أيهما شئت لانه لو لم يذكرك هذه الزيادة وقال بعتك  
 أحدهما العبدان فقبل يكون فاسداً لجهالة المبيع فان قبضتهما أو ما تاعده ضمن نصف قيمة كل  
 واحدة منهما وان مات أحدهما قبل صاحبه لزمه قيمة الآخر كذا في المحيط وتقدم تغاريبه ولم  
 يذكروا في خيار الشرط مع خيار التعيين للاختلاف فقبل بشرط أن يكون فيه خيار الشرط مع  
 خيار التعيين وهو المذکور في الجامع الصغير قال شمس الأئمة وهو الصحيح وإذا ذكر أنه ردهما في المدة  
 وإذا مضت لزم في أحدهما وله التعيين وقيل لا وهو المذکور في الجامع الكبير وصححه فقهاء الاسلام  
 فيكون ذكره في الجامع الصغير وقال لا بشرطاً ورجحه في فتح القدير ولكنه ذكر قاضيان ان  
 الاشتراط قول أكثر المشايخ وإذا لم يذكر خيار الشرط على هذا القول فلا بد من تأقيت خيار التعيين

أي اذا كان خيار التعيين  
 مشروطاً له (قوله ويسقط  
 خيار التعيين بما يسقط  
 به خيار الشرط) يرد عليه  
 أن خيار الشرط يبطل  
 بالموت وخيار التعيين  
 لا يسقط اهـ ذكره الغزالي  
 كذا في حاشية الرملی  
 ونسباني آخر القولة  
 تفصيل ما يبطله عن  
 البدائع

بالثلاث عنده وبأى مدة معلومة كانت عندهما كذا في الهداية وذ كرفي المحيط انه لا يتأقت عنده  
 بالثلاث فيجوز الى أربعة عنده وفيه انهم ذ كرفي بعض السخ اشتري ثوبين وفي بعضها اشترى أحد  
 الثوبين وهو الصحيح لان المبيع في الحقيقة أحدهما والاخر أمانة والاول تجوز واستعارة اه وفي  
 فتح القدير واذا أقت خيار التعيين وكان فيه خيار الشرط فخصت المدة حتى انبرم في أحدهما ولم  
 التعيين أن يتقيد التعيين بثلاثة أيام من ذلك الوقت وحينئذ فاطلاق الطحاوي قوله خيار الشرط  
 مؤقت بالثلاث في قوله غير مؤقت بها عندهما وخيار التعيين مؤقت فيه نظر اه وذ كرا شارح انه  
 اذا لم يذ كر خيار الشرط فلامعنى لتأقت خيار التعيين بخلاف خيار الشرط فان التأقت فيه يفيد  
 لزوم العقد عند مضى المدة وفي خيار التعيين لا يمكن ذلك لانه لازم في أحدهما قبل مضى الوقت ولا  
 يمكن تعيينه بعضى الوقت بدون تعيينه فلا فائدة لشرط ذلك والذي يغلب على الظن ان التوقيت  
 لا يشترط فيه اه ويمكن أن يراد قسم آخر وهو ارتفاع العقد فيهما بعضى المدة من غير تعيين بخلاف  
 مضى في خيار الشرط فانه اجازة ليكون لكل خيار ما يناسبه وأما في محل الخيار وقيد في البدائع  
 بالاشياء المتفاوتة كالعميد والثياب فعلى هذا لا يدخل خيار التعيين في المثليات من جنس واحد لانه  
 لا وأدلة له لعدم التفاوت وفيه ما ما يبطل هذا الخيار وهو نوعان اختياري وضروري والاختياري  
 نوعان صريح وما يجرى مجراه فالاختياري اخترت هذا أو شئته أو رضيت به أو أجرته وما يجرى  
 مجراه وأما الاختياري دلالة فهو أن يوجد منه فعل في أحدهما يدل على تعيين الملك فيه كما قدمناه في  
 خيار الشرط وأما الضرورى فهلاك أحدهما بعد القبض وتعيينه وأما اذا تعييا لم يتعين أحدهما للبيع  
 وللشترى أن يأخذ أيهما شاء بثمنه لكن ليس له ردهما للزوم البيع في أحدهما بتعيينه ما في يده  
 وبطل خيار الشرط وهذا يؤيد قول من يقول بان فيه خيارين (قوله ولو اشترى باعلى انهما بالخيار  
 فرضى أحدهما لا يردده الاخر) عند أبي حنيفة وقالا لا أن يردده وعلى هذا الخلاف خيار العيب  
 والرؤية كذا في الهداية وخمسه في البناء بما اذا كان بعد القبض أما قبله فليس له الرديع اتفاقا  
 لهما أن اثبات الخيار لهما اثباته لكل واحد منهما فلا يسقطا باسقاط صاحبه لما فيه من ابطال حقه  
 وله ان المبيع يرجع عن ملكه غير معيب بعيب الشركة فلورده أحدهما رده معيبا به وفيه الزام ضرر  
 زائد وليس من ضرورة اثبات الخيار لهما الرضا برده أحدهما لتصور اجتماعهما على الرد وقوله رضا  
 أحدهما لا يردده الاخر اتفاقا اذ لو ردا أحدهما لا يحيزه الاخر ولم أره صريحاً يحاولون قولهم لو رده  
 أحدهما رده معيبا يدل عليه وكذا قوله اشترى اذ لو باع ايس لاحدهما الا نفراد اجازة أو ردا لما في  
 الحائية رجل اشترى عبدا من رجلين صفقة واحدة على ان البائعين بالخيار فرضى أحدهما بالمبيع  
 ولم يرض الاخر لزمهما البيع في قول أبي حنيفة اه وأشار الى ان المبيع لو كان متعددا والخيار  
 لاحدهما ليس له أن يجيز في البعض ويرد في البعض وكذا لو كان واحدا فاجاز من له الخيار في  
 النصف ورده في النصف كما قدمناه وصرح به في الحائية لكن ذ كره فيما اذا كان الخيار للبائع ولا  
 فرق بينهما (قوله ولو اشترى عبدا على انه خيار أو كاتب فكان بخلافه أخذه بكل الثمن أو تركه)  
 لان هذا وصف مرغوب فيه فيستحق بالعقد بالشرط ثم فواته يوجب التحير لانه ما رضى به دونه  
 وهذا يرجع الى اختلاف النوع لقلة التفاوت في الأغراض ولا يفسد بعدمه العقد بمنزلة وصف  
 الذكورة والافونة في الحيوانات فصار كفوات وصف السلامة واذا أخذه أخذه بجميع الثمن لان  
 الاوصاف لا يقابلها شئ من الثمن لكونها تابعة في العقد على ما عرف وفي المعراج قوله على انه خيار

ولو اشترى باعلى انهما  
 بالخيار فرضى أحدهما  
 لا يردده الاخر ولو اشترى  
 عبدا على انه خيار أو كاتب  
 فكان بخلافه أخذه  
 بكل الثمن أو تركه

(قوله وفيه) أى في  
 الهداية (قوله مؤقت  
 بالثلاث في قوله) أى قول  
 الامام أبي حنيفة (قوله  
 فيه نظر) خبر عن قوله  
 فاطلاق الطحاوي قال  
 في النهر وقد يجاب عنه  
 بان توقيت خيار التعيين  
 ليس قسرا متفقا عليه  
 بل هو قول أكثر المشايخ  
 فجاز ان الطحاوي وافق  
 غير الاكثر على ان الشارح  
 قال الذي يغلب على الظن  
 ان التوقيت لا يشترط  
 فيه لانه لا يفيد الختم  
 قال في النهر وأبدى في  
 الحواشي السعدية له فائدة  
 هى أن يجيز على التعيين  
 بعد مضى الايام الثلاثة  
 قال وهذا هو أثر توقيت  
 خيار التعيين كما اذا لم  
 يذ كر خيار الشرط معه  
 ووقت ومضت مدته بلا  
 فرق اه وكان المناسب  
 أن يقال كما اذا ذ كر خيار  
 الشرط لان المقصود  
 التسوية بين توقيت خيار  
 التعيين عند دخوله من  
 خيار الشرط بالثلاثة وبين



مالود كرمغة ومضت مدته حيث يجبر على التعيين فيه ما يظهر لتقييده بالثلاث عند عدم ذكر خيار الشرط فائدة أبو السعد ومن  
 شيخه وبهذه الفائدة يستغنى عما يذكره المؤلف (قوله وفي فتح القدير لومات هذا المشتري الخ) قال الرملي يؤخذ منه ان خيار الغبن  
 الفاحش مع التغير يورث ٢٦ لانه أشبه به اذ هو معه اشتراؤه بناء على قوله فكان شارطه اقتضاء وصفاً مرغوباً فبان

أي عدم حرقته هكذا لانه لو فعل هذا الفعل أحياناً لا يسمى خياراً وفي الذخيرة قال محمد في الزيادة فان  
 قبضه المشتري فوجده كاتباً أو خياراً على أدنى ما ينطلق عليه الاسم لا يكون له حق الزد لا النهاية في  
 الجوده ومعنى أدنى ما ينطلق عليه الاسم أن يفعل من ذلك ما يسمى به الفاعل خياراً أو كاتباً لان كل  
 واحد لا يجوز في العادة من أن يكتب على وجه تبيين حروفه وان يجزم مقدر ما يدفع الهلاك عن  
 نفسه وبذلك لا يسمى خياراً ولا كاتباً اه وفي فتح القدير لومات هذا المشتري انتقل الخيار الى  
 وارثه اجساماً لانه في ضمن ملك العين اه وفي الذخيرة فلو امتنع الرديسبب من الاسباب رجوع  
 المشتري على البائع بحصته من الثمن فيقوم العبد كاتباً أو غير كاتب وينظر الى تفاوت ما بينهما فان  
 كان بقدر العشر رجوع بعشر الثمن وفي رواية لا رجوع بشئ ولكن ما ذكر في ظاهر الرواية أصح  
 ولو وقع الاختلاف بين البائع والمشتري في هذه الصورة بعد ما مضى حين من وقت البيع فقال  
 المشتري لم أجده كاتباً وقال البائع اني سلمته اليك كذلك ولكنه نسي عندك وقد نسي ذلك في تلك  
 المدة والقول للمشتري لان الاختلاف وقع في وصف عارض اذا اصل عدم الكتابة والخبز والاصل  
 ان القول قول من يدعي الاصل وان عدم اصل في الصفات العارضة والوجود اصل في الصفات  
 الاصلية فالقول للمشتري في عدم الخبز والكتابة لانهما من الصفات العارضة والقول للبائع في انها  
 بكر لانها صفة اصلية وتعامه في فتح القدير وكتبتاه في القواعد في قاعدة ان اليقين لا يزول بالشك  
 وفي تلخيص الجامع من باب الاقرار بالعيب لو باعه ثوباً على أنه هروي ثم احتلته في كونه هروياً  
 والقول للبائع لان البائع لما قال بعته على أنه هروي فقبل المشتري صار كأنه أعاد ما في الإيجاب  
 فصار كأنه قال اشتريته على أنه هروي فكان مقرباً بكونه هروياً فادعوا به بعد خلافه تناقض بخلاف  
 ما اذا قال بعته على أنه كاتب فقبل فالقول للمشتري لان الاختلاف فيه في المقبوض وتعامه في شرحه  
 للفارسي وفي النوازل اشترى جارية على انها عذراء فعلم المشتري انها ليست كذلك فان علم بالوطء فان  
 زالها عند علمه بلالبت لم تلزمه والارتمه ولو اشترى بقرة على انها حلي فولدت عنده فشرى اللبن  
 وأتفق عليها فانه يرد لها والولد وما شرب من اللبن ولا شئ له مما أنفق لان البيع وقع فاسداً فكانت  
 في ضمانه والنفقة عليه ولو اشترى شاة على انها نجيحة فاذا هي معز يجوز البيع وله الخيار لان حكمهما  
 واحد في الصفات وكذا لو اشترى بقرة فاذا هي جاموس وفي المجتبى عن جمع البخاري الاصل فيه  
 ان الإشارة مع التسمية اذا اجتمعما وان كان المشار اليه من خلاف جنس المسمى فالعقد فاسد وان كان  
 من جنسه فالعقد جائز ثم ان كان المشار اليه دون المسمى كان الخيار للمشتري والا فلا والنياب أجناس  
 والذ كرم مع الانثى في بني آدم جنسان حكما وفي سائر الحيوانات جنس واحد واذا كان المشار اليه من  
 خلاف جنس المسمى فاعلم ان يتعلق العقد بالمسمى اذا لم يعلم المشتري به اما اذا علم به فالعقد يتعلق  
 بالمشار اليه كمن قال بعته هذا الحمار وأشار الى العبد فانه يبيع ولو اشترى ثوباً على أنه هروي فاذا  
 هو بلخي فالبيع فاسد عندنا وكذا على أنه أبيض فاذا هو مصبوغ أو على أنه مصبوغ بعصفر فاذا هو

بجذله وقد اختلف  
 تفقه الشيخ على المقدسي  
 والشيخ محمد الغزالي في  
 هذه المسئلة لانهم لم  
 يربها من قوله ومال الشيخ  
 على لمساقتها لكن لم يذكروا  
 وجهه غير انه قال والذي  
 أميل اليه انه مثل خيار  
 العيب يعني فيورث والله  
 تعالى أعلم (قوله وفي  
 رواية لا رجوع بشئ)  
 قال الرملي وجهه ما تقدم  
 من ان الاوصاف لا يقابلها  
 شئ من الثمن (قوله  
 فان علم بالوطء الخ) انظر  
 ما كتبتاه في باب خيار  
 العيب عند قوله ومن  
 اشترى ثوباً فقطعه الخ  
 (قوله ولو اشترى ثوباً على  
 أنه هروي الخ) انما كان  
 البيع فاسداً لان المبيع  
 المشار اليه من خلاف  
 جنس المسمى وذكر في  
 الفتح قبل هذه المسائل  
 أصلاً فقال واعلم انه اذا  
 شرط في المبيع ما يجوز  
 اشتراطه فوجده بخلافه  
 فتسار يكون البيع  
 فاسداً وانارة يستمر على  
 اللغة ويثبت للمشتري

الخيار وانارة يستمر صحيحاً ولا خيار للمشتري وهو اذا وجد خيراً مما شرطه وضابطه ان كان المبيع من جنس  
 المسمى نفسه الخيار والنياب أجناس أعني الهروي والاسكندري والمروي والسكان والعطن والد كرم مع الانثى في بني آدم جنسان  
 وفي سائر الحيوانات جنس واحد والضابط نفس التفاوت في الاعراض وعدمه

(قوله ولو اشترى جارية على انها مولودة الكوفة الخ) انما جازا البيع مع الخيار لكون المشار اليه من جنس المسمى لكنه دونه  
(قوله أو على ان هذا الحيوان حامل الخ) مخالف للمسئلة السابقة وهي قوله ولو اشترى بقرة على انها حبل الخ حيث ذكر هناك ان  
البيع فاسد وهناك جاز ولعله على رواية الحسن كما يأتي قرينا تامل (قوله ولو اشترى على انه بغل الخ) انما جاز بدون الخيار  
لكونها من جنس واحد والمشار اليه خير من المسمى على وفق ما قرره من الاصل فتأمل ٢٧ وفي التارخانية اذا باع

من آخر شخص على انها  
جارية وأشار إليها فاذا  
هو غلام فلا يبيع بينهما  
وهذا استحسان أخذه  
علمائنا والقياس ان  
ينعقد به البيع ويكون  
للمشتري الخيار ثم ذكر  
الاصل المنقول عن المجتبي  
وبقعة التفاريع (قوله  
الى هنا كلام المعراج)  
أي من عند قوله في أول  
المقولة وفي المعراج الى  
هنا من كلامه لكن ذكر  
المؤلف ما ليس منه وهو  
قوله والاصل ان القول  
الى قوله وفي النوازل  
وما ذكره هنا من انه لو  
اشترى على انها حلوب  
يفسد ذكر في فتح القدير  
انه رواية ابن جماعة عن  
محمد قال لان المشروط  
هنا أصل من وجهه وهو  
اللبن ونقل في المعراج  
قبل هذا عن الطحاوي  
انه لا يفسد لانه وصف  
مرغوب وكذا ذكره في  
الفتح وقال كما اذا شرط في  
الفرس انه هملاج وفي  
الكتاب انه صائد حيث

يزعم ان اودار على ان يبايعها آجر فاذا هو لبن أو على ان لا يبايعها ولا يخل فيها فاذا فيها لبن أو ونخل أو  
أرض على ان اشجارها كلها مشمرة فاذا فيها غير مشمرة فسد البيع ولو اشترى جارية على انها مولودة  
الكوفة فاذا هي مولودة بغدادا وغلاما على انه تاجر أو كاتب أو غيره فاذا هو لا يحسنه أو على انه غل  
فاذا هو خصى أو على عكسه أو على انها بغلة فاذا هو بغل أو على انها ناقه فاذا هو جمل أو على انها لحم  
معز فاذا هو لحم ضأن أو على ان هذا الحيوان حامل فوجدها غير حامل حاز البيع وله الخيار وكذا  
في أمه الهام ولو اشترى على انه بغل فاذا هي بغلة أو حمار ذكر فاذا هو أنان أو جارية على انها رتقاء أو  
ثيب فوجدها خلاف ذلك الى خير جاز البيع ولا خيار له فيه ولا في امثاله اذا وجدته على صفة خير  
من المشروطة ولو باع دارا قيمتها من الخبز والحب والاشجار والاشجار فاذا ليس فيها شيء من  
ذلك لا خيار للمشتري وفي المحيط اشترى شاة أو ناقه أو بقرة على انها حامل فسد البيع الا في رواية  
الحسن والاصح في الامه جوازها أو على انها حلوب أو لبون أو على انها تحلب كذا أو تضع بعد شهر يفسد  
الى هنا كلام المعراج وذكر بعضه في فتح القدير ثم قال وينبغي في مسئلة البعير والناقه ان يكون في  
العرب والبدو الذي يطلبون الدر والنسل أما أهل المدن والمكاريبة فالبعير أفضل اه وصح  
فاضيح ان لو باع جارية على انها حامل ان البيع جائز لانه بمنزلة شرط البراءة من العيب الآن  
يكون في بلاد برغوب في شراء الجوارى لاجل الاولاد واختلافها فيما اذا باع جارية على انها ذات لبن  
فقل لا يجوز والاكثر على الجواز ولو اشترى فرسا على انها هملاج جاز لان الهملاج لا يصير غير  
هملاج وفي البدائع اشترى جارية على انها مغنية ان شرطه على وجه الرغبة فيه فسد البيع لكونه  
شرط ما هو محظور محرم وان شرط في البيع على وجه التبري من العيب لا يفسد فاذا لم يجدها مغنية  
لا خيار له لانه وجدها سالمة من العيب ولو باع جارية على انها ما ولدت فظهر انها ولدت فله ردها ولو  
اشترى ثوبا على انه مصبوغ بالعصفر فاذا هو أبيض جاز البيع ويخير بين خلاف عكسه فانه يفسد ولو  
اشترى كرايا على ان سداه ألف فاذا هو ألف ومائة سلم الثوب الى المشتري لانه زيادة وصف ولو  
اشترى ثوبا على انه سداسي فاذا هو خماسي خير المشتري ان شاء أخذه بجميع الثمن وان شاء ترك  
لانه اختلاف نوع لا جنس فلا يفسده ولو باع ثوبا على انه خبز فاذا لم يجده خبز وسداه قطن جاز البيع لان  
السدى تباع للمعنة ولو اشترى سويقا على ان البائع له بمن من يمن وتقابضوا والمشتري ينظر اليه  
فتظهر انه لته بصف من جاز البيع ولا خيار للمشتري لانه هذا مما يعرف بالعيان فاذا عاينته انتفى  
الغرور وهو كالمشتري صابونا على انه متخذ من كذا جرة من الدهن ثم ظهر انه متخذ من أقل من  
ذلك والمشتري كان ينظر الى الصابون وقت الشراء وكذا لو اشترى قميصا على انه اتخذ من عشرة أذرع  
وهو ينظر اليه فاذا هو من تسعة جاز البيع ولا خيار للمشتري ولو باع أرضا على انها غير خراجية فاذا

يصح (قوله ولو باع جارية على انها ما ولدت الخ) قال الرمي وفي البرازية اشترى ما وقبضها ثم ظهر ولائها عند البائع لامن البائع  
وهو لم يعلم في رواية المضاربة عيب مطلقا لان التسكيرا المحاصل بالولادة لا يزول أبدا وعليه الفتوى وفي رواية ان نقصها الولادة  
عيب وفي البهايم ليس بعيب الآن يوجب نقصا وعليه الفتوى اه فظاهر ما في البدائع انه لا يرد الا اذا شرط انها ما ولدت  
ولو لم يشرطه لا يرد وهو مخالف لما عليه الفتوى كما سمعت والله تعالى أعلم اه قلت ذكر في البرازية أيضا عن النهاية

هي خراجية ففسد البيع وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل أن علم المشتري أنها أرض خراج  
فسد البيع وإن لم يكن عالماً بذلك جاز البيع ويخير المشتري أن يشتري قلنسوة على أن يحشوها قطن  
فلما فقهها المشتري وجدها صوفاً اختلفوا والصحيح جواز البيع والرجوع بالنقصان لأن المحشوة تباع  
وتغير التباع لا يفسد اهـ ما في الخاتمة والهملاج قال في المصباح هملاج البرذون هملاجة مشي مشية  
سهلة في سرعة وقال في مختصر العين الهملاجة حسن سير الدابة وكلامهم قالوا في اسم الفاعل هملاج بكسر  
الهاء للذكرة والاثني يقتضي أن اسم الفاعل لم يجئ على قياسه وهو هملاج اهـ اعلم أن اشتراط الوصف  
المرغوب فيه إما أن يكون صريحاً ودلالة لما في البدائع في خيار العيب والجهل بالطبخ والخبز في  
الجارية ليس بعيب لكونه حرفة كالحياطة إلا أن يكون ذلك شرطاً في العقد وإن لم يكن مشروطاً  
في العقد وكانت تحسن الطبخ والخبز في يد البائع ثم نسبت في يده فاشترها فوجدتها لا تحسن ذلك  
ردها لأن الظاهر أنه إنما اشترها رغبة في تلك الصفة فصارت مشروطة دلالة وهو كالمشروط  
نصاً اهـ والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

### باب خيار الرؤية

باب خيار الرؤية  
شراء مال بره جائز

قدمه على خيار العيب لأنه يمنع تمام الحكم وذلك يمنع لزوم الحكم وال لزوم بعد التمام والاضافة من  
قبيل اضافة الشيء إلى شرطه لأن الرؤية شرط ثبوت الخيار وعدم الرؤية هو السبب لثبوت الخيار  
عند الرؤية ثم اعلم أن هذا الخيار يثبت للمشتري في شراء العيان ولا يثبت في الدين كالمسلم فيه  
والاثمان وأما في رأس مال المسلم أن كان عيناً فإنه يثبت للبائع أي المسلم إليه الخيار فيه ولا يثبت  
في كل عقد لا يفسخ بالرد كالمهر وبذل الخلع وبذل الصلح عن القصاص والرد بخيار الرؤية ففسخ قبل  
القبض وبعده ولا يحتاج إلى قضاء ولا رضا البائع وينفسخ بقوله رددت إلا أنه لا يصلح الرد إلا بعلم  
البائع عندهما خلافاً للثاني وهو يثبت حكماً بالشرط ولا يتوقف ولا يمنع وقوع المالك للمشتري حتى  
أنه لو تصرف فيه جاز تصرفه وبطل خياره ولزمه الثمن وكذلك لو هلك في يده أو صار إلى حال لا يملك  
فسخه بطل خياره كذلك في السراج الوهاج وذكر في المعراج أن خيار الرؤية لا يثبت إلا في أربعة  
أشياء في الشراء والجاراة والقسمه والصلح عن دعوى المسال على شيء بعينه وفي المعراج لا يطالب  
البائع المشتري بالثمن قبل الرؤية (قوله شراء مال بره جائز) أي صحيح لما رواه ابن أبي شبيب  
والبيهقي مراسلاً عن مكحول مرفوعاً عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله إن شاء تركه  
وجهالته بعدم الرؤية لا تقضي إلى المنازعة لأنه لو لم يوافق برده فصار كجهالة الوصف في المعائن المشار  
إليه وإطلاق الكتاب يقتضي جواز البيع سواء سمي جنس المبيع أو لا وسواء أشار إلى مكانه أو  
إليه وهو حاضر مستور أو لا مثل أن يقول بعت منك ما في كمي وعامة المشايخ قالوا بإطلاق الجواب يدل  
على الجواز عنده وطائفة قالوا لا يجوز لجهالة المبيع من كل وجه والظاهر أن المراد بالإطلاق ما ذكره  
شمس الأئمة وصاحب الاسرار والذخيرة من أن الإشارة إليه أو إلى مكانه شرط الجواز حتى لو لم يشر  
إليه ولا إلى مكانه لم يجوز بالاجماع مثل أن يشتري ثوباً في حراب أو زيتاً في زق أو خنطة في غرارة  
من غير أن يرى شيئاً ومنه أن يقول بعتك درة في كمي صفتها كذا أو لم يقل صفتها كذا وهذه الجارية  
وهي حاضرة متقنة لبعده القول يجوز ما لم يعلم جنسه أصلاً كان يقول بعتك شيئاً بعشرة كذا في فتح  
القدير وأراد بماله بره مال بره وقت العقد ولا قبله والمراد بالرؤية العلم بالمقصود من باب عموم الجواز

باب خيار الرؤية  
(قوله وأما في رأس مال  
المسلم الخ) هكذا في بعض  
النسخ وفي بعضها وأما  
المسلم ففي رأس المال أن  
كان الخ (قوله مثل أن  
يشتري ثوباً في حراب الخ)  
تمثيل لما وجد فيه شرط  
الجواز وقد مر في عبارة  
الفتح

(قوله اشترى ما يذاق فذاقه لئلا الخ) قال الرملي مفهومه ان مثالا يذاق لو اشتراه لئلا لا يسقط خياره الا برؤية ولا يشك فيه شاك  
والظاهر ان النهار فيما يذاق كالليل ايضا فيسقط خياره بذوقه من غير رؤية فلو اسقط لفظة لئلا لكان أولى اه قات وانما  
قيده ليغيدان مجرد الذوق فيما يذاق اذا حصل به المقصود يكفي وان لم توجد رؤية ٢٩ ويفهم بالاولى انه اذا ذاقه

نهارا وهو برأه كفي (قوله  
وأعاد الضمير منذ كرا  
للمعنى) أى ان حكمه  
التأنيث لعوده الى الرؤية  
ليكن لما كان المبراد  
بالرؤية العلم كما تقدم ذكر  
الضمير مراعاة للمعنى (قوله  
ومنعه في فتح القدير باننا  
لانسلم الخ) ما نبى عليه  
المنع من انه يات هو  
المفهوم من كلام العناية  
حيث تعقب الجواب  
المذكور بان عدم اللزوم  
باعتبار الخيار فهو ملزم

وله أن يردّه اذا رآه وان  
رضى قبله ولا خيار لمن  
باع ما لم يره

الخيار والخيار معلق  
بالرؤية لا يوجد بدونها  
فكذلك ملزمه لان ما هو  
شرط للزوم فهو شرط  
للملزم اه وأجاب عن  
هذا التعقب في الحواشي  
السعدية باننا لانسلم ان  
عدم لزومه للخيار بل  
لعدم وقوعه منبر ما غاية  
ما في الباب ان عدم  
الانبرام باعتبار انه يثبت  
له الخيار عند الرؤية وهذا

فصارت الرؤية من افراد المعنى المجاز ليشمل ما اذا كان المبيع مما يعرف بالشتم كالسك وما اشتراه  
بعد رؤيته فوجدته متغيرا وما اشتراه الا على وفي القيمة اشترى ما يذاق فذاقه لئلا ولم يره سقط خياره  
(قوله وله أن يردّه اذا رآه وان رضى قبله) أى للمشتري رده وان قال رضيت قبل العلم به وأعاد  
الضمير منذ كرا للمعنى لان الخيار معلق بالرؤية لما روينا فلا يثبت قبلها وأورد طلب الفرق بين  
الفسخ والاحازة قبلها فانها غير لازمة وهو لازم مع استوائهما في التعلق بالشرط والجواب ان للفسخ  
سببا آخر وهو عدم لزوم هذا العقد وما كان ليس بل لازم فالمشتري فسخه ولم يثبت له سبب آخر  
فثبت على العدم ومنعه في فتح القدير باننا لانسلم انه قبلها غير لازم بل نقول انه يات وانما يحصل له عدم  
للزوم عندها فقبلها يثبت حكم السبب وهو اللزوم اه وهو مردود لان اللازم ما لا يقبل الفسخ  
من أحدهما بدون رضا الآخر وهذا يقبله اذا رآه وفي المحيط قيل لا يملك فسخه قبلها وقيل يملكه  
وهو الاصح لان الفسخ كما يملك بالخيار يملك بسبب عدم لزوم البيع كالعارية والوديعة والوكالة  
والشركة وعدم اللزوم ثابت بسبب جهالة المبيع واختلاف اهل هو مطلق أو موقت فقبل موقت  
يوقت امكان الفسخ بعدها حتى لو تمكن منه ولم يفسخ سقط خياره وان لم توجد الاحازة صريحاً ولا  
دلالة وقيل يثبت الخيار له مطلقاً نص عليه في نوادر ابن رستم وذكر محمد في الاصل وهو الصحيح  
لاطلاق النص والعبرة لعين النص لا لمعناه اه وحاصله انه غير لازم قبل الرؤية بسبب جهالة  
المبيع واذا رآه حدث له سبب آخر بعد لزومه وهو الرؤية ولا مانع من اجتماع الاسباب على سبب  
واحد ثم اعلم انه لا يملك فسخه الا بعلم البائع وقيد بخيار الرؤية لانه لو قال وله خيار العيب رضيت  
به قبل أن يراه ثم رآه فلا خيار له لان سبب الخيار فيه العيب وهو موجود قبل العلم بخلافه هنا  
فاقتربا كذا في المعراج وفي ايضاح الاصلاح ولشترية الخيار عنده الى أن يوجد مبطله وان قال  
رضيت قبلها لم يقبل وان رضى قبلها الما فيه من ايها تحقق الرضا قبلها وفساده ظاهر اه ويرد  
عليه البيع بشرط البراءة من العيوب فانه صحيح وقالوا انه رضى بجميع عيوبه الظاهرة والباطنة  
مع انه لم يطلع عليها حتى لو اطاع على عيب باطنى لا يعلمه الا اطباء لا يملك رده فجاز تحقق الرضا  
قبل العلم والرؤية وفي جامع الفصولين خيار الرؤية وخيار العيب لا يثبتان في البيع الفاسد  
وفي المحيط اشترى راوية مائة فله الخيار اذا رآه لان بعض الماء أطيب من بعض اه فعلى هذا  
رد الماء بعد نصبه في الحب حيث لم يره قبله أى الزير ولكن سياتى ان البائع اذا جعله الى منزل  
المشتري امتنع رده الا اذا جعله اليه وفي حيل الوالدية رجل باع ضيعة ولم يرها المشتري فاراد ان  
يبيعها على وجه لا يكون له خيار الرؤية فالجمله أن يقر بثوب لانسان ثم يبيع الثوب مع الضيعة ثم  
المقرلة يستحق الثوب المقر به فيبطل خيار المشتري لانه اشترى شيئين صفقة واحدة وقد استحق  
أحدهما فليس له أن يرد الباقي بخيار الرؤية لان فيه تغريق الصفقة على البائع اه (قوله  
ولا خيار لمن باع ما لم يره) وهو قول الامام المرجوح اليه لانه معلق بالشراء فلا يثبت دونه وروى

لا يستلزم عدم وجوده بدونها وقوله والخيار الخ ممنوع لان المعلق بالشرط يوجد قبل وجود الشرط بسبب آخر (قوله وهو مردود  
الخ) قال في النهر ما ذكره هو بالرد اليق لان الشارع حيث علق اثبات قدرة الفسخ والاحازة بالرؤية لم يقل بل لزومه قبله اه  
وهو من دفع بما مر عن الخواشي تأمل (قوله لانه لو قال وله خيار العيب) الواو للحال أى والجمال ان له خيار العيب

(قوله ولا يردان على صاحب الهداية) أي الشفعة والعرض على البيع (قوله فيرد على صاحب الكفر لاخذ بالشفعة)

فانه قبل الرؤية لا يبطله وكذلك قوله والبيع بخيار أي لو كان الخيار للبائع وأما لو كان الخيار للمشتري فيبطله مطلقا كالبيع المطلق كما مر والكلام فيما فارق خيار الشرط فكان الأولى تقييد البيع بمخافته خيار البائع وقوله والاحارة غير صحيح فانه يبطل خيار الرؤية أيضا مطلقا قبل الرؤية وبعدها كما قدمه ولعله بالزاي و يبطل بما يبطل به خيار الشرط

لا بالراه لكن يبقى مكررا مع قوله بعد ويزد على الكلية الرضا به الخ فامل ثم ان الابراد به هذه المذكورات مندفع عما قدمه من ان هذه كلها دليل الرضا وصريحه قبل الرؤية لا يبطله فدلالته أولى أو بما في النهر حيث قال ويبطل خيار الرؤية بعد ثبوته دل على هذا قوله وان رضى قبلها اه (قوله ولو كان يرد عليه ما في جامع الفصولين الخ) أي يرد على صاحب الهداية ولا محل للاستدراك هنا لانه بمعنى ما قبله فكان الوجه ذكره على صيغة التعديل فيقول بعد قوله فانه تصرف لما في جامع الفصولين فامل (قوله ولو شرى أرضا لم يرها

أن عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه باع أرضا بالبصرة من طلحة بن عبيد الله فقبل طلحة انك قد غفرت فقال لي الخيار لاني بعته مالم أراه فحكما بينهما جابر بن مطعم فقصى بالخمار لطلحة وكان ذلك بحضور من العمارة كذا في الهداية وهذا الاثر رواه الطحاوي ثم البيهقي (فائدة) ذكر شيخ الاسلام ابن حجر في تقريب التهذيب جابر بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف القرشي النوفلي صحابي عارف بالانساب مات سنة ثمان أو سبع وخمسين ومراده البيع بثمن اما اذا باع سلعة بساعة ولم يركل منهما ما يحصل له من العوض كان لكل واحد منهما الخيار لان كل واحد منهما مشتر للعوض الذي يحصل له كذا في السراج الرواج وفي جامع الفصولين ثبت الخيار للبائع في الثمن لو عينا والكيلى والوزنى اذا كانا عينا فهما كسائر الاعيان وكذا الثمن من الذهب والفضة والاواني ولا يثبت خيار الرؤية فيما ملك دينارا في الذمة كالسلم والدرهم والدنانير عينا كان أو دينارا والكيلى والوزنى لو لم يكونا عينا فهما كنفدين لا يثبت فهما خيار الرؤية اذا قبضا اه وفي الظهيرية لو اشترى جارية بعبد أو ألف فتقايضا ثم رد بائع التجارة العبد بخيار الرؤية فلم ينقض البيع في التجارة بمحضة ألف وفي الهبط باع عينا بعين لم يرها وبدن ثم رآها فردها ينقض البيع في حصه العين ولا ينقض في حصه الدين لانه لا خيار في حصته اه (قوله ويبطل بما يبطل به خيار الشرط) أي للمشتري يعني من صريح ودلالة وضروية فبايع فعل للمتحان لا يبطلهما ان لم يتكررا فان تكررا بطلهما كالاستخدام مرة ثانية وما لا يفعل للمتحان ولا يحل في غير الملك فان كان ذلك التصرف لا يصح رفعه كالاتفاق والتدبير أو تصرفا يوجب حقا للغير كالبيع المطلق أو بشرط خيار للمشتري والرهن والاحارة يبطله قبل الرؤية وبعدها لانه لما لم تغدر القعق فبطل الخيار وان كان تصرفا لا يوجب حقا للغير كالبيع بشرط الخيار للبائع والمساومة والهبة من غير تسليم لا يبطل قبل الرؤية لانه لا يربو على صريح الرضا ويبطله بعد الرؤية لوجود دلالة الرضا ويرد عليه طلب الشفعة فانه مسقط لخيار الشرط دون خيار الرؤية هو المختار كما في الولو الجيسة لانه دليل الرضا وصريحه لا يبطله فدلالته أولى كالعرض على البيع واخواته وهذا هو العذر للمؤلف لانه قد علم ان صريح الرضا لا يبطله قبلها ولا يردان على صاحب الهداية لانه قال من تعيب وتصرف كما في العناية لئلا يرد عليه الاسكان بغير اقراره يبطل الخيار الشرط فقط مع انه تصرف ويرد عليه الزيادة فانها تبطلهما والحاصل ان كلا من العبارتين لم يرد من الابراد فيرد على صاحب الكفر لاخذ بالشفعة والعرض على البيع والبيع بخيار والاحارة والاسكان بلا اقرارها تبطل خيار الشرط دون الرؤية وهذه لا يرد على صاحب الهداية الا الاسكان فانه تصرف ولو كان يرد عليه ما في جامع الفصولين لو اسكن المشتري في الدار رجلا بلا اجر سقط خيار الشرط كما لو اسكن باجر وفي خيار الرؤية لا يسقط الا ان اسكنه باجر اه ولم يقيد بكونه قبل الرؤية ويرد على الكلية أيضا الرضا به قبل الرؤية لا يبطله ويبطل خيار الشرط وأما العرض على البيع فقد مر انه لا يبطله قبلها ويبطله بعدها والقبض أو نقد الثمن بعد الرؤية مسقط له شراء وجهه البائع الى بيت المشتري فراه ليس له الرد لانه لو رده يحتاج الى الحمل فيصير هذا كعيب حدث عند المشتري ومؤثر في البيع بعيب أو بخيار شرط أو رؤية على المشتري ولو شرى متاعا وجهه الى موضع فله رده بعيب أو رؤية فله رده الى موضع العقد والا فلا ولو شرى أرضا لم يرها

الوجه ذكره على صيغة التعديل فيقول بعد قوله فانه تصرف لما في جامع الفصولين فامل (قوله ولو شرى أرضا لم يرها



فزرعها الكاره بطل خياره) أقول وقال في التتارخانية وفي الفتاوى شل أبو بكر عن ٣١ اشترى أرضا وله الكار فزرعها

الكار بربضا المشتري بأن  
تركها عليه على الحالة  
المقدمة ثم رآها فليس  
له أن يردّها (قوله ولو  
تصرف المشتري وسقط  
خياره الخ) سيأتي آخر  
الباب كلام في هذه  
المسئلة (قوله اشترى  
عدل ثياب فلبس واحدا  
بطل خياره في السكّل)  
قال الرملي هذا اذا كان  
غير المرتق على صفة المرتق  
فإن لم يكن بقي خيار  
الرؤية صرح به في جامع

وكفت رؤية وجه الصبرة  
والريق والداية وكفلها  
وظاهر الثوب المطوي  
وداخل الدار

الفصولين اها أقول لم يذكر  
ذلك في جامع الفصولين  
في هذه المسئلة وانما  
ذكره في العددي المتقارب  
نعم ذكره بعد ما يوهّم  
شمول ذلك لمسئلة العدل  
المذكورة وهو غير مراد  
لان الثياب متفاوتة  
فكيف يصح أن يقال ان  
كان غير المرتق على صفة  
المرتق ثم ان مسئلة العدل  
سيذكرها المصنف  
متأخر الباب (قوله  
وظاهر ما في السكافي انه

فزرعها الكاره بطل خياره وكذا لو قال الا كار رضى وتصرف المشتري في المبيع يسقط خياره الا  
في الاجارة فانه لو أعار الأرض قبل أن يراها ليزرعها المستعير لا يسقط خياره قبل الزراعة كذا في  
جامع الفصولين وذكره قبله شري شاة لم يرها فقال للبائع احلب لبنها فتصدق به أو صبه على الأرض  
ففعل بطل خياره في الشاة لقبض اللبن ولو تصرف المشتري وسقط خياره ثم عاد الى ملكه بسبب  
كالرد بقضاء أو فك الرهن أو فسخت الاجارة لم يرد خيار الرؤية لانه بطل قبل ان يعود كذا في المعراج  
وفي القنية اشترى قوصرة سكر لم يره ثم أخرجه من القوصرة وغربله فلم يجبه بسقط خياره ثم رقم ان  
خياره باق وقد منما مسئلة ما اذا حمله المشتري الى بلد آخر وانه لا يردّه الا اذا أعاده الى مكان العقد  
زاد في القنية سواء ازدادت قيمته بالمثل أو انتقص وفي القنية ايضا المشتري مضمون على المشتري  
بعد الرد بالثلثين كما لو كان له خيار الشرط وكذا الرد بالعيب بقضاء وفي ايضاح الاصلاح ومعنى بطلانه  
قبل الرؤية خروجه عن صلاحية أن يثبت له الخيار عندهما اه وبه اندفع ما يقال كيف قالوا  
ببطلان الخيار قبلها مع انه معلق بها كما قدمناه وفي الظاهر يعلقوا واشترى عبدان فقتل أحدهما العبدان  
انسان خطأ قبل القبض فاخذ المشتري قيمته من قاتله لا يبطل خياره في الآخر والوطه والولادة  
تبطل الخيار وان مات الولد عن عيسى بن أبان اذا زوج المشتري الجارية قبل القبض ثم رآها قبل  
دخول الزوج فله الرد والمهر يصلح بدلا عن عيب التزويج وان كان ارش العيب أكثر من المهر قبل  
يغرم الباقي وهو الصحيح ولو عرض بعض المبيع على البيع أو قال رضىت ببعضه بعد ما رآه فالخيار  
بحاله في رواية المعلى عن أبي يوسف وقال محمد بطل خياره وهو قول أبي حنيفة ولو اشترى شيئين  
ورأهما ثم قبض أحدهما فهو رضاء واه ابن رستم عن أبي حنيفة ورؤية أحدهما لا تكون كرويةتهما  
الا اذا قبض الذي رآه وأتلفه فحينئذ يلزمه وفيه خلاف أبي يوسف اه وفي المحيط اشترى عدل  
ثياب فلبس واحد منهم بطل خياره في الكل ثم اعلم ان من له الخيار يملك الفسخ الثلاثة لا يملك كونه  
الوكيل والوصى والعبد المأذون اذا اشترى شيئا باقل من قيمته فانهم لا يملكونه اذا كان خيار عيب  
ويملكونه اذا كان خيار رؤية أو شرط كما سيأتي في خيار العيب ثم اعلم ان قوله يبطل بما يبطل به  
خيار الشرط غير منعكس فلا يقال لا يبطل خيار الشرط لا يبطل خيار الرؤية لا تنقاضه بالقبض  
بعد الرؤية فانه يبطل خيار الرؤية والعيب لا خيار الشرط وهلاك بعض المبيع لا يبطل خيار  
الشرط والعيب ويبطل خيار الرؤية ذكره ما في التلخيص للمعجوبي (قوله وكفت رؤية وجه  
الصبرة والريق والداية وكفلها وظاهر الثوب المطوي ودخل الدار) لان الاصل فيه ان رؤية  
جميع المبيع غير مشروط لتعذره فيكتفي برؤية ما يدل على العلم بالمقصود فرؤية وجه الصبرة معرفة  
للمقبة لكونه مكيلا يعرض بالنموذج وهو المكيلات والموزونات فيكتفي برؤية بعضه الا اذا كان  
الباقي أردا مما رأى حينئذ يكون له الخيار رأى خيار العيب لا خيار الرؤية كما في البناء يبيع  
وظاهر ما في السكافي انه خيار رؤية والتحقيق انه في بعض الصور خيار عيب وهو ما اذا كان  
اختلاف الباقي يوصله الى حد العيب وخيار رؤية اذا كان الاختلاف لا يوصله الى اسم العيب بل  
الدون وقد يجتمعان فيما اذا اشترى ما لم يره فلم يقبضه حتى ذكر البائع به عيبا ثم أراه المبيع في الحال  
كذا في فتح القدير بخلاف ما اذا كانت آحاده متفاوتة كالثياب والدواب فلا بد من رؤية كل واحد

خيار رؤية) حيث علمه بانه انما رضى بالصفة التي رآها لا بغيرها (قوله والتحقيق انه في بعض الصور خيار عيب الخ) قال في  
النهر وعندى ان ما في السكافي هو التحقيق وذلك ان هذه الرؤية اذا لم تكن كافية في الذي أسقط خيار رؤيته حتى انتقل منه

والجوز والبعض مما يتفاوت آخذه فيما ذكر الكرخي قال في الهداية وينبغي أن يكون مثل الخطة  
والشبه لكونها متقاربة وصرح به في المحيط وفي المجرود وهو الأصح ثم السقوط برؤية البعض في  
المكيل إذا كان في وعاء واحد إذا كان في وعاءين أو أكثر اختلفوا في العرا على أن رؤية  
أحدهما كروية الكل ومشايعه لا يكفي بل لابد من رؤية كل وعاء والصحيح أنه يبطل برؤية  
البعض لأنه يعرف الباقي بهذا إذا ظهر له أن ما في الوعاء الآخر مثله أو أحوط إذا كان أردأ فهو  
على خياره وأما إذا كان متفاوتاً كالبطاطيخ والرمال فلا تكفي رؤية البعض في سقوط خياره  
ولو قال رضيتم وأسقطت خيارى وفي شراء الرحلا بدم من رؤية الكل وكذا السراج باداته ولبدنه لابد  
من رؤية الكل كذا في فتح القدير وإنما ذكر الرقيق ولم يذكر الجارية ليشمل العبد كما في المعراج  
من أن المعتبر فيهما النظر إلى الوجه ولا اعتبار برؤية ما عداه من الأعضاء ولا يشترط رؤية الكفين  
واللسان والأسنان والشعر عندنا وعن الشافعي اشتراطه وفي المصباح لا يجوز بضم الهمزة ما يدل على  
صفة الشيء وهو معرب وفي لغة نموذج بفتح النون والذال معجمة مفتوحة مطلقاً وقال الصغاني النموذج  
مثال الشيء الذي يعمل عليه وهو تعريب نموذج وقال الصواب النموذج لأنه لا تغيير فيه بن زيادة اه  
وقوله والداية بالجر عطف على الصبرة أى وكفت رؤية وجه الداية وكفلها لأنه هو المقصود وظاهره  
أنه لا يشترط رؤية القوائم وهو المروى عن أبي يوسف وهو الصحيح كذا في المعراج وقيل بشرط وخص  
من إطلاق الداية الشاة فلا بد من الجس في شاة اللحم لكونه هو المقصود وفي شاة القنية لابد من رؤية  
الضرع وشاة القنية هي التي تحبس في البيوت لأجل النتاج اقتنيته اتخذته لنفسه قنية أى أخذ  
المال للنسل لا للتجارة وفي المجتبى معزى إلى المحيط عن أبي حنيفة في البرذون والحمار والبغل يكفي أن  
يرى شيئاً منه إلا المحافر والذنوب والناصية كذا في المعراج وفي الظهيرية وفي شاة القنية لابد من النظر  
إلى ضرعها وسائر جسدها اه فليحفظ فإن في بعض عبارات ما يوهى الاقتصاد على رؤية ضرعها  
والكفل بفحص الجحر كذا في المصباح وأما الثوب فاكفى المصنف برؤية ظاهره مطويلاً بالبادى  
يعرف ما في الطي فلو شرط فتحه لتضرر البائع بكسره ونقصان قيمته وبذلك ينقص ثمنه عليه  
الأن يكون له وجهان فلا بد من رؤية كل ما أويكون في طيه ما يقصد بال رؤية كالعلم ثم قيل هذا  
في عرفهم أما في عرفنا فالمر بالباطن لا يسقط خياره لأنه استقرار اختلاف الباطن والظاهر في الثياب  
وهو قول زفر وفي المبسوط الجواب على ما قال زفر وفي الظهيرية رؤية الظهارة تكفى إلا أن تكون  
البطانة مقصودة بأن كانت بسموراً ونحوه فتعتبر رؤيته اه وأما الدار فظاهر الرواية أنه إذا رأى  
خارجها أو رأى أشجار البستان من خارج فإنه يكفي به وعند زفر لابد من دخول داخل البيوت  
والأصح أن جوارب السكاب على وفاق عاداتهم في الابنية فإن دورهم لم تكن متفاوتة يومئذ فاما اليوم  
فلا بد من الدخول داخل الدار للتفاوت والنظر إلى ظاهره لا يوقع العلم بالداخل وفي جامع الفصولين  
وبه يفتى فالجاصل أن المؤلف رحمه الله تعالى اختار قول زفر في الدار وكان ينبغي له اختياره في  
الثوب فإن المختار قوله فيهما وشرط بعضهم رؤية العلو والمطبخ والمزبلة وهو الاظهر والأشبه كما  
قال الشافعي وهو المعتبر في ديار مصر والشام ولم يذكر المصنف بقية أنواع المبيعات ولا بد من ذكرها  
قالوا لا بد في البستان من رؤية ظاهره وباطنه وفي الكرم لابد من رؤية غناب الكرم من كل  
نوع شيئاً وفي الرمان لابد من رؤية الحلو والحامض ولو اشترى دهنًا في زجاجة فرؤيته من خارج  
الزجاجة لا تكفى حتى يصبه في كفه عند أبي حنيفة لأنه لم ير الدهن حقيقة لوجود الحائل وفي التحفة

إلى خيار العيب فتدبره  
(قوله فليحفظ فإن في بعض  
العبارات الخ) قال في  
النهر وأقول الظاهر أنه  
لواقتصر على رؤية  
الضرع كفاه كما جزم به  
غير واحد

لو نظر في المرأة فرأى المبيع قالوا لا يسقط خياره لانه ما رأى عينه بل رأى مثاله ولو اشترى سمكاً في ماء يمكن أخذه من غير اصطياذ فراه في الماء قال بعضهم يسقط خياره لانه رأى عين المبيع وقال بعضهم لا يسقط وهو الصحيح لان المبيع لا يرى في الماء على حاله بل يرى أكبر مما كان فهذه الرؤية لا تعرف المبيع وان كان المبيع مما يطعم فلا بد من الذوق لانه المعروف المقصود وان كان مما يشم فلا بد من شمه كما مسك وفي الولو الحمية اشترى ناجة مسك فخرج المسك منها ليس له الرد بخيار الرؤية ولا بخيار العيب لان الانحراج يدخل عليه عيباً ظاهراً حتى لو لم يدخل كان له أن يرد بخيار العيب والرؤية جميعاً اه وفي جامع الفصولين اشترى داراً واستثنى منه بيتاً معيناً لا بد من رؤية المستثنى فكما يشترط رؤية المبيع لسقوط الخيار يشترط رؤية المستثنى لان جهالة وصف المستثنى توجب جهالة في المستثنى منه اه وقد منعنا عن الخيانة حكم ما اذا اشترى مغنياً في الارض وفي الظاهر يتوفى الثمار على رؤس الاشجار يعتبر رؤية جميعها بخلاف الموضوع على الارض وفي تراب المعدن وتراب الصواعين يعتبر رؤية ما يخرج منه ورؤية أحد المهرأعين أو أحد الخفين أو أحد النعلين لا يكفي ولا يكفي ان يرى ظاهراً لطيفة ما لم يبر وجهها وموضع الشئ منها وما كان له وجهان مختلفان تعتبر رؤيتهما اه وفي المعراج وفي البساط لا بد من رؤية جميعه ولو نظر الى ظهور المسكاع لا يبطل خياره ولو نظر الى وجهه دون الصرم يبطل قلت وينبغي ان يشترط رؤية الصرم في زماننا لتفاوته وكونه مقصوداً وفي الوسادة المحشوة لو رأى ظاهرها وان كانت محشوة مما يحشى مثلها يبطل خياره وان كان مما لا يحشى مثلها فله الخيار اه وفي المحيط الاصل ان غير المرتضى ان كان تبعاً للمرتضى فلا خيار له في غير المرتضى وان كان غير المرتضى أصلاً فان كان رؤية ما رأى لم تعرفه حال رؤيته بقي خياره وان كانت تعرفه يبطل اه (قوله ونظر وكيله بالقبض كنظره لا نظر رسوله) أي بان قبض الوكيل وهو ينظر اليه كذا في البدائع وهذا عند أي خفيفة وقالهما سواء وله الرد لانه توكل بالقبض دون اسقاط الخيار فلا يملك ما لم يتوكل به وصار خيار العيب والشرط والاسقاط قصداً وله ان القبض نوعان تام وهو ان يقبضه وهو يراه وناقص وهو ان يقبضه مستورا وهذا لان تمامه يتمام الصفة ولا يتم مع بقاء خيار الرؤية والموكل ملكه بنوعيه فكذا الوكيل لا مطلق توكله واذا قبضه مستورا انتهى التوكيل بالناقص منه فلا يملك اسقاطه قصداً بذلك بخلاف خيار العيب لانه لا يمنع تمام الصفة فيتم القبض مع بقاءه وخيار الشرط على الخلاف ولو سلم فالموكل لا يملك التام منه فانه لا يسقط بقبضه فان الاختيار وهو المقصود بالخيار يكون بعده فكذا لا يملكه وكيله بخلاف الرسول لانه لا يملك شيئاً وانما الله تليخ الرسالة ولهذا لا يملك القبض اذا كان رسولا في البيع قيد الوكيل بالقبض لانه لو كان وكيله لا بالشراء فرؤيته مسقطه للخيار بالاجماع كذا في الهداية ثم اعلم انهم جعلوا الوكيل بالقبض كالرسول في مسائل منها لا يصح ابرأؤه بخلاف الوكيل بالبيع ومنها لا يرجع عليه بالثمن اذا رد المبيع يعيب بعد ما دفع الى الموكل بخلاف الوكيل بالبيع ومنها لو خلف لا يقبض فوكل به حنث بخلاف لا يبيع فوكل لا يحنث ومنها تصح كفالة الوكيل بقبض الثمن المشتري بخلاف الوكيل بالبيع ومنها قبول شهادة الوكيل بقبض الدين به وستأتي المسائل في كتاب الو كالة تماماً ان شاء الله تعالى وبهـ نذا يتخرج قولهما هنا انه بمنزلة الرسول ورؤية الرسول بالشراء لا تسقط الخيار كذا في المحيط وفي المعراج قيل الفرق بين الرسول والوكيل ان الوكيل لا يضيف العقد الى الموكل والرسول لا يستغنى عن اضافته الى المرسل واليه الاشارة في قوله تعالى

ونظر وكيله بالقبض  
كنظره لا نظر رسوله

(قوله دون الصرم) الصرم  
الجلد قاموس (قوله  
ومنها تصح كفالة الوكيل  
بقبض الثمن المشتري)  
الوكيل فاعل الكفالة  
والمشتري بالنصب مفعول  
وفي النهر للمشتري باللام  
فهو امال للتقوية أو بمعنى  
عن والا فالملك قول له  
بالثمن هو البائع



(قوله وفي الفوائد الخ) هذا لا ينافي ما قبله لان ذلك في الفرق بين الرسول والوكيل وهذا الفرق بين التوكيل والارسال أي ما يصير به الوكيل وكيلا وما يصير به الرسول رسولا من الالفاظ وحاصل الفرق بين الاولين ان الوكيل مباشر والرسول مبلغ وهذا ما سيأتي في كتاب الوكالة ٢٤ عن تهذيب القلانسي الوكيل من مباشر العقد والرسول من يبلغ المباشرة وحاصل الفرق بين

الثانين ان الوكيل يصير وكيلا بالفاظ الوكالة والرسول يصير رسولا بالفاظ الرسالة و يطلق الامر فالامر رسالة لا وكالة ويخالف هذا ما سيأتي في الوكالة عن البدائع من ان الايجاب من الموكل أن يقول وكلتك مكذا أو افعل كذا أو أذنت لك أن تفعل كذا ونحوه وقال المؤلف هناك فان قلت فما الفرق بين التوكيل والارسال فان

وصح عقد الاعمى وسقط خياره اذا اشترى بحس المسيح وشبهه وذوقه وفي العقار بوصفه

الاذن والامر توكيل كما علمت قلت الرسول أن يقول له أرسلتك أركن رسولا عني في كذا وقد جعل منها الزيلعي في باب خيار الرؤية أمرتك بقبضه وصرح في النهاية فيه معزى إلى الفوائد الظهيرية انه من التوكيل وهو الموافق

بأيها الرسول بلغ وقوله تعالى وما أنب عليهم بوكيل قل لست أعلمكم بوكيل نفي الوكالة وأثبت الرسالة وفي الفوائد صورة التوكيل أن يقول المشتري لغيره كن وكيلا في قبض المبيع أو وكلتك بقبضه وصورة الرسول أن يقول كن رسولا عني في قبضه أو أمرتك بقبضه أو أرسلتك لتقبضه أو قال قل لفلان أن يدفع المبيع اليك وقيل لا فرق بين الرسول والوكيل في فصل الامر بان قال اقبض المبيع فلا يسقط الخيار اه ونقض قول الامام ان الوكيل كالموكل بمسئلتين لم يعم الوكيل مقام الموكل فيهما أحدهما ان الوكيل لو رأى قبل القبض لم يسقط برويته الخيار والموكل لو رأى ولم يقبض سقط خياره والثانية لو قبضه الموكل مستورا ثم رآه بعد القبض فابطل الخيار بطل والوكيل لو فعل ذلك لم يبطل وأجيب بان سقوط الخيار بقبض الوكيل انما يثبت ضمن التمام قبضه بسبب ولايته بالوكالة وليس هذا ثابتا في مجرد رؤيته قبل القبض ونقول بل الحكم المذكور للموكل وهو سقوط خياره اذا رآه انما يثبت في القول بان مجرد مضى ما يمكن به من الفسخ بعد الرؤية يسقط الخيار وليس هو بالصحيح وبعبين الجواب الاول يقع الفرق في المسئلة الثانية كذا في فتح القدير وفي الظهيرية ولا يجوز التوكيل باسقاط خيار الرؤية اه وفي جامع الفصولين والتوكيل بالرؤية مقصود الا يصح ولا تصير رؤيته كروية موكلة حتى لو شري شيئا لم يره فوكل رجلا برؤيته وقال ان رضيته فغده لم يحز والوكيل بالشراء لو شري ما رآه موكلة ولم يعلم به الوكيل فله خيار الرؤية ولو لم يره وهذا فيما اذا وكله بشراء شيء لا بعينه ففي المعنى ليس للوكيل خيار الرؤية وكله بشراء قن بلاعنه فشري قناراه الوكيل فليس له ولا موكلة خيار الرؤية وكذا خيار العيب اه وانما لم يصح التوكيل بالرؤية لانها من المباحات يملكها كل واحد فلا تتوقف على توكيله وفي المحيط ولو وكل رجلا بالنظر الى ما اشتراه ولم يره ان رضى يلزم العقد وان لم يرض يفسخه يصح التوكيل فيقوم نظره مقام نظر الموكل لانه جعل الراي والنظر اليه فيصح كالموكل فوض الفسخ والاجازة اليه في البيع بشرط الخيار اه وهو مخصص لاطلاق قولهم لا يصح التوكيل بالرؤية مقصودا فيقال الا اذا فوض اليه الفسخ والاجازة (قوله وصح عقد الاعمى) أي بعبه وشراؤه وسائر عقوده لانه مكاف محتاج اليها فصار كالبعير ولتعامل الناس له من غير تكبير فصار بمنزلة الاجماع وبه قال الاثنية الثلاثة وقد كتبت في الفوائد ان الاعمى كالبعير الا في مسائل لا جهاد عليه ولا جعة ولا جماعة ولا حج وان وجد قائد في الكل ولا يصح كونه شاهدا ولو فيما تقبل فيه الشهادة بالتسامع على المذاهب ولا يثبت في عينه وانما الواجب حكمه عدل وكره اذانه وحده وامامته الا أن يكون اعلم القوم ولا يجوز اعتناقه عن الكفارات ولا كونه اماما اعظم ولا قاضيا ويكره ذبحه ولم أر حكم صيده ورميه واجتهاده في القبلة (قوله وسقط خياره اذا اشترى بحس المسيح وشبهه وذوقه وفي العقار بوصفه) لان هذه الاشياء تفيد العلم لمن استعملها على ما بينا في البصير والمتراد بسقوطه سقوطه اذا وجدت هذه الاشياء قبل الشراء ثم اشترى وأما

لما في البدائع اذا فرق بين افعل كذا وأمرتك كذا اه أقول المنقول هنا عن الفوائد ان الامر ارسال اذا لا توكيل نامل لكن سيذكر المؤلف في الوكالة عن الاولوية ما يدل على ان الامر توكيل اذا دل على اناية المأمور من باب الامر فراجع (قوله فله خيار الرؤية ولو لم يره) الذي في جامع الفصولين لو لم يدون واو (قوله ويكره ذبحه) جعله في الاشياء والنظر في معالم حكمه وتأليفها متاخر عن هذا الشرح وزاد في الاشياء على ما لم يره خصا بته ثم قال وينبغي أن يكره ذبحه وأما حذائه فان

أمكن حفظه المصنوع كان أهلا ولا فلا (قوله في جامع الفتاوى هو أن يوقف) أي الوصف المعتبر هو كذا وفي بعض النسخ في جامع  
العصولين والذي في الفتح الأول (قوله وهل يحبس الموضع الخ) قال في النهر أقول المنقول في السراج ما لفظه وإن كان ثوبا  
فلا بد من صفة طوله وعرضه ودقته مع الحبس وفي المحنطة لا بد من اللبس والصفة وفي الادهان لا بد من الشم وفي العقار لا بد من  
وصفه قال وكذا الدابة والعبد والاشجار وجميع ما لا يعرف بالحبس والذوق اه ٣٥ وفي التتارخانية وفي الثمر على

رؤس الشجر تعتبر الصفة  
وبهذا بطل قوله في البحر  
وهل يشترط أن يحبس  
الموضع الذي يكتب في برؤية  
البصير له الخ وذلك لانه  
إذا كان يكتب في نحو  
العبد والامة بالوصف  
فلا معنى لاشتراط الحبس  
اه قلت هذا ظاهر على  
ما نقله عن السراج اما

ومن رأى أحد الثوبين  
فاشترى اهما ثم رأى الآخر  
فله ردهما

على ما ذكره المؤلف من  
ظاهر كلام المصنف  
ومرجع كلام الاصل  
من الاكتفاء بالحبس  
فلا شرائطه معنى ظاهر  
كما لا يخفى والظاهر ان في  
المسئلة قولين أحدهما  
ما في السراج من انه لا بد  
في نحو العبد والدابة من  
الوصف والثاني ما ذكره  
المؤلف من الاكتفاء  
بالحبس وكلامه مبني على  
هذا القول فلا يبر ادسا قط

إذا اشترى قبل هذه فهذه مثبته للخيار له لانها مسقطه ويمتد إلى أن يوجد منه ما يدل على الرضا من  
قول أو فعل في الصحيح وعبارة الولا الحجة ان هذه الاشياء منه بمنزلة البصر وقوله يحبس  
المبيع معناه ان كان مما يحبس وشبهه ان كان مما يشم كالسك والذوق فيمسا مذاق باللسان وأما إذا  
اشترى عقارا فرويته بوصفه له في جامع الفتاوى هو أن يوقف في مكان لو كان بصيرا لراه ثم يذ كر  
صفته ولا يخفى ان ايقافه في ذلك المكان ليس شرطا في صحة الوصف وسقوط الخيار به ولذلك  
يذكره في المبسوط واكتفي بذكر الوصف لانه أقيم مقام الرؤية في السلم ومن أنكره السرخي وقال  
وقوفه في ذلك الموضع وغيره سواء في انه لا يستفيد بذلك علما كذا في فتح القدير وظاهر ما في الكتاب  
ان الوصف انما يكتب به في العقار وان غيره لا يوصف له وعن أبي يوسف اعتبار الوصف في غير  
العقار أيضا وظاهره أيضا انه لا شرط مع الوصف في العقار وقال مشايخ بلخ عيس الحيطان والاشجار  
وظاهره أيضا ان الحبس فيما عدا ما يشم ويذاق والعقار واستثنى منه في فتح القدير الثمر على رؤس  
الاشجار انه يعتبر فيه الوصف لانه لا يمكن حسه ولا بد في الوصف للاعنى من كون الموصوف على  
ما وصف له ليكون في حقه بمنزلة الرؤية في حق البصير كذا في البدائع والحاصل كما في المعراج ان  
الخيار ثابت للاعنى لجهله بصفات المبيع فاذا زال ذلك باى وجه كان سقط خياره ولذا قال في الكامل  
عن محمد يعتبر اللبس في الثياب والمحنطة وحكى ان اعنى اشترى أرضا فقال قودوني اليها فقادوه فجعل  
يس الأرض حتى انتهى الى موضع منها فقال أوضاع كدس هذا قالوا لا فقال هذه الأرض لا تصلح  
لأنها لا تكسوفسها فكيف تكسوفى وكان كما قال فاذا كان هذا الاعنى بهذه الصفة فرضى بها  
بعدها مامها سقط خياره اه وقال الحسن يוכל الاعنى وكلا يقبضه وهو يراه يسقط خياره قال في  
الهداية وهذا أشبه بقول أى حنيقة حيث جعل رؤية الوكيل رؤية الموكل ولو وصف للاعنى  
ثم أبصر فلا خيار له لانه قد سقط فلا يعود الا بسبب جديد ولو اشترى البصير ثم عى انتقل الخيار الى  
الوصف وفي المصباح حسه بيده حسا من باب قتل واجتسه ليتعرفه اه وظاهر كلام المصنف ان  
الحبس يكتب به في الرقيق والثياب والدواب وشاة القنينة وكل شيء يمكن حسه وفي الاصل وحس  
الاعنى في المتاع والمنقولات مثل نظر البصير لان التقليب والحبس مما يعرف بعض اوصاف  
المبيع من اللين والخشونة وان كان مما لا يعرف الجميع في مقام مقام النظر حاله العجز كما تقام الاشارة  
من الانحس مقام النطق للعجز كذا في المحيط وهل يحبس الموضع الذي يراه البصير فيحبس من الرقيق  
وجهه ومن الحيوان الوجه والسكفل حتى لو لمس غيرهما لا يكتب به لم أره والظاهر اشتراطه (قوله  
ومن رأى أحد الثوبين فاشترى اهما ثم رأى الآخر فله ردهما) لان رؤية أحدهما لا تكون رؤية  
الآخر للفتاوت في الثياب فبقي الخيار فيما لم يره ثم لا يردده وحسده كيلا يكون تفرقة للصفة قبل

فتدبر ويؤيد ما قلنا من القولين ما قدمه المؤلف من قوله وعن أبي يوسف اعتبار الوصف في غير العقار أيضا وما عن أئمة بلخ من انه  
يحس الحيطان والاشجار وما عن محمد من اعتباره أيضا في الثياب والمحنطة والظاهر ان قول السراج لا بد من الوصف محمول على من  
لم يدرك بالحبس يؤيده ان في معراج الدراية بعد ما ذكر الروايات التي قدمها المؤلف قال وفي الجملة ما يقف به على صفة المبيع فهو  
المعتبر فيمنع من ذلك لا تختلف هذه الروايات في المعنى لان الخيار ثابت للاعنى لجهله بصفات المبيع فاذا زال ذلك باى وجه زال يسقط

التمام وهذا لان الصفة لا تتم مع خيار الرؤية بقبل القبض وبعده ولهذا يتمكن من الرد بغير قضاء  
ولارضا فيكون فسخا من الاصل وفي النهاية الصفة العقد الذي تنهاى في موجهه ولذا قال عمر  
رضي الله تعالى عنه البيع اما صفقة او خيار أى اما يتناهى في المازوم او غير لازم بان كان فيه خيار  
وورد النهى عن تفريق الصفقة وانما قدم على حديث خيار الرؤية لان حديث النهى محكم  
وحديث خيار الرؤية خص منه ما اذا تعيب أو اعتقه أو باعه أو لانه محرم وذلك مبيع أول كونه  
متاخر الثلاثين لم يلزم تكرار الفسخ اه وتعب الاول بانه أيضا مخصوص بما قبل التمام وما أحاب  
به في العناية من انه انما قيد به بالقياس على ابتداء الصفقة غير دافع كما لا يخفى وفي المصباح الصفقة  
العقد وكان العرب اذا وجب البيع ضرب بيده على بد صاحبه اه والاولى ما في فتح القدير من  
أنا علمنا بالحديثين غاية الامر ان شرطنا أن يردهما جميعا عملا بحديث الصفقة جمع بينهما والحاصل انه  
ليس له رد البعض وامساك البعض في خيار الرؤية والشرط قبل القبض وبعده لكونه تفريقا  
قبل التمام لكونه مانعا من التمام في الرؤية ومن الابتداء في الشرط وله ذلك في خيار العيب بعد  
القبض لتمامها والخيار مانع من المازوم فقط لا قبله لكون القبض من تمامها وأما اذا استحق  
البعض فان كان المبيع واحدا فله الخيار مطلقا قبل القبض وبعده وان كان متعددا فان كان قيميا  
وقبض البعض ولم يقبض البعض فاستحق البعض له الخيار لتفرقها قبل التمام ولو كان مثليا فاستحق  
بعضه فان كان قبل القبض خير والا فلا واستفد من كلام المؤلف انه لو رآه ما فرضى بأحدهما انه  
لا يرد الا آخر ما ذكرنا والحاصل انه اذا استحق بعض المبيع فان كان قبل قبض الكل أو البعض  
تخير مطلقا متعددا أو واحدا مثليا أو قيميا وان كان بعد قبض جميعه فلا خيار في الكل الا في قيمي  
واحد استحق بعضه فانه يتخير في خيار العيب اذا طاع على عيب البعض فان كان بعد القبض رد  
العيب وحده الا في قيمي واحد فيرد الكل وان كان قبله يرد الكل وفي خيار الشرط والرؤية لا يرد  
الا الكل قبل القبض وبعده (تنبيه) وقع في الهداية ان الصفقة لا تتم مع خيار الرؤية قبل القبض  
وبعده فعمله بعض الشارحين على ما اذا قبضه مستورا أما اذا قبضه مكشوقا بطل خياره ورده في  
المعراج بان الخيار يبقى الى أن يوجد ما يبطله وأقره في البناء عليه (قوله ولا يورث كخيار الشرط)  
لانه ثابت بالنص للعاقده وليس بعاقده ولا نه وصف فلا يجري فيه الارث كما قدمناه بخلاف خيار  
العيب والتعيين وقد أسلفناه (قوله ومن اشترى ما رأى خيرا من تغير والا لا) أى ان لم يتغير لا يجري  
لان العلم بالوصاف حاصل له بالرؤية السابقة وبفواته يشبث الخيار وان وجدته متغيرا فله الخيار  
لان تلك الرؤية لم تقع معللة بوصافه فكانه لم يره واطلق قوله والا لا وهو مقيد بشيئين الاول ان يعلم  
انه مرثيه وقت الشراء فلو لم يعلم به له الخيار لعدم الرضا به كافي الهداية الثاني ان تكون الرؤية  
السابقة لقصد الشراء فلو رآه لا لقصد الشراء ثم اشتراه فله الخيار كما في الظهيرية معبر عنه بقيل  
ووجهه ظاهر لانه اذا رأى لا لقصد الشراء لا يتأمل كل التامل فلم تقع معرفة وفيه الوراى فبين ثم  
اشترى ما يشمن متفاوت ملفوف فيه الخيار لانه ربما يكون الاردا باكثر الثمن وهو لا يعلم ولو  
رأى ثيابا بفرق البائع بعضها ثم اشترى الباقي ولا يعرف الباقي فله الخيار اه وفي المحيط ولو سمي لكل  
واحد عشرة فلا خيار له لان الثمن لم يختلف استويا في الاوصاف ولو قال المصنف ومن اشترى  
ما رأى فلا خيار له الا اذا تغير لكان أولى لان الاصل في خياره عدم الخيار ولذا اختلفا القول  
للبيع وفي الظهيرية لو اشترى جارية لم يرها فجاءها بالبائع متقبلة لا يعرفها المشتري فقبضها فهو

ولا يورث كخيار الشرط  
ومن اشترى ما رأى خيرا من  
تغير والا لا

خياره اه بحروفه نتم  
هذا الكلام بقيد عدم  
اشتراط جنس الموضع  
الذي يراه البصير خلاف  
ما يحسنه المؤلف فليتأمل  
(قوله ورده في المعراج الخ)  
مخالف لما قدمه المؤلف  
من قوله والقبض أو نقد  
الثن بعد الرؤية مسقط  
له اه ومثله في فتح  
القدير وجامع الفصولين  
(قوله ووجهه ظاهر) قال  
الخبر الرملى في حاشية  
المنع هو خلاف الظاهر  
من الرواية وقد ذكره  
في جامع الفصولين أيضا  
بصيغة قيل وهي صيغة  
التمر بنض

قبض وكذا لو اشترى خفا والبسة البائع اياه وهو قائم ومشى وهو لا يعلم فهو قبض ولد الخيارات  
المسئلتين اذ لم ينقصه المشتري اه (قوله وان اختلفا في التغير والقول قول البائع مع عينه) لان التغير  
حادث وسبب لزوم ظاهر اطلاقه وهو مقيد بما اذا اقرت المدة لان الظاهر شاهد له اما اذا عدت  
المدة فالقول للمشتري لان الظاهر شاهد له وفي المبسوط فان بعست المدة بان رأى جارية شابة ثم  
اشتراها بعد عشرين سنة وزعم البائع انها لم تتغير والقول للمشتري وبه يقضى الصدر الشهيد والامام  
ظاهر الدين المرعشي كذا في الذخيرة ولم يرد التحديد في تغير كل مبيع ففي الظهيرية ولو رأى شيئا ثم  
اشتراه فلا خيار له الا أن تطول والشهر طويل ومادونه قليل ولو تغير فله الخيار بكل حال ولا يصدق  
في دعوى التغير الا بجملة الا اذا طال المدة اه وفي فتح القدير جعل الشهر قليلا (قوله وللمشتري  
لوفي الرؤية) أي القول للمشتري مع عينه لو قال البائع له رأيت قبل الشراء وقال المشتري ما رأيت  
أو قال له رأيت بعد الشراء ثم رضى فقال رضى قبيل الرؤية ولذا أطلق في الكتاب لان البائع  
يدعى أمرا عارضا هو العلم بالصفة والمشتري ينكره والقول له وما في فتح القدير من انه ينبغي أن يكون  
القول للبائع لان الغالب في البياعات في الاسواق كون المشتري راو المبيع فدعوى البائع  
رؤية المشتري تمسك بالظاهر لان الغالب هو الظاهر والمذهب ان القول لمن تمسك بالظاهر لا بالاصل  
الا أن يعارضه ظاهرا ثم اه مدفوع بما ذكرناه في قاعدة ان الاصل عدم فراجعها ان شئت  
وفي المحيط لو أراد المشتري أن يردده فانكر البائع كون المردود مبيعا فالقول للمشتري وكذلك في  
خيار الشرط لانه انفسخ العقد برده وبقي ملك البائع في يده فيكون القول قول القايض في تعيين  
ملكه أمينا كان أو ضمنيا كالمودع والغاصب فلو اختلفا في الرد بالعيب فالقول للبائع لان العقد  
لا ينفسخ بنفسه المشتري حتى يلزمه القاضي فبقي المشتري مدعيا حق النسخ والبائع ينكر فيكون  
القول له اه وهذا ما كتبناه في الفوائد ان القول للقايض الا في هذه المسئلة وفي الظهيرية في  
مسئلة الاختلاف في التعيين في خيار الشرط للمشتري وكانت السلعة غير مقبوضة فاراد المشتري اجازة  
العقد في عين في يد البائع فقال البائع ما بعتهك هذا وقال المشتري بل بعتهني هذا لم يذكر محمد هذه  
الصورة في شيء من الكتب وقالوا ينبغي أن يكون القول قول البائع كما لو ادعى بيع هذه العين  
وانكر البائع البيع أصلا وأما اذا كان الخيار للبائع والعين غير مقبوضة فاراد البائع الزام البيع  
في عين وقال المشتري ما اشتريت هذا ذكر ان القول للمشتري اه والمجمل ان الخلاف ان كان في  
التعيين مع خيار الشرط والسلعة مقبوضة والقول للمشتري سواء كان الخيار له او للبائع وان لم تكن  
مقبوضة فان كان الخيار للمشتري فالقول للبائع وعكسه فالقول للمشتري واذا اختلفا في اشتراط الخيار  
فالقول لمنكره عندهما وعند مدعيه كما في المجمع لان منكره يدعى لزوم العقد ومدعيه ينكر الزوم  
فالقول له وتماه في شرح المجمع وفي القنية اختلفا في شرط الخيار واقاما البينة فيبينة مدعي الخيار  
اولى وفي البرازية أقر قبض المشتري ثم قال لم اركله لا يصدق اه (قوله ولو اشترى عدلا وباع  
منه ثوبا أو ذهب ردعبت لا بخيار رؤية أو شرط) لانه تعذر الرد فيما خرج عن ملكه وفي رد ما بقي  
تغير بق الصفة قبل التمام لان خيار الرؤية والشرط يمنعان تمامها بخلاف خيار العيب لتمامها  
معه بعد القبض وترك المصنف قيد التسليم في الهبة ولا بد منه لانه لا يخرج عن ملكه بها الا معه ولذا  
قيدناه في الهداية والمفعول في كلامه مقدر أي رد ما بقي والمسئلة موضوعة فيما اذا كان بعد  
القبض كما قيد به في الجامع الصغير والالم يصح بيع الثوب قبل قبضه كذا في العناية أم قبله فالكل

وان اختلفا في التغير  
فالقول قول البائع مع عينه  
وللمشتري لوفي الرؤية ولو  
اشترى عدلا وباع منه  
ثوبا أو ذهب ردعبت  
لا بخيار رؤية أو شرط

(قوله أما قبله فالكل  
سواء) أي خيار العيب  
والرؤية والشرط

(قوله نعم يقع الفرق الخ) لم يظهر فرق فيما ذكره لان المراد اظهاره قبل القبض ولا زلله فيه تأمل (قوله وكأنه اختلط عليه) أي على صاحب الفتح قال في النهر وأقول هذا تهجم على مقام هذا الامام مع عدم التدبر في الكلام وذلك ان جزمهم بعدم عود الخيار فيما اذا باع كله ثم عاد اليه بما هو فسخ من غير ذكر خلاف دليل بين لما اختاره القدوري اذ لو كانت العلة المؤثرة وجود المانع للزم اذ ازال أن يعود لكنه لا يعود لانه سقط وشأن الساقط أن لا يعود ودعوى ان يبيع الكل مسقط ويبسح البعض مانع من بيع ظاهر وهذا معنى قوله لان نفس ٣٨ هذا التصرف الخ فان قلت لو كان كذلك لما احتجج الى التعليل بان في الرد تفرق

الصفقة قلت لا مانع من أن يعمل الحكم بعلمين الرضا بالبيع ولزوم تفرق الصفقة غير انه مادام خراجا عن ملكه فالتعليل به أظهر فلهذا المعنى فتدبر

باب خيار العيب (قوله وفسره في فتح القدير الخ) قال الرمي أقول فسر بذلك كثير

باب خيار العيب

(فائدة) سئل بعض الشافعية أقول وهو ابن حجر الهيتمي وهي في فتاواه

عن رجل عجز خيار يجن الخبز للبيع وبيعه على الناس وهو أبرص أجندم ذو حكة وسوداء فهل يجوز له أن يباشر الخبز المذكور وهو بذلك الصفات أم لا فاجاب بقوله لا يجوز بيع ما باشر نحو عجنه الا أن يبين للمشتري

سواء لا تتم الصفقة معه نعم يقع الفرق بين القبض وعدمه فيما اذا اشترى شيئين ولم يقبضهما ثم اطلع على عيب باحدهما وأنه لا يرد العيب وحده بخلاف ما اذا كان بعد قبضهما فلو عاد اليه بسبب هو فسخ فهو على خيار الرؤية كذا ذكره شمس الأئمة السرخسي وعن أبي يوسف لا يعود بعد سقوطه لخيار الشرط وعليه اعتماد القدوري كذا في الهداية بخلاف ما اذا ذهب عبده المدين ممن له الدين أو عبده المجاني من ولي الجنابة ثم رجع في الهبة حيث يعودان عند أبي يوسف خلافا للمحمد والعزيز أبي يوسف أن حق خيار الرؤية أضعف منها كذا في الشرح والعدل المثل والمراد هنا الغرارة التي هي عدل غرارة أخرى على الجمل أو نحوه أي يعاد لها وفيها أثواب وفي فتح القدير ما اعتمده القدوري صححه فاضحنا وحقيقة المحط تختلف فشمس الأئمة لحظ البيع والهبة مانع ازال فيعمل المقتضى وهو خيار الرؤية عمله ولحظ على هذه الرواية مسقطا واذا سقط لا يعود بلا سبب وهذا الوجه لان نفس هذا التصرف يدل على الرضا ويبطل الخيار قبل الرؤية وبعدها اه والوجه عند مذكرة شمس الأئمة السرخسي وقوله لان نفس هذا التصرف الى آخره ممنوع وانما يدل لو تصرف في جميع المبيع وانما الكلام هنا فيما اذا تصرف في البعض فحينئذ لو رد الباقي فقط لم تفرق الصفقة فكان لزوم تفرقها مانعا من رد الباقي فاذا ازال عمل المقتضى عمله وكأنه اختلط عليه بما اذا باع المبيع كله وسقط خياره ثم رد عليه بما هو فسخ فانه لا يعود خياره كما قدمناه لكن لم يذكر وفيه اخلافا والله تعالى أعلم

### باب خيار العيب

تقدم وجه ترتيب الخيارات والاضافة في خيار العيب اضافة الشيء الى سببه وأما العيب فهو في اللغة يقال عاب المتاع عيبا من باب سار فهو عائب وعابه صاحبه فهو عيب يتعدى ولا يتعدى والفاعل من هذا عائب وعيب بالغة والاسم العاب والمعاب وعيبه بالتشديد نسبة الى العيب واستعمل العيب اسما وجع على عيوب كذا في المصباح وفسره في فتح القدير بما تخلو عنه أصل الفطرة السليمة وأما في الشريعة فاسم كره المصنف من أنه ما أوجب نقصان الثمن عند الخيار (تنبيه) كتمان عيب السلعة حرام وفي البرازية وفي الفتاوى اذا باع سلعة معيبة عليه البيان وان لم يبين قال بعض مشايخنا ينسق وترد شهادته قال الصدر لا تأخذه اه وقيد في الخلاصة بأن يعلم به

حقيقة الحال لان المشتري لو اطلع على ذلك لم يشتره منه في الغالب وكل ما كان كذلك يكون كتمه عن الغش المحرم وقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم من غش أمي فليس مني وقد نقل غير واحد من الأئمة انه يجب على السلطان أو نائبه أن يخرج من به نحو جندام أو برص من بين أظهر الناس ويفردهم محلا خارج البلد ويتفق على فقرائهم من بيت المال اه وقواعدنا لا تأباه وضابط الغش المحرم أن يشتمل المبيع على وصف نقص لو علم به المشتري امتنع عن شرائه فكل ما كان كذلك يكون غشا وكل ما لا يكون كذلك لا يكون غشا محرما كره في الفتاوى المذكورة ولا مانع منه عندنا تأمل اه (قوله قال الصدر لا تأخذه) بال في النهر أي لا تأخذه لانه صغير ولا فرق في ذلك بين المبيع والثمن الا في مسألتين الاولى المسلم في دار



وفي الظهيرة وفي الحديث اشترى عداء بن خالد بن هوذة بالذال المججمة وفتح الهاء وسكون الواو من رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الاداء فيه ولا غائلة ولا خبثة وهذه الرواية هي الصحيحة كذا ذكره الطحاوي في شرح مشكل الآثار باسناداه الى عبد المجيد قال العداء بن خالد الا قرئت كتابا كتبه لي رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت بلى فخرج الى كتابا فاذا فيه بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما اشترى العداء من محمد رسول الله الخ وبهذا تبين ان المشتري كان العداء لا محمد رسول الله وفي عامة كتب الفقه هذا ما اشترى محمد رسول الله من العداء لكن الصحيح ما قلنا اه (قوله من وجد بالمبيع عيبا أخذه بكل الثمن أو رده) لان مطلق العقد يقتضي وصف السلامة فعند فواته يتخير كيلا يتضرر بلزوم ما لا يرضى به دل كلامه انه ليس له امساكه واخذنا لنقصان لار الاوصاف لا يقابلها شيء من الثمن في مجرد العقد ولانه لم يرض بزواله عن ملكه باقل من المسمى فيتم ضرره ودفع الضرر عن المشتري ممكن بالردي دون تضرره أطلقه فشمع ما اذا كان به عند البيع أو حدث بعده في يد البائع وما اذا كان فاحشا أو يسيرا كذا في السراج الوهاج وفي جامع الفصولين والمهر وبذل الخلع وبذل المصالح عن دم الممير بدفاحش العيب لا ييسره وفي غيرهما يرد بهما والقاحش في المهر ما يخرج منه من المجيد الى الوسط ومن الوسط الى الردي وانما لا يرد في المهر ييسره اذ لم يكن كيليا أو وزنيا أو ما هما فيرد ييسره أيضا اه ولم يتكلم الشارحون على ما اذا رد البعض هل له أن يعطى مثله سليما قال في القنية وفي الذخيرة اشترى منان الفانيه فوجدوا حدة أو اثنتين منها أسودا وبذله البائع أبيض بغير وزن جاز وفي الثلاث لا يجوز لانها تدخل تحت الوزن ولذا لو اشترى الخبز ووجد خبزا واحدا مخترقا فابذله الخبز لم يجز الا بالوزن لانه مما يدخل تحت الوزن فان خمسة أساتير وعشرة وزن حجر فلا تجوز فيه المجازفة قال رضى الله تعالى عنه وعرف به كثير من المسائل وهو ان استبدال شيء بمثله في الرد بالعيب انما يجوز مجازفة اذ لم يكن لذلك المعيار من ذلك الجنس حجر يوزن به وان كان له من جنس آخر حجر فلا ألتري انه جعل الثلاثة من الفانيه موزونة وان لم يكن ذلك القدر من الخبز موزونا اه ولا بد للسألة من قيود الاول أن يكون العيب عند البائع الثاني ان لا يعلم به المشتري عند البيع الثالث أن لا يعلم به عند القبض وهي في الهداية الرابع أن لا يتمسك من ازالته بلامسقة وان تمكن فلا كاحرام الجارية فانه بسبيل من تحليلها ونجاسة الثوب وينبغي حمله على ثوب لا يفسد بالغسل ولا ينقص كذا في فتح القدير ولا حاجة الى قوله ينبغي مع التصريح قال في الوالوجية اشترى ثوبا فوجد فيه دمان كان اذا غسله من الدم ينقص الثوب كان عيبا لوجود حده والا لا يكون عيبا اه ولو اشترى جبة فوجد فيها وارة ممتة فهو عيب لوجود حده فان لبسها حتى نقصها رجع بنقصان العيب لتعذر الرد اه وقيدها في البرازية بان يضرها الفتق فان ضررها يرد لها وان لم يضرها لم يرد لها اه الخامس أن لا يشترط البراءة منه خصوصا لو من العيوب عموما وسيأتي آخر الباب السادس أن لا يزول قبل الفسخ فان زال ليس له الرد مثل بياض العين اذا انجلى وانجلى اذا زالت كذا في السراج الوهاج ويستثنى من اطلاقهم مسائل ذكرناها في الفوائد الاولى يبيع صيد بين حلالين ثم احرموا أو أحدهما فوجد به عيبا امتنع رده وانما يرجع بالنقصان كما صرحوا به في جنائيات الاحرام الثانية قال في البغية والقنية لو كان في الدار باب في الطريق الاعظم وبابه في سكة غير نافذة أقام أهلها بيعة انهم أعاروا البائع هذا الطريق فامر القاضي بسده بخير المشتري ان شاء رده وان شاء رجع بنقصان ذلك الطريق والتخير هنا بخلاف سائر العيوب اه الثالثة اشترى الذمى

الحرب اذا اشترى شيئا ودفع الثمن عروضاً مغشوشة أو دراهم زوفا جازان كان حرا لعداء كذا في الوالوجية الثانية يجوز اعطاء الزوفا والناقص في الجبايات اه وأقول قوله اذا اشترى شيئا صوابه أسير ابدل قوله شيئا كما رأيت في الوالوجية وعلل الفرق بين الخبز والعبدان شراء الاحرار ليس بشراء ليجب اعطاء من وجد بالمبيع عيبا أخذه بكل الثمن أو رده

المسمى (قوله هذا ما اشترى) قال الرملي في نسخة ما اشتراه (قوله فاحشا أو يسيرا الخ) في البرازية اشترى كرما فبان ان شربه من ناوق على ظهر نهريه الرد لانه عيب فاحش والعيب ليسير ما يدخل تحت تقويم المقومين وتفسيره أن يقوم سليما بالف ومع العيب باقل وقومه آخر مع العيب بالف أيضا والقاحش ما لوقوم سليما بالف وكل قوموه مع العيب باقل (قوله على ما اذا رد البعض) قال الرملي في نسخة الردي به عند القبض (قال في



شبهة لالية يقتضي ان مجرد الرؤية رضا ويخالفه قول الزبلي ولم يوجد من المشتري ما يدل على الرضا به بعد العلم بالعيب اهـ وكذا في شرح المجموع ولم يرض به ٤٠ بعد رؤيته (قوله وكذا خيار الشرط) أقول تقدم في بابه عند ذكر كثرة الاختلاف بين

إمام وصاحبيه في دخول  
بيع في ملك المشتري  
عدمه فيما لو كان الخيار  
فذكر من جملة المسائل  
كان المشتري عبدا  
أذونا فابراه البائع عن  
لثمن في المدة بقي خياره  
بئده لان الرضا متناع عن  
لذلك والمأذون له بليه  
عندهما بطل خياره  
لانه لما ملكه كان الرضا منه  
فليكا بغير عوض وهو  
ليس من أهله اهـ فتأمل  
(قوله الحادى عشر)  
قال في المحيط وقع في بعض  
النسخ التعبد برعتها  
بالعاشرة فذكر العاشرة  
مرتين وبعد هذه العاشرة  
وقع ذكر الحادية عشر  
والثانية عشر الى الخامسة  
عشر الا تية في التنبيهات  
وظاهر كلام الرملى ان  
نسخته كذلك وهى غلط  
من السكاك لان الكلام  
في المسائل المستثناة من  
اطلاقهم التحيريين  
أخذ العيب بكل الثمن  
أورده والمسائل الخمس  
الا تية ليست من ذلك  
منع ما في ذكر العاشرة  
مرتين كما علمته فالصواب

خيار وقبضها وبه عيب ثم أسلم سقط خيار الرد كذا في مهر فتح القدير الرابعة اشترى كفتا لليت ووجد  
به عيبا لا يرد ولا يرجع بالنقصان ان تبرع به أجنبي ولو وارثا يرجع بالنقصان ان كان من التركة  
اهـ الخامسة اشترى من عبده المأذون المدينون المستغرق فوجد به عيبا لا يرد عليه ولا على بائعه  
ان كان الثمن منقودا وان لم ينقصه المولى وقبض المبيع أولا ووجد به عيبا يرد ان كان الثمن من  
النقود أو كيلا أو وزنيا بغير عينه لانه يدفع بالرد مطالبة المأذون من نفسه وان كان عرضا لا يمكن الرد  
وفي المحيط لو اشترى المولى من مكاتبه فوجد به عيبا لا يرد ولا يرجع ولا يخاصم بائعه لكونه عبده  
اهـ السادسة باع نفس العبد من العبد بجارية ثم وخدها عيبا رد الجارية وأخذ من العبد قيمة نفسه  
عندهما وعند محمد يرجع بقيمة الجارية السابعة باع الوارث من مورثه فان المشتري وورثه  
البائع ووجد به عيبا رد الى الوارث الا تخبر ان كان وان لم يكن له سواء لا يرد ولا يرجع بالنقصان  
وكذا اذا اشترى لنفسه من ابنه الصغير شيئا وقبضه وأشهد ثم ووجد به عيبا يرفع الامر الى القاضي حتى  
ينصب عن ابنه خصما يرد عليه ثم يرد الاب لابنه على بائعه وكذا لو باع الاب من ابنه وكذا لو باع  
من وارثه فورثه المشتري ووجد به عيبا يرفع الامر الى القاضي فينصب خصما فيرده المشتري اليه  
ويرده القيم الى الوارث نقده الثمن أولا في الصحيح الثامنة اشترى العبد المأذون شيئا وابراه البائع  
عن الثمن لا يرد به بالعيب وان المشتري حو له بعد القبض فكذلك وان قبضه فله الرد لانه امتناع عن  
القبول وكذا خيار الشرط التاسعة لو اخطأ المحل على أن يدفع البائع شيئا والمبيع للمشتري جاز بخلاف  
ما لو اخطأ المحل على أن يدفع المشتري شيئا والجارية للبائع لانه لا يرد باو المسائل المذكورة من الرابعة  
الى الثامنة في الزاوية العاشرة اشترى انا فضة مشارا اليها فوجد به عيبا ليس له الرد الا اذا  
كان به كسر أو غش وكذا اذا اشترى جارية فوجد بها سوداء تام الحلقة ليس له الرد لان النسخ  
في الجوارى ليس بعيب الحادى عشر قال في المحيط وصى أو وكيل أو عبد مأذون اشترى شيئا  
بالف وقيمه ثلاثة آلاف درهم فليس له أن يرد به بالعيب لما فيه من الاضرار باليتيم والموكل والمولى  
ولو كان في خيار الشرط والرؤية فله الرد لعدم تمام الصفقة اهـ (تنبيهات مهمة) الاول  
وجد بالمبيع الذي له حل وموثنة عيبا ورده فوثنة الرد على المشتري الثاني اشترى عبدا وتعاوضا  
وضمن رجل له عيو به فاطلع على عيب ورده لا ضمان عليه على قياس قول الامام لانه باطل كضمان  
العهد ولو ضمن له ضمان السرقة أو الحرية فوجد به عيبا وسرقا أو حرا أو المجنون أو العمدى فوجد به  
كذلك يرجع على الضامن بالثمن ولو مات عنده وقضى بالنقص يرجع به على ضمان الثمن ولو ضمن  
له حصة ما يجده فيه من العيب جاز عند الامام ان يرجع بالثمن كله وان تعيب عنده يرجع بحصة  
العيب على الضامن كما يرجع على البائع وان ضمن له حصة من الثمن من عهده هذا البيع كان  
كذلك عند الامام ان استحق رجوع بالثمن الثالث ادعى عليه عيبا في المبيع فاصطالحا على أن يبذل  
البائع للمشتري مالا ثم بان انه لا عيب أو كان لكنه برئ استرد بدل الصلح اهـ الرابع اطلع على عيب  
بالغلام أو الدابة فلم يجد المالك فاطعمه وأمسكه ولم يتصرف فيه بما يدل على الرضا برده لو حضر

ذكرها بعد العاشرة من التنبيهات المهمة كما في هذه النسخة الموافقة لا غالب النسخ في كون المسائل  
المستثناة عشرة والتنبيهات خمسة عشر لا بالعكس نعم كان ينبغي ذكر التنبيه الخامسة عشر المنقول عن الصغير مع المسائل  
المستثناة فانه منها وسنذكر عن الرملى استثناءه مسألة أخرى فتكون اثني عشر مسألة تأمل

قوله لان للقضاء نفاذا في الاظهر عن أصحابنا) تقدم الكلام في القضاء على الغائب في كتاب المغفود و يأتي في القضاء (قوله وفي السراج الوهاج وان قال ذلك بعد القبض الخ) قال الرملي أقول عبارة جامع الفصولين ولورده بعد قبضه لا ينفع في البرضا البائع أو يحكم اه فقوله البرضا البائع يدل على انه لو وجد الرضا بالفعل كتحمله من المشتري حين طلبه الرديت فسخ البيع وقدم في بيع التعااطي لوردها بخيار عيب والبائع متيقن انها ليست له فاخذها ورضي فهي بيع ٤١ بالتعااطي كما في فتح القدير وفيه

أيضا ان المعنى يقوم مقام اللفظ في البيع ونحوه ومن المقرر عندهم ان الرضا يثبت نارة بالقول ونارة بغيره (قوله باع بغير الخ) قال الرملي يكثر في بلادنا ان المشتري اذا طلع على عيب أو ظهر غيبه في الدابة ياتي بالمبيع الى بائعه ويدخله الى منزله ويقول دونك

وما أوجب نقصان الثمن عند النجار فهو عيب

دايتك لا أريد ها ويرجع فتلك ولا شك انها تلك على المشتري لان هذا ليس ردا ولو تعهد بها البائع حيث لم يوجد بينهما ما فسح للبيع قولا أو فعلا صريحا أو دلالة (قوله الخامس عشر الموصي له لا يملك الرد بالعيب الا اذا لم يكن وارث) في بعض النسخ وارثا بالنصب تامل قال الرملي وقد نقل بعضهم عن التارخانية ان

ويرجع بالنقصان ان هلك وفي المحاوي القدسي انه اذا أمسكه بعد الاطلاع على العيب مع قدرته على الرد كان رضاه هو غريب والمعتمد انه على التراخي الخامس اطلع على عيب فاعلم القاضي وبرهن على الشراء والعيب فوضعه القاضي عند عدل وماتت عنده ثم حضر البائع ان كان لم يقض بالرد على الغائب لم يرجع عليه بالثمن وان كان قضى يرجع لان للقضاء نفاذا في الاظهر عن أصحابنا وفي السير اشترى دابة في دار الاسلام وخرج عليها غازيا واطلع على عيب بغيبه البائع لا يركبها وان في دار الحرب لانه رضا وان أمره الامام لكن اذا قضى بان الركب ليس برضا ففسخ وأمضاه القاضي الثاني السادس حاصم البائع في العيب ثم ترك الخصومة زمانا وزعم أن الترك كان لينظر هل هو عيب أم لا له الرد السابع أقر المشتري بعدما اطلع على عيب أو قبله ان المبيع كان لقفلان غير البائع وكذبه فلان له الرد على البائع وتقام مسائل الاقرار لغير المبيع مذكورة في الولوالجية الثامن عشر على عيب فقال للبائع ان لم أرد اليك اليوم رضيت به قال محمد القبول باطل وله الرد التاسع قال البائع ركبتما بعد العثور على العيب في حاجتك وقال المشتري بل ركبتما لاردها عليك فالقول قول المشتري العاشر اطلع على عيب قبل القبض فقال المشتري للبائع ردته عليك بطل المبيع قبل البائع أولا واليكل من البرازية وفي السراج الوهاج وان قال ذلك بعد القبض لم يكن ذلك ردا ما لم يقل البائع قبضت أو رضيت ثم اذ اردته برضا البائع كان فسحا في حقهما ببيع في حق غيره ما اه وان رده بمحكم فهو فسخ عام وكذا كل عقد ينفسخ بالرد ويكون المردود مضمونا بما يقابله كذا في جامع الفصولين وفي القنية اشترى جارا ووجد به عيبا قديما فاذا رد ففصوح بينهم ابدي نثار وأخذ به ثم وجد به عيبا قديما آخر فله رده مع الدينار ثم رقم لا آخر انه يرجع بنقصان العيب وعنه انه رده اه الحادي عشر باع بغير افوجده المشتري معيبا فردده فقال له البائع اذهب فتعهده الى عشرة أيام فان برئ فلك البعير وان هلك فمن مالي لا يكون ردا كذا في القنية الثاني عشر المشتري اذ ارد المبيع بالعيب فانه يرجع بالثمن على بائعه الا في مسألة في القنية باع عبدا وسلمه ثم وكل وكيل بقبض الثمن فاقر الوكيل بقبضه وهلاكه وبجهد البائع الموكل برئ المشتري ولا ضمان على الوكيل فان وجد المشتري به عيبا رده ولا يرجع بالثمن على البائع لاقرار الوكيل ولا على الوكيل لكونه أميننا وليس بعاقبة والثانية في الفوائد الثالث عشر قال البائع بعته لك معيبا بهذا العيب وقال المشتري اشتريته سليما فالقول للمشتري ثم رقم انه ينبغي ان يحكم الثمن يعني ان كان الثمن يسيرا فالقول للبائع والا فللمشتري اه الرابع عشر اشترى جارا بثلاثة دنانير ذهب ثم أعطاه عوضا دراهاهم ثم رده بعد شهر بعيب وقد انتقص سعر الدراهم فيه أن يطلب من البائع عين الذهب وبمثله أجاب في الاقالة الا اذا دفع مكان الذهب حنطة وهي وما قبلها في القنية الخامس عشر الموصي له لا يملك الرد بالعيب الا اذا لم يكن وارث كذا في الصغرى (قوله وما أوجب نقصان الثمن عند النجار فهو عيب) لان

٦ - بحر سادس القاضي لو باع مال الصغير من رجل وسلمه الى المشتري ثم وجد المشتري عيبا فليس له أن يخاهم القاضي في الرد بالعيب وكذلك اذا باع بعض امراء القاضي مال الصغير لاسبيل للمشتري في الخصومة في الرد على البائع فانه نائب عن القاضي وحكمه حكم المنوب اه فهذا مما استثنى أيضا ولم يذكره هذا الشارح فقامله اه وهذه المسئلة التي وعدنا بها وحيثما أن تكتب هناك لكنه كتبها هنا ولم يذكره له الرد على الصغير اذا كبر فراجع

(قوله وذلك بانتقاص القيمة) يفيدان المراد بالثمن القيمة يدل عليه ما نقله عن المحيط قبيل التنبيهات في المسئلة الحادية عشر  
(قوله وكما في جارية تركية ٤٢ لا تعرف التركية) أي فله الرذلان ذلك عيب وإذا اشترى جارية هندية فوجد بها لا تحسن

الهندية إذا كان الناس  
بعدونه عيبا فله الرد ولا  
فلا كسذا في النهر عن  
المحيط وسوى بينهما في  
البرازية فقال اشترى  
تركية أو هندية لا تحسنها  
إن عده أهل الجيرة عيبا  
فكذلك والالا (قوله  
وقيد في المعراج الظفر  
الأسود الخ) قال في النهر  
والظاهر إطلاق ما في  
الفتح (قوله وهو أحسن  
عما في الكتاب) قال في

كالا باق

النهر وكان وجهه من  
نقصان الثمن بسبب  
نقص العين أو المنفعة مما  
يعرفه كل أحد لانه مقيد  
بالتجار كما هو منه كلام  
المصنف (قوله ويرد على  
إطلاقهم ما إذا أبق الخ)  
قال في النهر يمكن أن  
يحاب عنه بان الكلام  
في الأباقي الذي يوجب  
نقص الثمن عند التجار  
ليصح كونه جزئيا من  
هذا الكل وهذا لا  
يوجب (قوله قال لا  
اشتره لأعيب فيه فاشتره  
الخ) أي القائل لا  
اشتره كما يعلم من كلام  
الفتاوى الصغرى الأتي

المقصود نقصان المصلحة وذلك بانتقاص القيمة والمرجع في معرفته عرف أهله وهم التجار أو  
أرباب الصنائع إن كان المبيع من المصنوعات كذا في فتح القدير فلا يقتصر الحكم على التجار أطلقه  
فشمّل ما إذا كان ينقص العين أو لا ينقصها ولا ينقص منافعها بل مجرد النظر إليها كالظفر الأسود  
الصحيح القوي على العمل وكما في جارية تركية لا تعرف لسان الترك كما في فتح القدير وقيد في المعراج  
الظفر الأسود لكونه عيبا بالترك أمّا في الحبش فلا وقيد في البرازية لعدم معرفة اللسان بأن عيبه  
أهل الجيرة عيبا وقال القاضي في الملولا لا يكون عيبا والتجار يضم التاء مع التشديد جمع تاجرو بكسر  
مع التخفيف ولا يكاد يوجد تاء بعدهما جيم كذا في المصباح والضابط عند الشافعية أنه برديكل ما في  
المعقود عليه من منقص القيمة أو نقصان يغوث به غرض صحيح بشرط أن يكون الغالب في أمثال  
المبيع عديمه قالوا وانما شرطنا فوات غرض صحيح لانه لو بان فوات قطعة يسيرة من غنمه أو ساقه  
لارد ولو قطع من اذن الشاة ما يمنع التخلص ردها والافلا وشرطنا الغالب لانه لا ترد الامة إذا كانت  
ثيبا مع ان الثيبا بمعنى ينقص القيمة لكن ليس الغالب عدم الثيبا كذا في شرح وجيزهم كما في  
المعراج وقواعدنا لا تباة للتأمل وفي خزنة الفقه العيب ما ينقص العين أو المنفعة والافان أعده التجار  
عيبا كان عيبا والافلا وهو أحسن مما في الكتاب وذكرها في التخصيص من باب الاقرار بالعيب  
من البيوع وحاصلها أنه أربع لا يرده في مسئلتين وتماه في شرحه للفتاوى (قوله كالا باق) من  
أبق العبد أبقا من باب تعب وقتل في لغة والا أكثر من باب ضرب إذا هرب من سيده من غير خوف  
ولا كد ولا باق بالسكسر اسم منه فهو آبق والجمع آباقي مثل كافر وكفار كذا في المصباح وفي  
الجوهرة من بابه قال النعالي الآبق الهارب من غير ظلم السيد فان هرب من الظلم لا يسمى آبقا بل  
يسمى هاربا فعلى هذا الآباقي عيب والهروب ليس بعيب اه وفي خزنة الفقه الآباقي الاستغناء عن  
مولاه فمردوا في القاموس أنه من باب ضرب ومنع وسمع اه فعلى هذا له أبواب أربعة الثلاثة وقتل  
كما في المصباح فسره في القاموس بالذهاب من غير خوف ولا كد عيبه أو استخفى ثم ذهب أطلقه  
فشمّل ما إذا أبق من المولى أو من غيره مستأجرا أو مستعيرا أو مودعا أو من غاصب إلى المولى أو غيره  
إن لم يعرف منزله أو لم يترو على الرجوع إليه ويرد على إطلاقهم ما إذا أبق من المشتري إلى البائع ولم  
يخف عنه فانه ليس بعيب كما في الفقيه وشمل ما إذا كان مسيرة سافرا أو قلا وما إذا خرج من البلد  
أو لم يخرج لكن الاشبه ان البلدة إذا كانت كبيرة كالقاهرة فهو عيب وإن كانت صغيرة بحيث  
لا يخفى عليه أهلها ويبيتها لا يكون عيبا كما ذكره الشارح وشمل الصغير والكبير لكن إذا كان غير  
مميز لا يكون عيبا والعذر له أنه يسمى ضالا لا آبقا كما في السراج الوهاج فلذا لم يقيد به وسيأتي أنه لا بد  
من المعاودة عند المشتري واتحاد السبب وفي البرازية قال لا آخر اشتره لأعيب فيه فاشتره ثم وجد به  
عيبا له أن يرده على بائعه ولو قال اشتره هذا العبد فانه غير آبق والمسألة بحالها لا يرده عيب الآباقي وفي  
الصغرى قول المشتري ليس به عيب لا يكون اقرارا بانتفاء العيوب ولو عين فقال ليس بآبق لا يكون  
اقرارا بانتفائه شمسدا أنه باعه بشرط البراءة من كل عيب أو من الآباقي ثم اشتره الشاهد ووجد به  
عيبا أو قال أنه آبق له الرد عيبى هذا آبق فاشتره وباع من آخر فوجدته الثاني آبقا أو أراد الرد باقرار  
بأنه لا يقبل وإن قال عند البيع بعته على أنه آبق أو على أنه يرى عمن آبقه يرده ولو قال أنه يرى عمن

الآباقي

(قوله ولو عين فقال ليس بآبق لا يكون اقرارا) كذا في قياسا بتمام النسخ والظاهر ان لفظة لا النافذة زائدة  
من النسخ فالصواب إسقاطها كما رأيت في البرازية وكذا سبب ذكره المؤلف آخر الباب (قوله أو قال أنه آبق له الرد) الذي رأيت

الا باق لا لعدم الاضافة اه وفي جامع الفصولين ولو شرأه وأبق من عنده وكان أبق عند البائع  
 لا يرجع بنقصان العيب مادام القن حيا أبقا عند أبي حنيفة وكذا لو سرق المبيع فعلم بعيبه لا يرجع  
 بنقصه ليس للمشتري أن يطلب البائع بشئ من قبل عود الأبق اه وفي الصغيرى قبل عوده أو موته  
 وشمل إطلاقه أيضا أبق الثور ولكن فيه ثلاثة أقوال في القضية قبل إذا أبق الثور من قرية  
 المشتري إلى قرية البائع لا يكون عيبا وقيل في الغلام عيب وقيل في الثور عيب كتحلح الرسن  
 عيب فهذا أولى وقيل إن دام فعيب اما المتران والثلاثة فلا قال رحمه الله تعالى والثاني أحسن وفيها  
 أيضا المشتري عند أبق ثم وجده ولم يبق عيبا بل أبق عند بائعه بل أبق عند بائعه فله الرد اه (قوله  
 والبول في الفراش من العيوب) أطلقه فشمّل الكبير والصغير ويستثنى منه غير المميز فانه لا يكون  
 عيبا ولا بد من معاودة عند المشتري في حالة واحدة فإن بال في الصغير عند البائع ثم بعد البلوغ عند  
 المشتري لا يرد له في الصغير لضعف المثانة وبعد البلوغ لدهاء في باطنه فهو عيب حادث بخلاف ما إذا  
 بال عندهما في الصغير أو في الكبير لا اتحاد السبب وفي الفوائد الظهريّة هنا مسألة تعجبية هي أن من  
 اشترى عبدا صغيرا فوجده يبول في الفراش كان له الرد ولو تعيب بعيب آخر عند المشتري كان له أن  
 يرجع بنقصان العيب فاذا رجع به ثم كبر العبد هل للبائع أن يسترد النقصان لزوال ذلك العيب  
 بالبلوغ لا رواية فيها قال وكان والدي يقول ينبغي أن يستردا استدلالا بمسئلتين احدهما إذا اشترى  
 جارية فوجدها ذات زوج كان له أن يردّها ولو تعيبت بعيب آخر يرجع بالنقصان فاذا رجع ثم  
 أبانها الزوج كان للبائع أن يسترد النقصان الثانية اشترى عبدا فوجده مريضا له الرد فاذا تعيب بعيب  
 آخر رجع بنقصان العيب فاذا رجع ثم برئ بالمداواة لا يسترد ولا الاستردو بالبلوغ هنا لا بالمداواة  
 فبني أن يسترد كذا في المعراج والنهاية وفي فتاوى قاضى خان اشترى جارية وادعى أنها لا تحض  
 واسترد بعض الثمن ثم حاضت قالوا إن كان البائع أعطاه على وجه الصلح عن العيب كان للبائع أن  
 يسترد ذلك وفيها أيضا اشترى عبدا فقبضه وحم عنده وكان يحجم عند البائع قال الامام أبو بكر محمد بن  
 الفضل المسئلة مخفوفة عن أصحابنا انه ان حم في الوقت الذي كان يحجم عند البائع كان له أن يردّه  
 أو في غيره فلا قبل له فلو اشترى أرضا فافترت عند المشتري وقد كانت تنزع عند البائع كان له أن يرد لان  
 سبب الترواح هو تسفل الارض وقرب الماء الا ان يجىء ماء غالب أو كان المشتري رفع من ترابها  
 فيكون الترواح غير ذلك أو يشبهه فلا يدرى انه عينه أو غيره قال القاضى الامام يشكّل ما في الزيادات  
 اشترى جارية بيضاء إحدى العينين ولا يعلم ذلك فأنجلى البياض عنده ثم عاد ليس له أن يرد ويجعل  
 الثاني غير الاول ولو اشترى جارية بيضاء إحدى العينين وهو يعلم بذلك فلم يقبضها حتى أنجلى ثم عاد  
 عند البائع ليس للمشتري الرد وجعل الثاني عين الاول الذي رضى به اذا كان الثاني عند البائع ولم يجعله  
 عينه اذا عاد البياض عند المشتري وقال لا يردّه ثم قال القاضى الامام كنت أساور شمس الأئمة المحلوانى  
 وهو يشاور في قيمها كان مشكلا اذا اجتمعنا فشاورة في هذه المسئلة فاستفتت منه فرقا كذا في  
 فتح القدير والمحصل ليس له الرد في المسئلتين لكن في الاولى لجعله غير الاول اذ لو كان عينه ملك الرد  
 لعدم العلم به وفي الثانية لجعله عين الاول اذ لو كان غيره ملك الرد لكونه لم يرض به وفي جامع الفصولين  
 شرأه فوجده يبول في الفراش يضعه القاضى عند عدل بنظر فيه وفي الوقائع الحسامية اشترى  
 جارية فوجده في إحدى عينها بياضا وأنجلى البياض ثم عاد فقبض المشتري وهو لا يعلم بذلك ثم علم فله  
 أن يرد فرق بين هذا وبين ما إذا قبض وفي إحدى عينها بياض وهو لا يعلم ثم أنجلى البياض ثم عاد ليس

والبول في الفراش من  
 العيوب

في البرازية ليس له الرد  
 (قوله فشاورة في هذه  
 المسئلة فاستفتت منه  
 فرقا) قال في النهر يمكن  
 أن يقال يلتزم أن الثاني  
 غير الاول وانما لا يرد  
 اذا عاد عند البائع لان  
 المشتري رضى به ولا فرق  
 بين الاول والثاني حيث  
 لم يرد ولم ينتقل الى مكان  
 آخر على ان كونه لا يرد  
 فيما اذا أنجلى ثم عاد في  
 يد البائع ليس قدرا  
 متفق عليه بل المذكور  
 في الوقائع الحسامية  
 انه يرد

والسرقة من العيوب في  
العبد والمجارية والمجنون

(قوله وبهذا ظهران  
لا اشكال ولا يحتاج الى  
المشاورة الخ) قال الرملي  
هذا غير صحيح كما لا يخفى  
على ذي تأمل لان مسألة  
فتح القدير مصورة بما  
اذاعلم المشتري بالعيب  
حال الشراء ثم زال عند  
البائع ثم عاد عنده أيضا  
ومسئلة الواقعة  
الحسامية مصورة بما اذا  
لم يعلم المشتري بالعيب  
حال الشراء ثم زال عند  
البائع ثم عاد عنده قبل  
القبض ثم علم المشتري  
بعد ذلك وفي هذه الرد  
بلاشبهة سواء جعل الثاني  
عيب الاول أو غير لان  
العيب الذي لم يعلم به  
المشتري يثبت به الرد  
سواء كان موجودا حال  
البيع أو حدث بعده قبل  
القبض فهذه غير مسألة  
فتح القدير فالاشكال  
باق فتأمل كذا وجد  
يخط به منهم كتب عليه  
شيخ الاسلام محمد الغزالي  
رحمه الله تعالى أقول لم  
يدع الشارح ان مسألة

له أن يردوا الفرق أن البياض الثاني غير الاول حقيقة إلا أن في الصورة الاولى الثاني حدث في يد  
البائع فيوجب الرد وفي الثانية البياض الثاني حدث في يد المشتري فلا يوجب الرد اه وبهذا  
ظهران لا اشكال ولا يحتاج الى المشاورة نعم على ما نقله في فتح القدير من امتناع الرد في المسئلتين  
مشكل (قوله والسرقة من العيوب في العبد والمجارية) أطلقه فشمع الصغير والكبير إلا الذي  
لا يميز كما قدمناه في الأباقي والبول في الفراش فالثلاثة من غير المميز ليست عيبا وفسر في المعراج  
المميز هنا بان يأكل وحده ويشرب وحده ويستنجي وحده وقدره بعضهم بخمس سنين كما في المعراج  
أيضا ولا بد من المعاودة عند المشتري في حالة واحدة فلا بد من السرقة عندهما في الصغير أو بعد  
البلوغ فان سرق عند البائع في صغره ثم عند المشتري بعد بلوغه لا يرد له لمحدث العيب لان في  
الصغير لقلة المبالاة وفي الكبير لخبث في الباطن ولا بد من أن لا تقطع يده عند المشتري ولذا قال في  
المحيط اشترى عبد فسرقة عنده وقد كان سرق عند البائع فقطعت يده بالسرقة في برجع برجع  
الثلث لان اليد قطعت بالسرقة في جميعا اه وفي الظهيرية من المحاضر ان الطرار والتباش وقاطع  
الطريق كالسارق عيب في العبد وفي البدائع ان العبد اذا زنى فداناه يكون عيبا أطلقه فشمع  
ما اذا سرق من المولى أو من غيره قليلا كان أو كثيرا ويرد عليه مسئلتان الاولى ما اذا سرق من المولى  
طعاما لياكله فانه لا يكون عيبا بخلاف ما اذا سرقه لبيعه أو سرقه من غير المولى لياكله فانه عيب  
فيهما وفي البرازية اذا سرق طعاما لالاكل بل لبيعه ونحوه فعيب مطلقا وظاهره ان الاهداء  
كالبيع الثانية ما اذا سرق فلان أو فلسين فانه لا يكون عيبا وقد حزم به الشارح وظاهر ما في المعراج  
انها قوله وان المذهب الاطلاق وهي هذا القول مادون الدرهم كذلك كما ذكره وفي الظهيرية  
واذا نقب البيت ولم يخنس فهو عيب وفي جامع الفصولين لو سرق بصلا أو بطيخا من الغالبين  
أو فلسا كما تسمى التلامذة لم يكن عيبا ولو سرق بطيخا من الغالبين فعيب هو المختار وان  
سرق للادخار فهو عيب مطلقا اه (قوله والمجنون) لما ذكرنا ولا بد فيه من وجوده عند البائع  
ثم عند المشتري كذلك كما لا يخفى سواء اتحدت المحالة أولا فلو حن عند البائع في صغره ثم عند  
المشتري في صغره أو بعد بلوغه فهو عيب لكونه عيبا في الاول لانه عن فساد في الباطن ولا يختلف سببه  
بالصغر والكبر كما في العيوب الثلاثة وهذا معنى قول الامام محمد انه عيب أبدا وليس معناه عدم  
اشتراط العود في يد المشتري لان الله تعالى قادر على ازالته وان كان قل ما يزول كذا في الهداية  
وهو الصحيح وهو قول الجمهور وهو المذهب كور في الاصل والجامع الكبير وبه أخذنا الطحاوي  
ولكن مبدل المحلواني وخواهر زاده الى ظاهر كلام محمد بن عدم اشتراط العود عند المشتري  
للمحدث من جن ساعة لم يبق أبدا وقال الاسيحي ظاهرا الجواب بعدم اشتراط المعاودة في يد  
المشتري وقيل تشترط وهو الصحيح وقيل تشترط بخلاف بين المشايخ كذا في عامة الروايات  
فالمحصل ان المشايخ اختلفوا فيه على ثلاثة أقوال فمنهم من جعله كالاباق والبول في الفراش فلا بد  
من المعاودة واتحاد السبب وهو قول أبي بكر الاسكاف البلخي كما في غاية البيان معزيا الى أبي العباس  
في شرح الجامع الكبير ومنهم من لم يشترطه نظرا الى قول محمد بن الجامع الصغير ان المجنون عيب  
لازم أبدا فاذا حن في يد البائع كفي للرد واختاره الفقيه أبو الليث كما في غاية البيان والمحلواني  
وخواهر زاده كما قدمناه وخاتمة المشايخ على اشتراط العود في يد المشتري وان لم يتخذ السبب واختاره  
الصدر الشهيد وقاصيخان وصاحب الهداية ومحمد بن حكيم وبلغط ما عداه وفي التلويح المجنون



اختلال القوة الممطرة بين الاشياء المحسنة والقبحة المدركة للعواقب اهـ والاخصر اختلال القوة التي بها ادراك الكميات وبه يعلم تعريف العقل من انه القوة التي بها ذلك ثم اعلم ان الاختلاف لا يخص الجنون فقد نقل في البدائع عن بعض المشايخ ان البول في الفراش والاباق والسرقعة والجنون لا يشترط معاودة ذلك في يد المشتري ووجوده عند البائع يكفي للرد والعامة على خلافه وفي المحيط تسكاه وفي مقدار الجنون قيل ساعة عيب وقيل أكثر من يوم وليلة وقيل المطبق دون غيره كذا في المعراج والمطبق بفتح الباء والاصل ان المعاودة عند المشتري بعد الوجود عند البائع شرط للرد الا في مسائل الاولى زنا المجارية والثانية التولد من الزنا الثالثة ولادة المجارية عند البائع او غيره فانها عيب ترد به على رواية كتاب المضاربة وهو الصحيح وان لم تلد ثانيا عند المشتري لان الولادة عيب لازم لان الضعف الذي حصل بها لا يزول أبدا وعليه الفتوى وفي رواية كتاب البيوع لا ترد كذا في فتح القدير وفي الصحاح جن الرجل جنونا وأجنسه الله تعالى فهو مجنون ولا يقال مجن وقوله هم في الجنون ما أجنه شاذ لا يقاس عليه لانه لا يقال في مضروب ما أضربه ولا في المسلول ما أسله اهـ وفي فتح القدير والحق عيب وفيه في المغرب بنقصان العقل (قوله والبخر والدفر والزنا وولده في المجارية) أي عيب في الغلام لان المقصود قد يكون الاستفراش وهذه تخل به والمقصود من الغلام الاستخدام ولا يخل به الا اذا كان البخر والدفر فاحشا بان كان عن داء بحيث يمنع عنه عن قرب سببه لان الداء عيب وأن يكون الزنا عادة له لان اتباعه ن يخل بالخدمة وهو أن يتكرر منه الزنا أكثر من مرتين وأشار بكون الزنا ليس عيبا فيه الدال على القوة الى انه لو وجدته عندنا فله الرد كما في الناية والبخر بالباء المفتوحة والحاء المججمة المفتوحة الفوقية من بخر الفهم بخر من باب تعب أنتت ربحه فالذكر ان بخر والانشي بخره والجمع بخر مثل أجرو حرا وجر كذا في المصباح والبخر الذي هو عيب هو الناشئ من تغير المعدة دون ما يكون بفتح بالاسنان فان ذلك يزول بتنظيفها كذا في فتح القدير وفي المستطرف يقال ان البخر يحصل من طول انطباق الفم وكل رطب الفم سائل اللعاب سالم منه وفيه كان يقال لا ابتلاك الله بخر عبد الملك بن مروان ولا يصمم ابن سيرين ولا يعصى حسان وحكي ان عبد الملك أكل من تفاحة ثم رماها الى زوجته فتناولت السكين فسألتها فقالت لا زيل الاذي عنها فغضب وطلتها وانما قد بنا بالحاء الفوقية احتراز عن البخر بالجمع فانه عيب فيه ما هو انتفاخ ما تحت السرة وبه سمى بعض الناس أبحر كذا في النهاية ولا فرق بين الامر وغيره في البخر من كونه ليس بعيب وهو الصحيح وقيل الامر كالمجارية وأما الدفر فهو نثر ريح الابط وهو بالدال المهملة المفتوحة والفاء المفتوحة يقال دفر الشيء دفرا فهو دافر من باب تعب أنتت ربحه وأدفر بالال لغة والدفر وزن فلس اسم منه يقال فيه دفر أي نثر ويقال للمجارية اذا شمت يادفرا أي منتمة الرمي كناية عن خبث الخسر والخبر كذا في المصباح وأما الدفر بالدال المججمة فهو من دفر الشيء فراهو دفر من باب تعب وامرأة دفرة ظهرت رائحتها واشتدت طيبة كانت كالمسك أو كريهة كالصنمان قالوا ولا يسكن المصدر الا للمرة الواحدة اذا دخلها هاء التأنيث فيقال دفرة وقالت اعرابية تهجو شيخا أدبر دفره وأقبل بخره كذا في المصباح وفي البرازية نثر ريح الفم والانف والابط عيب اهـ والمراد بقوله وولده التولد من الزنا ولو عسر به كما في الاصلاح لكان أولى لان نفس ولد الزنا ليس بعيب انما العيب التولد منه وأما الولد فعيب ويمكن أن يقدر كون أي كونها اولد الزنا عيب ولم يذكر المصنف اللواط بالمجارية والغلام قال في القنية وجامع الفصول لو اشترى عبدا يعمل به عمل قوم لوط فان

والبخر والدفر والزنا  
وولده في المجارية

فتح القدير هي مسألة  
المحسنة وانما ير يد في  
اثبات الفرق في المسئلة  
الاولى بما ذكره المحامي  
من الفرق فيقال ان  
البياض الثاني غير الاول  
حققة الا ان في الصورة  
الاولى الثاني حدث في يد  
البائع فيوجب الرد اذا لم  
يعلم به وعنده فيم اذا  
علم به وفي الصورة الثانية  
حدث في يد المشتري فلا  
يجعل عيبين الاول فان  
قلت لم يجعل عيبين الاول  
حتى يكون للمشتري الرد  
وهذا هو المشاور فيه ولم  
يحصل من الشارح  
جواب عنه وينبغي أن  
يقال ان الاصل السلامة  
من العيوب كما هو مقتضى  
الفطرة والحادث يضاف  
الى أقرب أوقاته فلا  
ضرورة في جعل البياض  
الحادث عند المشتري  
عين الاول حتى يرد به اذا  
لم يعلم هذا ما ظهر للعبه  
الفقير وفيه كلام



والكفر أقم العيوب  
وعدم الحيض والاستحاضة

(قوله ترد في اثنين) وهما  
هذه الزانية وهذه زانية  
بالتنوين وقوله ولا ترد  
في اثنين وهما يازانية أو  
هذه الزانية فقلت كذا  
(قوله وهو غريب في  
الذي) قال الرمي نقلنا  
عن الشيخ محمد الغزي  
ليس بغريب ما تقر  
أن العيب ما نقص الثمن  
عند التجار ولا شك أن  
الكفر بهذه المثابة لأن  
المسلم ينفر عنه وغيره  
لا يرغب في شرائه لعدم  
الرغبة فيه من الكل اه  
ويؤيده أنها لو ظهرت  
مغنية له الرديع أن بعض  
الفسقة يرغب فيها ويريد  
عندها لذلك وسيأتي  
أن ترك الصلاة وغيرها  
من الذنوب عيب (قوله  
في ذلك في الصحيح)  
احترزه عماري عن  
ابن يوسف أنها ترد قبل  
القبض بقولها مع شهادة  
القائلة وعما عن محمد  
إذا كانت الخصومة قبل  
القبض يفسخ بقول النساء  
كذا في فتح القدير

كان محجنا فهو عيب لأنه دليل الابنة وإن كان باحراً فلا يخلاف الجارية فإنه يكون عيباً كيفما كان  
لأنه يفسد الفراش اه وفي المصباح الابنة العقدة في العود والعداوة اه وكل ليس بمناسبت  
وهي عيب حتى في البهائم لما في القنية اشترى جارا ذكر ايلوه الحمر وباتونه في دبره قال وقعت هذه  
بخاري فلم يستقر فيها جواب الائمة وقال عبد الملك النسفي ان طواع فعيب والا فلا وقيل عيب اه  
وفي اقرار تكميص الجامع من باب الاقرار بالعيب ادعى العيب واقام أن البائع كان قال لها يازانية  
أو هذه الزانية فقلت كذا لم ترد لأنه للاستحاضة والسب دون تحقيق المعنى ولهذا القول بالاني أو  
يا كافرة لا يعتق ولا تبين لا يلزم يا خريامولاى لانا اعتبرنا الحقيقة فيما يكون ثبوته من جهته والعرف  
فيما يتعذر ولا الحدلان الحقيقة منافية فتعلق باللفظ ولا كذلك الرد ولو قال هذه الزانية أو تون ترد  
لأنه جملة خبرية فتفيد الخبر وتماه في شرحه فهي رباعية ترد في اثنين ولا ترد في اثنين اه (قوله  
والكفر أقم العيوب) لأن المسلم ينفر عن محبته ولا يصلح للاعتاق في بعض الكفارات فتختل الرغبة  
أطلقه فشمع كفر الغلام والجارية والنصراني والمهودي والمجوسي كافي النهاية وما إذا شرط اسلامه  
فظهر كفره أو أطلق وما إذا كان قريبا من بلاد الكفر أو من بلاد الاسلام ولو شرط كفره فظهر  
اسلامه لا يرد لان الشرط للتبري من عيه فصار كما إذا اشتراه على أنه معيب فإذا هو سليم وحالفنا  
الشافعي وأجد نظرا إلى أنه ربما اشترط كفره ليستخذه في محقرات الامور ولم أر حكم ما إذا وحده  
حارجا عن مذهب أهل السنة كالمعتزلي والرافضي وينبغي أن يكون كالكافر لأن السني ينفر عن  
محبته وربما قتله الرافضي لأن الرافضة يستعملون قتلنا وفي السراج الوهاج الكفر عيب ولو اشترها  
مسلم أو ذمي اه وهو غريب في الذي (قوله وعدم الحيض والاستحاضة) لأن انقطاع الحيض أو  
استمرار الدم علامة الداء لأن الحيض هو الاصل في نبات آدم وهو دم صحة فاذا لم تنحس فالظاهر أنه عن  
داء بها ولهذا قالوا لا تسمع دعواه بانقطاعه الا اذا ذكر سيده من داء أو حبل ويعتبر في الارتفاع أقصى  
غاية البلوغ سبع عشرة سنة عند الامام وخمسة عشر عندهما ويعرف ذلك بقول الامة لأنه لا يعرفه  
غيرها ولكن لا ترد بقولها بل لا بد من استخلاف البائع فترد بكوله ان كان بعد القبض وان كان قبله  
فكذلك في الصحيح ولو ادعاه في مدة قصيرة لم تسمع وأقلها ثلاثة أشهر عند الثاني وأربعة أشهر وعشر  
عند الثالث وأبدأوا من وقت الشراء وحاصلها انه اذا سمع دعواه سئل البائع فان صدقه ردت  
عليه والا لم يحلف عند الامام كما سيأتي وان أقربه وأبكر كونه عنده حلف فان نكل ردت عليه ولا  
تقبل البينة على ان الانقطاع كان عند البائع للثيقن بكذبهم بخلاف الشهادة على الاستحاضة لأنها  
درور الدم والمرجع في الحمل إلى قول النساء وفي الداء إلى الأطباء وهم عدلان كذا ذكر الشارح تبعا  
للنهاية والدراية ولكن فيها ان الرجوع فيها إلى قول الامة إنما هو قول محمد أما في ظاهر الرواية فلا قول  
للامة في ذلك اه وبما قررناه ظهر ان انقطاع الحيض لا يكون عيبا الا اذا كان في أو انه أما انقطاعه  
في سن الصغر أو الالباس فلا اتفاقا كما في المعراج واعتبر قاضيان في قتا واه مدة الانقطاع بشهر ورجحه  
في فتح القدير ولأنه لا يشترط قاضيان لصحة دعوى الانقطاع نعين أن يكون عن داء أو حبل ورجحه في  
فتح القدير لأنه وان لم يكن عن داء فهو طريق اليه وطريق توحه الخصومة على ما صححه في فتح القدير  
أن يدعى انقطاعه للحال ووجوده عند البائع فان أنكر وجوده عنده واعترف بالانقطاع في الحال  
استحزرت الجارية فان ذكرت انها منقطعة اتجهت الخصومة فيحلف ما وجد عنده فان نكل ردت عليه  
وفي القنية ولو وجد الجارية تبيض في كل ستة أشهر مرة فله الرد طم ان كانت مغنية فله

(قوله والثانية لتحقيق العيب في نفسه الخ) يعني أنها مجرد بيان أن ارتفاع الحيض عيب يثبت له به الرد وهذا العبارة لا تنافي  
 اشتراط بيان السبب في ثبوت الرد له وسماع دعواه فهي مطلقة فتحمل على الأولى لكن قال في التمر ورأيت في المحيط أن  
 اشتراط ذكر السبب رواية النوادر وعليه يحمل ما في الحاشية اه قلت وفي شرح العلامة بقديسي نقل العلامة الرئيس  
 قاسم بن قطلوبغا في شرحه للنقاية قال قاضيخان رجل اشترى جارية وقبضها فلم تحض عند المشتري شهر أو أربعين يوما قال  
 القاضي الامام هذا ارتفاع الحيض وهو عيب وأدناه شهر واحد إذا ارتفع عند المشتري كان له أن يرد إذا ثبت أنه كان عند  
 البائع وهذا أوجه مما ذكره قاضيخان عن ابن الفضل ولو اشترى جارية وقبضها الخ وقال في ملتقى البحر وكذا عدم  
 حيض بنت سبع عشرة سنة لأقل ويعرف ذلك بقول الامة فترد إذا انضم اليه نكول البائع قبل القبض وبعده هو الصحيح  
 وقال في البدائع وان كان العيب لا يطلع عليه الا لامة لا يثبت بقولها لكونها ٤٧ متهمه وان كان في داخل

فـرجها فلا طريق  
 للوقوف عليه أصلا  
 فكان الطريق في  
 هذين النوعين هو  
 استحلاف البائع بالله  
 ليس به هذا العيب  
 للحال اه (قوله الثاني  
 في نقلهم انه لا بد الخ)  
 أقول ذكر في الذخيرة  
 أما إذا ادعى المشتري  
 انقطاع حيضها وأراد  
 ردّها بهذا السبب لا يوجد  
 لهذا رواية في المشاهير  
 ثم قال وبعدها يحتاج  
 الى بيان الحد الفاصل  
 بين المدة اليسيرة  
 والكثيرة قالوا يجب

الرد اه ثم اعلم انه قد وقع من ابن الهمام خبط عجيب فانه رد على الشارحين في موضعين الاول  
 في اشتراطهم أن يكون الانقطاع عن داء أو حمل وزعم أن فقيه النفس قاضيخان لم يتعرض له وليس  
 كما زعم بل قاضيخان في الفتاوى صرح به أولا فقال لو اشترى جارية وقبضها ثم قال انها لا تحض قال  
 الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل لا تسمع دعوى المشتري إلا أن يدعى ارتفاع الحيض بالحبل أو  
 بسبب الداء فان ادعى بسبب الحبل يريها القاضي النساء قلن هي حبلى يحلف البائع ان ذلك لم  
 يكن عنده وان قلن ليست بحبلى فلا عين وفي معرفة داء في باطنها يرجع الى الاطباء الى آخره فهذا  
 كما ترى صريح فيما نقلوه فكيف يصح قوله انه لم يتعرض له لكن وقع له عبارة أخرى في الفتاوى  
 بعده بصيغة قال رجل اشترى جارية وقبضها ولم تحض عند المشتري شهر أو أربعين يوما قال  
 القاضي الامام أبو بكر محمد بن الفضل ارتفاع الحيض عيب وأدناه شهر واحد وإذا ارتفع هذا القدر  
 عند المشتري كان له أن يرد إذا أثبت انه كان عند البائع اه فالعبارتان لواحد وهو الشيخ الامام  
 أبو بكر لكن الأولى لسماع الدعوى عند القاضي والثانية لتحقيق العيب في نفسه لا لبيان سببه  
 فلا مخالفة بينهما الثاني في نقلهم انه لا بد من مدة مديدة سنتان أو أربعين سنة أو ثلاثة أشهر  
 محتجا بالعبارة الثانية لقاضيخان ولا اعتبار بهامع صريح النقل عن الائمة الثلاثة ويمكن جعلها على  
 رواية أخرى فنسبته لهم الى الغلط فاحش منه فالمعتمد ما نقله الشارحون في النهاية والعناية  
 والدرية والبنابة والتبيين والسكا في وغيرهم وفي البرازية ارتفاعه بدون أحد هذين لا بعد عينا  
 ونقل عن أبي مطيع انه قدر المدة بتسعة أشهر وسفیان بحولين وفي التحفة قدره بشهرين كما في  
 غاية المياد فهي سبعة أقوال ثم اعلم انه لا منافاة بين قولهم يعتبر قول الامة وبين قولهم والمرجع  
 في الحبل الى قول النساء وفي الداء الى قول الاطباء لان محل اعتبار قول الامة انما هو لاجل انقطاع

أن تكون هذه المسئلة مدة الاستبراء اذا انقطع الحيض وفيها الرواية مختلفة فعن أبي يوسف انه قدر الكثير باربعة أشهر  
 وعشر ثم رجع الى شهرين وخمسة أيام وعن أبي حنيفة وزفر سنتان الخ وقد نبه على ذلك المحقق ابن الهمام فانه بعد ما مر عن  
 الحاشية من تقدير المدة بشهر قال وينبغي أن يعول عليه وما تقدم خلاف بينهم في استبراء عمدة الطهر والرواية هناك تستدعي  
 ذلك الاعتبار فان الوطء ممنوع شرعا الى الحيضة لاحتمال الحبل فيكون ساقيا ماء زرع غيره فقدره أبو حنيفة وزفر سنتين  
 لانه أكثر مدة الحمل وهو أقيس والمحكم هنا ليس الا كون الامتداد عينا فلا يتجه اناطته بنسبتين أو غيرهما من المدد لان كونه  
 عينا كونه يؤدي الى الداء وطريقا اليه وذلك لا يتوقف على مضي مدة معينة مما ذكر اه ملخصا وحاصل كلامه منازعة  
 بعض المشايخ في قياس المدة لثبوت العيب على مدة الاستبراء بابداء الفارق بينهما وقد علمت ان أصل المسئلة لا رواية لها في  
 المشاهير فاذا اختلف المشايخ في تقدير هذه المدة احتج الى ترجيح أحد القولين والمحقق ابن الهمام من رجال هذه الكتبية وبما  
 قررناه ظاهر أنه لم يوجد النقل عن أئمتنا الثلاثة في مسئلتنا وانما النقل عنهم في مسئلة الاستبراء فكيف يسوغ للوفاة أن يقول ولا

الدم لتوجهه الخصوصية الى البائع واذا توجهت اليه بقولها وعين المشتري انه عن حبل رجعنا الى قول النساء العلامات بالحبل لتوجهه اليين على البائع وان عين انه عن داء رجعنا الى قول الاطباء كذلك كما لا يخفى (قوله والسعال القديم) وهو ما كان عن داء اما المعتاد فلا كما في فتح القدير وظاهر الكتاب ان الحادث عنه ليس بعيب ولو كان موجودا عندهما والظاهر ان ما كان عن داء فهو قديم وان هـ ذاهو مراده من كونه قديما فالمنظور اليه كونه عن داء لا القدم ولذا قال في جامع الفصولين السعال عيب ان فحش والا فلا اهـ (حكاية) في المستطرف خطب المامون بمرو ففعل الناس قنادى بهم ألا من كان به سعال فليتبداو بشرب خل الخمر ففعلوا فانقطع عنهم السعال (قوله والدين) لان ما ينته تكون مشغولة به والغرماء مقدمون على المولى أطلقه فتشمل دين العبد والجارية وما اذا كان مطا لبا به للعمال أو متأخر الى ما بعد العتق وفرق بينهما الشافعي وهو حسن اذا لاضرر على المولى في الثاني وجوابه انه يلحقه ضرر بقتصان ميراثه منه حيث كان وارثا له كذا في فتح القدير وهو بحث منه مخالف للنقل قال مسكين والدين أي الدين الذي يطالب به في الحال أما الدين المؤجل فانه ليس بعيب كذا في الذخيرة والمراد المؤجل الى العتق وفي القصة الدين عيب الا اذا كان يسير الا بعدمثله نقصانا وفي السراج الوهاج اذا كان على العبد دين أو في رقبته جناية فهو عيب لانه يجب بيعه فيه ودفعه فيها فتستحق رقبته بذلك ويتصور هذا فيما اذا حدثت به الجناية بعد العقد قبل القبض اما اذا كانت قبل العقد قبل البيع يصير البائع مختارا للجناية فان قضى المولى الدين قبل الرد سقط الرد لان المعنى الموجب للرد قد زال اهـ وكذا اذا أبرأ الغريم كما في البرازية (قواه والشعر والماء في العين) لانهما يضعفان البصر ويورثان العمى ولا خصوصية لهما بل كل مرض بالعين فهو عيب ومنه السبل كما في المعراج وكثرة الدمع وقد ذكر المصنف أولا ضابط العيب ثم ذكر عبادا من العيوب ولم يستوفها بكثيرها فلا بأس بتعداد ما اطلعنا عليه في كلامهم تكثير القوائد ولكثرة الاحتياج اليها في المعاملات ففي المعراج الثوبل عيب وكذا الحال ان كان قبيحا منقصا والصواب جرة الشعر اذا فحش بحيث تضرب الى البياض والشحط وهو اختلاط البياض بالسواد في الشعر في غير آوانه دليل الداء وفي آوانه دليل السكر والعشى عيب وهو ضعف البصر بحيث لا يصير في الليل والسن الساقط ضرسا كان أو غيره وكذا السوداء والظفر الاسود المنقص للشم والعرس وهو العمل باليسار دون اليمن يحجز الا أن يكون عسر يسر وهو الاضطراب الذي يعمل بهما وقد كان عمر رضي الله تعالى عنه بهذه الصفة فهو زيادة والقشف وهو بيوضة الجلد وتشج في الاعضاء والنيكي ان كان من داء والا لا كما في الحبشة والحرن على وجهه لا يستقر ولا ينقاد للراكب عند العطف والسير والجمع عيب وهو أن لا يلبس عند العجم وخلع الرأس من العذار وبل الخلاة ان نقص وهو أن يسيل لعاب الفرس على وجهه يبل الخلاة اذا جعل على رأسه وفيه علقه وقيل أن يرميها وهو نوع من الجمع والغرب في العين وهو ورم في المساقى وربما يسيل منه شيء حتى قال محمد انه اذا كان سائلا فصاحبه من أصحاب الاعذار والشرع عيب وهو انتقال الب في الاجفان وبه سمي الاسير وهو لمضعف البصر والحول كذلك والحوص وهو نوع من الحول والقبيل في انسان العين واذا كان في جانب فهو الحوص والظفر وهو بياض يبدو في انسان العين وكل ذلك لمضعف البصر وربما منعه أصلا والجرب في العين وغيرها كونه عن داء والعزل وهو أن يعزل ذنبه في أحد الجانبين والمشش وهو ورم في الدابة له صلابة والفتح وهو تباعد ما بين القدمين والصكك وهو أن يصكك احدي

والسعال القديم والدين  
والشعر والماء في العين

اعتبار بها مع صريح  
النقل عن الأئمة الثلاثة  
فأفهم وعن هذا والله  
أعلم قال العلامة قاسم  
في شرح النقاية ان ما  
نقله في الجانية ثانيا  
وجه

ركبته على الأخرى والجبل في بنات آدم عيب لكونه منقضا بخلافه في البهائم لكونه زيادة  
 والقرن عظم في المائي مانع من الوصول والرتق وهو لحم في المائي والعفل وهو أن يكون المائي منها  
 شبه الكيس لا يلتذ الواطي يوطئها والكل يخل بالمقصود والبرص والجذام وهو قبيح يوجد تحت  
 الجلود يوجد منه من يعيب والفتق وهو ريح في المثانة ور بما يهيج بالمرء فيقتله ولا يكون إلا داء في  
 الباطن والسلعة وهي القروح التي تكون على العين وقيل داء في الرأس يتناثر منه شعر الرأس  
 وقيل غدة تحت الجلد تدور بين اللحم والجلد والدحس وهو ورم يكون في أطراف حافر الفرس  
 والجمار والخنف وهو أقبال كل واحد من الإبهام إلى صاحبه وهو ينقص من قوة المشي وقيل  
 الخنف الذي يمشي على ظهر قدميه والصدف التواء في أصل العنق وقيل أقبال إحدى الركبتين  
 إلى الأخرى والشدق وهو سعة مفرطة في الفم والتخث والحق وكونها مغنيسة وشرب الخمر وترك  
 الصلاة وغيرها من الذنوب وكل عيب يتمكن المشتري من إزالته بلا مشقة لا يرد به كاحرام الجارية  
 ونجاسة الثوب وقلة الأكل في البقرة عيب ولو اشترى زوجي الخنف وأحدهما أضيق من الآخر فأن  
 خرج عن العادة فله الرد وإن كان الخنف لا يتسع في اللبس وقد اشتراه له فهو عيب والتراب في  
 الخنطة الخارج عن العادة عيب فله ردها وليس له أن يميز التراب ويرجع بمحضته ولو خلطه بها بعد  
 التمييز وانتقص الكيل والوزن بالتنقية امتنع الرد وله النقض وإن وجد الجارية دمية أو سوداء  
 لا يرد وإن كانت محترقة الوجه لا يعرف جمالها وقبحها فله الرد ولو امتنع الرد رجع بفضل ما بينهما  
 ولو اشترى دار ليس لها مسيل أو أرضا لا شرب لها أو مرتفعة لا تسقى إلا بالسكرف له الرد أه مافي  
 المعراج ونقل منه في فتح القدير ولكن يحتاج إلى ضبط بعض ألفاظ ليزول الاشتباه عنها الثؤلؤل  
 بهمزة ساكنة وزان عصفور ويجوز التخفيف والجمع الثاليل وهو من ثل ثال من باب تعب فالذكر  
 أنال والانتى ثالاء والجمع ثؤل مثل أجروجرأ وجر وهو داء يشبه الحبوب وقال ابن فارس الثال داء  
 يصيب الشاة فتسترخي أعضاؤها كذا في الصحاح والعشى من عشي عشيأ من باب تعب ضعف بصره  
 فهو أعشى والمرأة عشاؤه منه أيضا والقشف من قشف الرجل قشفا فهو قشف من باب تعب لم يعتد  
 النطاقة وأصله خشونة العيش منه أيضا والجمع من جمع الفرس برا كبه يجمع بفتحين جاحا  
 بالكسر وجوحا مصدر استعصى حتى غلبه فهو جوح بالفتح وجاح يستوى فيه الذكور والأنثى  
 كذا في المصباح ولم يذكر أن مصدره الجمع ولكن في الصحاح جمع الفرس جوحا وجاحا إذا  
 أغتر فارسه وغلبه أه فعلى هذا الجمع في كلامهم بفتح الجيم وسكون الميم والغرب بفتح الغين المجهمة  
 والراء الساكنة وللعين غر بأن كذا في الصحاح والحوص بفتحين ضيق في مؤخر العين والرجل  
 أحوص منه أيضا والقبل بفتحين في العين أقبال السواد على الأنف والعزل بفتحين والاعزل من  
 الخيل الذي يقع ذنبه في جانب وذلك عادة لا خلقه وهو عيب منه أيضا والمشش بفتحين وهو شئ  
 يشخص في وظيفها حتى يكون له حجم منه أيضا والسكك بفتحين ولو ذكر وأمن العيوب أيضا  
 الصاك بضاد ثم همزة مفتوحة وهو من صك الرجل يصاك صاك إذا عرق فهاجت منه ريح  
 منتنة من ذفر أو غير ذلك كما في الصحاح لكان أفود ويمكن تخصيصه بالجارية كالبحر والدفر والسلعة  
 بكسر السين اسم لزينة تحدث في الجسد كالغدة تتحرك إذا حركت وتكون من حصاة إلى بطيخة  
 والسلعة بالفتح الشبهة منه أيضا وما قدمناه من تفسيرها بعيب الخنف بفتحين أعوجاج في الرجل  
 والصدف بالصاد والدال المهملتين يقال فرس أصدف إذا كان متداني الفخذين متباعدا المحافرين

في التواء من الرسغين وقيل الصدف ميل في الحافر الى الشق الوحشي وقيل أن يميل خف البعير من  
البدن أو الرجل الى الجانب الوحشي فان مال الى الاني فيقول لا يعد منه أيضاً والشفق بفتح الشين  
وكسر الدال سعة الشفق وهو جانب القدم منه أيضاً وفي فتح القدر ومن العيوب العشار في الدواب  
ان كان كثيراً فاحشوا وكل العذار وعدم الختان في الغلام والجارية المولدين البالغين بخلافهما في  
الصغيرين وفي الجليب من دار الحرب لا يكون عيباً مطلقاً وفي فتاوى قاضيتان وهذا عندهم يعني  
عدم الختان في الجارية المولدة أما عدم الختان في الجوار لا يكون عيباً اه وفي السراج  
الوهاج الزكام ليس بعيب والجنبون عيب وكذا العصى والعور والشلل والصمم والخرس والاصبع  
الزائدة والناقصة والقروح والشجاج والامراض كلها والادرعيب وهو انتفاخ الانثيين والعشا  
عيب وهو الذي لا ينصر بالليل وكذا العمش والعين والحصى ولو اشتراه على انه حصى فوجده غلاماً  
لا خيار له والكذب والتمويه عيب فيهما وقلة الاكل في الدواب لا في بني آدم والنكاح في الجارية  
والغلام فان طلقها زوجه ارجعها فله الردوان كان بائناً سقط او اذا وجدها محرمة عليه برضاها او  
مهرية كاخته او أم امراته فليس بعيب لانه يقدر على الانتفاع بتزويجها واخذ العوض واذا  
وجدتها لا تحسن الطبخ والخبز فليس بعيب واذا وجد في المصطفى سقطاً او خطأ فهو عيب وان كانت  
معتدة من طلاق بائن فليس بعيب لانه لا سبيل للزوج عليها والمحرمة عارضة كتحريم الحائض اه  
وفي الخائصة لو اشترى جارية وقبضها ثم ادعى ان لها زوجاً واراد أن يردّها فقال البائع كان لها زوج  
ابانها او مات عنها قبل البيع كان القول قول البائع ولا ترد عليه ولو أقام المشتري البينة على قيام  
النكاح لا تقبل بينته ولو أقام البينة على اقرار البائع بذلك قبلت بينته ولو قال البائع كان زوجها  
عبدى فلان ابانها قبل البيع والمشتري ينكر الطلاق كان القول قول البائع فان حضر المقراء  
بالنكاح وأنكر الطلاق كان للمشتري أن يردّها ولو قال البائع كان لها زوج عبدى يوم البيع  
فابانها او مات عنها قبل القبض أو بعده والمشتري ينكر الطلاق كان للمشتري أن يردّها الجارية ولو  
كان لها زوج عند المشتري فقال البائع كان لها زوج عندى غير هذا الرجل ابانها او مات عنها قبل  
البيع كان القول قول البائع اه وفي البرازية التخت نوعان أحدهما بمعنى الردى ومن الافعال  
وهو عيب الثاني الرعونة واللين في الصوت والتكسرف المشى فان قل لا يردوان كثر رده ولو اشترى  
غلاماً مرد فوجده مخلوقاً للعبودية وعدم استمساك البول عيب ولو اشترى حبلى فولدت عند  
المشتري لا خصوصته مع البائع فان ماتت في نفاسها رجعت بنقصان الحمل ان لم يعلم به عند الشراء  
اشترها على انها صغيرة فاذا هي بالغت لا يردّها والثقب في الاذنين ان واسعا فهو عيب في القرية ان  
عدوه عيباً لا في الهندية وان وجد الحنطة مسوسة يرد لا رديتة وجع الضرس مرة بعد مرة عيب واذا  
كانت إحدى العينين زرقاء والاخرى غير زرقاء أو أحدهما كحل أو الاخرى بيضاء فهو عيب واذا  
كانت البقرة لا تحلب ان كان مثلها يشتري للحلب ردها وان للحم لا وان كانت تمص إحدى ثدييها  
الردوان كانت الدابة بطيئة السير لا ترد الا اذا شرط انها يحول وكونها وكون العبد كولا فليس بعيب  
وفي الجارية عيب لانها تفقد الفرائش اشترى عبداً فاصابه حمى في يده وكان في يده البائع أيضاً  
ان اتحد الوقتان يردوان اختلف لا والثقب الكبير في الجدار عيب وكذا في بيوت النمل في الكرم  
ان فاحشاً عيب وكذا لو كان فيه عمر الغبر أو سبل الغبر ولو وجد في المسكر صاماً مبره ورده بحصته  
قل أو كثر ولو وجد في الشحم ملحاً كثيراً أو وجد في الدهن ودكا كثيراً فكالحنطة أقر البائع بعد بيع

(قوله وكل العذار) في  
نسخة الرمل وكل العذرة  
وكتب عليها فقال وفي  
نسخة العذار (قوله  
وكونها وكون العبد  
اكو لا الخ) عبارة الفتح  
وقلة الاكل في البقرة  
ونحوها وكثرت في  
الانسان وقيل في الجارية  
عيب لا الغلام ولا شئ  
انه لا فرق اذا أفرط



السمن الذائب يموت فأرة فيه رجع عليه المشتري بالنقصان عندهما وعليه الفتوى اه وفي جامع  
 الفصولين وكونه معامرا ان كان يعد عيبا كما نرد وشتر في ونحوهما فهو عيب وكذا السحر عيب  
 فيه المسا فيه من الضر وشرب الخمر عيب على سبيل الاعلان والادمان لا على الكتمان احيانا اشتري  
 فرسا فوجده كبير السن قبل ينبغي أن لا ترد الا اذا شرب صغير السن كالجارية اذا وجدها كبيرة السن  
 اه وفي الظهيرية والدفن عيب وهو ان يسيل الماء من المخترين والاجر عيب وهو من لا يبصر  
 في النهار والدهن وهو ورم يكون في اطراف حافر الفرس والامرة دورا الحافر والقدح عوج في الرسغ  
 بينه وبين الساعد وفي القدم كذلك عوج بين عظم الساق وفي الفرس التواء الرسغ من الجانب  
 الايمن والتجر عيب وهو بالذال المجع كل ما حدث في عروق الدابة من ترند او انتفاخ عصب والهقعة  
 وهي دائرة في عرض زور يعد عيبا ويتشام به ومنه يقال اتقوا الخيل المهتوعة والزور أعلى الصدر  
 وفسره في المنتقى فقال المهقوع الذي اذا سار مع مما بين حاصريه وفرجه صوت والانتشار وهو  
 انتفاخ العصب عند الاعياء وتحرك الشظي كانتشار العصب غير ان الفرس لا انتشار العصب أشد  
 احتمالا منه لتحرك الشظي والشظي عظم ملتقى بالذراع والشامة ان كانت على الخد كانت زينة  
 فان كانت على الارنبه كانت قبحا اه وفي القنية اشتري حائونا فوجد بعد القبض على بابه مكتوبا  
 وقف على مسجد كذا لا يرده لانها علامة لا تبنى الاحكام عليها اشتري أرضا فظهر انها ميثومة فينبغي  
 أن يتمكن من الرد لان الناس لا يرغبون فيها ولو اشتري جارا لا ينفق فهو عيب وترك الصلاة في  
 العبد لا يوجب الرد اه وقد منا خلافة وفي آخر الباب من فتح القدير قطع الاصبع عيب  
 والاصبعان عيبان والاصابع مع الكف عيب واحد وحذف الحروف أو نقصها أو النقص أو الاعراب  
 في المصحف عيب (فائدة) في ميم المصحف الحركات الثلاثة ذكره الكرماني من شرح كتاب الامامة  
 والمهراة شاة ونحوها شد ضررها ليجتمع لهن البطن المشتري انها كثيرة اللبن فاذا حلبها ليس له ردها  
 عندنا ولا يرجع بالنقصان في رواية الكرخي ويرجع في رواية الطحاوي لغوات وصف مرغوب  
 بعد زيادة منه هالة ولو اختبرت للفتوى كان حسنا لغرو المشتري بالتصيرية اه وفي الظهيرية  
 التصيرية ليست بعيب عندنا وكذا الوسود انما مل عبده وأجلسه على المعرض حتى ظنه المشتري كاتبا  
 أو ألبه ثياب الجبازين حتى ظنه خبازا فليس له أن يرده لانه معتبر وليس بغير رد اه وفي الحواوي  
 النقدي في المصراة وعن أبي يوسف أنه بردها وقيمة صاع من ثرويه بحبس لبنها لنفسه اه وهو أقرب  
 الى حديث المصراة الثابت في الصحيحين الا ان الحديث أوجب رد الصاع وهو أوجب قيمته (قوله فلو  
 حدث آخر عند المشتري رجع بتقصانه أو رد برضا بائعه) أي حدث بعدما طلع على العيب القديم  
 امتنع رده جبراعا على البائع لدفع الاضرار عنه له لكونه خرج عن ملكه سالما ويعود عيبا فتنع  
 الرجوع بالنقصان الا أن يرضى البائع بما حدث لرضاه بالضرر الا في مسألة فان البائع اذا رضى  
 بالعيب الحادث وان المشتري لا يصبر على رده وانما يرجع بالنقصان هي ما اذا اشتري عبدا فظهر انه قتل  
 انسانا خطأ عند البائع ثم قتل آخر عند المشتري وان البائع اذا أراد قبوله بالجنايتين لا يجبر المشتري  
 وانما يرجع بتقصان الجناية الاولى دفعا للضرر عنه لانه لو رد على بائعه كان مختارا للغداء فيها  
 وتقسامه في الولو الجمية أطلق في الحديث فشمل ما اذا كان باقة سم أو بية أو غيرها كذا في المعراج  
 وشمل ما اذا اشتراه مريضا فاذا داف يده فانه ليس له الرد وقيل ينبغي أن يرده كافي وجع السن اذا  
 ازداد الا اذا صار صاحب فراس كذا في خزائن الفقه وفي جامع الفصولين اذا تعيب عند المشتري

فلو حدث آخر عند  
 المشتري رجع بتقصانه  
 أو رد برضا بائعه

(قوله والقدح عوج الخ)  
 القدح بالغاء وبالذال  
 والعين المهملتين (قوله  
 والاصبعان عيبان) أي  
 فلا ير إذا كانت البراة  
 عن عيب واحد كذا نقل  
 عن الفتاوى الهندية

بفعله أو بفعل أجنبي أو بأية سماء أو بغيره وظاهره أنه إذا تعيب عنده بفعل البائع لا يمتنع الرد  
 وظاهر إطلاق الكتاب امتناع الرجوع أيضا وفي القنية اشترى عبدا وبه أنقرحة وبرأت منه ولم  
 يعلم به ثم عادت قرحة فآخبر الجراحون أن عودها بالعيب القديم لم يردده ويرجع بنقصان العيب  
 وهذا بخلاف مسألة كانت به قرحة فأنفجرت أو جدرى فأنفجر عند المشتري فله الرد لأن انفجاره  
 ليس بعيب حادث اه ومن العيب الحادث ما لو اشترى ماله جمل وموثة في بلد فأراد أن يردده بعيب  
 قديم في بلد آخر ليس له الرجوع إلا في بلد العقد كالثمر ومن العيب الحادث نفق ريش الطير  
 المذبوح فيمتنع الرد كما في القنية ثم اعلم أن حدوث العيب عند المشتري شامل لما إذا نقص عنده  
 وحاصل ما إذا نقص المبيع أنه لا يخلو ما أن يكون في يد البائع أو يد المشتري فإن كان الأول فعلى  
 خمسة أوجه بفعل البائع أو بفعل المشتري أو أجنبي أو المعقود عليه أو بأية سماء أو بغيره فان بفعل  
 البائع خير المشتري وجده عيبا أولا إن شاء تركه وإن شاء أخذه وطرح من الثمن حصة النقصان  
 وإن كان بفعل المشتري لزمه جميع الثمن وليس له أن يسكه ويطلب النقصان ولو منعه البائع بعد  
 حناية المشتري لأجل الثمن فلا يشتري رده بالعيب ويسقط عنه الثمن إلا ما نقصه بفعله وإن كان  
 النقصان بفعل الأجنبي فالمشتري بالخيار بعيب أولا إن شاء رضى به بجميع الثمن واتبع الجاني بآرسته  
 وإن شاء تركه وسقط عنه الثمن وإن كان النقصان بأية سماء أو بفعل المعقود عليه يردده بجميع  
 الثمن أو يأخذه وجده عيبا أولا ولو أخذه بطرح عنه حصة حناية المعقود عليه وأما النقصان بعد  
 القبض فإن كان بفعله أو بفعل المعقود عليه أو بأية سماء أو بغيره بالعيب لأنه يردده بعيبين  
 ويرجع بحصة العيب إلا إذا رضى به البائع ناقصا وإن كان بفعل البائع أو الأجنبي يجب الارش على  
 الجاني وأنه يمتنع الرد ويرجع بحصة العيب من الثمن اه وفي الواقعات اطلع على عيب بالكفن لا يردده  
 ولا يرجع بنقصان العيب إلا إذا حدث به عيبا فله الرجوع بالنقصان وصورة الرجوع بالنقصان  
 أن يقوم المبيع وليس به عيب قديم ويقوم وبه ذلك فينظر إلى ما نقص من قيمته لأجل النقصان  
 وينسب إلى القيمة السليمة فإن كانت النسبة العشر رجوع بعشر الثمن وإن كانت النصف فنصف  
 الثمن بيبانه إذا اشترى ثوبا بعشرة دراهم وقيمه مائة درهم واطلع على عيب ينقصه عشرة دراهم وقد  
 حدث به عيب عنده فانه يرجع بعشر الثمن وهو درهم ولو اشتراه بمائتين وقيمه مائة ونقصه العيب  
 عشرة فانه يرجع بعشر الثمن وذلك عشر وون وإن نقصه عشرين رجوع بخمس الثمن وهو أربعون  
 وإن اشتراه بمائة وهو يساوي مائة ونقصه عشرة رجوع بعشر الثمن وهو عشرة كذا في السراج  
 الوهاج معزيا إلى الينا بيع وفي البرازية وفي الماينة أن النقصان عشر القيمة يرجع بعشر ما جعل  
 ثمنه والمقوم لا بد أن يكون اثنين يجبران بلفظ الشهادة بحضرة البائع والمشتري والمقوم الأهل في كل  
 حرفة اه ويحتاج إلى الفرق بين التقويم هنا وفي كل موضع فانهما كتفوا في تقويم المتلفات  
 بتقويم واحد كما في شرح المنظومة وظاهر الكتاب أن البائع إذا رضى بده فالحيار للمشتري بين الرد  
 والامساك والرجوع بالنقصان وليس كذلك بل إذا رضى البائع فانه يخبر أن شاء أمسكه ولا رجوع له  
 بالنقصان وإن شاء رده كما في المعراج وغيره وإذا رجع بالنقصان ثم زال العيب الجسد بدله رد المبيع  
 مع النقصان ونقل في القنية فيما أقوال ثلاثة الأول ما ذكرناه وقواه بكتاب آخر ثم رقم لثاني بانه  
 ليس له الرد ثم رقم لثالث بانه مال إلى أنه يردده إن كان بدل النقصان قائما والافلا اه والذي  
 يظهر ترجيح الأول لأن العيب الحادث كان مانعا من الرد بالقديم وقد زال فيعود الرد والقائل بعده

(قوله وجده عيبا أولا)  
 الظاهر أن مراده بالعيب  
 العيب القديم تأمل  
 (قوله ولو أخذه بطرح  
 عنه حصة حناية المعقود  
 عليه) ظاهره أنه لو كان  
 العيب بأية سماء أو بغيره  
 لا يطرح عنه حصته  
 فليراجع وانظر ما قدمه  
 المؤلف في خيار الشرط  
 عند قول المصنف كتعبه  
 (قوله وظاهر الكتاب  
 أن البائع الخ) إن أراد  
 بالكتاب الكثرة هذا  
 الظاهر غير ظاهر فأماله

(قوله وفي الظهيرة ووطؤها مع الرادح) مثله في الحائض حيث قال اشترى جارية وقبضها ووطئها أو قبلها بشهوة ثم وجد بها عيبا لا يردّها ولكن يرجع بنقصان العيب الا اذا رضى البائع ان يأخذها ولا يدفع النقصان اه وقال في الخلاصة وفي الاصل رجل اشترى جارية ولم ير امن عيوبها فوطئها ثم وجد بها عيبا لا يملك ردها سواء ٥٣ كانت بكرًا أو ثيبًا نقضها

الوطء أولا بخلاف الاستخدام وكذا لو قبلها أو لمسها بشهوة ويرجع بالنقصان الآن يقول البائع انا قبلتها اه لكن ذكر في الحائض في أول فصل العيوب ولو اشترى جارية على انها بكر ثم

ومن اشترى ثوبا فاقطعه فوجد به عيبا يرجع بالعيب وان قبله البائع كذلك فله ذلك

قال هي ثيب فان القاضي يريها النساء ان قلن هي بكر كان القول للبائع ولا عين عليه وان قلن هي ثيب كان القول للبائع مع يمينه وان ووطئها المشتري فعلم بالوطء فان زایلها كما علم أنها ليست بكرًا بلالته والزمته الجارية هكذا ذكر الشيخ أبو القاسم رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف انه يردّها بشهادة النساء اه وقد يفرق بين ما اذا وجد بها عيبا بعد الوطء وبين ما اذا علم العيب

يقول ان الرديء سقط والساقط لا يعود ويشهد له قولهم في خيار الرؤية لو باعته ثم رده عليه بقضاء فانه لا خيار له لانه قد سقط فلا يعود ومن العيب الحادث المانع من الرد ما اذا اشترى حديدا ليختمه من آلات التجار بن وجعله في السكور ليحجر به بالنار فوجد به عيبا ولا يصلح لتلك الآلات فانه يرجع بالنقصان ولا يردّه كما في القنية ومنه أيضا بل المجاود عيب حادث يمنع الرد بقديم وكذا بل الابريس منه أيضا وفي جامع الفصولين بل ابريس ما فرأى عيبه يرجع بنقصه وكذا الاديم لو أنقع في الماء فرأى عيبه لم يردّه وان رضى بآثمه وهذا مشكل ولو أدخل في النار قد وما فرأى عيبه لم يردّه اذا لم يجد ينقص بالنار بخلاف الذهب والفضة كحديث أقول الذهب ينقص في النار اذا ذاب أيضا اللهم الا ان يكون قبل الذوب ولو حدد سكرنا فرأى عيبه فان حددته بمجر فله الرد لانه قد حددته بمجر فله الرد لانه ينقص منه اه وذكر قبله شري شجرة ليختم منها يا يا أو نحوه فقطعها فوجد بها عيبا لا يصلح لذلك فله الرجوع بنقص العيب لا الرد الا برضا بائعه اه وأشار المصنف باشتراط رضا البائع الى فرع في القنية لو رد المبيع بعيب بقضاء أو بغير قضاء أو تقايلا ثم ظفر البائع بعيب حدث عند المشتري فله الرد اه يعني لعدم رضاه به أولا وفي البرازية يردّه المشتري بعيب وعلم البائع بحديث عيب آخر عند المشتري رد على المشتري مع ارش العيب القديم أو رضى بالرد ودولاشي به وان حدث فيه عيب آخر عند البائع يرجع البائع على المشتري بارش العيب الثاني الا ان يرضى أن يقبل بعيب الثالث أيضا اه ثم اعلم انا كتبنا في الفوائد الفقهية انه يستثنى من قولهم لو حدث به عيب وبه عيب قديم يرجع بنقصه أو رد برضا بائعه مسئلتان احدهما يسع التولية لو باع شيئا قولية ثم حدث به عيب عند المشتري وبه عيب قديم لا رجوع ولا رد لانه لو رجع صار الثمن الثاني أنقص من الاول وقضية التولية ان يكون مثل الاول ذكره الشارح في بابها الثانية في السلم لو قبض المسلم فيه فوجد به عيبا كان عند المسلم اليه وحدث به عيب عند رب السلم قال أبو حنيفة خیر المسلم اليه ان شاء قبله معيبا بالعيب الحادث وان شاء لم يقبل ولا شيء عليه لا من رأس المال ولا من نقصان العيب كذا في الحائض من باب السلم وذكره الوالحي هنا وعليه بانه لو غرم نقصان العيب من رأس المال كما قال محمد كان اعتبارا عن الجودة وهو ربا اه (قوله ومن اشترى ثوبا فاقطعه فوجد به عيبا يرجع بالعيب) أي بنقصان العيب القديم لان القطع عيب حادث (قوله وان قبله البائع كذلك فله ذلك) لان الامتناع لحقه وقد رضى به وهو تكرار لان رجوعه وجواز رده برضا بائعه في الثوب من افراد ما قدمه ولم تظهر فائدة لافراد الثوب الا ليعتب عليه مسئلة ما اذا خاطه فانه يتمتع الرد ولو برضا وكان يمكنه أن يقول أولا أو رد برضا بائعه الا عند حدوث زيادة ووطء الجارية كقطع الثوب وفي الظهيرة ووطئها يمنع الرد بالعيب بكرًا كانت أو ثيبًا وكان له أن يرجع بالنقصان الا أن يقول البائع انا قبلتها كذلك ووطئ غير المشتري كذلك يمنع الرد بالعيب سواء كان عن شبهة أولا عن شبهة غير ان

بالوطء فليست مل ما وجهه ثم رأيت في القنية ذكر قول أبي القاسم المذکور ثم رز وقال والوطء يمنع الرد وهو المذهب اه ومفاده ان ما قاله أبو القاسم خلاف المذهب لمخالفة لما مر عن الاصل الذي هو من كتب ظاهرا الرواية وتعبير الحائض بقوله هكذا ذكر الخ يشعر بضعفه فقد ثبت ان الوطء ودوا عنه يمنع من الرد بالعيب وبه ظهر جواب حادثة الفتوى اشترى جارية رومية للتسرى فوطئها فوجد بها رتقاء واخبرت امرأتان بذلك أيضا فاذا حلف البائع على البتات لا يلزمه شيء كما سيأتي واذا لم يخلف يرجع المشتري

عليه بنقصان هذا العيب هذا ما ظهر والله أعلم (قوله وكذلك الوبايع بعضه) قال الرمي إلى أي امتنع الرجوع بالنقصان وفي الولو الحمية  
في مسألة أكل بعض الطعام ٤ وان باع نصفه برديما في عندهم أيضا وعليه الفتوى ولا يرجع بنقصان ما باع

لأن البيع قطع الملك  
فتقطع أحكامه فصار  
بمثلة ما لو اشترى غلامين  
فقبضهما فباع أحدهما  
ثم وجد بهما ما عيبا يرد  
ما بقي ولا يرجع بنقصان  
ما باع بالأجماع فكذا  
هنا عند محمد اه وفي  
المجتبى أكل بعض الطعام  
يرجع بنقصان عيبه

وان باعه المشتري لم  
يرجع بشئ

ويرد ما بقي عند محمد وبه  
يفتي وان باع نصفه  
لا يرجع بنقصانه ويرد  
ما بقي وبه يفتي أيضا  
وسأني في هذا الشرح  
في مسألة أكل بعض  
الطعام ان الفتوى على  
قوله ما في الرجوع  
بالنقصان ورد ما بقي كما  
في الخلاصة اه ومثل  
ما في الخلاصة في النهاية  
وغاية البيان وفي جامع  
الانصولين راجع للغة  
وعن محمد رحمه الله تعالى  
لا يرجع بنقص ما باع  
ويرد الباقي بحصته من  
الثمن وعليه الفتوى اه  
والحاصل انه اذا باع بعض  
الطعام لا يرجع بنقصانه

الوطء اذا كان عن شبهة كان للمشتري أن يرجع بالنقصان وان قال البائع أنا أقبلها كذلك لم يكن  
العتر الواجب بالوطء عن شبهة وان كانت الجارية ذات زوج عند البائع فوطئها زوجها عند المشتري  
ان كانت الجارية بكر فليس للمشتري أن يردّها وان كانت ثيبا ان نقصها الوطء فكذلك الجواب وان  
لم ينقصها كان للمشتري أن يردّها هذا اذا وطئها الزوج مرة في يد البائع ثم وطئها عند المشتري فاما  
اذا لم يطأها عند البائع مرة فتمسا وطئها عند المشتري لم يرد كرمح وهذا الفصل في الاصل واختلاف  
المشايخ فيه والحق انها ترد بالعيب ولو اشترى برذرنا فخصاه ثم اطاع على عيب به بعد الخصاء كان له  
الرد اذا لم ينقصه الخصي كذا في فتاوى أهل سمرقند وكان الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني يفتي  
بخلافه اه (قوا وان باعه المشتري لم يرجع بشئ) لكونه حاسبا له بالبيع لا مكان الرد برضا  
بائعته فكان مفوتا لم يرد اطلق فشمع ما اذا كان باعه بعد رؤي العيب او قبله كافي فسخ القدير وما اذا  
كان لضرورة أولا لمافي القنية اشترى سمكة فوجد بها عيبا وغاب البائع ولو انتظر حضوره ففسد  
فسواه او باعه اليه لم يرجع بنقصان العيب ولا سبيل له في دفع هذا الضرر سئل عن مثلها  
في الشمس فقال لا يرجع على قول أي حنفية اه وفي الخط معزيا إلى لجامع الشرحي عصيرا  
وقبضه ثم تخمر ثم وجد به عيبا يردّه وان رضى به البائع ان في رد تملك الخمر وتملكه قصدا لان  
الرد بالتراضي بيع جديد في حق المسألة وحرمة تملك الخمر حق الشرع واعتبر به عاجدا في حقه  
وان صار خلا لا يرد الا اذا رضى به البائع لانه تعيب عنده بعيب آخر لانه قبضه حلوا ويرده حامضا  
ويرجع بنقصان العيب في الحالين وكذا لصرايان تباعا خراوتقا ضائم أسلما ثم وجد المشتري  
بالخمر عيبا لا يردّه ويرجع بالنقصان الاصل ان القضاء بتمنن بين معامق بالبيع الواحد حائر  
لان اجتماع ثمنين في ذمة واحدة بمقابلة مبيع واحد على الزائد حائر بان اشترى أحدهما وباعه  
من آخر ثم اشترى منه رجلا ادعى كل واحد عبدا في يد انسان انه باعه من ذي اليد وهو ينكر  
واقاما المدينة فعليه الثمنان وكذلك لو قام كل واحد البيعة انه عبده باعه منه وقد نتج عنده الدعوى  
وقعت في الثمن لاني المبيع لا المبيع متى كان مسلا لا تقبل البيعة على البيع لا ثبات الملك فيه  
لاستغنائه عنه لانه انما يفتقر اليه فيما قدر على تسليمه فيستوجب الثمن على المشتري وقد استغنى  
عن تسليمه وقبضه فيه وفي تلخيص الجامع من الشهادات في البيوع القضاء بتمنن بين معامق عيين  
جائر ومنيع لا الى ان فرع على الاول واطاع على عيب رده على أيهما شاء ولو حدث به عيب عنده  
رجع بالنقصان على أيهما شاء لاعلم ما ثم اعلم ان البيع مانع من الرجوع بالنقصان مطلقا سواء  
كان بعد حدوث نقص عند المشتري أو قبله الا اذا كان بعد زيادة كاسياني ولة اقال في المحيط ولو  
أخرج المبيع عن ملكه بحيث لا يبقى للمالك اثر بان باعه أو وهبه أو أقره لغيره ثم علم بالعيب  
لا يرجع بالنقصان وكذلك الوبايع بعضه وان تصرف تصرفا لا يخرج عنه عن ملكه بان أجره أو رهنه أو  
كان طعاما فطبخه أو سويقا فقلته بسم أو ناه في العرصة ونحوه ثم علم بالعيب فانه يرجع بالنقصان  
الا في الكتابة اه وذكر هنا مسئلتين في فروق الكرايس من أول كتاب الوكالة قال رجل اشترى  
جارية فقبضها فباعها من غيره وقبضها الثاني ثم اشترى الأول من المشتري الثاني وقبضها

ثم  
نعم له رد الباقي بخلاف ما اذا أكل بعضه فانه يرجع بنقصانه ويرد ما بقي والفرق كما في الولو الحمية انه بالكل تقر  
العقد فتقرر أحكامه وبالبيع قطع الملك فتقطع أحكامه قال فصار بمثلة ما لو اشترى غلامين فقبضهما فباع أحدهما

ثم اطلع على عيب كان عند البائع الاول فان المشتري الاول لا يرد لاعلى البائع الاول ولا على المشتري الثاني لانه لا يفيد لان قرار الرجوع عليه واو كيل بالشراء اذا سلمه الى الموكل ثم اشتراه منه فوجد به عيبا يرد على البائع لان قرار الرجوع ليس عليه بل على البائع الاول اه وفي الولوة الحسية واذا ملعن المشتري بعيب فصالحه على شئ اخذه او حط من ثمنه شيا فان كان يقدر على رد المبيع والمطالبة بارش العيب فالصالح جائز وان لم يقدر فالصالح باطل نحو ان يكون المشتري باع المعيب لكونه ابطال حقه في الرد متى باعه اه (قوله ولو قطعه وخطاه اوص به بعد اولت السويق بسم فاطم على عيب رجع بنقصانه كالمواضع بعد رؤية العيب) لامتناع الرد بسبب الزيادة لانه لا وجه للفسخ في الاصل دونها لانها لا تنفك عنه ولا وجه اليه مع الا ان الزيادة ليست بمبيعة فامتنع اصلا وليس للبائع ان يأخذه لان الامتناع محقق الشرع لاحقه فان باعه المشتري بعد ما رأى العيب رجع بالنقصان لان الرد ممتنع أصلا قبله فلا يكون بالمبيع حاب للمبيع وعلى هذا قلنا ان من اشترى ثوبا فقطعه به لباس الولد الصغير وخطاه ثم اطلع على عيب لا يرجع بالنقصان ولو كان الولد كبيرا يرجع لان التملك حصل في الاول قبل الحياطة وفي الثاني بعد ما اناسم اليه وهذا معنى ما في الفوائد الظهيرية من أن الاصل ان كل موضع يكون المبيع قائما على ملك المشتري ويملكه الرد برضا البائع واخرجه عن ملكه لا يرجع بالنقصان وكل موضع يكون المبيع قائما على ملكه ولا يمكنه الرد وان قبله البائع واخرجه عن ملكه يرجع بالنقصان اه لكن وقع التقييد بالحياطة في الثوب الموهوب للولد في الهداية وهو احد ترازي في الكبير اتفق في الصغير وانه بمجرد القطع له صار ملكه فلا رجوع وفي الكبير اقطع والحياطة على ملك نفسه فلما دفعه اليه بعد ما اخرجته عن ملكه بعد امتناع رده شرعا فرجع كذا في المعراج وسياق ان شاء الله تعالى في اقبه انه لو اتخذ لولده الصغير ثوبا ملكه وفي الكبير بالتسليم وليس كالطعام ياكله على ملك ابيه لان الامرا اذا توجه الى وجوه اولادها بالحكم أغلبها تغاروا لاغاب الروا الصلة الا اذا علم بالدليل كونه اعادة كالا شاهد عند اتخاذ عدم الاعتبار بالدلالة عند التعارض كذا في هبة البرازية وقبلها اتخذ لولده ثوبا ليس له ان يدفعها الى غيره الا اذا بين وقت اتخاذها غاربه اه فعلى هذا لو صرح بانها عارية فلا يسقط حقه في الرجوع بنقصان العيب اذا خطاه لولده الصغير اطلق الصغير في الصبح فشم كل لون وله كن في لسراج الوهاج اوص به يعني اخرج فان صبغه اود فكذلك عندهما لان السواد عندهما زيادة وعند أبي حنيفة السواد نقصان فيكون للبائع اخذه اه وفي المصباح لت الرجل السويق لتامن باب قتل به شئ من الماء وهو اخف من البس اه وقد اشار المصنف الى ان الزيادة المتصلة بالمبيع التي لم تتولد من الاصل مانعة من الرد كالغرس والبناء وطحن الخنطة وشي اللحم وخبز الدقيق وفي فتح القدير وفي كون الطحن والشئ من الزيادة المتصلة تأمل اه وقد سبها لان الزيادة المتصلة المتولدة كالسمن والجبال وانجلاء بياض العين لا تمنع الرد بالعيب في ظاهر الرواية لانها تنقضت بعبالا لسل لتولد هامنه مع عدم انفصالها فكان الفسخ لم يرد على زيادة اصلا ولم يتكامل على الزيادة المنفصلة بقسمها المتولدة وغير متولدة فالمتولدة كالولد والبن والثمر في بيع الشجر والارش والعقر وهي تمنع الرد كالتصلة غير المتولدة لتعذر الفسخ عليها ففي فتح القدير فيكون المشتري بالخيار قبل القبض ان شاء ردهما جميعا وان شاء رضى بهما بجميع الثمن واما بعد القبض فيرد المبيع خاصة لكن بحصة من الثمن بان يقسم الثمن على قيمته وقت العقد وعلى قيمة الزيادة وقت القبض واذا كانت قيمته الفا وقيمة الزيادة

ولو قطعه وخطاه اوص به  
اولت السويق بسم  
فاطم على عيب رجع  
بنقصانه كالمواضع  
رؤية العيب

وجدبهما عيبا يرد ما بقي  
ولا يرجع بنقصان ما باع  
بالاجاع فكذا هنا عند  
مجرد اه



(قوله وهو سهولانه غير مناسب الخ) قال في النهر وأقول بل هو الساهى اذ معناه تمنع رد الاصل وحده بخلاف غير المتولدة وقد افصح عن ذلك في العناية حيث قال وغير المتولدة كالسكب لا يمنع لكن طرأ على ذلك أن يفسخ العقد في الاصل دون الزيادة وتعلم الزيادة للشترى بخلاف الولد والفرق ان السكب ليس بجميع محال تالانه تولد من المنافع والمنافع غير الاعيان والولد متولد من المبيع فيكون له حكم المبيع فلا يجوز أن يسلم له بحايالنا فيه من الربا والتفصيل بين كونه قبل القبض أو بعده مذكور في البرازية وغيرها اه ٥٦ وقال الرملى أقول قوله بل هو الساهى هو السهول وليس في كلام العناية

مائة والثلثمائة ألف سقط عشر الثمن ان رده وأخذت ستمائة اه وهو سهولانه غير مناسب لقوله أولا وهي تمنع الرد فكيف يقول اذا كان قبل القبض له ردهما وان كان بعده فله رد المبيع خاصة فعلى كل حال لا يمنع الرد وانما يناسب هذا التقرير لو قلنا انها لا تمنع الرد وفي البرازية اذا حدثت الزيادة بعد القبض واطلع على عيب عند البائع فان كانت منفصلة متولدة من الاصل تمنع الرد ويرجع بحصة العيب الا اذا تراصيا على الرد فيكون كبيع جديد اه وأما ما في فتح القدير من التقرير فانما ذكره في البرازية فيما اذا حدثت الزيادة قبل القبض ثم اطلع على عيب فان كان الاطلاع عليه قبل القبض خير كاذ كره ولو بعد القبض رد المبيع خاصة بحصته من الثمن وفي الصغرى وان الزيادة المنفصلة تمنع الرد بالاجماع وهل تمنع الاسترداد فعلى الاختلاف عند محمد يسترد وعندهما الا وفي الولو الحجة وتفسير العرمرهم مثلها عند بعضهم وقال بعضهم عشر قيمتها ان كانت بكرة ونصف عشر قيمتها ان كانت ثيابا ذكر قبله الزيادة المنفصلة تمنع الرد بالعيب بعد القبض وسائر اسباب الفسخ كالاقالة والرد بخيار رؤية وغيره اه وفي القنية الزيادة في المبيع اما قبل القبض أو بعده وكل منهما على أربعة أوجه متصلة ومنفصلة وكل منهما اما متولدة أم لا فاما قبل القبض فالمتصلة المتولدة لا تمنع والمتصلة غير المتولدة تمنع وأما المنفصلة المتولدة لا تمنع فان شاء ردهما أو رضى بهما بجميع الثمن ولو وجد بالزيادة عيبا لا يردّها الا اذا أوجب نقصان في المبيع فله خيار الرد لنقصان المبيع ولو قبض الزيادة والاصل ثم وجد بالمبيع عيبا يردّه بحصته من الثمن لانه صار حصة الزيادة بعد قبضها ولو وجد بها عيبا خاصة يردّها خاصة بحصتها من الثمن وأما المنفصلة التي لم تتولد منه كالهبة والصدقة والسكب فلا تمنع الرد فاذا رده فالزيادة للشترى بغير عن عند أي حنيقة ولا تطيب له وعندهما للبائع ولا تطيب له ولو قبض المبيع مع هذه الزيادة وجد بالمبيع عيبا فعند أي حنيقة يرد المبيع خاصة بجميع الثمن وعندهما يرد مع الزيادة لانها حدثت قبل القبض ولو وجد بالزيادة عيبا يردّها لانه لا حصة لها من الثمن فلوردها يردّها بغير شيء ولو لم تكن الزيادة في المبيع بعيب يردّه خاصة بجميع الثمن بالاجماع وأما الزيادة بعد القبض فان كانت متصلة متولدة تمنع الرد عندهما بالعيب ويرجع بنقصان العيب عندهما وعند محمد لا يمنع (ط) لا تمنع الرد بالعيب في ظاهر الرواية وللشترى طاب نقصان العيب فان طلب فليس للبائع أن يقول انا أقبله كذلك عندهما وقال محمد له ذلك ولو كانت متصلة غير متولدة تمنع الرد اجماعا ولو كانت منفصلة متولدة منه تمنع الرد ويرجع بحصة العيب

افصح عنه بل الفرق بين المتولدة وغير المتولدة ان المتولدة لما كان لها حكم المبيع امتنع الرد لانه لو ساع معها الرد رد الاصل دون الزيادة وهو غير جائز لما فيه من الربا بخلاف غير المتولدة اذ ليس لها حكم المبيع لانها متولدة من المنافع والمنافع حكمها انها لا تقوم بنفسها بخلاف الاعيان فانها متقومة بنفسها فافتراق في الحكم فكانت المتولدة مانعة لهذه العلة بخلاف غيرها تأمل اه كلام الرملى وأنت خير بان كلام العناية مفصّل بامتناع رد الاصل وحده في المتولدة كما قال صاحب النهر نعم جل كلام الفتح على ما ذكر ينبوعه التفصيل فيما قبل القبض وبعده تأمل

(قوله وفي البرازية الخ) قصده بيان مخالفتها في الفتح فانه في الفتح مشي على ان المنفصلة المتولدة بعد القبض لا تمنع الرد وفي البرازية صرح بانها تمنع الرد ومثله ما نقله عن الصغرى والولو الحجة وكذا ما سياتى عن القنية (قوله وفي القنية الزيادة في المبيع اما قبل القبض أو بعده الخ) حاصل ما ذكره من الاحكام ان الفرق بين الزيادة قبل القبض أو بعده في المنفصلة المتولدة وفيه التفصيل المار عن البرازية وأما غير هذه الصورة فلا فرق بينهما (قوله ولو قبض الزيادة والاصل) لا يخفى ان الكلام فيما قبل القبض فلا يناسب ذكره هنا بل كان الاولى تأخير (قوله ولو وجد بالزيادة عيبا يردّها) كذا في النسخ والذي في القنية لا يردّها وهو الصواب (قوله وعند محمد لا يمنع) في القنية بعده ط من ردّه وهي رمز للمعيط

ولو كانت منفصلة غير متولدة كالسكب لا تمنع الرد بالعيب وتطيب له الزيادة هذا اذا كانت الزيادة قائمة فان هلكت ففيه ثلاثة اوجه اما ان تملك باقية سمها وية أو بفعل المشتري أو بفعل الاجنبي ففي الاول له رد الاصل وفي الثاني خير البائع ان شاء قبله ورد الثمن وان شاء رد حصة العيب وفي الثالث لا رد لان ضمانه كبقاء عينه ويرجع بحصة العيب اهـ ولذا قال في المحيط اشترى شاة حاملا فولدت عند البائع ولم تنقصها الولادة لا خيار للمشتري فان قبضهما فوجد باحدهما عيبا يرده بحصته من الثمن لانه قبضهما متفرقا ولو ولدت بعد القبض لا يرذلان الزيادة اتحادا بعد القبض تمنع الرد واللبن كالولد اهـ وفي جامع الفصولين اعلم ان الزيادة نوعان منفصلة ومتصلة وكل منهما متولدة أولا فالمتصلة التي لم تتولد تمنع الرد وفاقا وان قبله البائع وله الرجوع بنقصه والمتصلة المتولدة لا تمنع الرد في ظاهر الرواية فان اراد المشتري الرجوع بنقصه لا يرده فله ذلك عند محمد لا عندهما والمنفصلة المتولدة تمنع الرد وكذا تمنع الفسخ بسائر اسباب الفسخ والمنفصلة التي لم تتولد لا تمنع الرد والفسخ بسائر اسباب الفسخ ثم قال الصحيح ان المتصلة لا تمنع الرد بالعيب ولا فرق في كون الولد مانعا من الرد بين ما اذا اشتراها حاملا أو حثلا فولدت عنده فاذا ولدت الامة امتنع ردها بعيب سواء هلك الولد أولا بخلاف غيرهما حيث لا يمنع رد الام بعيب اذا هلك الولد اذا الولادة لا تنقص في غير بنات آدم ولو شري أمه حاملا فولدت زال العيب ثم قال خيار الرؤية والشرط يبطل بولادة الامة مات الولد أولا والولد الميت والبيضة الفاسدة لا تبطل الخيار الا اذا انقضت بالولادة اهـ ثم اعلم ان خياطة الثوب كما تمنع رده بعيب تمنع الرجوع بشئ منه عند استحقاقه فلو اشترى قميصا قطعه وخاطه ثم برهن مستحق ان القميص له وقضى له به لم يرجع المشتري بالثمن على بائعه لكونه استحق بسبب حادث كمالو برهن ان السكك والآخر ان الدخري يص له بخلاف ما اذا قطعه ولم يخطه فبرهن ان القميص له يرجع بالثمن وتماه في تلخيص الجامع (قوله أومات العبد وأعتقه) يعني يرجع بالنقصان اذا اطلع على عيب به بعد موته أو اعتاقه أما الموت فلان الملك انتهى به والامتناع حكمي لا بفعله وأما الاعتاق فالقياس أن لا يرجع لان امتناع الرد بفعله فصار كالقتل وفي الاستحسان يرجع لان العتق انتهاء الملك لان الآدمي ما خلق في الاصل محلا للملك وانما يثبت فيه الملك مؤقتا الى الاعتاق فكان انتهاء كالموت وهذا لان الشيء يتقرر بانتهائه فيجعل كان الملك باق والرد متعذر والدليل على ثبوت أصل الملك مع الاعتاق ثبوت الولاء للعتق وهو أثر من آثار الملك وفي الصغرى المشتري اذا باع من غيره فبات في يد الثاني ثم اطلع على عيب يرجع بنقصان العيب على المشتري الاول وليس للمشتري الاول أن يرجع على بائعه الاول بنقصان العيب عند أي حنيفة خلافا لها حتى لو صالح المشتري الاول مع بائعه عن ذلك على شيء لا يصح عند أي حنيفة لانه لا حق له اهـ كذا في الكافي وقد يقال ما المانع من جعله من آثار العتق ولم يذكر المؤلف رحمه الله تعالى توابع الاعتاق وفيها تفصيل فالتدبير والاستيلاء كالعتق لتعذر النقل مع بقاء المحل بالامر الحكمي وأما الكتابة فمناعة من الرجوع لجواز النقل لجواز بيعه برضاه وتجزئه نفسه فصار بها حابسا كالاتفاق على مال وقيده في السراج الوهاج باداء بدل الكتابة ليعتق ليصير عتقا على مال اهـ وفي المحيط مكاتب اشترى أباه أو ابنه لا يرده بالعيب لانه صار مكاتباً والكتابة تمنع زوال الملك بسائر الاسباب فكذلك الفسخ ولا يرجع بنقصانه لان الرجوع بالنقصان خلف عن الرد دليل انه لا يصار اليه مع القدرة على الرد وانما يثبت الخلف اذا وقع الياس عن الاصل ولم يقع لقبولها الفسخ بخلاف ما اذا بره ثم وجد به

أومات العبد أو أعتقه

وقد سقطت من أغلب النسخ (قوله الا اذا انقضت بالولادة) أي نقصت الدجاجة (قوله يعني يرجع بالنقصان اذا اطلع على عيب به بعد موته) قال الرملي وكذا اذا اطلع قبله ولم يرض به اذا لموت يثبت الرجوع فيه مطلقا سواء علم بالعيب قبله ولم يرض به أو بعده قال في النهر ولا فرق في هذا بين أن يكون بعد رؤية العيب أو قبله ولو قال أو هلك المبيع لكان أفود اذا فرق بين الآدمي وغيره ومن ثم قال في الفصول ذهب به الى بائعه ليرده بعيبه فهلك في الطريق يهلك على المشتري ويرجع بنقصه اهـ أقول قوله بعد رؤية العيب يعني ما لم يوجد منه ما يدل على رضائه (قوله لان الرجوع بالنقصان خلف عن الرد الخ) هذا التعليل يفيد عدم

عيا فان عجز المكاتب بعد ما علم بالعيب رده المولى ويتولاه المكاتب لزوال المانع فان باعه المولى  
 أو مات المكاتب رده المولى بنفسه كالوكيل اذا مات فان أبرأه المكاتب قبل العجز لا يرد المولى وان  
 أبرأه المولى قبل عجز المكاتب جاز ولو اشترى المكاتب أم ولده ومعه اولدها لا يرد بها بالعيب ويرجع  
 بنقصانه ولو أبرأه المكاتب جاز ولو اشترى المولى من مكاتبه عبد لا يرد به بالعيب ولا يخصم البائع  
 اهـ ولو قال المؤلف أو هلاك المبيع ليقنأول هلاك غير الا ذمى لكان أولى وفي القنية اشترى جدارا  
 مائلا فلم يعلم به حتى سقط فله الرجوع بالنقصان وفي جامع الفصولين ذهب الى بانه ليرده بعيبه  
 فهلك في الطريق هلك على المشتري ويرجع بنقصه وقدمنا حكم ما اذا قضى برده على البائع بعيبه  
 فهلك عند المشتري والحاصل ان هلاك المبيع ليس كاعتاقه فانه اذا هلك المبيع يرجع بنقصان  
 العيب سواء كان بعد العلم به أو قبله وأما الاعتاق بعد العلم به فمانع من الرجوع بنقصانه بخلافه قبله  
 وليس الاعتاق كاستهلاكه فانه اذا استهلكه فلا رجوع مطلقا الا في الاكل عندهما وقيل غير مانع  
 من الرجوع بنقصه أيضا لوجوب الضمان به فهو كبيع كذا في السراج الوهاج وفي جامع الفصولين  
 ولو شري بعيرا فلما أدخله في داره سقط فذبحه رجل بامر المشتري فظهر عيبه يرجع بنقصه عندهما  
 وبه أخذ المشايخ كالأكل طعاما ولو علم عيبه قبل الذبح فذبحه هو أو غيره بأمره لا يرجع اهـ وفي  
 الوقعات الفتوى على قولهما في الاكل فكذا هنا وفيه ولو اشترى برأى انه ريبي فزرعه فاذا هو  
 خريفي اختار المشايخ انه يرجع بنقص العيب وهو قولهما بناء على ما اذا اشترى طعاما فاكله فظهر  
 عيبه والفتوى على قولهما ولو اشترى بزراعى انه بزربطخ كذا فزرعه فظهر على صفة أخرى جاز  
 البيع لاتحاد الجنس من حيث انه بطخ واختلاف الصفة لا يفسد العقد ولا يرجع بنقص العيب  
 عند أبي حنيفة شري على انه بزربطخ شتوى فزرعه فاذا هو صيفي بطل البيع فيأخذ المشتري ثمنه  
 وعليه مثل ذلك البزربطخ ولو شري بزربطخ في أرضه ولم ينبت فزرعه على بانه بكل ثمنه ان  
 كان لنقصان فيه وكذا لو شري بزربطخ فزرعه فنبت القثاء أو شري بزربطخ فوجد بزربطخ القثاء  
 البطني بطل البيع جملة شري حب القطن فزرعه ولم ينبت قيل يرجع بنقص عيبه وقيل لا يرجع  
 لانه أهلاك المبيع اهـ وفي القنية باع منه دخلا للبذر وقال ازعه فان لم ينبت فبأنه ضامن لهذا  
 البذر فزرعه فلم ينبت فعليه ضمان النقصان اهـ وأشار بالاعتاق الى الوقف واذا وقف المشتري  
 الأرض ثم علم بالعيب يرجع بالنقص وفي جعلها مسجدا واختلاف الرجوع بالنقص كذا في  
 جامع الفصولين وعليه الفتوى كما في البرازية واذا رجع بالنقصان سلم له لان النقصان لم يدخل  
 تحت الوقف كذا في البرازية أيضا (قوله وان أعتقه على مال أوقته أو كان طعاما فاكله أو  
 بعضه لم يرجع بشئ) أما الأول فلانه حبس ما هو بدله وحبس البديل كحبس المبدل منه وقد منان  
 الكفاية بمعناه فلا رجوع وأما قتله أو كل الطعام فالمراد اتلاف المبيع من المشتري مانع من الرجوع  
 بنقصان العيب وهو ظاهر الرواية لان القتل لا يوجد الا مضمونا وانما يسقط هنا باعتبار الملك ان  
 لم يكن مديونا فان كان مديونا ضمنه السيد كذا في الكافي فصار كالمستفيد به عوضا بخلاف الاعتاق  
 فانه لا يوجد ضمانا وقتل غيره مانع من الرجوع بنقصه أيضا لوجوب الضمان به فهو كبيع كذا في  
 السراج الوهاج وأما الاكل فالمذكور قوله وأما عندهما فيرجع استحسانا وعلى هذا الخلاف اذا  
 لبس الثوب حتى تحرق لهما انه صانع بالمبيع ما يقصد بشرائه ويعتاد دفعه له فاشبهه الاعتاق وله  
 أنه تعذر الرد بفعل مضمون منه في المبيع فاشبهه البيع والقتل ولا يعتبر بكونه مقصودا ألا ترى

وان أعتقه على مال أوقته  
 أو كان طعاما فاكله أو  
 بعضه لم يرجع بشئ

استراط أداء البديل كما  
 لا يخفى ولذا قال في النهر  
 قال الشارح ولو عجز  
 المكاتب ينبغي أن يرد  
 بالعيب لزوال المانع كما  
 لو أطلع على عيب في العبد  
 الا بى لا يرجع بشئ  
 لان الرجوع خلف عن  
 الرد فلا يصار الى الخلاف  
 مادام حيا فاذا رجعه  
 لزوال المانع وبه اندفع  
 ما في السراج من تعقيد  
 الكفاية بأداء بدلها اليصير  
 كالعتق على مال اذ لو صح  
 هذا لما تصور عجزه كما  
 لا يخفى اهـ (قوله وأما  
 عندهما فيرجع استحسانا)  
 قال بعض الفضلاء الذى  
 في الهداية والعناية  
 والفتح والتبيين ان  
 الاستحسان عدم الرجوع  
 وهو قول الامام فليحذر  
 اهـ أقول ما هنا ذكره  
 صاحب الاختيار

(قوله وعنهما يرجع بالنقصان في الكل) أي في مسألة كل البعض وهو معنى قوله وأكل البعض كل الكل وعلى هذه الرواية لا يرد ما بقي (قوله والحاصل ان الفتوى على قولهما في الرجوع بالنقصان) أي في مسألة أكل الكل وليس الثوب حتى تحرق وقوله ورد ما بقي أي في مسألة أكل البعض وقد مر عن الرمي ان مثل ما في الخلاصة مذكور ٥٩

ومثله في الحائنة أيضا حيث قال وان اشترى طعاما فاكل بعضه ثم علم بعيب كان عند البائع فانه لا يرد الباقي وقال محمد يرد الباقي ويرجع بنقصان ما أكل ويعطى لكل بعض حكم نفسه وعليه الفتوى وهذا لو كان الطعام في وعاء واحد فلو في وعاءين فاكل ما في أحدهما أو باعه له رد

ولو اشترى بيضا أو قثاء أو جوزا فوجد فاسدا ينتفع به رجوع بنقصان العيب والاكل الثمن

الباقي بحصته في قولهم لان المكمل والموزون بمنزلة أشياء مختلفة فكان الحكم فيه ما هو الحكم في العبدن والثوبين ونحو ذلك اه قال في النهر لكن جعل صاحب الهداية قوله استحسنانا مع تأخيره وجوابه عن دليلهما بقررحالفتنه في كون الفتوى على قولهما اه وهذا

ان المبيع انما يقصد بالشرا ثم هو يمنع الرجوع وأكل البعض كاكل الكل لكونه كشيء واحد فصار كبيع البعض وعنهما يرجع بالنقصان في الكل وعنهما يرد ما بقي لانه لا يضره التبعض ويرجع بنقصان ما أكل وعليه الفتوى كذا في الاختيار والحاصل ان الفتوى على قولهما في الرجوع بالنقصان كما في الخلاصة ورد ما بقي قالوا والاصل في جنس هذه المسائل ان الرمي امتنع بفعل مضمون من المشتري كالقتل والتجديف من غير امتناع الرجوع بالنقصان ومتى امتنع لا من جهته أو من جهته بفعل مضمون كالهلاك بالآفة سماوية أو انتقض أو ازداد زيادة مانعة للرد أو الاعتاق أو توبعه كالتدبير والاستيلاء لا يمنع الرجوع بالنقصان وعلى هذا قال البرازي لو وطئ المشتري الحائنة ثم باعها بعد العلم بالعيب لا يرجع وان وطئها غير البائع ثم باعها يرجع بالنقصان اه وفي المجتبى لو أطعمه ابنه الكبير أو الصغير أو امرأته أو مكاتبه أو ضيفه لا يرجع بشيء ولو أطعمه عبده أو مدبره أو أم ولده يرجع لان ملكه باق ولو اشترى سمنا ذائبا أو كله ثم أقر البائع انه كانت وقعت فيه فأرد رجوع بالنقصان عندهما وبه يقتضي وفي الكفاية كل تصرف يسقط خيار الشرط يسقط خيار العيب اذا وجد في ملكه بعد العلم بالعيب ولا رد ولا ربح اه وفي القنية ولو كان غزلا فنسجه أو فلقا ففعله ابر يسما ثم طهرانه كان رطبا وانتقص وزنه يرجع بنقصان العيب بخلاف ما اذا باع اه قيد بالطعام لانه لو اشترى كراما ثم رزقها ثم أكل منها ثم وجد بها كرم عيبا فله رد الكرم كذا في القنية وقيد بكونه فعل بالمبيع لانه لو تلف كسب المبيع بعد العلم بالعيب لا يكون رضا ولا يسقط شيء من الثمن وكذا لو كان كسب المبيع جارية فوطئها أو حررها بخلاف اعتاق ولد المبيعة فانه يكون رضا بعد العلم بالعيب كذا في البرازية (قوله ولو اشترى بيضا أو قثاء أو جوزا فوجد فاسدا ينتفع به رجوع بنقصان العيب والاكل الثمن) أي ان لم يكن منتفعا به فانه يرجع بجميع الثمن لانه ليس بمسال فكان البيع باطلا ولا يعتبر في الجوز صلاح قشره على ما قيل لان مالته باعتبار اللب وان كان ينتفع به مع فساد لم يرد لانه الكسر عيب حادث ولكنه يرجع بنقصان العيب دفعا للضرر بقدر الامكان الا ان يقبلها البائع مكسورا ويرد الثمن كما في البرازية ولا بد من تعيين المسئلة بكسره لانه لو اطلع على عيبه قبل كسره كان له رده فلو قال فكسره فوجد فاسدا أيضا كان أولى ولا بد ايضا من أن لا يتناول منه شيئا بعد العلم بعيبه لانه لو كسره فذاقه ثم تناول منه شيئا لم يرجع بنقصانه لرضاه به وينبغي جريان الخلاف فيها كالأكل كل الطعام وأطلق في الانتفاع فشمع انتفاعه به وانتفاع غيره من الفقراء والدواب علقالهم وأطلق البيض واستثنوا منه بيض النعامة اذا وجد فاسدا بعد الكسر فانه يرجع بنقصان العيب لان مالته باعتبار القشر بخلاف غيره وقيد بوجود المبيع أي جميعه لانه لو وجد البعض منه فاسدا فان كان قليلا جازا لم يرد خلوه عنه عادة ولا خيار له وان كان كثيرا فالصحيح عنده البطلان وعندهما

الاستدراك مأخوذ من الفتح ويؤيده ما في الذخيرة حيث قال ولو لبس الثوب حتى تحرق من اللبس أو أكل الطعام ثم اطلع على عيب به قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرجع بنقصان العيب وقال يرجع والصحيح قول أبي حنيفة اه وقال العلامة قاسم لم تنفق المشايخ على اختيار قولهما بل من نظر الى ثبوت الرواية وقوة الدليل صحح قول الامام ومن نظر الى الفرق بالناس اختار قول محمد اه (قوله وينبغي جريان الخلاف فيها كالأكل كل الطعام) كذا قاله الزيلعي واعترضه بعض الفضلاء بان الخلاف في الطعام

يجوز في حصة المبيع منه والقيل الثلاثة وما دونها في المسألة والكثير ما زادوا ألفاً كهيئة من هذا القيل كذا في المعراج وفي فتح القدير ولو اشترى ذيقاً فخر بعضه وظهر أنه مررتما بقي ورجع بنقصان ما خسر اه وفي الواقعات هو المختار ولو قال المصنف فوجده معيباً كان أولى لأن من عيب المجوز قلة له وسواده كما في البرازية وصرح في الذخيرة بأنه عيب وليس من باب الفساد وفيها اشترى عدد من البطيخ أو الرمان أو السفرجل فكسر واحداً وأطلع على عيب رجع بحصته من الثمن لا غير ولا يرد الباقي إلا أن يبرهن أن الباقي فاسد اه ولهذا قال فوجده أي المبيع احترازاً عما إذا كسر البعض فوجده فاسداً فإنه يردّه أو يرجع بنقصه فقط ولا يقبس الباقي عليه (قوله ولو باع المبيع فرد عليه بعيب بقضاء يرد على بائعه ولو برضاه لا) أي لا يرد على بائعه الأول لأنه بالقضاء فسخ من الأصل بفعل المبيع كان لم يكن غاية الأمر أنه أنكر قيام العيب لكنه صار مكذّباً شرعاً بالقضاء كما في الهداية ومنهم من جعـ له قول أبي يوسف وعند محمد ليس له أن يخاصم بائعه لتناقصه وعامتهم على أنه ان سبق منه بخود نصاً بان قال بعتُه وما به هذا العيب وانما حدث عندك ثم رد عليه بقضاء ليس له أن يخاصم بائعه ومنهم من جملها على ما إذا كان ساكناً والبيعة تجوز على الساكن ويستخلف الساكن أيضاً لتسزله منكراً كذا في المعراج أطلقه فشمل القضاء باقرار البيعة ونكول عن اليمين ومعنى القضاء بالاقرار أنه أنكر الاقرار فثبت بالبيعة كما في الهداية أو أقر وأبى القبول ففضى عليه كما في الكافي وصورة الاقرار أن يقول اشتريته وبه ذلك العيب ولم أعلم به وقضى به ثم ادعاه على بائعه وبرهن بيئته أو استخلف بائعه كذا في الروا الجيدة وليس المراد منه أنه بمجرد القضاء عليه باقراره يردّه فليتمل وان قبله بغير قضاء ليس له رده على بائعه لأنه يبيع جديداً في حق الثالث وان كان فسحاً في حقهما والأول ثالثهما وأطلقه فشمل ما يحدث مثله وما لا يحدث مثله وهو قول العامة وتقييده في الجامع الصغیر بما يحدث لي علم حكم ما لا يحدث بالاولى وفي بعض روايات الأصل ان ما لا يحدث مثله فالرضاه بالقضاء وترك المصنف قيداً آخر وهو أن يكون بعد قبض المبيع لأنه لو كان قبل قبضه فهو فسح في حق الكل سواء كان بقضاء أو رضاً كذا في المعراج معزى إلى المبسوط وقيد آخر وهو أن يكون البيع قبل الاطلاع على العيب اذ لو كان بعده وليس له الرد على بائعه ولو رد عليه بما هو فسح كذا في الصغرى وأورد على كونه فسحاً مسائل الأولى لو كان المبيع عقاراً فرد بعيب لم يبطل حق الشفعة في الشفعة الثانية لو باع أمته المحبلى وسلمها ثم ردت بعيب بقضاء ثم ولدت فادعاه أبو البائع لم تصح دعوته ولو كان فسحاً لمحت كما لو لم يبيعها الثالثة لو أحال البائع غريمه على المشتري بالثمن ثم رد المبيع بعيب بقضاء لم تبطل الحوالة ولو كانت فسحاً لبطلت وأجاب في المعراج بأنه فسح فيما يستقبل لافي الأحكام الماضية ولهذا قال شيخ الاسلام قول القائل الرديا قضاء يجعل العقد كان لم يكن تناقض لأن العقد اذا جعل كان لم يكن جعل الفسخ كان لم يكن لأن الفسخ بدون العقد لا يتصور فاذا انعدم العقد من أصله انعدم الفسخ من الأصل واذا انعدم الفسخ من الأصل عاد العقد لا نعدم ما ينافيه ولكن يقال يجعل العقد كان لم يكن في المستقبل لافي الماضي اه والدليل على أن الفسخ انما هو في المستقبل أن زوائد المبيع للمشتري ولا يرد هاهنا مع الأصل ولهذا لو وهب مالا قبل تمام الحول ثم رجع الواهب بعد الحول لا تجب الزكاة عليه فيما مضى كذا في المعراج ولو وهب داراً وسلمها فبعت داراً بغيرها فاخذها الموهوب له بالشفعة ثم رجع الواهب فيها لم يكن له الأخذ بالشفعة كذا في فتح القدير وقد كتبنا في الفوائد ان الرد بالعيب

ولو باع المبيع فرد عليه بعيب بقضاء يرد على بائعه ولو برضاه لا

إذا علم العيب بعد الاكل لا قبله (قوله وليس المراد منه الخ) أي بل لا بد فيه من المخاصمة كما سيذكره في هذه السوادة



(قوله فيكون المبيع ملك البائع) حق التعبير أن يقول فيكون المبيع تام (قوله وعلى هذا إذا قبض رجل الخ) قال في المبسوط وإذا كان أجرة الدار عشرة دراهم أو قبض حنطة موصوفة وأشهد المؤجر أنه قبض من المستاجر عشرة دراهم أو قبض حنطة ثم ادعى أن الدراهم نهرجة وأن الطعام معيب فالقول قوله لأنه منكر استيفاء حقه فإن ما في الذمة يعرف بصفة ويختلف باختلاف الصفة فلا مناقضة في كلامه فاسم الدراهم يتناول النهرجة واسم الحنطة يتناول المعيب وإن كان حين أشهد قال قبضت من أجرة الدار عشرة دراهم أو قبض حنطة لم يصدق بعد ذلك على ادعاء العيب والزيف وكذلك لو قال استوفيت أجرة الدار ثم قال وجدت زيوفا لم يصدق بيمينه ولا غيرها لأنه قد سبق منه الإقرار بقبض الجياد فإن أجرة الدار من الجياد فيكون هو مناقض في قوله وجدته زيوفا والمناقض لا قول له ولا يقبل بينته اه كذا نقله الإمام الطرسوسي في أنفع الوسائل ثم قال وإذا تقرر لنا هذا في الأجرة والأجرة عديناه إلى استيفاء الثمن في البياعات والديون في المعاملات فإن العلة تجمع الكل فنقول إذا دفع ٦١ إليه دراهم وهي ثمن منع

ثم جاء البائع وأراد أن يرد عليه شيئا وأنكر المشتري أنه من دراهمه فإن كان البائع أقرب بقبض الثمن لم يقبل قوله ولا يلزم المشتري دفع عوضه وينبغي أن البائع لو اختار تحليف المشتري أنه ما يعلم أن هذا من دراهمه يحلفه القاضي فإن نكل بردها عليه وإن كان البائع لم يقر بقبض الثمن أو الحق الذي على المشتري من جهة هذا البيع وانما أقر بقبض دراهم مثلا فالقول للبائع لأنه منكر استيفاء حقه ولم يتقدم منه ما يناقض دعواه فيقبل قوله مع عينه وكذلك الديون أيضا وهذا

بقضاء فسمح الا في مسألة وإذا لم يرد في صورة الرضا لا رجوع له بالنقصان أيضا كما في المعراج وإذا كان له الرد فله الرجوع بالنقصان كما في التهذيب يعني لو حدث عيب ورده بقضاء فله الارش ولو برضا لا وقيد بالمبيع وهو العين احتراز عن الصرف فانه يجعل فسحا إذا رد بعيب لافرق بين القضاء والرضا لأنه لا يمكن أن يجعل بيعا جديدا لأن الدينار هنا لا يتعين في العقود فاذا اشترى ديناراً بدينار ثم باع الدينار من آخر ثم وجد المشتري الثاني بالدينار عيباً ورده على المشتري بغير قضاء فانه يرد على بائعه لما ذكرنا كما في المحيط والحاشية وفي الكافي المبيعان هنا واحد لأن المعيب ليس بمبيع بل المبيع السليم فيكون المبيع ملك البائع فاذا رده على المشتري يرد على بائعه أما هنا المبيعان موجودان فاذا قبل بغير قضاء فقد رضي بالعيب فلا يرد على بائعه اه وذكر في الظهيرية ثم قال بعده وعلى هذا إذا قبض رجل دراهم له على رجل وقضاها من غريمه فوجدها الغريم زيوفا فردها عليه بغير قضاء فله أن يردها على الاول اه وخرج عن قوله بقضاء مسألة ذكرها في المبسوط لو أقام المشتري الثاني أن العيب كان عند المشتري الاول ولم يشهد أنه كان عند البائع الاول فليس للمشتري الاول الخاصة مع بائعه أجماعاً لأن المشتري الاول لم يصير مكدناً فيما أقربه ولم يوجد هنا قضاء على خلاف ما أقربه فبقي إقراره بكونها سليمة فلا يثبت له ولاية الرد وإن كان لم يذره محمد كذا في فتح القدير والمعراج اعلم أن القن إذا حكم برده بعيب الباقي على بائعه فاشتره آخر فابق عنه فله الرد على بائعه بالباقي السابق المحكوم به كما في الظهيرية وإقرار المشتري الاول بالباقي لا ينفذ على من لم يشتر منه من الباعة بخلاف إقرار البائع الاول بدين على العبد فإن للمشتري الآخر أن يرد على بائعه بإقرار الاول كما فيها أيضاً وفي التهذيب للقنسي لو وهب وسلم ثم رجع فيه بقضاء أو رضاه الرد اه ثم معنى قوله يرد على بائعه أن له أن يخصم الاول ويفعل ما يجب أن يفعل عند قصد الرد ولا يكون الرد عليه رداعلى بائعه بخلاف الوكيل بالمبيع فانه إذا رد عليه ما باعه بعيب بقضاء بينه أو نكل أو بإقرار

كله إذا كان الذي يرد زيوفا ونهرجة فاذا كان ستوقاً لم يقبل قوله لأنه ناقض كلامه لأن الستوق ليس من جنس الدراهم وحاصل ما قاله في نفسه بذلك أن الزيوف أجود الكل وبعدها النهرجة وبعدها الستوق فيكون الزيوف بمنزلة الدراهم التي يقبلها بعض الصيارف دون بعض والنهرجة ما يرد الصيارف وهي التي تسمى معبرة ولو كن القضية فمأكثر والستوق بمنزلة الزغل وهي التي نحاسها أكثر من فضتها فالزيوف والنهرجة يكون القول فيهما قول القابض إذا لم يقر باستيفاء الحق أو الأجرة أو الجياد بل يكون أقرب بقبض كذا من الدراهم ثم يدعي أن بعضها زيوف أو نهرجة فيقبل قوله ويردها وأما إذا قال أنها ستوق بعد ما أقر بقبض الدراهم لا يقبل قوله ولا يرد اه ما في أنفع الوسائل لمخصاً (قوله ثم معنى قوله يرد على بائعه الخ) قال الرملي يعني أن القضاء على البائع الأخير بالرد ليس بقضاء على الباعة كلهم بخلاف الاستحقاق فانه إذا حكم به على المشتري الأخير يكون حكمه على كل الباعة كما في جامع الفصولين وغيره

من المأمور بالبيع حيث يكون رد على موكله من غير حاجة الى خصومة لان تعداده عند تعدد البيع وهذا الاطلاق قيده فخر الاسلام بعيب لا يحدث مثله اما فيما يحدث مثله لا يرد به باقرار المأمور وانما تعدى النكول الى الموكل مع انه اما اقرار او بذل وليس له البذل لكونه ليس اقرارا ولا بذلا حقيقة وانما جرى مجراه بدليل انه لو عاد وحلف بعد نكوله صح ولو كان اقرارا لم يصح وصح القضاء بنكول المأذون عنها ولو كان بذلا حقيقة لم يصح فلا يلزم اجراؤه في كل الاحكام وفي الايضاح ان رد على الوكيل بعيب لا يحدث مثله باقراره لا يرد وهو اوجه وفي البرازية والوكيل بالعيب رد عليه بعيب بلا قضاء اقتصر عليه وأن لا يحدث مثله في المسدده هو الصحيح وان بقضاء ولا يحدث مثله في المدة ينظر خواجه والرد على الوكيل رد على الموكل مطلقا وان يحدث مثله في المدة فان بنكول أو بيعة قد رد على الموكل وان باقرار فعلى الوكيل وله أن يخصم الموكل والوكيل بالشراء له أن يخصم قبل الدفع الى الموكل كالمضارب فان برهن البائع على رضا الأمر أو أقر به الوكيل سقط الرد ولا يحلف الا على الرضا ولا وكياله ويرده الموكل بعدم موت الوكيل بعيب واذا رده المشتري على الوكيل استرد الثمن منه ان كان نقده اليه والا فخر الموكل اه وفي الاول والحيثية اذا رد على الوكيل باقراره بالعيب بلا قضاء لزمه دون الموكل هو الصحيح مطلقا وظاهر ما في البرازية من الوكالة وهناك ان يخصم الموكل فليراجع وقيد بخيار العيب لانه لو رد على المشتري بخيار رؤية أو شرط فانه يرد على بائعه سواء كان بقضاء أو رضا لكونه قسحا في حق السكك كما في المعراج والبرازية مغزى الى الجامع جدد البائع مع المشتري ثانيا بأقل من الثمن الاول أو أكثر ثم رد عليه بعيب لم يكن له أن يرد على بائعه الاول اه وفي الصغرى الغاصب اذا باع المغصوب وسلم فضمن القيمة للمالك ثم رد عليه بعيب فله أن يرد على المالك ويسترد القيمة لان سبب الضمان البيع والتسليم وقد صار ذلك كان لم يكن اه وقيد بقوله فرد لانه لو باعه فاطلع مشتريه على عيب قديم به لا يحدث مثله وحدث عنده عيب ورجع بنقصان العيب القديم فعند أبي حنيفة لا يرجع البائع على بائعه بنقصان العيب القديم وعندهما اه أن يرجع كذا ذكره الاسيحياني ومثله في الصغرى (قوله ولو قبض المشتري المبيع وادعى عيبا لم يعبر على دفع الثمن ولكن يبرهن أو يحلف بائعه) أي لم يجبر المشتري على دفع الثمن بعد دعوى العيب لانه أنكر وجوب دفع الثمن حيث أنكر تعين حقه بدعوى العيب ودفع الثمن أولا لتعين حقه بازاء تعين المبيع ولانه لو قضى بالدفع فاعله يظهر العيب فينقض القضاء فلا يقضى به صونا للقضاء وتعتبر المصنف بلكن أولى من تعبير الهداية بقوله لم يجز حتى يحلف بائعه أو يقيم بيعة لما يلزم على ظاهرها فساد من وجهين أحدهما انه يقتضى ان المشتري اذا أقام بيعة على ما ادعاه يجبر على دفع الثمن وليس كذلك ثانيهما انه يقتضى ان البائع اذا طاب منه الحلف يجبر المشتري وان لم يحلف وليس كذلك وانما يجبر بعد الحلف ولا يلزم شيء عما ذكرناه على عبارة الكتاب والمعنى ولكن الامر لا يتخلو من أحد شيئين اما بيعة المشتري فيثبت برأيه بالرد على البائع أو يمين البائع عند عجزه فيلزمه الدفع ولكن باقامة البيعة لا يتعين رد الثمن بل امها وأورد المبيع كافي العناية لان العيب اذا ثبت خير المشتري فلم يتعين الفسخ وأحسن الوجوه في تأويل الهداية ان معنى عدم الجبر عدم الحكم بشيء حتى يثبت الحال اما بيعة المشتري أو يمين البائع وفي الايضاح الاصطلاح اقامة المشتري بيعة على دعواه غاية لتعين عدم الجبر كالتحليف لعدم الجبر حتى يلزم الجبر على دفع الثمن عند اقامة البيعة على العيب وانما

ولو قبض المشتري المبيع وادعى عيبا لم يجبر على دفع الثمن ولكن يبرهن أو يحلف بائعه

(قوله وظاهر البرازية) الى آخر ما مر عن البرازية صريح في ذلك لكن في الحاشية الوكيل بالبيع اذا باع ثم خوصم في عيب فقبل المبيع بغير قضاء لزم الوكيل ولا يلزم الموكل ولا يكون للوكيل أن يخصم الموكل فان خاصه واقام البيعة على ان هذا العيب كان عند الموكل لا تقبل بينته لان الرد بالعيب بغير قضاء بمنزلة الاقالة فيجوز في حق الموكل كان الوكيل اشتراه من المشتري هذا اذا كان عيبا يحدث مثله فلو قديم لا يحدث مثله ففي بعض روايات البيوع انه يلزم الامر وفي عامة روايات البيوع والرهن والوكالة والمأذون انه يلزم الوكيل دون الموكل وهو الصحيح وبه أخذ الفقيه أبو بكر

البلخي لان الرد بعرض قضاء في حق الموكل بمسئلة الاقالة سواء كان العيب قديما ولا الخ (قوله وتحليف البائع في المسئلتين) أي في هذه والتي قبلها و مراده دفع المناقاة بين قوله يحلف بآئعه وبين قوله الآتي في دعوى ٢٣ الا باق لم يحلف بآئعه حتى

يرهن المشتري الخ فان ما يأتي من افراد دعوى العيب و بيان الدفع ان محل ما هنما من المسئلتين على ما اذا اقر بقيام العيب عند المشتري ولكن أنكر قدمه فلا يحتاج الى برهان المشتري على قيام العيب عنده نفسه وما سيأتي من دعوى الا باق على ما اذا أنكر قيامه عند المشتري

وان قال شهودي بالشام دفع ان حلف بآئعه فان ادعى ابا قال يحلف بآئعه حتى يبرهن المشتري انه ابق عنده فان برهن حلف بالله ما ابق عندك قط

واعترضه في النهر بانه مما لا دليل في كلامه عليه قال وقد ظهر لي ان موضوع هذه المسئلة في عيب لا يشترط تكراره كمال الولاية فاذا ادعاه المشتري ولا برهان له حلف بآئعه وقوله بعد ولو ادعى ابا قال بيان لما يشترط تكرره والا كان الثاني حشوا فتدبره فاني لم أر من عرج عليه اه قلت وهذا التوفيق

قلنا انه غاية لتعيين عدم الجبر لاحتمال عدم قبول البيعة فيجبر المشتري على دفع الثمن ويحتمل أن تقبل فيبقى عدم الجبر كما كان ونظيره قوله صلى الله عليه وسلم لا نقض لاحد الخصمين حتى تسمع كلام الآخر فان سماع كلام الآخر غاية لتعيين عدم القضاء لانه لم يسمع القضاء حتى يتبين القضاء لاحدهما عند سماع كلام الآخر اه وقد يقبض المبيع لان المشتري يستبدد بالفسخ قبل القبض كما ذكرنا ولا جبر ههنا كذا في المعراج وقد يقال انه اتفاق لان للبائع المطالبة بالثمن قبل تسليم المبيع فاذا طال به قبل قبضه فادعى عيبا لم يجبر فصدق عدم الجبر قبل القبض أيضا وفي الصغرى اذا قال المشتري وجدت المبيع معيبا لا يجبر على أدائه الثمن حتى يقيم البيعة أو يحلفه وكذا المديون اذا ادعى ابقاء الدين اه (قوله وان قال شهودي بالشام دفع ان حلف بآئعه) لان في الانتظار ضررا بالبائع وليس في الدفع كبر ضرر به لانه على حجه فان نكل التزم العيب لانه حجة منه وتحليف البائع في المسئلتين انما هو فيما اذا اقر بقيام العيب به ولكن أنكر قدمه لما سيأتي والمراد بقواه شهودي بالشام انه قال ان له بيعة ثابتة عن المصر سواء كانوا بالشام أو بغيرها والشام بلاد من مملكة القبلة وسقط لذلك أولان قوما من بني كنعان تشاءموا اليها أي ساروا وأوسى بشام بن نوح فانه بالشين بالسين يانية أولان أرضها شامات بمض وجر وسود وعلى هذا لا يميز وقد يذكروا شام وشام وشام وشام أي شامات انتسب اليها وشامهم تشبها سيرهم اليها كذا في القاموس وقد بدعواه غيبتهم عن المصر لانه لو قال لي بيعة حاضرة أمهله للقاضي الى المجلس الثاني اذا ضرر فيه على البائع ولو طاب الامهال الى ثلاثة أيام أمهله واذا حلف بآئعه في مسئلة الكتاب وقضى بالدفع عليه ثم وجد المشتري بيعة فاقامها تقبل وليس ههنا ما ينغذ فيه القضاء ظاهر او باطنا عند أبي حنيفة لان ذلك في العقود والفوسخ ولم يتناكر العقد بل حقيقة الدعوى هنا دعوى مال على تقدير القضاء ههنا يدفع الثمن الى غاية حضور الشهود بالمسقط ولا خلاف في مثله أعني ما اذا قال لي بيعة ثابتة أو قال ليس لي بيعة حاضرة ثم أتى بيعة تقبل وأما اذا قال لا بيعة لي فخلف خصمه ثم أتى بيعة في أدب القاضي تقبل في قول أبي حنيفة وعند محمد لا تقبل كذا في فتح القدير وستأتي بشعبها في كتاب الدعوى (قوله فان ادعى ابا قال يحلف بآئعه حتى يبرهن المشتري انه ابق عنده فان برهن حلف بالله ما ابق عندك قط) أي اذا ادعى عيبا يطلع عليه الرجال ويمكن حسوثة فلا بد من اقامة البيعة أولا على قيامه بالمبيع مع قطع النظر عن قدمه وحديثه لينة تصب البائع خصم فان لم يبرهن لا عين له على البائع عند الامام على الصحيح وعندهما يحلف على نفي العلم لان الدعوى معتبرة حتى تترتب علم البيعة فكذا يترتب التحليف وله ان الحلف يترتب على دعوى صحيحة ولا تصح الا من خصم ولا يصير خصم فيه الا بعد قيام العيب أو رد عليه لزوم ذلك في دعوى الدين مع انه في دعوى الدين يامر القاضي المدعي عليه بالجواب قبل ثبوت أصل الدين مع ان فراغ الزمة عن الدين أصل والشغل عارض كالعيب عارض واجيب لو شرط اثباته لم يتوصل المدعي الى اثبات حقه لانه ربما تعذرت عليه بخلاف العيب لانه مما يعرف بانارتعاب أو بقول الاطباء والقائلة كذا في المعراج والحاصل انه لا يلزم من ترتب البيعة ترتب اليقين فقد ذكر في القنينة المواضع التي يكون الانسان فيها خصما

قد أشار اليه المؤلف بعينه بقوله فيما يأتي في الصفحة الثانية وليس مراده خصوص عيب الا باق الى آخره وهو ما أشار اليه ههنا بقوله لما سيأتي ولكن كان عليه أن يقول وتحليف البائع في المسئلة الآتية بدل قوله في المسئلتين نامل

بالسنة دون اليمين وكتبتها في القوائد ولان التحليف انما شرع لقطع الخصومة لالانشائها ولو  
استخلف البائع خلف نشأت خصومة أخرى في قدمه وحديثه وأورد الشارح على هذا التعليل  
مسئلة الشفعة فان المشتري اذا أنكر ملك الشفيع يحلف فاذا حلف نشأت خصومة أخرى في الشراء  
والا يبرأ على هذا التعليل لا يضر في صحة الدليل السابق مع كونه مردودا من جهة أخرى هي انه  
لا يضر ان تنشأ خصومة أخرى من اليمين وكثيرا ما يقع ذلك في الخصومات ولم يظهر للمحقق ان  
الاهتمام ما نقلناه عن المعراج من الفرق بين دعوى العيب ودعوى الدين فقال انه يلزمه الجواب  
للدعوى فيه ما وعلى المدعي البرهان فيه ما فالوجه التسوية بينهما في اليمين أيضا فيحلف البائع كما هو  
قولهما وقوله على قول البعض ولذا قالوا ان القاضي يسأل البائع فان أقر بقيامه توجهت الخصومة  
في القدم والحدوث وهو يدل على انه يلزمه الجواب فالفرق بينهما ما غلط ثم اعلم ان الامام يصح بيعه  
للغنائم ولو في دار الحرب كما في التخييص وشرحه وقوله لا يصح بيعها قبل القسم وفي دار الحرب  
محول على غير الامام وأمينه فلو اطاع المشتري على عيب لا يبرده على البائع لان تصرفه حكم ولا يكن  
ينصب الامام رجلا للخصومة معه ولا يقبل اقراره بالعيب ولا يمين عليه لو أنكره وانما هو خصم  
لا يثبته بالسنة كالأب ووصيه في مال الصغير بخلاف الوكيل فان اقراره مقبول فيه واذا أقر من صوب  
الامام بالعيب ان عزل كالأب والوصي بالخصومة اذا أقر على موكله في غير مجلس القضاء فانه وان لم يصح  
لكنه ينعزل به ثم اذا رد بالعيب فانه يضم الى الغنيمة ان كان قبل القسم وان كان بعدها فانه يباع  
بالثمن فان نقص الثمن أو زاد كان ذلك في بيت المال كذا في التخييص وشرحه وبما ذكرناه من  
ان الامين خصم في البيعة ولا يمين عليه يقوى قول الامام وليس مراده خصوص عيب الا باق بل كل  
عيب لا يندفعه من المعاودة عند المشتري لا بد من اثبات وجوده عند المشتري لتقع الخصومة في قدمه  
وحديثه كالبول في الفراش والسرقة والخجون على الخمار وأما ما لا يشترط وجوده عند المشتري  
كولادة الجارية وزناها وتولد الرقيق من الزنا فان البائع يحلف عليه ابتداء عند عدم البرهان  
وتحليف البائع كفي الكتاب بالله ما أبقى عندك قط عبارة بعضهم وعبارة الجامع الكبير بالله لقد  
باعه وقبضه وما أبقى قط فالواو ان شاء خلقه بالله ما له عليك حق الردمن الوجه الذي يدعي به وفي فتح  
القدير وكل من هذه العبارات حسنة بقيت عبارتان محتملتان بالله لقد باعه وما به هذا العيب وبالله  
لقد بعته وسلمته وما به هذا العيب ويرد على عبارة الكتاب انه لا يخاض فيه المشتري لان العيب لو  
وجد عند بائع البائع يبرده المشتري به كفي القنبية والبرازية وذكره الزيلعي أيضا وظاهر ما في فتح  
القدير انه لم يطلع هو وأصحابه على نقل فيها لانه قال انها مما تطارحناه الى آخره ولو حلف البائع بهذه  
العبارة لكان صادقا لانه ما أبقى عنده قط وكذا لو كان أبق من المورث أو الواهب أو مودعه أو  
مستأجره أو من الغاصب لا الى منزل مولاه ويعرفه ويقوى على الرجوع فانه عيب ففيه ترك النظر  
للمشتري فلو حذف الظرف وقال بالله ما أبقى قط لكان أولى لكن يرد عليها أيضا ما لو كان أبق عند  
الغاصب اذا لم يعلم منزل مولاه أو لم يقدر على الرجوع اليه وقدمنا انه ليس بعيب ففيه ترك النظر  
للبائع فان أتى بالظرف كان فيه ترك النظر للمشتري وان حذفه كان فيه ترك النظر للبائع فمن  
اختار حذف الظرف فر من محذور فوق في آخر ومن ذكره كذلك وأما العبارتان المحتملتان فيرد  
على الاولى منهما انه لو كان باعه سليما ثم حدث به عند البائع قبل التسليم فانه يبرده عليه مع انه  
صادق في قوله باعه وما به هذا العيب فاذا قال يا ثعبه بالله لقد سلمته وما به هذا العيب اندفع الاحتمال

(قوله لانه قال انها مما  
تطارحناه) ونصه واعلم  
ان مما تطارحناه انه لو لم  
يأبق عند البائع وأبق  
عند المشتري وكان أبق  
عند آخر قبل هذا البائع  
ولا علم للبائع بذلك فادعى  
المشتري ذلك وأثبتته برد  
به لانه معيب والعقد  
أوجب على هذا البائع  
السليم ولو لم يقدر على  
اثباته له أن يحلف على  
العلم وكذا في كل عيب برد  
متكرره اه فالتطرح  
ليس هو رده بهذا العيب  
فقط بل تحلفه على عدم  
العلم أخذ من قولهم  
انما يحلف على الميتات  
لادعائه العلم به والغرض  
هنا انه لا علم له به فتدبره  
كذا أفاده في النهر

المذكور ويرد على الثانية أنها أتوهم تعلقه بالشرطين جميعاً فمتأوله المحالف في عينه عند قيامه في  
 إحدى المحاليتين وجوابه أن تأويله غير صحيح لأن البائع نفي العيب عند البيع وعند التسليم فلا  
 يكون باراً في عينه إذا كان موجوداً في أحدهما كما أشار إليه في المبسوط والاسلم والاخلص عبارة  
 الجامع وما يليها كما لا يخفى وتعلق في المحيط عبارة الجامع يجوز رضا المشتري وإبرائه وفي البرازية  
 والاعتماد على المروى عن الثاني بالله ما لهذا المشتري قبل ذلك حق الرد بالوجه الذي يدعيه تحليفاً على  
 الحاصل اهـ وصحح في المبسوط عبارة الجامع وفي الهداية إذا كان الدعوى في إباق الكبير يحلف  
 بالله ما أبق منذ بلغ مبلغ الرجال لأن الإباق في الصغر لا يوجب رده بعد البلوغ اهـ ولا خصوصية  
 للإباق بل كل عيب اعتلف فيه الحال بين الصغر والكبر فالجزم كذلك كما في فتح القدير والتحليف  
 هنا بقوله ما أبق قط تحليف على البتات مع أنه على فعل غير مضمّن من قال لكونه مدعي العلم  
 به ومن ادعى علماً بفعل غيره فإنه يحلف على البتات لا على نفي العلم كالمودع إذا ادعى قبض المودع  
 لها حلف على قبضه وهو فعل غير والوكيل إذا ادعى قبض الموكل ثمن ما باعه حلف الوكيل على  
 قبض الموكل ومنهم من قال ليس حاصله فعل الغير بل فعل نفسه وهو تسليمه تسليمه وهو قول  
 السرخسي والأول أوجه فإن معنى تسليمه تسليمه ليس المراد منه السلامة في حال التسليم بل بمعنى سلمته  
 والحال أنه لم يسرق عندي فيرجع إلى المحلف على فعل الغير كذا في فتح القدير وأورد الإمام ظهير  
 الدين على الأول فقال إلا أن هذا لا يقوى بمسئلتين أحدهما باع رجلان عبداً من آخر صفقة واحدة  
 ثم مات أحدهما وورثه البائع الآخر ثم ادعى المشتري عيباً فإنه يحلف في حصته بالجزم وفي نصيب  
 مورثه بالعلم عند محمد وإن كان يدعي العلم بانتفائه والثانية باع المتفاوضان عبداً وأصاب أحدهما  
 فادعى المشتري عيباً يحلف المخاضر على الجزم في نصيب نفسه وعلى العلم في نصيب الغائب وإن ادعى  
 أن له علماً بذلك كذا في المعراج وفي فتح القدير والوجه عندي أن يستشكل ما نحن فيه على هاتين  
 المسئلتين لا عكسه لأن تحليفه في نصفه على البتات وفي نصف الآخر على العلم وهو واحد هو المشكل  
 والمسئلتان مشكلتان لاستواء علمه وجهله بالنسبة إلى النصفين إلا أن يكون معنى المسئلة أن يكون  
 العبد عند كل من الشريكين مدة فيحلف على البتات في مدته ما أبق عندي وعلى نفي العلم في مدة  
 شريكه فلو لم تكن أقامته لا عند الشريك لا يحلف الأعلى البتات ويكتفي به إلا أن هذا غير معلوم  
 فيحلف كما ذكر وأول لم تكن أقامته لا عند غير المحالف لكون العدة اقتضى وصف السلامة  
 اهـ أقول ما ذكره من الوجه أولاً ليس بالوجه لأن الكلام السابق في قوة قولهم كل من ادعى علماً  
 بفعل غيره ولزمته اليقين فإنه يحلف على البتات في مدته ما أبق عندي وعلى نفي العلم في مدة  
 ادعى علماً بفعل غيره والتحليف في العلم والدليل على أنها قاعدة اعتبارها في مسائل أخرى منها  
 ما في الخلاصة لو قال إن لم يدخل فلان الدار اليوم فكذا ثم ادعى دخوله حلف على البتات بالله أنه  
 دخلها ومنها إن الوكيل إذا باع وادعى المشتري عيباً فإن الوكيل يحلف على نفي العلم والوصي لو باع  
 وادعى المشتري عيباً يحلف على البتات لأنه في الأول لا يدعي علماً لكونه ليس في يده وهو في يد الوصي  
 فيعلم عيبه كما في القنية ثم اعلم أن مذهب أبي يوسف التحليف على البتات في المسئلتين وهما من  
 مسائل الجامع الكبير كما في المحيط من باب الخصامة في الرد بالعيب وفي فتح القدير وقد ظهر بما  
 ذكرنا كيفية ترتيب الخصومة في عيب الإباق ونحوه وهو كل عيب لا يعرف إلا بالتجربة والاختبار  
 كالسرقة والبول في الفرائش والجذون والزنا وبقي أصناف أخرى ذكرها قاضيان وهي مع ما ذكرنا

(قوله والاسلم والاخلص  
 عبارة الجامع وما يليها)  
 أما ما يليها فسلم وأما عبارة  
 الجامع فلا فتدبر (قوله  
 يخاصمه) قال الرملي  
 يعني الواحد إنما يكفي  
 لتوجه الخصومة وأما  
 الرد فلا بد من عدلين كما  
 سيأتي قريباً



(قوله الثالث أن يكون عيالا يطالع عليه إلا النساء الخ) أقول في الخلاصة وإن كان العيب يتوصل إليه بقول النساء أن أخبرت امرأة واحدة من أهل الشهادة بوجود العيب أن كان قبل القبض ليس للمشتري حق الفسخ بقولها لكن يقبل قولها لا يجب البتة لا قبلد باع وسلم وما هذا العيب اه ونحوه في المنع والبيع وجامع الفصولين بقي لوعلم بهذا العيب بالوظء هل له الرد أم لا وانظر ما قدمناه عند قول المصنف ٦٦ ومن اشترى ثوبا فقطعه الخ هذا وقد يقال ان ما ذكرهنا يخالف ما في المتون من كتاب

الشهادة من قولهم في نصاب الشهادة ان نصابها فيما لا يطالع عليه إلا النساء امرأة واحدة إلا ان يجب بان المراد ان المرأة تكفي لا لاجل اثبات العيب والرد به بل لاجل توجه الخصومة على البائع أو يعمل على ما قبل القبض كما يفهمه ما في الحاشية حيث قال وفيما لا ينظره الرجال كالقرن والرتق ونحوه اختلفت فيه الروايات وأحراروى عن محمد ان كان ذلك قبل القبض وهو عيب لا يحدث يرد بشهادة النساء وهو قول أبي يوسف الأخير والمجمل ثبت بقول النساء في حق الخصومة ولا يرد بشهادتهن اه وكأنه أحترز بقوله لا يحدث عن نحو المجمل وبه علم ان ما مر عن الخلاصة وغيرها من عدم الفسخ

تتمه أربعة أنواع الاول أن يكون ظاهر الا يحدث مثله أصلا من وقت البيع الى وقت الخصومة كالأصبع الزائدة والعجي والناقصة والسن الشاغبة أى الزائدة والقاضى يقضى فيها بالرد اذا طلب المشتري من غير تحليف للتيقن به في يد البائع أو للمشتري إلا أن يدعى البائع رضاه به أو العلم به عند الشراء والابراء منه فان ادعاه سأل المشتري فان اعترف امتنع الرد وان أنكر اقام البيينة عليه فان عجز يستخلف ما علم به وقت المبيع أو ماضى به ونحوه فان حلف رده وان نكل امتنع الرد الثاني ان يدعى عيبا باطنا لا يعرفه إلا الأطباء كوجع الكبد والطحال فان اعترف به عندهم مازده وكذا اذا أنكره فاقام المشتري البيينة أو حلف البائع فنكل الا ان ادعى الرضا فيعمل ما ذكرنا وان أنكره عند المشتري بزيه طيبين مسلمين عدلين والواحد يكفي والاثنان احوط فاذا قال به ذلك يخاصمه في انه كان عنده الثالث ان يكون عيالا يطالع عليه إلا النساء كدعوى الرتق والقرن والعقل والشيابة وقد اشترى بشرط البكارة فعلى هذا الا انه اذا أنكر قيامه للحال أريت النساء والمرأة العادلة كافية فاذا قالت ثيبا أو قرناء ردت عليه بقولها عندهما كما تقدم واذا انضم اليه نكوله عند تحليفه غير ان القرن ونحوه ان كان مما لا يحدث مثله ترد عند قول المرأتين هي قرناء بلا خصومة في ان ذلك عند البائع للتيقن بذلك كما في الاصبع الزائدة الا أن يدعى رضاه في ما ذكرنا وفي شرح قاضيان العيب اذا كان مشاهدا وهو مما لا يحدث يؤمر بالرد وان كان مما يحدث واختلف في حديثه فالبيينة للمشتري لانه ثبت الخيار والقول للبائع لانه ينكر الخيار وهذا يعرف مما قدمناه ولو اشترى جارية وادعى انها خنثى يخلف البائع لانه لا ينظر اليه الرجال ولا النساء الى هنا ما في فتح القدير تبعاً لما في المعراج وفيه ولو أراد المشتري الرد ولم يدع البائع عليه شيأ يسقطه لم يخلف المشتري لان التحليف لقطع الخصومة وفيه انشاؤه وعند أبي يوسف يخلف صيانة لقضائه عن النقص لو ظهر ذلك في نافي الحال بالله ما علم بالعيب حين اشتراه ولا رضى به ولا عرضه على المبيع وأكثر القضاة يحلفون بالله ما سقط حقل في الرد بالعيب من الوجه الذي يدعيه نكالا ولا دالة وهو الصحيح وأحب الى أن يستخلفه وان لم يدع ولو ادعى سقوط حق الرد يخلف اتفاقا اه وقد مننا ان خيار العيب على التراخي ولو خاصم ثم ترك ثم عاد وخاصم فله الرد كما في المعراج أيضا وذكر في الخلاصة والبراز به ان القاضى لا يستخلف الخصم بدون طلب المدعى الا في مسائل منها خيار العيب وقد ذكرناه الثانية النفقة في مال الغائب لا يقضى بها حتى يستخلف المرأة الثالثة الشفعة لا يقضى بها حتى يستخلف الشفيع وكتبناها في

قبل القبض قول أبي يوسف الاول والعمل على المتأخر وعلى هذا فقول المؤلف ردت عليه بقولهما مجبول أيضا الفوائد على ما قبل القبض بدليل ما في شرح الجامع الصغير لقاضيان حيث قال ان كان بعد القبض لا يرد بشهادة النساء بالاتفاق لكن يخلف البائع فان حلف لا يرد وان نكل ترد عليه بنكوله وان كان قبل القبض ذكر الحصاص ان على قول أبي يوسف ترد من غير عيب البائع وقال محمد لا ترد حتى يخلف البائع وعن محمد في النواذر شهادة النساء فيما لا يطالع عليه الرجال حجة للرد وان كان بعد القبض اه وفي جموعة صحتي اقتدى عن نقد القناوى ما لا ينظر اليه الرجال كالقرن والرتق اذا أخبرت امرأة واحدة به ثبت العيب في حق الخصومة لا في الرد في ظاهر الرواية اه ومثله في الحاشية

(قوله وان كان في أدب القاضي ما يخالفه) قال في النزازية وفي أدب القاضي الذي يرجع فيه الى الأطباء لا يثبت في حق توجّه الخصومة ما لم يتفق عدلان بخلاف ما لا يطاع عليه الرجال حيث يثبت بقول المرأة الواحدة في حق الخصومة لا في حق الرد (قوله لان القول للقباض فيما قبضه مطلقا الخ) البائع والمشتري اذا اختلفا في جنس الثمن انه دراهم أو دنائرا أو في قدره انه ألف أو ألفان أو في صفته انه صحاح أو حيا أو زبوف مكسرة والساعة قائمة بعينها فانهما يتجانسا ان اختلفا قبل قبض المشتري والتخالف على وفاق القياس وان بعد القبض والتخالف على خلاف القياس فالقياس أن لا يخالف البائع وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف وأما على قول محمد والتخالف بعد القبض على وفاق القياس وبه أخذ بشر بن غياث والكرخي واذا وقع الاختلاف في المبيع والتخالف قبل تقديس الثمن على وفاق القياس عند أبي حنيفة وأبي يوسف كذا في الظهيرية ثم ذكر كيفية التخالف ثم قال وان اختلفا في وصف من أوصاف المبيع فقال المشتري اشتريت منك هذا العبد ٦٧ على انه كاتب أو على انه خباز وقال

البائع لم اشتري شيئا والقول قول البائع ولا يتحالفان اه وسند كرهنا أيضا ما اذا اختلفا في طوله وعرضه فتأمل ذلك مع ما ذكره هنا (قوله بخلاف ما اذا جاء ليرده بخيار عيب الخ) قال الرملي

والقول في قدر المقبوض للقباض

قال في جامع الفصولين أقول الاصل ان القول في التعيين للملك حتى لو اراد رده بعيب فقال ليس المبيع هذا يصدق البائع مع عيبه فعلى هذا ينبغي أن يكون القول للبائع في مسألة خيار الشرط أيضا والاصل

الفوائد الفقهية مفصلة ثم اعلم ان القاضي انما يحتاج الى قول الأطباء عند عدم علمه بالعيب أما اذا كان من ذوي المعرفة انظر بنفسه كما في النزازية ونظر أمين القاضي كهو كافي البائع واشترط العدلين منهم انما هو للدردان أو خبر واحد عدل توجهت الخصومة فيحلف البائع كما فيها أيضا ولكن في أدب القاضي ما يخالفه وفيه الواختر امرأة بانها حامل وامرأتان بالعدم تحت الخصومة ولا يقبل قول النافية فان قال البائع ليست لها بصارة اختار القاضي ذات بصارة اه وقد مننا للبائع أن يتمتع من القبول مع علمه بالعيب حتى يقضى عليه ليعتدى الى بائعه وقد صرح به في النزازية أيضا وفي تهذيب القلانسي ولو أقام البائع بينة انه حدث عند المشتري وأقام المشتري البينة انه كان معيبا في يد البائع تقبل بينة المشتري اه (قوله والقول في قدر المقبوض للقباض) لانه هو المنكر لما يدعيه المدعي أطلقه فشمع ما اذا كان أمينا أو ضامنا كالغاصب وان كان المقام مخصصا لما يتعلق بالعيب فلو اشترى جارية وتسلها ثم وجد بها عيبا فقال البائع بعثتها وأخرى معها وقال المشتري وجدها والقول للمشتري ولو حذف المصنف قوله في مقدار المقبوض لكان أولى لان القول للقباض فيما قبضه مطلقا مقدار أو وصفة أو تعيينا فلو جاء ليرد المبيع بخيار شرط أو رؤية فقال البائع ليس هو المبيع فالقول للمشتري في تعيينه بخلاف ما اذا جاء ليرده بخيار عيب فان القول للبائع كافي العمادية وقرئ بينهما في فتح القدير واذا اختلفا في تعيين الزرق فالقول للمشتري كما في الظهيرية واذا اشترى عبيدين أحدهما بالبالة والآخر بالبالي سنة صفقة أو صفقتين فوجد أحدهما عيبا فردده ثم اختلفا فقال البائع ردته ما ثمنه أجل وقال المشتري ما كان ثمنه عاجلا والقول للبائع سواء هلك ما في يد المشتري أولا ولا يتخالف ولو كان الثمنان مختلفين فرد أحدهما بعيب فادعى البائع أن ثمن المردود كذا وعكس المشتري فالقول للمشتري كذا في الظهيرية ومن مسائل الجامع الكبير لو اشترى عبدا بالبالي وقبضه ووهب البائع له عبدا آخر وسله فبات أحدهما العبدان ثم أراد المشتري رد الباقي بعيب

الآخر ان القول للقباض في قدر المقبوض وتعيينه وصفته فعلى هذا ينبغي أن يكون القول للمشتري في مسألة خيار العيب كافي خيار الشرط والحاصل ان خيار الشرط وخيار العيب ينبغي أن يتحد في هذا الحكم اه قال الشارح المؤلف في حواشيه على جامع الفصولين أقول ان الاصل ان القول للقباض كما ذكره الا في التعيين فان القول للمالك ملكا ما في العيب يثبت الملك التام لان خيار العيب لا يمنع الملك ولا تمامه وانما يمنع لزومه وأما خيار الشرط فلانه مانع يمنع تمام الحكم فكان على الاصل من ان القول للقباض وقد استنبه ذلك على المؤلف فخطب ولم يفرق فليتأمل وقد فرق في فتح القدير في آخر خيار الرؤية بفرق حسن وهو ان المشتري في خيار الشرط والرؤية يفسخ العقد بنفسه بلا توقف على رضا الاخر بل على علمه على الخلاف واذا انفسخ يكون الاختلاف بعد ذلك اختلفا في المقبوض والقول فيه قول القباض بخلاف الفسخ بالعيب لا ينفرد المشتري بفسخه ولكنه يدعي ثبوت حق الفسخ في الذي أحضره والبائع ينكره اه

(قوله وإذا اختلفا في طول المبيع ٦٨ وقرضه فالقول للبائع) الذي في النهر القول للمشتري والذي رأته في الظهير بذكر كذا في

منتخب الظهيرية يوافق ما ذكره المؤلف ونصه ابن جماعة عن محمد بن باع من آخر ثوبا مرويا فقبضه أولم يقبضه حتى اختلفا فقال البائع بعته على أنه ست في نسخ وقال المشتري اشتريته على أنه سبع في ثمان والقول قول البائع مع يمينه اه وقال في التارخانية وفي نوادر هشام إذا اشتري من

ولو اشتري عشرين صفقة فقبض أحدهما ووجد بأحدهما عيبا أخذها أو ردها ولو قبضها ثم وجد بأحدهما عيبا رد المعيب وحده

آخر ثوبا وقال المشتري اشتريته منك بمائة على أنه ثمان أذرع في ثمان وهو سبع في سبع وقال البائع بعته بمائة ولم أسم الذراع فالتول قول البائع في قول أبي يوسف ومحمد اه ومثله في الذخيرة (قوله وذكر لقبولها فائدة أخرى الخ) قال في النهر وأقول قد علمت فيما مر أنه في الصرف لورد عليه الدينار بغير قضاء كان له أن يرده

فادعى البائع أن المبيع هو الهالك والباقي هو الهبة وعكس المشتري ولا يثبتة فالقول للبائع ولو لم يجد عيبا وانما أراد الواهب الرجوع وقال المحي هو الموهوب وأنكر المشتري فالقول للبائع فإذا رجع فيه رجع المشتري بالثمن المدفوع وإذا رجع رجع البائع بقيمة العيب الميت بعد التحالف وإذا اختلفا في طول المبيع وعرضه فالقول للبائع وتماه في الظهيرية من فصل الاختلافات من المبيع وفي تخفيض الجامع من باب الاختلاف في المراجعة اشتري ثوبا بقيمة عشرة وعشرة وعشرة ودفع إليه آخر ثوبا اشتراه بعشرة وقيمته عشرة وثلثين فليبيع له مع ثوبه فقال رجل هما قايما بعشرين فليبيع بعشرة فاشتراهما ثم وجد ثوبا لا تمر عيبا فقال شريته مناصفة وانقسم الجميع على القيمة أثلاثا فأرده بثلاثي الثمن فقال البائع ثمن كل ثوب عشرة فأنقسم الجميع على الثمنين فرد بنصفه فالقول للمشتري مع اليمين بمجموعه عز يد حادث بخلاف ما لم يدع عيبا فقد الحدودى إلى أن قال ولا تحالف وان برهنا فالسنة للمشتري لاثباته زيادة حقيقة مقصودة وتماه فيه قيد بكونه مقبوضا لأن المشتري بالخيار إذا أراد الإجازة في سلعة في يد البائع فقال البائع ما بعته كذا قالوا القول للبائع كما لو ادعى يبيع عينا وأنكر وان كان الخيار للبائع فأراد الزام البيع في عين وأنكره المشتري فالقول للمشتري كذا في الظهيرية من خيار التمين وشمل ما إذا ادعى المشتري بعبه قبض المبيع أنه وحده ناقصا فالقول له لأنه القابض قال في الخلاصة من كتاب الصلح رجل باع من آخر أبر يسما ووزنه عليه وقت البيع وجهه المشتري ثم رجع إليه بعد مدة وقال وحده ناقصا فان كان النقص يكون بين الوزنين فلا تئى له وان كان أكثر ينظر ان لم يسبق من المشتري اقرار بقبض كذا منافله أن ينعه من الثمن بازاء النقصان ولو نقه رجع بذلك القدر وان أقر بقبضه ليس عليه شيء اه فان قلت هل تقبل بينة القابض على ما ادعاه مع قبول قوله قلت نعم تقبل لاسقاط اليمين عنه كالمودع إذا ادعى الرد أو لهلاك وأقام بينة تقبل مع ان القول قوله واليمين لا تسقط اليمين مقبولة كذا في الذخيرة من باب الصرف وذكر لقبولها فائدة أخرى هي ان الوكيل بالصرف لورد عليه الدينار بعيب فأقر به وقبله كان عليه لا على الموكل فلو أقام مشتريه بينة على أنه هو الذي قبضه من الوكيل قبلت لاسقاط اليمين عنه ولرجوعه الى الموكل فل يحفظ (قوله ولو اشتري عشرين صفقة فقبض أحدهما ووجد بأحدهما عيبا أخذها أو ردها) لأن الصفقة تتم بقبضهما فيكون تقر يقابل التمام وهذا لان القبض له شبهة بالعقد فالتفريق فيه كالتفريق في العقد أطلقه فشملى ما إذا كان المعيب المقبوض أو غيره وبروى عن أبي يوسف أنه إذا وجد بالمقبوض عيبا برده خاصة كانه جعل غير المعيب تبعاله والأصح أنه يأخذها أو يردها لان تمام الصفقة تتعلق بقبض المبيع وهو اسم للكل فصارت كبيع المبيع لما تعلق زواله باستيفاء الثمن لا ينزل دون قبض جميعه والعبدان مثال والمراد عبداً أو ثوبان أو نحوهما (قوله ولو قبضهما ثم وجد بأحدهما عيبا رد المعيب وحده) لكونه تقر يقا بعبد التمام لان القبض تتم الصفقة في خيار العيب وسيأتي ان مسألة زوجي الخف ومصرعى الباب مستثناة من كلامه هنا وعلى هذا إذا اشتري ثوبين فوجد بأحدهما عيبا بعد القبض فان كان ألف أحدهما الآخر بحيث لا يعمل بدونه لا يملك رد المعيب وحده وقيد بخيار العيب لانه ليس له رد أحدهما بخيار شرط أو رؤية قبل القبض أو بعده لان الصفقة فيها لا تتم الا بالقبض قيد بترأخي ظهور

العيب

على بائنه فلو وافيه بين القضاء والرضا وعلى هذا فينبغي هنا أن يكون الرد على الوكيل رد على الموكل والفرق ما مر فتدبر

(قوله فلو كانا معيين) الذي في المنع أو كانا معيين (قوله أطلقه فشمع ما إذا كان قبل القبض ٧٩ أو بعده) قال الرملي أقول قال في

النهر من ذام قيد بقيد  
الاول أن يكون من نوع  
واحد الثاني أن يكون  
بعد القبض قيد به في  
الهداية وعليه فيفتق  
الحال بين المثليات  
والقيمت لان لو كان قبله  
يرد الكل أو يأخذ  
الكل لا فرق بين كونه  
مثليا أو قيميا اه والفرق  
فيهما في التحكم بعد القبض  
ففي القيمي يرد المعيب  
وحده وفي المثلي يرد كله  
أو يأخذ وقدم في شرح  
قوله وان أعتقه على مال  
أخذه لو كان طعاما فكل  
بعضه يرد ما بقي ويرجع

ولو وجد ببعض السكيلي  
أو الوزني عياره كله أو  
أخذه ولو استحق بعضه لم  
يخير في رد ما بقي ولو ثوبا خير  
بنقصان ما اكل وعليه  
الفتوى وعلى هذا التام  
يذكره للاختلاف فيه  
تأمل (قوله وحاصله انه  
ان استحق بعضه الخ) قال  
في العناية وتنبه لكلام  
المصنف لتحكم العيب  
والاستحقاق سدين قبل  
القبض في جميع الصور  
أعني فيما يكال أو يوزن  
أو غيرهما أما العيب  
فظاهر وأما الاستحقاق  
فلقوله أما إذا كان ذلك  
قبل القبض له أن يرد

العيب عن القبض لانه لو وجد باحدهما عيبا قبل القبض فان قبض المعيب منه الزماد أما المعيب  
فلوجود الرضا به وأما الآخر فلانه لا عيب به ولو قبض السليم منهما فلو كانا معيين فقبض أحدهما  
له ردهما جميعا لانه لا يمكن الزام المبيع في المقبوض دون الآخر لما فيه من تفرق الصفقة على  
البائع ولا يمكن اسقاط حقه في غير المقبوض لانه لم يرض به ولو أعتق السليم أو باعه بعد قبضه لزمه  
الآخر كيلا تتفرق الصفقة على البائع لان الصفقة لا تتم الا بقبض المبيع كذا في المحيط وشمل اطلاقه  
ما إذا اشترى خاتم فضة فيه فص وقطع الفص لا يضر بواحد منهما فوجد باحدهما عيبا بعد القبض  
فله ان يقطع الفص ويرد المعيب منهما ولو وجد باحدهما عيبا قبل القبض ودهما وكذا السيف  
الحلي والمنطقة المحلاة ولو اشترى نخلا فيه تمر فجز التمر ثم وجد باحدهما عيبا لا يرد أحدهما بل يردهما  
لانهما بمنزلة شيء واحد لان التمر بعض النخل لانه خرج منه بخلاف الفص لانه ليس من الفضة  
كذا في المحيط (قوله ولو وجد ببعض السكيلي أو الوزني عياره كله أو أخذه) لكونه كالشيء الواحد  
أطلقه فشمع ما إذا كان قبل القبض أو بعده وما وقع في الهداية من ان المراد بعد القبض فانما  
هو ليقع الفرق بين القيمات والمثليات وشمل ما إذا كان في وعاء واحد أو وعاءين وقيل انه مخصوص  
بما إذا كان في وعاء واحد أما إذا كان في وعاءين فهو بمنزلة العبدین حتى يرد الوعاء الذي وجد فيه  
العيب دون الآخر ولم يذكر المصنف حكم ما إذا كان المبيع متعددا لا يمكن الانتفاع باحدهما إلا  
بالآخر اذ وجد باحدهما عيبا قالوا انه بمنزلة المكمل والموزون فيخير ان شاء أخذهما أو ردهما  
قبل القبض وبعده لانهما كشيء واحد كزوجه وخف ومصر اعي باب وزوجه ثورا ألف أحدهما  
الآخر فلو وجد أحدهما أضيق فان كان خارجا عما عليه خفاف الناس في العادة يردوا الا لوان  
كان لا يسع رجله فان كان اشتراهما للباس ردوا الا كما في المحيط ثم اعلم ان ما لا ينتفع باحدهما  
الا بالآخر خوله أحكام منها حكم العيب ومنها لو قبض أحدهما بغير اذن البائع وهلك الآخر عند  
البائع يخير المشتري فيما قبض بحصته واذن البائع في قبض أحدهما اذن في قبضهما ومنها لو أعار  
أحدهما وأمر المستعير بقبضه لا يكون اذنا بقبض الآخر ومنها لو استحق أحدهما بعد القبض رد  
المشتري الآخر ان شاء ومنها لو عيب المشتري المأخوذ ثم هلك الآخر في يد البائع ولم يمنعه اياه هلك  
على المشتري وان منع البائع هلك على البائع ومنها لو أحدث البائع باحدهما عيبا بامر المشتري صار  
قابضا لهما ومنها لو رأى المشتري أحدهما فرضيه لم يكن رضا بالآخر ومنها لو تعيب أحدهما لم يرد  
الآخر بغير خيار رؤية ويرجع بالنقصان ومنها لو استهلك رجل أحدهما يدفع اليه الآخر  
ويضمنه قيمتهما ان شاء والمسائل كلها من المحيط والمحاصل ان حكم أحدهما حكم الآخر الا في مسائل  
الاذن بقبض أحدهما في العارية لا يكون اذنا بقبض الآخر ورؤية أحدهما لا تكون رؤية للآخر  
(قوله ولو استحق بعضه لم يخير في رد ما بقي ولو ثوبا خير) لان المثلي لا يضره التبعض والاستحقاق  
لا يمنع تمام الصفقة لان تمامها برضا العاقل لا برضا المالك أطلقه وهو مقيد بما إذا كان بعد القبض  
أما قبله فله أن يرد ما بقي لتفريق الصفقة قبل التمام وأراد بالثوب القيمي لان التشقيص فيه عيب  
وقد كان وقت المبيع حيث ظهر الاستحقاق بخلاف المكمل والموزون فشمع العبد والدار كما في  
النهاية وينبغي أن تكون الأرض كالدار وحاصله ان المبيع ان استحق بعضه فان كان قبل القبض

الباقى لتفرق الصفقة قبل التمام وتجد حكمها بعد القبض كذلك الا في المكمل والموزون لانه ذكر في العبدین ولهذا الاستحقاق  
أحدهما ليس له أن يرد الآخر وقال في المكمل والموزون رده كله أو أخذه ومراده بعد القبض ثم قال ولو استحق البعض لا خيار

له في رد ما بقي (قوله شري دارامع بنائه فاستحق البناء الخ) قال الرملي أقول وفي جامع الفصولين لو استحق بعض المبيع قبل قبضه بطل البيع في قدر المستحق ويخير ٧٠ المشتري في الباقي كما مر سواء أورث الاستحقاق عيبا في الباقي أولا لتفرق الصفة قبل

القبض وكذا لو استحق بعد قبض بعضه سواء استحق المقبوض أو غيره بخير كما مر لما مر من التفرق ولو قبض كله فاستحق بعضه بطل البيع بقدره ثم لو أورث الاستحقاق عيبا فيما بقي يخير المشتري كما مر ولو لم يورث عيبا فيه كتبين أو قنين استحق أحدهما أو كلي أو وزني استحق بعضه ولا يضر تبعضه فالمشتري يأخذ الباقي بلا خياره راعيا واللبس والركوب والمدواة رضا بالعيب لا الركوب للسقي أو الرد أو شراء العلف

شرح الطحاوي (قوله أطلقه وهو كذلك في الرد الخ) قال في الشربة لالمة جعل الركوب للرد غير مانع مطلقا والسقي وشراء العلف غير مانع مع الضرورة ضعيفا لما قال الزيلعي لا يكون الركوب ليسقي الماء أو ليردها على البائع أو ليشتري لها العلف رضا بالعيب وهذا استحسان لأنه يحتاج إليه وقد لا تنقاد

خبر في الكل وإن كان بعده خير في القيمة لا في المثلي فإن قبض أحدهما دون الآخر حكمه حكم ما إذا لم يقبضهما كافي المحيط وفي جامع الفصولين لو اشترى قنينين فأردا أحدهما بعيب لا يشترط حضرة القن الآخر سواء رد بقضاء أو رضا ويصح الرد ولو لم يكن العيب حاضرا أيضا وكذا لو استحق أحدهما لا يشترط حضرة الآخر سواء رد بقضاء أو رضا اهـ وذو كرفي فصل الاستحقاق شري قنيني فاستحق نصفه ورد المشتري ما بقي على البائع اهـ أن يرجع على بائعه بشئ من قيمة البناء لانه مغرور في النصف ولو استحق نصفه المعين فلو كان البناء في ذلك النصف حاصلة يرجع بقيمة البناء أيضا ولو كان البناء في النصف الذي لم يستحق فله أن يرد البناء ولا يرجع بشئ من قيمة البناء شري دارا فاستحق عرصتها ونقص البناء فقال المشتري أنا بئيتها فأرجع على بائعي وقال بائعه بعتها مبنية فالقول للبائع شري نصفه مشاعا فاستحق نصفه قبل القسمة والمبيع نصفه الباقي ولو استحق بعد القسمة فالمبيع نصفه الباقي وهو الربع اهـ ثم قال شري دارامع بنائه فاستحق البناء قبيل قبضه فالواخير المشتري أن شاء أخذ الأرض بحصته من الثمن وإن شاء ترك ولو استحق بعد قبضه يأخذ الأرض بحصته ولا خياره والشجر كالبناء ولو أحترق أو قلعها طام قبل القبض أخذتها جميع الثمن أو ترك ولا يأخذ بالحصة بخلاف الاستحقاق اهـ (قوله واللبس والركوب والمدواة رضا بالعيب) لانه دليل الاستبقاء في ملكه أطلق الركوب وهو مقيد بما إذا ركبها في حاجته ليا سبب صرح به وكذا المدواة لأنها تكون رضا بعيب داواه أما إذا دأوى المبيع من عيب قد برئ منه البائع وبه عيب آخفانه لا يمنع رده كافي ولو ألجأه في خزائنه الفقه اختلاف قال البائع ركبتهما فاحتك وقال المشتري لاردها عليك فالقول للمشتري وقيد بخيار العيب لان هذه الاشياء لا تسقط خيار الشرط لان الخيار هناك للاختبار وانه بالاستعمال فلا يكون مسقطا وقيد بهذه الاشياء لان الاستخدام بعد العلم بالعيب لا يكون رضا استحسانا لان الناس يتوسعون فيه وهو للاختبار هكذا أطلقه في المبسوط ونقل عن السرخسي في البرازية ان الصحيح ان الاستخدام رضا بالعيب في المرة الثانية الا اذا كان في نوع آخر وفي الصغرى الاستخدام مرة واحدة لا يكون رضا الا اذا كان على كره من العبد اهـ (قوله لا الركوب للسقي أو الرد أو شراء العلف) أي لا يكون الركوب لهذه الاشياء رضا بالعيب أطلقه وهو كذلك في الرد أو ما في السقي وشراء العلف فلا بد أن يكون لا بدله منه لصعوبتها أو لجزئه أو لكون العلف في عدل واحد أما اذا كان له بد منه فهو رضا كما في الهداية وفي جامع الفصولين ادعى عيبا في حمار فركبه ليرده فحجز عن البيعة فركبه جاثيا فله الرد اهـ وفي البرازية لو ركب لينظر الى سيرها أو لبس لينظر الى قدما فهو رضا وفي فتح القدير وجد بها عيبا في السفر فحجزها فهو عذر وأشار المؤلف رحمه الله تعالى باللبس وأخويه لغير حاجة الى ان كل تصرف يدل على الرضا بالعيب بعد العلم به يمنع الرد والارش فمن ذلك البيع والعرض عليه وتبني في الفوائد الا في الدراهم اذا وجدها البائع زيوفا فعرضها على البيع فانه لا يمنع الرد على المشتري لان ردها لكونها خلاف حقه لان حقه في الجياد فلم تدخل الزيواف في ملكه بخلاف المبيع العبد فانه ملكه

القبض وكذا لو استحق بعد قبض بعضه سواء استحق المقبوض أو غيره بخير كما مر لما مر من التفرق ولو قبض كله فاستحق بعضه بطل البيع بقدره ثم لو أورث الاستحقاق عيبا فيما بقي يخير المشتري كما مر ولو لم يورث عيبا فيه كتبين أو قنين استحق أحدهما أو كلي أو وزني استحق بعضه ولا يضر تبعضه فالمشتري يأخذ الباقي بلا خياره راعيا واللبس والركوب والمدواة رضا بالعيب لا الركوب للسقي أو الرد أو شراء العلف

شرح الطحاوي (قوله أطلقه وهو كذلك في الرد الخ) قال في الشربة لالمة جعل الركوب للرد غير مانع مطلقا والسقي وشراء العلف غير مانع مع الضرورة ضعيفا لما قال الزيلعي لا يكون الركوب ليسقي الماء أو ليردها على البائع أو ليشتري لها العلف رضا بالعيب وهذا استحسان لأنه يحتاج إليه وقد لا تنقاد

ولا تنساق فلا يكون دليل الرضا الا اذا ركبها في حاجة نفسه وقيل تأويله اذا لم يكن له بد من الركوب ان كان فالعرض العلف في عدل واحد ولا تنساق ولا تنقاد وقيل الركوب للرد لا يكون رضا كقما كان لانه سبب للرد ولغيره يكون رضا الاعن ضرورة اهـ وفي المواهب الركوب للرد والسقي أو شراء العلف لا يكون رضا مطلقا في الاظهر اهـ



فالعرض رضا بعينه ولا فرق بين ان يكون البائع في المشتريين قال له اعرضها على البيع فان لم تشتري  
منك ردها على اول او قيد فابا البيع لانه لو اشترى ثوبا فعرضه على الخياط لينظره ايكفيه ام لا لم يبطل  
حقه في رده بعينه وكذا لو عرضها على المقومين لتقوم كما في جامع الفصولين وفي البرازية لو قال له  
البائع بعد الاطلاع اتبعها قال نعم ولم يتمكن من الرد قال الشيخ الامام وينبغي ان يقول بديل قوله  
نعم لان نعم عرض على البيع ولا تقرب لمسكنته وفيها الاستقالة بعد الاطلاع لا تمنع الرد بخلاف  
العرض ومن ذلك الاجارة والعرض عليها والمطالبة بالغلة والرهن والكتابة وهذا اذا كان بعد العلم  
بالعيب فان اجره ثم علم به فله نقضه للعذر وبزوجه بخلاف الرهن لانه لا يردده الا بعد الفسك كذا في  
جامع الفصولين ومنه ارسال ولد البقرة عليها البر تضع منها او حلبه لبن الشاة او شرب اللبن وهل يرجع  
بالنقصان قولان وليس منه اكل ثمر الشجر وغلة الثمن والدار وارضاع الامه ولد المشتري وتلاف  
كسب المبيع بعد علمه وضرب العبد ان لم يؤثر الضرب فيه فان اثر فلا رد ولا رجوع وليس منه جز  
صوف الغنم ان نقضه فان لم ينقصه فله الرد وكذا قطف الثمار ان لم ينقص واستشكه في جامع  
الفصولين بانه ينبغي ان لا يرد لانها زبادة منفصلة متولدة وهي تمنع الرد ولم ارفعها خلافا ولكن يظهر  
من هذا ان فيها روايتين ومنه كما في البرازية الوطاء بكرة كانت او ثيابا نقضها او فلا رد ولا رجوع  
وكذا لو قبلها بشهوة او لمسه السكن يرجع بالنقص الا ان يقبلها البائع وان وطئها الزوج ان تيسر  
ردها وان بكر الاوسكني الدار اى ابتدأوها لا الدوام ومنه سقى الارض وزراعتها وكسح الكرم  
والببيع كلاً او بعضها بعد الاطلاع مانع من الرد والرجوع وكذا الهبة والاعتاق مطلقا كذا في البرازية  
وقها دفع باقى الثمن بعد العلم بالعيب رضا وفي الوقعات الهبة رضا وان لم يسلم العين الى الموهوب له  
لانها اقوى من العرض اه وفيه العرض نصف الطعام على المبيع لزمه النصف وبرد النصف  
كالبيع وجع غلات الضيعة رضا وكذا نثر كماله انه تضييع وفي فتح القدير هنا اخبار العيب  
على التراضي عندنا فلا يبطل بعد العلم به بالتأخير (قوله ولو قطع المقبوض بسبب عند البائع رده  
واسترد الثمن) يعني لو اشترى عبدا قد سرق عند البائع ولم يعلم به وقت الشراء ولا وقت القبض  
فقطعت يده عند المشتري له ان يردده وياخذ ما دفعه عند الامام وقال يرجع بمابين قيمته سارقا الى  
غير سارق وعلى هذا الخلاف اذا قتل بسبب كان عند البائع والحاصل انه بمنزلة الاستحقاق عنده  
وبمنزلة العيب عندهما الهما ان الموجود في يد البائع سبب القطع والقتل وانه لا ينافي المسألة  
فنقد العقد فيه لكنه متعيب فيرجع بنقصانه عند تعذر رده وصار كما اذا اشترى حاملا فاست في  
يده بالولادة فانه يرجع بفضل ما بين قيمتها حاملا الى غير حامل وله ان سبب الوجوب في يد البائع  
والوجوب يفضى الى الوجود فيكون الوجود مضافا الى السبب السابق وصار كما اذا قتل المغصوب  
او قطع بعد الردينية وجدت في يد الغاصب ومسئلة الحامل ممنوعة قيد بكونه بسبب عند البائع  
فقط لانه لو سرق عندهما فقطع بهما فعندهما يرجع بالنقصان كما ذكرنا وعندنا لا يردده بدون رضا  
البائع للعيب الحادث ويرجع بربع الثمن وان قبله البائع فيشلاثة الارباع لان الميسر من  
الا دمي نصفه وقد تلفت بالجنايتين وفي احدهما الرجوع فيتم نصف فلو تداولته الا يدي ثم قطع  
في يد الاخير رجع الباعة بعضهم على بعض عنده كما في الاستحقاق وعندنا يرجع الاخير على بائعه  
ولا يرجع بائعه على بائعه لانه بمنزلة العيب ولم يقيد المصنف بعدم علم المشتري لسرقته عند  
البائع وقيد به في الجامع الصغير وهو مفيد على قوله لان العلم بالعيب رضا به ولا يفيد على

ولو قطع المقبوض بسبب  
عند البائع رده واسترد  
الثمن  
(قوله وليس منه جز  
صوف الغنم) ظاهره انه  
عطف على قوله وليس  
منه اكل ثمر الشجر الخ  
اى مما يمنع الرد فيفيد ان  
خالفه صوف ان نقضه ليس  
مما يمنع الرد ايضا مع انه  
مما يمنع الرد بدليل قوله  
فان لم ينقصه فله الرد تأمل  
(قوله فلا رد ولا رجوع)  
هذا مخالف لما قدمه في  
شرح قوله ومن اشترى  
ثوبا فقطعة الخ عن  
الظاهرية من ان له ان  
يرجع بالنقصان (قوله  
وكذا لو قبلها بشهوة)  
قال في البرازية قال القمرائي  
قول السرخسي رحمه الله  
تعالى التقييل بشهوة يمنع  
الرد محمول على ما بعد العلم  
بالعيب اه وفيما قبل  
هذا وطاء الشيب يمنع  
الرد بالعيب والرجوع  
بالنقصان وكذا التقييل  
والمس بشهوة لانه دليل  
الرضا وسواء كان قبل  
العلم بالعيب او بعده  
(قوله ومسئلة الحامل  
ممنوعة) اى على قول  
ابى حنيفة رحمه الله بل  
يرجع على قوله بكل

ولو برى من كل عيب به  
صح وان لم يسم الكل  
ولا يرد بعيب

الثن قاله القاضي أبو  
زيد ونحوه الدين قاضيان  
وتماه في فتح القدير  
(قوله ولكن هذا على  
رواية الاسيحياني الخ)  
جواب عن الاشكال يمنع  
الاجماع قال في فتح القدير  
أجيب بمنع انه اجماع بان  
في الذخيرة اذا باع بشرط  
البراءة من كل عيب وما  
يحدث بعد البيع قبل  
القبض يصح عند أبي  
يوسف خلافا لمحمد وذكروا  
في المبسوط في موضع آخر  
لارواية عن أبي يوسف  
فيما اذا نص على البراءة  
من كل عيب حادث ثم قال  
وقيل ذلك صحيح عنده  
باعتبار انه يقيم السبب  
وهو العقد مقام العيب  
الموجب للرد ولئن سلمنا  
فالفرق ان الحادث يدخل  
تبعاً لتقرر برغضه ما  
وكم من شيء لا يثبت  
مقصوداً ويثبت تبعاً  
ما في الفتح (قوله وفي  
البدائع لو باع على انه  
برى الخ) قال في التمهيد  
مبنى على قول محمد كما في  
الشرح وعند أبي يوسف

قوله في الصحيح لان العلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع كذا في الهداية ثم اعلم انه لا أثر في الاستحقاق بعلم  
المشتري انه ملك المستحق الا فيما لو كانت جارية فاولدها غلاما بانها ملك الغير فان الولد رقيق لعدم  
الغزور كما في فصله من جامع الفصولين وظاهر كلام المصنف انه ليس بمخير بين امساكه والرجوع  
بنصف الثمن وليس كذلك بل هو مخير فله امساكه واخذ نصف الثمن لانه بمنزلة الاستحقاق لا  
العيب كما ذكره الشارح حتى لو مات بعد القطع حثف أنفه رجع بنصف الثمن عنده كالاستحقاق  
ولو اعتقه المشتري ثم قتل أو قطعت يده فانه لا يرجع عنده بشئ لفوات المسالية به وعندهما يرجع  
بالنقصان والى هنا طهران الاختلاف بين الامام وصاحبيه في ستة مسائل الاولى له رده عنده لا  
عندهما الثانية في كيفية الرجوع فعنده بالكل ان رده وبالنصف ان أمسكه وعندهما بالنقصان  
الثالثة اذ مات بعد القطع حثف أنفه فعنده يرجع بالنصف ولا رجوع عندهما الرابعة لو اعتقه  
فلارجع عنده خلافا لهما الخامسة في رجوع الباعة السادسة العلم به لا يمنع الخيار عنده خلافا  
لهما وقيد بكونه قطع عند المشتري لانه لو قطع عند البائع ثم باعه فبات عند المشتري به فانه يرجع  
بالنقصان عنده ايضا وبالقطع لانه لو اشترى مريضا فبات منه عند المشتري أو عند ابيه عند البائع  
فخلد عند المشتري فبات به رجع بالنقصان عنده ايضا لان المريض والمقطوع عند البائع انما مائنا  
بزيادة الا لام وترادفها عند المشتري وهي لم توجد عند البائع وزنا العبد يوجب الجلد والموت غيره  
فلا يؤخذ البائع بما لم يكن عنده وكذا الزوج أمته البكر ثم باعها وقبضها المشتري ولم يعلم بالنسكاح  
ثم وطئها الزوج لا يرجع بنقصان البكارة وان كان زوالها بسبب كان عند البائع لان البكارة  
لا تستحق بالبيع كذا في فتح القدير وكتبنا في شرح المنار من بحث الاداء والقضاء انه لو بيع عند  
المشتري بدين كان عند البائع فانه يرجع بالثمن فالمسائل الواردة عليه خمس (قوله ولو برى من كل  
عيب به صح وان لم يسم الكل ولا يرد بعيب) لان الجهة في الاستحقاق لا تنفص الى المنازعة وان  
كان في ضمنه التملك لعدم الحاجة الى التسليم فلا تكون مفسدة ويدخل تحت البراءة الموجود  
والحادث قبل القبض في قول الثاني وذكره مع الامام في المبسوط وشرح الطحاوي وفي الخاتمة انه  
ظاهر مذهبهما وقال محمد لا يدخل فيه الحادث وهو قول زفر لان البراءة تنال الثابت ولا يبي يوسف  
ان الغرض الزام العقد باسقاط حقه عن صفقة السلامة وذلك بالبراءة من الموجود والحادث واجعوا  
انه لو أبرأه من كل عيب به لا يدخل الحادث ولا يرد علينا عدم صحة أبرأت أحد كما لجهة الثمن له الحق  
كقوله لرجل على كذا ولو قال أبرأتك من كل عيب به وما يحدث لم يصح اجماعا فاستبس كل قول أبي  
يوسف لانه مع التنصيص لا يصح فكيف يحكمه ويدخله بلا تنصيص ولكن هذا على رواية  
الاسيحياني وأما على رواية المبسوط فيصح الاشتراط باعتباره انه يقيم السبب وهو العقد مكان العيب  
الموجب للرد وفي البدائع لو باع على انه برى فمن كل عيب يحدث بعد البيع فالبيع بهذا الشرط  
فاسد عندنا لان البراءة لا يحتمل الاضافة وان كان اسقاطا فقيه معنى التملك ولهذا لا يقبل الرد فلا  
يحتمل الاضافة نصا كالتعليق فكان شرطا فاسدا فافسد البيع اه ولو اختلفا في عيب انه حادث  
بعد العقد وكان عنده لا أثر لهذا عند أبي يوسف وعند محمد القول للبايع مع عيبه على العلم بانه  
حادث هذا اذا اطلق اما اذا أبرأه مقيدا بعيب كان عند البائع ثم اختلفا على نحو ما ذكرنا والقول  
للمشتري كذا في البدائع ولو شرطها من عيب واحد كشجرة فحدث عند المشتري عيب أو موت فاطلع  
على آخر فارد الرجوع بالنقصان جعل أبو يوسف الخيار للبائع في التعيين وجعله يرجع الله تعالى

للمشتري ومجمله ما اذ لم يغنها عند البيع بل أبراه من شجرة به أو عيب ولو أبراه من كل غائلة فهي في  
 السرقة والابق والفجور ولو أبراه من كل داء فهو على ما في الباطن في العادة وما سواه يسمى مرضا  
 وقال أبو يوسف يتناول الكل ولو قبل الثوب بعمو به يبرأ من الخروق وتدخل الرقع والرفو ولو أبراه  
 من كل سن سوداء تدخل الحجر أو الخضر أو من كل قرح تدخل القروح الدامية كذا في المعراج  
 والثر الذي برئ منه ولا يدخل الكي كافي الخانية وفي المحيط أبرأناك من كل عيب بعينه فاذا هو أعور  
 لا يبرأ لأنه عدمها لا عيب وكذا لو قال بيده فاذا هي مقطوعة لا يبرأ بخلاف قطع الأصبع وبخلاف ما اذا  
 برئ من كل عيب به كذا في الوقعات ولو قال أنا برئ من كل عيب إلا ما قام به برئ من أباقه ولو قال  
 إلا الأباق فله الرد بالابق لأنه لم يصف الأباق إلى العيب ولا وصفه به فلم يكن استرافا بوجود الأباق  
 للحال لأن هذا الكلام كما يحتمل التبري عن اباق موجود من العيب يحتمل التبري عن اباق سيحدث  
 في المستقبل فلا يكون مقرا بكونه آتيا للحال بالشك فلا يثبت حق الرد بالشك اه ولو قال أنت  
 برئ من كل حق لي قبلك دخل العيب هو المختار دون الدرك وفي الصغرى المشتري الاول اذا أبرأ  
 بآثمه عن العيب بعدما اطلع الثاني عليه صح ولا يرد على بائعه اذا رد عليه وفي الخاتمة اذا باع جارية  
 وقال أنا برئ من كل عيب بها فهو برئ من كل عيب بها ولو قال أنا برئ من كل عيب بها لا يبرأ عن شيء من  
 العيوب ولو قال أبرأناك عن كل عيب ولم يقل بها فهذه براءة عن كل عيب اه وفيها باع شيئا على أنه  
 برئ من كل عيب لا يكون اقرارا بالعيب ولو شرط البراءة عن عيب واحد أو عيين كان ذلك اقرارا  
 بذلك العيب بآثمه اذا باع عبدين على أنه برئ من كل عيب بهذا العيب بعينه وسلمهما إلى المشتري  
 فاستحق أحدهما ووجد المشتري بالآخر عيبا لزمه العيب بحصته من الثمن فيقسم الثمن على العبدین  
 وهما صحيحان لا عيب بهما فاذا عرفت حصة المستحق رجع المشتري على البائع بحصة المستحق من الثمن  
 ولو باع عبدين بشئ واحد على أنه برئ من عيب واحد بهذا ثم استحق أحدهما فوجد بالذي  
 برئ عن عيب واحد عيبا فانه يقسم الثمن عليهما على قيمة المستحق صحيحا وعلى قيمة الآخر به عيب  
 واحد فاذا عرفت حصة المستحق رجع المشتري على البائع بذلك اه ما في الخاتمة ولم يذكر المصنف  
 رحمه الله تعالى الصلح عن العيب كالم يذكر الكفالة به وقد مناظر فانهما ولا بأس بذكرهما هنا  
 تنميما للفائدة أما الاول فقد مناظر انه ان كان الدافع البائع والمبيع للمشتري كان جائزا حطام من الثمن  
 وان كان المشتري ليأخذه البائع لا وفي فتح القدير لواصل الحما على أن يحط كل عشرة ويأخذ الاجنبي  
 بما وراء المخطوط ورضي الاجنبي جاز وجاز حط المشتري دون البائع ولو قصر المشتري الثوب فاذا هو  
 متخرق وقال المشتري لا أدري تخرق عند القصار أو عند البائع فاصطالحوا على أن يقبله المشتري ويرد  
 عليه القصار درهم والبايع درهم جاز وكذا لو اصطالحوا على أن يقبله البائع ويدفع له القصار درهم  
 ويترك المشتري درهم اقبل هذا غلط وتأويله ان يضمن القصار أولا للمشتري ثم يدفع المشتري ذلك  
 للبائع اه وفي الصغرى ادعى عيبا في حازية فأنكر فاصطالحوا على مال على أن يبرئ المشتري البائع  
 عن ذلك العيب ثم ظهر انه لم يكن به هذا العيب أو كان بها لكن برئت وصحت كان البائع أن يرجع  
 على المشتري ويأخذ ما أدى من البدل وفي القنية باع المشتري بعد الصلح عن العيب ثم زال العيب  
 في يد المشتري الثاني ليس للبائع أن يرجع على مشتريه ببدل الصلح ان زال بمعاينة المشتري الاول  
 والافلا اه وفيما اشترى جارا ووجد به عيبا قديما فاراد الرد فصولح بينهما بدينار وأخذه ثم  
 وجد به عيبا آخر قديما فله أن يرد مع الدينار وقيل يرجع بنقصان العيب اه والى هنا ظهران

يصح لان الغرض ايجاد  
 البيع على وجه لا يستحق  
 فيه سلامة المبيع من  
 العيب اه وهو بعد بدل  
 ظاهر قوله عندنا متبعة  
 ما في شرح الطحاوي  
 قوله دخل العيب دون  
 الدرك لان العيب حق  
 له قبله للحال والدرك لا  
 كذا في الذخيرة

خيار العيب يسقط بالعلم به وقت البيع أو وقت القبض والرضا به بعدهما أو اشتراط البراءة من كل عيب أو الصلح على شيء وفي جامع الفصولين لو اشتراه على أن عيبه حدث فظهر أنه قد يرد لا يرد أو لا قرار بان لا عيب به إذا علمه قال في الصغير إذا قال المشتري ليس به عيب لا يكون إقرارا ببقاء العيوب حتى لو وجد به عيبا كان له أن يرد ولو عين فقال ليس باق كان إقرارا ببقاء الباقي وكذلك لو شهدوا أنه باع بشرط البراءة من كل عيب لا يكون إقرارا من الشهود بالعيب حتى لو اشتراه الشاهد فوجد به عيبا كان له أن يرد وكذلك لو شهدوا على أنه باعه على أنه يبرىء من الباقي ثم اشتراه الشاهد فوجد أنه آتقاؤه الرد ولو على أنه يبرىء من باقائه فليس للشاهد يرد به باقائه اه وفي الولو المجبة للبائعية إذا تزوجت المشتري على أرش العيب صح وكان إقرارا منها بالعيب وكذلك البائع إذا اشترى منه أرش العيب كان إقرارا به بخلاف الصلح عنه لا يكون إقرارا به وأما ضمانه ففي البرازية اشترى عبدا وضمن له رجل عيوبه فاطلع على عيب فرد له لا ضمان عليه عند الامام لأنه ضمان العهد وعلى قول الثاني يضمن لأنه ضمان العيوب وإن ضمن السرقة أو الحرية أو الجنون أو العمي فوجده كذلك ضمن الثمن للمشتري وإن مات عنده قبل الرد قضى على البائع بالنقص ورجع به على الضامن ولو ضمن له بحصة ما يحميه من العيوب من الثمن فهو جائز عند الامام فإن رده المشتري رجع بكل الثمن على الضامن وإن لم يرد وقضى بالنقص على البائع رجع على الضامن كما يرجع على البائع وعن الثاني قال رجل للمشتري ضمانت لك عماه فكان أعمى فرد له لم يرجع على الضامن بشيء ولو قال إن كان أعمى فعلى حصة العمى من الثمن فرد له ضمن حصة العمى ولو وجد به عيبا فقال رجل للمشتري ضمانت لك هذا العيب فالضامن باطل اه والله أعلم

(قوله أو الإقرار بان لا

عيب به الخ) عطف على

قوله بالعلم به وقت البيع

(باب البيع الفاسد)

(باب البيع الفاسد)

### (باب البيع الفاسد)

آخره لكونه عقدا مخالفا للدين كما في فتح القدير وصرح الولو المحي رحمه الله تعالى من الفصل السابع بأنه معصية يجب رفعها وسيأتي في باب الربا أن كل عقد فاسد فهو ربا والفاسد له معنيان لغوي واصطلاحي فالاول فسد كنصر وعقد وكرم فساد أو فساد ضد صلح فهو فاسد وفسيد من فسادى ولم يسمع انفسد والفساد أخذ المال ظلما والمحبذ والمفسد ضد المصلحة وفسده تفسيد افسده وتفسادوا قطعوا أرحامهم واستفسدوا ضد استصلح كذا في القاموس وفي المصباح واعلم ان الفساد الى الحيوان أسرع منه الى النبات والى النبات أسرع منه الى الجماد لان الرطوبة في الحيوان أكثر من الرطوبة في النبات وقد يعرض للطبيعة عارض فيججز الحرارة بسببه عن جريانها في الجارى الطبيعية الدافعة لعوارض العقوبة فتكون العقوبة بالحيوان أشد تنبأ منها بالنبات فيسمع إليه الفساد فهذه هي الحكمة في قول الفقهاء يقدم القاضى ما يتسارع اليه الفساد فيبدأ ببيع الحيوان ويتعدى بالهمزة والتضعيف والمفسدة خلاف المصلحة وجهها الفاسد اه وحاصله أنه ما تغير وصفه ويمكن الانتفاع به لما في البناء يقال فسد اللحم إذا أنت من بقاء الانتفاع به وأما الثاني قالوا هو ما كان مشروعا بأصله لا بوصفه ولا يخفى مناسبتة للغوى ومرادهم من مشروعية أصله كونه مالا متقوما لا جزاءه وصحته فان كونه فاسدا يمنع صحته ولقد تسرع في البناء حيث عرفه بأنه مالا يصح وصفه فانه يفيد أنه يصح أصلا ولا صحة للفساد وإنما أطلقوا المشروعية على الأصل نظر الى أنه لو خلى عن الوصف لكان مشروعا والأفع اتصافه بالوصف المنهى عنه لا يبق مشروعا

أصلاً والمراد بالفساد هنا ما يعم الباطل لأنه يند كرون في هذا الباب ما يعم الباطل أيضاً فالمراد به  
 ما لم يكن مشروعا بوصفه أعم من أن يكون مشروعا بأصله أولاً والبياعات المنهية عنها ثلاثة فاسد  
 وباطل ومكروه فخر عياق الفاسد يندناه وأما الباطل فله معنيان لغوي واصطلاحي فالاول يقال  
 بطل الشيء يبطل بطلا وبطولا وبطلانا يضم الاوائل فساداً وسقط حكمه فهو باطل والجمع بواطل  
 أو بأباطيل على غير قياس كنداف المصباح ويقال للحكم اذا صار بحيث لا يفتفع به للدود أو للسوس  
 بطل واذا أنت فسد كافي فتح القدير وأما الثاني فهو ما لا يكون مشروعا بأصله ولا بوصفه وحكمه  
 عدم افادة الحكم وهو الملك قبضه أولاً وفيه مناسبة للمعنى اللغوي لأنه بمعنى ما سقط حكمه وحكم  
 الفساد ما لا يفيد بمجرد بل بالقبض وأما المكروه فهو لغة خلاف المحبوب واصطلاحاً ما نهى عنه  
 لمجاوز كالمبيع عند أذان الجمعة نهى عنه للصلاة وعرفه في البناء بما كان مشروعا بأصله ووصفه  
 لكن نهى عنه لمجاوز اه ويمكن ادخاله تحت الفساد أيضاً على ارادة الاعم وهو ما نهى عنه  
 فيشمل الثلاثة والفساد بالمعنى الاعم يثبت بأسباب منها الجهالة المفضية الى المنازعة في المبيع أو  
 التمن ومنه الجحز عن التسليم الا بضرر ومنها الغرر ومنها شرط خارج عن الشرع ومنها عدم  
 المالية أو التقوم ومنها عدم الوجود ومنها عدم القدرة على التسليم وأما المبيع الجائر الذي  
 لانتهى فيه فثلاثة نافذ لازم ونافذ ليس بل لازم وموقوف فالاول ما كان مشروعا بأصله ووصفه  
 ولم يتعلق به حق الغير ولا خيار فيه والثاني ما لم يتعلق به حق الغير وفيه خيار والموقوف ما يتعلق  
 به حق الغير وهو ما ملك الغير أو حق بالمبيع لغير المالك وحصره في الخلاصة في خمسة عشر بيع  
 العبد والصبي المحجورين موقوف على اجازة المولى والاب أو الوصي وبيع غير الرشيد موقوف  
 على اجازة القاضى وبيع المرهون والمستأجر وما في مزارعة الغير موقوف على اجازة المشرى  
 والمستأجر والمزارع وبيع البائع المبيع بعد القبض من غير المشتري موقوف على اجازة المشتري  
 وقبل القبض في المنقول لا ينعقد أصلاً وبيع المرتد عند الامام والمبيع برفقه وبما باع فلان  
 والمشتري لا يعلم موقوف على العلم في المجلس وبيع فيه خيار المجلس وبمثل ما يبيع الناس وبمثل  
 ما أخذ به فلان وبيع المالك المغموص موقوف على اقرار الغاصب أو البرهان بعد انكاره  
 وبيع مال الغير اه ويمكن أن يزاد البيع المشروط فيه الخياراً أكثر من ثلاثة أيام فان الصحيح انه  
 موقوف فان أسقطه قبل دخول الرابع جاز والافسد كما تقدم في بابه لا يقال انما يند كره للاختلاف  
 لانا نقول لم يقتصر على المتفق عليه فان في بيع المرهون والمستأجر خلافاً ويستثنى مما في مزارعة  
 الغير ما اذا باعها مالسكها والبذر من قبله قبل القائه فانه نافذ كما في البرازية السابع عشر من  
 الموقوف الوكيل بشرائه اذا اشترى نصفه فانه موقوف فان اشترى الباقي قبل الخصومة نفذ  
 على الموكل كما في الجمع وغيره الثامن عشر على قولهما الوكيل ببيع العبد اذا باع نصفه  
 هو موقوف على بيع الباقي قبل الخصومة وعند الامام نافذ كما في الجمع التاسع عشر ببيع نصيبه  
 من مشترك بالخلط والاختلاط موقوف على اجازة شريكه كما ذكره في الشركة العشرون  
 بيع ما في تسليمه ضرر موقوف على تسليمه في المجلس كما في البرازية الحادى والعشرون ببيع  
 المريض عينا من أعيان ماله لبعض ورثته موقوف على اجازة الباقي ولو كان بمثل القيمة عنده  
 الثاني والعشرون ببيع السيد عبده المأذون المدين موقوف على اجازة الغرماء الثالث والعشرون  
 ببيع الوارث التركة المستغرقة بالدين موقوف على اجازة الغرماء ذكره الزيلعي عند قوله وصح عتيق



مشتري من غاصبه باجازه بيعه الرابع والعشرون الوكيل اذا وكل بلا اذن وتعميم فبعد الثاني توقف  
على اجازة الاول كما في المجموع الخامس والعشرون احدى الوكيلين اذا باع بحضرة صاحبه توقف على  
اجازته فان اجازته جاز بخلاف ما اذا كان غائباً فانه لا ينفذ باجازه كما ذكره الزيلعي في الوصالة  
السادس والعشرون يبيع المولى اكتاب عبده المديون بعد الحجر عليه موقوف على اجازة الغرماء  
كما في جامع الفصولين السابع والعشرون احدى الوصيين اذا باع بحضرة الآخر الثامن والعشرون  
احدى الناظرين اذا باع غيلة الوقف بحضرة الآخر توقف فيها على اجازة الآخر اثنان من الوكيلين  
ولم أرهما الا ان صريحا التاسع والعشرون يبيع المعتوه كبيع الصبي العاقل موقوف كما ذكره  
الزيلعي والصحيح يشمل الثلاثة لانه ما كان مشروعا باصله ووصفه والموقوف كذلك والعقبة في  
المعاملات ترتب الاثار وفي العبادات سقوط القضاء كما في الاصول وللشافعي طريقتان فمنهم من  
يدخل الموقوف تحت الصحيح فهو قسم منه وهو الحق لصدق التعريف وحكمه عليه فانه ما اوفاد  
الملك من غير توقف على القبض ولا يضر توقفه على الاجازة كتوقف البيع الذي فيه الخيار على  
اسقاطه ولذا قال في المستصفي المبيع نوعان صحيح وفاسد والصحيح نوعان لازم وغير لازم اهـ ولذا لم يذكر  
في الحاوي القدسي في التقسيم الصحيح وانما قال المبيع اربعة انواع نافذ وموقوف وفاسد وباطل  
ولا غبار على هذه العبارة ومنهم من جعله قسيما للصحيح وعليه مسمى الشارح الزيلعي فانه قسمه الى  
صحيح وباطل وفاسد وموقوف وقسمه في فتح القدير الى جائز وغير جائز وهو ثلاث باطل وفاسد  
وموقوف فجعله من غير الجائز مرديا بالجائز النافذ وفي السادس من جامع الفصولين ان يبيع مال الغير  
بغير اذن بدون تسليمه ليس بمعصية ولم أر في ما عندي من الكتب من سماه فاسدا الا في بيع المرهون  
والمستأجر فقال في البدائع من شرائطه ان لا يكون في المبيع حق لغير البائع فان كان لا ينفذ  
كالمرهون والمستأجر واختلفت عبارات الكتب في هذه المسئلة في بعضها ان البيع فاسد وفي بعضها  
ان البيع موقوف وهو الصحيح الى آخره وقال قبله في جواب الشافعي في بيع الفضولي انه غير صحيح  
لانه لا ينفذ حكمه وصحة التصرف عبارة عن اعتباره في حق المحكم فقال قلنا نعم وعندنا هذا  
التصرف يفيد في الجملة وهو ثبوت الملك موقوفا على الاجازة امام من كل وجه او من وجه لكن لا يظهر  
شي من ذلك عند العقد وانما يظهر عند الاجازة وهو تفسير التوقف عندنا ان يتوقف في الجواب في  
الحال انه صحيح في حق المحكم لا يقطع القول به الحال ولكن يقطع القول بصحته عند الاجازة وهذا  
جائز كالبيع بشرط الخيار للبائع والمشتري اهـ وانما اكثرنا من تحرير هذا المبحث لاني قررت  
في المدرسة الصرغتمشية حين اقراء الهداية ان يبيع الفضولي صحيح عندنا فانكروه بعض الطلبة الذين  
لا تحصيل لهم وادعى فساده وهو فاسد لما علمته وسأني له عز يد في محله ان شاء الله تعالى (قوله لم  
يجز بيع الميتة والدم) لانعدام المالية التي هي ركن البيع فانهم لا يعدون ما لا عند احد وهو من  
قسم الباطل والمؤلف رحمه الله تعالى لما استعمل الفاسد في الباب للاعم غير بعدم الجواز الشامل  
لباطل والفاسد وفي القاموس الميتة ما لم تلحقه ذكاة والكسر للنوع اهـ فان اراد عدم الجواز  
عنده في حق المسلمين بقيت الميتة على اطلاقها وان اراد الاعم للمسلم والكافر فرب ادبها مامات حنف  
أنفه اما المخنقة والموقودة فغير داخل في التجنيس اهل الكفر اذا باعوا الميتة فيما بينهم لا يجوز  
لانها ليست بمال عندهم ولو باعوا ذبيحتهم وذبحهم ان يخنقوا الشاة ويضر بوها حتى تموت جاز لانها  
عندهم بمنزلة الذبيحة عندنا وفي جامع الكرخي يجوز البيع عندهم عند أبي يوسف خلافا لعميد

لم يجز بيع الميتة والدم  
(قوله وهو الحق) ينبغي  
ان يستثنى من ذلك بيع  
المكره فانه موقوف على  
اجازته مع انه فاسد فقد  
صرح المصنف في الاكره  
انه يثبت به الملك عند  
القبض للفساد واذا في  
النار وشروحه انه يعتقد  
فساد العدم الرضا الذي  
هو شرط النفاذ وانه  
بالاجازة يصح وبزول  
الفساد وظاهره ان  
الموقوف على الاجازة  
صحته لكن لينظر الفرق  
بينه وبين المذكورات  
هنا تأمل (قوله ولم أر  
في ما عندي من الكتب  
من سماه فاسدا) ان كان  
ضمير سماه راجعا الى  
بيع مال الغير كما هو  
الظاهر من العبارة  
لا يناسبه الاستثناء اللهم  
الا ان يقال اراد بمال  
الغير ما تعلق به حق الغير

لابي يوسف انهم يقولونها كالحجر والحديد ان احكامهم كاحكامنا الا في الخمر وفي الذخيرة ارا دالميتة  
 مامات حتف انغدا ما التي ماتت بالسبب كالتحقق والجرح في غير موضع الذبح فالمبيع فاسد لا باطل  
 وكذلك ذبايح الجوس مال متقوم عندهم بمنزلة الخمر كذا في المعراج وحاصله ان في المبيع حتف  
 انغدا بل بسبب غير الذكاة وابتين بالنسبة الى الكافر وفي رواية الجواز وفي رواية الفساد واما  
 البطلان فلا واما في حقنا فالكل سواء قال في البدائع ولا ينعقد بيع الميتة والدم وذبيحة الجوسي  
 والمرئد والمشر ك ومتروك التسمية عمدا عندنا وذبيحة المجنون والصبي الذي لا يعقل وكذا ذبيحة صيد  
 الحرم محرما كان الذابح او حلالا وذبيحة الحرم من الصيد في الحل او الحرم لان الكل ميتة ولا ينعقد  
 بيع صيد الحرم سواء كان صيدا الحرم او الحل اه وفي البرازية يبيع متروك التسمية عمدا من كافر  
 لا يجوز اه اطلقه فشم ما اذا كانت الميتة مبيعا او متنا والدم قال في القاموس اصله دمي ثنيته  
 دميان ودمان وجعه دماء ودمي وقطعته دمة وهي لغة في الدم وقد دمي كرضي دما وادميته ودميته  
 وهو دامي اه واراد بالدم الدم المسفوح اما يبيع الكبد والطحال فانه جائز واراد بالميتة ما سوى  
 السمك والجراد وأشار الى منع ما ليس بمال كبيع العذرة الخالصة ويجوز بيع السرقين والبعير  
 والانتفاع به والوقود به كذا في السراج الوهاج (قوله والخنزير والخمر) أي في حق المسلم انتهى عن  
 بيعهما وقر بانهما وصرح في الهداية بالفساد فيهما لوجود حقيقة البيع وهو مبادلة المال بالمال  
 فانه مال عند البعض ومراده ما اذا كانا مبيعين قوبلا بعرض يبيع مقايضة اما اذا قوبلا بالدرهم  
 أو الدينار فالبيع باطل حتى لو بيع أحدهما بغير قبضه البائع واعتقه نفذ عتقه ولو استحققه مستحق  
 فالمشتري خصم له بخلاف بيعه بالميتة اذا اعتقه لم ينفذ واذا استحق فليس بخصم كافي البناء والفرق  
 ان الخمر مال في الجملة في شرع ثم أمر باهانتها في شرع آخر فطريق النسخ وفي تملكها بالعقد مقصودا  
 اعزازه بخلاف جمع له غنما واعتبر في بيع المقايضة الخمر غنما والعرض مبيعا والعكس وان كان ممكنا  
 لم يكن ترجح هذا الاعتبار لما فيه من الاحتياط بالقرب من تصحيح تصرف العقلاء المكافين بطريق  
 الاعزاز للعرض فاعتبرنا ذكرها لاعزاز الثوب لا الثوب للخمر فوجب قيمة العرض لا الخمر ولا فرق  
 بين دخول البائع على الثوب أو الخمر في جعل الثوب هو المبيع كذا في فتح القدير والحاصل ان يبيع  
 نفس الخمر باطل مطلقا وانما الكلام فيما قابله فان ديننا كان باطلا أيضا وان عرضا كان فاسدا  
 وجاد الميتة كالخمر في رواية وكالميتة في أخرى وفي القاموس الخمر ما أسكر من عصير العنب أو عام  
 كالخمر وقد تدكر والجموم اصح لانها حرمت وما بالمدينة خمر عنب وما كان شراهم الا البسر والتمر اه  
 قيسد بالخمر لان يبيع ما سواها من الاشربة المحرمة كالسكر ونقيع الزبيب والمنصف جائز عنده  
 خلا فالحما كذا في البدائع وقيدنا بالمسلم لان أهل الذمة ما يمنعون من بيعها ثم اختلفوا فقال بعضهم  
 يباح الانتفاع بهما لهم شرعا كالحل والشاة فكان مالا في حقهم وقال بعضهم هما حرامان عليهما لان  
 الكفار مخاطبون بالحرمات وهو الصحيح من مذهب أصحابنا ولكن لا يمنعون من بيعهما لانهم  
 يعتقدون الحل والتحول وقد أمرنا بتركهم وما يدينون كذا في البدائع وأشار المؤلف الى ان الذميين  
 اذا تابعا خيرا أو خنزيرا ثم أسلم أو أسلم أحدهما قبل القبض فان البيع يفسخ لان التسليم والقبض  
 حرام كالبيع بخلاف ما اذا كان الاسلام بعد القبض لان الموجود الدوام وهو لا ينافي ولو أقرض  
 الذمي خرا من ذمي ثم أسلم أحدهما فان أسلم المقرض سقطت الخمر لان اسلامه مانع من قبضها ولا شيء  
 له من قيمتها على المستقرض لان الجوز جاء من قبله وان أسلم المستقرض ففيه روايتان في رواية كالأول

### والخنزير والخمر

(قوله ولا ينعقد بيع  
 صيد الحرم الخ) قال  
 الرملي تقدم في الحج في  
 الكلام على جزاء الصيد  
 انه ان كان قد اصطاده  
 وهو حلال ثم أحرم فباعه  
 فان المشتري يضمن له  
 قيمته وهو يقتضي فساد  
 البيع وبه صرح في النهر  
 فلم ان يبيع صيدا الحلال  
 للمحرم فاسد سواء باعه  
 وهو محرم أو حلال وإذا  
 أتلفه المحرم ضمن قيمته  
 لصاحبه ومثله لله تعالى  
 جزاء الصيد والله تعالى  
 أعلم (قوله وفي البرازية  
 يبيع متروك التسمية عمدا  
 من كافر لا يجوز) قال  
 في النهر ومتروك التسمية

وفي أخرى وهو قول محمد بن يحيى فيهما كذا في البدائع وقيل بالحجر والحجر يراد ببيع آلات اللهو كالبربط والطلل والمزمار والدف صحیح مكرره عند الامام وقال لا ينعقد بيعها والصحیح قوله لا انتفاع بها شرعا من وجه آخر وعلى هذا الاختلاف يبيع النرد والشطرنج وعلى هذا الاختلاف الضمان على من انفقها فعنده يضمن وعندهما لا كذا في البدائع ولكن الفتوى في الضمان على قواهما كما سأتى في الغصب ومحلها ما اذا كسرهما غير القاضى والمختب أماهما فلا ضمان اتفاقا وقد ذكر في أول سير اليتيمة الفرق بين المتقوم والمعصوم اهـ (قوله بالحجر والمدير وأم الولد والمكاتب) أى يبيع هؤلاء غير حائز أى غير منقذ اما فى الحجر فلعدم المسالية وأما المدير وأم الولد فقد صرح فى الهداية بطلان بيعهما قال لان استحقاق العتق قد ثبت لام الولد لقوله عليه السلام أعتقها ولدها وسب الحجر بقا فاعتقد فى حق المدير فى الحال لبطلان الاهلية بعد الموت والمكاتب استحق العتق يدعى نفسه لازمة فى حق المولى ولو ثبت الملك بالبيع لبطل ذلك كله فلا يجوز ولو رضى المكاتب بالبيع فقهروا بينان والظاهر الجواز والمراد بالمدير المطلق دون المقيد أى فانه يجوز بيعه اهـ ولو يبيع المكاتب بغير رضاه فاجاز بيعه لا ينفذ فى الصحيح من الرواية وعليه عامة المشايخ كذا فى الخاتمة وأورد عليه ان البيع فيهم لو كان باطلا لسرى البطلان الى المضموم الى واحد وسأتى انه لو جمع بين قن ومدير وأم ولد وباعهم ماصقة فانه يجوز فى القن ولو كانوا كالحرم بحزب فبما ضم أحجب انه مخصوص بخازن ان يكون بعض افراد الباطل لضعفه لا يسرى حكمه الى ماضم اليه وفى بعض عبارات المشايخ ان بيعهم فاسد بدليل صحة المضموم وأورد عليه بانه لو كان فاسدا لمساكوا بالقبض ولم يمسكوا به اتفاقا وأحجب بانه مخصوص فهو من قبيل الفاسد الذى لا يملك به والحاصل انهم اتفقوا على انهم لا يملكون به وعلى عدم البطلان فى المضموم اليهم ففى ان بيعهم باطل أو فاسد ولا بد من التخصيص لكل منهما وتخصيص كلام الهداية أولى وفائدة القولان فيما قبلهم فباطل على ما فى الهداية فلا يملك بالقبض وفاسد على قول القدورى والايضاح فيملك به ههنا ما أفاده كلام الشارحين فى هذا المحل وفى ايضاح الاصلاح ان يبيع الثلاثة باطل موقوف بنقلب حائز ابا رضيا فى المكاتب وبالقضاء فى الاخيرين لقيام المسالية اهـ وهو ضعيف لانه لا بد فى المكاتب من الرضا قبل البيع على الصحيح ونفاذ القضاء يبيع أم الولد ضعيف فى قضاء البرازية لا يظهر عدم النفاذ وصحح فى فتح القدير النفاذ بقضاء القاضى ويبيع معنق البعض كالحرم وولد المدير كهو وكذا ولام الولد والمكاتب كهو الدخول الولد فى الكتابة كذا فى السراج الوهاج (قوله فلوها مسكوا عند المشتري لم يضمن) لبطلان البيع فكان أمانة لسكونه مقبوضا باذن صاحبه وهو رواية عن الامام واختارها أحمد الطوسى واختار شمس الأئمة السرخسى وغيره الضمان بالنشل أو بالقيمة وقيل الاول قوله والثانى قوله ما كذا فى فتح القدير وفى القنية وفى السير انه يضمن لسكونه قبضه لنفسه فشا به الغصب وهو الصحيح اهـ وذكر فى أول سير اليتيمة مسألة يبيع الحر بى بنيه أو أباه هل هو باطل أو فاسد أطلقه فشمع جميع ما تقدم ولكن اذا مات المدير وأم الولد عند المشتري فيه اختلاف فقال الامام لا ضمان وقال عليه قيمتهما وهو رواية عنه لانه مقبوض بجهة البيع فيكون مضمونا عليه كسائر الاموال وهذا لان المدير وأم الولد يدخلان فى البيع حتى يملك ما يضم اليهما فى البيع بخلاف المكاتب فانه فى يده نفسه فلا يتحقق فى حقه القبض وهو الضمان به وله ان جهة البيع انما تلحق بحقيقته فى محل يقبل الحقيقة وهما لا يقبلان حقيقة البيع فصارا كالمكاتب وليس دخولهما

والحجر والمدير وأم الولد والمكاتب فلوها مسكوا عند المشتري لم يضمن

عامدا كالذى مات حنف أنفه حتى يسرى الفساد الى ماضم اليه وكان ينبغي أن لا يسرى لانه محتمد فيه كالمدير فمعه قد فيه البيع بالقضاء وأجاب فى السكاكى بان حرمة منه منصوص عليه فلا يعتبر خلافه ولا ينعقد بالقضاء ومن هنا قال السبازى يبيع متروك التعمية عامدا من كافر لا يجوز وفيه كلام سأتى فى القضاء ان شاء الله تعالى

(قوله فصار كمال المشتري) قال في الفتح فصار كمال المشتري لا يدخل في حكم عقده بانفراده و يدخل اذا ضم البائع اليه مال نفسه  
وباعه مال صفة واحدة حيث يجوز البيع في المضمون بالحصص من الثمن المسمى ٩٧ على الاصح وان كان قد قيل

لا يصح أصلا في شيء أه  
قلت فلتحفظ هذه المسئلة  
فانها تقع كثير في نحو  
المال المشترك بين رجلين  
مثلا كدابة أو دار فان  
أحدهما يبيع السكك  
لشريكه بصفة واحدة  
وقد بحثت عنها كثيرا  
حتى وجدت هنا (قوله  
جرب التمر) أجرب التمر  
جمعه فيه والجرب بالضم

والسمك قبل الصيد

حجر منقور يتوضأ منه  
واجترن اتخذ جرينا  
قاموس (قوله وقد سئلت  
حين تألف كتاب البيوع  
الخ) قال في النهر وأعلم  
ان في مصر بركة صغيرة  
كبيرة الفهدة تجمع فيها  
الاسماك هل يجوز  
اجارتها لصيد السمك  
منها نقل في البحر عن  
الايضاح عدم جوازها  
ونقل أولا عن أبي يوسف  
في كتاب الخراج عن أبي  
الرزاد قال كتبت الى عمر  
ابن الخطاب الخ وما في  
الايضاح بالقواعد  
الفقهية ألق أه قال  
الرملي أقول والذي علم  
مما تقدم عدم جواز  
البيع مطلقا سواء كان

في البيع في حق أنفسهما وانما ذلك ليثبت حكم البيع فيما يضم اليهما فصار كمال المشتري لا يدخل  
في حكم عقده بانفراده وانما ثبت حكم الدخول فيما ضمه اليه كذا هذا كذا في الهداية وظاهره انه  
لا ضمان ان هلك السمك ان ثبت في يد المشتري اتفاقا واليه يشير كلام العناية وفي المعراج ان الرواية  
عنه كقوله لهما انما هي في المديبر وأما المولد فغير مضمونة عنده باتفاق الروايات وفي شرح الجامع  
الصغير لقاضي خان ومشايعنا صححوا هذه الرواية وقدمنا في العتاق ان قيمة المديبر نصف قيمته لو كان  
قنا وبه يفتى وان قيمة أم الولد ثلث قيمته فاذا احتجج الى تقويمهما باعتبار المضموم اليهما فالامر  
على ما ذكرنا في السراج الوهاج هنا ان قيمة المديبر ثلثا قيمته قنا على الاصح وعليه الفتوى وما ذكرناه  
من الافتاء بالنصف منقول في الفتاوى الصغرى وصرح به في البناءة وفتح القدير هنا علم ان أم  
الولد تخالف المديبر في ثلاثة عشر حكما لا تضمن بالنصب ولا بالاعتاق ولا بالبيع ولا تسعى لغريم  
وتعتق من جميع المال واذا استولد أم ولد مشتركة لم يملك نصيب شر بكمه وقيمته الثلث ولا ينفذ  
القضاء بجواز بيعها وعليها العدة بموت السيد أو عتاقه ويثبت نسب ولدها بالادعوى ولا يصح تبديرها  
ويصح استيلاء المديرة ولا يملك المحرم في بيع أم ولده وملك بيع مديرة وصح استيلاء دار برة ولده  
ولا يصح تبديرها كذا في التلخيص (قوله والسمك قبل الصيد) أي لم يجز بيعه لكونه باع عملا  
ملكه فمكون باطلا أطلقه فشمع ما اذا كان في حظيرة اذا كان لا يؤخذ الا بالصيد لكونه غير  
مقدور التسليم فيكون فاسدا ومعناه اذا أخذه ثم ألقاه فيها ولو كان يؤخذ غير حيلة جاز الا اجتماع  
فيها بانفسها ولم يسد عليها المدخل لعدم الملك وروى الامام أحمد مرفوعا لا تشترى السمك في الماء  
فانه غرور والحاصل ان عدم جوازه قبل أخذه لعدم ملكه فان أخذه ثم ألقاه في حظيرة كبيرة  
فعدم جوازه لكونه غير مقدور التسليم فان سلمه بعد ذلك فكذلك روايتين في بيع الا ببق اذا سلمه وان  
كانت صغيرة جاز وله خيار الرؤية بعد التسليم ولا اعتبار برؤيته في الماء واذا دخل السمك  
الحظيرة باحتياله ملكه وكان له بيعه على التفصيل وقيل لا مطلقا لعدم الاحراز والخلاف فيما اذا لم  
يهيئ له فان هيأ له ملكه اجاز فان اجتمع بغير ضمه لم يملكه سواء أمكنه أخذه من غير حيلة  
أولا وفي القاموس الحظيرة جرب التمر والمحيط بالشئ خشبا وقصبا اه وفسرها في البناءة بالبحوض  
والبركة أطلقه فشمع ما اذا باعته في نهر أو بحر أو أجرة وقد صرح الامام أبو يوسف في كتاب الخراج  
بمنعه اذا كان في الآجام وانه اذا كان يؤخذ باليد من غير أن يصاد فلا بأس ببيعه اه والاجابة الشجر  
الملتهف والجمع أجهم مثل قصبة وقصب والآجام جمع الجمع كذا في المصباح وفي فتح القدير فرع من  
مسائل التهمة حفر حفرة قوقع فيها صيد وان كان اتخذها للصيد ملكه وليس لاحد أخذه وان  
لم يتخذها له فهو لمن أخذه نصب الشبكة فتعلق بها صيد ملكه فان كان نصبها ليحفظها من بلل  
فتعلق بها الا يملكه وهو لمن باخذه الآن ياخذ فيحوز ومثله اذا هيأ حجره لوقوع النار فيه  
ملك ما يقع فيه ولو وقع في حجره ولم يكن هيأ لذلك فلا واحد أن يسبق ويأخذه ما لم يكف حجره عليه  
وكذا من هيأ مكانا للسرفسين الى آخره وسياتي في باب متفرقات البيوع ان شاء الله تعالى وقد  
سئلت حين تألف كتاب البيوع من هذا الشرح في سنة ثمان وستين وتسعمائة عن البحيرة بناحية

في بحر أو نهر أو أجرة وهو باطلا لانه أعظم من أن يكون في أرض بيت المال أو أرض الوقف وما تقدم عن كتاب الخراج لأبي يوسف غير  
بعيد أيضا عن القواعد ومرجعه الى اجازة موضع مخصوص بالمنفعة معلومة هي الاصطياد وما حدث به أبو حنيفة عن حماد مشكل

فانه يسع السمك قبل الصيد ٨٠ ويحاجب بانه في اجام هيئت لذلك وكان السمك فيها مقدور التسليم فتأمل واعتن بهذا التحزير

كوم الشمس الجارية في وقف الحالى اليوسفى ايجوز اجارتها من الناطر لمن يصطاد السمك منها  
ففتشت ما عندي من الكتب فلم أرها الا في كتاب الخراج لابي يوسف قال وحديثنا عند الله بن علي  
عن اسحق بن عبد الله عن ابي الزناد قال كتب الى عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه في بحيرة يجتمع  
فيها السمك بارض العراق ان يؤجرها فكتب ان افعلوا قال وحدثنا ابو حنيفة عن حماد قال طلبت  
الى عبد الحميد بن عبد الرحمن فكتب الى عمر بن عبد العزيز يساله عن بيع صيد الاجام فكتب  
اليه عمر انه لا باس به وسماء الحبس اه فعلى هذا لا يجوز بيع السمك في الاجام الا اذا كان في  
ارض بيت المال ويلحق به ارض الوقف لكن بعد مدة رأيت في الايضاح عدم جواز اجازته  
(قوله والطير في الهواء) أى لا يجوز لانه غير مملوك قبل الاخذ فيكون باطلا وكذا لو باعه بعد  
ما أرسله من يده لانه غير مقدور التسليم فيكون فاسدا ولو سلمه بعد ذلك لا يعود الى الجواز عند مشايخ  
بلخ وعلى قول الكرخى يعود وكذا عن الطحاوى أطلقه فشمع ما اذا جعل الطير مبيعا أو غنا وشمع  
ما اذا كان من عادته أنه يذهب ويحيى وهو الظاهر وفي فتاوى قاضيان وان باع طيرا له يطيران كان  
داخلا يعود الى بيته ويقدر على اخذه بلا تكلف جاز بيعه والا فلا وقول صاحب الهداية  
والنجم اذا علم عودها وأمكن تسليمها جاز بيعها لانها مقدورة التسليم يوافقه وصرح به في الذخيرة  
معزى الى المنتقى وفي المعراج باع فرسا في حظيرة فقال البائع سلمته اليك ففتح المشتري فذهب  
الفرس فان أمكنه أخذه بيده من غير عون كان تسليمه والا فلا لانه لو مديده لا يمكنه الاخذ اه وفي  
القاموس الطير جمع طائر وقديع على الواحد والجمع طيور وأطيار والطيران بحركة حركة ذى  
الجناح في الهواء بجناحه اه والا كثر فيها التأنيت وقسدت كركذا في المصباح والهواء بميلودا  
المسخر بين السماء والارض والجمع أهوية والهواء أيضا الشئ الحالى والهواء مقصورا بميل النفس  
وانخرافها نحو الشئ ثم استعمل في ميل مذموم يقال اتبع هواه وهو من أهل الأهواء كذا في المصباح  
(قوله والحمل والنتاج) أى لا يجوز بيعهما والحمل بسكون الميم الحنين والنتاج حمل الحبة والبيع  
فيهما باطل انتهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الحمل وحبل الحملة ولم ينفه من الفرور في  
مصنف عبد الرزاق انتهى عن المضامين والملاقيع وحبل الحملة المضامين جمع مضمونة ما في أصلاب  
الابل والملاقيع جمع ملقوح ما في بطونها وقيل بالعكس وحبل الحملة ولد الناقة وفي النباية  
الحمل بفتح الباء الموحدة يطلق ويراد به المصدور اذ به الاسم كما يقال له الحمل أيضا وأما دخولناه  
التأنيت في الحملة فانما هي للاشعار بالاثوثة وقيل انها المبالغة كما في سخرة ويحتمل ان يكون جمع  
حابلة ففي المحكم امرأة حابلة من نسوة حبله وروى بعض الفقهاء حملت بكسر الميم ولم يثبت اه وفي  
تلخيص النهاية بفتح الحاء والباء وقد تسكن نتاج النتاج وهو بيع الدواب والناس وفي السراج الوهاج  
لا يجوز بيع الحمل وحده دون الام ولا الام دونها فلو باع الحمل وولدت قبل الافتراق وسلم لا يجوز  
وكذا لا يجوز هبته وان سلم الى الموهوب له مع الام ولا يجوز كتابته ولو قبلت الام عنه ولا الكتابة  
عليه ولو تزوج عليه فالتمسمة باطلة ويجب مهر المثل ولو صالح من قصاص عليه فالصالح صحيح ويسقط  
القصاص والتسمية فاسدة ويكون للمولى على القاتل الدية وان اعترف الحمل ان جاءت به بعد العتق  
لاقل من ستة أشهر عتق وان كانت لستة أشهر فصاعد الا وتجوز الوصية به اذا ولدته لاقل من ستة

فانه يسع السمك قبل الصيد  
فان المسئلة كثيرة الوقوع  
فيكثر السؤال عنها (قوله  
وهو الظاهر) أى ظاهر  
الرواية كما في الشريعة  
وعزاه الى البرهان (قوله  
ان كان داخلا) قال الرمى  
الداخن المزني في البيت  
(قوله جاز بيعها) قال  
في الفتح لان المعلوم عادة  
كالواقع وتجوز كونها  
لا تعود أو عروض عدم  
عودها لا يمنع جواز البيع  
كتجوز هلاك المبيع  
قبل القبض ثم اذا عرض  
والطير في الهواء والحمل  
والنتاج

الهلاك انفسخ كذا هنا  
اذا فرض وقوع عدم  
المعتاد من عودها قبل  
القبض انفسخ اه قال  
في التهر وأقول فيه نظر  
لان من شرط صحة البيع  
القدرة على التسليم عقبه  
ولذا لم يجز بيع الأبق  
اه وتعبه بعض الفضلاء  
بان ما ادعاه من اشتراط  
القدرة على التسليم عقبه  
ان اراد به القدرة حقيقة  
فهو ممنوع والا لا يشترط  
حضور المبيع مجلس  
العقد ولا يقول به أحد  
وان اراد به القدرة حكما  
كما ذكره بعد هذا نحن

فيه كذلك لحكم العادة بعوده اه قلت وهو وجيه فهو نظير بيع العبد المرسل في حاجة المولى فانه يجوز وعالوه  
بانه مقدور التسليم وقت العقد حكما اذا ظاهر عودته ولو ابقى بعد البيع قبل القبض خير المشتري في فسخ العقد كما سياتي



أشهر من وقت الوصية ولو خالها على ما في بطن جاريتها أو ما في بطن بهيمتها جاز وللزوج الولد إذا جاءت به لا قل من ستة أشهر وان جاعت به لستة أشهر لا سبيل له عليها ولو كان ينظر أن قالت اخاعني على ما في بطن جاريتي من ولد رجس عليها بالمهر وان لم تقل من ولد فلا شيء عليها ولو باع شاة على أنها حامل لم يجز لأن الحمل مجهول ولو اشترى جاريتها على أنها حامله أن قصده به التبري من العيب جاز وان قاله على وجه الشرط لم يجز ومنهم من قال بعدم الجواز في الوجهين إذا شرط أنها حامل بجارية أو بعلام أو بجسد أو بعناق وأما إذا لم يفسر الحمل جاز اه وقد كتبنا في الفوائد الفقهية ما لا يجوز أفراده للحمل وما يجوز زدون أمه فليراجع (قوله واللبن في الضرع) أي لا يجوز بيعه للغير فغسائه انتفاخ ولأنه ينزع في كيفية الحب وربما يزاد فيختلط المبيع بغيره وفي المصباح الضرع لذات الظلف كالشدي للراة والتجمع ضرر مثل فلس وفلوس (قوله والأول في الصدف) للغير وهو مجهول لا يعلم وجوده ولا قدره ولا يمكن تسليمه إلا بضرب وهو كسر الصدف وعن أبي يوسف الجواز لأن الصدف لا ينتفع به إلا بالكسر فلا يضر رقيقه لأنه لو باع تراب الذهب والمحبوب في غلافها جاز لكونها معلومة وتعلم بالقبض وفي السراج الوهاج لو اشترى دجاجة فوجد في بطنها الولوة فهي للبائع ولو باع كرش شاة مذبوحة لم تسخ جاز وان راحه على البائع والمشتري بالخمار إذا رآه والأول والأول واحد كذا في القاموس والصدف محركة غشاء الدر أو واحد بهاء والتجمع أصداف منه أيضا (قوله والصوف على ظهر الغنم) لأنه من أوصاف الحيوان ولأنه يثبت من أسفل فيختلط المبيع بغيره بخلاف القوائم لأنها تزداد من أعلى وبخلاف القصيل لأنه يمكن قلعها والقطع في الصوف معين فيقع التنازع في موضع القطع وقد صح أنه عليه السلام نهى عن بيع الصوف على ظهر الغنم وعن اللبن في الضرع وسمن في لبن وهو حجة على أبي يوسف في تحريم بيع الصوف في رواية عنه كذا في الهداية وصحح الإمام الفاضل عدم جواز بيع قوائم الخراف لأنه وإن كان ينمو من أعلاه فوضع القطع مجهول فهو كمن اشترى شجرة على أن يقطعها المشتري لا يجوز لجهاالة موضع القطع وما ذكره من منع بيع الشجر ليس مستقفا عليه بل هي خلافية منهم من منعها إذا بد في القطع من حفر الأرض ومنهم من إجازته للتعامل بخلاف القصيل لأنه يقطع فلا تنازع في إجازته بيعه قائما في الأرض وأشار المصنف إلى أن كل ما يبيع في غلافه فلا يجوز كاللبن في الضرع واللحم في الشاة الحية أو شحمها أو ألبانها أو أكارعها أو جلودها أو دقيق في هذه الخنطة أو سمن في هذا اللبن ونحوهما مما لا يمكن تسليمها إلا فساد الخلقة والحبوب في قشرها مستثناة من ذلك لما أسلفناه وكذا بيع الذهب والفضة في ترابها بخلاف جنسهما كذا في فتح القدير وفي السراج الوهاج لو سلم الصوف واللبن بعد العقد لم يجز أيضا ولا ينقلب صححا اه وفي البناء معزى إلى الصغرى وبيع الكرات يجوز وإن كان ينمو من أسفل اه والخلاف وزان كتاب شجر الصفصاف الواحدة خلافة ونصوا على تحريم اللام وزاد الصغاني وتشديد يدها من نحن العوام قال الدينوري زعموا أنه سمي خلافاً لأن الماء أتى به سبباً فثبت مخالفاً لأصله ويحكى أن بعض الملوك مر بجائط فرأى شجرة الخلاف فقال لو زيره ما هذا الشجر فذكره الوزير أن يقول شجر الخلاف لنفوس النفس عن لفظه فسماه باسم ضده فقال شجر الوفاق فأعظمه الملك لنباهته ولا يكاد يوجد في البادية اه (قوله والمجنذع في السقف وذراع من ثوب) لأنه لا يمكنه تسليمه إلا بضرب أطلقه وهو محمول على ثوب يضره القطع كالعمامة والقميص أما ما لا يضره القطع كالكراس فيجوز وقول الطحاوي في آجر من حائط

واللبن في الضرع والأول  
في الصدف والصوف  
على ظهر الغنم والمجنذع في  
السقف وذراع من ثوب

(قوله بخلاف القوائم)  
أي قوائم الخلاف كما يأتي  
(قوله ومنهم من إجازته  
للتعامل) قدم في فصل  
ما يدخل تبعا عن البرازية  
اشترى أشجارا للقطع ولم  
يقطع حتى جاء الصيف  
أن أضر القطع بالأرض  
وأصول الشجر يعطى  
البائع للمشتري قيمة شجر  
قائم جبرا وقال المصنف  
قيمة مقطوع وإن لم يضر  
بواحد قطع وإن اشترى  
الشجر لمقاله القطع من  
الأصل اه وقد سئل عن  
الحانية ما ينبغي مراجعتها  
وسئل عن المؤلف في  
القبول الثانية عن المعراج  
اطلاق الجواز في بيع

أو ذراع من كرابس أو ديباج لا يجوز ممنوع في الكرابس أو مجول على كرابس يتعيب به أما لا  
 يتعيب فيه فيجوز كما يجوز بيع قفيز من صبرة وأشار المصنف إلى عدم جواز بيع حلية من سيف أو  
 نصف زرع لم يدرك لأنه لا يمكن تسليمه إلا بقطع جميعه وكذا بيع فص حاتم مركب فيه وكذا نصيبه  
 من ثوب مشترك من غير شريكه وذراع من خشبة للضرر في تسليم ذلك ولا اعتبار بما التزمه من  
 الضرر لأنه إنما التزم العقد ولا ضرر فيه ويرد عليه بيع الحجاب التي لا تخرج الإبلع الأبواب على  
 قول من أجاز والبعض قد منعه وأجيب بأن المتعيب الجدران دون الحجاب وهذا يفيدان المنظور  
 إليه في المنع تعيب المبيع والكلام السابق يفيد أنه تعيب غير المبيع وهو الظاهر كذا في فتح  
 القدير فلو قطع البائع الذراع أو قطع الجذع قبل قبض المشتري عاد صحح الزوال المفسد وكذا في المجتبى  
 فيه أقوال لا قيل لم يجز على القبول إلا أن يقبل برضاه وقيل لم يجز إلا بتجديد البيع وقيل بتعقد تعاطيا  
 عند أخذه وقيل بتعقد من الأصل بخلاف ما إذا باع النوى في التمر أو البزري البطيخ حيث لا يصح  
 وإن شقهما وأخرج المبيع لأن في وجودهما احتمالا أما الجذع فعين موجودة وبخلاف الصوف فإنه  
 لا ينقلب صححا بالتسليم وقيل بذراع من ثوب لأنه لو باع عشرة دراهم من نقرة فضة جاز لأنه لا ضرر  
 في تبعضه ولو لم يكن معين لا يجوز لما ذكرنا وللجملة أيضا كما في الهداية وخرج أيضا ما لا ضرر في  
 تسليمه كبيع نخل أو شجرة على أن يقطعه المشتري أو ذراعا على أن يحصده كذا في المعراج وأطلقه أيضا  
 فشمع ما إذا باع ذراعا وعين الجانب فلا يجوز أيضا كما في المعراج وفي المجتبى وفي جواز بيع التبن قبل  
 أن يداس والارز الأبيض قبل الدق والمخنة قبل الدرس وحسب القطن في قطن بعينه ونوى تمر في تمر  
 بعينه فهروايتان اه (قوله وضربة القانص) أي لم يجز بيع ما يخرج من ضربة القانص وهو  
 بالقاف والنون الصاديقول بعتك ما يخرج من القاء هذه الشبكة مرة بكذا وقيل بالغين والباء  
 الغائص قال في تهذيب الأزهرى هي عن ضربة الغائص وهو الغواص تقول أغوص غوصة غيا  
 أخرجه من اللام إلى فهولك بكذا وهو بيع باطل لعدم ملك البائع المبيع قبل العقد فكان غررا  
 وبجهاالة ما يخرج كذا في فتح القدير وصحح في البناية رواية الغائص بالغين وذكر أن القانص من  
 قنص بقنص قنصا إذا صاد من باب ضرب يضرب يعنى أن الغائص كما في الصحاح له استعمالان بمعنى  
 النازل تحت الماء وبمعنى الهاجم على الشيء وفي الصحاح أن القنص بالتحريك الصيد وبالتسكين  
 مصدر قنصه صاده ولم يذكر في القاموس سوى اقتنصه اصطاده كقنصه ذكره في الصادم القاف  
 وذكر مع الغين الغوص والغاص والغياصة والغياص الدخول تحت الماء والغاص موضعه وأعلى  
 الساق وغاص على الأمر علمه والغواص من يغوص في البحر على اللؤلؤ اه وفي المصباح غاص من  
 باب قال فهو غائص والجمع غائص مثل قائف وفاقه وغواص مبالغته (قوله والمزانية) هو بالحجر في الكل  
 عطف على الميتة أي لم يجز بيع المزانية لئنه صلى الله عليه وسلم عن بيع المزانية والمحاولة أما المزانية  
 فقال في الغائص يبيع الثمر في رؤس النخل بالتمر لأنها تؤدي إلى التزاع والمدافعة من الزين وهو  
 الدفع والمحاولة من الحقول وهو القراح من الأرض وهي الطيبة التربة الخالصة من شائبة السخ  
 الصالحة للزراعة ومنه حقول محقلا إذا زرع والمحاولة مفاعلة من ذلك وهي المزارعة بالثلث أو الربع  
 وغيرهما وقيل هي أكثر الأرض بالبر وقيل يبيع الطعام في سبيله بالبر وقيل يبيع الزرع قبل  
 ادراكه وفي رواية ورخص في العرايا قال العربية النخلة التي يعربها الرجل محتاجا أي يجعل له  
 ثمرها فخص المعري أن يتناع ثمرها من المعري بتمر لموضع حاجته سميت عربية لأنه إذا وهب

وضربة القانص والمزانية  
 النخل والشجر على أن  
 يقطعه المشتري وقال في  
 النهر وفي الصغرى  
 القياس في بيع القوائم  
 أن لا يجوز ولكن جاز  
 للتعامل وبيع الكراث  
 وإن كان يئوم من أسفله  
 يجوز للتعامل أيضا وبه  
 يحصل الجواب عما استدلل  
 به الفضلى على المنع في  
 القوائم (قوله وفي المجتبى  
 وفي جواز بيع التبن الخ)  
 قال في النهر وجزم  
 الولوالجي في بيع حب  
 القطن بالجواز والوجه  
 في بيع نوى التمر ولو تمرا  
 بعينه الفساد (قوله إن  
 يتناع ثمرها من المعري  
 بتمر) الأول بالباء المثناة  
 والمراد به الرطب والثاني  
 بالباء المثناة

ثم رتفا فكانه جردها من الثمرة وعراها منها ثم اشتق منها الاعراء اه واقتصر في الهداية في تفسير  
 المحاكمة على القول الثالث وجوز الشافعي بيع المزابنة فيما دون خمسة أوسق لنهيه عن المزابنة  
 ورخص في العرايا وهي ان يباع بخرصها ثم اقيمادون خمسة أوسق وأجاب أصحابنا بان العربية  
 العطية لغة وتناوله ان يبيع المعري له ما على التخييل من المعري بقرح - وذو وهو يبيع مجاز لانه  
 لا يملكه فيكون برامبتدا كذا في الهداية وأصحابنا خرجوا عن الظاهر من ثلاثة أوجه الاول  
 اطلاق البيع على الهبة الثاني قوله رخص يخالف ما قرره وجوابه انه رخصة في الوفاء بالوعد  
 والعزيمة ان يفي بالوعد فاعطى غيره مع كونه ليس باخلاف للوعد رخصة الثالث التقيد بما  
 دون خمسة أوسق فائدة وعلى مذهبننا الفائدة له وجوابه لان الواقعة في القليل ومن مشايخنا من  
 ادعى ان الترخيص في بيع العرايا منسوخ بالنهي عن بيع العرايا ومنهم من قال تعارض المحرم  
 والمباح فقدم المحرم وهو مردود بان الرخصة متصلة بالنهي فلا يصح القول بنسخ لترخيص للاتصال  
 وقد ثبت في البخاري انه نهى عن بيع المزابنة ثم رخص بعد ذلك في بيع العرايا فبطل القول  
 بالنسخ والله الموفق والمحرز وكذا لا يجوز بيع العنب بالزبيب ومعنى النهي انه مال  
 الربا فلا يجوز بيعه بجنسه مع الجهل كما لو كانا موضوعين على الارض ثم اعلم ان تعريف المزابنة بانها  
 بيع الثمر بالثمر خلاف التحقيق والاولى ان يقال يبيع الرطب بثمر الى آخره لان الثمر بالثلثة  
 حل الشجر رطبا وغيره واذا لم يكن رطبا جاز لا اختلاف الجنس ولو كان الرطب على الارض كالتمر  
 لم يجز بيعه متساويا عند العلماء الا باحتمال سياسي في باب الربا (قوله والملاسة والقاء الحجر)  
 ومثلها المناذرة وهذه بيوع كانت في التجاهلية فنهى عنها وهو ان يتراوض الرجلان على سلعة  
 أي يتساوما فاذا لمساها المشتري أو ابتذها اليه البائع أو وضع المشتري عليها حصة لزم البيع رضى  
 البائع أو لم يرض والاول يبيع الملاسة والثاني يبيع المناذرة والثالث القاء الحجر ولان فيه تعليقا  
 بالخطر ولا بد في هذه البيوع ان يسبق الكلام منهما على الثمن (قوله وثوب من ثوبين) لجهالة  
 المبيع وتقدم في خيار الشرط انه اذا جعل للمشتري خيار التعيين جاز فيما دون الثلاثة فلذا  
 أطلقه هنا وفي المعراج وكذا عبيد من عبيد لا يجوز ولا خلاف فيه لاحد حتى لو قبضه ما واما ما  
 يضمن نصف قيمة كل واحد منهما لان أحدهما مضمون بالقيمة لانه مقبوض بحكم البيع الفاسد  
 والاخر أمانة وليس أحدهما باولى من الآخر فشاعت الأمانة والضمان ولهذا لو كان البيع  
 صحيحا بان كان فيه خيار للمشتري يضمن نصف ثمن كل واحد والفاسد معتبر بالصحيح والقيمة هنا  
 كالثمن ثمة ولو ما مرتين يضمن قيمة الاول لانه تعين مضمون والتعذر الرد فيه ولو حرهما معا عتق  
 أحدهما لانه ملك أحدهما بالقبض وان حر أحدهما لم يضح أي لو قال البائع أو المشتري أحدهما  
 حر ولو قال امتعقا عتقا لان كل واحد أعتق ملكه وملك غيره فيصيح في ملكه والبيان الى المشتري  
 لان من نفذ فيه عتقه مضمون بالقيمة والقول في المضمون قول الضامن ولو قبض أحدهما باذن  
 البائع فهلك غرم قيمته اه وقيد بالقيمة اذ يبيع المبيع في المثل جاز قال في التخييل من باب بيع  
 المبيع لو اشترى أحد عبيد أو ثوبين فسد لجهل ثورث زاعدا للمثلي فلو قبضه ما ملك أحدهما  
 والاخر أمانة ووافى بالعهد الى آخره (قوله والمراعى واجارتها) أي لا يجوز بيع السكلا واجارتها  
 اما البيع فلانه ورد على ما لا يملكه لا لاشتراك الناس فيه بالحديث الناس شركاء في ثلاث في الماء  
 والسكلا والنار واما الاجارة فلانها اعتقدت على استهلاك عين مباح ولو اعتقدت على استهلاك عين

والملاسة والقاء الحجر  
 وثوب من ثوبين والمراعى  
 واجارتها

(قوله ولان فيه تعليقا  
 بالخطر) فانه في معنى اذا  
 وقع جري على ثوب فقد  
 بعته منك أو بعته بكذا  
 أو اذا ابتذته أو لمسته كذا  
 في الفتح (قوله ولا بد في)  
 هذه البيوع أن يسبق  
 الكلام منهما على الثمن  
 أي ليكون علة الفساد  
 ما ذكره والا كان الفساد  
 لعدم ذكر الثمن ان  
 سكتا عنه لماسا في ان  
 البيع مع نفي الثمن  
 باطل ومع السكوت عنه  
 فاسد أو لتحقيق هذه  
 البيوع فانه ذكر في تعريفها  
 ان يتساوما سلعة وقد قال  
 في الفتح التساوم تفاعل  
 من السوم سام البائع  
 السلعة عرضها للبيع وذكر  
 ثمنها اه فظهر ان ما قيل  
 فائدة التقيد انه ان لم  
 يسبق ذكر الثمن فالبيع  
 باطل غير ظاهر تامل  
 (قوله جاز فيما دون  
 الثلاثة) كذا في النسخ  
 وصوابه فيما دون الاربعة

(قوله ومنه لو حدق) أى حوط رملى (قوله لقائل ان يقول ينبغى الخ) قال فى النهر وأقول يمكن ان يفرق بينهما بان سقى السكلا  
كان سببا فى انبائه فنبت بخلاف الماء فانه موجود قبل حفره فلا يملكه بالحفر اه وقال الرملى أصح القولين عند الشافعى انه  
عليه سواء حفرها فى أرض موات أو ملك وعندنا لا يملكه فيها وأقول المنقول أن صاحب البئر لا يملك الماء وقدمه هذا الشارح  
فى كتاب الطهارة فى شرح قوله وانتفاع حيوان وتفسخه عن الولوالجية فراجعوه وهذا مادام فى البئر أما اذا أخرجه منها بالا حثال  
فلا شك فى ملكه له بذلك لمجازته له فى الكيزان التى نسميها القواديس أو لائم  
كما فى السواقى التى يبلادنا ٨٤

ملوكة بان استاجر بكرة يشرب لبنها لا يجوز فهذا أولى وفى المصباح والرعى بالسكسر والمرعى  
بمعنى وهو ما ترعاه الدواب والمجمع المراعى اه قيد بالمراعى بمعنى السكلا لان يبيع رقبة الارض  
وأجارتها جائزان ومعنى الشركة فى النار الاصطلاح بها وتخفيف الثياب يعنى اذا أوقد رجل نارا  
فله كل أن يصطلى بها أما اذا أراد أن يأخذ الجرف ليس له ذلك إلا بأذن صاحبه ومعناه فى الماء الشرب  
وسقى الدواب والاستقاء من الآبار والحياض والأنهار المملوكة وفى السكلا ان له احتشاشه وان  
كان فى أرض مملوكة غير أن لصاحب الأرض أن يمنع من الدخول فى أرضه واذا منع فلغيره أن يقول  
ان لى فى أرضك حقاً فاما أن توصلى اليه أو تحشه أو تستقى وتدفعه لى وصار ككثوب رجل وقع  
فى دار رجل اما أن يأذن المالك فى دخوله لىأخذه واما أن يخرج له الماء أما اذا أحرز الماء بالاستقاء  
فى آنية والسكلا بقطعه جاز حينئذ يبيعه لانه ملكه بذلك وظاهر ان هذا اذا نبت بنفسه  
فاما اذا كان سقى الارض وأعطىها للأنبات فنبت فى الذخيرة والمحيط والنوازل يجوز بيعه لانه  
ملكه وهو مختار الصدر الشهيد وكذا ذكر فى اختلاف أى حنيفة فيحمل كلام المصنف على ما اذا  
لم يعدها للأنبات ومنه لو حدق حول أرضه وهى بالأنبات حتى نبت القصب صار ملكه  
والقدورى منع بيعه وان ساق الماء الى أرضه وتحققه مؤنة لبقاء الشركة وانما تنقطع بالمحاربة  
وسوق الماء الى أرضه ليس بمحاربة يمكن الاكثر على الاول الا ان على هذا القائل أن يقول ينبغى ان  
حاز البئر يملك بناءها ويكون بتكافئه الحفر والطنى لتحصيل الماء يملك الماء كما يملك السكلا بتكافئه  
سوق الماء الى الارض لينبت فله منع المستقى وان لم يكن فى أرض مملوكة له كذا فى فتح القدير وسأفى  
ان شاء الله تعالى بقية الكلام عليه فى كتاب الشرب والمحبة فى جواز اجارته ان يستاجرها أرضاً ليقاف  
الدواب فيها أو لمنفعة أخرى بقدر ما يريد صاحبه من الثمن أو الاجرة فيحصل به غرضهما ويدخل فى  
السكلا جميع أنواع ما ترعاه المواشى رطباً كان أو يابساً بخلاف الأشجار لان السكلا ما لا ساق له  
والشجر له ساق فلا تدخل فيه حتى يجوز بيعها اذا نبتت فى أرضه لكونها ملكه والسكلا كالسكلا  
وفى القاموس الكم نبات والكملة للواحد والكموء للجمع أو هى تكون واحدة وجعاً اه (قوله  
والنخل) أى لم يجز بيعه وهذا عند أى حنيفة وأبى يوسف وقال محمد يجوز اذا كان محرراً وهو معنى  
ما فى الذخيرة اذا كان مجموعاً لانه حيوان منتفع به حقيقة وشرعاً فيجوز بيعه وان كان لا يؤكل كالغزل  
والبحار ولهما انه من الهوام فلا يجوز بيعه كالزناير والانتفاع بما يخرج منه لا بعينه فلا يكون  
منتفعاً به قبل الخروج أطلقه فشم ما اذا كان يبيع تبعاً للكوارات وفيها غسل وهو قول السرخي

صبه فى البرك بعد حيازته  
تأمل وأقول البئر فى  
كلام الفقهاء غالباً للمعين  
وأما غيره فيقال فيه  
صهر يجب ونحو ذلك  
وقد يطلق على غير المعين  
والذى يجب التعويل  
عليه فى الماء ان يقال  
بالمحاربة يملك فيضمن  
وعلى هذا يجب ان يملك  
فى الصهاريج المتخذة فى  
البيوت للمحاربة قطعاً  
والنخل

لانها بمنزلة المحاب وقد  
أفتيت به ولا يخالفه ما  
فى الولوالجية من قوله ولو  
تزرع ماء بئر رجل بغير  
أذنه حتى يبيت لاشئ  
عليه لان صاحب البئر  
غير مالك للماء ولو صب ماء  
رجل كان فى المحب يقال  
له أملاً الماء لان صاحب  
المحب مالك للماء وهو من  
ذوات الامثال فيضمن  
منه اه لان كلامه

فى البئر المعين وأما الصهاريج التى توضع لآحراز الماء فى الدور فلا شك فى ان ماءها يصير مملو كالأصهار بمنزلة  
المحباب والآوانى فتأمل وصورة مرفع الى من بيت المقدس فيما اذا استأجر دار السكن فى بيوتها وفى الدار صهر يجب مع الجمع ماء  
الاشتية وفيه ماء قبل الاجارة فهل هذا الماء ملك المؤجر ليس للمستاجر فيه الا ما باه المؤجر فاجبت نعم الصهاريج التى فى الدور  
المعدة بجمع ماء الاشتية الموضوعة لآحراز الماء يملك ماؤها وهى بمنزلة المحباب كما هو مستفاد من تعليلهم فى مسألة الأنهار المملوكة  
والآبار والحياض بقولهم لانهم لم توضع لآحراز والمباح لآيلاك الآبار وان على يقين بان الصهاريج التى فى الدور انما

وضعت الارز فليس للسبتاجر الاما باحه المؤجر (قوله فلا يجوز بيعه عند أبي حنيفة) قال في النهر واعلم انه يحتاج على قول الامام الى الفرق بين النخل والدود حيث أجاز بيعه تبعادون الدود ولا اشكال على ما روى ٨٥ عن الكرخي انه لا يجوز في النخل

تبعاً (قوله ولعله لم يطلع على ان الفتوى على قوله فيها) استبعده في النهر واعتذر عن المصنف بقوله وكأنه لقوة المدرك في النخل وكذا استبعده الرمي ثم قال وانما الجواب عنه انه ربح ما قام عند دليل اختياره وقوله ما في النخل وقول محمد في دود القز وبيضه ويفرق بينهما بفارق يلوح من قول بعضهم يجوز بيعه لئلا ويباع دود القز وبيضه والابق

ولا يجوز بيعه تها رالانه يكون مجتمعا حالة الليل متفرقا حالة النهار في المراسي (قوله ولكن في الذخيرة اذا اشترى العلف الخ) انظر هل يقال مثله في بيع الدودة وهي القمر التي يصبغ بها النساء على ما اشتهر من ان اصلها دود له روح يخنق بالكاس وبالنخل ومقتضى التعليل الجواز فانهم كثرة الاحتياج بين الناس ولها ما داخل كثيرة عند ارباب الصنائع وهي من انفس

وذ كذا قد يرى ان بيعه تبعاً للذكورة فيها غسل جائز وانكره الكرخي وقال انما يد غسل الشئ في البيع تبعاً لغيره اذا كان من حقوقه كالشرب والطريق وهذا ليس من حقوقه كذا في الفوائد الظهيرة واجيب عنه بان التبع ليس لا يتخصص في الحقوق كالمناجاة والغسل تابع للنخل في الوجود والنخل تابع له في المقصود بالبيع والذكورة بضم الكاف وتشديد الواو ومغسل النخل اذا سوى من طين وفي التهذيب كواراة النخل مخففة وفي المغرب بالكسر من غير تشديد وقيس الزمخشري بفتح الكاف وفي الغريبين بالضم كذا في فتح القدير وفي المصباح كواراة النخل بالضم والتخفيف والتثقل لعقدها في الشمع وقيل بيدها اذا كان فيه الغسل وقيل هو الخلية وكسر الكاف مع التخفيف لغته اه وساقى ان الفتوى على قول محمد (قوله ويباع دود القز وبيضه) أما الدود فلا يجوز بيعه عند أبي حنيفة لانه من الهوام وعند أبي يوسف يجوز اذا ظهر فيه القز تبعاً وعند محمد يجوز كيفما كان لكونه منتفعاً به وأما بيضه فلا يجوز بيعه عند أبي حنيفة وعندهما يجوز لكان الضرورة وقيل أبو يوسف مع أبي حنيفة كما في دوده وانما اختار المؤلف قول محمد في الدود والبيض لكونه المقتضى به ولكن برده عن أبي حنيفة ان الفتوى على قول محمد أيضاً في بيع النخل كما في الذخيرة والخلاصة فلم يختار قوله في الدود ودون النخل بل اخرج ولعله لم يطلع على ان الفتوى على قوله فيها وفي المصباح القز معرب قال الليث هو ما يعمل منه الابريس ولم يسم وللهذا قال بعضهم القز والابريس مثل الحنطة والذيق اه وأما الخز فاسم دابة ثم أطلق على الثوب المتخذ من وبرها والمجس خزان مثل صرد وصردان منه أيضاً قيد بالنخل والدود لان ما سواهما من الهوام كالحبات والعقارب والوزغ والقنفاذ والضب لا يجوز بيعه اتفاقاً ولا يجوز بيع شئ من البحر الا السمك كالضفدع والسرطان والسلحفاة وفرس البحر وغير ذلك ولكن في الذخيرة اذا اشترى العلق الذي يقال له بالفارسية مرعل يجوز به اخذ المصدر الشهيد لم حاجة الناس اليه لعمول الناس له وفي المصباح العلق شئ أسود شبيه الدود يكون في الماء يعلق بأفواه الابل عند الشرب اه وقيد بالبيع لانه لو كان الدود ورق التوت من واحد والعمل من آخر على ان يكون القز بينهما نصفين أو أقل أو أكثر لا يجوز عند محمد وكذلك كان العمل بينهما وهو بينهما نصفان وفي فتاوى الولوالجي امرأة أعطت امرأة بزر القز وهو بزر الفيلق بالنصف فقامت عليه حتى أدرك فالفيلق لصاحبة البزر لانه حدث من بزرها وله اعلى صاحبة البزر قيمة الاوراق وأجر مثلها ومثله اذا دفع بقرة الى آخر يعلقها ليكون الحادث بينهما بالنصف فالحدث كله لصاحب البقرة وله على صاحب البقرة ثمن العلف وأجر مثله وعلى هذا اذا دفع الدجاج ليكون البيض بالنصف كذا في فتح القدير ومحلها كتاب الاجارات ولم يذكر المؤلف بيع الحمام وذكره في الهداية فقال والحمام اذا علم عددها وأمكن تسليمها جاز بيعها لانه مال مقدور التسليم وفي الذخيرة اذا باع بروج حمام مع الحمام فان باع ارباعاً لان في التسليم يكون الحمام بجملة داخل البرج ويمكن اخذه منه من غير الاحتمال فيكون بائعاً ما يقدر على تسليمه وفي النهار يكون بعضه خارج البيت فلا يمكن اخذه الا بالاحتمال فلا يجوز اه (قوله والابق) أي لم يجز بيع الا ببق النبي صلى الله عليه وسلم

الاموال عندهم وقد أجاز وبيع السرقين تأمل (قوله فان باع لئلا جاز الخ) الغزفيه الشيخ رمضان العطيفي فقال على هامش نسخة المكتوبة بخطه يا امامنا في فقه نعمان اخي \* حائر السبق مفرد لا يجاري أي بيت يجوز بيعك ايا \* هـ دليل ولا يجوز نهار اه قال الرمي وتقدم في شرح قوله والطير في الهواء انه اذا علم عوده وأمكن تسليمه يجوز ولم يفرق بينهما اذا كان بالنهار فراجع



عنه ولا نه لا يقدر على تسليمه ولو باعه ثم عاد من الاباق لا يتم ذلك العقد لانه وقع باطلا لا لعدم المحل  
 كبيع الطير في الهواء وعن أبي حنيفة انه يتم العقد اذا لم يفسخ لان العقد انعقد لقيام المبالغة  
 والمناع قد ارتفع وهو العجز عن التسليم كما اذا ابقى بعد البيع وهكذا يروى عن محمد كذا في الهداية  
 والاول ظاهر الرواية وبه كان يفتي أبو عبد الله البخاري في الذخيرة وأولوا تلك الرواية بان المراد بها  
 انعقاد البيع بالتعاطي الا ان أطلقه فشمع ما اذا باعه لابنه الصغير فانه لا يجوز وكذا اليتيم في حجره  
 بخلاف ما اذا وهبه له فانه يجوز والفرق ان شرط البيع القدرة على التسليم عقب البيع وهو متفق  
 وما بقي له من اليد يصلح لقبض الهبة لا لقبض البيع لانه قبض بازاء مال مقبوض من مال الابن  
 وهذا قبض ليس بازاء مال يخرج من مال الولد فكفت تلك اليد له نظر للصغير لانه لو عاد ما دلى  
 ملك الصغير هكذا في فتح القدير والتبيين وفي فتاوى قاضيان من الهبة خلافه قال ولو وهب عبده  
 الا بقر لولده الصغير لا يجوز وان باعه جاز اه فقد عكس الحكم على ما نقله الشارحون ولم أر احدا  
 منهم يذهب على هذا والحق ما ذكره القاضي لما في المعراج ولو باع الا بقر من ابنه الصغير لا يجوز ولو  
 وهبه له اوليتيم في حجره يجوز لان ما بقي له من اليد في الا بقر يصلح لقبض الهبة دون البيع اه  
 وأما صاحب الذخيرة فقد ذكر في البيوع ان الاب لو باع العبد المرسل في حاجته لابنه الصغير جاز ولم  
 يذكر في الا بقر وذكر في كتاب الهبة لو وهب عبده له آبقا من ابنه الصغير فادام مترددا في دار  
 الاسلام تجوز الهبة ويصير الاب قابضا لابنه بنفس الهبة ذكر هذه المسئلة في الجامع وفي المنتقى  
 عن أبي يوسف لو تصدق بعبداً بقر له على ابنه الصغير لا يجوز وروى المعلى عنه انه يجوز فحصل  
 عن أبي يوسف في المسئلة روايتان اه وشمل كلامه أيضاً ما اذا باعه عبداً ما بقي من يد الغاصب  
 مع انه جازئ منه لما في الذخيرة واذا ابقى العبد المغصوب من يد الغاصب ثم ان المالك باع العبد من  
 الغاصب وهو آبق بعد البيع جاز والاصل ان الا باق انما ينعج جواز البيع اذا كان التسليم  
 محتاجا اليه بان ابقى من يد المالك ثم باعه المالك فاما اذا لم يكن التسليم محتاجا اليه كما في مسئلتنا يجوز  
 البيع اه وقيد بالا بقر لان العبد المرسل في حاجته المولى يجوز بيعه ولو باعه وليس با بقر ثم ابقى  
 قبل القبض فان المشتري بالخيار في فسخ ذلك العقد ولا يكون للبائع أن يطالب المشتري بالثمن ما لم  
 يحضر العبد اه وجعل الرادعي البائع كافي القنية وخرج أيضاً بيع المغصوب فقد ذكر محمد في  
 الاصل انه موقوف ان أقر به الغاصب تم البيع وزم وان جرده وكان للمغصوب منه دينه عادلة  
 فكذلك الجواب وان لم يكن له دينه ولم يسلمه حتى هلك انتقض البيع وبعض مشايخنا قالوا قول محمد  
 في الكتاب وان لم يكن للمغصوب منه دينه ولم يسلمه حتى هلك انتقض البيع بظاهره غير صحيح وينبغي  
 أن لا ينتقض البيع لان البيع وان فات فقد أخلف بدلا والمبيع اذا فات وأخلف بدلا لا ينتقض  
 البيع الا أن يختار المشتري النقص فكان ناويل قول محمد انتقض البيع اذا اختار المشتري وبعضهم  
 قالوا انه بظاهره صحيح وينتقض البيع من غير اختيار المشتري الى آخر ما في الذخيرة وقيد بدينه لان  
 هبته جائزة كما قدمناه عن المعراج وأما اعتناقه بخلافه لكان ان اعتقه عن كفارة عليه فانه لا يجوز حتى  
 تعلم حياته كما في المعراج ويصح جعله بدل خلع كما قدمناه في باب عتقه قوله ولو اختارعت على عبداً بقر  
 لها على انها بريئة من ضمانه لم تبرأ وأما جعله بدل صلح (قوله الا أن يبيعه من يزعم انه  
 عنده) فيجوز البيع لان المنهى عنه بيع آبق مطلق وهو أن يكون آبقا في حقهما وهذا غير آبق  
 في حق المشتري ولانه اذا كان عند المشتري اتقى العجز عن التسليم وهو المناع ولم يذكر المصنف

الا أن يبيعه من يزعم  
 انه عنده

(قوله وأولوا تلك الرواية  
 الخ) هذا أيضاً يناق في ما  
 قدمه أول كتاب البيوع  
 من التعاطي لا ينعقد بعد  
 بيع باطل أو فاسد ما لم  
 يفسخ العقد الاول (قوله  
 وفي فتاوى قاضيان من  
 الهبة خلافه) قال في  
 النهر ووقع في الخائنة  
 في بعض النسخ عكس  
 هذا الحكم وفي بعضها كما  
 ذكرنا وهي المعول عليها  
 وكان الاولى تحريف ولم  
 يطلع صاحب البحر على  
 الثانية فحزم بالاولى اه  
 وانظر ما وجه جزمه  
 بالاول وأظن انه سبق فلم  
 بدليل استشهاده بعبارة  
 المعراج (قوله والحق  
 ما ذكره القاضي) أي  
 قاضيان والظاهر ان  
 في العبارة سقطا من  
 الكاتب والاصل والحق  
 خلاف ما ذكره القاضي  
 لان ما نقله عن المعراج  
 مخالف لما ذكره القاضي

هنا يباح بالاصل

ولبن امرأة وشعر الخنزير  
وينتفع به

(قوله كما قد عه في الهداية)

أي حيث قال في قد عه

قال في النهار وهذا القيد

ليبان منع بيعه بعد

انقصاله عن محله كذا يظن

ان امتناع بيعه مادام في

الضرع كغيره كذا في

الفتح وقال في الحواشي

السعدية وهذا بعيد جدا

بعد ما تقدم ان يبيع اللبن

في الضرع لا يجوز اه

وبما انه ان امتناع بيعه في

الضرع قد علم مما مر ذكر

منع بيع لبن المرأة بعده

نص في المنع بعد الانفصال

فلا حاجة الى التقييد به

وبه اندفع ما في البحر من

ان ذكره أولى لان حكم

اللبن في الضرع قد تقدم

على اننا نسلم انه مستفاد

مما تقدم بما قدمناه من

ان الضرع خاص بذوات

الارباع كالشدي للمرأة

وحينئذ فانما أطلقه

المصنف ليعم ما قبل

الانفصال وما بعده (قوله

ولكنه مقيد بالحرز

انه يكفي قبضه عن قبض المبيع للتفصيل قالوا ان كان أشهد وقت أخذه انه أخذه لبرده على مالكه  
كان أمانة في يده فلا ينوب عن قبض المبيع فلو هلك قبل أن يصل إلى سيده لم يلزمه قبضه فبفتح البيع  
ويرجع على سيده بالثمن ولو كان لم يشهد صار قابضا لانه قبض غصب هكذا اقتصر الشارحون هنا  
وذكر في الذخيرة اذا اشترى ما هو أمانة في يده من وديعة أو طارية فانه لا يكون قابضا الا اذا ذهب  
المودع أو المستعير الى العين وانتهى الى مكان يتمكن من قبضه الا ان يصير المشتري قابضا بالتخلية  
فاذا هلك بعد ذلك يهلك من مال المشتري فان فعل المشتري في فصل الوديعة والعارية ما يكون قبضا  
ثم أراد البائع أن يحبسها بالثمن لم يكن له ذلك لانه لم يباعه منه مع علمه ان المبيع في يد المشتري وهو  
يتمكن من القبض بصير راضيا بقبض المشتري دلالة اه وقيد ببيعته من يزعم انه عنده لانه لو  
باعه من رجل يزعم انه عنده آخر فانه لا يصح ولكنه فاسد اذا قبضه المشتري ملكه بخلاف بيع  
الآبق فانه باطل فلذا كتبنا في الفوائد الفقهية ان يبيع الآبق يكون باطلا وفسادا وصححا (قوله  
ولبن امرأة) بالحرز أي لم يجز بيع لبن المرأة لانه جزء لا يدمى وهو بجميع أجزائه مكرم مصون  
عن الابتدال بالبيع أطلقه فشمع لبن الحرة والامة وهو ظاهر الرواية وعن أبي يوسف يجوز بيع  
لبن الامة لحريه اذا اراد المبيع على نفسها فكذا على جزئها قلنا الرق حل نفسها فاما اللبن فلا رق فيه  
لانه يختص بمحل يتحقق فيه القوة التي هي ضده وهي الحي والحياة في اللبن فلا يكون محلا للتعاقق  
ولا للرق فكذا البيع فشمع ما اذا كان في اثناء أولاولا والاولى أن يقصد مراده بما اذا كان في وعاء كما  
قيد في الهداية لان حكم اللبن في الضرع قد تقدم وأشار المصنف الى انه لا يضمن متلفه لكونه  
ليس بمال والى انه لا يحمل به التدوى في العين الرمضاء وفيه قولان فقيل بالمنع وقيل بالجواز اذا علم  
فيه الشفاء هكذا نقله في فتح القدير هنا وقال في موضع آخر وأهل الطب يشقون نفع اللبن البنت  
للعين وهذه من افراد مسئلة الانتفاع بالحرز واختار في الحاشية والنهاية الجواز اذا  
علم ان فيه الشفاء ولم يجردوا غيره وسيأتي ان شاء الله تعالى تمامه في الحظر والاباحة وقيد بلبن المرأة  
لانه يجوز بيع لبن الانعام قال الامام الرباني محمد بن الحسن الشيباني جواز اجارة الظئر دليل على  
فساد بيع لبنها وجواز بيع لبن الانعام دليل على فساد اجارتها (قوله وشعر الخنزير) أي لم يجز  
بيعه اها نكته لكونه نجس العين كاصله فالبيع هنا لوجاز لكان اكراما وفي الحرز والخنزير كذلك لو  
جاز لكان اعززا وقد أمرنا بالاهانة وفي لبن المرأة لوجاز لكان اهانة لها وقد أمرنا باعزاز الآدمي  
فالقول الواحد وهو البيع هنا يجوز ان يكون اعزازا بالنسبة الى محل واهانة بالنسبة الى آخر مثلا  
اذا أمر السلطان بعض العبدان بالوقوف عند الفرس بحضرته كان اعزازا له ولو أمر القاضي بذلك  
لكان اهانة له وخاصة ان جواز بيع المهان اعزاز له وجواز بيع المسكر اهانة له (قوله وينتفع  
به) أي يجوز الانتفاع بشعر الخنزير ردفعنا ما يتوهم من منع بيعه ولكنه مقيد بالحرز للضرورة  
فان ذلك العمل لا يتأتى بدونه ويوجد ما حافلا حاجة الى القول بجواز بيعه وشراؤه حتى لو لم يوجد لم  
يكره شراؤه للاسائة كفة للحاجة وكره بيعه لعدمها كما أفق به الفقيه أبو الليث وظاهر كلامهم منع  
الانتفاع به عند عدم الضرورة بان يمكن الحرز بغيره ولذا قيل لا ضرورة الى الحرز به لا مكانه بغيره  
وكان ابن سيرين لا يلبس خفاخر بخرز بشعر الخنزير فعلى هذا لا يجوز بيعه ولا الانتفاع به ولذا روى  
عن أبي يوسف كراهة الانتفاع به الا أن يقال ان امكان الحرز بغيره وان وقع لفرد بسبب تحمله  
مشقة في خاصة نفسه لا يجوز ان يلزم العموم حراما له وحيث كان جواز الانتفاع به للضرورة

في تعليل عدم افساده الماء اذا وقع فيه لان اطلاق الانتفاع به دليل طهارته اهـ وهذا يقتضي جواز بيعه عند مجداً أيضاً ولذا قال في النهر وينبغي أن يطيب للبائع الثمن على قول محمد (قوله لان المال ما يمكن احراره الخ) قال الرملي عبارة الزيلعي ومحل البيع المال وهو ما يمكن احراره وقبضه ٨٨ والهوا لا يمكن احراره (قوله ولهذا يضمن بالاتلاف) قال الرملي وفي شرح المجموع لابن

مالك لا يضمن بالاتلاف فراجع والظاهر ان ما هنا مخرج على غير ظاهر الرواية اهـ قلت قال في النهر بعد نقل ما ذكره المؤلف عن الزيلعي وأما تضمينه بالاتلاف بالمعنى الذي ذكره الشارح فهو احدي الروايتين

وشعر الانسان والانتفاع به وجاد الميته قبل الدباغ وبعده يباع وينتفع به كعظم الميته وعصها وصوفها وقرنها وبرها وعلوسطا

والفتوى على انه لا يضمن كما في الذخيرة وفي الظهيرية وهو الاصح وعن الشيخ جلال الدين ابن صاحب الهداية انه قصر ضمانه بالاتلاف على ما اذا شهد به الاخر ثم رجع بعد القضاء وقال لوجه الضمان بالاتلاف الابهذه الصورة لانه لو ضمن بغيرها فاما بالسقي او بجمع حق الشرب لوجه الاول لان الماء مشترك بين الناس ولا الى الثاني

والاصل ان ما ثبت للضرورة يتقدر بقدرها أفقياً الامام أبو يوسف بجاسته فيجس الماء القليل اذا وقع فيه وطهره محمد لان جواز الانتفاع به دليلها والحجج قول أبي يوسف لما قدمناه وما ذكر في بعض المواضع من جواز صلاة الخرازين مع شعر الخنزير وان كان أكثر من قدر الدرهم فهو مخرج على قول محمد بطهارته وأما على قول أبي يوسف فلا وهو الوجه لان الضرورة لم تدعهم الى أن يعلق بهم بحث لا يتقدرون على الامتناع عنه ويجتمع على ثبائهم هذا المقدار (قوله وشعر الانسان والانتفاع به) أي لم يجوز بيعه والانتفاع به لان آدمي مكرم غير مبتذل فلا يجوز أن يكون شيء من أجزائه مهاناً مبتذلاً وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لعن الله الواصلة والمستوصلة وإنما يرخص فيما يتخذ من البر فيزيدي في قرون النساء وذواتهن كذافي الهداية وصرح في فتح القدير بان آدمي مكرم وان كان كافراً والواصله هي التي تصل الشعر بشعر النساء والمستوصلة المعمول بها باذنها ورضاها ولعن في الحديث النامصة والمتنمصة والنامصة هي التي تنقص الحجاب لتزينة والمتنمصة هي التي يفعل بها ذلك (قوله وجاد الميته قبل الدباغ) أي لم يجوز بيعه لانه غير منتفع به قال عليه السلام لا تنفعوا من الميته باهاب وهو اسم لغير المديوغ فيكون نجس العين بخلاف الثوب والدهن المتنجس فانها عارضة قيد بما قبل الدباغ لانه لو باعه بعده جاز محل الانتفاع للطهارة ولذا قال (وبعده يباع وينتفع به) وقيد بالميته لان جلد المذكاة يجوز بيعه قبل الدباغ والحوم السباع وشحومها واولدها بعد الذكاة كجلود الميته بعد الدباغ فيجوز بيعها والانتفاع بها ما عدا الاكل لطهارتها بالذكاة الا جلد الخنزير (قوله كعظم الميته وصوفها وعصها وقرنها وبرها) أي يجوز بيعها والانتفاع بها لانها طاهرة لا يحلها الموت لعدم الحياة وقد قررناه من قبل والفيل كالخنزير نجس العين عند محمد وعندهما بمنزلة السباع حتى يباع عظمه وينتفع به ويجوز بيع القرود على المختار (قوله وعلوسطا) أي لم يجوز بيع علو بعد ان دمه لان الباقي بعد سقوطه حق التعلو وهو ليس بمال لان المال ما يمكن احراره والمال هو المحل المبيع بخلاف الشرب حيث يجوز بيعه تبعاً للأرض باتفاق الروايات ومفرداً في رواية وهو اختيار مشايخ بلخ لانه حظ من الماء ولهذا يضمن بالاتلاف وله قسط من الثمن وسماوي تمامه في الشرب ان شاء الله تعالى وقيد بسقوطه لان بيعه قبل سقوطه جائز كما في فتح القدير لان المبيع البناء فعلى هذا يجوز بيع سقف البيت قبل نقضه كما يجوز بيع البناء قبل هدمه لكن في عمدة الفتاوى لا يجوز بيع بناء الوقف قبل هدمه ولا الاشجار الموقوفة المثمرة قبل قلعها بخلاف غير المثمرة اهـ وأشار المصنف الى أن العلو لو سقط قبل القبض فان البيع يبطل كهلاك المبيع قبل القبض كما في فتح القدير والعلو خلاف السفل بضم العين وكسرهما كذا في المصباح ولم يذكر المصنف بيع الطريق والمسيل وفي الهداية وبيع الطريق وهبته جائز وبيع مسيل الماء وهبته باطل والمسئلة تحتل وجهين بيع رقبة الطريق والمسيل وبيع حق المرور والتسديل فان كان المراد الاول فوجه الفرق بين المسئلتين ان

لان متع حق الغير ليس سبباً للضمان بل السبب منع مالك الغير ولم يوجد كذا في الفتح (قوله) ان قيد بسقوطه الخ) قال في الفتح فرع باع العلو قبل سقوطه جاز فان سقط قبل القبض يبطل البيع لهلاك المبيع قبل القبض اهـ وفي الخانية رجل له علو وسفل فقال لرجل بع منك علو وهذا السفل بكذا جاز البيع ويكون سطح السفل لصاحب السفل والمشتري

ان الطر يق معلوم لان له طولاً وعرضاً معلوماً أما المسيل فجهول لانه لا يدري قدر ما يشغله  
 من الماء وان كان الثاني ففي بيع حق المرور روايتان وجهه الفرق على أحدهما بينه وبين حق  
 التسييل ان حق المرور معلوم لتعلقه بمحل معلوم وهو الطريق وأما المسيل على السطح فهو حق التعلی  
 وعلى الأرض مجهول لجهالة محله ووجه الفرق بين حق المرور وحق التعلی على إحدى الروايتين  
 ان حق التعلی يتعلق بعين لا بتبع وهو البناء فاشبهه المنافع أما حق المرور يتعلق بعين تبقي وهو  
 الأرض فاشبهه الأعيان اه (قوله وأمة تبين انه عبد وكذا عكسه) أى لم يحز بيع أمة ظهر انه  
 عبد وعكسه وهو بيع عبد تبين انه جارية بخلاف ما اذا باع كبشاً فاذا هو نتيجة حيث ينعقد البيع  
 ويختبر والفرق يبتنى على الاصل الذى ذكرناه فى النكاح لمحمد وهو ان الاشارة مع التسمية اذا  
 اجتمعتا فى مختلفي الجنس يتعلق العتق بالمسمى ويبطل لان عدمه وفى متحدى الجنس يتعلق  
 بالشار اليه وينعقد لوجوده ويختبر لفوات الوصف كمن اشترى عبداً على انه خباز فاذا هو كاتب  
 وفى مسألتنا الذكر والانثى من بنى آدم جنسان للتفاوت فى الاغراض وفى الحيوانات جنس واحد  
 للتقارب فيها وهو المعتبر دون الاصل كالحمل واللبس جنسان والوذارى والزنديجى على ما قالوا  
 جنسان مع اتحاد أصلهما كذا فى الهداية والاصل المذكور لمحمد رجه الله تعالى متفق عليه هنا  
 ويجرى فى سائر العقود من النكاح والجاراة والصلح عن دم العبد والخلع والعق على مال والبيع فى  
 مسألة الكتاب باطل لعدم المبيع وبه ظهر ان الذكر والانثى من بنى آدم جنسان فقهها وان اتحدتا  
 جنسان فى المنطق لانه الذاتى المقول على كثيرين مختلفين بميز داخل والجنس فى الفقه المقول على  
 كثيرين لا يتفاوت الغرض منها فاحشاً فالجنسان ما يتفاوت الغرض منه ما فاحشاً بالنظر الى الذاتى  
 والوذارى بفتح الواو وكسرهما واتحام النال ثم راء هملة نسبة الى وذارى قرية من قرى سمرقند  
 والزنديجى بزاي ثم فون ثم دال مهملة ثم ياء ثم جيم نسبة الى زنده بفتح الزاي والنون الاخيرة والجيم  
 زيدت على خلاف القياس مع اتحاد أصلهما كذا ذكر صاحب الهداية عن المشايخ قال فى فتح  
 القدير ومن المختلف فى الجنس ما اذا باع فصاعلى انه ياقوت فاذا هو زجاج فالبيع باطل ولو باعه ليل على  
 انه ياقوت أجز فظهر أصفر صحو ويخير كما اذا باع عبداً على انه خباز فاذا هو كاتب هكذا ذكر المصنف  
 وان كانت صناعة الكتابة أشرف عند الناس من الخبز وكان المصنف ممن لا يفرق بين المشايخ بين  
 كون الصفة التى ظهرت خيراً من الصفة التى عينت أولاً فى ثبوت الخيار كما أطلق فى المحيط ثبوت  
 الخيار وذهب آخرون منهم صدر الاسلام وظهر الدين الى انه انما يثبت اذا كان الموجد أنقص وصح  
 الاول لفوات غرض المشتري وكان مستند المصلين ما تقدم فممن اشترى عبداً على انه كافر فاذا هو  
 مسلم لا خيار له لانه خير مما عين وقد يفرق بان الغرض وهو استخدام العبد بما لا يليق به لا يتفاوت  
 بين مسلم وكافر من الزراعة وأمورها أو التجارة وأمورها بخلاف تعيين الخبز أو الكتابة فانه يفيد  
 ان حاجته التى لاجلها اشترى هى هذا الوصف اه وقد ظهر من كلامهم أن من اشترى فصوصاً  
 ثم اختلفا قال المشتري شرطت لى ياقوتاً وانكره البائع انه ان كان ما ظهر من خلاف جنس الياقوت  
 صحالفا وفتح البيع لان الاختلاف فى جنس المبيع وان كان ما ظهر من جنسه وانما الفات الوصف  
 فان كان المبيع بمرأى من عين المشتري وقت البيع فلا خيار له ولو أقر البائع بالشرط لما قدمناه  
 عن قاضين فى شرح اشترط الخبز والكتابة قيسل باب خيار الرؤية والافاقول للبائع لان  
 الاختلاف فى اشترط وصف كالاختلاف فى اشترط الخبز ولذا صورها فى الفتح بما اذا اشترى ياء ليل

وأمة تبين انه عبد وكذا  
 عكسه

حق القرار وكذا لو انهم  
 هذا العلو كان للمشتري  
 أن يبنى عليه علواً آخر  
 مثل الاول لان السفلى  
 اسم لبنى مسقف فكان  
 سطح السفلى سقفاً للسفل  
 اه فتأمل مع قول المؤلف  
 لان المبيع البناء (قوله  
 كذا ذكر المصنف) أى  
 صاحب الهداية (قوله  
 بما لا يليق به) أى بالسيد  
 تأمل

(قوله قبل نقد الثمن) قال الرملي وسواء كان الثمن حالا أو مؤجلا كما صرح به في الهداية (قوله ونخرج شراء وارث البائع ووكيله  
الح) قال الرملي م أبو حنيفة ٩٠ لم يجعل الموكل مشتريا شراء الوكيل حتى قال لو باع الرجل شيئا بنفسه ثم وكل رجلا أن يشتري

له ما باع باقل مما باع قبل  
نقد الثمن فاشتره  
الوكيل فإنه يجوز عنده  
خلافهما وكذلك  
الجواب فيما إذا اشترى  
من وارث من باع منه  
بمنزلة الشراء من باع ولم  
يجعل محلا لشراء وارث  
البائع بمنزلة شراء البائع  
حتى قال لو مات البائع  
وشراء ما باع بالاقل قبل  
النقد  
فاشترى وارثه ما باع باقل  
مما باع جاز وعن أبي  
يوسف رحمه الله تعالى أنه  
لا يجوز في الفصائل جميعا  
وبعض مشايخنا قالوا  
قول أبي يوسف فيما إذا  
كان المشتري وارثا للبائع  
نظير قول أبي حنيفة رحمه  
الله إذا كان غير وارث  
تقبل شهادته له أما إذا  
كان وارثا لا تقبل شهادته  
له كالوالد والولد ومن  
بمثابتهما لا يجوز شراؤه  
عند أبي حنيفة رحمه الله  
خلافهما وبعضهم  
قالوا على قول أبي حنيفة  
يجوز شراء وارث البائع  
على كل حال سواء كان  
وارث البائع من تقبل  
شهادته له أولا كما هو قول

لأخراج ما إذا كان نهارا برأى من عينه وقد صارت حادثة الفتوى وأجبت بما ذكرناه والله الموفق  
للصواب (قوله وشراء ما باع بالاقل قبل النقد) أي لم يجوز شراء البائع ما باع باقل مما باع قبل نقد  
الثمن فهو مرفوع عطفًا على بيعه لأنه محجور وعطفًا على المحجور رات لأنه لو كان كذلك لصار المعنى  
لم يجوز بيع شراء وهو فاسد وانما منعنا جوازه استدلالا بقول عائشة رضي الله تعالى عنها لثلاث المرات  
وقد باعت بستمائة بعد ما اشترت بستمائة بثمن ما شريته واشتريت ابليغ زيد بن أرقم أن الله  
تعالى أبطل جهه وجهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لم يقب ولأن الثمن لم يدخل في ضمانه  
فاذا وصل إليه المبيع وقعت المقاصصة فبقى له فضل بلا عوض بخلاف ما إذا باع بالعرض لأن  
الفضل إنما يظهر عند المحاسبة أطلق في الشراء فشم الشراء من كل وجهه والشراء من وجهه كشرائه  
من لا تجوز شهادته له فإنه لا يجوز أيضا كشرائه بنفسه خلافا له ما في غير العبد والمكاتب وأطلق  
فيما باعه فشم ما باعه بنفسه أو بوكيله وما باعه أصالة أو وكالة كشم الشراء لنفسه ولغيره إذا كان  
هو البائع وشم أيضا شراء الكل أو البعض كما في القنية ونحوه شراء وارث البائع ووكيله عند الإمام  
لأن العقد وقع له لكونه أصيلا في المحقوق خلافا له ما لكونه قائما مقامه ولكن لا نطلب له  
الزيادة عند الإمام وإن ملكها أو أمشأ البائع ممن اشترى من مشتريه فبائز وفاقا وشرط في السراج  
الوهاب لجواز شراء وارث البائع أن يكون ممن تجوز شهادته للورث في حياته والا لا يجوز وهو قيد  
حسن أغفله كثير وإن كان معلوما من بيان حكم شراء من لا تجوز شهادته له وأراد المؤلف رحمه الله  
تعالى الشراء من مشتريه حقيقة أو حكما كالشراء من وارث مشتريه والفرق بين الوارثين أن وارث  
البائع إنما لم يقم مقامه لأن هذا مما لا يورث وهو إنما يقوم مقامه فيما يورث بخلاف وارث المشتري  
فإنه قام مقامه في ملك العين وهذا من أحكامها وقيد بما باع لأن المبيع لو انتقص خرج أن يكون  
شراء ما باع فيكون النقصان من الثمن في مقابلة ما نقص من العين سواء كان النقصان من الثمن  
بقدر ما نقص منها أو بأكثريه وعلى هذا انفرع ما قالوا لو ولدت الجارية عند المشتري ثم اشترىها  
البائع باقل إن كانت الولادة نقصتها جاز كما لو دخلها عيب عند المشتري ثم اشترىها منه بالاقل وإن لم  
تنقصها لا يجوز لأنه يحصل به رجوع لم يدخل في ضمانه كذا في فتح القدير ولا بد أن يكون النقصان  
فيها من حيث الذات لأن العين لو نقصت قيمتها بتغير الأسعار لم يجوز الشراء بالاقل لأن تغير السعر غير  
معتبر في حق الأحكام لأنه فتور في الرغبات لا فوات جزء كما في حق الغاصب وغيره فعاد إليه كما خرج  
عن مالك فظهر الربح وقيد بالاقل احترازا عن المثل أولا كثر فإنه جائز ولا بد من اتحاد جنس  
التمنين لأنه حينئذ يظهر النقصان فإن اختلف الجنس جاز مطلقا والدرهم والدنانير هنا جنس واحد  
احتياطا وقد مناهما جنسان إلا في ثمانية في أول البدوع فإذا كان النقد الثاني أقل من قيمة الأول  
لم يجوز وأطلق في الأقلية فشم الأقل قدرا والأقل وصفا ولو باع بالف نسيئة إلى سنة ثم اشترى بالف  
نسيئة إلى سنتين فسد عندنا وقيد بقوله قبل النقد إذ بعده لا فساد وفي القنية لو قبض نصف الثمن  
ثم اشترى النصف باقل من نصف الثمن لم يجوز وكذا لو أقال البائع على المشتري أنه وفي السراج  
الوهاب لا يجوز أن يشتريه باقل من الثمن وإن بقي من ثمنه درهم ولا بد من نقد جميع الثمن ولو خرج

محمد رحمه الله وتماه في التارخانية (قوله خلافا لهما) أي في مسألة شراء الوكيل كما يفيد التعليل وعبارة  
التارخانية السابقة (قوله إن وارث البائع إنما لم يقم مقامه الح) انظر مع هذا وجه ما قدمناه نفاع السراج واستحسنه

محمد رحمه الله وتماه في التارخانية (قوله خلافا لهما) أي في مسألة شراء الوكيل كما يفيد التعليل وعبارة  
التارخانية السابقة (قوله إن وارث البائع إنما لم يقم مقامه الح) انظر مع هذا وجه ما قدمناه نفاع السراج واستحسنه



المبيع عن ملك المشتري ثم عاد إليه فان عاد إليه بحكم ملك جديد كالأقالمة قبل القبض أو بعده أو  
 بالشراء أو الهبة أو بالميراث فشرأ البائع منه بالأقل جائز وان عاد إليه بما هو فسخ بخيار روية أو  
 شرط قبل القبض أو بعده فالشراء منه بالأقل لا يجوز كذا في السراج الوهاج وذكر الشارح هنا فروعا  
 فقال ٧ (قوله وصح فيما ضم إليه) أي صح البيع في المضموم إلى شراء ما يباعه بالأقل قبل  
 النقد كان اشتري جارية بخمس مائة ثم باعها وأخرى معها من البائع قبل أن ينقده الثمن بخمس مائة  
 فالبيع جائز في التي لم يشترها من البائع ويفسد في الأخرى لانه لا بد أن يجعل بعض الثمن في مقابلة  
 التي لم يشترها منه فيكون مشتريا الأخرى بأقل مما باع وهذا فاسد عندنا ولم يوجد هذا المعنى في  
 صاحبها ولا يشيع الفساد لكونه ضعيفا للاجتهاد فيه أولا لانه باعتبار شبهة الرأب أولا لانه طارئ لانه  
 يظهر بانقسام الثمن والمقاصة فلا يسرى إلى غيرهما أو رد على التعليل الأول فالأول أسلم قوهما في  
 قوهما و مروى فانه باطل في الكل عنده وعندهما يصح في المروى كما لو أسلم حنطة في شعير وزيت  
 عنده يبطل في الكل وعندهما يصح في حصصة الزيت مع ان فساد العقد بسبب الجنسية مجتهد فيه  
 فان أسلم هرويا في هروى جاز عند الشافعي ولا يخلص منه إلا بتغيير تعليل تعدى الفساد بقوة  
 الفساد بالاجماع عليه إلى تعليله بأنه يجعل الشرط الفاسد في أحدهما وهو قبول العقد في الهروى  
 شرط القبول في المروى فيفسد في المروى بالشرط الفاسد وفي الهروى باتحاد الجنس كذا اعترف به  
 شمس الأئمة بعد ان علل به هو في شرح الجامع وأشار المصنف إلى ان البائع لو اشتراه مع رجل آخر  
 فانه يجوز من الاجنبى في نصفه (قوله وزيت على ان يزنه بظرفه وي طرح عنه مكان كل ظرف  
 خسين رطلا وصح لو شرط أن يطرح عنه بوزن الظرف) أي لم يجز بيع شيء بهذا الشرط وصح البيع  
 بالشرط الثاني لان الشرط الأول لا يقتضيه العقد والثاني يقتضيه (قوله وان اختلفا في الزق  
 فالقول للمشتري) يعني لو رد المشتري الزق وهو عشرة أرطال فقال البائع الزق غيره وهو خمسة أرطال  
 فالقول قول المشتري مع عينه لانه ان اعتبر اختلفا في تعيين الزق المقبوض فالقول قول المقابض  
 ضميما كان أو آمينا وان اعتبر اختلفا في السمن فهو في الحقيقة اختلفا في الثمن فيكون القول  
 للمشتري لانه ينسب الزيادة وإذا برهن البائع قبلت بيئته وأورد على ما في الكتاب مسئلتان أحدهما  
 ما اذا باع عشرين وقبضهما المشتري ومات أحدهما عنده وجاء بالآخر برده بعيب واختلفا في قيمة  
 الميت فالقول للبائع والثانية ان اختلفا في الثمن يوجب التحالف وهذا جعل القول للمشتري على  
 تقدير اختلفا في الثمن وأوجب عن الأول بانها مع هذه طرد فان كون القول للمشتري لانكاره  
 للزيادة وهناك انما كان للبائع لانكاره الزيادة وعن الثاني بان التحالف على خلاف القياس فيها  
 عند وجود الاختلاف في الثمن قصدوهنا الاختلاف فيه تبع لاختلافهما في الزق المقبوض أهو  
 هذا أم لا فلا يوجب التحالف كذا في فتح القدير والزق بالكسر الظرف وبعضهم يقول ظرف زيت  
 أوقر والجمع أذفاق وزقاق مثل كتاب ورغفان كذا في المصباح (قوله ولو أمر ذميا بشراء  
 خرا أو بيعها صح) أي التوكيل وبيع الوكيل وشراؤه عند أبي حنيفة وقال لا يجوز على المسلم وعلى  
 هذا الخلاف التحريم وعلى هذا توكيل المحرم غيره ببيع صيده لهما ان الموكل لا يملكه فلا يملكه غيره  
 ولان ما ثبت للتوكيل ينتقل إلى الموكل فصار كانه باشره بنفسه فلا يجوز له ولا لغيره ان العاقده هو  
 الوكيل باهليته ولا يته وانتقال الملك إلى الآخر أمر حكومي فلا يمنع بسبب الاسلام كما اذا ورثه ماتم

وصح فيما ضم إليه وزيت  
 على أن يزنه بظرفه وي طرح  
 عنه مكان كل ظرف  
 خسين رطلا وصح لو شرط  
 أن يطرح عنه بوزن  
 الظرف وان اختلفا في  
 الزق فالقول للمشتري ولو  
 أمر ذميا بشراء خسر أو  
 بيعها صح

(قوله ولا يشيع الفساد  
 لكونه ضعيفا للاجتهاد  
 فيه) قال الرملي أقول ولم  
 يسر الفساد إلى الثانية  
 لانه ضعيف لكونه  
 مجتهدا فيه أي محدل  
 اجتهاد وقابل له والا  
 بخلاف الشافعي انما جاء  
 بعد وضع المسئلة فكيف  
 يوضع على شيء لم يقع بعد  
 ويجوز أن يكون الخلاف  
 واقعا قبل وضعها بل هو  
 الاظهر ونوقض بما اذا  
 باعها بالف وخمس مائة  
 فان المبيع فاسد نص  
 عليه شمس الأئمة ونفر  
 الاسلام ولو كان الفساد  
 في مسئلة الكتاب ماذكر  
 لما فسد لانه عند القسمة  
 يصب كل واحد منهما  
 أكثر من خمس مائة قال في  
 ٧ يباح بالاضل

اعتبار غيره لكنه لا يزيد النظر الا وكادة فان لا تبرقيل الاعتبار لا وجود له ومع ذلك لم يعمل الجوز الذي وجد وتحقق بتحقيق الاعتبار فليتامل كذا في النهرا (قوله) وان كان خنزير ايسيه انظر لم يقرولوا بقتله مع ان تسيب السواب لا يحل (قوله) وكل ما هو كذلك ليس بمشروع قال في النهرا لا نسلم ان مثله

وأمة على أن يعتق المشتري أو يدير أو يكاتب أو يستولد أو الاجلها أو يستخدم البائع شهرا أو دارا على أن يسكن أو يقرض المشتري درهما أو يهدي له أو يسلم إلى كذا أو ثوب على أن يقطعه البائع أو يخطه قيصا

ليس بمشروع أما في البيع فلان عدم طيب الثمن لا يستلزم عدم العجة اذ قد مر قريبا ان شعر الخنزير اذا لم يوجد مباح الاصل جاز بيعه وان لم يطب ثمنه وأما في الشراء فقد أفاذ فائدة في الجملة هي تحليل الخمر ومثله لا يعد غير مشروع

ان كان خنزيرا يذبح ثمها الى الوكيل وان كان خنزير ايسيه ولم يذبح كالمصنف حكم ثمن ما باعه له قال الشارح يتصدق ثمن الخمران باعها الوكيل له لتمكن الخبز فيه وقوله باعها لا يلبس فلا يولييه منقوض بمسائل الوكيل بشرائه مع ان يوكل بشرائه له وان لم يلبس لنفسه ومنها اذا مات ذمي وله خمر فللقاضي أن يامر ذميا ببيعها مع انه لا يلبس بنفسه ومنها المسلم الوصي لذمي يوكل ذميا ببيع خمره مع انه لا يلبس وقد كتبنا في الفوائد غير هذه وفي فتح القدير بقي أن يقال اذا كان حكم هذه الوكالة في البيع أن لا يفتق بالثمن وفي الشراء أن يسب الخنزير ويريق الخمر أو يخلها بقي تصرفا غير معتق لفائدته وكل ما هو كذلك ليس بمشروع وقد روى عن أبي حنيفة ان هذه الوكالة تكره أشد ما يكون من الكراهة وهي ليس الا كراهة التحريم فاي فائدة في العجة اه وفي النسبة من الزكاة مسلم له خمر وكل ذميا يبيعها فلا مسلم أن يصرف ثمنها الى الفقراء من زكاة ماله وتصح اه (قوله) وأمة على ان يعتق المشتري أو يدير أو يكاتب أو يستولد أو الاجلها أو يستخدم البائع شهرا أو دارا على أن يسكن أو يقرض المشتري درهما أو يهدي له أو يسلم إلى كذا أو ثوب على أن يقطعه البائع أو يخطه قيصا) أي لم يجز بيع أمة بشرط منها وهو فاسد لانه يبيع وشرط وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع وشرط كاره وعمر بن شبيب رضي الله عنه وخصه الشافعي بما عدا العتق وجوز البيع بشرط العتق وهو رواية عن أبي حنيفة كذا كره الا قطع عما لا يحدث بربرة فان عاتقه رضي الله تعالى عنها اشترتها بشرط العتق وأجازها عليه السلام وأبطل الشرط فقال خذنها واشترطى لهن الولاء انما الولاء لمن أعتق ولم يخصه به أصحابنا بناء على أصلهم ان العام يعارض الخاص ويطلب منه أسباب الترحيح والمخرج هنا العام وهو النهي عن بيع وشرط لكونه مانعا وحديث بربرة مبيح فيحمل على ما قبل النهي وأما حديث جابر في مسلم من أنه باع جمل للنبي صلى الله عليه وسلم وشرط له ظهره الى المدينة فعلى مذهب الشافعي لم يقع الشرط في صلب العقد فلم يفسد وعلى أصلنا قدم العام الخاص المبيح كما قدمناه وأشار المصنف بالعتق وما عطف عليه الى كل شرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه وفيه منفعة لاحد المتعاقدين أو للعتق ودفعه وهو من أهل الاستحقاق ولم يجر العرف به ولم يرد الشرع بجوازه فلا بد في كون الشرط مفسدا للبيع من هذه الشروط الخمسة فان كان الشرط يقتضيه العقد فانه لا يفسد كشرط أن يحبس المبيع الى قبض الثمن ونحوه فان كان لا يقتضيه لكن ثبت تحججه شرعا فلا مرد له كشرط الاجل في الثمن وفي المبيع المسلم وشرط الخيار لا يفسده وان كان متعارفا كشراء النعل على أن يحدوها البائع أو يشركها فهو جائز وان كان ملائما للبيع لا يفسده كالبيع بشرط كفيل بالثمن اذا كان حاضرا وقبلها أو غائبا فخر وقيل قبل التفرق وكشرط رهن معلوم بالاشارة أو التسمية فان حصلها التوثيق للثمن قيدنا بخضرة الكفيل لانه لو كان غائبا فخر وقيل بعد التفرق أو كان حاضرا فلم يقبل لم يجز وقيدنا بكون الرهن مسمى لانه لو لم يكن مسمى ولا مشارا اليه لم يجز الا اذا تراضيا على تعيينه في المجلس ودفعه اليه قبل ان يتفرقا أو يجمل الثمن ويبطلان الرهن واذا كان مسمى فامتنع عن تسليمه لم يجر وانما يؤثر بدفع الثمن فان لم يدفعها ما خير البائع في الفسخ واشترط الحوالة كالكفالة ومعنى كون الشرط يقتضيه العقد ان يجب بالعقد من غير شرط ومعنى كونه ملائما أن يؤثر كدم واجب العقد كذا في

الذخيرة وفي السراج الوهاج أن يكون راجعا إلى صفة المبيع أو الثمن كاشتراط الخبز والطنبخ  
والكتابة وفيها يقال للمشتري في مسئلة الرهن ادفعه أو يحل الثمن وفي القدوري يقال للمشتري اما ان  
تدفع الرهن أو قيمته أو تفسخ العقد لان يد الاستيفاء للبائع انما تثبت على المعنى وهو القيمة ولا شك  
ان الرهن لو هلك فان المشتري يدفع قيمته أو يحل الثمن ولو اشترى عبدا على ان يعطى البائع  
المشتري كفه لا بما أدركه من درك فان كان الكفيل مجهولا ففسد البيع وان كان معينا حاضرا  
وقبل أو كان غائبا فحضر قبل التفرق وقبل جازاه ولم يذكر الرهن على الدرك لانه غير جائز  
وتفسير المنفعة لاحد المتعاقدين اشتراط ان يهبه المشتري شيئا أو يقرضه أو يسكن الدار شهرا أو  
يخدمه العبد شهرا ولو شرط أن يخرجها على البائع فسد وان شرط الزائد على خراجها عليه جاز  
لانه شرط أن لا يجب عليه تحمل الظلم ولو شرط أن يخرجها كذا فجاء أزيد أو انقص فسد البيع  
لانه باع بشرط أن يجب على المشتري خراج أرض أخرى هذا اذا علم فان لم يعلم جاز ويخير المشتري  
ولو اشترى خراجية الاصل بلا خراج أو غير الخراجية مع الخراج بان كان للبائع خراجية وضع  
خراجها على هذه فسد وان لم تكن في الاصل خراجية فوضع عليها جاز وتماه في الزاوية ومما فيه  
نفع للمشتري اشتراط خياطة الثوب على البائع أو طحن الخنطة أو قطع الثمرة وتفسير منفعة المعقود  
عليه اذا كان من أهل الاستحقاق اشتراط أن لا يبيع العبد ولا يهبه ولا يخرج عنه عن ملكه بوجه  
من الوجوه فان المملوك يسر أن لا تتداوله الايدي وكذا بشرط أن لا يخرج عنه مكة وفي الخلاصة  
اشترى عبدا على أن يبيعه جاز وعلى أن يبيعه من فلان لا يجوز لان له طابا وفي البرازية اشترى  
عبدا على أن يطعمه لم يفسد وعلى أن يطعمه خميسا فسد وقيدنا بكونه من أهل الاستحقاق أي  
من أهل أن يستحق خقاعا على الغير وهو الا دمي لانه لو كان حيوانا غير آدمي أو ثوبا فالبيع به هذا  
الشرط جائز وخرج أيضا اذا شرط منفعة لأجنبي كان يقرض البائع أجنبيا فالبيع صحيح كافي  
الذخيرة معزى إلى الصدر الشهيد قال وذكر القدوري انه يفسد وصورة أن يقول المشتري للبائع  
اشترى منك هذا على أن تقرضني أو تقرض فلانا وفي المنتقى قال محمد رحمه الله تعالى كل شيء  
يشترطه المشتري على البائع يفسد به البيع فاذا شرطه على أجنبي فهو باطل كما اذا اشترى دابة على  
أن يهبه فلان لأجنبي كذا فهو باطل كما اذا شرط على البائع أن يهبه وكل شيء يشترطه على البائع  
لا يفسد به البيع فاذا شرطه على أجنبي فهو جائز وهو بالخيار ومن ذلك ما اذا اشترى شيئا على أن  
يحط فلان لأجنبي عنه كذا جاز البيع وهو بالخيار ان شاء أخذه بجميع الثمن وان شاء تركه وروى  
ابن سماعة عن أبي حنيفة اذا اشترى من آخر شيئا على أن يهب البائع لابن المشتري أو لأجنبي من  
الثمن كذا فسد البيع وخرج أيضا شرط فيه مضرة لأحدهما كمالو باع ثوبا بشرط أن لا يبيعه ولا  
يهبه جاز البيع وهو قول أبي حنيفة ومحمد وفي قول أبي يوسف فاسد وهو رواية واختلف المشايخ  
فيما اذا باع على أن يعطى ثمنه من مال فلان ومن منفعة البائع المفسدة للبيع ما اذا شرط أن يدفع  
المشتري الثمن الى غريم البائع لسقوط مؤنة القضاء عنه ولان الناس يتفاوتون في الاستيفاء ففهم  
من يسامح ومنهم من يمس كس ومنها أيضا مالو باع بالف وشرط أن يضم المشتري عنه ألفا لغريمه  
ومن منفعة المشتري ما اذا باع بستانا بشرط أن يبني البائع حوائطه كذا في الذخيرة وفي فتح القدير  
مالو باع ساحة على أن يبني بها مسجدا أو طعما على أن يتصدق به فهو فاسد اه وخرج أيضا  
مالا مضرة فيه ولا منفعة كان اشترى طعاما بشرط أكله أو ثوبا بشرط لبسه فانه يجوز وخرج عن

(قوله وخرج أيضا ما اذا  
شرط منفعة لأجنبي)  
خرج بقوله وفيه منفعة  
لاحد المتعاقدين وظاهر  
قول الزيلعي وفيه منفعة  
لاهل الاستحقاق ثم قوله  
وأهل الاستحقاق هو  
البائع والمشتري والمبيع  
الأدنى والأجنبي ان  
اشتراطه للأجنبي مفسد  
موافقا لما ياتي عن  
القدوري والمنتقى وفي  
الدراخنة عن حاشية  
أخي زاده انه لا يظهر اه  
وفي الفتح وكذا أي مثل  
ما فيه منفعة لأحد  
المتعاقدين اذا كانت  
المنفعة لغيرهما ومما  
اذا باع ساحة على أن يبني  
بها مسجدا أو طعما على  
أن يتصدق به فهو فاسد  
(قوله فهو باطل) أي  
فالشرط باطل كافي  
البرازية وفي الفتح عن  
الولوالحجة لو قال بعتك  
هذه الدار بالف على أن  
يقرضني فلان لأجنبي  
عشرة دراهم لا يفسد  
البيع لانه لا يلزم لأجنبي

الاقتضاء ما في المجتبى اشتراه على أن يدفعه إليه قبل دفع الثمن أو قال على أن تدفع الثمن في بلد آخر  
فسد البيع وفي شرح المجمع معزيا إلى النوازل لو قال بعث منك هذا على أن أخط من ثمنه كذا جاز ولو  
قال على أن أهب منك كذا لم يجز البيع لأن الخط ملحق بما قبل العقد ويكون البيع بمأوراء  
الخطوط اهـ وقيد على لأن الشرط لو كان بأن فان البيع يفسد في جميع الوجوه إلا في مسألة ما إذا قال  
ان رضى أبي أوفلان في ثلاثة أيام كما سيأتي فيما يصح تعليقه وما لا يصح والتفصيل السابق إنما  
هو إذا علق بكافة على وقيد بكون الشرط مقارنا للعقد لأن الشرط القاسد ولو التحق بعد العقد قبل  
يلتحق عند أبي حنيفة وقيل لا وهو الأصح كما في جامع الفصولين في الفصل التاسع والثلاثين ولكن  
في الأصل إذا أحق بالبيع شرطا فاسدا يلحق عند أبي حنيفة وإن كان الاحاق بعد الافتراق عن  
الجلس وصورته لو باع فضة بفضة وتقاضوا وتفرقا ثم زاد أحدهما صاحبا شيئا أو خط عنه وقوله  
الآخر فالبيع فاسد عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف البيع صحيح وتبطل الزيادة والخط وقال  
محمد الزيادة باطلة والخط جائز ولو كان الشرط في العقد فباطلا ان كان المفسد في صلب العقد صحيح  
الخط في المجلس ولا يصح فيما وراء المجلس اهـ وقيد على دون الواو لأنه لو زاد الواو وان قال بعثك  
هذا بكذا وعلى أن تقرضني كذا فالبيع جائز ولا يكون شرطا وهو نظير ما لو كان دفع رطل أرضا  
ببضاعة فيها نخيل فقال دفعت اليك النخيل معاملة على أن تزرع كان شرطا للزراعة في المعاملة ولو  
قال وعلى أن تزرع لم يفسد الزراعة ويعرف من هاتين المسئلتين كثير من المسائل كذا في الذخيرة  
وتبعه في البرازية وقيد بأخراج ما ذكر مخرج الشرط لأنه لو أخرجه مخرج الوعد لم يفسد كما إذا باع  
بستانا على أن يعمر حوائطه وأخرجه مخرج الوعد ولو لم يبين البائع لم يجز ويخير المشتري في  
الرد كذا في الذخيرة لكن لم يبين بماذا يكون إخراج مخرج الوعد وهو أحد الأجوبة عن حديث  
بربرة فان البيع لم يكن بشرط العتق وإنما كان بوعده عتقها وبين الامام اسحق الوالو المحي صورة  
إخراجه مخرج الوعد قال اشترحتني ابني الحوائط وخرج عن الملائم للعقد ما لو اشترى أمة بشرط أن  
يطأها المشتري أو لا يطأها فالبيع فاسد لأن الملائم للعقد الإطلاق وعند أبي يوسف يجوز في الأول  
لأنه ملائم وعند محمد يجوز فيه ما في الأول لما قاله أبو يوسف وفي الثاني أن لم يقتضه العقد لا يرجع  
نفعه إلى أحد فهو شرط لا طالب له ولم يفصل المؤلف بين شرط وشرط في الفساد وهو كذلك إلا البيع  
بشرط العتق فان المشتري إذا اعتقه صح البيع ووجب الثمن عليه عند أبي حنيفة وقال لا يبق فاسدا  
فتجب القيمة لأن البيع قد وقع فاسدا فلا ينقلب جائزا كما ألتف بوجه آخر ولا في حنيفة إن شرط  
العتق من حيث ذاته لا يلائم العقد على ما ذكرناه ولو كان من حيث حكمه يلائمه لأنه منه منتهى للملك  
والشيء بانتهائه يتقرر ولهذا لا يمنع العتق الرجوع بنقصان العيب فإذا ألتف بوجه آخر لا يتحقق  
الملائمة فتقرر الفساد وإذا وجد العتق تحققت الملائمة فترجح جانب الجواز فكان الحال موقوفا  
بخلاف ما إذا دبرها واستولدها فانها لا ينهيان الملك لجواز قضاء قاض يبيعهما وأجمعوا أن المشتري  
لو ألتفه أو باعه أو وهبه تلزمه قيمته كذا في السراج الوهاج ومن الشروط المفسدة ما في القيمة اشترى  
بطيخة على أنها حلوة أو شاة على أنها تحلب كذا أوزيتونا أو سمعنا على أن فيه كذا منأ أو شاة أو ثورا على  
أن فيه كذا منأ من اللحم فسد البيع في الكل لتعذر معرفته قبل العمل وبجز البائع عن الوفاء اهـ  
ولو اشتراه على أن يؤدي الثمن من يبعه فهو فاسد إن شرط وأنما ذكر استثناء الحمل مع الشرط لأنه  
لما كان غير صحيح صار شرط فاسدا أو الأصل فيه أن ما لا يصح إفراده بالعقد لا يصح استثناءه من

(قوله لأنه لو أخرجه  
مخرج الوعد لم يفسد)  
انظر ما سبذ كره المؤلف  
قيل الصرف عند قوله  
والشركة (قوله فان  
المشتري إذا اعتقه) أي  
بعد القبض كما في النهر  
ثم قال وأجمعوا على أنه لو  
أعتقه قبل القبض  
لا يجوز

العقد والمحل من هذا القبيل وهذا لأنه بمنزلة اطراف المحيوان لا اتصال به خافق وبيع الاصل  
 يتناولها والاستثناء يكون على خلاف الموجب فلم يصح فيه شرطا فاسدا والبيع يبطل به والكتابة  
 والاحارة والرهن بمنزلة البيع لانها تبطل بالشروط الفاسدة غير ان المفسد في الكتابة ما يتمكّن  
 في صلب العقد منها والهبة والصدقة والنكاح والمخاج والصالح عن دم العمد لا يبطل باستثناء المحل  
 بل يبطل الاستثناء لان هذه العقود لا تبطل بالشروط الفاسدة وكذلك الوصية لا تبطل به لكن يصح  
 الاستثناء حتى يكون المحل ميراثا او تجارية وصية لان الوصية أخت الميراث والميراث يجزى فيما في  
 البطن بخلاف ما اذا استثنى خدمتها لان الميراث لا يجزى فيها كذا في الهداية والغلة كالخدمة وأورد  
 مسألة الخدمة على الاصل السابق وأجيب بأنه اما ما طرد غير من عكس والا براد على العكس واما بان  
 الكلام في العقد والوصية ليست بعقد فلا ترد كذا في النهاية ولا يخفى انها عقد مشتمل على الايجاب  
 والقبول فلا وجه الاول وتفرع على الفاعلة انه يصح استثناء قفيز من الصبرة لجواز افراده ولا  
 يصح استثناء شاة من قطيع لعدم جواز افرادها من قطيع اذ لم تكن معينة وأما اذا عينها بالاشارة  
 والاستثناء صحيح وكذا الحال في كل عددي متفاوت وصح استثناء ابطال معلومة من بيع الثمرة  
 لجواز ابراده على الارطال ابتداء وهو المعتمد من مسائل الاستثناء باع صبرة بمائة الا عشرها فله  
 تسعة اعشارها بجميع الثمن ولو قال على ان عشرها في فله تسعة اعشارها بتسعة اعشار الثمن خلافا  
 لما روي عن محمد انه بالجميع وعن أبي يوسف انه لو قال ابيعك هذه المائة شاة بمائة على ان هذه لي  
 او ولي هذه فسد ولو قال الا هذه كان باقى بمائة ولو قال ولي نصفها كان النصف بجمعين ولو قال بعتك  
 هذا العبد بالف الا نصفه بجمع مائة عن محمد جاز في كله بالف وخمس مائة لان المعنى باع نصفه  
 بالف لانه الباقي بعد الاستثناء فالنصف المستثنى عين ببعه بجمع مائة ولو قال على ان لي نصفه  
 بثلاث مائة او مائة دينار فسد لادخال صفقة في صفقة ولو قال بعتك الدار الخارجية على ان تجعل لي  
 طريقا الى دارى هذه الداخلة فسد البيع ولو قال الا طريقا الى دارى الداخلة جاز وطر بعه عرض  
 باب الدار الخارجية ولو باع بيتا على ان لا طريق للشترى في الدار وعلى ان يابى في الدهليز يجوز ولو  
 زعم ان له طريقا فظهر ان لا طريق له برد ولو باع بالف دينار الادره جاز والا ثوبا والا كرحنطة او  
 هذه الشياء الواحدة لا يجوز ولو كانت بعينها جاز ولو باع دارا على ان لا يبناء فيها فاذا يبناء فالباع  
 فاسد لانه يحتاج الى نقض البناء ولو باعها على ان يبناءها من آخر فاذا هولى فسد بناء على انها  
 جنسان كالمو باع ثوبا على انه هروى فظهر بالخيار ولو باع الارض على ان فيها بناء فاذا البناء فيها او  
 اشتراها بشجرها فليس فيها شجر جاز وله الخيار وكذلك لو باع بعلمها وسفلها فظهر ان لا علمها ومثله  
 لو اشترى باجذاعها كذا في فتح القدير (قوله وصح بيع نعل على ان يحذوه ويشركه والقياس  
 فساد) لما فيه من النفع للشترى مع كون العقد لا يقتضيه وما ذكره جواب الاستحسان للتعامل وفي  
 الخروج عن العادة خرج بين بخلاف اشتراط خياطة الثوب لعدم العادة فبقى على أصل القياس  
 وتسمير القبقاب كتشريك النعل كما في فتح القدير وفي البرازية اشترى ثوبا وخفا خلة على ان  
 يرقعه البائع ويخرزه يسلمه صح للعرف ومعنى يحذوه يقطعه (قوله لا البيع الى النيروز  
 والمهرجان وصوم النصارى وفطر اليهود ان لم يدبر العاقدان ذلك) أى لا يجوز البيع وهو فاسد  
 لجهاالة الاصل وهى مفضة الى المنازعة في البيع لا بتبناها على الماكسة الا اذا كانا يعرفانه لكونه  
 معلوما عندهما وكان التأجيل الى فطر النصارى بعد ما شرعوا في صومهم بالايام لان صومهم

وصح بيع نعل على ان  
 يحذوه ويشركه لا البيع  
 الى النيروز والمهرجان  
 وصوم النصارى وفطر  
 اليهود ان لم يدبر العاقدان  
 ذلك

(قوله والبيع يبطل به)  
 قال الرملى مراده يفسد  
 وقد تبعه في النهر في  
 هذا التفسير وقد قدم  
 في أول القولة قوله أى لم  
 يجزى بيع أمة بشرط منها  
 وهو فاسد (قوله وهذه  
 الشياء) هذه المشئلة  
 مكررة بما مر نفا  
 (قول المصنف ان لم يدبر  
 العاقدان ذلك) قال  
 الرملى ولو دراهم أحدهما  
 ولم يدبر الا آخر فكذا ذلك  
 لا يجوز لا فضائه الى  
 المنازعة وبعبارة الاصلاح  
 لان كمال بائنا ان لم يعرف  
 أحدهما ذلك اه والعبارة  
 الخالصة من النقدان لم  
 يدريا أو أحدهما نامل



(قوله والنبروز أول يوم من الصيف الخ) قال في النهر هذا انما يتم بناء على ان الربيع من الصيف والخريف من الشتاء وقدر في الصلاة نظيرة والا فالصول أربعة كما لا يخفى وقيل هما عيدان للجوس اه وذ كقبلة النبروز أول يوم من طرف الربيع تحل فيه الشمس برج الحمل والمهرجان يوم في طرف الخريف وهو أول يوم من الشتاء تحل فيه الشمس الميزان اه ولا يخفى ان قوله وهو أول يوم من الشتاء بمعنى على ان الخريف من الشتاء والا فالصول فصل الشتاء وهو أول يوم تحل فيه الشمس في الجدى فلما استقر السكان أولى تأمل وفي القهستان النبروز أنواع نبروز العامة وهو أول يوم من فردمين ماه ونبروز الخاصة وهو النبروز الخاص ونبروز السلطان وهو أول يوم يكون في نصف نهار والشمس في أول درجة من درجات الحمل ونبروز الجوس ويقال له نبروز الدهاقين وهو اليوم الذي تحل فيه الشمس في المحوت والمهرجان نوعان عامة وهو أول يوم من الخريف أعني اليوم السادس عشر من مهرماه وخاصة وهو اليوم السادس والعشرون منه اه (قوله ثم قال الخ) قال الرملي لا يخفى على ذي فهم ان قوله في المتن ان لم يدر المتعاقدان ذلك تبعاً لما في غيره ان المدار على علم المتعاقدين لا غير لاخذ الجاهالة علة في الفساد والحكم كيدور معها كيفما دارت والمهرجان وصوم النصارى وفطرهم وفطر اليهود وصومهم سواء في ذلك تأمل

٩٦

فثبت أن يكون النبروز

(قوله مع انه اذا باع الى

صوم اليهود فالحكم كذلك)

أي ان علمه صحيح والا فلا

وتأمل مع قوله لان صوم

النصارى غير معلوم الخ

والى قدوم الحاج والمصاد

والدياس والقطف

وفي القهستانى وصوم

النصارى سبعة وثلاثون

يوماً في مدة ثمانية وأربعين

يوماً فان ابتداء صومهم

يوم الاثنين الذي يكون

قريباً من اجتماع النهرين

الواقع ثاني شباط وثامن

بالايام معلوم فلاحها لثقبه والنبروز أول يوم من الصيف وهو أول يوم تحل فيه الشمس الحمل والمهرجان أول يوم من الشتاء وهو أول يوم تحل فيه الشمس الميزان كذا في السراج الوهاج ثم قال وانما خص الصوم بالنصارى والفطر باليهود لان صوم النصارى غير معلوم وفطرهم معلوم واليهود بعكسه مع انه اذا باع الى صوم اليهود فالحكم كذلك لا يتفاوت فيكون المعنى الى صوم النصارى وفطرهم والى فطر اليهود وصومهم فاكتفى بذلك كراهة ما اه (قوله والى قدوم الحاج والمصاد والدياس والقطف) أي لا يجوز البيع الى هذه الاحال لانها تتقدم وتتاخر والمصاد بدس الحاء وفتحها او مثله القطف وهو للعنب والدياس وهو دوس الحب بالقدم ليتكسر وأصله الدواس بالواو لانه من الدوس قلبت الواو باء للكسرة قبلها ولم يذ كر المحذوذ كره في الهداية واختلف في معناه فقيل جزا صوف من ظهور الغنم وقيل جذا النخل قاله الخوافي وفي نسخ الهداية وفتح القدير بالزاي المكررة أخت الراعوذ كراي بلعي انه بالذال المججمة عام في قطع الثمار وبالهمزة خاص في قطع النخل اه فعلى هذا لم يكن بالزاي وذ كره في المصباح في فصل الذال المججمة وفصل الزاي وان كلا منهما بمعنى قطع وهما من باب قتل قيد بالبيع الى هذه الاحال لانه لو باع مطلقاً عنهم أجل الثمن اليهم لم يفسد لكونه تأجيلاً للدين فالفاسد ما كان في صلب العقد كذا في الهداية وفي فتاوى قاضيان تبايعا بعاثرا ثم أخر الثمن الى المحصاد قال محمد بن الفضل يفسد البيع وعن محمد لا يفسد

آذار ولا يصومون يوم الاحد ولا يوم السبت الا يوم السبت الثامن والاربعين ويكون فطرهم يعني يوم عندهم يوم الاحد بعد ذلك وفطر اليهود ان يأكلوا سبعة أيام من خامس عشر من الشهر السابع من شهر نار يختم ابتداءه قبل سنة الروم شهر رملو وافقه موسى وقومه وأما فطر اليهود كما في الهداية وغيرها فليس بيوم مشهور عنهم الآن يقال أريد يوم أفطروا فيه فانهم يصومون بنص التوراة ستة وثلاثين يوماً اه (قول المصنف والدياس) قال الرملي قال المطرزي الدياسة في الطعام ان يوطأ بقواثم الدواب ويكر عليه الدوس يعني الحجر جرحي يصير تينا والدياس صقل السيف واستعمال الفقهاء اياه في موضع الدياسة تسامح أو وهم اه (قوله قال محمد بن الفضل يفسد البيع) قدمنا عند قول المصنف في كتاب البيوع ووصح ثمن حال وبأجل معلوم عن الحامية أيضاً ان الفساد قول أبي حنيفة وانه الصحيح وفي غاية البيان وقال شمس الأئمة السرخسي فان قيل كون الجاهالة اليسيرة متحملة في موضع لا يدل على ان يكون التأجيل الى هذه الاوقات المجهولة متحملاً ألا ترى ان الصداق يتحمل الجاهالة اليسيرة حيث يتحمل جهالة الوصف ثم لا يصح فيه اشتراط هذه الاحال اه ثم قال جواب هذا الفصل غير محفوظ في الكتب وبين مشايخنا فيه اختلاف والاصح انه ثبتت هذه الاحال في الصداق لانه لا شك ان اشتراط هذه الاحال لا يؤثر في أصل النكاح بخلاف البيع فيبقى هذا خلافاً في الدين المستحق بالعقد

(قوله وقد مناهه لوباع الخ) قال الرملي قدس سره انه يعني بانه يتاجل الى شهر قال كانه لانه هو المعهود في الشرع في السلم واليمين  
ليقتضين دينه آجلا فقوله وفي القنية الى قوله فهو فاسد اعتراض بين قوله وقد مناهه لوباع بضمن مؤجل ولم يعينه ففيه خلاف وبين  
قوله والفتوى على انصرافه الى شهر أو انه لمسئلة القنية وتكون العلة في ذلك ان العادة للذهب والاياب عندهم شهر فصار كانه  
ضربه بعينه وهذا هو الظاهر تامل (قول المصنف ولو أسقط الاجل قبل حلوله صح) قال الرملي وقيدته في شرح الجمع لابن مالك  
بالمجلس وعبارته وقيدناه بقولنا قبل التفرق لانه لو تفرق قبل ذلك تأكد الفساد ولا ينقلب جائزا بالافتقار من الحقائق فليتأمل  
كذا رأيت بخط شيخ الاسلام ابن عبد الله محمد الغزي رحمه الله تعالى وفيه نظر فان هذا القيد لم يذكره غيره وصرح كلام الشارح  
بخلافه فقد قال أي لو باع الى هذه الاجال ثم أسقط المشتري الاجل قبل أن ياخذ الناس ٩٧ في الحصاد والدياس وقبل قدوم

الحاج جاز ومثله يصد  
ما في هذا الشرح وغيره  
ولو كان شرطا لاقتصر  
عليه ولم يذكر محي  
الاجل اذ ذكره والحالة  
هذه لغو فتأمل اه ملخصا  
أقول وقد راجعت  
الحقائق شرح المنظومة

ولو كفل الى هذه الاوقات  
جاز ولو أسقط الاجل  
قبل حلوله صح ومن  
جمع بين

النسفة فوجدت ما يفيد  
خلاف ما نقله ابن الملك  
عنها ونص عبارتها في باب  
ما اختص به زفر اعلم ان  
البيع باجل مجهول لا  
يجوز اجماعا سواء كانت  
الجهالة متقاربة كالحصاد  
والدياس مثلاً أو متغاورة  
كهبوب الرياح وقدوم

ويصح التأخير لان التأخير بعد البيع تبرع فيقبل التأجيل الى مجهول كالكفالة اليها وقد مناه  
انه لو باع بضمن مؤجل ولم يعينه ففيه خلاف وفي القنية باع بالف نصفه نقد ونصفه الى رجوعه من  
دهشان فهو فاسد والفتوى على انصرافه الى شهر وبيننا مسائل التأجيل عند قوله وصح بضمن حال  
ومؤجل والله أعلم (قوله ولو كفل الى هذه الاوقات جاز) لان الجهالة اليسيرة متحملة في الكفالة  
وهذه الجهالة يسيرة مستدركة لاختلاف الصحابة فيها ولانه معلوم الاصل ألا ترى انها تتحمل الجهالة  
في أصل الدين بان تكفل بما ذاب على فلان ففي الوصف أولى بخلاف البيع فانه لا يتحملها في أصل  
الضمن فكذا في وصفه قديم هذه الاوقات لانه لو كفل الى هبوب الرياح فهي باطلة لانها متغايرة  
وتأني في بابها (قوله ولو أسقط الاجل قبل حلوله صح) أي لو أسقط من له الاجل وهو المشتري  
الاجل المفسد للبيع قبل الحصاد والدياس والقطاف وقدوم الحاج انقلب البيع صحيحا لان الفساد  
كان للمنازعة وقد ارتفع قبل تقرر هذه الجهالة في شرط زائد لا في صلب العقد فيمكن اسقاطه  
بخلاف بيع الدرهم بالدرهمين لا ينقلب صحيحا باسقاط الدرهم الزائد لان الفساد في صلب العقد  
وبخلاف اسقاط الاجل في النكاح الموقت لكونه متعة وهو غير عقد النكاح وقال في مختصر  
القدوري تراضيا على اسقاطه بالتثنية وخالفه المؤلف فوحد الضمير لقوله في الهداية وقوله في  
الكتاب تراضيا خرج وفاقا لان من له الاجل يستبد باسقاطه لانه حالص حقه وقيد به هذه الاجال  
لانهم لو تباعا على هبوب الرياح أو مطر السماء ثم تراضيا على اسقاطه لا ينقلب العقد جائزا لان هذا  
ليس باجل بل الاجل ما يكون منتظرا لوجود هبوب الرياح قد يتصل بكلامه فعرفنا انه ليس  
باجل بل هو شرط فاسد كذا في السراج الوهاج وفي فتح القدير والذي يحتاج بعده هذا الى الجواب  
ما اذا اسقط الرطل الخمر فيما اذا باع بالف ورطل من خمر نص محمد علي جواز البيع وانقلابه صحيحا  
ذكره في آخر الصرف اللهم الا أن يقال هو تبع للالف الثمن في بيع المسلم بخلاف ما اذا باع بالخمر  
فانه حينئذ يتعين كون الخمر هو الثمن اذ لا مستتبع هناك اه وفي جامع الفصولين خلافه  
أجمعوا انه لو باع قنابا بالف درهم ورطل خمر ثم أبطل الخمر لم يعد جائزا اه (قوله ومن جمع بين

١٣ - بحر سادس واحد من سفره فان أبطل المشتري الاجل المجهول المتقارب قبل محله وقبل فسخ العقد بالفساد  
انقلب البيع جائزا عندنا وعند زفر لا ينقلب ولو مضت المدة قبل ابطال الاجل تأكد الفساد ولا ينقلب جائزا اجماعا وان أبطل  
المشتري الاجل المجهول المتفاوت قبل التفرق ونقد الثمن انقلب جائزا عندنا وعند زفر لا ينقلب جائزا ولو تفرق قبل ابطال  
تأكد الفساد ولا ينقلب جائزا اجماعا من شرح الطحاوي في أول السلم قلت ذكر أبو حنيفة رحمه الله تعالى الاجل المجهول مطلقا وقد  
بينت ان اسقاط كل واحد مؤقت بوقت على حدة اه بحروقه وتقدم ذلك أيضا في كلام المؤلف في شرح قول الماتن وبضمن حال  
ومؤجل أول كتاب البيوع وعزاه الى السراج فتنبه لهذا فقد جعل الشيخ محمد الغزي ما ذكره عن ابن الملك من مسائل متنة  
التنوير وتبعه شارحه المحقق في عليه ووقع لابن الكمال مثل ما لابن مالك (قول المصنف ومن جمع بين

وعبد) قال الرملي أوجع بين ديني من الخلف فإذا أحدهما جرحه هذا إذا قال بعتهما أما إذا قال بعث أحدهما فقبل الآخر صح في  
 القن تعجها تصرفه كما في الخلاصة وقوله أو بين شاة كده وميتة المراد بالميتة التي ماتت حتف أنفها كما قيده في الدرر والفرر  
 والنهر وذكرا لاختراز في شرحه فراجع اه (قوله فاقى مقبها) هو مولانا أبو السعود جامع اششبات العلوم تعنده الله تعالى  
 برضوانه كذا في النهر قال ٩٨ ووافق بعض علماء العصر من المضر بين ومنهم شيخنا الأخ الا انه قال في شرحه هنا برده عليه

الخ (قوله ولكن برده عليه ما صرح به فاضحان الخ) فان قلت يمكن حل القضاء في كلام فاضحان على القضاء بيمينه لا يلزمه فلا يرد ما أفنى به مفتي الروم قلت هو مطلق فيجمل على الكامل وهو القضاء بيمينه والله

وعبد أو بين شاة كية وميتة بطل البيع فيهما وان جع بين عبد ومدير أو بين عبده وعبد غيره أو بين ملك ووقف صح في القن وعبده والملك

تعالى أعلم ولان في حله على القضاء بيمينه فائدة بخلاف حله على القضاء باليمين فانه لا فائدة فيه لانه صحيح بدونه أقول وكلام شيخنا رحمه الله تعالى في شرحه هذا يفيد ان بيع الوقف فاسد وليس بباطل كما في المحر لكن في جواهر الفتاوى صرح بطلانه وكلامه ظاهر في انه لا يفيد الملك

وعبد أو بين شاة كية وميتة بطل البيع فيهما وان جع بين عبد ومدير أو بين عبده وعبد غيره أو بين ملك ووقف صح في القن وعبده والملك اما الاول فهو قول أبي حنيفة وقال لا يصح ان يبي لكل واحد منّا وأفسد البيع زفر في الكل فالاصل عنده انه اذا جع بين حل وحرام فانه يفسد في الكل فصل اول او فاس الثاني على الاول اذ محلية البيع منتفية بالاضافة الى الكل وله من الفساد بقدر الفساد فلا يتعدى الى القن كمن جع بين أجنبية وأخته في النكاح بخلاف ما اذالم يسم ثمن كل واحد منهما للجهة ولا في حنيفة وهو الفرق بين الفصيلين ان الحر لا يدخل تحت العقد أصلا لانه ليس بمالك والبيع صفقة واحدة فكان القبول في المحر شرط للعبد وهذا شرط فاسد بخلاف النكاح لانه لا يبطل بالشروط الفاسدة أما البيع في هؤلاء فهو موقوف وقد دخلوا تحت العقد لقيام المسالمة ولذا ينقض في عبد الغير باجازه وفي المكاتيب برضاه في الاصح وفي المدير بقضاء القاضي وكذا في أم الولد عند أبي حنيفة وأبي يوسف لان المالك باستحقاقه المبيع وهؤلاء باستحقاقهم أنفسهم ردوا المبيع فكان هذا الإشارة الى البقاء كما اذا اشترى عبد دين وهلك أحدهما قبل القبض وهذا لا يكون شرط القبول في غير المبيع ولا يباع بالخصصة ابتداء ولهذا لا يشترط بيان ثمن كل واحد فيه ومتروك التسمية عمدا كالميتة وأم الولد والمكاتيب كالمدير وفيما اذا جع بين ملك ووقف روايتان وما ذكره المؤلف هو الصحيح لان الوقف مال وله ان ينتفع به انتفاع الاموال غير انه لا يباع لاجل حق يتعلق به وذلك لا يوجب فساد العقد فمما ضم اليه كالمدير لكن اراد بالوقف ما ليس بمسجد فان المسجد لو ضم الى الملك فانه يبطل فيه مالان المسجد كالمحر كذا ذكره الشارح وقيده في التجنيس بالعامر لان المسجد اذا حراب لو ضم الى الملك لم يبطل في الملك لجواز بيع المسجد اذا خرب في أحد القولين فصار مجتهدا فيه كالمدير ولا يشكل ما في المحيط من انه لو باع غربة المسجد ولم يستثن ما فيها من المساجد والمقابر فالاصح الصحة في الملك لان ما فيها من المساجد والمقابر مستثنى عادة ثم اعلم انه قد وقعت حادثة في القسطنطينية هي جع بين وقف وملك وباعها صفقة واحدة فافنى مفتيها بعدم الصحة في الملك كالوقف فاعترض عليه بانه مخالف للاصح فاجاب بانه محمول على وقف لم يحكم بيمينه ولزومه ليكون كالمدير مجتهدا فيه اما ما قضى القاضي به فهو كالمحر ولزومه اجابا فيسرى الفساد الى الملك ولكن برده عليه ما صرح به فاضحان في فتاواه ان الوقف بعد القضاء تسع دعوى الملك فيه وليس هو كالمحر بدليل انه لو ضم الى ملك لا يفسد البيع في الملك وهذا كذا في الظهيرية وهذا لا يمكن ناويله فوجب الرجوع الى الحق وهو اطلاق الوقف لانه بعد القضاء وان صار لازما بالاجماع لكنه يقبل البيع بعد لزوم الوقف اما بشرط الاستبدال وهو صحيح على قول أبي يوسف المفتي به أو بضعف غلته كما هو قولهما أو بوجوب رد غصب عليه ولا يمكن انتزاعه فلا ناظر

فليراجع والله تعالى أعلم كذا في حاشية الرملي وفي الشريعة لالية صرح رحمه الله تعالى ببطلان بيع الوقف واحسن بذلك اذ جعله في قسم البيع الباطل اذ خلاف في بطلان بيع الوقف لانه لا يقبل التملك والتملك وغلط من جعله فاسدا فافنى به من علماء القرن العاشر ورد كلامه في عصره بجملة رسائل ولما فيه رسالة هي حسام المحكم مضممة لبيان فساد قوله وبطلان فتواه اه ومراده بالغالط قاضي القضاة نور الدين الطرابلسي والعلامة الشيخ أحمد السبكي كاذ كره في تلك الرسالة

فصل في بيان أحكام البيع الفاسد (قوله فلو كان في يده وديعة الخ) عبارة الفتح وفي جمع التفاريق لو كان وديعة عنده وهي حاضرة ملكها قال في الإله وأقول يجب أن يكون ما في جمع التفاريق محرراً على أن التخلية قبض ولذا قيدته بكونها حاضرة والا فقدم ان قبض الأمانة لا ينوب عن قبض المبيع فتنبه لهذا (قوله وهذه عجيبة الخ) قد مر في أمر الذي يبيع الخبز والخنزير نظيرها (قوله وان الأب اذا اشترى من ماله لابنه الصغير فاسداً) صواب العبارة اذا اشترى من مال ابنه الصغير لنفسه فاسداً أو باع من ماله لابنه كذلك قال في النهر وفي المحيط باع عبداً من ابنه الصغير فاسداً واشترى ٩٩ عبداً لنفسه فاسداً لا يثبت الملك

حتى يقبضه ويستعمله اه  
(قوله ثم رأيت في القنية ان يبيع التلجئة باطل)  
قال الرملي ما ذكر في القنية مشكل لان كلا من عوض يبيع الهازل مال فكيف يكون باطلا وقد صرح في عامة كتب

بيعه كما في فتاوى قاضيخان أو قضاء قاض حنبلي ببيعه فان عنده يبيع الوقف يجوز ويشترى ببيعه ما هو خير منه كما في معراج الدراية فكيف يجعل الوقف كالحرم وجوذه هذه الأسباب المحجوزة لبيعه والله الموفق للصواب واليه المرجع والمآب

فصل في البيع الفاسد أي في بيان أحكام البيع الفاسد قد مرنا ان فعله معصية فعليه التوبة منها بغيره كما سيأتي (قوله قبض المشتري المبيع في البيع الفاسد بائناً بالبيع وكل من عوضه مال ملك المبيع بغيره) وقال الشافعي لا يملكه وان قبضه لانه محظور فلا تنال به نعمة الملك ولان النسي نسخ للشريعة للتضاد ولهذا لا يفيده قبض القبض وصار كما اذا باع بالميتة او باع الخمر بالدرهم ولنا ان ركن البيع صدر من أهله مضافاً الى محله فوجب القول بان عقاده ولا خفاء في الاهلية والمحلية وركنه مبادلة المال بالمال نفيته الكلام والنهي يقرر المشروعية عندنا لاقتضائه التصور فنفس البيع مشروع وبه تنال نعمة الملك انما المحظور ما يجاوز كافي البيع وقت النداء وانما يثبت الملك قبل القبض كما لا يؤدي الى تقرير الفساد المجاوز وهو واجب الرفع بالاسترداد قبل امتناع عن المطالبة أولى ولان السبب قد ضعف لكان اقتراؤه بالقبح فيشترط اعتضاده بالقبض في اعادة الحكم بمنزلة الهبة والميتة ليست بمال فاعدم الركن ولو كان الخمر مثمننا فقد ذكرناه اول الباب وشئ آخر ان في الخمر الواجب هو القيمة وهي تصح مثمننا لا مثمننا أشار المصنف رحمه الله تعالى بذلك القرض الى انه ليس مقبوضاً في يده فلو كان في يده وديعة ملكه بمجرد القبول كما في فتح القدير والى ان التخلية فيه لا تكفي وصحة العمادى في الفصول وصحة قاضيخان في فتاواه في باب قبض المبيع انها قبض فيه واختاره في الخلاصة وأطلقه فشمّل قبض الوكيل قال في القنية التوكيل بالشراء الفاسد صحيح كالتوكيل بالشراء الى المحصاد والدياس وقبض الوكيل للموكل فيصير مضموناً بالقيمة اه وخرج ما قبل القبض فلا ملك له وأطلقه فشمّل القبض المحكمى لمنا في الظاهر ينفى لو اشترى عبداً فاسداً ولم يقبضه فامر البائع باعتاقه فاعتقه صح عتقه عن المشتري لانه بمنزلة قبض المشتري ولو أعتقه المشتري بنفسه لا يصح لعدم الملك وهذه عجيبة حيث ملك المأمور مالم يملك الآخر وقيد بقوله في البيع الفاسد للاختراز عن الباطل فانه لا يفيده ولكن ليس كل فاسد يملك بالقبض فقد كتبنا في الفوائد الفقهاء ان يبيع الهازل لا يملك بالقبض كما ذكره البرزوى في الاصول وان الأب اذا اشترى من ماله لابنه الصغير فاسداً أو باع كذلك فالقبض لا يكفي ولا يملكه الا بقبضه واستعماله كذا في المحيط ثم رأيت في القنية ان يبيع التلجئة باطل فيثبت لا يرد على

فصل في قبض  
المشتري المبيع في البيع  
الفاسد بائناً بالبيع  
من عوضه مال ملك  
المبيع بغيره  
الاصول والفتاوى انه  
ينعقد فاسداً لا يفيده الملك  
بالقبض ومن صرح بذلك  
ابن ملك في شرح الجمع  
ومن ثم صرحوا ان يبيع  
المكروه يقع فاسداً لكونه  
ينقض تصرف المشتري  
منه لعدم الرضا فعلى هذا  
يكون معنى قول صاحب  
القنية ان يبيع التلجئة  
باطل أي يشبه الباطل  
في عدم افادته الملك فعلى  
هذا يكون الفاسد على

نوعين نوع يفيد الملك ونوع لا يفيد ثم رأيت في قاضيخان التصريح ببطلانه حيث قال فان اختلفا فادعى أحداهما ان البيع تلجئة والاخر ينكر التلجئة لا يقبل قول مدعى التلجئة الا يمينه ويستخاف الاخر وضوء التلجئة في البيع ان يقول الرجل اني ابيع دارى منك بكذا وليس ذلك ببيع في الحقيقة بل هو تلجئة ويشهد على ذلك ثم يبيع في الظاهر من غير شرط فهذا البيع يكون باطلاً بمنزلة بيع الهازل وعن محمد بن جرير بن العلاء لا يبيع التلجئة اذا قبض المشتري العبد وأعتقه لا ينفذ اعتاقه ولا يشبهه المشتري من المكروه لانه في الحكم بمنزلة البيع بشرط الخيار لهما اه من العزى وفي قاضيخان أيضاً وذكر في اقرازالاصول ان

بيع الهازل باطل اه ويمكن أن يجاب عن اشكاله بانه وان كان كل من عوضه مالا لكن ليس يبيع حقيقة لعدم الاعتداد  
بما ذكر من الايجاب والقبول مع الهزل فكأنهما لم يوجد وانما جازا اذا جعله جازا بعد ذلك بطريق جعله انشاء وانما كان  
القول لمدعي الهزل لانه ينكر وجود البيع ولا اشكال في ذلك على هذا القول لان القول قول مدعي البطلان لكن ذكرنا في  
التمحيص انه لا يقبل قول مدعيه افعه ومشكل لانه يدعي البطلان وقالوا فيه انه هزل في الفرق بين التلمسة والهزل في ذلك فتأمل  
اه فليخصا وقوله لان القول ١٠٠ قول مدعي البطلان أي لو اختلفا فيه وفي الصحة اما لو اختلفا في الصحة والفساد فالتحارر

القول لمدعي الفساد كما  
في شرح مجمع (قوله لان  
الملك حصل بدونه) أي  
بدون القبض والاولى  
لان الملك حصل به أي  
بالايجاب (قوله اللهم الا  
أن يقال أن بعض البيوع  
الح) قال في النهر وأقول  
هذا مما لا حاجة اليه بل  
الفساد أعم على ما التزموه  
في أول الباب وحينئذ فلا  
بد من التصريح بهذا  
العقد لاخراج الباطل  
وهذا مما يجب أن يفهم  
من كلامهم في هذا المقام  
ومن تأمل ما في الهداية  
وغيرها وجدته كالصريح  
به ثم رأيت في المحاشي  
السعدية قال في قول  
صاحب الهداية شرط  
أن يكون العوضان كل  
منهما مال ليتحقق ركن  
البيع يعني ليظهر تحققه  
فان الفساد قد يستعمل  
في المعنى العام للباطل  
أيضا وهذا طبق ما

المصنف لان كلامه في الفساد وفي آخر القنينة من الوصايا باع الوصي مال اليتيم بغبن فاحش فهو  
باطل لا يملك بالقبض ثم رقم آخر بل هو فاسد اه أقول ينبغي أن يجري القولان في بيع الوقت  
المشروط استبداله أو الحراج الذي جاز استبداله اذا بيع بغبن فاحش وينبغي ترجيح الثاني فيه  
لانه اذا ملك بالقبض وجبت قيمته فلا ضرر على اليتيم والوقف وقيد بامر البائع أي باذنه لانه بلاذنه  
لا يفيد الملك وانما ذكر والاذن دون الرضا لانه لا يشترط في بعض افراده كبيع المكره كما لا يخفى  
وأطلقه فشمع الاذن صريحا ودلالة فسكوته عند قبض المشتري في المجلس اذن دلالة لكون البيع  
تسليطا منه على القبض اذ مراده أن يملكه المشتري بخلاف البيع الصحيح وان الايجاب ليس بتسليط  
لان الملك حصل بدونه وأما اذا تفرقا عن المجلس فلا بد من اذن صريح الا اذا قبض البائع الثمن وهو  
مما يملك به فانه يكون اذنا بالقبض دلالة وفي السراج الوهاج ولو أمر المشتري البائع أن يعمل في البيع  
عملا ينقصه أولا ينقصه كالتقصير والغسل باجرة أو بغير أجره فما كان ينقصه فهو قبض وما لا فلا  
وللبائع الاجرة في الوجهين هلك المبيع أولا اه وفي جامع الفصولين ولو برافضه البائع بطعام  
المشتري بامره قبل قبضه صار قابضا وعليه مثله اه وقيد بقوله وكل من عوضه مال ليخرج البيع  
بالمسئة وكل يبيع باطل كالبيع مع نفي الثمن فانه باطل ومع السكوت عنه فاسد يملك المبيع بالقبض  
ولاشك ان الباطل خرج أولا بقوله في البيع الفساد فلا حاجة الى اخراجه ثانيا اللهم الا أن يقال  
ان بعض البيوع الباطلة أطلقوا عليها اسم الفساد فرمى بها يتوهم ان المبيع فيما يملك بالقبض فصرح  
بما يخرجها فاذا باع عرضا خمر أو عذبرا أو أم ولد ملك العرض بالقبض لا ما قابله مع ان بعضهم أطلقوا  
على بيع الخمر والمذبر وأم الولد الفساد ولكن كان ينبغي أن يقول مال متقوم وذكر في ايضاح  
الاصلاح انه لا حاجة الى هذا القيد لان فساد البيع لا يوجد بدون هذا الشرط لا يقال انه يوجد  
بدونه فيما اذا باع وسكت عن ذكر الثمن لان أحد العوضين حينئذ القيمة وهي مذكورة حكما  
كما صرح به في الذخيرة على ان الشرط وجود المال في العوضين اه كما قيده به في الجوهر  
وفي قوله ملك البيع رد على من قال انه انما يملك التصرف دون العين وهم العراقيون وما ذكره  
قول أهل بلخ وهو المنصوص عليه في كلام محمد وهو الصحيح المختار فانه قال ان المشتري خصم ان يدعيه  
لانه يملك رقبته كذا في جامع الفصولين بدليل ان المشتري اذا اعتقه بعد قبضه صح وكان الولاء له ولو  
باعه كان الثمن له ولو بيعت دار الى جنبها فالشفعة للمشتري ولو أعتقه البائع لم يعتق ولو سرقه  
البائع من المشتري بعد قبضه قطع كما في الجوهر فانه كما يثمرات الملك وبذلك وجوب الاستبراء

على  
فهمة فتنبه له وعلى هذا فقول الشارح أي الزيلعي ان قوله في البيع الفساد  
احتراز عن الباطل مما لا ينبغي اذا باطل انما خرج بقوله وكل من عوضه مال كما قد علمت اه وتعقبه الجوى بان من افراد  
الباطل ما لا يخرج بهذا القيد وهو بيع الخمر والخنزير بالدرهم فانه باطل مع ان كلامه عوضه مال وعلى هذا فلا بد  
من حذف هذا القيد لاقتضائه ان هذا الفرد من الباطل يكون فاسدا يملك بالقبض وليس كذلك اه قلت وقد يدفع بانهما  
ليسا مالا مطلقا فان الشرح أسقط ما ليهما



على البائع اذا ردت الحاربه عليه ولو لا خروجه عن ملكه لم يجب وقوله ثم انه يملك التصرف فقط بتسليم البائع منقوض بما اذا كان البائع وصى بتم باع عبده فاسد افاعتقه المشتري فانه يصح ولو كان على وجه التسليم لم يصح كذا في جامع الفصولين واما ما استدلل به العراقيون من عدم حل اكله لو كان طعاما وعدم حل لبسه لو كان قنصا وعدم حل وطئها لو كانت جارية واستبرأها ولو وطئها وجب العقر اذا فسح وعدم وجوب الشفعة لسفيعها فلا دليل فيه لان عدم الحل لا يدل على عدم الملك بل دليل ان ربح ما لم يضمن مملوك ولا يحل والاخت رضا اذا ملكها لا يحل له وطئها وانما لم تجب الشفعة لان حق البائع لم ينقطع عنها وهي انما تجب بانقطاع حقه بالملك المشتري بدليل ان من اقر ببيع داره ووجد المشتري وجبت الشفعة هذا وقد ذكر العمادى في فصوله خلافا في حرمة وطئها فقبل بذكره ولا يحرم وقيل يحرم وفيه اشارة ايضا الى ان البائع يملك الثمن بشرط قبضه لانه كالمبيع كافي القنية وفي جامع الفصولين حبلت منه صارت أم ولده وعليه قيمتها الا عقرها وقيل عليه عقرها وقيمتها وقيل يجوز للمشتري كل تصرف تجرى فيه الا باحة والا فلا ولم تحل المباشرة كعصير وقعت فيه فأرته يحل ببعه لا مباشرة نحو اكله اه وفي القنية اعتناق البائع المبيع بعد قبض المشتري بغير حضرته باطل وبحضرته صحيح ويكون فسحا اه وهو تخصيص لقولهم ان اعتناقه باطل وفي الظهيرية من باب نكاح العبد والامة باع جارية ببيع فاسد او قبضها المشتري ثم تزوجها البائع لم يحز اه ولو لم يقبضها المشتري فزوجه البائع للمشتري يصح كذا في القنية اه اقول يشكل حينئذ ما نقلناه عن الجوهرية من قطع يده بسرقه المبيع فان القطع يقتضى ان لا ملك له فيه ولا شبهة وقولهم بعدم صحة نكاحها للبائع يقتضى بقاء ملكه او شبهته فينبغي ان لا يقطع البائع للشبهة وقد ذكره في السراج الوهاج ايضا ولم أره غير الحدادى والظاهر انه قاله تفقها من عنده لا على انه نقل المذهب فانه قال ومن فوائده قوله ملكه انه لو سرقه البائع بعد قبض المشتري قطع به والله أعلم بالصواب وقيد الملك للمشتري في فتح القدير بان لا يكون فيه خيار شرط لانه يمنع الملك في الصحيح فكذا في الفاسد وفي جامع الفصولين ثبت فيه خيار الشرط والرؤية والمراد بالقيمة في كلام المصنف بدل المبيع ليشمل ما اذا كان مثليا فانه يملكه بمثله والقيمة انما هي في القيمي والقول فيها للمشتري مع قيمته لكونه منكر للضمان والبيعة للبائع كذا في الجوهرية وما رتب القيمة على القبض دل على ان مراده ملكه بقيمته يوم قبضه ولو ازدادت قيمته في يده فالتفعل بتغير كالعصب وقال محمد رحمه الله تعالى قيمته يوم ائلفه لانه بالاتلاف يتقرر كذا في الكافي ولكن قال في جامع الفصولين لو قال البائع أبرأك عن القن ثم مات عند المشتري برئ اذ القيمة تجب بهلاك المبيع فقبله لا يصح الابراء اما لو أبرأه عن القن فقد أخرجه عن كونه مضمونا وعلى هذا لو أبرأ الغاصب عن القيمة حال قيام المغصوب لم يصح ولو أبرأه عن المغصوب صح اه فعلى هذا لا تجب القيمة الا اذا تعذر رده على البائع بموت أو غيره وفي السراج الوهاج وهذا ظاهر نصوص الاصحاب وفي بعض الحواشي انما تجب القيمة اذا هلك اه واما ما يدعى المشتري من البائع فغير صحيح قال في القنية قبض الكرايم في البيع الفاسد بامر وقطعه ثم أودعه البائع وهلك في يده هلك منه وعلى المشتري نقصان القطع وفيها وكل مبيع يبيع فاسد رده المشتري على البائع بهيبة أو صدقة أو بيع أو بوجه من الوجوه كالوديعة والاجارة والاعارة والغصب والشاء ووقع في يد البائع فهو متاركة للمبيع وبرئ المشتري من ضمانه اه وكذا لو اشتراه وكيل البائع برئ المشتري اذا سلمه اليه وكذا لو رده

(قوله ولكن قال في جامع الفصولين لو قال الخ) سقط منه ما يتوقف عليه فهم الحكم ونص عبارته هكذا ولو قلنا فتقايضا ثم أبرأه بانه عن قيمته ثم مات القن يلزم قيمته ولو قال أبرأك عن القن الى آخره (قوله وفي بعض الحواشي انما تجب قيمته اذا هلك) قال الرملى لا يذهب عليك ان مرادهم بالهلاك هنا الهلاك حقيقة أو مافى معناه من تعذر الرد والا يلزم الاصرار بالبائع حيث تعذر الرد لانه لم يهلك حقيقة فلا تجب عليه قيمته ولا يجوز رده مع التعذر وأمره بالتر بص الى الهلاك متاف للشرع فتعين القول بوجوب القيمة عند تعذر الرد اما بالهلاك أو غيره كما هو ظاهر من كلامهم تامل

(قوله وذكر الزيلعي ان اللام بمعنى على الخ) قال في النهروان كل منهما ففسخه دفعا للفساد كذا في الهداية وهذا يقتضي ان الواجب ان يقال وعلى كل واحد منهما ففسخه غير انه اراد بيان ثبوت ولاية الفسخ فوق تعديله اخذ من دعواه كذا في الفسخ وجعل الشارح اللام بمعنى على ومنه وان اسأتم فلها وكان صاحب الهداية اراد هذا المعنى فقال عا سمعت وعليه فليس التعديل اخذ من الدعوى وبه عرف ان هذا الجعل لا بد منه في كلام الهداية وهو الارجح في كلام المصنف لانه وان جاز ان يرديان ثبوت ولاية الفسخ الا انه حينئذ يكون ساكنا عن افادة وجوبه وعلى ذلك الجعل يكون كلاما مفسدا للشئيين اذ الوجوب قد رزأ على ثبوت الولاية فتدبره (قوله ١٠٢) واعلم ان قوله لمن له منفعة الشرط الخ) اصله لابن السكال حيث قال في الاصلاح في هذا

الى البائع برهن وكذا في بيع موقوف بان غصب قنا فباعه من رجل ثم شراء غاصبه بأقل مما باع يكون فتحا للبيع الاول والزيادة للمشتري لا لغاصبه ولا لمالكه وعن محمد شراء بدرهم فاستدان باعه بدنانير من بائعه يكون فتحا اذا قبض لاقبله كذا في جامع الفصولين ثم قال الاصل ان المشتري بجهة اذا وصل الى المشتري بجهة أخرى انما يعتبر واصل لا بجهة مستحقة لو وصل اليه من المشتري عليه أما اذا وصل من جهة غيره فلا حتى ان المشتري فاسد اذا وصل الى المشتري من غير بائعه أو باعه فوهبه ذلك الرجل من البائع الاول وسلمه لا يبرأ المشتري عن قيمته ولم تعتبر العين واصل لا الى البائع بالجهة المستحقة لما وصل من جهة أخرى والمهر لو عينا فوهبته من غير زوجها وهو وهبه من زوجها ثم طلقها قبل الدخول فزوجها انصف قيمة العين عليها ولو وهبته من زوجها لا يرجع عليها بشئ اه (قوله ولكل منهما ففسخه) أي يجوز لكل من البائع والمشتري في البيع الفاسد ففسخه رفعاً للفساد وذكر الزيلعي ان اللام بمعنى على لان رفع الفساد واجب عليهم ولا حاجة اليه لانه حكم آخر وانما مراده بيان ان لكل منهما ولاية الفسخ دفعا لثبوتهم انه اذا ملك بالقبض لزم وان كان قبل القبض فلم يكن ذلك يعلم صاحبه لا برضاه وان كان بعد القبض فان كان الفاسد في صلب العقد بان كان راجعا الى البائعين المبيع والثمن كبيع درهم بدرهمين وكالبيع بالخمر أو الخمر برف كذا كان وان كان بشرط زائد كالبيع الى أجل مجهول أو بشرط فيه نفع لاحدهما فكذلك عندهما لعدم اللزوم وعند محمد لمن له منفعة الشرط ولم يشترط أبو يوسف علم الآخر واقتصر في الهداية على قول محمد ولم يذكر خلافا واعلم ان قوله لمن له منفعة الشرط يقتضي ان للعقد عليه الا دعي ان يفسخه اذا كان الشرط له كما قدمناه وهو بعيد لقولهم لكل منهما ففسخه فليتم امل وفي القنية رده المشتري بفساد البيع فلم يقبله فاعاده المشتري الى منزله فهلاك عنده لا يلزمه الثمن ولا القيمة وقيد ابن سلام بان يكون فساد البيع متفعا عليه فان كان مختلفا فيه لا يبرأ الا بقبوله أو قضاء القاضي وقال أبو بكر الاسكافي يبرأ في الوجهين ومقاله ابن سلام أشبهه كخيار البلوغ وفسخ الاجارة للعذر اه وفيها تباعا فاسدا ثم مات أحدهما فلو رثته النقص اه وفي النزاهة باع منه صحيجا ثم باعه فاسدا منه انفسخ الاول لان الثاني لو كان صحيجا ينفسخ الاول به فكذا لو كان فاسدا لانه ملحق بالصحيح في كسبه من الاحكام وكذا الوباغ المؤجر المستأجر من المستأجر فاسدا تنفسخ الاجارة كما اذا باعه صحيجا اه

احتمال آخر وهو ان يكون الفساد لشرط زائد ومن له الشرط غير العاقدين وينظمه تصوير قاضيان المسئلة في فتاواه اه وقال في النهروان بعد ذكره ما في الهداية وعلاه في الذخيرة بأنه يقتدر على اسقاط الشرط فيصح ولكل منهما ففسخه

العقد فاذا فسخه فقد أبطل حقه لقدرته على تصحيح العقد والعقد اذا كان غير لازم يتمكن كل من فسخه اه وهذا بعيد اختصاص المنفعة الموجبة للاستقلال بالفسخ بالمعاقدين اه (قوله) فاعاده المشتري الى منزله الخ قال في الخانية في فصل فيما يخرج عن الضمان في البيع الفاسد والمكروه مانعه المشتري

شراء فاسدا اذا جاء بالمبيع الى البائع فلم يقبله البائع وعاده المشتري الى منزله فهلاك لا يضمن وان كان المشتري وضعه بين يدي البائع أو المخصوص منه فلم يقبله ثم حمله الى منزله فهلاك كان ضامنا في الغصب والمبيع الفاسد وقال بعضهم ان كان فساد البيع غير مختلف فيه فالجواب كذلك وان كان مختلفا فيه فجاء به الى البائع فلم يقبله البائع فاعاده الى منزله فهلاك لا يبرأ عن الضمان والصحيح انه يبرأ في الوجهين الا اذا وضع بين يديه فلم يقبل فذهب به الى منزله فهلاك فانه يكون ضامنا لانه يصير غاصبا غصبا مبتدأ اه ومن المقرر ان تصحيح قاضيان مقدم على غيره لانه فقيه النفس وهو مبني على ان التولية قبض وقدم اول البائين اختلاف التصحيح فيها وان قاضيان وصاحب الخلاصة صححانها قبض

(قوله ثم قال) ستأتي المسئلة أيضا في القواعد الثانية (قوله ولومات المشتري) ١٠٣ فالبايع أحق) قال أبو السعود

في حاشية مسكن قده  
شيخنا عن شيخه الشيخ  
شاهين بما اذا مات قبل  
القبض وأما بعده فهو  
كسائر الغرماء كما  
صرحوا بذلك في المحرر  
أه فان قلت اذا مات  
المشتري بعد قبض  
البايع لم يبق له شيء  
الميت حتى يكون كسائر  
الغرماء فيه قلت يحمل  
على ما اذا كان الذي

الآن يبيع المشتري أو  
يحب

قبضه البايع وهو المسحوق  
دون قيمته فيكون  
أسوة الغرماء فيما بقي له  
من تمام القيمة لأن  
الواجب في البيع الفاسد  
انما هو القيمة لا الثمن  
هكذا ينبغي أن يفهم  
هذا والا فهو مشكل أه  
(قوله على المشتري)  
أي المشتري شراء فاسدا  
(قوله فانه يحصل له  
التصرف) قال الرمي  
صوابه لا يحصل (قوله ولا  
يطيب للمشتري الخ) ذكر  
الامام السرخسي في  
شرح السير الكبير في  
الباب الخامس بعد  
المائة وان اشترى انسان

ثم قال ولو باع فاسدا وسلم ثم باع من غيره وادعى ان الثاني كان قبل فسخ الاول وقبضه وزعم المشتري  
الثاني انه كان بعد الفسخ والقبض في الاول فاقول له لا للبايع وينفسخ الاول بقبض الثاني ثم قال  
لومات البايع وعليه دين آخر فالمشتري أحق به من الغرماء كما في الصحيح بعد الفسخ ولومات  
المشتري فالبايع أحق من سائر الغرماء بما يتيه أه ثم قال ولا يشترط القضاء في فسخ البيع  
الفاقد أه ولم يذكر المصنف ان للقاضي فسخ الفاسد حبرا علم ما قال في البرازية واذا أصر البايع  
والمشتري على امساك المشتري فاسدا وعلم به القاضي له فسخه حقا للشرع فباي طريق رده المشتري  
الى البايع صار تاركا للبيع وبرئ عن ضمانه أه (قوله الا أن يبيع المشتري) أي فليس  
لكل منهما فسخه وانما نفذ بيعه لانه ملكه بمالك التصرف فيه وسقط حق الاسترداد لعلحق  
العبد بالثاني ونقض الاول انما كان لحق الشرع وحق العبد مقدم لحاجته ولان الاول مشروع  
باصله دون وصفه والثاني مشروع باصله ووصفه فلا يعارضه مجرد الوصف ولانه حصل بتسليم  
من جهة البايع بخلاف تصرف المشتري في الدار المشفوعة لان كل واحد منهما حق العبد فيستويان  
في المشروع ولم يحصل بتسليم من الشفيع اراد بالبيع الصحيح لانه لو باعه فاسدا فانه لا يمنع النقص  
وأطلعه فشم ما اذا قبضه المشتري الثاني أولا ولكنه مقيد بما اذا لم يكن فيه خيار شرط لانه ليس  
بلازم وفي البرازية وجامع الفصولين أقام المشتري بينة على بيعه من فلان الغائب لا يقبل فللبايع  
الاخذ بالوصفة وله قيمته أه ولو فسخ البيع بعيب بعد قبضه بقبض البايع حق الفسخ لولم  
يقض بقيمته لزوال المانع ولورد بعيب بغير قضاء لا يعود حق الفسخ كالواشترائه نائبا وسما في  
الضابط وقيد ببيع المشتري لان البايع لو باعه بعد قبض المشتري وادعى ان الثاني كان قبل فسخ  
الاول وقبضه وزعم المشتري الثاني انه كان بعد الفسخ والقبض من الاول فالقول له لا للبايع  
وينفسخ الاول بقبض الثاني كذا في البرازية ويستثنى من لزومه بالبيع مئلتان الاولى لو باعه  
لبائع فقدم انانه يكون ردا وفسخا للبيع والثانية لو كان فاسدا ابالا كراه فان تصرفات المشتري  
كلها تنقض بخلاف سائر البياعات الفاسدة كذا في البرازية بقبض البايع الفاسد احترازا عن الاجارة  
الفاسدة لما في جامع الفصولين قبل ليس المستأجر فاسدا ان يؤجره من غيره اجارة صحيحة استدلالا  
بما ذكر الى آخره وقيل يملكها بعد قبضه كمشترى فاسدا له البيع جائزا وهو الصحيح الا ان المؤجر  
الاول نقض الثانية لانها تنفسخ بالاعذار (قوله أو يهب) يعني اذا وهبه المشتري ارتفع الفساد ولا  
يفسخ لما قدمناه في البيع وشرط في الهداية التسليم فيها لانها لا تنفذ الملك الا به بخلاف البيع وفي  
جامع الفصولين ثم الاصل ان المانع اذا زال كفك رهن ورجوع هبة وعجز مكاتب ورد مبيع على  
المشتري بعيب بعد قبضه بقبض البايع حق الفسخ لولم يقض بقيمته لان هذه العقود لم توجب الفسخ  
من كل وجه في حق الكل أه ولا فرق في الرجوع في الهبة بين القضاء وغيره كما في فتح القدير ثم  
اعلم ان المشتري فاسدا لا يطيب للمشتري ويطيب لمن انتقل الملك منه اليه ليكون الثاني ملكه بعد  
صحح بخلاف المشتري الاول فانه يحل له التصرف فيه ولا يطيب له لانه ملكه بعد فساد ولودخل دار  
الحرب بامان واخذ مال الحربي بغير طيبة من نفسه وأخرجه الى دار الاسلام ملكه ولا يطيب له  
ويقتى بالرد ويقضى له ولو باعه صح بيعه ولا يطيب للمشتري كما لا يطيب للاول بخلاف البيع الفاسد

منه ذلك جاز الشراء وان كان مسيئا لانه باع ملك نفسه فان قساد السبب لا يمنع ثبوت الملك ثم يؤثر المشتري بثل ما كان يؤثر به  
البايع من الرد على أهل الحرب بخلاف المشتري شراء فاسدا اذا باعه

من غيره بيعا صحيحا فان الثاني لا يؤثر بالرد وان كان البائع مأمورا به لان الموجب للرد قد زال ببيعته لان وجوب الرد بفاسد البيع حكمه مقصور على المشتري وقد انعدم مثله بالبيع من غيره اما هنا وجوب الرد انما كان لمراعاة ملكهم ولغير الامان وهذا المعنى قائم في ملك المشتري كفى ملك البائع الذي أخرجه فلهذا بقي بالرد كما بقي به البائع اه ملخصا وقال بعده في الباب الثاني والستين بعد المائة فان لم يرد بعد ما أفتى به وأراد بيعه بكرة للمسلمين أن يشتروا ذلك منه لانه ملك حيث بمنزلة المشتري فاسدا اذا أراد بيع المشتري بعد القبض بكرة شرأوه منه وان كان مال الكافئ فيه ببيعته وعقده لانه ملك حصل له بسبب حرام شرعا اه وهذا مخالف لما هنا وقد يجب بان ما أخرجه من دار الحرب لمساوجب رده على المشتري أيضا تكن فيه الخبث فلم يطب له بخلاف المشتري فاسدا فلذا طاب له وان شرأوه مكرها تأمل (قوله ولم أر من صرح بالتدبير) قال في النهر وأقول قد رأته والله تعالى الحمد قال في السراج ما لفظه ١٠٤ وان كان المبيع عبدا فاعطه المشتري أو دبره صح عقته وتدبيره وكذا اذا كانت

جارية استولدها وصارت أم ولد له ويغرم القيمة ولا يغرم العقر في رواية كتاب البيوع وفي رواية أخرى برد العقر وانفتحت الروايات انه ان وطئها المشتري ولم تعاق منه انه برد الجارية والعقر اه

أو يجر

(قوله ليس بصحيح) قال في النهر والظاهر ان ما في الفصول رواية (قوله قال في السراج الوهاج انه لا يفسخ) يوافقها في الفسخ حيث قال فاذا زوج المشتري الجارية المشتراة فاسدا كان للبائع أن يستردها لان حق

كذا ذكره الاسيحي (قوله أو يجر) أي يعتق المشتري العبد لما قبله منه وقوابح الاعتاق كهو من التدبير والاستيلاء والكتابة صرح في جامع الفصولين بالاستيلاء فقال اذا حبلت منه صارت أم ولده وصرح الشارح وغيره بالكتابة ولم أر من صرح بالتدبير واذا عجز المكاتب زال المانع من الاسترداد وأشار بالتحرير الى الوقف ولكن قال في جامع الفصولين فلو وقفه أو جعله مسجدا لا يبطل حقه ما لم يكن اه فعلم ان الوقف ليس كالتحرير وينبغي أن يحمل على ما قبل القضاء به اما اذا قضى به فانه يرتفع الفساد للزومه والظاهر ان ما في جامع الفصولين تبعا للعهد ما أدى ليس بصحيح فقد قال الامام الخفاف في أحكام الاوقاف لو اشترى أرضا بعبدا فاسدا وقبضها ووقفها أو وقفها صحيحا وجعل آخرها للمساكين فقال الوقف فيها جائز وعليه قيمته للبائع من قبيل انه استهلكها حين وقفها وأخرجها عن ملكه اه وهكذا في الاسعاف ولم يذكر المؤلف من التصرفات القولية غير ذلك ففاته الرهن لانه من العقود اللازمة فيمنع حق الرد فاذا فاك أو فسخ قبل القضاء بالقيمة عاد حق الاسترداد وفاته أيضا الوصية فاذا وصى به المشتري ثم مات سقط الفسخ لان المبيع انتقل عن ملكه الى ملك الموصى له وهو ملك مبتدأ فصار كماله باعه بخلاف ما اذا مات المشتري فان لوارثه الفسخ وللبيع أيضا لان الوارث قائم مقام المورث كذا في السراج الوهاج قالوا كل تصرف قولى فانه يمنع الفسخ الا الاجارة والنكاح فلا يمنعانه لان الاجارة تفسخ بالاعذار ورفع الفساد من الاعذار والنكاح ليس فيه الاخراج عن الملك ولكن اذا ردت الجارية الى البائع وانفسخ البيع هل يفسخ النكاح قال في السراج الوهاج انه لا يفسخ لانه لا يفسخ بالاعذار وقد عقده المشتري وهي على ملكه اه وبشكل عليه ما ذكره الولوالجي من الفصل الاول من كتاب النكاح لزوج الجارية المبيعة قبل قبضها وانتقض البيع فان النكاح يبطل في قول أبي يوسف وهو المختار لان البيع متى انتقض قبل القبض انتقض

الزوج في المنفعة لا يمنع حق البائع في الرقبة ولانه لا يفوته ملك تلك المنفعة فان مع الاسترداد النكاح قائم كما لو تزوجها من البائع يصير بحيث له منعها وعدم تبوئها معه بيتا غير انه ان طفر بها له وطؤها اه وهو صريح بعدم الانفساخ وصرح به أيضا في غاية البيان عن التحفة وفي التبيين ومثله في الجتنى حيث قال الا الاجارة وتزويج الجارية لكن الاجارة تفسخ بالاسترداد دون النكاح اه وقال في التاتارخانية نقلا عن نوادر ابن سماعة وعنه أيضا فيمن اشترى جارية شرأها فاسدا وقبضها المشتري وزوجها من رجل ثم فسخ البيع بينهما بحكم الفساد وأخذها البائع مع ما نقصها التزويج ثم ان الزوج طلقها قبل الدخول بها كان على البائع أن يرد على المشتري مثل ما أخذ من النقصان قال ألا ترى انه لو لم يكن نقصان تزويج ولكن انقضت احدي عينها في يد المشتري ثم ان المشتري ردها ورد معها نصف القيمة ثم ذهب البياض وما دلى الى الجمل الاول فان البائع يرد على المشتري ما أخذ من نصف القيمة وطريقه ما قلنا اه ففيه مع افادة بقاء النكاح فائدة أخرى فهذه نصوص كتب المذهب موافقة لما قاله في السراج (قوله لزوج الجارية المبيعة) الظاهر ان المراد المبيعة ببيع صحيح أو أعم

(قوله أو يظهر بينهما فرق) الظاهر أن الفرق موجود لأن كلام الولوالجي فيما قبل القبض وكلام السراج فيما بعد القبض المفيد للثابت دليل قوله وقد عهده المشتري وهي على ملكه وفرق ما بينهما يدل عليه قول الولوالجي لأن البيع متى انتقض الخ فقيده انتقاضه من الأصل بما إذا انتقض قبل القبض ومفهوما أنه لو انتقض بعد القبض ١٠٥ لا ينتقض من الأصل ثم رأيت

في حاشية الزملي على منغ الغفار العجب من ذلك مع أن ما في السراج فيما عهده بعد القبض وما في الولوالجية قبل القبض كما هو صريح كل من العبارتين فكيف يستشكل بأحدى العبارتين على الأخرى ولئن كان كلام السراج في البيع الفاسد وكلام الولوالجي في مطلق البيع فقد تقرر أن فاسد البيع كما نزه في الأحكام

ويبنى وله أن يمنع المبيع عن البائع حتى يأخذ الثمن

فتأمل اه (قوله وفي جامع الفصولين) أي من الفصل الثلاثين في التصرفات الفاسدة (قوله) ولو هلك المبيع لا المتولدة الخ) قال الزملي ولو كان على عكسه بان هلك المتولدة لا المبيع يرد المبيع ولا يضمن الزيادة ولو استهلك الزيادة ضمنها ويرد المبيع تأمل (قوله) وأما حكم نقصانه فلو نقص

من الأصل معنى فصار كأنه لم يكن فكان النكاح باطلا اه إلا أن يحمل أن ما في السراج قول محمد أو يظهر بينهما فرق (قوله أو يبنى) أي إذا بنى المشتري فاسدا فعليه القيمة عند أبي حنيفة واه عنه يعقوب في الجامع الصغير ثم شك بعد ذلك في الرواية وقال أبو يوسف ومحمد أنه ينتقض البناء وتردد الدار والغرس على هذا الاختلاف لهما أن حق الشفيع أضعف من حق البائع حتى يحتاج فيه إلى القضاء ويبطل بالتأخير بخلاف حق البائع ثم أضعف المحققين لا يبطل بالبناء فاقوا ما أولى وله أن البناء والغرس مما يقصده الدوام وقد حصل بتسليط من جهة البائع فينقطع حق الاسترداد كالبيع بخلاف حق الشفيع لأنه لم يوجد منه التسليط ولهذا لم تبطل بهبة المشتري وبيعه فكذا يثبت وشك يعقوب في حفظ الرواية عن أبي حنيفة وقد نص محمد على الاختلاف ولم يذكر المؤلف من الأفعال الخمسة إلا البناء قالوا متى فعل المشتري بالمبيع فعلا ينقطع به حق المالك في الغصب ينقطع به حق البائع في الاسترداد كما إذا كان حنطة فطحنها ولم يذكر أيضا ما إذا زاد المبيع أو نقص إلا الزيادة بالبناء وفي جامع الفصولين زوائد المبيع فاسد لا تمنع الفسخ الامتصالة لم تتولد كصبغ وخياطة ولتسويق ولو منفصلة متولدة تضمن بالتعدي لا بدونه ولو هلك المبيع لا المتولدة فللبائع أخذ الزوائد وقيمة المبيع ولو منفصلة غير متولدة فله أخذ المبيع مع هذه الزوائد ولا تطيب له ولو هلك في يد المشتري لم يضمن ولو أهلكها ضمن عندهما لا عند أبي حنيفة ويعاثلها زوائد الغصب ولو هلك المبيع لا الزوائد فهي للمشتري بخلاف المتولدة كما يقتصران في الغصب فيضمن قيمة المبيع فقط وأما حكم نقصانه فلو نقص في يد المشتري بأففة مما وية فللبائع أخذه مع أرش نقصه وكذا لو بفعل المشتري أو المبيع ولو بفعل البائع صار مستردا حتى لو هلك عند المشتري ولم يوجد منه حبس عن البائع هلك على البائع ولو بفعل أجنبي بخير البائع أن شاء أخذه من المشتري وهو يرجع على الجاني وإن شاء تبع الجاني وهو لا يرجع على المشتري كالغصب اه (قوله وله أن يمنع المبيع عن البائع حتى يأخذ الثمن) أي للمشتري المنع بعد فسخ البيع لأن المبيع مقابل به فيصير محبوسا به كالرهن أشار المؤلف إلى أن البائع إذا مات كان المشتري أحق به حتى يستوفي الثمن لأنه يقدم عليه في حياته فكذا على ورثته وعمره ما به بعد وفاته كالرهن وإلى أنه لو استأجر أجارة فاسدة ونقد الاجرة أو أرتهن رهنا فاسدا أو أقرض قرضا فاسدا وأخذ به رهنا كان له أن يحبس ما استأجر وما أرتهن حتى يقضى ما نقص باعتبار العقد الجائر إذا تفاخرا وكذا لو مات المؤجر أو الرهن أو المستقرض فهو أحق بما في يده من العين من سائر الغرماء وإلى أن الثمن لو لم يكن منقودا للبائع وإنما كان ديناً له على المشتري فليس له الحبس قالوا واشتري من مدينه عبد بدين سابق له عليه شراء فاسد أو قبض العبد باذن البائع فازاد البائع استرداد العبد بحكم الفساد ليس للمشتري أن يحبس العبد لاستيفاء ماله عليه من الدين بخلاف الصحيح وله أن يسترد العبد قبل إيفاء الاجرة وليس للمستأجر

١٤٥ - بحر سادس في يد المشتري الخ) قال الزملي قالوا أراد المشتري رده مع أرش نقصه وأبى البائع هل يجبر البائع الجواب أنه يجبر قال في جامع الفصولين حينئذ لو قطع أو باسراه فاسدا ولم يخطه حتى أودعه عند بائعه يضمن نقص القطع لا قيمته لو صوله إلى ربه لا قدر نقصه فوقع عن الراد المستحق قال هذا التعليل إشارة إلى أن المبيع يباع فاسدا إذا نقص في يد المشتري لا يبطل حقه في الراد ولو بطل لما كان الراد مستحقا عليه اه فهو كما ترى ناطق بما أجبتنا (قوله وإنما كان ديناً له على المشتري) العبارة



مقابلة والصواب وإنما كان ديناً عليه للمشتري (قوله بخلاف الصحيح) هنا سقط من النص والعبارة في الزبلي بعده هكذا وكذا لو كانت الأجرة بدين سابق عليها وقبض المستأجر العبد ثم فسخ الموهب الأجرة بحكم الفساد له أن يسترد الخ وقوله بخلاف الصحيح يعني لو كان البيع صحيحاً والأجرة صحيحة ثم انفسخ العقد بينهما بوجه كان للمشتري أن يجبس المبيع حتى يستوفي الدين الذي كان له على البائع كذا نقل عن حاشية الزبلي وفي جامع الفصولين عن الحاشية شري من مديونه فاسداً ففسخ ليس له حبس المبيع لاستيفاء دينه وكذا لو أجزمن دأته أجرة فاسدة ولو كان عقد البيع أو الأجرة جائزاً ثم فسخ فله الحبس لدينه (قوله والفرق) أي الفرق بين العقد الصحيح والفساد (قوله لأن الحبث في الأول) أي في الفساد وقوله في الثاني أي في الغصب وتوضيحه في شروح الهداية وعبارة أيضاً لاصلاح لابن الكمال والاصل فيه أن المال نوعان نوع لا يتعين في العقود كالدراهم والدينار ونوع يتعين كالعرض والحبث ١٠٦ أيضاً نوعان أحدهما باعتبار عدم الملك والثاني لفساد الملك والحبث باعتبار عدم الملك

الحبس بالأجرة بخلاف الصحيح وكذا الرهن الفاسد لو كان بدين سابق والفرق أن البيع إذا أضيف للدراهم لا يتعلق الملك في الثمن بمجرد العقد فإذا وجب للمدين على المشتري مثل الدين صار الثمن قصاصاً لا استواءً لها قدرها ووصفاً فيصير البائع مستوفياً ثمنه بطريق المقاصة فاعتبر بما لو استوفاه حقيقة وشم للمشتري حق حبس المبيع إلى أن يستوفي الثمن فكذا هذا وفي الفساد لم يملك الثمن بل تحب قيمة المبيع عند القبض والقيمة قبل القبض غير مقررة لاحتمالها السقوط كل ساعة بالفسخ ولأن القيمة قد تكون من جنس الدين وقد لا تكون ودين المشتري على البائع مقرر والمقاصة إنما تكون عند استواء الواجبين وصفاً ولذا لا تحب المقاصة بين الحال والمؤجل والجيد والرديء وإذا لم تقع المقاصة لم يصح للبائع مستوفياً الثمن أصلاً فلا يكون للمشتري حق حبس المبيع بعد فسخ البيع ولو كان الرهن باطلاً بان استقرض الفاوره من أم ولد أو مديبر له أن يسترد قبل قضاء الدين لعدم الانعقاد والكل من السك في شرح الوافي وإلى أن الثمن لو كان دراهم وهي فائمة فانه يأخذها بعينها لأنها تتعين في البيع الفاسد وهو الأصح لانه بمنزلة الغصب وإن كانت مستهلكة أخذها مثلاً لما بينا كذا في الهداية (قوله وطاب للبائع ما ربح لا للمشتري) أي طاب للبائع ما ربحه في ثمن الفساد ولا يطيب للمشتري ربح المبيع فلا يتصدق الأول ويتصدق المشتري والفرق أن المبيع مما يتعين فتعلق العقد به فتمكن الحبث فيه والنقل لا يتعين في عقود المعاوضات فلم يتعلق العقد الثاني بعينه فلم يتمكن الحبث فلا يجب التصديق قيداً بالبيع الفاسد لأن ما ربحه الغاصب والمودع بعد إدادته الضمان لا يطيب له مطالعاً عندهما خلافاً لابي يوسف لأن الحبث في الأول لفساد الملك وفي الثاني لعدمه لتعلق العقد فيما يتعين حقيقة وفيما لا يتعين شبهة من حيث أنه يتعلق به سلامة المبيع أو تقدير الثمن وعند فساد الملك تنقلب الحقيقة شبهة والشبهة تنزل إلى شبهة الشبهة والشبهة هي المعبرة دون النازل عنها ثم اعلم أن قولهم تبعاً لما في الجامع الصغير أن الربح يطيب للبائع في الثمن النقد دليل على أن

كافي الغصب - وبوجب حقيقة الحبث فيما يتعين وشبهة الحبث فيما لا يتعين عند أبي حنيفة ومحمد لأن ما لا يتعين بالتعيين لا يتعلق العقد وطاب للبائع ما ربح لا للمشتري

به بل يتعلق بما في الذمة وإنما هو وسيلة من وجه فيوجب شبهة الحبث والشبهة معتبرة فلا جرم انعدم الطيب لعدم الملك في المالين جميعاً والحبث لفساد الملك يورث الشبهة فيما يتعين لأن الحبث لفساد الملك أدنى من الحبث لعدم الملك ويورث شبهة الشبهة فيما لا يتعين وشبهة الشبهة ليست بمعتبرة فلهاذا

تصدق الذي أخذ المبيع بالربح ولم يتصدق الذي أخذ الثمن به اه (قوله ثم اعلم أن قولهم الخ) قال في النهر وهذا النقد إنما يتم على رواية عدم تعين النقد وقد مر أن رواية التعيين هي الأصح وحينئذ فالأصح وجوب التصديق على البائع بما ربح غير أن التفصيل الواقع في الكتاب هو صريح الرواية في الجامع الصغير وحينئذ فالأصح أن الدراهم لا تتعين في الفساد كذا في الفقه ملخصاً قال صدر الشريعة ويمكن التوفيق بأن لهذا العقد شبهتين شبهة بالغصب وشبهة بالبيع فإذا كانت فائمة اعتبر شبهة الغصب سعيًا في رفع العقد الفاسد وإذا لم تكن فائمة فاشترى بها شيئاً يعتبر شبهة البيع حتى لا يسرى الفساد إلى بدله قال يعقوب باشا هذا التوفيق إنما يقيد دليل المسئلة لا يرد عليه ما برع عليها فالمناسب أن يقال أن كلام صاحب الهداية في المسئلة الأخيرة على الرواية الصحيحة لا على الأصح وهي أنها تتعين في البيع الفاسد كما يشير إليه في العناية إلا أن يقال مراد القائل بالتعيين الذي هو الأهم التعيين في صورة كونها فائمة لا تعيينها مطلقاً لكنه في الفساد خلاف ما صرح جوابه اه وعبارة في العناية هذا إنما يستقيم على

الرواية الصحيحة وهي انها لا تتعين على الاصح وهي التي تقدمت انها تتعين قال في الحواشي السعدية وفيه بحث فان عدم التعيين سواء كان في المصوب او في البيع الفاسد انما هو في العقد الثاني ولا يضر ١٠٧ تعيينه في الاول فقوله انما يستقيم

الخ فيه ما فيه وقد أخذ صاحب البحر قول يعقوب باشاه الا أن يقال الخ اه وما أجاب به في السعدية ذكره الرمي قبل اطلاعه عليه وقال وأنا في عجب عجيب من فهم هؤلاء ولو ادعى على آخر دراهم فقضاها اياه ثم تصادقا انه لاشئ له عليه طاب له ربحه وكره الخبش والسوم على سوم غيره

الاجلاء التناقض من مثل هذا مع ظهوره فانه بمنزلة النقود لا تتعين في العقود الفاسدة ولا شك ان المشتري شراء صحيحا بما قبضه في الفاسد اذا ربح فقد ربح بعقد صحيح شرعي خال عن الشبهة لعدم تعين ذلك النقد في ذلك العقد (قوله) وظاهر اطلاقهم خلافا له قال في الزهر وأقول قد صرحوا في الاقرار بان المقر له اذا كان يعلم أن المقر كاذب في اقراره لا يحصل له أخذه عن كونه أمالوا اشتبه الامر على حل له الاخذ عند غفلة خلافا لابي يوسف في سياتي وحينئذ فلا يطيب

النقد لا يتعين في البيع الفاسد على الاصح وقوله هم انه يتعين على الاصح بخالفه فان اعتبر تصحيح التعيين حينئذ يجب التصديق على البائع والرواية بخلافه ولم أر من أوقفه من الشارحين وقد ظهر لي أنه لا منافاة بينهما ما قلناه افعيما مضى انه يتعين على الاصح بالنسبة الى وجوب رد عين ما أخذه وقالوا هنا لا يتعين أي بالنسبة الى أنه يطالب به ما ربحه فهو متعين من جهة فساد الملك كالمصوب وغير متعين من جهة أن فساد المعاوضات كعقوبها فاعتبر والوجه الاول في ارجوم رد عين المقبوض والثاني في حل ربحه وانما لم ينعكس الدليل أي يوسف الخراج بالضممان ومعناه كما في الفائق والقاموس غلة العبد للمشتري اذ اردته بعد الاطلاع على العيب بسبب أنه في ضمانه اه (قوله ولو ادعى على آخر دراهم فقضاها اياه ثم تصادقا انه لاشئ له عليه طاب له ربحه) أي ما ربحه في الدراهم لان الحبث لفساد الملك ههنا لان الدين وجب بالتسمية ثم استحق بالتصادق وبدل المستحق بمملوك فلا يعمل فيما لا يتعين ألا ترى انه لو باع عبدا بجنارية فاعتقه المشتري ثم استحقته الجارية لا يبطل لعنف في العبد ولولا انه مملوك لبطل لانه لا عتق فيما لا يملكه ابن آدم وكذا لو حلف أن لا يفارق غيره حتى يستوفي منه دينه فباعه عبد الغير بالدين فقبضه الحالف وفارقه ثم استحق العبد ماله ولم يجر البيع لم يحنث الحالف لان المدين ملك ما في ذمته بالبيع وهو بدل المستحق ولا يحنث الحالف بالاستحقاق وفي فتح القدير واعلم ان ملكه باعتبار ربحه انه قبض الدراهم بدلا عما يربح انه ملكه أما لو كان في أصل دعواه الدين متعمدا للكذب فدفع اليه لا يملكه أصلا لانه متيقن لانه لا ملك له اه وظاهر اطلاقهم خلافا له لان المنظور اليه وجوبه بالتسمية لا زعم المدعي وبدل عليه مثله الخلف فانه لو غصب دراهم وقضى بها دينه ثم تبين انها مغموصة فانه لا حنث عليه وكذا لو غصب عبدا وباعه بدينه (قوله وكره الخبش) شروع في مكر وهات البيع ولما كان المكروه دون الفاسد آخره وليس المراد بكونه دونه في حكم المنع الشرعي بل في عدم فساد العقد والافهذه كلها تحريرية لانعلم خلافا في الاثم كذا في فتح القدير وقد بحث هنا بحثا لا طائل تحته تركته عمدا وقد تقرر في الاصول ان كل منهي عنه فيبيع فان كان لعينه أو فاد بطلانه وان كان لغيره فان كان لوصف كبيع الربا والبيع بشرط مفسد أو فاد فساد وان كان لمجاور كهبذه البيوع المكروهة أو فاد كراهة التحريم مع الحق والخبش بفحشتين ويرى بالسكون ان تسام الساعة باز يدمن ثمنها وأنت لا تريد شراء البراك الا تحريقه فيه وكذلك في النكاح وغيره ولا تناسوا لا تفعلوا ذلك وأصله من فحش الصيد وهو انارته كذا في المغرب وفي القاموس الخبش ان تواطى رجلا اذا أراد بيعا عن عمدته أو ان يريد الانسان ان يبيع بياعة فتساوم بهما بمن كثير لينظر اليك ناظر فيقع فيها أو ان تنفر الناس عن الشيء الى غيره وانارة الصيد والبحث عن الشيء وانارته والجمع والاستخراج والانتقاد والاسراع كالنحاسة بالسكسر اه وحديث النهي لا تناسوا في الصبحين وقبده أصحابنا كما في المحوارة بما اذا كانت السلعة اذا بلغت قيمتها ما اذا لم تبلغ فلا منع منه لانه نفع للمسلم من غير اضرار باحد (قوله والسوم على سوم غيره) الحديث لا يستام الرجل على سوم أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه ولان في ذلك إيجاشا واضرازا وهذا اذا تراضى المتعاقدان على مبلغ ثمن في المساومة فاذالم يركن أحدهما على الآخر فهو بيع من يربى ولا بأس به على ما ذكره وما ذكرناه محمل النهي في

له ربحه ويحمل كلامه هنا على ما اذا ظن ان عليه دينا بآثر من أيه مشلا ثم تبين ان وكيله أو فاه لا ييه فتصادقا أن لادين حينئذ يطيب له وهذا فقه حسن فتدبره اه ونقله عنه الرمي وأقره (قول المصنف والسوم على سوم غيره) قال الرمي لا يخفى عليك

النكاح أيضا وفي القاموس السوم في المباينة كالسوام بالضم سميت بالسلعة وسامعت بالسلعة  
 واسقت بها وعليها غالب واستمته اياها وعليها سالت به سومها اه (قوله وتلقى الجلب) الحديث  
 الصحيح عن ابن عباس نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تتلقى الركان وأن يبيع حاضر  
 لباد فقلت لابن عباس ما قوله حاضر لباد قال لا يكون له سمسار وللتلقي صورتان أحدهما  
 أن يتلقاهم المشترون للطعام منهم في سنة حاجة لبيعوه من أهل البلد زيادة وثانيهما أن يشتري منهم  
 بأرخص من سعر البلد وهم لا يعلمون بالسعر ومجمل النهي عندنا إذا كان يضر بأهل البلد وليس  
 أما إذا اتفقا فلا بأس به وفي المغرب جلب الشيء جاء به من بلد إلى بلد للتجارة جلبا والجلب المحبوب  
 ومنه نهى عن تلقى الجلب اه (قوله وبيع الحاضر للبادي) لما تقدم من النهي وهو مقيد كما  
 في الهداية بما إذا كان أهل البلد في قحط وعوز وهو يبيع من أهل البلد ومعا في الثمن العالي  
 لما فيه من الأضرار بهم أما إذا لم يكن كذلك فلا بأس به لانعدام الضرر وفسره في الاختيار بأن  
 يجب البادي السلعة في أخذها الحاضر لبيعها له بعد وقت باعلى من السعر الموجود وقت الجلب  
 اه فعلى الأول الحاضر مالك ياتع والبادي مشترو على الثاني الحاضر سمسار والمادي صاحب السلعة  
 ويشهد الثاني آخر الحديث دعوا الناس برزق الله بعضهم بعضا ولذا قال في المجتبى هذا  
 التفسير أصح ذكره في زاد الفقهاء لموافقة الحديث وعلى هذا فتفسير ابن عباس بأن لا يكون له  
 سمسار ليس هو تفسير بيع الحاضر للبادي وهو صورة النهي بل تفسير لضدها وهي المجاورة والمعنى  
 أنه نهى عن بيع السمسار وتعرضه فكانه لما سئل عن نكته نهى ببيع الحاضر للبادي قال  
 المقصود أن لا يكون له سمسار فنهى عنه بالسمسار كيذا في فتح القدير (قوله والبيع عند الأذان  
 الجمعة) لقوله تعالى وذروا البيع ثم فيه إخلال بواجب السعي على بعض الوجوه وقد ذكرنا الأذان  
 المعتبر فيه في كتاب الصلاة وفي الهداية كل ذلك يذكره ولا يفسد به البيع لان النهي لمعنى خارج زائد  
 لا في صلب العقد ولا في شرائط الصحة أطلقه فتشمل ما إذا تبايعا وهما عيشان اليها وما في النهاية من  
 عدم الكراهة مشكل لا طلاق الآية فمن جوزها في بعض الوجوه يكون تخصيصا وهو نسخ وهو  
 لا يجوز بالرأى كذا ذكره الشارح (قوله لا يبيع من يزيد) أي لا يذكره لما قدمناه من عدم الأضرار  
 وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم باع قدحا وحلما يبيع من يزيد ولأنه يبيع الفقراء والحاجة  
 ماسة اليه (قوله ولا يفرق بين صغير وذئ رحمة محرم منه) لقوله عليه الصلاة والسلام من فرق  
 بين والده وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة وروى النبي صلى الله عليه وسلم لعلي غلامين  
 صغيرين أخوين ثم قال له ما فعل الغلامان فقال بعتهما أحدهما قال أدرك أدرك وبروى ارد داردد  
 ولأن الصغير يستأنس بالصغير وبالكبير والكبير يتعاهد به فكان في بيع أحدهما قطع  
 الاستئناس والمنع من التعاهد وفسه ترك الرحمة على الصغار وقد أوردنا في حديثنا عليه وسلم عليه  
 ثم المنع مغلول بالقرابة المحرمة للنكاح حتى لا يدخل فيه محرم غير قريب ولا قريب غير محرم ولذا قيد  
 بذئ الرحم المحرم أي المحرم من جهة الرحم والابرد عليه ابن العم إذا كان أخا من الرضاع فإنه رحمة  
 محرم وليس له هذا الحكم وأطلقه فتشمل الصغير والكبير ولا بد من اجتماعهما في ملكه حتى لو  
 كان أحدهما له والاخر لغيره فلا بأس ببيع أحدهما ولو قال المصنف الا إذا كان التفريق بحق  
 مستحق لكان أولى لانه حينئذ يجوز التفريق كدفع أحدهما إلى الجانية وبيعه بالدين ورده بالعيب  
 لان المنظور اليه دفع الضرر عن غيره لا الأضرار به كذا في الهداية ومن التفريق بحق ما في المبسوط

وتلقى الجلب وبيع  
 الحاضر للبادي والبيع  
 عند أذان الجمعة لا يبيع  
 من يزيد ولا يفرق بين  
 صغير وذئ رحمة محرم منه

أنه تدخل فيه الإجارة  
 اذهني بيع المنافع وهي  
 واقعة القتوى (قوله  
 وفسره في الاختيار الخ)  
 قال الرملي ويشهد لصحة  
 التفسير الأول ما في  
 الفصول العمادية عن  
 أبي يوسف لو أن أعرابا  
 قدموا الكوفة وأرادوا  
 أن يمتاروا منها و يضر  
 ذلك بأهل الكوفة قال  
 أ منعهم عن ذلك قال ألا  
 ترى أن أهل البلدة  
 يمنعون عن الشراء للحركة  
 فهذا أولى اه من الغزى  
 (قوله دعوا الناس برزق  
 الله بعضهم بعضا) كذا  
 في بعض النسخ وفي بعضها  
 برزق الله بعضهم من  
 بعض والذي رأيت في  
 الفتح برزق بعضهم من  
 بعض بدون لفظ الجلالة  
 وفي حاشية الرملي عن ابن  
 حجر الهيتمي وقع لشارح  
 أنه زاد في غفلاتهم ونسبه

ذمى له عبده امرأة أمة ولدت منه فاسلم العبد وولده صغير فانه يجبر الذمي على بيع العبد وانته وان  
 كان تفرق بينهما وبين أمه اه ولا يرد على المصنف التفريق باعتناق أحدهما بمال أو بغيره  
 أو بتدبيره أو استيلا لالأمة أو كتابة أحدهما فانه جائز لان مراده منع التفريق بالبيع أو الهبة أو الوصية  
 أو غير ذلك من أسباب الملك كما في الجوهرية اذ لو منع عن الكل لصار المالك محجورا عليه بمنعه من  
 التصرف في ماله رأسا وكذا لا يرد عليه ما لو كان في ملكه ثلاثة أحدهم صغير فانه لا يبيع أحد  
 التكبيرين لان العلة ما هو مظنة الضياع والاستيحاش وقد بقي له من يقوم مقام الثالث وفي الكفاية  
 اجمع له عدم من أقراره لا يفرق بينه وبين واحد ان اختلفت جهة القرابة كالعالم والحال أو انحدت  
 كخالين عند أبي يوسف لانه يتوحد بفراق الكل والصحيح في المذهب انه اذا كان مع الصغير  
 أبواه لا يبيع واحد منهم ولو كان معه أم وأخ أو أم وعمة أو خالة أو أخ جاز يبيع من سوى الأم لان  
 شفقة الأم تعني عن سواها ولذا كانت أحق بالخصانة من غيرها فهذه الصورة مستثناة من اختلاف  
 الجهة والجدية كالأم فلو كان معه جدية وعمة وخالة جاز يبيع العمدة والخالة ولو كان معه عمدة وخالة  
 لا يباعوا إلا مع اختلاف الجهة مع اتحاد الدرجة ولو كان معه أخوان أو أخوة كإرفا الصحيح انه  
 يجوز بيع ماسوى واحد منهم وهو الاستحسان لان الشفقة أمر باطن لا يوقف عليه فيعتبر السبب  
 ولا يعتبر الأبعد مع الأقرب وعند الاتحاد في الجهة والدرجة أحدهما يغني وكذا لو ملك ستة أشوة  
 ثلاثة كبار وثلاثة صغار ارباع مع كل صغير كبير ارباعا استحسانا فلو كان معه أخت شقيقة وأخت  
 لاب وأخت لام باع غير الشقيقة ولو ادعاه رجلان فصار أبو بن له ثم ملكوا جملة القياس أن يباع  
 أحدهما للاتحاد جهتهما وفي الاستحسان لا يباع لان الأب في الحقيقة واحد فاحتمل كونه الذي  
 يبيع فيمتنع احتياطا فصار الأصل انه اذا كان معه عددا أحدهم أبعد جاز يبعه وان كانوا في درجة  
 فان كانوا من جنسين مختلفين كالأب والأم والخالة والعممة لا يفرق ولكن يباع الكل أو يمسك  
 الكل وان كانوا من جنس واحد كالأخوين والعمة والخالين جاز أن يمسك مع الصغير أحدهما  
 ويبيع ماسواه ومثل الخالة والعممة أخ لأب وأخ لأم كذا في فتح القدير وكذا لا يرد عليه ما اذا كان  
 البائع حرييا مستأما من المسلم فانه لا يمنع المسلم من الشراء دفعا للمفسدة عنه وكذا لا يرد ما اذا باعه ممن  
 حلف بعتقه ان اشتراه أو ملكه لما ذكرنا في الاعتاق فهذه عشرة مسائل يجوز فيها التفريق ولا  
 بأس بتردها دفع أحدهما بجناية وبيعه بدين ورده ببيع واذا كان المالك كافرا أو اعتاقه وتدبيره  
 واستيلا دها وكتبه وبيعه ممن حلف بعتقه ويبيع واحد من الثلاثة بالشرط السابق والمحادثة عشر  
 اذا كان الصغير مراهقا ورضيت أمه ببيعه فانه يجوز كما في فتح القدير ولو كان مع امرأة مسلمة صبي  
 ادعت انه ابنها لم يثبت النسب ولا يفرق بينهما احتياطا ولو باع الأم على انه بالخيار ثم اشترى الولد  
 فانه يكره التنفيذ لانهما اجمعا في ملكه ولو كان في يده صبي واشترى أمه بشرط الخيار له ردها اتفاقا  
 لعدم الملك عنده ولدفع الضرر عنه عندهما (قوله بخلاف الكبيرين والزوجين) لانه ليس في معنى  
 ما ورد به النص وقد صح انه صلى الله عليه وسلم فرق بين مارية وسيرين وكانتا كبيرتين أختين  
 ولا يدخل الزوجان لان النص ورد على خلاف القياس فيقتصر على مورده فان فرق في موضع المتع  
 كره وحاز العقد وعن أبي يوسف انه لا يجوز في قرابة الولاد ويجوز في غيرها وعنه لا يجوز في الجميع لان  
 الامر بالاذك والرد لا يكون الا في البيع الفاسد ولهما ان ركن البيع صدر من أهله في محله وانما  
 الكراهية لمعنى محاور فشابه كراهية الاستيلاء وفي الجوهرية وكل ما يكره من التفريق في البيع

### بخلاف الكبيرين والزوجين

لمسلم وهو غلط لا وجود  
 لهذه الزيادة في مسلم بل  
 ولا في كتب الحديث كما  
 قضي به سهر ما يدي  
 الناس منها اه (قوله  
 ورضيت أمه ببيعه)  
 عبارة لفتح لو كان الولد  
 مراهقا فرضى بالبيع  
 واختاره ورضيته أمه  
 جاز ببيعه

باب الاقالة

المناسبة ظاهرة وهي شاملة لكل عقد بيع صحيحا كان أو مكرها فيفسخ اقالة بالتراضي وإن كان واحبا في المكر وه تحرر بمادفعا للعصية أو فاسدا فيفسخ بدون التراضي اما من أحدهما أو من القاضي خبرا كما قدمناه فاشترك المكر وه والفاسد في وجوب الدفع والكلام فيها يقع في عشرة مواضع الاول في معناها لغة والثاني في معناها شرعا والثالث في ركنها والرابع في شروطها والخامس في صفتها والسادس في حكمها والسابع فيمن يملكها ومن لا يملكها والثامن في بيان دليلها والتاسع في سببها والعاشر في محاسنها أما الاول فقال في القاموس قلته البيع بالكسر واقلته فسخته واستقاله طلب اليه أن يفسله وتقايل البيعان وأقال الله عثرته وأقالها أي ذكرها في القاف مع الياء وفي المصباح أقال الله عثرته اذا رفعه من سقوطه ومنه الاقالة في البيع لانها رفع العقد وقاله قديما من باب باع لغة واستقاله البيع فاقاله اه وبهذا ظهر انها لم تكن مشتقة من القول وإن الهمزة للسلب أي أزال القول الاول كما ذكره الشارح وانما هي من القيل وأما معناها شرعا فهي رفع العقد كذا ذكره في الجوهر وه وهو نعرف للاعم من اقالة البيع والاحارة ونحوهما وإن أردت خصوصها فقل رفع عقد البيع وأما الطلاق فهو رفع قيد النكاح لرفع النكاح وأما ركنها فالإيجاب والقبول الدالان عليها بلفظين ماضين أو أحدهما مستقبلا والآخر ماضيا كالقني فقال أقلتك عند أبي حنيفة وأبي يوسف كالنكاح وقال محمد لا تتعدد إلا بماضين كالبيع كذا في البدائع وقد يكون القبول بالفعل كما لو قطعه قد صافي فورق قول المشتري أقلتك وتنفع بدفعه فسخك وتركت وتاركتك ودفعت وتنفع بدفعه كالمبيع كافي الحائنة والخاصة وفي البرازية ينفع به كالمبيع من أحدا الجانبين وهو الصحيح وأما شرائط صحته فإنها رضا المتعاقدين لأن الكلام في رفع عقد لازم وأما رفع ما ليس بلازم فلن له الخيار بعلم صاحبه لا برضاه ومنها بقاء المحل لماسيا في ان المبيع اذا هلك لم تصح الاقالة ومنها قبض بدلي الصرف في اقالة الصرف أما على قول أبي يوسف فظاهر لانها بيع وأما على أصلها فلا نهي بيع في حق ثالث وهو حق الشرع ومنها أن يكون المبيع قابلا للفسخ بخيار من الخيارات فلو ازداد زيادة تمنع الفسخ لم تصح الاقالة خلافا لهما ولا يشترط لصحته بقاء المتعاقدين فتصح اقالة الوارث والوصي ولا تصح اقالة الموصى له كافي القنية ومنها التجسد المجلس وعليه يتفرع ما في القنية جاء الدال بالثمن إلى البائع بعدما باعته بالامر المطلق فقال البائع لا دفعه بهذا الثمن فاخبر به المشتري فقال اننا لا نأز يده أيضا لا يفسخ لانه ليس من الفاظ الفسخ لأن اتحاد المجلس في الإيجاب والقبول شرط في الاقالة ولم يوجد اه ومنها أن لا يثبت البائع الثمن للمشتري قبل قبضه في شراء المأذون فلو وهبه له لم تصح الاقالة بعدها كما في خزانة المقين ومنها أن لا يكون البيع بالكثير من القيمة في بيع الوصي فان كان لم تصح اقالته كما فيها أيضا وأما صفتها فهي مندوب إليها للحديث من أقال نادما بيعته أقال الله عثرته يوم القيامة وقد قدمنا انها تكون واجبة اذا كان عقدا مكرها وينبغي أن تكون واجبة اذا كان البائع غارا للمشتري وكان الغبن يسيرا وانما قيدنا باليسير لأن الغبن الفاحش يوجب الردان غره البائع على الصحيح كما سيأتي ان شاء الله تعالى وأما حكمها فاختلف فيه على أقوال فقال الامام الاعظم انها فسخ في حق المتعاقدين ببيع جسدي في حق ثالث

باب الاقالة

قوله كما قدمناه أي نبيل قول المصنف الآن يبيع المشتري (قوله وأما حكمها فاختلف فيه الخ) قال في الجوهر ان كانت قبل القبض فهي فسخ اجماعا وإن كانت بعد القبض فهي فسخ عند أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف رحمه الله هي بيع وقال محمدان كانت بالثمن الاول أو باقل فهي

باب الاقالة

فسخ وإن كانت باكثر أو بجنس آخر فهي بيع ولا خلاف بينهم انها بيع في حق الغير سواء كانت قبل القبض أو بعده وقال زفر هي فسخ في حقهما وحق الغير اه وفي العناية والاقالة في المنقول قبل القبض فسخ بالاتفاق لا امتناع البيع وأما في غيره كالعقار فانه فسخ عند أبي حنيفة ومحمد وأما عند أبي يوسف فيبيع لجواز البيع في العقار قبل



القبض عنده اه فظهر ان قول الجوهرة ان كانت قبل القبض فهي فسخ اجماعا محمول على المنقول وقولها ولا خلاف بينهم الخ  
 يخالفه قول الزيلعي وان كانت قبل القبض فهي فسخ في حق الكل في غير العقار لتعذر جعلها بيعا فتأمل به وبما نقلناه يظهر لك  
 ما في كلام المؤلف من حكاية الاقوال اذ لا يظهر من كلامه فرق بين قول محمد وقول زفر فالصواب ان يحذف من قول محمد قوله في  
 حق الكل لان جعلها بيعا في حق الثالث انفق عليه الثلاثة كما صرح به في النهر وهو مستفاد مما قدمناه (قوله الخامسة  
 الوكيل بالسلم) قال الرملي وعليك ان تتأمل ما في الظهيرية ويتضح اذا كان معناه فيملكها على الموكل في قول محمد وهو صريح  
 في ان ابا حنيفة يقول بانه لا يملكها عليه بل تصح على نفسه ويضمن تأمل اه وقال المحوي في حواشي الاشباه بعد ذكره ما نقله  
 المؤلف وفي جامع الفصولين الوكيل لو قبض الثمن لا يملك الاقالة اجماعا فتأمل ما بين ١١١ كلام الظهيرية وكلام جامع

الفصولين وتخصيص قول  
 محمد في كلام الظهيرية  
 غير ظاهر وفي البرازية  
 الوكيل بالبيع عليك  
 الاقالة قبل القبض او

هي فسخ في حق  
 المتعاقدين بيع في حق  
 ثالث

بعده من عيب او من  
 غير عيب ومثله في جامع  
 الفتاوى فتأمل اه قلت  
 كلام جامع الفصولين  
 فيما بعد قبض الثمن  
 فلا ينافي ما في الظهيرية  
 وما نقله عن البرازية لم  
 اره في اقلتها بل رأيت  
 في العاشري في الوكالة  
 بالبيع منها ما نصه  
 اقالة الوكيل بالسلم  
 واقالة الوكيل بالبيع

وقال أيوسف انها يبيع في حق الكل وقال محمد فسخ في حق الكل وقال زفر هي فسخ في حق الكل  
 ذكر قوله في البسائط والسراج الوهاج وأما من يملكها ومن لا يملكها فافقوا لو أمكن البيع ملك  
 اقالته فصحت اقالة الموكل ما باعه وكيه واقالة الوكيل بالبيع ويضمن وكتبنا في الفوائد الفقهية الا  
 في مسائل الاولى الوصي لو اشترى من مديون اليتيم دارا بعشرين وقيمتها خمسون فلما استوفى الدين  
 اقاله لم تصح اقالته الثانية العبد المأذون اشترى غلاما بالف وقيمته ثلاثة آلاف لا تصح اقالته ولا  
 يملك كان الرذيل العيب بخلاف الرذيل بشرط والرؤية كذا في بيع وع القنية الثالثة المتولى على  
 الوقف اذا اشترى شيئا بأقل من قيمته لا تصح اقالته وكذا اذا أجرتم اقال ولا صلاح فيها الوقف لم يجز  
 كما فيها ايضا وفي بعض المواضع منها ان كان قبل القبض جازت والا لا الرابعة الوكيل بالشرع لا تصح  
 اقالته بخلاف الوكيل بالبيع تصح ويضمن الخامسة الوكيل بالسلم على تفصيل فيه وانما يضمن  
 الوكيل بالبيع اذا اقال اذا كان بعد قبض الثمن أما قبله فيملكها في قول محمد كذا في الظهيرية  
 وفيها والوكيل بالاجارة اذا ناقض مع المستأجر قبل استيفاء النفقة وقبل قبض الاجر صح سواء كان  
 الاجر عينيا او دينيا اه وفي فتاوى الفضلي اذا باع المتولى او الوصي شيئا بأكثر من قيمته لا تجوز اقالته  
 وان كانت بمثل الثمن الاول اه وفي القنية باعت ضبيعة مشتركة بينها وبين ابنها البالغ وأجاز  
 الابن البيع ثم اقلت وأجاز الابن الاقالة ثم باعتهانا بغير اجازته يجوز ولا يتوقف على اجازته لان  
 بالاقالة يعود المبيع الى ملك العاقل لا الى ملك الموكل والمجيز ودليلها السنة والاجماع وسبب الحاجة  
 اليها ومحاسنها ازالة الغم عن النادم وتفريق الكرب عن المكروب (فائدة) تصح اقالة الاقالة فلو  
 تقايلا بالبيع ثم تقايلا الاقالة ارتفعت الاقالة وعاد البيع وكتبنا في الفوائد الا في مسألة وهي اقالة  
 السلم فانها لا تقبل الاقالة كما ذكره الشارح من الدعوى من باب التحالف وفي الجوهرة لا تصح  
 الاقالة في النكاح والطلاق والعتاق اه (قوله هي فسخ في حق المتعاقدين بيع في حق ثالث)  
 وهذا عند أبي حنيفة الا ان تعذر جعلها فسخا بان ولدت المبيعة بعد القبض أو هلك المبيع فانها تبطل

جائزة عند الامام ومحمد بخلاف الوكيل بالشرع فانه لا يملكها اجماعا اه ومثله في القنية ثم قال واراد باقالة الوكيل بالسلم  
 الوكيل بשרاء السلم بخلاف الوكيل بשרاء العين (عن) اقالة الوكيل بالشرع على هذا الخلاف وأنكره مح وهو الاصح والمعنى  
 فيه ان باقالة الوكيل بالبيع يسقط الثمن عن المشتري عندهما ويلزم المبيع الوكيل وعند أبي يوسف لا يسقط الثمن عن المشتري  
 أصلا قال في العصامي ولو باع الوكيل ثم اقال قبل قبض أو بعده بعيب أو غير عيب لم يردون الامر قال رضي الله تعالى عنه اقالة  
 الموكل بالشرع مع البائع لم يصحت فكذلك اقالة الموكل بالبيع مع المشتري اه كلام القنية (قوله وانما يضمن الوكيل  
 بالبيع الخ) عبارة الظهيرية على ما رأيت فيها نصها والوكيل بالبيع يملك الاقالة قبل قبض الثمن في قول محمد رحمه الله تعالى  
 قوله لان باقائه يعود المبيع الى ملك العاقل الخ وجهه ان الاقالة بيع جديد في حق العاقلين فصارت البائعة وكيه بالبيع  
 الاجازة لان الاجازة اللازمة كالوكالة السابقة ثم لم يأت اقلت البيع صارت مشتركة لنفسها والشرع لا يتوقف منى وجوبه اذا

على العاقد فصار الشراء لها وإن أجاز الابن لعدم التوقف فاذا باعت ثانياً فقد باعت ملكها فلا يتوقف على إجازة الابن (قوله أطلقه فشمّل ما إذا كان قبل القبض أو بعده) أي أطلق قوله هي فسخ في حق المتعاقدين قال في المجتبى والأقالمة قبل القبض في المنقول وغيره فسخ عند أبي حنيفة ومحمد وكذا عند أبي يوسف في المنقول لتعذر البيع وفي العقار تكون بيعاً عند كع وعن الحسن عن أبي حنيفة بيع ١١٢ بعد القبض فسخ قبله إلا في العقار فإنه يبيع فيه ما (قوله وظاهره) أي ظاهر التعبير بقوله

وروى (قوله واذا تباعا  
بعدها) أى بعد الاقالة  
وهو بيان لقوله جاز أى  
جاز بيعه قبل رده ولكن  
يحتاج المشتري الى قبض  
جديد وهذا فيما يتعين  
كونه مبيعا كما يفيد  
ما سجد كره عن الكافي  
أيضا (قوله تقايضا) من  
المقايضة فهو بالبائ  
المؤنة التخيصة لا بالبائ  
الموحدة وقوله لقيامهما  
أى قيام كل من عوضى  
المقايضة (قوله وتظهر  
فائدة كونها بيعا فى حق  
غيرهما فى خمس مسائل)  
قال فى النهر زاد فى النهاية  
سادسة وهى ما مر من أن  
قبض يدلى بالصرف شرط  
لصحة الاقالة فيجعل فى حق  
الشرع كبيع جديد  
وسمات عن الاقالة  
بعد الرهن فأجبت بانها  
موقوفة كالمبيع أخذ  
من قولهم انها يبيع جديد  
فى حق ثالث وهو هنا  
المترهن وهى سابعة وعلى

و يبقى البيع على حاله أطلقه فتمل ما اذا كان قبل القبض أو بعده و روى عن أبي حنيفة أنها  
فسخ قبل القبض بيع بعده كذا في البدائع و ظاهره ترجيح الاطلاق وقال أبو يوسف هي بيع الا  
ان تعذر بان كانت قبل القبض ففسخ الا ان تعذر فتبطل بان كانت قبل القبض في المنقول باكثر  
من الثمن الاول أو باقل منه أو بجنس آخر أو بعده هلاك المبيع وقال محمد هي فسخ الا ان تعذر بان  
تقايلا باكثر من الثمن الاول أو بخلاف جنسه أو ولد المبيعة بعد القبض فبيع الا ان تعذرا  
بان كانت قبل القبض باكثر من الثمن الاول فتبطل والخلاف المذكور انما هو فيما اذا وقعت  
بلفظها اما باللفظ الفسخ أو الرد أو الترك فانها لا تكون بيعا وفي بعض نسخ الزيلعي فانها لا تكون فسخا  
وهو سبق قلم كما لا يخفى وفي السراج الوهاج أما اذا كانت بلفظ البيع كانت بيعا اجابا كما اذا قال  
البائع له بعني ما اشتريت فقال بعث كان بيعا وفائدة كونها فسخا في حقهما عنده تظهر في خمس  
مسائل الاولى وجوب رد الثمن الاول وتسمية خلافه باطل الثانية انها لا تبطل بالشروط المفسدة  
والسكن لا يصح تعليقها بالشروط كان باع ثورا من زيد فقال اشتره بته رخصه فاقال زيد ان وحسدت  
مشتري يا ابا الزيادة فبعه منه فوجد فباع باز يد لا ينعقد البيع الثاني لانه تعليق الاقالة لا الوكالة  
بالشروط كذا في السراج الوهاج الثالثة اذا تقايلا ولم يرد المبيع حتى باعه منه ثانيا جاز ولو كانت  
بفساد وهذه حجة على أبي يوسف لان البيع جائز بلا خلاف بين أصحابنا الا ان ثبت عنه الخلاف  
فيه كذا في البدائع ولو باع من غير المشتري لم يجز له كونه بيعا جديدا في حق ثالث واذا تبايعا بعدها  
بحتاج المشتري الى تجديد القبض لكونه بعدها في يده مضمونا بغيره وهو الثمن فلا ينوب عن قبض  
الشراء كقبض الرهن بخلاف قبض الغصب كذا في الكافي هنا وفيه من باب المتفرقات تقايضا  
فتقايلا فاشترى أحدهما ما قال صار قابضا بنفس العقد لقيامهما فكان كل واحد مضمونا بقيمة  
نفسه كالمغصوب ولو هلك أحدهما فتقايلا ثم جدد العقد في القائم لا يصير قابضا بنفس العقد لانه  
يصير مضمونا بقيمة العرض الا خوف شابه المرهون اهـ والرابعة اذا وهب المبيع من المشتري بعد  
الاقالة قبل القبض جازت الهبة ولو كانت بيعا لا تفسخ لان البيع يتفسخ به بفسد المبيع للمانع قبل  
القبض والخامسة لو كان المبيع مكبلا أو موزونا وقد باعه منه بالكيل أو الوزن ثم تقايلا واسترد  
المبيع من غير أن يعيد الكيل أو الوزن جاز قبضه وهذا لا يطرد على أصل أبي يوسف لكونها بيعا  
عنده ولو كانت بيعا لم يصح قبضه بالكيل ووزن كذا في البدائع وتظهر فائدة كونها بيعا في حق  
غيرهما في خمس أيضا الاولى لو كان المبيع عقارا فسلم الشفيع الشفعة ثم تقايلا ينقض له بالشفعة  
لكونه بيعا جديدا في حقه كانه اشتراه منه والثانية اذا باع المشتري المبيع من آخر ثم تقايلا ثم

هذا الواجب ثم تقابل فهي ثامنة اهـ فلاقالة بعد الرهن موقوفة على اجازة المرحمن أو قضاء الراهن دينه اطلع  
وبعد الاجازة موقوفة على اجازة المستأجر ان اجاز نفدت والابطال ويراد ايضا ما نقله السيد المحوى عن ابن فرشته وهو ما اذا  
اشترى جارية وقبضها ثم تقابل بالمبيع نزل هذا التقابل منزلة المبيع في حق ثالث حتى لا يكون للبائع الاول وطؤها الا بعد  
الاستبراء اهـ لان وجوب الاستبراء حق الله تعالى فالله تعالى ثالثهما كذا في حاشية أبي السعود (قوله الاولى لو كان المبيع عقارا  
فسلم الشفيع الشفعة الخ) قال الرملي انما قال وسلم لتظهر فائدة كونها بيعا والا لم يسلم بان اقال قبل أن يعلم الشفيع بالمبيع

فله الاخذ بالشفعة أيضا ان شاء بالبيع الاول وان شاء بالبيع الحاصل بالاقالة تأمل ١١٣ (قوله وفي الصغرى ولو ردة

بعيب الخ) قال الرملي  
صورة عبارة الصغرى  
ومن له دين مؤجل اذا  
اشترى بذلك الدين ممن  
عليه شيئا وقبضه ثم  
تقايلا لا يعود الاجل ولو  
رده بعيب الى آخر ما هنا  
وسمى في الكفالة عن  
التارخانية ما يخالف  
ما هنا فراجع وتأمل اه  
والذي سمي في الكفالة  
هو قوله لو باع الاصيل

وتصح بمثل الثمن الاول  
وشرط الاكثر والاقول  
بلا تعيب وجنس آخر لغو  
ولزمه الثمن الاول

الطالب بدنيه سقط فلو  
رد عليه بمثل جديد عاد  
الدين على الاصيل ولم يعد  
على الكفيل وبالفسخ  
من كل وجه يعود على  
الكفيل اه فهذا  
مخالف لقوله لا تعود  
الكفالة وذكر الرملي  
هناك ان ما ذكره المؤلف  
هناك عزاه في التارخانية  
الى الغدائمة وتعلل في  
التارخانية عن المحط انه  
يبرأ الكفيل سواء كان  
الرد بعيب بقضاء أو برضا  
ونقل عن السعناقي عن  
المبسوط التفصيل بين

اطلع على عيب كان في يد البائع فارد ان يرده على البائع ليس له ذلك لانه يبيع في حقه فمكانه  
اشتراه من المشتري والثالثة اذا اشترى شيئا وقبضه ولم ينقد الثمن حتى باعه من آخر ثم تقايلا وعاد  
الى المشتري فاشتراه من قبل نقد ثمنه باقل من الثمن الاول جاز وكان في حق البائع كالمملوك بشراء  
جديد من المشتري الثاني والرابعة اذا كان المبيع موهوبا فباعه الموهوب له ثم تقايلا ليس  
للوهاب ان يرجع في هبته لان الموهوب له في حق الواهب بمنزلة المشتري من المشتري منه  
والخامسة اذا اشترى بعروض التجارة عبد الخدمة بعد ما حال عليها الحول فوجده عيبا فرد به بغير  
قضاء واسترد العروض فهلك في يده فانه لا تسقط عنه الزكاة لكونه بيعا جديدا في حق الثالث  
وهو الفقير لان الرد بالعيب بغير قضاء اقالة وقوله يبيع جديد في حق الثالث مجرى على اطلاقه  
وقوله فسحق في حق المتعاقدين غير مجرى على اطلاقه لانه انما يكون فسحا فيما هو من موجبات  
العقد وهو ما يثبت بنفس العقد من غير شرط وأما اذا لم يكن من موجبات العقد وجب في شرط  
زائد فلاقالة فيه تعتبر بيعا جديدا في حق المتعاقدين أيضا كما اذا اشترى بالدين المؤجل عينا قبل  
حلول الاجل ثم تقايلا يعود الدين حالا كانه باعه منه وفي الصغرى ولو رده بعيب بقضاء كان فسحا  
من كل وجه فيعود الاجل كما كان ولو كان بالدين كفيل لا تعود الكفالة في الوجهين اه وكما اذا  
تقايلا ثم ادعى رجل ان المبيع ملكه وشهد المشتري بذلك لم تقبل شهادته لانه هو الذي باعه ثم  
شهادته لغيره ولو كانت فسحا قبلت ألا ترى ان المشتري لو رد المبيع بعيب بقضاء وادعى المبيع  
رجل وشهد المشتري بذلك تقبل شهادته لانه بالفسخ عاد ملكه القديم فلم يكن متعلقا بمن جهة  
المشتري لكونه فسحا من كل وجه وكذلك لو باع عبدا بطعام بغير عينة وقبض ثم تقايلا لا يتعين  
الطعام المقبوض للرد كانه باعه من البائع بطعام غير معين وكذلك لو قبض أرد من الثمن الاول أو  
أجود منه يجب رد مثل المشرط في البيع الاول كانه باعه من البائع بمثل الثمن الاول وقال الفقيه  
أبو جعفر يجب عليه رد مثل المقبوض لانه لو وجب عليه مثل المشرط للزم زيادة ضرر بسبب  
تبرعه ولو كان فسحا بخيار رؤية أو شرط أو عيب بقضاء رد المقبوض اجبا لانه فسح من كل وجه  
كذا ذكر الشارح هنا (قوله وتصح بمثل الثمن الاول وشرط الاكثر والاقول بلا تعيب وجنس آخر  
لغو ولزمه الثمن الاول) وهذا عند أبي حنيفة لان الفسخ يرد على عين ما يرد عليه العقد فاشترط  
خلافه باطل ولا تبطل الاقالة كما قدمنا قد بد بقوله بلا تعيب اذ لو تعيب بعده جاز اشتراط الاقل  
ويجعل الخط بازاء ما فات بالعيب ولا بد أن يكون النقصان بقدر حصصة القاتت ولا يجوز ان ينقص  
من الثمن أكثر منه كذا في فتح القدير وفي البناءية معزيا الى تاج الشريعة ههنا اذا كانت حصصة  
العيب مقدارا لمخطوط أو زائدا أو ناقصا بقدر ما يتغابن الناس فيه اه وقيد بقوله وجنس آخر  
لان الاقالة على جنس آخر غير الثمن الاول صحيحة ويلغو السمي ويلزمه رد الاول فقوله وجنس بالجر  
عطف على الاكثر أي وشرط جنس لا على تعيب وعند أبي يوسف ومحمد اذا شرط الاكثر كانت يباعا  
لكونه الاصل فيها عند أبي يوسف ولتهذر الفسخ عند محمد وكذا في شرط الاقل عند أبي يوسف تصح  
به بيعا وعند محمد فسخ بالثمن الاول ولو قال المصنف وتصح مع السكوت عن الثمن الاول لكان أولى  
فيعلم منه حكم التصريح به بالاولى ومع السكوت لا خلاف في وجوب الاول كما في البدائع وأشار

١٥ - بحر سادس رد بالقضاء فيعود على الكفيل وبين الرد بارضا فلا يعود قال الرملي والحاصل ان فيها خلافا بينهم  
فتنبه (قوله كذا ذكر الشارح هنا) الاشارة الى جميع ما من قوله وقوله فسح في حق المتعاقدين الى هنا

(قوله ولو قال بعته لي) سبأني عن الخاتمة في أول فصل التصرف في المبيع تعقيد بما إذا لم يقل له نعم فراجع (قول المصنف وهلاك المبيع يمنع) قال الرمي أقول وكذا هلاكه بعد الإقالة وقبل التسليم يبطلها قال في البرازية هلاك المبيع بعد الإقالة قبل التسليم يبطل وفي مجمع ١١٤ الفتاوى ولو تقايلا ثم هلك المبيع قبل التسليم بطلت الإقالة وفي مجمع الرواية شرح

القدوري قال في شرح الطحاوي أو هلاك المبيع بعد الإقالة قبل التسليم إلى البائع بطلت الإقالة ومثله في كثير من الكتب ووجهه مأخوذ من قولهم لا تتم إلا بالقبض قال في الخلاصة ولو جاء المشتري

وهلاك المبيع يمنع

إلى البائع وقال أنه قام على ثمن غال فرد عليه البائع ما قبض من الثمن ولكن لم يقبض ما باع لا تتم الإقالة والشرط الاعطاء من الجانبين اهـ ولتمامها حكم أنشاؤها فكما لا يجوز أنشاؤها بعد هلاك المبيع فكذا هلاكه يبطلها وقدم هذا الشارح في قوله هي فسخ أنه إذا نذر جعلها فسخا بان ولدت المبيعة بعد القبض أو هلاك المبيع فانها تبطل ويبقى البيع على حاله والله تعالى أعلم اهـ قلت وماذا كرهه من الخلاصة مني على غير الصحيح فقد ذكر المسئلة

بقوله لزمه الثمن الأول إلى أن الاعتبار لما وقع العقد به لما تقدم ولذا قال في فتح القدير لو كان الثمن عشرة دنانير ودفع إليه الدراهم عوضا عن الدنانير ثم تقايلا وقد رخصت الدراهم رجع بالدنانير التي وقع العقد عليها بالإمادفع وكذا لو رد بالعيب وكذا في الجارة لو فسخت ومن فروغ الفسخ كالأقالة ما لو عقد بدراهم ثم كسدت ثم تقايلا فانه يرد تلك الدراهم كالكسدة ولو عقد بدراهم ثم جدد بدنانير وعلى القلب انفسخ الأول وكذا لو عقد بثمن مؤجل ثم جدد بحال أو على القلب أما لو جدد بدراهم أكثر أو أقل فلا وهو حط من الثمن أو زيادته وقيل لو باع بأثنى عشر وحط عنه درهمين ثم عقد بعشرة لا ينفسخ الأول لانه مثله إذا لحط يلحق بأصل العقد إلا في اليمن فيحتمل لو كان حلف لا يشترطه بأثنى عشر ولو قال المشتري بعد العقد قبل القبض للبائع بعه لنفسك فإن باعه جاز وانفسخ الأول ولو قال بعته لي أو لم يزد على قوله بعته لي أو زاده قوله ممن شئت لا يصح في الوجوه لانه توكيل ولو باع المبيع من البائع قبل القبض لا ينفسخ البيع ولو وهبه قبل القبض انفسخ إذا قبل ولو قال البائع قبل القبض أعتقه فأعتقه جاز العتق عن البائع وانفسخ البيع عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف العتق باطل وفي الفتاوى الصغرى بجوده ما عدا النكاح فسخ وعليه ما فرغ في الخاتمة وغيرها باع أمة فأنكر المشتري الشراء لا يحل للبائع وطؤها إلا أن عزم على ترك الخصومة فيحل حينئذ له وطؤها وكذا لو أنكر البائع البيع والمشتري يدعي لا يحل للبائع وطؤها وإن ترك المشتري الخصومة وسمع البائع بعد ذلك حل له وطؤها ومثله لو اشترى جارية بشرط الخيار ثلاثة أيام وقبضها ثم رد على البائع جارية أخرى في أيام الخيار وقال هي التي اشتريتها وقبضتها كان القول له فإن رضى البائع بها حل وطؤها وكذا القصار والأسكاف وكذا لو اشترى ما ينسارع إليه الفساد كاللحم والسمك والفاكهة وغاب المشتري وحالف البائع فساد فله بيعه من غيره استعسافا والمشتري منه الانتفاع به وإن علم رضا العاقدين بالفسخ ظاهر أو يتصدق البائع بما زاد على الثمن وإن نقص فعلى البائع ولو اختلفا فادعى البائع الإقالة والمشتري أنه باعه منه بأقل قبل النقد والقول للمشتري في أنكارها ولو كان على العكس تحالفا كذا في فتح القدير وأشار أيضا بقوله لزمه الثمن الأول إلى أنه لو كان الثمن الأول حالا فاحله المشتري عند الإقالة فإن التاجيل يبطل وتصح الإقالة وإن تقايلا ثم أجله فينبغي أن لا يصح الأجل عند أبي حنيفة فإن الشرط اللاحق بعد العقد يلحق بأصل العقد عنده كذا في القنية وإلى أنه لو أبرأ المشتري عن الثمن بعد قبض المبيع ثم تقايلا لم يصح منها أيضا وإلى أنه يلزم المشتري رد المبيع وفي القنية اشترى ماله حل ومؤنه ونقوله إلى موضع آخر ثم تقايلا فؤنة الرد على البائع اهـ (قوله وهلاك المبيع يمنع) أي صحتها المساقدة من شرطها بقاء المبيع لأنها رفعت العقد وهو محله قيد بالمبيع لأن هلاك الثمن لا يمنعها لكونه ليس بمحل لكونه ثبت بالعقد فكان حكما وهو يعقبه فلا يكون محلا لأن المحل شرط وهو سابق فتقايلا ولذا

في البرازية ثم قال فن قال البيع منعقد بالتعاطي من أحد الجانبين جعله أقالة وهو الصحيح ومن شرط القبض من الجانبين لا يكون أقالة اهـ (قوله وهو محله) أي والمبيع محل العقد (قوله قيد بالمبيع) كان نسخته ليس فيها التصريح بحكم الثمن والأقالة الذي رأيت في المتن وعليه كتب في النهر التصريح به قبل قوله وهلاك المبيع يمنع حيث قال وهلاك الثمن لا يمنع الإقالة

(قوله وفي بيع المقيضة الخ) بالباء المثناة التحتية بان تباع عبدا بجارية فهلاك العبد في يد بائع الجارية ثم أقالا البيع في الجارية وجب زديعة العبد ولا تبطل بهلاك أحدهما بعد وجودهما لأن كل واحد منهما مبيع فكان المبيع قائما وتماه في العناية (قوله الا اذا هلكا) أي فبطل الاقالة وقوله بخلاف البدلين الخ أي فان هلا كلاهما جعلا غير مانع مع ان لكل واحد منهما حكم المبيع والتمن كافي للمقايضة لانهم المالم يتعينالم تتعلق الاقالة باعيانهم مالمو كانا قائمين بل رد المقبوض ورد مثله سيان فصار هلا كلاهما كقيامهما وفي المقايضة تعلقت باعيانهما قائمين فتي هلكا لم يبق شيء من العقود عليه ترد الاقالة عليه كذا في العناية (قوله اذا هلك بعد الاقالة) أي قبل التسليم الى البائع كما مر (قوله والى ان الاعتبار ما دخل في البيع مقصودا) قال الرملي يؤخذ منه جواب حادثة الفتوى اشترى حمارا موكفا وقبضه فهلاك اكا فعه عنده ثم ١١٥ تقايلا لا يضمن وكذا اذا استهلكه

واذا كان باقيا برده لانها من المبيع وان دخلت تبعها ومثله الشجر اذا دخل تبعها وهذا على غير الرقم الآخر وأما على الرقم الآخر فكل شيء موجود وقت البيع للبائع أخذ قيمته دخل ضمنا أو قصدا وكل شيء لم يدخل أصلا وهلاك بعضه بقدره

لا قصدا ولا ضمنا ليس للبائع أخذه وأقول ينبغي ترجيح هذا لما فيه من دفع الضرر عنه تأمل وفي الخلاصة رجل باع من آخر كرمافسلة اليه فا كل المشتري نزل سنة ثم تقايلا لا يصح وكذا اذا هلكا كتب الزيادة المتصلة أو المنفصلة أو استهلكها الاجنبي اه

بطل البيع بهلاك المبيع قبل القبض دون الثمن (قوله وهلاك بعضه بقدره) أي هلاك بعض المبيع يمنعها بقدر الهالك لان الجزم معتبر بالكل وفي بيع المقايضة اذا هلك أحدهما صحت في الباقي منهما وعلى المشتري قيمة الهالك ان كان قيميا ومثله اذا كان مثليا فيسلبه الى صاحبه ويسترد العين الا اذا هلكا بخلاف البدلين في الصرف اذا هلكا لعدم التعيين ولذا لا يلزمهما ما ارد المثل بعدها وفي السراج الوهاج اشترى عبدا بنقرة فضة أو بمصوغ مبايعتين فبقا بضاهما هلك العبد في يد المشتري ثم تقايلا والغضة قائمة في يد البائع صحت وعلى البائع رد الغضة بعينها ويسترد من المشتري قيمة العبد وفي البرازية تقايلا فابق العبد من يد المشتري ويجز عن تسليمه تبطل الاقالة اه وأشار الى ان المبيع اذا هلك بعد الاقالة بطلت وعاد البيع قيدا بهلاك لانه لو باع صابونا رطبا ثم تقايلا بعد ما حفر فنقص وزنه لا يجب على المشتري شيء لان كل المبيع باق كذا في فتح القدير وأشار بعدم اشتراط بقاء جميع المبيع على حاله الى انه لو اشترى أرضا مع الزرع وحصدته المشتري ثم تقايلا صحت في الارض بحصتها من الثمن بخلاف ما اذا أدرك الزرع في يده ثم تقايلا فانها لا تجوز لان العقد انما ورد على التفصيل دون الخنطة كذا في القنية والى ان الاعتبار ما دخل في البيع مقصودا فلو اشترى أرضا فيها اشجار فقطعها ثم تقايلا صحت الاقالة بجميع الثمن ولا شيء للبائع من قيمة الاشجار وتسلم الاشجار للمشتري هذا اذا علم البائع بقطعها فان لم يعلم به وقتها اخبر ان شاء أخذها بجميع الثمن وان شاء ترك وان اشترى عبدا فقطعت يده وأخذها رشاها ثم تقايلا صحت الاقالة ولزمه بجميع الثمن ولا شيء للبائع من ارش اليد اذا علم وقت الاقالة انه قطعت يده وأخذها رشاها وان لم يعلم بخر بين الاخذ بجميع الثمن وبين الترك كذا في القنية ورقم برقم آخر ان الاشجار لا تسلم للمشتري وللبائع أخذ قيمتها من لانها موجودة وقت البيع بخلاف الارش فانه لم يدخل في البيع أصلا لا قصدا ولا ضمنا اه ثم اعلم انه لا يراد على اشتراط قيام المبيع لصحة الاقالة اقالة السلم قبل قبض المسلم فيه لانها صحيحة سواء كان رأس المال عينا أو ديناً وسواء كان قائما في يد المسلم اليه أو هالكاً لان المسلم

أقول ينبغي تقييد المسئلة بما اذا كانت هذه الزيادة حدثت بعد القبض لانها لو كانت قبل القبض ينبغي أن لا تمنع الاقالة كما لا تمنع الرد بالعيب تأمل وأقول وانما تمنع المنفصلة اذا كانت متولدة من المبيع أما اذا لم تكن متولدة منه ككسب وغلة لا تمنع الفسخ بسائر أسباب الفسخ وقيد ذلك في الخامس والعشرين من جامع الفصولين فراجع مع ما كتبناه عليه يظهر لك ذلك وفي التارخانية وان ازادت الجارية ثم تقايلا فان كان قبل القبض صحت الاقالة سواء كانت الزيادة متصلة أو منفصلة فهو صحيح فيما نفقهناه والله تعالى هو الموفق وفي المجتبى الزيادة المتصلة لا تمنع الاقالة قبل القبض وبعده والمنفصلة تمنع بعده لا قبله اه وفي التارخانية من كتاب البيوع في الفصل الحادي عشر في الاختلاف الواقع بين البائع والمشتري بعد ان رمز للمحيط وان كانت الزيادة بدل المنفعة فانها يباح الفان بالاجماع فاذا انفالفا كان الكسب للمشتري عندهم جميعا كما لو حصل الفسخ بالرد بالعيب بعد القبض أو باقالة بعد القبض فانه يبقى الكسب للمشتري عندهم جميعا اه (قوله لان المسلم



اليه وان كان ديننا حقيقة فله حكم العين حتى لا يجوز الاستبدال به قبل قبضه واذا احدثت فان كان رأس المال عيناً قائمة ردت وان كانت هالكاً رد المثل ان كان مثلياً والقيمة ان كان قيمياً وان كان ديناً رد مثله قائماً وهالكاً لعدم التعيين وكذا اقالته بعد قبض المسلم اليه وان كان قائماً ويرد رب المسلم عين المقبوض لكونه متعيناً كذا في البدائع والله سبحانه أعلم

### باب المراجعة والتولية

شروع فيما يتعلق بالثمن من المراجعة والتولية والربا والصرف والبيع بالنسيئة بعد بيان أحكام البيع وقدم المبيع لصالته كذا في البناءة وقد متان أنواعه بالنسبة الى الثمن أربعة هي والمساومة لا التفات فيها الى الثمن الاول والرابع الوضعية باتقضى من الاول ولم يذكرهما لظهورهما وهما جائزان لاستجماع شرائط الجواز والحاجة ماسة الى هذا النوع من البيع لان الغني الذي لا يهتدي الى التجارة يحتاج الى أن يعتمد فعل الذكي المهتم الذي يطيب نفسه بمثل ما اشترى وبزيادة ربح فوجب القول بجوازهما ولذا كان مبنيهما على الامانة والاحتراز عن شبهة الخيانة وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم لما أراد الهجرة ابتاع من أبي بكر رضي الله عنه بعيرين فقال النبي صلى الله عليه وسلم ولني أحدهما فقال هو لك بعيرين فقال أما بعيرين فلا قال السهيلي سئل بعض العلماء لم يقبلها الا بالثمن وقد انفق عليه أبو بكر أضعاف ذلك وقد دفع اليه حين بنى بعائشة ثنتي عشرة أوقية حين قال له أبو بكر لا تبني بأهلك فقال لولا الصداق فرفع اليه ثنتي عشرة أوقية وشيئاً وهو عشرة ودرهما فقال لتكون هجرة بنفسه وماله رغبة منه في استكمال فضائلها الى الله وان تكون على أتم الاحوال والمراجعة في اللغة كما في الصحاح يقال بعته المتاع واشتريته منه مراجعة اذا سميت لكل قدر من الثمن ربها اهـ وأما التولية في اللغة فقال الشارحون انها مصدر ولي غيره اذا جعله والياً وفي القاموس التولية في البيع نقل ماله ملكه بالعقد الاول والثمن الاول من غير زيادة وأما شرعاً فقال (هي) أي التولية (بيع ثمن سابق والمراجعة به وبزيادة) وأورد عليه الغصب وهو ما اذا ضاع المغصوب عند الغاصب وضمنه قيمته ثم وجده حازه يبعه مراجعة وتولية على ماضين وقد غفل الشارح الزيلعي فأورده على عبارة الهداية وهي نقل ماله ملكه بالعقد الاول والثمن الاول مع ربح أو لا وادعى ان عبارة المؤلف أحسن وليس كما زعم لان مسألة الغصب كما ترد على الهداية باعتبار انه لا عقد فيها كذلك ترد على الكفر باعتبار انه لا ثمن فيها فان أحبت بان القيمة كالثمن فكذلك يقال ان الغصب ملحق بعقود المعاوضات وقد أجاب الشارحون عن الهداية بهذا قالوا ولذا صح اقرار المأذون به لما كان اقراره بالمعاوضات جائزاً وقد صرح في الفتاوى السكري بأنه يقال قام على بكذا ويرد على كذا التعريفين ماله ملكه بهبة أو ارباً أو وصية اذا قومه فله المراجعة على القيمة اذا كان صادف في التقويم مع انه لا ثمن ولا عقد ولم أر كيف يقول وينبغي أن يقول قيمته كذا ويرد عليها أيضاً من اشترى دراهم بدنانير لا يجوز بيع الدراهم بمراجعة مع صدق التعريف عليها ويرد أيضاً عليها ما فيه من الابهام لان الثمن السابق اما أن يراد عنه أو مثله لا سبيل الى الاول لانه صار ملكاً للبائع الاول فلا يراد في الثاني ولا الى الثاني لانه لا يخلو اما أن يراد المثل جنساً أو مقداراً او الاول ليس بشرط لما في الايضاح والمحيط انه اذا باع مراجعة فان كان ما اشتراه به له مثل جاز سواء كان الربح من جنس رأس المال من الدراهم أو من الدنانير اذا كان معلوماً الخ

### باب المراجعة والتولية

هي بيع بثمن سابق والمراجعة به وبزيادة

اليه) كذا في النسخ والصواب المسلم فيه وكذا قوله الا في بعد قبض المسلم اليه

### باب المراجعة والتولية

(قوله ولم أر كيف يقول الخ) قال في الفتح وصورة هذه المسئلة أن يقول قيمته كذا أو ورقه كذا فأربح بك على القيمة أو ورقه اهـ وقوله أو ورقه كذا أي في مسألة البيع بالرقم وسيد كرها المؤلف (قوله سواء كان الربح الخ) عبارة المنح سواء كان الربح من جنس رأس المال الدراهم من الدراهم أو من غير الدراهم من الدنانير أو على العكس اذا كان معلوماً الخ

(قوله وما أوردته في فتح القدير الخ) ذكر في النهر الجواب عنه وعن مسألة الصرف السابقة فقال وأجيب عن الأول بان البيع يستلزم مبيعاً وكون مقابله ثمناً مطلقاً مقيد (قوله بغير عقد الصلح) متعلق بملكه وقوله بشرط عوض متعلق بالهبة وقوله بما يتعين متعلق بملكه أيضاً وقوله بعين متعلق بنقل وقوله أو بمثله معطوف على بعين وكذا قوله أو برقه ولكن الضمير فيه يعود على ما في قوله نقل مملكه وقوله في غير شراء القيمي متعلق بمحذوف حال من ما في قوله أو بما ١١٧ قومه به وقوله أو بمثل معطوف على بعين وكان الأولى أن

يقول أو بعين ما قام على من لا تقبل شهادته له الخ لدخول ما لو ملكه من لا تقبل شهادته له بالغصب وقوله أو بمثل ما اشترى به مضارب الخ معطوف على بعين أيضاً وفي هذه المسئلة كلام سيذكره المؤلف في هذا الباب عند قول المتن ولو كان مضارباً بالنصف وقوله بزيادة ربح حال من قوله نقل مملكه ولا يخفى ما فيه من الركاكة لان المعنى حينئذ التولية نقل مملكه الخ مقترناً بزيادة ربح والتولية لا تكون بزيادة ربح ولا يدفعه قوله في المراجعة ومراده ان يشير الى تعريف المراجعة أيضاً كان عليه أن يتم تعريف التولية بقوله بلار ربح ثم يقول والمراجعة النقل المندكور بزيادة ربح واعترض في النهر

وهو المقدار يقتضي ان لا يضم أجرة القصار والصباغ ونحوهما لانها ليست بثمن في العقد الاول واذا اريد المثل قدر اودعي ان الاجرة من الثمن الاول عادة كما فعله الشارحون ورد عليه انها جائزة بعينه اذا كان قد وصل الى المشتري الثاني وما أوردته في فتح القدير من الشراء بثمن نسبيته فان المراجعة لا تجوز على ذلك الثمن ليس بوارداً لانها جائزة اذا بين انه اشتراه نسبيته كما سيأتي آخر الباب وقد وضعت لكل منها تعريفاً لا يرد عليه شيء ان شاء الله تعالى فقلت التولية نقل مملكه بغير عقد الصلح والهبة بشرط عوض بما يتعين بعين ما قام عليه أو بمثله أو برقه أو بما قومه به في غير شراء القيمي أو بمثل ما اشترى به من لا تقبل شهادته له من أصوله وفروعه وأحد الزوجين أو مكاتبه أو عبده المأذون أو أحد المتفاوضين من الاخر أو بمثل ما اشترى به مضارب الخ أو رب المال مع ضم حصته من الربح بزيادة ربح في المراجعة وبلار ربح في التولية فخرج ما ماله في الصلح لا يتنصت له على الخط والمساهلة بخلاف ما اذا اشتراه من مدونه بالدين وهو يشتري بذلك الدين فانه يجوز كما في الظهيرية وما ملكه بالهبة بشرط العوض أيضاً كما في الظهيرية وخرج بما يتعين مالا يتعين كما قدمناه وقلنا بعين ما قام عليه ولم نذكر العقد الاول ولا الثمن السابق ليدخل الغصب وما تكلفه على العين ولتخرج ما اذا اشترى دجاجة قباضت عنده عشر بيضات ولم ينفق عليها قدر البيض فانه ليس له المراجعة على الثمن الاول كما في النهاية وقلنا بالعين أو بالمثل من غير اقتصار على أحدهما لجوازها على العين في صورة قدمناها وعلى المثل فيما عداها ويدخل في المثل مثل الثمن السابق ان كان البيع صحيحاً وقيمه ان كان فاسداً كذا في المحيط وأوفي التعريف ليست للإبهام وانما هي للتوزيع وقلنا أو برقه ليدخل ما اذا اشترى متاعاً ثم رقه باكثر من الثمن الاول ثم باعه مراجعة على رقه جاز ولا يقول قام على بكذا ولا قيمته ولا اشترى به بكذا ثم رزاع الكذب وانما يقول رقه كذا فانما رابع على كذا كما في النهاية وقلنا أو بما قومه به ليدخل مملكه بارث ونحوه كما قدمناه وقيدنا بغير شراء القيمي لانه اذا اشترى قيميا وقومه لم تجز المراجعة والفرق بين القيميين أن في شراء القيمي له أصل يرجع اليه وهو الثمن الاول واحتمل أن يكون ما قومه به أزيد في نفس الامر والمراجعة مبنية على الاحتراز عن شبهة الخيانة بخلاف ما اذا ملكه بغير بدل لعدم الثمن الاول يكون ما قومه به مخالفاً له واحتمال الزيادة في تقويمه لا يعد خيانة لانه من جهة المشتري ولو كان بعض المبيع مشتري والبعض غير مشتري فقال في الظهيرية رجل اشترى من آخر ثوباً وبطانة وجعلها جبة وجعل حشوها قطناً ورثه أو وهب له ثم حسب الثمن وأجر الخياط ثم قال لغيره قام على بكذا وباعه مراجعة على ذلك جاز وكذا الرجل برث الثوب فيسقطه بالقر الذي اشتراه وحسب أجر الخياط وعن القر ثم

التعريف المذكور بانه أطال فمه يذكر الشرط وغيره خاف عليك خروجها عن الماهيات والقصد من التعاريف انما هو بيان الماهية فقط (قوله كما قدمناه) أي فيما لو اشترى دراهم بدنانير فقدم انه لا يجوز بيع الدراهم مراجعة (قوله في صورة قدمناها) أي في قوله انها جائزة بعينه اذا كان قد وصل الى المشتري الثاني (قوله اذا اشترى متاعاً ثم رقه باكثر من الثمن الاول الخ) سيذكر عند قوله فان خان الخ تقيد ذلك عن المحيط بما اذا كان عند البائع ان المشتري يعلم ان الرقم غير الثمن الخ (قوله ولا يقول قام على بكذا ولا قيمته) انظر ما ذكره في بيان الحاشية

وشرطهما كون الثمن  
الاول مثليا

(قوله فقوله والربح الخ)  
أي قول المجمع وقوله شرط  
في القيمي فيه نظر فان  
بالاشارة علماء وان كان  
المشار إليه مجهول المقدار  
ومع التسمية الربح ولو  
بالاشارة شرط فيما اذا  
كان الثمن مثليا أيضا  
تأمل (قوله وذلك تسعة  
دراهم وعشرة أجزاء من  
أحد عشر جزأ) كذا  
في النسخ وصوابه وجزء  
واحد بدل قوله وعشرة  
أجزاء ولعل في العبارة  
سقطا والاصل هكذا وذلك  
تسعة دراهم وجزء من  
أحد عشر جزأ من درهم  
والوضعية عشرة أجزاء من  
أحد عشر جزأ من درهم  
بدليل ذكره الوضعية في  
المسئلة الآتية (قوله  
وان باعه بوضعية ده يارده)  
كذا في النسخ وهو عين  
الصورة الاولى وهي ما  
اذا باعه بوضعية أحد عشر  
على ثمنه والمراد هنا ما اذا  
باعه بوضعية اثني عشر على  
ثمنه اذا كان ثمنه عشرة  
بان يجعل كل درهم على  
اثني عشر جزأ فقيمة  
العشرة مائة وعشرين  
جزأ من اثني عشر جزأ  
من الواحد ثم يطرح من

قال غيره قام على بكذا وباعه مرا بجهة على ذلك جاز كذا في الظهيرية وقلنا أو بمثل ما اشترى به من  
لا تقبل الشهادة له يعني لا بمثل ما اشتراه هو به فاذا اشترى شيئا من لا تقبل شهادته له وأنه انما يربح  
بما اشترى بآثمه لا بما اشتراه كما ذكره الشارح وكذا رب المال اذا اشترى من مضاربه لا يربح بما  
اشتراه وانما يربح بمثل ما اشترى المضارب مع ضم حصة المضارب فقط لانها كما سيأتي مبينة على  
الامانة والاحتراز عن شبهة الحيانة ولذا قال في الظهيرية أن من اشترى شيئا وعلم أن فيه غشيا لا يجوز  
له المراجعة والتولية حتى يبينه والله تعالى أعلم وهذا التقدير ان شاء الله تعالى من خواص هذا  
الشرح بحول الله وقوته (قوله وشرطهما كون الثمن الاول مثليا) لانه اذا لم يكن له مثل لملكه  
ملكه بالقيمة وهي مجهولة والمثل السكلي والوزني والمعدود والمتقارب وعبارة الجمع أولى وهي  
ولا يصح ذلك حتى يكون العوض مثليا أو معلوما كالشئ يربح الربح مثلي معلوم اهـ ولكن لا بد من  
التقدير بالمعين للاحتراز عن الصرف فانه لا يجوز ان فيه ما وتقييد الربح بالمثلي اتفاقا لجواز ان يربح  
على عين قيمته مشارا اليها ولذا قال في فتح القدير أو بربح هذا الثوب وقيد الربح بكونه معلوما  
للاحتراز عما اذا باعه بربح ديارده لا يجوز له لانه باعه برأس المال وبيع بعض قيمته لانه ليس من  
ذوات الامثال كذا في الهداية ومعنى قوله ده يارده أي بربح مقدار درهم على عشرة دراهم  
فان كان الثمن الاول عشرين كان الربح بزيادة درهمين وان كان ثلاثين كان الربح ثلاثة دراهم  
فهذا يقتضي أن يكون الربح من جنس رأس المال لانه جعل الربح مثل عشر الثمن وعشر الشئ  
يكون من جنسه كذا في النهاية يعني فاذا كان رأس المال قيميا معلوما كالشئ لا يجوز له حالة الربح  
وأما اذا كان الربح شيا مشارا اليه مجهول المقدار فانه يجوز فقوله والربح مثلي معلوم شرط في القيمي  
المملوك للشئ كما لا يخفى وفي البناية والقطعة بفتح الدال وسكون الهاء اسم للعشرة بالفارسية  
ويارده بالياء آخر الحروف وسكون الزاي اسم أحد عشر بالفارسية اهـ ومن مسائل ده يارده ما في  
الحيط اشترى ثوبا بعشرة وباعه بوضعية ده يارده على ثمنه فالثمن تسعة دراهم وجزء من أحد عشر  
جزأ من درهم والوضعية عشرة أجزاء من أحد عشر جزأ من درهم واحد ومعرفة جعل كل درهم  
على أحد عشر جزأ فقيمة العشرة مائة وعشرة أجزاء من أحد عشر جزأ ثم اطرح من كل سهم  
جزأ فيكون المطروح عشرة بقي مائة جزء ذلك تسعة دراهم وعشرة أجزاء من أحد عشر جزأ من  
درهم وان باعه بوضعية ده يارده فالثمن ثمانية دراهم وثلاث دراهم والوضعية درهم وثلاث دراهم  
وتخريج على نحو ما مر وان باعه بوضعية عشرة فاجعل كل درهم على عشرة أجزاء ثم اطرح جزأ  
من كل درهم فيكون المطروح عشرة أجزاء يبقى تسعون جزأ فيكون تسعة دراهم وعلى هذا القياس  
ان باعه بوضعية تسع أو ثمان اهـ وفي فتح القدير اشترى عبدا بعشرة على خلاف نقد البالد وباعه  
بربح درهم والعشرة مثل ما نقد والربح من نقد البلد اذا أطلقه لان الثمن الاول يتعين في العقد  
الثاني والربح مطابق فيه صرف الى نقد البلد فان نسب الربح الى رأس المال فقال بعتك بربح العشرة  
أحد عشر أو بربح ده يارده فالربح من جنس الثمن لانه عرفه بنسبته اليه وفي المحيط اشترى بنقد  
نيسابور وقال ببلغ قام على بكذا وباعه بربح مائة أو بربح ده يارده فالربح ورأس المال على نقد بلخ  
الا أن يصدق المشتري أنه نقد نيسابور أو تقوم بينة وإذا كان نقد نيسابور في الوزن والمجودة دون  
نقد بلخ ولم يبين قرأ رأس المال والربح على نقد نيسابور وان كان على عكسه واشترى ببلغ بنقد نيسابور  
ولم يعلم أنه أوزن وأجود فهو بالخيار ان شاء أخذ وان شاء ترك واعلم أن المعتبر في المراجعة ما وقع العقد

وله أن يضم إلى رأس المال  
أجر القصار والصبيغ  
والطراز والقتل وحمل  
الطعام وسوق الغنم  
ويقول قام على بكذا ولا  
يضم أجرة الراعي والتعليم  
وكره بيت الحفظ

كل سهم جز أن فيه يكون  
المطروح حيثئذ عشرين  
يبقى مائة جزء كل اثني  
عشر جزا واحد صحيح  
فستة وتسعون جزا ثمانية  
صالح والأربعة أجزاء  
ثلث درهم صحيح (قوله  
وأجرة المخزن) قال في  
النهر وكأنه للعرف والا  
فالمخزن ويدت الحفظ على  
خمس سواء في عدم الزيادة  
في العين (قوله وأما أجرة  
السماور والدلال) قال  
في النهر وفي عرفنا الفرق  
بينهما هو أن السماور  
هو الدال على مكان  
السلعة وصاحبها والدلال  
هو المصاحب للسلعة  
غالبا (قوله وكذا إذا رقم  
على الثوب الخ) صمدون  
هذا الكلام يوم أنه  
يقول قام على بكذا فكان  
الأولى أن يقول وأما إذا  
رقم الثوب الخ وعبرة  
الفتح وكذا لو ملكه بهيمة  
أو رثا أو وصية وقوم  
قيمه ثم باعه مرابحة يجوز  
وصورة هذه المسئلة أن

الأول عليه دون ما وقع عوضا عنه حتى لو اشترى بعشرة فدفع عنها دينارا أو ثوبا بقيته عشرة أو أقل  
أو أكثر فإن رأس المال هو العشرة لا الدينار والثوب لأن وجوب هذا العقد آخر وهو الاستبدال اه  
ما في فتح القدير ويرد عليه ما في الظهيرية لو اشترى بالجناد ونقد الزبوف قال أبو حنيفة يراجع بالزبوف  
وقال أبو يوسف يراجع بالجناد فقوله والجناد انما هو على قول أبي يوسف ولكن حزم في المحيط من غير  
خلاف بأنه يراجع بالجناد وأشار بالثمن أي جمعه إلى بيع جميع المبيع فلو اشترى ثوبين وقبضهما  
ثم ولي رجلا أحدهما بعينه لم يجز وكذا لو اشركه في أحدهما بعينه لم يجز ولو كان المشتري قبض أحد  
الثوبين من البائع ثم اشرك رجلا فيهما جازت الشركة في نصف المقبوض وكذا لو ولاهما رجلا  
جازت التولية في المقبوض ولو اشترى جارين بدين بالف درهم وقبضهما وباع أحدهما ثم ولاهما رجلا  
فالولي بالجداران شاء أخذ الذي لم تباع بخصتها وإن شاء ترك إذ لم يعلم يبيع أحدهما وكذلك لو اشرك  
فهم جازت الشركة في نصف التي لم تباع وإن لم يبيع أحدهما ولو كنه أعتق أحدهما أو مات ثم  
ولاهما رجلا أو اشركه فيهما جاز في الأمانة والمحبة منهما كذا في الظهيرية وفي السراج الوهاج لو كان  
مثليا فراجع على بعضه جاز كقفي من قفيين لعدم التفاوت بخلاف القسي وتقام تقر يعنه في شرح  
المجمع وفي المحيط وإن كان ثوبا ونحوه لا يبيع جزأ منه معينا لأن الثمن ينقسم عليه باعتبار القيمة  
وإن باع جزأ شائعا جاز وقيل يفسد المبيع (قوله وله أن يضم إلى رأس المال أجر القصار والصبيغ  
والطراز والقتل وحمل الطعام وسوق الغنم) لأن العرف جاريا لم يحق هذه الأشياء برأس المال  
في عادة التجار ولأن كل ما يزيد في المبيع أو قيمته يلحق به هذا هو الأصل وما عدناه بهذه الصفة لأن  
الصبيغ وأخواته يزيد في العين والحمل يزيد في القيمة إذا القيمة تختلف باختلاف المكان والطراز  
يكسر الطاء وتخفيف الراء العلم في الثوب كذا في المغرب والقتل هو ما يصنع باطراف الثياب بمزير  
أو كان من قنات الخيل أقله أطلق الصبيغ فشمل الأسود وغيره كما أطلق حمل الطعام فشمل البر والجر  
وقيد بالأجرة لأنه لو فعل شيئا من ذلك بيده لا يضمه وكذا لو تطوع متطوع بهذه أو باعارة ودل كلامه  
على أنه يضم أجرة الغسل والحياطة ونفقة تجصيص الدار وطي البئر وكره الأتجار والقناة والمسناة  
والسكراب وكسج السكروم وسقيها والزرع وغرس الأشجار وفي المحيط وغيره يضم طعام المبيع إلا  
ما كان سرفا وزيادة فلا يضم وكسوته وكرهه وأجرة المخزن الذي يوضع فيه وأما أجرة السماور والدلال  
فقال الشارح إن كانت مشروطة في العقد تضم والأفا أكثرهم على عدم الضم في الأول ولا تضم أجرة  
الدلال بالاجماع اه وهو تسامح فإن أجرة الأول تضم في ظاهر الرواية والتفصيل المذكور وقوية  
وفي الدلال قبيل لا تضم والمرجع العرف كذا في فتح القدير وإذا حدثت زيادة من المبيع كالبن  
والسمن وقد انفق عليه في العلف واستهلك الزيادة فإنه يحسب ما أنفق به بقدر ما استهلكه ويراجع والا  
فلا يراجع بل يباين وإذا ولدت المبيعة راجع عليهم ما ويتبعها ولدها وكذا لو أثمر الخيل فإن استهلك الزائد  
لم يراجع بل يباين كما في الظهيرية بخلاف ما إذا أجز الدابة أو العبد والدار فاخذ أجرته فإنه يراجع مع ضم  
ما أنفق عليه لأن الغلة ليست متولدة من العين كذا في فتح القدير (قوله ويقول قام على بكذا) ولا  
يقول اشترى بته لأنه كذب وهو حرام ولذا قدمنا أنه إذا قوم الموروث ونحوه يقول ذلك وكذا إذا رقم  
على الثوب شيئا وباعه برفه فإنه يقول رقه كذا وسواء كان مرققه موافقا لما اشتراه أو أزيد بحيث  
كان صادقا في الرقيم كما في فتح القدير (قوله ولا يضم أجرة الراعي والتعليم وكره بيت الحفظ)  
لعدم العرف بالحاقه أطلق في التعليم فشمل تعليم العبد صناعة أو قرأنا أو علما أو شعرا أو غناء

فان خان في مراجعة أخذ  
بكل ثمنه أو رده وخط في  
التولية ومن اشترى ثوبا  
قباعه

يقول قيمته كذا ورقة  
كذا فاراجحك على القيمة  
أورقه ومعنى الرقم أن  
يكتب على الثوب  
المشترى مقدر اسوا  
كان قدر الثمن أو أزيد  
ثم يراجعه عليه وهو اذا قال  
رقبه كذا وهو صادق لم  
يكن خائنا فان غبن  
المشترى فيه فن قبل  
جهله اه وظاهره ان  
الرقم يكون بالقيمة  
لا باكثر وان زادت على  
الثمن و يدل عليه قوله  
وهو صادق والا فواجه  
اشترط صدقه وحينئذ  
فيجوز ان يقول رقبه كذا  
أو قيمته كذا وينافيه  
ما مر عن النهاية من انه  
لا يقول قام على بكذا ولا  
قيمه ولا اشترى به بكذا  
تحرزا عن الكذب وانما  
يقول رقبه كذا وظاهره  
انه لا يشترط كون الرقم  
بالقيمة فليتأمل (قوله  
وأشار بعدم الخط في  
التولية) كذا في بعض  
النسخ وفي بعضها وأشار  
بالخط وهو الصواب

أو عرمة قالوا لان ثبوت الزيادة لمعنى في العبد وهو حذاقته فلم يكن ما أنفق على المعلم موجبا للزيادة  
في المأثية ولا يخفى ما فيه اذ لا شك في حصول الزيادة بالتعلم ولا شك انه مسبب عن التعليم عادة وكونه  
بمساعدة القابلة في المتعلم هو كقابلية الثوب للصبيغ فلا يمنع نسبته الى التعليم فهو شرط علة عادية  
والقابلية شرط وفي المبسوط أضاف نفى ضم المنفق في التعليم الى أنه ليس فيه عرف ظاهر حتى  
لو كان فيه عرف ظاهر يلحق برأس المال كذا في فتح القدير وأشار المؤلف الى أنه لا يضم اجرة  
الطبيب والرائض والبيطار والقداء في الحناية وجعل الا بق لندرته فلا يلحق بالسابق لانه لا عرف  
في النادر والحجامة والختان لعدم العرف وكذا لا يضم نفقة نفسه وكراهه ولا مهر العبد ولا يحط مهر  
الامة لزوجهما والذي يؤخذ في الطريق من الظلم لا يضم الا في موضع جرت العادة فيه بينهم بالضم  
(قوله فان خان في مراجعة أخذ بكل ثمنه أو رده وخط في التولية) وهذا عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف  
يحط فیهما وقال محمد بن خنيزه فيهما المحدثان الاعتبار للتسمية لكونه معلوما والتولية والمرابحة ترويج  
وترغب فتكون وصفا مرغوبا فيه كوصف السلامة في تخير لقواته ولا يبيح يوسف أن الاصل فيه  
كونه تولية ومرابحة ولهذا ينقد بقوله وليستك بالثمن الاول أو بعثك مراجعة على الثمن الاول  
اذا كان معلوما فلا بد من البناء على الاول وذلك بالخط غير أنه يحط في التولية قدر الحيانة من رأس  
المال وفي المرابحة منه ومن الربح ولا يبيح حنيفة أنه لو لم يحط في التولية لا تبقى تولية لانه يز يد على  
الثمن الاول فتغير التصرف فتعيب الخط وفي المرابحة لم يحط تبقى مراجعة وان كان يتفاوت الربح  
فلا يتغير التصرف فامكن القول بالتخير ولم يذ كر المصنف والشارح بما تظهر الحيانة قال في فتح  
القدير هي اما باقرار البائع أو بالبينة أو بنكوله عن اليمين وقد ادعاها المشتري هذا على المختار وقيل  
لا تثبت الا باقراره لانه في دعوى الحيانة مناقض فلا يتصور بينة ولا نكول والحق سماعها  
كدعوى العيب وكدعوى الخط فانها تسمع اه وقوله وخط أي اسقط قدر الحيانة من المسمى  
وفي السراج الوهاج وصورة الحيانة في التولية اذا اشترى ثوبا بتسعة وقبضه ثم قال لا اشترى بثمنه  
بعشرة ووليتك بما اشترى به فاطلع على ذلك وبيان الخط في المراجعة على قول أبي يوسف اذا اشترى  
بعشرة وباعه بربح خمسة ثم ظهر أنه اشتراه بثمانية فانه يحط قدر الحيانة من الاصل وهو الخمس وهو  
درهمان وما قبله من الربح وهو درهم فيأخذ الثوب باثني عشر درهما اه وقد منا أنه اذا اشترى  
متاعا ورقبه باكثر من ثمنه وباعه مراجعة على الرقم فانه يجوز وقيد في المحيط بما اذا كان عند البائع  
أن المشتري يعلم أن الرقم غير الثمن فاما اذا كان المشتري يعلم أن الرقم والثمن سواء فانه يكون خيانة  
وله الخيار كذا في المحيط وأشار بعدم الخط في التولية الى أن المشتري اذا وجد بالمبيع عيبا ثم حدث  
به عيب عنده لا يرجع بتقصان العيب لانه لو رجع يصير الثمن الثاني انقص من الاول وقضية  
التولية أن يكون مثل الاول وهذا مستثنى من قولهم في خيار العيب وبقوله رده الى اشترط قيام  
المبيع بحاله فلو هلك قبل رده أو حدث به ما يمنع الرد لزمه بجميع المسمى وسقط خياره عند أبي  
حنيفة وهو المشهور ومن قول محمد دلالة مجرد خيار فلا يقابله شيء من الثمن كخيار الرؤية والشرط  
بخلاف خيار العيب لان المستحق فيه للمشتري الجزء الفائت وظاهر كلامهم أن خيار ظهور الحيانة  
لا يورث فاذا مات المشتري فاطلع الوارث على خيانة بالطريق السابق فلا خيار له وأطلق الخط في  
التولية فشمحل حالة هلاك المبيع وامتناع رده لانه لا خيار له وانما يلزمه الثمن الاول وفي المحيط  
وان ضم الى الثمن ما لا يجوز ضمه ثم علم به المشتري فله الخيار اه (قوله ومن اشترى ثوبا فباعه



برج ثم اشتراه فان باعه برج طرح عنه كل ربع قبله وان أحاط بشمئله لم يراجح) وهذا عند أبي حنيفة وقال يبيعه مائة على الثمن الأخير وصورته اذا اشترى ثوباً بعشرة وباعه بخمسة عشر ثم اشتراه بعشرة فانه يبيعه مائة بخمسة ويقول قام على خمسة ولو اشتراه بعشرة وباعه بعشرين مائة ثم اشتراه بعشرة لا يبيعه مائة بخمسة ولا وعندهما يراجح على عشرة في الفصلين له - ما أن العقد الثاني عقد متحد منقطع الأحكام عن الأول فيجوز بناء المراجعة عليه كما اذا تخلل ثالث ولا يبيعه أن شبهة حصول الرجوع بالعقد الثاني ثابتة لأنه يتأكد كدبه ما كان على شرف السقوط بالظهور وعلى عيب والشبهة كالحقيقة في بيع المراجعة احتياطاً ولهذا لم تجز المراجعة فيما أخذ بالصلح لشبهة الخطيئة فيصير كأنه اشترى خمسة وثوباً بعشرة فيطرح خمسة بخلاف ما اذا تخلل ثالث وفي الخطيئة ما قاله أبو حنيفة أو ثق وما قاله أرفق اهـ ومحل الاختلاف عند عدم اليقين أما اذا بين فقال كنت بعته فربحت فيه كذا ثم اشترته بكذا وأنا أبيعها الآن بكذا يراجح كذا جازاً اتفاقاً كذا في فتح القدير وقيد بالشرائه لأنه لو وهب له ثوب فباعه بعشرة ثم اشتراه بعشرة فانه يراجح على العشرة وان كان يتأكد كدبه انقطاع حق الواهب في الرجوع لكنه ليس بمحال ولا تثبت هذه الكادة الا في عقد يجري فيه الرجوع كذا في فتح القدير وقيدنا ببيعته بجنس الثمن الأول لأنه لو باعه بوصيف أو دابة أو عرض آخر ثم اشتراه بعشرة فانه يبيعه مائة بخمسة على عشرة لأنه عاد إليه بما ليس من جنس الثمن الأول ولا يمدن طرحه الا باعتبار القيمة وتعيينها لا تخلو عن شبهة الغلط كذا في فتح القدير وقيد بقوله لم يراجح لأنه يصح مساومة لأن منع المراجعة انما هي للشبهة في حق العباد لا في حق الشرع وتماهي في البناء وقيد بالرجوع في البيع لأنه لو أجر المبيع وأخذ أجرته من غير نقص دخل فيه فله البيع مائة من غير بيان لأن الأجرة ليست من نفس المبيع ولا من أجزائه فلم يكن جابساً لشيء منه وكذا لو وطئ الحارثة الثيب كذا في السراج الوهاج وقوله لو قال شئاً لم يكن أولى لأن المثلي والقيمي سواء هنا ثم أعلم أن ظاهر دليل الامام يقتضي أنه لا يجوز أن يشتري بالثمن الأخير سواء باعه مائة أو تولية والمتون كلها مقيدة بالمراجعة وظاهرها جواز التولية على الأخير والظاهر الأول كما لا يخفى وقيد بالرجوع لأن بائعه لو حط عنه شيئاً فان كان بعض الثمن طرحه كالرجوع وان كان كل الثمن باعه مائة على ما اشترى لا لتحقاق حط البعض بالعقد دون حط الكل لئلا يكون بيعاً بلا ثمن فصار تملكاً مبتدأ كالهبة كذا في المحيط وسياق أن الزيادة المتحققة في الرجوع على الأصل والزيادة في المحيط اشترى شيئاً ثم خرج عن ملكه ثم عاد أن عاد قديم ملكه كالرجوع في الهبة أو بخيار رؤية أو شرط أو عيب أو اقالة أو في البيع الفاسد يبيع مائة بما اشترى لأن هذه الأسباب ينفسخ العقد من الأصل وصار كأنه لم يكن وان عاد بسبب آخر فنحو الارتب والهبة لا يبيع مائة لأنه عاد اليه بسبب جديد وهذا السبب لا يطلق له بيع المراجعة بخلاف ما لو رد عليه بغير قضاء فانه يعتبر بيعاً جديداً في حق الثالث فيكأنه اشترى ثانياً بعشرة بعد أن باعه بعشرة وهذا يطلق له المراجعة اهـ (قوله ولو اشترى مائة من مديون ثوباً بعشرة وباعه من سيده بخمسة عشر يبيعه مائة بخمسة على عشرة وكذا العكس) وهو ما اذا كان المولى اشتراه فباعه من العبد لأن في هذا العقد شبهة العدم لجوازه مع المنافي فاعتبر عدمه في حكم المراجعة وبقي الاعتبار للأول فيصير كأن العبد اشتراه للمولى بعشرة في الفصل الأول وكان يبيعه للمولى في الفصل الثاني فيعتبر الثمن الأول وتقييده بالمديون اتفاقاً ليعلم حكم غيره بالاولى لوجود ملك المولى في كسبه جميعاً والمكاتب كالمأذون لوجود التهمة بل كل من لا تقبل

برج ثم اشتراه فان باعه  
برج طرح عنه كل ربع  
قبله وان أحاط بشمئله لم  
يراجح ولو اشترى مأذون  
مديون ثوباً بعشرة وباع  
من سيده بخمسة عشر  
يبيعه مائة بخمسة على عشرة  
وكذا العكس

(قوله وقيد بقوله لم  
يراجح لأنه لا يصح شراؤه)  
كذا في بعض النسخ وفي  
بعضها لا يصح مساومته  
وهو الصواب (قوله)  
يقتضي أنه لا يجوز أن  
يشتري بالثمن الأخير)  
حق التعبير ان يقال أن  
يبيع بالثمن الأخير تأمل  
(قوله والمتون كلها مقيدة  
بالمراجعة) يمكن أن  
يستفاد مشاركة التولية  
للمراجعة في هذا الحكم من  
قول المتن الاتي وكذلك  
التولية وقد قال المؤلف  
فيما يأتي وينبغي أن  
يعود قوله وكذلك التولية  
إلى جميع ما ذكره للمراجعة  
فتأمل

(قوله) لا يمكن يحتاج الى الفرق) لا يخفى ان الفرق واضح وذلك انه اذا كان المضارب بائعا من رب المال فقد حصل في مال المضاربة (قوله) لا يمكن يحتاج الى الفرق) لا يخفى ان الفرق واضح وذلك انه اذا كان المضارب بائعا من رب المال فقد حصل في مال المضاربة ربح للمضارب ورب المال فاذا باع رب المال ما اشتراه مرابحة لا يضم نصيبه من الربح للشبهة كما مر اما اذا كان بالعكس لم يحصل في مال المضارب ربح أصلا لكان لما كان في هذا البيع شبهة العدم لكونه يبيع ملكه بملكه كذا اعتبر أقل الثمنين كما عاله في الهداية بقاءه ثم رأيت طبعه في المألف في الترخيصة قال بعد توفيق المؤلف ألا في وأقول لا تخبر

١٢٢

هكذا قرره شيخنا أظال الله

شهادته له كالاصول والفروع واحد الزوجين واحد المتفاوضين كذلك كما قدمناه وجالفاه فيماعد العبد والمكاتب وفي فتح القدير لو اشترى من شريكه سلعة ان كانت ليست من شركتهما راجع على ما اشترى ولا يبين وان كانت من شركتهما فالغايه يبيع نصيب شريكه على ضمانه في الشراء الثاني ونصيب نفسه على ضمانه في الشراء الاول يجوز ان تكون السلعة اشترى بالالف من شركتهما واشترى احداهما من صاحبه بالالف ومائتين وأنه يبيعها مرابحة على الف ومائة لا ر نصيب شريكه من الثمن ستمائة ونصيب نفسه من الثمن الاول خمس مائة فيبيعها على ذلك اه ولو قال المصنف الا أن يبين لكان أولى لانه لو بين وراجع على الاول جاز كما في الهداية (قوله) ولو كان مضاربا بالانصف يبيعه رب المال بائني عشر ونصف) لان هذا البيع وان قضى بجوازه عندنا عدم الربح خلافا لفرع مع أنه يشترى ماله بماله لم ينفقه من استقادة ولاية التصرف وهو مقصود ولا انعقاد ببيع القائدة ففيه شبهة العدم ألا ترى انه وكيل عنه في البيع الاول من وجه فاعتبر بالبيع الثاني عدما في حق نصف الربح ولم يذكر المصنف والشارح ما اذا كان البائع رب المال والمشتري المضارب وقد سوى بينهما في السراج الوهاج فقال ولو اشترى من مضاربه أو مضاربه منه فانه يبيعها مرابحة على أقل الضمانين وحصصة المضارب من الربح لكان لو قال وحصصة الا لكان أولى ليشمل رب المال ولا يمكن قال بعده لو اشترى من رب المال سلعة بالف تساوى ألفا وخمسمائة فباعها من المضارب بالف وخمسمائة فان المضارب يبيعها مرابحة على ألف ومائتين وخمسين الا أن يبين اه وذكر المصنف في كتاب المضاربة تبع المألف في الهداية وان اشترى من المالك بالف عبد اشتراه بنصفه راجع بنصفه وعاله في الهداية من المضاربة بان هذا البيع يقضى بجوازه لتباين المقاصد دفعا للحاجة وان كان يبيع ملكه بملكه الا أن فيه شبهة العدم ومبنى المراجعة على الامانة والاخترا عن شبهة الخيانة فاعتبر أقل الثمنين اه وهذا لا يخالف مسألة الكتاب هنا لانها فيما اذا كان البائع المضارب من رب المال وفي المضاربة فيما اذا كان رب المال هو البائع من المضارب ولكن يحتاج الى الفرق وكأنه انما لم يضم المضارب نصيب رب المال لمألف في الهداية أن العقدين وقع الرب المال ولم يقع للمضارب منه الا قدر مائة فوجب اعتباره هذه المسألة وفيما يقع لرب المال لم يعتبر بالربح لاحتمال بطلان العقد الثاني اه ومن العجب قول الشارح الزيلعي في المضاربة في شرح قوله وان اشترى من المالك الى آخره ولو كان بالعكس بان اشترى المضارب عبد انجمه مائة فباعه من رب المال بالف يبيعه مرابحة على خمسمائة لان البيع الجاري بينهما كالمعصوم فتبنى المراجعة على ما اشتراه المضارب كانه اشتراه له وناوله اياه من غير بيع اه وهو سهو ونحو القصة الرواية في باب المراجعة وكتاب المضاربة وقد صرح في الهداية في الموضوعين بضم حصصة المضارب الى رأس المال

في هذا الكلام والتحقيق أن يقال انما ضمت حصصة المضارب هنا لظهور الربح ببيع رب المال وان كان مشترى من رب المال لم يظهر ربح ولذا جزم في المضاربة بأن المضارب ولو كان مضاربا بالنصف يبيعه رب المال بائني عشر ونصف

يبيعها مرابحة على ما اشترى رب المال اه (قوله) وقد صرح في الهداية في (الموضوعين) أي صرح في هذا الباب وفي كتاب المضاربة بضم حصصة المضارب الى رأس المال في صورة ما اذا اشترى رب المال من مضاربه وقوله وهو تناقض منه أي من الزيلعي أيضا مع كونه سهوا وتصريحه بذلك في هذا الباب وظن في النهران الضمير في قوله وهو تناقض منه راجع لصاحب الهداية فقال وكون صاحب الهداية

تناقض وهم فاحش ان قد أعاد المسألة في المضاربة وجزم بان المضارب اذا كان بائعا ضم رب المال حصته أي حصته وهو المضارب الى رأس المال وان كان مشترى فلا ضم أصلا وظاهر ان عدم ضم حصته رب المال في المسئلتين لمألفه من شبهة انه اشترى أو باع ماله بماله اه وهو عجيب فان المؤلف قدم قريبا ان ما ذكره المصنف في كتاب المضاربة متابع فيه لمألف في الهداية فكيف يقول هنا انه تناقض فليس مراده الا ما قلناه من ان الضمير لازيلعي والله تعالى أعلم وقد جعل في الهرماد كره الزيلعي على

رواية وقال أيضا وفي السراج من أنه يضم معنى المضارب حصته هنا أيضا فخالف لصريح الرواية التي جزم بها المصنف تبعاً لصاحب الهداية في المضاربة أه أي من أنه يراجع على أقل الثمنين كما مر وأقول ما ذكره الشارح الزيلعي ليس محجولاً على رواية كما قال وما ذكره في السراج غير مخالف لصريح الرواية فإن في المسئلة تفصيلاً وكلام كل منهما لا يخرج عن بعض وجوه ذلك التفصيل ويبان ذلك يحتاج إلى نقل ما ذكره المؤلف في كتاب المضاربة برتبة برتبة ليتضح الحال ويزول الاشتكال بعون المالك المتعالم ونصه قوله وإن اشترى من المالك بالف عبد اشترى بنصفه راجع بنصفه أي لو اشترى المضارب من رب المال بالف المضاربة عبد بقيمة ألف وقد اشترى من رب المال بنصف ألف ببيعته المضارب مرا بجهة اشتراؤه رب المال ولا يجوز أن يبيعه مرا بجهة على ألف لأن بيعه من المضارب كبيعته من نفسه وكذا لو اشترى من رب المال بالف وقيمته ألف وباعه من المضارب بخمسمائة ومال المضاربة ألف فإنه يبيعه مرا بجهة على خمسمائة قيدنا بكونه لا فضل في قيمة المبيع والثلث على رأس مال المضاربة لأنه لو كان فيه ما فضل بأن اشترى من رب المال عبدًا بالف قيمته ألفان ثم باعه من المضارب بالفين بعد ما عمل المضارب في ألف المضاربة وورج قيمته ألفا فإنه يبيعه مرا بجهة على ألف وخمسمائة وكذا إذا كان في قيمة المبيع فضل دون الثلث بأن كان العبد يساوي ألفاً وخمسمائة فاشترى من رب المال بالف فباعه من المضارب بالف يبيعه مرا بجهة على ألف وما إذا كان في الثلث فضل على رأس المال ولا فضل في قيمة المبيع بأن اشترى من رب المال عبدًا بالف قيمته ألف وباعه من المضارب بالفين فإنه يبيعه مرا بجهة ١٢٣ على ألف فهو كمسئلة الكتاب

فالحاصل أن هذه المسئلة على أربعة أقسام قسمان لأبراج فيهما الأعلى ما اشترى به رب المال وهما ويراج بلا بيان بالتعيب ووطء الثيب

إذا كان لا فضل فيهما أولاً فضل في قيمة المبيع فقط وقسمان يراجع على ما اشترى به رب المال وحصته المضارب وهما إذا كان فيهما ما فضل

وهو تناقض منه أيضاً لموافقته على ذلك وتصرّحه بالضم في بابها ولم أر له سلفاً ولا من تبعه على ذلك في الموضوعين وقد كنت قد عينا في ابتداء اشتغالي جات كلام الزيلعي في المضاربة على أنه اشترى ببيع رأس المال وكلامهم في باب المراجعة على ما إذا اشترى المضارب بالجميع لتصرّحه في المبسوط بأن الرجح لا يظهر إلا بعد تحصيل رأس المال أه وإذا كان رأس المال ألفاً واشترى بنصفه عبدًا وباعه بالف لم يظهر الرجح لعدم الزيادة على رأس المال لاحتمال هلاك الخمسمائة الباقية فإذا لم يظهر الرجح فلا شيء للمضارب حتى يضم وأما إذا اشترى بالف وباعه بالف وخمسمائة فقط ظهر الرجح فتضم حصته المضارب إلى المال وهذا التقرب برأى شاء الله تعالى من خواص هذا الشرح بحوله وقوته (قوله ويراج بلا بيان بالتعيب ووطء الثيب) لأنه لم يحبس عنده شيء بمقابلة الثمن لأن الأوصاف تابعة لبقائها للثمن ولهذا لو فاتت قبل التسليم لا يسقط شيء من الثمن وكذا منافع البضع لا يقابلها الثمن وأطلق في قوله بلا بيان مراده بلا بيان أنه اشترى سليمان فتعيب عنده أما ما نفس العيب القائم به فلا بد منه لئلا يكون غاشاله للحديث الصحيح من غش فليس منا وفي الخلاصة قبيل

أوفي قيمة المبيع فقط وهذا إذا كان البائع رب المال وأما إذا كان البائع المضارب فهو على أربعة أقسام أيضاً الأول أن لا يكون فضل فيهما بأن كان رأس المال ألفاً واشترى منها المضارب عبدًا بخمسمائة قيمته ألف وباعه من رب المال بالف فإن رب المال يراجع على ما اشترى به المضارب الثاني أن يكون الفضل في قيمة المبيع دون الثلث فإنه كالأول الثالث أن يكون فيه ما فضل فإنه يراجع على ما اشترى به المضارب وحصته المضارب الرابع أن يكون الفضل في الثلث فقط وهو كالثالث كذا في المحيط مختصراً وقال الشارح الزيلعي ولو كان بالعكس بأن اشترى المضارب عبدًا بخمسمائة فباعه من رب المال بالف يبيعه مرا بجهة على خمسمائة ولا شك أن هذه الصورة والقسم الأول في كلام المحيط فليس كلامه هنا مخالفاً لما ذكره هو بنفسه في باب المراجعة أنه يضم حصته المضارب وقد اشتمت هذه المسئلة على كثير حتى زعموا أنه وقع منه تناقض وليس كذلك بل ما ذكره هنا هو الوجه الأول في كلام المحيط وهو أنه لا فضل في الثلث وقيمة المبيع على رأس المال وما ذكره في باب المراجعة هو القسم الثالث والرابع في كلام المحيط كما لا يخفى ولهذا صوروا المسئلة هناك بأن معه عشرة بالنصف فاشترى ثوباً بعشرة وباعه من رب المال بخمسة عشر قالوا يبيعه مرا بجهة باثني عشر ونصف أه كلام المؤلف رحمه الله تعالى في كتاب المضاربة فهذا هو الجواب الصحيح عن الزيلعي ولم يتعرض لكلام السراج هنا ولا هناك ولا شك أن ما ذكره في السراج بقوله لو اشترى من رب المال سلعة الخ هو ما ذكره المؤلف عن المحيط في القسم الأول من أنه لو كان فيه ما فضل بأن اشترى من رب المال عبدًا بالف قيمته ألفان إلى آخر ما قدمناه والله تعالى الموفق لأرب سواء

(قوله لسلامتها كلها بالاعوض) ١٢٤ حق التعبير أن يقال واجب بسلامتها الخ (قوله ودخل تحت الاول) أي تحت ما اذا

تعيب بلا صنع أحد  
(قوله ورجحه في فتح  
القدير) قال في الفتح  
واختياره هذا حسن  
لان مبنى المراجعة على  
عدم الخيانة وعدم ذكره  
انها انتقصت ايها  
المشتري ان الثمن  
المذكور كان لها ناقصة  
والغالب انه لو علم ان

و بيان بالتعيب ووطء  
البكر ولو اشترى بالف  
نسيئة وباع بربع مائة  
ولم يبين خير المشتري  
ذلك ثمنها صحيحة لم يأخذها  
معيبة الا بخطيئة ثم قال  
لكن قولهم هو كما لو تغير  
السعر بامر الله تعالى فانه  
لا يجب أن يبين انه اشتراه  
في حال غلائه وكذا لو  
اصفر الثوب لطول مكثه  
أو توسخ الزام قوي اه  
قال في النهر وقد يفرق  
بان الابهام مع تغير السعر  
واصفر الثوب أو توسخه  
ضعيف لا يعول عليه  
بخلاف ما لو اعورت  
الحجارة فراجحه على ثمنها  
فانه قوي جدا فلم يغتفر  
اه قلت وللبحث فيه مجال  
فقد يكون تفاوت  
السعرين أخف من

الصرف رخل أراد أن يبيع سلعة معينة وهو يعلم يجب أن يبينها ولو لم يبين قال بعض مشايخنا يصير  
فاسقا مردود الشهادة قال الصدر الشهيد ولا ناخذ به اه وأطلق في ووطء الثوب ومراده ما اذا لم  
ينقصها الوطء أما اذا نقصها فهو كوطء البكر والتعيب مصدر تعيب أي صار معيبا بلا صنع أحد  
بالقوة سماوية ولحق به ما اذا كان يصنع المبيع وشمل ما اذا كان نقصان العيب يسيرا أو كثيرا وعن  
محمد انه ان نقصه قدر لا يتغاب الناس فيه لا يبيعه مراجعة بلا بيان ودل كلامه أنه لو نقص بتغير السعر  
بامر الله تعالى لا يجب عليه أن يبين بالاولى أنه اشتراه في حال غلائه وكذا لو اصفر الثوب أو اوجر  
لطول مكثه أو توسخ وأورد على قولهم الفاتت وصف لا يقابله بشئ من الثمن ما اذا اشتراه باجل فان  
الاجل وصف ومع ذلك لا يجوز بيعه مراجعة بلا بيان وأوجب باعطاء الاجل جزأ من الثمن عادة  
فكان كالجزة وأورد على قولهم منافع البضع لا يقابلها شئ من الثمن ما اذا اشترى جارية فوطئها  
ثم وجد فيها عيبا امتنع ردها وان كانت ثيبا وقت الشراء لاحتباسه جزأ من المبيع عنده وأوجب  
بان عدم الرد انما هو لمانع وهو أنه اذا ردها فلا يتخلوا ما مع العقر احترازا عن الوطء بخانا أو من غير  
عقر لا وجبة الى الاول لعود الجارية مع زيادة والزائدة تمنع الفسخ ولا الى الثاني لسلامة الوطء له  
بلاعوض وهو لا يجوز فاورد الواهب اذا رجح في هبته بعد ووطء الموهوب له حيث يصح ولا شئ على  
الوطئ لسلامتها كلها بالاعوض له فالوطء اولى بخلاف البيع (قوله وبيان بالتعيب ووطء  
البكر) أي ارجح مع البيان اذا عيبه المشتري أو غيره لانها صارت مقصودة بالاتلاف فيقابلها  
شئ من الثمن وكذا اذا ووطئها وهي بكر لان العذرة جزء من العين فيقابلها شئ من الثمن وقد  
حبسها وشمل ما اذا تكسر الثوب بنشره ووطئه ودخل تحت الاول ما اذا اصاب الثوب قرض فأراو  
حرق نار والقرض بالقاف والفاء والتعيب مصدر عيبه اذا أحدث فيه عيبا أو اطلقنا في تعيب غير  
المشتري وشمل ما اذا أخذ المشتري الارش أو لا وما اذا كان بامر المبتدئ يرى أو بغير امره وما وقع  
في الهداية من التقييد بقوله وأخذ المشتري ارشه اتفاقا للوجوب كما في فتح القدير ثم اعلم  
أن زفر قال لا يراجح الا بالبيان في المسئلتين واختاره الفقيه أبو الليث فقال وقول زفر أجود وبه ناخذ  
ورجحه في فتح القدير وأشار المؤلف رحمه الله تعالى بالمسئلة الاولى الى انه اذا اوجده بالببيع  
عيبا فرضى به كان له أن يبيعه مراجعة على الثمن الذي اشتراه به لان الثابت له خيار فاسقاطه  
لا يمنع من البيع مراجعة كما لو كان فيه خيار شرط أو روية وكذا لو اشتراه مراجعة فاطاع على خيانة  
فرضى به كان له أن يبيعه مراجعة على ما أخذه به لما ذكرنا ان الثابت له مجرد خيار كذا في فتح  
القدير (قوله ولو اشترى بالف نسيئة وباع بربع مائة ولم يبين خير المشتري) لان الاجل نسبها  
بالمبيع ألا ترى انه يزداد في الثمن لاجل الاجل والشبهة في هذا المحقة بالحقيقة فصار كأنه اشترى  
شيئين وباع أحدهما مراجعة بثمانها والاقدام على المراجعة يوجب السلامة عن مثل هذه الخيانة  
فاذا ظهرت بخير كما في العيب والحاصل ان عدم بيان أصل الاجل خيانة وكذا بيان بعضه واخفاء  
البعض ولو فرغ على قول الثاني ينبغي أن يحيط من الثمن ما يعرف ان مثله في هذا امر لاجل الاجل  
قيد بكون الاجل مشروطا وقت العقد لانه لو لم يكن مشروطا ولو لكنه معتاد التحجيم فقيس لا بد من  
بيانه لان المعروف كالشرط وقيل لان الثمن حال بالعقد كما لو باعه حالا ومطله الى شهر فانه يراجح

بالثمن

التفاوت بالعيب والكلام حيث لم يذكر المشتري بجميع ذلك فلا فرق يظهر فتدبر (قوله وقيل لا)

أي لا يلزمه البيان قال في النهر وهو قول الجمهور كما في الشرح

بالثمن وينبغي ترجيح الاول لانها مبنية على الامانة والاحتراز عن شبهة الخيانة وعلى كل من القولين  
 لو لم يكن مشروطا ولا معروفا وانما أحله بعد العقد لا يلزمه بيانه وفي الخانية رجل عليه الف درهم  
 من ثمن مبيع طالبه الطالب فقال ليس عندي شيء فقال له الطالب اذهب واعطني كل شهر عشرة قلم  
 يكن تأجيلا وكان له أن يأخذ بجميع المال حالا اهـ (قوله فان تلف فعلم لزم بانف درهم ومائة)  
 أي ان أنف المشتري حالته علم بالاجل لزمه بكل الثمن لان الاجل لا يقابله شيء من الثمن كذا  
 في الهداية وأورد عليه أنه تناقض لانه قال عند قيام المبيع ان الثمن يزاد بالاجل وعند هلاكه  
 قال انه لا يقابله شيء وحواله ان الاجل في نفسه ليس بمال فلا يقابله شيء حقيقة اذ لم يشترط زيادة  
 الثمن بمقابله قصد او براد في الثمن لاجله اذ ذكر الاجل بمقابله زيادة الثمن قصد افا اعتبر مالا في  
 المراجعة احتراز عن شبهة الخيانة ولم يعتبر مالا في حق الرجوع عملا بالحقيقة والمراد بالتلف هلاك  
 المبيع اما باقية معاوية أو باستهلاك المشتري ولو غير بالتلف لكان أولى ليفهم الاتلاف بالاولى  
 (قوله وكذا التولية) أي هي مثل المراجعة فيماد كراهه من الخيار عند قيام المبيع وعدم الرجوع  
 حال هلاكه لا بتناهيها على الثمن الاول وينبغي أن يعود قوله وكذا التولية الى جميع ما ذكره  
 للمراجعة فلا بد من البيان في التولية أيضا في التعيب ووطء البكر وبدونه في التعيب ووطء الشيب  
 وعن أبي يوسف انه يرد القيمة ويسترد كل الثمن وهو نظير ما اذا استوفى الزئوف مكان الجياد وعلم  
 بعد الاتفاق وقيل يقوم بثمن حال وموكل فيرجع بفضل ما بينهما كذا في الهداية وقال الفقيه  
 أبو جعفر المختار للفتوى الرجوع بفضل ما بينهما (قوله ولو ولي رجلا شيئا بما قام عليه ولم يعلم المشتري  
 بكم قام عليه فسد) أي البيع بجهالة الثمن وكذا الزوال بما اشتراه والمراجعة فيها كالتولية (قوله  
 ولو علم في المجلس خير) أي بين أخذته وتركه لان الفساد لم يتقرر فاذا حصل العلم في المجلس جعل  
 كابتداء العقد وصار كآخير القبول الى آخر المجلس قيد بالمجلس لانه بعد الافتراق عنه يتقرر  
 الفساد فلا يقبل الاصلاح ونظيره بيع الشيء بركة اذا علم في المجلس وانما يتخير لان الرضا لم يتم قبله  
 لعدم العلم فيتخير كما في خيار الرؤية وظاهر كلام المصنف وغيره ان هذا العقد ينقض فسادا بعرضية  
 الصحة وهو الصحيح خلافا للمروى عن محمد انه صحيح اذ عرضية الفساد كذا في فتح القدير وينبغي أن تظهر  
 ثمة الاختلاف في حرمة مباشرته فعل الصحيح يحرم وعلى الضعيف لا والله سبحانه وتعالى أعلم وقد  
 ذكر الشارح هنا خيار الغبن فنتبعه فاقول معنى الغبن في اللغة قال في الصحاح غبنه في البيع والشراء  
 غبنا من باب ضرب مثل غبنه فان غبن وغبنه أي نقصه وغبن بالبناء للمفعول فهو مغبون أي منقوص  
 في الثمن أو غيره والغبنه اسم منه اهـ وفي القنية من اشترى شيئا وغبن فيه غبنا فاحشا فله أن يرده  
 على البائع بحكم الغبن وفيه روايتان ويفنى بالرد فقا بالناس ثم رقم لا آخر وقع البيع بغبن فاحش  
 ذكر الحصاص وهو أبو بكر الرازي في واقعاته ان المشتري أن يرد للبائع أن يسترد وهو اختيار أبي  
 بدر الزنجري والقاضي الجلال وأكثر روايات كتاب المضاربة الرد بالغبن الفاحش وبه يفتي ثم  
 رقم لا آخر ليس له الرد والاسترداد وهو جواب ظاهر الرواية وبه أفنى بعضهم ثم رقم لا آخر ان غير  
 المشتري البائع فله أن يسترد وكذا ان غير البائع المشتري له أن يرد ثم رقم لا آخر قال البائع للمشتري  
 قيمته كذا فاشتراه ثم ظهر انها أقل فله الرد وان لم يقل فلا وبه أفنى صدر الاسلام ثم رقم لا آخر ولو لم  
 يغره البائع ولكن غره الدلال فله الرد واشترى فيلق الابريسم خارج البلد من لم يكن عالميا بسعر  
 البلد بغبن فاحش فالبائع أن يرجع على المشتري بالغلق مثله في حق المشتري قال لغزال لا معرفة

فان تلف فعلم لزم بالف  
 درهم ومائة وكذا التولية  
 ولو ولي رجلا شيئا بما قام  
 عليه ولم يعلم المشتري بكم  
 قام عليه فسد ولو علم في  
 المجلس خير

(قوله وعلى كل من  
 القولين الخ) قال في النهر  
 انما يلزمه البيان لما مر  
 من ان الاصح انه مالو  
 الحقابه شرطا لا يلتحق  
 باصل العقد فكون  
 تأجيلا مستأنفا وعلى  
 القول بانه يلتحق ينبغي  
 أن يلزمه البيان



(قوله ومثل ما صرف الى حاجته) مقتضاه ان الغزل مثلي لانه موزون لا قيمي ويدل عليه ما ياتي في الربا حيث عدوه من الاموال الربوية ورأيت بخط بعض مشايخ مشايخنا ما نصه كل ما يكال أو يوزن وليس في تبعيضه مضرة يعنى غير المصنوع فهو مثلي وكذا العددي المتقارب كالجوز ١٢٦ والبيض والفولس ونحوها وذ كر صدر الاسلام أبو اليسر رحمه الله تعالى في شرح كتاب

الغصب ليس كل مكمل مثليا ولا كل موزون انما المثلي من المكيالات والموزونات ما هي متقاربة امامها هو متفاوت فليس يثلي فكانت المكيالات والموزونات والعديدات سواء عمادية من أنواع الضمانات اه قلت ورأيت في الفصل الثالث

فصل في بيع العقار قبل قبضه لا يبيع المنقول

والثلاثين من جامع الفصولين برمز (فر) المحل والعصر والدقيق والتخالف والخص والنورة والقطن والصوف وغزله والتبن بجميع أنواعه مثلي ثم ذكر بعده بنحو كراسة ونصف في هذا الفصل في ضمان النسيج دفع اليه غزلا لينسج فجحد الخائنك الغزل وحلف ثم أقر وجاء به منسوجا فلونسيجه قبل بحجوده فله أجره ولو نسيجه بعد بحجوده ضمن غزلا مثله لانه مثلي ولا أجر له الخ فهذا صريح المنقول والله

الى بالغزل فأ تني بغزل اشتريه فاتي رجل بغزل لهذا الغزال ولم يعلم به المشتري فجعل نفسه دلا لا بينهما واشتري ذلك الغزل له بازيد من ثمن انثل وصرف المشتري بعضه الى حاجته ثم علم بالغبن وبما صنع فله ان يرد الباقي بحصته من الثمن قال رضى الله تعالى عنه والصواب ان يرد الباقي ومثل ما صرف الى حاجته وليست جميع الثمن كن اشترى بيتا مملوا من بر فاذا فيه دكان عظيم فله الرد وأخذ جميع الثمن قبل اتفاق شئ من عينه وبعده يرد الباقي ومثل ما أنفق ويسترد الثمن كذا ذكره أبو يوسف ومحمد اه فقد تحرر ان المذهب عدم الرد بغبن فاحش ولكن بعض مشايخنا أفتى بالرد به وفي خزانه الفتاوى خدع بغبن فاحش فالمذهب ليس له الرد وقال أبو بكر الرزنجري يفتي بالرد اه وبعضهم أفتى به ان غره الاخر وبعضهم أفتى بظاهر الر وانية من عدم الرد مطلقا وفي الصبر فية اختار عماد الدين الرد بالغبن الفاحش اذ لم يعلم به المشتري وكذا في واقعات الحصا وعليه أكثر روايات المضاربة وبه يفتي واختاره النسفي وأبو اليسر السبزووي وقال الامام جمال الدين جدي ان غره فله الرد الا فلا والصحيح ان ما يدخل تحت تقويم المقومين فيسير وما لا ففاحش اه وكما يكون المشتري مغبونا مغرورا يكون البائع كذلك كما في فتاوى قارى الهداية

فصل في بيان التصرف في المبيع والثمن قبل قبضه والزيادة والخط فم ما وتاجير الديون (قوله صح يبيع العقار قبل قبضه) أى عند أى خنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا يجوز لا طلاق الحديث وهو النسي عن بيع مالم يقبض وقياسا على المنقول وعلى الاجارة وله ان ركن المبيع صدر من أهله في محله ولا عرفه لان الهلاك في العقار نادر بخلاف المنقول والغرر المنسي غررا نفسا العقد والحديث معلول به عملا بدلائل الجواز والاحارة قبل على هذا الاختلاف ولو سلم فالمعقود عليه في الاجارة المنافع وهلا كه اغبر نادر وهو الصحيح كذا في الفوائد الظهيرية وعليه الفتوى كذا في الكافي وفي الحاشية لو اشترى أرضا فيها زرع بقبل ودفعها الى البائع معاملة بالنصف قبل القبض لا يجوز لانه أجر الارض فان دفع الارض معاملة يكون استئجارا للعامل ولا يكون اجارة وانما لا يجوز لسكونه باع نصف الزرع قبل القبض أطلقه وهو مقيد بما اذا كان لا يخشى اهلا كه أما في موضع لا يؤمن عليه ذلك فلا يجوز بيعه كالمقول ذكره المحبوبي وفي الاختيار حتى لو كان على شط البحر أو كان المبيع عالوا لا يجوز بيعه قبل القبض اه وفي البناءة اذا كان في موضع لا يؤمن أن يصير بحرا أو تغلب عليه الرمال لم يجز وانما عابر بالجهة دون المناد أو اللزوم لان النفاذ واللزوم موقوفان على نقد الثمن أو رضا البائع والافلا بائع ابطاله بخلاف مالا يقبل النقص كالعق والتدبير والاستيلاء كما قدمناه تمسدا بالمبيع لانه لو اشترى عقارا فوهبه قبل القبض من غير البائع يجوز عند الكل كذا في الحاشية (قوله لا يبيع المنقول) أى لا يصح ان يهبه صلى الله عليه وسلم عن بيع مالم يقبض ولان فيه غررا نفسا العقد على اعتبار الهلاك في المبيع لان هبته والتصدق

الحمد فاندفع قول من قال انه قيمي فتميمه (فصل في بيان التصرف في المبيع) (قوله لا يجوز لانه أجر به الارض) الظاهر ان لا ساقطة من النسخ قبل قوله لانه (قوله أو بعده بغير اذن البائع) الضمير عائدا الى القبض والحجر والجرور متعلق به أو مجمدوف حال منه أى ان القبض الواقع بلا اذن البائع بمنزلة عدم القبض لان البائع استرداده لحبسه على الثمن

به واقراضه من غير البائع جائز عند محمد وهو الأصح خلافاً لابي يوسف وأما كتابة العبد المبيع قبل القبض موقوفة للبائع جسه بالثمن وإن نقدته نفذت كذا ذكر الشارح ولا خصوصية لها بل كل عقد يقبل القبض فهو موقوف كما قدمناه وأما تزويج الجارية بالمبيعة قبل قبضها فائثر لان الغرر لا يمنع جوازها بدليل صحة تزويج الابق وأما الوصية به قبل القبض فصحة انعقادها لأنها أخت الميراث ولو زوجه قبل القبض ثم فسخ البيع انفسخ النكاح على قول أبي يوسف وهو المختار كما في الولو التحية وأطلق البيع فشمّل الاجارة لأنها بيع المنافع والصلح لأنه بيع قالوا لا يجوز بيعه قبل القبض لا تجوز اجارته ولا يجوز بيع الاجرة العين قبل القبض لأنها بمنزلة المبيع وأراد بالمنقول المبيع المنقول فجاز بيع غيره كالمهر وبذل الخلع والعتيق على مال وبذل الصلح على دم العمد والاصل كما في الايضاح ان كل عوض ملك بعدد ينفسخ به لا كقوله قبضه فالتصرف فيه غير جائز وما لا فائز وأطلق في منع البيع فشمّل ما اذا باعه من باعته قبل القبض لم يصح ولا ينقض البيع الاول بخلاف ما اذا وهبه منه وقبلها فإنه ينقض لان الهبة مجاز عن الاقالة بخلاف البيع وفي الحائنية اشترى عبداً وقبضه ثم تقايلا البيع ولم يتقابض احنى اشتراه من البائع جاز شراؤه ولو باعه البائع بعد الاقالة من غير المشتري لا يجوز بيعه اهـ وهذا كله في تصرف المشتري في المبيع قبل قبضه فان تصرف فيه البائع قبل قبضه فهو على وجهين اما أن يكون بامر المشتري أو بغير أمره فان كان الاول ذكر في الحائنية رجل اشترى عبداً ولم يقبضه فامر أن يهبه من فلان ففعل البائع ذلك ودفعه الى الموهوب له جازت الهبة وصار المشتري قابضاً وكذلك لو أمر البائع أن يؤجره فلاناً معيماً أو غير معين ففعل جاز وصار المستأجر قابضاً للمشتري أولاً ثم يصير قابضاً لنفسه والاجر الذي يأخذه البائع من المستأجر يحسبه من الثمن ان كان من جنسه وكذلك لو أعار العبد البائع من رجل قبل التسليم الى المشتري أو وهب أو رهن فاجاز المشتري ذلك جاز ويصير قابضاً اهـ ثم قال اشترى ثوباً ولم يقبضه ولم ينقصد الثمن ثم قال للبائع لا أثمتك عليه ادفعه الى فلان يكون عنده حتى ادفع اليك الثمن فدفعه البائع الى فلان فهلاك من يده كان الهلاك على البائع لان المدفوع اليه يسكه للثمن لا لجل البائع فتكون يده كيد البائع ولو أمر المشتري البائع بوطء الجارية أو باكل الطعام ففعل كان فسخاً للبيع لا به لا يصلح نأثاع المشتري في ذلك فكان مجازاً عن الفسخ ليكون واطئاً أو كلاماً لنفسه وأما الامر بالمبيع فعلى ثلاثة أوجه ان قال البائع بعته لنفسك فباعه كان فسخاً وان قال بعته لي لا يجوز البيع ولا يكون فسخاً ولو قال بعته أو بعته ممن شئت فباعه كان فسخاً وجاز البيع الثاني للأموور في قول محمد وقال أبو حنيفة لا يكون فسخاً وهو كقوله بعته لي ولو اشترى ثوباً أو خنطة فقال للبائع بعته قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان ذلك قبل قبض المشتري وقبل الرؤية يكون فسخاً وان لم يقبل البائع نعم لان المشتري ينقذ بالفسخ في خيار الرؤية وان قال بعته لي أي كن وكذا في الفسخ فالم يقبل البائع ولم يقبل نعم لا يكون فسخاً وان كان ذلك بعد القبض والرؤية لا يكون فسخاً ويكون وكسلاً بالمبيع سواء قال بعته أو بعته لي اهـ وأما اذا كان بغير أمره ولم يحقه اجازة فذكر في الحائنية رجل اشترى عبداً بالف ولم يقبضه حتى رهنه البائع أو أجره أو ودعه ففان انفسخ البيع ولا يضمن المشتري أحداً من هؤلاء لانه ان ضمنهم رجعو على البائع ولو أعاره أو وهبه ففان عند المستعير أو الموهوب له أو ودعه فاستعمله المودع ففان من ذلك كان للمشتري الخيار ان شاء أمضى البيع وضمن المستعير والمودع والموهوب له وان شاء فسخ البيع لانه لو ضمن هؤلاء ليس للضامن أن يرجع على البائع ولو

(قوله والصلح لانه بيع)  
أي الصلح عن الدين كما  
في الفتح وتعبير النهر  
بالخلع سبق قلم ان لم يكن  
من تحريف النسخ

(قوله والاصل كافي الايضاح الخ) هذا الاصل لا يتمشى على قول محمد والظاهر انه خاص بابي يوسف تامل (قوله وان شاء ضمن المشتري الثاني قيمته) أى قيمته يوم قبضه وكذا فى الهبة والعارية كذا فى القنية وفيها المشتري اذا اراد عبيدا او عروضا وتر كها فى باطل فان اجازة المشتري ففسد ايضا لانه يبيع المبيع قبل القبض ويجب

١٢٨

يد البائع فباعها ورجع فالبيع

فسخه اه قات لكن قوله اشترى دارا منى على قول محمد بفساد بيع العفار قبل قبضه تامل (قوله ولم يذكر المؤلف فساد البيع) أى بيع المشتري لما قاله نوح افندى أى يحرم عليه بيعه وا كاه حتى يكيه لو حتى يعيد الكيل فلو ولو اشترى مكىلا كىلا حرم بيعه وا كاه حتى يكيه

باعه بلا اعادة الكيل يكون البيع فسادا نص عليه فى الجامع الصغير وقال بقوانا هذا مالك والشافعى وأحمد اه ومقتضى هذا ان البيع الاول انعقد صحيحا ولكن حل التصرف فيه من اكل او بيع موقوف على الكيل وكذا صحة البيع الثانى موقوفة على الكيل ووجه ذلك كادل عليه الفرع الا فى آخره عن فتح القدير ان صحة القبض موقوفة على التكيل ولو قبضه بيده

باعه البائع فسادا عند المشتري الثانى من عمله او من غير عمله كان المشتري الاول بالخيار ان شاء فسخ البيع وان شاء ضمن المشتري الثانى ثم يرجع المشتري الثانى على البائع بالثمن ان كان نقده الثمن والالم يرجع ولو أمر البائع رجلا ببيع الشاة فذبحها ان كان الذابح يعلم بالبيع فلم يشتري تضمينه ولا البائع وان أمر البائع رجلا ببيع الشاة فذبحها ان كان الذابح يعلم بالبيع فلم يشتري تضمينه ولا رجوع له اه (قوله ولو اشترى مكىلا كىلا حرم بيعه وا كاه حتى يكيه) أى حتى يعيد كيه لانه صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يجرى فيه صاعان صاع البائع وصاع المشتري ولا يمحتمل أن يريد على المشروط وذلك للبائع والتصرف فى مال الغير حرام فيجب التجرع عنه قيد بقوله كىلا أى بشرط الكيل لانه لو اشترى مجازفة لا يحرم البيع والا كل قبل الكيل لان الكل له ولم يذكر المؤلف فساد البيع ونص فى الجامع الصغى على فساد لان سبب النهى أمر راجع الى المبيع ولكن النص انما هو فى البيع فالحق وانه منع الا كل قبل الكيل وكل تصرف يبنى على الملك كالهبة والوصية والمحقوق بالمكيل الموزون وفى فتح القدير وينبغى الحاق المعدود الذى لا يتفاوت كالجوز والبيض اذا اشترى بالعدد وبه قال ابو حنيفة فى أظهر الروايتين عنه فافسد البيع قبل العدد اه ولا يلزم من حرمته اكله قبل الاعادة كون الطعام حراما فقد نص فى الجامع الصغى ان لو اكله وقد قبضه بلا كيل لا يقال انه اكل حراما لانه اكل ملك نفسه لانه بائنه لتركه ما أمر به من الكيل فكان هذا الكلام أصلا فى سائر المبيعات بفسادها اذا قبضها فلكها فاكاه او تقدم انه لا يمحتمل اكل ما اشترى فاسدا وهذا بين ان ليس كل ما لا يحل اكله اذا اكله ان يقال فيه اكل حراما كذا فى فتح القدير وقد ليس يقال هذا كما كل المبيع بفساد التعلق حق البائع بجميع المبيع ووجوب فسخه واما هذا فلا يملك البائع الفسخ ولم يتعلق حق البائع الا بالزيادة الموهومة فيمكن أن يقال فى المبيع فاسدا اكل حراما ولكن رأيت فى الخلاصة فى الايمان من الثانى عشر فى الاكل وفى فوائد شمس الاثمة المحلوانى لو اكل من الكرم الذى دفعه عاملة وهو قد حلف لا ياكل حراما لا يحنث امانعهما لا يشكل وعند أبى حنيفة كذلك لان ذلك عقد وسد عنه فقد اكل ملك نفسه اه فالحنث مافى فتح القدير وانما ذكر المؤلف كىل المشتري وحده دون كىل البائع مع ان الحديث اشترط الصاعين لان صاع البائع ليس بلازم لكيل المبيع لان البائع اذا ملكه بالارث أو المزارعة أو كان شراؤه مجازفة أو استقرض حنطة على انها كثرتم باعها فالحاجة الى كىل المشتري وان كان الاستقرض تملكه بوضو ككاشرا لكنه شراء صورة عارية حكما لان ما رده عن المقبوض حكما وله هذا لم يجب قبض بده فى مال الصرف فكان تملكه بلا عوض حكما ولو اشترى مكىلا ثم باع مجازفة قبل الكيل وبعد القبض فى ظاهر الرواية لا يجوز لاحتمال اختلاط ملك البائع بملك بائنه وفى نوادر ابن سماعة يجوز وانما يحتاج الى كىل البائع اكان البائع اشتراه مكىلا وظاهر كلام المصنف يدل على ان كىل البائع لا يكفي عن كىل المشتري وهو محمول على ما اذا كاله البائع قبل

لاحتمال الزيادة فاذا باعه قبل كيه فكانه باع قبل القبض والتصرف فى المنقول قبل قبضه لا يصح كالمبيع فكانت هذه المسئلة من فروع المسئلة التى قبلها فاذا أعقبها بما قبل ذكر التصرف فى الثمن فتدبر (قوله وينبغى الحاق المعدود الخ) ليس هذا بحثا فيما لا يتعل فيه فى المذهب لما فانه لقوله وبه قال ابو حنيفة ولا نه سياتى منها وانما هو استظهار لوجه الحاقه

بالمنصوص عليه في الحديث كما هو أظهر الروايتين (قوله أما إذا كان في حضرته فإنه يغني عن كيله) أي غن كيل المشتري فيما يظهر وعليه فصوره المسئلة اشتراه مكيلة وكاله لنفسه ثم باعه كذلك وكاله بحضرة المشتري منه اغني ذلك المشتري عن كيله ويحتل عود الضمير إلى البائع وصورته اشتراه مكيلة ولم يكله لنفسه حتى باعه من آخر وكاله بحضرة المشتري منه فإنه يغني عن كيله أي كيل البائع ويدل على هذا التعليل بقوله لأن المبيع صار معلوما بكيل واحد وهذا والمتبادر

١٢٩

من كلام الهداية فراجع له لكن يناقشه قوله ومن هنا ينشأ فرع الخ فإن قوله سواء أ كاله للمشتري منه أو لا يدل على أن كيله للمشتري منه قبل كيله لنفسه لا يغني عن كيله اللهم إلا أن يحتمل على أن كيله

ومثله الموزون والمعدود لا المذروع وصح التصرف في الثمن قبل قبضه والزيادة فيه والمحط منه

للمشتري منه وقع في غيبة ذلك المشتري أو يقال أن اللام في قوله للمشتري منه زائدة من تحريف النسخ وأصلها هههزة الوصل وأقول المراد بالحضرة أعم من أن يراه أو لا قال في القنية بعدد مارق (مح) يشتري من الخباز خبزا كذا منافرته وكفة سبجات ميزانه في دربنده فلا يراه المشتري أو من البائع كذا منافرته

المبيع مطلقا أو بعده في غيبة المشتري أما إذا كاله في حضرته فإنه يغني عن كيله وهو الصحيح لأن المبيع صار معلوما بكيل واحد وتحقق معنى التسليم ومحل الحديث اجتماع الصفتين على ما تبين في السلم إن شاء الله تعالى كذا في الهداية ومن هنا ينشأ فرع وهو مالو كيل طعام بحضرة رجل ثم اشتراه في المجلس ثم باعه مكيلة قبل أن يكاله بعد شرائه لا يجوز هذا المبيع سواء أ كاله للمشتري منه أولا لأنه لم يكمل بعد شرائه هو لم يكن قابضا فبيعه بيع مالم يقبض كذا في فتح القدير (قوله ومثله الموزون والمعدود) أي مثل المكيل شراء الموزون وزنا والمعدود عددا فلا يجوز البيع والا كل حتى يعيد الوزن والعدو وهو مقيد بغير الدراهم والدنانير أما ما فيجوز التصرف فيها بعد القبض قبل الوزن كذا في الإيضاح وقيد بالمبيع لما في المحيط لو كان المكيل أو الموزون ثمنا يجوز التصرف فيه قبل الكيل والوزن لأنه إذا جاز قبل القبض فقبل الكيل أولى وهذا كله في غير بيع التعاطي أما هو فغال في القنية ولا يحتاج في بيع التعاطي في الموزونات إلى وزن المشتري لأنه لا يراه صار بيعا بالقبض بعد الوزن اه وفي الخلاصة وعليه الفتوى (قوله لا المذروع) أي لا يحرم بيعه والتصرف فيه قبل إعادة الذرع بعد القبض وإن كان اشتراه بشرط الذرع لأن الزيادة له إذا الذرع وصف في الشوب واحتمال النقص انما يوجب خياره وقد أسقطه بديعه بخلاف المقدر وظاهر كلامهم أنه لو أفرد لكل ذراع ثمنا صار كالوزن وقد صرح به العيني في شرح الكنتز (قوله وصح التصرف في الثمن قبل قبضه) لقيام المطلق وهو الملك وليس فيه غرر لا انفساخ بالهلاك لعدم تعينها بالتعدين بخلاف المبيع كذا في الهداية وظاهره أنه مخصوص بما لا يتعين والحكم أعم منه ولذا قال في فتح القدير سواء كان مما يتعين أولا أو لا سوى بدل الصرف والسلم لأن للقبض حكم عين المبيع في السلم والاستبدال بالمبيع قبل القبض لا يجوز وكذا في الصرف وأيده السمع إلى آخره وأطلق التصرف قبل قبضه لقيام المطلق فشمع المبيع والهبة والاجارة والوصية وتلكه ممن عليه بعوض وغير عوض الاتمكية من غير من هو عليه فإنه لا يجوز وأشار المؤلف بالثمن إلى كل دين فيجوز التصرف في الديون كلها قبل قبضها من المهر والاجارة وضمن المتلفات سوى الصرف والسلم كما قدمناه وأما التصرف في الموروث والموصى به قبل القبض فقد مناجوزه (قوله والزيادة فيه) أي صحت الزيادة في الثمن (والحط منه) أي من الثمن ويلتحقان بأصل العقد عندنا وعند زفر لا يلتحقان وانما يصحان على اعتبار ابتداء الصلة لأنه لا يمكن تصحيح الزيادة ثمنا لأنه يصير ملكه عوض ملكه فلا يلحق بأصل العقد وكذا المحط لأن كل الثمن صار مقابلا بكل المبيع فلا يمكن اخراجه فصار براه متدا أو لنا أنهم بما بالمحط والزيادة بغير ان العقد من وصف مشروع إلى وصف مشروع وهو كونه رابحا أو خاسرا أو عدلا ولهما ولاية الرفع فالولى أن يكون لهما ولاية التغيير فصار

١٧ - بحر سادس في حاقوته ثم يخرج به موزونا لا يجب عليه إعادة الوزن وكذا إذا لم يعرف عدد سبجاته قال رضى الله تعالى عنه فعرف بهذا أنه إذا عرف المشتري وزن السبجات ورآها أن يكتفى بذلك خلاف ما دل عليه ظاهر نهى النبي عليه السلام عن بيع الطعام حتى يجري فيه صاعان صاع البائع وصاع المشتري اه (قوله وكذا المحط) أي لا يلحق بأصل العقد وقوله فلا يمكن اخراجه أي يخرج كل الثمن عن المقابلة بكل المبيع كذا في الحواشي السعدية

كما إذا اسقطا الخيار أو شرطاه بعد العقد وإذا صح يلتحق بالعقد لأن وصف الشيء يقوم به لا بنفسه بخلاف حط الكل لأنه تبديل لأصله لا تغيير لوصفه ولذا قيل بدقوله منه لاخراج حط الكل وفائدة الالتحاق تظهر في مسائل الأولى التولية الثانية المراجعة فيجوز على الكل في الزيادة وعلى الباقي بعد المخطوط الثالثة الشفعة حتى يأخذ الشفع بمباقي في الحط وإنما كان له أن يأخذ بذون الزيادة لما فيها من إبطال حقه الثابت فلا يملك كانه الرابعة في الاستحقاق حتى يتعلق الاستحقاق بالمبيع فيرجع المشتري على البائع بالكل ولو أجاز المستحق المبيع أخذ الكل الخامسة في جنس المبيع فله حبسه حتى يقبض الزيادة السادسة في فساد الصرف بالحط أو الزيادة للربا كأنها معتادة معقاضا ابتداء ومنع أبو يوسف صحة الزيادة فيه والحط ولم يبطل المبيع ووافقه محمد في الزيادة وجوز الحط على أنه هبة مبتدأة كذا في الخلاصة ولم يذكر المصنف شرط صحة الزيادة في الثمن وشرط لها في الهداية بقاء المبيع فلا يصح بعده هلاك المبيع في ظاهر الرواية لأن المبيع لم يبق على حاله يصح الاعتراض عنه والشيء ثبت ثم يستند بخلاف الحط لأنه بحال يمكن إخراج البديل عما يقابله فيلتحق بأصل العقد استنادا له بخلاف الزيادة في المبيع فإنها جائزة بعده هلاكه لأنها تثبت بمقابله الثمن وهو قائم كذا في الخلاصة وفي الخلاصة أيضا وشرطها في الثمن من المشتري بقاء المبيع وكونه محلا للمقابلة في حق المشتري حقيقة ولو كانت جارية فاعتقها أو دبرها أو استولدها أو كاتبها أو باعها من غيره بعد القبض ثم زاد في الثمن لا يجوز والمذكور في الكتاب قوله ما هو عار ويا عن أي خنفة أنه يجوز ولو أجرها أو رهنها أو اشترى شاة فذبحها ثم زاد في الثمن جاز بخلاف ما إذا مات الشاة ثم زاد في الثمن فإنه لا يجوز لأنها لم تبقى محلا للمبيع بخلاف الأول حيث قام الاسم والصورة وبعض المنافع وجملة هذا في كتاب نظم الزندوسقي قال أحد عشر شيئا إذا فعل المشتري ثم زاد في الثمن لا يصح أولها إذا كانت حنطة فطحنها أو دقيقا فخره أو محجا فخله قلينة أو سكاكة أو جعله إربا ربا أو كان عبدا فاعتقه أو كاتبه أو دبره أو استولد الجارية أو قطنا فغزله أو غزلا فذبحه الحادي عشر أو كانت جارية فماتت ولو فعل اثني عشر ثم زاد يجوز أولها المبيع لو كانت شاة فذبحها وإن كان قطنا محلوجا فندفه أو غير محلوج فخله أو كرا باسا فخطه خريطة من غير أن يقطعه أو وحيدا فخله سيقا أو كانت جارية فماتت أو أجرها أو كاتبها أو دبرها أو استولد الجارية أو أجر الأرض ثم زاد في الثمن ومنها إذا باعها ثم إن المشتري الشاة لقي البائع الأول فزاد في الثمن جاز ومنها المزارع إذا زاد رب الأرض السدس في نصيبه والبذر منه قبل أن يستحصده جاز وبعده لا الشكل في النظم اه وفي تلخيص الجامع من باب ما يمنع الزيادة في الثمن تلحق العقد بغير أوصفه لأصله حذار للغواك الخيار بعد ما زاد الأصل ولدا وار وكذا قوله وتعامه فيه ولو عسر بالزوم بدل العينة كان أولى لأنها لازمة حتى لو ندم المشتري بعد ما زاد يجبر إذا امتنع كما في الخلاصة وأطلقها فشمع ما إذا كانت من جنس الثمن أو من غيره وما إذا كانت في مجلس العقد أو بعده كما في الخلاصة وترك قيد الابد منه وهو قبول البائع في المجلس حتى لو زاده فلم يقبل حتى تغرق بطالت كذا في الخلاصة وأطلق قيم زاده فشمع المشتري ووارثه فتصح الزيادة من الورثة كما تصح من العاقدين كذا في الخلاصة وهو شامل للزيادة في المبيع أيضا لكن برده عليه الزيادة من الأجنبي وحاصلها كما في الخلاصة معزى إلى الجامع الكبير لو زاد الأجنبي فان زاد باع المشتري يجب على المشتري لا على الأجنبي كالأصل وان زاد بغير أمره فان أجاز المشتري لزمته وان لم يجز بطالت الزيادة ولو كان حين زاده من عن المشتري أو أضافها إلى مال

(قوله لان وصف الشيء يقوم به) يعني ان الزيادة في الثمن والحط منه وصف له فلتلحق بالعقد لان وصف الشيء الخ وفي المحواشي السعدية أقول الزيادة في المكملات والموزونات والمعدودات ليست بوصف فكيف يصح الالتحاق فيما إذا كانت مبيعة (قوله بخلاف حط الكل) أي فلا يصح قال في المحواشي السعدية يعني بطريق الالتحاق والاختط الكل صحيح بطريق البر والصلة بالاتفاق (قوله وترك قيد الابد منه الخ) قال الرملي في حواشي المنح هكذا ذكر صاحب البحر فتبعه المصنف مع ظهور الاستغناء عنه اذ الزيادة تملك للبائع فلا تدخل في ملكه بدون قبضه بخلاف الحط فإنه ابراء وهو لا يتوقف على القبول ولو رده ارتد كما يفهم من عباراتهم في هذا المحل تأمل

هكذا هذه العبارة بنصها في جميع النسخ التي بأيدينا ولينظر ما معناه فليتمم اه



## والزيادة في المبيع

(قوله أو أبرأه عن القبض كذا في مخ الغفار أيضا) قال الرمسلي في حاشيته عليها هكذا رأيت في خطه وخط صاحب البحر وهو سبق قلم من صاحب البحر فتبعه المؤلف فيه والصواب أو أبرأه عن البعض اه قلت وهكذا عبارة الذخيرة ونصها أو أبرأه عن بعض الثمن قبل القبض (قوله فيتأمل عند الفتوى) هذا من عبارة الذخيرة وقوله واختلوا الخ الأولى ذكره بالغاء ليكون بياناً لما حصل ما قدمه وهو أن الاختلاف في صورة عدم التعيين قال في النهر وعرف من هذا أنه لا خلاف في رجوع الدافع بما أداه إذا أبرأه براءة إسقاط وفي عدم رجوعه إذا أبرأه براءة استيفاء وأن الخلاف مع الإطلاق وعلى هذا تفرع ما لعلق طلاقها بأبرائها عن المهر ثم دفعه لها لا يبطل التعليق فإذا أبرأت براءة إسقاط وقع ورجع عليها كذا في الأشباه

نفسه لزمته الزيادة ثم إن كان بامر المشتري رجوع والا فلا وأما الخط فانه جائز في جميع المواضع في موضع تجوز الزيادة وفي موضع لا تجوز اه وأما الزيادة في المهر فشرطها بقاء المرأة فلوزاد فيه بعد موتها لم تصح وأما الزيادة بعد طلاقها أو عتقها لو كانت أمة فقد مننا أحكامها في المهر وأما الزيادة في الاجرة بعد استيفاء بعض المدة ودفعه فغير صحيحة وتجوز الزيادة في العين والمدة كذا في القنية وأما الزيادة في الرهن فسيأتي أنها صحيحة في الرهن لافي الدين وفي الحائسة من كتاب المزارعة لوزاد أحدهما في نصيب الآخر أن كان قبل ادراك الزرع جازمه مطلقاً وإن كان بعده جازم الذي لا بذله لانه حط ولا يجوز من البذر منه لانه زيادة وشرطها اقيام السبعة اه (قوله والزيادة في المبيع) أي وصحت ولزم البائع دفعها بشرط قبول المشتري وتلتحق أيضاً بالعقد فيصير لها حصصة من الثمن حتى لو هلكت الزيادة قبل القبض تسقط حصتها من الثمن بخلاف الزيادة المتولدة من المبيع حيث لا يسقط شيء منها كها قبل القبض وكذا إذا زاد في الثمن عرضاً كما لو اشتراه بمائة وتقباضاً ثم زاده المشتري عرضاً قيمته خمسون وهلك العرض قبل التسليم ينسخ العقد في ثلاثة كذا في القنية وقد مننا أنه لا يشترط فيها اقيام المبيع فتصح بعدها كما بخلاف الزيادة في الثمن وقد ذكر الزيادة في المبيع ولم يذكر الخط وكذا في الثمن فظاهره عدم صحة الخط من المبيع وصرح في المحيط بأن المبيع إن كان ديناً يصح الخط منه وإن كان عيناً لم يصح الخط منه لانه إسقاط واستقاط العين لا يصح اه قديم المبيع لان الزيادة في الزوجة كما إذا تزوجه أمة فزاده أخرى لم يصح بخلاف الزيادة في المهر وأطلق في الخط من الثمن فشمع ما إذا كان قبل قبضه أو بعده فاذا حط عنه بعد ما أوفاه الثمن أو أبرأه فقال في الذخيرة لو ذهب بعض الثمن من المشتري قبل القبض أو أبرأه عن القبض فهو حط وإن كان بعد القبض ثم حط البعض أو وهبه صح ووجب على البائع مثل ذلك للمشتري ولو أبرأه عن البعض بعد القبض لا يصح وكان يجب أن لا تصح الهبة والخط بعد القبض أيضاً كالأبراء لان المشتري قد برئ من الثمن بالإيفاء والهبة والخط لم يصادف ديناً قائماً في ذمة المشتري والجواب أن الدين باق في ذمة المشتري بعد القضاء لانه لم يقض عين الواجب حتى لا يبقى في الذمة انما قضى مثله فبقى ما في ذمته على حاله إلا أن المشتري لا يطالب به لان له مثل ذلك على البائع بالقضاء فلو طالب البائع المشتري بالثمن كان للمشتري أن يطالب البائع أيضاً فلا تفيد مطالبة كل واحد منهما صاحبه فعلم أن الثمن باق في ذمة المشتري بعد القضاء والهبة والخط صادف ديناً قائماً في ذمة المشتري بعد القضاء وإنما يصح الأبراء لان الأبراء على نوعين براءة قبض واستيفاء وبراءة إسقاط فاذا أطلق جمل على الأول لانه أقل كانه نص عليه وقال أبرأتك براءة قبض واستيفاء وفيه لا يرجع ولو قال أبرأتك براءة إسقاط صح ووجب على البائع رد ما قبض من المشتري بخلاف الهبة والخط لا يتنوع الى نوعين وإنما هي إسقاط وإذا ذهب كل الدين أو حط أو أبرأه منه فهو على ما ذكرناه من أجل ما أورده شيخ الاسلام في شرح كتاب الشفعة وفي شرح كتاب الرهن وذكر شمس الأئمة السرخسي في الباب الثاني في شرح كتاب الرهن أن الأبراء المضاف الى الثمن بعد الاستيفاء صحيح حتى يجب على البائع رد ما قبض من المشتري وسوى بين الأبراء والهبة والخط فيتأمل عند الفتوى واختلوا فيما إذا أبرأه ولم يعين أنها إسقاط أو استيفاء فان قلت هل لبقاء الدين بعد ايقائه فائدة أخرى قلت نعم لو كان بالدين رهن ثم قضاه الدين ثم هلك الرهن في يد المدين هلك بالدين ووجب عليه رد المقبوض بخلاف ما لو أبرأه ثم هلك قال الزبلي في بابه والفرق أن الأبراء يسقط به الدين أصلاً وبالأستيفاء لا يسقط لقيام الموجب

(قوله فلا يطالب المشتري بالمبيع الخ) أي لا يكون للمشتري أن يطالب البائع بالمبيع حتى يدفع المشتري له الزيادة والبائع حبس  
المبيع حتى يقبضها من المشتري ١٣٢ هذا معنى هذه العبارة ولا يخفى أن المراد بالزيادة فيها الزيادة في الثمن وقد تقدم

ذلك والكلام الآن  
في الزيادة في المبيع (قوله)  
وهي حيلة تأجيل  
القرض) قال في النهر  
لكن في السراج قال أبو  
يوسف إذا أقرض رجل  
رجلا مالا فكفل به رجل  
عنه إلى وقت كان على  
الكفيل إلى وقته وعلى  
المستقرض حالا اه  
وسياقي في كتاب  
و يتعلق الاستحقاق بكاه  
وتأجيل كل دين الا  
القرض

الكفالة ذكر المسئلة  
أيضا ونقل المؤلف هناك  
عن التمارخانية معزيا  
إلى الذخيرة والغياثة  
ما يوافق ما في السراج  
وذكر في أنفع الوسائل  
مثله عن عدة كتب وذكر  
أن هذه الحيلة لم يقل بها  
أحد غير المحصر في  
التحرير وأنه إذا تعارض  
كلامه وحده مع كلام  
كل الأصحاب لا يفنى به  
(قوله بل كذلك لا يصح  
تأجيل الدين في صور الخ)  
قال في النهر بعد ذكره  
لها وظاهر كلامهم يعطى  
أن في هذه المسائل لا يصح

للدين وقد كتبنا في الفوائد الفقهية من كتاب المدائيات له فائدتين أيضا (قوله ويتعلق الاستحقاق  
بكاه) أي بكل ما وقع العقد عليه وبالزيادة فلا يطالب المشتري بالمبيع حتى يدفع الزيادة والبائع  
حبسه حتى يقبضها وإذا استحق المبيع رجع المشتري على بائعه بالكل وإذا أجاز المستحق استحق  
الكل وإذا ارد المبيع بعيب أو خيار شرط أو رؤية رجع المشتري على بائعه بالكل وفي فتاوى  
قاضيخان من الشفعة أو كفل بالمبيع إذا باع الدار بالف ثم أن الوكيل حط عن المشتري مائة من  
الثمن صح حطه ويضمن قدر المخطوط للاسم وبيع المشتري عن المائة يأخذ الشفيع الدار بجميع  
الثمن لأن حط الوكيل لا يلحق باصل العقد اه (قوله وتأجيل كل دين الا القرض) أي صح  
لأن الدين حقه فله أن يؤخره سواء كان ثمن مبيع أو غيره تيسير أعلى من عليه ألا ترى أنه إذا أبراه  
مطلقا فكذلك مؤقثا ولا بد من قبوله من عليه الدين فلم يقبله بطل التأخير فيكون حالا كذا ذكره  
الاسيحاوي ويصح تعليق التأجيل بالشرط فلو قال رب الدين لمن عليه ألف حالة أن دفعت إلى غدا  
خمسائة والخمسة مائة الأخرى مؤخرة عنك إلى سنة فهو جائز كذا في الذخيرة وإنما لا يؤجل  
القرض لكونه إعارة وصلة في الابتداء حتى يصح بلفظ الإعارة ولا يملكه من لا يملك التبرع كالصبي  
والوصى ومعاوضة في الانتهاء فعلى اعتبار الابتداء لا يلزم التأجيل فيه كما في الإعارة إذا جبر في التبرع  
وعلى اعتبار الانتهاء لا يصح لانه يصير بيع الدراهم بالدراهم نسيئة وهو ربا و مرادهم من الصحة للزوم  
ومن عدم صحته في القرض عدم الزوم وأطلقه فسمي ما إذا أجله بعد الاستهلاك أو قبله هو الصحيح  
وليس من تأجيل القرض تأجيل بدل الدراهم أو الدنانير المستهلكة إذ باسئلا كمالا لا يصير قرضا  
والحيلة في لزوم تأجيل القرض أن يحيل المستقرض المقرض على آخر يد منه فيؤجل المقرض ذلك  
الرجل المحال عليه فيلزم حينئذ كذا في فتح القدير وإذا لم كان للمحيل على المحال عليه دين  
فلا إشكال والأقرب المحيل بقدر المحال به للمحال عليه مؤجلا إليه أشار في المحيط وفي الظهيرية  
القرض بالمجود يجوز تأجيله وفي القنية من كتاب المدائيات قضى القاضي بلزوم الأجل في القرض  
بعد ما ثبت عنده تأجيل القرض معتمدا على قول مالك وابن أبي ليلى يصح ويلزم الأجل وفي تلخيص  
الجامع من كتاب المحوالة لو كفل بالحال مؤجلا تأخر عن الأصيل وإن كان قرضا لالدين واحد  
وهي حيلة تأجيل القرض إذ ثبت ضمننا ما يعتنع قصدا كبسيع الشرب والطريق ولا يلزم ما أجبل بعد  
الكفالة إذ موضوعها أن يضيف إلى اللازم بالكفالة لالدين حتى لو عكس تأخر عن الأصيل أيضا  
حدوا لأبراه اه ولم يستثن المصنف رحمه الله تعالى من عدم صحة تأجيل القرض شيئا واستثنى منه  
في الهداية ما إذا وصى أن يقرض من ماله ألف درهم فلانا إلى سنة حيث يلزم من ثلثه أن يقرضه  
ولا يبالو به قبل المدة لانه وصية بالتبرع بمنزلة الوصية بالخدمة والسكنى فيلزم حقا للوصى اه  
ولا ينحصر في هذه الصورة بل كذلك إذا كان له قرض على إنسان فاوصى أن يؤجل سنة صح ولم كما  
في القنية وقد كتبنا في الفوائد الفقهية أن المستثنى لا ينحصر في القرض بل كذلك لا يصح تأجيل  
الدين في صور الأولى لومات المديون وحل المال فأجل الدائن وارثه لم يصح لأن الدين في الزمة  
وفائدة التأجيل أن يتجرب فيؤدي الثمن من تمام المال فإذا مات من له الأجل تعين المتروك لقضاء

التأجيل أصلا لانه يصح ولا يلزم كما هو ظاهر ما في البحر إذ جعله لمحقا بالقرض ثم قال والحاصل أن تأجيل  
الدين على ثلاثة أوجه الخ وقد علمت ما هو الواقع اه قلت الظاهر أن المراد بالبطل هنا ما لا يجوز فعله والمضي وبالصحيح ما يجوز

(قوله وفي الخلاصة وإبطال الاجل الخ) أى إبطال الاجل عن المدينين بطل اذا علق بشرط فاسد وقوله ولو قال الخ تغربع على مفهوم هذا الاصل فان الشرط غير فاسد فلذا صح إبطال الاجل ولم أر المسئلة في هذا المحل من الخلاصة ولعل صورته أن يقول المدينون ان أعطيتنى كذا فاسد بطلت الاجل وانظر ما يأتى قبيل قوله وما لا يبطل والشرط آخر المتفرقات (قوله ولا يجوز فى غير المثلى) أى قصد اقال المؤلف أوائل فصل الفضولى واستقرض غير المثلى جائز ضمنا وان لم ١٣٣ يجوز قصد الا ترى ان الرجل

اذا تزوج امرأة على عبد الغير صح ويجب عليه قيمته اه وتماهه فى الزيلعى هناك (قوله ويجوز الدائن على قبول الاجود وقيل لا) صح فى الخانية الثانى فقال لا يجبر على القبول كما لو دفع اليه أنقص مما عليه وان قبل جاز كما لو أعطاه خلاف الخفس وذ كرى بعض الكتب انه اذا أعطاه أجود مما عليه يجبر على القبول عندنا خلافا لفرق والصحيح هو الاول اه (قوله ولو اشترى بقرض له عليه فلو ساجاز) فى لسان المحكام وفى المحيط رجل له على آخر فلوس أو طعام فاشترى ما عليه بدراهم أو دنائير وتفرقا قبل نقد الثمن كان العقد باطلا وقال العماد وهذا فصل يجب حفظه وكل الناس عنه غافلون اه فتاوى الطورى (قوله ولو اشترى المستقرض الكسر القرض من

الدين فلا يفيد التاجيل كذا فى الخلاصة وظاهره انه فى كل دين وذ كره فى القنية فى القرض الثانية أجل المشتري الشفيع فى الثمن لم يصح كما سياتى فيها وهو مذ كور فى القنية وفى الخلاصة بموت البائع لا يبطل الاجل ويبطل بموت المشتري الثالثة تاجيل ثمن المبيع عند الاقالة لا يصح كما قدمناه عن القنية والمحاصل أن تاجيل الدين على ثلاثة أوجه باطل وهو تاجيل بدلى الصرف والسلم وصحح غير لازم وهو القرض والدين بعد الموت وتاجيل الشفيع وثن المبيع بعد الاقالة ولازم فيما بعد ذلك قال قاضى خن فى فتاواه المدينون اذا قال برئت من الاجل أولا حاجة لى فى الاجل لهذا الدين لم يكن إبطالا لاجل ولو قال أطلت الاجل أو قال تركته صار حالا والمدينون اذا قضى الدين قبل حلول الاجل فاستحق المقبوض من القابض أو وجدته زيوفا ففرده كان الدين عليه الى أجله ولو اشترى من مدينونه شيئا بالدين وقبضه ثم تقابلا بالمبيع لا يعود الاجل ولو وجد بالمبيع عيبا ففرده بقضاء عاد الاجل ولو كان بهذا الدين المؤجل كفيل لا تعود الكفالة فى الوجهين اه وفى الخلاصة وإبطال الاجل يبطل بالشرط الفاسد ولو قال كلما دخل نجم ولم يؤد فمال حال صح والمال يصير حالا اه بتمتة فى مسائل القرض قال فى المحيط ويجوز القرض فيما هو من ذوات الامثال كالمكمل والموزون والعددى المتقارب كالبيض والجوز لان القرض مضمون بالمثل ولا يجوز فى غير المثلى لانه لا يجب دينافى الذمة ويملكه المستقرض بالقبض كالصحج والمقبوض بقرض فاسد يتعين للرد وفى القرض الجائز لا يتعين بل برد المثل وان كان قائما وعن أبى يوسف ليس له اعطاء غيره الا برضاه وعارية ما جاز قرضه قرض وما لا يجوز قرضه عارية ولا يجوز قرض جرنفعا بان أقرضه دراهم مكسرة بشرط رد صحجة أو أقرضه طعاما فى مكان بشرط رده فى مكان آخر فان قضاء أجود بلا شرط جاز ويجب الدائن على قبول الاجود وقيل لا كذا فى المحيط وفى الخلاصة القرض بالشرط حرام والشرط ليس بالازم بان يقرض على أن يكتب الى بلد كذا حتى يوفى دينه اه وفى المحيط ولا باس بهدية من عليه القرض والافضل أن يتورع اذا علم أنه انما يعطيه لاجل القرض أو أشكل فان علم أنه يعطيه لاجل القرض بل لقرابة أو صداقة يئمه مما لا يتورع وكذا لو كان المستقرض معروفا بالجود والسخاء جاز ولا يجوز قرض مملوك أو مكاتب درهم ما نصاعدا لان فيه معنى التبرع ولو اشترى بقرض له عليه فلو ساجاز ويشترط قبضها فى المجلس ولو أمر المقرض المستقرض أن يصارف بماله عليه لم يجوز عند أبى حنيفة خلافا لهما وهى مسئلة أسلم مالى عليك ولو دفع المستقرض الى المقرض دراهم ليصرفها بدناير وياخذ حقه منه فهو وكيل وأمير فلو تلفت قبل أن يستوفى دينه لا يبطل دينه وبيع الدين بالدين جائزا اذا افترقا عن قبضهما فى الصرف أو عن قبض أحدهما فى غير الصرف ولو اشترى المستقرض الكسر القرض من المقرض جاز

المقرض جاز الخ قال الرملى المراد بالكسر الكسر الدين الثابت بذمة المستقرض لا الكسر العين لانه لا يجوز شراؤه لانه ملكه كما سياتى اه كلام الرملى وأقول فى الاشياء من أحكام المالك اختلاف فى القرض هل يملكه المستقرض بالقبض أو بالتصرف وفائدته ما فى البرازية باع المقرض من المستقرض الكسر المستقرض الذى فى يد المستقرض قبل الاستهلاك يجوز لانه صار ملكا للمستقرض وعند الثانى لا يجوز لانه لا يملك المستقرض قبل الاستهلاك اه وليتأمل فى مناشئة التعليل للحكم اه قال المحوى فان

الحكم بالعكس كما في الولاء الجمية والحانية وغيرهما وسبب الإشكال ان لاسقطت من كلام الناصح الاول من قوله يجوز حيث قال  
 باع المقرض من المستقرض قبل الاستهلاك يجوز والصواب لا يجوز وزاد في قوله وعند الثاني لا يجوز والصواب يجوز وبعد  
 اصلاح عبارته باثبات لافي العبارة الاولى واسقاطها من الثانية بقي التعليل مناسباً للحكم اه كلام المحوى قلت وقد رأيت في  
 نسخة من البرازية لا يجوز في الاول ويجوز في الثاني فلا إشكال هذا وقد نبه الرملي في عبارته السابقة على شيء دقيق من لم  
 يلاحظه يقع في الخبط وهو ان يبيع المقرض الكرم من المستقرض نارة يكون للكر الذي استقرضه بعينه ونارة يكون للذي في ذمته فان  
 كان الاول في حكمه مأمراً ولذا قيد البرازي بقوله السكر الذي في يد المستقرض فلا يجوز بيعه اذا كان قائماً عندهما قال في الذخيرة  
 لان عندهما المستقرض يصير ملكاً للمستقرض بنفس المقرض فيصير مكرماً له لا يملكه نفسه أما على قول أبي يوسف فالسكر المستقرض  
 باق على ملك المقرض فيصير المستقرض شريكاً له لا يملكه غيره فيصح ما قال ولو كان المستقرض هو الذي باع السكر من المقرض جاز ذكر  
 المسئلة من غير ذكر خلاف وأنه ظاهر على قول أبي حنيفة ومحمد لان المستقرض ملكه بنفس المقرض عندهما قائماً باع ملكاً بنفسه  
 واختلف المشايخ على قول أبي يوسف بعضهم قالوا يجوز لانه على قوله وان كان المستقرض لا يملكه بنفس المقرض الا انه يملك  
 التصرف فيه بعبادة واستهلاكه كافيصير مملوكاً له وبالسبب من المقرض صار متصرفاً فيه ومستهلكاً على نفسه ملكه وزال عن  
 ملك المقرض فصح البيع منه اه كلام الذخيرة وان كان الثاني فقد قال في الذخيرة أيضاً قال محمد بن رجل أقرض رجلاً كراماً  
 طعام وقبضه المستقرض ثم ان المستقرض اشترى من المقرض السكر الطعام الذي له عليه بمائة دينار جاز لان السكر المقرض دين  
 وجب على المستقرض لا بعينه ١٣٤ الصرف ولا بعد السلم وبيعه جائز ثم ان محمد الميزان ان السكر المستقرض قائم في يد

ويشترط قبض ثمنه في المجلس فان أدى الثمن فوجد بالسكر عيباً رده أو رجع بنقصان العيب ولو  
 اشترى ما عليه بكر مثله جاز ان كان عينا ولا يجوز ان كان ديناً فلو وجد بالمقرض عيباً لم يرجع  
 بنقصان العيب ولو اشترى المستقرض كرام المقرض بعينه لم يجوز لانه ملكه الا في رواية عن أبي يوسف  
 ولو باعه من المقرض جاز ولا يفسخ المقرض اه وفي القنية من باب القروض شراء الشيء اليسير بثمن  
 غال اذا كان له حاجة الى القرض يجوز ويكره استقرض عشرة دراهم فارسل عبده ليأخذها من  
 المقرض فقال المقرض دفعته اليه وأقر العبد به وقال دفعتم الى مولاي وأنكر المولى قبض العبد  
 العشرة فالقول له ولا شيء عليه ولا يرجع المقرض على العبد لانه أقر أنه قبضها بحق استقرض

المستقرض وقت الشراء  
 أو مستهلك لجوازه مطلقاً  
 فان كان مستهلكاً وقت  
 الشراء فالجواز قول الكل  
 لانه يصير ملكاً للمستقرض  
 بالاستهلاك ويجب مثله  
 ديناً في ذمته بخلاف  
 فإذا اشترى السكر الذي

عليه للمقرض فقد أضاف الشراء الى ما هو موجود في صحه بخلاف وان قائماً  
 فالجواب قول أبي حنيفة ومحمد رجه الله لانه يصير مملوكاً بنفس القبض بحكم القرض عندهما ويجب مثله ديناً في الذمة أما على قول  
 أبي يوسف ينبغي أن لا يجوز لانه على قوله لا يصير ملكاً للمستقرض ما لم يستهلكه ولا يجب مثله ديناً في الذمة قبله وان أضاف  
 الشراء الى السكر الذي في ذمته ولا كفي ذمته فقد أضافه الى المعلوم فلا يجوز اه (قوله ويشترط قبض بدل في المجلس) قال في  
 الذخيرة فان قبض المقرض الثمن من المستقرض قبل أن يتفرقا فالشراء ماض على صحته لان الافتراق حصل بعد قبض أحد  
 البديلين حقيقة فيما ليس بصرف وان افتراق قبض القبض انتقض البيع وعاد الكرم ديناً في ذمة المستقرض لان الافتراق حصل  
 عن دينين فان قيل ينبغي أن لا يبطل العقد لان الكرم في ذمة المستقرض في حكم المقبوض والجواب انه وان كان في حكم المقبوض  
 الا انه دين حقيقة فالدرهم اذا لم يقبض فهو دين حقيقة وحكما وكان الرجحان بجانب الدينية والعبارة للراجح اه وتماه فيها (قوله  
 فان أدى الثمن الخ) قال الرملي انما كان له رده والرجوع بنقصان العيب لانه شري ما في ذمته ودفع له ثمنه على انه سليم فبان  
 معيباً فيرجع بنقصانه وأما الكرم المردود فليس هو المبيع بخلاف ما اذا اشتراه بكر مثله حيث لا يرجع بالنقصان لانه يكون  
 رباً اذا روى اذا بيع بحسنه فالشرط المساواة والرائد رباً مطلقاً سليماً كان أو معيباً فتأمل (قوله يجوز ويكره) قال في الذخيرة  
 ذكر الخصاص ان هذا جائز وهذا مذهب محمد بن سلة امام بلخ فانه روى انه كان له سلع وكان اذا استقرض انسان منه شيئاً كان يبيعه  
 أولاً سلعة بثمن غال ثم تقدمه بعض الدنانير الى تمام حاجته وكثير من مشايخ بلخ كانوا يكرهون ذلك وكانوا يقولون هذا قرض  
 حرم منعه ومن المشايخ من قال ان كان في مجلس واحد كرهه والا لا بأس به وكان الشيخ الامام شمس الانعة الحلواني يعني بقول الخصاص

ومحمد بن سلمة ويقول هذا ليس بقرض جملة من هذا بيع جملة من هذا هو القرض اه لمحمد بن سلمة  
 القدر والجنس زيادة على ما ذكره هنا (باب الربا) (قوله ففضل فقيرى شعير الخ) تفريع على قوله أحد المتجانسين  
 وقوله وكذا فضل عشرة أذرع تفريع على قوله بالاعيار الشرعى فان الذرع ١٣٥ ليس منه (قوله وترك المصنف

قيد الابد منه الخ) عبارة  
 ابن الكمال خال عن  
 عوض شرط في أحد  
 البدلين قال في شرحه  
 فلو وجد الفضل في أحد  
 البدلين ولم يكن مشروطا  
 في العقد أو كان مشروطا  
 فيه ولم يكن في أحد  
 البدلين بان يكون لغير

(باب الربا)  
 فضل مال بلا عوض في  
 معاوضة مال بمال

الدقيق وزنا يجوز والاحتياط أن يبرئ كل صاحبه والجواز رواية عن أبي يوسف ورواية الاصل  
 بخلافه استقراض المحطة وزنا يجوز وعنه اخلافه بخارى استقرض من سمرقندى حنطة بسمرقند  
 ليدفعها بخارى ليس له المطالبة الا بسمرقند وفى استقراض السرقين اختلاف المشايخ بناء على أنه  
 مثلى أو قيمي واستقراض البعثن في بلادنا وزنا يجوز لا جزا ولم يتعرض لاستقراض الخيرة وبيع  
 الجواز من غير وزن وسئل النبي صلى الله عليه وسلم عن خيرة يتعاطاها الجيران أيكون ربا فقال ما رآه  
 المسلمون حسنا فهو حسن عند الله وما رآه المسلمون قبيحا فهو عند الله قبيح أنفق من قصاب محوما  
 ولم يذكر أنه قرض أو شراء فذلك قرض فاسد لئلا يترك بالقبض ولا يحل أكله القرض الفاسد فيفيد  
 عند القبض الملك يعطيه مديونه حنطة ينفعها ويحسبها فله اتفاقها وتكون قرضا وليس من  
 ذوات القيم فينبغي أن لا يجوز استقراضه عشرون رجلا جاؤا واستقرضوا من رجل وأمره أن يدفع  
 الدراهم الى واحد منهم فدفع ليس له أن يطلب منه الا حصته وحصل بهذا رواية مسألة أخرى أن  
 التوكيل بقبض القرض يصح وان لم يصح التوكيل بالاستقراض اه والله أعلم

### (باب الربا)

وجه مناسبه للراجحة أن في كل منهما زيادة الا أن تلك حلال وهذه حرام والحل هو الاصل في  
 الاشياء فقدم ما يتعلق بتلك الزيادة على ما يتعلق بهذه والربا بكسر الراء وفتحها خطأ وفي المصباح  
 الر بالفضل والز زيادة وهو مقصور على الاشهر ويثنى ربوا بالواو على الاصل وقد يقال ريان على  
 التحفيف وينسب اليه على لفظه فيقال ربوى قاله أبو عبيد ودوغيره وزاد المطرزي فقال أفتح في  
 النسبة خطأ اه وليس المراد مطلق الفضل بالاجماع فان فتح الاسواق في سائر بلاد المسلمين  
 للاستفضال والاسترباح وانما المراد فضل مخصوص فلذلك عرفه شرعا بقوله (فضل مال بلا عوض  
 في معاوضة مال بمال) أي فضل أحد المتجانسين على الآخر بالاعيار الشرعى أي الكيل والوزن  
 ففضل فقيرى شعيرى بر لا يكون ربا وكذا فضل عشرة أذرع من ثوب هروى على خمسة  
 منه وقيد بقوله بلا عوض أي خال عنه ليخرج بيع كبر وكر شعير بكرى وبر وكرى شعير فان لثاني  
 فضلا على الاول لكنه غير خال عن العوض لصرف الجنس الى خلاف جنسه وقيد بالمعاوضة لان  
 الفضل الخالى عن العوض الذى في الهبة ليس بربا وترك المصنف قيد الابد منه وهو أن يكون  
 الفضل الخالى مشروطا في العقد لا أحد المتعاقدين وقد قيده به في الوقاية وقال شارحها انما قيد به  
 لانه لو شرط لغيره ما لا يكون ربا وفي البناءة قال علماء واهو بيع فيه فضل مستحق لاحد المتعاقدين  
 خال عما يقابله من عوض شرط في هذا العقد وعلى هذا سائر أنواع البيوع الفاسدة من قبيل الربا  
 وفي الذخيرة من كتاب المداينات من الفصل الثاني عشر في المنفقات قال محمد اذا اشترى الرجل من

البائع والمشتري لا يكون  
 ربا وانما قال في أحد  
 البدلين ولم يقل لا أحد  
 العاقلين لان العاقد قد  
 يكون وكلا وقد يكون  
 فضوليا والمعتبر كون  
 الفضل للبائع أو للمشتري  
 اه تأمل (قوله وعلى  
 هذا سائر أنواع البيوع  
 الفاسدة من قبيل الربا)  
 هذا التعميم غير ظاهر  
 لان من البيوع الفاسدة  
 ما سكت فيه عن الثمن  
 وبيع عرض بخمر أو بام  
 ولد فحب القيمة عليك  
 بالقبض وكذا بيع جذع

في سقف وذراع من ثوب يضرب التبعيض وبيع ثوب من ثوبين والبيع الى النيروز ونحو ذلك مما سبب الفساد فيه الجهالة أو الضرر  
 أو نحو ذلك نعم يظهر ذلك في البيع الفاسد بسبب شرط فيه نفع لاحد العاقلين مما لا يقتضيه العقد ولا يلائمه ويؤيد ذلك ما ذكره  
 الزيلعي في باب القرض في بحث ما يبطل بالشرط الفاسد حيث قال والاصل فيه ان كل ما كان مبادلة مال بمال يبطل بالشروط  
 الفاسدة لا ما كان مبادلة مال بغير مال أو كان من التبرعات لان الشروط الفاسدة من باب الربا وهو يختص بالمعاوضة المسالية دون



غيرها من المعاوضات والتبرعات لان الربا هو الفضل الخالي عن العوض وحقيقة المبرم والمفاسدة هي زيادة ما لا يقتضيه العقد ولا يلائمه فيكون فيه فضل خال عن العوض وهو الربا بعينه اه ملخصا (قوله ولا يرد على المصنف ما في جميع العلوم الخ) ههنا كلام وهو ان التعريف لا يصدق على ربا النسبة اما اول فلان في صورة زيادة احد البدلين الغير الحاضر على الآخر الحاضر فضل لكن غير خال عن العوض لان نقدية الحاضر عوض لفضل الغير الحاضر لان يقال ان الشرع لم يعتبرها عوضا والمراد العوض الشرعي واما ثانيا فلان ربا النسبة قد يتحقق مع التساوي بالمعيار الشرعي على ما سيجي آتيا الا ان يقال ان المقصود تعريف الربا الحقيقي المتبادر منه عند الاطلاق وانما هو ربا الفضل فلا بأس بخروج ما ذكر عن التعريف كالا يخفى فتدبر يعقوبية (قوله ورد مثله) معطوف على قوله ١٣٦ لولم يصح الابرأ على الابرأ فهو فعل ماض ومثله مفعوله (قوله فيجب ذلك حقا لله تعالى)

آخر عشرة دراهم فضة بعشرة دراهم فزاد عليهم اذ انما فهو بهدائه انما لم يدخله في البيع ان لم يكن مشروطا في الشراء لا يفسد الشراء لانه اذا وهب الداني منه انعدم الربا قالوا انما تصح هبة الداني اذا كانت الدراهم بحيث يضرها الكسر لانها حينئذ هبة مشاع فيما لا يحتمل القسمة اه وفي جميع العلوم الربا شرعا عبارة عن عقد فاسد وان لم يكن فيه زيادة لان بيع درهم بالدرهم نسبة ربا وان لم يتحقق فيه زيادة اه ولا يرد على المصنف ما في جميع العلوم من ربا النسبة لان فيه فضلا حكما والفضل في عبارته اعم منه ومن الحقيقي وظاهر ما في جميع العلوم وغيره ان المشتري يملك الدرهم الزائد اذا قبضه فيما اذا اشترى درهمين بدرهم فانهم جعلوه من قبيل الفاسد وهكذا صرح به الاصوليون في بحث النهي فقالوا ان الربا وسائر البيوع الفاسدة من قبيل ما كان مشروطا باصله دون وصفه وفي كتاب المداينات من الغنية قال استاذنا وقعت واقعة في زماننا ان رجلا كان يشتري الذهب الرديء زمانا الدينار بخمسة دنانير ثم تده فاستحل منه فبرؤه عما بقي لهم عليه حال كون ذلك مستهلكا فكنت انا وغيري انه يبرأ او كتب ركن الدين الرضاوى الابرأ لا يعمل في الربا لان رده لحق الشرع وقال اجاب به نجم الائمة المحكي معلا بهذا التعليل وقال هكذا سمعته عن ظهير الدين المرغيناني قال رضي الله عنه فقرب من ظني ان الجواب كذلك مع تردد في كنت اطاب الفتوى لا يجوز جوابي عنه فعرضت هذه المسئلة على علماء الدين الحنطلي فاجاب انه يبرأ اذا كان الابرأ بعد الهلاك وغضب من جواب غيره انه لا يبرأ فازداد ظني بهجة جوابي ولم أحج ويبدل على محنته ما ذكره البرزوي في غناء الفقهاء من جهة صور البيع الفاسد جهة العقود الربوية يملك العوض فيها بالقبض قلت فاذا كان فضل الربا مملوكا للقباض بالقبض فاذا استهلكه على ملكه ضمن مثله فلولم يصح الابرأ ورد مثله يكون ذلك رد ضمان ما استهلكه لا رد عين ما استهلك ويرد ضمان ما استهلك لا يرتفع العقد السابق بل يتقرر مقيدا للملك في فضل الربا فلم يكن في رده فائدة نقض عقد الربا فيجب ذلك حقا لله تعالى وانما الذي يجب حقا للشرع رد عين الربا ان كان قائما لا رد ضمانه انتهى ما في الغنية وهو محرم بالكاتب والسنة والاجماع اما الكتاب فآيات منها وحرم الربا والمراد به فيها الفضل وهو الزيادة ليعلق التحريم به لان الاحكام

ينصب يجب بان مضرة بعد الفاء في جواب النفي وفي بعض النسخ يجب باللام وفي بعضها فكيف يجب (قوله وانما الذي يجب حقا للشرع الخ) قال بعض الفضلاء قد علمت ان العقد المذكور يتعلق بسببه حقان حق العبد وهو رد عينه ان كان باقيا ورضيانه ان مستهلكا وحق الشرع وهو رد عينه بنقض العقد السابق انتهى عنه شرعا وابرأ العبد انما يكون فيما يملكه وهو الدين الثابت في الذمة ولا شك في براءته عنه لان المالك قد ابرأه منه واما فيما لا يملكه وهو حق الشرع فلا عمل لبراءته فيه لانه ليس حقا له وقد تعذر

بعدم التصور بعد الهلاك وكلام ركن الدين مفروض فيه الاتراء عمل بقوله لان رده لحق الشرع وما ذكره البرزوي صريح لا في ان الثابت في الذمة وهو ضمانه قابل للابرأ فالواجب القطع بان الضمان الثابت بالاستهلاك في الذمة يقع الابرأ عنه واما حق الشرع فاصا حبه لا دخل للعبد فيه فكيف يقول ببراءته تأمل وقد قدم قبل هذه الورقة بسبع ورفات الابرأ العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع الدعوى كذا في دعوى البرازية وقد ذكرنا بعد هذا ان الابرأ عن الربا لا يصح فتسمع الدعوى به وتقبل البيعة اه كلام شيخنا السيد المحمدي في حاشية الاشياء اقول لا يخفى عليك ان الحادثة كانت في الابرأ بعد الاستهلاك وليس هذا الا في حق العبد كما قررته فحمل كلام ركن الدين على معني انه لا يصح للابرأ عن الربا بنفسه وان صح في ذاته لكنه لا يناسب الحادثة المسئول عنها فلا ينبغي جملة على ذلك فتدبر (قوله لا رد ضمانه) يعني حقا للشرع واما رده حقا للعبد فواجب سيد جوي

لا تتعلق الا بفعل المكلفين ومنها لا تأكلوا الرابوا المراد منه فيها نفس الزائد في بيع الاموال الربوية  
عند بيع بعضها بجنسه وفي المعراج ذكر الله لا كل الربا خمس عقوبات أحدها التخط قال تعالى  
لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس قيل في معناه تنفخ بطنه يوم القيامة فيصير  
لا تحمله قدماه فيصير كما قام سقط بمنزلة من اصابه المس ويؤيده الحديث بطلان بطنه نارا بقدر ما كل  
من الربا والمراد به الافتضاح على رؤس الاشهاد كما في حديث آخر ينصب لواء يوم القيامة لا كل  
الربا فيجتمعون تحته ثم يساقون الى النار والثاني المحقق قال الله تعالى يحقق الله الربا والمراد الهلاك  
والاستئصال وقيل ذهاب البركة والاستمتاع حتى لا ينتفع هو به ولا ولده من بعده والثالث الحرب  
قال الله تعالى فاذا جرب من الله ورسوله المعنى في القراءة بالمدا علموا الناس يا أكلة الربا انكم حوب  
الله ورسوله بمنزلة قطاع الطريق وفي قراءة بغير المدا علموا ان أكلة الربا حوب لله الرابع الكفر  
قال الله تعالى وذروا ما بقي من الربا ان كنتم مؤمنين وقال والله لا يحب كل كفار أثيم أي كفار باستحلال  
الربا والخامس الخلود في النار قال تعالى ومن عاد فاولئك أصحاب النار هم فيها خالدون يؤيده قوله  
صلى الله عليه وسلم كل درهم واحد من الربا أشد من ثلاث وثلاثين زنية يزنيها الرجل ومن ثبت نجمة  
من المحرام فالنار أولى به والمقصود من كتاب البيوع بيان المحلال الذي هو بيع شرعا والمحرام الذي  
هو ربا ولهذا قيل لمحمد الا تصنف في الزهد شيئا قال صنفت كتاب البيوع وليس الزهد الا اجتناب  
المحرام والرغبة في المحلال كذا في المبسوط وأما السنة فاكثر من أن تحصى قال الامام الاسيحي انفقوا  
على انه اذا أنكر ربا النساء يكفر وفي ربا الفضل في القدر اختلاف فان ابن عباس رضي الله تعالى عنه  
لا يرى الربا الا في النسبة للحديث انما الربا في النسبة وكلمة انما للعصر الا أن عامة الصحابة احتجوا  
بأحاديث والجواب عن تعلق ابن عباس انه منصرف الى ما ليس بمكيل ولا موزون لقوله آخره الا  
ما كيل أو وزن على ان ابن عباس رجوع عن هذا القول فان لم يثبت رجوعه فاجاع التابعين به  
يرفعه اه ما في المعراج وفي الخلاصة لو قضى بجواز بيع الدرهم بالدرهمين يدا بيد باعناهما أخذنا  
بقول ابن عباس لا ينفذ وان كان مختلفا بين الصحابة لانه لا يعلم ان احدا من الصحابة وافقه فكان  
معجورا اه وفي القنية من الكراهية لا بأس بالبيوع التي يفعلها الناس للتحرز عن الربا ثم رقم  
آخره مكرهه ذكر الباقى الكراهية عن محمد وعندهما لا بأس به قال الزنجري خلاف محمد في  
العقد بعد القرض اما اذا باع ثم دفع الدراهم لا بأس بالاتفاق اه وفي القنية من الكراهية يجوز  
للمحتاج الاستقراض بالربح اه وفي الخلاصة معزيا الى النوازل رجل له على آخر عشرة دراهم  
فاراد أن يؤجلها الى سنته ياخذ منه ثلاثة عشر فالحيلة أن يشتري منه بتلك العشرة متاعا ويقبض  
المتاع منه وقيمة المتاع عشرة ثم يبيع المتاع منه بثلاثة عشر الى سنة اه (قوله وعلمته القدر  
والجنس) أي علمه الربا وجوب المساواة التي يلزم عند فوتها الربا هكذا فسر السعناقي في شرح  
الاخسيكتي في الاصول وذكره في الكافي سؤال وجواب وفي فتح القدير أي علة تحريم الزيادة اه  
وفي المعراج أي علة حرمة الربا وجوب المساواة والعلة في اللغة المرض الشاغل والمجمع علل وأعلم الله  
فهو معلول واعتل اذا مرض واعتل اذا تمسك بحجة وأعلمه بكلمة جعله ذاعلة ومنه اعالات الفقهاء  
واعتلا لهم اه وأما في الاصول فقالوا انها في اللغة هي المعبر ومنه سمي المرض علة لانه يحلوه يتغير  
خال المحل عن وصف القوة الى وصف الضعف ولذا سمي الجرح علة لانه يحلوه بالمجروح يتغير حكم  
الحال وفي الاصطلاح ما يضاف اليه ثبوت الحكم بلا واسطة فخرج الشرط لانه لا يضاف اليه ثبوته

وعلمته القدر والجنس

والسبب والعلامة وعلّة العلة لأنها بالواسطة وهذا التعريف شامل للعلل الموضوعية كالبيع  
 والنكاح اهـ وللمستفظة كالعلل المؤثرة في القياسات والمراد بالقدر الكيل في المكيل والوزن  
 في الموزون فانحصر المعرف للحكم فهم ما والتعبير بالقدر أخصر لكنه يشمل ما ليس بصحيح أذ يشمل  
 الذرع والعدوليسامن أموال الربا كذا في فتح القدير ولكن بعد ما وضعوا القدر بأزاء الكيل  
 والوزن كيف يشمل غيرهما والجنس في اللغة الضرب من كل شيء والجمع أجناس وهو أعم من  
 النوع فالجميع من جنس والآنسان نوع وحكى عن الخليل هذا يجانس هذا أي يشاكله ونص عليه في  
 التهذيب أيضا وعن بعضهم فلان لا يجانس الناس إذا لم يكن له تمييز ولا عقل والاصحى ينسب كرهذين  
 الاستعمالين ويقول هو كلام المولدين وليس بعربي كذا في المصباح وفي فتح القدير واختلاف  
 الجنس يعرف باختلاف الاسم الخاص واختلاف المقصود فالحنطة والشعير جنسان عندنا لأن أفراد  
 كل منهما في الحديث يدل على ذلك والثوب الهروي والمروى يسكون الرأه جنسان لاختلاف  
 الصنعة وقيام الثوب بهما وكذا المروى المنسوج ببغداد وخراسان واللبد اللامي والطالقاني والتمر  
 كله جنس واحد والمديد والرصاص والشبه أجناس وكذا غزل الصوف والشعر واللحم الضاني  
 والمعزى والبقرى والالية واللحم وشحم البطن أجناس ودهن البنفسج والخيري جنسان والأدهنان  
 المختلفه أصولها أجناس ولا يجوز بيع رطل زيت غير مطبوخ برطل مطبوخ مطيب لأن الطيب  
 زيادة اهـ وفي المعراج القدر عبارة عن العيار والجنس عبارة عن مشاكلة المعاني اهـ والأصل  
 في هذا الباب الحديث المشهور وهو قوله صلى الله عليه وسلم الحنطة بالحنطة والشعير بالشعير والتمر  
 بالتمر والمخ بالمخ والذهب بالذهب مثلا بمثل يدا بيد وفيه رواية أن بالرفع الحنطة أي يبيع الحنطة  
 مثل وينصب على الحال وكذلك روى الرفع والنصب في يدا بيد والرفع عطف على الخبر أي مثل  
 ومقبوضة والنصب على الحال بتأويله بالمشتق أي متناجرين وهذا الحديث لشهرته ظن بعض  
 العلماء أنه متواتر وليس كذلك لأنه لا يصدق عليه حدة وقال الحصص أنه يقرب من المتواتر  
 لكثرة روايته وهو مروى عن ستة عشر صحابيا عمر وعبد الله بن الصامت وأبو سعيد الخدري وسارية  
 ابن أبي سفيان وبلال وأبو هريرة ومعه مر بن عبد الله وأبو بكر وعثمان وهشام بن عامر والبراء  
 وزيد بن أرقم وخالد بن أنى عبيد وأبو بكر وابن عمر وأبو الدرداء رضى الله تعالى عنهم وقد أطل  
 الكلام في بمانه في البناءة ثم قال آخر أوليس في الأحاديث المذكورة البسداء بالحنطة وانما هي  
 مد كورة في آثناؤه ولكنه ذكره في المبسوط عن محمد بن أبي حنيفة عن عطية العوفي عن أبي سعيد  
 الخدري بأدنا بالحنطة اهـ والحكم معلول باجماع القاييسين لكن العلة عندنا ما ذكرناه وعند  
 الشافعي الطعم في المطعومات والتمنية في الاثمان والجنسية شرط والمساواة لمخلص والأصل هو الحرمة  
 عنده لأنه نص على شرطين التقابض والمماثلة وكل ذلك يشعر بالعزة والخطر كاشتراط الشهادة في  
 النكاح فيعمل بعلة تناسب اظهار الخطر والعزة وهو الطعم لبقاء الانسان والتمنية لبقاء الاموال  
 التي هي مناط المصالح بها ولا أثر للجنسية في ذلك فجعلناه شرطا والحكم قيدidor مع الشرط ولنا انه  
 أوجب المماثلة شرطا في البيع وهو المقصود بسوقه تحقيقا لمعنى البيع اذ هو بني عن التقابل وذلك  
 بالتمائل أو صيانة لاموال الناس عن التوى أو تهيمبالقائدة باتصال التسليم به ثم يلزم عند  
 قوته حرمة الربا والمماثلة بين الشئيين باعتبار الصورة والمعنى والمعياري سوى الذات والجنسية تسوى  
 المعنى فيظهر الفضل على ذلك فيتحقق الربا بالان الربا هو الفضل المستحق كما قدمناه ولا يعتبر الوصف

(قوله ولكن بعدما  
 وضعوا الخ) قال في النهر  
 أنت خير بأن هذا في  
 حيز المنع غاية الامرانهم  
 أرادوا هذا المعنى من  
 اللفظ وهذا لا يفيد عدم  
 شموله لغيره وضعا نعم في  
 المحواشي السعدية يمكن  
 أن يقال الالف واللام في  
 القدر للعهد والمراد  
 الكيل والوزن

لانه لا يعد تفاوتا عرفاً ولان في اعتباره سد باب البياعات اول قوله عليه الصلاة والسلام جيدها  
وردتها سواء اطعم والتمتية من أعظم وجوه المنافع والسبيل في مثلها الاطلاق بالبلغ الوجوه لشدة  
الاحتياج اليها دون التضييق فلا يعتبر بما ذكره كذا في الهداية (قوله وحرم الفضل والنساء بهما)  
أي بالقدر والجنس لوجود العلة بتمامها والفضل الزيادة والنساء بالمدة التأخير ولم يذكره في المصباح  
وانما ذكر النسبة فقال والنسبة مهموز على فعيـل ويجوز الادغام لانه زائد وهو التأخير والنسبة  
على فعيـلة مثله وهما اسمان من نساء الله أجله من باب نفع وأنساء الله بالف اذا آخره اه وفي  
النباية النساء بفتح النون والمد البمع الى أجل وفي فتح القدير انه بالمدة لا غير (قوله والنساء فقط  
باحدهما) أي وحرم التأخير لا الفضل بوجوه القدر فقط والجنس فقط وله صورتان احدهما  
باع حنطة بشعر متفاضلا صح لا نسبة الثانية باع ثوباً بمر ويا بمر وبين جاز حاضر ولو باع عبداً  
بعبد الى أجل لا يجوز لوجود الجنس وقال الشافعي الجنس بانفراده لا يحرم النساء لانه لا يثبت  
بالتأخير الاشبهة الفضل وحقيقة الفضل جائر فالشبهة أولى ولنا انه مال الربا من وجه نظر الى القدر  
أو الى الجنس والنقدية أوجبت فضلاً في المالية فيتحقق شبهة الربا وهي مانعة عن الجواز كالحقيقة  
كذا في الهداية قال مولانا لا كمل فيه بحث من وجهين أحدهما ما قيل ان كونه من مال الربا  
من وجه شبهة وكون الشبهة أوجبت فضلاً شبهة فصارت شبهة الشبهة فالشبهة هي المعتبرة دون النازل  
عنها والثاني ان كونها شبهة الربا كالحقيقة اما أن يكون مطلقاً أو في محل الحقيقة والاول ممنوع  
والثاني مسلم لكونها كانت جائزة فيما نحن فيه فيجب أن تكون الشبهة كذلك والجواب عن الاول  
ان الشبهة الاولى في المحل والثانية في الحكم وثمة شبهة أخرى وهي التي في العلة ولشبهة العلة والمحل  
ثبت شبهة الحكم لاشبهة الشبهة وعن الثاني ان القسمة غير خاضعة بل الشبهة مانعة في محل الشبهة  
اذا وجدت العلة بكاملها اه واستدل بعضهم لمذهبنا بنهيهم عليه السلام عن بيع الحيوان بالحيوان  
نسبة رواه أبو داود وقال الترمذي انه حديث حسن صحيح قال والعمل عليه عند أكثر أهل العلم  
وتتمامه في النباية وأورد انه بعض العلة فلا يثبت به الحكم وأجيب بانه علة تامة لحزمة النساء وان  
كان بعض علة لحزمة الفضل فلا يؤدي الى توزيع أجزاء الحكم على أجزاء العلة كذا في المعراج  
وأورد أيضاً ظاهر قول المصنف والنساء فقط باحدهما يمنع جواز اسلام النقود في الرعفران أو  
القطن لوجود القدر وهو الوزن مع انه جائز فاجاب عنه في الهداية بانهم لا يتفقان في صفة الوزن  
أما اذا اختلفا في المعنى فيجوز لان النقود توزن بالصنجات والرعفران بالامناء فنقول الدراهم مع  
الرعفران وان اتفقا في الوزن صورة فقد اختلفا فيما يوزن به صورة ومعنى وحكم فيجوز التأخير  
أما الاختلاف الصوري فما بيناه وأما الاختلاف في المعنى فلان النقود لا تتعين بالتعيين  
والرعفران ونحوه يتعين وأما الاختلاف في الاحكام فيجوز التصرف في النقود قبل قبضها بخلاف  
المشمن فلم يجمعهما القدر من كل وجه فنزلت الشبهة فيه الى شبهة الشبهة فان الموزونين اذا اتفقا  
كان المنع للشبهة واذا لم يتفقا كان ذلك شبهة الوزن والوزن وحده شبهة فكان ذلك شبهة الشبهة  
وهي غير معتبرة والصنجات بتحريك النون جمع صنجية وعن ابن السكيت لا يقال بالسين وانما  
يقال بالصاد وفي المغرب الصنجات بالتحريك جمع صنجية بالتسكين وعن الفراء بالسين أفصح وأنكر  
القمي السين أصلاً وفي فتح القدير الوجه أن يضاف تحريم الجنس بانفراده الى السمع كما ذكرناه ويلحق  
به تأثير الكيل أو الوزن بانفراده ثم يستثنى اسلام النقود في الموزونات بالاجماع كي لا ينسداً أكثر

وحرم الفضل والنساء بهما

والنساء فقط باحدهما

(قوله ولو باع عبداً

بعبد الخ) اعترضه بعض

الفضلاء بان علة الحكم

هنا عدم قبول الغبد

التأجيل لوجود الجنسية

فلو مثل يبيع هروى

بمثله لكان أولى اه

وهو مناقشة في المثال

والمقصود منه التوضيح

على انه لا مانع من كون

الجنسية فيه علة أيضاً

ويدل عليه الاستدلال له

بالحديث الآتي قريباً

نأمل (قوله وحقيقة

الفضل جائر) كما لو باع

مروياً بمر وبين حاضر

(وكذا يجوز بيع اناء من غير النقدين الخ) سئل عن الحامية قبيل قوله والفلس بالفلسين ما يفيد تقييده بما اذا كان ذلك الاناء لا يباع وزنا ولا اعتبر المساواة في الوزن (قوله بخلافه من الذهب أو الفضة) أي بخلاف بيع الاناء من الذهب أو الفضة بمثله من جنسه يدا يدا واحدهما أنقل ١٤٠ (قوله وأما السلام الفلوس في الموزون الخ) قال في النهر أقول ينبغي أن يقال ان كانت

كاسد لا يجوز لانها وزنية حيثنذوعليه يحصل ما في الفتح وان كانت راحة يجوز لانهم في هذه الحالة أجروها بحري النقود حتى أوجبوا الزكاة فيها وعليه يحمل ما في الاستيعابي وهذا يجب أن يعول عليه (قوله) ومن أبي يوسف اعتبارها الخ قال في النهر قال في الحواشي السعدية وعلى هذا فاستقرض الدراهم

وحلا عدمهما وصح بيع المكمل كالبر والشعير والتمر والمخ والموزون كالنقدين وما ينسب الى الرطل بجنسه متساويا لا متفاضلا

عدد او يبيع الدقيق وزنا على ما هو المتعارف في زماننا ينبغي أن يكون مبنيا على هذه الرواية اه أي يبعه بمثله وزنا وظاهر ما في الفتح يفيد ترجيحها اه وقوله أي يبعه بمثله تقييدا حترز به عن بيعه بالدراهم مثلا فانه جائز وزنا قال في الذخيرة وقال

أبواب السلم وسائر الموزونات خلاف النقود لا يجوز اسلامه في الموزونات وان اختلفت أجناسها كالسلام الحديد في قطن أو زيت في جبن وغير ذلك الا اذا خرج من أن يكون وزنيا بالصنعة الا في الذهب والفضة فلو أسلم سيفا فاسميا وزن جاز لا بالحديد لان السيف خرج من أن يكون موزونا ومنعه في الحديد لا اتحاد الجنس وكذا يجوز بيع اناء من غير النقدين بمثله من جنسه يدا يدا واحدا كان أو حديدا وان كان أحدهما أنقل من الآخر بخلافه من الذهب والفضة فانه يجري فيما ربا الفضل وان كانت لا تباع وزنا لان صورة الوزن منصوص عليها فلا تتغير بالصنعة فلا تخرج عن الوزن بالعادة وأورد انه ينبغي أن يجوز حينئذ اسلام الحنطة والشعير في الدراهم والدنانير لاختلاف طريقة الوزن أوجب بان امتناعه لا امتناع كون النقود مسلما فيه لان المسلم فيه مبيع وهما متعنان للثمنية وهل يجوز بيعا قبيل ان كان بلفظ البيع يجوز بيعا بشئ مؤجل وان كان بلفظ السلم فقد قيل لا يجوز وقال الطحاوي ينبغي أن ينعقد بيعا بشئ مؤجل اه وأما اسلام الفلوس في الموزون ففي فتح القدير مقتضى ما ذكره أن لا يجوز في زماننا لانها وزنية اه وذكر الاستيعابي جوازه قال لانها معدنية بخلاف ما اذا أسلم فلوسا في فلوس فانه لا يجوز لان الجنس بانقراده يحرم النساء اه والواقع في زماننا وزنها بدار الضرب فقط وأما التعامل في الاسواق فبالعد (قوله وحلا بعدمهما) أي حل الفضل والنساء عند انعدام القدر والجنس فيجوز بيع ثوب هروي بمرويين نسيئة والجوز بالبيض نسيئة لعدم العلة المحرمة وعدم العلة وان كان لا يوجب عدم الحكم لكن اذا تجددت العلة لزم من عدمها العدم لا بمعنى انها تؤثر العدم بل لا تثبت الوجود لعدم علة الوجود فيبقى عدم الحكم وهو عدم المحرمة فيما نحن فيه على عدمه الاصلى واذا عدم سبب المحرمة والاصل في البيع مطلقا لا باحة كان الثابت الحل (قوله وصح بيع المكمل كالبر والشعير والتمر والمخ والموزون كالنقدين وما ينسب الى الرطل بجنسه متساويا لا متفاضلا) فالبر والشعير والتمر والمخ مكيلة أبدأ النص رسول الله صلى الله عليه وسلم عليها فلا يتغير أبدأ في شرط التساوي بالكيل ولا يلتفت الى التساوي في الوزن دون الكيل حتى لو باع حنطة بحنطة وزنا لا كيلا لم يجر والذهب والفضة موزونة أبدأ النص على وزنها ما فلا بد من التساوي في الوزن حتى لو تساوى الذهب بالذهب كيلا ولا وزنا لم يجر وكذا الفضة بالفضة لان طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم واجبة علينا لان النص أقوى من العرف فلا يترك الأقوى بالادنى وما لم ينص عليه فهو محمول على عادات الناس لانها دلالة على جواز الحكم وعن أبي يوسف اعتبارها على خلاف النص لان النص عليه في ذلك الوقت انما كان للعادة فكانت هي المنظور اليها في ذلك الوقت وقد تبدلت وأما الاسلام في الحنطة وزنا فقيهه روايتان والفتوى على الجواز لان الشرط كونه معلوما وفي الكافي الفتوى على عادة الناس والرطل بكسر الراء وفتحها قال الجوهري انه نصف من وهو ما يوزن به

شيخ الاسلام أجمعوا على ان ما ثبت كيله بالنص اذا بيع وزنا بالدراهم يجوز وكذلك ما ثبت وزنه بالنص اه وقوله وظاهر ما في الفتح الخ أي حيث انتصر لابي يوسف ورد ما أورد على تعليقه (قوله وأما الاسلام في الحنطة وزنا الخ) قال في النهر ثم مقتضى ما قال امتناع السلم في الحنطة وزنا وهو رواية الحسن عن أصحابنا واختار الطحاوي الجواز لان المسلم فيه معلوم وعليه الفتوى وقوله في الكافي الفتوى على عادة الناس يقتضي انهم لو اعمدوا أن يسلموا فيها كيلا أو أسلم وزنا لا يجوز



وجيمده كديته ويعتبر  
التعين دون التقابض في  
غير الصرف من الربويات

ولا ينبغي ذلك بل اذا التقا  
على معرفة كيل أو وزن  
ينبغي أن يجوز لوجود  
المصحح وانتفاء المانع كذا  
في الفتح (قوله وفسر في  
الهدياه ما ينسب الى  
الرطل الخ) قال الرمي  
فعلى هذا الزيت  
والسمن والعسل ونحوها  
موزونات وان كملت  
بالموازين لاعتبار الوزن  
فيها (قوله والمراد بها هنا  
موازين الخ) نظيره في  
عرفنا الحقائق التي يباع  
بها الزيت فان الحق اسم  
لا يسهو وزنا معلوما في كمال  
الزيت بالحقاق ويحسب  
بالرطل وهذا معني  
نسبته الى الرطل وحينئذ  
فالحق يسمى أوقية (قوله  
وفي التبيين وهذا مشكل  
الخ) قال في النهر وقد منا  
عن الفتح انه لو باع الفضة  
بجنسها في كفة ميزان جاز  
لانتفاء احتمال التفاضل  
وهذا يؤيد ما ادعاه  
الشارح وعن الصيرفية  
أيضا لو تباعا بذهب  
مضروب كفة بكفة

وفي النهاية انه اثنا عشر أوقية وقال أبو عبيدة الرطل مائة درهم وثمانية وعشرون درهما ووزن  
سبعة وفي المغرب الرطل ما يوزن به أو يكال به وفي فتح القدير ثم الرطل والأوقية مختلف فيهما عرف  
الأمصار ومختلف في المصر الواحد أمر المبيعات فالرطل الآن بالاسكندرية ثلثمائة درهم واثنا  
عشر درهما كل عشرة وزن سبعة وفي مصر مائة وأربعة وأربعون درهما وفي الشام أكثر من ذلك  
فهو أربعة أمثاله وفي حلب أكثر من ذلك وتفسير أبي عبيدة له تفسير للرطل العراقي الذي قدر به  
الفقهاء كيل صدقة النظر وغيرهما من الكفارات اه وفسر في الهدياه ما ينسب الى الرطل بما  
يباع بالاواقى وفسره قاضيان أيضا فقالا وتفسيره ان ما يباع بالاواقى فهو وزني لانها قدرت  
بطريق الوزن وصارت وزنية أما سائر المكيال ما قدرت بالوزن فلا يكون وزنيا اه حتى يحسب  
ما يباع وزنيا وهذا لانه يشق وزن الدهن بالامناء والصنجات لعدم الاستمسك الا في وعاء وفي وزن  
كل وعاء نوع خرج فالتخذ الرطل لذلك والاواقى جمع أوقية بالتشديد وهي أربعون درهما والمراد  
بها هنا موازين معلومات الوزن قال في الهدياه فاذا كان موزونا فلو بيع بمكيال لا يعرف وزنه  
بمكيال مثله لا يجوز ولو كان سواء بسواء لتوهم الفضل في الوزن بمنزلة المجازفة وفي التبيين وهذا  
مشكل لان الشئيين اذا تساوا في كيل وجب أن يستويا في كيل آخر ولا تأثير لكون الكيل  
مع لوما أو مجهولا في ذلك اذا اختلف ثقله فيهما وفي النهاية قال الاسيحياني فائدة هذا انه لو باع  
ما ينسب الى الرطل بنفسه متفاضلا في الكيل متساويا في الوزن يجوز وهذا أحسن وهو قياس  
الموزونات فانه لا يعتبر فيه الا الوزن غير انه يؤدي الى انه لا يجوز بالاواقى أيضا اذ لا فرق بين  
كيل وكيل على ما بيناه ولا يندفع هذا الاشكال الا اذا منع الجواز في الكيل اه (قوله وجيمده  
كديته) أي جيمدها جعل فيه الربا كديته حتى لا يجوز بيع أحدهما بالأخر متفاضلا لقوله  
عليه السلام جيدها ورديتها سواء وفي النهاية انه غريب ومعناه يؤخذ من اطلاق حديث أبي سعيد  
الخدري أولان الوصف لا يعد تغاوتا وأولان في اعتبارهما سد باب البياعات قيد بمال الربا  
لان الجودعة معتبرة في حقوق العباد فاذا أتلغ جيد الزم مثله قدر اوجودة ان كان مثليا وقيمه جيدا  
ان كان قيميا ولكن لا تستحق باطلاق عقد البيع حتى لو اشترى حنطة أو شيئا فوجده رديئا بلا عيب  
لا يردده كافي المحيط من الصرف وقد مناه في خيار العيب وتعتبر في الاموال الربوية في مال اليتيم  
فلا يجوز للوصي بيع فقير حنطة جيدة بفقير رديء وينبغي أن تعتبر في مال الوقف لانه كاليتيم وقد  
كتبت في الفوائد انها معتبرة في أربعة هذا وفي حق المريض حتى تنفذ من الثلث وفي الرهن القلب  
اذا انكسر عند المرتهن ونقصت قيمته فان المرتهن يضمن قيمته ذهبيا ويكون رهنا عنده (قوله  
ويعتبر التعيين دون التقابض في غير الصرف من الربويات) لانه مبيع متعين فلا يشترط فيه القبض  
كغير مال الربا للحصول المقصود وهو التمكن من التصرف بخلاف الصرف لعدم تعيينه الا بالقبض  
فاشترط فيه ليتعين والمراد باليد في الحديث التعيين وهو في النقدين بالقبض وفي غيرهما بالتعيين  
فلم يلزم الجمع بين معنيين مختلفين وانما اشترط القبض في المصر وغ من الذهب والفضة باعتبار  
أصل خلقته وبيانه كذا ذكره الاسيحياني بقوله واذا تباعا كيليا بكيلي أو وزنيا بوزني كلاهما من  
جنس واحد ومن جنسين مختلفين فان البيع لا يجوز حتى يكون كلاهما عيناً أضيف اليه العقد  
وهو حاضر أو غائب بعد أن يكون موجودا في ملكه والتقابض قبل الافتراق بالابدان ليس بشرط  
لجوازه الا في الذهب والفضة ولو كان أحدهما عيناً أضيف اليه العقد والا خردينا موصوفا في

الذمة فانه ينظر ان جعل الدين منهما مائنا والعين مبيعاً جاز البيع بشرط أن يتعين الدين منهما قبل  
التفرق بالابدان وان جعل الدين منهما مبيعاً لا يجوز وان أحضر في المجلس والذي ذكر فيه الباء  
ثمن وما لم يذكر فيه الباء مبيع ويبانه اذا قال بعث هذه الحنطة على انها قفيز بقفيز حنطة جيدة أو قال  
بعث منك هذه الحنطة على انها قفيز بقفيز من شعير جيد والبيع جائز لانه جعل العين منهما مبيعاً  
والدين الموصوف ثمناً ولكن قبض الدين منهما قبل التفرق بالابدان شرط لان من شروط جواز  
هذا البيع أن يحصل الاقتراق عن عين بعين وما كان ديناً لا يتعين الا بالقبض ولو قبض الدين منهما  
ثم تفرق جاز البيع قبض العين منهما أو لم يقبض ولو قال اشترت منك قفيز حنطة جيدة بهذا القفيز  
من الحنطة أو قال اشترت منك قفيز شعير جيد بهذا القفيز من الحنطة فانه لا يجوز وان أحضر  
الدين في المجلس لانه جعل الدين مبيعاً قصاراً بما عاين ليس عنده وهو لا يجوز اهـ (قوله وصح  
بيع الحنطة بالحنطين والتفاحه بالتفاحتين والبيضة بالبيضتين والجوزة بالجوزتين والتمر  
بالتمرتين) لانهم لم تكن مكيلاً ولا موزوناً فانه تمت إحدى العلتين وهي القدر في التفاضل  
سواء كان بضعف الآخر أو باضعافه حيث لم يدخل تحت كيل أو وزن أما التفاحه والبيضة  
والجوزة فظاهر وأما الحنطة من الحنطة والشعير فالمراد بها ما دون نصف صاع لانه لا تقدير في الشرع  
بما دون نصف صاع فلم يكن من ذوات الامثال ولا بد أن لا يوجد نصف الصاع فلو باع ما دون نصف صاع  
بنصف صاع لم يجز لوجود العيار من أحد الجانبين فتحققت الشبهة وعلى هذا لو باع ما لا يدخل  
تحت الوزن كالذرة من ذهب وقضة بما لا يدخل تحتها جاز لعدم التقدير شرعاً اذا لا يدخل تحت  
الوزن قيد بالتفاضل لانه لا يجوز النساء لوجود الجنس وفي فتح القدير قولهم لا تقدير في الشرع  
بما دون نصف الصاع يعرف منه انه لو وضعت مكييل أصغر من نصف الصاع لا يعتبر التفاضل  
بها وفي جمع التفاريق لاروايه في الحنطة بالقفيز واللب بالجوز والصحيح ثبوت الربا ولا يسكن  
الخطر الى هذا بل يجب بعد التعديل بالقصد الى صيانة أموال الناس تحريم التفاحه بالتفاحتين  
والحنطة بالحنطين اما ان كانت مكييل أصغر منها كما في دينارنا من وضع ربع القديح وثمان القديح  
المصري فلا شك وكون الشرع لم يقدر بعض المقدرات الشرعية في الواجبات المالية كالكفارات  
وصدقة الفطر باقل منه لا يستلزم اهدار التفاوت المتيقن بل لا يحل بعد تيقن التفاضل مع تيقن  
تحريم اهداره ولقد أعجب غاية العجب من كلامهم هذا وروى المعلى عن محمد أنه كره التمرة  
بالتمرتين وقال كل شيء حرم في الكثير فالقيل منه حرام اهـ وأما ضمان الحنطة فبالقيمة عند  
الاتلاف لا بالمثل وهذا في غير العددي المتقارب أما فيه كالجوز فكلام نفي الاسلام أن الجوزة مثل  
الجوزة في ضمان العدوان وكذا التمرة بالتمر لا في حكم الربا ومن فروع الضمان لو غصب حنطة  
فغفنت عنده ضمن قيمتها فان أبي الآن يأخذ عنهما أخذها ولا شيء له في مقابلة الفساد الذي حصل لها  
كذا في فتح القدير وفي الخانية ولا بأس بالسلمك واحد بائنين لانه لا يوزن وان كان جنس منه يوزن  
فلاخير فيما يوزن الامثلاً بمثل اهـ ثم قال فيها باع انا من حديد جديدان كان الاناء يباع وزناً  
تعتبر المساواة في الوزن والا فلا وكذا لو كان الاناء من نحاس أو صفر باعه بصفر اهـ (قوله والفلس  
بالفلسين باعيانها) أي وصح بيع الفلس المعين بفلسين معينين عندهما وقال محمد لا يجوز لان  
الفلس الرائجة أثمان وهو لا يتعين ولذا لا تتعين الفلوس اذا قوبلت بخلاف جنسها كالنقدين  
ولا يفسد البيع بهلاكها فاذا لم تتعين يؤدي الى الربا أو يحتمل ان يأخذ نافع الفلس الفلسين أولاً

وصح بيع الحنطة  
بالحنطين والتفاحه  
بالتفاحتين والبيضة  
بالبيضتين والجوزة  
بالجوزتين والتمر  
بالتمرتين والفلس  
بالفلسين باعيانها

لا يجوز ما لم يعلم وزن  
الذهب لانه وزني وهذا  
يشهد لصاحب الهداية  
والظاهر انه ما قولان  
متقابلان والله الموفق  
(قوله والصحيح ثبوت  
الربا) هذا مشكل في  
اللب بالجوز فان اللب  
موزون بخلاف الجوز  
وانظر لم يجعل مثل  
الزيت بالزيتون وقصد  
يقال هو المراد من قوله  
والصحيح ثبوت الربا  
بالنظر اليه فان لقشره  
قيمة وسيدكر المؤلف ان  
بيع الجوز بدنه والتمر  
بنواه مثل الزيت  
بالزيتون أي فيجوز بيعه  
بالاعتبار فتأمل وراجع  
(قوله وروى المعلى الخ)  
على هذا ليس ما بحثه  
مخالفاً للنقول بل هو  
ترجيح لهذه الرواية

فرد أحدهما قضاء لدينه وياخذ الآخر بلا عوض أقصار كل واحد كان بغير أعيانها ولهما أنهما ليست  
أثمانا خلقية وإنما كانت ثمننا بالاصطلاح وقد اصطالحا على إبطال الثمنية فتبطل وإن كانت ثمننا  
عند غيرهما لبقاء اصطلاحهم على ثمنيتها إذ لا ولاية لغير علمها بخلاف النقيدين لأن الثمنية فيهما  
بأصل الخلقة فلا تبطل بالاصطلاح فإذا بطلت الثمنية تعينت فلا يؤدي إلى الربا بخلاف ما إذا  
كانت غير معينة فإنه يؤدي إلى الربا على ما بيناه وأورد أن الثمنية إذا بطلت وجب أن لا يجوز  
التفاضل لأن التماس موزون وإنما صار معدودا بالاصطلاح على الثمنية فإذا بطلت عاد إلى أصله  
وأجيب بأن اصطلاحهما على العدم لم يبطل ولا يلزمه فكم من معدود لا يكون ثمننا وأورد أيضا أن  
كونها ثمننا بعد الكساد لا يكون إلا باصطلاح الكل فكذا بطلان الثمنية وأجيب بأن اصطلاحهما  
على بطلان ثمنيتها موافق للأصل لكونها عرضا بخلاف اصطلاحهما على كونها ثمننا بعد الكساد  
مخالف للأصل ولرأي الجميع فلم يصح وتيد بالتعيين لأن الفلاس لو كان بغير عينه والفلسان كذلك  
لم يجز وصورها أربع ما إذا كان الكل غير معين وإن تقابض في المجلس كذا في المحيط وما إذا كان  
الفلاس معيناً فقط وما إذا كانا غير معينين فقط ففي هذه الثلاثة لا يجوز اتفاقا لكن في صورتين  
الآخرتين لو قبض ما كان ديناً في المجلس جاز كذا في المحيط ومحل الخلاف مسألة الكتاب وأصل  
الخلاف مبني على أن الفلاس لا يتعين بالتعيين عند محمد ويتعين عندهما فيبطل العقد بهلاكه كذا  
في فتح القدير وفي المحيط أنها لا تتعين ولا ينسخ العقد بهلاكها قيد بجعل التفاضل لأن النساء حرام  
اتفاقا لأن الجنس بانفراده يحرمه كما قدمناه وفي الذخيرة ذكر محمد هذه المسألة في صرف الأصل ولم  
يشترط التقابض فهذا دليل على أنه ليس بشرط وذكر في الجامع الصغير ما يدل على أنه شرط ومن  
مشايخنا من لم يصح ما في الجامع الصغير لأن التقابض مع العينية إنما يشترط في الصرف وليس به  
ومنهم من صححه لأن لها حكم العروض من وجه وحكم الثمن من وجه فجاز التفاضل للأول واشترط  
التقابض للثاني عملاً بالدليلين بقدر الامكان اه وليس مرادهم خصوص بيع الفلاس بالفلسين  
بل بيان حل التفاضل حتى لو باع فلساً بمائة على التعيين جاز عندهما ولو تمة كما في أحكام الفلوس في  
المحيط لو باع الفلوس بالفلوس أو بالدرهم أو بالدينار فنقد أحدهما دون الآخر جاز وإن اختلفا  
لأن قبض أحدهما جاز ولو اشترى مائة فلس بدرهم فقبض الدرهم ولم يقبض الفلوس حتى كسدت  
لم يبطل البيع قياساً ويختار المشتري أن شاء قبضها كاسدة وإن شاء فسخ البيع ويبطل البيع  
استحساناً لأن كسادها بمنزلة الهلاك لأن المقصود منها الزواج فهو لها كالحياة ولو قبض منها خمسة  
ثم كسدت بطل البيع في النصف ورد نصف درهم اعتباراً بالبيع بالكل ولو رخصت لم يبطل  
ولا خيار للمشتري ولو كسدت الفلوس الثمن قبل قبضها بطل البيع عند أبي حنيفة وعندهما  
لا يفسد ويجب قيمتها ولو كسدت أفلس القرض فعليه مثلها عنده وعندهما قيمتها من الدراهم وكذا  
لو غصب واستهلك ثم عند أبي يوسف تعتبر القيمة يوم القبض وعند محمد يوم الكساد والأصح عند  
الامام أن عليه قيمتها يوم الانقطاع من الذهب والفضة ولو اشترى فلوساً وتقا بضاعاً على أن كل واحد  
منهما بالخيار وتفرقاً على ذلك فسد البيع لأن الخيار يمنع حكمة القبض ولو كان أحدهما بالخيار  
فالببيع جائز عندهما لأن الخيار لا يمنع ثبوت المالك في المبيع فوجد القبض المستحق في أحدهما  
وعلى قول أبي حنيفة لا يجوز لأن الخيار يؤثر في الجانبين فيمنع حكمة القبض وإن باع فلساً بعينه  
بفلسين باعاً بينهما بشرط الخيار يجوز اه ما في المحيط من باب بيع الفلوس واستقراضها (قوله)

(قوله وأجيب بأن  
اصطلاحهما على بطلان  
ثمنيتها الخ) يؤخذ منه  
أن اصطلاح البعض على  
شيء موافق للأصل فيه  
يعتبر وإن خالف اصطلاح  
الجميع (قوله تمة في  
أحكام الفلوس) قال  
الرملي وسياق مزيد  
بحث في أحكام الفلوس  
من كتاب الصرف (قوله  
وإن اختلفا لأن قبض  
أحدهما جاز) قال الرملي  
صوابه لا يجوز

واللحم بالحويوان) أى وضع بيع اللحم بالحويوان عند أى حنيفة وعند أى يوسف وقال محمد لا يجوز  
إذا كان من جنسه إلا إذا كان اللحم المفترز أكثر من اللحم الذى فى الحويوان ليكون اللحم بمقابله ما فيه  
والباقي من اللحم بمقابله السقط وهو بفحمتين مالا ينطلق عليه اسم اللحم كالحب والسكرش والامعاء  
والطحال وصار كالحل وهو بالمهمة دهن السمسم وله ما أنه باع الموزون بمالس بموزون فصار  
كبيع السيف بالحديد لأن الحويوان لا يوزن عادة ولا يمكن معرفة ثقله بالوزن بخلاف تلك المسئلة لأن  
الوزن فى الحل يعرف قدر الدهن اذا ميز و ذكر الشارح وانما لا يجوز بيع أحدهما بالآخر نسبة  
لأن المتأخر منهما لا يمكن ضبطه لانهما جنس واحد ألا ترى أنه لا يجوز ذلك اذا بيع بغيره من خلاف  
الجنس أيضا اه ولو باع شاة مذبوحة بشاة حية يجوز عند الكل وعلى هذا شاتان مذبوحتان غير  
مسلوختين بشاة مذبوحة لم تسخ بجوز وفى شرح الطحاوى لو كانت الشاة مذبوحة غير مسلوخة  
فاستراها بلحم الشاة فالحجاب فى قولهم جميعا كما قال محمد وأراد بغير المسلوخة غير المفصولة عن السقط  
وفى الطحاوى لو باع شاة فى ضرعها لبن بجنس لبنها فهو على الاختلاف الذى فى اللحم (قوله  
والسكر باس بالقطن وكذا بالغزل كيفما كان) أى صح لا اختلافها جنسا لأن الثوب لا ينقض  
ليعود غزلا أو قطنيا والسكر باس الثياب من المحم والجمع كرايس واليه ينسب الامام الحبوبى باعتبار  
بيعها وأشار المصنف الى أنه لو باع القطن المحلوج بغزل فانه يجوز كيفما كان لاختلاف الجنس  
وهو قول محمد وقال أبو يوسف لا يجوز الامتساو يا وقول محمد أظهر وفى الطحاوى وهو الأصح ولو باع  
المحلوج بغير المحلوج جاز اذا علم أن الحاصل أكثر مما فى الآخر وان كان لا يدري لا يجوز وكذا  
لو باع القطن غير المحلوج بحب القطن فلا بد أن يكون الحب الحاصل أكثر من الحب الذى فى القطن  
حتى يكون قدره مقابله والزائد بالقطن وكذا لو باع شاة على ظهرها صوف أو فى ضرعها لبن  
بصوف أو لبن يشترط أن يكون الصوف أو اللبن أكثر مما على الشاة لما ذكرنا من المعنى وهو نظير بيع  
الزيت بالزيتون (قوله والرطب بالرطب أو بالتمر متماثلا والعنب بالزبيب) أى متماثلا أيضا  
أما الاول فهو قول أى حنيفة وقال الباقر من العلماء ومنهم أبو يوسف ومحمد لا يجوز وأجمعوا على  
أن يبيع الرطب بالتمر متفاضلا لا يجوز ودليل الجماعة قوله صلى الله عليه وسلم حين سئل عنه أينقص  
إذا جف فقبل نعم فقال لا إذن رواه مالك فى الموطأ والاربعة فى السنن عن زيد بن عياش عن سعد بن  
أبى وقاص وله أن الرطب تمر لقوله عليه الصلاة والسلام حين أهدى اليه رطب أو كل تمر خير  
هكذا اسماء تمر أو تعقبه فى غاية البيان بان الهدية كانت تمر أو تبعه فى النباية بان الثابت فى البخارى  
انها تمر ولان الرطب لو كان تمرا حازا لبيع باول الحديث وهو بالتمر بالتمر وان كان غير تمر فما آخره  
وهو اذا اختلف النوعان فبيعوا كيف شئتم هكذا استدلل الامام الاعظم حين اجتمع عليه علماء بغداد  
وكانوا أشداه عليه لثاغته الخبر وأجاب عن حديثهم بان مداره على زيد بن عياش وهو ممن لا يقبل  
حديثه وفى الهداية وهو ضعيف عند النقلة وتعقبه فى النباية بانه ثقة عند النقلة قال الخطاوى وقد  
تكلم بعض الناس فى اسناد هذا الحديث وقال زيد بن عياش مجهول وليس كذلك فان ابن عياش  
هذا مولى لبني زهرة وقد ذكره مالك فى الموطأ وأخرج حديثه مع شدة تحريه فى الرجال ونقده وتبعه  
لاحوالهم وقد أخرجه الترمذى وقال حديث حسن صحيح ورواه أحمد فى مسنده وابن حبان فى  
صححه والحاكم فى المستدرک وقال هذا حديث صحيح لا جماع أئمة النقل على أمانة مالك بن أنس  
وأنه محكم لم يرويه اه قال الحاكم قال الاكل سلنا قوته فى الحديث ولكنه خبر واحد لا يعارض

واللحم بالحويوان  
والسكر باس بالقطن  
وكذا بالغزل كيفما كان  
والرطب بالرطب أو بالتمر  
متماثلا والعنب بالزبيب  
(قوله وفى الطحاوى لو  
باع شاة الخ) قال فى  
النهر والمذكور فى  
الشرح انه لو باع شاة  
على ظهرها صوف أو فى  
ضرعها لبن بصوف أو  
لبن يشترط أن يكون  
الصوف واللبن أكثر مما  
على الشاة وفى السراج  
لا خلاف بينهم انه لا يجوز  
بيع اللبن بشاة فى ضرعها  
لبن الا على وجه الاعتبار  
فما فى الطحاوى ضعف  
(قوله ولو باع المحلوج  
بغير المحلوج جاز الخ) قال  
الرملى قال فى الولوالجية  
يباع قطن المحلوج بالقطن  
الذى فيه حب لا يجوز  
الامتثال بمثل ولا ينظر الى  
الحب وكذا يبيع التمر  
بالتمر المشقوق لأن النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم  
قال التمر بالتمر الحديث  
من غير فصل اه وهو  
كما تراه مخالف لما هنا  
فتأمل ولا يخفى انما  
هنا أظهر

(قوله وهذه الزيادة بعد حتم الخ) عبارة الفتح وأنت تعلم ان بعد حتم هذه الزيادة يجب ١٤٥ قبولها لان المذهب المختار عند

المحدثين قبول الزيادة  
وان كان الاكثر لم يرووها  
الا في زيادة تفرد بها بعض  
الرواة الحاضرين في مجلس  
واحد ومثلهم لا يغفل  
عن مثلها فانها مردودة على  
ما كتبتناه في تحرير  
الاصول وما نحن فيه لم  
يثبت انه زيادة لمافي  
مجلس واحد اجتمعوا  
فيه فسمع هذا المسموع  
المشاركون له في ذلك  
المجلس بالسماع فإلم  
يظهر ان الحال كذلك  
فالاصل انه قال في مجلس  
ذكر في بعضها ما تركه  
في آخر (قوله وقيل  
لا يجوز اتفاقا) وعلمه  
فالفارق لا في حنيفة ان  
الاستعمال ورد باطلاق  
اسم النمر على الرطب ولم  
يرد مثل هذا في الزيد  
فاfter قاذ كره في فتح القدير  
وذ كره في المسئلة روايتين  
أخرتين فقال ونقل  
القدوري في التقريب  
عن أبي جعفر ان جواز  
بيع الزيد بالغيب  
قولهم جميعا وذ كره  
الحسن ان عندهما لا يجوز  
الا على الاعتبار لان  
الزيد موجود في الغيب  
فصار كالزيت بالزيتون

به المشهور وفي غاية البيان قواد ومسادار وياه على زيد بن عياش والمذكور في كتب  
الحديث زيد أبو عياش ورده في النباية بانه وهم فيه لانه ابن عياش وكنيته أبو عياش وكذلك وهم  
فيه الشيخ علاء الدين التركاني هكذا وقال صاحب التنقيح زيد بن عياش أبو عياش الزلاني ويقال  
الخزومي ويقال مولى بنى زهرة والمدني ليس به باس اه وفي العناية واعتراض بان التريد  
المذكور يقتضي جواز بيع المقلية بغير المقلية لان المقلية اما أن تكون حنطة فيجوز باول الحديث  
أولا فيجوز با آخره فنههم من قال ذلك كلام حسن في المناظرة لدفع شغب الخصم والمجة لا تتم به بل  
بما ينه من اطلاق اسم التمر عليه فقد ثبت أن التمر اسم لثمرة خارجة من النخلة من حيث تنعقد  
صورتها الى أن تدرك والرطب اسم لنوع منه كالبري وغيره اه وفي فتح القدير وقدر تردده بين  
كونه تمرا أو لبا بان هنا قسمين ثالثا وهو كونه من الجنس ولا يجوز بيعه بالآخر كحنطة المقلية  
بغير المقلية لعدم تسوية الكيل بينهما فما كذا الرطب بالتمر لا يسويهما الكيل وانما يسوي في  
حال اعتدال البدين وهو أن يحف الآخر وأبو حنيفة يمنع ويعتبر بالتساوي في حال العقد  
وعروض النقص بعد ذلك لا يمنع مع المساواة في الحال اذا كان موجه أمرا خلقيا وهو زيادة الرطوبة  
بمخلاف المقلية بغيرها فان في الحال نحبكم بعدم التساوي لاكتناز أحدهما في الكيل بخلاف الآخر  
لتخلل كثير وأجيب عن حديث زيد بن عياش أيضا بان المراد النهي عنه نسبية فانه ثبت في  
حديث أبي عياش هذا زيادة نسبية كما رواه أبو داود بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع  
الرطب بالتمر نسبية وبهذا اللفظ رواه الحاكم وسكت عنه ورواه الطحاوي وهذه الزيادة بعد حتمها  
يجب قبولها لان المذهب المختار عند المحدثين قبولها وان كان الاكثر لم يرووها الا في زيادة تفرد بها  
بعض الحاضرين في مجلس واحد ومثلهم لا يغفل عن مثلها فانها مردودة لكن يبقى قوله في تلك  
الرواية الصحيحة أين نقص الرطب اذا حف عرياعن الغائدة اذا كان النهي عنه نسبية وما ذكروا أن  
فائدته أن الرطب ينقص الى أن يحل الاجل فلا يكون في هذا التصرف منفعة للقيم باعتبار  
النقصان عند الجفاف فنههم شفقة مبنى على أن السائل كان ولي يقيم ولا دليل عليه اه وفي شرح  
الطحاوي ولو باع الثمار بعضها ببعض مجازفة لم يحز الا اذا كان كيلا وعرف تساويهما في الكيل  
قبل التفرق بالابدان عن مجلس العقد فانه يجوز البيع وكذلك اذا كان ثمر بين اثنين اقتسماه  
مجازفة لا يجوز لان القسمة بمنزلة البيع الا اذا علم تساويهما في الكيل قبل التفرق ولو بيع بعضها  
ببعض وزنا متساويا لا يجوز لان من شرط جواز التسوية الكيل ولا يدري ذلك وعن أبي يوسف  
اذا غلب استعمال الناس بالوزن يصير وزنا ويجوز ويعتبر التساوي وزنا وان كان أصله كيلا  
وأما بيع الرطب بالرطب فلما روي أن اسم التمر يتناول فيجوز بيعه مثلا بمثل ولو باع البسر بالتمر  
لا يجوز التفاضل فيه لانه تمر بخلاف الكفري حيث يجوز بيعه بعاشاء من النمر لانه ليس بتمر ولذا  
لا يجوز السلم فيه والكفري بضم الكاف وفتح الفاء وتشديد الراء مقصور اسم لوعاء الطلع وهو كم  
النخل أول ما ينشق وأما الثانية وهي بيع الغيب بالزيد فعلى الاختلاف السابق وقيل لا يجوز  
اتفاقا كالمقلية بغيرها والمطبوخة بغير المطبوخة ولو باع حنطة رطبة أو مبلولة أو يابسة جاز وكذا  
لو باع تمر منقعا أو زبيبا منقعا بتمر مثله أو زبيب مثله أو يالبا بس منها جاز عندهما خلافا للحمد

١٩ - بحر سادس فصار في بيع الغيب بالزبيب أربع روايات اه ملخصا (قوله ولو باع حنطة رطبة أو مبلولة  
أو يابسة جاز) عبارة الهداية وكذا يبيع الحنطة الرطبة أو المبلولة بمثلها أو يالبا يابسة



(قوله وكذا يبيع الزيت المطبوخ ١٤٦ غير المطبوخ) قدم عن الفتح في شرح قوله وعلمته القدر والجنس انه لا يجوز بيع رطل

زيت غير مطبوخ برطل  
مطبوخ مطيب لان  
الطيب زيادة (قوله  
واختلاف على قولهما)  
عبارة الهداية وان كان  
الحزب نسبة يجوز عند أبي  
يوسف وعليه الفتوى وفي  
فتح القدير لا يجوز عند  
أبي حنيفة وكذا عند محمد  
ويجوز عند أبي يوسف  
وذكر الزيلعي ما هنا عن

واللحوم المختلفة بعضها  
ببعض متفاضلا ولبن  
البقر والغنم وخل الدقل  
بخل العنب وشحم البطن  
باللثة أو باللحم والخبز  
بالبر أو بالدقيق متفاضلا  
لا يبيع البر بالدقيق أو  
بالسويق والزيتون  
بالزيت والسهم بالشيرج  
حتى يكون الزيت  
والشيرج أكثر مما في  
الزيتون والسهم

النهاية معزى إلى المبسوط  
وما في الهداية والفتح عن  
الكافي عن ابن رستم  
فالظاهر ان عن أبي  
يوسف روايتين تأمل  
(قوله وهو غير منسولهما)  
قال الزيلعي ألا ترى ان  
البر اذا طحن بر يد عليه  
وتلك الزيادة كانت  
موجودة في الحال وظهرت  
بالطحن (قوله وقيد بالبر  
الح) أي لان يبيع الدقيق

(قوله واللحوم المختلفة بعضها ببعض متفاضلا ولبن البقر والغنم وخل الدقل بخل العنب) لان  
أصولها أجناس مختلفة حتى لا يضم بعضها إلى بعض في الزكاة وأسمائها أيضا مختلفة باعتبار  
الإضافة كدقيق الشعير والبر والمقصود أيضا يختلف والمعتبر في الاتحاد المعنى الخاص دون العام  
ولو اعتبر العام لما جاز بيع شيء بثي أصلا قيد بالمختلفة لان غيرها لا يجوز متفاضلا كالحكم البقر  
والجاموس أولئهما أو لحم المعز والضأن أولئهما أو لحم العراب والبخاني لاتحاد الجنس بدليل  
الضم في الزكاة للتكامل فكذا أجزاؤه ما لم يختلف المقصود كشعر المعز وصف الضأن  
أو ما يتبدل بالصناعة لا اختلاف المقاصد ولذا جاز بيع الحيز بالحنة متفاضلا وكذا يبيع الزيت  
المطبوخ بغير المطبوخ أو الدهن المربي بالبنفسج بغير المربي منه متفاضلا وانما جاز بيع لحم الطير  
بعضه ببعض متفاضلا وان كان من جنس واحد لم يتبدل بالصناعة لكونه غير موزون عادة فلم يكن  
مقدرا فلم توجد العلة فخاله أن الاختلاف باختلاف الأصل أو المقصود أو بتبدل الصناعة وفي فتح  
القدير وينبغي أن يستثنى من لحوم الطير الدجاج والأوز فانه يوزن في عادة ديار أهل مصر بعظمه  
والدقل ردى التمر ويجوز خل التمر بخل العنب متفاضلا وكذا عصيرهما لا اختلاف أصلهما جنسا  
وتخصص الدقل باعتبار العادة لان الدقل هو الذي كان يتخذ خلا في العادة اهـ والحاصل أن  
ما يوجب اختلاف الأمور ثلاثة اختلاف الأصول واختلاف المقاصد وزيادة الصناعة ومنها جواز  
بيع أنافس فرأى أحدهما أثقل من الآخر وكذا القيمة بقيمة متين وأبرة بابر تين وخودة  
بجودة تين وسيف بسيفين ودواة بدواتين ما لم يكن شيء من ذلك من أحد النقيدين فيمتنع التفاضل وان  
اصطالحوا بعد الصباغة على ترك الوزن والاقتصار على العدد والصورة كذا في فتح القدير (قوله  
وشحم البطن باللثة أو باللحم) أي يصح بيعهما متفاضلا وان كانت كلهما من الضأن لأنها أجناس  
مختلفة لا اختلاف الأسماء والصور والمقاصد (قوله والخبز بالبر أو بالدقيق متفاضلا) لان الخبز  
بالصناعة صار جنسا آخر حتى يخرج من أن يكون مكيلا والبر والدقيق مكيلا فلم يجمعهما القدر  
ولا الجنس حتى جاز بيع أحدهما بالأخر نسبة إذا كانت الخطة هي المتأخرة لا مكان ضبطها  
وان كان الخبز هو المتأخر فالسليم فيه لا يجوز عند أبي حنيفة لانه يتفاوت بالطحن والجبن والنضج  
واختلف على قوله ما فتنهم من جوزه على قياس السلم باللحم وبه ينفي التعامل وفي الحاوي يجوز  
بيع اللبن بالجبن اهـ (قوله لا يبيع البر بالدقيق أو بالسويق) أي لا يجوز بيع الخطة بأحدهما  
متفاضلا ولا متساويا لانه جنس من وجهه وان خص باسم آخر فيحرم لشبهه الربا والمعارفهما  
الكيل وهو غير مسلولهما بخلاف يبيع دهن السمسم بالسهم حيث يجوز لان المعيار فيه الوزن  
وهو مسوول السويق ما يحرس من الشعير والخطة وغيرهما ذكره الكرماني في باب من مضى من  
السويق وأشار المؤلف إلى جواز بيع الدقيق بالدقيق متساويا ولا يجوز متفاضلا لاتحاد الاسم  
والضرورة والمعنى ولا عبرة باحتمال التفاضل كقضى البر بالبر وقيد ابن الفضل بما إذا كانا مكبوسين  
والا لا يجوز وان باعه بمثله موازنة فقه روايتان ويبيع المخول بغير المخول لا يجوز الامتساويا كما  
في الخلاصة وقيد بالبر لان يبيع الدقيق بالسويق لا يجوز مطلقا عندهم جاز عندهما مطلقا لا اختلاف  
الجنس ولكن يدايد لان القدر يجمعهما وله انهما جنس واحد من وجه لانهما من أجزاء الخطة  
ويبيع القلمة بالمقلمة والسويق بالسويق متساويا جائزا لاتحاد الاسم (قوله والزيتون بالزيت  
والسمسم بالشيرج حتى يكون الزيت والشيرج أكثر مما في الزيتون والسمسم) أي لا يجوز البيع في

بالسويق فيه خلافهما نامل (قوله وفي الحماوى وان باع خنطة بخنطة الخ) قال الرملى يجب تقييده بما اذا لم يتحقق ان الخنطة  
التي في سنبها أقل فاذا تحقق انه أقل جاز البيع ويكون زائداً الخ لخصه في مقابلة التبن ١٤٧ فينتقى الر با نامل وقد تقدم

ان يبيع البر في سنبه بمثله  
لا يجوز اه وانظر ما  
تقدم قبل خيار الشرط  
عند قول المصنف كبيع  
بر في سنبه (قوله وفي  
المجتبى باع رغيفا نقد الخ)  
انظر ما وجهه ووجهه  
شيخنا بأن الثمن يجوز

ويستقرض الخبز وزناً لا  
عمداً ولا ربا بين المولى  
وعنده ولا بين المسلم  
والحر في عمة

ناحيله دون المبيع وقوله  
ولو كان الرغيان نقداً  
أى اللذان دخلت عليهما  
الباء وهما الثمن وقوله  
والرغيان نسبة أى الذى  
هو المبيع بأن باع رغيفاً  
نسبة برغيان نقداً فلا  
يجوز لما فيه من تأجيل  
المبيع وعليه فذكر العدد  
اتفاقاً ويبقى الاشكال فى  
الكسرات وأيضاً فان  
الجنس فيها موجود ولم  
يجوز وبيع ثمرة بثمرتين  
نسبة فليست نامل (قوله ألا  
انه لا يخفى انه) أى الا ان  
التعليل بقوله ولان مالهم  
مباح الخ (قوله كذا فى  
فتح القدير) ثقة عبارة  
الفتح وكذا القمار قد

ثلاث صور الاولى أن يعلم أن الزيت الذى فى الزيتون أكثر لتحقيق الفضل من الدهن والنفيل  
الثانية أن يعلم التساوى لحوال التفيل عن العوض الثالثة أن لا يعلم انه مثل أو أكثر أو أقل فلا يصح  
عندنا لأن الفضل المتوهم كالتحقق احتياطاً وعند زفر جاز لان الجواز هو الاصل والفساد لو حود  
الفضل الحالى فمال يعلم لا يفسد ويجوز البيع فى صورة بالاجماع أن يعلم أن الزيت المنفصل أكثر  
ليكون الفضل بالتفيل وكذا يبيع الجوز بدهنه والبن بسمنه والتمر بنواه وكل شئ لتفيله قيمة اذا بيع  
بالتحاصل منه لا يجوز حتى يكون التحاصل أكثر وان لم يكن لتفيله قيمة كتراب الذهب اذا بيع  
بالذهب أو تراب الفضة اذا بيع بالفضة لا يشترط أن يكون الذهب أو الفضة أكثر مما فى التراب  
لان التراب لا قيمة له فلا يجعل بازائه شئ حتى لو جعل فسدل بالفضل وفى الحماوى وان باع خنطة  
بخنطة فى سنبها لم يجوز ان باع قصيل خنطة بخنطة كى لا يجوز افا جاز وان لم يشترط الترك اه (قوله  
ويستقرض الخبز وزناً لا عمداً) وهذا عند أبى يوسف وعند محمد يستقرض بهما وعند أبى حنيفة  
لا يستقرض بهما وذكر الشارح أن الفتوى على قول أبى يوسف وفى شرح الجمع الفتوى على قول  
محمد وفى فتح القدير وأنا أرى أن قول محمد أحسن وفى الجوهرة قال محمد ثلاث من الدنائة استقرض  
الخبز والجلوس على باب الحمام والنظر فى مرآة الحمام اه وفى المجتبى باع رغيفاً نقداً برغيان نسبة  
يجوز ولو كان الرغيان نقداً والرغيان نسبة لا يجوز ولو باع كسرات الخبز يجوز نقداً ونسبة كيف  
كان (قوله ولا ربا بين المولى وعنده) لانه وما فى يده ملكه أطلقه وهو مقيد بما اذا لم يكن عليه دين  
مستغرق لرقبته وكسبه وأما اذا كان مستغرقاً فيجوزى الربا بينهما اتفاقاً لعدم الملك عنده للمولى فى  
كسبه كالمكاتب وعندهما التعاقى حق الغير والتحقيق أنه على اطلاقه ولا ربا بينهما وان كان مديوناً  
مستغرقاً وانما يراد الرائد لتعاقى حق الغرماء به كما لو أخذ منه شيئاً بغير عدة كذا فى المعراج ولو كان  
عليه دين غير مستغرق فلا ربا وفى ما ذون المحيط اذا أخذ المولى من كسب الماذون شيئاً ثم لحقه دين سلم  
للمولى ما أخذ وان كان عليه يوم الاخذ ولو قليلاً لم يسلم وفائدة لو لحقه آخذ رد المولى جميع ما أخذه  
بخلاف ما اذا أخذ منه ضريبة وليس عليه دين فانها تسلم له استحساناً والمديون وأم الولد كالعبد بخلاف  
المكاتب وأشار المصنف الى أنه لا ربا بين المتفاوضين وشريكى العنان اذا تبايعا من مال الشركة  
وان كان من غيره جرى بينهما (قوله ولا بين الحرى والمسلم عمة) أى لا ربا بينهما فى دار الحرب  
عندهما خلافاً لأبى يوسف وفى البناء وكذا اذا باع خيراً أو خبزاً أو مائة أو قمارهم وأخذ المال  
كل ذلك يحل له وله ما الحديث لا ربا بين المسلم والحرى فى دار الحرب ولان مالهم مباح وبعده  
الامان منهم لم يصير معصوماً الا أنه التزم أن لا يتعرض لهم بغدر ولا مافى أيديهم بدون رضاهم فاذا  
أخذ رضاهم أخذ مالاً مباحاً بلا غدر فيلزمه بحكم الاباحة السابقة الا أنه لا يخفى أنه انما اقتضى حل  
مباشرة العقد اذا كان الزيادة ينالها المسلم والرا باعم من ذلك اذ يشمل ما اذا كان الدرهمان من جهة  
المسلم أو من جهة الكافر وجواب المسئلة بالحل عام فى الوجهين كذا فى فتح القدير وحكم من أسلم فى  
دار الحرب ولم يهاجر كالحربى عند أبى حنيفة لان ماله غير معصوم عنده فيجوز للمسلم الر بامعه وأما  
اذا هاجر اليها ثم عاد اليهم لم يحز الر بامعه لكونه أحرز ماله بدارنا فكان من أهل دار الاسلام كذا

يفضى الى ان يكون مال المحظرك للكافر بان يكون الغالب له فالظاهر ان الاباحة بقتيد نيل المسلم الزيادة وقد ألزم الاصحاب فى الدرر  
ان مراده من حل الر با والقمار ما اذا حصلت الزيادة للمسلم نظر الى العلة وان كان اطلاق الجواب خلافه والله تعالى أعلم

في الجوهره وفي المجتبى معزى الى الكفاية مستامن منها باشر مع رجل مسلما كان او ذميا في دارهم  
 او من اسلم هناك شيئا من العقود التي لا تجوز فيما بيننا كالربويات ويبيع الميتة جاز عندهما خلافا  
 لابي يوسف اه والله تعالى اعلم

باب الحقوق

كان من حق مسائل هذا الباب أن تذكري الفصل المتصل بأول البيوع إلا أن المصنف التزم  
 ترتيب الجامع الصغير ولأن الحقوق توابع فيليق ذكرها بعد مسائل البيوع كذا في المعراج  
 والمحقوق جمع حق وفي المصباح الحق خلاف الباطل وهو مصدر حق الشيء من باي ضرب وقتل  
 اذا وجب وثبت ولهذا يقال المرافق الدار حقوقها اه وفي النهاية الحق ما يستحقه الرجل وله معان  
 آخر منها الحق ضد الباطل اه وفي شرح المنار لا سيد نكر كذا الحق هو الشيء الموجود من كل  
 وجه ولا ريب في وجوده ومنه قوله عليه السلام النحر حق والعين حق اه وفي شرح البخاري  
 لا كرماني الحق حقيقة هو الله تعالى بجميع صفاته لانه الموجود حقيقة بمعنى لم يسبق بعدم ولم يلحقه  
 عدم واطلاق الحق على غيره مجاز ولذا ورد في الحديث اللهم أنت الحق ووعدك الحق وقولك الحق  
 بالتعريف في الثلاثة ثم قال ولقاءك حق والجنة حق والنار حق والساعة حق بالتنكير اه وذكر  
 الأصوليون أن الأحكام أربعة حقوق الله تعالى خالصة وحقوق العباد خالصة وما اجتماعيه  
 وحق الله تعالى غالب كحد القذف وما اجتماعيه وحق العباد غالب كالقصاص قالوا والمراد من  
 حق الله تعالى ما تعلق نفعه بالعموم وانما نسب الى الله تعظيما لانه متعال عن أن ينتفع بشئ ولا يجوز  
 أن يكون حقاله تعالى بجهة الخلق لان الكل سواء في ذلك (قوله العلولا يدخل بشرائه بيت  
 بكل حق) يعني اذا اشترى بيتا فوقعه بيت لا يدخل فيه العلولا وقال بكل حق هو له ما لم ينص عليه لان  
 البيت اسم لمسقف واحد يصلح للبيتوته والعلومته والشئ لا يكون تبع المثلث وفي المصباح علو الدار  
 وغيرها خلاف السفلى بضم العين وكسرها اه وأورد المستعبر له أن يعبر ما لا يختلف والمكاتب  
 له أن يكاتب عبده فاجب بان ذلك ليس بطريق الاستتباع بل لما ملك المستعبر المنفعة بغير بدل  
 كان له أن يملك ما ملك كذلك والمكاتب بعقد الكتابة لما صار أحق بمكاسبه كان له ذلك لان كتابة  
 عبده من اكسابه (قوله وبشراء منزل الابكل حق هو له او بمرافقه او بكل قليل وكثير هو فيه او  
 منه) أي لا يدخل العلو بشراء منزل إلا أن يقول المشتري لفظا من الثلاثة لان المنزل له شبه بالدار  
 وبالبيت لانه اسم لما يشتمل على يموت ويحتم مسقف ومطبخ يسكن فيه الرجل باهله مع ضرب قصور  
 فيه فانه ليس فيه اصطبل فلشبه الدار يدخل بذكر التوابع ولشبه البيت لا يدخل من غير ذكر توابعها  
 عليهم ما حظها وفي الكافي ان هذا التفصيل مبني على عرف الكوفة وفي عرفنا يدخل العلو في  
 الكل سواء باع باسم البيت أو المنزل أو الدار والأحكام تبتني على العرف فيعتبر في كل اقليم وفي  
 كل عصر عرف أهله وفي الذخيرة اعلم ان الحق في العادة يذكر فيما هو تباع للبيع ولا بد للبيع منه  
 ولا يقصد الا لاجل المبيع كالطريق والشرب للارض والمرافق عبارة عما يرتفق به ويختص بما  
 هو من التوابع كالشرب ومسيل الماء وقوله كل قليل وكثير يذكر على وجه المبالغة في استقاط حق  
 البائع عن المبيع مما يتصل بالمبيع اه وفي المصباح المرافق جمع مرفق بكسر الميم وفتح الفاء  
 لا غير كالمطبخ والكثيف ونحوه على التشبيه باسم الآلة بخلاف المرفق في الوضوء فان فيه لغتين فتح  
 الميم وكسر الفاء كيمجدو بالعكس وكذا المرفق بمعنى ما ارتفعت به اه والحاصل ان المرفق مطلقا

باب الحقوق

العلو لا يدخل بشرائه بيت  
 بكل حق وبشراء منزل  
 الابكل حق هو له او  
 بمرافقه او بكل قليل  
 وكثير هو فيه او منه

(قوله باشر مع رجل  
 مسلما كان او ذميا الخ)  
 فيه نظر والذي رأيته  
 في المجتبى مستامن من  
 أهل دارنا مسلما كان  
 او ذميا في دارهم او من  
 اسلم هناك باشر معهم  
 لعقود التي لا تجوز الخ  
 يمكن تصحيح عبارة  
 المؤلف بان يجعل قوله  
 مسلما كان او ذميا عاذا  
 لي قوله مستامن لا الى  
 جل

باب الحقوق

(قول المصنف ولا يدخل الطريق والمسيل والشرب إلا بخوكل حق) أقول العرف في زماننا دخولها بمجرد العقد بدون قوله كل حق ولا يفهم العاقدان سوى ذلك فقتضى ما مر في مسألة العلون الكافي دخول هذه المذكورات وإن لم يقبل بكل حق لأن عرف زماننا دخول ذلك لاسيما الشرب ثم رأيت في الذخيرة الزهانية قال فلاصل ١٤٩ أن ما كان في الدار من البناء

أو كان متصلاً بالبناء يدخل في بيع الدار من غير ذكر طريق التبعية وما لا يكون متصلاً بالبناء لا يدخل في بيع الدار من غير ذكر إلا إذا كان شيئاً جرى العرف فيه فيما بين الناس أن البائع لا يمنع عن المشتري فيه ثم لا يدخل وإن لم

ودخل بشراء دار كالسكنيف لا الظالة إلا بكل حق ولا يدخل الطريق والمسيل والشرب إلا بخوكل حق بخلاف الاجارة

بذكره في البيع والمفتاح يدخل استحساناً ولا يدخل قياساً لأنه غير متصل بالبناء فصاركشوب موضوع في الدار إلا أنا استحسنا وقتلنا بالدخول بحكم العرف لأن العرف فيما بين الناس أن البائع للدار لا يمنع المفتاح عن المشتري ويسلمون الدار بتسليم المفتاح والغفل ومفتاحه لا يدخلان

فيه لغتان الامرق الدار وفي جامع الفصولين من الفصل السابع وما يذكر في دعوى العقار من قوله بحقوقه ومراقبه فحقوقه عبارة عن مسيل المساء وطريق وغيره وفاقاً ومراقبه عند أبي يوسف عبارة عن منافع الدار وفي ظاهر الرواية المرافق هي الحقوق اه (قوله ودخل بشراء دار) أي العلو بشراء دار وإن لم يذكر شيئاً من ذلك لأن الدار اسم لما أدير عليه الحدود من الحائط ويشتمل على بيوت ومنازل وحكن غير مسقف والعلون أجزاءه فيدخل فيه من غير ذكر وفي البناء الدار لغة اسم لقطعة أرض ضربت لها الحدود وميزت عما يجاورها بإدارة خط عليها فبني في بعضها دون البعض ليجمع فيها مرافق الحجر واللاسترواح ومنافع الابنية للاسكان وغير ذلك ولا فرق بين ما إذا كانت الابنية بالماء والتراب أو بالخيام والقباب اه (قوله كالسكنيف) أي كما يدخل بشراء الدار وإن لم يصرح به لأن السكنيف منها وكذا يدخل بئر الماء والشجار التي في صحنها والبستان الداخل فاما الخارج فإن كان أكثر منها أو مثله لا يدخل إلا بالشرط وإن كان أصغر منها يدخل لأنه يعد من الدار عرفاً والسكنيف المستراح وفي المصباح السكنيف الساتر ويسمى الترس كنيفاً لأنه يستتر صاحبه وقيل للمرحاض كنيفاً لأنه يستتر قاضي الحاجة والتجمع كنف مثل نذير ونذر اه أطلقه فشمئلاً ما إذا كان السكنيف خارجاً مبنياً على الظلة لأنه يعد منها عادة (قوله لا الظلة إلا بكل حق) أي لا تدخل الظلة في بيع الدار إلا إذا قال بكل حق وهي الساباط الذي يكون أحد طرفيه على الدار والا كخر على الدار الأخرى أو على أسطوانات في السكة كذا في فتح القدير وفي الصحاح والظلة بالضم كهيمسة الصفة وقرئ في ظلال على الأرائك متكئين والظلة أيضاً أول سحابة تظلل عن أبي زيد وعذاب يوم الظلة قالوا غيم تحته سموم والمظلة بالكسر البيت الكبير من الشعر اه وفي المغرب قول الفقهاء ظلة الدار يريدون السدة التي تكون فوق الباب وإنما لا تدخل عند أبي حنيفة لأنها مبنية على الطريق فاخذت حكمه وعندهما أن كان مفتحة في الدار تدخل مطلقاً لأنها من توابعها كالسكنيف وليس مراد المصنف بقوله إلا بكل حق القصر على هذا بل إنما المراد به أو ينحوه بان يقال بمرافقتها أو بكل قليل وكثير هو فيه كذا في البناء وفي الحامية ويدخل الباب الأعظم فيما إذا باع شيئاً أو داراً بمرافقه لأن الباب الأعظم من مرافقها اه (قوله ولا يدخل الطريق والمسيل والشرب إلا بخوكل حق بخلاف الاجارة) أي لا تدخل الثلاثة في بيع الأرض أو المسكن إلا بذكر كل حق ونحوه بخلاف الاجارة حيث تدخل مطلقاً لأن كلا منها خارج عن الحدود فكانت تابعة فتدخل بذكر التوابع وأما الاجارة فأنما المقصود منها الانتفاع ولا يتحقق إلا بها ولأن البيع شرع لتملك العين لا المنفعة بدليل صحة شراء جش ومهر صغير وأرض سبعة ولا تصح اجارتها وكذا لو استأجر علواً واستثنى الطريق فسدت بخلاف البيع وقد يتجر في العين فيبيعه من غيره ففصلت الفائدة المطلوبة وفي المعراج أراد الطريق الخاص في مالنا إنسان أما الطريق إلى سكة غير نافذة أو إلى

والسلم إن كان متصلاً بالبناء يدخل سواء كان من خشب أو مدر والسر رظير السلم اه (قوله في بيع الأرض أو المسكن) في القاموس المسكن المنزل وعبارة الهداية ومن اشترى بيتاً في دار أو منزلاً أو مسكناً لم يكن له الطريق وكأنه أراد بالمسكن الدار (قوله وفي المعراج أراد الطريق الخاص الخ) قال في فتح القدير وقال فخر الإسلام وإذا كان طريق الدار لمبيعة أو مسجلاً ما نأثافي دار أخرى لا يدخل من غير ذكر الحقوق لأنه ليس من هذه الدار فلا تدخل إلا بذكر الحقوق إلا أن تعليله بقوله لأنه ليس من هذه

الدار يقتضي ان الطريق الذي في هذه الدار يدخل وهو غير ما في الكتاب فالحق ان كلامهم - ما لا يدخل لانه وان كان في هذه الدار فلم يشتر جميع هذه الدار انما اشترى شيئا معيناً منها فلا يدخل ملك البائع أو ملك الاجنبي الا بذكره اه وتامل قوله فلا يدخل ملك البائع مع ما سبقت ذكره المؤلف عن شرح الجامع الصغير لقاضيخان ومع ما نقله الرملي عن الخلاصة كما سبقت ذكره (قوله) وان كانت تلك الدار لغير البائع كان عيباً قال الرملي في الخلاصة في كتاب الشرب في الفصل الثاني في مسائل الماء ومسائل السطح وفي النوازل رجل له دار ان مسيل سطح أحد ههما على سطح الدار الاخرى فباع الدار التي عليه المسيل من انسان بكل حق هو لها ثم باع الدار الاخرى من آخر فاراد المشتري الاول ان يمنع المشتري الثاني من اسالة الماء على سطحه قال له ان يمنعه الا ان يكون اشترط عليه وقت ما يباعه اني لم أبيع منك مسيل الماء في الدار التي بعت اه أقول وبه علم جواب حادثة الفتوى وهي رجل له كمران طريق أحدهما من الاخر فباع لبنته الذي فيه الطريق على ان له المروركا كان قباعته لاجنبي فهل له منع الاب من الاس - تطرق ام لا ولو تضرر بمروره الجواب ليس له منعه تامل هذا ورأيت عبارة الخلاصة في نسختي قال لا يمنعه ورأيت في البرازية ليس له ذلك وعزاه في الخلاصة للنوازل فراجعت النوازل بعد ان أشكل على ذلك فرأيت له ان يمنعه الخ ثم راجعت اللؤلؤ الحية فرأيت له ذلك ١٥٠ فتيقنت انه سبق قلم من الكتبة فاصححت في الخلاصة والبرازية فتيقظ والله تعالى أعلم

طريق عام يدخل اه وفي المحيط وكذا ما كان له من حق مسيل الماء أو القاء الثلج في ملك انسان لحاجته وفي الذخيرة بذكر الحقوق انما يدخل الطريق الذي يكون عند البيع لا الطريق الذي كان قبل البيع حتى ان من سطر طريق منزله وجعل له طريقاً آخر وباع المنزل بحقوقه يدخل تحت البيع الطريق الثاني لا الطريق الاول كذا في البنائية فان ذكر الحقوق وقال البائع ليس للدار المبيعة طريق في دار اخرى فان المشتري لا يستحق الطريق من غير حجة لكن له ان يرد بها بالعيب وكذا لو كانت جذوع دار اخرى على الدار المبيعة فان كانت الجذوع للبائع يؤمر البائع بالرفع وان كانت لغيره كان عيباً وكذا لو ظهر في الدار المبيعة طريق أو مسيل ماء لدار اخرى فان كانت تلك الدار للبائع لم يكن للبائع ان يمر في الدار المبيعة لانه يباعها من غير استثناء وان كانت تلك الدار لغير البائع كان عيباً كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان وفي الخلاصة يدخل الطريق في الرهن والصدقة الموقوفة كالأجارة وفي الحائنة لو أقر بدار أو صالح على دار أو وصى بدار ولم يذكر حقها ومراقفها لم يدخل الطريق اه وأما اذا قسموا ولم يذكروا طريقاً فان أمكنه فتح باب صحت ولا فسدت ولا يدخل الا بذكر الحقوق وفي البيع يدخل بذكر الحقوق وان أمكنه فتح باب وبيان الفرق بين القسمة والأجارة وبينها وبين البيع في المعراج اه

(قوله) ولا يدخل الا بذكر الحقوق (أي في صورة ما اذا لم يمكنه فتح باب وتصح القسمة حينئذ كما لا يخفى) أما اذا أمكنه فلا تدخل وان ذكرت كما سبقت (قوله) وبيان الفرق بين القسمة والأجارة الخ ذكر في الكفاية أيضاً فقال وفي القوائد الظهيرة فرق بين الأجارة وبين القسمة فان الدار اذا كانت بين رجلين وفيها صفة وفيها

بيت وباب البيت في الصفة ومسيل ماء ظهر البيت على ظهر الصفة واقسما فاصاب الصفة أحدهما وقطعة من الساحة ولم يذكروا طريقاً ولا مسيل ماء وصاحب البيت لا يستطيع أن يفتح باباً به فيما أصابه من الساحة ولا يقدر أن يسيل ماءه في ذلك فالقسمة فاسدة ولم يدخل الطريق والمسيل بدون ذكر الحقوق والمرافق تحريراً الجواز القسمة كما في الأجارة لان في الأجارة موضع الشرب ليس مما تناولته الأجارة ولكن يتوسل به الى الانتفاع بالمستاجر والا جراً مما يستوجب الاجراءات لكن المستاجر من الانتفاع ففي ادخال الشرب توفير المنفعة عليهم أو ما هنا فوضع الطريق والمسيل داخل في القسمة وموجب القسمة اختصاص كل واحد منهما بما هو نصيبه فلما ثبتنا للاحدهما حقاً في نصيب الآخر تضرر به الا - خرا اذا ذكر الحقوق والمرافق لانه دليل الرضا به ثم فرق بين البيع والقسمة حيث يدخل الطريق والمسيل في البيع اذا ذكر الحقوق وان أمكنه أن يفتح الباب فيما ابتاع ويسيل ماؤه فيه وفي القسمة لا يدخل والفرق ان المقصود من القسمة تمييز أحد المالكين عن الآخر واختصاص كل واحد من الانتفاع بنصيبه على وجه لا شركة للا - خرفيه فلا يصار الى الانتفاع بنصيب صاحبه الا عند التعذر والانتفاع بنصيب صاحبه لا يخل بمقصود البيع فلهذا اختلفا اه هذا والمفهوم من هذا الكلام ان في القسمة اذا لم تذكر الحقوق ولم يمكنه احداث مثلها في نصيبه ولو واخذ منها فالقسمة فاسدة ولا تدخل الحقوق التي كانت الا بذكرها وان أمكنه احداث مثلها فلا تدخل وان ذكرت



والقسمة صحيحة وهذا موافق لما ذكره المؤلف هنا قال في النهر والمذكور في نظم ابن وهبان انه اذا لم يمكنه فتح باب وقد علم ذلك وقت القسمة صححت وان لم يعلم فسدت وفي الفتح ولا يدخل الطريق والمسيل فيها الا برضا صريح ولا يكفي فيه ذكر الحقوق والمرافق اه قلت الذي في الفتح مثل ما نقلناه عن الكفاية والذي نقله عنه في النهر ذكره في الفتح فيما اذا ذكر الحقوق وامكنه احداهما وعنه ان دليل الرضا هو ذكر الحقوق والمرافق لا يكفي كما يكفي فيما اذا لم يمكنه ١٥١ الاحداث بل لا بد في دخولها

من صريح رضا شريكه وهذا موافق لما مر فتدبر

باب الاستحقاق

(قوله وصحح العمادى في

الفصول الخ) نقل الرمل

عن الغزى عبارة الفصول

في الفصل العاشر في

دعوى الوقف وليس فيها

تصحیح أصلا بل مجرد

حكاية انه قضاء على

الكافة عن الامام

باب الاستحقاق

البينة حجة متعددة

لا الاقرار

المخوفى والسندى وعنده

عن الفقيه أى اللبث

والصدر الشهيد قال وفي

الفواكه البدنية لمولانا

بدر الدين بن الغرس ان

القضاء بالوقف لا يكون

قضاء كلياً حتى تسمع فيه

دعوى ملك وقف آخر

وهو الصحيح اه قلت

وعبارة جامع الفصولين

القضاء بالوقفية قبل

يكون على الناس كافة

وقبل لا (قوله في الحرية

والنكاح والنسب والولاء)

### باب الاستحقاق

وهو طلب الحق وفي المصباح استحق فلان الامر استوجب له النار اى وجاعة فلا مر مستحق بالفتح اسم مفعول ومنه خرج البيع مستحقا اه وذكره عقيب الحقوق للنسبة بينهما لفظا ومعنى (قوله البينة حجة متعددة لا الاقرار) لان البينة لا تصير حجة الا بقضاء القاضى وله ولاية عامة فينفذ قضاؤه في حق الكافة والاقرار حجة بنفسه لا يتوقف على القضاء وللمقر ولاية على نفسه دون غيره فيقتصر عليه كذا ذكر الشارح وظاهره ان معنى التعبدى انه يكون القضاء به قضاء على كافة الناس في كل شئ قضى به بالبينة وليس كذلك وانما يكون القضاء على الكافة في العتق قال في الخلاصة القضاء بحرية العبد قضاء في حق الناس كافة اه وفي الصغرى من دعوى النكاح من كتاب الدعوى اذا قضى القاضى لانسان بنكاح امرأة أو بنسب أو بولاء عتاقة ثم ادعاه الاخر لا تسمع ذكره في آخر الباب الرابع والمائة من أدب القاضى اه وأما القضاء بالوقف في الخلاصة من القضاء والقضاء بوقفية موضع هل يكون قضاء على الناس كافة اختلف المشايخ فيه وفي كتاب الدعوى أرض في يد رجل ادعى رجل ان هذه الدار وقف من جهة فلان على جهة معلومة وانه متولى ذلك الوقف وذكر الشرائط وأثبت بالبينة وقضى القاضى بالوقفية ثم جاء رجل وادعى ان هذه الارض ملكه وحقه تسمع بخلاف العبد اذا ادعى العتق على انسان وقضى القاضى بالعتق ثم ادعى رجل ان هذا العبد ملكه لا تسمع لان القضاء بالعتق قضاء على جميع الناس كافة بخلاف الوقف قال الصدر الشهيد لم نزل هذا رواية ولكن سمعت ان فتوى السيد أبى شجاع على هذا وفي فوائد شمس الاثمة المخوفى وركن الاسلام على السغدى ان الوقف كالعتق في عدم سماع الدعوى بعد قضاء القاضى بالوقفية لان الوقف بعد ما صح بشرائطه لا يبطل الا في مواضع مخصوصة وكذا في النوازل اه وصحح العمادى في الفصول ان القضاء به ليس قضاء على الكافة فتسمع فيه دعوى الملك فقد ظهر بهذا ان القضاء يكون على الكافة في الحرية والنكاح والنسب والولاء خاصة وفي الوقف يقتصر على الاصح وأما القضاء بالملك فقضاء على المدعى عليه وعلى من تلقى الملك منه كذا في الخلاصة وفيها قبله المشتري اذا صار مقضيا عليه هل يصير البائع مقضيا عليه حتى لا تسمع ان قال المشتري في جواب دعوى المدعى ملكى لاني اشتريته من فلان يعنى من البائع صار البائع مقضيا عليه حتى لا تسمع دعوى البائع هذا المحدود ويرجع المشتري عليه بالثمن أما اذا قال في الجواب ملكى ولم يزد عليه لا يصير البائع مقضيا عليه حتى تسمع دعواه هذا المحدود والارث كالشراء وهو منصوص في الجامع الكبير وصورتها دار في يد رجل يدعى انها له فجاء آخر وادعى انها له ورثها من أبيه وأقام البيينة وقضى القاضى له عليه بها ثم جاء أخوا المقضى عليه وادعى ان هذه الدار كانت لبيته مات وتركها

أراد بالحرية بالعتق لانه هو الذى ذكره سابقا وسيأتى عن الدرر ذكر الحرية الاصلية وتقييم العتق بما اذا كان في ملك مطلق لا مؤرخ ليكون بمنزلة الحرية الاصلية في كونه قضاء على الكافة مطلقا ولا يكون قضاء على الكافة من وقت التاريخ وزاد في الحواشى الجوىة على ما هنا ما في معين المحكام لو أحضر رجلا وادعى عليه حقا لموكله وأقام البيينة على انه وكفه في استيفاء حقوقه والمخصوصة قبلت ويقضى بالوكالة ويكون القضاء عليه قضاء على كافة الناس لانه ادعى عليه حقا بسبب الوكالة فيكون اثبات

السبب عليه اثباتا على الكافة ١٥٢ حتى لو أحضر آخر وادعى عليه حقا لا يكف إعادة البيعة على الوكالة اه (قوله

ميراثا له بين الاخ المقضى عليه وبينه يقضى للاخ المدعى بنصف الدار لان الاخ المقضى عليه لم يقبل  
في الجواب ملكي لاني ورثته من أبي فلم يصير الاخ الآخر حينئذ مقضيا عليه فسمع دعواه  
وكذا لو أقر ذوال اليد وهو الاخ المقضى عليه انه ورثته من أبيه بعدما أنكر وبعد اقامة  
البيعة ولو أقر انه ورثته من أبيه قبل اقامة البيعة لا تسمع دعوى الاخ اه وذ كر قبله المورث اذا  
صار مقضيا عليه في محدود فادعى وارثه ذلك المحدود ان ادعى الارث من هذا المورث لا تسمع  
وان ادعى مطلقا تسمع وان كان على القلب بان كان المورث مدعيا والمقضى عليه أجنبيا فللمات  
المورث ادعى المقضى عليه هذا المحدود مطلقا على وارثه لا تسمع وذ كر فيما معزيا الى الصغرى في  
دعوى الدين على احدى الورثة وقد أقر المدعى ان الميت لم يترك شيئا القضا عليه قضاء على الميت  
اه واصله ان القضاء على المشتري قضاء على البائع بالشرط السابق وفي فتح القدير ان القضاء  
باستحقاق المبيع من يد المشتري قضاء على السكل ولا تسمع دعوى أحد هـ مه انه ملكه وعلى الوارث  
قضاء على المورث بشرطه وعلى المورث قضاء على الوارث بشرطه وعلى أحد الورثة قضاء على الباقي  
بشرطه وذ كر مالاخر ومن باب الاستحقاق والحكم بالحريية الاصلية حكم على الكافة حتى لا تسمع  
دعوى الملك من أحد وكذا العتق وفروعه وأما الحكم في الملك المؤرخ فعلى الكافة من التاريخ  
لا قبله يعنى اذا قال زيد ليكر انك عبدى ملكتك منذ خمسة أعوام فقال ليكر انى كنت عبد بشر  
ملكى منذ ستة أعوام فاعتقني فبرهن عليه اندفع دعوى زيد ثم اذا قال عمر وليكر انك عبدى  
ملكتك منذ سبعة أعوام وانت ملكى الا ان فبرهن عليه تقبل ويفسخ الحكم بحريته ويجعل ملكا  
لعمر ويبدل عليه ان قاضيخان قال في أول البيوع في شرح الزيادات فصارت مسائل الباب على  
قسمين أحدهما عتق في ملك مطلق وهو بمنزلة حرية الاصل والقضاء به قضاء على كافة الناس والثاني  
القضاء بالعتق في الملك المؤرخ وهو قضاء على كافة الناس من وقت التاريخ ولا يكون قضاء قبله  
فليكن هذا على ذكر منك فان الكتب المشهورة حادثة عن هذه الفائدة اه ومن فروع التعبدى  
اذا قضى بهادون الاقرار مسئلة في الاستحقاق اذا استحق المبيع ببيعة رجع المشتري على بائعه بالثمن  
وبالاقرار لا ومن مسائل الاستحقاق ما في جامع الفصولين لو استحق بالبيعة فطالب ثمنه من بائعه  
فقال المبيع لى وشهد ابنى ورفقال المشتري أنا أشهد بذلك وانهم شاهد ابنى ورفقال المشتري أن يرجع  
بثمنه على بائعه مع هذا الاقرار اذا المبيع لم يسلم له فلا يحل ثمنه للبائع ثم قال المرجوع عليه عند  
الاستحقاق لو أقر بالاستحقاق ومع ذلك برهن الراجع على الاستحقاق كان له أن يرجع على بائعه  
اذا الحكم وقع ببيعة لا باقرارا لانه محتاج الى أن يثبت عليه الاستحقاق ليكنه الرجوع على بائعه وفيه  
لو برهن المدعى ثم أقر المدعى عليه بالملك يقضى له باقرارا ببيعة اذا البيعة انما تقبل على المنكر  
لا على المقر وفيه اختلاف المشايخ فقبل يقضى بالاقرار وقبل بالبيعة والاول أظهر وأقرب الى  
الصواب اه وأورد على ان الاقرار قاصر على المقر مسئلتان الاولى اذا اراد الزوج أن يسافر بامرأته  
فاقرت بدين لا نسا فانها يمنعها من السفر الثانية اذا أقر الاحبس بدين يصح وتفسخ الاجارة ولم  
يقتصر الاقرار على المقر والجواب ان هذا الاقرار وان كان على الغير لكانه من ضرورات الاقرار  
لانه صادف خالص حق المقر وهو الامة ثم لم يشه تلافى حق الغير بالضرورة ولان المرأة والاخر

وأما الحكم في الملك المؤرخ  
الح) قال السيد أبو السعود  
في حاشية مسكين استنبط  
شيخنا من كلام منبلا  
خسر وان القضاء بالنكاح  
لمن ادعاه وأثبته يكون  
قضاء في حق كافة الناس  
من وقت التاريخ فلا  
تسمع دعوى أحد نكاحها  
من ذلك الوقت ما بقى  
النكاح المقضى به وقبل  
الوقت الذى أرخه تقبل  
ويبطل به الحكم الاول  
لانه يصير قضاء على الكافة  
من وقت التاريخ لا قبله  
اه (قوله وفيه اختلاف  
المشايخ الح) ذكر في فتح  
القدير عن فتاوى رشيد  
الدين انه مشى أولا على  
القول الثانى وفي آخر  
الباب قال والاول أظهر  
وأقرب الى الصواب ثم قال  
وهذا يناقض ما ذكره أولا  
الان يخص تلك بعراض  
الحاجة الى الرجوع  
فيحصل انه اذا ثبت الحق  
بهما ينبغي على ما جعله  
الاظهر أن يقضى بالاقرار  
وان سبقته اقامة البيعة  
غير ان القاضى يتمكن  
من اعتبار قضاؤه بالبيعة  
فعند تحقق حاجة الخصم  
الى ذلك ينبغي أن يعتبر

قضاء به بالتدفع الضرر عنه بالرجوع اه ومخصه في النهر بقوله ويحصل من هذا ان عند ثبوت الحق بهما يقضى  
بالاقرار على الاظهر الا عند الحاجة فبالبيعة وسيد كر المؤلف عبارة بتماها في التمه آخر هذا الفصل

بقدران على الانشاء بالاستقراض وهذا قول أبي حنيفة وعندهما لا يصدق المؤجر في حق المستأجر ولا تنقض الاجارة ولا تصدق المرأة في حق الزوج حتى لا يكون للقر له حبسها وملازمها ولا يبطل حق الزوج في نقلها كذا ذكره العتابي في شرح الزيادات وذكر قبله أصلاً لا أبي حنيفة فقال أصل الباب ان اقرار الانسان على غيره لا يصح وذلك بان يتضمن اقراره بطلان حق الغير بحيث يضاف البطلان الى اقراره ففي مسألة الاجارة انما يصح اقراره لانه تصرف في ذمة نفسه بالتزام الدين ثم تعدى الى حق الغير وهو المستأجر وحقه انما يبطل بعد الاقرار بالبيع والتنفيذ فلا يضاف البطلان الى اقراره الا جبر فلا يكون اقراره على الغير وكذا في مسألة المرأة اه ومن مسائل اقتصار الاقرار مسألة في الذخيرة من الفصل الثالث والعشرين من المتفرقات قبيل الصرف ذكر في الباب الاول من شهادات الجامع شهدا على رجل بعث عبد فدرت لتهمته فوكل المولى أحدهما ببيع فباعه من الشاهد الا - خوصح البيع لان قوله ما لم ينفذ في حق المالك والمتعاقدان وان تصادقا على فساد البيع لكن قوله ما ليس بحجة على غيرهما وعق العبد لا قرار المشتري بحريته وولاؤه موقوف وبرئ المشتري عن الثمن في قياس قوله ما ولا يبرأ في قياس قول أبي يوسف بناء على ابراء الوكيل بالبيع عن الثمن وضمنه الوكيل عندهما وليس للوكيل حق استيفاء الثمن عند أبي يوسف انما يستوفيه الموكل بخلاف الوكيل بالبيع اذا أبرأ عن الثمن حتى لم يصح ابراء عنده فلو وكيل استيفاءه ان باع الوكيل العبد من غير صاحبه جاز ولا عتق ولا براءة وتماها فها (قوله والتناقض يمنع دعوى المالك) لان القاضي لا يمكنه أن يحكم بالكلام المتناقض اذا أحدهما ليس باولى من الاخر فسطا وهذا أصل لفروع كثيرة مذكورة في الدعوى ولا بأس بايراد نبذة منها فن ذلك مافي الظهيرية رجل ادعى على رجل مقدارا معلوما بانه دين له عليه وانكره المدعى عليه ثم ادعى ان ذلك المقدار - نده من جهة الشركة فانه لا تسمع دعواه لانه متناقض في كلامه ولو كان الامر بالعكس تسمع لامكان التوفيق لان مال الشركة يجوز ان يكون ديناً بالوجود والدين لا يصير مال الشركة ومنها ما ذكره فيها أيضا رجل ادعى على آخر أنه أخوه وادعى عليه النفقة فقال المدعى عليه ليس هو باخي ثم مات المدعى وخاف أموال كثيرة فجاء المدعى عليه يطالب ميراثه وقال هو أخي لا تقبل ولا يقضى له بالميراث لانه متناقض ولو كان مكان دعوى الاخوة دعوى البنوة والابوة والمسألة بمجالها يقبل ذلك منه ويقضى له بالميراث ومنها ما ذكره فيها ادعى عينا في يد انسان انها لفلان وكنتي بالخصوصية فيها ثم ادعى انها له وأقام البينة على ذلك يصير متناقضا فلا تقبل بينته ولو ادعى انها له ثم ادعى بعد ذلك انه لفلان وكنتي بالخصوصية فيه وأقام البينة على ذلك قبلت بينته ولا يصير متناقضا اه ومنها مافي البرازية ادعى شراء دار من أبيه فقبل أن يركي شهوده برهن على انه ورثها من أبيه تقبل لوضوح التوفيق لانه يقول بخسني الشراء فقلت بالارث وعلى العكس لا ومنها ما فيها أيضا ادعى الصدقة منه منذ سنة ثم ادعى الشراء منه منذ شهر وبرهن لا تقبل الا اذا وفق كمارومنها ما فيها لو ادعى أولا الوقف ثم لنفسه لا تسمع كالأودعها لغيره ثم لنفسه ولو ادعى انها له ثم ادعى وقف عليه تسمع للحجة الاضافة بالاخصية انتفاعا كالأودعها لنفسه ثم لغيره ومنها ما فيها أيضا ادعى انه لفلان وكنتي بالخصوصية ثم ادعى انه لفلان آخر وكنتي بالخصوصية لا تقبل اذا الوكيل بالخصوصية في عين من جهة زيد مثلاً لا يلي اضافته الى غيره الا اذا وفق وقال كان لفلان الاول وكان وكنتي بالخصوصية ثم باعه من الثاني ووكتني الثاني أيضا والتدارك ممكن بان غاب عن المجلس ثم جاء بعد مدة وبرهن على ذلك

والتناقض يمنع دعوى المالك

(قوله وولاؤه موقوف) لان المولى مع المشتري كل منهما ينفيه عن نفسه ذخيرة (قوله والمسألة بمجالها) أي ثم مات المدعى عن مال فادعى المدعى عليه البنوة أو الابوة ويظهر الفرق مما يأتي عن البرازية فربما في القولة الا - تيسة (قوله يصير متناقضا فلا تقبل بينته) أي لان الانسان لا يضيف مال نفسه الى غيره قال صاحب جامع الفصولين بعد ذكر المسألة في الفصل ٣٩ أقول يمكن أيضا في هذا انه أضاف مال الغير الى نفسه فلا تناقض حينئذ فينبغي أن يكون مقبولا

## لا المحررة والنسب والطلاق

(قوله وهذا على الرواية التي ذكرها الخ) سياتي عن البرازية ما يفيد ترجيح الثانية واختاره المؤلف وعن النهر اختيار الاولى (قوله والتناقض يرتفع بتصديق الخصم وبتكذيب المحاكم) قال في البرازية كن ادعى انه كفل له عن مدونه بالف فانكر الكفالة فبرهن الدائن وحكم به المحاكم واخذ المكفول له منه المال ثم ان الكفيل ادعى على المدينون انه كان كفيلاً عنه بامر وبرهن على ذلك يقبل عندنا ويرجع على المكفول بما كفل لانه صار مكذباً شرعاً بالقضاء اهـ

على مانص عليه المحصيري في الجامع دلنا به ان الامكان لا يكفي ومنها الوادعي انه وكيل عن فلان بالخصومة فيه ثم ادعاه انفسه لا يقبل لان ما هو له لا يضيفه الى غيره في الخصومة ولا يحكم له بالملك بعدما اقر به لغيره ولو برهن أولاً موكله لعدم الشهادة به له الا اذا وفق وقال كان لفلان وكفى بالخصومة ثم اشترى بته منه وبرهن على ذلك الامر المكن بخلاف ما اذا ادعاه لنفسه ثم ادعى انه وكيل لفلان بالخصومة لعدم المناقاة فان الوكيل بالخصومة قد يضيف الى نفسه يكون المطالبة له ومنها ما في الاجناس الصغرى ادعى محدوداً بشراء وارث ثم ادعاه ملكاً مطلقاً لا تسمع اذا كانت الدعوى الاولى عند القاضي فاما اذا لم تكن عند القاضي فهذا الاول سواء وهذا على الرواية التي ذكرها ان التناقض انما يتحقق اذا كان كلا الدعوتين عند القاضي فاما من اشترط ان يكون الثاني عند القاضي يكفي في تحقق التناقض كون الثاني عند المحاكم وفيها ايضا والتناقض كما يمنع الدعوى لنفسه يمنع الدعوى لغيره والتناقض يرتفع بتصديق الخصم وبتكذيب المحاكم ايضا وهو معنى قولهم المقرر اذا صار مكذباً شرعاً بطل اقراره وفيها الابداع والاستعارة والاستنحار والاستهباب اقرار بان العيب الذي اليه فلا تسمع دعواه بانها له وطلب نكاح الامة مانع من دعوى تملكها وطلب نكاح الحر مانع من دعوى نكاحها اهـ وذكر الاختلاف في ان امكان التوفيق يكفي لدفع التناقض او التوفيق بالفعل ذكرهما في الخلاصة وفي البرازية معزى بالي المحمدي انه اختار ان التناقض ان كان من المدعي لا بد من التوفيق بالفعل ولا يكفي الامكان وان كان من المدعي عليه يكفي الامكان لان الظاهر عند الامكان وجوده ووقوعه والظاهر حجة في الدفع لافي الاستحقاق والمدعى مستحق والمدعى عليه دافع والظاهر يكفي في الدفع لافي الاستحقاق ويقال ايضا ان تعدد الوجوه لا يكفي الامكان وان اتحد يكفي الامكان اهـ وسببنا لهذا ان يريد ان شاء الله تعالى في مسائل شتى من كتاب القضاء عند قول المصنف ما كان للدعي شئ قط ثم ادعى الابقاء والابراء وفي كتاب الدعوى ان شاء الله تعالى والتناقض في اللغة كما في المصباح التدافع يقال تناقض الكلامان تدافعا كان كل واحد نقض الآخر وفي كلامه تناقض اذا كان بعضه يقتضي ابطال بعض اهـ وفي الصحاح والمناقضة في القول ان يتكلم بما يتناقض معناه اهـ واما في المنطق فقال في الشمسية من الفصل الثالث في احكام القضايا واحد والتناقض بانه اختلاف قضيتين بالسلب والايجاب بحيث يقتضي لذاته ان تكون احدها مصادقة والاخرى كاذبة فلا يتحقق في الخصومتين الا عند اتحاد الموضوع ويندرج فيه وحدة الشرط والجزاء لكل وعند اتحاد المحمول ويندرج فيه وحدة الزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل والمحمولتين ولا بد مع ذلك من الاختلاف بالكمية لصدق الجزئين وكذب الكلمتين في كل مادة يكون الموضوع فيها اعم ولا بد من الاختلاف بالجهة في الكل لصدق الممكتنتين وكذب الضروريتين في مادة الامكان اهـ وتوضيحه في شرحها القطب والظاهر ان مراد الفقهاء به المعنى اللغوي لا المنطقي كما لا يخفى (قوله لا المحررة والنسب والطلاق) لان مبناها على الحفاء فيعذر في التناقض لان النسب يثبت على العلوق والطلاق والمحررة ينفردها الزوج والمولى فتفرع على المسئلة الاولى ما في المبسوط من باب الاقرار بالرق ان الامة اذا اقرت بالرق فباعها المقر له جاز فان ادعت عتقا بعد البيع واقامت البيينة على عتق من البائع او على انها حرة من الاصل قبلت بيئتها استحسننا ولو باع عبداً ودفعه الى المشتري وقبض ثمنه وقبضه المشتري وذهب به الى منزله والعبد ساكت وهو ممن يعبر عن نفسه فهذا اقرار

منه بالرق لانه انقاد للبيع والتسليم ولا يثبت ذلك شرعا الا في الرقيق فلا يصح صدق في دعوى الحرية  
 بعد ذلك لانه يسعى في نقض ما تم من جهته الا ان تقوم له بينة على ذلك فيثبت تقبل والتناقض لا يمنع  
 من ذلك وكذا الورهنه او دفعه بجناية كان اقراره بالرق بخلاف ما لو أجره ثم قال أنا حر فالقول  
 قوله لان الاجارة تصرف في منافعه لا في عينه ومنافع المحر تملك بالاجارة كالعبد فلا يكون اقراره  
 بالرق والاجارة ليست باقرار من الخادم بالرق وهو اقرار من المستأجر بان العبد ليس له حتى لو  
 ادعاه بعد ما استأجره لنفسه لا يصدق اه وأطلق الحرية فشمع الاصلية والعارضة لمخفاء حال  
 العلوق فان الولد انجب صغيرا من دار الى دار وينفرد المولى بالاعتاق ولهذا قلنا المكاتب اذا ادعى  
 بدل الكتابة ثم ادعى تقدم اعتاقه على الكتابة تقبل ويؤدى بدل الكتابة كذا في البرازية وأما  
 التناقض المعفوف في النسب فصورته لو باع عبد اولده عنده وباعه المشتري من آخر ثم ادعاه البائع الاول  
 انه ابنه فتسمع دعواه ويبطل الشراء الاول والثاني لان النسب ينبت على العلوق فيخفى فيه عذر في  
 التناقض هكذا صورته العينية في شرح الكنز وظاهره ان النسب في كلام المصنف خاص بالاصول  
 والفروع وأما تناقض ما عداهم فانه يمنع لما قدمناه من أنه اذا أنكر اخوته عند طلب الاتفاق  
 عليه فبات فادعى بعده انه أخوه طالب اميرائه لم تسمع ورجوعه الى التناقض في دعوى الملك لكونه  
 لا يصح الدعوى بانه أخوه الا اذا ادعى حقا ولذا قال في البرازية من العاشر في النسب والارث من  
 كتاب الدعوى ادعى على آخر انه أخوه لا بويه ان ادعى ارثا أو نفقة وبرهن تقبل ويكون قضاء  
 على الغائب أيضا حتى لو حضر الاب وأنكر لا تقبل ولا يحتاج الى اعادة البيينة لانه لا يتوصل اليه  
 الا باثبات الحق على الغائب وان لم يدع ما لابل ادعى الاخوة المجردة لا تقبل لان هذا في الحقيقة  
 اثبات البنوة على أبي المدعى عليه والخصم فيه هو الاب لا الاخ وكذا لو ادعى انه ابن ابنه أو أبوييه  
 والابن والاب غائب أو ميت لا يصح ما لم يدع ما لا فان ادعى ما لا فالحكم على الحاضر والغائب جميعا  
 كما مر بخلاف ما اذا ادعى على رجل انه أبوه أو ابنه أو على امرأة انها زوجته أو ادعت عليه انه زوجها  
 أو ادعى العبد على عربي انه مولا عتاقة أو ادعى عربي على آخر انه معتقه أو ادعت على رجل انها  
 أمته أو كان الدعوى في ولاء المولاة وأنكره المدعى عليه فبرهن المدعى على ما قال تقبل ادعى به حقا  
 أولا بخلاف دعوى الاخوة لانه دعوى الغير لا ترى انه لو أقر انه أبوه أو ابنه أو وزوجه أو زوجته صح  
 أو بانه أخوه لا لكونه حبل النسب على الغير وتماهه فيها ولو قال هذا الولد ليس مني ثم تلاعنا ثم  
 قال مني يصدق لمخفاء العلوق فاندفع ما لو قال هذه الدار ليست لي ثم ادعاه كما مر كذا فيها أيضا  
 وفي جامع الفصولين قال لست وارثا ثم ادعى انه وارثه وبين الجهة تسمع لان التناقض في النسب  
 معفو عنه اه وعلى هذا أفتيت فيمن أقر انه ليس ابن فلان ثم ادعى انه ابنه انها تسمع وأما الطلاق  
 فصورة العينية بما اذا اختلفت من زوجها ثم أقامت بينة انه كان طلقها ثلاثا قبل الخلع فانه تقبل  
 بينتها ولها ان تسترد بدل الخلع وان كانت متناقضة لاستقلال الزوج بإيقاع الثلاث عليها من غير أن  
 يكون لها علم بذلك وفي البرازية ادعت الطلاق فانكر ثم مات لا تملك مطالبة الميراث اه وليس  
 المراد حصر ما يعفى فيه التناقض بل المراد ان ما كان مبنيا على المخفاء فانه يعفى فيه التناقض فمن ذلك  
 ما في الظهيرية اشترى دار لابنه الصغير من نفسه وأشهد على ذلك شهودا فذكر الابن ولم يعلم بما  
 صنع الاب ثم ان الاب باع الدار من رجل وسلمها اليه ثم ان الابن استأجر الدار من المشتري ثم علم بما  
 صنع الاب فادعى الدار على المشتري وقال ان أبي اشترى هذه الدار لي من نفسه في صغري وهي



مبيعة ولدت فاستحققت  
بينة يتبعها ولدها وان  
أقربها الرجل لا

(قوله اعلم ان المتناقض  
الح) قال في النهر وفي هذا  
الاستخراج نامل فتدبره  
اه لان ادعاء المطلق  
لا يناقض دعوى المقيد  
أولا فتأمل وانظر ما  
نذكره عن الرمي في  
متفرقات القضاء عند  
قوله ادعى دارا في يد رجل  
لكن ذكر هناك عن  
البرازية ادعى عليه ملكا  
مطلقا ثم ادعى عليه عند  
ذلك المحاكم بسبب يقبل  
ويسمع برهانه بخلاف  
العكس الا أن يقول  
العاكس أراد بالمطلق  
الثاني المقيد الاول لكون  
المطلق أزيد من المقيد  
وعليه الفتوى (قوله ثم  
المطلق عند المحاكم) أي ثم  
ادعى المطلق عند المحاكم  
(قوله دلت المسئلة انه  
لا يشترط في التناقض الح)  
قال في النهر والوجه  
عندي اشتراطهما عند  
المحاكم اذ من شرائط  
الدعوى كونها لديه كما  
سيأتي والله تعالى الموفق

ملكى وأقام على ذلك بينة فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى انك متناقض في هذه الدعوى  
لان استبعادك هذه الدار متى اعترف منك ان الدار ليست لك فدعواك الدار بعد ذلك يكون  
منك تناقضا قال الصحيح ان هذا لا يصلح دفعا لدعوى المدعى وان كان هذا تناقضا لان هذا التناقض  
لا يمنع صحة الدعوى لما فيه من الحفاء فان الاب يستقل بالشراء للصغير ومن الصغير لنفسه والابن  
لا علم له بذلك اه وفي البرازية معزيا الى الصغيرى اشترى ثوبا في منديل ثم زعم انه لم يعرفه قال  
تقبل وفي الذخيرة قيل لا يقبل في المسائل كلها وفي العيون قدم بلدة واشترى أو استأجر دارا ثم  
ادعاه قائلا بانها دار أبيه مات وتركها ميراثا له وكان لم يعرفها وقت الاستيلاء لا تقبل قال والقول  
أصح وفي المنة اثنتان اقسام التركة ثم ادعى أحدهما ان أباه كان جعل له هذا الشيء المعين من  
الذى كان داخلا تحت القسمة ان قال انه كان في صغيرى تقبل وان مطلقا لا ذكر الوارث تولى ولاية  
وقف أو تولى وصاية تركه بعد تبين كونها تركه أو قسم تركه بين ورثة ثم ادعاه لنفسه لا تسمع  
اشترى جارية في نقاب ثم ادعاه وزعم انه لم يعلمها لا يقبل ولو اشترى ثوبا في منديل ثم ادعى انه  
له لا يقبل قال محمد النظر الى ذلك الشيء ان كان مما يمكن أن يعرف وقت المساومة كالحجارة القائمة  
المتقبة بين يديه لا تقبل الا اذا صدقه المدعى عليه في عدم معرفته اياها فتقبل وان كان مما لا يعرف  
كثوب في منديل أو جارية قاعدة على رأسها غطاء لا يرى منها شيئا يقبل ولا جل هذا الاختلاف  
أقارب العلماء في القبول وعدمه في المسائل اه وفيها أيضا استأجر دابة من آخر ثم ادعى انها  
كانت له اشترى مالها أبوها في صغيره وبرهن تقبل لان التناقض يعني فيما يجري فيه الحفاء فان الاب  
ينفرد بالشراء لابن ومن الابن اه ومما يعنى فيه التناقض ما في البرازية ادعى المالك على  
الغاصب قيمة العين لهلاكها ثم ادعى انها باقية وبرهن تقبل لانه موضع الحفاء اه ثم اعلم ان  
المتناقض الذى لا تسمع دعواه اذا قال تركت أحد الكلامين فانه يقبل منه قال في البرازية معزيا  
الى الذخيرة ادعاه مطلقا فدفعه المدعى عليه بانك كنت ادعيتة قبيل هذا مقيد وبرهن عليه فقال  
المدعى ادعيتة الا ان بذلك السبب وترك المطلق يقبل ويبطل الدفع اه وفيها معزيا الى المحيط  
ادعى على آخر عند غير المحاكم بالشراء أو الارث ثم ادعاه عند المحاكم ملكا مطلقا ان ادعى  
الشراء من معروف لا تقبل وان كان ادعاه من رجل مجهول أو قال من رجل ثم المطلق عند المحاكم  
يقبل دلت المسئلة انه لا يشترط في التناقض كون المتدافع في مجلس المحاكم بل يكفي بكون  
الثاني في مجلس المحاكم اه (قوله مبيعة ولدت فاستحققت بينة يتبعها ولدها وان اقربها الرجل  
لا) أي لا يتبعها ولدها تقرير على القاعدة الاولى وهى التعدى وعدمه والمراد انها ولدت  
من غير مولاه وفي الكافي ولدت لا باستملاذه ثم قيل يدخل الولد في القضاء بالام لانه تبع لها  
فيما كتفى بها وقيل يشترط القضاء بالولد وهو الاصح وفي النهاية انما لا يتبعها الولد في الاقرار  
اذ لم يدعه المقر له أما اذا ادعاه كان له لان الظاهر انه له ولا خصوصية للولد بل زوائد المبيع  
كلها على التفصيل ولم يذكر المصنف متى ينفسخ البيع اذا ظهر الاستحقاق وفيه أقوال قيل  
بقبض المستحق وقيل بنفس القضاء والصحيح أنه لا ينفسخ ما لم يرجع المشتري على بائعه بالثمن  
حتى لو أجاز المستحق بعد ما قضى له أو بعد ما قبضه له قبل أن يرجع المشتري على بائعه يصح  
وقال شمس الأئمة المحلوانى في الصحيح من مذهب أصحابنا أن القضاء للمستحق لا يكون فسخا للبياعات

وان قال عبد المشتري  
فاني عبد واشترى فاذا هو  
حرفان كان البائع حاضرا  
أو غائبا غيبة معروفة  
فلا شيء على العبد ولا  
رجوع المشتري على العبد  
والعبد على البائع بخلاف  
الرهن

اه وذكر المؤلف في  
متفرقات القضاء من  
هذا الكتاب اعلم انهم  
اختلفوا في اشتراط كون  
الكلامين عند القاضي  
فمنهم من شرطه ومنهم من  
شرط كون الثاني عند  
القاضي فقط ذكر القولين  
في البرازية ولم يرجح  
وينبغي ترجيح الثاني اه  
وسميت في تمام الكلام  
هناك (قوله وفي ظاهر  
الروايات لا يفسخ ما لم  
يفسخ) قال في الفتح  
ومعنى هذا ان يتراضيا  
على الفسخ لانه ذكر فيه  
أيضا اذا استحق المشتري  
فارد المشتري نقض البيع  
من غير قضاء ولا رضا  
البائع ليس له ذلك (قوله  
شهدا على رجل في يده  
جارية الخ) قال في النهر  
هذا يفيدان القضاء  
بالولد محله ما اذا سكا ما  
اذا بينا انه للمدعي عليه أو  
قالوا لا ندرى لا يقضى به

ما لم يرجع كل على بائعه بالقضاء وفي ظاهر الروايات لا يفسخ ما لم يفسخ وهو الاصح اه وتماه  
في فتح القدير وفي البرازية من فصل الاستحقاق واستحقاق الجارية بعد موت الولد لا يوجب على  
المشتري شيئا كزوائد المغصوب اه وفيها من التناقض برهن على جارية انها له فقتضى له بها  
وولدها في يد المدعي عليه لم يعلم به المحاكم فبرهن المدعي أنه ولدها يقضى به له أيضا فان رجح  
شهود الام بعد ذلك يضمنون قيمة الام والولدان القضاء بالولد له بواسطة شهود الام فانهم لو  
رجعوا بعد القضاء بالام قبل الحكم بالولد اوارتدوا عن الاسلام أو فسقوا لا يحكم بالولد له الا ان  
يشهدوا بانه ملك المدعي ولدته على ملكه جارية يشهدا على رجل في يده جارية انها له هذا المدعي ثم  
خابوا أو ماتوا ولها ولد في يد المدعي عليه يدعيه المدعي عليه أيضا أنه له وبرهن المدعي عليه على ذلك  
لا يلغى الحكم الى كلام المدعي عليه وبرهانه ويقضى بالولد للمدعي فان حضر الشهود وقالوا الولد  
كان للمدعي عليه يقضى بضمن قيمة الولد على الشهود كأنهم رجعوا فان كان الشهود حضورا سألهم  
عن الولد فان قالوا انه للمدعي عليه أولا ندرى ان الولد يقضى بالام للمدعي ولا يقضى بالولد فهذا يؤيد  
ما ذكرنا أولا اه (قوله وان قال عبد المشتري فاني عبد واشترى فاذا هو ح) فان كان البائع  
حاضرا أو غائبا غيبة معروفة فلا شيء على العبد) تفريع على أن التناقض في دعوى الحرية معفو عنه  
فان هذا الشخص أقر أولا بالعبودية ثم ظهر بعد ذلك أنه حر بدعواه فكان متناقضا لكنه معفو عنه  
في دعوى الحرية فتقبل الشهادة وحينئذ فلا يدل وضعها على أنه لا يشترط الدعوى في الحرية  
العارضة بل العارضة والاصلية سواء في أنه لا بد من دعوى العبد عند أبي حنيفة وهو قول الجمهور  
وهو الصحيح لانها حق العبد ولا يمنعها التناقض كما ذكرنا وانما لم يلزم العبد في هاتين الصورتين شيء  
لا يمكن الرجوع على البائع القابض (قوله والارجع المشتري على العبد والعبد على البائع) أي  
وان كان البائع غائبا غيبة غير معروفة بان لم يدرك مكانه فان المشتري يرجع على من قال له اشتري  
فانا عبد يدفع الى البائع من الثمن ثم يرجع على من باعه بما رجح المشتري به عليه ان قدر وانما  
يرجع به على من باعه مع أنه لم يأمره بالضمن عنه لانه أدى دينه وهو مضطر في أدائه بخلاف  
من أدى عن آخر ديننا أو حقا عليه بغير أمره وليس مضطرا فيه فانه لا يرجع به وانما قيد بالقيد  
لانه لو قال أنا عبد وقت المبيع ولم يأمره بشراة أو قال اشتري ولم يقل أنا عبد لا رجوع عليه شيء كذا  
في فتح القدير وفي العتامة من فصل الاستحقاق ما يخالفه فليست نظريته (قوله بخلاف الرهن) أي  
لو قال ارتني فانا عبد فظهر حرام الرجوع عليه بشيء في الأحوال كلها وهو ظاهر الرواية عنهم وعن أبي  
يوسف أنه لا يرجع في البيع والرهن لان الرجوع بالمعاوضة وهي المبيعة أو بالكفالة ولم يوجد  
والموجود هنا مجرد الاخبار كاذبا فصار كما لو قال ذلك أجنبي وكما لو قال ارتني فانا عبد ولهما أن المشتري  
شرع في الشراء معتمدا على أمره واقارده فكان مغرورا من جهة والتغريب في المعاوضات التي تقتضي  
سلامة العوض يجعل سببا للضمن دفعا للغرر بقدر الامكان فكان يتغير برهضامنا للدرك الثمن  
له عند تعذر رجوعه على البائع كالمولى اذا قال لاهل السوق بايعوا عبدى فاني قد أذنت له ففعلوا  
ثم ظهر أنه مستحق فانهم يرجعون على المولى بقيمة العبد ويجعل المولى بذلك ضامنا للدرك ما ذاب عليه  
دفعا للضرر عن الناس بخلاف الرهن فانه ليس عقده معاوضة بل عقد وثيقة للاستيفاء فلا يجعل  
الاتم به ضامنا لانه ليس تغريبا في عقد معاوضة كما لو قال لسائل عن أمن الطريق أسألك هذا  
الطريق فانه آمن فسلطه فنهب ماله لم يضمن وكذا لو قال كل هذا الطعام فانه ليس بمسحوم فأكله

فإن غير أنه يستحق العقوبة عند الله تعالى وبخلاف الاجنبي لأنه لا يعاب بقوله لعدم اعتماده على قوله فلا يتحقق له الغرور وفي النهاية معزى بالشرح الجامع الصغير لقاضيخان وهذه المسئلة دليل على أن العبد إذا كفل بثمن نفسه عن البائع صححت الكفالة وفي الخاتمة المغرور يرجع باحد أمرين إما بعقد المعاوضة أو بقبض يكون للدافع كالوديعة والاجارة إذا هلكت الوديعة أو العين المستاجرة ثم طار رجل واستحق العين وضمن المودع والمستاجر فإن المودع والمستاجر يرجع على الدافع بما ضمن وكذا كل من كان بمعناه ما وفي الاجارة والهبة لا يرجع على الدافع بما ضمن اه  
 بقرينة في الاستحقاق أقر المشتري بأن المبيع ملك فلان وصدقه أو ادعاه فلان وصدقه هو أو أنكر خلاف فنسكل ليس له رجوع على البائع بخلاف الوكيل بالمبيع إذا رد عليه بعيب بخلاف فنسكل يلزم الموكل لأن النكول من المضطر كالبينة وهو مضطر في النكول إذا لم يعلم عيبه ولا سلامته ولو برهن المشتري على أنه ملك فلان لا تقبل لتناقضه بخلاف ما لو برهن على اقرار البائع لعدمه وبخلاف ما لو برهن على أنها حرة الاصل وهي تدعى ذلك أو أنها ملك فلان وهو أعتقها أو دبرها أو أسست ولدها قبل شرائها حيث يقبل ويرجع بالثمن على البائع لأن التناقض في دعوى الحرية وفروعه لا يمنع صحة الدعوى ولو باع عقار ثم برهن أنه وقف لا تقبل لأن مجرد الوقف لا ينزل الملك بخلاف الاعتراف ولو برهن أنه وقف محكوم بلزومه قبل ولو برهنت أمة في يد المشتري أنها معتقة لفلان أو مدبرته أو أم ولده يرجع الكل الامن كان قبل فلان ولو اشترى شيئاً ولم يقبضه حتى ادعى آخر أنه له لا تسمع دعواه حتى يحضر البائع والمشتري لأن الملك للمشتري والبائع المدعى يدعمهما فشرط القضاء عليهم ما حضورهما ولو قضى له بحضورهما ثم برهن البائع أو المشتري على أن المستحق باعها من البائع ثم هو باعها من المشتري قبل ولزم البيع لأنه يقرر القضاء الاول ولا ينقضه ولو فسخ القاضى البيع بطالب المشتري ثم برهن البائع أن المستحق باعها منه ياخذها وتبقى له ولا يعود البيع المنتقض ولو قضى للمستحق بعد اثباته ثم برهن البائع على بيع المستحق منه بعد الفسخ تبقى الامة للبائع عند أبي حنيفة وليس له أن يلزمها المشتري لنفوذ القضاء بالفسخ ظاهراً وباطناً عنده ولو استحققت من يدمر فبرهن الذي قبله على بيع المستحق من بائعه قبل لأنه خصم ولو برهن البائع الاول أن المستحق أمره ببيعه وهلك الثمن في يده تقبل ولو أسست له أو رده لا يقبل ولو أقر عند الاستحقاق بالاستحقاق ومع ذلك أقام المستحق البينة واثبت عليه الاستحقاق بالبينة كان له أن يرجع على بائعه لأن القضاء وقع بالبينة لا بالأقرار لأنه يحتاج الى أن يثبت بها لممكنه الرجوع على بائعه وذكر رشيد الدين أن المدعى لو أقام بينة على دعواه ثم أقر المدعى عليه بالملك فالقاضي يقضى بالأقرار لا بالبينة لأنها إنما تقبل على المنكر لا المقر وذكر في موضع آخر آخراة خلاف المشايخ قالوا لا تظهر والاظهر والاقر الى الصواب أنه يقضى بالأقرار وهو يناقض ما ذكره في الاستحقاق إلا أن يخص تلك بعارض الحاجة الى الرجوع وقصد القاضي الى القضاء باحدى المجتين ومنها ولورد البائع الثمن بعد القضاء ثم ظهر فساد القضاء فليس للمشتري أن يسترد المستحق من البائع لثبوت التقابل ولولم يترادوا لكن القاضي قضى للمستحق وفسخ البيع ثم ظهر فساد القضاء يظهر فساد الفسخ ولو أحب البائع أن يامن غائلة الرد بالاستحقاق فابراه المشتري من ضمان الاستحقاق لا يرجع بالثمن ان ظهر الاستحقاق فظهر كان له الرجوع ولا يعمل ما قاله لان البراء لا يصح تعليقه بالشرط قالوا والحيلة فيه أن يقر المشتري أن بائعي قبل أن يبيعه منى اشتراه منى فادأقر على

(قوله وهذه المسئلة دليل على أن العبد إذا كفل بثمن نفسه الخ) قال في النهر فإن أريد بالعبد الذي ظهر أنه حرة فلا اشكال في صحة الكفالة حتى لو قال اشترى فانا عبد وقد ضمن لك الثمن فظهر أنه حرة كان للمشتري الرجوع عليه بالثمن ولو كان البائع حاضراً وان أريد به الذي يظهر حريته وقد استحق من يد المشتري فسيأتى أنه إنما يطالب بالكفالة بعد العتق ولا كلام في الصحة

هذا الوجه لا يرجع بعد الاستحقاق لانه لو رجع على بائعه فهو ايضا يرجع عليه باقراره أنه بائعه  
منه كذا في فتح القدير بتسامه وفي جامع الفصولين المشتري اذا زكى شهود المستحق قال أبو يوسف  
اسأل عن الشاهدين فان عدل رجع المشتري بالثمن على بائعه والا يقتصر على المشهود عليه ولا  
يرجع بثمنه كالأقرار ثم لو ادعى المشتري استحقاق المبيع على بائعه ليرجع بثمنه فلا بد أن يفسر  
الاستحقاق ويبين سببه فلو بينه فأنكر بائعه المبيع فبرهن عليه يقبل ويرجع بثمنه وقيل يشترط  
حضره المبيع لسماع البينة وقيل لا وبه أفتى (ط) بل لو ذكر شبه العبد وصفته وقدر ثمنه كفى  
شراؤه ما بان له ليس لبائعه ثم استحق رجع بثمنه للمستحق عليه بخلاف المستحق بالله ما باعته ولا  
وهبه ولا تصدق به ولا خرج عن ملكه بوجه من الوجوه ولو شري أرضا فبني أو زرع أو غرس فاستحق  
يرجع المشتري بثمنه على بائعه ويسلم بناءه وزرعه وشجره اليه فيرجع بقيمتها مبنيا قائما يوم سلمها  
اليه فلو بنى المشتري بناء قيمته عشرة آلاف مثلاً وسكن فيه زماناً حتى خلق البناء وتغير وانهدم  
بعضه ثم استحق يرجع على بائعه بقيمة البناء يوم تسليمه ولا ينظر الى ما كان أنفق وانما يرجع  
بقيمة ما يمكن نقضه وتسليمه الى البائع حتى لا يرجع بقيمة حص وطين ولو كان البائع غائباً والمستحق  
أخذ المشتري بهدم بناءه فقال المشتري غربي بائعي وهو غائب قال أبو حنيفة لا يلتفت الى قول  
المشتري فيؤمر بهدمه وتدفع الدار الى المستحق فلو حضر البائع بعد هدمه لا يرجع المشتري على  
البائع بقيمة بناءه وانما يرجع عليه لو كان البناء قائماً فأسلمه اليه فهدمه وأخذ النقص وأما لو هدمه  
فلا شيء على البائع وهذا بخلاف ما روي في شجر وحصص على البائع قيمة الشجر نباتاً في الاستحقاق  
وللمشتري الرجوع على وكيل البائع بقيمة البناء قائماً وبقية الولد للغرور وان عرف المشتري أن  
الدار لغير البائع ولم يدع البائع وكالة فبني واستحق لم يكن مغروراً ولو ادعى المشتري أن البناء له وقال  
البائع لي فالقول للبائع واذا رجع المشتري على بائعه بالثمن وقيمة البناء قال أبو حنيفة لا يرجع  
البائع على بائعه إلا بثمنه وعندهما يرجع بهما اه وتسامه فيه وفي النزازية من الاستحقاق  
ظهرت المشتراة حرة ومات البائع لا عن وارث وتركته وبائع البائع قائم نصب الحاكم عن البائع الثاني  
وصيا فيرجع المشتري عليه وهو يخاصم البائع الاول اه (قوله ومن ادعى حقاً في دار) أي  
مجهولاً (فصوّل على مائة واستحق بعضها لا يرجع بشئ) لجواز أن يكون دعواه فيما بقي وان قل فإدام  
في يده شيء لم يرجع قيداً باستحقاق بعضها لأنها لو استحق كلها رجع عما دفع للتميقن بأنه أخذ عوضاً  
عما لا يملكه فبرده وذلك وضع المسئلة على شئين أحدهما أن الصلح عن المجهول جائز لانه لا يفضي  
الى المنازعة الثاني أن صحة الصلح لا تتوقف على صحة الدعوى لاحتها هنادونها حتى لو برهن لم يقبل  
الا اذا ادعى اقرار المدعي عليه به قيداً بالمجهول لانه لو ادعى قدراً معلوماً كر بعها لم يرجع مادام في يده  
ذلك المقدار وان بقي أقل منه رجع بحساب ما استحق وفي جامع الفصولين شراؤه فبني فاستحق نصفه  
ورد المشتري ما بقي على البائع فله أن يرجع على بائعه بثمنه ونصف قيمة البناء لانه مغرور في  
النصف ولو استحق نصفه المعين فلو كان البناء في ذلك النصف حاصلة رجع بقيمة البناء أيضاً  
ولو كان البناء في النصف الذي لم يستحق فله أن يرد البناء ولا يرجع بشئ من قيمة البناء ولو اشترى  
نصفه مشاعاً واستحق نصفه قبل القسمة فالمبيع نصفه الباقي ولو استحق بعد القسمة فالمبيع نصف  
الباقي وهو الربع سئل بعضهم عن اشترى أرضاً فيها أشجار حتى دخلت بلاذكر فاستحق الاشجار  
هل لها حصصة من الثمن قال لا كافي ثوبقن وقته وبرذعة جار فان ما يدخل تبعاً لاحتها حصته له من

ومن ادعى حقاً في دار  
فصوّل على مائة واستحق  
بعضها لم يرجع بشئ

(فصل في بيع الفضولي)  
ومن باع ملك غيره  
فلم يملك أن يفسخه  
ويجيزه ان بقي العاقدان  
والمعقود عليه وله وبه  
لوعرضا

(فصل في بيع الفضولي)  
(قوله ثم رجع) أي أبو  
يوسف (قوله فانه ينفذ  
بأجازة الوارث اذا لم يحل  
له وطؤها) أي بان كان  
الوارث ابن الميت وقد  
وطئها أبوه أو كانت أخته  
رضاعا أو ورثها جماعة  
قد أجازوا كلهم فلو  
بعضهم لم يجز أمالوورثها  
من تحل له يبطل النكاح  
الموقوف كما مر في باب  
نكاح العبد لانه طرا  
حل بات على موقوف  
(قوله وصرح الشارح  
بانه أمانة في يده) قال في  
منح الغفارا لکن ما صححه  
في القنية اعتمده شيخ  
شيخنا عبد البر في شرحه  
لنظم الوهباني (قوله  
وأجازة المالك أجازة نقد  
لا عقد) أي أجازة أن  
ينقد البائع ما باع منها  
لمالكه بالعقد لا أجازة  
عقد لان العقد لازم على  
الفضولي هداية

الشنن الى آخره وثبت في بعض النسخ كما شرح عليه العيني  
(فصل في بيع الفضولي) ولم تكن ثابتة عند الزباني فتركه وهو نسبة الى الفضولي جمع الفضل  
أي الزيادة وفي المغرب وقد علمت جمعه على ما لا خيرة فيه حتى قيل  
فضول بالفضل وسن بلا سنا \* وطول بلا طول وعرض بلا عرض  
ثم قيل لمن يشتغل بما لا يعنيه فضولي وهو في اصطلاح الفقهاء من ليس بوكيل ويفتح الفاء خطأ  
اه وقيل الفضولي من يتصرف في حق الغير بلا اذن شرعي كالأجنبي بزواج أو يبيع ولم يرد  
في النسبة الى الواحد وان كان هو القياس لانه صار بالغلبة كالعلم لهذا المعنى فصار كالأصاري  
والاعرابي كذا في النهاية وفي فتح القدير غلب في الاشتغال بما لا يعنيه وما لا ولاية له فيه فقول  
بعض الجهلة لمن يامر بالمعروف فضولي يخشى عليه الكفر اه (قوله ومن باع ملك غيره فلما ملك  
أن يفسخه ويجيزه ان بقي العاقدان والمعقود عليه وله وبه لوعرضا) يعني أنه صحيح موقوف على  
الإجازة بالشرايط الاربعه وعند الشافعي لا ينعقد لانه لم يصدر عن ولاية شرعية فبلغوا لانها  
ثبتت بالملك أو باذن المالك وقد فقدوا لان انعقاد الابالقدرة الشرعية ولنا أنه تصرف بملك  
وقد صدر من اهله العاقل البالغ في محله وهو المال المتقوم فوجب القول بانه عقاده اذا ضرر  
فيه مع تحيزه بل فيه نفعه حيث يكفي مؤنة طلب المشتري وحقوق العقد فانها لا ترجع الى المالك  
وفيه نفع العاقد بصون كلامه عن الالغاء وفيه نفع المشتري لانه أقدم عليه طائعا ولولا النفع  
لما أقدم فثبت القدرة الشرعية تخصم لانه لا ينفذ الاذن ثابت دلالة لان العاقل  
يأذن في التصرف النافع واستدل أصحابنا في كتبهم بحديث عروة البارقي أن النبي صلى الله عليه  
وسلم أعطاه دينار يشتري به أحمية فاشترى شاتين فباع احدهما بيد دينار وجاء بالشاة والدينار  
الى النبي صلى الله عليه وسلم وأخبره بذلك فقال عليه السلام بارك الله لك في صفقتك ورواه الترمذي  
عن عروة وحكيم بن خزام كما بينه في النهاية وانما شرط قيام المبيع والمتعاقدين لان الإجازة تصرف  
في العقد فلا بد من قيامه وذلك بقيامها كما في الانشاء وان كان الشمن عرضا أي مما يتعين بالتعيين  
فلا بد من قيامه أيضا لكونه مبيعا وانما اشترط قيام المعقود له وهو المالك لان العقد توقف على  
أجازته فلا ينفذ بأجازة غيره فلو مات المالك لم ينفذ بأجازة الوارث بخلاف القسمة الموقوفة فانها تنفذ  
بأجازة الوارث عند الثاني كذا في البرازية ولو لم يعلم حال المبيع وقت الإجازة من بقاء وعدمه حاز  
المبيع في قول أبي يوسف أولا وهو قول محمد لان الأصل بقاؤه ثم رجع وقال لا يصح ما لم يعلم قيامه  
عندها لان الشك وقع في شرط الإجازة فلا يثبت مع الشك وقيل لا يبيع لان النكاح الموقوف  
لا يبطل بموت العاقد ولو تزوجت أمة بغير اذن مولاهم مات المولى فانه ينفذ بأجازة الوارث اذا لم  
يحل له وطؤها واذا أجاز المالك المبيع وكان الشمن نقدا صار مملوكا له أمانة في يد الفضولي بمنزلة  
الوكيل لان الإجازة اللاحقة كالوكالة السابقة ولو لم يجز المالك وهلك الشمن في يد الفضولي  
اختلف المشايخ في رجوع المشتري عليه بمثله والاصح أن المشتري ان علم أنه فضولي وقت الاداء  
لارجوع له والارجع عليه كذا في القنية وصرح الشارح بانه أمانة في يده فلا ضمان عليه اذا هلك  
سواء هلك قبل الإجازة أو بعندها وان كان الشمن عرضا كان مملوكا للفضولي وأجازة المالك أجازة  
نقد لا أجازة عقد لانه لما كان العوض متعينا كان شراء من وجهه والشراء لا يتوقف بل ينفذ على  
المباشران وجد نفاذا فيكون ملكا له وبأجازة المالك لا ينتقل اليه بل تأثير أجازته في العقد لا في



(قوله ولا يشترط قيام المبيع في مسألة الخ) قال الرملي هذه المسئلة خرجت عن ان تكون من مسائل الفضولي بل هي بيع المالك لانه بالضممان استند المالك ونفسه في البيع من جهته كبيع الغاصب اذا ضمته المالك كما هو ظاهر والمسئلة مذكورة في غالب كتب المذهب كالبرازية وغيرها والله تعالى اعلم ثم رأيت صاحب النهرت كالم يمثّل اتكلمته اه وعبارة النهرت وليس هذا من اجازة بيع الفضولي في شيء بل انما انقضى بيعه لثبوت الملك للبائع ١٦١ باء الضمان ضرورة فلا استثناء حينئذ فتدبره (قوله وفي البرازية

وللمشتري فسخ البيع قبل الاجازة الخ) ان قلت يا بابه ما سمياني في المتن من ان المشتري اذا برهن على اقرار البائع أو رب العبدانه لم يأمره بالبيع وأراد رد البيع لم يقبل قلت لا تنافي بينهما لان ما سمياني مفروض فيهما اذا اختلف البائع والمشتري فادعى المشتري ان البيع بغير امر صاحبه ويحسد البائع ذلك فيحمل ما في البرازية على ما اذا تصادقا على البيع بغير امر المالك فاختلف الموضوع وافهم حاشية أبي السعود (قوله وكذا اخذه الثمن) قال الرملي لم أر في كلامهم حكم ما اذا قبض بعض الثمن هل يكون اجازة أم لا وينبغي ان يكون اجازة لدلالته على الرضا ولتصريحهم في نكاح الفضولي بان قبض بعض المهر يكون

العقد ثم يجب على الفضولي مثل المبيع ان كان مثليا والافقيته ان كان قيميا لانه لما صار البديل له صار مشتريا لنفسه بمال الغير مستقرضاه في ضمن الشراء فيجب عليه رده كالمو قضي دينه بمال الغير واستقرض غير المثل جازعنا وان لم يجز قصدا لا ترى أن الرجل اذا تزوج امرأة على عبد الغير صح ويحب قيمته عليه ولا يشترط قيام المبيع في مسألة من مسائل الفضولي مذكورة في الخلاصة من اللقطة فان الملتقط اذا باع اللقطة بغير أمر القاضي ثم جاء صاحبها بعد ما ملكت العين ان شاء ضمن البائع وعند ذلك ينفذ البيع من جهة البائع في ظاهر الرواية وبه أخذ عامة المشايخ اه وهكذا قالوا في الملتقط اذا تصدق فملك العين فاجاز المالك بعد الهلاك صحت وقبض المالك في قوله فلامالك أن يفسخه أو يجيزه لان للفضولي فسخه فقط حتى لو اجاز المالك لا ينفذ لزوال العقد الموقوف وانما كان له ذلك ليدفع المحقوق عن نفسه فانه بعد الاجازة يصير كالمو قضي دينه بمال الغير المستقرض اليه فيطالب بالتسليم ويخاصم بالعيب وفي ذلك ضرر به فله دفعه عن نفسه قبل ثبوته وفي البرازية وللمشتري فسخ البيع قبل الاجازة تحرزاع لزوم العقد بخلاف الفضولي في النكاح ليس له أن يفسخ بالقول ولا بالفعل لان معبر محض فبالاجازة تنتقل العبارة الى المالك فتصير المحقوق منوطا به لا بالفضولي وفي النهاية أن الفضولي في النكاح يملك فسخه بالفعل بان زوج فضولي رجلا امرأة برضاها وقبل اجازته زوجه باختيار وان ذلك يكون فسخا للنكاح الاول وفي فتاوى قاضيان لا يكون فسخا ويتوقف الثاني أيضا ثم الاجازة لبيع الفضولي تكون بالفعل وبالقول فمن الاول تسليم المبيع اجازة وكذا اخذه الثمن ومن الثاني طلب الثمن وقواد احسنت أو وفتت أو أصبت ليس باجازة وكذا كفيتمني مؤنة البيع أو أحسنت فجزاك الله خيرا وفي المشتري لو قال بثس ما صنعت كان اجازة كقبض الثمن ولو وهب المالك الثمن أو تصدق به على المشتري كان اجازة ان كان المبيع قائما والسكوت بعد العلم لا يكون اجازة ولو قال المالك أنا راض ما دمت حيا كان اجازة بالاول ولو قال امسكها ما دمت حيا لان الامساك لا يدل على الرضا وفي فروق الصكر ايدى أسأت اجازة ولو قال لا جيز يكون رد البيع بخلاف المستاجر اذا قال لا جيز يبيع الا جيز ثم اجازة حاز وفي نوادر هشام ولو قال أجزت ان باع بمائة درهم يجوز ان باع باكثر وان باع باقل لا يجوز ولو باع بالف دينار لا يجوز وانما ينظر الى النوع الذي وصفه كذا في البرازية وفيه اذا اجاز المالك بيع الفضولي صار الفضولي كالمو قضي دينه حتى صح خطه عن الثمن علم المالك بالثمن أو لم يعلم وأجاب صاحب الهداية أنه اذا علم بالحط بعد الاجازة فله الخيار ان شاء رضى به وان شاء فسخ اه وأشار المصنف باشتراط قيام المبيع أي باسمه وطاله الى أنه لو اجاز بعد صبغ الثوب المشتري فانه لا يجوز

٢١ - بحر سادس - اجازة ولان الظاهر ان الالف واللام في الثمن لا فائدة لجزس لحرره التزى اه (قوله وأشار المؤلف باشتراط قيام المبيع الى قواد لو اجاز بعد صبغ الثوب المشتري فانه لا يجوز) كذا في البرازية وفي منح الغفار ما يخالفه فانه قال والمراد بكون المبيع قائما أن لا يكون متغيرا بحيث يعد شيئا آخر فانه لو باع ثوب غيره بغير أمره وصبغه المشتري فاجاز رب الثوب البيع جاز ولو قطعه وحاطه ثم اجاز البيع لا يجوز لانه صار شيئا آخر اه والمسئلة بهذا اللفظ دون التعديل في التتارخانية عن فتاوى أبي الليث

(قوله والصحيح انه اذا اضيف العقد في أحد الكلامين الى فلان يتوقف الخ) ظاهره انه يتوقف وان اضيف في الكلام الآخر الى الفضولي وياتي قريبا ان اصح الروايتين في هذه الصورة انه يبطل (قواه وفي فروق السكر ايسى شراء الفضولي على أربعة أوجد) قال في البرازية قال بعت ١٦٢ لفلان وقال المشتري اشترت أو قبلت لفلان أو لم يقل لفلان أو قال الفضولي بعت

لفلان فقال بعت وقال اشترت لفلان يتوقف ولو قال بعت منك فقال الفضولي اشترت أو قبلت ونوى بقلبه لفلان لا يتوقف أو قال الفضولي اشترت لفلان وقال البائع بعت منك الاصح عدم التوقف ولو قال بعت هذا منك لفلان فقال المشتري اشترت أو قبلت أو قال المشتري اشترت لاجل فلان وقال البائع بعت لا يتوقف وينفذ اتفاقا ولو قال الفضولي اشترت لفلان على انه بالخيار لانا لا يتوقف بخلاف شرائه لفلان بلا خيار اه من التاسع في الو كالة بالشراء وفيه الفضولي وفي الخاتمة بعد قوله لا يتوقف وانما يتوقف شراء الفضولي اذا اشترى بغير خيار (قوله بطل العقد في اصح الروايتين) وعلى هذا فلا كفاءة بالاضافة في أحد الكلامين بان لا يضاف الى الآخر أي الا كفاءة بالاضافة

ولو ولدت الامة ثم اجاز المالك البيع يكون الولد مع الامة للمشتري ولو انهم اجازوا المالك البيع يصح لبقاء العرصه ولم يذكر اؤلف حكم تسليم المبيع من الفضولي فلو سلمه فذلك فلامالك أن يضمن أيهما شاء فإيهما اختار ضمنه برئ الآخر لان في التضمن تملك كانه فاذا ملكه من أحدهما لا يمكن تملكه من الآخر وان اختار تضمين المشتري بطل البيع لان أخذ القيمة كأخذ العين وبرجع المشتري على البائع بالثمن لا بما ضمن وان اختار تضمين البائع بنظر ان كان قبض البائع مضمونا عليه نفذ بيعه بالضمن لان سبب ملكه قد تم عقده وان كان قبضه أمانة فأنما صار مضمونا عليه بالتسليم بعد البيع فلا ينفذ بيعه بالضمن لان سبب ملكه عن العقد وقد ذكر محمدي ظاهر الرواية انه يجوز البيع بتضمن البائع ووجهه انه سلم أولا ثم صار مضمونا عليه ثم باعه فصار كالمعصوب كذا في البرازية وقيد بالبيع لانه اذا اشترى لغيره كان ما اشتراه لنفسه اجاز الذي اشتراه له أم لا وان لم يجد نفاذا يتوقف على اجازة من المشتري اه كاصبي المحجور يشترى شيئا لغيره فيوقف هذا اذا اضاف العقد الى نفسه أما اذا اضافه الى غيره بان يقول بعت هذا العبد لفلان فقال البائع بعت لفلان يتوقف على اجازته وأما اذا قال اشترت منك بكذا لاجل فلان فقال البائع بعت أو قال البائع بعت منك لفلان فإنه يقع الشراء للمخاطب لا لفلان والصحيح انه اذا اضيف العقد في أحد الكلامين الى فلان يتوقف على اجازة فلان ولو اشترى عبدا أو شهد انه يشترى لفلان وقال فلان رخصت والعقد للمشتري لانه اذا لم يكن وكبلا بالشراء وقع المالك له فلا اعتبار بالاجازة بعد ذلك وهي تلحق العقد الموقوف لا النافذ وان دفع المشتري اليه العبد وأخذ الثمن كان بيعا بالتعاطي بينهما ولو ظن المشتري والمشتري اه ان المالك وقع للمشتري اه فسلمه له بعد قبض ثمنه لا يسترد بل ارضى المشتري له ويجعل كانه ولاه وان علم ان الشراء وقع للمشتري بعده وارزعم المشتري له ان الشراء كان بامر ووقع المالك له والمشتري انه كان بلا أمر ووقع الشراء للمشتري والقول للمشتري له ان الشراء باقراره وقع له كذا في البرازية وفي فروق السكر ايسى شراء الفضولي على أربعة أوجه الاول أن يقول البائع بعت هذا الفلان بكذا والفضولي يقول اشترت لفلان بكذا أو قبلت ولم يقل لفلان فهذا يتوقف الثاني أن يقول البائع بعت من فلان بكذا والمشتري يقول اشترت به لاجله أو قبلت يتوقف الثالث أن يقول البائع بعت هذا منك بكذا فقال اشترت أو قبلت ونوى أن يكون لفلان وأنه ينفذ على المشتري الرابع لو قال اشترت لفلان بكذا أو البائع يقول بعت منك بطل العقد في اصح الروايتين والفرق انه خاطب المشتري والمشتري يسترد لغيره فلا يكون جوابا فكان شرط العقد بخلاف الفصلين الاولين اذا العقد اضيف الى فلان في الكلامين وبخلاف الفصل الثالث لانه لو وجد نفاذا على العاقبة وقد اضيف العقد اليه اه وأشار المؤلف بشبوت الفسخ والاجازة للمالك الى أن الفضولي لو شرط الخيار للمالك فان العقد يبطل ولا يتوقف لان الخيار له بدون الشرط فيكون الشرط له مبطلا كذا في فروق السكر ايسى وقيد ببيع ملك الغير لانه لو باع ملك نفسه مشغولا

الى فلان على ما مر تصحيح مصور بان لا يضاف الى المشتري بان يقول البائع بعت ولا يقول منك فاذا اضيف لا يتوقف وان زاد على ذلك لفلان لا يتوقف أيضا لكنه ينفذ كما قدمناه عن البرازية (قوله فيكون الشرط له مبطلا) قال في النهر كان ينبغي أن يكون الشرط لغوا فقط قدره

(قوله وفرق بينهما الكراييس الخ) جزم به في الخاتمة في فصل البيع الموقوف وفي الفسخ وليس المستأجر فسخ البيع بلا خلاف ولا لاراهن والمؤجر وفي المرتن اختلاف المشايخ وقد كره له ان للمشتري خيار الفسخ ان لم يعلم وقت البيع بالاجارة والرهن وان علم فكذلك عند محمد قيل وهو ظاهر الرواية وعند أبي يوسف لا وقيل هو ظاهر الرواية اه وفي تصحيح الشيخ قاسم ان المشايخ أخذوا بهذه الرواية اه لكن ذكر في جامع الفصولين ان الاول قول أبي حنيفة ومحمد وانه ظاهر الرواية وفي حاشيته للرملي عن الغزي انه هو الصحيح وعليه الفتوى كما في الوولو الحجة ونقل الرملي فيها عن منية المفتي انه الاصح وفيها عن الزيلعي ان المرتن ليس له الفسخ في أصح الروايتين وفي جامع الفصولين عن الخاتمة لم يجز المستأجر حتى انفسخ الاجارة نفذ البيع السابق وكذا المرتن اذا قضى دينه وفيه عن الذخيرة البيع بلا اذن المستأجر نفذ في حق البائع والمشتري لافي حق المستأجر فلو سقط حق المستأجر عمل ذلك البيع ولا حاجة الى التجدد وهو الصحيح ولو أجاز له المستأجر نفذ في حق الكل ولا ينزع من يده يصل اليه ماله اذ رضاه بالبيع يعتبر لفسخ الاجارة لا لانتزاع من يده وعن بعض بعضنا انه لو باع وسلم وأجازهما المستأجر بطل حق حبسه ولو أجاز البيع لا التمس لا يبطل حق حبسه اه (قوله الثاني) فقول أجاز وهو صفة لهذوف ١٦٣ أي أجاز البيع الثاني (قوله ولو قال

المصنف باع ملك غيره  
لمالكه لكان أولى  
أي لا جمل مالكه قال  
الرملي لم يذكر أحدهم  
مشايخ المذهب الواضعين  
للتون هذا القيد وأقول  
تركه متعين يدل عليه  
توقف بيع الغاصب كم  
صرحوا به من غير قيد وك  
صرحوا به في الاستحقاق  
ان استحقاق المبيع يوجد  
توقف العقد على الاجازة  
لانقضاء في ظاهر الرواية  
والظاهر ان ما قاله في  
البدائع رواية خارجة  
عن ظاهر الرواية فتأمل

بحق الغير كالرهن اذا باعه الرهن والعين المؤجرة اذا باعها المؤجر يتوقف العقد على اجازة المرتن والمستأجر فيملك كأنها دون الفسخ على الصحيح كما سيأتي وفرق بينهما الكراييس الخ في عمل المرتن الاجارة والفسخ دون المستأجر فلا يملكه وارفا بان المستأجر حقه في المنفعة ولذا لو ملكت العين لا يسقط دينه وفي الرهن يسقط وهو واسطة حكمي وتفرع على الفرق ما لو تعدد بيع المؤجر فاجاز المستأجر الثاني نفذ الاول ولو تعدد بيع الرهن فاجاز المرتن الثاني نفذ الاول اه ولو قال المصنف رجه الله تعالى باع ملك غيره لمالكه لكان أولى لانه لو باعه لنفسه لم ينعقد أصلا كما في البدائع ولا بد ان يقول بغير اذنه ليكون فضوليا ولو تعددت تصرف الفضولي كما تباعها فضولي من رجل وزوجه فانه آخرا جاز ما عاينت الاقوى فتصير مملوكة لازوجة ولو زوجها كل من رجل واحد باعها ولو باعها كل من رجل واحد باعها فاجازت نصف بينهما ويخير كل منهما بين أخذ النصف او الترك ولو باعه فضولي وأجره آخر ورهنه أوزوجه فاجازت ما عاينت الاقوى فيجوز البيع ويبطل غيره لان البيع اقوى وكذا ثبت الهبة او هبة فضولي وأجره آخر وعلى من العتق والكتابة والتدبير حتى من غيرها لانها لازمة بخلاف غيرها والاجارة أحق من الرهن لا وادتها ملك المنفعة بخلاف الرهن والبيع أحق من الهبة لان الهبة تبطل بالنيوع ففيما لا تبطل بالنيوع كهبة فضولي عبدا وبيع آخر اياه يستويان لان الهبة مع القبض تساوي البيع في اداة الملك وهبة المشاع فيما لا يقسم صحيحة فيما أخذ كل النصف ولو تباع غاصبا عرضي لرجل واحد فاجاز المالك لم يجز لان

وارجع الى تروع ذكرت في الخباير المذكورين يظهر لك ما قلناه فتدبر ثم رأيت في شرح تنوير الابصار لاصنفه اقول يشكل على هذا ان على ما قلناه من البدائع ما قالوه من ان المبيع اذا استحق لا يفسخ العقد في ظاهر الرواية بقضاء القاضي بالاستحقاق ولا يستحق اجازته ووجه الاشكال ان البائع باع لنفسه لا للمالك الذي هو المستحق مع انه توقف على الاجازة ويشكل عليه بيع الغاصب فانه يتوقف على الاجازة قال الظاهر ضعف ما في البدائع فلا ينبغي ان يعول عليه لخرافته لفروع المذهب اه وهو غير ما قلناه ثم قال في شرح قوله وتوقف بيع الغاصب لكن ظاهر اطلاق المشايخ التوقف على الاجازة يشكل على ما قاله الا ان يجمل على ما ذكرنا اه والذي ذكره المحمل على انه باعه لمالكه ولا ينبغي ما في هذا المحمل من البعد جدا فليتأمل اه قلت ويظهر لي ان ما في البدائع لا اشكال وان ما فهمته المؤلف غير مراد البدائع وذلك ان قول البدائع لو باعه لنفسه لم ينعقد أصلا معناه باعه نفسه لانه يلزم ان يكون باعاً ومشترياً باللام فيه بمعنى من فانه قد يقال بعته وبعته منه فاللام في عبارة البدائع ليست للتعميل حتى يكون احتراماً عما لو باعه لمالكه فكان على المؤلف ان يقول ولو قال المصنف باع ملك غيره لغيره الخ ويؤيد ما قلناه انه في النهر قال كذلك وصح ومن باع ملك غيره يعني لغيره اما اذا باع لنفسه لم ينعقد كذا في البدائع

ليخرج قبض الدين قال  
في جامع الفصولين وفي  
(فش) من قبض دين غيره  
بلا أمر ثم أجاز الطالبي لم  
يجز قائماً أو هالكاً وقال  
في منح الغفر في شرح  
قوله كل تصرف صدر  
منه وله مجيز حال وقوعه  
انعقد موقوفاً من بيع  
أو نكاح أو طلاق أو  
هبة وكذا كل ما صح به  
التوكيل كما صرح به  
وضحه عن مشتري من غاصب  
بإجازة بيعه لايه  
الكامل في شرح الهداية  
حدث قال تصرفات  
الفضولي تتوقف عندنا  
إذا صدرت وللتصرف  
مجيز أي من يقدر على  
الأجازة سواء كان تملكاً  
كالبيع والإجازة والهبة  
والتزويج والتزوج أو  
أسقاطاً حتى لو طلق  
رجل امرأة غيره أو عتق  
عبده فأجازته طلق  
وعتق أه فتأمل (قوله  
من الغاصب) متعلق  
بالمشتري (قوله لانه) أي  
الغصب (قوله لانه لا ينفذ  
بإدائه الضمان) أي بإدائه  
الغاصب الضمان (قوله  
لان ملك المشتري) يوهم  
إنه علة للورود مع أنه  
بيان للفرق

فائدة البيع بثبوت الملك في الرقبة والتصرف وهو حاصل لان المالك في البديلين بدون هذا  
العقد قد لم ينعقد فلم يلحقه إجازة ولو غصب بامن رجلين وتبايعا وأجاز المالك جاز ولو غصب  
النقدين من واحد وعقد الصرف وتبايعا ثم أجاز جاز لان العقود لا تنعمن في المعاوضات  
وعلى كل واحد من الغاصبين مثل ما غصب كذا في فتح القدير عن آخر الباب وأما وصية  
الفضولي كما إذا وصى بالف من مال غيره أو بعين من ماله فأجاز المالك فهو مخير ان شاء سلها  
وان شاء لم يسلم كالهبة كذا في القنية من الوصايا وبه علم حكم هبة الفضولي وسما في في الصلح بيان  
صلح الفضولي والظاهر من فروقهم ان كل ما صح التوكيل به فانه اذا باشره الفضولي يتوقف  
الا لشراء بشرطه السابق (قوله وصح عتق مشتري من غاصب بإجازة بيعه لايه) وهذا  
عندهما وقال محمد لا يجوز عتقه أيضاً لانه لم يملكه وفي الحديث لا عتق لابن آدم فيما لا يملك وهذا  
لان عقد الفضولي موقوف وهو لا يفيد لعدم النفاذ وثبوته عند الإجازة استناداً فهو ثابت من  
وجه زائل من وجهه فلا يصلح شرطاً للاعتاق وهو الملك الكامل لا طلاقه في الحديث وهو الكامل  
ولذا لو أعتقه الغاصب ثم أدى الضمان لم يصح العتق مع أن الملك الثابت له بالضمان أقوى من  
الملك الثابت للمشتري حتى ينفذ بيع الغاصب بإداء الضمان ولا ينفذ بيع المشتري بإجازة المالك  
الاول وكذا لو أعتقه المشتري والخيار للبائع ثم أجاز البيع لا ينفذ عتقه وكذا اذا قبض المشتري  
من الغاصب ثم باعه ثم أجاز المالك البيع الاول لم ينفذ البيع الثاني مع أن البيع أسرع نفاذاً  
من العتق حتى يصح بيع المكاتب والمأذون دون عتقهما ولذا لو باع الغاصب المغصوب ثم أدى  
الضمان نفذ بيعه ولو أعتقه ثم أدى الضمان لم ينفذ وكذا لو باعه الغاصب فاعتقه المشتري منه  
ثم أدى الغاصب الضمان صح بيع الغاصب وبطل عتقه وله ما أن الملك موقوف فيه فيتوقف  
الاعتاق مرتباً عليه وينفذ نفاذه كاعتاق المشتري من الرهن يتوقف وينفذ بإجازة المرتهن  
واعتاق المشتري من الوارث حال استغراق التركة بالدين فأجاز الغرماء البيع واعتاق الوارث عبداً  
من التركة وهي مستغرقة به فقتضى الدين أو برأ الغرماء فانه ينفذ وهذا لان العتق من حقوق الملك  
والشيء اذا توقف توقف بحقوقه واذا نفذ نفذ بحقوقه بخلاف اعتاق الغاصب نفسه لانه لم يوضع للملك  
وانما يملكه ضرورة أداء الضمان فلم يكن مثبته للحال ولا سبباً له ولذا لا يتعدى الى الزوائد بخلاف  
الملك في بيع الفضولي فانه يتعدى الى الزوائد المتصلة والمنفصلة وبخلاف ما اذا كان فيه خيار  
البائع لانه ليس بمطلق والسكالم فيه وهو مانع من انعقاده في الحكم أصلاً فلم يوجد الملك فيه قيد  
بعث المشتري لان عتق الغاصب لا ينفذ بإداء الضمان لما بيناه وقيده بإجازة بيعه لانه لا ينفذ بإداء  
الضمان من الغاصب ولكن يرد عليه أن المشتري اذا أدى الضمان ينفذ على الصحيح لان ملك  
المشتري ثبت مطلقاً بسبب مطلق وهو الشراء بخلاف الغاصب لانه سبب ضروري فكان الملك  
فيه ناقصاً كذا ذكر الشارح فقد فرق بين أداء الغاصب الضمان وبين أداء المشتري منه وصرح في  
الهداية بان عتق المشتري ينفذ بإداء الضمان من الغاصب وهو الأصح فلا فرق بين أداء الضمان  
من الغاصب أو من المشتري منه وجرى على ذلك في البناءة فلو قال المؤلف بإجازة بيعه أو أداء الضمان  
لسكان أولى وكذا لو قال وصح عتق مشتري من فضولي لسكان أولى لانه لا يشترط أن يكون غاصباً لانه  
لو لم يسلم المبيع والحكم كذلك ولعله انما ذكره لاجل البيع لان بيع العبد قبل قبضه فاسد وفي فتح  
القدير وهذه المسائل التي جرت المحاوره بين أبي يوسف ومحمد حين عرض عليه هذا الكتاب فقال

(قوله والا فقد كان فيه ملك بات) أي ان لم نقيده بهذا القيد بدعيه لانه كان في ذلك الحال الواحد ملك بات مال الكه وملك موقوف  
 للمشتري (قوله ثم اعلم ان ظاهر قولهم) الى آخر ما ذكره من الابرار والجواب عن ذلك جميعه فيه نامل فقد قال في جامع الفصولين  
 لو باعه المشتري من غاصب ثم وثم حتى تداولته الايدي فاجاز مال الكه عقد امن العقود جاز ذلك العقد خاصة لتوقف كلها على  
 الاجازة واذا اجازة عدلها جاز ذلك خاصة وقال قبله رافعا ولو فعله المشتري من الغاصب ثم اجاز مال الكه يبيع غاصبه لم يجز بيع  
 المشتري وفاقوا ما عتقه فلم يجز قياسا وهو قول محمد وعندهما نفذ استحقاقا وقال ١٦٥ بعد هذا كله رافعا لو ضمن مال الكه غاصبه

نفذ البيع الاول وبطل  
 بيع المشتري اذ ملك  
 الاول بات وملك الثاني  
 موقوف وقال بعضهم  
 بنفذ الثاني والثالث لانه  
 لما ضمن مال الكه من  
 وقت غصبه فكانه باع  
 ملك نفسه ثم وثم فجاز  
 الكل اه فتحرران  
 بيع المشتري من الغاصب  
 موقوف واذا اجاز  
 المالك جاز خاصة فقوله  
 ثم اعلم ان ظاهر قولهم  
 الخ يدل على انه لم ير النقل  
 الصريح وقوله وجوابه  
 ان بيع المشتري لم ينعقد  
 أصلا لما قدمناه بخالف  
 ما علة به في النهاية  
 والمعراج فتدبر ذلك غاية  
 ان ما في النهاية والمعراج  
 مخالف لما في جامع  
 الفصولين وغيره من  
 الكتب والله تعالى أعلم  
 اه (قوله وقد يقال الخ)  
 نقض لقوله لتجرده عرضة

أبو يوسف ما رويت لك عن أبي حنيفة أن العتق جائز وإنما رويت أن العتق باطل وقال محمد بن  
 رويت لي أن العتق جائز وإنما رويت أن العتق باطل وقال محمد بن  
 الفرع صرح بأقل ما هنا أن يكون في المسئلة روايتان عن أبي حنيفة قال الحاكم الشهيد قال  
 أبو سليمان هذه رواية محمد بن أبي يوسف ونحن سمعنا من أبي يوسف أنه لا يجوز عتقه اه وأما بيع  
 المشتري من الغاصب فأنما لا يصح لبطان عقده بالاجازة فإنها يثبت الملك للمشتري باتا والمالك  
 البات اذا ورد على الموقوف أبطله وكذا لو وهب مولا للغاصب أو تصدق به عليه أو مات فورته  
 فهذا كله يبطل الملك الموقوف لانه لا يتصور اجتماع البات والموقوف في محل واحد على وجه يطرأ  
 فيه البات والا فقد كان فيه ملك بات وعرض معه الملك الموقوف كذا في فتح القدير وقيد بالعتق  
 لأن في التفويض من الفضولي للمرأة اجعل أمرها بيد مولا فطلقت نفسها ثم اجاز الزوج لم تطلق  
 وإنما ثبت التفويض لأن فان طلقت نفسها الا أن طلقت والا فلا والاصل في تصرف الفضولي  
 أن كل تصرف جعل شرعا سببا لحكم اذا وجد من غير ولاية شرعية لم يستعقب حكمه ويتوقف ان  
 كان مما يصح تعليقه جعل معلقا والا احتجنا أن نجعله سببا للحال متأخرا حكمه ان أمكن والبيع  
 ليس مما يتعلق فيجعل سببا في الحال فاذا زال المانع من ثبوت حكم الاجازة ظهر أثره من وقت وجوده  
 ولذا ملك الزائد وأما التفويض فاحتمل التعليق فحتمنا الموجود من الفضولي متعلقا بالاجازة  
 فعندها يثبت التفويض للحال لانه مستند اذ لا يثبت حكمه الا من وقت الاجازة وأما النكاح فلا  
 يتعلق ولا يمكن أن يعتبر في حال التوقف سببا لمطلق الطلاق بل الملك المتعة المستعقب له ثم اعلم ان  
 ظاهر قولهم اذا طرأ أسلاك بات على ملك موقوف أبطله أن بيع المشتري من الغاصب ينعقد موقوفا  
 وإنما يبطل بطر والمالك البات باجازه يبيع الغاصب وقد قال في النهاية انه لم ينعقد أصلا لتجرده عرضة  
 لا لنفسا وقد يقال فائدة لو اجاز المالك يبيع المشتري من الغاصب لا يبيع الغاصب ينبغي أن  
 يصح بخلاف ما اذا اجاز بيع الغاصب وجوابه أن بيع المشتري لم ينعقد أصلا لما قدمناه عن  
 الباء أن الفضولي اذا باع ملك غيره لنفسه لم ينعقد وإنما ينعقد اذا باعه مال الكه وهذا باعه  
 المشتري لنفسه فالظاهر ما في النهاية ولذا قال في المعراج أن المشتري من الغاصب اذا باع لا يتوقف  
 ملكه لان فائدة التوقف النفاذ في كل صورة لا يتحقق النفاذ لا يتوقف كبيع المحرر وأورد على  
 الاصل ما اذا باع الغاصب ثم أدى الضمان فانه ينفذ ببيع مع أنه طارأ ملك بات وهو ملك الغاصب

لأنه نسخ بانه ليس كذلك لا مكان بقاءه على الحكمة (قوله لما قدمناه عن الباء) قال الرمي قد كتبتنا في الحاشية قريبا ما في  
 ذلك من النظر اه أي من انه مخالف لتعليل انهاء والمعراج ومن ان ما في الباء ضعيف كما مر بيانه (قوله وأورد على الاصل  
 ما اذا باع الخ) قال في حاشية مسكين تعقبه شيخنا بانه غير وارد اذ قولهم ان الملك البات اذا طرأ على موقوف أبطله ليس على اطلاقه  
 بل مقيد بما اذا طرأ الغير من باشر الموقوف كما في النزابة عن القاعدي ونصه الاصل ان من باع عتقا في ملك الغير ثم ملكه  
 ينفذ نزول المانع كالغاصب باع المصوب ثم ملكه وكذا لو باع ملك أبيه ثم ورثه نفذ على خلاف ما ذكرنا وطرأ البات انما  
 يبطل الموقوف اذا حدثت له غيره من باشر الموقوف كما اذا باع المالك ما باعه الفضولي من غير الفضولي ولو من المشتري من الفضولي



بإداء الضمان على ملك المشتري الموقوف واجب بان ملك الغاصب ضروري ضرورة أداء الضمان  
فلم يظهر في ابطال ملك المشتري (قوله ولو قطعت يده عند المشتري فأجزأه فاشتره) لان الملك  
ثبت له من وقت الشراء لما قدمناه قسرين أن القطع ورد على ملكه وعلى هذا كل ما يحدث في المبيع  
من كسب أو ولد أو عرق قبل الاجازة فهو للمشتري وهذه حجة على محمد والعدول له أن الملك من وجهه  
يكفي لاستحقاق الزوائد كالمكاتب اذا قطعت يده فاخذ هذا الارش ثم رد في الرق يكون الارش للمولى  
وكذا اذا قطعت يد المبيع والتجار للبائع وأجاز المبيع يكون الارش للمشتري بخلاف الاعتاق  
لافتقاره الى كمال الملك قبل المشتري لان يده لو قطعت عند الغاصب ثم ضمن قيمته لا يكون الارش  
له لان الغصب ليس بسبب موضوع الملك ولو اعتقه المشتري من الغاصب فقطعت يده ثم أجزأه  
المبيع فالارش للعبد كذا في فتح القدير وقطع اليد بمثل والمراد ارض جازحة للمشتري (قوله وتصدق  
بما زاد على نصف الثمن) لان فيه شبهة عدم الملك لانه غير موجود حقيقة وقت القطع وارض  
السيد الواحد في الحر نصف الدية وفي العبد نصف القيمة والذي دخل في ضمانه هو الذي  
كان في مقابلة الثمن فقيم ما زاد على نصف الثمن شبهة عدم الملك وأراد وجوب التصديق بالزائد  
كما هو ظاهر ما في فتح القدير وقيد بما زاد لانه لا يتصدق بالكل وان كان فيه شبهة عدم الملك  
لانه ضمنه وناعليه بخلاف ما زاد ووزع في الكافي فقال ان لم يكن مقبوضا فقيم ما زاد ربح ما لم  
يضمن واركان مقبوضا ففيه شبهة عدم الملك (قوله ولو باع عبدا غيره بغير أمره فترهن المشتري  
على اقرار البائع أو رب العبد على انه لم يأمره بالمبيع وأراد رد المبيع لم تقبل) أي بيئته لبطان  
دعواه بالتناقض اذا اقدمهما على العقد وهما عاقلان اعترافا منهم بما يحته ونفاذه والبيئته لا يتبني  
الا على دعوى صحيحة فاذا بطات الدعوى لا تقبل وقواد بغير أمره زائد وان وقع في الجامع الصغير لانه  
ليس من صورته المسئلة ولا يشكل هذا بما ذكره في الزيادات ان المبيع اذا ادعاه ربحه فصدق  
المشتري فدفع اليه ثم برهن على اقرار البائع بان العبد للمشتري يريد بذلك الرجوع بالثمن تقبل  
بيئته لان العبد في يد المشتري هنا وهناك في يد المشتري وشرط الرجوع بالثمن أن لا تكون العين  
سائلة للمشتري فلذلك لم يرجع هنا ورجع هناك وقيل اختلاف الجواب لاختلاف الوضع في موضوع  
ما ذكرهنا فيما اذا أقام البيئته على ان البائع أقر قبل المبيع بان المبيع للمشتري واقدمه على  
الشراء ينفى ذلك فيكون مناقضا وموضوع ما ذكره في الزيادات فيما اذا برهن ان البائع أقر بعد  
المبيع انه للمشتري فلا تناقض وهذا هو الوجه فان في مسألة الزيادات العين في يد المشتري أيضا  
كافي غاية البيان وأشار المصنف رحمه الله تعالى بعدم قبول البيئته الى عدم قبول قوله لو لم يكن له  
بيئته فلو ادعى البائع بعد المبيع أن صاحبه لم يأمره ببيعه وقال المشتري أمرك أو ادعى المشتري عدم  
الامر فادعى البائع الامر فالقول لمن يدعي الامر لان الاخر متناقض وليس له أن يستخلفه لان  
الاستخلاف يترتب على الدعوى الصحيحة لا الباطلة واعتراض في البناءة قولهم انه متناقض فلا تسمع  
دعواه ولا بيئته بان التوفيق ممكن لجواز ان يكون المشتري اقدم على الشراء ولم يعلم باقرار البائع  
بعد الامر ثم ظهر ذلك بان قال عدول معناه قبل المبيع أقر بذلك ويشهدون به ومثل ذلك ليس  
بمائع وهو هذا الموضع موضع تأمل اه قلت لا اعتراض ولا تأمل لانه وان أمكن التوفيق لم تقبل  
لكونه ساعيا في نقض ما تم من جهته وكل من سعى في نقض ما تم من جهته فسيحبه مردود عليه فقوله  
ان امكان التوفيق يدفع التناقض على أحد القولين مقيده بما اذا لم يكن ساعيا في نقض ما تم من

ولو قطعت يده عند  
المشتري فأجزأه فاشتره  
المشتري وتصدق بما زاد  
على نصف الثمن ولو باع  
عبدا غيره بغير أمره فترهن  
المشتري على اقرار البائع  
أو رب العبد على انه لم  
يأمره بالمبيع وأراد رد  
المبيع لم تقبل

أما ان يأمه من الفضولي  
فلا اه قلت وعلى هذا  
الاصل ففي مسألة بيع  
المشتري من الغاصب  
لو أجاز بيع الغاصب  
تغذو بطل بيع المشتري  
لان الملك البات للغاصب  
طار على ملك الموقوف  
بأمره هو واما بالنسبة الى  
المشتري فقد طار على ملك  
موقوف لغيره من بأمره  
لان المباشر للمبيع الثاني  
الموقوف هو المشتري نعم  
لو أجاز عند المشتري  
يكون مارقا للبائت لمن بأمره  
الموقوف تأمل

جهته والتقديم بدعوى المشتري مثال لان البائع لو ادعى اقرار المشتري بان المالك لم يامر لم يقبل  
 أيضا قال في الخلاصة والبرازية عبد عبد معروف رجل في يد آخر باعه رجل قال البائع بعت بلا امر  
 المالك وبرهن على اقرار المشتري انه باعه بغير امر المالك لا يقبل للتناقض ولا يكلف المالك  
 وكذا لو ادعى المشتري أيضا فساد العقد دون البائع وأصله ان من سعى في نقض ما تم من جهته  
 لا يقبل الا في موضعين اشترى عبدا وقبضه ثم ادعى ان البائع باعه قبله من فلان الغائب بكذا  
 وبرهن يقبل الثاني وهب جار يته واستولدها الموهوب له ثم ادعى الواهب انه كان دبرها او  
 استولدها وبرهن يقبل ويستردّها والعقر اه وعلاوه في الثانية بانه تناقض فيما هو من حقوق  
 الحرية كالتدبير والاستيلاء والتناقض فيه لا يمنع صحة الدعوى قال في فتح القدير وعندى ان هذا  
 غير صحيح لانه انما قبل في الحرية للخفاء ولا خفاء في التدبير والاستيلاء لانه لا يخفى على الفاعل فعل  
 نفسه فيجب أن لا يقبل تناقضه ولا يحكم بينه اه والجواب انه انما قبل وان كان متناقضا جلا  
 على انه فعل ذلك ثم ندم وناب الى الله تعالى فاقرب بتدبيره أو استيلاءها أو عتقه فقبل جلا لحروجه عن  
 المعصية بخلاف التناقض في دعوى المالك فانه غير مسموع وفي البرازية وقول المشتري بعد القبض  
 أعتقه بأثمه أو دبره أو كان حرا اصل مقتصر على نفسه لا يتعدى الى بائعه باليمين ولاؤه موقوف  
 فان برهن رجح بالثمن واستقر الولاء على البائع وان برهن على تحريره ان أقر بالبيع قبله من فلان  
 ان صدقه فلان أخذ العبد لان كذبه اه ومن فصل الاستحقاق لو اقر بعد ان ملك المالك البائع  
 واشترى منه ثم استحق منه فانه يرجع بالثمن على البائع اه (قوله وان أقر البائع عند القاضي  
 بان رب العبد لم يامر بالبيع بطل البيع ان طالب المشتري ذلك) لان التناقض لا يمنع صحة الاقرار  
 لعدم التهمة فله مشتري أن يساعده فسه فتنقه ان فيتنقض في حقهما وهو المراد بطلان البيع في  
 عبارته لافي حق رب العبد ان كذبه ما وادعى انه كان أمره واذا لم ينسخ في حقه يطالب البائع بالثمن  
 عندهما لانه وكيله وليس له مطالبة المشتري لبراءته بالتصادق وعند أبي يوسف له أن يطالبه فاذا  
 أدى رجوع به على البائع بناء على ابراء الوكيل ولو كان على العكس بان أنكر المالك التوكيل  
 واتصادق انه وكله فان برهن الوكيل لزمه والاستخفاف المالك فان حلف لم يلزمه وان نكل لزمه ولو  
 غاب المالك بعد الانكار وطالب البائع الفسخ ففتح القاضي البيع بينهما لانه ثبت عند القاضي  
 ان البيع كان موقوفا فان طالب المشتري تأخير الفسخ لحلف المالك على انه لم يامر لم يؤخر لان  
 سبب الفسخ قد تحقق فلا يجوز تأخير لا جمل اليمين فلو حضر المالك وحلف أخذ العبد وان نكل  
 عاد البيع ولو كان المالك حاضرا وغاب المشتري لم يأخذ العبد لان البيع صحيح ظاهر فلا يصح القضاء  
 على الغائب بفسخه وللبائع أن يحلف رب العبد انه ما أمره ببيعه فان نكل ثبت أمره وان حلف ضمن  
 البائع ونفذ بيعه كالتعاصب اذا باع المعصوب ثم ما كذب اداء الضمان ولو مات المالك قبل حضوره  
 فورثه البائع وأقام البيعة على اقرار المالك بانه لم يامر لم يقبل لما بيناه من التناقض ولو أقامها على  
 اقراره شتره بذلك بعد موته تقبل بخلاف ما إذا أقامها على هذا الوجه حال حياة المالك فانها لا تقبل  
 لانه في حياته أصل فيد فتمتنع بالتناقض وبعد موته تأبى عن الميت والميت لو ادعى حال حياته  
 لا يكون مناقضا لثبوت شره بذكره البائع حيث يكون مناقضا لمشتريه أن يحلف بالله تعالى ما يعلم أن  
 المولى أمره ببيعه فان نكل ثبت الامر وان حلف أخذ نصف العبد ورجع المشتري على البائع  
 بنصف الثمن وخير في النصف الا نحر لتفرق الصفة عليه هذا اذا أقر المشتري بان العبد ملك الأمر

وان أقر البائع عند  
 القاضي بان رب العبد لم  
 يامر بالبيع بطل البيع  
 ان طالب المشتري ذلك

باب السلم ﴿قوله وفي المعراج ان الهزمة فيه للسلب﴾ قال في الفتح وجعل الهزمة في أسلمت اليك للسلب بمعنى أزال سلامة المال حيث سلمته الى مفلس ونحو ذلك بعيد ولا وجه له الا بآخرة المدفوع هالكا وصحة هذا الاعتبار تتوقف على غلبة ثوابه عليه وليس الواقع ان السلم كذلك بل ١٦٨ الغالب الاستيفاء اه (قوله أخذ عاجل باجل) هذا ناظر الى جانب المسلم اليه

وان أنكر لغا قول الآخر حتى يقيم البيعة على ما كرهه أو توكليل بائعه في خصوصته كيلا يصير البائع ساعيا في نقض ما تم من جهته وقوله عند القاضي ليس بقيد لما في البناء ان اقراره عند القاضي وغيره سواء الا ان البيعة تختص بمجلس القاضي فلذا ذكر قوله عند القاضي اه وقوله ان طلب المشتري ذلك أي ابطال البيع (قوله ومن باع دار غيره فادخلها المشتري في بنائه لم يضمن البائع) يعني اذا أقر البائع بالغصب وأنكر المشتري لان اقراره لا يصدق على المشتري ولا بد من اقامة البيعة حتى يأخذها فاذ لم يقيم المستحق وهو صاحب الدار البيعة كان التلف مضافا الى بحره عن اقامة البيعة لا الى عقد البائع لان الغاصب لا يجوز بيعه فعلى هذا يعلم أن قوله وأدخلها المشتري في بنائه اتفاقا وانما ذكره ليعلم حكم غيره بالاولى وفي الهداية لم يضمن البائع عند أبي حنيفة من أقر بالغصب وهو قول أبي يوسف آخره وكان يقول أولا يضمن وهو قول محمد وهي مسألة غصب العقار وأراد بالدار العرصة بقريضة أدخلها في بنائه والله أعلم

### باب السلم ﴿

لما كان من أنواع البيوع ولكن شرط فيه القبض كالصرف آخرهما وقدمه على الصرف لان الشرط في الصرف قبضهما وفي السلم قبض أحدهما فقدم انتقالا بتدريج وخص باسم السلم لتحقيق ايجاب التسليم شرعا فيما صدق عليه أعني تسليم رأس المال وكان على هذا تسمية الصرف بالسلم أليق لكن لما كان وجود السلم في زمنه صلى الله عليه وسلم هو الظاهر العام في الناس سبق الاسم اليه وهو في اللغة السلف قال في الصحاح أسلم الرجل في الدعام أسلف فيه وفي المصباح السلم في البيع مثل السلف وزنا ومعنى وأسلمت اليه بمعنى أسلفت أيضا اه وفي المعراج ان الهزمة فيه للسلب أي أزال سلامة الدراهم بتسليمها الى مفلس في مؤجل وفي الفقه على ما في السراج والعناية أخذ عاجل باجل وتعقبه في فتح القدير بأنه ليس بصحيح لصدقه على البيع بضمن مؤجل وعرفه أيضا بأنه بيع آجل بعاجل والظاهر ان قوله أخذ عاجل باجل من باب القلب والاصل أخذ آجل بعاجل وهو أولى مما في البناءية من أن قولهم أخذ عاجل باجل تحريف من الناسخ الجاهل فاستمر النقل على هذا التحريف وركنه ركن البيع من ايجاب والقبول وينعقد بلفظ البيع على الاصح اعتبارا للمعنى ويسمى صاحب الدراهم رب السلم والمسلم أيضا ويسمى الآخر المسلم اليه والحنطة مثلا المسلم فيه وستأتي شرائطه مفصلة أيضا وسبب شرعيته شدة الحاجة اليه وحكمه ثبوت الملاك للمسلم اليه في الثمن ورب السلم في المسلم فيه الدين الكائن في الذمة لما في العين فلا يثبت الا قبضه على انعقاد مبادلة أخرى والمؤجل المطالبة بما في الذمة ودليله من الكتاب آية المدائنة لما صححه الحاكم عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم قال أشهد ان السلف المضمون الى آجل مسمى قد أحله الله تعالى في الكتاب وأذن فيه قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا تدانتم بدين الى آجل مسمى فاكتبوه ومن

فأما خوذ الثمن ولذا عبر بالأخذ دون البيع وأما تعريفه بأنه بيع آجل يعاجل فهو ناظر الى جانب رب السلم وكان الاولى ابدال البيع بالشراء وكلا التعريفين صحيح وبه يندفع التعقب على الاول ودعوى القلب

ومن باع دار غيره فادخلها المشتري في بنائه لم يضمن البائع ﴿باب السلم﴾

والتحريف هذا ما ظهر لي وهو الموافق لما رأيته في النهر كما سنذكره وهو ظاهر التعليل الذي سيذكره عند قول المتن وقبض رأس المال قبل الافتراق فانظره ثم (قوله والظاهر ان قولهم أخذ عاجل باجل من باب القلب والاصل أخذ آجل بعاجل وهو أولى مما في البناءية من أن قولهم أخذ عاجل باجل تحريف الخ) كذلك في بعض النسخ وفي بعضها

والظاهر ان قولهم أخذ عاجل باجل تحريف الخ قال في النهر لكن في الحواشي السعدية قال يجوز أن يقال المراد أخذ ثمن عاجل باجل بقريضة المعنى اللغوي اذا الاصل هو عدم التغيير الا أن يثبت بدليل اه أي لما في المغرب سلف في كذا وأسلف وأسلم اقدم الثمن فيه نقله عنه في النهر وقول النهر وخزم في البحر بان الاول تحريف وبعده لا يخفى ثم قال بعد كلام السعدية وبه اندفع ما في البحر من انه تحريف اه مبنى على ما في بعض النسخ (قوله على انعقاد مبادلة أخرى) أي انه

يكون بيع عند القبض وسيد كر توضيحه عند قول المتن ولو اشترى المسلم اليه كرا الخ (قوله ولا اعتبار عن قال انه على وفقه) اي على وفق القياس (قوله ولا خير في السلم في الاواني الخ) اي لا يجوز زبل نقي الخبز به اذل على نقي الجواز قاله بعض الشراح (قوله ورجح قول الاعمش في فتح القدير الخ) اعترضه في النهر بانه لا يتم الا بالتزام ان الاعمش قائل بان عقاد البيع بلفظ السلم والا فيجوز ان يكون قائلًا بمقابل الاصح من انه لا يجوز وحينئذ فلا يتم المطلوب واعترضه ١٦٩ ايضا بان صاحب الشوب وان اعطاه له

بدرهم مؤجلة لكن على انها مبيعة لا على انها ثمن ليزم ان يكون من أفراد البيع وذكر باقي شروط السلم قرينة على ارادة هذا المعنى فتأمل اه وانت خير بان كلام من الاعتراضين ساقط اما

ما أمكن ضبط صفته ومعرفة قدره صح السلم فيه وما لا فلا فيصح في المكمل فالبر والشعير والموزون المثلث ويصح في العدي المتقارب كالبيض والجوز

الاول فلان فرض المسئلة انه أسلم ثوبا مثلا في دراهم وقد قال أبو بكر الاعمش انه ينعقد ببيع الاسيا فهذا صريح بانه يقول ان البيع ينعقد بلفظ السلم وقد ذكر في النهر قبل هذا ان صاحب القنية لم يحك خلافا في انعقاده بلفظ السلم وأما الثاني

السنة مارواه الستة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ما قدم النبي صلى الله عليه وسلم والناس يسافون في التمر السنة والسنتين والثلاثة فقال من أسلم في شئ فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم وهو على خلاف القياس اذ هو بيع المعلوم ووجب المصير اليه بالنص والاجماع للحاجة ولا اعتبار بمن قال انه على وفقه وقد أطال في الرد عليه في فتح القدير (قوله ما أمكن ضبط صفته ومعرفة قدره صح السلم فيه) لانه لا يقضى الى المنازعة وفي القنية السلم في العنب القلاني في وقت كونه حصر لا يصح والسلم في التفاح الشامي قبل الادراك يصح لانه يسمى تفاحا اه وفي فروق السكر ان يسمى بيع السلم يفارق بيع العين في ستة أشياء خيار الرؤية وخيار الشرط ولو تفرقا يبطل وفي اضافة السلم الى الدرهم وجعل الخنطة رأس المال على المختار وفي الاجل (قوله وما لا فلا) أي وما لا يمكن ضبط صفته ومعرفة قدره لا يصح السلم فيه لانه يقضى الى المنازعة ثم شرع يبين الفصلين بالفاء التفصيلية بقوله (فيصح في المكمل كالبر والشعير والموزون المثلث كالعسل والزيت) وفي الفروق الاسلام في الخبز وزنا يجوز اه وفي القنية برقم (معك) أسلم زيبا في كرا حنطة لا يجوز وبرقم (ح) عك) يجوز فالبر الفضل يجعل الزيب كليا هو ما جعله لاه وزنيا والشوم والبصل يجوز السلم فيه وزنا لا عددا والبن والعصير والحل يجوز كليا أو وزنا ولا خير في السلم في الاواني المتخذة من الزجاج وفي المكسور يجوز وزنا كذا في البرازية وفي الظهيرية ويجوز السلم في الدقيق كليا أو وزنا ولو أسلم فلوسا في صفرا أو سيفا في حديد أو قصباني بوار لا يجوز بخلاف ما لو أسلم قطنا في ثوب حيث يجوز اه وفيها ولو أسلم في اللبن كليا أو وزنا جاز لانه ليس بمكيل ولا موزون نصا فيجوز كيفما كان وشرط في الذخيرة رواج الفلوس أما اذا كانت كاسدة فانه لا يجوز لانه اسلام موزون في موزون وقيد المثلث احترازا عن الدرهم والدنانير فانها وان كانت موزونة لكنها ثمن فلا يجوز الاسلام فيها لان السلم تجبيل الثمن وتاجيل المبيع ولو جاز فيها انعكس فاذا لم يقع سلما يكون باطلا عند عيسى بن أبان وقال الاعمش يكون بيعا بثمن مؤجل اعتبارا للمعنى والاول اصح لانه لا يمكن تصحيحه في غير ما أوجبا العقد فيه ورجح قول الاعمش في فتح القدير بانه أدخل في الفقه وهذا الخلاف قيدا اذا أسلم فيه ما غير الاثمان كالحنطة وأما اذا أسلم فيها الاثمان لم يجز اجماعا ولو أسلم في المكمل وزنا كما اذا أسلم في البر والشعير بالميزان فيه روايتان والمعتمد الجواز لوجود الضبط وعلى هذا الخلاف لو أسلم في الموزون كغلا (قوله ويصح في العدي المتقارب كالبيض والجوز) لانه معلوم مضبوط مقدور التسليم وما فيه من التفاوت مهمل وعرفا ولا خلاف في جوازه عند ادعاء

٢٢٤ - بحر سادس فلان صاحب الفتح معترف بان العقد عقد سلم ولكنه اختل بعض شروطه على انه سلم ووجد اللفظ الذي ينعقد به البيع فيصير العقد عقد بيع لان كلام من السلم والبيع يشتر كان في كونها مبادلة مال بمال وقد قصد المتيقدان ولا مانع شرعا من كون هذه المبادلة المقصودة اذا لم تصح على صفة خاصة قصد المتيقدان ان تصح على صفة أخرى كما اذا قصد العقد الشركة على صفة كونها مفاوضة وفقد بعض شروطها فانها تصير شركة عنان وان لم يقصد اه هذه الصفة ولذلك نظائر كثيرة كالوهب للفقير أو تصدق على غني يكون الاول صدقة والثاني هبة وكما لو أقام غيره وصيا في حياته أو وكلا بعد

الخلافة فيه كمالا فعدنا يجوز كمالا ومنعه زفر كمالا وعنه منعه أيضا عدد التفاوت وأجينا عنه وانما  
 جاز كمالا لوجود الضبط فيه وقيد بالتقارب ومنه الكثرى والمشمس والتين كما في فروق  
 الكرايىسى لان العددي التفاوت لا يجوز السلم فيه وما تفاوتت مالهية متفاوت كالبطيخ والقرع  
 والمان والرؤس والاكارع والسفرجل والدرو والجواهر والالآتى والادم والجسود والخشب فلا  
 يجوز السلم في شئ منها عدد التفاوت الا اذا ذكر ضابطا غير محدد العدد كطول أو غلط أو غير ذلك ومن  
 التفاوت الجوالق والفراة فلا يجوز الا بذكر مميزات وأجازوه في الباذنجان والكاغدة عدد الاهداف  
 التفاوت وفي فتح القدير وفيه نظرا ظاهر أو يحمل على كاغدة بقال خاص والا فلا يجوز وكون  
 الباذنجان مهديا التفاوت لعله في باذنجان ديارهم وفي ديارنا ليس كذلك بخلاف بيض النعام وجوز  
 الهند لا يستحق شئ منه بالاسلام بخلاف بيض الدجاج والجوز الشامى والفرنجى لعدم اهداف  
 التفاوت ويشترط مع العدديان الصفة أيضا في شرح الشافى فلو أسلم في بيض النعام أو في جوز  
 الهند جاز كما جاز في الآخرين وعن أبى حنيفة انه منعه عدد في بيض النعام ادعاء للتفاوت في المالهية  
 وهو خلاف ظاهر الرواية والوجه أن ينظر الى الغرض في عرف الناس فان كان الغرض في ذلك  
 العرف حصول القشر ليختد في سلاسل القناديل كما في ديار مصر وغيرها من الامصار يجب أن يعمل  
 بهذه الرواية فلا يجوز السلم فيها بعد ذكر العدد الامع تعيين المقدار واللون من نقاء البياض أو اهدافه  
 اه وفي المعراج والفصل بين المتفاوت والمتقارب ان ما ضمن مسئلة كماله بالمثل فهو متقارب وبالقائمة  
 يكون متفاوتا وفي النزاهة يجوز السلم في الآواني المتخذة من الخنزف عددان فوما يصير معالوما  
 عند الناس ويجوز في الكيزان الخنزفية اذا بين نوعا لا بتفاوت آحاده اه ولم يشترط المؤاف للجواز  
 اعلام الصفة انه جيد أو وسط أو ردى ومنهم من شرط اعلام الصفة كذا في الذخيرة وفيها عن  
 أبى يوسف لو أسلم بيض الاوز في بيض الدجاج أو أسلم بيض النعام في بيض الدجاج جاز وان أسلم  
 بيض الدجاج في بيض نعامة أو أسلم بيض الدجاج في بيض الاوزان كان في حين يقدر عليه جاز فان  
 كان في حين لا يقدر عليه لا يجوز اه (قوله والغلس) لانه عددي يمكن ضبطه فيصح السلم فيه  
 وقيل لا يصح عند محمد لانه ممن مادام بروج وظاهر الرواية عن السكك الجواز واذا بطات ثمنيتها  
 لا يخرج عن العدالى الوزن للعرف الا ان يهدره أهل العرف كما هو في زماننا فان الفلوس اثمان في  
 زماننا ولا تقبل الاوزان فلا يجوز السلم فيها الاوزان في ديارنا في زماننا وقد كانت قبل هذه الاعصار  
 عديدة في ديارنا أيضا كذا في فتح القدير (قوله واللبن) بكسر الباء وهو الطوب انى وشروط في  
 الخلاصة ذكر المكان الذي يعمل فيه اللبن وفي الذخيرة لوباع آجرة من ملبن لم تجز من غير اشارة لان  
 اللبن من المعدود المتقارب باعتبار قدره ومن المتفاوت باعتبار نخبه فاعتبر الاول في السلم للحاجة  
 واعتبر الثاني في البيع (قوله والاخر) بضم الجيم وتشديد الراء مع المدأ شهر من التحفيف  
 الواحدة آجرة وهو مغرب وهو اللبن اذا طبخ كذا في المصباح (قوله ان سمي ملبن معلوم) لان  
 آحادها لا تتفاوت اذا عرفت الآلة واذا لم تعين لا يجوز لافضائه الى المنازعة وفي المصباح اللبن  
 بكسر الباء ما يعمل من الطين يبنى به الواحدة لبنة ويجوز التحفيف فيصير مثل جل اه والمليّن  
 بكسر الباء قالب الطين والمحب أيضا كذا في الصحاح والمراد الاول (قوله والذرعى) أى ويصح  
 السلم في المنروعات لانه يمكن ضبطها بما ذكره وجوازه فيها بالاجماع كالثياب والبسط والحصر  
 والبوارى وانما جاز فيها مع انهم لم تذكري النص وهو مشروع على خلاف القياس في المكيل

والغلس واللبن والاخر  
 ان سمي ملبن معلوم  
 والذرعى

وقانه يكون الاول وكلا  
 والثاني وصاوا كالواشترى  
 أمة تعدل ألف درهم مع  
 طوق فضة قيمته ألف  
 درهم ونقد من الثمن  
 ألفا فهو من الفضة سواء  
 سكت أو قال خذ هذا  
 من ثمنها تحري بالجواز كما  
 سأتى في الصرف ولا يخفى  
 تحري الجواز في مسئلتنا  
 بالاولى لانه لم يصرح فيها  
 بخلاف الجائز وان صرح  
 بهى مثل مسئلة الصرف  
 فتأمل منصفنا (قوله  
 وشرط في الخلاصة ذكر  
 المكان الخ) أقول عبارة  
 الخلاصة هكذا ولا بأس  
 بالسلم في اللبن والاخر اذا  
 بين اللبن والمكان وذكر  
 عددا معلوما والمكان  
 ال بعضهم مكان الا يفاء  
 هذا قول أبى حنيفة وقال  
 بعضهم المكان الذي  
 يضرب فيه اللبن انتهت  
 فكان ينبغي أن يذكر  
 قول الامام ولا سيما مع  
 احتمال أن يكون ذلك  
 البعض من غير أهل  
 المذهب (قوله والمليّن  
 بكسر الباء الخ) قال بعض



والموزون فلا يقاس عليهما للاجماع ودلالة النص لان سبب شرعيته الحاجة وهي لا تختلف (قوله كالثوب اذا بين الذراع) أي من أي جنس كذا ذكر العيني وفي فتح القدير أي قدره كذا كذا ذراعا وفي البرازية اذا أطلق ذكر الذراع في الثوب فله ذراع وسط وفي الذخيرة واختلاف المشايخ في تفسير قول محمد ذراع وسط منهم من قال أراد به المصبر وهو فعل الذرع لا الاسم وهو الخشبة يعني لا يمد كل المد ولا يرخي كل الارحاء وبعضهم قال أراد به الخشب والصحيح انه يحمل عليهم ما اذا شرط مطلقا فيكون له الوسط منهما انظر الجانبين (قوله والصفة) أي قطن أو كان أو مركب منهما وهو المحكم أو حرير ونحو ذلك (قوله والصنعة) أي عمل الشام أو الروم أو زيد أو عجز ولا يصير معلوما بذ كرهذه الاشياء فلا يؤدي الى النزاع ولم يذ كر الوزن لانه ليس بشرط الا في الحرير اذا بيع وزنا لانه لا يعلم الا بالوزن وفي الظهيرية ولا يشترط ذكر الوزن في السكر باس واختلاف في الحرير والصحيح اشتراطه ولو أسلم في ثوب الخزان بين الطول والعرض والرقعة ولم يذ كر الوزن جاز وان ذكر الوزن فقط لا يجوز ولو باع ثوب خبز بثوب خبز يدا بيد لا يجوز الا وزنا لانه لا يباع الا وزنا اه وفي البرازية أسلم قطناه ويا في ثوب هروى جاز وان مسح في شعر مسح ان كان المصح عاد شعر الا يجوز ولا يجوز ثم قال في نوع لو أسلم في ثوب وسط وجاء بالجيد فقال خذ هذا وزني درهمين فاستأني مسائله عند قوله ولا يجوز التصرف في المسلم فيه قبل قبضه (قوله لا في الحيوان) أي لا يصح السلم فيه لتفاوت آحاده لانه وان أمكن ضبط ظاهره لا يمكن ضبط باطنه وكذا السلم متقرضه فاسد ولكنه مضمون بالقيمة مملوك بالقبض حتى لو كان عبدا فاعتقه يجوز لكونه مملوكا كذا ذكره الاسيباني وقدمناه قبيل الرما أطلقه فشمع الا دمي وغيره وقد صح انه عليه السلام نهى عن السلم في الحيوان رواه الحاكم وصححه فشمع العصافير وان لم يكن فيها تفاوت لان الاعتبار في المنصوص عليه ليس النص لا المعنى وهو لم يفصل كذا في السكاكي ولكنه يخرج عنه السمك الطري فان السلم فيه جائز كما سألني ولكن في فتح القدير ان شرطت حياته فلما ان منعه صحته (قوله ولا أطرافه كالرأس والا كارع) لفحش التفاوت وقيل عندهما يجوز والا كارع جمع كراع للشاة والبقر ويجمع على كراع أيضا (قوله والجلود عدا) أي لا يجوز السلم فيها للتفاوت الفاحش الا أن يبين ضربا معا يوما وطولا وعرضا وصفة معلومة من الجودة والرداءة فيجوز حينئذ عدا وزنا (قوله والمحطب حزماء والرطبة حرزاء) أي لا يجوز السلم فيها للتفاوت الفاحش لانه تجهول لا يعرف طوله وغلظه حتى لو عرف ذلك بان بين الجبل الذي يشد به المحطب والرطبة وبين طوله وضبط ذلك بحيث لا يؤدي الى النزاع جاز ولو قدر الوزن في الكل جاز وفي ديارنا تعارفوا في نوع من المحطب الوزن فيجوز الاسلام فيه وزنا وهو أضبط وأطيب كذا في فتح القدير وفي الخلاصة ولا يجوز السلم في المحطب أو قارا والرطبة القضب خاصة مادام رطبا والجمع رطاب كذا في الصحاح وفي المصباح الجزرة القصبة من القتب ونحوه والخزمية والجمع حزم مثل غرفة وغرف وأرض حرز ضميتن قد انقطع الماء عنها فهي اليابسة لانيات فيها اه وفي الذخيرة وأما الرياحين الرطبة والبقول والقصب والخشيش والخشب فهذه لم تكن مثلية فلا يجوز فيها ولا باس بالسلم في الجنودع اذا بين ضربا معا والطول والعرض والغلظ وكذا الساج وصنوف العبدان وفي البناية الرطبة الاسفت وهي التي تسميها أهل مصر برسيما وأهل البلاد الشمالية بنجا وفي الشامل لاخير في السلم في الرطبة ويجوز في القتب لانه يباع وزنا (قوله والجواهر والخرز) لتفاوت آحاده الاصغار الاول التي تباع وزنا يجوز السلم فيها وزنا لانها

كالثوب اذا بين الذراع  
والصفة والصنعة لا في  
الحيوان ولا أطرافه  
كالرأس والا كارع  
والجلود عدا والمحطب  
حزماء والرطبة حرزاء والجواهر  
والخرز

لنضلاء سبق قلم وليس في  
الصحيح وفي القاموس  
كنبراه وعبارة الصحيح  
والملمن قال اللبن والملمن  
المحلب (قوله للاجماع  
ودلالة النص) تعليل  
للجواز وما بعده تعليل  
لدلالة النص (قوله ويجوز  
في القتب) قال في الصحاح  
القت الفصفصة  
والفصفصة بالسكر  
الرطبة أبو السعود عن  
شيخه وفي القاموس القتب  
نم الحديث كالتقبيت  
والقبتني والاسفت ويأبسه

تباع به فامكن معسرة قدرها والخرز بالتحريك الذي ينظم الواحدة خزرة وخزرات الملك جواهر  
 تاجه ويقال كان الملك اذا ملك عامازيدت في تاجه خزرة ليعلم عدده سني ملكه كذا في الصحاح (قوله  
 والمنقطع) أي لا يجوز السلم في الشيء المنقطع لفوت شرطه وهو أن يكون موجودا من حين العقد  
 الى حين الحل بكسر الحاء مصدر يسمى من الحل حل حتى لو كان منقطعاً عند العقد موجوداً عند الحل  
 أو بالعكس أو منقطعاً فيما بين ذلك لم يجوز لانه غير مقدور التسليم لتوهم موت المسلم اليه فيحل  
 الاجل وهو منقطع فيتضرر رب السلم وحدا لا يقطع أن لا يوجد في الاسواق التي تباع فيها وأن كان  
 في البيوت ولو انقطع عن أيدي الناس بعد الحل قبل أن يوفي المسلم فيه قرب السلم بالخيار ان شاء  
 فصح العقد وأخذ رأس ماله وان شاء انتظر وجوده وفي البناءة معز بالي مبسوط أبي اليسر ولو  
 انقطع في اقليم دون اقليم لا يصح السلم في الاقليم الذي لا يوجد فيه لانه لا يمكن احضاره بالمشقة  
 عظيمة فيجوز عن التسليم حتى لو أسلم في الرطب بخاري لا يجوز وان كان يوجد بسجستان اه وفي  
 البرازية انقطع المسلم فيه في أوله يتخير رب السلم وعن الامام انه يفسخ اه وفيها استقرض  
 فأكهة كيلا أو وزناً ثم انقطع يصبر الى أن تدخل الجديدة الا أن يتراضيا على قيمته كمن استقرض  
 طعاما في بلد فيه الطعام رخيص ثم التقيا في بلد فيه الطعام غال ليس له الطالب بل يوثق المطاوب  
 ليعطيه في تلك البلد اه (قوله ولا في السمك الطري) أي لا يجوز فيه لانه ينقطع عن أيدي  
 الناس في الشتاء لانجماد المياه حتى لو كان في وقت لا ينقطع فيه جاز وزناً لاعددا والحاصل  
 كما في شرح الطحاوي انه اما أن يكون طريا أو مالحا ولا يتحلى أو اما أن يسلم عددا أو وزناً فان  
 أسلم فيه عددا لم يجوز مطلقا للتفاوت وان أسلم فيه وزناً فان كان مالحا يجوز وان كان طريا  
 فان كان العقد في حينه والحل في حينه ولا ينقطع فيما بينهما ما جاز والا فلا (قوله وصح وزنا  
 لوماحيا) أي صح السلم في السمك بالوزن لو كان مالحا لاعددا لان المالح منه وهو القديد لا ينقطع  
 وهو معلوم يمكن ضبطه ببيان قدره بالوزن وبيان نوعه بان يقول بوري أوراى وفي أسماك  
 الاسكندرية الشفس والدونيس وغيرها وفي الايضاح الصحيح ان في الصغار منه يجوز وزنا وكيلا  
 وفي الكبار روايتان وفي المغرب سمك ملج وملوح وهو القديد الذي فيه المالح ولا يقال مالح الا  
 في لغة رديثة والمالح هو الذي شق بطنه وجعل فيه المالح (قوله ولا يصح السلم في اللحم) أي عند  
 أبي حنيفة وقلا يجوز اذا بين جنسه ونوعه وسنه وموضعه وصفته وقدره كشاة خصى ثني سمين  
 من الجنب أو الفخذ مائة رطل لانه موزون مضبوط الوصف فصار كالالية والشحم بخلاف  
 لحم الطيور فانه لا يقدر على وصف موضع منه وله أنه يختلف باختلاف كبر العظم وصغره  
 فيؤدي الى المنازعة وفي منزع العظم روايتان والاصح عدمه ولذا أطلقه في الكتاب وفي الحقائق  
 والعيون الفتوى على قولهما وهذا على الاصح من ثبوت الخلاف بينهم وقد قيل لا خلاف فنع  
 أبي حنيفة فيما اذا أطلقا السلم في اللحم وقولهما فيما اذا بينا واذا حكم المالح كم يجوزاه صح اتفاقا كذا  
 في البرازية واللحم قيمى فيضمن بالقيمة اذا غصب كما في الجامع السدير من باب الاستحقاق وعزاه  
 في الصغرى الى وسط المنتقى وفي فروق الكرايسى يضمن اللحم عند الاتلاف بالقيمة والخبز  
 يضمن بالمثل ولو اشترى باللحم ثبت ديننا في الذمة والخبز كذلك فالحاصل أن اللحم مع الخبز  
 يستويان في ثبوت ما ديننا في الذمة ويفترقان في الضمان فمضمن اللحم بالقيمة والخبز بالمثل  
 والفرق أن كل واحد منهما وان كان غداء لكن الخبز أبين غداء وحسن كفاً فأظهرنا حكم التفرقة

والمنقطع ولا في السمك  
 الطري وصح وزنا لوماحيا  
 ولا يصح السلم في اللحم  
 (قوله وله انه يختلف  
 باختلاف كبر العظم  
 وصغره) قال في الفتح  
 وعلى هذا الوجه يجوز  
 السلم في مخلوع العظم وهو  
 رواية الحسن عنه ثم ذكر  
 للامام وجه آخر وهو انه  
 يختلف بحسب الفصول  
 سمناوه والاقال وحاصل  
 هذا الوجه انه سلم في  
 المنقطع وعلى هذا لا يجوز  
 في مخلوع العظم وهو  
 رواية أبي شجاع عنه قال  
 المصنف وهو الاصح اه  
 (قوله الى وسط المنتقى)  
 الذي في الفتح وسط غصب  
 المنتقى

(قوله) ويشترط أن يكون المكيال بما لا ينقبض الخ) كذا في الهداية قال في النهر قال الشارح وهذا لا يستقيم في السلم الا اذا كان لا يعرف قدره فلا يجوز السلم به كيفما كان وان كان يعرف قدره فالتقدير به لبيان القدر لا لتعيينه فكيف يتأتى فيه الفرق بين المنكس وغيره والتجوز في قرب الماء وانما يستقيم هذا في البيع اذا كان يجب تسليمه في الحال حيث يجوز باناء لا يعرف قدره ويشترط في ذلك الاناء أن لا ينكس ولا ينسبط وفيه استثناء قرب ١٧٣ الماء اه وعلى ما في الهداية جرى

الحداوى ولم يتعقبه في فتح  
القدير بل أقره وهذا  
لانه اذا سلم في مقدار هذا  
الوعاء براو قد عرف انه  
دوية مثلاً جاز غير انه اذا  
كان ينقبض وينسبط  
لا يجوز لانه يؤدي الى  
النزاع وقت التسليم في  
الكس وعدمه وقول  
الشارح انه لا يتعين ممنوع  
نعم هـ الا كما بعد العلم

وبمكيال أو ذراع لم يدر  
قدره وبرقبة أو قرخله  
معينة

بمقداره لا يفسد العقد ولم  
أر من أوضح هذا فتدبره  
والله تعالى الموفق اه  
كلام النهر قلت منع عدم  
تعيينه غير ظاهر وأى  
نزاع بعدم معرفة مقداره  
ويمكن العدول الى ما  
عرف من مقداره فيسلمه  
به بلا منازعة كما اذا هلك  
وقد ظهر لي في الجواب عن  
الهداية ان ما ينقبض  
وينكس بالكس لا  
يتقدر بمقدار معين فتبقى

في الضمان والتسوية في الدينية عملاً بالشبهين اه وفي التهمة عن اختيار شيخ الاسلام على  
الاسي جاني أن اللحم مضمون بالمثل وفي الظهيرية وأقرض اللحم عندهما يجوز كما يجوز السلم وعن  
أبي حنيفة روايتان واللحم مضمون بالقيمة في ضمان العدوان اذا كان مطبوخاً وبالاجماع وان  
كان نيئاً كذلك وهو الصحيح وان اشترى شيئاً بلحم في الذمة ذكر في الاجارات أنه اذا استأجر شيئاً  
بلحم في الذمة جاز وما يصلح أجرته في الاجارة يصلح ثمنه في البيع اه (قوله) وبمكيال أو ذراع لم يدر  
قدره) أى لا يصح لاحتمال الضياع فيقع النزاع بخلاف البيع به حالاً قيد بكونه لم يدر قدره لانها  
لو كانا معاً لوى القدير جاز ويشترط أن يكون المكيال مما لا ينقبض ولا ينسبط كالفصاع وأما  
الجرب والزنبيل فلا يجوز الكيل بهما وعن أبي يوسف الجواز بقرب الماء للتعامل وهو أن يشتري  
من سقاء كذا وكذا رقبة من ماء النيل أو غير ذلك مثلاً بهذه القرية وعينها جاز البيع وتقتضي  
القاعدة المذكورة أن لا يجوز اذا عين هذه القرية ولكن بمقدارها كذا في فتح القدير وفي  
القنينة السلم في الماء يختلف فيه فان كان موضعاً جرت العادة فيه بالسلم وذكر الشرائط صح اه (قوله)  
وبرقبة أو قرخله معينة) أى لا يجوز لاحتمال أن يعتريهما آفة فلا يقدر على التسليم واليه أشار  
صلى الله عليه وسلم بقوله أرأيت اذا منع الله الثمرة هذا البستان ثم يستحل أحدكم مال أخيه فان معناه  
أنه لا يستحق بهذا البيع شيئاً لم يخرج ذلك البستان شيئاً فكان في بيع ثمرة هذا البستان غرر  
الانفساخ فلا يصح بخلاف ما اذا سلم في حنطة صعيدية أو شامية فان احتمال أن لا ينبت في الاقليم شئ  
برمته ضعف فلا يبلغ الغرر المانع من الصحة ولذا قيد بالقرية احترازاً عن الاقليم وتعيين البستان  
كتعيين القرية وهذا ولو كانت نسبة الثمرة الى قرية معينة لبيان الصفة لا لتعيين الخارج من أرضها  
بمعينه كالخشراى بخارى والسباخى وهى قرية حنطتها جيدة بقرغانة لا بأس به لانه لا يراد خصوص  
النابت هناك بل الاقليم ولا يتوهم انقطاع طعام اقليم بمكاله فالسلم فيه وفي طعام العراق والشام سواء  
كذا في ديارنا قع الصعيد وفي الخلاصة وغيرها لو أسلم في حنطة الهرة لا يجوز وفي ثوب هرة وذكر  
شروط السلم يجوز ان حنطتها يتوهم انقطاعها اذا لاضافة لتخصيص البقعة فيحصل السلم في موهوم  
الانقطاع بخلاف اضافة الثوب لانها لبيان الجنس والنوع لا لتخصيص المكان وكذا لو أتى المسلم اليه  
بثوب هروى نسخ في غير ولاية هرة من جنس الهروى يعنى من صفته ومؤنته يجبر رب السلم على  
قبوله فظهر أن المانع والمقتضى العرف فان تعورف كونه النسبة لبيان الصفة فقط جاز ولا فلا  
كذا في فتح القدير ثم قال وفي شرح الطحاوى لو أسلم في حنطة حديثة قبل حدوثها فالسلم باطل لانها  
منقطعة في الحال وكونها موجودة في وقت العقد الى وقت المحل شرط اه وفي الجوهره ولو أسلم في  
حنطة جيدة أو ذرة جديدة لم يجز لانه لا يدرى أيكون في تلك السنة شئ أم لا اه وعلى هذا

المنازعة وعليه فيكون قوله واشترط الخ لبيان المراد من قوله لم يدر قدره لانه شئ زائد عليه نامل (قوله) لانه لا يدرى أيكون في  
تلك السنة شئ أم لا) قال في النهر التعليل بما في شرح الطحاوى أولى ومقتضى هذا انه لو عين جديداً اقليم كجديدة من الصعيد  
مثلاً أن يصح ألا يتوهم عدم طوع شئ فيه أصلاً اه يعنى وهذا المقتضى غير مراد لما فاتته الشرط المسار وهو أن يكون موجوداً من  
عيني العقد الى عيني النحل

فما يكتب في وثيقة السلم جديد عامه مفسد له ولكنه ينبغي حله على ما إذا كان قبل وجود الحمد  
 أما بعد وجوده فيصح كما يشير إليه ما في شرح الطحاوي وفي الخلاصة وكذا إذا أسلم على صوف غنم  
 بعينها أو ألبانها وسمونها قبل حدوثها أو ضمن حديث لأنه لا يدري بقاؤه (قوله وشرطه بيان  
 الجنس والنوع والصفة والقدر والاجل) كقوله خنطة سقية جيدة عشرة أكرار إلى شهر لأن الجهالة  
 تنفي بذكر هذه الأشياء فهذه خمسة الأربعة الأولى منها تشترط في كل من رأس المال والمسلم فيه  
 فهي ثمانية بالتفصيل فإن ما يجوز كونه مسلما فيه يجوز كونه رأس مال المسلم ولا ينعكس فإن  
 النقود تكون رأس مال ولا يسلم فيها وفي المعراج إنما يشترط بيان النوع في رأس المال إذا كان في  
 البلد نقود مختلفة والأفلا يشترط اهـ وأما الاجل فيشترط في المسلم فيه خاصة فلا يصح السلم المحال  
 عندئذ لأنه يجوز رخصة للأفليس دفعا لمخاجاتهم فلا يتحقق محل الرخصة إلا مع ذكر الاجل فلا يجوز في  
 غيره وقوله خنطة بيان للجنس وقول من قال إن قوله صعيدية أو بحرية بيان للجنس غير صحيح وإنما  
 هو من بيان النوع وقوله سقية بيان للنوع أي مسقية وهي مائتة سقايا أو كذا بخسبة وهي مائتة سقايا  
 بالمطر نسبة إلى الجنس لأنها مجنوسة الحظ من الماء بالنسبة إلى السقي غالباً وفي المحوارة فإن أسلم  
 حالاً ثم أدخل الاجل قبل الافتراق وقبل استهلاك رأس المال جاز اهـ وفي الأيضاح للكرمانى  
 من كتاب الصرف لو عقد السلم بلا أجل فهو فاسد فإن جعله أجل معلوماً قبل أن يتفرقا جاز أن  
 كانت الدراهم قائمة بعينها لأن الدراهم فيه قائمة بمقام المبيع فلا بد أن تكون بحيث يتبدل فيها  
 العقد فهذه تسعة شرائط والعاشر بيان قدر الاجل والحادي عشر بيان مكان الأيفاء فبما له جعل  
 ومؤونة وهو خاص بالمسلم فيه وسبب ما في الثاني عشر قبض رأس المال قبل الافتراق وسبب ذكره  
 والثالث عشر أن لا يشمل البدل أحدى على الربالان أنفراداً أحدهما يحرم النساء والرابع عشر  
 أن لا يكون فيه خيار شرط وفي النزازية ويبطله شرط الحاربان أسقطه قبل الافتراق ورأس المال  
 قائم في يد المسلم إليه صح وانها لا ينقلب صحها الخامس عشر أن يتعين المسلم فيه بالتعين  
 فلا يصح السلم في النقدين وفي التبر رواية أن ذكر في المعراج وفتح القدير من شرائط رأس المال  
 كون الدراهم منتقدة عند أي حنيقة مع اعلام القدير اهـ وليس المراد به تحجيل رأس المال لأن  
 صاحب المعراج ذكر شرط التحجيل والقبض وحده وذكر الانتقاد وحده شرطاً وإنما المراد به معرفة  
 الجيد من الردي ومنه فالولم ينقدها لم يصح ويشكل عليه قولهم في تعليل قول الامام أن الإشارة إلى  
 رأس المال لا تكفي لاختتمال أن يجرد البعض زيوفاً فيحتاج إلى الرد ولا يتيسر الاستبدال إلا بعد المجلس  
 فإن هذا يقتضى عدم اشتراط الانتقاد أولاً فليتأمل السادس عشر وجود المسلم فيه من حين العقد  
 إلى حين المحل كما في المعراج وقد تقدم مفهومه بقوله والمنقطع والسابع عشر أن يكون مما يضبط  
 بالوصف وهو أن يكون من الاجناس الأربعة المكمل والموزون والمذروع والمعدود والمتقارب  
 وتقدم أول الباب وقد ذكره من الشرائط في المعراج الثامن عشر بيان قدر رأس المال في المثليات  
 عنده كما سببنا وفي الحانية ولا يبطل الاجل بموت رب السلم ويبطل بموت المسلم إليه حتى يؤخذ المسلم  
 من تركته حالاً (قوله وأقله شهر) أي أقل الاجل شهر روى ذلك عن محمد رحمه الله تعالى لأن  
 ما دونه عاجل والشهر وما فوقه أجل بدليل مسألة اليمين حلف ليقض دينه عاجلاً فقصاه قبل تمام  
 الشهر بر في عيئه وقيل أقله ثلاثة أيام وقيل ما تراضيا عليه وقيل أكثر من نصف يوم وقيل المرجع  
 العرف وما في الكتاب هو الأصح وبه يفتى وفي البناية وقال الصدر الشهيد في طريقته المطولة

وشرطه بيان الجنس  
والنوع والصفة والقدر  
والاجل وأقله شهر

(قوله أقول هو جدير بأن يصح الخ) قال في منح الغفار كلام شيخنا هنا جدير بعدم القبول لانه انما يتجه لو كان الذي يقدره بالشهر يوجب التقدير به ويمنع التقدير بالزيادة وليس كذلك لانه اذا لم يحصل في مدة الشهر وانقضاء على زيادة عليه جاز ولا مانع من ذلك أصلاً فلا موق لقله فيؤدى التقدير به الى عدم حصول المقصود من الاجل الخ كما لا يخفى اهـ ورده في الشهر اي صاحب قال مدفوع بان الشهر أدناه لانه أقصاه ليم ما دعاه اهـ قال الرملي بعد ١٧٥ نقله الاول وفيه نظر لجعل الامكان علة

لجوازه تامل (قوله والاولى أن يعال للامام الخ) سبقه الى هذا ابن السكال حيث علل أولاً بما ذكرتم قال وأما ما قيل ربما يكون بعض رأس المال زيوفاً ولا يستبدل في المجلس فسلولم يعرف قدره لا يدري كم بقي فردد عليه ان ههنا شرطاً آخر ذكره الزاهدي في شرح المختصر القدوري نقلاً عن المحيط به بندفع هذا

وقدر رأس المال في المكيـل والموزون والمعدود ومكان الايقاع فيما له جل من الاشياء

الاحتمال وهو ان يكون رأس المال متقدماً اهـ لكن برده عليه انه لو لم ينتقد هالم يصح مع انه سياتي عن البدائع انه لو وجدها زيوفاً فرضي بها صح مطلقاً بخلاف الستوقفة فان لم يررض فان كان قبل الافتراق واستبدل في المجلس صح

والصحيح ما رواه الكرخي أنه مقدار ما يمكن فيه تحصيل المسلم فيه اهـ فقد اختلف الصحيح لكن المعتمد في الكتاب وفي فتح القدير بعد نقل تصحيح الشهيد وهو جدير ان لا يصح لانه لا ضابط محقق فيه وكذا ما عن الكرخي من روايه أخرى أنه ينظر الى مقدار المسلم فيه والى عرف الناس في تأجيل مثله كل ذلك تنفتح فيه المنازعات بخلاف المقدار المعين من الزمان اهـ أقول هو جدير بان يصح ويعول عليه فقط لان من الاشياء ما لا يمكن تحصيله في شهر فيؤدى التقدير به الى عدم حصول المقصود من الاجل وهو القدرة على تحصيله وفي الغنية لقي رب السلم المسلم اليه بعد حلول الاجل في غير البلد الذي شرط الايقاع فيه فله مطالبة بالمسلم فيه ان كان قيمته في ذلك المكان مثل قيمته في المكان المشروط أو دونه لان شرط المكان حق رب السلم دفعاً لمؤنة الحمل قال رضى الله تعالى عنه وأفتى بعض مفتي زماننا أنه لا يتمكن من مطالبة من تعيين المكان حق المسلم اليه دفعاً لمؤنة الحمل وهذا الجواب أحب الى الذي في موضع الضرورة وهو ان يقيم المسلم اليه في بلد آخر فيجوز رب السلم عن استيفاء حقه ثم قال هـ انا الله الى الرواية المنصوصة (قوله وقدر رأس المال في المكيـل والموزون والمعدود) أى وشرطه بيان قدر رأس المال اذا كان العقد يتعلق على مقداره عند الامام وقال تسكني الاشارة اليه كالثمن والاجرة والمذروع لان الجهالة مع الاشارة لا تقضى الى المنازعة وله أنها قد تقضى اليها بان ينفق بعضه ثم يجدد الباقي عينا فيرد ولا يتفق له الاستبدال في مجلس الرد فيمنع العقد في المردود ويبقى في غيره ولا يدري قدره ليبقى العقد بحسابه فيفضى الى جهالة المسلم فيه فيجب التحرز عن مثله وان كان مؤهوماً للشرع مع المنافي اذ هو يسع المعدود والاولى أن يعال للامام بانه ربما لا يقدر على تحصيل المسلم فيه فيحتاج الى رد رأس المال فيجب أن يكون معلوماً وأما ما ذكره من دفع بما قدمناه من أن الانتقاد شرط عنده وقد قال بقول ابن عمر رضى الله عنه ما وقول الفقيه من الصحابة مقدم على القياس بخلاف ما اذا كان رأس المال ثوباً بالان الذرع وصف فيه والمبيع لا يقابل الاوصاف فلا يتعلق العقد بقدره ولذا الوسمي عند الذرعان فوجده المسلم اليه نقص لا ينتقص من المسلم فيه شئ وانما يخير المسلم اليه ومن فروع المسئلة اذا أسلم في جنسين ولم يبين رأس مال أحدهما بان أسلم مائة درهم في كرخطة وشعير ولم يبين حصه واحده منهما من رأس المال لم يصح فيه ما لانه ينقسم عليهما باعتبار القيمة وهي تعرف بالخزراً وأسلم جنسين ولم يبين قدراً أحدهما بان أسلم دراهم ودنانير في مقدار معلوم من البر فبين قدراً أحدهما ولم يبين الآخر لم يصح السلم فهما لبطلان العقد في حصته مالم يعلم قدره فيبطل في الآخر أيضاً لاتحاد الصفقة أو لجهالة الحصه الآخر من المسلم فيه فيكون المسلم فيه مجهولاً والمراد بالمعدود ههنا ما لا يتفاوت أحاده لتعلق العقد بمقداره (قوله وهو كان الايقاع فيما له جل من الاشياء) أى وشرطه بيان مكان الايقاع في المسلم اليه اذا كان

وان بعده بطل عند الامام مطلقاً الى آخر ما ياتي فانه يفيد ان الضرر من عدم التبديل في المجلس تامل على ان الانتقاد قد يحظى فيظهر بعض المنقود معيماً وأيضاً فان رأس المال قد يكون مكيداً أو موزوناً ويظهر بعضه معيماً ولذا قال بعض الفضلاء ان الاعتراض متوجه على من عبر بالزئوف وأما من عبر بالعيب فغير متوجه لشموله نحو البر اهـ وحاصله ان اشتراط كونه معلوماً خاص فيما اذا كان من غير النقدين



له حمل ومؤنة أى إذا كان نقله يحتاج الى أجرة والحمل بالفتح الثقل قال فى البناءية يعنون به ماله ثقل  
 يحتاج فى حمله الى ظهر وأجرة جمال والمؤنة الكلفة وقال لا يحتاج الى تعيينه ويسلمه فى موضع العقد  
 لأن مكانه مكان الالتزام فيتعين لا يفاء ما التزمه فى ذمته كموضع الاستقراض والاستهلاك وكبيع  
 الحنطة بعينها وكالغصب والقرض وله أن التسليم غير واجب فى الحال فلا يتعين مكان العقد للتسليم  
 بخلاف القرض والغصب والاستهلاك فان تسليمها يستحق بنفس الالتزام فيتعين موضعها فاذ لم  
 يتعين بقى مجهولا جهالة مفضية الى المنازعة لاختلاف القيم باختلاف الاماكن فلا بد من البيان دفعا  
 للمنازعة وصار كجهالة الصفة ولذا قال البعض ان الاختلاف فى المكان يوجب التحالف عنده  
 كالاختلاف فى الصفة وقيل لا تحالف عنده فيه وعندهما يتحالفان لان تعيين المكان قضية العقد  
 قيد بالسلم فيه لان مكان العقد يتعين لا يفاء رأس مال السلم اتفاقا وعلى هذا الاختلاف الثمن اذا  
 كان له حمل ومؤنة والاجرة كذلك والقسمة وصورتها اقسما دارا وجعل مع نصيب أحدهما شأله  
 حمل ومؤنة فعنده يشترط بيان مكان الا يفاء وعندهما يتعين مكان العقد وقيل لا يشترط فى الثمن  
 عند الكل والصحيح أنه شرط اذا كان مؤجلا وعندهما يتعين مكان العقد وقيل فى الاجرة يتعين  
 مكان المداير ومكان تسليم الدابة ثم ان عين مصر اجاز له مع ثبائى أطرافه كبيعة واحدة فى حق هذا  
 الحكم لعدم اختلاف القيمة ولهذا الواسطة أجردا ليعمل عليها فى المصر فله أن يعمل فى أى مكان شاء  
 وقيل هذا اذا لم يكن المصر عظيما وان كان عظيما تبلغ نواحيه فرسخا لا يجوز مالم يبيننا ناحية منه  
 لان جهالته مفضية الى المنازعة ولو شرط أن يوفيه فى منزله جاز استخسانا أنه يراد به المنزل حال حلول  
 الاجل عادة والظاهر بقاؤه فى منزله ولو شرط التحمل الى منزله قيل يجوز لانه اشتراط الا يفاء فيه وقيل  
 لا يجوز لان التحمل لا يقتضيه العقد وانما يقتضى الا يفاء وهو يتصور بدون التحمل فيكون مفسدا  
 وان شرط أن يوفيه فى موضع ثم يحمله الى منزله لا يجوز والحاصل أن اشتراط الا يفاء فى مكان صحيح  
 وفى اشتراط التحمل الى مكان معين قولان واشتراط التحمل بعد الا يفاء مفسد وعكسه لا كالا يفاء بعد  
 الا يفاء وتماه فى الخلاصة وفى البرازية شرط حمله الى منزل رب السلم بعد الا يفاء فى المكان المشروط  
 لا يصح لاجتماع الصفتين الاجارة والتجارة وشرط الا يفاء خاصة أو التحمل خاصة أو الا يفاء بعد التحمل  
 جائز لا شرط الا يفاء بعد الا يفاء على قول عامة المشايخ كشرطه أن يوفيه فى محلة كذا ثم يوفيه فى  
 منزله ولو شرط الا يفاء أو التحمل بعد التحمل لم يحز وفى بعض الفوائد شرط التحمل بعد التحمل يصح لان التحمل  
 لا يوجب الملك لرب السلم فلما شرط التحمل ثانيا صار كشرطه مرة وكذا الا يفاء بعد التحمل والا يفاء بعد  
 الا يفاء ولما شرط ذلك صار الا يفاء الاول منفسخا واذ اشترط الا يفاء فى مدينة كذا فكل محلاتها سواء  
 حتى لو أوفاه فى محلة ليس له أن يطالبه فى محلة أخرى اه وفى فتح القدير ولو اشترى طعاما بطعام من  
 جنسه واشترط أحدهما التوفية الى منزله لم يحز بالاجماع كيفما كان ولو شرط أن يوفيه الى مكان  
 كذا فسلمه فى غيره ودفع الكراء الى الموضع المشروط صار قابضا ولا يجوز أخذ الكراء وان شاء رده  
 اليه ليس له فى المكان المشروط لانه حقه اه وفى البدائع فان سلم فى غير المكان المشروط فرب  
 السلم أن يابى وأن أعطاه على ذلك أجر الميجز له أخذ الا جرع عليه وله أن يرد السلم فيه حتى يسلمه فى  
 المكان المشروط بخلاف الشفيع اذا صوح عنها بمال لم يصح وسقط حقه لاعراضه عن الطلب  
 كما لو أسقطه صريحا وحق رب السلم فى التسليم فى المكان المشروط لم يسقط بالاسقاط صريحا اه  
 قيد بماله حمل لان ماله حمل له كالمسك والكافور والزعفران وصغار اللؤلؤ لا يشترط فيه بيان

(قوله وعلى هذا الاختلاف  
 الثمن) أى ثمن المبيع  
 فى البيع (قوله ولو شرط  
 الا يفاء أو التحمل بعد التحمل لم  
 يحز) قال بعض الفضلاء  
 فيه مناقضة لقوله أو  
 الا يفاء بعد التحمل المتقدم  
 وفى نسخة البرازية ولو  
 شرط التحمل بعد الا يفاء  
 أو التحمل الخ وعليها فلا  
 تناقض وفيه تكرار الا  
 أن يحمل على التأكيد  
 فتأمل اه وكذلك  
 رأيت فى نسخة البرازية  
 (قوله لم يحز) لان فى أحد  
 الجانبين زيادة وهى التحمل  
 شربلا لية عن المحيط

مكان الإبقاء وقيدته في فتح القدير بان يكون قليلا والافتقار يسلم في أمناع من الرعفران كثيرة تبلغ  
 اجالا ويسلمه في المكان الذي أسلم فيه وكلما قلنا يتعين مكان العقد فهو متديبا اذا كان مما يتأتى فيه  
 التسليم وما لا بان أسلم اليه وهما في مركب في البحر أو جبل فانه يجب في أقرب الاماكن التي يمكن فيها  
 وهذا على رواية الجامع الصغير وذكر في الاجارات أن ما لا جمل له يوفيه في أي مكان شاء وهو الاصح  
 لان الاماكن كلها سواء ولو عين مكانا قليل لا يتعين وقيل يتعين وهو الاصح كذا في فتح القدير وصحح  
 في الخط أنه يتعين موضع العقد فيما لا جمل له لان القيمة تختلف باختلاف الاماكن والكافور  
 أكثر قيمة في مصر لكثرة الرغبة فيه في مصر وقتها في السواد اه (قوله وقبض رأس المال قبل  
 الافتراق) أي وشرطه قبض رأس المال قبل أن يتفرقا لان السلم بني عن أخذ عاجل بأجل وذلك  
 بالقبض قبل الافتراق ليكون حكمه على وفق ما يقتضيه اسمه كافي الحوالة والكفالة والصرف  
 وظاهر كلامه أن القبض شرط انعقاده صحيحا كقيمة الشروط وهو قول البعض والصحيح أنه شرط  
 بقائه على الصحة فيعقد صحيحا بدونه ثم يفسد بالافتراق بلا قبض وستأتي فائدة الاختلاف في الصرف  
 وأطلقه فشمع ما اذا كان رأس المال مما لا يتعين أو يتعين لما ذكرناه وفي الخلاصة ولو أوى المسلم اليه  
 قبض رأس المال أخبر عليه اه وفي الواقعات باع عبد بثوب موصوف في الذمة فان لم يضرب  
 للثوب اجالا يجوز لان الثوب لا يجب في الذمة الا سلفا لا جمل شرط فلو ضرب الاجل جاز لوجود  
 شرطه فلو افتراق قبل قبض العبد لا يبطل العقد لان هذا العقد اعتبر سلفا في حق الثوب بيعا في حق  
 العبد ويجوز أن يعتبر في عقد واحد حكم عقدين كافي الهبة بشرط العوض وكافي قول المولى لعبده  
 اذا أدبت الى ألقافات جرا اعتبر فيه حكم اليمين وحكم المعاوضة اه وأشار المصنف رحمه الله الى أنه  
 لا يدخله خيارا لشرط لانه يمنع تمام القبض قالوا ولا يثبت في المسلم فيه خيار رؤية ويثبت فيه خيار  
 العيب ويثبتان في رأس المال اذا كان مما يتعين والاختيار الرؤية لا يثبت في النقود ودل قوله قبل  
 الافتراق دون أن يقول في المجلس على أن القبض في المجلس ليس بشرط وفي النزائية وان مكث الى  
 الليل أو سافر افرسح أو أكثر ثم سلم جاز وان نام أحدهما أو ناما لم تكن فرقة ولو أسلم عشرة في كروم  
 سكن الدراهم عنده فدخل المنزل ليجرجه ان توارى عن المسلم اليه بطل وان بحث برأه لا وصحت  
 الكفالة والحوالة والارتهان برأس مال السلم اه وفي البدائع ثم اذا جازت الحوالة والكفالة فان  
 قبض المسلم اليه رأس المال من المحتمل عليه أو الكفيل أو من رب السلم فقد تم العقد بينهما اذا كانا  
 في المجلس سواء بقي المحو بل أو الكفيل أو افتراقا بعد ان كان العاقدان في المجلس وان افترق  
 العاقدان بأنفسهما قبل القبض بطل السلم وبطلت الحوالة والكفالة وان بقي المحال عليه والكفيل  
 في المجلس والعبارة لبقاء العاقدين وافتراقهما الإبقاء المحو بل والكفيل وافتراقهما لان القبض  
 من حقوق العقد وتمام العقد بالعاقدين فكان المعتبر بمجلسهما وعلى هذا الكفالة والحوالة يبدل  
 الصرف وأما الرهن برأس المال فان هلك الرهن في المجلس وقيمه مثل رأس المال أو أكثر فقد تم  
 العقد بينهما وان كانت قيمته أقل من رأس المال تم العقد بقدره ويبطل في الباقي وان لم يهلك الرهن  
 حتى افتراق بطل السلم لحصول الافتراق لا عن قبض وعليه رد الرهن على صاحبه وكذا الحكم في بدل  
 الصرف اه وفي انصاف الكرماني من الرهن ولو أخذ بالسلم فيه رهنا وسلبه على البيع فباعه  
 بجنس السلم فيه أو بغير جنسه جاز اه وفي تلخيص الجامع من باب اقرار المريض لو ارث آخر  
 والدين قضاء لاولهما فلو أسلم ثم استقرض وقعت المقاصة وفي عكسه لا اه أي لا تقع المقاصة

وقبض رأس المال قبل  
 الافتراق

(قوله وفي الواقعات باع  
 عبدا بثوب الخ) كان  
 الاولى تقديمه على عبارة  
 الخلاصة لانه مقابل لما  
 أفاده الاطلاق وفي فتح  
 القدير وان كان عينا  
 ففي القياس لا يشترط  
 تجديله وفي الاستحسان  
 يشترط اه فهو مفرع  
 على القياس وفي حاشية  
 أبي السعود عن المحوى  
 ما في الواقعات مشكل  
 ومقتضى جواب  
 الاستحسان أن يبطل  
 وما ادعاه يمكن اجراؤه في  
 كل عين جعلت رأس  
 مال السلم

الاذا تقاضا بدليل ما سئذ كره عن البدائع ويتفرع على أن القبض شرط ما اذا قبض ثم انتقض  
القبض لمعنى أوجه أنه يبطل السلم ويبانه أن رأس المال امان أن يكون عينا أو ديناً وكل منهما امان أن  
يوجد مستحقاً ومعياناً وكل امان أن يكون قبل الافتراق أو بعده كاه أو بعضه وكذا يدل الصرف على  
هذه التفصيل فان كان عينا فوجد مستحقاً ومعياناً لم يحز المستحق ولم يرض المسلم اليه بالعيب  
بطل السلم بعد الافتراق أو قبله وان أجاز المستحق ورضى المسلم اليه بالعيب جاز مطلقاً وله أن يرجع  
على الناقد بمثله ان كان مثلياً أو بقيمته ان كان فيمياً وان كان ديناً فان وجدته مستحقاً وأجز مضى  
السلم مطلقاً ولا سبيل للمشتري على المقبوض ويرجع على الناقد بمثله وان لم يحز فاستبدل في المجلس صح  
وان بعده بطل وان وجدته زيوفاً أو نهرجة أو ستوقه أو رصا صافاً كان زيوفاً فرضى بها صح مطلقاً  
بخلاف الستوقه لأنها ليست من جنس حقه فان لم يرض فان كان قبل الافتراق واستبدل في المجلس  
صح وان بعده بطل عند الامام مطلقاً سواء استبدلها في المجلس أو لا هذا اذا وجدها زيوفاً أو نهرجة  
فان وجدها ستوقه أو رصا صافاً بعد الافتراق بطل سواء تجوز بها أولاً وان استبدل في المجلس صح  
وتمام التفرعات في البدائع وفي الصغرى السلم اليه اذا أتى بشئ من الدراهم وقال وجدته زيوفاً  
فالقوله اه وفي الايضاح استحسّن أبو حنيفة في اليسير فقال يردّها ويستبدل في ذلك المجلس  
وفي تحديد الكثير روايتان ما زاد على الثالث وما زاد على النصف اه وفيه لو وجد البعض بنهرجة  
أو مستحقة فاختلفا فقال رب السلم هو ثلث رأس المال وقال المسلم اليه نصفه فالقوله قول رب السلم مع  
عينه ولو كانت ستوقه أو رصا صافاً فاختلفا في مثل ذلك فالقوله قول المسلم اليه ويبانه فيه اه (قوله)  
فان أسلم مائتي درهم في كبرمائه ديناً عليه ومائة نقد فالسلم في الدين باطل) أى في حصته لكونه  
ديناً بدين وصح في حصة النقد لوجود قبض رأس المال بقدره ولا يشيع الفساد لانه طارئ اذا السلم  
وقع صحيحاً في الكل ولذا لو نقد الكل قبل الافتراق صح والتقييد بكونه أضاف العقد الى المائتين  
اتفاقاً بل كذلك اذا أضافه الى مائتين مطلقاً ثم جعل المائة من رأس المال قصاصاً بما في ذمته من  
الدين في الصحيح لان المعنى يجمعهما وهو كون الفساد طارئاً اذا الدين لا يتعين بإضافة العقد اليه وقيد  
بقوله ديناً عليه لانه لو قال أسلمت اليك هذه المائة والمائة التي لي على فلان يبطل في الكل وان نقصد  
الكل لا شرطاً تسليم الثمن على غير العاقد وهو مفسد مقارن فتعدي وقيد بكون الدين من جنس  
النقد لان الجنس لو اختلف بان كان له على آخر مائة درهم فأسلمها اليه وعشرة دنانير في كراهم معلومة  
لم يحز في الكل أما الدين فظاهر وأما عدم حصة العين فلجها له ما يخصه وهذا عند الامام رحمه الله  
تعالى وعندهما يجوز في حصة العين وهي مبنية على مسألة اعلام قدر رأس المال وقيد بكونه جعل  
الدين عليه رأس المال لانه لو لم يجعله وانما وقعت المقاصة بان وجب على المسلم اليه دين مثل رأس  
المال فلا يخلو امان أن يجب الدين الآخر بالعقد أو بالقبض فان كان الاول فاما بعد قد سبق على السلم  
أو متاخر عنه فان كان الاول بان كان رب السلم باع المسلم اليه ثوباً بعشرة دراهم ولم يقبضها حتى أسلم  
اليه عشرة دراهم في كرفان تراضياً بالمقاصة صار قصاصاً وان أبى أحدهما لا يصير قصاصاً استحساناً  
لان العقد موجب للقبض حقيقة لولا المقاصة فاذا اتقيا تبين أنه انعقد موجبا قبضاً بطريق المقاصة  
وقد وجد وان وجب بعقد متاخر عن السلم لا يصير قصاصاً وان جعله قصاصاً هذا اذا وجب الدين  
بالعقد فان وجب بالقبض كالغصب والقرض فانه يصير قصاصاً جعله أولاً بعد ان كان وجوب  
الدين متاخراً عن العقد هذا اذا تساوى الدينان فاما اذا تفاضلا بان كان أحدهما أفضل والاخر

فان أسلم مائتي درهم في  
كبرمائه ديناً عليه ومائة  
نقد فالسلم في الدين باطل  
(قوله وله أن يرجع  
على الناقد) أى على  
الدافع (قوله استبدلها  
في المجلس) قال الرملي  
أى مجلس الرد (قوله بل  
كذلك اذا أضافه الى  
مائتين مطلقاً) قال  
الرملي انظر مع ما ياتي  
قريناً من قوله وقيد  
بكونه جعل الدين عليه  
رأس مال لانه لو لم يجعله  
وانما وقعت المقاصة الخ  
والظاهر انه أى الذي  
ياتي مقابل الصحيح وهو  
من كلام البدائع تأمل  
اه قلت وفي المسئلة  
الآتية تفصيل يمكن  
حمل ما هنا على بعض منها  
تأمل

(قوله الكرستون فقير الخ) فيكون الفقير اثني عشر صاعا ويكون الكرستون سبع مائة وعشرين صاعا وذلك أربع غرابر ونصف شامية تقريبا لأن نصف الصاع ربع مدشأني تقريبا (قوله بل بطريق الخط ١٧٩ عن رأس المال) قال الرمي فيه صراحة

بجواز الخط عن رأس المال وتجوز الزيادة فيه والظاهر فيها اشتراط قبضها قبل التفرق بخلاف الخط قال في التتارخانية في الخط عن بدل الصرف والزيادة فيه بأعدينار بعشرة دراهم ثم زاد أحدهما صاحبه وقبل الآخر فان قبض الزيادة قبل أن يتفرقا جاز وان تفرقا من غير قبض بطلت الزيادة وبطل البيع في حصصة الزيادة ولو حط

ولا يصح التصرف في رأس المال والمسلم فيه قبل القبض بشركة أو تولية

درهما من الدينار جاز سواء كان قبل التفرق أو بعده اه و قد منافي الحاشية عند قوله والزيادة في المبيع انه لا تجوز الزيادة في المسلم فيه ويجوز الخط تأمل في فائدة خمس أشياء تجوز في السلم الوكالة والمحوالة والمكفالة والاقالة والرهن وخمس أشياء لا تجوز في السلم الشركة والتولية ويبيعه قبل القبض

أدون ورضى أحدهما بالاقصاص وأبي الآخر فانه ينظر فان أبي صاحب الفضل لا يصير قصاصا لأن حقه في الجوده معصوم محترم فلا يجوز إبطاله عليه من غير رضاه وان أبي صاحب الادون يصير قصاصا لأنه لما رضى به صاحب الفضل فقد اسقط حقه وكذلك المقاصة في بدل الصرف على هذه التفاصيل كذا في البدائع قال الأزهرى رحمه الله تعالى الكرستون فقير أو الفقير ثمانية مكاتيك والمكوك صاع ونصف وفي الحسامي الكرستون لا ربعين فقير أو هذا كله في رأس المال أما المقاصة بالمسلم فيه فقال في الايضاح ان وجب على رب السلم دين مثل المسلم فيه بسبب متقدم على العقد أو بعده لم يصير قصاصا وان وجب بقبض مضمون كالغصب والقرض صار قصاصا ان كان قبل العقد وان كان بعده فجعله قصاصا جاز وان كان وديعة عند رب السلم قبل العقد أو بعده فجعله المسلم اليه قصاصا لم يكن قصاصا الآن يكون بحضرتها أو يحل بينه وبينهما ولا يصير المغموص قصاصا الا اذا كان مثل المسلم فيه فان كان أحوذا أو أرفلا بد من رضاهما اه (قوله ولا يصح التصرف في رأس المال والمسلم فيه قبل القبض بشركة أو تولية) لأن المسلم فيه مبيع والتصرف في المبيع المنقول قبل القبض لا يجوز ورأس المال مستحق القبض في المجلس والتصرف فيه مفقود له فلم يجز في التولية تملكه بعوض وفي الشركة تملك بعوض بعوض فلم يجز وصوره الشركة فيه أن يقول رب السلم لا أعطني نصف رأس المال ليكون نصف المسلم لك فيه وصوره التولية أن يقول لا أعطني مثل ما أعطيت المسلم اليه حتى يكون المسلم فيه لك كذا في الايضاح وانما صرح بالتولية لرد قول من قال بجواز بيع المسلم فيه مرا بجهة وتولية وخرم به في الحاوي فقال ولا بأس ببيع المسلم قبل قبضه مرا بجهة وتولية وهو قول ضعيف والمذهب منعهما وقد أشار إلى منع بيع السلم بالأولى سواء كان من عليه أو من غيره كما في الحاوي فلو باع رب السلم المسلم فيه من المسلم اليه باكثر من رأس المال لا يصح ولا يكون إقالة كذا في القنية ولو وهبه منه قبل قبضه وقبل الهبة لم يصح وكان إقالة فوجب عليه رد رأس المال وكذا لو أبرأه كلاً أو بعضاً وفي التجنيس والواقعات رجل أسلم إلى رجل كرحنطة فقال رب السلم للمسلم اليه أبرأك عن نصف السلم وقبل المسلم اليه وجب عليه رد نصف المال اليه لأن السلم نوع يبيع وفي المبيع من اشترى شيئاً ثم قال المشتري للبائع قبل القبض وهبت منك نصفه فقبل البائع كانت إقالة في النصف بنصف الثمن فكذا هذا اذا حط بمثله الهبة اه وفي الفتاوى الصغرى إقالة بعض السلم وبقاؤه في البعض جائز وأما إقالة المسلم على مجرد الوصف بان كان المسلم فيه جيداً وفقاً لآعلى الردى على أن يرد المسلم اليه درهما لا يجوز عند أبي حنيفة ومحمد خلافاً لآلى يوسف في رواية لكنه عند أبي يوسف يجوز لا بطريق الإقالة بل بطريق الخط عن رأس المال اه وفي البدائع الأبراء عن رأس المال يتوقف على قبول رب السلم فان قبل انفسخ العقد فيه بخلاف الأبراء عن المسلم فيه فانه جائز بدون قبول المسلم اليه لانه ليس فيه اسقاط شرط وبخلاف الأبراء عن ثمن المبيع فانه صحيح بدون قبول المشتري لكنه يرتد بالرد ولا يجوز الأبراء عن المبيع لانه عين واسقاط العين لا يصح اه وظاهره بخلاف ما قدمناه عن التجنيس في الأبراء عن المسلم فيه وفي

والاعتياض عن المسلم فيه والاعتياض عن رأس المال بعد الإقالة كذا في خزنة أبي الليث (قوله في الأبراء عن المسلم فيه) لعل الصواب عن المبيع لأن كلام البدائع موافق لكلام التجنيس في جواز الأبراء عن المسلم فيه لأن الذي له المطالبة بما العين فلا يملكها الا بالقبض كما مر أول الباب فلم يلزم اسقاط العين نعم بخلافه ظاهر في المبيع فان كلام التجنيس صريح في صحة هبته وفي

الظهيرية لو ان رب السلم وهب المسلم فيه للمسلم اليه كانت اقالة السلم ولزمه رد رأس المال اذا قبل وفي  
المسبوط اذا أبرأ رب السلم المسلم اليه عن طعام السلم صح ابرأه وفي ظاهر الرواية وروى الحسن عن أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح ما لم يقبل المسلم اليه واذا قبل كان فسخ العقد السلم ولو أبرأ المسلم اليه  
رب السلم عن رأس المال وقبل الابراء بطل السلم وان رده لا والفرق بين رأس المال والمسلم فيه أن  
المسلم فيه لا يستحق قبضه في المجلس بخلاف رأس المال اهـ وذكري في الذخيرة قولين في مسألة  
الابراء عن بعض المسلم فيه هل هو اقالة فيرد ما قبله أو حط له فلا يرد به اندفع الاشكال وذكري  
القولين أيضا فيما اذا أبرأ عن الكل وقبل فقيل برأس المال كله وقيل لا يرد شيئا اهـ ودل  
كلام المصنف رحمه الله تعالى على منع الاستبدال بهما أما الاستبدال برأس مال السلم في مجلس  
العقد فهو غير جائز بان ياخذ برأس المال شيئا من غير جنسه لكونه يفوت القبض المشروط لان بدل  
الشيء غيره وكذا الاستبدال ببديل الصرف فان أعطاه من جنس رأس المال أجود أو أرد أو رضى  
المسلم اليه بالارد أجاز لانه قبض جنس حقه وانما اختلف الوصف فان كان أجود فقد قضى حقه  
وأحسن في القضاء وان كان أرد فقد قضاه ناقصا فلا يكون استبدال الا أنه لا يجزى على أخذ الورد  
ويجوز على أخذ الاجود لانه في العادة لا يعد فضلا وانما هو احسان في القضاء والابقاء وأما  
الاستبدال بالمسلم فيه بجنس الاخر فلا يجوز لكونه بيع المنقول قبل قبضه وان أعطى أجود  
أو أرد ففي حكمه حكم رأس المال كذا في البدائع وفي البرازية أسلم في ثوب وسط وجاء بالجند فقال  
خذ هذا وزدني درهما فعلى وجوه ان المسلم فيه كيلي أو وزني أو زعي لا يخلو اما أن يكون فيه فضل  
أو نقصان وذلك في القدر أو في الصفة فان كيليا بأن أسلم في عشرة أقفزة فجاء بأحد عشر فقال خذ هذا  
وزدني درهما جاز لانه باع معلوما بمعلوم ولو جاء بتسعة وقال خذ وأرد عليك درهما جاز ايضا لانه  
اقالة البعض واقالة الكل تجوز فكذا اقالة البعض ولو جاء بالاجود أو الورد أو قال خذ واعط  
درهما أو أرد عليك درهما لا يجوز عندهما خلافا للثاني وفي الثوب ان باع بذراع أزيد وقال زدني  
درهما جاز لانه يبيع ذراع يملك تسليمه بدرهم فاندفع ببعده مفردا وكذا الزاد في الوصف يجوز عندهم  
وان جاء بنقص ذراعا أو لا يجوز عندهما لانه اقالة فيملا لا يعلم حصته لكون الذراع وصفا مجهول  
الحصة ولو جاء بنقص من حيث الوصف لا يجوز ولو باز يدوصفا يجوز لانه اقالة فيملا لا يعلم وهذا اذا لم  
يبين لكل ذراع حصة أما اذا بين جاز في الكل بخلاف اهـ وقيد بقوله قبل القبض لان بيعه  
بعده على رأس المال ومراجعة ووضيعة وشركة جائز كذا في البنائية وفي القيمة أسلم دي ارأني ما تبني  
من من الزيب فلما حل الاجل ومخزعن أدائه باع رب السلم من المسلم اليه مائة من من ذلك الزيب  
الذي على المسلم اليه دينار وقبض الدينار لا يفسخ السلم في حصة الدينار اهـ والحاصل أن  
التصرف المنقضي في الكتاب شامل للبيع والاستبدال والهبة والابراء الا أن في الهبة والابراء يكون  
محازا عن الاقالة فيرد رأس المال كلا أو بعضا ولا يشمل الاقالة فانها حائزة ولا تصرف في الوصف  
من دفع الجيد مكان الردي أو العكس (قوله فان تقابلا السلم لم يشتر من المسلم اليه شيئا برأس  
المال) يعني قبل قبضه بحكم الاقالة لقوله عليه السلام لا تاخذ الا سلمك أو رأس مالك أي سلمك حال  
قيام العقد أو رأس مالك حال انفساخه فامتنع الاستبدال فصار رأس المال بعد الاقالة بمنزلة  
السلم فيه قبله فباخذ حكمه من حرمة الاستبدال بغيره فحكم رأس المال بعد ابعاده حكمه  
قبلها الا أنه لا يجب قبضه في مجلسها كما كان يجب قبلها لكونها ليست بيعا من كل وجه ولهذا

فان تقابلا السلم لم يشتر من  
المسلم اليه شيئا برأس المال  
البدائع قال لا يجوز  
الابراء عنه لانه عين  
فليتأمل (قوله وبه اندفع  
الاشكال) الظاهر انه  
أراد به المخالفة بين ما في  
البدائع والتجديد ولا  
يخفى عدم اندفاعه تأمل



جاز ابرأؤه عنه وان كان لا يجوز قبلها وفي الايضاح للكرمانى أن الاقالة فيه بيع جديد في حق  
 ثالث وهو الشرع وفي البدائع قبض رأس المال انما هو شرط حال بقاء العقد فاما بعد ارتفاعه  
 بطريق الاقالة أو بطريق آخر فقبضه ليس بشرط في مجلس الاقالة بخلاف القبض في مجلس  
 العقد وقبض بدل الصرف في مجلس الاقالة شرط لصحة الاقالة كقبضها في مجلس العقد ووجه  
 الفرق ان القبض في مجلس العقد في البديلين ما شرط لعينه وانما شرط للتعين وهو أن يصير  
 البديل معينا بالقبض صيانة عن الافتراق عن دين بدين ولا حاجة الى التعيين في مجلس الاقالة في  
 السلم لانه لا يجوز استبداله فيعود اليه عنه فلا تقع الحاجة الى التعيين بالقبض فكان الواجب نفس  
 القبض فلا يراعى له المجلس بخلاف التصرف لان التعيين لا يحصل الا بالقبض لان استبداله جائز  
 فلا بد من شرط القبض في المجلس للتعين اهـ وذكر السارح من باب التحالف من كتاب الدعوى  
 الاقالة في السلم بعد نفاذها لا تحتل الفسخ بسائر أسباب الفسخ الا يرى انه ما لولا لانه انقضت الاقالة  
 لا تمتنع وكذا لو كان رأس المال عرضا فقبضه المسلم اليه ثم رد عليه بعيب بقضاء ثم هلك قبل التسليم  
 الى رب السلم لا يعود السلم والفقهاء فيه ان المسلم فيمسه سقط بالاقالة فلو انفسخت الاقالة لم يكن حكم  
 انفساخها عودا للمسلم فيه والساقط لا يحتمل العود بخلاف الاقالة في البيع لانه عين فامكن عوده الى  
 ملك المشتري اهـ ومن هنا يعلم ان فسخ الابراء لا يصح بالاولى وفي الذخيرة من باب السلم لو اختلفا  
 في رأس المال بعد الاقالة فالقول للمسلم اليه ولا يتحالفان وذكر ما ذكره الشارح ثم قال لو تقايلا بعد  
 ما سلم المسلم اليه المسلم فيه ثم اختلفا في رأس المال تحالفا لان المسلم فيه عين قائمة وليس بدين والاقالة  
 هنا تحتل الفسخ قصدا اهـ قيد بالسلم لان الصرف اذا تقايلا جاز الاستبدال عنه ويجب  
 قبضه في مجلس الاقالة بخلاف السلم وبين الفرق في الايضاح للكرمانى (قوله ولو اشترى  
 المسلم اليه كرا أو أمر رب السلم بقبضه قضاء لم يصح وصح لو قرضا أو أمره بقبضه له ثم لنفسه  
 ففعل) معناه أن يكيله لنفسه بعد القبض ثانيا لانه اجتمع هنا صفتان صفقة بين المسلم اليه وبين  
 المشتري منه وصفة بين المسلم اليه وبين رب السلم كلاهما بشرط الكيل فلا بد من الكيل مرتين  
 ولم يوجد في الاولى وهى ما اذا أمر المسلم اليه رب السلم بقبضه من البائع قضاء لمحه فلم يصح ووجد في  
 الثانية وهى ما اذا أمر رب السلم بقبضه له بان يكيله ثم يقبضه بنفسه بالكيل ثانيا والاصل فيه انه  
 صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الطعام حتى يجزى فيه صاعا صاعا البائع وصاعا المشتري ومجمله  
 على ما اذا اجتمعت الصفتان فيه وأما في صفقة واحدة فمكتفى بالكيل فيه مرة في الصحيح والدليل  
 على انه يبيع عند القبض ما قال في الزادات لو أسلم مائة كرت ثم اشترى المسلم اليه من رب السلم كرت حنطة  
 بمائتي درهم الى سنة فقبضه فلما حل السلم أعطاه ذلك الكر لم يجز لانه اشترى ما باع باقل مما باع  
 قبل نقد الثمن كذا في فتح القدير قيد بالشرع لان المسلم اليه لو ملك كرا باث أو هبة أو وصية فاوفاه  
 رب السلم واكتاله مرة جاز لانه لم يوجد الا عقد واحد بشرط الكيل وقيد بالكر وهو مستون قفيزا  
 أو أربعون على الخلاف لان المسلم اليه لو اشترى حنطة مجازفة فاوفاه رب السلم فاكتالها مرة جاز  
 لما ذكرنا وأشار بالكر المكيل الى أنه لو أسلم في موزون معين واشترى المسلم اليه موزونا كذلك  
 الى آخره لا يجوز قبض رب السلم اذا فرق بين المكيل والموزون في هذا الحكم وكذا المعدود اذا  
 اشتراه بشرط العد فإنه كال McKil والموزون كما قدمناه وذكر في البناية ان في المعدود رايين  
 وانما فسرنا تكرار الامر في كلام المصنف بتكرار الكيل لان الشرط أن يكيله مرتين وان لم

ولو اشترى المسلم اليه كرا  
 وأمر رب السلم بقبضه  
 قضاء لم يصح وصح لو قرضا  
 أو أمره بقبضه له ثم لنفسه  
 ففعل

يتعدد الامر حتى لو قال قبض السكر الذي اشتريته من فلان عن حقل فذهب فاكتاله ثم أعاد  
 كسالة صار قابضا واقتطع الجامع بقضه فانه لم يرد على قوله فاكتاله له ثم اكتاله لنفسه كذا في فتح  
 القدير وأما على قوله وصح لو قرض فصورته استقرض منه كذا فاشترى المستقرض كذا فامر المقرض  
 بقضه قضاء لحقه وانما جاز بلا إعادة الكيل لان القرض اعارة حتى ينقض بلفظها فلو كان المقرض  
 عن حقه تقديرا فلم يكن استبدالا ولو كان استبدالا للزم مبادلة الحسن بحسنه نسبة فلم يتحقق  
 الصفقتان فيكتفي بكيل واحد للمشتري فيقبضه له ثم لنفسه من غير إعادة الكيل وأشار بقوله لم يصح  
 الى انه لم يدخل في ضمان رب السلم حتى لو هلك في يده هلك من مال المسلم اليه كما في البنائة وللقرض  
 صورة أخرى هي لو كان الدين الاول سلفا فلما حل اقترض المسلم اليه من رجل كذا أو امر رب السلم  
 بقضه من المقرض ففعل جاز لما ذكرنا لان عقد القرض عقد مساهلة لا يوجب الكيل بخلاف  
 البيع مكايلة أو موازنة ولهذا الاستقرض من آخر حنيفة على انها عشرة اققرة جازله أن يتصرف  
 فيما قبل القبض (قوله ولو امر رب السلم أن يكيه في ظرفه ففعل وهو غائب لم يكن قضاء بخلاف  
 المبيع) أي لو اشترى مكايلا معينا ودفع المشتري الى البائع ظرفا وأمره أن يكيه في ظرفه ففعل البائع  
 والمشتري غائب صح والفرق ان رب السلم حقه في الذمة ولا يملكه الا بالقبض فلم يصادف أمره ملكه  
 فلا يصح فيكون المسلم اليه مستعيرا للظرف جاعلا فيه ملك نفسه كالداش اذا دفع كيسا الى المدين وأمره  
 أن يزن دينه ويجعله فيه لم يصرف قابضا وزنه فيه وصح الامر في البيع لمصادفته ملكه لكونه صار  
 ماله كالعين بنفس العقد فصار البائع وكيلاعنه في امساك الغرائر فصارت في يد المشتري حكما وضار  
 الواقع فيما واقعا في يد المشتري وأشار المصنف بالفرق الى مسائل الاولى لو امر المشتري البائع بطحن  
 الطعام كان الطحن للمشتري ولو امر رب السلم كان الطحن للمسلم اليه فلو أخذ رب السلم الدقيق كان  
 حراما لانه استبدال بالمسلم فيه قبل قبضه كذا في فتح القدير الثانية لو أمره المشتري أن يصبه في  
 البحر ففعل هلك من مال المشتري وفي السلم هلك من مال المسلم اليه وليس ذلك الا باعتبار صحة  
 الامر وعدمها الثالثة يكتفي بكيل البائع في الشراء على الصحيح بخلاف السلم فيكون الظرف  
 للمشتري لانه لو كان للبائع فامر المشتري بالكيل فيه ففعل لم يصرف قابضا لكون المشتري استعار  
 ظرفه ولم يقبضها فلا يصير في يده فكذلك ما يقع فيه فصار كذا لو أمره أن يكيه في ناحية من بيت البائع  
 فان المشتري لا يكون قابضا فان البيت بنواحيه في يد البائع وفي البيت بائع لو استعار المشتري من  
 البائع غرائره وأمره أن يكيه فيها ففعل صار قابضا بالتحلية اجاعا ان كان المشتري حاضرا والا  
 لم يسلمها اليه عندهم سواء كانت الغرائر بعينها أو لا وقال أبو يوسف ان كانت بعينها صار قابضا  
 والا لا اه وقيد بقوله وهو غائب لانه اذا كان حاضرا صار المسلم اليه قابضا سواء كانت الغرائر له  
 أو للبائع أو كانت مستأجرة وبه صرح الفقيه أبو الليث كذا في البنائة والتقييد بظرف الامر ليفهم  
 منه حكم ما اذا كان أمره بكيه في ظرف المسلم اليه بالاولى وقد سوى بينهما في البدائع وأشار المؤلف  
 بالفرق بينهما الى انه لو اجتمع الدين والعين بان اشترى كرا معينا وله على البائع كدين والظرف  
 للمشتري فامر أن يجعلها فيه فان بدأ المأمور بوضع العين صار الا مقر قابضا للعين والدين أما العين  
 فلا حجة القبض بصحة الامر وأما الدين فلا اتصاله بملكه لكون العين صارت في يده حكما وبمثله يصير  
 قابضا لمن استقرض حنطة وأمره أن يزرعها في أرضه صح الامر وصار المستقرض قابضه ولكن  
 دفع الى صانع حاتم وأمره أن يزيده من عنده نصف دينار صح وصار قرضا وفي الايضاح وليس فيه

ولو أمر رب السلم أن يكيه  
 في ظرفه ففعل وهو  
 غائب لم يكن قبضا  
 بخلاف المبيع  
 (قوله جازله أن يتصرف  
 فيما قبل القبض) صوابه  
 قبل الكيل كافي عبارة  
 فتح القدير لان القرض  
 لا يملك قبل القبض

انه اذا هلك قبل التسليم هل يصير قابضا أم لا قال وان جعلناه قابضا فالوجه فيه ان الخلط استهلاك  
وهو من أسباب التملك وان بدأ بالدين ثم بالعين لم يصير قابضا أما الدين فله عدم صحة الامر به وأما  
العين فلا نه خلطه بملك نفسه قبل التسليم بحيث لا يتميز قصار مستهلكا للبيع عند أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى فينتقض البيع وهذا الخلط غير مرضى به من جهة المشتري لجواز أن يكون مراده البسادة  
بالعين وعندهما المشتري بالخيار ان شاء نقض البيع وان شاء شاركه في الخلوط لان الخلط ليس  
باستهلاك عندهما كذا في الهداية وخصه قاضيان بقول محمد أما عند أبي يوسف اذا بدأ بالدين  
يصير قابضا لهما جميعا كما لو بدأ بالعين ضرورة اتصاله بملكه في الصورتين اذا الخلط ليس باستهلاك  
وقال محمد يصير قابضا للعين دون الدين فيدثر كان فيه ولم يبرأ عن الدين وأشار بقوله في ظرفه الى  
انه لا طعام فيه فلو كان في الظرف طعام لم يملك قبل لا يصير قابضا لما قررنا ان امره غير معتبر في ملك  
الغير قال في المبسوط والاصح عندي أنه يصير قابضا لان امره بخلاف طعام السلم بطعام على وجه  
لا يتميز به معتبر فيصير به قابضا كذا في فتح القدير وأشار المصنف بمسئلة السلم الى مسئلة القرض  
قال في البدائع وكذلك لو استقرض من رجل كراودفع اليه غرائره ليكيه فيه ففعل وهو غائب لم  
يكن قابضا لان القرض لا يملك قبل القبض فكان الكرا على ملك المقرض فلم يصح الامر اه  
(قوله ولو أسلم أمة في كرو قبضت الأمة فتقايلا وماتت أو ماتت قبل الاقالة بقي وصح وعليه قيمتها) أي  
بقي عقد الاقالة فيما اذا تقايلا وهي خيبة ثم ماتت وصح انشاء عقد الاقالة فيما اذا تقايلا بعدموتها  
ووجب على المسلم اليه قيمة الجارية في المسئلةين يوم قبضها لان شرط صحة الاقالة بقاء العقد وهو  
يبقى بقاء المعقود عليه والمعقود عليه في السلم هو المسلم فيه وهو باق في ذمة المسلم اليه بعد هلاك الجارية  
فاذا انفسخ العقد وجب عليه رد الجارية وقد عجز بموتها فيجب عليه قيمتها كما لو تقايضا ثم تقايلا  
بعد هلاك أحدهما أو هلاك أحدهما بعد الاقالة وانما اعتبر يوم القبض لانه سبب الضمان  
كالغصب (قوله وعكسها ثراؤها بالف) أي اذا ماتت الجارية بالمبيعة لم تصح الاقالة واذا تقايلا  
ثم ماتت بطلت الاقالة لان المعقود عليه الجارية فلا بد من قيامها لصحة الاقالة وبقائها الى أن تقبض  
وقيد به لان الاقالة في الصرف صحيحة بعد هلاك البدلين أو أحدهما باقية بعد الهلاك لان المعقود  
عليه في الصرف ما وجب لكل واحد منهما في ذمة الآخر وهو غير معين فلا يتصور هلاكه  
والمقبوض عين ولذا لو كان المقبوض قائما لم يتعين للرد بعد الاقالة وفي القيمة تقايلا البيع في العبد  
فابق من يد المشتري فان لم يقدر على تسليمه بطلت الاقالة والبيع بحاله اه والحاصل انه يشترط  
لصحة اقالة البيع قيام المبيع دون الثمن فلو تقايلا بعد هلاك الثمن ولو معيناً صحت ولكن لا بد  
من عدم الإبراء عنه لما في القنية أبرأ البائع المشتري عن الثمن بعد قبض المبيع ثم تقايلا  
لا تصح اه وقيد به لا كمالها لوقطعت يدها ثم تقايلا صحت ولزمه رد جميع الثمن ولا شيء  
للبيع من ارش اليد اذا علم وقت الاقالة انها قطعت يدها وأخذ المشتري ارشها وان لم يعلم بخير  
المشتري بين الاخذ بجميع الثمن أو الترك كذا في القنية ثم رقم الاشجار لا تسلم للمشتري وللبيع أن  
ياخذ قيمتها منه لانها موجودة وقت البيع بخلاف الارش لانه لم يدخل في البيع أصلا لا قصدا  
ولا ضمنا وقال قبله اشترى أرضا مع الزرع وأدرك الزرع في يده ثم تقايلا لا تجوز الاقالة لان العقد  
انما ورد على القصيل دون الحنطة ولو حصدا المشتري الزرع ثم تقايلا صحت الاقالة في الارض بحصنها  
من الثمن ولو اشترى أرضا فيها أشجار فقطعها ثم تقايلا صحت الاقالة بجميع الثمن ولا شيء للبائع

ولو أسلم أمة في كرو قبضت  
الأمة فتقايلا فماتت أو  
ماتت قبل الاقالة بقي  
وصح وعليه قيمتها وعكسها  
ثراؤها بالف

من قيمة الاشجار وتساويها لثمنها من هذا الذاعلم البائع بقطع الاشجار وأما إذا لم يعلم به وقت  
الاقالة فيختار من شاء أشد ما يجتمع الثمن وإن شاء تركه (تروا والقول للمدعي الرداءة والتأجيل  
لالتأني الوصف والاحل) أي إذا اختلفا في اشتراط وصف السلم بأن قال أحدهما بشرطه رديا وقال  
الآخر لم يشترط شيئا أو قال أحدهما بشرطنا الاجل وقال الآخر لم يشترط شيئا كان القول بأن ادعى  
الاشتراط فيهما لمن نفاه فيهما لأنه مدعى الحق إذا سلم لا يجوز لامرؤجل موصوفا فتعذر له الظاهر  
بأن الفاسد حرام وانما ظاهرا أن المسلم لا يباشره بطلانه فتقبل ما إذا كان رب السلم مدعى الوصف أو المسلم  
المدعي وفي الأول خلافه ما نال عام على بانه مدعى الحق وهما على الابان المسلم اليه من ذكره بالقول له  
وتقبل أيضا إذا كان مدعى الاجل المسلم اليه أو رب السلم وفي الأول خلافه ما لا نكاره وإذا قبل  
في الثاني قول رب السلم اتفاقا رجع اليه في مقدار الاجل أيضا فيقبل قوله في أصله ومقداره والأصل  
عند الامام أن القول للمدعي الحق سواء كان الآخر متمتعا أو لا وعندهما القول بالنكران لم يكن  
متمتعا وهو من أنكر ما ينفع وغير المتعنت من أنكر ما يضره هذا في الشريعة وأما المتعنت في  
الاعتقده من يطالب العنت وهو الوقوع فيما لا يستطيع إلا أن يخرج عنه كذا في البناية ولو  
قال المصنف والقول للمدعي الوصف الشامل للرداءة والجودة لكان أولى لأن أحدهما لو قال  
شرطنا جيد او نفي الآخر الاشتراط أصلا فالقول للثبت قيد الاختلاف في أصل التأجيل لانهما  
لواختلفا في مقداره فالقول للطالب مع اليمين لانكاره الزيادة وأي برهن قبل وان بره ما قضى بينة  
المطلوب لا ثبات الزيادة وان اختلفا في مضيه فالقول للمطلوب لانكاره توجه المطالبة فان برهنا  
قضى بينة المطلوب لا ثبات الزيادة الاجل فالقول قوله أي المسلم اليه والبينة بينته أما إذا نظرنا إلى  
الضرورة فهو منكر وان نظرنا إلى المعنى فعمناه ثبوت الحق في الشهر المسلم تقبل فاذا أقام البينة فبينة  
المسلم اليه بعمتها أثبتنا حقا في شهر لم يتعرض بينة رب السلم لذلك الشهر فكانت بينته أولى  
كذا في ايضاح الكرماني ثم اعلم ان بين الاجل والوصف فرقا وهو أن الاختلاف في مقدار الاجل  
يعني انه ما هو لا يوجب التحالف وفي الوصف يوجب له لكونه يجري مجرى الأصل وفي الخلاصة إذا  
شرط في السلم الثوب الجيد فجاء بثوب وادعى انه جيد وأنكر الطالب فالقاضي يرى اثنين من أهل  
تلك الصنعة وهذا حوط والواحد يكتفي فان قالوا جيد أجبره على التبول فاذا اختلفا في السلم  
يتحالفان استحسانا ويبدأ بيمين المطلوب عند أبي يوسف ثم رجع وقال بيمين الطالب وهو قول محمد  
وأي برهن قبل فان برهنا قضى بينة رب السلم بسلم واحد عند أبي يوسف ويقال هو قول أبي حنيفة  
والمسئلة على ثلاثة أوجه لان رأس المال إما عين أو دين وكل وجهه على ثلاثة أوجه اتفاقا على رأس  
المال واختلفا في السلم فيه أو على الثوب أو اختلفا فيهما فان كان رأس المال عينا واختلفا في السلم  
فيه لا غير فقال الطالب هذا الثوب في كرخطة وقال الآخر في نصف كرا وفي شعير أو في الخنطة  
الرديئة وأقاما البينة قضى بينة رب السلم اجماعا وان اختلفا في رأس المال فقال أحدهما هذا  
الثوب وقال الآخر هذا العبد واتفقا في السلم فيه انه الخنطة أو قال أحدهما هذا الثوب في كرخطة  
حنطة وقال الآخر في كرخطة وأقاما البينة قضى بالسلمين فيجوز له الله مرعى أصله وأبو يوسف  
يقول كل يدعي عتده غير ما يدعيه الآخر وان كان رأس المال دراهم أو دنانير ان اتفاقا في رأس  
المال واختلفا في السلم فيه وأقاما البينة والبينة رب السلم ويقضى بسلم واحد عند أبي يوسف خلافا  
لمحمد وان كان الاختلاف على القلب فعلى هذا الاختلاف ولو اختلفا فيهما فقال أحدهما عشرة

والقول للمدعي الرداءة  
والتأجيل لا الثاني الوصف  
والاجل

(قوله ولو قال المصنف  
والقول للمدعي الوصف  
الح) قال في النهر هذا أي  
قول المصنف والقول  
لمدعي الرداءة صادق بما  
إذا قال أحدهما بشرطنا  
رديا فقال الآخر لم يشترط  
شيئا وبما إذا ادعى الآخر  
اشتراط الجودة وقال  
الآخر انما بشرطنا ردية  
والمراد الاول ولذا اردفه  
بقوله لا الثاني الوصف  
والاجل ولا فائدة ان الرداءة  
مثال حتى لو قال أحدهما  
شرطنا جيد او قال الآخر  
لم يشترط شيئا فالحكم كذلك  
وبه اندفع ما في البحر

دراهم في كرى حنطة وقال الآخر خمسة عشر في كروا قاما البينة فعند أبي يوسف تثبت الزيادة فيجب  
 خمسة عشر في كرين ولا يقضى بسلامين وعند محمد يقضى بسلامين عقد بخمسة عشر في كرو وعقد بعشرة  
 في كرين ولو ادعى أحدهما أن رأس المال دراهم والآخر دينار لم يذ كر هذا وينبغي أن يقضى  
 بسلامين كما في الثوبين كذا في فتح القدير والحاصل أنهما ان اختلاف في الجنس والصفة أو المقدار  
 مخالفة أسواء كان في رأس المال أو في المسلم اليه وان اختلاف في اشتراط الوصف أو الاجل فالقول لمثبتة  
 للنافع وان اختلاف في مقدار الاجل فالقول لرب السلم وان اختلاف في مضيه فالقول للمسلم اليه وان  
 اختلاف في بيان مكان الايفاء فالقول للمطالب وفي اشتراطه فلان أثبتته وفي الظهيرية اذا اختلاف في  
 جنس المعقود عليه مخالفا وكذا في الصفة بخلاف الاختلاف في الصفة في بيع العين ولو اختلاف في  
 مكان الايفاء فالقول للمطالب وان برهننا فلطالب عنده وعندهما يتحالفان ويتراد أن السلم وقيل  
 على العكس اه وفي الصحاح ردا الشيء بردا رداعة فهو ردي أي فاسد وورد أنه أي أفسدته اه  
 وقد ذكر المصنف رحمه الله تعالى أولا في الدعوى التأجيل وفي النقي الاجل فظاهره أنه لا فرق  
 بينهما عنده وليس كذلك لما في القاموس الاجل غاية الوقت في الموت وحلول الدين ومبدا الشيء  
 والجمع آجال والتأجيل تحديد الاجل اه والتحديد بمعنى التقدير وقدمنا انهما لو اختلاف في  
 مقداره فالقول للطالب فتعين أن يكون التأجيل في كلامه بمعنى الاجل مجازا بدليل الثاني (قوله  
 وصح السلم والاستصناع في نحو خوف وطست) أما السلم فلا مكان ضبط الصفة ومعرفة المقدار  
 فكان سلميا باستجماع شرائطه وأما الاستصناع فالكلام فيه في مواضع الاول في معناه لغة فهو  
 طلب الصنعة وفي القاموس الصناعة ككاتب حرفة الصانع وعماله الصنعة اه فعلى هذا  
 الاستصناع لغة طلب عمل الصانع وشرعا أن يقول لصاحب خف أو مكعب أو صفا راصنع لي خفا  
 طوله كذا وسعته كذا أو دستا أي برمة تسع كذا ووزنها كذا على هيئة كذا بكذا وكذا ويعطى الثمن  
 المسمى أولا يعطى شيئا فيقبل الآخر منه الثاني في دليله وهو الاجماع العملي وهو ثابت  
 بالاستحسان والقياس أن لا يجوز وهو قول زفر لكونه بيع المعسوم وتر كاه للتعامل ولا تنزم  
 المعاملة والمزاولة على قول أبي حنيفة لفسادهما مع التعامل لثبوت الخلاف فيهما في الصدر الاول  
 وهذا بالاتفاق فلهذا قصرناه على ما فيه تعامل وفيما لا تعامل فيه رجعنا فيه الى القياس كان  
 يستصنع حائكا أو خياط لينسج له أو يخط له قيصا بغزل نفسه وفي القنية دفع مصفا الى مذهب  
 لينسجه بذهب من عنده وأراه الذهب أنموذجا من الاعشار والاحساس ورؤس الآي وأوائل  
 السور فامر به المصنف أن يذهب كذا بآخرة معارضة لا يصح سئل عمر النسقي عن دفع الى حائك  
 غزلا لينسج له عمامة من سداه فجاءها منسوجة فقال صاحب الغزل اشتريت منك ما في هذا  
 المنسوج من الابريسم بكذا وقال الآخر بعت هل يصح فقال يبيع ما صار على الأمر لمأمور من  
 الابريسم السدا بالعدد الاول صار ملكا لا لا ثم قال أبو الفضل الابريسم دين على الأمر وأجرة العمل  
 عليه قال لنجار ابن لي بيتا فاذا بنيت يقومه المقومون فيا يقولون أدفعه اليك فرضياه وبناءه وقومه  
 رجل باتفاقهما وأبي الصانع فله أجر مثله وقال أبو حامد وجير الو برى هو بمنزلة المقوم لا الحكم  
 فلا يلزمه تفويجه اه الثالث في صفته فقد اختلفوا في كونه موعادة أو معاودة فالحكم الشهيد والصغار  
 ومحمد بن سلمة وصاحب المنشور موعادة وانما يعتد عند الفراغ بالتعاطي ولهذا كان للصانع أن  
 لا يعمل ولا يجبر عليه بخلاف السلم وللمصنع أن لا يقبل ما يأتي به ويرجع عنه والصحيح من المذهب

وصح السلم والاستصناع  
 في نحو خوف وطست

(قوله فتعين أن يكون  
 التأجيل في كلامه بمعنى  
 الاجل) أقول الظاهر  
 تعين العكس ثم رأيت  
 في النهر لا نسلم انه يتعين  
 ما ادعاه بل المناسب لوضع  
 المسئلة ان يكون الاجل  
 بمعنى التأجيل حتى لو  
 اختلاف في تحديده بان  
 قال أحدهما أحلناه الى  
 هبوب الريح وقال الآخر  
 الى شهر فالقول لمدعى  
 التحديد وأما ما ذكره  
 فليس من المسئلة في شيء  
 فتدبره اه أرى لان الاجل  
 بمعنى المدة والاختلاف  
 فيها اختلاف في مقدارها  
 وذلك ليس موضوع مسئلة  
 الكتاب وأما الاختلاف  
 في التأجيل فمعناه  
 الاختلاف في التقرير  
 والتحديد والاختلاف  
 فيه اختلاف في أصل  
 وجوده لا في مقداره  
 وفرق بين التقدير  
 والمقدار ثم انما كان ما  
 ذكره في النهر من الاختلاف  
 في التأجيل لان التأجيل  
 الى هبوب الريح فاستد  
 بمنزلة العدم تام (قوله  
 وفي القنية دفع مصفا الى  
 قوله لم يصح) قال في النهر  
 وكأنه لعدم التعامل



جواز بيعه لان محمد اذا ذكر فيه القياس والاستحسان وهما لا يجريان في المواعيد ولا يجوز فيه  
فيه تعامل خاصة ولو كان مواعيد لمجاز في الشكل وسماه أيضا شراء فقال اذا رآه المستصنع فله الخيار  
لانه اشترى ما لم يره ولان الصانع يملك الدراهم بقبضها ولو كانت مواعيد لم يملكها واثبتت أبي  
السير الخيار لكل منهما لا يدل على انه غير بيع كافي ببيع المقايضة وحين لم جواز علمنا ان الشارع  
اعتبر فيه المعلوم موجودا وهو كثير في الشرع كطهارة صاحب العذر وتسمية الناجح اذا نسبها  
والرهن بالدين الموعود وقراءة المأموم والرابع في العقود عليه فاختلف فيه والمذهب المرضي في  
الهداية انه العين دون العمل وقال البردعي العقود عليه العمل دون العين لان الاستصناع ينشأ  
عنه والاديم والصرم بمنزلة الصبيح والدليل على المذهب ما ذكرناه من قول محمد لانه اشترى ما لم يره  
ولذا لو جاء به مفروغا لا من صنعة أو من صنعة قبل العقد فاخذ حاز وانما يبطل بموت الصانع  
لشبهه بالاجارة وفي الذخيرة هو اجارة ابتداء ببيع انتهاء لكن قبل التسليم لا عند التسليم بدليل  
قولهم اذا مات الصانع يبطل ولا يستوفى المصنوع من تركته ذكره محمد في كتاب البيوع وانما لم يحرم  
الصانع على العمل والمستصنع على اعطاء المسمى لانه لا يمكنه الا بالتلف عين ماله والاجارة تقسم  
بهذا العذر الخامس في حكمه وهو الجواز دون الزوم لان جوازه للحاجة وهي في الجواز لا الزوم  
ولذا قلنا للصانع ان يبيع المصنوع قبل ان يراه المستصنع لان العقد غير لازم وأما بعد ما رآه ولا يبيع  
انه لا خيار للصانع بل اذا قبله المستصنع أجبر على دفعه له لانه بالآخر بائع له وتفرع على عدم  
لزومه ما في فتاوى قاضيان من الدعوى رجل استصنع رجلا في شيء ثم اختلفا في المصنوع ففقا  
المستصنع لم تفعل ما أمرتك به وقال الصانع فعاتت قالوا لا يعين فيه لاحد هـ ما على الآخر ولو ادعى  
الصانع على رجل انك استصنعت الي في كذا وانكر المسمى عليه لا يخلف اهـ (قوله وله الخيار  
أي للمستصنع الخيار (اذا رآى المصنوع) لما قدمناه انه اشترى ما لم يره بخلاف السلم لانه لا فائدة  
اثبتت الخيار فيه لانه كلما رده عليه اعطاه غيره لكونه غير متعين اذ المسلم فيه في الدمة فيبقى فيها  
ان يقبضه قيد به لانه لا خيار للصانع لانه باع ما لم يره وعن أبي حنيفة ان له الخيار لانه بالحقة الضم  
يقطع الصرم والصحيح الاول (قوله وللصانع بيعه قبل ان يراه) أي المستصنع لانه لا يتعين  
باختياره قيد بقوله قبل ان يراه لانه اذا رآه ورضى به امتنع على الصانع بيعه لانه بالاحضار  
خيار ولزم (قوله ومؤجله سلم) أي اذا اذله المستصنع صار سلبا وهذا عند أبي حنيفة وقالان ضرب  
الاجل فيما فيه تعامل فهو استصناع وان ضرب فيما لا تعامل فيه فهو سلم لتعذر جعله استصناعا  
ويحمل الاجل فيما فيه تعامل على الاستحمال وله انه يحتمل السلم فحمل عليه وهو أولى لكونه ثابت  
بالكتاب والسنة والاجماع مطلقا وأما الاستصناع فبالتعامل ومخصوص بما فيه تعامل ولا  
الاجل لتأخير المطالبة وذلك بالزوم وهو في السلم ودونه والمراد بالاجل ما قدمه من أن أقله شهر  
لم يصلح كان استصناعا ان جرى فيه تعامل والا ففاسد ان ذكره على وجه الاستحمال فان كان  
للاستحمال بان قال على أن تفرغ منه غدا أو بعد غد كان صحيحا وفصل الهندواني فجعله من المستصنع  
استحمالا ومن الصانع تحميلا ثم فائدة كونه سلبا ان يشترط فيه شرائطه من القبض قبل الاقتران  
وعدم الخيار الى غير ذلك من الاحكام وفي الصحاح الطشت الطس بلغة طي أبدل من  
السينين ناء للاستفقال فاذا جعلت أو صغرت ردت السين لانك فصلت بينهما بالفت أو باء فالت طاء  
وطيس اهـ وفي المغرب الطشت مؤنثة وهي أعجمية والطس تعربها والجمع طساس وطس

وله الخيار اذا رأى المصنوع  
والصانع يبيع قبل ان يراه  
ومؤجله سلم

(قوله لكن قبل التسليم  
لا عند التسليم) قال في  
الكفاية ولهذا يبطل  
بموت الصانع ولا يستوفى  
من تركته ولو انعقد بعه  
ابتداء وانتهاء لكان  
لا يبطل بموته كافي ببيع  
العين والسلم ويثبت له  
خيار الرؤية ولو كان  
يتعقد عند التسليم لا قبله  
بساعة لم يثبت خيار  
الرؤية لانه يكون مشتريا  
ما رآه وتماه فيه وفي نور  
العين في اصلاح جامع  
الفصولين نقلا عن فتاوى  
ظهير الدين وينعقد اجارة  
ابتداء وبيعا انتهاء متى  
سلم حتى لو مات الصانع  
قبل التسليم بطل ولا  
يستوفى المصنوع من  
تركته وينعقد بعه عند  
التسليم حتى لو سلم يثبت  
خيار الرؤية ثم نقل بعده  
عبارة الذخيرة ثم قال  
فبين ما في الكتابين  
تعارض ولعل الصواب  
هو الاول كما لا يخفى على  
من تأمل اهـ (قوله وفي  
المغرب الطشت مؤنثة  
الح) قال الرملي قال

وقد يقال الطسوت ذكره في الشين المحجمة والقمة بالضم معروفة وقال الاصمعي هوروي  
والجمع فقام كذا في الصحاح اه والله أعلم

باب المتفرقات

هكذا في نسخة الزيلعي وفي نسخة العيني مسائل متفرقة وعبر عنها في الهداية بمسائل منشورة والمعنى  
واحد وحاصلها ان المسائل التي تشد عن الابواب المتقدمة فلم تذكر فيم اذا استدركت سميت بها  
أي متفرقة من أبواب أو منشورة عن أبوابها (قوله صح يسع الكلب والفهد والسباع والطيور)  
المسارواه أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه انه صلى الله عليه وسلم رخص في ثمن كلب الصيد ولانه مال  
مستقوم آلة الاصطياد فصح بيعه كالبازي بدليل ان الشارع أباح الانتفاع به حراسة واصطياد افكذا  
بيعا وهذا على القول المفتي به من طهارة عينه بخلاف الخنزير فانه نجس العين وأما على رواية انه  
نجس العين كالخنزير فقال في فتح القدير ولو سلم نجاسة عينه فهي توجب حرمة أكله لا منع بيعه بل  
منع البيع منع الانتفاع شرعا ولهذا أجزنا بيع السرقين والبعير مع نجاسة عينهما لاطلاق الانتفاع  
بهما عندنا بخلاف العذرة لم يطلق الانتفاع بها فنع بيعها فان ثبت شرعا اطلاق الانتفاع بها مخلوطة  
بالتراب ولو بالاستهلاك كالأستصباح بالزيت النجس كما قيل جاز بيع ذلك التراب النقي في ضمنه  
وبه قال مشايخنا وانما امتنع بيع الخمر لخص خاص في منع بيعها وهو الحديث ان الذي حرم شربها  
حرم بيعها اه وفي القنية اشترى ثورا أو فرسا من خرف لاستئناس الصبي لا يصح ولا يضمن متلفه  
(طاب) صح ويضمن متلفه يجوز بيع خمر الحمام ان كان كثيرا وهدية أدنى القيمة التي تشترط لجواز  
البيع فلس ولو كانت كسرة خبز لا يجوز اه أطلقه فشمى المعلم وغيره العقور وغيره هكذا أطلق في  
الأصل فشى القدوري على هذا الاطلاق ونص في نوادر هشام عن محمد في جواز بيع العقور وتضمن  
من قتله قيمته وعن أبي يوسف منع بيع العقور وذلك في المبسوط انه لا يجوز بيع الكلب العقور  
الذي لا يقبل التعليم وقال هذا هو الصحيح من المذهب قال وهكذا نقول في الاسد اذا كان يقبل  
التعليم ويصطاده انه يجوز بيعه وان كان لا يقبل التعليم والاصطياد به لا يجوز قال والفهد والبازي  
يقبلان التعليم فيجوز بيعهما على كل حال اه فعلى هذا لا يجوز بيع النمر بحال لانه لشراسته  
لا يقبل التعليم وفي بيع القرد روايتان وجه رواية الجواز وهو الاصح كما ذكره الشارح انه يمكن  
الانتفاع بجملته وهذا هو وجه اطلاق رواية بيع الكلب والسباع فانه مبني على ان كل ما يمكن  
الانتفاع بجملته أو عظمه يجوز بيعه وصحح في البدائع عدم الجواز لانه لا يشترى للانتفاع بجملته  
عادة بل للتلهي به وهو حرام اه ويجوز بيع الهرة لانها ناصطاد الفأرة والهوام المؤذية فهي  
منفعة بها ولا يجوز بيع هوام الارض كالخنافس والعقارب والفأرة والنمل والوزغ والقنافذ  
والضب ولا هوام البحر كالضفدع والسرطان وكذا كل ما كان في البحر الا السمك وما جاز الانتفاع  
بجملته أو عظمه كذا في البدائع وفي القنية وبيع غير السمك من دواب البحر ان كان له ثمن كالسقنقور  
وخلود الخنزير ونحوها يجوز ولا فلا وجل الماء قبل يجوز حيا لا ميتا والحسن اطلاق الجواز وذكر أبو  
الليث يجوز بيع الحيات اذا كان ينتفع بها في الادوية فان لم ينتفع بها لا يجوز ورده في البدائع بانه  
غير سديد لان المحرم شرعا لا يجوز الانتفاع به للدواي كالخرف لا تنفع الحاجة الى شرع البيع ويجوز  
بيع الدهن النجس لانه ينتفع به للاستصباح فهو كالسرقين أما العذرة فلا ينتفع بها الا مخلوطة

باب المتفرقات

صح يسع الكلب والفهد  
والسباع والطيور

ابن كمال باشا في رسالة  
المغرب ووهم فيه الامام  
المطهر رزي حيث قال  
الطست مؤنثة وهي  
أعجمية والطس تعربها  
لان الطس مرخم من  
الطست كما ان الطس  
مرخم من الطست وكذا  
الجوهري أخطأ في قوله  
ان الطست عربي أصله  
الطس بلغة طيء أبدل  
من احدى السينين تاء  
للاستتقال فاذا جعلت  
أو صغرت رددت السين  
لأنك فصلت بينهما  
بألف أو ياء فقلت طساس  
وطيس وتبعه صاحب  
القياموس حيث قال  
الطست الطس أبدل من  
احدى السينين تاء  
وصاحب الجمل أيضا  
غافل عن تعريبها حيث  
قال والطس لغة في طست  
اه

باب المتفرقات

(قوله فيجوز السلم في المخردون التحزير) لان السلم في المخرد لا يجوز (قوله لان التكفار مخاطبون) قال في متن المنار والتكفار مخاطبون بالامر بالايمان وبالمشروع من العقوبات وبالمعاملات وبالشرائع في حق المؤاخذه في الاثم لا خلاف في المشروعات كالصلاة والصوم وأما في وجوب الاداء في أحكام الدنيا فكذلك عند البعض والصحيح انهم لا يخطئون باداء ما يحتمل السقوط من العبادات اه قال المؤلف في شرحه كالصلاة والصوم فلا يعاقبون على تركها ثم قال والراجح ما عليه الاكثر من العلماء على الشك في موافقته لظاهر ١٨٨ النصوص فليكن هو المعتمد اه (قوله فالمستثنى غير مختص بهما) قال في النهر أقول

ولا هو مختص بما ذكره لان الكافر لو اشترى مسلماً أو محمداً وشقها منه ما يجبر على بيعه ولو كان المشتري صغيراً أحرر ولبه ولو لم يكن له ولي والذي كالمسلم في بيع غير المخرد والمخزير

أقام القاضي له ولياً كذا في السراج وينبغي ان عقد الصغير في هذا لا يتوقف على الاجازة اه أي لعدم فائده لانه اذا أجاز له وليه يجبر على بيعه وقد يقال انه قد يسلم قبل اخبار وليه فيبقى على ملكه تأمل وأقول أيضاً قول المصنف والذي كالمسلم ان كان المراد به التشبيه من حيث الحل والحرمة فإزاده مسلم وان كان من حيث المحبة والفساد فلا وهو الظاهر وافقته للصحيح من مذهب أصحابنا كما مر قد بر (قوله وما هو ذبح عنده) معطوف

بالترايب فلا يجوز الاتباع ويجمع الفهد على فهو ذوقه من الرجل اذا أشبه الفهد في كثرة فومه وتورده وفي الحديث ان دخل فهد وان خرج أسد والسبع واحد السباع كذا في الصحاح وفي فتح القدير والانتفاع بالكل للحراسة والاصطيد جائز اجماع الكن لا ينبغي أن يتخذ في داره الا ان خاف اللصوص أو عدوا وفي الحديث الصحيح من اقتمى كلباً الا كلب صيد أو ماشية نقص من أجره كل يوم قيراطان وفي البدائع ويجوز بيع الفيل بالاجماع لانه منتفع به حقيقة مباح الانتفاع به شرعاً على الاطلاق فكان مالا (قوله والذي كالمسلم في بيع غير المخرد والمخزير) لانه مكلف محتاج فشرع في حقهم أسباب المعاملات فكل ما حازلنا من المبيعات من الصرف والسلم وغيرهما حازله وما لا يجوز من الربا وغيره لا يجوز له الا المخرد والمخزير فان عدهم فيها كعقدنا على العصير والشاة فيجوز له السلم في المخردون التحزير وفي البدائع لا يمنعون من بيع المخرد والمخزير اما على قول بعض مشايخنا فلا لانه مباح الانتفاع به شرعاً لهم فكان مالا في حقهم وعن البعض حرمة ثابتة على العموم في حق المسلم والكافر لان التكفار مخاطبون بشرائع هي محرمات وهو الصحيح من مذهب أصحابنا فكانت الحرمة ثابتة في حقهم لكنهم لا يمنعون عن بيعها لانهم لا يعتقدون حرمتها ويقرنونها وقد أمرنا بتركهم وما يدينون اه قيد بالمخرد والمخزير لانه لا يجزى قيمائهم ببيع الميتة والدم وأما المنتفعة والتي قد جرحت في غير موضع الذبح وذبايح الجوس كالمخزير قال في الاصلاح فالمستثنى غير مختص بهما كما يفهم من الهداية اه وفي البرازية وبيع الجوسي ذبيحته أو ما هو ذبيحة عنده كالحنق من كافر جائز عند الثاني اه فظاهره انه غير جائز عند الاول والثالث وحينئذ فالمستثنى مختص بالمخرد والمخزير لا كما زعم صاحب الاصلاح وفي البرازية أيضاً يبيع متروك التسمية بمحمد من كافر يجوز اه وفي القنية من كتاب الشفعة تأخير اليهودي في السبت لاستعاله بالسبت مبطل للشفعة وفيها من الحدود ويمنع الذي عصى عن المسلم الا شرب المخمر فان غنوا وضربوا العيدان منعوا كالمسلمين لانه لم يستن عنهم اه وفي ايضاح الكرماني ولو باع ذمي من ذمي خراً أو خنزيراً ثم أسلم أو أسلم أحدهما قبل القبض انتقض البيع والمراد بلفظة الانتقاض اثبات حق الفسخ لتعذر القبض بالاسلام فصار كالوابع المبيع فان صار خلا قبل القبض خير المشتري ان شاء نقض وان شاء أخذ في قولهما وعند محمد العقد باطل وكذا المسلم اذا اشترى عصيراً فتحمر ولو قبض المخمر ثم أسلم أو أحدهما أجاز البيع قبض الثمن أولاً ولو اشترى الذي عبد اسماً أجاز وأجبر على بيعه وكذا اذا اشترى محمداً ولو اشترى كافر من كافر عبد اسماً فاسد أجبر على رده ويجبر البائع على بيعه لان دفع الفساد

على قوله ذبيحته وقوله كالحنق تمثيل لما هو ذبح عنده وقوله من كافر متعلق ببيع الذي هو مبتدأ وقوله جائز خبر (قوله واجب نظايره انه غير جائز عند الاول والثالث) قال في النهر ممنوع لجواز ان يكون نسبه اليه لانه هو المخرج له ولا قول له ما فيه وقد لزم مثله في طلاق فتح القدير والمعنى يشهد له لان ما ذكر لا ينزل عن مرتبة المخزير اذا ذبحه الذي اه أقول تقدم التصريح بالخلاف في البيع الفاسد عند قوله لم يجز بيع الميتة حيث قال المؤلف هناك عن التجنيس ولو باعوا ذبيحتهم وذبيحتهم أن يحنقوا لاشاة ويضربوها حتى تموت جاز لانها عندهم بمنزلة الذبيحة عندنا وفي جامع الكرخي يجوز البيع بينهم عند أبي يوسف خلافاً لعمدة

ولو قال بـع عبدك من زيد  
بـالف على اني ضامن لك  
مائة سوى الالف فباع  
صح بالف وبطل الضمان  
وان زاد من الثمن فالالف  
على زيد والمائة على  
الضامن ووطء زوج  
المشتراة قبض لا عقده

(قوله ولم أر حكم وقف  
الكافر محققا) قال في  
النهر بعد نقله عن  
السراج تعليل اخباره  
على بيع المحض بأنه  
يخاف منه اتلافه بما  
لا يحل أقول في تعليله  
ايماء الى انه ليس قرينة  
عندهم فلا يصح وقفه  
وهذا لان ما يتقرب  
بإيقافه لأخشي اتلافه  
بما لا يحل كحرق ونحوه  
(قوله لان النكاح لا  
يبطل بالغرر والبيع  
يبطل به) قال في الفتح  
بعده وفي البيع قبل  
احتمال الانفساخ بالهلاك  
قبل القبض والنكاح  
لا يفسخ بهلاك المعقود  
عليه أعني المرأة قبل  
القبض ولان القدرة على  
التسليم شرط في البيع  
وذلك انما يكون بعد  
القبض وليست بشرط  
لحصة النكاح ألا ترى  
ان بيع الا تبقى لا يصح  
وتزويج الا بقعة يجوزاه

واجب حقا للشرع فيجبر على الرد لئلا يعدم الفساد ثم يجب للبائع على بيعه فان أعتقه الذي جاز وان  
دبره جاز ويسعى في قيمته وكذا لو كانت أمة فاستولدها ويوجع الذي ضرب بالانه وطئ مسئلة وذلك  
حرام فان كاتبه جاز ولا يفترض عليه فان عجز أجبر على بيعه وكذا الذي اذا ملك شقصا من مسلم فهو  
كالكامل فاذا كان أحد المتعاقدين مسلما والاخر ذميا لم يجز بينهما الا ما يجوز بين المسلمين ولو  
أقرض النضراني نصرا انما يخرج اثم أسلم المقرض سقط الخمر لتعذر قبضها فصار كهلأ كهامستند الى  
معنى فيها وان أسلم المستقرض فعن أبي حنيفة سقطها وعنه ان علمه قيمتها وهو قول محمد لم يدره  
لمعنى من جهته اهـ ولم أر حكم وقف الكافر محققا (قوله ولو قال بـع عبدك من زيد بالف على  
اني ضامن لك مائة سوى الالف فباع صح بالف وبطل الضمان وان زاد من الثمن فالالف على زيد  
والمائة على الضامن) لانه في الاول يصير التزاما للمال ابتداء وهو رشوة وفي الثاني يصير زيادة في  
الثمن وهي جائزة من الاجنبي ولا رجوع له بها على المشتري ولا تظهر في حق الشفيع والمراجعة  
ولا يحبس البائع المبيع عليها وانما يجب به على ألف وبرامج عليها وياخذ الشفيع بها ولو تقايلا  
المبيع استردها الاجنبي وكذا ان ردت عليه بعيب بغير قضاء وبه لا يستردها لكونه فسخا اجماعا  
ولو ضمن الزيادة بامر المشتري صارت كزيادته بنفسه فتلتحق باصل العقد فتثبت الاحكام كالألأ أنه  
لا يطالب البائع بها وانما يطالب من زاد كانه وكيله ولو رد بعيب أو تقايلا ليرد الزيادة على الضامن فقط  
لكونه أخذها منه دون المشتري وذ كرفي الكافي أن الشفيع ياخذها بالالف ومائة فجعلها ظاهرة  
في حقه وانما ظهرت في حقه مع ان زيادة المشتري لا تظهر في حقه لانها في العقد فصارت من الثمن  
بخلافها بعد العقد فبقوله سوى الالف لانه لو قال بـع بالف على اني ضامن لك مائة من الثمن صار  
كفيل بمائة من الثمن ولا تثبت الزيادة فان أدى رجوع به ان كان بامرهم والا فلا وقيد بكون الزيادة  
في العقد لان الاجنبي اذا زاد بعد العقد فانه لا يجوز الا باجازه المشتري أو يعطى الزيادة من عنده  
أو يضمها أو يضيفها الى نفسه وان زاد بامر المشتري جاز ولا يلزمه شيء والمال لازم للمشتري لكونه  
سفيرا ومعه الا احتياجه الى اضافته للمشتري فلا يلزمه الا بالضمان كالخلع والصالح وقوله بـع عبدك  
كلام أجنبي لا تعلق له بالايجاب والقبول فلا حاجة الى قوله في فتح القدير ان قوله بـع عبدك أمر  
والامر لا يكون في البيع ايجابا لان الامر المشار اليه انما يكون من المشتري والقائل هـ ليس هو  
المشتري ولذا قال المصنف فباع أي بايجاب وقبول (قوله ووطء زوج المشتراة قبض لا عقده) لان  
الوطء من الزوج حصل بتسليم المشتري فصار منسوبا اليه كانه فعله بنفسه وان لم يطأها لا يكون  
قبضا استحسانا لانه لم يتصل بهما من المشتري فعمل يوجب نقصا في الذات وانما هو عيب من طريق  
الحكم ودل وضع المسئلة على ان تزويج الامة قبل قبضها جائز بخلاف بيعها لان النكاح لا يبطل  
بالغرر والبيع يبطل به بدليل صحة تزويج العبد الا تبقى دون بيعه فلو انتقض البيع بطل النكاح  
في قول أبي يوسف خلافا لمحمد قال الصدر الشهيدي رحمه الله تعالى والمختار قول أبي يوسف لان البيع  
متى انتقض قبل القبض انتقض من الاصل فصار كانه لم يكن فكان النكاح باطلا وقيد القاضي  
الامام أبو بكر بطلان النكاح بطلان البيع قبل القبض بما اذا لم يكن بالموت حتى لو ماتت الجارية  
بعد النكاح قبل القبض لا يبطل النكاح وان بطل البيع كذا في فتح القدير قيد بعقد النكاح  
لان العتق والتدبير قبض وان لم يكن فعلا حسبا لان العتق انهاء للالك والتدبير من فروعه وقدمنا  
في أول البيوع قبيل خيار الشرط انه اذا عتق ما في بطن الجارية لا يصير قابضاً لها وان المشتري اذا





علم اذ يمكنه البعث اليه اذا خاف التلف فيمكنه حفظ العين والمالية جميعا ولا يبيع القاضي الامية  
المقصودة: ان غاب مالكها انما يبيع مال المفقود - سئل نجم الدين عن أمير وهب أمته من خاديه  
فاخبرته انها التاجر قتل في غير فاخذت وتداولتها الايدي حتى وقعت بيدها هذا الأمير والموهوب له  
الا ان لا يجد ورثة القتل ويعلم انه لو خلاها ضاعت وان أمسكها يخاف الفتنة هل للقاضي بيعها  
من ذى اليد نيابة عن الغائب حتى لو ظهر المالك كان له على ذى اليد ثمنها قال نعم له ذلك القاضي  
لا يملك تزويج أمه الغائب والمجنون وقتها وله أن يكاتبها ويبيعها لا يملك تزويج أمه الغائب  
وان لم يكن له مال للقاضي يبيع من المفقود وأمته لا لو كان غائبا يبيع من المفقود للقاضي ولاية يبيع مال  
الغائب مات ولا يعلم له وارث فباع القاضي داره جاز ولو علم بموضع الوارث جاز ويكون حفظا ألا ترى  
انه لو باع الا ببق يجوز وتماه فيه (قوله ولو غاب أحد المشتريين فللمحاضر دفع كل الثمن  
وقبضه وحسبه حتى ينقدشريكه) وهذا قول أبي حنيفة ومحمد وخالف أبو يوسف في الكل فهذه  
أحكام الاول في قبض جميع المبيع على تقدير ابقاء الثمن كله فعنده اذا نقض الثمن لا يأخذ الا  
نصيبه لكونه أجنبيا في نصيب الغائب وهما يقولان ان المحاضر مضطر الى أداء كل الثمن لان  
للبيع حق حبس كل المبيع الى أن يستوفي كل الثمن فصار كمعبر الرهن وصاحب العلو والوكيل  
بالشراء اذا أدى الثمن من ماله قيد بغيره لانه لو كان حاضرا لا يقبضه اتفاقا ويكون متبرعا لانه  
كالوكيل عنه من وجهه من حيث ان ملك الغائب ثبت بقبول المحاضر غير وكيل من وجهه لان كل  
منهما لا يطالب بنصيب الآخر فلشبهه بالأجنبي كان متبرعا في حضرة ولشبهه بالوكيل لم يكن  
متبرعا حال غيبته الثاني في حبسه عن الغائب حتى يعطيه ما دفعه عنه وهو فرع انه ليس بمنسحب  
عندهما لما قدمناه ودل ان له الرجوع عليه واستيفاء من قوله للمحاضر الدفع ان البائع يجبر على  
قبول ما أداء المحاضر من نصيب الغائب كما يجبر على تسليم نصيب الغائب فهذه خمسة أحكام على  
الخلاف وقيد بقوله أحد المشتريين لانه لو غاب أحد المشتريين قيل نقد الاجرة فنقد المحاضر  
جميعها يكون متبرعا لانه غير مضطر في نقد حصص الغائب اذ ليس للآخر حبس الدار لاستيفاء الاجرة  
(قوله ومن باع أمته بالف مثقال ذهب وفضة فهما نصفان) لانه أضاف المثقال اليهما على السواء  
فيجب من كل واحد خمس مثقال لعدم الاولوية فيصير كأنه قال بعت بخمس مثقال مثقال ذهب  
وخمس مثقال فضة ويشترط بيان الفضة من المجودة وغيرها بخلاف ما لو قال من الدراهم والدنانير  
فانه لا يحتاج الى بيان الفضة وينصرف الى الجهاد وقيد بقوله بالف مثقال لانه لو باعها بالف من  
الذهب والفضة فانه يجب النصف من الذهب مثاقيل ومن الفضة دراهم العشرة منها وزن سبعة  
مثاقيل لانه أضاف الالف اليهما فنصرف الى الوزن المعهود من كل واحد وأشار المؤلف الى انه لو  
قال فلان على كرخطة وشعر وسهم فانه يجب من كل جنس ثلث الكرخة وهكذا في المعاملات كلها  
كالهز والوصية والوديعة والغصب والاجارة وبديل الخلع وغيرها في الموزون والمكيل والمعدود  
والمذروع وفي فتح القدير في الدراهم ينصرف الى الوزن المعهود وزن سبعة ويجب كونه هذا اذا  
كان المتعارف في بلد العقد في اسم الدراهم ما يوزن سبعة والمتعارف في بعض البلاد الا أن كالشام  
والبحر ليس ذلك بل وزن ربع وقيراط من ذلك الدرهم وأما في مصر لفظ الدرهم ينصرف  
الا أن الى زنة أربعة دراهم وزن سبعة من الفلوس الا أن بقيد بالفضة فنصرف الى درهم يوزن

ولو غاب أحد المشتريين  
فللمحاضر دفع كل الثمن  
وقبضه وحسبه حتى  
ينقدشريكه ومن باع  
أمته بالف مثقال ذهب  
وفضة فهما نصفان

بنقصان فالنقصان  
موضوع عن المشتري  
وهذا نوع استحسان  
(قوله اذ ليس للآخر  
حبس الدار لاستيفاء  
الاجرة) قال في النهر  
وينبغي أن يقال الآن  
يشترط تجهيل الاجرة

(قوله وعلى هذا إذا شرط بعض الواقفين بمصر الخ) قال في النهر ولا يخفى أن كون الدرهم تنصرف إلى الفلوس في شروط الواقفين بمصر مطلقاً أخذاً بما في القمح ١٩٢ فيه نظر إذ غاية ما فيه إلا حالة على زمنه ولا يلزم منه أن يكون في كل زمن كذلك

والذي ينبغي أن لا يعدل عنه اعتبار زمن الواقف أن عرف وأن لم يعرف صرف إلى الفضة لانه الأصل وأما قيمة كل درهم منها فقال في البحر بعدما أعاذ المسئلة في الصرف قد وقع الاشتباه في أنها حالصة أو مغشوشة وإن قضى زيف عن جيد وتلف فهو قضاء وكنت قد استفتيت بعض المالكية عنها يعني به علامة عصره ناصر الدين اللقاني فأتى أنه سمع ممن يوثق به أن الدرهم منها يساوي نصفاً وثلاثة من الفلوس قال فليعمل على ذلك ما لم يوجد خلافه اه وقد اعتبر ذلك في زماننا لأن الأدنى متيقن به وما زاد عليه فهو مشكوك فيه ولكن الاوفق بقروع مذهبنا وجوب درهم وسط لما في جامع الفصولين من دعوى النقرة لو تزوجها على مائة درهم نقرة ولم يصحها صح العقد ولو ادعت مائة درهم وجب لها مائة وسط اه فنحن على أن يعول عليه اه ثم قال في النهر بعد كلام طويل فعلى هذا قيمة الدرهم في الشخونية والصرغتمشية ونحوهما نصفان وهذا النقل أبو

سبعة فان مادونه ثقل أو خفة سيمونه نصف فضة اه وعلى هذا إذا شرط بعض الواقفين بمصر للمستحق درهم ولم يقدمها تنصرف إلى الفضة لما في المغرب النقرة القطعة المذابة من الذهب أو الفضة ويقال والصرغتمشية تنصرف إلى الفضة لما في المغرب النقرة القطعة المذابة من الفضة وقبل الذوب نقرة فضة على الاضافة للبيان اه وفي المصباح النقرة القطعة المذابة من الفضة وقبل الذوب هي تر اه (قوله وإن قضى زيف عن جيد وتلف فهو قضاء) يعني إذا كان له على آخر درهم جيد دفع له زيوفاً فملكه كان قضاء وبرئ ولا رجوع عليه بشئ أطلقه فشمع ما إذا علم بكونها زيوفاً أما إذا لم يعلم وانما قيد بالتلف ليعلم حكم ما إذا أنفقها بالاولى وهذا عندهما وقال أبو يوسف إذا لم يعلم بردمثل زيوفاً وبرجع بالجيد لأن حقه في الوصف كالقدر وقد تعذر الرجوع بصفة الجوده فتعين رد مثل المقبوض والرجوع بالجيد وله ما ان المقبوض من جنس حقه بدليل انه لو تجوز بها في الصرف والسلم لحاز ولو لم يكن من الجنس لكان استبدالاً وهو حرام فلم يبق إلا الجوده ولا قيمة لها وقد حصل الاستفتاء وذكروا في الاسلام وغيره ان قولهم ما قياس وقول أبي يوسف هو الاستحسان فظاهره ترجيح قول أبي يوسف قيدتلفها لأنها لو كانت قائمة بردها وفي الجوهره من كتاب الرهن إذا علم قبل أن ينفقها فطالبه بالجيد وأخذها كان الجيد أمانة في يده ما لم يرد الزيوفاً ويجدد القبض اه وفي الأخيرة لو كان له عليه جيد فقضاء زيوفاً قال أنفقها فإن لم ترج فردها على ففعل فلم يرج فله أن يردّها استحساناً فارق بين هذا وبين ما إذا اشترى عينا فوجدها عيباً فأراد ردها فقال له البائع بعها فإن لم يشتره أحد فرده على فعرضه على البيع فلم يشتره أحد منه ليس له أن يرده والفرق ان المقبوض من الدرهم ليس عن حق القابض بل هو من جنس حقه لو تجوز به جاز وصار عين حقه فإذا لم يتجوز بقي على ملاك الدافع فصيح أمر الدافع بالتصرف فيه فهو في الابتداء تصرف للدافع وفي الانتهاء لنفسه بخلاف التصرف في العين لأنها ملكه فتصرفه لنفسه فبطل خياره اه وقد من أن الزيوفاً كالجيد في خمس مسائل كافي الولو الحجة وزدنا في أول كتاب البيوع سادساً عند الكلام على الاثمان قيدنا الخلاف بعدم العلم لانه لو علم بها وأنفقها كان قضاء اتفاقاً وقيد بالزيوف لأنها لو كانت ستوقه أو نهرجة فالتلفها فانه يرد مثلها ويرجع بالجيد اتفاقاً وهما فرقان الزيوفاً من جنس حقه والسوقه والنهرجة لا وفي المصباح زافت الدرهم تزييفاً من باب سارردأت ثم وصف بالمصدر فقيل درهم زيف مثل فلس وفلوس ورمما قيل زائف على الأصل ودرهم زيف مثل راع وركع وزيفتها تزييفاً أظهرت زيفها قال بعضهم الدرهم الزيوفاً هي المطلية بالزئبق المعقود بمزاجه الكبريت وكانت معروفة قبل زماننا وقد درهما مثل سنج الميزان اه وفي الواقعات الحسامية من البيع تكلموا في معرفة الزيوفاً والنهرجة قال أبو النصر الزيوفاً درهم مغشوشة أما النهرجة التي تضرب في غير دار السلطان والسوقه صفر عمود بالفضة وقال الفقيه أبو جعفر الزيوفاً ما زيفه بيت المال يقال في عرفنا غطري في لا غير والنهرجة ما لا يقبله التاجر اه وفي الجوهره من الرهن من كان له على رجل درهم فاعطاه درهمين صغيرين وزنه ما درهم جازو يجبر على قبض ذلك ولو كان له دينار فاعطاه دينارين صغيرين وزنه ما ديناراً في لم يجبر على ذلك اه وفي الواقعات الحسامية من كتاب الصلح وقال

في النهر بعد كلام طويل فعلى هذا قيمة الدرهم في الشخونية والصرغتمشية ونحوهما نصفان وهذا النقل أبو هو المعول عليه دون غيره والله تعالى أعلم (قوله وانما قيد بالتلف ليعلم حكم ما إذا أنفقها بالاولى) قال في النهر فيه نظر

أبو يوسف إذا اقتضى دراهم فانفقها ثم ردت عليه بعيب الزينة فإن كان حين أنفقها يعلم أنها زائفة فله أن يرد لها سواء قبلها بقضاء أو بغير قضاء فرق بين هذا وبين المبيع إذا قبله البائع بغير قضاء ليس له أن يردده والفرق أن هناك الرد إذا كان بغير قضاء جعل عقد جديد في حق الثالث وهو البائع أما هنا لا يمكن أن يجعل بيعا جديدا لأنه لم يملك الرد على ما قدمناه وقال أبو يوسف من أقرض كرخطة عقن وقبضها المستقرض واستهلكها ثم قضاء كرخطة جديدة فإن كان قال له الطالب لي عليك خبطة طيبة وصدقه المطالب ثم قضاء ثم تصادقا أن السكر القرض كان عفنا فالمستقرض أن يرجع فيمسا قضاء ويعطيه كراغا مثل القرض فإن لم يكن الطالب قال له كرى جديد لكن المستقرض قضاء جديد من غير شرط جاز وليس له أن يرجع قلت ويحتمل أن يكون جواب الوجه الأول قول أبي يوسف خاصة على ما قدمناه اه وفي الذخيرة من آخر كتاب الصرف قال أبو حنيفة لا بأس ببيع المغشوش إذا بين وكان ظاهر أبري وهو قول أبي يوسف وقال في رجل معه فضة نحاس لا يبيعها حتى يبين ولا بأس بأن يشتري بستوة إذا بين وأرى أن السلطان أن يكسرها لعلها تقع في أيدي من لا يبين وبشرى الأملاء عن أبي يوسف أكره للرجل أن يعطى الزيوف والنهرجة والمستوفة والمكحلة والبخارية وإن بين ذلك وتجوز بهاء عند الأخذ من قبل إن اتفاقها ضرر على العوام وما كان ضررا عاما فهو مكروه وليس بمعصية ورضا هذين الحاضرين خوفا من الوقوع في أيدي المدلسة على الجاهل به ومن التاجر الذي لا يتخرج قال وكل شيء لا يجوز وأنه ينبغي أن يقطع ويعاقب صاحبه إذا أنفق وهو يعرفه اه (قوله وان أفرخ طيرا وباض أو تكنس ظي في أرض رجل فهو لمن أخذه) لأنه مباح سبقت يده إليه فكان أولى به لقوله عليه السلام الصيد لمن أخذه والبيض صيد ولهذا يجب على الحرم الجزاء بكسره أطلقه وهو مقيم بدين الأول ذكره الشارح أن لا تكون أرضه مهيئة لذلك وإن كانت مهيئة للأصطياد فهو له لأن المحكم لا يضاف إلى السبب الصالح إلا بالقصد ألا ترى أن من نصب شبكة للحفاف فعلق بها صيدا أو حفر بئر الماء فوق وقع فيها صيد لا يملكه ولا يجب عليه الجزاء إن كان محرما وإن قصد به الاصطياد ملكه ووجب عليه الجزاء إن كان محرما وعلى هذا التفصيل لو دخل صيد داره أو وقع ما نثر من الدراهم في ثيابه بخلاف معسل النحل في أرضه حيث يملكه وإن لم تكن أرضه معدة لذلك لأنه من انزال الأرض حتى يملكه تبعالها كالاشجار والنباتة والتراب المجتمع فيها بجران الماء وإن لم تكن معدة ولهذا يجب في العسل العشر إذا أخذ من أرض العشر الثاني في الذخيرة من كتاب الصيد وهذا إذا كان صاحب الأرض بعيدا من الصيد بحيث لا يقدر على أخذه لو مديده وأما إذا كان صاحب الأرض قريبا من الصيد بحيث يقدر على أخذه لو مديده فالصيد لصاحب الأرض لأنه صار أخذ له تقدير التمكينة من الأخذ حقيقة إن لم يكن أخذه بأرضه اه ومثله في شرح الطحاوي وقوله تكنس ظي أي دخل في كاسه وهو بالكسر بيته وكنس الظي كنوسا من باب نزل دخل كاسه كذا في المصباح ولم يذكر تكنس وفي المغرب كنس الظي دخل في الكناس كنوسا من باب طلب وتكنس مثله ومنه الصيد إذا تكنس في أرض رجل أي استمر وبروى تكسروا نكسروا اه وفي فتح القدير وفي بعض النسخ تكسروا أي وقع فيها فتكسروا ويحترز به عمالو كسره رجل فيها فإنه لذلك الرجل لا للاخذ ولا يختص بصاحب الأرض اه ثم قال ومن جنس هذه المسائل لو اتخذ في أرضه حظيرة فدخل الماء والسمك ملكه ولو اتخذت لحاجة أخرى فن أخذ السمك فهو له وكذا في حفر الحفيرة أن حفرها لا يملكه فهو له أول غرض آخر فهو للاخذ وكذا صوف وضع على سطح بيت

وان أفرخ طيرا أو باض  
أو تكنس ظي في أرض  
رجل فهو لمن أخذه

(قوله من باب طلب) قال  
الرملي صوابه من باب  
جلس (قوله ويحترز به  
عمالو كسره رجل) انما  
يتم الاحتراز إذا لم يكن  
للمطوعة والا فهو من  
فعل غيره يقال كسره  
بالتشديد فتكسره  
وكسره بالتحفيف  
فانكسره أي قبل ذلك  
تأمل

(قوله ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه) الترجمة لشئين الاول ما يبطل بالشرط الفاسد أي اذا ذكر في العقد شرط فاسدا لا يقتضيه العقد كبيعك العبد على أن يخدمني شهر امثلا فانه يبطل البيع والثاني ما لا يصح تعليقه بالشرط بان صدر العقد معلقا بأداة الشرط كبيعك العبدان قدم زيد ولم يقيده الشرط الثاني بكونه فاسدا كما قلناه أولا بقوله ما يبطل بالشرط الفاسد فاذا ان التعليق يبطل العقد سواء كان الشرط فاسدا أولا فلذا استثنى المؤلف بقوله الا في صورة فان الشرط فيه غير فاسد لان شرط الخيار جائز ويمكن تقييد قول المصنف بالشرط بكونه فاسدا بقرينة تقييده به في الذي قبله لان المعرفة اذا أعدت معرفة كانت عين الاولى وحيدتها فلا حاجة الى ١٩٤ الاستثناء لكن الشرط الثاني المراد به التعليق بأداة الشرط لا نفس الشرط تامل ثم ان الذي

استفد من كلام المؤلف من الاصلين اللذين ذكرهما ان ما كان مبادلة مال بمال لا يصح بالشرط الفاسد وان ما كان من التملكيات لا يصح تعليقه بالشرط ومعلوم ان مبادلة

ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه بالشرط البيع

المال بالمال من جملة التملكيات فصارا لمحصل ان ما كان مبادلة مال بمال لا تصح بالشرط الفاسد أخذ من الاصل الاول ولا يصح تعليقه بأداة الشرط أخذ من الاصل الثاني ثم اعلم ان ما ذكره الماتن بقوله ما يبطل بالشرط الفاسد الخ يحتمل أن يكون قاعدة واحدة فيختص بها ما كان مبادلة

فابتل بالمطر فعصره رجل فان كان وضعه للماء فهو لصاحبه والا فله الماء لا أخذ اه وفي الذخيرة ان أغلق الباب على الصيد ولم يعلم به لم يصير أخذ ما لكاله حتى لو خرج الصيد بعد ذلك فاخذه غيره ملكه وفي المتن رجل نصب حباله فوق وقع فيها صيد فاضطرب وقطعها وانفلت فجاء آخر وأخذ الصيد فالصيد للآخر ولو جاء صاحب الحبال ليأخذه فلما دنى منه بحيث يقدر على أخذه فاضطرب وانفلت فاخذه آخر فهو لصاحب الحبال والفرق أن فيه ما صاحب الحبال وان صار أخذ له الا أنه في الاول بطل الأخذ قبل تاكده وفي الثاني بطل بعد تاكده وكذا صيد البازي والكلب اذا انفلت فهو على هذا التفصيل وفي الاصل اذا رمى صيدا فاضربه فاشترى رجل وأخذه فهو لمن رماه لانه لما رماه صار أخذ له فصار ملكا ولو رمى صيدا فافصاه واخذته بحيث لا يستطيع برا حافر ما آخر فقتله فالصيد للاول وان كان يتحامل ويطير مع ما أصابه من السهم الاول فرماه الثاني فقتله فهو للثاني وفي الاصل أيضا لو أرسل كلبه على صيد فاتبه الكلب حتى أدخله في أرض رجل أو داره كان لصاحب الكلب لان الكلب انما يرسل للأخذ فيعتبر بما لو أخذه بيده وكذا لو اشتد على صيد حتى أخرجه فادخله دار انسان فهو له لانه لما أخرجه واضطره فقد أخذه وعن أبي يوسف رجل اصطاد طائرا في دار رجل فان انفقا على أنه على أصل الاباحة فهو للصائد سواء كان اصطاده من الهواء أو على الشجر لان الصيد انما يملك بالاستيلاء والاحراز وحصوله على حائط رجل أو شجرة ليس باحواز فيكون للأخذ وان اختلفا فقال رب الدار كنت اصطدته قبلك أو ورثته وأنكر الصائد فان كان أخذه من الهواء فهو له لانه لا يد لصاحب الدار على الهواء وان أخذه من حائطه أو شجره فالقول لصاحب الدار لا أخذه من محل هو في يده فان اختلفا في أخذه من الهواء أو من الدار أو الشجرة فالقول لصاحب الدار لان الظاهر ان ما في دار الانسان يكون له اه (قوله ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه بالشرط البيع) فاذا باع عبدا وشرط استخداه شهرا أو دارا على أن يسكنها البائع شهرا فالبيع باطل أي فاسد كما تقدم في بابه والاصل أن ما كان مبادلة مال بمال فانه لا يصح تعليقه بالشرط الفاسد اللهم عن بيع وشرط وما كان مبادلة مال بغير مال أو كان من التبرعات فانه لا يبطل به لان الشروط الفاسدة من باب الربا وهو مختص بالمعاوضات المالية دون غيرها من غير المالية

مال بمال ويرد عليه ان بعض ما ذكره من القروع ليس مبادلة مال بمال كالرجعة والابراء وعزل الوكيل والاعتكاف والتبرعات ونحوها مما سياتي ويحتمل أن يكون قاعدتين الاولى ما يبطل بالشرط الفاسد والثانية ما لا يصح تعليقه بالشرط فيكون قوله ولا يصح على تقدير ما لموصولة كما في قوله تعالى وما أنزل الينا وأنزل اليكم أي وما أنزل اليكم فيكون قوله ولا يصح الخ معطوفا على قوله ما يبطل فيكون بعض ما ذكره من القروع داخلا تحت القاعدتين معا وتحت واحدة منهما فما كان مبادلة مال بمال كالبيع والفسحة فهو داخل تحت القاعدتين (قوله فانه لا يصح تعليقه بالشرط الفاسد) الذي في الزيلعي ما كان مبادلة مال بمال يبطل بالشروط الفاسدة فقول المؤلف هنا لا يصح تعليقه لا يلزم منه بطلان المعاق فالظاهر حذف لفظ تعليقه والاقصا على قوله لا يصح بالشرط فهو اقل عبارته الزيلعي ويدل عليه قوله في مقابله فانه لا يبطل به وأيضا مبادلة المال بالمال من التملكيات ولو كان المراد

لا يصح تعليقه يكون مكررا لدخوله تحت الأصل الا تعرف تدبر (قوله وفي جامع الفصولين ١٩٥

ولو قال بعته بكذا الخ) قال

الرملي هذا ذكره في أول

الفصل السادس والعشرين

وذكر فيه بعده بنحو ورقة

مثل ما قدمه هذا الشارح

فلا مخالفة محل المطلق

على المقيد تأمل اه أي

فحمل قوله جاز البيع

والشرط جميعا على ما إذا

وقته بثلاثة أيام (قوله

وصورة تعليقه) أفاد

ان الصورة الاولى صورة

اقتراها بالشرط الفاسد

بدون تعليق (قوله على

أن يقرضه المستأجر)

والقسمة والاجارة

صورة الاقتران بالشرط

الفاسد بدون تعليق

وقوله أو ان قدم زيد

صورة التعليق بأداة

الشرط (قوله وفصل

خواهر زاده الخ) عبارة

الولو الجمية هكذا على

وجهين اما أن يشترط

الكراب في مدة الاجارة

أو بعدها ففي الاول

الاجارة فاسدة لان مدة

الاجارة مجهولة لان مدة

الكراب تقل وتكثر

وهي مستثناة عن مدة

الاجارة لان المستأجر

في هذا الكراب لرب

الارض هكذا ذكر وهو

والتبرعات فيبطل الشرط فقط وأصل آخر أن التعليق بالشرط المحض لا يجوز في التملك كات ويجوز  
فيما كان من باب الاسقاط المحض كالطلاق والعتاق وكذا ما كان من باب الاطلاقات والولايات  
يجوز تعليقه بالشرط الملائم وكذا التبرعات أطلق في عدم صحة تعليقه بالشرط وهو محمول على  
ما اذا علمه بكلمة ان بان قال بعته هكذا ان كان كذا فيفسد البيع مطلقا صار كان أو نافعا لا في  
صورة واحدة وهو أن يقول بعته منك هكذا ان رضى فلان به فانه يجوز اذا وقته بثلاثة أيام لانه  
اشتراط الخيار الى أجنبي وهو جائز وفي جامع الفصولين ولو قال بعته بكذا ان رضى فلان جاز البيع  
والشرط جميعا ولو قال بعته منك بكذا ان شئت فقال قبضت تم البيع اه وان كان الشرط بكلمة  
على فقد قدمنا أنه ان كان مما يقتضيه العقد أو يلائمه أو فيه أثر أو جرى التعامل فيه كشرط تسليم  
المبيع أو الثمن أو التأجيل أو الخيار لا يفسد ويصح الشرط وكذا اذا اشترى نعل على أن يحذوها  
البائع وان كان الشرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه ولا جرت العادة به فان كان فيه منفعة لاهل  
الاستحقاق فسدوا لا فلا وفي جامع الفصولين وتعليق القبول في البيع بعد ما أوجب الاخر هل  
يصح ذكر أنه لو قال ان أدبتم ثمن هذا فقد بعته منك صح البيع استحسانا ان دفع الثمن اليه وقيل  
هذا خلاف ظاهر الرواية والصحيح أنه لا يجوز اه (قوله والقسمة) بان كان لليت دين على الناس  
فاقسموا التركة من الدين والعين على أن يكون الدين لاحدهم والعين للباقين فهي فاسدة  
وصورة تعليقه أن يقسموا دارا وشرط وارضا فلان فسدت أيضا لان القسمة فهم معنى المبادلة فهي  
كالبيع كذا ذكر العيني مع أن البيع يصح تعليقه برضا فلان ويكون شرط خيار اذا وقته وليسكن  
شرط الخيار هل يدخلها قال في الوولو الجمية من القسمة وأما خيار الرؤية والشرط فثبت في قسمة لا يجبر  
الاجبي عليها وهو القسمة في الاجناس المختلفة وأما في كل قسمة يجبر الاجبي عليها كالقسمة في ذوات  
الامثال في الجنس الواحد فانه لا يثبت اه ومن صور فسادها بالشرط ما اذا اقتسم الشريكان  
على أن لا أحدهما الصامت وللآخر العروض وقاش الحانوت والديون التي على الناس على أنه  
ان توى عليه شئ من الديون يرد عليه نصفه فالقسمة فاسدة وعلى الذي أخذ الصامت أن يرد على  
شريكه نصف ما أخذ وعلى شريكه أن يرد نصف ما أخذ أيضا ومنها أيضا ما اذا اقتسم دارا على أن  
يشترى أحدهما من الآخر دارا له خاصة بالف درهم فهي فاسدة وكذا كل قسمة على شرط هبة  
أو صدقة وان شرط أن يزده شيئا معلوما فهو جائز كالبيع وان اقتسم دارا وأخذ كل واحد حصة  
على أن يرد أحدهما على الآخر دراهم مسمومة فهو جائز وكذا ان كانت الدراهم الى أجل فان كان  
له جمل ومثونة ولم يسم مكان الا يفاء فعلى الخلاف المعزوف في السلم الكل في الوولو الجمية (قوله  
والاجارة) أي كان أجرداره على أن يقرضه المستأجر أو يهدي اليه أو ان قدم زيد كذا ذكره  
العيني ومن صورها استأجر حافونا احترق كل شهر بكذا على أن يعمره ويحتسب ما أنفقته من الاجرة  
لان شرط العمارة على المستأجر يفسد العقد فعليه أجر المثل وله ما أنفقته وأجره مثل قيامه عليه  
واشتراط تطمين الدار ومرتبتها أو تعليق الباب عليها أو ادخال جذع في سقفها على المستأجر مفسد  
للعقد وكذا اشتراط كرى النهر أو حفر بئر فيها أو أن يسرقها وكذا على أن يرد ما مكرو به هكذا أطلقه  
في الكافي وفصل خواهر زاده فان شرطه في المدة فسدت وبعد انقضاءها لا يصح ان شرطه في المدة

خلاف ما قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير انه اذا شرط الكراب على المستأجر صح لان في أصل الكراب عامل لنفسه فلا

يكون تلك المدة مستثناة لكن الصحيح انه اذا شرط أن يرد عليه مكروبة كراب في مدة الاجارة فسد وفي الوجه الثاني على وجهين



أما أن يقول أجزتك بكذا بان تكربها بعد انقضاء المدة وتردها على مكروبة أو قال أجزتها بكذا على أن تكربها بعد انقضاء المدة ففي الأول حازت وفي الثاني لم تصح فلو أطلق بان قال وبان تردها على مكروبة يجب أن يصح ويصرف إلى الكراب بعد انقضائها وهذا التفصيل صحيح اهـ بحذف التعليق والظاهر أن في النسخة تحريراً تاملاً وفي الذخيرة وذو كرشح الإسلام إذا شرط على المستأجر أن يردّها مكروبة بكرب في مدة الاجارة فالعقد فاسد والمسئلة على وجهين أما إذا قال صاحب الأرض أجزتك هذه الأرض بكذا وبان تكربها بعد مضي المدة وفي هذا الوجه العقد حائز أما إذا قال أجزتك بكذا على أن تكربها بعد انقضاء مدة الاجارة ففاسد فإن أطلق الكراب ينصرف بعد العقد فيصح ولكن جواب هذا الفصل يخالف ظاهر ما ذكرهنا ولا يظن به أنه قال جزافاً لظاهره عثر على رواية أخرى بخلاف ما ذكرهنا اهـ (قوله فظاهره تخصيص اجازة البيع) قال الرملي تأمل في هذه العبارة فإنها معارضة (قوله ويدل عليه ما في جامع الفصولين) كأنه عدل عما استظهره أولاً لما رأى ما في الجامع ولكن الاستقامة أحسن لأن الكلام فيما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه به واجازة النكاح كالنكاح ليست من معاوضة المال بالمال وقد ذكر أولاً أن ما كان مبادلة مال بغير مال لا يبطل بالشرط تامل (قوله بان قال لمطلقة الخ) هذا مثال للشرط الفاسد بدون تعليق وقوله أو أن قدم ١٩٦ زيد مثال للتعليق بالشرط الفاسد (قوله وهو سهو وظاهره وخطأ صريح الخ) قال في

النهر أما كون ما قاله العيني سهواً وخطأً فممنوع إذا ما ذكره من التوجيه ما أخذ مما في الشرح وهو توجيهه صحيح لعدم صحة تعليقه كما أن النكاح

والاجازة والرجعة

كذلك وأما بطلانها بالشرط فمستكوت عن توجيهه وحدث ذكر الثقات بطلانها بالشرط الفاسد لم يبق الشأن إلا في السبب الداعي للتفرقة بينها

فسدت والافان قال أجزتك بكذا بان تكربها بعد انقضاء المدة وتردها على مكروبة فلا تفسد وان قال على أن تكربها بعد ما فهي فاسدة البطل من فتاوى الولوالجية ويستثنى من إطلاق قولهم لا يصح تعليقه بالشرط ما صرحوا به في الاجازات لو قال لغاصب داره فرغها والافا جرح كل شهر كذا فسكت ولم يفرغها وجب المسمى مع أنه تعليق بعدم التفرغ (قوله والاجازة) بالرأى المجمة بان باع فضولي عبده فقال أجزته بشرط أن تقرضني أو تهدي إلى أو عاقها بشرط لأنها بيع معنى كذا ذكر العيني فظاهره تخصيص اجازة البيع فلو قال المصنف واجازة البيع لكان أولى فان ظاهره أن اجازة القسمة والاجازة كذلك بل كل شيء لا يصح تعليقه بالشرط إذا انعقد موقوف لا يصح تعليق اجازته بالشرط حتى النكاح ويدل عليه ما في جامع الفصولين والبرازية وتعليق الاجازة بالشرط باطل كقوله ان زاد فلان في الثمن فقداً جزت ولو زوج بنته بالالعة بلارضها قبلها الخبر فقالت أجزت ان رضيت أي بطلت الاجازة اذ التعليق يبطل الاجازة اعتباراً بابتداء العقد اهـ (قوله والرجعة) بان قال لمطلقة الرجعية راجعتك على أن تقرضيني كذا أو أن قدم زيد لانها استدامة الملك فتكون معتبرة بابتدائه فكما لا يجوز تعليق ابتدائه لا يجوز تعليقه كذا ذكره العيني وهو سهو وظاهره وخطأ صريح فسياتي في الكتاب قريباً ان شاء الله تعالى أن النكاح لا يبطل

وبين النكاح وكأنه لانها فارقته كما مر في أنه لا يشترط لها شهود ولا يجب بها عوض مالي وله أن يراجع الأمة على الحرية بالشرط التي تزوجها بعد طلاقها وتبطل بالشرط الفاسد بخلاف النكاح اهـ واعترضه بعض الفضلاء بأنه لا يلزم من مخالفتها النكاح في أحكام أن تخالفه في هذا المحكم اهـ وسبقه إليه في الشربلية على أنه ذكر ضرورة النزاع في المفارقة ولكن يقال أيضاً لا يلزم من موافقتها النكاح في أحكام أن توافقه في هذا الحكم أيضاً كيف وقد وجدت المخالفة بينهما فيما علمت ولا يلزم من عدم التصريح في بعض الكتب بانها تبطل بالشرط أن تشارك النكاح فيه مع تصريح الثقات بعدم المشاركة بل لو صرح غيرهم بخلافه لم يكن سبيل إلى تخطئهم وان لم يظهر لنا وجه قولهم تأمل وقد رأيت في الحواشي العزيمة على الدرر ما نصه قلت قد صرح الاستروشنى بان في كون الرجعة من جملة ما لا يصح تعليقه بشرط ويبطل بفاسده روايتين اهـ لكن كتمه تحت قول الدرر والوقف فلتراجع نسخة أخرى فلعلة تحريف والجواب الحاسم لمادة الاشكال من أصله أن يقال ما ترجع به المسائل بقوله ما يبطل بالشرط انقاسد ولا يصح تعليقه بالشرط هو قاعدتان الأولى ما يبطل بالشرط الفاسد والثانية ما لا يصح تعليقه باداة الشرط لقاعدة واحدة كما أثرنا الية فيما مر وأشرنا إلى أن ما ذكره المسائل من الفروع اما داخل تحت القاعدتين أو تحت أحدهما والرجعة قد صرحوا بانها لا يصح تعليقه بالشرط فممكن أن يدخله تحت القاعدة الثانية وإنما كثر ما تبطل بالشرط الفاسد فيحتاج إلى تصريح أحد هذا الذي تدخل

تحت القاعدة الاولى أيضا وحيث لم يوجد لا تدخل وحينئذ فلا خطا في كلام الماسن ولا غيره الا العيني على انه لا يمكن أن تكون  
الرجعة مما يفسد بالشرط الفاسد لانها ليست بمبادلة مال بمال كما يعلم مما ذكره المؤلف أول البحث من الاصلين (قوله وفي  
الكافي للحاكم الشهيد الخ) قال في نور العين وفي الخلاصة تعليق الرجعة بالشرط باطل وكذا اضافتها الى مستقبل كالنكاح كما  
اذا قال اذا جاء غدف قد راجعتك وانما يحتمل التعليق بالشرط ما يجوز أن يحلف ولا يحلف بالرجعة يقول المحقق في اطلاق كلامه نظر  
لان عدم التحليف في الرجعة انما هو قول أبي حنيفة وأما عند أبي يوسف ومحمد فيخالف ١٩٧ وبه يغني كما مر تفصيله في فصل

التحليف فعلى هذا ينبغي  
أن يصح تعليق الرجعة  
بالشرط على قولهما كما  
لا يخفى اه كلام نور العين  
وفيه نظر لان الكلام فيما  
يخلف به كالحج فيقال ان  
فعلت كذا فعلى حج والرجعة  
ليست كذلك وأما الذي  
فيه الخلاف فكونها مما  
يخلف عليها عند الانكار  
كالتحالف في النكاح  
والصلح عن مال والابراء  
عن الدين

ونحوه فتدبر (قول  
المصنف والابراء عن  
الدين الخ) قال بعض  
الفضلاء فيه ان الابراء  
عن الدين ليس من مبادلة  
المال بالمال فنفى أن  
لا يبطل بالشرط الفاسد  
وكونه معتبرا بالتعليكات  
لا يدل الاعلى بطلان  
تعليقه بالشرط ولذلك فرعه  
عليه وعلى هذا فينبغي أن  
يذكر في القسم الثاني اه  
قلت وبؤيده ما سنذكره

بالشرط الفاسد وان كان لا يصح تعليقه والمذكور في الظهريّة والجوهريّة والمبدائع والتمارخانية  
من الرجعة أنه لا يصح تعليقها بالشرط ولا اضافتها ولم يذكر أنها تبطل بالشرط الفاسد وكيف يصح  
أن يقال به وأصل النكاح لا يبطل بالشرط الفاسد مع أن المصنف لم ينقرب ذكر الرجعة فيما يبطل  
بالشرط ولا يصح تعليقه بل ذكره كذلك في الخلاصة والبرازية من البيوع والعهد على في فصوله  
وجامع الفصولين وفتح القدير من البيوع ولم أر أحدا نسبته على هذا وقد توقفت في تحققة هؤلاء ثم  
جزمتم بها وكان يجب أن تذكر الرجعة مع النكاح في القسم الثاني ومما يدل على بطلان قول المصنف  
ومن وافقه ما في البدائع من كتاب الرجعة أنها تصح مع الإكراه والهزل واللعب والخطأ كالنكاح  
اه فلو كانت تبطل بالشرط الفاسد لم تصح مع الهزل لان ما يصح مع الهزل لا تبطله الشروط  
الفاسدة وما لا يصح مع الهزل تبطله الشروط الفاسدة هكذا ذكره الاصوليون في بحث الهزل من  
قسم العوارض وفي الكافي للحاكم الشهيد وتعليق الرجعة بالشرط باطل ولم يذكر أنها تبطل  
بالشروط الفاسدة (قوله والصلح عن مال) أي بمال بان قال صاحبك على أن تسكني في الدار  
مثلا سنة أو ان قدم ويدل لانه معاوضة مال بمال فيكون بيعا كذا ذكره العيني واعلم أنه انما يكون  
بيعا اذا كان البديل خلاف جنس المدعي به أما اذا كان على جنسه وان كان باقلا من المدعي فهو حط  
وابراء وان كان بمثله فهو قبض واستيفاء وان كان بأكثر منه فهو فضل وربا كذا ذكره الشارح  
من الصلح فينبغي أن يخص هنا وظاهر ما في البرازية الاطلاق في عدم صحة تعليقه بالشرط قال  
له عليه ألف صلح على مائة الى شهر وعلى مائتين أن لم يعطه الى شهر لا يصح لجهالة الخطوط لانه على  
تقدير الاعطاء تسع مائة وعلى تقدير عدمه ثمان مائة اه (قوله والابراء عن الدين) بان قال  
أبرأتك عن ديني على أن تخدمني شهرا أو ان قدم فلان لانه تملك من وجهه حتى يرتد بالردوان كان  
فيه معنى الاسقاط فيكون معتبرا بالتعليكات فلا يجوز تعليقه بالشرط كذا ذكره العيني قيد بالدين  
لان الابراء عن الكفالة يصح تعليقه بشرط ملائم كقوله ان وافيت به عند افانتي برىء فوافاه به برىء  
من المسال وهو قول البعض واخترته في فتح القدير وقال انه الاوجه مع لالابانه اسقاط لا تملك ذكره  
في الكفالة وعلى هذا يحمل قول المصنف رحمه الله تعالى فيها وبطل تعليق البراءة من الكفالة بشرط  
على ما اذا كان غير ملائم وفي فتاوى قاضيخان من فصل في هبة المرأة من الزوج ولو قال الطالب  
لمديونه اذا مات فانت برىء من الدين الذي لي عليك جازو تكون وصية من الطالب للطالب ولو قال  
ان مت فانت برىء من ذلك الدين لا يبرأ وهو مختاطرة كقوله ان دخلت الدار فانت برىء عمالي

عن النهر من مسألة الصلح لكن في الحواشي العزيمة عن الايضاح الابراء عن الدين بالشرط الفاسد بان قال لمديونه أبرأت ذمتك  
عن ديني بشرط ان لي الخيار في رد الابراء وتصح في أي وقت شئت أو قال ان دخلت الدار فقد أبرأتك اه أقول ولو ثبت انه  
لا يبطل بالشرط الفاسد فذكره هنا مناسب لدخوله تحت القاعدة الثانية وهي ما يبطل تعليقه بالشرط كما مر (قوله لا يبرأ وهو  
مختاطرة) لعل وجهه ان المخاطرة في موته مديونا والا فالموت محقق الوجود وبرد عليه ان ذلك موجود في التعليق على موت الدائن  
فان فيه مخاطرة من حيث موته والدين في ذمة المديون والجواب ان التعليق على موته يجعل وصية والوصية يصح تعليقها بالشرط

عليك لا يبرأ اه وفيها أيضا لوقالت المريضة لزوجه ان مت من مرضي هذا فمهرى عليك صدقة أو  
 أنت في حل من مهرى فماتت من ذلك المرض كان مهرها على زوجها لان هذه مخاطرة فلا تصح  
 اه وحاصله ان التعليق بموت الدائن صحيح الا اذا كان المدينون وارثاله وعلق في مرض موته فيكون  
 مخصصا لطلاق الكتاب وفي البرازية من الدعوى قال المديون دفعت الى فلان فقال ان كنت  
 دفعت اليه فقد أبرأتك صح لانه تعليق بامر كائن اه ومن فروع عدم صحة تعليق البراء ما في  
 المبسوط لو قال الطالب للنصم ان خلقت فانت بريء فهذا باطل لانه تعليق البراءة بخطروهي لا تحتمل  
 التعليق اه وفي الخاتمة من الهبة امرأة قالت لزوجها وهبت مهرى منك على ان كل امرأة تتزوجها  
 تجعل أمرها يدي فان لم يقبل الزوج ذلك بطلت الهبة وان قبل ذلك في المجلس جازت الهبة ثم ان  
 فعل الزوج ذلك فالهبة ماضية وان لم يفعل فكذلك عند البعض كمن أعتق أمة على أن لا تتزوج  
 فقبلت عتقت تزوجت أو لم تتزوج امرأة قالت لزوجها وهبت مهرى ان لم تظني فقبل الزوج ذلك  
 ثم طلقها بعد ذلك قال أبو بكر الاسكاف وأبو القاسم الصفار الهبة فاسدة لانها تعليق الهبة بالشرط  
 وهذا بخلاف ما لوقالت وهبت منك مهرى على أن لا تظني فقبل صحت الهبة لان هذا تعليق الهبة  
 بالقبول فاذا قبلت تمت الهبة فلا يعود المهر بعد ذلك وهو نظير ما لو قال لامرأته أنت طالق ان دخلت  
 الدار لا تطلق ما لم تدخل ولو قال أنت طالق على دخولك الدار فقالت قبلت وقع الطلاق وقال محمد  
 ابن مقاتل في مسألة الظلم مهرها عليه على حاله اذا ظلمها لان المرأة لم ترض بالهبة الا بهذا الشرط فاذا  
 فات الشرط فالتراضا ما الطلاق فالرضا فيه ليس بشرط والدليل على هذا ما ذكر في كتاب الحج اذا  
 تركت المرأة مهرها على الزوج على أن يحج بها فقبل الزوج ذلك ولم يحج بها كان المهر عليه على حاله  
 والفتوى على هذا القول قال مولا ناضي الله تعالى عنه ويمكن الفرق بين مسألة الحج وبين مسألة  
 الظلم ووجه ذلك ان في مسألة الحج لما شرطت الحج بها فقد شرطت نفقة الحج عليه فيكون هذا بمنزلة الهبة  
 بشرط العوض فاذا لم يحصل العوض لا تتم الهبة اما في مسألة الظلم شرطت عليه ترك الظلم وترك الظلم  
 لا يصلح عوضا قال مولا ناضي الله تعالى عنه ثم ذكر في بعض النسخ اذا شرطت عليه أن لا يظلمها  
 فقبل الزوج ثم ضربها أو جابا كما ذكر وعندي اذا ضربها بغير حق أما اذا ضربها بالتأديب مستحق  
 عليها لا يعود المهر لان ما كان حقا لا يكون ظما المرأة وهبت مهرها من زوجها اليه قطع لها في كل حقل  
 ثوبين مرتين وقبل الزوج فمضى حولا ولم يقطع قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان ذلك  
 شرطا في الهبة فمهرها عليه على حاله لان هذا بمنزلة الهبة بشرط العوض فاذا لم يحصل العوض لا تصح  
 الهبة واذا لم يكن ذلك شرطا في الهبة سقط مهرها ولا يعود به كذلك وكذا لو وهبت مهرها على أن  
 يحسن اليها لم يحسن كانت الهبة باطلة ويكون بمنزلة الهبة بشرط العوض رجلا قال لامرأته  
 أبرئيني من مهرى حتى أهب لك كذا فابرأت ثم أبي الزوج أن يهب منها ما قال كان المهر عليه كما كان  
 امرأة وهبت مهرها من زوجها على أن يسكها ولا يطلقها فقبل الزوج ذلك ثم طلقها قال الشيخ الامام  
 أبو بكر محمد بن الفضل ان لم يكن وقت اللامساك وقتا لا يعود مهرها على الزوج وان وقت وقتا  
 وطلقها قبل ذلك الوقت كان المهر عليه على حاله فقبل له اذا لم يوقت لذلك وقتا كان قصدها أن  
 يسكها ما عاش قال نعم الا ان العبرة لا بطلاق اللفظ فانه ذكر في كتاب الوصايا ما رجسلا أوصى لام ولده  
 بنثل ماله ان لم تتزوج فقبلت ذلك ثم تزوجت بعد انقضاء عدتها برمان فانها تستحق الثلث بحكم  
 الوصية امرأة وهبت مهرها من زوجها على أن لا يطلقها فقبل الزوج قال خلف صحت الهبة بطلاقها

بخلاف التعليق على موت  
 المدين فانه ابراء محض  
 فيبقى معلقا على ما فيه  
 مخاطرة فلا يصح هذا  
 ما ظهر لي فتأمل (قوله  
 كان مهرها على زوجها)  
 قال في النور كان ينبغي أن  
 يقال ان أجازت الورثة  
 تصح لان المانع من صحة  
 الوصية كونه وارثا اه  
 وتأمل قوله لان المانع الخ  
 مع قول الخاتمة لان هذه  
 مخاطرة فانه يقتضى عدم  
 الصحة وان لم يكن لها ورثة  
 غيره لكن في مسألة  
 الدين لم يجعل التعليق  
 بموت الدائن مخاطرة بل  
 جعل وصية فالظاهر ان  
 مراده بالمخاطرة هنا كونه  
 وقت الموت من تصح له  
 الوصية بان يطلقها ويصير  
 أجنبيا أو تجيز الورثة  
 الوصية وعليه فلا فرق  
 بين الاجازة وعدمها  
 تأمل (قوله وفي البرازية  
 من الدعوى قال المديون  
 الخ) ومثله ما في جامع  
 الفصولين لو قال لغريمه  
 ان كان لي عليك دين  
 فقد أبرأتك وله عليه  
 دين بريء اذا علق بشرط  
 كائن فتجوز اه

(قوله لانه ابراهيم معلق دلالة) قال الرمي يعلم منه ان التعليق يكون بالدلالة ويتفرع على ذلك مسائل كثيرة فليحفظ ذلك (قوله) ثم اعلم ان الابرأ يصح تقييده (الخ) قال في النهر واعلم انه سيأتي في الصلح انه لو كان عليه ألف فقال اد الى غدا نصفه على انك برى من الفضل ففعل برى ولو قال ان او اذا أومتى أدبت لا يصح وفرق الشارح بينهما بانه في الاول لم يعاق البراءة بصريح الشرط وانما أتى بالتقييد وفي الثاني بصريحه وهي لا يحتمل التعليق بالشرط اه أقول قد ذكر الشارح ١٩٩ الزيلعي في الصلح من صور

المسئلة ما اذا قال ابرأ تلك من جسمائة من الالف على أن تعطيني جسمائة غدا يبرأ مطلقا أدى جسمائة في الغدا ولم يؤد لان البراءة قد حصلت بالاطلاق أولا فلا تتغير بما يوجب الشك في آخره على ما ذكرنا في الفرق بين هذه المسئلة والاولى أعني قوله اد غدا نصفه على انك برى من الفضل

وعزل الوكيل

ففعل برى والا لا وحاصل الفرق الذي ذكره بينهما ان كلمة على تكون للشرط كما تكون للمعاوضة فتحمّل عليه عند تعذر المعاوضة والابرأ يجوز تقييده بالشرط وان لم يجز تعليقه به فيحمل عليه بخلاف ما اذا قدم الابرأ لانه برى بالبداهة فلا يعود الدين بالشك وفي الاولى لم يبرأ في أوله وآخره معلق بشرط فلا يسقط الدين بالشك وهذا لان

أول بطلانها لان ترك الطلاق لا يكون عوضا بقيت هذه هبة بشرط فاسد والهبة لا تبطل بالشرط الفاسد وذكر في النوازل اذا قالت المرأة لزوجها تركة مهرى عليك على أن تجعل أمرى بيدي ففعل الزوج ذلك قال مهرها عليه ما لم تطلق نفسها ولو وهبت مهرها الذي على المطلق منه على أن يتزوجها ثم أتى أن يتزوجها قالوا مهرها عليه على حاله تزوجها أو لم يتزوجها لانها جعلت المال على نفسها عوضا عن النكاح وفي النكاح العوض لا يكون على المرأة اه ما في الحاشية فان قلت ان هبة الدين ابراء فكيف صح تعليقه بالشرط في بعض هذه المسائل قلت الابرأ يصح تعليقه بالشرط المتعارف وبهذا يجب تقييد كلام المصنف رحمه الله تعالى ومن أطلق في المسائل التي قدمناها التي قالوا فيها بفسخ التعليق أتمها وفي المتعارف وما قالوا فيها بعدمها فانما هو في غير المتعارف ويدل على هذا التقييد أيضا ما في القنية من باب مسائل الابرأ بالطلاق من كتاب الطلاق ولو أبرأته مطلقته بشرط الامهارة صح التعليق لانه شرط متعارف وتعليق الابرأ بشرط متعارف جائز فان قيل الامهارة وهم بان يهرها فابت ولم تزوج نفسها منه لا يبرأ لغوات الامهارة الصحيح ولو أبرأته المبتوتة بشرط تجديد النكاح بمهر ومهر مثلها مائة فلو جدد له نكاحا بدينار فابت لا يبرأ بدون الشرط قالت المشرحة لزوجها تزوجني فقال لها هي لي المهر الذي لك على فان تزوجك فابرأته مطلقا غير معلق بشرط التزوج يبرأ اذا تزوجها والا فلا لانه ابراهيم معلق دلالة وقيل لا يبرأ وان تزوجها لان هذا الابرأ على سبيل الرشوة فلا يصح أبرأته بشرط أن يسكها بمعروف ويجوز منعها منها ولا يؤذيها ولا يطلقها فقبل ثم تزوج عليها أو أغار على مالها أو أذاها أو طلقها فالابرأ بهذا الشرط غير صحيح وساق فيها فروعا كثيرة في بعضها لا يصح التعليق وفي بعضها يصح وفي جامع الفصولين لوقال كل حق لي عليك فقد أبرأتك لا يصح وكذا إضافة الابرأ الى ما يجب في الزمن الثاني لا يصح ولو قال لسديونية الدنانير العشرة التي لي عليك اعطني منها خمسة ووهبت منك الخمسة صح الابرأ سواء أعطاه الخمسة أولا لانه تخيير الابرأ لا تعليقه ولو قال أبرأتك عن الخمسة على أن تدفع الخمسة حاله فان كانت العشرة حاله صح الابرأ لان أداء الخمسة يجب عليه حالا فلا يكون هذا تعليقا لابرأ بشرط تحمّل الخمسة ولو مؤجلة تبطل الابرأ اذا لم يعطه الخمسة حالا اه ثم اعلم ان الابرأ يصح تقييده بالشرط وليس هو تعليقا وعليه فروع كثيرة مذكورة في آخر كتاب الصلح وذكر الشارح هناك ان الابرأ يصح تقييده لا تعليقه والله تعالى أعلم وهذا التقرير ان شاء الله تعالى من خواص هذا الشرح فاعتنمه واحفظ هذا التفصيل في الابرأ (قوله وعزل الوكيل) بان قال لو كيله عزلتك على أن تهدي الى شيء أو ان قدم فلان لانه ليس مما يحلف به فلا يجوز تعليقه بالشرط كذا ذكر العيني وتعليقه يقتضى عدم صحة تعليقه وأما كونه يبطل بالشرط الفاسد فلا دليل عليه من هذا وعندى ان هذا خطأ أيضا وان عزل الوكيل ليس من

كلمة على محتملة أن تكون للشرط فلا يبرأ الا بالاداء وان تكون للعوض فيبرأ مطلقا وحينئذ فلا يبرأ بالشك والاحتمال اه ولا يخفى ان هذا صريح ان الابرأ لا يبطل بالشرط وانما يبطل بالتعليق (قوله وهذا التقرير) الذي تحصل منه ان الابرأ عن الدين لا يصح تعليقه الا اذا علق بموت الدائن ولم يكن المدينون وارثا أو علقه بمر كائن أو بشرط متعارف وتحصل أيضا انه لا يبطل بالشرط فهو مما دخل تحت القاعدة الثانية من كلام المسائل (قوله وعندى ان هذا خطأ أيضا الخ) نقل في الحواشي العزيمة عن الايضاح

والاعتكاف

ما يحالفه حيث قال فساد عزل الوكيل بالشرط الفاسد بان يقول الموكل عزلت فلانا عن الوكالة على أن يعطيني خلة وهو شرط فاسد لانه لا يعطى الوكيل الموكل لاجل العزل شيئا لمكنته من عزل نفسه بمحض من الموكل بغير شيء والوكالة باقية لفساد العزل وتعليقه بالشرط أن يقول الموكل للوكيل عزلتك غدا فإنه لا يصح كذا قال قاضي خان كذا في الايضاح اه فقولاه والوكالة باقية صريح في بطلانه بالشرط اذ لو صح العزل لم تكن الوكالة باقية على انه لو ثبت عدم بطلانه بالشرط فذكره في هذا المحل ليس بخطا بل صحيح لدخوله تحت القاعدة الثانية وهي ما لا يصح تعليقه بالشرط لما علمت ان الترجمة قاعدتان لا واحدة

هذا القيد وهو ما يبطل بالشرط الفاسد وانما هو من قبيل القسم الثاني وهو ما لا يصح تعليقه بالشرط لكن لا يبطل بالشرط الفاسد ولهذا اقتصر في البرازية من كتاب الوكيل على انه لا يصح تعليقه ولم يذكر انه يبطل بالشرط الفاسد فهو كما قدمناه في الرجعة وقد ذكر في جامع الفصولين عزل الوكيل من قسم ما لا يصح تعليقه ويبطل بفاسده وفي البرازية وتعليق عزل الوكيل بالشرط يصح في رواية الصغرى ولا يصح في رواية الامام السرخسى لكن قال في رواية والدليل عليه انهم قالوا ان الذي يبطل بالشرط الفاسد ما كان من باب التملك والعزل ليس منه وهذا هو الحق فيجب الحاقه بالقسم الثاني وارحون من كرم الفتح الظفر بالنقل في الرجعة وعزل الوكيل موافقا لما قلته وقد بالوكيل لان في صحة تعليقه عزل القاضي اختلافا في جامع الفصولين لوقال الامير اذا نالك كتابي هذا فانت معزول يتعزل بوصوله وقيل لا اه وسأقضى في الكتاب صريحان عزل القاضي مما لا يبطل بالشرط الفاسد ثم اعلم ان الحجر على العبد كعزل الوكيل لا يصح تعليقه كذا في الحاشية (قوله والاعتكاف) بان قال على أن اعتكف ان شق الله تعالى مريضى أو ان قدم زيد لانه ليس مما يخلف به كعزل الوكيل فلا يصح تعليقه بالشرط كذا ذكر العيني وهذا يدل على ان المراتب بالاعتكاف النذر به والتزامه ليكون قولا يمكن تعليقه وعندى ان ذكره في هذا القسم خطأ من وجهين من كونه يبطل بالشروط الفاسدة ومن كونه لا يصح تعليقه أما الثاني فقال في القنية باب الاعتكاف قال لله على اعتكاف شهر ان دخلت الدار فدخل فعليه اعتكاف شهر عند علمائنا اه فاذا صح تعليقه بالشرط لم يبطل بالشرط الفاسد لما في جامع الفصولين وما جاز تعليقه بالشرط لا تبطل به الشروط الفاسدة اه لكنه ذكر ايجاب الاعتكاف من جملة ما لا يصح تعليقه بشرط ويبطل بفاسده وذكر في البرازية من هذا القسم ايجاب الاعتكاف فقال وتعليق وجوب الاعتكاف بالشرط لا يصح ولا يلزم والعجب من المحقق ابن الهمام في فتح القدير حيث جعل ايجاب الاعتكاف مما لا يصح تعليقه وعزاه الى الخلاصة في كتاب البيوع ولم يقل في رواية مع انه قدم في باب الاعتكاف ان الاعتكاف الواجب هو المنذور تخيرا أو تعليقا وهو صريح في صحة تعليقه بالشرط والعجب من العيني كيف مشى هنا على انه لا يصح تعليقه وقال في شرح الهداية من باب الاعتكاف والواجب أن يقول لله على أن اعتكف يوما أو شهرا أو بعانة بشرط فيقول ان شق الله مريضى اه فقد أتى بعين ما مثل به هنا وتناقض وكيف يصح أن يقال بعدم صحة تعليقه مع الاجماع على صحة تعليق المنذور من العبادات أى عبادة كانت حتى ان الوقت كما سأقضى لا يصح تعليقه بالشرط ولو علق النذر به بشرط صح التعليق قال في الوقعات الحسامية من الفصل السابع في النذر بالصدقة رجل ذهب له شيء فقال ان وجدته فله على أن أقف أرضى على ابناء السبيل فوجده وجب عليه أن يقف لان هذا نذر والوفاء بالنذر واجب وقال قبله لو قال ان دخلت هذه الدار فله على أن تصدق بهذه المائة فدخل الدار وهو ينوى بدخوله أن يتصدق عن زكاة ماله فدخل ثم تصدق بها لا يجزئه عن الزكاة لان الاول يمين واليمين لازم لا يملك الرجوع عنها فاذا دخل الدار لم يمه التصديق بها لجهة اليمين اه فقد أفاد ان المنذور المعلق من باب اليمين وحينئذ صح التعليق وبهذا ظهر بطلان قول الشارحين انه ليس مما يخلف به وصرح في النذر بالصوم بحصة تعليقه بالشرط وفي فتاوى قاضي خان الاعتكاف سنة مشروعة يجب بالنذر والتعليق بالشرط والشروع فيه اعتبارا سايرا للعبادات اه ثم قال ولو نذر أن يعتكف رجب فجعل شهر اقبله يجوز في قول أبي يوسف خلافا للحنابلة وأجمعوا على ان النذر



(قوله وهو هذا والموضع الثالث من جملة ما أخطؤا فيه) قال في النهر تعقبه بعض أهل العصر بأن ما هنا في تعليق الاعتكاف لافي تعليق النذرية وهو مردود بما في هبة النهاية جملة ما لا يصح تعليقه بالشرط القاسم بثلاثة عشر موضعا وعدمها تعليق إيجاب الاعتكاف بالشرط وعدم أن إيجاب عنه بان يكون معناه ما إذا قال أوجب على الاعتكاف أن قدم زيد لكنه خلاف الظاهر فتدبره وعلى كل تقدير والتاد مع ساداتنا الاعلام وحسن الظن بهم واجب بلا كلام والحق أن كلامهم هنا محمول على رواية في الاعتكاف وإن كانت الأخرى هي التي عليها الأكثر وكون محمد لم يذكرها مجموعة لا يقدح ٢٠١ في ثبوت كل فرد منها المذكور

لها متفرقة والعذر لصاحب الهداية حيث لم يذكرها مجموعة أنه التزم الجمع بين القديري والجامع الصغير وليس فيه ما ذلك ومن ثم حذفها في المجمع لا التزامه المنطوقه والقديري اه ومما يدل على ثبوت مسألة الاعتكاف ما في الفصول العمادية حيث قال والمزارعة والمعاملة والاقرار

وتعلق الاعتكاف بالشرط لا يصح ولا يلزمه كذا ذكر في صوم الأصل اه والأصل من مؤلفات الامام محمد رحمه الله تعالى وفي المحواشي العزيمة فساد الاعتكاف بالشرط بان قال من عليه اعتكاف أيام نويت أن اعتكف عشرة أيام لأجله بشره أن لا أصوم أو أباشه امرأتى في الاعتكاف اه

لو كان معلقا بان قال ان قدم غائب أو شقي الله مريضى فلانا فله على أن اعتكف شهرا فمجلس شهرا قبل ذلك لم يجز اه وهذه العبارة بوضعها دالة على صحة تعليقه بالاجماع لان مفهومها ان النذر صحيح وأنه يجب الوفاء به اذا وجد شرطه وأما تجديله قبل وجود شرطه فغير جائز وهذا هو الموضع الثالث مما أخطؤا فيه في بيان ما لا يصح تعليقه والخطأ هنا أقبح من الأولين وأفسح لكثرة الصرائح بصحة تعليقه وأما متجرب لكونهم تداولوا هذه العبارات متونا وشروحا وفتاوى ولم ينتبهوا لما اشتملت عليه من الخطأ بتغير الاحكام والله الموفق للصواب وقد يقع كثيرا ان مؤلفا يدكر شيئا خطأ في كتابه فيأتي من بعده من المشايخ فينقلون تلك العبارة من غير تغيير ولا تنبيه فيكثر الناقلون لها وأصلها الواحد مخطن كما وقع في هذا الموضع ولا عيب بهذا على المذهب لان مولانا محمد ابن الحسن ضابط المذهب لم يذكر جملة ما لا يصح تعليقه بالشرط وما يصح على هذا الوجه وقد نبهنا على مثل ذلك في الفوائد الفقهية في قول قاضيان وغيره ان الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل الا في ثلاث ثم اني تتبعت كلامهم فوجدت سبعة أخرى زائدة على الثلاثة ثم اني نهيت على ان أصل هذه العبارة للناطق أخطأ فيها ثم تداولوها ويرحم الله المحقق صاحب الهداية لم يلتفت الى جمع هذه الاشياء ووضعها في كتابه وهو دليل على كمال ضبطه واتقانه ولو حذفها المصنف رحمه الله تعالى لكان أسلم (قوله والمزارعة) بان قال زارعتك أرضي على أن تقرضني كذا أو ان قدم فلان لانها اجارة فلا يصح تعليقه بالشرط كالأجارة كذا ذكره العيني وفي البرازية من المزارعة شرط في المزارعة على المزارع أو رب الأرض ما ليس من أعمال المزارعة فسدت وما ينبت وما ينمي الخارج أو يزيد في وجوده الخارج فهو من عمل المزارعة وما لا ينبت ولا ينمي ولا يزيد في الخارج فليس من أعمالها فاذا شرط على المزارع أو ربها الحصاد أو الدياسة فسدت من أيهما كان البذر في ظاهر الرواية اه ثم قال بعد تفريعات كثيرة هذا كله في الشرط النافع لاحدهما وان شرط لا ينفع كما لو شرط أن لا يبقى أحدهما خصمه لا تفسد المزارعة وفيها اذا كان شرطاً مفسداً للو بطلان الشرط في صلب العقد لا ينقلب جائزا أو الاعاد جائزا الى آخر ما فيها (قوله والمعاملة) وهي المساقاة بان قال ساقيتك شجرة أو كرمي على أن تقرضني كذا أو ان قدم فلان لانها اجارة أيضا كذا ذكره العيني (قوله والاقرار) بان قال لفلان على كذا ان أقرضني كذا أو ان قدم فلان لانه ليس مما يخلف به عادة فلا يصح تعليقه بالشرط بخلاف ما اذا علقه بموته أو مجيئ الوقت فانه يجوز ويحمل على أنه فعل ذلك للاختراز عن الجحود ودعوى الاجل فيلزم منه الحال ذكره العيني ومن فروع تعليقه

٢٦٥ - جبر سادس - أن أخرج عنه في أي وقت شئت بحاجة أو بغير حاجة يكون الاعتكاف فاسدا وتعليقه بالشرط بأن يقول نويت أن اعتكف عشرة أيام ان شاء الله تعالى اه وهذا ما ذكره صاحب النهر أولا عن بعض أهل العصر ويرد عليه تعبير بعضهم بإيجاب الاعتكاف وقد إيجاب عنه بان يقال لو نذرت اعتكاف شهر مثلا ثم دخل المسجد فقال نويت الاعتكاف المنذور ان شاء الله تعالى فقد أوجب الاعتكاف معلقا فلم يصح فليس المراد بتعليق إيجابه تعليق النذرية بل تعليق الشروع فيه فلا خطأ في كلامهم أصلا وإنما الخطأ في فهم مرادهم وحيث ثبت بطلان تعليقه بالشرط صح ذكره في هذا المقام

(قوله لو ادعى رجل على رجل ما لا فقال المطلوب الخ) قال الرملي سيبأني في كتاب الاقرار من باب الاستثناء وما في معناه ان الاقرار للمعلق بشرط على خطر ولم ٢٠٢ يتضمن دعوى أجل باطل وان المعلق بشرط كائن تجب فراجعته وتأمل وسيأتي شيء من

مسائل تعليق الاقرار في باب دعوى الرجلين (قوله فقال المدعى ما ذكرنا) لعله المدعى عليه (قوله وقد حكى الشارح الاختلاف الخ) قال الرملي هذا النقل عن الشارح غير صحيح بل الذي نقله الشارح في كتاب الاقرار عن المحيط أن تعليق الاقرار بالشرط باطل ثم نقل عن النهاية فرعا هو غصب منك هذا العبد أمس ان شاء ثم قال لم يلزمه استحسانا والوقف

ما ذكره في المبسوط والمحيط والولول الجمية في كتاب الكفالة لو ادعى رجل على رجل ما لا فقال له المطلوب ان لم أتك غدا فهو على لم يلزمه ان لم يأت به غدا لانه تعليق الاقرار بالخطر وتعليقه بالشرط باطل اه وفي المبسوط من باب الاقرار بكذا والافعليه كذا لوقال قد ابتعت من فلان هذا العبد بألف درهم والاف فلان على خمسة مائة درهم ان أقرب العبد ببيع العبد لزمه الألف وان أنكر ذلك لم يلزمه شيء لانه صار رادا لاقارره حين أنكر بيع العبد منه واقارره بالخمس مائة كان معلقا بشرط وهو باطل من أصله اه وقال في باب اليمين والاقرار رجل قال لفلان على ألف درهم ان حلف أو على أن يحلف أو اذا حلف أو متى يحلف أو حين حلف أو مع يمينه أو في يمينه أو بعد يمينه فخلف فلان على ذلك وجحد المقر المال لم يؤخذ بالمسال لان هذا ليس باقرار وانما هو مخاطرة ومعناه انه علق الاقرار بشرط فيه خطر وهو بمنزلة الخصم والتعليق بالشرط يخرج كلامه من ان يكون اقرارا اه فان قلت هل يدخل في الاقرار الاقرار بالطلاق والعتاق كما لوقال ان دخلت الدار فانا مقر بطلاقها أو بعتقه ويفرق بين الاقرار بهما وبين الانشاء قلت ظاهر الاطلاق الدخول ولم أره صريحا ويبدل على الفرق بينهما ما نقلناه في كتاب الطلاق من هذا الشرح انه لو أكره على انشاء الطلاق فطلق وقع ولو أكره على الاقرار به فاقتر لم يقع وفي البرازية من الاقرار ادعى ما لا فقال المدعى عليه كلما يو جد في تذكرة المدعى بخطه فقد التزمته لا يكون اقرارا لانه محفوظ عن أصحابنا انه لو قال كلما أقر فلان على فانا مقر به لا يلزمه اذا أقر به فلان وعلى هذا اذا كان بين اثنين أخذ وعطاء فقال المطلوب للطالب ما تقول فهو كذلك أو ما يكون في جريدتك فهو كذلك لا يكون اقرارا اذا كان في البحر بده شيء معلوم أو ذكر المدعى شيئا معلوما فقال المدعى ما ذكرنا يكون تصديقا لان التصديق لا يلحق بالجهول وكذا اذا أشار للبحر بده وقال ما فيها فهو على كذلك يصح ولو لم يكن مشارا اليه لا يصح للجهالة اه وقد حكى الشارح الاختلاف فيما اذا علق الاقرار بشرط في كتاب الاقرار فنقل عن النهاية كما هنأ أن الاقرار المعلق باطل ونقل عن المحيط أن الاقرار صحيح والشرط باطل ونقل عن المبسوط ما يشهد للمحيط فظاهره ترجحه والحق تضعيفه لتصريحهم هنا بان الاقرار والوقف لا يصح تعليقه بالشرط وأنه يبطل بالشرط الفاسد (قوله والوقف) بان قال وقعت داري ان قدم فلان أو وقعت داري عليك ان أخبرتني بقبول زيد لانه ليس مما يخلف به أيضا فلا يصح تعليقه بالشرط كذا ذكره العيني وفي جامع الفصولين والوقف في رواية فظاهره أن في صحة تعليقه روايتين وفي فتح القدير من كتاب الوقف وشرطه أن يكون منجزا غير معلق فلو قال ان قدم ولدي فداري صدقة موقوفة على المساكين فجاء ولده لا يصبر ووقفا اه وفي الاسعاف ولو قال اذا جاء غدا واذا جاء رأس الشهر أو قال اذا كلمت فلانا أو اذا تزوجت فلانة وما أشبه ذلك فارضى هذه صدقة موقوفة يكون الوقف باطلا لانه تعليق والوقف لا يحتمل التعليق بالخطر لانه لا يكون مما يخلف به بخلاف النذر لانه يحتمل التعليق ويخلف به فلو قال ان برئت من مرضي هذا فارضى صدقة موقوفة يلزمه التصديق بعينها اذا وجد الشرط ولو قال هي صدقة موقوفة ان شئت أو أحببت أو رضيت أو هويت كان باطلا اه ولم يذكر العيني صورة بطلانه بالشرط

مخالفة ظاهرة (قوله والحق تضعيفه لتصريحهم هنا الخ) قال في النهر أنت خير بان هذا يلزمه في عزل الوكيل والاعتكاف اه أي فكان عليه أن يلتزم ما صرحوا به فيه ما وان صرح غيرهم بخلافه (قوله ولم يذكر العيني صورة بطلانه بالشرط الفاسد الخ) أقول في كونه مما يبطل بالشرط الفاسد نظرا لما قدمه المؤلف من الأصل وهو ان ما كان مبادلة

مال بغير مال أو كان من التبرعات لا يبطل بالشرط الفاسد والوقف من التبرعات وفي العزيمة على الدار ضريح فاضحيان بان الوقف لا يبطل بالشروط الفاسدة اه وقد يجاب ان الشرط الفاسد انما لا يبطل التبرعات اذ لم يكن موجبه نقض عقد التبرع من أصله فان اشتراط أن تبقى رقعة الارض له أو انه لا يزول ملكه عنها أو انه يبيع أصلها بلا استبدال شيء مكانها نقض للتبرع لانه بذلك الشرط لم يوجد التبرع أصلا كما اذا قال في الهبة وهبتك هذه الدار بشرط أن لا يخرج عن ملكي بخلاف ما اذا قال بشرط أن تخدمني سنة تامل (قوله فانه باطل وله الرد) أي فان التعليق يبطل ويلغو ويبقى المعلق على أصله بدليل قوله وله الرد وفي كون هذا من قبيل ما ذكره المسان نظر لان معنى قوله ولا يصح تعليقه بالشرط انه يبطل بالتعليق لانه ٢٠٣ يبطل نفس تعليقه ويبقى هو صحيحا (قوله وبهذا علم ان المصنف فاته بيان ما لا يصح تعليقه الخ) أي فاته بيان التصريح بذلك والافهودا دخل في قول المصنف وما لا يبطل بالشرط الفاسد فانه ذكر النكاح ولا يصح تعليقه والتحكيم وما لا يبطل بالشرط الفاسد القرض والهبة والنكاح

الفاسد وصورته ما في الاسعاف وقفها على أن له أصلها أو على أن لا يزول ملكه عنها أو على أن يبيع أصلها أو يتصدق بثمنها كان الوقف باطلا اه وقد قدمنا في الوقف أن شرط الاستبدال صحيح على المفتي به (قوله والتحكيم) بان يقول المحكم اذ اهل الشهر أو قال العبد أو كافر اذا اعتقت أو أسلمت فاجم بينهما وهذا عند أبي يوسف وعند محمد يجوز تعليقه بشرط و اضافته الى زمان كالو كالة والامارة والقضاء وله أن التحكيم تولية صورة و صلح معنى فبا اعتبار أنه صلح لا يصح تعليقه ولا اضافته وباعتبار أنه تولية يصح فلا يصح بالشك والاحتمال ذكره العيني وفي فتاوى فاضحيان من القضاء الفتوى على قول أبي يوسف وقدوات المصنف ابطال الاجل قال في البرازية وابطال الاجل يبطل بالشرط الفاسد بان قال كلما حل نجم ولم تؤد فمال حال صح و صار حالا اه وبعبارة الخلاصة وابطال الاجل يبطل بالشرط الفاسد ولو قال كلما دخل نجم فلم تؤد فمال حال صح والمال يصير حالا اه فاعلموا مسئله وهو الصواب وأما قوله في البرازية بان قال تصوير الاول في نفسه وظاهر لانه لو كان كذلك لبقى الاجل فكيف يقول صح فليتمل وفاته أيضا تعليق الرد بالعيب فانه باطل وله الرد كما في البرازية وليس هو من القسم الاول لانه لا يبطل بالشرط الفاسد كما ذكره المصنف في القسم الثاني ولا يصح تعليقه فهو كالنكاح وبهذا علم أن المصنف فاته بيان ما لا يصح تعليقه ولا يبطل بالشرط الفاسد كما فاته ما يجوز تعليقه (قوله وما لا يبطل بالشرط الفاسد القرض) بان قال أقرضتك هذه المائة بشرط أن تخدمني شهر امثلا فانه لا يبطل بهذا الشرط وذلك لان الشروط الفاسدة من باب الرأب وأنه يختص بالمبادلة المالية وهذه العقود كلها ليست بمعاوضة مالية فلا تؤثر فيها الشروط الفاسدة ذكره العيني فيقال له فكيف يبطل عزل الوكيل والاعتكاف والرجعة بالشروط الفاسدة مع انها لم تكن من المبادلة المالية وفي البرازية وتعليق القرض حرام والشرط لا يلزم (قوله والهبة) بان قال وهبتك هذه الجارية بشرط أن يكون جملها لي (قوله والنكاح) بان قال تزوجتك على أن لا يكون لك مهر يصح النكاح ويقسد الشرط ويجب مهر المثل كما عرف في موضعه ومن هذا القبيل لو قال تزوجتك على أني بالخمار يجوز النكاح ولا يصح الخمار لانه ما علق النكاح بالشرط فيبطل الخمار كذا في الخانية وسيأتي أن النكاح لا يجوز تعليقه بالشرط وعليه تقرع ما في الخانية تزوجتك ان أجاز أبي أوردني فقالت قبالت لا يصح لانه تعليق والنكاح

والطلاق وهو يصح تعليقه (قول المصنف وما لا يبطل بالشرط الفاسد) أي يصح ولا يبطل وان قيد بشرط فاسد وهذا مقابل قوله أولا ما يبطل بالشرط الفاسد ولم يذكر مقابل القاعدة الثانية وهي قوله أولا ويبطل تعليقه استثناء بما ذكره هنا من الفروع فان منها ما يبطل تعليقه بالشرط ومنها ما لا يبطل وأكثرها

مما لا تبطل بالتعليق كالطلاق والوصية والوصاية والحوالة والوكالة والقرض والرهن والقضاء والكفالة والاذن في التجارة ودعوة الولد فهذه كلها مما لا يبطل بالتعليق كما سيذكره المؤلف كما انها لا تبطل بالشرط (قول المصنف القرض) أقول في صرف البرازية أقرضه على أن يوفيه بالعراق فسد اه فتأمل (قوله فيقال له فكيف يبطل عزل الوكيل الخ) وكذا يقال مثل ذلك في البراء على ما قدمناه والاقرار والوقف والتحكيم وابطال الاجل الذي قدمه عن البرازية فان جميع ذلك ليس بمبادلة مال بمال ليكن ذكرها المسان هنا باعتبار بطلان تعليقه باداة الشرط لا باعتبار فسادها بالشروط (قوله وسيأتي أن النكاح لا يصح تعليقه الخ) عجيب ما في النهر حيث ذكر من أمثلة قوله والنكاح مسئله ان أجاز أبي فيقتضي عدم بطلانه مع ان كلام المصنف فيما لا يبطل

بالشرط لا فيمّا بطل ولا في التعليق على انه مخالف لما هنا (قوله زاد في الظهيرية الخ) قال في النهر وهو مشكل والحق ما في  
 الخاتمة اه قلت ما في الظهيرية ذكره في الخاتمة ايضا بعد ما نقله المؤلف بنحو ورقة ونصف وجعله جواب الاستحسان ونصه اذا قال  
 لامرأة تزوجتك بالفان رضى فلان قال ابو يوسف رحمه الله في الامالى ان كان فلان حاضرا في المجلس ورضى جازا استحسانا وان  
 كان غائبا لم يجز وان رضى ٢٠٤ بعد ذلك اه تامل (قوله وأما اشتراط الخلع لها) لعلة الخيار لها (قوله الا أن يكون المراد

بالشرط الخ) أقول يقرب  
 هذا الجواب ما في هبة  
 الولو الحجة وهبت لزوجها  
 ضيقة على أن يسكها ولا  
 يطلقها ثم طلقها بعد ذلك  
 فان شرطت لذلك وقتا  
 فطلقها قبل مضيه فالهبة  
 باطلة لانه ما وفي بالشرط  
 والا فصححة لانه وفي به

والطلاق والخلع والعق  
 والرهن والايصاء والوصية  
 والشركة

وتماه في الفصل الثاني  
 (قوله وأما الايصاء فقال  
 في البرازية الخ) الاولى  
 ما صوره العيني أو صيد  
 اليك على أن تزوج  
 ابني اذ الكلام في الشرط  
 الفاسد الذي لا يقصد  
 العقد وما هنا صحيح (قوله  
 بان قال شاركك على أن  
 تهديني كذا) قال الرملي  
 وفي البرازية الشركة  
 تبطل ببعض الشروط  
 الفاسدة دون بعض  
 حتى لو شرط التفاضل  
 في الوضعية لا تبطل

لا يقبل التعليق زاد في الظهيرية لو كان الاب حاضرا في المجلس فقبل جاز وفي الخاتمة رجل تزوج  
 امرأة على أنه مدني فاذا هو قروي يجوز النكاح ان كان كفوا لا خيار لها رجل طلب من امرأة  
 نكاحا بحضور من الشهود فقالت المرأة لى زوج فقال الرجل ليس لك زوج فقالت المرأة ان لم يكن لى  
 زوج فقد زوجت نفسي منك وقبل الزوج ولم يكن لها زوج قالوا يجوز هذا النكاح لان التعليق  
 بشرط كائن تخير اه وفي جامع الفصولين تعليق النكاح بكائن تخير لو قال الاب زوجتك ابنتي  
 ان لم أكن زوجتها فقبل صح (قوله والطلاق) بان قال طلقك على أن لا تزوجي غيري (قوله  
 والخلع) بان قال خالعك على أن يكون لى الخيار مدة سماها بطل الشرط ووقع الطلاق ووجب  
 المال وأما اشتراط الخلع لها فصحح عند الامام كعاضى (قوله والعق) بان قال أعطتك على انى  
 بالخيار (قوله والرهن) بان قال رهنت عندك عبيدى بشرط أن استخدمه ومن هذا القبيل ما في  
 رهن البرازية قال أخذ به رهنا على أنه ان ضاع ضاع بعرضي فقال الراهن نعم صار رهنا وبطل  
 الشرط وهلك بالدين ثم قال قال ان أوفيتك مائة الى كذا والا فالرهن لك بمالك بطل الشرط  
 وصح الرهن وقال الشافعي رحمه الله تعالى يبطل الرهن أيضا اه (قوله والايصاء والوصية) بان  
 قال أوصيت لك بثلث مالى ان أجاز فلان ذكره العيني وفيه نظر لانه مثال تعليقها بالشرط والكلام  
 الا في أنها لا تبطل بالشرط الفاسد وفي البرازية وتعليقها بالشرط جائز لانها في الحقيقة اثبات  
 الخلافه عند الموت اه ومعنى صحة التعليق أن الشرط ان وجد كان للموصى له المال والا فلا  
 شيء وقد مناع فتاوى قاضيان في بحث الابراء أنه لو أوصى بثلث ماله لام ولده ان لم تزوج  
 فقبلت ذلك ثم تزوجت بعد انقضاء عدتها بزمان فانها تستحق الثلث بحكم الوصية اه مع أن الشرط  
 لم يوجد الا أن يكون المراد بالشرط عدم تزوجها عقب انقضاء العدة لا عدمه الى الموت بدليل أنه قال  
 تزوجت بعد انقضاء عدتها بزمان لا احتراز عن تزوجها عقب الانقضاء وأما الايصاء فقال في البرازية  
 لك مائة درهم على أن تكون وصياعنى فهو وصى والشرط باطل والمائة له وصية اه وكأنه من  
 باب القلب كانه قال جعلت لك وصياعنى أن يكون لك مائة ومعنى بطلان الشرط مع قوله والمائة  
 وصية له أنها لا تكون للايصاء فيبطل جعلها له وتبقى وصية ان قبلها كانت له والا فلا وفيها من  
 الميوع وتعليق الوصية والوصاية جائز اه (قوله والشركة) بان قال شاركك على أن تهديني  
 كذا ومن هذا القبيل ما في شركة البرازية لو شرط العمل على أكثرهما مالا والربح بينهما نصفين لم  
 يجز الشرط والربح بينهما اثلاثا اه وقد وقعت حادثة قوههم بعض خنفة العصر أنها من هذا  
 القبيل وليس كذلك هي تفاضلا في المال وشرط الربح بينهما نصفين ثم تبرع أفضلهما مالا  
 بالعمل فاجبت بان الشرط صحيح لعدم اشتراط العمل على أكثرهما مالا والتبرع ليس من قبيل

الشركة وتبطل باشتراط عشرة لاجدهما والظاهر انها لا تبطل باكثر الشروط اه (قوله ومن هذا القبيل الشرط  
 ما في شركة البرازية الخ) وضع المسئلة في البرازية فيما اذا شرط صاحب الالف العمل على صاحب الالفين والربح نصفين لم يجز  
 الشرط والربح بينهما اثلاثا اه يعنى على قدر المالهما اعنى الالف الثلاثة فكونه اثلاثا لا يجز ذلك كون أحد المالين أكثر بل  
 قد يكون أربعا اذا كان من جانب ألف ومن آخر ثلاثة كذا بخط بعض الفضلاء

الشرط والدليل عليه ما في بيوع الذخيرة اشترى خطبا في قرية شراء صحيحا وقال موصولا بالشراء من غير شرط في الشراء اجله الى منزلي لا يفسد العقد لان هذا ليس بشرط في البيع بل هو كلام مستدأ بعد تمام البيع فلا يوجب فسادا اهـ فعلى هذا لو استأجر قرية أو أرضا للزراعة ثم قال بعد تمامها ان الحرت على المستأجر لا تفسد لانه لم يكن شرط فيها وانما يكون شرطاً لو قال على أن الحرت عليه فليحفظ هذا فانه يخرج عليه كغيره من المسائل (قوله والمضاربة) بان قال مضاربك في ألف على النصف في الربح ان شاء فلان أو ان قدم زيد ذكركه العيني وهو مثال لتعليقها بالشرط وهذا الذي وقع له يعني هذا دليل على كسبه وعدم تصحيح كلامهم فانه لو أتى بالامثلة التي ذكرها في الابواب لكان أنسب وفي البرازية ولا تبطل بالشرط الفاسد ولو شرط من الربح عشرة دراهم فسدت لانه شرط بل لقطع الشركة اهـ وفيما دفع اليه الفاعل أن يدفع رب المال الى المضارب أرضا بزرعها سنة أو دارا للسكنى بطل الشرط وجازت المضاربة ولو شرط المضارب لرب المال أن يدفع له أرضا أو دارا سنة فسدت لانه جعل نصف الربح عوضا عن عمله وأجرة داره اهـ ثم قال ولو شرط على أن تكون النفقة على المضارب اذا خرج الى السفر بطل الشرط وجازت اهـ وسياق بقية الكلام على ذلك في كتابها (قوله والقضاء) بان قال الخليفة وليتك قضاء مائة مثلاً على أن لا تعزل أبدا ويصح تعليقه بالشرط قال في البرازية لو شرط في التقليد أنه متى فسق يعزل انعزل اهـ وفي البرازية أيضا استخلف رجلا وشرط عليه أن لا يرتشي ولا يشرب الخمر ولا يمتثل أمراً أحد أصحاب النقلة والشرط وان فعل شيئا من ذلك انعزل ولا يبطل قضاءه فيما مضى قلنا السلطان رجلا القضاء وشرط عليه أن لا يسمع قضية رجل بعينه يصح الشرط ولا ينفذ قضاء القاضي في هذا الرجل ويجب على السلطان أن يفصل قضية أن اعتراه قضية اهـ (قوله والامارة) بان قال الخليفة وليتك اماره الشام مثلاً على أن لا تركب فهذا الشرط فاسد ولا تبطل امره به هذا والامارة مصدر كالامارة بالكسر يقال فلان امرأه عليه اذا كان واليا وقد كان سوقاً أي أنه يجبر والتأمر تولى الامارة يقال هو أمير مؤتمرون أمر عليهم أي تسلط كذا في الصحاح وفي صحيح البخاري انه لم يترصون على الامارة وستكون ندامة يوم القيامة (قوله والكفالة) بان قال كفالت غريمك ان أقرضتني كذا ذكركه العيني وهو مثال لتعليقها بالشرط وفي البرازية لو قال كفلت به على أنه متى طو لبت به أو كلما طو لبت به في أجل شهر حكت فاذا طو لبت به فله أجل شهر من وقت المطالبة الاولى فاذا تم الشهر من المطالبة الاولى لم يلزم التسليم ولا يكون للمطالبة الثانية تأجيل اهـ ثم قال كفلت على أنه بالخيار عشرة أيام أو أكثر يصح بخلاف البيع لان مبنائها على التوسع اهـ وأما تعليقها بالشرط فسيأتي أنه يصح بشرط ملائم وفي البرازية من البيوع وتعليق الكفالة ان متعارفا كقدوم المطلوب يصح وان شرطاً محضاً كان دخل الدار أو هبت الريح لا والكفالة الى هبوب الريح جائزة والشرط باطل ونص النسفي أن الشرط ان لم يتعارف تصح الكفالة ويبطل الشرط والحالة كهى (قوله والحالة) بان قال أحلتك على فلان بشرط أن لا ترجع على عند التواء ذكركه العيني يعني تصح الحالة ويبطل الشرط فيرجع عليه عند التواء ويصح تعليقها بالشرط ومنه اشتراط الخيار للمحتمل وهو جائز كما في البرازية ثم اعلم أن الحالة تبطل ببعض الشروط لما في البرازية ومن صور فساد الحالة ما اذا شرط في الحالة أن يعطى المال المحال به المحتمل علمه للمحتمل من ثمن دار الجميل لانه لا يقدر على الوفاء بالثمن بخلاف ما اذا التزم المحتمل عليه الاعطاء من ثمن دار نفسه لانه

والمضاربة والقضاء  
والامارة والكفالة والحالة

(قوله والدليل عليه ما في  
بيوع الذخيرة الخ) قال  
في النهر والذى ينبغي حمل  
ما في الذخيرة على احدي  
الروايتين من انهما لو اتفقا  
به شرطاً فاسدا لا يلتحق  
وعلى انه لا يلتحق بقي  
مجرد وعد لا يلزم الوفاء  
به والله تعالى الموفق اهـ  
فتأمل (قوله ويصح  
تعليقه بالشرط) أي  
تعلق العزل بالقضاء  
لان ما ذكره عن البرازية  
لا يدل عليه ولا تدل عليه  
العبارة الثانية نعم سند ذكر  
المؤلف عن الشارح  
الزيلي جواز تعليق  
القضاء والامارة (قوله  
ومنه اشتراط الخيار  
للمحتمل) في كون ذلك  
من التعليق نظر بل هو  
شرط لسكنه صحيح ليس  
مما نحن فيه نأمل



(قوله وهذه وارادة على اطلاق المصنف وغيره) قال في في النهز وجوابه ان هذا من المحتمل وعند وليس الكلام فيه اه ومراده من المحتمل المحتمل عليه لانه قد تحذف صلته وهذا الجواب غير ظاهر لان كونه وعدا لا يخرج عن كونه شرطا (قوله وأما ما ذكر) أي من قول العيني أقلتلك عن هذا البيع ان أقرضتني كذا ومراعاة المؤلف الاعتراض على العيني بان المراد بمان مالا يبطل بالشرط الفاسد وما ذكره من المثال تعليق بالشرط والتعليق بالشرط لا يصح كما ذكره في القنية وذكر المؤلف في آخر باب الاقالة ان فائدة كون الاقالة فسخا تظهر في خمس مسائل الثانية منها انها لا تبطل بالشروط المفسدة ولكن لا يصح تعليقها بالشرط كان باع ثورا من زيد فقال اشتريته ره خيضا فقال زيد ان وجدت مسترا بالزيادة فبعه منه فوجد فباع باز يدا لا ينعقد البيع الثاني لانه تعليق الاقالة لا الو كالة بالشرط ٢٠٦ كذا في البرازية اه (قوله وفي البرازية كاتبها وهي حامل) مخالف لما قدمه عن العيني

قادر على بيع دار نفسه ولا يجبر على بيع داره كما اذا كان قبولها بشرط الاعطاء عند الحصاد لا يحبر على الاداء قبل الاجل اه وهذه وارادة على اطلاق المصنف وغيره (قوله والو كالة) بان قال وكالتك ان أبرأتني عما لك على ذكره العيني وهو مثال تعليقها بالشرط وفي البرازية تعليق الو كالة بالشرط جائز وتعليق العزل به باطل ونفزع على ذلك أنه لو قال كلما عزلت كانت وكيلي انه صحيح لانه تعليق التوكيل بالعزل وسيأتي طريق عزله ولو قال كلما وكالتك كانت معزول لم يصح لانه تعليق العزل بالشرط وفي البرازية الو كالة لا تبطل بالشروط الفاسدة أي شرط كان (قوله والاقالة) بان قال أقلتلك عن هذا البيع ان أقرضتني كذا ذكره العيني وفي القنية لا يصح تعليق الاقالة بالشرط وتقدم انها لو تقيا لا باقل من الثمن الاول أو يجنس آخر لم تفسد ووجب الثمن الاول وهو مثال أنها لا تبطل بالشروط الفاسدة وأما ما ذكره في المثال تعليقها وفي البرازية يجوز اشتراط الحيا فيها (قوله والكاتبه) بان قال المولى لعبده كاتبك على ألف بشرط أن لا يخرج من البلد أو على أن لا تعامل فلانا أو على أن تعمل في نوع من التجارة فان الكاتبه على هذا الشرط تصح ويبطل الشرط فله أن يخرج من البلد ويعمل ما شاء من أنواع التجارة مع أي شخص شاء وذلك لان الشرط غير داخل في صلب العقد وأما اذا كان داخلا في صلب العقد بان كان في نفس البديل كالكاتبه على خرونها وانها نفسها على ما عرف في موضعه ذكره العيني وفي البرازية كاتبها وهي حامل على أن يدخل ولدها في الكاتبه فسدت لانها تبطل بالشرط الفاسد (قوله واذا العبد في التجارة) بان قال لعبده أذنت لك في التجارة على أن تتجر الى شهر أو على أن تتجر في كذا فان اذنه له يكون عاما في التجارات والاوقات ويبطل الشرط (قوله ودعوة الولد) بان قال لامته التي ولدت هذا الولد مني ان رضيت امرأتى بذلك (قوله والصالح عن دم العبد) بان صالح ولي المقتول عمدا القاتل على شيء بشرط أن يقرضه أو يهدي اليه شيئا فان الصالح صحيح والشرط واسد ويسقط الدم لانه من الاسقاطات فلا يثبت الشرط (قوله وعن الجراحة) بان صالح عنها بشرط اقراض شيء أو اهداثه (قوله وعقد الذمة) بان قال الامام محرمي يطلب عقد الذمة ضربت عليك الجزية ان شاء فلان مثلا فان عقد الذمة صحيح والشرط باطل (قوله وتعليق الرد بالعيب) بان قال ان وجدت بالمبيع عيبا أردته

ويوافق ما في العمادية والاستر وشبهة ان تعليق الكتابة بالشرط لا يجوز وانما تبطل بالشرط الفاسد لكن - له في الدرر على والوكالة والاقالة والكتابة واذا العبد في التجارة ودعوة الولد والصالح عن دم العبد وعن الجراحة وعقد الذمة وتعليق الرد بالعيب كون الفساد في صلب العقد بدليل قولهما ثانيا الكتابة بشرط متعارف وغير متعارف تصح ويبطل الشرط فانه محمول على ما اذالم يكن في صلب العقد ورد به هذا التوفيق على صاحب جامع الفصولين فامل ثم على هذا كان ينبغي عند الكتابة في القسم الاول أيضا (قوله بان قال لامته التي ولدت الخ) فيه ان هذا من التعليق وليس

الكلام فيه ومثله في النهز بان قال لامته بعد ما ولدت هذا الولد مني بشرط رضا زوجتي اه ومثله في الدرر بان يقول عليك المولى ان كان له هذه الامهة جل فهو مني قال في العزيمة كون هذا الشرط فاسدا محمل تدبر وصور ذلك في ايضاح الكرماني بان ادعى نسب التوأمين بشرط أن لا تكون نسبة الاخر منه أو ادعى نسب ولد بشرط أن لا يرث منه يثبت نسب كل واحد من التوأمين ويرث وبطل الشرط لانهم من ماء واحد في ضرورة ثبوت نسب أحدهما ثبوت الاخر لماعرف وشرط أن لا يرث شرط فاسد لمخالفته الشرع والنسب لا يفسده اه وما صور به في الدرر رده في الشربة لالية أيضا بما يأتي قريبا (قوله بان قال ان وجدت بالمبيع عيبا أردته عليك ان شاء فلان) فيه ان هذا من التعليق فساكن عليه أن يقول بشرط ان يرضي فلان بقي هنا شيء وهو ان

الكلام فيما لا يبطل بالشرط الفاسد وقد عدم منه تعليق الرد بالعيب وبخيار الشرط فالمراد عدم بطلان التعليق بالشرط الفاسد لا الدين أنفسهم ان قوله ان شاء فلان قيد للرد لان جواب هذا الشرط مقدر به أى ان شاء فلان فانما أردته عليك وقد علمت ان المراد جعل الشرط قيداً للتعليق لا للرد ولم يظهر لى له مثال وعن هذا والله تعالى أعلم أسقط في الدرر لفظ التعليق واقتصر على قوله والرد بالعيب وبخيار الشرط ثم رأيت في العزيمة قال قد عرفت في العمادية والاستروضية وجامع الفصولين عن هذه المسئلة وتعلق الرد وبوافقه ما في الخلاصة والكفر وقد عرفت صاحب الدرر الى ما ترى وهو مستبعد في ذلك غير مقتف أثر أحد وكأنه نظر الى ان ما لا يبطل بالشرط الفاسد هو الرد لا تعليقه وهو محل تدبر بعد اه وتماه فيه وعبر صاحب جامع الفصولين بقوله وتعلق الرد بعيب بشرط وتعلق الرد بخيار بشرط اه وهذا في أول خيار العيب من البحر التنبيه الثامن عشر على عيب فقال للبائع ان لم أردته عليك اليوم رضيت به قال محمد القول باطل وله الرد اه واذا لم يبطل بالتعليق لا يبطل بالشرط الفاسد تأمل وكتب المؤلف ايضاً في باب خيار الشرط من البحر ما نصه فان قلت هل يصح تعليق ابطاله واصافته قلت قال في الحاشية لو قال من له الخيار ان لم أفعل كذا اليوم فقد أبطلت خيارى كان باطلاً ولا يبطل خياره وكذا لو قال في خيار العيب ان لم أردته اليوم فقد أبطلت خيارى ولم يرده اليوم لا يبطل خياره ولو لم يكن كذلك ولكنه قال أبطلت غداً أو قال أبطلت خيارى اذا جاء غداً غداً ذكر في المنتقى انه يبطل خياره قال وليس هذا كالأول لان هذا وقته يجزى لا محالة بخلاف الأول اه فقد سوي بين التعليق والاضافة في المحقق مع انهم لم يسويوا بينهما في الطلاق والعتاق وفي التتار حاشية لو كان الخيار للشترى فقال ان لم أفسخ اليوم فقد رضيت وان لم أفعل كذا فقد رضيت لا يصح اه كلام المؤلف في باب خيار الشرط أى لا يصح ابطال الخيار بذلك بل يبقى خياره على حاله ٢٠٧ (قوله بان قال عزلتك عن القضاء

ان شاء فلان) هذا ايضاً  
من التعليق والعجب  
انه كرر الاعتراض  
وعزل القاضى وبخيار  
الشرط

على العيسى بسبب ذلك  
ووقع فيه مراراً ومثل  
له في الدرر بان يقول

عليك ان شاء فلان مثلاً (قوله وبخيار الشرط) أى وتعلق الرد به بان قال من له خيار الشرط في البيع رددت البيع أو قال أسقطت خيارى ان شاء فلان فانه يصح ويبطل الشرط (قوله وعزل القاضى) بان قال الخليفة للقاضى عزلتك عن القضاء ان شاء فلان فانه يعزل ويبطل الشرط لما ذكرنا ان هذه الاشياء ليست بمعاوضة مالية فلا يؤثر فيها الشروط الفاسدة ولم يذ كر المصنف رحمه الله تعالى ما يجوز تعليقه بالشرط قال الشارح رحمه الله تعالى انه مختص بالاستقطاعات المحضة التى يحلف بها كالطلاق والعتاق وبالاتزامات التى يحلف بها كالج والصلاة والتوليات كالقضاء والامارة اه وقد افاته الاذن في التجارة فانه يصح تعليقه بالشرط كما في الحاشية ~~لكن~~ كونه من

الامام للقاضى اذا وصل كناية اليك فانت معزول وقال قيل يصح الشرط ويكون معزولاً وقيل لا يصح الشرط ولا يكون معزولاً وبه يبقى كذا في العمادية والاستروضية اه وفيه ما مر لكن قال في العزيمة وعبارتهما أى العمادية والاستروضية قال ظهير الدين نحن لانفتى بحجة التعليق وهو فتوى شمس الاسلام الا وزججندى وبه يظهر ان الشرط هنا بمعنى التعليق بقى ان كون العزل مما لا يبطل بالشرط الفاسد غير متأت على هذين القولين وكان القول المذكور في المتن غير هذين القولين فليتنظر الى كتب القوم اه وانما كان غيرهما لانهم ما في التعليق وما في متن الدرر فيما لا يبطل بالشرط أى باقتراؤه بشرط وقد يقال المراد بالشرط ما يعم التعليق فالمد كورات لا تبطل بالتعليق بالشرط بل تصح معه ولا تبطل باقتراؤها بشرط بل يبطل التعليق والشرط وحينئذ يوافق كلام الدرر لاحد القولين وتصح تصورات العيني بالتعليق ويندفع الاعتراض عنه وعن المؤلف قليلاً (قوله ولم يذ كر المصنف ما يجوز تعليقه بالشرط) أى لم يصرح به والافاع لم يقدمه مما يجوز تعليقه بالشرط كما نهى عليه سابقاً (قوله ولدخل تعليق تسليم الشفعة الخ) قال الرملى عبارة البرازية في الشفعة تعليق ابطالها بالشرط جائز حتى لو قال سلمتها ان كنت اشتريتها لنفسك فان كان اشتراه غيره لا تبطل لانه اسقاط والاستقاط يحتمل التعليق اه أقول فلو قال الشفيع قبل البيع لمن يريد الشراء ان اشترى فقد سلمتها هل يصح أم لا ولا شبهة انه تعليق الاستقاط قبل الوجوب بوجوده ومقتضى قولهم التعليق بالشرط المحض يجوز فيما كان من باب الاستقاط المحض وقولهم المعلق بالشرط كالمخبر عند وجوده وقولهم من لا يملك التخيير لا يملك التعليق الا اذا علقه بالملك أو سببه صحة التعليق المذكور لانه من باب الاستقاط وكانه نجزه عند وجوده وقد علقه بسبب الملك فتأمل لكن في الظهري ما هو مصرح في انه ليس اسقاطاً محضاً قال في الظهري وفي الفتاوى الصغرى تعليق ابطال الشفعة بالشرط جائز حتى لو

قال سيات لك شفعة هذه الدار ان كنت اشتريت لنفسك فان كان اشتراها لغيره كان الشفيع على شفيعته لان تسليم الشفعة اسقاط  
محض فيصح تعليقه بالشرط لكن يرد على هذه مسألة اشكال وهو ما ذكره شمس الأئمة السرخسي في باب الصلح من الجنائيات  
وكتاب الصلح من المبسوط ان القصاص لا يصح تعليق اسقاطه بالشرط ولا يحتمل الاضافة الى الوقت وان كان اسقاطا محضا ولهذا  
لا يرد بردم عليه القصاص ولو اكره على اسقاط الشفعة فاسقط لا يبطل حقه في الشفعة وبهذا تبين ان تسليم الشفعة ليس باسقاط  
محض لانه لو كان اسقاطا لاصح مع الاكره اعتبار ابراعامة الاسقاطات والمسئلة في اكره المبسوط اه عليه لا يصح التعليق قبل  
الشراء كما لا يصح التخير قبله ولم ارم من صرح بالمسئلة مع انها تقع كثير الكن الذي يظهر عدم صحة التعليق فيها وأسأل الله تعالى  
الظفر بها في كلامهم فهو ٢٠٨ الموافق والمعين اه (قوله وقد فات المصنف الرهن) فيه ان الرهن مذكور في كلام

المصنف فيما لا يبطل  
بالشرط الفاسد وتقدم  
مشروحا وقوله وفاته ايضا  
مسئلة الاسلام سأتى  
عن الغزى انه داخل في  
الاقصرار (قوله كفى  
قتاوى قارئ الهداية)  
قال الرملى نقلا عن شيخ

### كتاب الصرف

الاسلام محمد الغزى الذى  
في قتاوى قارئ الهداية  
سئل اذا قال ذمى أنا مسلم  
أو ان فعلت كذا أو أنا مسلم  
ثم فعله أو توافقه بالشهادتين  
لا غير هل يصير مسلما  
أجاب لا يحكم بالاسلامه في  
شئ من ذلك كذا أففى  
علما وناثم ذكر اختياره

في ذلك فليراجع اه وهو  
كما لا يخفى لا يفيد ما ذكره  
شحنافان افتناه بعدم

الاسقاطات لكن لا يحلف به فلو حذفت التي يحلف بها الدخول ولدخل تعليق تسليم الشفعة فانه صحيح  
كفى البرازية لكونه اسقاطا لكن لا يحلف به وقد فات المصنف الرهن فانه مما لا يبطل بالشرط  
الفاسد كما في البرازية وفاته ايضا مسألة الاسلام فانه لا يصح تعليقه بالشرط كما في قتاوى قارئ  
الهداية ويرد عليه ان الهبة يجوز تعليقها بالشرط الملائم نحو وهبتك على أن تقرضنى كذا كذا في  
جامع الفصولين وعلى هذا فاذ كره الكردرى في المناقب معزى الى الناصحى لوقال ان اشتريت  
جارية فقسدها كتبها منك يصح ومغناه اذا قبضه بناء على ذلك اه مبنى على أن الشرط ملائم وفى  
البرازية من المبيع وتعليق الهبة بان باطل وعلى ان ملائما كهتبه على أن يعوضه يجوز وان  
مخالفا بطل الشرط وصحت الهبة ويرد عليه ايضا تعليق دعوة الولد صحيح كقوله ان كانت جارية  
حامل فنى صح كذا في البرازية وليس مما ذكره وكذا يرده عليه الكفاية فانه يصح تعليقها بشرط  
ملائم كما قدمناه ولم يذكر المصنف ولا الشارح ما يجوز تعليقها بالشرط المجاز وما لا يجوز وتقدمه  
بالفاسد يخرج به وفي البرازية أن ما يتعلق بذكر الشرط المجاز يفسده الفاسد من الشرط كالبيع  
والاجارة والصلح على مال والقسمة وعقد لا يتعلق بالمجاز فالفاسد من الشرط لا يبطله كالنكاح  
والخلع والصلح عن دم العمد والعق على مال فالاول لا يصح الا ببدل منطوق معلوم يحرى فيه التملك  
والتملك والثانى يصح ببدل وبدونه ويبدل مجهول وحرام وحلال وعقد يتعلق بالمجاز منه والفاسد  
منه على نوعين نوع يفسده ونوع لا وهو الكتابة الى آخر ما فيها وقد ذكر المصنف رحمه الله تعالى  
ما يجوز اضافته الى زمان وما لا يجوز فى آخر كتاب الاجارات فاذا وصلنا اليه شرحناه باتم مما ذكره  
الشارح هنا وننبه على ما فاتهما ان شاء الله تعالى والله أعلم بالصواب

### كتاب الصرف

تقدم وجه تأخيرها والكلام فيه في مواضع الاول في معناه للغوى ذكر في القاموس أن صرف

الصحة ليس مبناها على التعليق وانما هو مبني على ان قول الذمى أنا مسلم وأنا أشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا  
رسول الله ليس باسلام بل لا بد من التبرى كما علمت تقاصيه في الكتب المبسوطة وانما يؤخذ عدم صحة تعليقه بالشرط من  
قولهم في المتون والشروح والفتاوى بعدم صحة تعليق الاقرار بالشرط وهذا ظاهر والله تعالى أعلم اه (قوله ويرد عليه ان الهبة  
الخ) أى يرد على الشارح الزيلعي وكان الاولى تقديمه على قوله وقد فات المصنف الخ ولا يصح ارجاع الضمير للمصنف لما قدم من  
جامع الفصولين ان ما جاز تعليقه بالشرط لا تفسده الشروط الفاسدة والمصنف عد هذه المذكورات مما لا تفسده الشروط الفاسدة  
ولا ينافى ذلك جواز تعليقها وقد مر ايضا ان تعليق الوصية والا يصاص جائز وكذا تعليق العزل عن القضاء وكذا تعليق الحوالة  
والوكالة فهذه قد فاتت الشارح ايضا وذكر في جامع الفصولين مما يجوز تعليقه اذن القن وكذا تعليق النكاح والبراءة بشرط كائن  
حال ولو قال بعته ان رضى فلان جاز المبيع والشرط اه لكن اذا وقته بثلاثة أيام كما مر فراجع اه كتاب الصرف

الحديث أن يزاد فيه ويحسن من الصرف في الدراهم وهو فضل بعضه على بعض في القيمة وكذلك  
 صرف الكلام وأما الصرف في الحديث لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا فالصرف التوبة والعذل  
 القدية أو هو النافلة والعدل الفريضة أو بالعكس أو هو الوزن والعدل السكيل أو هو الاكتساب  
 والعدل القدية أو الحمل اه وفي الصحاح يقال صرفت الدراهم بالدنانير وبين الدرهمين صرف أي  
 فضل لجودة فضة أحدهما على الآخر اه والثاني في معناه في الشريعة وقد أفاده بقوله (هو يبيع  
 بعض الاثمان ببعض) كالذهب والفضة اذا بيع أحدهما بالآخر أي يبيع مامن جنس الاثمان  
 بعضها ببعض وانما فسرناه به ولم نبقه على ظاهره ليدخل فيه يبيع المصوغ بالمصوغ أو بالنقد فان  
 المصوغ بسبب ما اتصل به من الصنعة لم يبق ثمنه أصريا ولهذا يتعين في العقد ومع ذلك يبيعه صرف  
 الثالث في ركنه فها هو ركن كل بيع فهو ركنه من الايجاب والقبول أو التعاطي والرابع في شرائطه  
 أربعة الأول قبض البدلين قبل الافتراق بالابدان الثاني أن يكون بائنا لا خيار فيه فان شرط فيه  
 خيار أو بطله صاحبه قبل التفرق صح وبعده لا وأما خيار العيب فثبت فيه وأما خيار الرؤية  
 فثبت في العين دون الدين واذا رده بعيب انفسخ العقد سواء رده في المجلس أو بعده وان كان ديننا  
 فردها في المجلس لم ينفسخ فاذا رده قبله بقي الصرف وان رده بعد الافتراق بطل وتماه في البدائع  
 الثالث أن لا يكون بدل الصرف مؤجلا فان أبطل صاحب الاجل الاجل قبل التفرق ونقد ما عليه  
 ثم افتراق قبض من المجانيين انقلب جائزا وبعده التفرق لا الرابع التساوي في الوزن ان كان المعقود  
 عليه من جنس واحد فان تبايعا ذهبا بذهب أو فضة بفضة مجازفة لم يجز فان علما التساوي في  
 المجلس وتفرقا عن قبض صح وكذا الواقتنما الجنس مجازفة لم يجز الا اذا علم التساوي في المجلس لان  
 القسمة كالبيع كذا في السراج الوهاج (قوله فلو تجانسا شرط التماثل والتقابض) أي المتقدان  
 بان يبيع أحدهما بجنس الآخر فلا بد له من التساوي وزنا ومن قبض البدلين قبل الافتراق  
 أما التساوي فقد علمناه في باب الربا ولو تصارفا جنسا بجنس مثلا بمثل وتقابضا وتفرقا ثم زاد أحدهما  
 صاحبه شيئا أو حظ عنه شيئا قبله الآخر ففسد البيع عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف هما باطلان  
 والصرف صحيح وعند محمد الزيادة باطلة والحظ جائز بمنزلة الهبة المستقلة واختلافهم هذا فرع  
 اختلافهم في أن الشرط الفاسد المتأخر عن العقد في الذكرا إذا أحق به هل يلتحق أم لا فنأخذ على  
 حنيفة التحاقه وفسد العقد ومن أصلهما عدم التحاقه فطرده أبو يوسف هنا ومحمد فرق بين الزيادة  
 والمحظ ولو زاد أو حظ في صرف بخلاف الجنس جازا جاعا لكن يشترط قبض الزيادة قبل الافتراق  
 لا التحاقها بأصل العقد ولو حظ مشتري الدينار قيراطا منه فبائع الدينار يكون شريكه في الدينار  
 ولو زاد مشتري السيف المحلى دينارا جاز ولا يشترط قبضه قبل الافتراق لصرف الزيادة إلى النص  
 والمجائل وتماه في البدائع وأما التقابض فالمراد التقابض قبل الافتراق بايدانهما بان يأخذ هذا  
 في جهة وهذا في جهة فان مشيما لا أو أكثر ولم يفارق أحدهما صاحبه فليس بمتفرقين ولا يبطل  
 بما يدل على الاعراض بخلاف خيار الخيرة فانه يبطل بما يدل عليه وتفرع على ما ذكرناه أنه لو كان  
 لكل من رجلين على صاحبه دين فارسل اليه رسولا فقال بعثك الدينار التي لي عليك بالدراهم التي  
 لك على وقال قبلت فهو باطل لأن حقوق العقد لا تتعلق بالرسول بل بالمرسل وهما متفرقان  
 بايدانهما وكذا لو نادى أحدهما صاحبه من وراء حائط أو ناداه من بعيد لم يجز لانهم متفرقان  
 بايدانهما والمعتبر افتراق المتعاقدين سواء كانا مالكين أو نائبين كالأب والوصي والوكيل لان

هو يبيع بعض الاثمان  
 ببعض فلو تجانسا شرط  
 التماثل والتقابض

(قوله فان علم التساوي  
 الخ) وفي الكفاية العلم  
 بتساويهما حالة العقد  
 شرط صحته حتى لو تبايعا  
 ذهبا بذهب مجازفة  
 وافترقا بعد التقابض ثم  
 علما بالوزن انهما كانا  
 متساويين لا يجوز عندنا  
 خلافا لفرق ابن مالك على  
 يهرج الجمع

القبض من حقوق العقد وحقوقه متعلقة بهما ولا اعتبار بالمجاس الا في مسألة وهي ما اذا قال الاب  
اشهد والى اشترى هذا الدينار من ابني الصغير بعشرة دراهم ثم قام قبل ان يزن العشرة فهو باطل  
كذا روى عن محمد لان الاب هو العاقد فلا يمكن اعتبار التفريق بالابدان فيعتبر المجلس كذا في  
البدائع وفي الذخيرة لو وكل وكيلين في الصرف فتصارفا ثم ذهب أحدهما قبل القبض وقبض  
الآخر بطل في حصصة الذهب فقط كما لا يمكن اذا قبض أحدهما ولم يقبض الآخر بخلاف  
لو وكيلين يقبض الدين اذا قبض أحدهما دون الآخر لم يجز كذا في الذخيرة وتفرع على اشتراط  
القبض أنه لا يجوز الانبراء عن بدل الصرف ولا هبته والتصدق به فان فعل لم يصح بدون قبول  
الآخر فان قبل انتقض الصرف والالم يصح ولم ينتقض لانه في معنى الفسخ فلا يصح الابتراض بهما  
فلو أي الوهب أن يأخذ ما وهب أجبر على القبض وتفرع أيضا أنه لا يجوز الاستبدال ببديل الصرف  
قبل قبضه وسيأتي وعلى هذا تخرج المقاضاة في ثمن الصرف اذا وجب الدين بعقد متأخر عن عقد  
الصرف أنه لا يصير قصاصا ببديل الصرف وان تراضيا بذلك وقد مر في السلم ولو قبض بدل الصرف  
ثم انتقض القبض فيه لمعنى أوجب انتقاضه أن يبطل الصرف وقد تقدم في السلم وتماهه في البدائع  
ثم ان استحق أحد بدل الصرف بعد الافتراق فان أجاز المستحق والبديل قائم أو ضمن الناقد وهو  
هالك جاز الصرف وان استرده وهو قائم أو ضمن القابض قيمته وهو هالك بطل الصرف كذا في  
البدائع قيدنا التماثل من حيث الوزن لانه لا اعتبار به عددا كذا في الذخيرة (قوله وان اختلفا  
جودة وصياغة) لقوله عليه السلام الذهب بالذهب والفضة بالفضة الى أن قال مثلا بمثل سواء وسواء  
يداييد فاذا اختلفت هذه الاصناف فبيعوا كيف شئتم اذا كان يداييد رواه مسلم وغيره ولا فرق في  
ذلك بين أن يكونا ممتاعين بالتعيين كالمنصوغ والتبر أو لا يتعينان كالضروب أو يتعين أحدهما  
دون الآخر لا طلاق الحديث وفي الذخيرة من البيوع من الفصل السادس واذا باع درهما كبيرا  
بدرهم صغير او درهما جيدا بدرهم ردي يجوز لان لهما فيه عرضا صحيحا فاما اذا كانا مستويين في  
القدر والصفة فبيع أحدهما بالآخر هل يجوز وهل يصير مثله دينيا في الذمة اختلفوا بعضهم قالوا  
لا يجوز وأشار إليه محمد في الكتاب وبه كان يفتي أبو حاتم الامام أبو أحمد اه قيد اسقاط الصفة  
بالاثمان لانه لو باع اثنا عشر مثقالا بدينار فباع أحدهما أثقال من الآخر فانه يجوز وزنا مع أن النحاس  
وغيره مما يوزن من الاموال الربوية أيضا وذلك لان صفة الوزن في النقدين منصوص عليها فلا يتغير  
بالصفة ولا يخرج عن كونه موزونا به عارفا به عمله عدديا لوتعريف ذلك بخلاف غيرهما فان الوزن  
فيه بالتعارف فيخرج عن كونه موزونا بتعارف عدديته اذا صيغ وصنع كذا في فتح القدير وفي  
الذخيرة حتى قالوا لاعتادوا يبيع الاواني المتخذة من هذه الاشياء بالوزن لا بالعدد لا يجوز بيعه بغير  
المصنوع من جنسه الامتساو يوزنوا واذ اتعالموا يبيعها عددا لا يوزنوا يجوز بيع الواحد بالاثنتين اه وفي  
القاموس الجيد ككيس ضد الردي والجمع جيا وجياوات وجيايد وجيايد وجود وجوده صار جيدا  
اه وفيه والصياغة بالكسر حرفة الصائغ اه (قوله والاشراط التقابض) أي وان لم يتجانسا  
يشترط التقابض قبل الافتراق دون التماثل لما رويناه من الحديث وفي فتح القدير والمعراج  
معز يالى قولنا القدوري المراد بالقبض هنا القبض بالبراهم لا بالتحلية يريد باليد اه ثم اختلفوا  
في القبض فقل شرط انعقاده صحيفا ورد عليه أنه حينئذ لا بد من القران أو التقدم والقبض متأخر  
فكان حكمه لا شرطا واجب بان الوجود في المجلس جعل مقارنا للعقد حكما والصحيح المختار أنه شرط

وان اختلفا جودة  
وصياغة والاشراط  
التقابض

(قوله فانه يجوز وزنا)  
عبارة الفتح حيث يجوز  
بيع أحدهما بالآخر  
وان تفاضلا وزنا مع  
ان النحاس الخ فالصواب  
استقاط قوله وزنا  
والاقتصار على قوله فانه  
يجوز



فلو باع الذهب بالفضة

محازفة صح ان تقابضافي

المجلس ولا يصح التصرف

في ثمن الصرف قبل قبضه

فلو باع دينارا بدارهم

واشترى بها ثوبا ففسد

بيع الثوب

(قوله وقد نقل عن زفر

الح) قال في فتح القدير

وهذا على احدي الروايتين

عنه ان النقود لا تتعين

في البياعات فاما على

لرواية الاخرى عنه فيجب

أن لا يصح بيع الثوب

كقولنا اه (قوله وبه

اندفع ترجيح ابن الهمام

الح) فيه نظر ظاهر فان

الحق قد اجاب عن هذا

وكان المؤلف لم يكمل

النظر في عبارته ثم رأيت

صاحب النهر لخص جواب

الحق واعترض كلام

المؤلف حيث قال ولا يخفى

ان زفر انما قال يجوز

البيع بناء على عدم

تعين بدل الصرف ثمنا

فجاز أن يعطى من غيره

ولاشك انه يقول بعدم

جواز بيع المبيع قبل

القبض فاذا قال بجهة

هذا البيع لما قلنا كان

بالضرورة قائلا بان البيع

انعقد وجبا دفع مثله

وتكون تسمية به بدل

الصرف تعديرا للثمن سواء سميت به بعبارة أو ثوبا

بقائه على الصحة لا شرط انعقاده وقد أشار محمد الى كل منهما كما في الذخيرة ويدل على الثاني قوله فان  
تفرقا قبل القبض بطل فلولا أنه منعقد لما بطل بالافتراق كذا في المعراج وثمرة الخلاف تظهر فيما  
اذا ظهر الفساد فيما هو مصرف فهل يفسد فيما ليس بصرف عند أبي حنيفة فعلى القول الضعيف  
يتعدى الفساد وعلى الصحيح لا يتعدى كذا في فتح القدير وقيد بالذهب والفضة لانه لو باع فضة  
بفلوس أو ذهب بفلوس فانه يشترط قبض أحد البديلين قبل الافتراق لا قبضهما كذا في الذخيرة  
وقدمناه عند قوله في باب الربا وصح بيع الفلوس بالفلوس وفي الذخيرة اذا غصب قلب فضة أو ذهب  
ثم استعمله فله عليه قيمته موهوما من خلاف جنسه فان تفرقا قبل قبض القيمة جاز عندنا خلافا لغير  
لانه صرف وعندها هو مصرف حكم للضمان الواجب بالغصب لا مقصودا فلا يشترط له القبض سواء  
كان وجوب القيمة بقضاء القاضي أو بالصلح ولو اشترى المودع الوديعة الدراهم بدنانير وقبض  
الدنانير واقتربا قبل أن يجرد المودع قبضا في الوديعة بطل الصرف بخلاف ما اذا كانت مقصودة بلان  
قبض الغصب ينوب عن قبض الشراء بخلاف الوديعة اه (قوله فلو باع الذهب بالفضة محازفة  
صح ان تقابضافي المجلس) لان المستحق هو القبض قبل الافتراق دون التسوية لما روينا فلا يضره  
المجازف ولولا افتراق قبل قبضهما أو قبض أحدهما بطل لفوات الشرط قيد ببيع الجنس بخلاف  
الجنس لانه لو باع الجنس بالجنس محازفة فان علما تساويهما قبل الافتراق صح وبعبارة (قوله  
ولا يصح التصرف في ثمن الصرف قبل قبضه فلو باع دينارا بدارهم ثم اشترى بها ثوبا ففسد البيع  
في الثوب) أى في أحد بدلي الصرف لان كلا منهما ثمن فلا تجوز هبته ولا صدقته ولا بيع شيء به  
وقدمنا أنه ان وهب أو تصدق به أو أبرأه فان قبل الآخر انفسخ الصرف لتعذر وجود القبض  
والافلا وأما البيع فصورة كما ذكره المصنف باع دينارا بعشرة دراهم ولم يقبضها حتى اشترى بها  
ثوبا أو مكبلا أو موزونا فالبيع في الثوب فاسد لان قبض العشرة مستحق حقا لله تعالى فلا يسقط  
بإسقاط المتعاقدين فلم يجز بيع الثوب والصرف على حاله يقبض بدله من عاقده معه وأورد عليه أن  
فساد الصرف حينئذ حق الله تعالى وجهة بيع الثوب حق العبد فتعاضا فيقدم حق العبد لتفضل  
الله بذلك وأجيب بان ذلك بعد ثبوت الحقين ولم يثبت حق العبد بعد لانه يفوت حق الله بعد  
تحققه فيمتنع لانه يرتفع وقد نقل عن زفر جهة بيع الثوب لان الثمن في بيعه لم يتعين كونه بدل  
الصرف لان العقد لا يتعين فأضافة العقد الى بدل الصرف كعدم اضافته فيجوز شراء ثوب بدارهم  
لم يفسدها وجوابه ان قبض بدل الصرف واجب والاستبدال يفوته فكان شرط ايفاء ثمن الثوب  
من بدل الصرف شرطا فاسدا فيمتنع الجواز وقد رجحه في فتح القدير ثم اعلم انهم قررروا هنا كما في  
المعراج ان البديلين في باب الصرف كل منهما ثمن قبل العقد وحالته فلا يشترط وجوده في ملك  
المتصرفين ولا يتعينان بالاشارة ومثمن من وجه بعد العقد ضرورة ان العقد لا بدله من مثمن فلا  
يجوز الاستبدال باحدهما قبل القبض لكونه بيع المبيع قبل قبضه الى آخره وبه اندفع ترجيح ابن  
الهمام قول زفر كما لا يخفى وفي الذخيرة اذا اشترى الرجل ألف درهم بعينها بمائة دينار والدراهم  
بيض فاعطاهم مكانها سودا ورضى بها البائع جاز ذلك لان هذا ليس باستبدال والسود والبيض من  
الدراهم جنس واحد وانما أبرأه عن صفقة الجوده حين تجوز بالسود فكان مستوفيا بهذه الطريق  
لا مستبدلا قال شمس الأئمة السرخسي ومراده من السود الدراهم المضروبة من النقود السود  
لا الدراهم البخارية لان أخذ البخارية بمكان الدراهم البيض لا يجوز لانه يكون استبدال الاختلاف

الصرف تعديرا للثمن سواء سميت به بعبارة أو ثوبا

انما يلزم بيع المبيع قبل قبضة ٢١٢ اذ لم يتسميته بعينه وليس هنا كذا فبطلان بيع الثوب مطلقا كما هو المذهب مشكل

الجنس وكذلك لو قبض مشتري الدراهم الدراهم فاراد أن يعطى ضربا آخر من الدنانير سوى ما شرط  
لا يجوز الا برضا صاحبه وادارضى به صاحبه كان مستوفيا لا مستبدلا لكون الجنس واحدا قليل  
هنا اذا أعطى ضربا دون المسمى فاما اذا أعطاه ضربا فوق المسمى فلا حاجة الى رضا صاحبه  
اهـ وقدمنا جواز الرهن ببذل الصرف فان هلك وهما في المجلس هلك بمافيه وجاز العقد وان  
هلك بعد الافتراق بطل الصرف ولا يكون مستوفيا وقدمنا جواز الحوالة والكفالة به فان سلم  
الكفيل أو الاصيل أو المحال عليه في المجلس صح وان افترق المتعاقدان بطل وان بقي الكفيل  
أو المحال عليه لان حقوق العقد انما تتعلق بالمتعاقدين كذا في شرح السراج الوهاج (قوله ولو باع  
أمة مع طوق قيمة كل ألف بالفين ونقدم من الثمن ألفا فهو ثمن الطوق وان اشتراها بالفين ألف نقد  
و ألف نسبة فالنقد ثمن الطوق) لان حصصة الطوق يجب قبضه في المجلس لكونه بدل الصرف  
والظاهر منه ما لا تيان بالواجب فيصرف المتأخر الى الجارية والمقبوض والحال الى الطوق احسانا  
لا ظن بالمسلم وكذا لو قال خذ منهما صر فالى الطوق وصح البيع فيه ما تخرى بالجواز بخلاف ما لو صرح  
فقال خذ هذه الألف من ثمن الجارية فان الظاهر حينئذ عارضه التصريح بخلافه فاذا قبضه ثم افترقا  
بطل في الطوق كما اذا لم يقبضه كذا في فتح القدير وقيد بتأجيل البعض لانه لو أجل السكل فسد  
البيع في السكل عند أبي حنيفة وقالا يفسد في الطوق دون الجارية لان القبض ليس بشرط في  
حصتها فيمتددر الفساد بقدره ولا يحنيفة ان الفساد مقارن فيمتددي الى الجميع كما لوجه بين عبد  
وحرفي البيع بخلاف الفساد في الاولى فانه طارئ فلا يمتددي الى غيره وقد اعترض الشارح على  
المؤلف بالتسامح في عبارته بانه ذكر القيمة في كل منهما ولا تعتبر القيمة في الطوق وانما يعتبر القدر  
حين المقابلة بالجنس وكذا لا حاجة الى بيان قيمة الجارية لان قدر الطوق مقابل به والباقي بالجارية  
قلت قيمتها أو كثر فلا فائدة في بيان قيمتها الا اذا قدر ان الثمن بخلاف جنس الطوق فينتددي فيفسد  
بيان قيمتها لان الثمن ينقسم عليهما على قدر قيمتهما اهـ وقد أجاب العيني عما لا طائل تحته وفي فتح  
القدير ولقد وقع الافتراق في تصوير المسئلة حيث جعل طوقها ألف مثقال فضة فانه عشرة أرطال  
بالمصري ووضع هذا المقدار في العنق بعيد عن العادة بل نوع تعذيب وكون قيمتهما مع مقدار الطوق  
متساويين ليس بشرط بل الاصل انه اذا بيع تقدم مع غيره بنقد من جنسه لا بد أن يزيد الثمن على  
النقد المضموم اليه اهـ (قوله ومن باع سيفا حليته خمسون بمائة ونقد خمسين فهي حصتها وان  
لم يبين أو قال من ثمنهما) أما اذا لم يبين فلماذا كرنا أن أمرهما يحمل على الصلاح وأما اذا قال خذ  
هذان من ثمنهما فلان الثمنية قد يرد بها الواحد منهما قال الله تعالى فنيما حوتهما والناسي أحدهما  
وقال تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان والمراد أحدهما وفي الحديث فاذا نأوا قيما والمراد أحدهما  
فيحمل عليه لظاهر خالهما بالاسلام ونظيره في الفقه اذا حضمتا حيضة أو ولدتهما ولد عليا أحدهما  
للاستحالة بخلاف ما اذا لم يذكر المفعول به لا مكان وقد فاته صورتان الاولى أن يبين ويقول خذ  
هذان نصفه من ثمن الحلية ونصفه من ثمن السيف الثانية أن يجعل السكل من ثمن السيف وفيهما  
يكون المقبوض ثمن الحلية لا ثمنها شيء واحد فيجعل عن الحلية لمحصل مراده هكذا ذكره الشارح وفي  
المعراج معزى الى المبسوط لو قال خذ هذه الخمسين من ثمن السيف خاصة وقال الاخر نعم أو قال لا وتفرقا

هذا حاصل ما في الفتح  
وفيه ترجيح لقول زفر  
ودفعه في البحر بمالا  
يصلح دفعه اخذ فانه خوف  
الاطالة بلا فائدة (قوله  
وفي المعراج معزى الى  
المبسوط الخ) أقول وفي  
كافي الحاكم واذا اشترى  
ولو باع أمة مع طوق قيمة  
كل منهما ألف بالفين  
ونقد من الثمن ألفا فهو  
ثمن الطوق وان اشتراها  
بالفين ألف نقد وألف  
نسبة فالنقد ثمن الطوق  
ومن باع سيفا حليته  
خمسون بمائة ونقد  
خمسين فهو حصتها وان لم  
يبيّن أو قال من ثمنهما

قلبا بعشرة دراهم وفيه  
عشرة دراهم وقبض  
القلب وغصبه الاخر  
عشرة دراهم ثم افترقا  
فهى قصاص بشمن  
القلب وان تفرقا على  
غير رضا وكذلك القرض  
ولو اشترى القلب مع ثوب  
بعشرين درهما وقبض  
القلب ونقد عشرة  
دراهم ثم تفرقا جعلت ما  
نقده ثمن القلب استحسانا  
ولو نقده العشرة فقال هي  
من ثمنها جميعا فهو مثل  
الاول فان قال من ثمن

الثوب خاصة وقال الاخر نعم أو قال لا وتفرقا على ذلك انتقض البيع في القلب لان الدافع يجعلها قضاء من أيهما  
شاء وكذلك لو كان الثمن دينار او كذلك لو اشترى سيفا حلي بمائة درهم وحليته خمسون درهما يقبض السيف ونقده خمسين

درهما وقال هي من ثمن السيف أو قال من ثمن السيف والحلية أو من ثمن السيف دون الحلية ورضي بذلك القابض أو لم يرض فهو سواء والذي نقصد من ثمن الحلية استحسانا اه وانظر الفرق بين قوله من ثمن الثوب خاصة وقوله من ثمن السيف دون الحلية حيث ينتقض البيع في الأول دون الثاني ولعل الفرق هو ان الثوب يمكن كونه مبيعاً مقصداً فيتعين عند التبعض بخلاف السيف اذا كان لا يتخلص عن الحلية الا بضرر فلو صح التنصيص لزم فساد البيع لانه يصير كبيع جذع من شجرة ولا يمكن هذا بخلاف ما ذكره هنا عن المبسوط فان قوله من ثمن السيف دون الحلية بمنزلة قوله من ثمن السيف خاصة فليتأمل في يؤيد ما ذكرناه من الفرق قوله في الكافي أيضاً ولو باع قلب فضة فيه عشرة وثوباً بعشرين درهماً ففقدته عشرة وقال نصفها من ثمن القلب ونصفها من ثمن الثوب ثم تفرقا وقد قبض القلب والثوب انتقض البيع في نصف القلب ٢١٣ وأما السيف اذا سمي فقال

نصفها من ثمن الحلية ونصفها من ثمن نصيب السيف ثم تفرقا لم يفسد البيع اه ولذا قال الزبيلي لانهما شيء واحد (قوله جاز كيفما كان) أي سواء كان المدفوع

ولو افرقا بالقبض صح في السيف دونها ان يتخلص بالضرر والابطال

مساوية لقيمة الحلية أو لوزنها أو لولا الجواز التفاضل عند اختلاف الجنس ومقتضى هذا انه يصرف المدفوع الى الحلية فيكون تمثالها ويكون باقي الثمن وهو غير المدفوع من الثمن (قوله وعلى هذا يبيع المزرع والمطرز الخ) قال الرملي في حاشية المنع

على ذلك انتقض البيع في الحلية لان الترجيح بالاستحقاق عند المساواة في العقد أو الاضافة ولا مساواة بعد تصریح الدافع بكون المدفوع ثمن السيف خاصة والقول في ذلك قوله لانه هو المالك والقول له في بيان جهته اه وهكذا في العناية وفي السراج الوهاج ولو قال هذا الذي عجلته حصة السيف كان عن الحلية وجاز البيع لان السيف اسم للحلية أيضاً لانها تدخل في بيعه تبعاً ولو قال هذا من ثمن الجفن والنصل خاصة فساد البيع لانه صرح بذلك وأزال الاحتمال فلم يمكن جـ له على الحق اه ويمكن التوفيق بان يحمل ما ذكره الشارح على ما اذا قال من ثمن السيف ولم يقل خاصة فيوافق ما في السراج الوهاج وأما ما في المبسوط فاما قال خاصة وحينئذ كان قال خذ هذا عن النصل فليتأمل وسيتضح بعد قيد بقوله بمائة لانه لو باعه بخمسين أو باقل منها لم يجوز للربا وان باعه بفضة لم يدر وزنها لم يجوز أيضاً الشبهة الربا في ثلاثة أوجه لا يجوز البيع وفي واحد يجوز وهو ما اذا علم ان الثمن أزيد مما في الحلية ليكون ما كان قدرها مقابلاً لها والباقي في مقابلة النصل هذا اذا كان الثمن من جنس الحلية فان كان من خلاف جنسها جاز كيفما كان لجواز التفاضل ولا خصوصية للحلية مع السيف والطوق مع الجارية بل المراد اذا جـ مع الصنف غيره فان النقد لا يخرج عن كونه صرفاً بانضمام غيره اليه وعلى هذا يبيع المزرع كرش والمطرز بالذهب أو الفضة وفي المبسوط وكان محمد بن سيرين يكره بيعه بجنسه وبه نأخذ لاحتتمال الزيادة والاولى بيعه بخلاف جنسه (قول ولو افرقا بالقبض صح في السيف دونها ان يتخلص بالضرر والابطال) أي بطل العقد فيهما لان حصة الصنف يجب قبضها قبل الافتراق فاذا لم يقبضها حتى افرقا بطل فيه لفقد شرطه وكذا في السيف ان كان لا يتخلص الا بضرر لتهذر تسليمه بدون الضرر كبيع جذع من شجرة وان كان يتخلص بدونه جاز للتسليم فصار كالجارية مع الطوق وذكر الشارح هنا ما نقلناه عن المبسوط سابقاً قال قال الراعي عفوره ينبغي أن نكون هذه كالمسئلة المتقدمة من أنه يصرف الى الحلية ومن أنه على التفصيل المتقدم ذكره يعني ان كانت الحلية تتخلص بغير ضرر صح في السيف خاصة والابطال في الكل وفي المحيط لو قال هذا من ثمن النصل خاصة فان لم يمكن التمييز الا بضرر

قال في مجمع الرواية بعد ان ذكر مسألة حلية السيف ناقلاً عن المحيط وان كان موهباً جاز مطلقاً ان الفضة بالتقوية صارت مستهلكة لانها لا تتخلص بعد التقوية ولكن بقي لونها لا ترى لو اشترى داراً موهباً بالذهب بذهب مؤجل يجوز ولو بقي عن الذهب لوجب أن لا يجوز اه وأقول الموهبة المطلب بالذهب أو الفضة والتقوية الطل ما خوذ من تقوية الكلام أي تليده وأقول يجب تقيد المسئلة بما اذا لم تكثر الفضة أو الذهب الموهبة أما اذا كثر بحيث يحصل منه شيء يدخل في الميزان بالعرض على النار يجب حينئذ اعتباره ولم أره لا حجة بنا لكن رأيت للشافعية وقواعداً شاهدته به فقامل والله تعالى أعلم اه قلت وسياق عند قول المتن وغالب الغش ليس في حكم الدراهم والدنانير ما هو كالصريح في ذلك فتأمل وفي كافي الحاكم واذا اشترى لجاً موهباً بفضة بدراهم أقل مما فيه أو أكثر فهو جائز لان التقوية لا يتخلص ألا ترى انه اذا اشترى الدار الموهبة بالذهب بذهب مؤجل يجوز ذلك وان كان

ما في سقوطها من التمويه بالذهب أكثر من الذهب في الثمن (قوله وفيه نظرا) أقول لاشك ان النصل أخص من السيف لان  
السيف يطلق على الحلية ٢١٤ لانه اسم لها والنصل بخلاف النصل فاذا قال خذ هذا من ثمن النصل خاصة ولا يمكن تمييزه الا

بضرر صريح البيع والصرف يكون المنقود ثمن الصرف ويحتمل جميعا لانه قصدا لصحة البيع ولا صحة له الا بصرف المنقود الى  
الصرف في حكمنا بجوازه تحييل البيع وان أمكن تمييزها بغير ضرر بطل الصرف فعلى هذا ما ذكر  
في المبسوط محمول على ما اذا كانت الحلية تتخلص من غير ضرر وتوفيقا بينه وبين ما ذكر في المحيط اه  
وفيه نظر لان ما في المحيط انما هو فيما اذا صرح بالنصل دون السيف ولا شك في عدم انصرافه الى  
الحلية لانه صريح كما قدمناه لكن بشرط أن يتخلص بلا ضرر والا صرّفناها الى الحلية وتركنا  
الصريح تحييل لانه لو لا ذلك بطل في الكل وما في المبسوط انما هو فيما اذا قال خذ هذا من ثمن السيف  
خاصة فذكر السيف ولم يذكر النصل والحاصل انه ان ذكر السيف ولم يقل خاصة صرف الى الحلية  
مطلقا أعني سواء أمكن التمييز بلا ضرر أو لا وان زاد خاصة أو لم يذكر السيف وانما ذكر النصل  
لا ينصرف اليها ويصرف الى النصل ان أمكن تخليصه بلا ضرر والا صرّفناه الى الحلية وفي البدائع  
ان ذكرانه من ثمن السيف يقع عن الحلية وان ذكرانه من ثمن النصل فان أمكن تخليصه بلا ضرر  
يقع عن المسد كور ويبطل الصرف بالاقتراق والا فالمنقود ثمن الصرف ويحتمل اه وفي المغرب  
الحلية الزينة من ذهب أو فضة يقال حلية السيف والسرّج وغيره وفي التنزيل وتستخرجون حليّة  
تلمسونها أي اللؤلؤ والمرجان اه (قوله ولو باع اناء فضة وقبض بعض ثمنه واقتربا صح فيما قبض  
والاناء مشترك بينهما) يعني اذا باعه بفضة أو ذهب لانه صرف وهو يبطل بالاقتراق قبل  
القبض فيتعذر الفساد بقدر ما لم يقبض ولا يشيع لانه طارئ ولا يكون هذا تقرّيق الصفقة أيضا  
لان التفرّيق من جهة الشرع باشتراط القبض لا من العاقد ولا يثبت للمشتري خيار عيب الشركة  
لانها حصلت منه وهو عدم النقد قبل الاقتراق بخلاف ما اذا هلك أحد العبدین قبل القبض حدث  
ثبت الخيار في أخذ الباقي لعدم الصنع منه (قوله وان استحق بعض الاناء أخذ المشتري ما بقي  
بقسطه أو رد) لان الشركة في الاناء عيب لان التشقيص يضره وهذا العيب كان موجودا عند  
البائع مقارناله فان أجاز المستحق قبل أن يحكم له بالاستحقاق جاز العقد وكان الثمن له ياخذ البائع  
من المشتري ويسلمه اليه اذ لم يقترقا بعد الاجازة ويصير العاقد وكيلًا للمميز فتتعلق حقوق العقد  
بالوكيل دون المميز حتى لو اختلف المتعاقدان قبل احازة المستحق بطل العقد وان فارقه المستحق قبل  
الاجازة والمتعاقدان باقيان في المجلس بطل العقد كذلك في السراج الوهاج أطلق الخيار فشمّل  
ما قبل القبض وبعده (قوله ولو باعه قطعة نقرة فاستحق بعضها أخذ ما بقي بقسطه بلا خيار) لان  
الشركة فيها ليست بعيب اذا التشقيص فيها لا يضرها بخلاف الاناء أطلقه وهو محمول على ما اذا كان  
بعد قبضها أما اذا استحق بعض النقرة قبل قبضها فان له الخيار لتفرق الصفقة عليه قبل التمام بخلاف  
ما بعد القبض لتماها وفي المغرب النقرة القطعة المذابة من الذهب أو الفضة ويقال نقرة فضة على  
الاضافة للبيان اه وفي النهاية هي قطعة فضة مذابة كذا في ديوان الادب وعلى هذا ما وقع في  
بعض كتب الاوقاف المصرية كالشيخونية والصرغتمشية من الدراهم النقرة المراد منها الفضة  
لكن وقع الاشتباه في انها فضة خالصة أو مغشوشة وكنت استفتيت بعض المالكية عنها فافتي

بضرر صريح البيع والصرف يجعل النصل عبارة عن  
السيف فاذا ذكر السيف  
بدل النصل يصح البيع  
والصرف بالاولى فقول  
المبسوط انتقض البيع  
في الحلية يتعين جملة على

ولو باع اناء فضة وقبض  
بعض ثمنه واقتربا صح  
فيما قبض والاناء مشترك  
بينهما وان استحق بعض  
الاناء أخذ المشتري ما بقي  
بقسطه أو رد ولو باع قطعة  
نقرة فاستحق بعضها أخذ  
ما بقي بقسطه بلا خيار

ما اذا أمكن تمييزه بلا  
ضرر والا خالفه ما في  
المحيط فلا بد من هذا  
التوفيق لدفع المناوأة  
بينهما وهو توفيق حسن  
نعم قول الزيلعي والابطل  
في الكل لا يناسب هذا  
التوفيق لما علمته من انه  
اذا كانت الحلية لا تتخلص  
الا بضرر صريح في الكل  
فكيف يحمل مسألة  
المبسوط على التفصيل  
المذكور في المتن ولعل  
مراده التفصيل بين ما يميز  
بضرر أو بدون ضرر من

غير نظر الى حكمه تامل (قوله وان أجاز المستحق الخ) قال الرمي عازي الى الغزي هذا اختيار منه لقول الخصاص  
فان البيع ينتقض عنده بمجرد القضاء وظاهر الرواية بخلافه كما تقدم في الاستحقاق اه (قوله وان فارق المستحق قبل الاجازة  
والمعاقدان باقيان في المجلس بطل العقد) صوابه صح العقد كما هو مسطور في الجوهرية (قوله وكنت استفتيت بعض المالكية)

بأنه سمع من يوثق به أن الدرهم منها يساوي نصفاً وثلاثة فلوس قال فليعول على ذلك ما لم يوجد خلافه اه وقد اعتبر ذلك في زماننا ولكن الأدنى متيقن به وما زاد عليه مشكوك فيه ولكن الأوفق بفروع مذهبننا وجوب درهم وسط لما في جامع القصولين من دعوى النقرة ولو تزوجها على مائة درهم نقرة ولم يصفها صح العقد ولو ادعت مائة درهم مهر واجب لها مائة درهم وسط اه فينبغي أن يعول عليه والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله وصح بيع درهمين ودينار بدرهم ودينارين وكربر وشعير بضعتهم) أي بان يبيعهما بكرى وكرى شعير وانما جازلانه يجعل كل جنس مقايلاً بخلاف جنسه تصحیح العقد ولو صرف إلى جنسه فسد لان العقد يقتضي مطلق المقابلة من غير تعرض لقيس لا مقابلة الكل بالكل شأنه ولا فردا معينا فصار كالو باع نصف عبد مشترك بينه وبين غيره فأنه ينصرف إلى نصيبه تصحیح العقد وكان صرف النقدي المتعارف ولا يرد علينا ما لو اشترى قلبا بعشرة وثوباً بعشرة ثم باعهما امرأحة بخمسة وعشرين فأنه لا يصح وإن أمكن صرف الربح إلى الثوب لانا لو صرفناه لصار تولية في القلب وهو خلاف المراجعة فكان ابطاله وكذا لا يرد لو اشترى عبداً بالف ثم باعه قبل النقص مع آخر من البائع بالف وخمسة مائة فأنه لا يصح في المشتري بالف لأن طريق التصحيح غير متعين لا مكان صرف الالف ومائة إليه أو مائتين إلى غير ذلك من الصور وأورد عليه أن الطرق متعددة في مسألة الكتاب لجواز أن يصرف الدينار إلى الدينار الدرهم إلى الدرهم والدينار إلى الدرهم كما يجوز أن يصرف الدرهم إلى الدينارين والدينار إلى الدرهم وأوجب عنه بأنه أقل تغيراً فكان أولى وكذا لا يرد علينا ما لو جمع بين عبده وعبده غيره وقال بعثك أحدهما فأنه لا يصح للتبكر وإن أمكن تصحيحه بصرفه إلى عبده وأوجب بأن البيع أضيف إلى منكر فلا ينصرف إلى المعين للتضاد إذ المنكر ليس بمحل للبيع ورد بأنه ليس بشئ لأن المعرفة مما صدقات النكحة فان زيدا يصدق عليه رجل ولا شك أنه يحتمل فوجب حمله عليه وقد قال أبو حنيفة في قوله عبدي أو حماري حر أنه يعتق العبد ويجعل استعارة المنكر للعرف وكذا ما قيل إن تصحيح العقد يجب في محل العقد وهو لم يصف إلى المعين وفي فتح القدير واعلم أن ما أورد على دفع النقوض المذكورة أن لحظ له جواب فذلك والأقل لا يضر كالتقص في إثبات المطالب إذا ثبت أنه خطأ في محل آخر إذا اعترف بخطأه في محل النقض وذلك لا يوجب خطأه في محل النزاع اه وأما مسألة ما إذا باع درهمين ووثوباً بدرهم ووثوباً وافتراقاً لا قبض فليس مما نحن فيه فان العقد انعقد صححوا وانما طرأ الفساد بالافتراق والصرف لدفع الفساد وقد انعقد بفساد وكل ما ليس في الفساد الطارئ وفي الظهيرية معزياً إلى المسوطة باع عشرة وثوباً بعشرة ووثوباً وافتراقاً قبل القبض بطل العقد في الدراهم ولو صرف الجنس إلى خلاف جنسه لم يبطل ولكن قيل في العقود يحتمل للتصحيح في الابتداء ولا يحتمل للبقاء على الصحة اه وفي الإيضاح الأصل في هذا الباب أن حقيقة البيع إذا اشتملت على ابدال وجب قسمة أحد البدلين على الآخر ونظهير الفائدة في الردي العيب والرجوع بالثمن عند الاستحقاق وجوب الشفعة فيما يجب فيه الشفعة فان كان العقد مما لا ربا فيه فان كان مما لا يتفاوت فالقسمة على الأجزاء وإن كان مما يتفاوت فالقسمة على القيمة وأما ما فيه الربا فالتحجب بالقسمة على الوجه الذي يصح به العقد مثاله باع عشرة دراهم بخمسة دراهم ودينار يصح العقد فان الخمسة بالخمسة والخمسة بالدينار وكذا لو باع جنسين يجنسين كقاي مسألة الكتاب اه ونظير المسئلة المسئلة التي تلي هذه وهي (قوله وأحد عشر درهما بعشرة دراهم ودينار) أي صح بيع فتكون العشرة

وصح بيع درهمين  
ودينار بدرهم ودينارين  
وكربر وشعير بضعتهم  
وأحد عشر درهما بعشرة  
دراهم ودينار

قدمنا في المتفرقات عن  
النهر ان المراد به علامة  
عصره ناصر الدين  
اللقاني رحمه الله تعالى  
(قوله والصرف لدفع  
الفساد) أي صرف الجنس  
إلى خلاف جنسه



بمثلها أو الدينار بالدرهم تحجها للعقد على ما بينا وانما ذكر هذه بعد التي قبلها وان كانت قد علمت مما قبلها البيان ان الصرف الى خلاف الجنس لا يتفاوت في الجميع أو جزء واحد كذا في السراج الوهاج (قوله ودرهم صحیح ودرهم غلة بدرهمين صحیحين ودرهم غلة) أي يصح بيع للاتحاد في الجنس فيعتبر التساوي في القدر دون الوصف والغلة هي الدراهم المقطعة وقيل ما يرده بيت المال ويأخذ منه التجار ولا تنافي لاحتمال أن تكون هي المقطعة وفي الهداية ولو تبايعا فضة بفضة أو ذهبا بذهب ومع أقلهما شيء آخر تبلغ قيمته باقى الفضة جاز البيع من غير كراهة فان لم تبلغ فمع الكراهة وان لم يكن له قيمة لا يجوز البيع لتحقيق الراباذا الزيادة لا يقابلها عوض فيكون ربا أه وصرح في الايضاح بان الكراهة قول محمد وأما أبو حنيفة فقال لا بأس به وفي المحيط انما كرهه محمد خوفا من أن يالفه الناس ويستعملوه فيما لا يجوز وقيل لانهما باشر الحيلة لاسقاط الربا كبيع العينة فانه مكروه وفي فتح القدير اشترى تراب الفضة بفضة لا يجوز لانه ان لم يظهر في التراب شيء فظاهر وان ظهر فهو بيع الفضة بالفضة مجازة ولهذا لو اشتراه بتراب فضة لا يجوز لان البذلين هما الفضة لا التراب ولو اشتراه بتراب ذهب جاز لعدم لزوم العلم بالمائة لاختلاف الجنس فلو ظهر أن لا شيء في التراب لا يجوز وكلما جاز فاشترى التراب بالخيار اذا رأى لانه اشترى ما لم يره أه (قوله ودينار بعشرة عليه أو عشرة مطلقة ودفع الدينار وتقاصا العشرة بالعشرة) أي صح بيع أما اذا قابل الدينار بالعشرة التي عليه ابتداء فلا نه جعل ثمنه دراهم لا يجب قبضها ولا تعيينها بالقبض وهو جائز اجماعا لان التعيين للاختراز عن الربا ولا ربا في دين سقط وانما الربا في دين يقع الخطر في عاقبته ولذا لو تصارفا دراهم دينارا بدينار صح لفوات الخطر وأما الثانية وهي ما اذا باعه بعشرة مطلقة ثم تقاصا فالمد كور هنا استحسان والتمس عدم الجواز وهو قول زفر لكونه استبدال ببذل الصرف وجه الاستحسان انهما لما تقاصا انفسخ الاول وانعقد صرف آخر مضافا الى الدين فتثبت الاضافة اقتضاء كما لو جدد البيع باكثر من الثمن الاول وفي فتح القدير ونحن نقول موجب العقد عشرة مطلقة تصير متعينة بالقبض وبالاضافة بعد العقد الى العشرة الدين صارت كذلك غير انه بقبض سابق ولا يما الى به لحصول المقصود من التعيين بالقبض بالمساواة وعلى هذا التقرر لا حاجة الى اعتبار انفسخ العقد الاول بالاضافة الى العشرة الدين بعد العقد على الاطلاق بخلاف ما اذا باع بالف ثم بالف وخمسائة فان الفسخ لازم لان أحدهم لم يصدق على الآخر بخلاف العشرة مطلقا مع هذه العشرة للصدق لان الاطلاق ليس قيد في العقد بها او لا يمكن قضاؤها أصلا اذا لا وجود للمطلق بقيد الاطلاق وعلى هذا مشوا وتقر به أنهم لما غيرا موجب العقد فقد فسخا الى عقد آخر اقتضاء أه أطلق في العشرة الدين فشمع ما اذا كانت عليه قبل عقد الصرف أو حدثت بعده وقيل لا يجوز التقاص بدين حادث بعده والاول أصح لان التقاص هو المتضمن لفسخ الاول وانشاء صرف آخر فيكتفي بالدين عند التقاص بخلاف رأس مال السلم حيث لا يجوز جعله قصاصا بدين آخر مطلقا مقدما كان أو متأخرا لان المسلم فيه دين ولو صحت المقاصة برأس مال السلم لا فترقاع دين بدين ولذا لا يجوز اضافته الى الدين ابتداء بان يجعل الدين الذي على المسلم اليه رأس مال السلم بخلاف الصرف وقال الفقيه أبو الليث في شرح الجامع الصغیر اذا استقرض بائع الدينار عشرة من المشتري أو عصب منه فقد صار قصاصا ولا يحتاج الى التراضي لانه قد وجد منه القبض أه وقوله وتقاصا راجع الى الثانية وأما الاولى فتقع المقاصة بنفس العقد والحاصل ان الدين اذا حدث

ودرهم صحیح ودرهمين غلة بدرهمين صحیحين ودرهم غلة ودينار بعشرة عليه أو عشرة مطلقة ودفع الدينار وتقاصا العشرة بالعشرة

(قوله أطلق في العشرة الدين فشمع الخ) هذا راجع الى قوله أو عشرة مطلقة اذ لا يتصور في المقيدة أن يكون الدين حادنا بعد عقد الصرف

وبالعاب الفضة والذهب  
فضة وذهب حتى لا يصح  
بيع الحالصة بهما ولا  
بيع بعضها ببعض إلا  
متساويا وزنا ولا يصح  
الاستقراض بهما إلا وزنا  
وغالب الغش ليس في  
حكم الدراهم والدنانير  
فيصح بيعها بجنسها  
متفاضلا

(قوله لأنه لا يتميز إلا  
بضرر) أي اشتراط  
قبض الغش ليس لذاته  
بل لأنه لا يمكن فصله عن  
الفضة الحالصة التي  
يشتراط قبضها لا يقال  
إن النحاس الذي هو  
الغش موزون أيضا فقد  
وجد القدر فيشترط فيه  
التقايض لذاته لا لضرر  
تخلصه لانه قول وزن  
الدراهم غير وزن النحاس  
ونحوه فلم يجز بيعه ما قدر  
والألم أن لا يجوز بيع  
القطن والزيت ونحوه  
ما يوزن الا اذا كان الثمن  
من الدراهم مقبوضا في  
المجلس ولم يصح فيها السلم  
(قوله والفرق ان الفضة  
أو الذهب الخ) قال الرمي  
عبارة الزبلي والفرق  
بينهما ان الفضة المغلوبة  
أو الذهب المغلوب  
موجود حقيقة من حيث  
اللون وما لا بالاذابة فان

بعد الصرف فان كان بقرض أو غصب وقعت المقاصة وان لم يتقاصوا وحديث الشراء بان باع  
مشتري الدينار من بائع الدينار ثوبا بعشرة ان لم يجعله قساصا لا يصير قساصا باتفاق الروايات  
وان جعله قساصا فقه روايتان كذا في الذخيرة ومن مسائل المقاصات وان لم تكن من الصرف  
ما في المنتقى له ووديعة وللمودع على صاحبها دين من جنسها لم تصرف قساصا بالدين قبل الاتفاق عليه  
واذا اجتمع عليه لا تصرف الوديعة قساصا ما لم يرجع الى أهله فيما خذها وان كانت في يده فاجتمع  
على جعلها قساصا لا يحتاج الى غير ذلك وحكم المغسوب كالوديعة سواء والدينان اذا كانا من جنسين  
لا تقع المقاصة بينهما ما لم يتقاصا وكذا اذا كان أحدهما حالا والاخر مؤجلا وكذا اذا كان  
أحدهما غلة والاخر صحيحا كذا في الذخيرة أيضا من كتاب الصرف وذكر في كتاب المسديتات ان  
الدينين اذا كانا مؤجلين لا تقع المقاصة حتى يتقاصوا وذكر قبله ان التفاوت في الوصف يمنع المقاصة  
بنفسه ولا يمنع اذا جعله قساصا اه وفي الصحاح تقاص القوم اذا قاص كل واحد منهم صاحبه  
في حساب أو غيره اه واذا اختلف الجنس وتقاصا كأن كان له عليه مائة درهم وللدائن مائة دينار  
عليه فاذا تقاصا تصرف الدراهم قساصا بمائة من قيمة الدنانير ويبقى لصاحب الدنانير على صاحب  
الدراهم ما بقي منها كذا في الظهيرية وفي فروق السكر ايسر من النفقات واذا طلبت المرأة النفقة  
وكان للزوج عليها دين فقال الزوج احسبوا لها نفقة ما كان جائرا لانها من جنس الدراهم والدنانير  
فتتق المقاصة عند التراضي فرق بين هذا وبين سائر الديون فان هناك المقاصة تقع من غير  
التراضي وهنا شرط التراضي والفرق ان دين النفقة أدنى لما ذكرنا فلا تقع المقاصة الا بالتراضي  
كما لو كان أحد الدينين جيذا والاخر ردنيا بخلاف سائر الديون لانها جنس واحد فلا يشترط التراضي  
اه وتقدم شيء من فوائد التقاص في باب أم الولد فارجع اليه (قوله وغالب الفضة والذهب فضة  
وذهب) يعني فلا يصح بيع الحالصة بها ولا بيع بعضها ببعض الامتساويا وزنا ولا يصح  
الاستقراض بها الا وزنا لانها لا يتخلون عن قليل غش اذ هم لا يطبعان عادة بدونه وقد يكون  
خلقا فيعسر التمييز فصار كالردى وهو والجيد سواء عند المقابلة بالجنس فيجعل الغش معه وما فلا  
اعتبار له أصلا بخلاف ما اذا غلب الغش فالغلوب اعتبارا كما سيأتي اه (قوله وغالب الغش  
ليس في حكم الدراهم والدنانير فيصح بيعها بجنسها متفاضلا) أي وزنا وعدد لان الحكم للغالب  
فلا يضر التفاضل لجعل الغش مقابلا بالفضة أو الذهب الذي في الآخر ولكن يشترط التقايض  
قبل الافتراق لانه صرف في البعض لوجود الفضة أو الذهب من الجانبين ويشترط في الغش أيضا  
لانه لا يتميز الا بضرر وكذا اذا بيعت بالفضة الحالصة أو الذهب الخالص لا بد أن يكون الخالص  
أكثر من الفضة أو الذهب الذي في المغشوش حتى يكون قدره بمشله والرائد بالغش على مثال  
بيع الزيتون بالزيت فاعتبر الفضة أو الذهب المغلوب بالمغشوش بالغالب حتى لا يجوز بيعه  
بجنسه الا على سبيل الاعتبار ولم يعتبر الغش المغلوب بهما فجعل كانه كله فضة أو ذهب ومنع بيعه  
متفاضلا والفرق ان الفضة أو الذهب المغلوب موجود حقيقة حالا بالوزن وما لا بالاذابة لكونهما  
يخلصان منه بالاذابة فكأنما موجودين حقيقة وحكما حتى يعتبر في نصاب الزكاة بخلاف الغش  
المغلوب لانه يحترق ويهلك ولا لون حتى لو عرف ان الفضة أو الذهب الذي في الغش الغالب يحترق  
ويهلك كان حكمه حكم النحاس الخالص فلا يعتبر ان أصلا ولا يجوز بيعه بجنسه متفاضلا ان كان  
موزونا للربا وفي الهداية ومشايخنا يعني مشايخ ما وراء النهر من بخاري وتمر قنصل لم يفتوا بجواز

والتبايع والاستقراض  
بما روج عدد أو وزناً أو  
بهما ولا يتعين بالتعيين  
لكونها أثماناً وتتعين  
بالتعيين إن كانت لا تروج  
والمساوى كغالب الفضة  
في التبايع والاستقراض  
وفي الصرف كغالب الغش  
ولو اشترى بها أو بفلوس  
ناقصة شيئاً وكسدت بطل  
البيع  
الفضة أو الذهب بخاضن  
منه بالاذنية فكأنما  
موجودين حقيقة وحكما  
حتى يعتبر بما فيه من  
الفضة والذهب من  
النصاب في الزكاة أيضاً  
بخلاف الغش المغلوب  
بهما لأنه يحترق وبذلك  
ولأنه في الحال أيضاً  
الحق وهو أفهم للمقصود مما  
هنا (قول المصنف ولو  
اشترى بها أو بفلوس  
ناقصة شيئاً وكسدت بطل  
البيع) أي انقضى إن  
فسخه من له الدراهم  
لامطلقاً كما ينبيه عليه بعد  
مخووفة ونامله مع التعليل  
لمذهب الإمام الأئمة  
أه قلت وفي غايه البيان  
وقال بعض مشايخنا أثماناً  
يبطل العقد إذا اختار  
المشتري إبطاله فسحنا  
لأن كسادها بمنزلة  
فسخ فيها والاول أظهر  
(قوله والانعطاع

ذلك أي ببيعها بجنسها متفاضلاً في العدد إلى والقطار فقمع أن الغش فيها أكثر من الفضة لأنها أغز  
الأموال في ديارنا فلو أبيع التفاضل فيها بفتح باب الربا الصريح فإن الناس حينئذ يعتادون في الأموال  
النقصة فتدريج ذلك في النقود الخالصة والقطار فدرهم منسوبة إلى عطر نصف بكسر الغش  
المعجمة وسكون الطاء وكسر الراء بعدها الياء وآخرها الفاء ابن عطاء الكندي أمير خراسان أيام  
الرشيد وقيل هو خال الرشيد والعدلى بفتح العين المهملة وتحقيف الدال المهملة وباللام المكسورة  
وهي الدراهم المنسوبة إلى العدلى وكأنه اسم ملك نسب إليه درهم فيه غش كذا في البناية والغش  
يعني المغشوش وهو غير الخالص كذا في القاموس (قوله والتبايع والاستقراض بما روج عدد  
أو وزناً أو بهما) لأن المعتبر فيما لا نص فيه العادة لأنها صارت بغلبة الغش كالفلوس فيعتبر فيها  
العادة كالفلوس فإن كانت تروج بالوزن فيه وبالعقد فيه وبهما فبكل منهما (قوله ولا يتعين  
بالتعيين لكونها أثماناً) يعني مادامت تروج لأنها بالاصطلاح صارت أثماناً فإدام ذلك الاصطلاح  
موجود لا تبطل الثمنية لقيام المقضي (قوله وتتعين بالتعيين إن كانت لا تروج) لزوال المقضي  
للثمنية وهو الاصطلاح وهذا لانها في الأصل سلعة وأثماناً بالاصطلاح فإذا تكرر  
المعاملة بها رجعت إلى أصلها وإن كان يأخذها البعض فهي مثل الدراهم لا يتعلق العقد بعينها  
بل بجنسها إن كان البائع يعلم بحالها وإن كان لا يعلم بحالها وباعه بها على ظن أنها دراهم جيازة تعلق  
حقه بالجمادى لو حود الرضا بها في الأول وعدمه في الثاني وأشار بالتعيين عند عدم رواجه أو بعده  
عند رواجه إلى أنها إذا ملكت قبل القبض لا يبطل العقد إن كانت رائجة ويبطل إن لم تكن  
وأطاق في تعيينها وهو مقيد بما إذا كانا يعلمان بحالها ويعلم كل من المتعاقدين أن الآخر يعلم فإن  
كانا لا يعلمان أو لا يعلم أحدهما أو يعلمان ولا يعلم كل إن الآخر يعلم فإن البيع يتعاني بالدراهم  
الرائجة في ذلك البلد لا بالشار إليه من هذه الدراهم التي لا تروج وإن كان يقبلها البعض ويردها  
البعض فهي في حكم الزيف والنهرجة فيتعلى البيع بجنسها لا بعينها كما هو في المراجعة لكن  
يشترط أن يعلم البائع خاصة ذلك من أمرها لأنه رضى بذلك وأدرج نفسه في البعض الذين يقبلونها  
وإن كان البائع لا يعلم تعلق العقد على الأروج فإن استوت في الزواج جرى التفصيل الذي أسلفناه  
في أول كتاب البيع كذا في فتح القدير (قوله والمساوى كغالب الفضة في التبايع والاستقراض  
وفي الصرف كغالب الغش) يعني فلا يجوز البيع بها ولا اقراضها إلا بالوزن بمنزلة الدراهم الرديئة  
لأن الفضة موجودة فيها حقيقة ولم تصر مغلوبة فيجب الاعتماد بالوزن شرعاً وإذا أشار إليها في المبيعة  
كان بياناً لقدرها ووصفها ولا يبطل البيع بهلاكها قبل القبض ويعطيه مثلها لكونها أثماناً لم تتعين  
وأما في الصرف فيجب بيعها بجنسها على وجه الاعتبار ولو باعها بالفضة الخالصة لم يحز حتى يكون  
الخالص أكثر مما فيه الفضة لأنه لا غلبة لأحدهما على الآخر فيجب اعتبارهما وفي الخامسة إن  
كان نصفه أصفر أو نصفه فضة لا يجوز التفاضل قطاً هـ ر أنه أراد به فيما إذا بيعت بجنسها وهو  
مخالف لما ذكرهنا ووجهه أن فضتها لم تصر مغلوبة فجعلت كأنها فضة في حق الصرف احتياطاً  
(قوله ولو اشترى بها أو بفلوس ناقصة شيئاً وكسدت بطل البيع) أي اشترى بالدراهم التي غلب  
عليها الغش أو بالفلوس وكان كل منهما ناقصاً حتى جاز البيع لقيام الاصطلاح على الثمنية ولعدم  
الحاجة إلى الإشارة إلى التحاقها بالثمن ولم يعلمها المشتري إلى البائع ثم كسدت بطل البيع والانعطاع

عن أيدي الناس كالفساد) قال الرمي الحق هذا السارح لا يقطع بالفساد ثم قال في المضمرات قال فان انقطع ذلك فعليه من الذهب والفضة قيمته في آخر يوم انقطع هو المختار في الذخيرة لا يقطع كالفساد ٢١٩ وحده لا يقطع أن لا يوجد

في السوق وان كان يوجد في يد الصيارفة قليل منقطع والاول أصح اه ذكره الغزي اه (قوله وحكم الدراهم كذلك) قال الرمي يريد به الدراهم التي لم يغلب عليها الغش كما هو ظاهر فعلى هذا لا يختص هذا الحكم بغالب الغش ولا بالفلوس فالتنصيص عليهم ادون الدراهم الجيدة لغلبة الفساد فيها ادونها تأمل (قوله وقالوا انه على قول محمد الخ) قال في النهر واعترضهم في الجواشي السعدية بان محمد لا يقول بان الفساد يوجب الفساد فكيف يستقيم ذلك على قوله فليشأمل أقول وكذا أبو يوسف لا يقول به أيضا كما قد علمت فكيف يكتب في الفساد بالفساد في تلك البلدة على قوله ثم رأيت بعد التأمل ان مما يجب المصير اليه في الجواب ان ما في العميون مبني على ما جرى عليه في المتوسط والاسرار وشرح الطحاوي من ان الفساد بالفساد في الفلوس قول الكل

عن أيدي الناس كالفساد وحكم الدراهم كذلك وان اشترى بالدراهم ثم كسدت أو انقطعت بطل البيع ويجب على المشتري رد المبيع ان كان قائما ومثله ان كان هالكا وكان مثليا والا فقيمه وان لم يكن مقبوضا فلا حكم لهذا البيع أصلا وهذا عند الامام وقال لا يبطل البيع لان المتعذر انما هو التسليم بعد الفساد وذلك لا يوجب الفساد لاحتمال الزوال بالراجح كما لو اشترى شيئا بالرطب ثم انقطع واذالم يبطل وتعذر تسليمه وجبت قيمته لكن عند أبي يوسف يوم البيع وعند محمد يوم الكساد وهو آخر ما يتعامل الناس بها وفي الذخيرة الفتوى على قول أبي يوسف وفي المحيط والتممة والمحقق يقول محمد يفي رفق بالناس ولا يخيئهم ان الثمن بالاصطلاح قبطل لزوال الموجب فيبقى البيع بلا ثمن والعقد انما تناول عينها بصفة الثمنية وقد انعدمت بخلاف انقطاع الرطب فانه يعود غالبا في العام القابل بخلاف النحاس فانه بالفساد يرجع الى أصله فكان الغالب عدم العود والفساد لغة كما في المصباح من كسد الشيء يكسد من باب قتل لم ينفق لقله الرغبات فهو كاسد وكسد يتعدى بالهمزة فمقال كسده الله وكسدت السوق فهي كاسدة بغير هاء في الصحاح وباللهاء في التهذيب ويقال أصل الفساد الفساد اه وفقها أن يترك المعاملة بها في جميع البسالات وان كانت تروج في بعض البسالات لا يبطل لكنه تعيب اذالم ترج في يدهم فخير البائع اذا شاء أخذه وان شاء أخذ قيمته وحده لا يقطع أن لا يوجد في السوق وان كان يوجد في يد الصيارفة وفي البيوت هكذا في الرواية وفي فتح القدير ما ذكر للفساد ذكره في العميون وقالوا انه على قول محمد وأما على قوله ما فلا ينبغي أن ينتفي البيع بالفساد في تلك البلدة التي وقع فيها البيع بناء على اختلافهم في بيع الفلوس بالفلوس عندهم ما يجوز اعتبارا بالاصطلاح بعض الناس وعند محمد لا يجوز اعتبارا بالاصطلاح الكل فالفساد يجب أن يكون على هذا القياس أيضا ومثله في الانقطاع والفلوس النافقة اذا كسدت كذلك اه قيد بالفساد ومثله الانقطاع لانها لو نقصت قيمتها قبل القبض فالبيع على حاله بالاجماع ولا يتخير البائع وعكسه لو غلت قيمتها وازدادت فكذلك البيع على حاله ولا يتخير المشتري وبطلان بالف بذاك المعيار الذي كان وقت البيع كذا في فتح القدير وفي المصباح نفقت الدراهم فقامت ياب تعبت ونفدت ويتعدى بالهمزة فيقال أنفقتها قيدنا بكونها لم تقبض لان البائع لو قبضها ثم كسدت فلا شيء له وفي الخلاصة عن المحيط دلالة باع متاع الغير باذنه بدراهم معلومة واستوفاه فكسدت قبل أن يدفعها الى صاحب المتاع لا يقسد البيع لان حق القبض له اه وفي البرازية معزيا الى المنتقى غلت الفلوس القرض أو رخصت فعند الامام الاول والثاني اول ليس عليه غيرهما وقال الثاني ثانيا عليه قيمتهما من الدراهم يوم البيع والقبض وعليه الفتوى وهكذا في الذخيرة والخلاصة بالعرض والمنتقى وفي فتاوى قاضيخان يلزمه المثل وهكذا ذكر الاسيحاوي قال ولا ينظر الى القيمة ولكن صورها بما اذا باع مائة فلان بدراهم وقولهم عن المنتقى يلزمه قيمتهما من الدراهم يوم البيع والقبض لعله بالتوزيع فقوله يوم البيع عائد الى البيع وقوله يوم القبض عائد الى القرض وفي البرازية بقوله لا تجارة كالبيع والدين على هذا وفي الشكاح يلزمه قيمة تلك الدراهم وان كان نقد بعض الثمن دون بعض فسد في الباقي

وان الخلاف الاول مقصور على الدراهم المغشوشة وسوى القديري بين الكل وهو الوجه ادلا فارق يظهر ولم أر من أفصح عن هذا والله تعالى الموفق (قوله وفي البرازية بقوله لا تجارة كالبيع والدين على هذا الخ) يوهم انه من تعلقات الغلاء والرخس وليس كذلك

(قوله وصح البيع بالفلوس النافقة وإن لم تتعين) لأنها أموال معلومة وصارت أمثالا بالاصطلاح  
فجاز بها البيع ووجبت في الذمة كالنقدين ولا تتعين وإن عينها كالنقد إذا لا أردنا تعليق الحكم  
بعينها فحينئذ يتعلق العقد بعينها بخلاف ما إذا باع فلسا بفلسين باعياهم - ما حيث يتعين من غير  
تصريح لأنه لو لم يتعين لفلسد البيع وهذا على قولهما وأما على قول محمد لا يتعين وإن صرحا وأصله  
أن اصطلاح العامة لا يبطل باصطلاحهما على خلافه عنده وعندهما يبطل في حقهما كما قدمناه  
(قوله وبالكسادة لا حتى يعينها) لأنها سلع فلا بد من تعيينها (قوله ولو كسدت أفلس القرض  
يجب رد مثلها) أي عند ادعاء أي حنيفة وقال عليه رد قيمتها التعذر ردها كما قبضها لأن المقبوض ممن  
والمردود لا فقات الممالة فصار كما لو استقرض مثليا فأنقطع لكن عند أبي يوسف عليه القيمة يوم  
القبض وعند محمد يوم الكساد وقول محمد - ما نظري في حق المستقرض لأن قيمته يوم القبض معلومة  
وكذا في حق المقرض بالنظر إلى قول أبي حنيفة وقول أبي يوسف أيسر لأن قيمته يوم القبض معلومة  
ويوم الكساد لا تعرف إلا بخرج ولا في حنيفة أن القرض أعارة وموجبها رد العين معنى وذلك يتحقق  
برد مثله والتمنية زيادة فيه والاختلاف مبني على الاختلاف فيمن غصب مثليا كالرطب ثم انقطع  
عن أيدي الناس وجبت قيمته - اجاعا الكسب عند أبي حنيفة يوم المحصومة وعند أبي يوسف يوم  
العصب وعند محمد يوم الانقطاع وفي الحانية والفتاوى الصغرى والبرازية الفتاوى على قول محمد  
رفقا بالناس وفي المصباح الفلاس الذي يتعامل به ووجهه في القلة أفلس وفي الكثرة فلوس وفي فتح  
القدير وأما إذا استقرض دراهم غالبية الغش فقال أبو يوسف في قياس قول أبي حنيفة عليه مثلها  
ولست أروى ذلك عنه ولكنه رواه في الفلوس إذا أقرضها ثم كسدت وفي البرازية وكذا الخلاف  
أن أقرضه طعاما بالعراق وأخذته بمكة فعند الثاني عليه قيمة يوم قبضه بالعراق وعند محمد قيمته  
بالعراق يوم اختصموا وكذا الخلاف في الفلوس المغضوبة إذا كسدت حال قيام العين وكذا الغدالي  
ثم قال ولو اشترى بالنقد الراجح وتقابض ثم تقايلا بعد - كساده رد البائع المثل لا القيمة عند الإمام  
ولو اشترى بالنقد الكسادة بلا إشارة وتعيين والعقد فاسد كالكساد الطارئ وقالوا لو كان مكانه  
نكاح وجب مهر المثل وفيه نظر ويجب أن يقال لو قيمة الكساد عشرة أو أكثر فهي لها وإن أقل  
فتمام العشرة وإن طرأ الكساد العام في كل الاقطار ثم راجت قبل فسخ البيع يعود البيع جائزا  
لعدم انقاساخ العقد فلا يفسخ - اه - فعلى هذا قول المصنف سابقا بطل البيع أي انفسخ ان فسخه من  
له الدراهم لا مطلقا - اه - (قوله ولو اشترى شيئا بنصف درهم فلوس صح) وعليه فلوس تباع بنصف  
درهم وعلى هذا القول بثلث درهم أو بربعه أو بدانق فلوس أو بقيراط فلوس لأن التبايع بهذا  
الطريق متعارف في القليل معلوم بين الناس لا تفاوت فيه فلا يؤدي إلى النزاع قيد بمساقون  
الدرهم لأنه لو اشترى بدرهم فلوس لا يجوز عند محمد أو بدرهمين فلوس لا يجوز عند محمد لعدم  
العرف وجوزه أبو يوسف في الكل للعرف وهو الأصح كذا في الكافي والنجاشي والدانق سدس درهم  
والقيراط نصف السدس (قوله ومن أعطى صير فيا درهم ما فقال أعطى به نصف درهم فلوس  
ونصفا الاحبة صح) لأنه قابل الدرهم بنصف درهم فلوس ونصف درهم الاحبة من الفضة فيكون  
نصف درهم الاحبة بمقابلة الفضة ونصف درهم ووجه بمقابلة الفلوس قيد بقوله به لأنه لو قال أعطى  
بنصفه فلوسا بنصفه نصفا الاحبة بطل في الكل على قياس قوله وعند - ما صح في الفلوس وبطل  
فما قابل الفضة لأن الفساد عند التفصيل بتقدير تقدير الفساد وعند محمد يتعدى وأصله أن

وصح البيع بالفلوس  
النافقة وإن لم تتعين  
وبالكسادة لا حتى يعينها  
ولو كسدت أفلس القرض  
يجب رد مثلها ولو اشترى  
شيئا بنصف درهم فلوس  
صح ومن أعطى صير فيا  
درهما وقال أعطى به  
نصف درهم فلوس  
ونصفا الاحبة صح

لأن البرازي أمثالا أورد  
ذلك في المنقطع المساوي  
حكمه للكساد كذا نبه  
عليه شيخنا اه أبو السعود  
(قوله وفي فتح القدير  
وأما إذا استقرض دراهم  
غالبية الغش الخ) اعلم أن  
تقييد الاختلاف في رد  
المثل أو القيمة بالكساد  
يشير إلى أنها إذا غلت أو  
رخصت وجب رد المثل  
بالاتفاق وقد عرظ به  
فيما إذا اشترى بغالب  
الغش أو بفلوس نافقة  
واعلم أنه استفيد من  
كلامه أن تقييد الكساد  
بأفلس القرض ليس  
أحترازا يبدل به حكمي



العقد يتكرر عنده تكرر اللفظ وعندهما بتفصيل الثمن حتى لو قال اعطني بنصفه فلوسا واعطني بنصفه نصف الا حبة جاز في الفلوس وبطل في الفضة بالاجماع فهذا صور الاولى مسئلة الكتاب اعطني به نصف درهم فلوس ونصف الا حبة صح اتفاقا الثانية اعطني بنصفه فلوسا ونصفه نصف الا حبة فسد في الكل عنده وفي الفضة فقط عندهما الثالثة اعطني بنصفه فلوسا واعطني بنصفه نصف الا حبة جاز في الفلوس فقط ولم يذكر المصنف القبض قبل الافتراق للعلم به مما قدمه وحاصله ان تفرقا قبل القبض فسد في النصف الا حبة لكونه صرفا لا في الفلوس لانها يبيع في قبض أحده البسولين ولو لم يعطه الدرهم ولم يأخذ الفلوس حتى افتراق بطل في الكل للافتراق عن دين يدين وقد مناشنا من أحكام الفلوس في باب الربا وفي هذا الباب والى هنا ظهر أن الاموال ثلاثة ثمن بكل حال وهو النقدان صحبه الباء ولا قول بل بجنسه أو لا ومبيع بكل حال كالثياب والدواب وثمر من وجهه مبيع من وجهه كالمثليات غير النقدين من المكيل والموزون فان كان معينا في العقد كان مبيعا ولا صحبه الباء وقول بل بمبيع فهو ثمن وثمر بالاصطلاح وهو سلع في الاصل كالفلوس فان كانت رائجة فهي ثمن والافسدة ومن حكم الثمن عدم اشتراط وجوده في ملك العاقد عند العقد ولا يبطل بهلاكه ويصح الاستبدال به في غير الصرف والسلم وحكم المبيع خلافه في الكل ومن حكمها وجوب التساوي عند المقابلة بالجنس في المقدرات الى آخر ما قدمناه في باب الربا والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

### كتاب الكفالة

ذكرها عقب البيوع لانها غالبا تكون بالثمن أو بالمبيع ومناسبتها للصرف لانها تكون آخر البيوع الرجوع معاوضة عما يثبت في الذمة من الاثمان وقدمه علم لانها من البيوع والكلام فيها في عشرة مواضع الاول في معناها لغة قال في المصباح كفلت بالمال وبالنفس كفلا من باب قتل وكفولا أيضا والاسم الكفالة وحكى أبو زيد سمعا من العرب من بابي تعب وقرب وحكى ابن القطاع كفلت وكفلت به وعنه اذا تحملت به ويتعدى الى مفعول ثان بالتضعيف والهمزة فيحذف الحرف فيهما وقد ثبتت مع المثل قال ابن الانباري تكفلت بالمال التزمت به والزمته نفسي وقال أبو زيد تحملت به وقال في المجموع كفلت به كفلة وكفلت عنه بالمال لغريمه حقوق بينهما وكفلت الرجل والصغير من باب قتل كفالة أيضا علمته وقت به ويتعدى بالتضعيف الى مفعول ثان يقال كفلت زيدا الصغير والفاعل من كفالة المال كقيل به للرجل والمرأة وقال ابن الاعرابي وكافل أيضا مثل ضمين وضامن وفرق الليث بينهما فقال الكفيل الضامن والكافل هو الذي يعول انسانا وينفق عليه والكافل وزان جل الضعف من الاجراء والاثم والكافل بفتحين الجوز اه وفي المغرب الكفيل الضامن وتر كميته دال على الضم والتضمن والكفالة ضم ذمة الى ذمة في حق المطالبة اه الثاني في معناها شرعا قد اختلف فيه وقد أشار الى الاصح بقوله (هي ضم ذمة الى ذمة في المطالبة) الضم الجمع ومن النقصاء من جعل الضمان مشتقا من الضم وهو غلط من جهة الاشتقاق لان نون الضمان أصلية والضم لانون فيه فهما مادتان مختلفتان كذا في المصباح والذمة العهد والامان والضمان وقولهم في ذمتي كذا أي في ضمانتي والجمع ضم مثل سيرة وسير كذا في المصباح وقال الاصوليون ان الا دمي يولد له ذمة صالحة للوجوب له وعليه وفي التحرير والذمة وصف شرعي به

### كتاب الكفالة

هي ضم ذمة الى ذمة في المطالبة

الخلاف في رد المثل أو القيمة فيما اذا كان القرض الذي كسب ما غلب غشه وانظر حكم ما اذا اقترض من فضة خالصة أو غالبة أو مساوية للغش ثم كسبت هل هو على هذا الاختلاف أو يجب رد المثل بالاتفاق أبو السعود (قوله حتى لو قال اعطني بنصفه فلوسا الخ) قال في الشرع بلالية لكن قالوا فيه اشكال لان قوله اعطني مساومة كلفظ بمعنى وبالمساومة لا ينعقد البيع فكيف يتكرر بتكراره ولعل الوجه أن يقال تكرار اعطني يدل على ان مقصوده تفريق العقد فعمل على انه جماعا عقدا عقدين كذا في شرح المجموع

### كتاب الكفالة

الاهلية لو جوب ما له وعليه وفسرها غير الاسلام بالنفس والرقبة التي لها عهد والمراد أنها العهد  
فقولهم في ذمته أي في نفسه باعتبار عهدها من باب اطلاق الحال وارادة الحمل اه والمطالبة من  
طالبتها مطالبة وطالبها من باب قاتل كذا في المصباح وحاصله أن الكفيل والمكفول عنه صاروا  
مطلوبين للمكفول له سواء كان المطلوب من أحدهما هو المطلوب من الآخر كما في الكفالة بالمسال  
أولا كما في الكفالة بالنفس فإن المطلوب من الاصيل المال ومن الكفيل احضار النفس واغلق  
المطالبة باطلاقة ينتظمها هذا على رأي بعضهم وجرم مسكين بأن المطلوب منه ما واحد وهو تسليم  
النفس فإن المطلوب عليه تسليم نفسه والكفيل قد التزمه وقيد بالمطالبة لدفع قول من قال انها الضم  
في الدين فيثبت الدين في ذمة الكفيل من غير سقوط عن الاصيل ولم يرجح في المبسوط أحد القولين  
على الآخر وما يظن مانعا من لزوم صيرورة الدين الواحد دينين على هذا القول دفعه في المبسوط  
بأنه لا مانع لانه لا يستوفي الا من أحدهما كالغاصب مع غاصب الغاصب فإن كلا ضمان للقيمة  
وليس حق المسالك الا في قيمة واحدة لانه لا يستوفي الا من أحدهما واختاره تضمن أحدهما  
بوجوب براءة الآخر فكذا هنا لكن هنا بالقبض لا بمجرد اختياره ومما يدل على ثبوت الدين في  
ذمة الكفيل أنه لو وهب الدين للكفيل صح ويرجع الكفيل به على الاصيل مع أن هبة الدين  
من غير من عليه الدين لا يصح والحاصل أن ثبوت الدين في الذمة اعتبارا من الاعتبار الشرعية  
فجاز أن يعتبر الشيء الواحد في ذمتين انما يمتنع في عين تثبت في زمن واحد في طرفين حقيقيين ولكن  
المختار ما ذكره المصنف أنه في مجرد المطالبة لا الدين لان اعتباره في ذمتين وإن أمكن شرعا لا يجب  
الحكم بوقوع كل ممكن الاموجب ولا موجب لان التوثق يحصل بالمطالبة وهو لا يستلزم ولا بد من  
ثبوت اعتبار الدين في الذمة كالوكيل بالشراء يطالب بالثمن وهو في ذمة الموكل كذا في فتح القدير  
وكذا الوصي والولي والناظر يطالبون بمأزوم دفعه ولا شيء في ذمتهم وكذا كل أمين يطالب برد الامانة  
ولا شيء في ذمته وكذا سيد العبد المأذون المدينون مطالب ببيعها أو فدائه ولا دين عليه وأما الجواب  
عن الهبة والابراء فانا جعلناه في حكم دينين تصحيا التصرف صاحب الحق وذلك عنده أما قبله فلا  
ضرورة ولا داعي الى ذلك وفي فتح القدير ولا يخفى أن ما نقل من قول أبي حنيفة أن الدين فعل يقتضي  
أن يكون في ذمة الكفيل أيضا كما هو في ذمة الاصيل اذ فعل الاداء واجب عليه اه وقد يقال  
انما وجب عليه لا سقاط المطالبة عنه وأبو حنيفة انما جعله فعلا لسقوطه عن الميت اذ لا يتأتى الفعل  
منه فلم تصح الكفالة عن ميت مفلس وليس مراده أن حقيقة الفعل لانه وصف قائم بالذمة وانما  
مراده أن المقصود منه الفعل كما لا يخفى وقد صرحوا في مواضع بأنه وصف ولذا قالوا الدين يقتضي  
بامثاله لان ما في الذمة لا يمكن تسليمه وفي الايضاح أخذنا من الغاية أن تعريفها بالضم في الدين  
لا ينتظم الكفالة بالنفس والكفالة بالعين والكفالة بالفعل اه قلت نعم لا يشمل لكن المعرف  
لها بذلك انما أراد تعريف الكفالة بالمسال فان أصل الخلاف نشأ من أن الكفيل هل يثبت في  
ذمته المسال أولا ثم رأيت صاحب البدائع أشار الى ذلك في بيان حكمها ولم يذكر السارحون لهذا  
الاختلاف ثمرة فان الاتفاق على أن الدين لا يستوفي الا من أحدهما وأن الكفيل مطالب وان هبة  
الدين له صحيحة ويرجع به على الاصيل ولو اشترى الطالب بالدين شيئا من الكفيل صح مع أن

ما صورته ووافقه كون  
الكفالة ضم الذمة الى  
الذمة في المطالبة لا في  
الدين على القول الاصح  
انه اذا مات الكفيل بعد  
تعدن الاستيفاء من  
الاصيل يأخذ الطالب  
الدين من تركه الكفيل  
على قول بعض المشايخ  
لانه مدينون على قولهم ولا  
يأخذ على القول الاصح  
لان حق الطالب على  
الكفيل في المطالبة  
مفسد وكذا اذا أبرأ  
الطالب الاصيل برئ  
الكفيل من غير عكس  
هذا على القول الصحيح  
وأما على قول بعض المشايخ  
فلا يبرأ كل واحد من  
الكفيل والاصيل ببراء  
الطالب عن أحدهما بل  
له الاخذ من الكفيل اذا  
أبرأ الاصيل وكذا عكسه  
لان كل واحد مدينون  
ومطالب اه بلفظه لكنه  
لم يغز إلى كتاب فيحرر  
من الكتب المعتمدة  
والله تعالى أعلم اه كذا  
في حاشية الرملى أقول  
وجهه ظاهر وسبب أي  
متنا انه لو أبرئ الاصيل  
أو أخر عنه برئ الكفيل  
وتأخر عنه ولا ينعكس

مع ان المصنف مشى على القول بانها الضم في المطالبة وسيأتى هناك عن الغزالي أيضا ان الذي في الكتب  
المعتمدة ان المسال يحمل بموت الكفيل وانه يؤخذ من تركته

(قوله وينبغي أن يكون قول الشيخ الإمام الخ) قال في النهر هذا وهم منشؤه توهم ان قوله ماله عليك هذا المال يفيد ما ادعاه وليس كذلك اذ معناه ماله عليك المطالبة به وكيف يصح على ما ادعاه ان يكون ما عن الثاني مفرعا على الاصح وهو يوافق فيما اذا عرض المدعي عليه فتارة يفرع على الاول وتارة على الثاني ما هذا التواني (قوله الثالث في بيان ركنها قالوا هو الايجاب والقبول) قال الرملي أقول أي عندهما وهو قول أبي يوسف وألا حتى انها لا تتم بالكفيل وحده ما لم يوجد قبول المكفول له أو قبول أجني عنه في مجلس العقد أو خطاب المكفول له أو خطاب أجني عنه بان قال الطالب أ كفل بنفس فلان لي فقال كفلات أو قال رجل أجني لغيره أ كفل بنفس فلان أو قال عن فلان لفلان فيقول ذلك الغير كفلت تصح الكفالة وتقف على ما وراء المجلس على اجازة المكفول له وللكفيل أن يخرج نفسه عن الكفالة قبل أن يجيز الغائب كفالاته أما إذا لم يوجد شيء من ذلك فقال الكفيل كفلت بنفس فلان لفلان أو بما لفلان على فلان من الدين فانها لا تقف على ما وراء المجلس حتى ٢٢٣ لو بلغ الطالب فقبل لم تصح

تتارخا فيه وفي جامع  
الفصولين الكفالة للصبي  
لم تجز قيل له هو حجر على  
المضار لا المنافع بدليل  
قبول الهدية والصدقة  
وفي هذا منفعة فتجوز  
قال الهبة والصدقة تصح  
بالفعل وفعله معتبرا وأما  
هنا فلا بد من قول وقوله  
لم يعتبر كذا ذكره في  
الكفالة وذكر في الاحكام  
لو كان الصبي تاجرا صحت  
الكفالة ولو خاطب عنه  
أجني وقبل عنه توقفت  
على اجازة وكيف له فان لم  
يخاطب أجني ولا وليه  
وانما خاطب الصبي عند  
أي حنفية ومحمد رجهما  
الله تعالى لا تصح وعند  
أبي يوسف تصح اه والولي

الشراء بالدين من غير من عليه الدين لا يصح ويمكن أن يقال انها تظهر فيما اذا حلف الكفيل  
أن لا دين عليه فعلى الاصح لا يحنث وعلى الضعيف يحنث وجهه المقلد وهو وسياقي عند قوله  
وبطل تعليق البراءة من الكفالة بالشرط ما يقتضي أن يكون ثمرة وفي الحانانية رجل ادعى على غيره  
أنه ضمن له عن فلان الغائب كذا كذا درهما قال الشيخ الامام يحلفه بالله ماله عليك هذا المال من  
الوجه الذي يدعي وعن أبي يوسف ان عرض المدعي عليه للقاضي فانه يحلفه بالله ماله عليك هذا  
المال من الوجه الذي يدعي وان لم يعرض حلفه بالله ماضين والتعريض أن يقول المدعي عليه ان  
الرجل قد ضمن ما لا ثم يؤدي أو يبرئه الطالب أو يؤديه المضمون عنه فيبرأ الضامن اه وينبغي  
أن يكون قول الشيخ الامام مفرعا على أنها للضم في الدين وما عن أبي يوسف مفرع على الاصح كما لا  
يخفى ومما يضعف أنها للضم في الدين أن المدين لو دفع الدين ثم كفل به انسان قالوا لا يصح مع  
قولهم ببقاء الدين بعد الدفع وأن الساقط المطالبة بالالفاظ الامة ولم يجعل أبو يوسف في قوله  
الاخير القبول ركنًا فجعلها تتم بالكفيل وحده في المال والنفس الثالث في بيان ركنها قالوا هو  
الايجاب والقبول بالالفاظ الامة ولم يجعل أبو يوسف في قوله الاخير القبول ركنًا فجعلها تتم  
بالكفيل وحده في المال والنفس واختلف على قوله فقيل يتوقف على اجازة الطالب وقيل تنفذ  
وللطالب الرد وثمره الخلاف فيما اذا مات المكفول له قبل القبول فن قال بالتوقف قال لا يؤخذ  
الكفيل الرابع في شرائطها وهي أربعة أنواع في الكفيل والاصيل والطالب والمكفول به ثم منها  
ما هو شرط الانعقاد ومنها ما هو شرط النفاذ أما شرائط الكفيل فالعقل والبلوغ وهما شرطان  
للا انعقاد فلا ينعقد كفالة مجنون وصبي الا اذا استدان الولي دينًا في نفقة اليتيم وأمره بان يضمن  
المال عنه فانه صحيح ولو أمره بكفالة نفسه عنه لم يجز لان ضمان الدين قبل ربه من غير شرط فالشرط  
لا يز يد الا كما قد لم يكن متبرعا فامضمان النفس وهو تسليم نفس الاب أو الوصي فلم يكن عليه

الاب أو الجد عند عدمه أو الوصي من أحدهما أو القاضي لولا اب ولا جد ولا وصي منهما (قوله وثمره الخلاف الخ) قال الرملي يفهم  
منه انه لا يشترط على قوله في المجلس بل يصح قبل موته ويفهم منه أيضا صحته على قوله ولو بعد موت الكفيل والمكفول عنه  
تأمل (قوله الا اذا استدان الولي دينًا الخ) قال في النهر ثم رأيت في المحيط عز المسئلة الى المبسوط واظنه في كفالة الصبي واذا  
استدان له أبوه أو وصيه وأمران يكفل عنه في الدين وبه نفسه جازت الكفالة بالدين دون النفس لان الاب أو الوصي متى استدان  
على الصبي للنفقة كان لهما الرجوع بذلك في مال الصبي فكان أداء الدين على الصبي الا ان الوصي ينوب عنه في الاداء فاذا أمر  
بالضمان فقد أذن له بالاداء وهو عاك الاداء باذنه فيجب عليه الاداء فلم يكن هذا الضمان تبرعا اه وهو صريح في ان الصبي  
يطالب بهذا المال بموجب الكفالة ولولاها لكان الطالب انما هو على الولي وبهذا التقرب بطل قول عصرى هذا الاستثناء  
مستدرك بل لا تصح كفالة الصبي مطلقا فتدبره اه قلت ومثل ما نقله عن المحيط منذ كور في الولو الحجة

(قوله وتصح كفاالة المكاتب والمأذون عن مولاهما) قال في النهر وينبغي أن يقيد ذلك بما إذا كانت بامرهم رأيت كذا في عقد  
الفرائد معزى إلى المبسوط حيث قال وكفاالة العبد التاجر عن سيده بمال أو بنفسه بغير إذنه باطل (قوله الثاني أن يكون معلوما)  
قال الرملي وأما المكفول ٢٢٤ عنه فسيأتي قريبا في الحاشية نقلا عن التتارخانية أنهما لو شهدا أنه كفل لهذا الرجل

فكان متبرعا به فلم يجز وأحرية بشرط فقاذا فلم ينفذ كفاالة العبد ولو مأذونا له في التجارة ويؤاخذ  
بها بعد العتق بخلاف الصبي لا يؤاخذ بها بعد البلوغ لعدم انعقادها فان أذن المولى لعبده فيها فان  
كان مديونا لم يجز والا جازت ويصح فيها إلا أن قذاه ولم تجز كفاالة المكاتب عن أجنبي ولو أذن مولاه  
ويطالب بها بعد عتقه وتصح كفاالة المكاتب والمأذون عن مولاهما ولا يشترط أن يكون  
الكفيل صحيحا فتصح كفاالة المريض لكن من الثلث لأنها تبرع وأما شرائط الاصيل فالأول أن  
يكون قادرا على تسليم المكفول به أما بنفسه أو بنائبه فلم تصح الكفاالة عن ميت مفلس الثاني أن  
يكون معلوما فلو كفل بماعلى واحد لم تصح ولا يشترط أن يكون حرا بالغا قلا وأما شرائط  
المكفول له فالأول أن يكون معلوما الثاني وجوده في مجلس العقد وهو شرط الانعقاد وقد تقدم  
في بيان الركن وتفرع على اشتراط قبوله أنه لا بد من عقله لا حرية وأما شرائط المكفول به فالأول  
أن يكون مضمونا على الاصيل ديناً أو عينا أو نفساً أو فعلاً ولا يشترط في العين أن تكون مضمونة  
لنفسها الثاني أن يكون مقدورا التسليم من الكفيل فلا تجوز بالجود ودوا القصاص الثالث أن يكون  
الدين لازما وهو خاص بالكفاالة فلا تجوز الكفاالة بتبديل الكتابة ولا يشترط أن يكون معلوم القدر  
الكل من البدائع مختصرا الخامس في سببها قالوا سبب وجودها تضيق الطالب على المطلوب مع  
قصد الخارج دفعه عنه أما تقر بالمال إلى الله تعالى أو أزاله للأذى عن نفسه إذا كان المطلوب ممن يهجم  
مأهله وسبب شرعيتها رفع هذه الحاجة والضرر الذي ذكرناه السادس في حكمها ففي البدائع  
لها حكمان أحدهما ثبوت مطالبة الكفيل بماعلى الاصيل فان كان عليه دين طوالب بكاه الكفيل  
ان كان واحدا وان كانا اثنين طوالب كل واحد بنصفه وفي الكفاالة بالنفس يطالب باحضاره ان  
أمكن كسبياً في الكفيل بالعين يطالب بتسليمها حال قيامها وبسببها حال هلاكها وبالتسليم  
يطالب بها وبالفعل جميعاً وقد مبأنه يصح اشتراط الخيار فيها أكثر من ثلاثة فيصاح تعليقه  
وما لا يصح قبيل الصرف السابع في صفتها فهي عقد جائز به لازم وسيأتي أن له الرجوع عنها  
في مسئلة بايع فلانافا يابعتة فهو على الثامن في محاسنها ومساوئها فحاشا لها جلية وهي تفرج  
كرب الطالب الخائف على ماله والمطلوب الخائف على نفسه فقد كفاهما مؤنة مأهلهما وهو نعمة  
كبيرة عليهم ولذا كانت من الأفعال العالية حتى امتن الله بها حيث قال وكفلها زكريا في قراءة  
التشديد المتضمن للامتنان على مريم إذ جعل لها من يقوم بمصالحها ويقوم بمساوئها كما في  
المحتجب قال الامتناع عن التكفل أقرب إلى الاحتياط لأنه مكتوب في التوراة والزعامة أولها ملامة  
وأوسطها ندامة وآخرها غرامة اه التاسع في أنواعها سيأتي أنها نوعان كفاالة بالنفس وكفاالة  
بالمال العاشر في دليلها قوله تعالى ولمن جاء به جل بعبر وأنا به زعيم وقوله صلى الله عليه وسلم الزعيم  
غارم رواه أبو داود والترمذي وفي الدر المنثور الزعيم الكفيل وغارم من الغرم وهو أداء شيء لازم له  
ويحتاج إلى معرفة أسامي أربعة المكفول عنه وهو المدين والمكفول له وهو الدائن والكفيل وهو

بنفس رجل نعرفه بوجهه  
ولكن لا نعرفه باسمه  
فهو جائز وان قال الكفل  
بنفس رجل لا نعرفه لا  
بوجهه ولا باسمه فالشهادة  
جائزة وان هذه المسئلة  
دليل على أنه لا تشترط  
تسمية المكفول عنه وذكر  
تسبه تامل (قوله فالأول  
أن يكون مضمونا على  
الاصيل) قال الرملي يعلم  
بذلك جواب واقعة  
الفتوى وهي الكفاالة  
بالمسلم فيه في السلم الفاسد  
وهو عدم صحته لان  
المكفول به غير مضمون  
على الاصيل وسيأتي ان  
الكفاالة بالمال شرطها  
أن يكون الدين صحيحا  
وسيأتي في شرح قوله  
وصح لوئنا اندلو كفل  
بالمثل ثم ظهر فساد البيع  
برجع الكفيل بمادفعه  
وكيف صح به وهو  
لا يطالب به الاصيل فاني  
يطالب به الكفيل تامل  
(قوله فلا تجوز تبديل  
الكتابة) قال في النهر  
وينبغي أن يكون من ذلك  
الكفاالة بنفقة الزوجة

قبل القضاء بها والمضى لما قدمناه من أنها لا تصير ديناً إلا بها وبديل الكتابة دين إلا أنه ضعيف ولا تصح الكفاالة به  
في ماليس ديناً أولى وقد أفتيت به (قوله والكفيل وهو المتمزم) قال الرملي ويسمى المتمزم لذلك ضامنا وضميناً وجيلاً وزعيماً وكافلاً  
وكفيلاً وصييراً وقبيلاً قال المساوردي غير أن العرف جاربان الضمين مستعمل في الأموال والحيل في الديار والزعيم في الأموال

العظام والكفيل في

النفوس والصنير في

الجسيخ وكالضمين فيما

قاله الضامن وكالكفيل

الكافل وكالصبر القليل

قال أبو حيان في صحته

والزعم لغة أهل المدينة

والجمل لغة أهل مصر

والكفيل لغة أهل العراق

كسذا في شرح الروض

لشيخ الاسلام زكريا

(قوله ولا يقال مكفول

عنه) قال الرملي قد وجدنا

بعضهم بقوله وسياقي

قريباً فيما كتبناه في

الحاشية نقلاً عن

وتصح بالنفس وان تعددت

بكفلت بنفسه وبمعاير

نه عن البدن وبجزءه

شائع وبضمنته

التتارخانية بعزوه للذخيرة

(قول المصنف بكفلت

بنفسه) قال الرملي كفل

بفتح الفاء أفصح من

كسرها وقال شيخ الاسلام

زكريا في شرح الروض

وقال فان قلت كفل متعد

بنفسه كقوله تعالى وكفلها

زكريا فلم يعداه المصنف

بغيره وبعبارة المصنف

كفل باحد الرجلين قلت

ذلك بمعنى عال وما هنا

بمعنى ضمن والستزم

واستعمال كثير من

الفقهاء له متعد بنفسه

مؤول فان صاحب الصحاح

والقاموس وغيرهما من

الملتزم والمكفول به وهو الدين ويقال للمكفول بنفسه مكفول به ولا يقال مكفول عنه كذا في التتارخانية (قوله وتصح بالنفس وان تعددت) أي الكفالة بان أخذ منه كفلاً ثم كفلاً ثم آخر وجاز رجوع الضمير الى النفس بان كفل واحداً نفوساً كما يجوز بالديون الكثيرة لاطلاق قوله عليه الصلاة والسلام الزعيم غارم من غير فصل بين الكفالة بالمال والكفالة بالنفس ولا يقال لا غرم في كفالة النفس لانا نقول لا غرم لزوم ضرر عليه ومنه قوله تعالى أن عذابها كان غراماً وما يمكنه العمل بوجوبها بان يخلى بينه وبين المكفول أو يرافقه اذا دعاه أو يكرمه بالحضور الى مجلس القاضي وان لم يقدر استئمان باعوان القاضي ولانه التزم ما هو واجب على الاصيل وهو حضوره الى مجلس القاضي وسياقي حكم ما اذا تعدد الكفيل فسلم البعض هل يبرأ الباقي فان قلت هل يجبر أحد على اعطاء الكفيل بالنفس قلت يجبر المدعى عليه على اعطاء الكفيل بمجرد الدعوى سواء كان المدعى عليه معروفاً أو لا في ظاهر الرواية الا اذا كان غريباً وسياقي في كتاب الدعوى وفي القنينة ليس للمدعى ولا للقاضي طلب الكفيل بقوله لي عليه دعوى قبل بيان الدعوى واذا طلب القاضي منه كفلاً وامتنع لا يحبس به القاضي وانما يأمره بالملازمة كذا في البرازية وفي البرازية وفي الدين المؤجل اذ اقرب التحول وأراد المديون السفر لا يجب اعطاء الكفيل وفي الصغرى ليس له مطالبة الكفيل ولم يقيد بالمؤجل وقال الثاني لو قيل له طلب الكفيل قيساً على نفقة شهر لا يبعد وفي المنتقى قال رب الدين مديون يبرأ السفر له التكفيل وان كان الدين مؤجلاً وفي الظهيرية قالت زوجي يريد أن يغيب فخذ بالنفقة كفلاً لا يحبسها الحاكم الى ذلك لانها لم تجب بعد واستحسن الامام الثاني أخذ الكفيل رفقاً بها وعليه الفتوى ويجعل كانه كفل بما ذاب لها عليه وفي المحيط لو أفنى يقول الثاني في سائر الديون بأخذ الكفيل كان حسناً رفقاً بالناس وفي شرح المنظومة لابن الشحنة وهذا ترجيح من صاحب المحيط اه وفي القنينة ان عرف المديون بالمطل والتسوف يأخذ الكفيل والا فلا وجاز ان يكون المراد من تعددها ان يكون الكفيل كفل ولذا قال في الحاشية الكفيل بالنفس اذا أعطى الطالب كفلاً بنفسه فبات الاصيل برئ الكفيلان وكذا الوثبات الكفيل الاول برئ الكفيل الثاني اه وأشار بجواز تعددها الى أن المكفول له اذا أخذ من الاصيل كفلاً آخر بعد الاول لم يبرأ الاول كذا في الحاشية فلقوله وان تعددت ثلاثة أو حقه (قوله بكفلت بنفسه وبمعاير عن البدن وبجزءه شائع) أي تصح الكفالة بالنفس بقوله بكفلت بنفسه فلان أو برأسه أو وجهه ورقبته وعنقه وكل عضو منه يعبر به عن جميع البدن أو ثلثه أو ربعه وقد قدمناه في الطلاق وقد ذكروا صحة الكفالة بالروح ولم يذكروا في الطلاق وينبغي الوقوع به وذكر في الطلاق الفرج ولم يذكروا هنا وينبغي صحة الكفالة به اذا كانت امرأة كذا في التتارخانية ولم يذكروا محمد رحمه الله تعالى ما اذا كفل بعينه قال البلخي لا يصح كافي الطلاق الا أن ينوي به البدن والذي يجب أن تصح الكفالة به كالطلاق اذا تعين مما يعبر به عن الكل يقال عين القوم وهو عين في الناس ولعله لم يكن معروفاً في زمانهم أما في زماننا فلا شك في ذلك بخلاف ما لو قال بيده أو رجله ويتأني في دمه ما تقدم في الطلاق كذا في فتح القدير قيدنا بكونه جزء الكفيل عنه لان الكفيل لو أضاف الجزء اليه بان قال الكفيل كفل لك نصفي أو ثلثي فانه لا يجوز ذكره في الكرخي في باب الرهن كذا في السراج الوهاج (قوله وبضمنته) أي تصح بقوله ضمن لك فلانا لانه تصرح بمقتضاها



أئمة اللغة لم يستعملوه إلا متعديا بغيره اه أقول فلذا أتى النسفي بالباء في نفسه اه (قوله لانه لو قال أنا ضامن) قال الرملي اوصفت  
بغير ضمير قال الغزالي أقول ٢٢٦ يستفاد من هذا انه لا بد في حجة الكفالة من البيان اه كلامه أقول فلو قيل أتضمن

قد بقوله ضمنت لانه لو قال أنا ضامن حتى تجتمعا أو تلتقيا لا يكون كفيلا لانه لم يبين المضمون نفسه  
أو لا كذا في الخائبة وفي السراج الوهاج لو قال على حتى تجتمعا أو تلتقيا فهو جائز لان قوله هو على  
ضمنان مضاف الى العين وجعل الالتقاء غاية له وفي التتارخانية هو على حتى تجتمعا فهو كفيلا الى  
الغاية التي ذكرها وعلى هذا فلو قال حتى تلتقيا فهو كفيلا الى الغاية اه (قوله وعلى) لانه كلمة  
على للوجوب فهي صيغة التزام وفي التتارخانية قال لك عندي هذا الرجل أو قال دعته الى كانت  
كفالة (قوله والى) بمعناه لقوله صلى الله عليه وسلم من ترك كالا الى أى يتيمما الى ومن ترك  
مالا فلورثته (قوله وأنا زعيم) لان الكفيل يسمى زعيما قال الله تعالى حكاية عن صاحب يوسف  
وأنا به زعيم أى كفيل كذا ذكر الشارحون لكن ذكر الرازي في شرح مختصر الطحاوي ان  
من الناس من يظن أن قوله تعالى ولمن جاء به حل بعير وأنا به زعيم ان ذلك كفالة وليس منها في شيء  
لان القائل مستاجر لمن جاء به وهو الذي يلزمه ضمان الاجرة التي عده عليه من جاء به وليس ضمانا  
عن أحد وجوابه يحتمل على انه كان رسولا من جهة الملك والرسول سفير فلا تجب الاحكام عليه كان  
يقول ان الملك قال لمن جاء به حل بعير ثم يقول من جهته وأنا بذلك الحمل على الملك كفيلا وذكر الفخر  
الرازي بعدما قرر انها دليل الكفالة الا أن هذه كفالة لرد مال السرقة وهو كفالة ما لم يجب لانه لا يحل  
للسارق أن يأخذ شيئا على رد السرقة ولعل مثل هذه الكفالة كانت تصح عندهم اه وذكر  
القاضي أن في هذه الآية دليلا على جواز الجمالة وضمنان الجعل قبل تمام العمل اه وفي الدرر  
المشور لا سيوطي عن مجاهد في قوله وأنا به زعيم قال الزعيم هو المؤمن الذي قال آيتنا العبر اه  
(قوله وقيل به) أى بفلان لان القيل هو الكفيل ولذا يسمى الصك قبالة لانه يحفظ الحق فعناء  
القابل للضمنان وفي الصحاح القيل الكفيل والعريف وقد قيل به يقبل به قبالة ونحن في قبالة  
أى في عرافته والقيل الجماعة تكون من الثلاثة فصاعدا من قوم شتى مثل الروم والزيج والعرب  
والجمع قبل اه وفي التتارخانية أنا قيسل لك بنفس فلان كان كفيلا كما لو قال على ان آتيك به  
سواء (قوله لا يا نا ضامن معرفته) أى لا تصح بهذا القول وقال أبو يوسف يصير ضمانا للعرف  
لانهم يريدون به الكفالة وجهه ما في الكتاب أنه التزم معرفته دون المطالبة فصار كالتزامه دلالة عليه  
أوقال أوقفك عليه وقال الفقيه أبو الليث هذا القول عن أبي يوسف غير مشهور والظاهر ما عنهما وفي  
خزانة الواقعات وبه يبقى أى بظاهر الرواية كذا في فتح القدير وفي الخلاصة وعليه الفتوى قيد  
بالمعرفة لانه لو قال أنا ضامن لتعريفه أو على تعريفه ففيه اختلاف المشايخ والوجه لزوم لانه مصدر  
متعد الى اثنين فقد التزم أن يعرفه الغريم بخلاف معرفته فانه لا يقتضى المعرفة الكفيل المطلوب  
كذا في فتح القدير ولو قال أنا ضامن لوجهه فانه يؤخذ به لان الوجه يعبر به عن الجملة فكأنه قال  
أنا ضامن له كذا في السراج الوهاج وأشار الى أنه لو قال أنا أعرفه لا يكون كفيلا كما في السراج وفي  
الخائبة ولو قال أنا كفيلا لمعرفه فلان لا يكون كفيلا ولو قال معرفة فلان على قالوا يلزمه أن يدل عليه  
اه وفي التتارخانية ألفاظ الكفالة كل ما ينبي عن العهدة في العرف والعادة ثم قال لو كفل بنفس

هذا الرجل فقال ضمنت  
أو أنا ضامن صح لان  
السؤال معاد في الجواب  
فصل البيان اه هذا  
ونقل بعض الفضلاء عن  
الشلي قدر اجعت نقولا  
كثيرة من المتن والشرح  
والفقاوى فبعضهم صرح  
بان ضمنت من ألفاظ  
الكفالة بالنفس  
لا الكفالة بالمال ولم أر  
أحدا من مشايخنا ذكرها

وبع على والى وأنا زعيم  
وقيل به لا يا نا ضامن  
لمعرفته

في ألفاظ الكفالة بالمال  
لكن قال الشيخ أبو نصر  
الاقطع عند قول  
القيدورى في الكفالة  
بالنفس وكذلك ان قال  
ضمنته أو هو على أو الى  
أو أنا زعيم به أو قيل به  
فاثبت ان هذه اللفاظ  
يصح الضمان بها فلا  
فرق بين ضمان النفس  
و ضمان المال اه وينبغي  
أن يقال هذه اللفاظ ان  
أطلقت تجمل على  
الكفالة بالنفس واذا  
كان هناك قرينة على

الكفالة بالمال فتتمحض حيثما دل الكفالة به اه قلت ومفاده ان البيان ليس شرطاً في صحتها  
وانها عند عدمه تجمل على الكفالة بالنفس وهو خلاف ما في الخائبة ولا يمكن جملة على ما في السراج لوجود البيان بالاضافة فيه  
وفرق بين أنا ضامن وبين هو على خلافاً لما في المنح تأمل (قوله كانت كفالة) قال الرملي أى كانت كفالة بالنفس  
رجل

رجل وسلمه اليه ويرئ ثم ان الطالب لزم المطلوب فقال له الكفيل دعه وأناعلى كفالتي أو على مثل كفالتي لاشك أنه كفالة مبتدأة ولم يذكر المصنف الكفالة المقيّدة بالوقت قال في الخاتمة رجل كفّل بنفس رجل الى ثلاثة أيام ذكر في الاصل أنه يصير كفّيلاً بعد الايام الثلاثة وجعله بمنزلة ما لو قال لامرأته أنت طالق الى ثلاثة أيام فان الطلاق يقع بعد ثلاثة أيام وكذلك لو باع عبداً بالف الى ثلاثة أيام يصير مطالباً بالثمن بعد الايام الثلاثة وعن أبي يوسف يصير كفّيلاً في الحال وقال في الطلاق يقع الطلاق في الحال أيضاً وقال الفقيه أبو جعفر يصير كفّيلاً في الحال قال وذكر الايام الثلاثة لتأخير المطالبة الى ثلاثة أيام لا لتأخير الكفالة ألا ترى أنه لو سلم الكفول به قبل الايام الثلاثة يجبر الطالب على القبول كتجهيل الدين المؤجل وما ذكر في الاصل أراد به أن يكون كفّيلاً مطالباً بعد الثلاثة وغيره أخذ بظاهر الكتاب وقالوا لا يصير كفّيلاً للحال فاذا مضت قبل تسليم النفس كان كفّيلاً أبداً الى أن يسلم فاذا قال أنا كفيل بنفس فلان من اليوم الى عشرة أيام صار كفّيلاً في الحال فاذا مضت العشرة خرج عنها ولو قال أنا كفيل بنفسه الى عشرة أيام فاذا مضت العشرة فاني برى قال ابن الفضل لا مطالبة عليه بها الا فيما ولا بعدها وذكر في الاصل كفّلت بنفس فلان شهراً كان كفّيلاً أبداً كقوله أنت طالق شهر او لو قال على نفسه الى شهر عن محمد انه قال لا سيدل عليه حتى يضي شهر ولو قال نفسه على الى شهر فاذا مضى شهر فانا برى منه قال هذا لم يضمن شيئاً اه وفي التتارخانية اذا كفّل الى ثلاثة أيام كان كفّيلاً بعد الثلاثة ولا يطالب في الحال في ظاهر الرواية وفي السراج وهو الاصح وفي الصغرى وبه يفتى وفي البرازية كفّل بنفسه الى شهر على انه برى فاذا مضى شهر قال الفقيه أبو الليث القنوي على انه لا يصير كفّيلاً وفي الواقعات الفتوى على انه يصير كفّيلاً كفّل الى شهر طالبه بعد شهر ويبطل ما قاله البعض انه كفّل في الحال مؤجلاً الى شهر دل عليه ما ذكره عصام انه لو قال أنت طالق الى شهر يقع بعد الاجل الآن ينوى الوقوع في الحال دل على انه لا يصير كفّيلاً في الحال وبه يفتى بخلاف أماراتي بعد ما الى شهر حيث يصير الامر يبدى في الحال الى شهر لان الطلاق لا يمحتمل التأقيت والامر محتمله وكذلك الكفالة تحتمل التأقيت ولا تعني بقوله انه كفيل بعد شهر انه ليس بكفيل للحال ألا ترى ان الكفيل لو سلم للحال يجب على الطالب القبول ولو لم يصير كفّيلاً الا بعد الشهر لما أجبر في الحال لكن ذكر الشهر تأجيل للكفيل حتى لا يطالب للحال ويطالب بعد الاجل اه

(قوله وان شرط تسليمه في وقت بعينه أحضره فيه ان طلبه فان أحضره والا حبسه الحاكم

قوله ويبطل ما قاله البعض انه كفّل في الحال مؤجلاً الى شهر دل عليه ما ذكره عصام انه لو قال أنت طالق الى شهر يقع بعد الاجل الآن ينوى الوقوع في الحال دل على انه لا يصير كفّيلاً في الحال وبه يفتى بخلاف أماراتي بعد ما الى شهر حيث يصير الامر يبدى في الحال الى شهر لان الطلاق لا يمحتمل التأقيت والامر محتمله وكذلك الكفالة تحتمل التأقيت ولا تعني بقوله انه كفيل بعد شهر انه ليس بكفيل للحال ألا ترى ان الكفيل لو سلم للحال يجب على الطالب القبول ولو لم يصير كفّيلاً الا بعد الشهر لما أجبر في الحال لكن ذكر الشهر تأجيل للكفيل حتى لا يطالب للحال ويطالب بعد الاجل اه

(قوله وان شرط تسليمه في وقت بعينه أحضره فيه ان طلبه) لانه التزمه بالشرط في الكفالة فيجب عليه الوفاء به ان طلبه في ذلك الوقت أو بعده كالدين المؤجل اذا حل (قوله فان أحضره والا حبسه الحاكم) لا تمتناعه عن ايفاء ما وجب عليه ولكن لا يحبس به أول مرة حتى يظهر مطله لانه جزاء الظلم وهو ليس بنظام قبل المطلق وذكر الشارح انه ينبغي أن يفصل كما فصل في الحبس بالدين من انه ان ثبت الدين باقراره لم يجمل بحبسه ولا يحجل وظاهره انه لم يطلع على نقل في المسئلة وفي البرازية أقر بالكفالة بالنفس أو ثبتت بالبيّنة عند الحاكم قال الخصاص لا يحبس به في أول مرة وفي ظاهر الرواية كذلك في الاقرار وأما في البيّنة يحبس به ولو أول مرة اه وهكذا في الخاتمة وصرح فيها بانه كالدين وفي النهاية هذا اذا لم يظهر عجزه فان ظهر فلا معنى لحبسه الا أنه لا يحال بينهما بل يلزمه كالمدين وفي شرح المنظومة معزيا الى المبسوط لو ادعى الكفيل بالنفس انه دفعه الى وكيل الطالب وأنكر الطالب حلف على علمه لانه استحلاف على فعل الغير بخلاف ما اذا ادعى الكفيل بالنفس انه دفع اليه فانه يستحلف على البتة وفي السراج الوهاج ثلاثة كفلاء رجل ان نفسه كفالة واحدة فأحضره

وان شرط تسليمه في وقت بعينه أحضره فيه ان طلبه فان أحضره والا حبسه الحاكم

(قوله ويبطل ما قاله البعض الخ) أقول ينبغي أن يكون ما قاله البعض هو المفتى به في زماننا فانه هو المتعارف بين الناس لا يقصدون غيره وقد قالوا ان لفظ عندي للضمان للعرف مع انه للامانة وقالوا أيضاً يحمل كلام كل عاقد وحالف وواقف على عرفه ولغته وان خالف لغة العرب

أحدهم برؤا جميعا وان كانت الكفالة متفرقة لم يبرأ الباقيون لان الكفالة اذا كانت واحدة  
فلا حضار المستحق واحد فاذا سلمه واحد لم يبق هناك احضار واحد واما اذا تفرقت فكل عقد  
أوجب احضارا على حدة فاحضار واحد لا يسقط احضار غيره ولو تكفلوا بمال كفالة واحدة أو  
متفرقة فادى واحد جميع المال برئ الباقيون لان المكفول به مال واحد فاذا أداه واحد لم يبق على  
غيره مال اه وفي النزازية كفيل بنفس رجل لرجلين فسلمه الى أحدهما برئ له والاخر على حقه  
لان كلا منهما ليس نائب الآخر (قوله وان غاب أمهله مدة ذهابه وإيابه) يعني ولا يحبس له عدم  
ظهور ومطله وهو مقدم بما اذا أراد الكفيل السفر اليه فان أباحبسه للحال من غير امهال ككافي  
النزازية وفي التنازخانية وان كان في الطريق عذرا لا يؤخذ الكفيل به والاياب بالكسر الرجوع  
من أب يؤب أو باو أو بة وإيابه كذا في الصحاح وأشار الى أنه لو كفيل بنفس محبوس أو غائب صح  
كافي النزازية وقوله وان غاب أي وان ثبت عند القاضي أن الكفيل غائب ببلد آخر يعلم القاضي  
أو بيئته أقامها الكفيل كافي النزازية أطلقه فشمّل المسافة القريبة والبعيدة كافي فتح القدير  
(قوله فان مضت ولم يحضره حبسه) لانه ظهر مطله الى أن يظهر للقاضي تعذرا حضاره بشهود أو  
بدلالة الحال فطلقه كالمديون المفلوس وينظره الى وقت قدومه ولا يحول بينه وبين الطالب فيلزمه  
ولا يمنع من أشغاله كذا في فتح القدير وان أضرت ملازمته استوثق منه بكفيل كذا في التنازخانية  
(قوله فان غاب ولم يعلم مكانه لا يطالب به) لانه عاجز ولا بد من ثبوت انه غائب لم يعلم مكانه اما  
بتصديق الطالب وعليه اقتصر الشارح أو بيئته أقامها الكفيل لما في القبيصة عن علي السعدي  
اذا غاب المكفول عنه فلا بد أن يلزم الكفيل حتى يحضره والحيلة في دفعه أن يدعي الكفيل  
عليه أن خصمك غائب غيبة لا تدري فينزل في موضع فأن أقام بينة على ذلك تندفع عنه المحصومة  
اه وفي ملازمة الطالب الكفيل عند محضره عن احضار الاصيل اختلاف ذكر السرخسي انه يلزمه  
وذكر شيخ الاسلام انه لا يلزمه كذا في التنازخانية فان اختلفت أولا بينة فقال الكفيل لا أعرف مكانه  
وقال الطالب تعرفه فان كان له خرجة معلومة للتجارة في كل وقت فالقول للطالب ويؤمر الكفيل  
بالذهاب الى ذلك الموضع والافالقول للكفيل لتسكه بالاصل وهو الجهل وقوله لا يطالب به مقدم  
بما اذا لم يبرهن الطالب على انه بموضع كذا فان برهن أمر الكفيل بالذهاب اليه واحضاره  
لانه علم مكانه ولو علم انه ارتد ومحق بدار الحرب يؤجل الكفيل مدة ذهابه وإيابه ولا تبطل بالحاق  
بدار الحرب لانه وان كان مونا حكما لكن بالنسبة الى ماله والا فهو حي مطالب بالتوبة والرجوع  
هكذا أطلقه في النهاية وقيدته في الذخيرة بما اذا كان الكفيل قادرا على رده بان كان بيننا وبينهم  
مواعدة انهم يردون اليه المرتد والا لا يؤاخذ به اه وهو تقييد لا بد منه ثم في كل موضع قلنا انه  
يؤمر بالذهاب اليه للطالب أن يستوثق بكفيل من الكفيل حتى لا يعيب الاخر وفي الحائنية  
الكفيل بالنفس اذا منع المكفول به عن السفر ان كانت الكفالة حالة كان له أن يمنع حتى يخرج  
عن عهدة الكفالة وان كانت الكفالة مؤجلة ليس له أن يمنع من الخروج قبل حلول الاجل اه  
ظاهره ان الكفيل ملازمة الاصيل اذا كانت حالة وان لم يلزمه الطالب (قوله فان سلمه بحيث  
يقدر المكفول له أن يخصمه كصبر برئ) لانه أتى بما التزمه اذ لم يلتزم تسليمة الامرة واحدة  
وحصل مقصود الطالب فلم يبق الكفالة كما لو تكفل بمال فقضاء أطلقه فشمّل ما اذا كان  
للتسليم وقت فسلمه قبله أولا لان الاجل حق الكفيل فله اسقاطه كالدين المؤجل اذا قضاه المديون

وان غاب أمهله مدة  
ذهابه وإيابه فان مضت  
ولم يحضره حبسه فان غاب  
ولم يعلم مكانه لا يطالب  
به فان سلمه بحيث يقدر  
المكفول له أن يخصمه  
كصبر برئ

(قوله وان ثبت عند  
القاضي ان الكفيل)  
صوابه المكفول عنه  
(قوله والا فالقول للكفيل  
الح) هذا مخالف لقوله  
أولا ولا بد من ثبوت انه  
غائب لم يعلم مكانه فانه  
يقضي انه لا يكفي قول  
الكفيل لا أعرف مكانه  
تأمل

(قوله فهذا القدر تسليم منه) قال في النهر ينبغي حمله على ما اذا كان التسليم بعد الطلب (قوله وفي القيمة سلم الكفيل بالنفس الخ) قال في النهر الظاهر ضعفه (قوله وهو قول زفر) قال في النهر وفي الواقعات الحسامة جعل هذا رأيا للمتأخرين لا قولاً لزفر ولفظه والمتأخرون من مشايخنا يقولون جواب الكتاب انه يبرأ اذا سلم في السوق أو في مواضع أخرى في مصر بناء على عاداتهم في ذلك الزمان أما في زماننا فلا يبرأ إلا أن الناس يعينون المطالب على الامتناع عن المحضور لغلبة الفسق ٢٢٩ فكان الشرط مفيداً فيصح

وبه يفتي اه وهو الظاهر اذ كيف يكون هذا اختلاف عصر وزمان مع ان زفر كان في ذلك الزمان اه وفيه نظر اذ كم من مسألة اختلف فيها الامام وأصحابه وجعلوا الخلاف بسبب اختلاف الزمان كمسئلة ولو شرط تسليمه في مجلس القاضى سلمه ثم

الاكتفاء بظاهر العدالة وغيرها وبعد نقل الثقات ذلك عن زفر كيف ينبغي بكلام يحتمل انه مبني على قوله تأمل (قوله لاحتمال أن يكون شهوده فيما عنده) كان حق التعبير أن يقال لاحتمال أن يكون شهوده في المصر الذي كفل فيه والا ففى التعمين لا يبرأ اتفاقاً كما ذكره (قوله قيل انه اختلاف عصر وزمان) قال الزيلعي فابو حنيفة قال ذلك في زمنه حين كانت الغلبة لاهل

قبل الحول والتسليم بالتخية بينهما وبين الخصم وذلك برفع الموانع فيقول له هذا خصمك فذه ان شئت فان سلمه بعد طلبه برئ مطلقاً ولا فلا يبرأ حتى يقول سلمته اليك بجهة الكفالة وفي القنية كان المكفول له جالساً مع قوم في مدرسة فجاء الكفيل بالمكفول عنه وقال له هو المكفول عنه فلم يجلس بل مروخج الى باب آخر فهذا القدر تسليم منه اه قيد بقوله بحيث يقدر لا احتراز عما اذا سلمه في بركة أو في سواد فانه لا يبرأ لعدم قدرته على مخاصمته في ذلك المكان سواء شرط تسليمه في مجلس القاضى أو لا وفي الخانية وهو نظير ما اذا سلم المدينون الدين للطالب حين خرج للصوص فانه لا يبرأ وفي القنية سلم الكفيل بالنفس المكفول عنه الى الطالب ليلا في مكان لا يمكنه العصمة وفر منه فان كان التسليم بطلبه يخرج عن العهدة اه (قوله ولو شرط تسليمه في مجلس القاضى سلمه ثم) لان الشرط مفيد فان سلمه في مجلسه برئ وأما بقوله سلمه ثم الى اشتراط ذلك فان سلمه في السوق لم يبرأ وهو قول زفر وبه يفتي في زماننا التهاون الناس في اقامة الحق ومحل الاختلاف في بلدة لم يعتادوا تزع الغريم من يد خصمه كذا في التتارخانية وهذه احدى المسائل التي يفتي فيها بقول زفر رحمه الله تعالى ومنها قعود المريض في صلاته كقعود المصلي في التشهد ومنها سماع البيينة من امرأة الغائب ليقرر القاضى لها نفقة ومنها ان الوكيل بالخصومة لا يلي القبض ومنها تضمين الساعي اذا سلم به الى السلطان وغرمه شيئا ومنها ان رؤية البيت من الصحن لا يكفي بل لابد من رؤية داخله ومنها ان رؤية ظاهر الثوب مطويا لا يكفي بل لابد من نشره فهي سبع وليس المراد المحصر وفي القيمة كفل بنفسه في البلد وسلمه في الراساتيق صح ان كان فيها حاكم وقال العلاء التجارى والبلد الظاهر لا يصح قال رضى الله تعالى عنه وجوابهما حسن لان أغلب قضاة رساتيق خوارزم ظلمة فلا يقدر على محاسبة على وجه العدل دون رساتيقهم اه وان سلمه في مصر آخر غير المصر الذي كفل فيه برئ عند أى حنيفة ان كان فيه سلطان أو قاض وكانت الكفالة غير مقيمة بمصر والا فلا يبرأ اتفاقاً كذا في التتارخانية لا مكان احضاره الى مجلس القاضى ولا يبرأ عندهما لاحتمال أن يكون شهوده فيما عنده وفي فتح القدير وقولهما أوجه قيل انه اختلاف عصر وزمان لا جهة وبرهان وفي البرازية ضمن نفس رجل وحبس المطالب في السجن فسلم لا يبرأ ولو ضمن وهو محبوس فسلمه فيه يبرأ ولو أطلق ثم حبس ثانياً فدفعه اليه فيه ان الحبس الثاني من أمور التجارة ونحوها صح الدفع وان في أمور السلطان ونحوها لا حبس الطالب المطالب ثم طالب الكفيل به فدفعه وهو في حبسه قال محمد برئ اه وفي الخانية ولو كفل بنفس رجل وهو غير محبوس ثم حبس فخاصم الطالب الكفيل الى القاضى الذي حبسه فقال الكفيل كفلت به وأنت حبسته بيدى فلان آخره عليه عن محمد ان القاضى يأمر باحضار المطالب حتى يسلمه الكفيل الى المكفول له ثم يعاد الى الحبس اه ولو

الصلاح والعمال كانوا يتعاونون على البر ولا يعمدون الى الرشوة فلا يختلف الحال بين مصر ومصر آخرهما قال ذلك بعد ما ظهر الفساد وتغيرت أحوال القضاة والعمال حتى لا يقيموا الحق الا بالرشوة فيكون على هذا التقدير مصره أسهل لاثبات حقوقه اه (قوله وفي البرازية ضمن نفس رجل وحبس المطالب في السجن لا يبرأ) أى ويطالب الكفيل لم يفي كافي الحاكم حيث قال واذا حبس المكفول به بدين أو غيره أخذت الكفيل به لانه يقدر على أن يفككه مما حبس به بإداء حق الذى حبسه اه

سلمه وهو مع رسول القاضى وهو ممتنع به لا يبرأ ولو سلمه قدام الحاكم برئ كذا فى البرازية وفى فتح  
 القدير ولو قال المطلوب فى الحبس دفعت نفسي اليك بالكفالة برئ الكفيل وفى الواقعات رجل  
 كفل بنفس رجل وهو محبوس فلم يقدر أن يأتى به الكفيل لا يحبس الكفيل لانه يحجز عن احضاره  
 اه وفى التتارخانية اذا شرط تسليمه عند القاضى فسلمه عند امير أو شرط تسليمه عند هذا القاضى  
 فسلمه عند قاض آخر جاز (قوله وتبطل بموت المطلوب والكفيل لا الطالب) لعجزه عن احضاره له  
 بعدم موته وكذا بعدم موت الكفيل ووارثه مما لا يقوم مقامهما لان الخفية فيما له لا فيما عليه  
 وماله لا يصلح لا يفاء هذا الحق وهو احضار المكفول به وقد تبع المصنف صاحب الهداية فى  
 بطلانها بموت الكفيل وفى الدرر فى باب الصلح عن المحقوق التى ليست بمال انها لا تبطل بموت  
 الكفيل وبطالب وارثه باحضاره كذا فى السراج الوهاج قيد بالكفالة بالنفس لان الكفيل  
 بالمال اذا مات لا تبطل لان حكمها بعدم موته ممكن فيوفى من ماله ثم ترجع الورثة على المكفول عنه  
 ان كانت بامرهم وكان الدين حالا فان كان مؤجلا لا رجوع لهم حتى يحل الاجل والا فلا كادائه  
 بنفسه وأما موت الطالب فلا يبطله لان وصيه ووارثه يخلفونه أطلق المطلوب فشمى العبد لكن  
 فى الخلاصة لو كفل بنفس العبد برئ الكفيل ان كان المدعى به المال على العبد وان  
 كان المدعى به نفس العبد لا يبرأ وضمن قيمته اه وأشار باقتصاره فى بطلانها على موت المطلوب  
 والكفيل الى انها لا تبطل ببراءة الاصيل لما فى البرازية ولو كفل بنفس ثم أقر الطالب انه لاحق  
 له قبل المكفول به له أن يأخذ الكفيل بتسليمه ولا يبرأ ولو قال الطالب لاحق لى قبل المكفول  
 به لا من جهته ولا من جهة غيره لا بوكالة ولا بوصاية ولا بولاية برئ من الكفالة اه فعولهم  
 براءة الاصيل توجب براءة الكفيل انما هو فى الكفالة بالمال اللهم الا أن يقال ان صورة براءة  
 الاصيل فيما اذا كانت الكفالة بالنفس أن يقول ما ذكره فحينئذ الكلام على عمومته وفى السراج  
 الوهاج اذا مات المكفول له لم تبطل ويسلم الكفيل الى ورثته فان سلمه الى بعضهم برئ منهم خاصة  
 وللباقين مطالبة باحضاره فان كانوا صغارا فلو صيهم مطالبتهم باحضاره فان سلمه الى أحد الوصيين  
 برئ فى حقه ولا آخر مطالبة كذا فى النبايع اه ومن الغريب ما فى منظومة ابن وهبان وعزاه  
 فى الشرح الى التنف انها تبطل بموت الطالب والمعروف فى المذهب خلافه وفى فروق الكرابيى  
 الكفالة على الكفالة جائرة وموت الاصيل يبطلان وموت الكفيل الاول يبرأ الثانى والحالة بعد  
 المحوالة تبطل المحوالة الاولى لان الكفالة للتوثيق والثانية تزيد والمحوالة نقل وهما لا يجتمعان  
 اه (قوله وبرئ بدفعه اليه وان لم يقل اذا دفعته اليك فانا برئ) لان موجب الدفع اليه  
 البراءة فثبت وان لم ينص عليها كالمدين اذا سلم الدين والغاصب اذا سلم المغصوب والبائع اذا سلم  
 المبيع أطلقه فشمى ما اذا قال سلمته اليك بجهة الكفالة أولا ان طلبه منه وأما اذا لم يطلبه منه فلا بد  
 أن يقول ذلك كما قدمناه واذا أقر الطالب بقبض المكفول برئ الكفيل ولا يحتاج فيه الى النص  
 لان الظاهر انه لا يقر الا باستيفاء حقه ولو سلم الكفيل المكفول الى الطالب فإني أن يقبله أحبر على  
 قبوله بمعنى انه ينزل قابضا كالغاصب اذا رد العين والمدين اذا دفع الدين بخلاف ما اذا سلمه فضولى  
 فانه لا يجبر كما اذا قضى الدين فضولى أى غير مأمور بذلك والضمير فى قوله اليه راجع الى الطالب  
 وأطلقه فشمى ما اذا كان غير صاحب الحق كما اذا كان الاخذ الكفيل وكيل الدائن فبرأ بتسليمه الى  
 الموكل مطلقا والى الوكيل ان أضافه الى نفسه وان أضافه الى موكله لم يبرأ بتسليمه الى الوكيل لانه

وتبطل بموت المطلوب  
 والكفيل لا الطالب  
 وبرئ بدفعه اليه وان لم  
 يقل اذا دفعته اليك فانا  
 برئ

(قوله الكفالة على  
 الكفالة جائرة الخ) تقدم  
 هذا موضحا عن الخاتمة  
 قبيل قول المصنف  
 بكفالت بنفسه



رسول كذا في التارخانية وكذا إذا أخذ القاضي من المدعي عليه كفيلاً بالنفس بطلب المدعي أو بغير طلبه وسلمه الكفيل إلى القاضي برئ وأن سلمه إلى المدعي لا يبرأ هذا إذا لم يصفه القاضي فإن أضافه وقال القاضي إن المدعي يطلب منك كفيلاً بالنفس فاعطه كفيلاً بنفسك فسلم الكفيل للقاضي لا يبرأ وأن سلمه إلى المدعي يبرأ كذا في التارخانية والبرازية ورسول القاضي وأمينه كالقاضي ولو كفّل بنفسه إلى الوصي فسلمه إلى الورثة أو الغريم لا يبرأ كذا في البرازية وفي القنينة كفّل بنفسه رجل على أن يسلمه إلى المكفول له متى طال به ثم سلمه إليه قبل أن يطالبه ولم يقبله يبرأ لأن حكم الكفالة وجوب التسليم وهو ثابت في الحال وقوله على أن يسلمه إليه متى طال به يترك التاكيد لا للتعليل فقد سلمه إليه حال كونه كفيلاً فيبرأ اهـ واتخاذ كروا هذه المسئلة أعنى مسئلة الكتاب مع ظهورها كما قاله الفقيه أبو الليث لدفع توهّم أنه يلزم الكفيل تسليمه مرة بعد مرة إلى أن يستوفي حقه لأن الكفالة ما أريدت إلا الوثوق لاستيفاء الحق فسلم يستوفي يجب عليه تسليمه إلى أن يستوفي فيه فزال هذا الوهم ببيان أن عقد الكفالة يوجب التسليم مرة لا بقيد التكرار كذا في فتح القدير (قوله وبتسليم المطلوب نفسه من كفالته وبتسليم وكيل الكفيل ورسوله) أي يبرأ الكفيل بتسليم هؤلاء لأن المطلوب يطالب بتسليم نفسه فإذا سلم نفسه حصل المقصود فلا معنى لبقائها كالجحد إذا قضى الدين بنفسه فإنه يصح قبل الطالب أولاً وفعل نائب الكفيل كفعله وقيد بقوله من كفالته لأنه لا يبرأ الكفيل حتى يقول المكفول سلمت نفسي اليك من الكفالة ولو أخر قوله من الكفالة لكان أولى لأن الوكيل والرسول كلاهما كفول لا بد من التسليم عنها والا لا يبرأ وقيد بتسليم النفس لأن المدين لو دفع الدين إلى الكفيل قبل أن يوفى عنه ولم يقل أنه عن كفالته كان قضاءً لأنه الغالب وتستحق عليه فإنصرف إليه كذا في القنينة وقيد بالوكيل والرسول لأنه لو سلمه أجنبي بغير أمر الكفيل وقال سلمت اليك عن الكفيل وقف على قبوله فإن قبله الطالب برئ الكفيل وإن سكّتا وفي السراج الوهاج ولو سلم المكفول بالنفس نفسه إلى المكفول له بجهة الكفالة فإنه يجبر على القبول حتى يبرأ الكفيل وهذا إذا كانت الكفالة بالأمراً إذا كانت بغير الأمر لا يبرأ كذا في الفوائد اهـ ولم يظهر هذا التفصيل ثم ظهر لي أن المراد من المطلوب وأن الكفالة بالنفس على وجهين إما أن تكون بأمر المطلوب أو بغير أمره لما في التارخانية ولو كفّل بنفسه بغير أمره فلا مطالبة للكفيل عليه إلا أن يجده فيسلمه فيبرأ اهـ فعلى هذا إذا ضمنه بغير أمره لا ياتم بعدم التمكين منه فله الهرب بخلاف ما إذا كان بأمره وعلى هذا فاقدمناه من منعهم من السفر انما هو فيما إذا كانت بأمره وزاد في الأصل على رسوله إليه وقال في الايضاح وانما قال اليه لأن رسوله إلى غيره كالأجنبي اهـ وفي التارخانية يشترط التسليم عن الكفالة ولا يحتاج أن يقول عن كفالة فلان انما يحتاج تعيينه إذا كان كفاله لرجلين ولو قال بعد قوله ورسوله وكفيله لكان أولى لأن كفيل الكفيل لو سلمه برئ كما في التارخانية فلو قال وبتسليم نائب الكفيل عنه لكان أحسن (قوله فإن قال إن لم أوف به غدا فهو ضامن لماعليه فلم يوف به أو مات المطلوب ضمن المال) لأن الكفالة بالمال معقبة بشرط عدم الموافقة وهو متعارف يصح تعليقها به فإذا وجد الشرط لزمه المال ولا يبرأ عن كفالة النفس لأنها كانت نائمة قبلها ولا تنافها كما لو كفلهما جلة والمراد بقوله ولم يوف به مع قدرته عليه فإن عجز لا يلزمه إلا إذا عجز بموت المطلوب أو جنونه وموت المطلوب وإن أبطل الكفالة بالنفس فأنما هو في حق تسليمه إلى الطالب لا في حق المال وقيد بموت المطلوب لأن الكفيل لو مات لم يوجد شرط الكفالة

وبتسليم المطلوب نفسه  
من كفالته وبتسليم وكيل  
الكفيل ورسوله فإن  
قال إن لم أوف به غدا فهو  
ضامن لماعليه فلم يوف  
به أو مات المطلوب ضمن  
المال

(قوله ثم ظهر لي أن المراد  
أمر المطلوب الخ) وعن  
هذا قال في النهر والوجه  
فه ظاهر لأنها إذا كانت  
بغير أمره لا يلزم المطلوب  
بالحضور فليس مطالباً  
بالتسليم فإذا سلمه نفسه  
لا يبرأ الكفيل

المعلقة لان وارثه يقوم مقامه كقول الطالب فان الكفيل اذا سلمه الى وارثه برئ ولو أبرأه الطالب عن كفالة النفس فلم يوافق به لا يجب المال لفقد شرطه ولو اختلف فقال الكفيل وافيتك به وقال الطالب لم توافني به فالقول للطالب والمال لازم على الكفيل لان سبب وجوب المال التزام المال بالكفالة الا ان الموافقة شرط للبراءة فلا يثبت بقول الكفيل كذا في الخانية وفي البرازية وفيما اذا علق المال بعدم الموافقة لا يصدق الكفيل على الموافقة الا بحجة وبما به ما ذكره في نظم الفقه قال الكفيل دفعته اليك اليوم المشروط وانكره الطالب فالامر على ما كان في الابتداء ولا يمين على واحد منهما لان كلاهما مدعي الكفيل البراءة والطالب الوجوب ولا يمين على المدعي عندنا اه وفي قروق الكراي يسي رجل كفل بنفسه رجل على انه ان لم يوافق به غدا فعليه المال فلم يوافق له لكن المدعي وحده المدعي عليه ولا زمة حتى الدليل يلزمه المال وكذا لو تغيب الطالب فلم يجده لزمه المال هنا فصول الثاني لو شرط على الكفيل مكانا فجاء الكفيل بالمكفول به في ذلك المكان وتغيب الطالب لزم المال الكفيل الثالث لو اشترى بالخيار فتوارى البائع الرابع حلف ليقض دينه اليوم فتغيب الدائن الخامس جعل امر امرأته ببيدها ان لم تصل نفقتها فتغيبت وعند أبي يوسف ينصب القاضي قيمي في الفصلين الاخيرين لا في الاول لان الطالب متعنت فيه ما لا في الاول اه وفي الخلاصة اذا توارى الطالب والبائع نصب القاضي وكيلاه عن الغائب قال الفقيه ابو الليث هذا خلاف قول أصحابنا وانما روى في بعض الروايات عن أبي يوسف ولو فعل القاضي فهو حسن اه وجعل قاضيان في فتاواه المسائل كلها على الخلاف وان القاضي ينصب وكيله عن الغائب على قول المتأخرين وهو قول أبي يوسف اه ولم يصور المصنف المسئلة بالالف كما في الهداية لانه ان معلومة القدرة ليست شرطا للصحة فاذا قال بمسألة فمما ثبت بالبينة انه عليه لزمه كما سيأتي كذا في النهاية وكذلك لو قال الكفيل بالنفس ان لم أوافق به غدا فعلى ما أقر به المطلوب فلم يوافق به غدا فاقرب المطلوب ان له عليه خمسمائة كان الكفيل ضامنا لما أقر وليس هذا كما لو قال ان لم أوافق به غدا فانا ضامن لما ادعت عليه فلم يوافق به غدا فادعي الطالب عليه ما لا يلزمه المال وكذا لو قال ان لم أوافق به غدا فادعت عليه فهو على فلم يوافق به غدا فادعي الطالب عليه ما لا يلزمه كذا في فتاوى قاضيان بعد مراجعة نسخة صحيحة وقوله ان لم أدفعه اليك غدا بمنزلة ان لم أوافق به كذا في الخانية ولو قال الكفيل بالنفس ان غاب عنك المكفول فانا ضامن لمساءلته فغاب المكفول الى الكوفة ولم يطلبه الطالب ثم دفعه الكفيل اليه بعد رجوعه من الكوفة فالكفيل ضامن للمال لانه علقها بالغيبة ولو قال قد كملت لك بنفس فلان فان غاب ولم أوافق فانا ضامن لمساءلته فغاب قبل ان يوافق لزمه المال وهو بمنزلة ما لو قال ان غاب قبل ان أوافقك به ولو قال ان غاب فلم أوافقك به فانا ضامن لمساءلته فهذا على ان يوافق به بعد الغيبة كذا في الخانية وفيها أيضا ولو كفل بنفسه رجل على ان يوافق به اذا جلس القاضي فان لم يوافق به فعليه الالف التي للطالب عليه فلم يجلس القاضي أياما وطلب المدعي ولم يأت به فلا شيء على الكفيل من المال لانه علق الكفالة بالمال بعدم الموافقة اذا جلس القاضي اه وقوله في الكتاب فانا ضامن ليس بقيد ففي الخانية ان لم أوافق به فعندي لك هذا المال لزمه لان عندي اذا استعمل في الدين براديه الوجوب وكذا لو قال الى هذا المال وقيد بعدم الموافقة للاحتراز عما في البرازية كفل بنفسه على انه متى طال به سلمه فان لم يسلمه فعليه ما عليه ومات المطلوب وطالبه بالتسليم وعجز لا يلزمه المال لان المطالبة بالتسليم بعد الموت لا تصح فاذا لم تصح المطالبة لم يتحقق

(قوله وكذلك لو قال ان لم أوافق به غدا فادعت عليه فهو على الخ) ذكر المسئلة في الخانية قبل هذا موضحة فقال رجل كفل بنفسه رجل على انه ان لم يوافق به غدا فعليه ما ادعي الطالب فلم يوافق به وادعي الطالب عليه ألف درهم وصدق له المطلوب وجدها الكفيل بان القول قول الكفيل ح اليمين على العلم اه

(قوله قيد ببيان المال عند الدعوى) أراد بالبيان ذكره والتفصيل عليه لبيان صفته انه جيد أو ردي ومثلا ثم ظاهر كلامه ان مسألة الكتاب وفاقية والثاني خلافية وليس كذلك قال في فتح القدير صورته في الجامع محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة في رجل لم ير رجلا وادعى عليه مائة دينار فبينها أولم يبينها أولم يدع مائة دينار فقال له رجل دعها فانا كفيل بنفسه الى غدا فان لم أوافك به غدا فعلى مائة دينار فرضي بذلك فلم يوافق به غدا قال عليه المائة دينار في الوجهين جميعا اذا ادعى ذلك صاحب الحق انه له وهذا قول أبي يوسف وقال محمد بن ادعى ولم يبينها حتى كفل له بالمائة دينار وأدعاها ٢٣٢ بعد ذلك لم ألقت الى دعواه

وأراد بالوجهين ما اذا بينها أي ذكرانها جيدة أو رديثة أو وسط أو نحو ذلك أو لم يذكر كذا قيل والافود أن يراد بالوجهين ما اذا ادعى أي ذكرانها مائة يبينها أولا وما اذا لم

ومن ادعى على آخر مائة دينار فقال رجل ان لم يوافق به غدا فعليه المائة فلم يوافق به غدا فعليه المائة

يدع شيئا حتى كفل له ثم ادعى المقدار الذي سماه له وقال في النهر وقد جمع في الجامع الصغير بينهما ولو تبعه المصنف لكان أولى (قوله ولا بد في مسألة الكتاب من اقرار المدعى عليه بالمائة الخ) يخالف هذا ما في شرح الجامع الصغير لقاضي خان حيث قال فاذا بين المدعى ذلك عند القاضي ينصرف

الحجز الموجب لازوم المال فلا يجب اه وفي القنية كفل بنفسه وقال ان عجزت عن تسليمه الى ثلاثة أيام فعلى المال ثم حبس بحق أو بغير حق أو مرض مرضا يتعذر احضاره يلزمه المال بعد الثلاثة اه وفي وكالة منية المفتي قال ان وافيتك به غدا فعلى ما عليه ثم وافي به لم يلزمه المال لانه شرط لزومه ان أحسن اليه اه يعني انه تعليق بغير المتعارف فلم تصح الكفالة (قوله ومن ادعى على آخر مائة دينار فقال رجل ان لم أوافك به غدا فعليه المائة فلم يوافق به غدا فعليه المائة) لوجود الشرط فلزم المال قيد ببيان المال عند الدعوى لانه لو تعلق رجل بأخرو قال لي عليك دعوى ولم يبينها فكفاله انسان بالنفس على انه ان لم يوافق به غدا فعليه مائة دينار ففيه اختلاف قال اذا لم يوافق به لم يفته اذا ادعاها المدعى وقال محمد لا يلزمه لانه لم يبينها وقت الدعوى لم تصح الدعوى فلم يجب حضوره الى مجلس القاضي فلم تصح الكفالة بالنفس فلم تصح بالمال لانها مبينة عليها ولهما انه يمكن تصحيحها لان العادة جرت يلاهاهم في الدعاوى في غير مجلس القضاء ثم يبينوها عنده دفعا للحيل فصحت الدعوى والملازمة على احتمال البيان فاذا بين بعده انصرف الى البيان أولا فظهر به صحة الكفالة بالنفس فصحت بالمال جلا على ان الكفيل كان يعلم خصوص المال المدعى به تصححا لكلام العاقل ما أمكن والمحاصل اننا نحكم حال صدورها بالفساد بل الامر موقوف على ظهور الدعوى بذلك القدر فاذا ظهرت ظهر انه انما كفل بالقدر المدعى به وفي الخلاصة كفل بنفس رجل على انه ان لم يوافق به غدا فعليه ألف درهم ولم يقل التي عليه فحضى الغد ولم يوافق به وفلان يقول لاشي على والطالب يدعى ألفا والكفيل ينكر وجوبه على الاصيل فعلى الكفيل ألف درهم عند أبي حنيفة وأبي يوسف في قوله الاول وفي قوله الآخر وهو قول محمد لاشي عليه اه وهذا يقتضي ان المحاصل ان أبا حنيفة وحده يستفاد بها ان الالف تجب على الكفيل بمجرد دعوى المكفول له وان كان الكفيل ينكر وجوبه كذا في فتح القدير وقيد بكون المال على المكفول بالنفس لانه لو كان على غيره ففيه اختلاف كما لو كفل بنفس رجل على انه ان لم يوافق به في يوم كذا فعليه ما للطالب على فلان آخر جاز ذلك استحسانا وهو قول محمد وفي القياس لا يجوز وهو قول أبي يوسف ذكره فاضحيان وفي المحيط جعل الخلاف على العكس وجعل أبا حنيفة مع أبي يوسف وفي السراج الوهاج وكذا لو كفل بنفس رجل على انه ان لم يوافق به غدا كان كفيلا بنفس رجل آخر كان على هذا الاختلاف اه ولا بد في مسألة الكتاب من اقرار المدعى عليه بالمائة كما في السراج الوهاج لو

بيانه الى ابتداء الدعوى والملازمة فيظهر صحة الكفالة بالنفس والمال جميعا ويكون القول قوله في هذا البيان لانه يدعى صحة الكفالة كن كفل لرجل في غيبته فلما حضر الغائب قال انك أقررت لي بالكفالة في الحال التي كنت غائبا وقال الكفيل لابل كان ذلك ابتداء كفالة في غيبتك ولم تصح فالقول فيه قول الغائب لانه يدعى صحة الكفالة والكفيل يدعى الفساد اه ومثله في النهاية وقال في معراج الدراية و يكون القول له في هذا البيان لانه يدعى الصحة والكفيل يدعى الفساد وفي غاية البيان و يقبل قول المدعى انه أراد ذلك عند الدعوى لانه يدعى الصحة وقد مر عن الفتح قريبا قوله ويستفاد بها ان الالف تجب على الكفيل بمجرد دعوى المكفول له وبه صرح في متن التنوير بتبع الدرر والغرر وهو

المفهوم من قوله - لم يزل من قوله فاعليه المائة أى التى يدينها المدعى اما  
بالبينة أو بأقرار المدعى مبنى على ما فى السراج وزاد البينة اذ لا فرق وقد علمت مخالفة للشروح ولا طلاق المتن كالهداية  
والكنز والجمع وغيرهما ورايت بخط شيخ مشايخنا الشيخ ابراهيم الغزى الذى تحررلى ان هذا أى ما فى السراج على قول محمد وعلى  
قول الثانى ثانيا يعلم هذا بمراجعة ٢٣٤ الهداية والفتح والمخالصة اه (قوله بل اذا أخبر القاضى عدل الخ) قال فى النهران

ادعى على رجل ألفا فأنكره فقال له رجل ان لم أوافقك به غدا فهو على فلم يوافق به غدا الا يلزمه شئ  
لان المكفول عنه لم يعترف بوجود المال ولا اعترف الكفيل بها أيضا فصار هذا مالا متعلقا بخاطر  
فلا يجوز اه ولم يذكر المصنف حكما اذا علق الكفيل بالمال براءته بموافاقته غدا بان قال كفلت  
لك مما علمه على انى ان وافيتك به غدا فانا برى من المال فوافاه به للاختلاف فيه فان فيه روايةين  
فى رواية يبرأ وفى رواية لا وهما مبنيان على تعليق براءة الكفيل بالشروط وسنأتى فى الكتاب  
والمسئلة فى السراج الوهاج كاذ كراه (قوله ولا يجبر على الكفالة بالنفس فى حد ووقود) وهذا  
عند الامام وقال بالجبر فى حد القذف والقصاص دون غيرهما قيد بالجبر لان أخذه برضاه بلا طلب فى  
حد القذف والقصاص جائزا تفاقا لهما انها شرعت لتسليم النفس وهو واجب على الاصيل فحقت  
به كفى دعوى المال بخلاف الحدود الخالصة لاتها محض حق الله تعالى وله اطلاق قوله عليه الصلاة  
والسلام لا كفالة فى حد ولا نها للاستيثاق ومبناها على الدرء والمحق التمر ناشى حد السرقة بهما  
فى جواز التكفيل بنفس من عليه اجاعا وفى الاجبار عليها عندهما وجعله من حقوق العباد لكون  
الدعوى فيه شرطا بخلاف غيره لعدم اشتراطها ولا يجب الحضور بسببها فاذا لم يكفل عنه يلازمه  
الى قيام القاضى من مجلسه فان برهن والاخلى سبيله وليس تفسير الجبر عندهما الجبر بالمحبس وانما  
هو الامر بالملازمة (قوله ولا يحبس فيها حتى يشهد شاهدان مستوران أو عدل) أى فى الحدود  
والقود لان الحبس لتهمة الفساد وشهادة المستورين أو الواحد العدل تكفى لا ثباتها لان خبر الواحد  
حجة فى الديانات والمعاملات فتثبت شهادة العدل التهمة وان لم تثبت أصل الحق وظاهر كلامهم  
انها لا تثبت بخبر مستور واحد والحبس بتهمة الفساد مشروعة لانه عليه الصلاة والسلام حبس  
رجلا بتهمة بخلاف دعوى الاموال حيث لا يحبس فيها قبل الشبوت لانه نهاية عقوبتها فلا تثبت  
البحجة كالحمد نفسه وكلامهم هنا يدل ظاهر على ان القاضى يعزرها لمتهم وان لم يثبت عليه وقد كتبت  
فيها رسالا وتوصلها ان ما كان من التعزير من حقوقه تعالى فانه لا يتوقف على الدعوى ولا على  
الشبوت بل اذا أخبر القاضى عدل بما يقتضيه حضره القاضى وعززه لتصر يحكمهم هنا بحبس المتهم  
بشهادة مستورين أو واحد عدل والحبس تعزير وصرحنا بجواز الهجوم على بيت المفسد وجواز  
اخراجهم من البيت وجواز نفيه عن البلد وتخليد حبسه الى أن يتوب وان من ذلك ما اذا سمع صوت  
غناء فى بيته أو أخبر القاضى باجتماعهم على الشراب أو كان يؤذى الناس بيده ولسانه وجواز  
التعزير بالقتل وجوازه باخذ المال ومعناه على ما فى البرازية امساكه عنه الى أن يتوب وفى  
السراج الوهاج وأما التعزير فيجوز الكفالة به يعنى أنه يجوز للقاضى الابتداء بطلب ذلك لانه  
من حقوق العباد كالديون اه فظاهره ان ما كان من حقوقه تعالى لا يجوز به كالحمدود (قوله)

قلت ينبغى أن يكون هذا  
على رأى المتقدمين من  
حوال القضاء القاضى بعلمه  
أما على رأى المتأخرين  
وهو المبنى به من انه لا  
يقضى بعلمه فى زماننا فينبغى  
أن يتوقف على الثبوت  
ولا يجبر على الكفالة  
بالنفس فى حد ووقود ولا  
يجبس فيها حتى يشهد  
شاهدان مستوران أو عدل

قلت يجب أن يحمل  
الخلاف على ما كان من  
حقوق العباد أما حقوق  
الله تعالى فيقضى فيها بعلمه  
ويدل على ذلك ما فى  
الحائمية والظهيرية  
والخلاصة والبرازية  
الرجل اذا كان يصوم  
ويصلى ويضر الناس  
بالمد واللسان وذكر  
بما فيه لا يكون غيبة  
وان أخبر السلطان بذلك  
لنجزه فلا اثم عليه اه  
قلت مخالف لما ذكره  
قال فى شرح الوهبانية  
للسرنبلالى بعد كلام  
مانصه والمختار الآن

عدم حكمه بعلمه مطلقا فساد احوال القضاة كما انه لا يقضى بعلمه فى الحدود الخالصة لله تعالى كجحد  
والبال  
الزنا والسرقة وشرب الخمر مطلقا يعنى سواء علمه بعد توليته أو قبلها غير انه يعزرها من به أثر السكر لتهمة اه ومن نص على الاتفاق  
على عدم القضاء بعلمه فى الحدود الخالصة ابن الهمام قبيل باب التحكيم وذكره فى شرح أدب القضاء ولم يحك فيه خلافا وعله بان  
كل واحد من المسلمين يساوى القاضى فيه وغير القاضى اداعلم لا يمكنه إقامة الحد فكذا هو ثم قال الا فى السكران أو من به أمانة

السكر ينبغي له أن يعززه للثمة ولا يكون حدا اه فعلم ان التعزير ليس بقضاء ولذا لا يتوقف على الدعوى ونحوها (قوله والدين الصحيح ما لا يسقط الا بالاداء والابراء) دخل فيه المسلم فيه في فتاوى الحنفى الكفالة بالمسلم فيه صحيحة لانه دين لامبيح ومن نقل صمته والودعن شرح التكملة والتصريح بالنقل عزبروان كان هو دخلا في قولهم تصح الكفالة بالدين اه (قوله مع انه لا يسقط اذ هو لا يقبل التجهيز) قال في النهر وكأنه الحق ببطل الكتاب (قوله بخلاف ارش الشجرة وقطع الطرف الخ) قال الرملى والكفالة بالدية لا تصح كما في الخلاصة والبرازية وفي الظهيرية واعلم ان الكفالة ببطل الكتاب والدية لا تجوز اه ونقلها في التتارخانية عن الظهيرية ولم ينقل فيه خلافا ونقلها صاحب النقول عن الخلاصة ٢٣٥ (قوله والتعيين للمكفول له) مخالف

جازت شهادتهم اه وفي التمارخانية (م) لو شهد ان هذا الرجل كفل لهذا الرجل بنفس رجل نعرفه  
فهو جائز وان قال كفل بنفس رجل لا نعرفه لا بوجهه ولا باسمه فالشهادة جائزة ويؤخذ ان الكفيل  
القاضي انه كفل لهذا بنفس رجل ثم يقال بين أي رجل فان بين فكذبه وقال المكفول به هذا كان  
ان صدقه المكفول فيما بين فلان عليه وان كذبه فانه يحلف عليه وفي الذخيرة فان كذبه تعتبر فيه  
المسئلة دليل على ان في دعوى الكفالة لا تشترط تسمية المكفول عنه وذكركنسيه وقد قيل هذه الم  
لكن في البرازية الخ وفي احكامات جامع الفصولين كفل رجل لصبي لو كان الصبي تاجرا صحت الك  
وقبل عنه توقفت على اجازة وليه فان لم يخاطب اجنبي ولا وليه وانما خاطب الصبي عند أبي حنيفة لا

جازت شهادتهم اه وفي التتارخانية (م) لو شهد ان هذا الرجل كفل لهذا الرجل بنفس رجل نعرفه بوجهه لكن لا نعرفه باسمه  
فهو جائز وان قال كفل بنفس رجل لا نعرفه لا بوجهه ولا باسمه فالشهادة جائزة ويؤخذ ان الكفيل بالكفالة بمنزلة مالو اقر عند  
القاضي انه كفل لهذا بنفس رجل ثم يقال بين أي رجل فان بين فكنذبه وقال المكفول به هذا كان القول قوله فبعد ذلك ينظر  
ان صدقه المكفول فيما بين فلان عين عليه وان كذبه فانه يحلف عليه وفي الذخيرة فان كذبه تعترف به الدعوى لان كارهه هذه  
المسئلة دليل على ان في دعوى الكفالة لا تشترط تسمية المكفول عنه وذكركنسبه وقد قيل هذه المسئلة يصلح دليلا اه (قوله  
لكن في البرازية الخ) وفي احكامات جامع القصولتين كفل رجل لصبي لو كان الصبي تاجرا صحت الكفالة ولو خاطب عنه أجنبي  
وقبل عنه توقفت على اجازة وليه فان لم يخاطب أجنبي ولا وليه وانما خاطب الصبي عند أبي حنيفة لا تصح وعنده أبي يوسف تفصح



اه (قوله فامر فضمنه لمولاه) أي وأمر المكاتب الرجل المدينون والظاهر أن المراد أمره بإداء المال لمولاه فضمنه عنه لمولاه (قوله وهذا أمر منه أن يدفع ما عليه لمولاه) قال في النهر هو ظاهر في أن هذا ليس بكفالة ببذل الكتابة فلا يرد بل اذن في قضاء الدين ومقتضاه أن للمكاتب أن يرجع على الأمر بالدفع ولا يصح أن يكون حوالة اذ لو كانت لعق المكاتب بمجرد ما (قوله وفي التارخانية لو ضمن بذل الكتابة وأدى ٢٣٦ رجوع بما أدى) أي اذا ظن انه مجبر على ذلك لضمانه السابق كفي جامع

الفصولين وكانت الكفالة بالامر كما هو ظاهر وصرح به في النهر وهذا بناء على انه يرجع على المكاتب ويظهر لي ان الرجوع على السيد لان الكفيل لم يلزمه مادفعه للسيد بسبب فساد الكفالة وقد وقع اليه المال على ظن وجوبه عليه فله بكفالت عنه بالف

الرجوع به عليه فتأمل وراجع (قوله لا تجوز الاعمال بيت المال) قال في النهر وأراد به مال بيت المال خدمته الذين يجبون أمواله ومن ذلك كتبه اذ توسعوا في الاموال لان ذلك دليل خيانتهم ويلحق بهم كتبة الاوقاف ونظارها اذا توسعوا وعمر والا ما كن السني لا تنال الاعظم المال وتعاطوا انواع الملاهي في أغلب الاحوال فلما حكم اخذ الاموال منهم وعزلهم فان عرف خيانتهم في وقف معين رد

في البرازية ومنه ما اذا كان للمكاتب مال على رجل فامر فضمنه لمولاه من مكاتبته أو دين سوى ذلك جاز لان أصل ذلك المال واجب للمكاتب على الكفيل وهذا أمر منه أن يدفع ما عليه لمولاه كذا في البرازية وخرج عنه كما خرج بذل الكتابة ما لو دفع الى محجو وعشرة لينفقها على نفسه فقال انسان كفلت بهذه العشرة لا تصح لانه ضمن ما ليس بمضمون فان ضمن قبل الدفع بان قال ادفع العشرة اليه على اني ضامن لك العشرة هذه يجوز وطريقه أن يجعل الضامن مستقرضامن الدافع ويجعل الصبي نائبا عنه في القبض وكذا الصبي المحجو اذا باع شيئا فكفل رجل بالدرء للمشتري ان ضمن بعد ما قبض الصبي الثمن لا يجوز وان قبل قبضه يجوز محجورا واشترى متاعا وضمن رجل الثمن للبائع عنه لا يلزم الكفيل الثمن ولو ضمن المتاع بعينه كان ضامنا كذا في البرازية وفي التارخانية لو ضمن بذل الكتابة وأدى رجوع بما أدى وفي جامع الفصولين كفيل مسلم عن ذي بخمر لذي قيل لا يصح مطلقا وقيل لو كانت الخمرة بعينها عند المطالب يصح على قياس قول أبي حنيفة اذ يجوز عنده للمسلم أن يلزمه نقل الخمر كما لو أجز نفسه لنقلها اه ودخل فيه ما لو صدر الى رجل لا يطلب منه مالا وضمن رجل ذلك وبذل الخط ثم قال الضامن ليس لك على شيء لانه ليس للوالي عليه شيء قال شمس الاسلام والقاضي عاك المطالبة لان المطالبة الحسية كالمطالبة الشرعية كذا في البرازية (قائده) ذكر الطرسوسي في مؤلفه أن مصادرة السلطان لارباب الاموال لا تجوز الاعمال بيت المال مستدلا بان عمر رضي الله تعالى عنه صادرا بأمره رضى الله تعالى عنه وفي الدر المنثور في تفسير سورة يوسف في قوله تعالى اجعلني على خزان الارض قال اخرج ابن أبي حاتم والحاكم عن أبي هريرة قال استعملني عمر على البحرين ثم نزعني وغرمني اثني عشر ألفا ثم دعاني بعد الى العمل فايت فقال لم وقد سألت يوسف العمل وكان خير امك فقلت ان يوسف نبي ابن نبي وابن نبي وأنا ابن أمية وأنا أخاف أن أقول بغير علم وأن أفتي بغير علم وان يضرب ظهري ويشتم عرضي ويؤخذ مني اه (قوله بكفالت عنه بالف) بيان لافطاه وهو صريح أطلقه فشمس ما اذا كان الاصيل ما بالباية الا أن أولا فتصح الكفالة عن العبد المحجور بما يلزمه بعد عتقه باستهلاك أو قرض ويطالب الكفيل به الا أن كما لو فلس القاضى المدينون وله كفيل فان المطالبة تتنازع عن الاصيل دون الكفيل كذا في التارخانية وفي التارخانية رجل له مال على رجل فقال رجل للطالب ضمنك لك ما على فلان أن أقبضه وان أدفعه اليك قال ليس هذا على ضمان المال أن يدفعه من عنده انما هذا على أن يتقاضاه ويدفعه اليه وعلى هذا معاني كلام الناس ولو غصب من مال رجل ألقا قاتله المغصوب منه وأراد أخذها منه فقال رجل لا تقا له وأنا ضامن لها أخذها أو دفعها اليك لزمه ذلك ولو كان الغاصب استهلك الالف وصارت ديننا كان هذا

المال اليه والا وضعه في بيت المال والله تعالى أعلم بحقائق الاحوال (قوله وفي التارخانية رجل له مال على رجل الضمان الخ) يؤخذ من هذا ان الكفالة بالمال قسمان كفالة بنفس المال وكفالة بتقاضيه (قوله ولو غصب من رجل ألفا الخ) قال الرملي وكذلك لو غصب فرسا وهى واقعة الفتوى اذ لا فرق بينهم فان النقود تتبع في الغصوب فاذا حكمها حكم الاعيان وأنت على علم بانه لا يصح ضمان العين المغصوبة كما هو صريح كلامه في شرائط المكفول به وسيأتي في المتن أيضا صريح والله تعالى أعلم

(قوله لو أني بهذه الألفاظ متحيزا) قال الرملي أي أنا أدفعه أنا أسلمه أنا أقبضه (قوله وعلى هذا وثبتت حادثة الخ) قال الرملي كيف  
هذا مع ان قاضيان على المسئلة بقوله لان عنداذا استعمل في الدين براديه الوجوب وهو يقتضى عدم الفرق بين التعليق  
وغيره وان النظر الى القرينة القاطنة (قوله وقد منعا عن الخانية في المعلقة الخ) ٢٢٧ قال في النهر وأقول صرح في

الخانية ان عند تفيد  
اللزوم اذا اضيفت الى  
الدين غير مقيد بالتعليق  
فاذا طالب به يدينه فقال  
له لا طالب مالك عندي  
كان كفيلا هذاهو  
الظاهر فتدبره اه وكتب

وبمالك عليه وبما  
يدركك في هذا البيع  
وما يابعت فلانا فعلى

عليه الرملي مانصه أقول  
قال الغزي وأقول أيضا  
المنقول في التتارخانية  
في الفصل الثاني من  
كتاب الكفالة ان من  
ألفاظ الكفالة الى  
وعندي ثم قال وان مطلقه  
يعنى لفظ عندي للوديعة  
لكنه بقريضة الدين  
يكون كفاالة اه مانقله  
الغزي أقول وهو يقتضى  
عدم الفرق كتعليق  
قاضيان وأقول ذكر  
الزيلي في شرح قوله في  
الاقرار عندي معي الخ  
ان مطلقة يعنى الكلام  
يحمل على العرف وفي  
العرف عندي اذا قرن

الضمان باطلا وكان عليه ضمان التفاضى اه وفي البرازية ضمن الفاعلى أن يؤديهامن ثمن الدار  
هذه فلم يبعها الا ضمان على الكفيل ولا يلزمه بيع الدار اه وفيما قبله كفله عنه بالف على أن  
يعطيه من وديعته التي عنده جازا إذا أمره بذلك وليس له أن يسترد الوديعة منه فان هلك الوديعة  
برئ والقول فيه للكفيل فان غصبها المودع أو غيره وأتلفها برئ الكفيل اه (قوله وبمالك عليه)  
وسمأى أنه لا بد من البرهان أنه له عليه كذا أو اقرار الكفيل والا فالقول له مع يمينه وفي الخانية رجل  
قال لجماعة اشهدوا اني قد ضمننت لهذا الرجل بالالف التي له على فلان ثم ان المدينون أقام البينة أنه  
كان قد قضاها قبل أن يضمنه الكفيل قبلت بينته وبرئ المطاوع عن دين الطالب ولا يبرأ الكفيل  
عن دين الطالب لان قول الكفيل كان اقرارا منه بالدين عند الكفالة فلا يبرأ الكفيل ولو أقام  
المدينون بينة على القضاء بعد الكفالة برئ المدينون والكفيل جميعا اه وفي جامع القصولين قال  
دينك الذي على فلان أنا أدفعه اليك أنا أسلمه اليك أنا أقبضه لا يصير كفيلا ما لم يتكلم بلفظ يدل على  
الالتزام كقوله كفلت ضمننت على الى لو أني بهذه الألفاظ متحيزا لا يصير كفيلا ولو لمعلقا كقوله لو لم  
تؤد فانا أو دى فانا أدفع يصير كفيلا فهو نظير ما في قول من قال أنا أج لا يلزمه شيء ولو قال لو دخلت الدار  
فانا أج لزمه الحج اذا دخل اه وفي القنية أنا في عهدة ما على فلان كفاالة وكتبه الكفالة بالخط بعد  
طلب الدائن كفاالة وان لم يلفظ بها اه وفي الملتقط رجل جاء بكتاب سقجة الى رجل من شريكه  
فدفعه اليه فقرأه ثم قال ما كتبها لك عندي فهو ليس بضامن وكذا لو قال الدافع اضمنها لي فقال قد  
أثبتها لك عندي ولو قال كتبها لك على أو قال أنبتها لك على فهذا ضامن ناخذه به اه وقد منعا عن  
التتارخانية أنه لو قال للطالب لك عندي هذالرجل كان كفيلا به فعلى هذا كلمة عند لا تفيد  
الكفالة بالمال وتفيدها بالنفس وعلى هذا وقعت حادثة قال رجل للدائن لا طالب فسلانا مالك  
عندي وأفتيت أنه لا يكون كفيلا وقد منعا عن الخانية في المعلقة بعدم الموافاة أن عندي كعلى فعلى  
هذا تكون عندي كعلى في التعليق فقط (قوله وبما يدركك في هذا البيع) وهذاهو ضمان  
الدرك والدرك لغلة بفحنتين وسكون الرء اسم من أدركت الشيء ومنه ضمان الدرك كذا في المصباح  
واصطلاحا الرجوع بالثمن عند استحقاق المبيع وفي البرازية من آخر الدعوى في فصل الاستحقاق  
وان استحق المبيع وله كفيل بالدرك لا يرجع على الكفيل ما لم يجب على البائع فبعده هو بالخيار  
ولا يرجع على الكفيل بقيمة البناء والغرس اه وفي السراج الوهاج فاذا استحق المبيع كان  
للمشتري أن يخاصم البائع أولا فاذا ثبت عليه استحقاق المبيع كان له أن يأخذ الثمن من أيهما شاء  
وليس له أن يخاصم الكفيل أولا في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف ان له ذلك وأجمعوا أنه لو ظهر  
المبيع حرا كان له أن يخاصم أيهما شاء اه (قوله وما يابعت فلانا فعلى) من أمثلة الكفالة  
بالجهول وفي المبسوط ولو قال اذا بعت شيئا فهو على فباعه متاعا بالف درهم ثم باعه متاعا بعد ذلك

بالدين يكون ضمانا له تنبه وأقول ومقتضى ذلك ان القاضى لو سأل المسمى عليه عن جواب الدعوى فقال عندي كان اقرارا  
تأمل (قوله لا يرجع على الكفيل ما لم يجب على البائع) قال الرملي أي لا يرجع عليه بالثمن ما لم يجب أى يثبت الثمن على البائع  
بسبب الاستحقاق فبعده هو بالخيار ان شاء رجع على البائع وان شاء رجع على الكفيل وانما كان كذلك لاحتمال أن يحجز  
المستحق المبيع فيبرأ الكفيل تأمل (قوله وأجمعوا ان المبيع لو ظهر حرا الخ) قال الرملي وكذا لو ظهر وقفا مستحقا على ما أفتى به شيخ

الاسلام أبو السعد العبادي مفتي الروم أظهروه مجدداً نامل (قوله بخلاف كلاً وما) أي فانه يقتضي التكرار وظاهر كلام  
الفتح يفسد ترجيح خلافه حيث قال فعليه ما يجب بالمبايعة الاولى فلو بايعه مرة بعد مرة لا يلزمه ثمن في المبايعة الثانية ذكره في  
المجرد عن أبي حنيفة نصاباً في نوادر أبي يوسف برواية ابن سماعة يلزمه كلاً اهـ (قوله وفي الولوالجية لوقال رجعت عن الكفالة الخ)  
ظاهره انه لا يشترط أن ينهيه عن المبايعة كما أفاده في النهر (قوله لانه لوقال بايع فلانا الخ) قال الرملي هو صريح بان من قال استأجر  
طاحونة فلان وما أصابك من خسران ٢٣٨ فعلى لم يصح وهي واقعة الفتوى (قوله بخلاف قوله ان عصب مالك انسان الخ)

بالف درهم لزم الكفيل الاول دون الثاني لان حرف اذا لا يقتضي التكرار بخلاف كلاً وما ومثل  
اذ امتى وان ولو رجع الكفيل عن هذا الضمان قبل أن يبايعه ونهاه عن مبايعته ثم بايعه بعد ذلك  
لم يلزمه شيء لان لزوم الكفالة بعد وجود المبايعة وتوجه المطالبة على الكفيل فاما قبل ذلك فهو غير  
مطلوب شيء ولا ملتزم في ذمته شيئاً فيصح رجوعه بوجهه المطالبة على الكفيل فاما قبل ذلك فهو غير  
الكفيل دفعا للغرور عن الطالب لانه يقول انما اعتمدت في المبايعة معه كفالة هذا الرجل وقد اندفع  
هذا الغرور حين نهاه عن المبايعة اهـ وفي الولوالجية لوقال رجعت عن الكفالة قبل المبايعة ثم بايعه  
لم يلزم الكفيل فرق بين هذه المسئلة وبين الكفالة بالذوب حيث اذا رجع الكفيل قبل الذوب  
لا يصح والفرق أن في هذه المسئلة هذه الكفالة مبنية على ما هو غير لازم وهو الاقرار فانه قال بايعة  
فما بايعته فهو على ان لم يقل بايعه فهو قائل دلالة فالامر غير لازم والمبني على الشيء يكون تبعاً له وتبع  
غير لازم لا يكون لازماً فاما الكفالة بالذوب غير مبنية على ما هو غير لازم اهـ وفي البرازية فان قال  
الطالب والمطلوب تبايعنا على كذا ولزم على كذا لا يلتفت الى انكار الكفيل ويؤخذ بلائحة فان نهاه  
الكفيل بعد الكفالة عن المبايعة ورجع عن الضمان صح نهيها ولا يجب عليه ضمان ما لزم بالمبايعة  
بعده فان أنكر الكفيل والمكفول عنه المبايعة بعده فبرهن على أحدهما بالمبايعة والتسليم لهما  
اهـ (قوله وما عصبك فلان فعلى) هو كذلك من أمثلة الجهول وفي البدائع لوقال ان عصبك فلان  
ضيمتك فانا ضامن لم يحجز عنه دأبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد يجوز بناء على ان عصب العتقار  
لا يتحقق عندهما خلافاً اهـ وفي القنية ما عصبك فلان فعلى يشترط القبول للرجال اهـ يعني  
لا عند العصب وكذا في ما قبله من ما يابعت وما ذاب قيد بقوله ما يابعت فلانا لانه لوقال بايع فلانا على  
أن ما أصابك من خسران فعلى لم يصح كذا في البرازية وفيها ان عصب مالك واحد من هؤلاء القوم  
فانا ضامن صح بخلاف قوله ان عصب مالك انسان حيث لا يصح اهـ وفيها أيضاً طالب من غيره  
قرضاً لم يقرضه فقال رجل اقرضه فما أقرضته فانا ضامن فاقرضه في الحال من غير أن يقبل ضمانه  
صريحاً يصح ويكفي هذا القدر (قوله وطالب الكفيل أو المديون) لانه موجهاً لوقال  
وطالبهما لكان أولى لبيان ذلك وليفيد حكم طالب أحدهما بالاولى وأشار الى أن له حبس أحدهما  
وفي البرازية من القضاء من فصل الحبس واذا حبس الكفيل يحبس المكفول عنه واذ لزم  
يلزمه لوكفالة بآمره والا لا ولا ياخذ المال قبل الاداء ذلت المسئلة على جواب الواقعة وهو أن

قال الرملي أقول في الدرر  
والغرر أسلك هذا الطريق  
فانه آمن فسلك وأخذ  
ماله لم يضمن ولو قال ان  
كان مخوفاً وأخذ مالك  
فانا ضامن وباقي المسئلة  
بجملها ضمن وصار الاصل  
وما عصبك فلان فعلى  
وطالب الكفيل أو المديون  
ان المغرور وانما يرجع  
على الغار اذا حصل  
الغرور في ضمن المعاوضة  
أو ضمن الغار صفقة  
السلامة للغرور نصاحي  
لوقال الطحان لصاحب  
الحنطة اجعل الحنطة في  
الدلو فذهب من ثقبه  
فما كان فيه الى الماء  
والطحان كان عاملاً به  
يضمن لانه غار في ضمن  
العقد بخلاف المسئلة  
الاولى لانه ثمة ما ضمن  
السلامة بحكم العقد وهما  
العقد يقتضي السلامة

كذا في العمادية اهـ وقال في النهر لوقال ما عصبك أهل هذه  
الدار فانا ضامن لا تصح لجهاالة المكفول عنه بخلاف ما لوقال لجماعة خاضر بن ما بايعتموه فعلى فانه يصح فإيهام بايعة فعلى الكفيل  
والفرق انه في الاولى ليسوا معينين معلومين عند المخاطبين وفي الثانية معينون والمحصل ان جهالة المكفول له تمنع صحة الكفالة  
وفي التحيز لا تمنع نحو كلفت بمالك على فلان أو فلان كذا في الفتح اهـ قلت وذكري الفتح انه يجب كون أهل الدار ليسوا  
معينين معلومين عند المخاطبين والا فلا فرق (قوله ويكفي هذا القدر) قال في النهر وينبغي أن يكون ما يابعت فلانا أو ما عصبك  
فعلى كذلك اذا بايعه أو عصب منه الحال اهـ وفي الحماق الثانية نظراً فذهب (قوله لانه موجهاً) أي لانها ضمن الذمة الى الذمة

المكفول

المكفول له يتمكن من حبس الاصيل والكفيل وكفيل الكفيل وان كثروا اه وسياقي في  
 الكتاب ما يشير اليه ثم اعلم انه انما يطالبهم اذا كان المال حالا عليهما فان كان حالا على أحدهما  
 مؤجلا على الآخر طالب من حل عليه فقط كما سفسر حجه بعد ان شاء الله تعالى (قوله الا اذا شرط البراءة  
 فحينئذ تكون حوالة كما أن الحوالة بشرط أن لا يبرأها المحيل كغالة) اعتبارا للمعنى فهم ما مجازا لا للفظ  
 واذا صارت حوالة جرى فيها أحكامها وكذا في عكسه تجري أحكام الكفالة وفي وكالة البرازية  
 الوصاية حال حياته وكالة ولو كالة بعد موته وصاية لان المنظور المعاني اه وفي اجارتها وتعتد  
 بقوله اعرتك هذه الدار شهر ابكنا وكل شهر بكنا ولا تنعقد الا عارة بالاجارة حتى لو قال احررتك  
 منافعهما سنة بلا عوض تكون اجارة قاسدة لا عارية وكذا لو قال وهبتك منافعهما بلا عوض لا تكون  
 عارية اه فاستعير لفظ العارية للاجارة دون عكسه وليس خارجا عن قولهم الاعتبار للمعاني لان  
 معنى الاجارة وجود في الاعارة لانها من التعاور وهو التناوب وهو معنى الاجارة حيث كان بعوض  
 والاجارة لا تستعار للاجارة لانها تفيد العوض والاعارة تفيد عدمه وقد مرنا في أول البيوع أن شركة  
 المفاوضة تعتبر فيه لفظها لا المعنى وذكرنا الجواب عنه (قوله ولو طالب أحدهما كان له أن يطالب  
 الآخر) لما ذكرنا قالوا بخلاف المغضوب منه اذا اختار أحد الغاصبين لان اختيار أحدهما  
 يتضمن التملك منه عند قضاء الغاضي به فلا يمكنه التملك من الآخر بعد ذلك وأما المطالبة  
 بالكفالة لا تقتضيه مالم يوجد منه حقيقة الاستيفاء وفي غصب البرازية اختار المالك تضمين  
 الغاصب الأول ورضى به الغاصب أو لم يرض له أن يرجع ولكن حكمه بالقيمة على الأول فليس له أن يرجع  
 ويضمن الثاني وان لم يرض به الأول ولم يحكم به كان له أن يرجع ويضمن الثاني فان اختاره الأول  
 ولم يعطه شيئا وهو مفلس فالحاكم يأمر الأول بقبض ماله على الثاني ويعطيه له فان أبي المالك يحضرهما  
 ثم يقبل البيعة على الغاصب الثاني للغاصب الأول ويأخذ ذلك من الثاني فيقبضه اه (قوله  
 ويصح تعليق الكفالة بشرط ملائم كشرط وجوب الحق كان استحق المبيع) أي ملائم لقنضي  
 العقد والملازمة فيه بكونه سببا لوجوبه عبر عنه بالشرط مجازا لان استحقاقه سبب لوجوب الثمن على  
 البائع للمشتري ومن هذا القيل ما في الآية فان الكفالة بالمجمل معلقة بسبب وجوبه وهو المحي  
 بالصاع فانه سبب وجوب المجمل وقد مرنا الكلام على الآية ومنه ما في الخلاصة ناقلا عن الاصيل  
 قال للمودع ان أنلف المودع وديعتك أو جمدك فانا ضامن لك صح وكذا ان قتلك أو ابنك فانا خطأ  
 فانا ضامن للديعة صح بخلاف ان أكلت سميع ونحوه مما ليس ملائما اه والاضافة الى سبب  
 الوجوب حقيقي كما في الكتاب وحكمي كما اذا كفيل بالاجرة فانها لا تجب على الكفيل الا باستيفاء  
 الاصيل أو التمكن أو شرط التحجيل كانه مضاف الى سبب الوجوب وتماه في اجارة البرازية  
 (قوله أولا مكان الاستيفاء كان قدوم زيد وهو مكفول عنه) فان قدومه سبب موصول للاستيفاء  
 منه ولم يذكر الشارحون للمختصر مفهوم قوله وهو مكفول عنه ومفهوما أنه لو علقها بقدوم زيد  
 الاجنبي لم يصح وطاهر ما في القنية الصحة على الاصح قال فيم الا يصح التعليق بشرط غير متعارف  
 كدخول الدار أو قدوم زيد اذا ان الاصح ما ذكر أبو نصر أنه يصح بقدوم زيد ذكره في تحفة الفقهاء  
 اه وهو باطلا لانه شامل للاجنبي ولكن ينبغي أن يحمل على أنه مكفول عنه لقوله في العناية قد  
 يكون زيد مكفولا عنه لانه اذا كان أجنبيا كان التعليق به باطلا كما في هبوب الريح اه وهكذا في  
 فتح القدير والحق أنه لا يلزم أن يكون مكفولا عنه قال في البدائع لان قدومه وسيلة الى الاداء في

الا اذا شرط البراءة فحينئذ  
 يكون حوالة كما ان  
 الحوالة بشرط أن لا يبرأ  
 بها المحيل كغاله ولو طالب  
 أحدهما كان له أن  
 يطالب الآخر ويصح  
 تعليق الكفالة بشرط  
 ملائم كشرط وجوب  
 الحق كان استحق المبيع  
 أولا مكان الاستيفاء  
 كان قدوم زيد وهو  
 مكفول عنه

في المطالبة وذلك يقتضي  
 قيام الدين على الأول  
 (قوله وفي غصب البرازية  
 الخ) قال في النهر وفيه  
 تقييد للأول اه أي  
 لقوله بخلاف المغضوب  
 منه الخ (قوله كان  
 استحق المبيع) أي  
 كقوله ان استحق المبيع  
 مستحق فعلى الثمن

(قوله وعبرة البدائع أزال اللبس الخ) قال الرملي الذي يظهر من عبارة البدائع انه لا بد أن يكون وسيلة الى الاداء في الجملة  
 كان يكون مضاربه أو مديونه أو وكيله أو غيره ذلك ولا يتعين أن يكون مكفولا عنه فلا يصح التعليق بقدم من لا  
 يكون وسيلة الى الاداء وينبغي أن يكون هذا مراد صاحب العناية بقوله أجنبيا ويدل عليه قوله كان التعليق به كأي هبوب الريح  
 ولا يكون كذلك الا اذا كان أجنبيا من كل وجه اه كذا رأيت بخط بعضهم اه وقال في النهر وأقول كثر ما في القنية ظاهرا فمما  
 ادعاه ممنوع لان عبارته تعليق الكفالة بشرط متعارف صحيح وبغيره لا يصح وقال القدوري في مختصره ويجوز تعليق الكفالة  
 بالشروط قال الا قطع ان كان الشرط لوجوب الحق أولا مكان الاستيفاء جازا لتعلق كان استحق المبيع أو قدم زيد لان الاستحقاق  
 للوجوب وقدم زيد سهل به ٢٤٠ الاداء بان يكون مكفولا عنه أو مضاربه ثم قال الاصح ما ذكره أبو نصر انه يصح بقدم زيد

الجملة يجوز أن يكون مكفولا عنه أو مضاربه اه ويدل عليه أيضا ما قدمناه من الاصح وعبرة  
 البدائع أزال اللبس وأوضح كل تخمين وحس وفي الزارية قال ضمننت لك عن فلان ألفا  
 فاذا قدم فلان فانا بريء منه ان كان فلان غريبا له بالف جاز شرط البراءة فان كان فلان أجنبيا  
 ليس بينه وبين الطالب والمطلوب تعلق في هذا الالف تصح الكفالة ويبطل شرط البراءة اه فكما  
 يصح تعليقها بقدم الاصيل يصح تعليق البراءة منها بقدمه (قوله أولت عذره كان غاب عن المصر)  
 لان غيبته سبب لتعذر الاستيفاء ومنه ما في المعراج ضمننت كل مالك على فلان ان توي فهو جائز  
 وكذا ان مات ولم يدع شيئا فهو ضامن وكذا ان حل مالك على فلان ولم يوافق به فهو على أو ان حل  
 مالك على فلان فهو على وان مات فهو على اه ومنه ما في البرازية ان غاب ولم يوافق به فانا ضامن  
 لما عليه فان هذا على أن يوافق به بعد الغيبة وعن محمد قال ان لم يدفع مديونك مالك أو لم يقضه فهو  
 على ثم ان الطالب تقاضى المطلوب فقال المديون لا أدفعه ولا أقضيه وجب على الكفيل الساعة وعنه  
 أيضا ان لم يعطك المديون دينك فانا ضامن انما يتحقق الشرط اذا تقاضاه ولم يعطه ذلك وفي الفتاوى  
 ان تقاضيت ولم يعطك فانا ضامن فأت قبل أن يتقاضاه ويعطيه بطل الضمان ولو بعد التقاضى قال  
 أنا أعطيتك فان أعطاه مكانه أو ذهب به الى السوق أو منزله أو أعطاه جاز وان طال ذلك ولم يعطه من  
 يومه لزم الكفيل عبيد ما دون مديون طال به غريمه بكفيل خوفا من أن يعتقه مولاه فقال رجل ان  
 أعتقه مولاه فانا ضامن جازت الكفالة اه ومنه ما في القنية قال للدائن ان لم يؤد فلان مالك عليه الى  
 ستة أشهر فانا ضامن له يصح التعليق لانه شرط متعارف اه (قوله ولا يصح بنحو ان هبت الريح  
 فتصح الكفالة ويجب المال حالا) ومثله التعليق بنزول المطر ودخول الدار وقدم زيد وهو غير مكفول  
 عنه وذكر الشارح أن المذكور في المختصر مذكور في الهداية والسكافي وهو سهو وفان الحكم فيه أن  
 التعليق لا يصح ولا يلزم المال لان الشرط غير ملائم فصار كالمعلقة بدخول الدار ونحوه مما ليس  
 بملائم ذكره قاضيخان وغيره ولو جعل الاجل في الكفالة الى هبوب الريح لا يصح التأجيل ويجب  
 المال حالا اه وهو سهو ومنه فان المصنف لم يقل فتصح الكفالة ويجب المال حالا والواجب في

وقد نص عليه في تحفة  
 الفقهاء اه نعم قوله أو  
 مضاربه يعلم منه انه لو  
 كان القادم مديون  
 المكفول عنه أو مودعه  
 أو غاصبه جازت الكفالة

أولت عذره كان غاب عن  
 المصر ولا يصح بنحو ان  
 هبت الريح فتصح  
 الكفالة ويجب المال حالا

المعلقة بقدمه لان  
 قدمه وسيلة الى الاداء في  
 الجملة ويحمل قوله في  
 الفتح فلو كان غير  
 مكفول عنه على ما اذا  
 كان أجنبيا محضاً وقوله  
 في الكتاب أولا مكان  
 الاستيفاء يشمل ذلك  
 وقوله كان قاسم الى  
 آخره مثال فقط وهذا فقه  
 حسن فتدبره اه قلت

ويظهر لي ان هذا هو مراد صاحب البحر فان قوله والحق انه لا يلزم أن يكون مكفولا معناه انه يجوز أن  
 يكون مضاربا له ونحوه وليس المراد ان الحق جواز كونه أجنبيا من كل وجه بقريئة استدلاله بعبارة البدائع تأمل (قوله وهو  
 سهو منه الخ) النسخة التي شرح عليها الزيلعي هكذا ولا يصح بنحو ان هبت الريح وان جعلنا أجلا فتصح الكفالة ويجب المال  
 حالا وهكذا في النهر فتحصل ان النسخ ثلاثة هذه والتي شرح عليها المؤلف باسقاط وان جعلنا أجلا والذي عزاه الى النسخ المعتمدة  
 من الاقتصار على قوله ولا تصح بنحو ان هبت الريح اذا علمت ذلك فاعلم ان الاخيرة لا اشكال فيها وكذا الاولى لان قوله فتصح  
 الكفالة الخ جواب قوله وان جعلنا أجلا ويعلم منه ان الكفالة لا تصح في الاول ان كانت النسخة بالياء المثناة التحية في قوله  
 ولا يصح وان كانت بالفوقية فهي نص في ذلك وأما الثانية فاعتراض الزيلعي وارجو ان لا يمكن الجواب عنه بما أوجب به عن



الهداية أصلاً والعجب من الزيلعي حيث أورد الاعتراض على النسخة الأولى اللهم إلا أن يقال حمله على ذلك ما ذكره المصنف في الكافي فشرح كلامه بكلامه أنه أدري بمرامه فيتعين حينئذ أن تكون ان في قواه وان جعلها أجلاً وصدية لا شرطية لطابق الشرح المشروح والعجب مما في النهر حيث شرح على ما في الزيلعي وقال هكذا وقع في نسخة الزيلعي ثم ذكر عبادة الهداية وذكر ان التعليق ظاهر في ما ذكره الزيلعي ثم ذكرنا وبه بما ذكره المؤلف هنا ثم قال وهذا الحمل ممكن في كلام المصنف إلا ان عدم ذكر التأجيل في كلامه بعد بخله في عبارة الهداية وإذا تحققت هذا علمت ان ما في البحر من ان ما قاله الشارح سهو ومما لا تحري فيه وذلك لأن الاعتراض الشارح على ما وقع في نسخة وهو صحيح وكلام الهداية ظاهر فيما فهمه كما علمت والتأويل خلاف الأصل فكيف ينسب الى السهو وهذا لا كبير سهو نعم الثابت في أكثر النسخ ولا يصح بخوان هبت الريح أو جاء المطر وان جعلها أجلاً فتصح الكفالة ويجب المال حالاً أي لا يصح تعليقها بشرط غير ملائم ويعلم من قوله وان جعلها أجلاً فتصح انما في التعليق لا تصح لعدم صحته وحينئذ فكون الانسب أن تقر بأل فوقية مع ان الكلام في التعليق عدول عن الظاهر بما ادعى اليه اه فانظر هل في هذا شيء من التحرير سوى الكلام الأخير هذا وذكر في الحواشي اليعقوبية ٢٤١ ان ما ذكره من التوجيه لكلام

الهداية في غاية البعد ثم قال والظاهر فيه روايتان وما ذكر في الفصولين من ان الكفالة لا تبطل بالشروط الفاسدة موافق للرواية المذكورة في الهداية إلا ان قولهم الكفالة بالمال تشبه النذر ابتداء باعتبار الالتزام وتشبهه البيع باعتبار المعاوضة انتهاء اذا الكفيل يرجع على الأصل بما أدى عنه فقلنا لا يصح بمطلق الشرط كهبوب الريح ونحوه ويصح بشرط ملائم عملاً

النسخ المعتمدة لا تقتصر على قوله ولا تصح بخوان هبت الريح ولذا لم ينسب اليه السهو الى المصنف وانما نسبته الى الهداية فعلى هذا الانسب أن يقرأ أولاً ولا تصح بالتأجيل أي الكفالة لا بالياء ليكون للتعليق وكل منهما مخطئ في نسبته الى الهداية وعبارة الهداية هكذا فاما ما لا يصح بمجرد الشرط كقوله ان هبت الريح أو جاء المطر وكذا اذا جعل كل واحد منهما أجلاً إلا أنه تصح الكفالة ويجب المال حالاً لان الكفالة لما صح تعليقها بالشرط لم تبطل بالشروط الفاسدة كالطلاق والعتاق اه لان قوله إلا أنه تصح الكفالة انما يعود الى الاجل بخوان هبت الريح لا الى التعليق بالشرط وقوله لما صح تعليقها معناه لما صح تأجيلها باجل متعارف مجاز ومجوزه عدم الثبوت في الحال في كل واحد منهما وانما صححت مع الاجل الغير المتعارف ولم تصح مع التعليق بغير المتعارف لان التعليق يخرج العلة عن العلة كاعرف في الأصول والاجل عارض بعد العقد فلا يلزم من انتفاؤه انتفاء معروضه كما أشار اليه في العناية وفي فتح القدير فالحاصل أن الشرط الغير الملائم لا تصح معه الكفالة أصلاً ومع الاجل الغير الملائم تصح حالاً ويبطل الاجل لكن تعليق المصنف هذا بقوله لان الكفالة لما صح تعليقها بالشرط يقتضي أن في التعليق بغير الملائم تصح الكفالة حالاً وانما يبطل الشرط والمصرح به في المبسوط وفتاوى قاضيه أن الكفالة باطلة فتصححه أن يحمل لفظ تعليقها على معنى تأجيلها بما جمع ان في كل منهما عدم ثبوت الحكم في الحال وقلنا المصنف في هذا الاستعمال لفظ المبسوط فانه ذكر التعليق وأراد التأجيل وهذا ظاهر شرح الاتقاني المشي على

٣١ - بحر سادس بالشبهين يقتضي صحة الرواية المنقولة عن المبسوط وأيضاً الكفيل لم يلزم الكفالة إلا معلقة فلو جعل كفه في الحال يلزم أن يكاف بما لم يلتزمه والاصل ان المتبرع لا يلتزمه ما لم يلتزمه اه ملخصاً ويأتي بعده عن الرمي ما يؤيده ولكن يمكن تأويله بان يجعل الشرط بمعنى التأجيل ويدل عليه قوله لو كفل الى أن تهب الريح فهذا صريح في التأجيل لا في التعليق والتأجيل كما سيذكر المؤلف وهكذا يؤول كلام الفصولين بحمل قوله لا تبطلها الشروط الفاسدة على ما اذا جعل الشرط أجلاً وللعلامة الشرنبلالي رسالة في هذه المسئلة أشبع فيها الكلام سماها بسط المقالة في تحقيق تعليق الكفالة فراجعها ان رمت المزيد وتكلم عليهم في أنفع الوسائل وأطال ونقل عن كتب كثيرة في بعضها التصريح بعدم صحة الكفالة لتعليقها بالشرط الغير الملائم كما قاله الزيلعي وفي بعضها التصريح بصحة الكفالة ولزوم المال حالاً وأيد هذا الأخير وارتضاه وارجع الاول اليه لكن خالفه الشرنبلالي في رسالته وأيد كلام الزيلعي والفتح والخانية من بطلان الكفالة وعدم لزوم المال ورد على من جعل في المسئلة قولين أقول والانصاف انه ما قولان فان من اطلع على ما نقله في أنفع الوسائل من النقول لم يشك في ان العبارات متناقضة بعضها مصرح بصحة الكفالة ولزوم المال حالاً وبطلان التعليق وبعضها مصرح بعدم صحة الكفالة وارتكاب

التاويل عدول عن سواء البيل لان بغض العبارات لا يحتمل (قوله وفي الخلاصة كفل بماله على أن يجعل له الطالب جعله لا الخ)  
قال الرملي ولو كفل رجل عن رجل على أن يجعل له جعلاً فهذا على وجهين اما أن يكون الجعل مشروطاً في الكفالة أو لا فان لم  
يكن مشروطاً في الكفالة فالجعل باطل والكفالة جائزة اما الجعل باطل لان الكفيل مقرض في حق المطلوب واذا شرط له الجعل مع  
ضمان المثل فقد شرط له ٢٤٢ الزيادة على ما أقرضه فهو باطل لانه ربا والكفالة جائزة لانها مطلقة غير معلقة بالجعل

ظاهر اللفظ وفي الخلاصة كفل بماله على أن يجعل له الطالب جعلاً فان لم يكن مشروطاً في الكفالة  
فالشرط باطل وان كان مشروطاً فيها فالكفالة باطلة اه وهذا يفيد أنها تبطل بالشروط الفاسدة  
اذا كانت في صلبها اه وهكذا في معراج الدراية ونقل في البناية ما في العناية والمعراج ولم يتعقبه  
وقد ظهر لي أنه لا حاجة الى جعل التعليق بمعنى التأجيل بل المراد انما صححت الكفالة مع هذا  
التأجيل لان الكفالة لما صح تعليقه بشرط في الجملة وهو الملائم لم تبطل بالشروط الفاسدة  
والتأجيل بغير المتعارف شرط فاسد فلم تبطل به ولا يخالفه فرع الخلاصة لانه الاجل بعد العقد كما  
قدمناه فليس في صلبها وفي الحانسة كفل عن رجل بدين له على أن فلانا وفلانا يكفلا ان عنه بكذا  
وكذا من هذا المال فاني الاخر ان يكفلا قال الفقيه أبو بكر البجلي الكفالة الاولى لازمة ولا  
خيار له في ترك الكفالة اه (قوله فان كفل بماله عليه فبرهن على ألف لزمه) لان الثابت  
بالبيينة كالثابت عما ناولا يكون قول الطالب حجة عليه كما لا يكون حجة على الاصيل لانه مدع  
(قوله والا صدق الكفيل فيما أقرب بحلفه ولا ينفذ قول المطلوب على الكفيل) أي وان لم يبرهن  
والقول للكفيل فيما يقر به مع يمينه على نفي العلم لا على البتات كما في الايضاح ولا يكون قول المطلوب  
حجة عليه لانه اقرار على الغير وهو معنى قوله ولا ينفذ قال العيني بالتشديد قيد بقوله على الكفيل لانه  
ينفذ على نفسه قيد بقوله بماله عليه لانه لو كفل بما ذاب لك على فلان أو بما ثبت فاقدر المطلوب  
بمال لزم الكفيل لان الشبوت حصل بقوله وذاب بمعنى حصل وقد حصل باقراره بخلاف الكفالة  
بمالك عليه فانها بالدين القائم في الحال وما ذاب ونحوه الكفالة بما سيجب والوجوب ثبت باقراره  
وخرج أيضاً ما اذا كفل بما قضى لك عليه فلا يلزمه الا بقضاء القاضي ومثل مالك عليه ما أقر لك به  
أمس فلو قال المطلوب أقررت له بالف أمس لم يلزم الكفيل لانه قبل ما لا واجبا عليه لا ما لا يجب عليه  
في الحال ولم يثبت أنه واجب عليه فلو قال ما أقرب به فاقرب به للحال لزمه ولو قامت بيينة أنه أقر له قبل  
الكفالة بالمال لم يلزمه لانه لم يقل ما كان أقر لك ولو أقر أي المطلوب اليمين فالزمه القاضي اليمين فكل  
لم يلزم الكفيل لان النكول ليس باقرار بل بذل وفي الخلاصة رجل قال ما أقرب به فلان فعلى غبات  
الكفيل ثم أقر فلان لزم في تركه الضامن وكذا ضمان الدرك واذا كفل بهذا اللفظ في حصة ثم مرض  
الكفيل فاقدر المطلوب بالف لزم المريض جميع ما أقرب به في جميع ماله كذا في الحانسة وفي الخلاصة  
رجل قال لا خير بايع فلانا فبايعته من شيء فهو على صح فان قال الطالب بعتهم متاعا بالف وقبضه  
مضى وأقر به المطلوب وجحد الكفيل يؤخذ به الكفيل استحسانا بالبيينة ولو جحد الكفيل  
والمكفول عنه البيع وأقام الطالب البيينة على أحدهما أنه باعه وسلم لزمهما وفي فتاوى قاضيخان

فاما اذا كان الجعل  
مشروطاً في الكفالة ذكر  
ان الجعل باطل والكفالة  
باطلة اما الجعل باطل  
لما بينا وكان يجب أن  
تصح الكفالة لان  
الكفالة مما لا يبطلها

فان كفل بماله عليه  
فبرهن على ألف لزمه  
والا صدق الكفيل فيما  
أقرب بحلفه ولا ينفذ قول  
المطلوب على الكفيل

الشروط الفاسدة ألا  
تري انه لو كفل الى أن  
تهب الريح أو تعطر السماء  
كان الشرط باطلا والكفالة  
صححة فيجب أن يكون  
الجواب ههنا كذلك  
والجواب عنه ان الكفالة  
مبنية بطلانها بطلت لانه  
شرط فيها شرط فاسد فان لم  
تصح من حيث انه علقها  
بشرط للكفيل فيه منفعة  
لان الكفيل ممن ينتفع  
بالجعل فلا بد من مراعاة  
الشرط لتثبت الكفالة

والشرط لم يثبت لما يستحق الجعل فلا تثبت الكفالة وكان بطلان الكفالة من هذا الطريق لا من حيث رجل  
انه شرط بخلاف شرط هبوب الريح ومطر السماء لانه شرط لا ينتفع به الكفيل واذا لم يكن للكفيل فيه منفعة لم تجب مراعاة هذا  
الشرط كما لو شرط في البيع شرط لا ينتفع به أحدهما واذا لم يثبت كانت الكفالة مرسلة اه من كفالة خواهر زاده (قول المصنف  
فيما أقرب بحلفه) أي على نفي العلم لا على البتات وأقول وينبغي تقييده بما لو أقر بما يغفل به عادة حتى لو أقر بان له عليه درهما  
لم يقبل منه كذا في النهر (قوله قال العيني بالتشديد) قال في النهر وليس بمتعين

(قوله وأنه كفل له بامر فلان الغائب قبلت الخ) قيد بقوله بامر فلان لانه بدون أمره يكون قضاء على الحاضر فقط وسنأتي في المسئلة  
متنا أوائل الفصل الثاني (قوله ومعنى الامر ان يشتمل الخ) الظاهر ان هذا شرط فيما اذا كانت بصيغة الامر من المطلوب  
والافساح في القولة الاتية انه لو كفل بغير أمره ثم أجازها في المجلس تصير موجبة ٢٤٣ للرجوع بقيد آخر سند ذكره

تأمل (قوله وبه علم ان  
لفظة عنى ليست شرطا  
الخ) قال في النهر وفيها  
أى في الخانة على كعنى  
فلو قال اكفل لفلان  
بالف درهم على أو انقده  
ألف درهم على أو اضمن  
له الالف التى على أو اقضه  
فان كفل بامر رجوع بما  
أدى عليه

ماله على ونحو ذلك يرجع  
بما دفع في رواية الاصل  
وعن أبى حنيفة في الجرد  
اذا قال لفلان اضمن  
لفلان الالف التى له على  
فضمها وأدى اليه لا  
يرجع اه ونأمل مع  
ما ذكره المؤلف عن فتح  
القدير نعم ذكر في الفتح  
بعد ما نقله المؤلف عنه  
وهذا قول أبى حنيفة  
ومحمد فاعل رواية الاصل  
قول أبى يوسف تأمل  
(قوله وأطلق في قوله  
بما أدى الخ) قال في  
الولولجية ولودفع الخليط  
ز يوفأ ونهر جة لم يرجع  
على صاحب الاصل الا  
بهما ولو أدى الكفيل أو

رجل قال لغيره ما ذاب لك على فلان من حق أو ما قضى لك عليه من حق فهو على فغاب المكفول عنه  
فاقام المدعى البينة على الكفيل انه له على المكفول عنه ألف درهم لا تقبل بينته حتى يحضر  
المكفول عنه ولو أقام المدعى على الكفيل بينة أن قاضى بلد كذا قضى له على الاصيل بعد عقد  
الكفالة بالف درهم قبلت هذه البينة ويقضى على الكفيل بامر ويكون ذلك قضاء على الغائب  
ولو كفل رجل عن رجل بامر بما للطالب على المكفول عنه فغاب الاصيل فاقام الطالب البينة على  
الكفيل ان له على فلان الغائب ألف درهم وأنه كفل له بامر فلان الغائب قبلت هذه البينة  
و يكون ذلك قضاء على الحاضر وعلى الغائب اه (قوله فان كفل بامر رجوع بما أدى عليه)  
لانه قضى دينه بامر ومعنى الامر ان يشتمل كلامه على لفظة عنى كان يقول اكفل عنى أو اضمن عنى  
لفلان فلو قال اضمن الالف التى لفلان على لم يرجع عليه عند الاداء لجواز أن يكون القصد  
ليرجع أو لطلب التبرع فلا يلزم المال كذا في فتح القدير ونحوه عنه مسئلة في الخانة لو قال ادفع له  
كل يوم درهما على على أن ذلك على فدفع له كل يوم حتى اجتمع مال كثير فالكفل على الكفيل اه  
وبه علم أن لفظة عنى ليست شرطا بل هى أو ما قام مقامها وهو على أن ذلك على وكذا الخليط يرجع  
بالاجماع وان لم يقل عنى والخليط هو الذى يعتاد الرجل مدا بنته والاخذ منه ووضع الدراهم عنده  
والاستعجار منه كذا في فتح القدير وأطلق الامر فيتمل الحقيقي كما مثلنا والحكمى كما اذا كفل الاب  
عن ابنه الصغير مهر امرأته ثم مات فاخذ من تركته فان للورثة الرجوع فى نصيب الابن لانه كفالة  
بامر الصبي حكما لثبوت الولاية بخلاف ما اذا أدى الاب بنفسه ولم يشهد فانه لا رجوع له لاحتمال أنه  
أدى تبرعا كما هو العادة بخلاف ما اذا أشهد فان الصريح يفوق الدلالة كذا في شرح المجموع للمصنف  
من المهر ومن الامر الحكمى مافى تلخيص الجامع الكبير لو جحد الكفيل الكفالة بعد الدعوى  
عليه بها فبرهن المدعى علمه بالا مروقضى بها على الكفيل وأدى فانه يرجع على المدينون وان كان  
مناقضا لكونه صار مكذبا شرعا بالقضاء عليه وقال زفر لا رجوع لانه أقر أنه لاحق له حين جحد  
اه وقول المطلوب اضمن عنى لفلان كذا اقرار بالمال لفلان كفى الخانة وأطلق في قوله كفل  
بامر وهو مقيد بمن يصح أمره فلا رجوع على الصبي والعبد المحجورين اذا أدى كفيلا بما لا راعدهم  
صحته منهما ما ولكن يرجع على العبد بعد عتقه وأما الصبي فلا رجوع عليه مطلقا ولو ترك كفل  
الكفيل باذن وليه كفى المبسوط بخلاف المأذون فيها الحق أمره وان لم يكن أهلا لها وأطلق في قوله  
بما أدى وهو مقيد بان يؤدى ما ضمن أما اذا أدى خلافه بان كان المكفول به جسيما فادى ردثا  
أو بالعكس فان رجوعه بما ضمن لا بما أدى لكونه ملك الدين بالاداء فنزل منزلة الطالب كما اذا  
ملكه الكفيل بالهبة أو بالارث ولا يرجع عليه أنه قليل الدين من غير من عليه الدين لانه انتقل الدين  
اليه بمقتضى الهبة للضرورة وله نقله بالحوالة أو يجعل الدين الواحد كدينين بخلاف المأمور بقضاء  
الدين فانه يرجع بما أدى ان أدى أدا من الدين وان أدى أجود لم يرجع الا بالدين لان حق رجوعه

الحويل ز يوفأ والدين جيا د رجوع على المكفول عنه بالجماد وكذا الحويل والفرق ان الخليط مأمور بقضاء الدين عن الامر  
فيرجع بحكم الاقراض وأما الكفيل والحويل انما يرجعان من حيث انهما لم يكن مافى ذمتها ويجوز أن يملك الجماد بالز يوف  
لانهم اتصلوا بدلا عن ذمتهم ان كان لهما أن يرجعا بما ملكت في ذمتها اه فعلم ان الخليط غير كفيل بل مأمور بقضاء الدين

انما هو بالاداء بامرهم ولذا لا يلزم له فبرجع بما أدى ما لم يخالف أمره بالزيادة أو بجنس آخر  
وقوله رجع بما أدى مقيد بما اذا دفع ما وجب دفعه على الاصيل فلو كفل عن المستاجر بالاجرة  
فدفع الكفيل قبل الوجوب لارجوع له كفي اجارات البرازية وأطلق فيما أدى فشمهل ما اذا صالح  
الكفيل الطالب عن الالف المكفول بها على خمسة مائة قانه برجع بالخمسة مائة لا بما ضمن وهو  
الالف لانه اسقاط أو هو ابراء عن بعض الذين فيسقط البعض ولا ينتقل الى الكفيل وفي فتح القدير  
من يسع الفضولي اذا كفل بالمسلم فيه وأداه من ماله يصير مقرضا حتى لا يرجع بقيمة ان كان ثوبا  
لان الثوب مثلي في باب السلم فكذا فيما جعل تبعاله اه وفي رهن الخانية ما ع شيئا وأخذ بالثمن  
كفيل بامر المشتري فادى الكفيل الثمن ثم هلك المبيع عند البائع فان الكفيل لا يخصم البائع  
ولا يرجع عليه بالثمن وانما يخصم المشتري ثم المشتري يرجع على البائع بما دفع الكفيل اليه  
اه (قوله وان كفل بغير أمرهم لم يرجع) لانه متبرع بادائه عنه أطلقه فشمهل ما اذا كفل بغير أمره  
ثم أجازها لان الكفالة لزمته ونفذت عليه بغير أمر غير موجبة للرجوع فلا تنقلب موجبة له كفي  
السكافي وهذا اذا أجاز بعد المجلس أما اذا أجاز في المجلس فانها تصير موجبة للرجوع كذا في فصول  
العمادية وفي آخر الولو الحجة من المحيل رجل كفل بنفس رجل ولم يقدر على تسليمه فقال له الطالب  
ادفع الى مالي على المكفول عنه حتى تبرأ عن الكفالة فاراد أن يؤديه على وجهه يكون له حق  
الرجوع على المطلوب فالحيلة في ذلك أن يدفع الدين الى الطالب ويهب الطالب مال المطلوب ويوكله  
بقبضه فيكون له حق المطالبة فاذا قبضه يكون له حق الرجوع لانه لو دفع اليه المال بغير هذه  
الحيلة يكون متطوعا ولو أدى بشرط أن لا يرجع لا يجوز اه وقد ذكر قاض خان في هذا الكتاب  
مسائل الامر بنقد المال وانها على أربعة أقسام منها ما يرجع المأمور على الأمر سواء قال ادفع عني  
أولم يقل خليطا كان الأمر ولا وهي أن يقول اكفل لفلان بلف درهم على أو انقده ألف درهم على  
أو اضمن له الالف التي على أو اقضه ماله على أو اعطه الالف التي له على أو ادفع كذلك ففي هذه كلها  
كلمة على كعني ومنها ما يرجع ان كان خليطا والاول قال ادفع الى فلان ألفا ولم يقل عني ولا على فدفعها  
رجع ان كان خليطا والاولا ومنها ما لا رجوع فيه في جميع الاحوال الا اذا شرط الأمر الضمان  
وقال على اني ضامن وهي ما لو قال هب لفلان عني ألفا فاذا هب المأمور كانت من الأمر ولا رجوع  
للمأمور عليه ولا على القابض وللا أمر الرجوع فيها والدافع متطوع ولو قال على اني ضامن ففعل جازت  
ضمن الأمر للمأمور وللا أمر الرجوع فيها دون الدافع وكذا أقرض فلانا ألفا وكذا عوض عني فلانا  
فان قال على ان ترجع على رجوع والافلا وكذا كفر عن عيني بطعامك أو أدر كاة مالي بمال نفسك  
أو أخرج عني رجلا أو أعتق عني عبدا عن ظهاري وليس في نسختي بيان القسم الرابع الذي قال فيه  
أو لأنه برجع ان ذكر عني والافلا (قوله ولا يطالب الكفيل بالمال قبل أن يؤدي عنه) لانه  
انما التزم المطالبة وانما يملك الدين بالاداء فلا يرجع قبل التملك فان قلت هل للكفيل أخذ  
الرهن من الاصيل قبل أن يؤدي عنه قلت نعم قال في الخانية كفل عن رجل بمال ثم ان المكفول  
عنه أعطى الكفيل رهنا ذكر في الاصل أنه لو كفل بمال مؤجل على الاصيل فاعطاه المكفول عنه  
رهنا بذلك جاز اه قيد بالكفيل لان الوكيل بالشراء له الرجوع على الموكل قبل الاداء  
لما بينهما من المبادلة المحكمية حتى تحالفا لاختلافهما في مقدار الثمن والوكيل خمس المبيع الى  
استيفاء الثمن (قوله فان لزم لزمه) أي ان لازم الكفيل الطالب لازم الاصيل ليخلصه من هذه

وان كفل بغير أمرهم  
يرجع ولا يطالب الاصيل  
بالمال قبل أن يؤدي  
عنه فان لزم لزمه

(قوله اما اذا أجاز في  
المجلس فانها تصير موجبة  
للرجوع) أي اذا أجازها  
المطوب أولا ثم الطالب  
وان بالعكس فلا رجوع  
كما سيذكره المؤلف عن  
السراج في شرح قوله  
وبلا قبول الطالب في  
مجلس العقد (قوله ولم  
يقول عني) مفهوما انه  
ان قال عني يرجع وان لم  
يكن خليطا وهذا هو  
القسم الرابع فافهم (قوله  
فان قلت هل للكفيل  
أخذ الرهن من الاصيل)  
الاحسن والافق لعبارة  
الخانية أن يقال للاصيل  
دفع الرهن للكفيل لثلا  
يؤهم الزام الاصيل بذلك  
اذا طلبه الكفيل وعبرة  
الخانية لا تنفي ذلك نامل

(قوله وينبغي أن يقيد أيضا بما إذا كان المال حالا الخ) يقيد أيضا بما في القهستاني حيث قال وإن حبس حبس هو المكفول عنه  
 الا اذا كان كفلا عن أحد الابوين أو الجدين فإنه ان حبس لم يحبس به يشعر قضاء الخلاصة اه وفي حاشية أبي السعد وقيد في  
 الشربة لالية بما اذا لم يكن من أصول الدائن واذا كان المدين أصلا لا يحبس كفله ولا يلزم ما يلزم من فعل ذلك بالأصيل وهو  
 ممتنع اه أقول في دعوى اللزوم نظر بدليل ما في القهستاني وساق عبارته ثم قال فلهذا صريح في ان حبس الكفيل لا يمتنع وان  
 كان المدين من أصول رب الدين انما الممتنع حبس الاصيل فقط فلا يعمل على ما في الشربة لالية وان تبعه بعضهم لكونه مخالفا  
 للنقول اه قلت وبالله التوفيق لا مخالفة بينهما عند التحقيق لان ما في القهستاني فيما إذا كان الدائن أجنبيا والمكفول  
 أصلا للكفيل وهو استثناء من حبس الكفيل للمكفول اذا حبسه الطالب وما في الشربة لالية فيما إذا كان الكفيل أجنبيا  
 والمكفول أصلا للدائن وهو استثناء من ملازمة الدائن وهو الطالب للكفيل وحاصل ٢٤٥ الكلام حيث أن الطالب

له ملازمة الكفيل الا  
 اذا كان المكفول أصلا  
 للطالب لما يلزم من  
 ملازمة له وحسبه اياه  
 حبس أصله بدنيته  
 بواسطة حبسه للكفيل  
 وهذا ظاهر وقد ذكره

العهدة وأشار الى أنه لو حبس الكفيل حبس المطلوب وقد منع عن البرازية أنه مقيد بما اذا كانت  
 الكفالة باعرة ولا فلا يلزم الاصيل لانه ما أدخله لخصه وقدمنا أن للطالب حبسهما وينبغي أن  
 يقيد أيضا بما اذا كان المال حالا على الاصيل كالكفيل والافليس له ملازمة وسما في بيان  
 المحلول على الكفيل وحده وقيد في السراج الوهاج أيضا بما اذا لم يكن على الكفيل المطلوب دين  
 مثله والا فلا يلزمه وأشار المؤلف الى أن الحال عليه اذا لزم وكانت الحوالة باعرا المحيل كان له أن  
 يلزم المحيل لخصه عن ملازمة المحال له واذا حبسه كان له أن يحبس به الا أن يكون للمحيل على المحال  
 عليه دين مثله وقد احتال بما له عليه مقيدا فليس للمحال عليه أن يلزم المحيل اذا لزم ولا يحبس به  
 اذا حبس اه (قوله وبرئ باداء الاصيل) أي برئ الكفيل لان براءة الاصيل توجب براءة  
 لانه لا دين عليه في الصحيح وانما عليه المطالبة فيستحيل بقاؤها بلا دين هكذا ذكر الشارح تبعا  
 للهداية وظاهره أن القائل بان الكفيل عليه دين لا يبرأ باداء الاصيل وليس كذلك بل يبرأ  
 اجماعا لان تعدد الدين عند القائل به حكمي فيسقط باداء واحداه (قوله ولو أبرأ الاصيل أو أخر عنه  
 برئ الكفيل وتأخر عنه) لما قدمناه أنه يلزم من ابراء الاصيل ابرأؤه والتأخير ابراءه وقت فتعتبر  
 بالابراء المؤيد وانما قال أبرأ الاصيل أي أبرأ الطالب ولم يقل لو برئ الاصيل لانه لا يلزم من براءة  
 براءة ما في الخانية ضمن له ألغاعا على فلان فبرهن فلان انه كان قضاء اياهما قبل الكفالة فإنه يبرأ  
 الاصيل دون الكفيل ولو برهن انه قضاء بعدها يبرأ اه فقد برئ الاصيل في الوجه الاول  
 فقط ولكن يخرج عنه حيث أنه مسألة في الخانية هي لومات الطالب والاصيل وارتبه برئ الكفيل  
 أيضا لكون المطلوب مال في ذمته فبرأه أو براءة توجب براءة فعلى هذا الوعد برئ لشملها ويحجب عما  
 ذكرناه من فرع الخانية السابق بأنه ليس من باب البراءة وانما تبين أن لا دين على الاصيل

كفيل أمه فهل له ذلك قال فاجبت بأنه ليس له حبسه اذ يلزم من حبسه حبس الام وانه لا يجوز ولا كني أعجب من العلامة  
 الشربة لالية حيث فهم مخالفة كلام القهستاني لكلامه فأوردوه سؤال على ما قررته ثم أجاب بان لم أر في الخلاصة ما يفيدوه من ادعى  
 افادته فعليه اليمان وأنت قد علمت عدم المناقاة لانه اذا كان الدائن أجنبيا وحبس الكفيل عن أصله أي أصل الكفيل لا يلزم  
 محذور نعم المحذور في حبس الكفيل مكفوله الذي هو أصله فلذا استثناء هذا ما ظهر لي بعون الله تعالى فتأمل له يظهر لك حقيقته  
 ان شاء الله تعالى وسما في باب الحبس من كتاب القضاء عند قول المتن ويحبس الرجل في نفقة زوجته لاني دين ولده عن الخبير  
 الرملي انه وقع الاستثناء فيما ذكره الشربة لالية من الصورة وذكر الرملي هناك ان الكفيل حبس المدينون الذي هو أصل الدائن  
 لانه انما حبس بحق الكفيل ولذلك يرجع عليه بما أدى فهو محبوس بدنيته الذي ثبت له أو سيثبت على قول من يجعلها ضمما  
 في الدين وعلى قول من يجعلها ضمما في المطالبة فلم يدخل في قولهم لا يحبس أصل في دين فرعه لانه انما حبسه أجنبيا فيما ثبت له  
 عليه اه ومفاده ان الدائن الذي هو فرع المدينون حبس الكفيل الاجنبي وان لم يمتد حبس أصله وهو مخالف لما



أفتى به الشريعة لا في فليتامل (قوله وهو يدل على ان الدين الخ) قال الرملي تقدم في الكفالة ما هو صريح في ذلك فراجع اه ثالث  
وسماني قريبا في شرح قوله ولا ينعكس ما يخالفه (قوله وفي السراج الوهاج ويشترط قبول الاصيل الخ) قال الرملي وفي التتارخانية  
نقل عن المحيط ولو وهب الطالب المال من المطلوب أو أبرأه منه فبات قبل رد فهو بريء وان لم يمت ورد الهبة فردده صحيح والمال  
على المطلوب والكفيل على ٢٤٦ حاله وان ردا لبراءه هل يبرأ الكفيل لا ذكر له هذه المسئلة في شيء من الكتب

والكفيل عومل بأقراره كما لا يخفى وخرج عن مسئلة الكتاب ما اذا تكفل بشرط براءة الاصيل فان  
الاصيل يبرأ دون الكفيل لكونها صارت مجازا عن الحوالة وفي جامع الفصولين باع المدينون بيع  
وفاء بريء كفيله فلو تفاسخا لا تعود الكفالة اه وهو يدل على ان الدين اذا عاد الى الاصيل بمأهوه  
فصح لا يعود على الكفيل وسياق في التتارخانية يباه وفي السراج الوهاج ويشترط قبول الاصيل  
البراءة فان ردها ارتدت وهل يعود الدين على الكفيل فيه قولان وموت الاصيل كقبوله وانما قال  
أو أخر عنه للاحتراز عما اذا تآخرت المطالبة عن الاصيل لا بتأخير الطالب كالعبد المحجور اذا لزمه شيء  
بعد عتقه فكفيل به انسان فان الاصيل تتأخر المطالبة عنه الى اعتاقه ويطالب كفيله للمحال ومنه  
المكاتب اذا صالح عن دم عمه وكفيل به رجل ثم عجزت تأخرت المطالبة عن الاصيل دون الكفيل  
والمسئلة في الخانية معلل بان الاصيل انما تأخرت عنه لا عساره ومفهومه ان الاصيل لو كان  
معسرا ليس للطالب مطالبة به ويطالب الكفيل لوموسر او في التتارخانية لو أجل الطالب الاصيل  
فلم يقبل صار حالا عليه ما ولو أجله شهر اثم سنة دخل الشهر في السنة والا حال اذا اجتمعت انقضت  
بمرة اه وفي النهاية ان ابراء الاصيل وتأجيله يرتدان بالرد وبراء الكفيل يرتد بالرد أو ماتا تجليه فلا  
يرتد بالرد اه (قوله ولا ينعكس) أي براءة الكفيل لا توجب براءة الاصيل ولا التأخير عنه  
يوجب التأخير عن الاصيل لان عليه المطالبة وبقاء الدين على الاصيل بدونه جائز قيد بالتأخير أي  
التأجيل بعد الكفالة بالمال حال لانه لو كفيل بالمال المحال مؤجلا الى شهر فانه يتأجل عن الاصيل  
لانه لا حقه الا الدين حال وجود الكفالة فصار الاجل داخلا فيه اما ههنا بخلافه كذا في الهداية  
أطلقت في براءة الكفيل فشمع ما اذا قبل أو لم يقبل كما في السراج الوهاج وأشار باقتضائه على عدم  
براءة الاصيل الى ان الكفيل اذا أبرأ الطالب فلا رجوع له عليه بخلاف ما اذا وهبه الدين أو تصدق  
به عليه فان له الرجوع على الاصيل ولا بد من قبول الكفيل في الهبة والصدقة فلو كان ابراء  
والهبة بعدموته فقبل الوارث صح فان رد ورثته ارتد في قول أبي يوسف وبطل ابراءه ابراء لهم  
وقال محمد لا يرتد بردهم كما لو أبرأه في حياته ثم مات ويستثنى من قوله براءة الكفيل لا توجب براءة  
الاصيل ما في السراج الوهاج لو أحال الكفيل الطالب على رجل فقبل الطالب والمحال عليه بريء  
الكفيل والاصيل لان الحوالة حصلت باصل الدين والدين أصله على المكفول عنه فتضمنت  
الحوالة براءةهما ولو اشترط الطالب وقت الحوالة براءة الكفيل خاصة بريء الكفيل ولا يبرأ المكفول  
عنه وللطالب أن يأخذ بدينه أيهما شاء ان شاء الاصيل وان شاء المحال عليه ولا سبيل له على الكفيل  
حتى يتوى المال على المحال عليه اه وكذا يستثنى منه ما في الخانية اذا مات الطالب والمكفيل  
وارثه بريء الكفيل عن الكفالة وبقي المال على المكفول عنه على حاله وان كانت الكفالة بغير

واختلف المشايخ فيه منهم  
من قال لا يبرأ فهذا  
القائل سوى بين الهبة  
وبين ابراء ومنهم من  
قال يبرأ الكفيل اه  
فقوله في الشرح وهل  
يعود الدين على الكفيل  
أي بعد رد الاصيل البراءة  
(قوله وفي التتارخانية  
لو أجل الطالب الاصيل

ولا ينعكس

الخ) قال في النهر فيه  
تأيد لقول من قال في  
الابراء المردود ان الدين  
يعود على الكفيل أيضا  
(قوله وبراء الكفيل  
يرتد بالرد الخ) ذكر مثله  
في الفتح وسيد كرم المؤلف  
في شرح قوله وبطل  
تعليق البراءة نقل مثله  
عن الهداية أيضا ثم ذكر  
بعده عن الخانية لوقال  
للكفيل أن خرجت عن  
الكفالة فقال الكفيل  
لا أخرج لم يصح خارجا قال  
المؤلف هناك فثبت ان  
ابراء الكفيل أيضا يرتد

بالرد قال في النهر وفيه نظر اه أي لان قوله

أمره

أخرجت لك ليس ابراء بل هو في معنى الاقالة لعدم الكفالة والاقالة تتم بالمعاقدين فحيث لم يقبلها الكفيل بطلت فتبقى الكفالة  
بخلاف ابراء فانه محض اسقاط قيمته بالمسقط كذا في شرح المقدسي على نظم السكندر (قوله ويستثنى من قوله براءة الكفيل لا توجب  
براءة الاصيل الخ) قال في النهر لانه في الاستثناء بعد ان الكلام في ابراءه يعني الاسقاط على انه في الفرع الاول انما يبرئ

الكفيل لبراءة الاصيل وسماي في الصلح ما يرشد اليه (قوله وعزاه الى الذخيرة) يعني قوله والمسال على الكفيل الى الاجل المسمى وعلى الاصيل حال وأما قوله وإذا كفل بالقرض مؤجلا الى قوله جائزة فقد مر المحيط وقوله ولو كفل بدين مؤجلا الى قوله اه هذا ذكره في التناخانية معزيا الى الغيائية بعد قوله ولا يتأخر عن الاصيل تنبيه قاله الرملي (قوله ويخالفه ما صرح به في تلخيص الجامع الخ) نقل بعض الفضلاء عن الفتاوى الهندية تفصيلا فقال وإذا كان لرجل على رجل ألف درهم حاله من ثمن مبيع فكفل به رجل الى سنة فهذا على وجهين ان أضاف الكفيل الاجل الى نفسه بان قال أجلي ثبت الاجل في حق الكفيل وخذناه واذا لم يصف الاجل الى نفسه بل ذكر مطلقا ورضى به الطالب ثبت الاجل في حق الكفيل والاصيل جميعا اه فتأمل لعلك تحظى بالتوفيق (قوله وللطرسوسي كلام الخ) حيث نقل أولا عن شرح مختصر السكرخي للقدوري وعن المحيط وخزانة الاكمل وشرح التكملة وغيرها مثل ما في التناخانية ثم قال فتحرر لنا من هذا كله ان الكفالة ٢٤٧ بالقرض الى أجل تصح وتكون مؤجلة على الكفيل وحده وعلى الاصيل حال كما كان ولا يلتفت الى ما قاله المحصيري من قوله في التحريم اذا كفل بالقرض الى أجل يتأجل على الاصيل وهذه الحيلة في تأجيل القرض فان كل المكتب ترد ذلك ولم يقل هذه العبارة أحد غيره واذا دار الامر بين أن يفنى بما قاله المحصيري وحده أو بما قاله القدوري وكل الاصحاب فلا يفنى الا بما قاله القدوري وبقيّة الاصحاب ولا يفنى بما قاله المحصيري

أمره برئ المطالب أيضا لانه لم يمسك المطالب صارا ذلك المال ميراثا لورثته ولو ملك الكفيل المال في حياة الطالب بالقضاء أو الهبة يرجع على المكفول عنه ان كانت الكفالة بامره وان كانت بغير أمره لارجوع اه فقيما اذا مات الطالب والكفيل وارثه وكانت بغير أمره لم يرجع من براءة الكفيل براءة الاصيل ثم اعلم ان قول صاحب الهداية في ما قدمناه لو كفل بالمال الحال مؤجلا الى شهر يتأجل عن الاصيل أيضا محمول على غير القرض لما في التناخانية وإذا كفل بالقرض مؤجلا الى أجل مسمى فالكفالة جائزة والمسال على الكفيل الى الاجل المسمى وعلى الاصيل حال وعزاه الى الذخيرة ثم عزاه الى الغيائية لو كفل بالقرض فأخبر عن الكفيل جاز ولا يتأخر عن الاصيل ويخالفه ما صرح به في تلخيص الجامع من انه شامل للقرض فان هذا هو المحلة في تأجيل القروض وقد قدمناه في التأجيل وللطرسوسي في أنفع الوسائل كلام فيه فراجعوه وفهموا ولو كفل بدين مؤجل ثم باعه الكفيل شيئا بالدين قبل حلوله سقط ولو قال البيع أو رد بالتراضي عاد الدين ولم يعد الاجل ولو انفسخت الحوالة بالتوى عاد الاجل وكذلك باع الاصيل الطالب بدينه سقط فلورد عليه بملك جديد عاد الدين على الاصيل ولم يعد على الكفيل وبالفسخ من كل وجه يعود على الكفيل ولو كانت الاجل لاحد الكفيلين أكثر فخل على الآخر وأدى يرجع على الاصيل حتى يحل على الآخر أو يرجع الآخر بنصفه ثم يتبعان الاصيل بالنصف اه وادام يكن تأجيل الكفيل تأجيلا للاصيل فاذا أدى الكفيل قبل مضي الاجل لارجوع له على الاصيل حتى يضي الاجل باتفاق الروايات وكذا اذا حل على الكفيل بموته لا يحل على الاصيل وكذا اذا حل على الاصيل بموته لا يحل على الكفيل وعن أبي يوسف اذا كان على رجلين ألف مؤجل وكل واحد لفيل عن صاحبه فمات أحدهما أخذ ماعليه بالاصالة وأما ماعليه بالكفالة يبقى مؤجلا هو الصحيح كذا في التناخانية

ولا يجوز أن يعمل به وكان بعض القضاة يحكم بما قاله المحصيري من غير أن يعرف ان المحصيري ذكره وانما كان يقول سمعنا ذلك من المشايخ انه هو المحلة في تأجيل القرض وهو خطأ لا يجوز أن يعمل به (قوله وبالفسخ من كل وجه يعود على الكفيل الخ) قال الرملي قدم في الاقالة عن الصغري ولو رده بعيب بقضاء كان فسخا من كل وجه فيعود الاجل كما كان ولو كان بالدين كفيل لا تعود الكفالة في الوجهين اه فهو مخالف لما هنا فماتل وأقول أعقب هذا في التناخانية بنقول مخالفه لهذا فنقل عن المحيط انه يبرأ الكفيل سواء كان الرديع بقضاء أو برضا وما ذكره في هذا الشرح عنه نقله عن الفتاوى العتائية ونقل بعده عن السغناقي عن المبسوط التفصيل بين الرديع بقضاء فيعود على الكفيل وبين الرديع برضا فلا يعود والحاصل ان فيها خلافا بينهم تنبيه (قوله وأما ماعليه بالكفالة يبقى مؤجلا هو الصحيح) قال الغزي هذا التصحيح مشكل فان المنصوص عليه في الكتب المعتمدة وذكرة المصنف أيضا ان المسال المكفول به يحل بموت الكفيل ومقتضاه أن يكون ماعليه بالكفالة حالا أيضا وان لم يحل على الاصيل قال شيخ الاسلام عبد البر في شرح الوهبانية فان كان المال المكفول مؤجلا في المبسوط انه يحل بموته الكفيل ويؤخذ

من تركته ولا ترجع الورثة على المدكول حتى يحصل الاجل وفي المجمع ان زفر يقول ان ورثة الكفيل يرجعون في الحال ويسقط اعتبار الاجل اه وفي الولو الحجة ولومات الكفيل قبل الاجل حل عليه لان الاجل يسقط بموت من له الاجل فان أدى ورثته لم يرجعوا على المطلوب الا الى ٢٤٨ أجله لان الكفيل انما يستحق الرجوع على الاصيل بالتزامه وقد التزم الدين مؤجلا

فلا يستحق الرجوع بالدين مخرج لا ولا تقوم الورثة مقامه في الرجوع ذلومات المطلوب قبل أجله حل عليه ولم يحل على الكفيل أما الاصيل فلانه مات من له الاجل وأما الكفيل فلانه لو ولو صالح أحدهما مال عن ألف على نصفه برئا وان قال الطالب للكفيل برئت الى من المال يرجع على المطلوب وفي برئت أو أبرأتك لا

أسقط الاصيل في حياته الاجل يسقط في حقه ولا يسقط في حق الكفيل لانه يريد أن يلزم الكفيل زيادة لم يلزمها الكفيل فكذا اذا سقط الاجل بموته اه كذا في حاشية الرملى (قوله صورته ما في المبسوط الخ) هذا لا يظهر تصوير العبارة الهداية وانما هو صورة ما اذا شرط براءة الكفيل وحده وهو ما قدمه عن الزيلعي لان ما في المبسوط وقع فيه الصلح عن المال

(قوله ولو صالح أحدهما مال عن ألف على نصفه برئا) أى صالح الاصيل أو الكفيل الطالب على نصف الدين برئ الكفيل والاصيل اما اذا صالح الاصيل فظاهر لانه بالصلح تبرأ وبرأته توجب براءة الكفيل وأما اذا صالح الكفيل فلانه أضافه الى ألف الدين وهى على الاصيل فبرئ عن خمسمائة فبرأته توجب براءة الكفيل ثم برئ جميعا عن خمسمائة باداء الكفيل ويرجع على الاصيل بخمسمائة ان كانت الكفالة بأمره بخلاف ما اذا صالح على جنس آخر لا يكونه مبادلة فلكه يرجع بالألف أطلقه فشمع ما اذا شرط الكفيل براءة التهما أو براءة الاصيل أو لم شرط شيئا وأما اذا شرط براءة الكفيل وحده برئ دون الاصيل هكذا ذكر الشارح وليس المراد ان الطالب يأخذ البديل في مقابلة ابراء الكفيل عنها وانما المراد أن ما أخذ من الكفيل محسوب من أصل دينه ويرجع بالباقي على الاصيل قال في الهداية ولو كان صالحه عما استوجب من الكفالة لا يبرأ الاصيل لان هذا ابراء الكفيل عن المطالبة اه قال في النهاية أى ما وجب بالكفالة وهو المطالبة صورته ما في المبسوط لو صالحه على مائة درهم على ان ابراء الكفيل خاصة من الباقي يرجع الكفيل على الاصيل بمائة ويرجع الطالب على الاصيل بتسعمائة لان ابراء الكفيل يكون فسخا للكفالة ولا يكون اسقاطا لاصل الدين اه وهكذا في فتح القدير وقال قبله وان شرط براءة الكفيل وحده برئ الكفيل عن خمسمائة والألف بتمامها على الاصيل فيرجع الكفيل بخمسمائة ان كان بامره والطالب بخمسمائة اه وفي التتارخانية الكفيل ان كان بالنفس اذا صالح الطالب على خمسمائة دينار على ان ابراء من الكفالة بالنفس لا يجوز ولا يبرأ عنها فلو كان كفيل بالنفس والمال عن انسان واحد وصالح على خمسين بالشرط برئ ثم قال الكفيل بالنفس اذا قضى الدين الذى على الاصيل على انه يبرئه عن الكفالة ففعل جازا القضاء والابراء وما اذا أعطاه عشرة ليبرئه عن الكفالة بالنفس فابراء لم يسلم له العوض باتفاق الروايات وفي براءته عنهما روايتان اه وفي الحاشية لو صالح الكفيل الطالب على شيء لم يبرئه عن الكفالة لا يصح الصلح ولا يجب المال على الكفيل اه وهو باطلا فقه شاملا للكفالة بالمال والكفالة بالنفس (قوله وان قال الطالب للكفيل برئت الى من المال يرجع على المطلوب) أى الكفيل على الاصيل معناه اذا ضمن بامره لان البراءة التى ابتدأوها من المطلوب وانتهأها الى الطالب لا تكون الا بالابناء فيرجع قصار كإقراره بالقبض منه أو النقد منه أو الدفع اليه واستفيد منه براءة المطلوب للطالب لا قراره كالكفيل (قوله وفي برئت أو أبرأتك لا) أى في قول الطالب للكفيل برئت بفتح التاء أو أبرأتك لا يرجع الكفيل على المطلوب أما في أبرأتك فلا خلاف فيه لانه ابراء لا ينتهى الى غيره وذلك بالاسقاط فلم يكن إقرارا بالابناء وأنت في حل بمنزلة أبرأتك وأما في برئت فقال محمده ومثله لاحتماله البراءة بالاداء اليه والابراء فيثبت الادنى اذ لا رجوع بالشك وقال أبو يوسف هو مثل الاول لانه أقرب براءة ابتدأوها من المطلوب واليه لا يفاء دون الابراء وقيل في جميع ما ذكرنا اذا كان الطالب حاضرا

لا عما استوجبه الدائن على الكفيل من المطالبة فكلام النهاية غير محرر ولذا ذكره في الفتح كالمتهرئ منه يرجع حيث قال وجعل في النهاية صورة هذه المسئلة ما في المبسوط الخ (قوله وقيل في جميع ما ذكرنا اذا كان الطالب حاضرا يرجع في البيان اليه) قال في النهر والظاهر ان في لفظ الحل لا يرجع اليه لظهور انه مسامحة الا انه أخذ منه شيئا اه وفيه نظر يظهر بآدنى

نظرتهم ان عبارة المؤلف تفيد ضعف هذا القول وعبارة فتح القدير قالوا في شروح الجامع الصغير هذا اذا كان الطالب غائبا فاما اذا كان حاضرا الخ ومشي عليه في متن الغرر والمثني وخزم به الزيلعي وابن الكمال (قوله وفي فتح القدير والمحوالة كالكفالة في هذا) يوم انه لو أبرأ المحتال المحتال عليه براءة اسقاط انه لا يرجع المحال عليه على المحيل مع ان المحتال عليه اذا أدى الدين ولو حكمالة الرجوع والاداء الحكمي مثل مال ووهبه اياه المحال كما سياتي في بابة فتأمل (قول المصنف وبطل تعليق البراءة من الكفالة بالشرط) أقول الظاهر ان اضافة تعليق الى البراءة من اضافة الصفة الى موصوفها ٢٤٩ والمعنى وبطلت البراءة المتعلقة

بالشرط واذا بطلت البراءة المذكورة تبقى الكفالة على أصلها فلطالب المطالبة بدليل التعليل فان البراءة لما كان فيها معنى التملك لم تصح بالتعليل كما كان

وبطل تعليق البراءة من الكفالة بالشرط

التمليك المعلق لا يصح وليس المراد ان تعليق البراءة باطل لتكون البراءة صحيحة متحيزة اذ لو كان كذلك لبطلت الكفالة ولما صح التعليل فان البراءة من الكفالة فيها معنى التملك والتمليك المعلق بالشرط غير صحيح وأما نفس التعليل فليس فيه معنى التملك فتعين ان الذي بطل هو البراءة المتعلقة لانفس تعليقها وحينئذ فمبني الكفالة صحيحة على أصلها تأمل ثم رأيت في هامش نسخة شرح الجمع وهي نسخة

يرجع في البيان اليه لانه هو المحمل حتى في برئت الى لاحتمال لاني أبرأتك مجازا وان كان بعيدا في الاستعمال كذا في النهاية وفي فتح القدير والمحوالة كالكفالة في هذا قد سبق قوله برئت لانه لو كتب في الصك برئ السكفيل من الدراهم التي كفل بها كان اقرارا بالقبض عندهم جميعا كقوله برئت الى بقضية العرف فان العرف بين الناس ان الصك يكتب عليه الصك فبطلت الكفالة اقرارا بالقبض عرفا ولا عرف بالايفاء وان حصلت بالابراء لا يكتب عليه الصك فبطلت الكفالة اقرارا بالقبض عرفا ولا عرف عند الابراء كذا في فتح القدير واختلف المتأخرون فيما اذا قال المدعي عليه أبرأتني المدعي من الدعوى التي يدعي على منهم من قال هو اقرار بالمبال كما لو قال أبرأتني من المال الذي ادعاه ومنهم من قال لا يصح كون اقرار الان الدعوى تكون بحق وبباطل كذا في فتح القدير وفي البراءة من الدعوى دعوى البراءة عن الدعوى لا يكون اقرارا بالدعوى عند المتقدمين وخالفهم المتأخرون ودعوى البراءة عن المال اقرار وقول المتقدمين أصح اه (قوله وبطل تعليق البراءة من الكفالة بالشرط) لما فيه من معنى التملك كما في سائر البراءات وروى أنه يصح لان عليه المطالبة دون الدين في الصحيح فكان اسقاط محضا كالطلاق ولهذا لا يرتد ابراء الكفيل بالرد بخلاف ابراء الاصيل كذا في الهداية وظاهره ترجيح عدم بطلانه بناء على الصحيح وذكر الزيلعي الشارح انه لا يصح التعليق أيضا وان لم يكن عليه الا المطالبة لما فيه من تملك المطالبة وهي كالدين لانها وسيلة اليه والتمليك لا يقبله وفي الخاتمة لو قال للكفيل أخرجتك عن الكفالة فقال الكفيل لا أخرج لم يصح خارجا اه فثبت ان ابراء الكفيل أيضا يرتد بالرد وفي المعراج قيل المراد بالشرط الشرط المحض الذي لا منفعة للطالب فيه أصلا كدخول الدار ومجيء الغد لانه غير متعارف اما اذا كان متعارفا فانه يجوز كما في تعليق الكفالة لما في الايضاح لو كفل بالمال والنفس وقال ان وافيتك غدا فانا برئ من المال فوافاه غدا ببراءة من المال فقد جاوز تعليق البراءة عن الكفالة بالمال وكذا اذا علق البراءة باستيفاء البعض يجوز أو علق البراءة عن البعض بتجسيل البعض يجوز ذكره في مبسوط شيخ الاسلام فعلم ان المراد بالشرط الشرط الغير المتعارف واختلاف الروايتين في صحة التعليق محمول على هذا فرواية عدم الجواز فيما اذا كان غير متعارف ورواية الجواز فيما اذا كان متعارفا اه فعلى هذا فكلام المؤلف محمول على شرط غير متعارف وأراد من الكفالة الكفالة بالمال احترازا عن كفالة النفس فانه يصح تعليق البراءة منها على تفصيل منذ كور في الخاتمة قال اذا علق براءة السكفيل بالنفس بشرط فهو على وجهه ثلاثة في وجهه تجوز البراءة وبطل الشرط

٣٢ - بحر سادس في قدسية مكتوبة على نسخة شارحه بخط بعض العلماء مكتوب على الهامش عند قول المتن ولا يصح تعليق البراءة منها بالشرط ما نصه معناه ان الكفالة جائزة والشرط باطل اه وهذا عين ما فهمته والله الحمد (قوله فثبت ان ابراء الكفيل أيضا يرتد بالرد) أقول هذا رد على قول الهداية السابق ولهذا لا يرتد بالرد لكن يمكن أن يقال ان ما في الخاتمة مبني على خلاف الصحيح تأمل وقد مناقب لورقين الجواب بان ما في الخاتمة اقالة لعقد الكفالة لا ابراء (قوله الذي لا منفعة للطالب فيه الخ) أقول الظاهر ان منه ما سلف عنه من قول الكفيل كفلت لك فلانا على انك ان طالبتني بما عليه قبل حلول أجل الدين فلا كفالة لك

والكفالة بمحمد وقود  
ومبيع ومرهون وأمانة  
على ثم طاله قبل حلول  
الاجل فالذي يظهر بطلان  
البراءة المتعلقة ببقاء  
الكفالة صحيحة على أصلها  
لانه لا تنفع في هذا الشرط  
للا طالب تأمل (قوله قيد  
بالكفالة بالعين الخ) فرع  
ذكر في نور العين برمز  
الجامع مانع من المتاع  
لو أخذ من مستعيره أو  
خاصه برده كفيلا صحيح  
ولو رد رجوع عليه باجر  
مثل عمله اذ الكفيل بامر  
يرجع بما ضمن وشمل  
عمله أجزأه ولو أخذه  
وكيلا لا كفيلا لا يجبر  
على رده لتبرعه بخلاف  
الكفيل اه (قوله وما ذكره  
شمس الأئمة السرخسي  
الى قوله باطل) أخذه  
صاحب الفتح من الدراية  
ولم يلتفت اليه في العناية  
قال في النهر وفيه نظر  
لان شمس الأئمة ليس  
من لم يطالع على الجامع  
بل لعله اطالع على رواية  
أقوى من ذلك فاخترها  
لان هذا أمر موهوم  
ومن حفظ حجة على  
من لم يحفظ (قوله والوجه  
عندي أن لا فرق الخ)  
رد على التفصيل الاتي  
المنقول عن الشارح

نحو أن يكفل رجل بنفس رجل فابراه الطالب عن الكفالة على أن يعطيه الكفيل عشرة دراهم  
جازت البراءة ويبتطل الشرط وإن صالح الكفيل المكفول له على مال يبرئه عن الكفالة لا يصح  
الصالح ولا يجب المال على الكفيل ولا يبرأ عن الكفالة في رواية الجامع وأحدى روايتي الحوالة  
والكفالة وفي رواية أخرى يبرأ عن الكفالة وفي وجهه تجوز البراءة والشرط وصورة ذلك رجل  
كفل بنفس رجل وبماله من المال فشرط الطالب على الكفيل أن يدفع المال الى الطالب  
ويبرئه عن الكفالة بالنفس جازت الكفالة والشرط وفي وجهه لا يجوز كلاًهما وصورة ذلك رجل  
كفل بنفس رجل خاصة فشرط الطالب على الكفيل أن يدفع اليه المال ويرجع بذلك على  
المطلوب فانه يكون باطلا اه (قوله والكفالة بمحمد وقود) أي بطل التكفيل بمحمد وقود  
لانه يتعذر ايجابه عليه لعدم جريان النيابة في العقوبة لعدم حصول المقصود منها وهو الزجر  
والكفالة بنفس المحمّد والقود لان الكفالة بنفس من عليه يجوز صرح به في البناية وأشار اليه في  
الهداية وقد مناله لا يجوز بنفس من عليه في الحدود الخالصة فليراجع في شرح قوله ولا يجبر  
على الكفالة بالنفس في حد وقود (قوله ومبيع ومرهون وأمانة) أي وبطلت الكفالة بالمبيع  
والمرهون أما الكفالة بالمبيع للمشتري فلان المبيع مضمون بغيره وهو الثمن والكفالة  
بالاعيان المضمونة وان كانت تصح عندنا خلافاً للشافعي لكن انما تصح بالاعيان المضمونة بنفسها  
كالمبيع بيعا فاسداً والمقبوض على سوم الشراء أو المغصوب لا بما كان مضمونا بغيره كالمبيع  
والمرهون لان من شرطها أن يكون المكفول مضمونا على الاصيل بحيث لا يمكنه أن يخرج عنه  
الا بدفعه أو دفع مثله والمبيع قبل القبض ليس بمضمون على البائع حتى لو هلك لا يجب عليه  
شيء وانما ينسخ به البيع والمرهون غير مضمون على المرتن بنفسه وانما يسقط دينه اذا هلك  
فلا يمكن ايجاب الضمان على الكفيل وهو ليس بواجب على الاصيل أطلقه فشمل ما اذا ضمن  
الرهن عن المرتن للراهن أو عكسه كذا في جامع الفصولين وأما الأمانة كالوديعة ومال المضاربة  
والشركة والعارية والمستأجر في يد المستأجر فلا يمكن جعلها مضمونة على الكفيل وهي غير  
مضمونة على الاصيل وقالوا الوديعة ليس بواجب على المودع بل الواجب عدم المنع عند طلب  
المودع فلا يجب على الكفيل تسليمها قيد بالكفالة بالعين لان الكفالة بتسليمها أمانة أو مضمونة  
صحيحة وفائدتها حينئذ الزام احضار العين وتسليمها ولو عجز بان مات العبد المبيع أو المستأجر أو الرهن  
انفسخت الكفالة وزان الكفالة بالنفس سواء ما ذكره شمس الأئمة السرخسي ان الكفالة  
بتسليم العارية باطلة باطل فقه نص في الجامع الصغير أن الكفالة بتسليم العارية صحيحة وكذا في  
المبسوط ونص القندوري انها بتسليم المبيع جائزة ونص في التحفة على جميع ما أوردناه ان الكفالة  
بالتسليم صحيحة والوجه عندي أن لا فرق بين الثلاث الاول من الوديعة ومال المضاربة والشركة وبين  
العارية وما معها من الأمانات اذ لا شك في وجوب الرد عند الطالب فان قال الواجب التخلي عنه  
وبينها لاردها اليه فنقول فليكن مثل هذا الواجب على الكفيل وهو أن يحصلها ويخلى بيده وبينها  
بعد احضارها اليها ونحن نعني بوجوب الرد ما هو أهم من هذا ومن حمل الردود اليه قال في الذخيرة  
الكفالة بتمكين المودع من الاخذ صحيحة كذا في فتح القدير ورد على شمس الأئمة السرخسي  
مأخوذ من معراج الدراية ويساعده قول الشارح ويجوز في الكل أن يكفل بالعين مضمونة  
أو أمانة وقيل ان كان تسليمه واجبا على الاصيل كالعارية والاجارة جاز والا فلا فإد أن التفصيل بين



أمانة وأمانة ضعيف (قوله وصح لو ثمنا ومغصوبا ومقبوضا على سوم الشراء ومبيعا فاسدا)  
 أي صح الضمان لو كان المضمون إلى آخره أما الثمن فلكونه ديننا صحيحا مضمونا على المشتري  
 وأما ما عداه فلكونه مضمونا بنفسه على الأصيل لأنه إذا هلك وجبت قيمته وهي كهو ويستثنى  
 من الثمن ما باع به صبي مخجور عليه فكفل به رجل أو كفل بالدرك بعد ما قبض الأصي الثمن  
 لم تصح الكفالة لكونه كفل بماليس بمضمون على الأصيل وإن كفل بالدرك قبل قبض  
 الأصي صحت كذا في الخانية وما تصح به الكفالة من الأعيان بدل الصلح عن الدم لو كان عبدا  
 فكفل به إنسان صحت فإن هلك قبل القبض فعليه قيمته ومنها المهر وبدل الخلع لأن هذه  
 الأشياء لا تبطل بهلاك العين كذا في الخانية ولو كفل بالثمن فاستحق المبيع برئ الكفيل وكذا  
 لو رده بعيب بقضاء أو بغير قضاء أو بخيار رؤية أو شرط ولو كفل المشتري بالثمن لغريمه ثم استحق  
 المبيع برئ الكفيل ولو رده بعيب بقضاء أو بغير قضاء لا ولو كفل بالمهر عنه ثم سقط عنه كله  
 قبل الدخول أو نصفه قبله برئ الكفيل عن الكل في الأول وعن النصف في الثاني حكاه لبراءة  
 الزوج ولو كفل بالثمن ثم ظهر فساد المبيع رجع الكفيل بما دفعه إن شاء على البائع وإن شاء  
 على المشتري وإن فسد بعد صحته بان أحقابه شرطا فاستدأ فالرجوع للمشتري على البائع وقامه  
 في التنازع خانية هنا وذكري في باب خيار الشرط لو كان بالثمن كفيل ففسخ المشتري فلم يرد المبيع  
 إلى البائع فله مطالبة الكفيل بالثمن حتى يرد المشتري المبيع اه وهو مخالف لقوله هنا أن  
 الكفيل يبرأ بفسخ المبيع بخيار الشرط ونحوه فليتأمل وأما ضمان المغصوب فإن كان المضمون  
 عينا قائما فليزم الضامن إحضارها وتسليمها لا قيمتها إن هلكت وإن كان المضمون مستهلكا فالمضمون  
 قيمته لما في السراج الوهاج ولو ادعى على رجل أنه غصبه ألف درهم وهو في يده أو في منزله أو ادعى  
 شيئا يكون ديناً من مكمل أو موزون فضمن له رجل ما ادعى كان على الضامن أن يأتي بذلك الشيء  
 بعينه فإن لم يأت بذلك الشيء لم يضمن حتى يستحق المدعي على المدعي عليه وإن ادعى ألفاً مستهلكة  
 أو كراً مستهلكة فضمنه رجل فهو ضامن من ساعته وإن لم يقيم المدعي بينة لأن العين ما دامت باقية  
 فالضمان ينصرف إلى إحضارها ولا ينصرف إلى تسليمها إلا بعد الاستحقاق وإن كانت هالكة  
 فالضمان ينصرف إلى القيمة فصا رضمانه دلالة على الاعتراف بالضمان اه والمقبوض على سوم  
 الشراء انما يكون من هذا النوع إذا سمي له ثمن والا فهو أمانة كما قدمناه في البيوع (قوله وحمل  
 دابة معينة مستأجرة وخدمة عبد استؤجر للخدمة) أي وبطلت الكفالة بحمل دابة إلى آخره لأنها  
 إذا كانت معينة كان الكفيل عاجزا عن تسليمها لأنه لا ولاية له في الحمل على دابة الغير لأنه لو أعطى  
 دابة من عنده لا يستحق الاجرة لأنه أتى بغير المعقود عليه قيد بكونها معينة لأنها لو كانت بغير عينها  
 جازت الكفالة لأنه يمكنه الحمل على دابة نفسه والحمل هو المستحق وقيد بالحمل لأنه لو كفل بتسليم  
 الدابة المعينة يجوز كما قدمناه وفي فتح القدير والحاصل أنه إن كان الحمل على الدابة بتسليمها فبني  
 أن تصح الكفالة لأن الكفالة بتسليم المستأجر صحيحة ولم يمنع منه كون المستأجر ملكا لغير الكفيل  
 وإن كان التحميل ينبغي أن لا يصح فيها لأن التحميل غير واجب على الأصيل والحق أن الواجب  
 في الحمل على الدابة معينة أو غير معينة ليس بمجرد تسليمها بل المجموع من تسليمها والأذن في تحميلها  
 وهو ما ذكر في النهاية من التركيب وما ذكرناه من الحمل عليها في المعينة لا يقدر على الأذن في تحميلها  
 إذ ليس له ولاية عليها ليصح إذنه الذي هو معنى الحمل وفي غير المعينة يمكنه ذلك عند تسليم دابة نفسه

وصح لو ثمنا ومغصوبا  
 ومقبوضا على سوم الشراء  
 ومبيعا فاسدا وحمل دابة  
 معينة مستأجرة وخدمة  
 عبد استؤجر للخدمة

(قوله ولو كفل المشتري  
 بالثمن لغريمه ثم استحق  
 المبيع برئ الكفيل  
 الخ) قال في النهر والفرق  
 بينهما فبيها يظهر أنه مع  
 الاستحقاق تبين أن الثمن  
 غير واجب على المشتري  
 وفي الرد بالعيب ونحوه  
 وجب المسقط بعد ما تعلق  
 حق الغريم به فلا يسرى  
 عليه (قوله وإن فسد بعد  
 صحته الخ) قال في النهر  
 وكان الفرق بينهما أن  
 بظهور الفساد تبين أن  
 البائع أخذ شيئا لا يستحقه  
 فبرجح الكفيل عليه  
 وإن أحقابه شرطا فاسدا  
 لم يثبت أن البائع حين  
 قبضه قبض شيئا لا يستحقه

(قوله ولم يشترط في بعض النسخ الاجازة) هذه عبارة الهداية قال في الفتح أي نسخ كفاية الأصل من أي يوسف بل أنه نافذ ان كان المكفول عنه غائبا ٢٥٢ (قوله ووجه التوقف) قال الرمي أي التوقف على الاجازة اهـ وقوله ما قدمناه

او اذابة استأجرها اهـ (قوله وبلا قبول الطالب في مجلس العقد) أي وبطلت الكفالة بلا قبول الطالب في مجلس الايجاب أي لم تنعقد أصلا وهذا عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف يجوز اذا بلغه فاجاز ولم يشترط في بعض النسخ الاجازة وهو الاظهر عنه والخلاف في الكفالة في النفس والمال جميعا له أنه تصرف التزام فيستبد به الملتزم وهذا وجه الظاهر عنه ووجه التوقف ما قدمناه في الفصول في النكاح ولهما أن فيه مامعنى التملك وهو تملك المطالبة منه فيقوم بهما جميعا والموجود شطرا فلا يتوقف على ما وراء المجلس إلا أن يقبل عن الطالب فصولي فانه يصح ويتوقف على اجازته ولا كفيل أن يخرج نفسه عنها قبل اجازته كذا في شرح المجمع والمحققين وبه علم أن قبول الطالب بخصوصه انما هو شرط النفاذ وأما أصل القبول في مجلس الايجاب فشرط الصحة فلو حذف الطالب في الكتاب لكان أولى كما فعل في الأصل وبه عليه في الايضاح وفي البرازية الفصولي لو نسخ الموقوف لا يصح كذا في البرازية وفي البرازية الفتوى على قول الثاني قيد بالانشاء لانه لو أخر عن الكفالة حال غيبة الطالب يجوز اجماعا ولو اختلفا فقال الطالب أخبرت وقال الكفيل كان انشاء والقول للطالب كذا في البرازية وفي السراج الوهاج لو قال ضمنت ما لفلان على فلان وهما غائبان قبل فصولي ثم بلغهما فاجازا فان اجاز المظلوب أولا ثم الطالب جازت وكانت كفالة بالامر وان كان على العكس جازت وكانت بغير الامر وان لم يقبل فصولي عن الطالب لم تجز مطلقا عندهما وكذا لو كان الطالب حاضرا وقبل ورضى المطلوب فان رضى قبل قبول الطالب رجع عليه وهو ان بعد فلا رجوع اهـ (قوله إلا أن يكفل وارث المريض عنه) بان يقول المريض لو ارثته تكفل عني بماعلى من الدين فكفل به مع غيبة الغرماء لان ذلك وصية في الحقيقة ولذا تصح وان لم يسم المكفول لهم ولهذا قالوا انما تصح اذا كان له مال أو يقال انه قائم مقام الطالب لمحاكمة اليه بغير يغالمة وفيه نفع الطالب فصار كما اذا حضر بنفسه وانما يصح بهذا اللفظ ولا يشترط القبول لانه يراد به التحقيق دون المساومة ظاهرا في هذه الحالة فصار كما اذا كفل بنفسه كالامر بالنكاح قيد بالوارث لان المريض لو قال ذلك لاجنبي اختلف المشايخ فيه فمنهم من قال بالجواز تنزيلا للمريض مسئلة الطالب ومنهم من قال بعدمه لان الاجنبي غير مطالب بقضاء دينه بلا التزام فكان المريض والصحيح سواء والاول وجه كذا في فتح القدير وحقق انها كفالة لكان يرد عليه توقفها على المال كما قدمناه وقيد بالمريض لان الصحيح لو قال ذلك لوارثه أو غيره لم يصح ومن هنا يقال انها ليست كفالة من كل وجه لانها لا تصح الا اذا كان للمريض مال فلو كانت كفالة مطلقا لصحت مطلقا وليست وصية من كل وجه لانها لو كانت وصية مطلقا لصح الامر من الصحيح ولذا قال في معراج الدراية في تعليل الكتاب بان ذلك وصية في الحقيقة نظر اذ لو كانت وصية حقيقة لما اختلف المحكمين حالة الصحة وحالة المرض إلا أن يقول بانه في معنى الوصية في الحقيقة وفيه بعد اهـ وقد يقال لافائدة في هذه الكفالة لان الوارث مطالب بقضاء دين الميت من مال الميت سواء قال له المريض تكفل عني أولا واذالم يكن له تركه لا مطالبة عليه سواء قال له ذلك أم لا فأى فائدة فيها وقد وقع الاشتباه لعدم الاطلاع على نقل

الحق قال في الفتح وهو ان شطر العقد يتوقف حتى اذا عقد فصولي لامرأة على آخر توقف على الاجازة كما اذا كان عقدا تاما بان خاطب عنه فصولي آخر وعندهما لا يتوقف الا ان خاطب عنه فصولي آخر فلا يتوقف عندهما الا العقد التام (قوله وبه علم الخ)

وبلا قبول الطالب في مجلس العقد إلا أن يكفل وارث المريض عنه

قال في الفتح قالوا اذا قبل عنه قابل توقف بالاجماع وحينئذ فقول لا يصح الا بقبول المكفول له غير صحيح بل الشرط أن يقبل في المجلس ان كان حاضرا فينفذ أو يقبل عنه فصولي ان كان غائبا فيتوقف الى اجازته أو رده اهـ (قوله وفي البرازية الفتوى على قول الثاني) قال الرمي وفي أنفع الوسائل صرح بان الفتوى على قواهما (قوله وقد يقال لافائدة في هذه الكفالة الخ)

قال في النهر قد يدفع بان فائدتها تظهر في تقرير ذمته (قوله وقد وقع الاشتباه) ابتداء كلام وقوله فيما لعدم الاطلاع على نقل تعليل لوقوع الاشتباه وقوله فيما اذا تكفل متعلق بالاشتباه أو بوقع وقوله هل يطالب الخ قال في النهر ينبغي على أنه وصية أن ينتظره وعلى أنها كفالة أن يلزم الكفيل بالدفع الآن

فيمّا اذا تكفل بعض الورثة بامر المريض وكان له مال غائب هل يطالب الكفيل بقضاء دين الميت  
من ماله ثم يرجع في العركة أولا وله هذا قال في السراج الوهاج ان الورثة يطالبون بدين مورثهم  
بالضمان والضمان ما زاده الا تاكيد او قيد في الهداية المسئلة بامر المريض لو رثته لان الورثة لو قالوا  
ضمننا للناس كل دين لهم عليك ولم يطالب المريض بذلك منهم والغرماء غيب لم يصح ولو قالوا ذلك بعد  
موته صحت الكفالة وروى عن أبي حنيفة جواز كفالتهم في مرضه وان لم يطالب المريض منهم ذلك  
كذا في السراج الوهاج والخاتمة وفي البدائع وأما مسئلة المريض فقد قال بعض مشايخنا ان جواز  
الضمان بطريق الايصاء بالقضاء عنه بعد موته لا بطريق الكفالة وبعضهم أحازوه على سبيل  
الكفالة ووجه ما أشار اليه أبو حنيفة في الاصل وقال هو بمنزلة المعبر عن غرمائه وشرح هذه  
الاشارة والله أعلم أن المريض مرض الموت يتعلق الدين بماله ويصير بمنزلة الاجنبي عنه حتى لا ينفذ  
منه التصرف المبطل لحق الغريم ولو قال أجنبي للورثة اضمنوا الغرماء فلان عنه فقالوا اضمننا يكتفي  
به فكذلك المريض اه (قوله وعن ميت مفلس) أي وبطلت الكفالة عن ميت مفلس وهذا  
عند أبي حنيفة وقال لا صححة لما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بجنازة رجل من الانصار  
فسال هل عليه دين قالوا نعم درهمان أودينا نارنا فامتنع من الصلاة فقال صلوا على أخكم فقام  
أبو قتادة فقال هماغلى يا رسول الله فصلى عليه ولانه كفيل بدين ثابت لانه وجب لحق الطالب ولم  
يوجد المسقط ولهذا يبقى في حق أحكام الآخرة ولو تبرع به انسان يصح ولذا يبقى اذا كان به كفيل  
وله أنه كفيل بدين ساقط لان الدين هو الفعل حقيقة ولهذا يوصف بالوجوب لانه في المحكم مال لانه  
يؤل اليه في المسائل وقد عجز بنفسه وبخلفه فمات عاقبة الاستيفاء فيسقط ضرورة والتبرع لا يعتمد  
قيام الدين واذا كان له كفيل أوله مال خلفه اذا الا قضاء الى الاداء باق أطلقه فتمسك ما اذا كان  
الكفيل أجنبيا أو وارث الميت ولو ابتاعه كذا في المعراج والجواب عن الحديث أنه يحتمل الاقرار عن  
كفالة سابقة والانشاء والوعد وحكاية الفعل لا عموم لها وقيد بالكفالة بعد موته لانه لو كفّل في  
حياته ثم مات مفلسا لم تبطل الكفالة وكذا لو كان به رهن ثم مات مفلسا لا يبطل الرهن لان سقوط  
الدين عنه في أحكام الدنيا في حقه للضرورة فتقدر بقدرها فبقية ما في حق الكفيل والرهن لعدم  
الضرورة كذا في المعراج وبما قررناه علم أن الميت المفلس من مات ولا ترك له ولا كفيل عنه  
ويستثنى من بطلانها مسئلة في التحرير من بحث الموت من عوارض الاهلية لو تقوت الذمة بالحقوق  
دين بعد الموت صحت الكفالة به بان حفر بئر على الطريق فتلف به حيوان بعد موته فانه ثبت  
الدين مستندا الى وقت الحفر الثابت حال قيام الذمة والمستند ثبت أولا في الحال ويلزم اعتبار  
قوتها حينئذ لانه محال الاستيفاء اه (قوله وبالثلثين للوكيل ولرب المال به) أي وبطلت  
كفالة الوكيل لو كلف بالثلثين وكفالة المضارب بالمال بالثلثين فيما بعه لان حق القبض لهما  
بجهة الاصاله في البيع ولهذا لا يبطل بموت الموكل ورب المال وبغزله ولذا جاز أن يكون الموكل  
وكيلا عن الوكيل في القبض ورب المال عن المضارب والوكيل والمضارب عزله لرجوع الحقوق  
اليهما وبالمشتري في خلفه أن لا شيء علمه للوكيل ورب المال وخلف أن لا شيء علمه للوكيل  
والمضارب فيسقط الوكيل لان الرسول بالبيع تصح كفالته بالثلثين عن المشتري وعمله الوكيل  
ببيع الغنائم عن الامام لكونه كالرسول وقدم بالثلثين لان الوكيل يتزويج المرأة لوضعهن لها المهر  
صح لكونه سفيرا ومعبرا وقيدنا بان يكون ثلثين ما بعه الوكيل لان البائع لو وكل رجلا لا يقبض

وعن ميت مفلس وبالثلثين  
للوكل ولرب المال به

الثلثين فكفل به الوكيل صح وكذا لو أبرأه عنه لم يصح إبرأؤه ولو أبرأه الوكيل بالبيع عند صح  
 إبرأؤه ضمن كذا في وكالة الخانة وظاهر كلامهم أن الوصي والمتولي على الوقف إذا باع شيئا ضمن  
 الثمن عن المشتري فلهما كولو وكيل والمضارب وسيأتي في كتاب الوكيل كالة بالخصوص  
 عند قول المصنف وبطل توكيله الكفيل بالمال فالحاصل أن توكيل الكفيل باطل وكفالة  
 الوكيل باطلة وذكر الشارح هنا فرعا رجل أعقق عبده المدين حتى لزمه ضمان قيمته للغرماء ولزم  
 العبد جميع الدين ثم إن المولى ضمن الدين للغرماء فإنه لا يصح لأن المولى منهم فيه بإبرأه نفسه اه  
 (قوله وللشريك إذا بيع عبد صفقة) أي وبطل كفالة الشريك لشريكه عن المشتري حصته  
 من الثمن فيما إذا باع شيئا مشتركا عقدا واحدا لأنه لا يصير ضمانا لنفسه لأنه ما من جزء يؤديه  
 المشتري أو الكفيل من الثمن إلا وهو مشترك بينهما ولأنه يؤدي إلى قسمة الدين قبل قبضه وأنه  
 لا يجوز قيد بقوله صفقة واحدة لأنهما لو باعا صفقةين بأن سمي كل واحد منهما نصيبه ثم أصبح  
 ضمانا أحدهما نصيب الآخر لا مميّز نصيب كل منهما فلا شركة بدليل أن له قبول نصيب  
 أحدهما دون الآخر ولو قبل الكل ونقد حصته أحدهما كان للناقد قبض نصيبه ولهذا الاستوفى  
 أحدهما نصيبه من المشتري فلا شركة للآخر بخلاف ما إذا بيع صفقة فانه يشارك وقد اعتبروا  
 هنا تعدد الصفقة تفصيل الثمن وذكر الوافي البيوع أن هذا قولهما وأما قول أبي حنيفة فلا بد من  
 تكرار لفظ بيع ولو قال المصنف وللشريك بدين مشترك وحذف قوله فيما إذا بيع عبد صفقة  
 لكان أولى لما في الخانة رجلان لهما على رجل دين فكفل أحدهما صاحبه بحصته من الدين  
 لا تصح كفالة ولو تبرع أحدهما بإداء نصيب صاحبه من الدين كان جائزا وكذا الرجل إذا مات  
 وله دين على رجل وترك ابنين فكفل أحدهما لآخر من الدين وهو بمنزلة الوكيل بالبيع إذا كفل بالثمن  
 تبرع أحدهما فأدى حصته صاحبه من الدين صح تبرعه وهو بمنزلة الوكيل بالبيع إذا كفل بالثمن  
 عن المشتري لا تصح كفالة ولو تبرع بإداء الثمن عن المشتري صح تبرعه اه وفي جامع الفصولين  
 لهما دين مشترك على آخر فضمن أحدهما نصيب صاحبه لم يجز ف يرجع بما أدى بخلاف ما لو أذاه  
 من غير سبق ضمان فانه لا يرجع بما أدى ولو تولى نصيبه على المدين مرفق مسائل التركة وفي صورة  
 الضمان يرجع بما دفع إذا قضا على فساد ف يرجع كما لو أدى بكفالة فاسدة ونظيره لو كفل ببطل  
 الكتابة لم تصح ف يرجع بما أدى إذا حسب أنه مجبر على ذلك لضمانيه السابق ويمثله لو أدى من غير سبق  
 ضمان لا يرجع لتبرعه وكذا وكيل البيع إذا ضمن الثمن لموكله لم يجز ف يرجع ولو أدى بغير ضمان  
 جاز ولا يرجع اه (قوله وبالعهد) أي وبطلت الكفالة بالعهد مدة لا شتباه المراد بها إطلاقها  
 على الصك القديم وعلى العقد وعلى حقوقه وعلى الدرك وعلى خيار الشرط فتعذر العمل بها قبل  
 البيان فبطل للجهة بخلاف ضمان الدرك ولا يقال ينبغي أن يصرف إلى ما يجوز الضمان به وهو  
 الدرك تصح التصرفه لانا نقول فراغ الذمة أصل فلا يثبت الشغل بالشك والاحتمال وظاهر  
 كلامهم أن الضامن إذا قسرها بغير ضمان الدرك لم يصح ولو كان الصك القديم لقولهم أنه ملك  
 البائع (قوله والخلاص) أي وبطلت الكفالة بالخلاص وهو ما عند أبي حنيفة وقالاهي صحيحة  
 بناء على تفسيرها بتخليص المبيع أن قدر عليه ورد الثمن أن لم يقدر عليه وهو ضمان الدرك في  
 المعنى وأبو حنيفة فسره بتخليص المبيع لاحالة ولا قدرة له عليه لأن المستحق لا يمكنه منه ولو ضمن  
 بتخليص المبيع أو رد الثمن جاز لا مكان الوفاء به وهو تسليمه أن أجاز المستحق أو رده أن لم يجز فالخلاف

والشريك إذا بيع عبد  
 صفقة وبالعهد والخلاص

(قوله وذكر الشارح هنا  
 فرعا الخ) قال في النهر  
 بعد نقله عبارة المؤلف  
 ولم أجده في نسخة التي  
 كتبتها من نسخته  
 والظاهر أنها حاشية على  
 نسخته

في فصل (قوله) فاعلم ما اذا كان الدين على وجه الرسالة (الخ) قال في التفسير على كلام المصنف لما اذا كان الفرض على وجه الرسالة ايضا وان كان صحيحا في نفسه الا ان لا يلائم قوله وما رجع فيه ونوب رده لوشيا يتبعه في فانه في مستين لا يطيب له رجع فالاول جعل كلامه على نفس واحد فاما الامر ما كنت عن مسئلة الرسالة وهذا اسهل الامر من فضاء له انه قلت وبقرينة تصوير صاحب الهداية بالفضاء بدل الاعطاء وظاهره ان له الاسترداد فاما اذا كان على وجه الرسالة قال في الكفاية بعد عدم الاسترداد عن الكفاية لكن ذكر في الكبرى قال الحسن بن زبيل قال الفقيه ابو الليث هذا اذا دفعه الى الكفيل على وجه الفضاء اما اذا دفعه على وجه الرسالة فله الاسترداد قال في الامتياز المحكمي واليه وقعت الاستاذة في باب ٢٥٥ الكفاية لما لم من الاصل

فانه فان الكفيل يكون أمينا له وعلى ذلك حمل في انه مقبولة كلام صدر التريفة وقال وهو الظاهر لانه امانة محنة ويند الرسول يد المرسل وكلامه لم يقبضه

راجع الى التفسير (قوله) ويبدل الكفاية لما قبله من اول الباب فيسبيل الكفاية لان بدل الفرض فحين الكفاية به لا بد من وجوب عليه بعد الحرقة فلا يؤدي الى التناهي في فصل (قوله) ولو اعطى المظلي الكفيل قبل ان يعطى الكفيل الطالب لا يسترد منه (لانه يتعلق به حتى الفرض على احتمال فضاء الدين فلا يجوز المطالبة ما بقي هذا الاحتمال كمن جعل في كونه ودفعه الى الساعي ولا بد ملكه بالقبض على ماله كراطة فتمت ما اذا كان الفرض على وجه الرسالة فلا يسترد ملكه لا يتكسبه بالقبض لتخلفه اما في يده والفرق بينهما انه ان دفع له على وجه الاقتضاء كان ظاهرا له ان لا آمن ان يأخذ الطالب حقه من ملكه فاما فخصيك المال قبل ان تقوم به لم يكن رساله واما اذا قال له ابتداء فضاء المال ودفعه الى الطالب كان رساله فانه فرق بينهما انما هو من حيث ملك المسفوق فالفرض وجعه وأشار المؤلف الى ان بالكفاية التحوار للكفيل على الاصيل حين لو كان يامره وليذا الواخذ الكفيل منه هذا قبل ان يؤدي عنه حاز ولو اراه الكفيل اوفيه قبل الاداء صح حتى لو أدى حقه لم يرجع فثبت ان له دينه عليه لكن لا يرجع له قبل الاداء وقد سئل عما اذا دفع المدين للكفيل ليؤدي الى الطالب ثم نهاه عن الاداء هل يعمل فيه فاجبت ان كان كذا لا يامره بعمل فيه لان لا يملك الاسترداد ولا عمل لان ملكه (قوله) وما رجع الكفيل له أي اذا رجع الكفيل في المال الذي قبضه من المظلي قبل ان يقضي الدين طالبه الى رجع لان ملكه بالقبض كما قبضه فمكان الرجوع بدل ملكه فظاهره انه لا يجب عليه التمسك به وأخطاه فعمل ما اذا قضى الدين هو اوفضاء الاصل وقدمنا ان ملكه للمقبوض فمقتضاها فاقبضه على وجه الاقتضاء واما ما اذا قبضه على وجه الرسالة لانه لا يملك له فلا يطيب له الرجوع على قوله ما وعند اي يوسف يطيب له وأحله رجع المبراهم الفصوية واستدل أبو يوسف بقوله عليه السلام التحوار بالضم ان (قوله) ونوب رده على المظلي لوشيا يتبعه أي يستحب رده الرجوع على الاصيل اذا كان المقبوض شيئا يتبعه كخطبة والتعبير وهذا عند أبي حنيفة في رواية الجماعة الصغير وقالا له ولا يردده وهو رواية عنه وعن انه يتصدق به لهما انه رجع في ملكه فسلم له وله أنه تمكن التمسك مع الملك اما لا يستدل من الاسترداد بان يفضيه عنه أو لا يرضى به على اعتبار قضاء الكفيل فاذا قضا منه لم يكن رعاياه وهذا حيث يعمل قضايته فيكون سبيله التمسك في روايته ويرد عليه في أخرى لان التمسك بغيره وهذا مع السكنة استحباب لا جبر لان الحق للكفيل كذا في الهداية

ويبدل الكفاية في فصل (قوله) ولو اعطى المظلي الكفيل قبل ان يعطى الكفيل الطالب لا يسترد منه (قوله) ونوب رده على المظلي لوشيا يتبعه في فانه في مستين لا يطيب له رجع فالاول جعل كلامه على نفس واحد فاما الامر ما كنت عن مسئلة الرسالة وهذا اسهل الامر من فضاء له انه قلت وبقرينة تصوير صاحب الهداية بالفضاء بدل الاعطاء وظاهره ان له الاسترداد فاما اذا كان على وجه الرسالة قال في الكفاية بعد عدم الاسترداد عن الكفاية لكن ذكر في الكبرى قال الحسن بن زبيل قال الفقيه ابو الليث هذا اذا دفعه الى الكفيل على وجه الفضاء اما اذا دفعه على وجه الرسالة فله الاسترداد قال في الامتياز المحكمي واليه وقعت الاستاذة في باب ٢٥٥ الكفاية لما لم من الاصل

ان الطالب وهذا لا ينافي ان يكون للكفيل دين على المالك على كذا لا يفتي وعلى هذا في الكفاية بالامر فوجب نوب دينين وذلك مطابقا لغيره بالتسليم اه وأحله في العنايه حيث قال فليكون الواجب عند الكفاية دينين وثلاثه مطالبات دين ومطالبة طالبه الطالب على الاصيل ومطالبة فضاء له على الكفيل بناء على ان الكفاية ضم فضاء الى فضاء في المطالبة ودين ومطالبة الكفيل على الاصيل الا ان المطالبة الأخيرة في وقت الاداء فيكون دين الكفيل موقولا وله ليس له أن يطالب قبل الاداء كما تقدم (قوله) واما اذا قبض على وجه الرسالة (الخ) قال في التفسير في الدين الى الكفيل قبل ان يؤدي ولم يقل قضاء ولا بوجوب الرسالة فانه يقع عن القضاء اه فانه يكون للكفيل ما رجع عنه الاطلاق كذا في التسمية بالاية



(قوله وظاهر قوله لا جبر الخ) قال في التمرات خير بان هذا أعنى الوجوب فيما بينه وبين الله تعالى بعد كونه متاعا ملكه مما  
 إلا التزدد على ملكه من الخبث المتكهن فيه لتعينه وهو مندوب وهذا معنى قول

٢٥٦

لا يعترف شرعا فلم يبق

وظاهر قوله لا جبر أن المراد بالاستحباب عدم جبر النفاذ عليه وهو لا يستلزم عدم الوجوب فيما بينه  
 وبين الله تعالى مع استحبابه في القضاء بالمعنى المذكور والعبارة المنقولة عن شيخ الإسلام ظاهرها  
 وجوب الرد فيما بينه وبين الله تعالى أو التصديق به غير أنه ترجح الرد كذا في فتح القدير مختصرا وقيد  
 بما يتعين لأن ربح ولا يتعين لا يندب رده على الخالوب ولم يذكروا المصنف رحمه الله تعالى أنه لا يطيب  
 للأصيل إذا رده الكفيل أولا وحكمه كما في البناءة أنه إذا كان الأصل فقيرا طاب له وإن كان غنيا  
 ففيه روايتان والأشبه كما قال في المراسم في شرح الجامع الصغير أنه يطيب له لأنه إن رده عليه  
 لأنه حقه اه وقيد بالكفيل لأن الغاصب إذا ربح وجب رده على المالك ويحبر على الدفع له لأنه  
 لاحق للغاصب في الربح كذا في البناءة (قوله ولو أمر كفيه له أن يتعين عليه حرير أفعول والشراء  
 الكفيل والربح عليه) ومعناه الأمر ببيع العينة مثل أن يستقرض من تاجر عشرة فيأبى فيبيع منه  
 ثوبا يساوي عشرة بخمسة عشر مثلاً رغبة في نيل الزيادة ليبيعه المستقرض بعشرة ويحبس خمسة سمي  
 به لما فيه من الأعراض عن الدين إلى العين وهو مكره لما فيه من الأعراض عن مسبة الأقرض  
 مطاوعة لمذموم البخل كذا في الهراية وتعبه في فتح القدير بأنه غير صحيح هنا لأنه ليس المراد من قوله  
 تعين على حرير الذهب واستقرض فإن لم يرخص المسؤل أن يقرضك فاشتر منه الحرير بأكثر من قيمته  
 بل المقصود ذهب واشترى بثلث أكثر من قيمته لتبعه بأقل من ذلك الثمن لغير البائع ثم يشتريه  
 البائع من ذلك الغير بأقل الذي اشتراه به ويدفع ذلك الأقل إلى بائعه فيدفعه بأثمنه إلى المشتري  
 المدينون فيسلم الثوب للبائع كما كان ويستفيد الزيادة على ذلك الأقل وإنما وسطا الثاني تحرر زعن  
 شراء باع بأقل مما باع قبل نقد الثمن فإذا فعل الكفيل ذلك كان مشترا لنفسه والمالك له في  
 الحرير والزيادة التي يخسرها عليه لانه هذه العبارة حاصلها ضمان ما يخسر المشتري نظرا إلى قوله  
 على كانه أمره بأشراء لنفسه فاختصر فعلى وضمان الخسران باطل لأن الضمان لا يكون إلا بمضمون  
 والخسران غير مضمون كما لو قال بايع في السوق على أن كل خسران يلحقك فعلى أو قال لمشتري العبد  
 إن أبقى عبدك فعلى لم يصح وقيل هو توكيل فاسد ومعنى على منصرف إلى الثمن فإذا كان الثمن  
 عليه يكون المبيع له وأغنى عن قوله لي فهو توكيل ولكنه فاسد لأنه غير معين بمقداره ولا ثمنه فلا يصح  
 الو كانه كقولنا اشتري حنطة ولم يبين مقدارها ولا ثمنها ولو كان المراد بقدر ما يقع به إيفاء الدين  
 لأن قدره إنما هو ثمن الحرير الذي يباع به لا ثمن ما يشتريه الكفيل به اه والمراد بقوله تعين  
 على حرير اشتريه حريرا بطريق العينة ولم يرجع إليه العين التي خرجت منه لا يسمى ببيع العينة  
 لأنه من العين المسترجعة العين مطلقا والأفكل يبيع ببيع العينة وفي البناءة أن السكر اه في  
 هذا البيع حصلت من المجموع فإن الأعراض عن الأقرض ليس بمكره ودو البخل الحاصل من  
 طلب الربح في التيارات كذا في الأصل كانت المراجعة مكرهه اه وفي فتح القدير ثم ذموا البياعات  
 الكائنة إلا أن أشد من يبيع العينة حتى قال مشايخ نحل للتجار أن العينة التي جاءت في الحديث خير  
 من بيعاتكم وهو صحيح فكثير من البياعات كالزيت والعسل والشيرج وغير ذلك استقر وزن علمها  
 مخرقة ثم اسقاط مقدار معين على الظرف وبه يصير البيع فاسدا ولا شك أن البيع الفاسد في حكم

الانمام أحب إلى أن يرد  
 على الذي قضى ولا يجب  
 ذلك في الحكم ولو وجب  
 حقا للعبد لا جبره الحاكم  
 عليه (قوله وقيد بالكفيل  
 لأن الغاصب الخ) قال  
 بعد في مخ الغفار وفي  
 فتح القدير أن الغاصب  
 إذا أجر الموصوب ثم رده  
 فإن الأجر له يتصدق به  
 أو برده إلى الموصوب منه

ولو أمر كفيه له أن يتعين  
 عليه حريرا ففعل فاشترى  
 الكفيل والربح عليه

اه ولا مخالفة بين هذا  
 وبين ما تقدم لأن ذلك  
 في صورة ما إذا تجسرى  
 الموصوب المتعين وربح  
 فيه وهذا فيما إذا أجر  
 العين الموصوبة وأنه مالك  
 الأجر بالعقد كما في الخاتمة  
 والخلاصة وغيرهما من  
 الكتب المعتمدة اه  
 (قوله ولو كان المراد الخ)  
 عطف على قوله لكنه  
 فاسد ولو وصلية وعبارة  
 الفتح هكذا ولو فرضنا  
 أن الثمن معلوم بينهم  
 وهو قدر ما يقع به إيفاء  
 كان الحاصل اشتري  
 حريرا يكون ثمنه الذي

تبعه به في السوق قدر الدين الذي علينا وهو لا يعين قدر ثمن الحرير الموكل بشرائه بل ما يباع به بعد شرائه  
 لأن الزائد على القدر الذي يقع به إيفاء غير معلوم وكيف ما كان يعدق كذا فاسدا أو ضمانا باطلا انتهت

(قوله وخمهم هنا بعدم القبول ينبغي أن يكون على الرواية الضعيفة الخ) أقول بل هو على كل الروايات لأن الكلام ليس في نفاذ القضاء بعد وقوعه ليكون مفعرا على الرواية القاطلة بعدم النفاذ وإنما هو في قبول البينة وعدمه كذا في المنح شرح التنوير وأقره الرملي في الحاشية فليتأمل وفي النهر ولقائل أن يقول لا نسلم أن هذا البرهان لا يقضى به بل يقضى به إذا القضاء على الغائب في مثله صحيح ففي العمادية ادعى رجل أنه كفل عن فلان بما يذوب له عليه فاقر المدعى عليه بالكفالة وأنكر الحق وأقام المدعى بينة أنه ذاب له على فلان كذا فإنه يقضى به في حق الكفيل الحاضر وفي حق الغائب جميعا حتى لو حضر الغائب وأنكر لا يلتفت إلى إنكاره أه كذا في الحواشي العنقودية ويمكن أن يجاب بأن الكفيل يكون هناك خصمه له بخلاف ما نحن فيه وفيه نظر إذ الموجب لكونه ليس خصما فيمانحن فيه موجود في فرع الفصول كما لا يخفى فتدبره أه أقول وقد أجاب في الحواشي العنقودية بأن المانع من صحة الكفالة وقبول البينة في الصورة المذكورة عدم المطابقة لكون الدعوى مطلقة وقول صاحب الهداية والدعوى مطلقة عن ذلك صريح كما لا يخفى فليتأمل أه وما ذكره في النهر بقوله ويمكن أن يجاب بأجاب به في الحواشي السعدية وقد يدفع ما نظره فيه وذلك أن الموجب لكونه ليس خصما فيمانحن كما قال في الفتح أنه جعل الذوب شرطا للكفالة فإما لم يوجد الذوب بعد هذا لا يكون كفيلا والدعوى مطلقة عن ذلك والبينة لم تشهد بقضاء مال وجب ٢٥٧ بعد الكفالة فلم تقم على من اتصف بكونه كفيلا عن

الغصب المحرم فإن هو من يبيع جوزه بعضهم أه (قوله ومن كفل عن رجل بما ذاب له عليه أو بما قضى له عليه فغاب المطالب فبرهن المدعى على الكفيل أن له على المطالب الفالم يقبل) لأن المكفول به مال يقضى به وهو ذاب في لفظ القضاء ظاهر وكذا في الأخرى لأن معنى ذاب تقررو هو وبالقضاء إذا المضى من مال يقضى به وهو ذاب ما مضى أريد به المستقبل كقوله أطال الله بقاءك والدعوى على الكفيل غير مقيدة بأن المال وجب على الأصل بعد الكفالة بل يحتمل أنه بعدها كما يحتمل أن يكون قبلها فلا تصح وحاصله أنه قضاء على الغائب وهو الأصل من غير خصم عنه وخمهم هنا بعدم القبول ينبغي أن يكون على الرواية الضعيفة أما على أظهر الروايتين المنفي به من نفاذ القضاء على الغائب فينبغي النفاذ ولم أر من نبه عليه هنا وقد بقوله برهن أن له على المطالب لأنه لو ادعى الوجوب بعد الكفالة بان قال حكم لي عليه القاضي فلان بكذا بعد الكفالة وبرهن قبل لدخوله تحت الكفالة وأشار المؤلف إلى أن الكفيل لو أقر على الأصل بالف لم تجب على الكفيل لأن إقراره لا يوجب على الأصل شيئا فلم يجب به على الكفيل (قوله ولو برهن أن له على زيد كذا وأنه كفيل عنه بامر قضي به عليهم ما ولو بلا أمر قضي على الكفيل فقط) وإنما قبل البرهان هنا لأن

٣٣ - بحر سادس العمدية لأن المدعى هناك ادعى أنه ذاب له على فلان كذا وبرهن على ذلك وقد قالوا إن ذاب بمعنى تقرر ووجب وهو بالقضاء فيساوي الفرع الذي يذكره المؤلف وهو أنه لو قال حكم لي عليه القاضي فلان بكذا بعد الكفالة وبرهن يقبل فيثبت يكون خصما لوجود الشرط هذا ما ظهر لي فتأمله ورأيت في حاشية العلامة الواني على شرح الدرر قال بعد ذكره النقص بفرع العمادية ودفعه ظاهر فإن كلام صاحب العناية يفيد تقييد الكفالة بحق وجب بقضاء القاضي أو يجب بقضاء القاضي كأنه قال كفلت أن وجب دين بقضاء القاضي وهذا المعنى لا يتحقق بان قضى به في ضمن القضاء بالكفالة والفرق واضح وعبرة الهداية لأن المكفول به مال مقضى به صريح فيما قلنا ومن لم يفهمه قال ما قال والله أعلم بحقيقة الحال أه قلت وهو راجع إلى ما قلنا أي أن قوله كفلت فيما قضى لك على فلان أي بما يقضى لك عليه فلا بد من أن يقضى له عليه حتى تتحقق الكفالة فإذا برهن المدعى على الكفيل بأن له على المطالب الفالم يكن الكفيل خصما لعدم تحقق شرط كفالته ولو قلنا أنه يثبت القضاء على الأصل ضمنا لأنه يثبت بعد صحة الدعوى وهنالم تصح فلم يثبت القضاء على الأصل لا قصدا ولا ضمنا بخلاف مسألة الفصول فإن المدعى قد أقام بينة على أنه ذاب له على الأصل كذا أي أنه قضى له فلان القاضي أنه ثبت له على الأصل كذا فقد وجد شرط الكفالة وهو ثبوت المال على الأصل بحكم ذلك القاضي الذي برهن المدعى عليه فصار الكفيل خصما لوجود شرط الكفالة وهو الحكم بالمال على الأصل بعد الكفالة والمقصود بهذه الدعوى الزام الكفيل بالمال فيقتضي كفالته فيلزمه المال ويتعدى الحكم

عده الى المحكم على الاصيل الغائب فيكون قضاء على الغائب ضمن الاقصدا فقد ظهر ما قاله الوافي من ان الفرق واضح بين  
المستلثين وانما بسطنا الكلام على ذلك لما وقع في فهم هذا الموضع من الاضطراب والله سبحانه أعلم بالصواب (قوله ونحن نقول  
صار مكذبا شرعا فبطل ما زعمه) اعلم ان دعوى المحكم في الامور التي تثبت أولا بالبيينة التي كذب الشرع بذلك صحيحة لا يعتبر  
فيها التناقض لتكذيب الشرع كما فيما نحن فيه وأما في الامور التي يحتاج فيها ثانيا الى الدعوى واقامة البيينة فليست بصحيحة  
كما لو ادعى على آخرانه اشترى منه أمته هذه ثم قال لست انا ثعلب قط فبرهن عليه المدعى فوجد عينا قبره من البائع انه باعه وبرئ  
من كل عيب لا تقبل بيينة البراءة ٢٥٨ للتناقض ووجه هذا ان انكار معدوم من وجهه موجود من وجهه فيعمل بالوجهين

المسكول به مال مطلق بخلاف ما تقدم وانما يختلف بالامر وعدمه لانهم ما يتغيران لان الكفالة  
بالامر تبرع ابتداء ومعاوضة انتهاء وبغير امر تبرع ابتداء وانتهاء فبدعواه أحدهما لا يقضى له بالآخر  
واذا قضى بها بالامر يثبت أمره وهو يتضمن الاقرار بالمال فيصير مقضيا والكفالة بالامر لا تحس  
جانبه لانه يعتمد صحته اقيام الدين في زعم الكفيل فلا يتعدى اليه وفي الكفالة بالامر يرجع الكفيل  
بما أدى على الآخر وقال زفر لا يرجع لانه لما أنكر فقد ظلم في زعمه فلا يظلم غيره ونحن نقول صار  
مكذبا شرعا فبطل ما زعمه قيد بقوله له على زيد كذا وان هذا كفيل عنه يعني بهذا المقدار لان  
الكفالة لو كانت مطلقة نحو أن يقول كفلت بما لا على فلان فان القضاء على الكفيل قضاء على  
الاصيل سواء كانت بامر أو بغير أمره لان الطالب لا يتوصل الى اثبات حقه على الكفيل الا بعد  
اثباته على الاصيل لما ذكرنا ان القول قول الكفيل انه ليس للطالب على الاصيل شيء وإذا كان  
كذلك صار الكفيل خصما عنه وان كان غائبا والمذهب عندنا ان القضاء على الغائب لا يجوز  
الا اذا ادعى على المحاضر حقا لا يتوصل اليه الا باثباته على الغائب قال مشايخنا وهذا طريق من أراد  
اثبات الدين على الغائب من غير أن يكون بين الكفيل والغائب اتصال وكذا اذا خاف الطالب موت  
الشاهد يتواضع مع رجل ويدعى عليه مثل هذه الكفالة فيقرر الرجل بالكفالة وينكر الدين فيقيم  
المدعى البيينة على الدين فيقضى به على الكفيل والاصيل ثم يبرئ الكفيل والحاصل انها على  
أربعة أوجه مطلقة عن المقدار ومقيدة به وكل على وجهين اما بالامر أو بعدمه فلا تفصيل في المطابقة  
وهي الحميلة في القضاء على الغائب والتفصيل في المقيدة ولا تصلح للحميلة لان شرط التمدى الى  
الغائب كونها بامر أو الحوالة على هذه الوجوه وفي فتاوى فاضيلان بعد ان ذكرنا الالفاظ المطلقة  
هي الحميلة في الاثبات على الغائب قال وليس هو قضاء على المسخر لان المدعى صادق في دعواه على  
الكفيل ثم يبرئ المدعى الكفيل عن المال والدفعة ويبقى المال له على الغائب اه ومن هنا علم  
ان ما ذكره الشارح فيما ياتي في شرح قوله ولا يقضى على غائب الا أن يكون ما يدعى على الغائب  
سببا لما يدعى على المحاضر ان من الصور الكفالة المقيدة بالف درهم الى آخره سهو ظاهر وانما هو  
في المطلقة وسياق التنبيه عليه في محله ان شاء الله تعالى (قوله وكفالة بالدرك تسليم) لان الكفالة  
لو كانت مشروطة في البيع فتمامه بقبوله ثم بالدعوى يسعى في نقض ماتم من جهته وان لم تكن

فاعتبر عدمه فيما لا يحتاج  
الى الدعوى ثانيا واعتبر  
وجوده فيما يحتاج اليها  
فليكن هذا في ذكر منك  
قائه كغير النفع كذا في  
الحواشي البعقوبية (قوله  
والتفصيل في المقيدة الخ)  
يعنى انها تصلح للحميلة  
لولا الامر والا فلا قال في  
وكفالة بالدرك تسليم

الحمالة بعدما نقله المؤلف  
عنها ولو ادعى رجل ان له  
على الغائب ألف درهم  
وان هذا الرجل كفيل لي  
عن الغائب بالالف الذي  
لي عليه بامر فهذا ما تقدم  
سواء يقضى على المحاضر  
ويكون ذلك قضاء على  
الغائب ولو لم يقبل بامر  
وأكرر المدعى عليه ذلك  
فبرهن عليه يقضى  
بالالف على المحاضر ولا  
يكون قضاء على الغائب

بخلاف ما لو ادعى الكفالة العامة فلا تفصيل (قوله ومن هنا علم ان ما ذكره الشارح فيما ياتي الخ) أى في كتاب مشروطة  
القضاء قبيل باب التحكيم ثم ان الذي رأيت فيه موافق لما هنا وهذا نصه لو ادعى على شخص ديناً على انه كفيل عن الغائب بامر  
فاقر المحاضر بالكفالة وأنكر الدين فأقام المدعى البيينة ان له على الغائب ألف درهم تقبل بيئته في هذه الصورة ويثبت الحق  
على الغائب والمحاضر حتى اذا حضر الغائب لزمه ولا يحتاج الى اعادة البيينة اه (قوله وانما هو في المطلقة) في المحصر نظر بل في  
المقيدة بمقدار اذا كانت بالامر كذلك كما علمت نعم يظهر التخصيص بالمطلقة اذا لم يكن له شهود على كون الكفالة بالامر أما اذا  
كان له شهود علم او أثبت ذلك على الكفيل يثبت على الاصيل ولو كانت مقيدة وكانه خص المطلقة لان الكلام في حميلة الاثبات

على الغائب بالموافقة وذلك حيث لا بينة (قوله واعلم ان قولهم ههنا ان الشهادة الخ) ٢٥٩ قال أبو السعود لئن نقل شيخنا

عن فتاوى الشيخ الشافعي  
ان حضوره مجلس البيع  
وسكوته بلا مانع مانع له  
من الدعوى بعد ذلك  
حسب الباب التزوير  
(قوله وخصه بعضهم  
بالموظف) مشى عليه في  
النهر ثم قال ولذا قال في  
فتح القدير قيدت الكفالة  
بما اذا كان خراجا وموظفا  
لانه يجب في مقابلة الذب  
عن حوزة الدين وحفظه  
فكان كالاجرة لاخراج

وشهادته وختمه لا ومن  
ضمن عن آخر خراج أو  
رهن به أو ضمن نوابه  
أو قسمته صح

مقاسمة لانه غير واجب  
وقرينة ارادة الموظف  
قوله أو رهن به اذا رهن  
بخراج المقاسمة غير صحيح  
بخلاف الموظف أه مافي  
النهر وقال بعض الفضلاء  
والذي اعتمده جميعا في  
التعليل بقولهم لانه  
دين له مطالب من جهة  
العباد فصار كسائر الديون  
يدل على اختصاصه  
بالموظف أما خراج المقاسمة  
فجزء من الخراج وهو عين  
غير مضمون حتى لو هلك  
لا يؤخذ شيء والكفالة  
بأعيان غير مضمونة

مشروطة فيه فالمراد بها احكام البيع وترغب المشتري فيه اذا لم يرغب فيه دون الكفالة فنزل  
منزلة الاقرار بملك البائع والمراد بكونها تسليما انها تصديق من الكفيل بأن الدار ملك البائع حتى  
لو ادعى الكفيل الدار لنفسه على المشتري لم تسمع دعواه لانها لو صححت لرجع المشتري عليه بحكم  
الكفالة فلا يفيده كذا في النهاية وشمل ما اذا كان الكفيل شفيعا فلا شفعة له فلا تسمع دعواه بالملك  
فيه او بالشفعة وبالاجارة وقد علمنا ان ضمان الدرك هو ضمان الثمن عند استحقاق المبيع والدرك  
في اللغة التبعة يصحرك ويسكن وفي الحادي عشر من بيوع الخلاصة من سعي في نقض ما تم من جهته  
لم يعتبر الا في موضعين أحدهما رجل اشترى عبدا وقبضه ونقد الثمن ثم ادعى أن البائع باعه قبل  
ذلك من فلان الغائب بكذا قبلت بينته والثاني اذا وهب جارية من انسان فاستولدها الموهوب له  
ثم أقام الواهب بينته أنه كان دبرها أو استولدها قبلت بينته ويرجع على الموهوب له بالجارية  
والعقر اه والخبر المذكور ليس بصحيح لانه برده عليه ما ذكره قاضي بخان من البيوع لو ادعى  
المشتري أن المبيع حر تسمع دعواه ومالو باع أرضا ثم ادعى أنه كان وقفها وانها وقف فان بينته  
مقبولة على المختار كما ذكره الوولو الجي لكن لا تسمع دعواه للتناقض مع أنه ساع في نقض ما تم من جهته  
(قوله وشهادته وختمه لا) أي لا يكون اقرار بملك البائع والشاهد على دعواه لان الشهادة لا تكون  
مشروطة في البيع ولا يكون اقرار بالملك لان البيع مرة يوجد من المالك وتارة من غيره ولعله  
كتب الشهادة لحفظ الحادثة بخلاف ما تقدم قالوا اذا كتب في الصك باع وهو يملكه أو يباع  
باتا نافذا وكتب شهد بذلك كان تسليما الا اذا كتب الشهادة على اقرار المتعاقدين وكذا لو شهد عند  
الحاكم بالبيع وقضى بشهادته أو لم يقض كان تسليما والتقييد بالتحتم لبيان أن مجرد الكتابة لا ختم  
لا يكون تسليما بالاولى وانما ذكره بناء على عادتهم فانهم كانوا يختصمون به بعد كتابة أسمائهم على  
الصك خوفا من التغير والتزوير والحكم لا يختلف وفي فتح القدير التحتم أمر كان في زمانهم اذا كتب  
اسمه في الصك جعل اسمه تحت رصاص مكتوب ووضع نقش خاتمه كيلا يتطرقه التبديل وليس هذا  
في زماننا اعلم أن قولهم ههنا ان الشهادة لا تكون اقرارا بالملك يدل بالاولى على أن السكوت زمانا  
لا يمنع الدعوى وسيأتي تمامه في مسائل شتى آخر الكتاب عند قول باع عقارا وبعض أقاربه حاضر  
الى آخره (قوله ومن ضمن عن آخر خراج أو رهن به أو ضمن نوابه أو قسمته صح) أما الخراج  
فلكونه ديننا مطا بالبابه قيد به للاحتراز عن الزكاة في الاموال الظاهرة فانه لا يجوز الضمان به عن  
صاحب المال لانها مجرد فعل ولهذا لا تؤخذ من تركته الا بوصيته وأطلقه فشمع الخراج الموظف  
وخراج المقاسمة وخصه بعضهم بالموظف وهو ما يجب في الذمة وفي صحة الضمان بخراج المقاسمة  
لانه لم يكن ديننا في الذمة والرهن كالكفالة بجامع التوثيق فيجوز في كل موضع تجوز الكفالة فيه  
هكذا ذكر الشارح وهو منقوض بالدرك فان الكفالة به جائزة دون الرهن وأما النواثب فجمع نأثبة  
وفي الصحاح النأثبة المصيبة واحدة نواثب الدهر اه وفي اصطلاحهم قيل أراد بها ما يكون بحق  
كاجرة المحراس وكري النهر المشتري والمسال الموظف لتجهيز الجديش وفداء الاسرى وقيل المراد بها  
ما ليس بحق كالجبايات التي في زماننا ياخذها الظلمة بغير حق فان كان مراده هو الاول جازت الكفالة  
بها اتفاقا لانه واجب مضمون وان كان مراده الثاني ففيه اختلاف المشايخ فقال بعضهم لا تجوز  
الكفالة منهم صدر الاسلام البردوي لانها ضمن ذمة الى ذمة في المطالبة والدين وهنالا مطالبة ولا دين

لا تجوز كالزكاة في الاموال الظاهرة اه (قوله صدر الاسلام) هو أبو اليسر زملی

(قوله وهو الصحيح كافي الخانية) عبارة الخانية هكذا وان كفل عن رجل بالجبايات اختل فوافيه والصحيح انها تصح ويرجع على المكفول عنه ان كان بامر وكذا السلطان اذا صادف رجلا فامر الرجل غيره أن يؤدي عنه المال لكل ما هو مطالب به حسا حازت الكفالة به فان أمر غيره بذلك ان قال على أن ترجع على بذلك كان له أن يرجع عليه والا اختل فوافيه والصحيح أنه يرجع ذكر في السير المسئلة اذا أسرى في دار الحرب فاشتراه رجل منهم ان اشتراه بغير أمره يكون متطوعا لا يرجع بذلك على الأسير ويحلى سبيله وان اشتراه بأمرة في القياس لا يرجع المأمور على الأمر وفي الاستحسان يرجع سواء أمره الأسير أن يرجع بذلك عليه أو لم يقل على أن يرجع بذلك على وهو كما لو قال الرجل لغيره انفق من مالك على عيالي أو انفق في بناء دارى فانفق المأمور كان له أن يرجع على الأمر بما أنفق وكذا الأسير اذا أمر رجلا ليدفع القداء ويأخذ منهم فهو بمنزلة مالو أمره بالشراء اهـ لكن قاضيان خالف ذلك في شرحه على الجامع الصغير حيث قال وأما الجبايات التي يوظفها السلطان على الناس قال بعضهم تصح بها الكفالة لانها مطالب بها حسا بمنزلة الدين الواجب وعلى هذا قالوا من قضى نائبة غيره باذنه وهو غير مكره في الأمر يرجع به عليه وان لم يشترط الضمان والاصح أنه لا يصح الضمان بها ولو أذاه بأمرة ولم يشترط الضمان لا يرجع لانه ظالم في حق الآخر خذ والمأخوذ منه فلا تصح به الكفالة اهـ (قوله وقوله ٢٦٠ بناء على انها في المطالبة ممنوع الخ) قال الرملي هذا الممنوع ممنوع اذا الكلام في الكفالة

بالدين لا بالنفس (قوله وفي قوله أو مطلقا نظر الخ) أقول مراد المحقق بيان وجهه للصحة ووجهه للنع على القول بانها الضم في المطالبة فقوله بناء على انها الضم في المطالبة في الدين أو معناه وجهه للنع وقوله أو مطلقا وجهه للصحة ففي كلامه لف ونشر غير مرتب (قوله ولو قال لأن المطالبة الحسية الخ) قال الرملي الظاهر - رانه من عكس

شرعيان على الاصيل فلم يتحقق معناها وقال بعضهم تجوز منهم فخر الاسلام على البردوى أو صدير الاسلام المتقدم لانها في المطالبة مثل سائر الديون بل فوقها والعبرة للمطالبة لانها شرعت لالتزامها والمطالبة الحسية كالمطالبة الشرعية ولذا قلنا ومن قام بتوزيع هذه النوائب على المسلمين بالقسط أى بالعدل يؤثر وان كان الآخر خذ بالاختط والمساو قلنا من قضى نائبة غيره بأمرة يرجع عليه وان لم يشترط الرجوع وهو الصحيح كافي الخانية كمن قضى دين غيره بأمرة وفي العناية قال شمس الأئمة هذا اذا أمره بلامن اكره اما اذا كان مكرها في الأمر فلا يعتبر أمره في الرجوع اهـ وفي فتح القدير وينبغي ان كل من قال انها ضم في الدين يمنع صحتها ومن قال في المطالبة يمكن أن يقول بصحتها ويكن أن يمنعها بناء على أنها في المطالبة في الدين أو معناه أو مطلقا اهـ وقوله بناء على أنها في المطالبة في الدين ممنوع لما قدمنا أنها لا تقتصر على المطالبة في الدين اذ لو كان كذلك لم يشمل التعريف الكفالة بالنفس لانها ضم في المطالبة بالحضور وفي قوله أو مطلقا نظر لانه اذا قال بانها في المطالبة مطلقا لا يمنعها هنا وفي البرازية صادر الى رجل لا وطلب منه مالا وضمن رجل ذلك وبذل الخط ثم قال الضامن ليس لك على شيء لانه ليس للوالي عليه شيء قال شمس الاسلام والقاضي يملك المطالبة لان المطالبة الشرعية كالمطالبة الحسية اهـ ولو قال لان المطالبة الحسية كالمطالبة الشرعية لكان أولى كما لا يخفى وظاهر كلامهم - ترجيح الصحة ولذا قال في ايضاح الاصلاح والفتوى على الصحة فانها

التشبيه وهو يدل على الابلغة فلا أولوية كذا رأيت بخط بعضهم وفيه كالديون نظر اذ ليس المقام مقام الابلغة وهذا الشارح لم ينف الجواز انما ذكر الاولوية فتمام (قوله وظاهر كلامهم ترجيح الصحة الخ) رجح الخير الرملي في فتاويه عدمها مستند الى ما في البرازية ضممان الجبايات على قول عامة المشايخ لا يصح فجعله قول العامة ومثله في الخلاصة وذكر ان ما قاله في ايضاح الاصلاح غير مسلم بل براهان وان ما قاله المؤلف هنا غير مسلم أيضا لان ظاهر كلامهم يخالفه لما صرح به في الخلاصة والبرازية انه قول العامة والعلة له ان الظلم يجب اعدامه ويحرم تقريره وفي القول بصحته تقريره وقال مؤيد زاده في مجموعه ونقل عن العمادية والأسير اذا قال لغيره خلصني فدفعت المأمور مالا وخلصه منه اختل فيه قال السرخسي يرجع في المسئلةين وقال صاحب المحيط لا يرجع وهذا هو الاصح وعليه الفتوى فهو مدافع لما في الاصلاح وقول قاضيان الصحيح الصحة لا يدفع قول صاحب المحيط هذا هو الاصح وعليه الفتوى اهـ ملخصاً أقول غاية انه سما قولاً لا يصححان وقالوا لا يعدل عن تصحيح قاضيان كما نقله المؤلف لانه فقيه النفس على ان لقائل أن يقول ليس في كلام المحيط تصحيح خلاف ما صححه قاضيان لان المنقول عن المحيط لم يستوف شرائط صحة الكفالة اذ ليس فيه الأمر بالرجوع وهو بان يشتمل على لفظة غنى أو على



فلهذا صحح عدم الرجوع ثم رأيت في الخاتمة قال وان اشتراه بامره في القياس لا يرجع المأمور على الاثم وفي الاستحسان  
يرجع سواء أمار الاسير أن يرجع بذلك عليه أو لم يقل على أن يرجع بذلك على وهو كما لو قال الرجل لغيره انفق من مالك على عيالي  
أو في بناء داري اه فعلم ان ما صححه في المحيط هو القياس ووجهه ما قلنا كما دل عليه كلام الخاتمة والاستحسان خلافه وهذا غير  
مستلثنا كما لا يخفى لان الكلام فيها عند استيفاء شرائط صحة الكفالة ثم رأيت بخط بعض الافاضل ما حاصله ان المراد من صحة  
الكفالة بالنوايب الرجوع الكفيل على الاصيل لو كانت الكفالة بالامر لا يتضمن ٢٠١ لطالبها الظالم لان الظلم يجب

اعداده ولا يجوز تقريره  
فلا تغتر بظاهر الكلام  
اه ولعمري انه تنبيه  
حسن ولهذا لم يذكر  
الرجوع على الكفيل  
وكيف يسوغ القول  
برجوع المكفول له الظالم  
وبه اندفع ما مر عن الرمي  
من قوله والعللة له الخ لان  
ذلك مسلم لو قلنا برجوع

ومن قال لا تخضعنت  
لك عن فلان مائة الى  
شهر فقال هي حالة فالقول  
للضامن ومن اشترى أمة  
وكفله له رجل بالدرك  
فاستحققت لم ياخذ المشتري  
الظالم على الكفيل أما  
على ما قلنا فليس فيه  
تقرير الظلم بل فيه رفعه  
لانه لو لا الكفيل يجلس  
الظالم المكفول ويضربه  
ويبيع عليه ماله وغفاره  
بمن بخس أو يلجئه الى  
بيعه أو الاستدانة بالمرابحة  
ونحو ذلك مما هو مشاهد  
وبالكفالة يرتفع كل  
ذلك والله تعالى أعلم فهذا

كالدون الصحيحة حتى لو أخذت من الاكارفله الرجوع على مالك الارض اه وفي الخاتمة الصحيح  
الصحة ويرجع على المكفول عنه ان كان بامره وأما القسمة فقد قيل هي النوايب بعينها أو حصصة  
منها والرواية باو وقيل هي النائية الموظفة الراتبية والمراد بالنوايب ما ينوبه عن راتب كذا في  
الهداية والحاصل أن المشايخ اختلفوا في معناه فابو بكر بن سعيد ادعى ان هذه الكلمة غلط لان  
القسمة مصدر والمصدر فعل وهذا الفعل غير مضمون ورد بان القسمة تجب بمعنى النصيب قال الله  
تعالى ونبتهم أن المساء قسمة بينهم والمراد النصيب والفقهاء أبو جعفر الهندي وانى قال معناها أن أحد  
الشريكين اذا طلب القسمة من صاحبه وامتنع الا تخزع ذلك فضمن انسا انما يقوم مقامه في  
القسمة جاز لان القسمة واجبة عليه وقال بعضهم معناها اذا اقتد باثم منع أحد الشريكين قسم  
صاحبه فتكون الرواية على هذا قسمة بالضمير لا بالناء وقد علمت أن القسمة بالناء تجب بمعنى القسم  
بالتاء وقيل هي النوايب بعينها فالعطف للبيان والتفسير وقيل ما يخص الرجل منها ولو كان  
ينبغي أن يعطف بالواو لا بالياء ليكون من عطف الخاص على العام وقيل هي النائية الموظفة الديوانية  
كل شهر أو ثلاثة أشهر والنوايب غير الراتبية كذا في العناية ثم من أصحابنا من قال الافضل للانسان  
أن يساوى أهل محله في اعطاء النائية قال شمس الأئمة هذا كان في ذلك الزمان لانه امانة على الحاجة  
والجهاد وأما في زماننا فكثر النوايب تؤخذ ظلما ومن تمكن دفع المظلمة عن نفسه فهو خير له واذا  
أراد الاعطاء فليعط من هو عاجز عن دفع الظلم عن نفسه لفقر ليس يستعين به الفقير على الظلم وينال  
المعطى الثواب كذا في فتح القدير (قوله ومن قال لا تخضعنت لك عن فلان مائة الى شهر فقال  
هي حالة فالقول للضامن) لا به لم يقر بالدين لانه لا دين عليه في الصحيح انما أقر بحجurd المطالبة بعد  
الشهر قيد بالضمان لانه لو أقر بمائة الى شهر وقال المقر له هي حالة فالقول للمقر له لان المقر أقر  
بالدين ثم ادعى حقا لنفسه وهو تاخير المطالبة الى أجل وهذا هو الفرق وفرق آخر أن الاجل في الدين  
عارض حتى لا يثبت الا بشرط فمكان القول قول من أنكر الشرط كما في الخيار وأما الاجل في  
الكفالة فنوع حتى يثبت من غير شرط بان كان مؤجلا على الاصيل والشافعي الحق الدين  
بالكفالة وأبو يوسف عكسه والفرق قدأ وضمناه وذكر الشارح والحيلة فيها اذا كان عليه دين  
مؤجل وادعى عليه وخاف الكذب ان أنكر والمواخذة في الحال ان اقر ان يقول للديعي هذا الذي  
تدعيه من المال حال أم مؤجل فان قال مؤجلا فلا تدعى عليه في الحال وان قال حال فينكره وهو  
صديق فلا يرج عليه وقيل من عليه الدين مؤجل اذا أنكر الدين وقال ليس له قبلي حق بالباس  
به اذا لم يرد به اتوا حقه اه (قوله ومن اشترى أمة وكفله له رجل بالدرك فاستحققت لم ياخذ المشتري

ما ظهر للفهم القاصر فقدره (قوله حتى لو أخذت من الاكارفله الرجوع على مالك الارض) قال الرمي يؤخذ منه ان ما هو مرتب  
من جهة الاعراب على المزارع ويسمى في عرفنا فلا حجة العرب لو أخذت من الاكارفله الرجوع على صاحب الارض بما هو  
مرتب أو بخصسته من المرتب لانها من قسم الجبايات التي ياخذها الظلمة بغير حق نامل اه وظاهره ان الاكارفله الرجوع وان لم  
يكفل مالك الارض (قوله وأما القسمة فقد قيل هي النوايب الخ) قال في اليعقوبية وقيل هي أجرة القسام وهي مطالبة شرعا

الكفيل حتى يقضى له بالثمن على البائع) لانه بمجرد الاستحقاق لا ينتقض البيع على ظاهر الرواية  
 مالم يقض له بالثمن على البائع فلم يجب له على الاصيل رد الثمن فلا يجب على الكفيل بخلاف القضاء  
 بالحريه لان البيع يبطل بها لعدم المحلية ويرجع على البائع والكفيل ولذا قيد بالاستحقاق أى  
 لغیر البائع أشار المؤلف الى أن البيع لا ينتقض بقضاء القاضى للمستحق بالعين حتى لو كان الثمن  
 عبدا فاعاقبه بائع الجارية بعد حكم القاضى للمستحق نفذ اعتاقه كذا فى العناية وصحح فى فصول  
 الاستروشنى أن للمستحق أن يجبر بعد قضاء القاضى وبعد قبضه قبل أن يرجع المشتري على بائعه  
 بالثمن والرجوع بالقضاء يكون فسخا ثم من الاستحقاق المبطل دعوى النسب ودعوى المرأة الحرة  
 الغليظة ودعوى الوقف فى الارض المستراة وانها كانت مسجدا ويشارك الاستحقاق الناقل فى ان  
 كلاهما يجعل المستحق عليه ومن يملك ذلك الشئ من جهته مستحقا عليه حتى لو أقام واحد منهم  
 البينة على المستحق بالملك المطلق لا تقبل بينته ويختلفان فى أن كل واحد من الباعة فى الناقل  
 لا يرجع على بائعه مالم يرجع عليه ولا يرجع على كفيل الدرك مالم يقض على المكفول عنه وفى  
 المبطل ثبت لكل منهم الرجوع على بائعه وان لم يرجع عليه ويرجع على الكفيل وان لم يقض  
 على المكفول عنه كذا فى فتح القدير ولو قال المصنف ومن اشترى شيا كان أولى كما لا يخفى وأشار  
 بقوله حتى يقضى له بالثمن على البائع الى أن القضاء على البائع قضاء على الكفيل وللمشتري أن  
 يأخذ الثمن من أيهما شاء وأفاد أنه لا يخاصم الكفيل أولا وهو ظاهر الرواية خلافا لما عن أبي يوسف  
 وقيد بالاستحقاق لان البيع لو انفسخ بينهما مجاسوا وصار الثمن مضى وناعى البائع لم يؤخذ  
 الكفيل به كما اذا فسخ بخيار رؤية أو شرط أو عيب وأشار بقوله بالثمن الى أن المشتري لو بنى  
 فى الارض ثم استحققت فانه لا يرجع على الكفيل بقيمة البناء وانما يرجع بها على البائع فقط  
 اذا سلم النقض له وهو ظاهر الرواية وكذا لو كان المبيع حارية واستولدها المشتري واستحقها رجل  
 وأخذ منه قيمة الجارية والولد والعقر فان المشتري يأخذ الثمن من أيهما شاء ولا يأخذ قيمة الولد الا من  
 البائع خاصة والكفيل كبائع البائع لارجوع عليه الا بالثمن كذا فى السراج الوهاج والله سبحانه  
 وتعالى أعلم بالصواب

(قوله وصحح فى فصول الاستروشنى ان للمستحق أن يجيز الخ) قال الرملى هذا صريح فى ان بيع الفضولى وان كان لنفسه موقوف فى الصحيح وان ما فى البدائع انه انما يتوقف اذا باع للمالك على غير الصحيح وقد تقدم البحث عنه (قوله حتى لو أقام واحد منهم البينة الخ) أى لو برهن واحد من الباعة على المستحق بالملك المطلق أى برهن انه ملكه مطلقا لم يقبل لانه صار مقضيا عليه أما لو ادعى النتاج أو انه تلقى المالك من المستحق بان قال أنا لا أعطى الثمن لان المبيع تنج فى ملكي أولا فى اشترتيه من المستحق فتسمع دعواه كما ذكر فى الدرر من باب الاستحقاق وقد مر

باب كفالة الرجلين والعبدین

### باب كفالة الرجلين والعبدین

(قوله دين علم ما وكل كفيل عن صاحبه فاداه أحدهم مالم يرجع به على شريكه فان زاد على النصف رجع بالزيادة) لان كل واحد منهما فى النصف أصيل وفى النصف الآخر كفيل ولا معارضة بين ماعليه بحق الاصله وبحق الكفالة لان الاول دين والثانى مطالبة ثم هو تابع للاول فيقع عن الاول وفى الزيادة معارضة فيقع عن الكفالة ولانه لو وقع الدفع فى النصف عن صاحبه فبرجع عليه فلصاحبه أن يرجع لان أدائه كادائه فيؤدى الى الدور وظاهر الكتاب استواء الدينين صفة وسببا فان اختلفا صفة بان كان ماعليه مؤجلا وما كان على صاحبه حالا فاذا أدى صح تعيينه عن شريكه ورجع به عليه وعلى نفسه لا يرجع لان الكفيل اذا عمل ديننا مؤجلا ليس له الرجوع على الاصيل قبل الحلول ولو اختلف سببهما نحو أن يكون ماعلى أحدهما قرضا وماعلى الآخر مبيع فانه يصح تعيين المؤدى لان النية فى الجنس بين المختلفين معتبرة وفى الجنس الواحد لغو كما فى فتح القدير وقيد بكون كل كفيل عن صاحبه احترازا عما لو كفل

(قوله دين علم ما وكل كفيل عن صاحبه فاداه أحدهم مالم يرجع به على شريكه فان زاد على النصف رجع بالزيادة) لان كل واحد منهما فى النصف أصيل وفى النصف الآخر كفيل ولا معارضة بين ماعليه بحق الاصله وبحق الكفالة لان الاول دين والثانى مطالبة ثم هو تابع للاول فيقع عن الاول وفى الزيادة معارضة فيقع عن الكفالة ولانه لو وقع الدفع فى النصف عن صاحبه فبرجع عليه فلصاحبه أن يرجع لان أدائه كادائه فيؤدى الى الدور وظاهر الكتاب استواء الدينين صفة وسببا فان اختلفا صفة بان كان ماعليه مؤجلا وما كان على صاحبه حالا فاذا أدى صح تعيينه عن شريكه ورجع به عليه وعلى نفسه لا يرجع لان الكفيل اذا عمل ديننا مؤجلا ليس له الرجوع على الاصيل قبل الحلول ولو اختلف سببهما نحو أن يكون ماعلى أحدهما قرضا وماعلى الآخر مبيع فانه يصح تعيين المؤدى لان النية فى الجنس بين المختلفين معتبرة وفى الجنس الواحد لغو كما فى فتح القدير وقيد بكون كل كفيل عن صاحبه احترازا عما لو كفل

أحدهما عن صاحبه دون الآخر وأدى الكفيل بفعله عن صاحبه فانه يصدق وقول الشارح  
وهي واردة على مسألة الكتاب سهو وانما هي خارجة عنها بفهوم التقييد كما قررناه ولم يقيد رحمه الله  
بالمر في قوله رجوع بالزيادة لا علم به مما تقدم من أنه اذا كفل بامر رجوع والا فلا (قوله وان كفلا عن  
رجل فلكفل كل عن صاحبه فمأدى رجوع بنصفه على شريكه أو بالكل على الاصيل  
وان أبر الطالب أحدهما أخذ الاخر بلكه

(قوله وقول الشارح وهي واردة على مسألة  
الكتاب سهو) قال في  
النهر وقول الشارح ان  
هذه واردة على مسألة  
الكتاب أى على توجيهها  
ووجهه ان في مسألة  
الكتاب انما لا يصح  
تعيينه صرنا الى الاقوى  
وهو ما عليه من الدين  
وهذا كذلك وكان  
ينبغي أن لا يصح تعيينه  
أيضا ولما خفي هذا على  
صاحب البحر ادعى انه  
سهو اه ورايت بخط  
بعض الفضلاء هل يمكن  
دفع ورود تلك المسألة  
بان يلتزم ان مسألة المتن  
معالة بكل من الصرف  
الى الاقوى ولزوم الدور  
فانه ليس في كلامهم  
ما ينبوع عن ذلك (قوله  
لان الدين ينقسم عليهما  
نصفين) قال في النهاية

أحدهما عن صاحبه دون الآخر وأدى الكفيل بفعله عن صاحبه فانه يصدق وقول الشارح  
وهي واردة على مسألة الكتاب سهو وانما هي خارجة عنها بفهوم التقييد كما قررناه ولم يقيد رحمه الله  
بالمر في قوله رجوع بالزيادة لا علم به مما تقدم من أنه اذا كفل بامر رجوع والا فلا (قوله وان كفلا عن  
رجل فلكفل كل عن صاحبه فمأدى رجوع بنصفه على شريكه أو بالكل على الاصيل  
وان أبر الطالب أحدهما أخذ الاخر بلكه

(قوله وقول الشارح وهي واردة على مسألة  
الكتاب سهو) قال في  
النهر وقول الشارح ان  
هذه واردة على مسألة  
الكتاب أى على توجيهها  
ووجهه ان في مسألة  
الكتاب انما لا يصح  
تعيينه صرنا الى الاقوى  
وهو ما عليه من الدين  
وهذا كذلك وكان  
ينبغي أن لا يصح تعيينه  
أيضا ولما خفي هذا على  
صاحب البحر ادعى انه  
سهو اه ورايت بخط  
بعض الفضلاء هل يمكن  
دفع ورود تلك المسألة  
بان يلتزم ان مسألة المتن  
معالة بكل من الصرف  
الى الاقوى ولزوم الدور  
فانه ليس في كلامهم  
ما ينبوع عن ذلك (قوله  
لان الدين ينقسم عليهما  
نصفين) قال في النهاية

وان كفلا عن رجل فلكفل  
كل عن صاحبه فمأدى  
رجوع بنصفه على شريكه  
أو بالكل على الاصيل  
وان أبر الطالب أحدهما  
أخذ الاخر بلكه

(قوله وقول الشارح  
وهي واردة على مسألة  
الكتاب سهو) قال في  
النهر وقول الشارح ان  
هذه واردة على مسألة  
الكتاب أى على توجيهها  
ووجهه ان في مسألة  
الكتاب انما لا يصح  
تعيينه صرنا الى الاقوى  
وهو ما عليه من الدين  
وهذا كذلك وكان  
ينبغي أن لا يصح تعيينه  
أيضا ولما خفي هذا على  
صاحب البحر ادعى انه  
سهو اه ورايت بخط  
بعض الفضلاء هل يمكن  
دفع ورود تلك المسألة  
بان يلتزم ان مسألة المتن  
معالة بكل من الصرف  
الى الاقوى ولزوم الدور  
فانه ليس في كلامهم  
ما ينبوع عن ذلك (قوله  
لان الدين ينقسم عليهما  
نصفين) قال في النهاية

فبرجع عليه بالزيادة على النصف وقال أبو يوسف إذا أقر رجلان رجل بالف درهم على أن يأخذ بهذا المال أيهما شاء فهذا بمنزلة كفالة كل واحد منهما عن صاحبه بأمرة اهـ (قوله ولو افترق المفاوضان أخذ الغريم أي شاء بكل الدين) لأن كل واحد منهما ما كفيل عن صاحبه على ما عرف في الشركة قبل المفاوضين أي الشرير يكتسب شركة مفوضة لأن شريك العنان لا يؤاخذ عن شريكه لأنها لا تتضمن الكفالة بل الوكالة ولذا قال في البرازية من الشركة أقر أحدهما بدين في تخارجهما وأنكر الآخر لا يخرن المقر كما أن كان هو الذي تولاه وإن أقرانهما تولاه لم ينصفه ولا يلزم المنكر شيء وإن أقر أنه وليه لم يلزمه شيء اهـ (قوله ولو أبرجعت حتى يؤدي أكثر من النصف وان كاتب عبديه كتابة واحدة وكفل كل عن صاحبه وأدى أحدهما رجوع بنصفه) لأن هذا العقد جائز استحسانا وطريقه أن يجعل كل واحد منهما أصليا في حق وجوب الألف عليه فيكون عتقهما معلقا بآدائه ويجعل كفيلا بالألف في حق صاحبه وإذا عرف ذلك فما أداه أحدهما رجوع على صاحبه بنصفه لاسيما وإنهما ولو رجوع بالكل لم يتحقق المساواة قد بقوله وكفل لأنه لو كاتبهما معا ولم يزد على ذلك لم يكن كل واحد حصته ويعتق بأداء حصته لأن المقابلة المطلقة تقتضي ذلك فلو كاتبهما على أنهما أن أدبعتا وان عجزا رد في الرق ولم يذكر الكفالة فعندنا لا يعتق واحد منهما ما لم يصل جميع المال إلى المولى لأن شرط المولى في العقد يجب مراعاته إذا كان صحاحا شرعا وقد شرط العتق عند أدائهما جميع المال إلى المولى لأن شرط المولى في العقد انص فلو عتق أحدهما بأداء حصته كان مخالفا لشرطه (قوله ولو حرر أحدهما أخذ أي شاء بحصة من لم يعتقه) وإنما جاز العتق لمصادفته ملكه وبرئ عن النصف لأنه ما رضى بالترام المال إلا ليكون وسيلة إلى العتق ولم يبق وسيلة فيسقط ويبقى النصف على الآخر لأن المال في الحقيقة مقابل برقبتهما وإنما جعل على كل واحد منهما احتيالا لتصحيح الضمان وإذا جاء العتق استغنى عنه فاعتبر مقابل برقبتهما فلذلك يتنصف للمولى أن يأخذ بحصة الذي لم يعتق أيهما شاء المعتق بالكفالة وصاحبه بالاصالة (قوله فان أخذ المعتق رجوع على صاحبه وان أخذ الآخر لا) لأن المعتق مؤدعه بأمرة والاخر مؤدع عن نفسه وإنما جازت الكفالة ببدل الكتابة هنا لأنه في حال البقاء وأما في الابتداء فإلزامه كماله عليه (قوله ومن ضمن عن عبدا ما لا يؤاخذ به بعد عتقه فهو حال) كما إذا أقر العبد باستهلاك مال وكذبه المولى أو أقرضه انسان أو باعه وهو محجور عليه أو أودعه شيئا فاستهلكه أو وطئ امرأة بشبهة بغير إذن المولى فإنه لا يؤاخذ به في الحال فإذا ضمنه انسان ولم يبين أنه حال ولا غيره كان على الضامن حالا لأنه حال عليه لوجود السبب وقبول الدمة إلا أنه لا يطالب لعسره إذ جميع ما في يده ملك المولى ولم يرض بتعلقه به والكفيل غير معسر فصار كما إذا كفل عن غائب أو مفلس بخلاف الدين المؤجل لأنه متأخر بمؤخر ثم إذا أدى رجوع على العبد بعد العتق لأن الطالب لا يرجع عليه إلا بعد العتق فكذلك الكفيل لقيامه مقامه والتقييم بكونه يؤخذ به بعد عتقه ليفهم منه حكم ما يؤاخذ به في الحال بالاولى كدين الاستهلاك عيانا ومالزما بالتجارة بأذن المولى وجعله قيد الاحتراز كما في الشرح سهو ولا يخفى وفي فتح القدير ولو كان كفل بدين الاستهلاك المعين ينبغي أن يرجع قبل العتق إذا أدى لأنه دين غير مؤجل ولا مؤخر إلى العتق فيطالب السيد بتسليم رقبته أو القضاء عنه ويبحث أهل الدرس هل المعترف في هذا الرجوع الأمر

ولو افترق المفاوضان أخذ الغريم أي شاء بكل الدين ولا يرجع حتى يؤدي أكثر من النصف وان كاتب عبديه كتابة واحدة وكفل كل عن صاحبه وأدى أحدهما رجوع بنصفه ولو حرر أحدهما أخذ أي شاء بحصته من لم يعتقه فان أخذ المعتق رجوع على صاحبه وان أخذ الآخر لا ضمن عن عبدا ما لا يؤاخذ به بعد عتقه فهو حال

وفي الشاق ثلاثة كفلا بالف يطالب كل واحد بثلاث الألف وان كفلا على التعاقب يطالب كل واحد بالألف كذا ذكره شمس الأئمة السرخسي والمرغيناني والتمرنائي كذا في نور العين

(قوله وقوى عندي كون المعتبر أمر السيد الخ) قال في النهر وأيت مقيداً عندي أن ما قوى هو المذكور في البدائع اه وكأنه أراد به قول البدائع الآتي وأما العبد المحجور فاذنه بالكفالة صحيح في حق نفسه الخ ٢٣٣ فلم يقيد به بكفالة بدين يؤخذ منه

للحال أو بعد العتق وقد يقال إن المولى مؤاخذ بهذا الدين بتسليم العبد أو القضاء عنه وإن لم توجد الكفالة فإى فائدة للتوقف على كونها بامر فبكتفى أمر العبد الرجوع على المولى لأنه لم يلزمه به ضرر (قوله وإن كان عليه دين

ولو ادعى رقبته العبد فكفل به رجل فبات العبد فبرهن المدعى أنه له ضمن قيمته ولو ادعى على عبد مالا وكفل بنفسه رجل فبات العبد فبرئ الكفيل ولو كفل عبد عن سيده بامر فعتق فاداه أو كفل سيده عنه وأداه بعد عتقه لم يرجع واحد منهما على الآخر

مستغرق لم تصح كفالته الخ) نقل بعض الفضلاء عن الفتاوى الهندية إذا كان على العبد دين وقد كفل عن المولى أو عن أجنبي بمال باذن المولى لا يلزمه شيء مادام رقيقاً فإذا عتق لزمه ذلك اه وهو ظاهر لأن حق

بالكفالة من العبد أو السيد وقوى عندي كون المعتبر أمر السيد لأن الرجوع في الحقيقة عليه اه وفي البدائع وأما رجوع الكفيل فله شرائط منها أن تكون الكفالة بامر المكفول عنه ومنها أن يكون باذن صحيح وهو اذن من يجوز إقراره على نفسه بالدين حتى أنه لو كفل عن الصبي المحجور باذنه فإدى لا يرجع لأن اذنه بالكفالة لم يصح لأنه من المكفول عنه استقراض واستقراض الصبي لا يتعلق به الضمان وأما العبد المحجور فاذنه بالكفالة صحيح في حق نفسه حتى يرجع عليه بعد العتق لكن لا يصح في حق المولى فلا يؤاخذ به في الحال اه وفي الخاتمة ولو أن المكاتب صالح عن الدم على مال مؤجل في الذمة والقتل ثابت بإقراره أو بالبيعة وكفل إنسان بالبدل ثم عجز المكاتب فرد في الرق لم يكن للصالح أن يأخذ المكاتب حتى يعتق لأنه التزام المال في الذمة عوضاً عن الدم فصح ذلك في حقه لا في حق المولى فإذا خلاصا كسابه بالمحررية يؤخذ به وللصالح أن يأخذ الكفيل قبل عتق المكاتب لأنه كفل بمال واجب للعالم وانما تأخرت المطالبة عن المكاتب قبل العتق لأفلاسه وبجزمه فلا تسقط المطالبة عن الكفيل اه (قوله ولو ادعى رقبته العبد فكفل به رجل فبات العبد فبرهن المدعى أنه له ضمن قيمته ولو ادعى على عبد مالا وكفل بنفسه رجل فبات العبد فبرئ الكفيل) لأنها تبطل بموت المكفول به إذا كان حراً فكذا إذا كان عبداً التعمير تسليمه بعد موته وهذه المسئلة الثانية مكررة لأنه قدم في الدفالة بالنفس أنها تبطل بموت المطلوب وفي هذا الفرق بين الحر والعبد ولكن انما ذكرها هنا لبيان الفرق بينهما وبين الأولى وهو ظاهر لأن المكفول به في الأولى رقبته العبد وهي مال وهي لا تبطل بهلاك المال فيلزمه قيمة العبد لأن على المولى رد العبد على وجه يخلفها قيمتها وقد التزم الكفيل ذلك وبعد الموت تبقى القيمة واجبة على الاصيل فكذا على الكفيل فالمكفول المدعى عليه بخلاف الثانية والحاصل أنها كفالة بالعين المغصوبة وهي تستفاد أيضاً مقدمه في الكفالة بالمال قيد باقامة البيعة لأنه لو ثبت ملك المدعى بإقرار ذي اليد أو بنكوله عند التحليف وقد مات العبد في يده في يدقضى بقيمة المدعى على المدعى عليه ولا يلزم على الكفيل شيء مما يلزم على الاصيل إلا إذا أقر الكفيل بما أقر به الاصيل لأن إقرار الاصيل لا يمتنع في حق الكفيل لما عرف أن الإقرار حجة قاصرة فيقتصر على المقر ولا يعدوه كذا في الفوائد الظهيرية وفي الخاتمة مكاتب قتل رجلاً عمدافصالح عن الدم على عبد بعينه وكفل رجل بالعبد فهلك العبد قبل التسليم كان لولى الدم أن يأخذ الكفيل بقيمة العبد وإن شاء طالب المكاتب أيضاً بقيمة العبد لأن الصلح عن دم العبد لا يبطل بهلاك البدل قبل التسليم فإذا عجز عن تسليم العبد مع الموجب للتسليم طالب بقيمة البدل وكذا لو كان القاتل حراً والمسئلة الثالثة بها اه (قوله ولو كفل عبد عن سيده بامر فعتق فاداه أو كفل سيده عنه وأداه بعد عتقه لم يرجع واحد منهما على الآخر) بيان مسألتين الأولى كفالة العبد عن سيده والثانية عكسه أما الأولى فشرطه أن لا يكون على العبد دين حتى تصح كفالته بالمال عن المولى وانما صحت لأن الحق في ماله له لولاه وهو يملك أن يجعله بالدين بأن يرهنه أو يقر بالدين وإن كان عليه دين مستغرق لم تصح كفالته لمحق

٣٤ - بحر سادس بحر الغرماء منع صحة الاذن ومطالبة بعد العتق ليس فيها ضرر بهم وانظروا كان مديوناً غير مستغرق والظاهر أنه يوفى من الفاضل لو بالامر ويطلب بالباقي بعد العتق ثم على ما ذكره في الهندية فإفادة التقييد المذكور مع أنه ذكره صاحب الهداية وأقره الشارحون فإن الكلام في مسألتنا في الإداه بعد العتق فليتامل



الغرماء وان كان باذن المولى وأما الثانية فهي صحيحة على كل حال وإنما لم يرجع أحدهما على الآخر فيها لأنها وقعت غير موجبة للرجوع لأن المولى لا يستوجب على عبده ديناً وكذا العبد على مولاه فلا تنقلب موجبة أبداً لكن كفل عن عبده بغير أمره فأجازه ثم فائدة كفاية المولى عن عبده وجوب مطالبته بإبقاء الدين من سائر أمواله وفائدة كفاية العبد عن مولاه تعلقه برقبته قيد بكفاية السيد عن عبده لأن كفاية السيد لعبده عن مديونه صحيحة إن كان العبد مديوناً فلأن هذا العبد قضى وليه دينه الذي كان عليه بطلت كفاية المولى كذا في الخانية وفي هذا التفريع أعني قوله فلأن هذا العبد إلى آخره نظر اه والله أعلم

### ﴿ كتاب الحوالة ﴾

ذكرها بعد هالان كلاً منها عقد التزام ما على الاصيل للتوثيق لأن الحوالة تتضمن براءة الاصيل براءة مقيدة بخلاف الكفاية فكانت كالركب مع المفرد والمفرد مقدم فاخر الحوالة عنها والكلام فيها في مواضع الاول في معناها اللغة ففي المصباح حوله تحويلاً نقلته من موضع الى موضع وحول هو تحويلاً لا يستعمل لازماً ومتعدياً وحولت الرداء نقلت كل طرف الى موضع الاخر والحوالة مأخوذة من هذا فاحتمل به دينه نقلته من ذمة الى غير ذمتك واحلت الشيء احالة نقلته أيضاً اه وفي الصحاح أحال عليه بدينه والاسم الحوالة اه وفي فتح القدير يقال أحلت زيدا بماله على عمرو فاحتمل أى قبل فانا محيل وزيد محال ويقال محتمل والمال محال به والرجل محال عليه ويقال محتمل عليه فتمت براءة الاصل في محتمل الواقع فاعلاً محتمل بكسر الواو وفي الواقع مفعولاً محتمل بالفتح كما يقدر في محتمل الفاعل مختير بكسر الياء وفتحها في محتمل والمفعول وأما صلة له مع المحتمل الفاعل فلا حاجة اليها بل الصلة مع المحال عليه لفظية عليه فهما محتمل ومحتمل عليه فالفرق بينهما بعدم الصلة وبصلة عليه ويقال للمحتمل حويل أيضاً فالحميل هو المديون والمحال والمحتمل رب الدين والمحال عليه والمحتمل عليه هو الذي التزم ذلك الدين للمحتمل والمحال به نفس الدين اه الثاني في معناها شريعة فأفاده بقوله (هي نقل الدين من ذمة الى ذمة) أى من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه وهذا قول البعض فقد اتفقوا على أصل النقل ثم اختلفوا في كيفية نقل الماطلة والدين وقيل نقل الماطلة فقط وجعل الاختلاف في البدائع بين المتأخرين ونسب الشارح الاول الى أبي يوسف والثاني الى محمد وجه الاول دلالة الاجماع من أن المحتمل لو أبرأ المحال عليه من الدين أو وهبه منه صح ولو أبرأ الخيل أو وهبه لم يصح ولو لا انتقاله الى ذمة المحال عليه لما صح الاول واصلح الثاني وحكى في الجمع خلاف محمد في الثانية فكانه لم يعتبره فنقل الاجماع ووجه الثاني دلالة الاجماع أيضاً من أن المحيل اذا قضى دين الطالب بعد الحوالة قبل أن يؤدي المحتمل عليه لا يكون متطوعاً ويجبر على القبول ولو لم يكن عليه دين لمكان متطوعاً فينبغي أن لا يجبر على القبول كما اذا تطوع أجنبي بقضاء دين انسان على غيره وكذا المحتمل لو أبرأ المحال عليه عن دين الحوالة لا يرتد بدينه ولو وهبه منه ارتد كما لو أبرأ الطالب الكفيل أو وهبه منه ولو انتقل الى ذمة المحال عليه لم يختلف حكم الابراء والهبة وكذا المحال لو أبرأ المحال عليه عن دين الحوالة لم يرجع على المحيل وان كانت بامر كالكفاية ولو وهب الدين منه فله الرجوع اذ لم يكن للمحيل عليه دين ولو كان له عليه دين يلتزم بقضاء كما في الكفاية فدللت هذه الاحكام على التسوية بين الحوالة والكفاية ثم الدين في باب الكفاية ثابت في ذمة الاصيل فكذا

﴿ كتاب الحوالة ﴾  
هي نقل الدين من ذمة  
الى ذمة

﴿ كتاب الحوالة ﴾  
(قوله والاسم الحوالة)  
أى اسم مصدر (قوله  
فاعلاً) أى اسم فاعل

(قوله احدهما ان الرهن الخ) قال الرملي وفي منية المفتي أحال الغريم المرتهن بالمسال على ٢٢٥ رجل المرتهن منع الرهن حتى

يقبض في أصح الروايتين  
والمرتهن ان أحال غريما  
له على الراهن لم يكن له  
منع الرهن وسيدكر  
الشارح هذا بعد هذه  
المسئلة ذكره الغزى وقال  
الغزى أيضا قلت لم أر حكم  
ما إذا أحال المرتهن بذينه  
الذي به الرهن على  
الراهن هل له استرداد  
الرهن أم لا اه أقول  
سيأتي قريبا الحكم في  
ذلك اه (قوله بهما صار  
على المحو يل ما كان على  
المحيل) قال الرملي تقدم  
انه يقال للمحتمل حويل  
ولا يصح هنا ارادة المحتمل  
وانما تصح ارادة المحتمل  
عليه فاعله يطلق عليه ما  
تأمل (قوله والجواب ان  
موجبها الخ) أى الجواب  
عماد كرم من الايرادات  
على طريق اللف والنشر  
المرتب لكن ترك الجواب  
عن الاول فاجاب عن  
الثاني بقوله ان موجبها  
نقل موقت الخ وعن  
الثالث بقوله وصح أداء  
المحيل الخ وعن الرابع  
بقوله ولا يضر في نقل  
الدين قسمته الخ وعن  
الخامس بقوله لان المحتمل  
لم يملك الدين بالمحوالة الخ

في الكفالة هكذا اقره في البدائع ولم يرجح وفي فتح القدير المصحح من المذهب أنها توجب البراءة  
من الدين اه فالمذهب ما في الكتاب قالوا وفائدة الاختلاف في أنها نقلها ما والمطالبة فقط تظهر  
في مستلتمين احدهما ان الراهن اذا أحال المرتهن بالدين فله ان يسترد الرهن عند أبي يوسف وكذا  
لو أبرأه عنه وعند محمد لا يسترده كما لو أخل الدين بعد الرهن والثانية اذا أبرأ الطالب المحيل بعد المحوالة  
لا يصح عند أبي يوسف لانه يرى بالمحوالة وعند محمد يصح ويرى المحيل وقد أنكره هذا الخلاف  
بينهما بعض المحققين وقال لم ينقل عن محمد نص بنقل المطالبة دون الدين بل ذكر أحكاما متشابهة  
واعتبر المحوالة في بعضها ناجيا لا وجعل المحول بها المطالبة لا الدين واعتبرها في بعض الاحكام ابراء  
وجعل المحول بها المطالبة والدين وانما فعل هكذا لان اعتبار حقيقة اللفظ يوجب نقل المطالبة والدين  
اذا المحوالة مبنية على النقل وقد أضيف الى الدين واعتبار المعنى يوجب تحويل المطالبة لان المحوالة  
ناجيل معنى ألا ترى أن المحتمل عليه اذا مات مفسلا يعود الدين الى ذمة المحيل وهذا هو معنى التاجيل  
فاعتبر المعنى في بعض الاحكام واعتبر الحقيقة في بعضها نعم يحتاج الى بيان لمية خصوص الاعتبار  
في كل مكان كذا في فتح القدير وفي تلخيص الجامع بها صار على المحو يل ما كان على المحيل اذ نقل  
الدين أو في بعضها ما من نقل الطالب وحده وان عكس أبو يوسف حسب التائري في عتق المكاتب  
وبطلان الرهن بعد الاحالة على الغير ولهذا جاز للمحال أن يبرئ المحو يل أو يستترهن أو يهب  
منه دون المحيل على المذهب عكس ما قبلها ولم يصح للمحال ما كان للمحيل وان قيدها بالدين حذار  
تقليد غير المديون بل يلزم المحو يل دينان لهما. الو قبل المحال مؤحلا لم يظهر الاجل في حق المحيل  
حسب التأثير بعد الموت والابراء اه ثم اعلم أنه يرد على تعريضها بالنقل المذكور أشياء الاول  
أن التعريض لا يصدق على المحوالة المقيدة بالوديعة اذ ليس فيها دين انتقل الى المحال عليه ثانيا  
عود الدين بالتوى ولو انتقل الدين لم يعد ثالثها جبر المحال على قبول الدين من المحيل بعدها ولو  
انتقل لم يجبر رابعها قسمة الدين بين غرما المحيل بعدم موته قبل قبض المحتمل ولو انتقل لاختص  
به المحال خامسها ان ابراء المحتمل المحال عليه لا يرتد بالرد ولو انتقل اليه لا رتد سادسها أن فوكيل  
المحال المحيل بالقبض من المحال عليه غير صحيح ولو انتقل من ذمة المحيل لصح لكونه أجنيا سابعها  
ان المحتمل لو وهب الدين للمحال عليه كان له أن يرجع على المحيل ولو انتقل الدين الى المحال عليه  
لكانت الهبة ابراء فلا رجوع ثامنها انها تفسخ بالفسخ ولو سقط الدين لم يعد تاسعها عدم سقوط  
حق حبس المبيع فيما اذا حاله المشتري عاشرها كذلك الرهن والجواب أن موجبها نقل موقت  
لامؤبد فبرئ المحيل براءة موقته الى التوى فالرجوع به لانه لم يبرأ براءة مؤبدة وانما برئ بشرط  
السلامة للمحتمل فثبت توى المسال لم يوجب الشرط وصح أداء المحيل للمحتمل ليستفيد البراءة المؤبدة  
لأنه لم تحصل بالمحوالة كما عمل به في الذخيرة ولا يضر في نقل الدين قسمته بين غرما المحيل بعدم موته قبل  
اقبض المحتمل لان المحتمل لم يملك الدين بالمحوالة اذ يلزم عليه تملك الدين من غير من عليه الدين وهو  
لا يجوز وانما ملك المطالبة فاذا قبضه ملكه ولا يلزم أن يكون على المحال عليه دينان دين للمحيل بدليل  
قسمته بين غرما به ودين للمحتمل لان الممنوع أن يكون للدين الواحد مطلقا لا أن يكون على  
واحد دينان باعتبارين لهما مطالب واحد كما في المحوالة وانما لا يصلح المحيل أن يكون وكبلا

وعن السادس بقوله وانما لا يصلح المحيل الخ وعن السابع بقوله والفرق بين الهبة والابراء الخ وعن الثامن بقوله وانما قبلت  
الفسخ الخ وعن التاسع بقوله وانما لم يبطل حق البائع في الخ وعن العاشر بقوله كالمرتهن اذا أحال غريما الخ

(قوله فتنه حواله الصبي العاقل) قال الاستر وشي في كتابه أحكام الصغار ذكر محمد في الأصل الصبي الناجي في الحواله مثل البالغ وفي فوائد شيخ الاسلام برهان الدين صبي محجور عليه أقر بماله وأحال به على الآخر وقبل الآخر الحواله قالمقر له يتمكن من المطالبة من المحتال ٢٣٦ عليه أم لأجاب نعم كافي الكفالة اه (قوله رجح المحال عليه المحال) حذف صلة

عن المحتال بقبض الدين ليكون المحيل يجعل لنفسه ليستفيد الابراء المؤبد والفرق بين الهبة والابراء في الرجوع وعدمه أن الابراء اسقاط والهبة من أسباب المالك كالارث وانما قبلت الفسخ لان الدين لم يسقط بالكتابة لانها توجب الابراء المؤبد وفي الذخيرة اذا أقال المدينون المطالب على رجل بالفأ أو بجميع حقه وقبل منه ثم أحاله أيضا بجميع حقه على آخر وقبل منه صار الثاني نقضا للاول وبرئ الاول اه وانما لم يبطل حق البائع في الحبس لان المطالبة باقية ولذا لو كان المحيل هو البائع بطل حقه في الحبس لان مطالبته سقطت كالمترهن اذا أقال غريمه على الراهن بطل حقه في حبس الرهن بخلاف ما اذا أقاله الراهن الثالث في ركنها هو الايجاب من المحيل والقبول من المحتال عليه والمحتال الرابع في شرائطها ففي المحيل العقل فلا تصح احواله مجنون وصبي لا يعقل والبلوغ وهو شرط النفاذ دون الانعقاد فتنه حواله الصبي العاقل موقوفة على اجازة وليه كالمبيع لان فهماء معني المبادلة وأما حريته فليست شرطا للصحة فتصح حواله العبد ما دوننا ومحجورا غير انه ان كان ما دوننا رجح المحال عليه للمحال والاف بعد العقق وكذا صحته فتصح من المريض ومنها رضى المحيل حتى لو كان مكرها في الحواله لم تصح لانها ابراء فيه معنى التملك فيفسده الا كراهه وفي المحتال العقل والبلوغ على أنه شرط نفاذ في نفسه اذا احتماله موقوفة على اجازة وليه ان كان الثاني أصليا من الاول وكذا الوصي اذا احتال بماله اليتيم لا تصح الا بهذا الشرط ومنها الرضا حتى لو احتال مكرها لا تصح ومنها مجلس الحواله وهو شرط الانعقاد في قولها ما خلا فلا في يوسف فانه شرط النفاذ عنده فلو كان المحتال غائبا عن المجلس قبله الخبر فاجاز لم ينعقد عندهما خلافا له والصحيح قولها ما وأما شرائط المحال عليه فالعقل فلم يصح من مجنون وصبي لم يعقل قبولها والبلوغ فلم يصح من صبي قبولها مطلقا سواء كانت باعرا لمجمل أو بدونه لكونها مع الامر تبرعا ابتداء وبدونه تبرعا ابتداء وانتهاء ولو قبل عنه وليه لم يصح لكونه من المضار فلا يلزم له الولى ومنها الرضا فلو أكرهه على قبولها لم يصح ومنها المجلس فانه شرط الانعقاد وأما شرائط المحتال به فان يكون ديننا لازما فلا تصح به بدل الكتابة فلا تصح به الكفالة لا تصح به الحواله فلم تصح احواله المولى غريمه على مكاتبه الا اذا قيد بها بدل الكتابة وأما اذا أقال المالك كاتب مولاة على رجل فانما يجوز اذا كان له على الرجل دين أو عين وقيد بها لان المحتال يكون ناشئا عن المكاتب في القبض فيجوز وان لم يكن له واحد منهما أو كان له ولم يقيد به لا يجوز ولكن اذا أقال المولى عليه رجلا لم يعتق حتى يؤدي بدل الكتابة فاذا أقال مولاة على رجل عتق كما ثبتت الحواله عكس البائع كما أوضحه الشارح ونفزع على هذا الشرط انه لو ظهرت براءة المحال عليه من الدين الذي قيدت الحواله به بان كان الدين ممن مبيع فاستحق المبيع تبطل الحواله ولو سقط عنه الدين لمعنى عارض بان هلك المبيع عند البائع قبل التسليم بعد الحواله حتى يسقط الثمن عنه لم تبطل الحواله لكن اذا أدى الدين بعد سقوط الثمن برجع بما أدى على المحيل ولو ظهر ذلك في الحواله المطلقة لم تبطل وسياتي الكلام عليها الخامس في حكمها فلها أحكام منها براءة المحيل ومنها ثبوت

رجع وليست عليه المذكرة لتغير المعنى بل هي صلة المحال والتقدير رجح المحال عليه على العبد (قوله وكذا الوصي اذا احتال بماله اليتيم الخ) قال في أحكام الصغار بعده اود ذكره في الدين في بيعه فتساواه الاب والوصي اذا قبل الحواله على شخص دون المحيل في الملاءة ان وجب بعدهما جاز عند أبي حنيفة ومحمد ولا يجوز عند أبي يوسف وان لم يكن واجبا بعدهما لا يصح في قولهم وذكر صدر الاسلام أبو اليسر في باب الخلع من المبسوط في حيلة هبة صداق الصغير ان الأب يحتال على نفسه شيئا فيبرأه الزوج عن ذلك القدر ولو كان الأب مثل الزوج في الملاءة فينبغي أن يصح أيضا اه (قوله فلم يصح من صبي قبولها مطلقا الخ) هذا ظاهر اذا لم يكن الصبي مدبونا للمحيل وبه يظهر التعليل تأمل وراجع (قوله منها

براءة المحيل) قال الرملي يؤخذ منه ان الكفيل لو أقال المحال عليه على المدينين بالدين المكفول به وقبله برئ ولاية وهي واقعة القموي وصورتها حال الكفيل الطالب بالدين الذي كفله على المطلوب وتراضوا على ذلك ويؤخذ المحكم وهو البراءة من قولهم الحواله نقل الدين وانها مشتقة من التحويل والشئ اذا حول عن مكانه بقي حاله اه وقد صرح في الجوهره

نقلنا عن المجتهدى انهما مبرئة والكفالة غير مبرئة وصرحوا ايضا بان المحال عليه اذا حال المحال على المحيل برئ وان توى المسال الذي  
على الاصل لم يعد اليه وصرحوا ايضا بان كل دين جازت به الكفالة جازت به الحوالة اه والله تعالى اعلم وفي الولوجية الكفالة  
متى حصلت بامر المكفول عنه انعقدت لوجوب دينين دين للطالب على الكفيل ودين للمكفول عنه الان مال الكفيل  
على المكفول عنه مؤجل الى وقت الاداء اه ويفهم منه صحة الحوالة وصحة الحوالة توجب براءة المحيل وهو الكفيل ومقتضى  
ما في الولوجية انه يرجع على الكفيل بالتوى وكذا مقتضى ما تقدم قريبا في هذا ٢٣٧ الشرح في الجواب عما نقض به

المحدث انه يبرأ المحيل براءة  
موقوفة الى التوى قال في  
التارخانة قال في الجامع  
رجل كفيل عن رجل  
بمائة وأحال الكفيل  
الطالب به على رجل فقد  
برئ الكفيل والذي  
عليه الاصل فان توت المائة  
على المحتال عليه بموته  
مفسدا عاد الامر على الذي  
عليه الاصل وعلى الكفيل  
جميعا ياخذ الطالب أيهما  
شاء ولو كان الكفيل  
أحال الطالب بالمائة

وتصح في الدين لافي العين  
برضا المحتال والمحتال عليه

على ابرائه منها يبرأ  
الكفيل من المائة  
فلا طالب أن ياخذ الذي  
عليه الاصل والمحتال عليه  
فان مات المحتال عليه  
مفسدا في هذه الصورة  
فلا طالب أن ياخذ  
الكفيل أيضا (قوله وقد  
قيدت به) مفهومه انه

ولاية المطالبة للمحتال على المحال عليه بدین فی ذمته أو فی ذمة المحیل علی اختلافتهم ومنها ثبوت  
الملازمة للمحال عليه على المحيل اذا ازمه المحتال فكما لازمه لازمه واذا حبسه حبسه ان كانت بامر  
المحيل ولادين عليه له لانه هو الذي أوقعه في هذه العهدة فعليه تخليصه وان كانت بغير أمره أو كان  
مدينونه وقد قيدت به فلا ملازمة ولا حبس السادس في صفتها ذكر في الخلاصة والبرازية انها على  
ثلاثة أوجه لازمة وجائزة وفاسدة فاللازمة أن يحيل الطالب على رجل ويقبل الحوالة سواء كانت  
مقيدة أو مطلقة والجائزة أن يقيد هابان يعطى المحال عليه الحوالة من ثمن دار نفسه أو ثمن عبده فلا  
يجبر المحال عليه على البيع وهو بمنزلة ما لو قبل الحوالة على أن يعطى عند المحصاد فانه لا يجبر على  
أداء المسال قبل الاجل والفاسدة أن يقيد بأعطائه من ثمن دار المحيل أو ثمن عبده لانها حوالة بمالا  
يقدر على الوفاء به وهو يبيع الدار والعبدان الحوالة بهذا الشرط لا يكون توكيلا يبيع دار المحيل  
اه السابع في دليلها روى أصحاب الكتب الستة عن أبي هريرة مرفوعا مطلق الغنى ظم واذا اتبع  
أحدكم على مليء فليتبسع وفي لفظ الطبراني مرفوعا ومن أحيل على مليء فليتبسع ورواه أحمد ومن أحيل  
على مليء فليحتل ثم أكثر العلماء على أن الأمر للاستحباب وعن أحمد للوجوب والحق الظاهر أنه أمر  
اباحه فهو دليل جواز نقل الدين شرعا أو المطالبة والاجماع على جوازها دفعا للحاجة كذا في فتح  
القدير الثامن في أنواعها سياتى انها مقيدة ومطلقة التاسع في سببها العاشر في محاسنها وهو  
ما قدمناه في الكفالة (قوله وتصح في الدين لافي العين) لان النقل الذي تضمنته نقل شرعى وهو  
لا يتصور في الاعيان بل المتصور فيها النقل الحسى فكانت نقل الوصف الشرعى وهو الدين فلا بد  
أن يكون للمحتال دين على المحيل ولذا قال في الخلاصة رب الدين اذا حال رجلا على رجل وليس  
للمحتال على المحيل دين فهذه وكالة وليست بحوالة اه وفي الغنية أحوال عليه مائة من من الخنطة  
ولم يكن للمحيل على المحتال عليه شيء ولا للمحتال على المحيل فقبل المحتال عليه ذلك لاشئ عليه اه  
وأما الدين على المحال عليه فليس بشرط وفي السراج الوهاج لا تصح الحوالة بالاعيان والمحقوق اه  
ولم يثلوهما (قوله برضا المحتال والمحال عليه) لان المحتال هو صاحب الحق وتختلف عليه الذم فلا بد  
من رضاه لاختلاف الناس في الايفاء وأما المحال عليه فيلزمه المسال ويختلف عليه الطالب والناس  
متفاوتون قيد برضاهما لانها لا تصح مع اكره أحدهما كما قدمناه وأراد من الرضا القبول في مجلس  
الايجاب لما قدمناه ان قبولهما في مجلس الايجاب شرط الانعقاد وهو مصرح به في البدائع ولكن  
في البرازية لو أخل على غائب فقبل بعد ما علم صحت ولا تصح في غيبة المحتال كالسكفالة الا أن يقبل

لو كان مدينونه ولم تقيد الحوالة بالدين انه له ملازمة وحسبه ويدل عليه ما سياتى عند قول المصنف ولو أحواله بماله عند زيد وديعة  
(قوله ولكن في البرازية لو أخل الخ) قال الرملى وفي الخانية ماوافقته حيث قال صحة الاحالة تتم قبل المحتال له والمحال عليه  
ولا تصح في غيبة المحتال لافي قول أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كما قلنا في الكفالة الا أن يقبل رجل الحوالة للغائب ولا تشتط  
حاضرة المحتال عليه لصحة الحوالة حتى لو أحواله على رجل غائب ثم علم الغائب فقبل صحت الحوالة اه ذكره الغزى اه قلت ومثله في  
الخلاصة وقد مر عند الكلام على شرائطها ان الصحيح قولهما بعدم صحتها في غيبة المحتال فلم تبقى الخالفة بين ما هنا وما مر الا في اشتراط

بعضه المحال عليه وعلى ما هنا مشى في الدرر والغرز فقال بشرط حضور الثاني أي المحتمل الآن يقبل فضولي له لاحتضار الباقيين  
(قوله بفعل القبول من المحتمل) قال الرملي بل جعله من المحتمل عليه إذا ضمير راجع اليه تأمل اه قلت المراد من القبول  
ما يتوقف على الخس وهو ما يكون أحد شرطى العقد فقول البرزاني فقبل أي فرضي فليس المراد به القبول الذي فسر به الرضا  
لكن قول المؤلف والرضا منهم ما غير ظاهر لأن المحيل في هذه الصورة موجب والمحال قابل بدليل اشتراط حضوره نعم المحال عليه  
غائب وقد اكتفى برضاه (قوله وكان له دين) أي للمحيل (قوله وان لم يكن له دين) أي للمدينون الذي هو المحيل وقوله عليه أي  
على المحال عليه (قوله وكذا حضرته) أي المحيل (قوله وكذا لو كان المحتمل غائبا) له له المحتمل عليه (قوله والحوالة متى حصلت مهمة  
الخ) قال في الذخيرة من الفصل الثاني وأما المطلقة فالمحالة منها أن يحيل المدينون الطالب على رجل بالف درهم فيجوز ويكون  
الالف على المحتمل عليه حالة لان الحوالة لتحويل الدين من الاصيل وانما يتحول على الصفة التي كانت على الاصيل وكانت على  
الاصيل حالة فيتحول الى المحتمل ٢٣٨ عليه حالة أيضا وليس للمحال عليه أن يرجع على الاصيل قبل أن يؤدي ولكن إذا

لوزم فله أن يلزم الاصيل  
وإذا خس كان له أن  
يحبس الاصيل حتى  
يخلصه عن ذلك كما في  
الكفيل وإذا أدى يرجع  
على الاصيل عما أدى وما  
المطلقة المؤجلة رجل له  
على رجل ألف درهم من  
ثمان مبيع الى سنة فأحال  
بها على رجل الى سنة  
فالحوالة جائزة والمال على  
المحال عليه الى سنة لانه  
قبل كذلك ولم يذكر محمد  
في الاصل ما إذا حصلت  
الحوالة مهمة هل يثبت  
الاجل في حق المحتمل عليه  
قالوا ينبغي أن يثبت كما  
في الكفالة وهذا لان

رجل له الحوالة اه بفعل القبول من المحتمل والرضا منهم ما مع انه قال الحوالة تعمّد قبول المحتمل  
والمحال عليه ولم يذكر المصنف رضا المحيل فانه ليس بشرط على ما ذكره محمّد في الزيادات بشرطه  
القدوري وانما شرطه للرجوع عليه فلا اختلاف في الروايات كما في ايضاح الاصلاح والحاصل انها  
ان كانت بغير رضا المحيل وكان له دين على المحال عليه فله مطالبة بدينه وان لم يكن له دين عليه فلا  
رجوع للمحال عليه لانه قضى دينه بغير أمره كما في السراج الوهاج وكذا حضرته ليست بشرط حتى  
لو قيل لصاحب الدين لك على فلان ألف فأحتل بها على ورضى الطالب بذلك وأجاز صحته فليس له  
أن يرجع بعد ذلك بخلاف ما لو قيل للمدين عليك ألف لفلان فأحاله بها على فقال المدينون أحلت ثم  
بلغ الطالب فأجاز لا يجوز عند الامام ومحمد كذا في البرزانية وكذا لو كان المحتمل غائبا كما قدمناه وفيها  
معزيا الى المنتقى قال لا آخر أحلتني على فلان وسكت ثم قال لم أقبل فالحوالة جائزة اه ولم يقيس  
المصنف رحمه الله تعالى بان يكون الدين المحال به معلوما ولا بد منه لهتمت المسألة في البرزانية احتمال بمال  
مجهول على نفسه بان قال احتلت بما يذوب لك على فلان لا تصح الحوالة مع جهالة المال ولا تصح  
أيضا الحوالة بهذا اللفظ والحوالة متى حصلت مهمة يثبت الاجل في حق المحتمل عليه كما في الكفالة  
ولو كان المال حالا على الذي عليه الاصل من قرض أو غصب فأحاله به على رجل الى سنة فهو جائز  
وان مات المحتمل عليه قبل انقضاء الاجل عاد المال الى المحيل خلافا لفرق بين الحوالة والكفالة فان  
الكفيل إذا كفل بدين وأجل الطالب الدين ولم يصف الاجل الى الكفيل صار الاجل مشروطا  
للاصيل حتى لو مات الكفيل كان الدين على الاصيل مؤجلا وفي الحوالة متى أضاف الاجل الى الدين  
ولم يصف الى المحتمل عليه لا يصير الاجل مشروطا في حق الاصيل حتى لو مات المحتمل عليه مغللا لا يعود

المحال عليه متحمل عن الاصيل وانما يتحمل ما على الاصيل وعلى الاصيل دين مؤجل فيجب على المحتمل عليه الدين  
كذلك وان مات الذي عليه الاجل لم يحل المال على المحتمل عليه لان حلول الاجل في حق الاصيل للاستغناء عن المؤجل بموته وهذا  
المعنى لا يتأتى في حق المحتمل عليه لانه حتى يحتاج الى الاجل لو حل الاجل في حقه انما يحل تبعاً لحلوله على الاصيل ولا وجه لفلان  
الاصيل برئ عن الدين بالحوالة فالتحقق بسائر الاطراف وان مات المحتمل عليه قبل حلول الاجل والذي عليه الاصل حتى حل المال  
عليه لانه بالموت استغنى عن الاجل فان لم يكن له وفاء رجوع المحتمل له بالمال على الذي عليه الاصل الى أجله وان سقط حكم الحوالة  
وقد انتقضت بموت المحتمل عليه فينتقض ما في ضمنها وهو سقوط الاجل وكان بمنزلة ما لو باع المدينون بدين مؤجل عبدا من الطالب  
ثم استحق العبد عاد الاجل لان سقوط الاجل كان بحكم البيع كذا ههنا وان كان المال حالا على الذي عليه الاصل من قرض  
وأحال بها على رجل الى سنة فهو جائز وان كان هذا تأجيلا في القرض لان المال انما يجب على المحتمل عليه بحكم الحوالة لا بالقرض  
والتأجيل في الحوالة جائزة وكان بمنزلة ما لو أجزل الطالب الكفيل بالقرض فانه يجوز لان المال يجب على الكفيل بعد الكفالة



الدين الى الاصيل حالا اه ومن الغريب ما في المجتبى احوال الغريم بغير رضا المحال عليه لا يجوز  
وقيل يجوز كالتوكيل بقبض الدين وفي شروط الظهيرية رضامن عليه احوالة ليس بشرط اجساما  
قلت معناه اذا كان المحال به مثل الدين اه والمذهب المعتمد انه لا بد من رضا المحال عليه سواء كان  
عليه دين أو لا وسواء كان المحال به مثل الدين أو لا ثم اعلم ان احوالة اذا صححت برضا المحال عليه وغاب  
الحيل فادعى المحال عليه ما يوجب براءة الحيل ليرأفهل تسمع دعواه ففي البرازية غاب الحيل وزعم  
المحتمل عليه ان مال المحتمل على الحيل كان ثمن خمر لا تصح دعواه وان برهن على ذلك كافي الكفالة  
اه وفي فروق السكر ايدى لو احوال امرأته بصداقها على رجل وقبل احوالة ثم غاب الزوج فاقام  
المحتمل عليه بينة ان نكاحها كان فاسدا وبين لذلك وجهها لا تقبل بينته ولو ادعى انها كانت أبرأت  
زوجها عن صداقها أو ان الزوج أعطاها المهر أو باع بصداقها منها شيئا وقبضت قبلت بينته وان كان  
المبيع غير مقبوض لا تقبل بينته والفرق ان مدعى فساد النكاح متناقض أولانه يدعى أمرا  
مستنكرا فلا تسمع دعواه بخلاف دعوى الابراء والمبيع لانه غير مستنكر وكذا في الكفالة  
اه فعلى هذا لو ادعى الحيل انه أوفاه الدين بعدها تسمع وتقبل بينته لانه غير مستنكر (قوله وبرئ  
الحيل بالقبول من الدين) أى بقبول المحتمل احوالة على المحال عليه لان الاحكام الشرعية تنبئ  
على وفق المعاني اللغوية فعنى احوالة النقل والتحويل وهو لا يتحقق الا بفراغ ذمة الاصيل بخلاف  
الكفالة لانها الضم وهو لا يتحقق مع البراءة وقوله من الدين رد على من يقول بانه يبرأ عن المطالبة  
لا الدين وقد مناذلك ومراده انه يبرأ براءة موقنة كما قدمناه فلو احوال المشتري البائع بالثمن على رجل  
لم يملك حبس المبيع وكذا لو احوال الراهن المرتهن لا يحبس الرهن ولو احوال الزوج المرأة بصداقها لم  
تحبس نفسها بخلاف العكس في الثلاثة وهذا مقتضى براءة الحيل ولكن المنقول في الزيادات عكسه  
وهو ان البائع والمرتهن اذا احوالا سقط حقهما في الحبس ولو احوالا لم يسقط لان المحال عليه قائم مقام  
الحيل فلم تسقط مطالبتهما والمكاتب على عكس ذلك فانه ان احوال مولاه على رجل عتق وان احوال  
مولاه عليه لم يعتق حتى يؤدي البديل لانها معلقة براءة ذمته وقد برئت اذا كان المكاتب محملا لا اذا  
كان محالا عليه وقوله برئ الحيل من الدين غير شامل لما اذا كان الحيل كفيلا او خصها براءة نفسه  
فانه يبرأ عن المطالبة لانه لا دين عليه على الصحيح وأما اذا أطلق احوالة فان الاصيل يبرأ أيضا لان  
احوالة المطلقة تنصرف الى الدين وهو على الاصيل فيبرأ ويتبعه الكفيل كصلح الكفيل مع الطالب  
ان أطلقه برئا وان اشترط براءة نفسه خاصة برئ الكفيل وحده كذا في تلخيص الجامع فاذا احوال  
الطالب على الكفيل بمال الكفالة صح وان احوال على الاصيل فذلك ولا سبيل للمحتمل على  
الكفيل لانه لم يضمن كذا في البرازية وفي قوله برئ الحيل إشارة الى براءة كفيله فاذا احوال الاصيل  
الطالب برئا كذا في المحيط ولم يشترط المصنف لبراءة الحيل قبض المحال من المحال عليه فلا تتوقف  
على القبض الا في مسئلتين في تلخيص الجامع قال وان كان دينه جيادا أو ذهباً وعليه زيف أو ورق فاحال  
عنهما جيادا أو ذهباً على أن يأخذهما من غريمه جازان قبل الغريم ناقد في مجلس الحيل والمحال اذا  
تصارفهما مقتضى ايجاب الجهاد كما ينقل الدين مقتضى هبته من الكفيل وأكدا بدله بضمن احوال  
في المجلس كشرط الرهن والكفيل والنقل الى ذمته توثيق بمنزلة الملاءة عادة لا تقويت للقبض  
المستحق الا أن يبرئه المحال فينعتكس ويبطل الصرف لانه فسخ مجازا كيلا يبلغوا الا في ماله حكم الغير  
حذار الاستبدال غير مشروط بالقبول لوجود الرضا ضمن احوالة ضد غيرها ولو احواله على الجهاد أو

وبرئ الحيل بالقبول  
من الدين

لا بالفرض والواجب  
بالكفالة يقبل الاجل اه  
(قوله لم يملك أى البائع  
(قوله ولكن المنقول  
في الزيادات عكسه الخ)  
الظاهر ان ما اقتضاه كلام  
المصنف مبني على ما  
مشى عليه أولا وهو انها  
نقل الدين والمطالبة  
وهو الصحيح وهو قول أبي  
يوسف وما في الزيادات  
قول محمد يشهد له ما قدمه  
المؤلف هناك فراجع  
ثم رأيت في الخلاصة قد  
ذكر مسألة احالة البائع  
والمشتري وعزاها  
للزيادات كما هنا ثم قال  
وفي التجريد جعل هذا  
قول محمد وعند أبي يوسف  
سقط حق الحبس في  
الوجهين جميعا اه

الذهب الذي عليه أو على أن يعطيه الجياد أو الذهب الذي عليه لم يجز لان التعريف ضد التكبير يجعل الدين الذي عليه بدلا وفيه تعلية من غير من عليه أو شرط الثمن على الغير ضد ما لو كانت الجياد والذهب وديعة أو غصبا قائما وملاك العين والدين اهـ ولم يذكر المصنف ما اذا اختلفا في الاحالة قال في البرازية زعم المديون انه كان أحال الدائن على فلان وقبله وأنكره الطالب سأل المحاكم من المديون البينة على المحاولة أن أحضرها والمحال عليه حاضر قبلت وبرئ المديون وإن غابا قبلت في حق التوقف على حضور المحال عليه فإن حضر وأقر بما قال المديون برئ والأمر بأعادة البينة عليه وإن كان الشهود بما قوا أو غابوا حلف المحال عليه وإن لم يكن للمديون بينة وطلب حلف الطالب بالله ما احتال على فلان بالمال فإن نكل برئ المطالب اهـ (قوله ولم يرجع المحال على المحيل إلا بالتوى) لان برأته مقيدة بسلامة حقه اذ هو المقصود أو لفسخ المحاولة لقوائمه وانها تحتمل الفسخ فصار كوصف السلامة في المبيع وهذا اذا لم يشترط الخيار للمحال أما اذا جعل للمحال الخيار أو أحاله على أن له أن يرجع على أيهما شاء صح كذا في البرازية ومراده اذا كانت المحاولة باقية أما اذا فسخت المحاولة فإن للمحتمل الرجوع بدينه على المحيل ولذا قال في البدائع ان حكمها ينتهي بفسخها وبالتوى وفي البرازية والمحيل والمحال على كان النقص وبالنقص يبرأ المحال عليه وقد منعنا عن الذخيرة ان المحاولة اذا تعددت على رجلين كانت الثانية نقضا للاولى وفيها أيضا قال محمد في الزيادات رجل له على رجل ألف درهم وبها كفيل وعلى رب الدين لرجلين ألفا درهم دين لكل واحد منهما ألف درهم أحال رب الدين أحد غريمه على الكفيل حوالة مقيدة بذلك الدين وأحال الغريم الآخر على الاصيل حوالة مقيدة بذلك الدين فهما على وجهين اما ان حصلت المحاولتان على التعاقب وهو على وجهين اما ان بدأ بالمحاولة على الاصيل أو بالمحاولة على الكفيل فإن بدأ بالمحاولة على الكفيل صححت المحاولتان أما المحاولة على الكفيل فظاهر وأما المحاولة على الاصيل فلان ناخير المطالبة عن الكفيل لا يوجب ناخير المطالبة عن الاصيل ولا تبطل المحاولة الاولى بالمحاولة الثانية لان المطالبة قد ناخرت عن السفيل بالمحاولة الاولى وإن بدأ بالمحاولة على الاصيل ثم بالمحاولة على الكفيل فالمحاولة على الاصيل صحيحة وعلى الكفيل باطالة ولو وقع تمامها جازنا الى آخر ما فيها وقوله إلا بالتوى مقيد بان لا يكون المحيل هو المحال عليه ثانيا لما في الذخيرة رجل أحال رجلاه عليه دين على رجل ثم ان المحال عليه أحاله على الذي عليه الاصل برئ المحال عليه الاول فإن توى المسال على الذي عليه الاصل لا يعود الى المحال عليه الاول اهـ وللتوى معنيان لغوي واصطلاحي هنا فالاول في المصباح التوى وزان المحصى وقد عدها الهلاك اهـ وفي الصحاح التوى مقصورا هلاك المسال يقال توى المسال بالكسر يتوى وتوى وأتواه غيره وهذا مال أتوى على فعل اهـ وأما الثاني فإفاده بقوله (وهو أن يجحد المحاولة ويحلف ولا يدينه له أو يموت مفسا) لان المجز عن الوصول يتحقق بكل واحد وهو التوى في الحقيقة ولو فلسه المحاكم بعد ما حبسه لا يكون توى عند أبي حنيفة وقالاهو توى لأنه مجز عن الاخذ منه بتعليل المحاكم وقطعه عن ملازمته عندهما فصار كمنجزه عن الاستمعاء بالمجود أو يموت مفسا ولا في حنيفة ان الدين باق في ذمته ويتعذر الاستمعاء لا يوجب الرجوع ألا ترى أنه لو تعذر بغيره المحال عليه لا يرجع على المحيل وهذا بناء على ان الافلاس لا يتحقق بحكم القاضي عنده خلافا لهما لان مال الله تعالى عز وجل غادورائج وفي البرازية أحال على رجل فغاب المحال عليه فزعم المحال ان المحال عليه جحد المحاولة وحلف وبرهن على ذلك لا تقبل ولا تصح دعواه لان المشهود عليه غائب اهـ

ولم يرجع المحال على المحيل إلا بالتوى وهو أن يجحد المحاولة ويحلف ولا يدينه له أو يموت مفسا (قوله وفي البرازية أحال على رجل الخ) الضمير في جحد وحلف للمحال عليه وفي برهن للمحال

فان طالب المحتال عليه  
الحميل بما حال فقال  
الحميل أحلت بدين لي  
عليك ضمن مثل  
الدين وان قال المحميل  
للمحتال أحلتك لتقبضه  
لي فقال المحتال أحلتني  
بدين لي عليك فالقول  
للمحميل

(قوله وفي الخلاصة لا يمنع  
وان المحتال الخ) الذي  
رأيه في الخلاصة نهيه  
ولومات المحتال عليه ولم  
يترك شيئا وقد أعطى  
كفلا بالمال ثم أبرأ  
صاحب المال الكفيل  
منه أنه أن يرجع على  
صاحب الاصل وفي  
الزيادات المحتال له اذا  
أخذ الكفيل من المحتال  
عليه بالمال ثم مات المحتال  
عليه مفسلا لا يعود الدين  
الى ذمة المحميل سواء كفل  
عنه بامر أو بغير امره  
والكفالة حالة أو موقلة  
أو كفيل حالاً ثم أجله  
المكفول له اهـ ولم أر  
فيها التصريح بأنه لا يمنع  
وما ذكره من رجوعه على  
الاصل وهو المحميل سببه  
إبراء الكفيل وهو غير ما  
نقله عن الزيادات تأمل

وفي المحيط وان صدقه المحميل يرجع عليه بدون البينة والافلاس للدين بان لم يترك مالا عينا ولا ديناً ولا  
كفلاً أو وجود الكفيل يمنع موته مفسلاً على ما في الزيادات وفي الخلاصة لا يمنع وان المحتال لو أبرأ الكفيل  
بعد موت المحتال عليه فله أن يرجع بدينه على المحميل وفي البرازية أخذ المحتال من المحتال عليه بالمال  
كفلاً ثم مات المحتال عليه مفسلاً لا يعود الدين الى ذمة المحميل سواء كفل بامر أو بغير امره والكفالة حالة  
أو موقلة أو كفيل حالاً ثم أجله المكفول له وان لم يكن به كفيل ولكن تبرع رجل ورهن به رهناً ثم  
مات المحتال عليه مفسلاً عاد الدين الى ذمة المحميل ولو كان مسيطراً على البيع فباعه ولم يقبض الثمن حتى  
مات المحتال عليه مفسلاً بطلت الحوالة والتمن لصاحب الرهن ولو قال الطالب مات المحتال عليه بلا تركه  
وقال المحميل عن تركه فالقول للطالب مع حلفه اهـ ثم قال فيها قال المحميل مات المحتال عليه بعد أداء  
الدين اليك وقال المحميل عليه بل قبله وتوى حتى في الرجوع فالقول للمحتال لتسكه بالأصل اهـ  
وأورد على قولهم لتسكه بالأصل وهو العسرة مال أو وصى لفقرائه بنى فلان وجاء واحد من بنى فلان  
وقال أنا فقير وقالت الورثة انه غنى فالقول للورثة وان كان الاصل العسرة لان الفقير مدع وليس  
بمدفع شيئا عن نفسه من حيث المعنى وفي مسئلتنا الطالب منكر معنى لان المحميل يدعوا ان المحتال عليه  
مات عن وفاة يدعى توجه المطالبة على الورثة وانها لم تكن ثابتة على الوارث وهذا دعوى على الطالب  
فانه متى ثبت ذلك لا يعود الدين على المحميل والطالب يدعى الفقر ينكر ذلك فقدا انضم الى التمسك  
بالاصل الانكار معنى وفي مثله القول قول التمسك بالاصل كذا في الذخيرة (قوله فان طالب المحتال  
عليه المحميل بما حال فقال المحميل أحلت بدين لي عليك ضمن مثل الدين) لان سبب الرجوع قد  
تحقق وهو قضاء دينه بامر أو بالأن المحميل يدعى عليه ديناً وهو ينكر القول للمنكر وانما قال مثل  
الدين ولم يقل بما أداه فلو كان المحال به دراهم فادى ديناراً وعكسه صر فارجع بالمحال به وكذا اذا  
أعطاه عرضاً وان أعطاه زبوا فبدل الجيا درجع بالجيا وكذا الوصاحه بشئ فانه يرجع بالمحال به الا اذا  
صاحمه عن جنس الدين باقل فانه يرجع بقدر المؤدى بخلاف المأمور بقضاء الدين فانه يرجع بما  
أدى الا اذا أدى أجوداً وجنساً آخر والكفيل كالحوئل يرجع بالدين لا بما أدى الا في الصلح على  
الاقل كما قدمناه في الكفالة ولا بد أن يقول بعد قوله بما حال بعد ما دفع المحال به الى المحتال ولو حكما  
لانه قبل الدفع اليه لا يطالبه الا اذا طرأ ولا يلزمه الا اذا لزم كما قدمناه فلو أبرأ المحتال المحال عليه  
فانه لا رجوع له على المحميل ولو كان المحال عليه مديوناً للمحميل وقد أ حاله بدينه مقيداً للمحميل الرجوع  
عليه بدينه بعد إبراء المحتال وانما قلنا ولو حكما لان المحتال لو وهبه من المحال عليه فله الرجوع ولا  
رجوع للمحميل بدينه لو كان مديوناً وقد أ حاله به كالا ستيفاء والورثة من المحتال كالهبة كذا في  
البرازية وفيها عن الثاني أحال المشتري بالثمن على انسان فتبرع أجنبي بقضاء الثمن عن المشتري لم  
يرجع المحتال عليه على المشتري وان تبرع على المحتال عليه يرجع وان لم يبين فالقول للمشتري وان  
ميتاً أو غائباً فعن المحتال عليه ما لم يعلم خلافه باقرار الدافع (قوله وان قال المحميل للمحتال أحلتك  
لتقبضه لي فقال المحتال أحلتني بدين لي عليك فالقول للمحميل) لان المحتال يدعى عليه الدين وهو  
ينكره ولفظ الحوالة مستعملة في الوكالة مجازاً في التوكيل من نقل التصرف من الموكل الى  
الوكيل فيكون القول له مع يمينه فان قيل قلتم ان المحميل لا يملك ابطال الحوالة فلو لم يجعل المحتال  
مستحقاً للمالك المحميل ابطالها لانه يملك فسخ التوكيل بالتقبض قلنا الحوالة قد حلت وهي محتملة أن  
تكون بمال هو دين على المحميل ويحتمل أن يكون أقامه مقام نفسه فلا يجوز ابطال الحوالة

(قوله وفي المحيط الآن يكون المحمل الخ) استثناء من قول المتن فالقول للمحمل والظاهر ان المراد بالحويل المحتال عليه كما تقدم.  
نظيره في عبارة تلخيص الجامع وقوله لا يحتمل الوكالة أي لا يتحمل وكالة المحمل بقوله أحلتك على فلان مع قوله لا يحتمل عليه  
اضمن عنى هذا المال هذا ما ظهر ٢٧٤ لنا قاتله (قوله بخلاف المطلقة) أي فانه عليك المحمل المطالبة فيها الآن يؤدي فاذا

بالاحتمال كذا في السراج الوهاج وفي المحيط إلا أن يكون الحمل قال للحويل اضمن عن هذا المسأل  
لان قوله اضمن عني لا يحتمل الواكالة لانه أمره بالاضمان عنه وانما يصير ضامنا عنه اذا كان على الحمل  
دين فكان اقرارا نهيا بالمسال عليه اه وفي النوادر لو غاب المحتال وأراد الحمل أن يقبض المسأل من  
الحال عليه وقال أحلت به وكالة لا يصدق على ذلك لانه قضاء على الغائب هذه رواية بشرخ الدين الوليد  
وروى ابن سماعة عن محمد بن جهم الله تعالى انه يقبل قول الحمل انه وكلاه لان الدين حقه قبل الحال  
عليه وقد أنكر اسقاطه بالحوالة وأقر بحق قبضه للوكيل بالوكالة وكذلك قال لا تدفعه جاز منه  
وان الاخر غالبا كذا في المحیط (قوله ولو حاله بما له عند زيد ودية صحت وان هلكت برئ)  
بيان للحوالة المقيدة وحاصله انها نوعان مطلقة ومقيدة والمقيدة أن يقيد بها دين له عليه أو دية أو  
عين في يده ودية أو غضب أو نحوه والمطلقة أن يرسلها الراسلا ولا يقيد بها بواحد مما ذكر سواء كان له  
دين على الحال عليه أو عنده عين له أولا بان قبلها متبرعا والسكل حائل لانه في المقيدة وكيل في الدفع  
وفي المطلقة متبرع وحكم المطلقة أن لا ينقطع حق الحمل من الدين والعين وللحمل عليه الرجوع  
على الحمل بعد أدائه ان كانت برضاة ولو كان الدين مؤجلا في حق الحمل تأجل في حق الحال عليه  
ولا يحمل بموت الحمل ويحل بموت الحال عليه وحكم المقيدة أن لا يملك الحمل مطالبة الحال عليه بما  
أحال عليه من الدين أو العين لتعلق حق الحال على مثال الراهن بخلاف المطلقة فلا تبطل الحوالة  
باخذ ما عليه من الدين أو عنده من العين بخلاف المقيدة وقدمنا حكم ابراء المحتال وهبته وارثه ولو  
مات الحمل قبل قبض المحتال كان الدين والعين الحال بهما بين غرمائه بالخصص لا كونه مال الحمل  
ولم يثبت عليه يد الاستيفاء لغيره لان المحتمل لم يملكه بها للزوم تملك الدين من غير من هو عليه وانما  
وجب بهادين في ذمة الحال عليه مع بقاء دين الحمل وقد حققناه فيما سلف وسيأتي حكم ما إذا قبضه  
المحتال به بعد مرض الحمل بخلاف الرهن لانه ثابت عليه يد الاستيفاء فاختص به المرتين بعد موت  
الرهن مديونا بخلاف المطلقة لبراءة الحمل وصار المحتال من غرماء الحال عليه وإذا قسم الدين بين  
غرماء الحمل لا يرجع المحتال على الحال عليه بحصة الغرماء لاستحقاق الدين الذي كان عليه وظاهر  
قولهم بقسمته بين غرماء الحمل انه يقدم بين ورثته أيضا بمعنى ان لهم المطالبة به دون المحتال فيضم  
الى تركته ولم أره الا أن والمراد بالبراءة في قوله برئ بطلان الحوالة لان المودع كما قد سبق منا وكيل في  
دفعها فلا دين عليه أو المراد البراءة عن المطالبة وهو الظاهر وهلاكها بقول المودع ولذا قال في  
الخلاصة لو قال المودع ضاعت بطلت الحوالة اه ولو لم يعط الحال عليه الوديعة وانما قضى من ماله  
كان متطوعا قايلا استحسننا وقد مررت في الوكالة كذا في المحيط وفي التتارخانية والاستحسان  
ن لا يكون متبرعا وله ان يشارك غرماء الحمل في تركته ووديعته بقدر ما أدى واستحقاق الوديعة  
بطل لها كهلا كما في الخانية وفي التتارخانية لو كانت الحوالة مقيدة بالعين الوديعة فوهبها

أدى سقط ماعليه قصاصا  
كما في الجوهرة (قوله ولو  
مات المحمل قبل قبض  
المحتال الخ) ظاهره ان  
هذا في الحوالة المتقدمة  
بدليل قوله كان الدين  
والعين المحال بهما وهو  
مقتضى التعليق بقوله  
لـ يكونه مال المحمل ولا  
يكون مال المحمل الا في  
ولو اُجال بماله عند زيد  
وديعة صحت فان هـ اكرت  
برئ

المقيدة لانه في المطلقة  
متبرع لكن صرح في  
البرازية بما يقتضى عدم  
الفرق بين المطلقة والمقيدة  
ونصه مات المحيل بعد  
الحوالة قبل استيفاء  
المحتمل المال من المحتمل  
عليه وعلى المحيل ديون  
كثيرة فالحتمل مع سائر  
الغرماء على السواء ولا  
يرجع المحتمل بالحوالة  
وكذا الوعيد منه الذى  
على المحتمل عليه لومات قبل  
الاستيفاء يتساوى المحتمل  
مع سائر الغرماء اه  
ومقتضاء نطلان الحوالة

موت المحيل وبه صرح في الحاوي الزاهدي وعبارته كما نقلها بعض العلماء مات المحيل تبطل الحواشي حتى لا يختص المحتمل  
المحتمل بحاله على المحتمل عليه بل أسوة لغرمائه لانهم اتهمك الدين لغير من هو عليه وهو غير جائز الا انها جوزت للحاجة وبالموت  
سقطت وتعود المطالبة الى تركته وعن زفر خلافة (قوله بخلاف المطلقة) الظاهر انه مرتب بقوله ولومات المحيل قبل قبض  
المحتمل الخ فيفيد ان ذلك خاص بالمقيدة وقوله واذا قسم الدين الخ أى في المقيدة كما أفاده ما قررناه وفي ذلك مخالفة لما نقلناه عن

البرازية فليتأمل (قوله والفرق ان في الاول) أى في اعتاق المكاتب وموت العبد المبيع أو زوجه بخيار له ان يرد عليه ان سقوط الدين بموت العبد ليس مقصودا فلما نسب أن يقول ان الدين في الاول سقط ٢٧٥ بامراض كفى الجوهره حيث قال وأما

ان سقط الدين الذي قيدت به الحوالة بامر عارض ولم تبين براءة الاصيل منه لا تبطل الحوالة مثل أن يحوّل بالرف من ثمن مبيع فهل المبيع قبل تسليمه الى المشتري سقط الثمن عنه ولا تبطل الحوالة ولكنه اذا أدى رجح على الحمل بما أدى لانه قضى دينه بامره اه (قوله ولعل وجهه) أى وجه الفرق بينهما أنه في الاولى تبين أن لادين عليه أى على الحال عليه وهو المشتري وهى تصح بدون دين عليه وفيه نظر لان ذلك في المطلقة وكلامه في المقيدة فلما نسب أن يقول كما قدمناه عن الجوهره ان في الاولى تبين سقوط الدين بامر عارض وهو الفسخ بالعيب (قوله وفي الثانية تظهر ان الحمل ليس بمدينون فبطلت) قال بعض الفضلاء لا يظهر لان الحوالة تصح بدون دين على الحمل أيضا كما مرمتا وكان الظاهر أن يقول وفي الثانية تظهر ان الحوالة بمعنى الوكالة

المحتمل من الحال عليه صح التملك وهو مشكل لان المحتمل لم يملكها فكيف يملكها وجوابه أنه لما كان له حق أن يملكها كان له أن يملكها اه وقيد بالوديعة لان الحوالة بالمقصود لا تبطل به لانه ذكره الشارح في أول كتاب الرهن ووجهه انه لا يبرأ بالهلاك لان انتقال الى بدله مثلا وقيمته وفي البرازية لو كانت مقيدة بالغصب لا تبطل لوجود الخلف وقيد بهلاك العين لانها لو كانت مقيدة بدين ثم ارتفع ذلك الدين لم تبطل على تفصيل فيه فلو حال المولى غريمه على المكاتب ببدل البكاتبه ثم اعتق المولى المكاتب لم تبطل الحوالة عندنا خلافا لفرع على هذا الخلاف ما اذا باع عبدا من رجل بالف درهم ثم ان البائع أحال غريمه بالبائع على المشتري فبات العبد قبض القبض أو رد بخيار من الخيارات النسبات قبل القبض أو بعده لم تبطل ولو استحق المبيع أو استحق الدين الذي قيد به الحوالة من جهة الغرماء وأظهر ان العبد المبيع كان حرا بطلت الحوالة اجماعا والفرق ان في الاول سقط الدين بعد الوجوب مقصودا فلم تبطل الحوالة وفي الثاني ظهر عدم الوجوب وقت الحوالة فبطلت واذا لم تبطل وأدى فانه يرجع به على الحمل فيرجع المكاتب على سيده ان أداه بعد عتقه لا قبله كذا في الذخيرة ثم قال وفي المنتقى رجل اشترى عبدا بالف درهم وقبضه ثم أحال المشتري البائع بالثمن على غريمه من المال الذي له عليه ثم رد المشتري العبد بعيب بقضاء فان القاضي يبطل الحوالة فان كان البائع أحال المحتمل عليه بالمال فان الاجل ينتقض أيضا اذا كان الرد بحكم فان كان الرد بغير حكم لا يبطل الاجل والمشتري بالخيار ان شاء اتبع البائع به حالا وان شاء اتبع المحتمل عليه الى أحله اه فقد فرق على رواية المنتقى بين أحالة البائع غريمه على المشتري وبين أحالة المشتري البائع على غريمه حيث لا تبطل في الاولى بالفسخ وتبطل في الثانية ولعل وجهه ان في الاولى تبين أن لادين عليه وهى تصح بدون دين على الحال عليه وفي الثانية يظهر أن الحمل ليس بمدينون فبطلت ثم قال في الذخيرة وان كان البائع أبرأ المحتمل عليه من المال أو وهبه له أو اشترى منه ثوبا وقبضه ثم رد المشتري المبيع بعيب بقضاء أو بغيره جازت الهبة والبراءة والبائع ضامن للمال وكذا لو مات العبد في يد البائع قبل القبض وكذا لو استحق بعده وقد أبرأ البائع المحتمل عليه من المال أو وهبه له اه وهو مشكل بالنسبة الى مسألة الاستحقاق لما تقدم من بطلان الحوالة ان استحق المبيع لانه تبين أن لادين أصلا فلما بطلت ينبغي أن يبطل ما اتفق عليه من الهبة والبراءة من البائع وقد وقعت حادثة الفتوى في المدينون اذا باع شيئا من دأته بمثل الدين ثم أحال عليه بنظر الثمن أو بالثمن فهل تصح أولا فاجبت اذا وقع بنظره صححت لانها لم تقيد بالثمن ولا يشترط لصحتها دين على الحال عليه وان وقعت بالثمن فهى مقيدة بالدين وهو مستحق للمحال عليه لوقوع المقاصة بنفس الشراء وقد مر ان الدين اذا استحق للغير فانهما تبطل والله أعلم برفع مهمة يجوز قبول الحوالة بمال اليتيم من الاب والوصى على أملا من الاول لان تصرفهما مقيد بشرط النظر وان كان مثله في الملاحة اختلفوا على قولين ولو احتمل ابدنه الى أجل لم يحز لكونه أبرأ مؤقتا فيعتبر بالأبراء المؤبد وهذا اذا كان ديناً ورثه الصغير وان وجب بعقد هما جاز التأجيل عندهما خلافا لابي يوسف كذا في المحيط وكذا قبول الحوالة من المتولى

ولو كمل الامتناع عنها اه فتأمل (قوله وهو مشكل الخ) قد يحجب بان المحتمل وهو البائع قد صار قابضاً من المحتمل عليه ببراءته أو هبته قبضا حكيميا وبالشراء منه صار قابضا قبضا حقيقيا وقد علمت ان هذه الحوالة بمعنى الوكالة فصار البائع كالوكيل عن المشتري فيرجع عليه بما قبضه بعد بطلان الحوالة تأمل



على هذا التفصيل ولم يذكروا فيما رأيت حكم ادالة المستحق بمعلومه على المتولى وينبغي أن تكون صحيحة إذا كان مال الوقف تحت يده كالأدالة على المودع بجماع ان كلامهم أمين ولا دين عليه وأما إذا لم يكن في يده مال الوقف فلا لأنها الشبوت المطالبة على الحال عليه ولو قبل الحوالة بالمال الذى للمحيل على الحال عليه ثم مرض المحيل فقبض المحال عليه سلم للمحتال ما أخذه ويؤخذ من الحال عليه ما علم ويقسم بين غرماء المحيل بالخصص ويشاركهم المحتال عليه ولو كانت الحوالة بديعة فالمسئلة بحالها فلا سئل لغرماء المحيل على الحال عليه ولو أحوال المحال عليه المحتال على آخر حاز ويرى الأول والمال على الآخر كالكمالة من الكفيل ولو قال ضمانت لك ما على فلان على أن أحيلك به على فلان فرضى الطالب أن أحاله وقبضه جاز وان لم يقبل فلان الحوالة فالكفيل ضامن على حاله ولو قال على أن أحيلك به على فلان إلى شهر انصرف التأجيل إلى الدين لأنه لا يصح تأجيل عقد الحوالة وإذا أراد أن يحيله على فلان فلم يقبل المسكول له الحوالة برئ الكفيل عن الضمان وإن مات فلان لم يكن للطالب أن يطالبه بالمال حتى يمضى شهر والكل في المحيط وفي البرازية أدى المال في الحوالة الفاسدة فهو بالخيار أن شاء رجع على القابض وهو المحتال وأن شاء رجع على المحيل وعلى هذا إذا باع الأجر المستأجر وأحوال بالثمن على المستأجر ثم استحق المستأجر من يد المشتري أن شاء رجع بالثمن على المؤجر المحيل وإن شاء رجع على المستأجر القابض وكذا في كل موضع ورد فيه الاستحقاق اهـ (قوله وكره السقاج) جمع سقجة قيل بضم السين وقيل بفتحها وأما التامعة فتوحة فيها فارسي معرب وفسرها بعضهم فقال هي كتاب صاحب المال لو كيله أن يدفع ما لاقرضه يامن به خطر الطريق كذا في المصباح وفي القاموس السقجة كقرطجة أن يعطى مالا لا تحرك ولا تحذف في بلد المعطى فيه وفيه أباها ثم فيستفيد أمن الطريق وفعله السقجة بالفتح اهـ وحاصله عندنا قرض استغاده المقرض أمن خطر الطريق لأنه من قرض جرمعة وقيل إذا لم تكن المنفعة مشروطة فلا بأس به وفي البرازية من كتاب الصرف ما يقتضى ترجيح الثاني قال ولا بأس بقبول هدية الغريم وأجابه دعونه بلا شرط وكذا إذا قضى أجود مما قبض يحل بلا شرط وكذا لو قضى أدون ولو أرحم في الوزن أن كسبر الميزر وإن قل جاز وما لا يدخل في تفاوت الموازين ولا يجري بين الكيلين لا يسلم له بل برده والدرهم في مائة برده بالاتفاف واختلافه في نصفه قبل كثير وقيل قليل ولو أن المستقرض وهب منه الزائد لم يجز لأنه مشاع يحتمل القسمة اهـ والله أعلم

### كتاب القضاء

لما كان أكثر المنازعات في الديون والبياعات والمنازعات محتاجة إلى قطعها أعقبها بما هو القاطع لها وهو القضاء والكلام فيه في عشرة مواضع الأول في معناه لغة وهو بالمدك كساء أو كسبة ففي المصباح انه مصدر قضيت بين الخصمين وعلم ما حكمت اهـ وفي الصحاح القضاء الحكم وأصله قضى لأنه من قضيت الآن الباء ما طعت بعد ألف قلبت همزة والجمع الا قضية وقضى أى حكم ومنه قوله تعالى وقضى ربك أن لا تعبدوا الاياه وقديكون بمعنى الفراغ تقول قضيت حاجتى وضربه فقضى عليه أى قتله كانه فرغ منه وسم قاض أى قاتل وقضى نجبته قضاء أى

بالدين لا يتناثرا على النقل قال في الجوهره فلا تصح بالمحقوق كذا في النهر وقد عرف قال ومقتضى ما في البحر صحة الحوالة بحق الغنمية المحرزة تحت يد الامام من أحد الغنمين وعندى فيه تردد فتدبره (قوله على الحال عليه) ويكون المدفوع بين غرماء المحيل وبين المحتال بالخصص فيه نظر فراجع (قوله وعلى هذا إذا باع الأجر المستأجر) قال الرملى أى باذن المستأجر كما في الخلاصة

### وكره السقاج

#### كتاب القضاء

(قوله وأحوال بالثمن على المستأجر) كذا رأيت في البرازية والذي في الخلاصة وأحوال المستأجر على المشتري فاستحق المبيع من يد المشتري وهو قد أدى الثمن إلى المستأجر الخ وتقدم عند الكلام على حكمها مسئلة من صور فساد الحوالة فراجعها (قوله وفسرها بعضهم الخ) هي على هذا التفسير ما يسمى في زماننا بالبولصة (قوله

وفي البرازية من كتاب الصرف ما يقتضى ترجيح الثاني) قال في النهر وبه جزم في الصغرى والواقعات المحسامة والكفانة للشهيد نعم قالوا الغنا يحل ذلك عند عدم الشرط إذا لم يكن فيه عرف ظاهر فإن كان يعرف ان ذلك يقبل لذلك فلا (كتاب القضاء)

مات وقد يكون معنى الاداء والانتهاء تقول قضيت ديني ومنه قوله تعالى وقضينا الى بني اسرائيل في الكتاب وقوله تعالى وقضينا اليه ذلك الا مرأى انهيئاه اليه وبلغناه ذلك قال الفراء في قوله تعالى ثم اقضوا الى أي امضوا الى كما يقال قضى فلان أي مات ومضى وقد يكون بمعنى الصنع والتقدير قال أبو ذؤيب

وعامهم مامس ودنان قضاهما \* داودا وصنع السوابغ تبع

يقال قضاه أي صنعه وقدره ومنه قوله تعالى فقضاهن سبع سموات في يومين ومنه القضاء والقدر ويقال استقضى فلان أي صير قاضيا اه وخاصله أنه يستعمل لغة بمعنى الحكم والفرار والهلاك والاداء والانتهاء والمضى والصنع والتقدير وفي القاموس القضاء عدا أو يقصر المحكم قضى عليه يقضى قضيا وقضى وقضية وهي الاسم أيضا إلى آخر ما فيه الثاني في معناه شرعا فعرفه في فتح القدير بالالزام وفي المحط بفصل الخصومات وقطع المنازعات وفي البدائع المحكم بين الناس بالحق وهو الثابت عند الله تعالى من حكم المحامدة اما قطع ايمان كان عليه دليل قطعي وهو النص المفسر من الكتاب أو السنة المتواترة أو المشهورة أو الاجماع واما ظاهر ايمان أقام عليه دليلا ظاهرا يوجب علم غالب الرأي وأكثر الظن وهو ظاهر الكتاب والسنة ولو خبر واحد والقياس وذلك في المسائل الاجتهادية التي اختلف فيها الفقهاء أو التي لا رواية فيها عن السلف فلو قضى بما قام الدليل القطعي على خلافه لم يجز لانه قضى بالباطل قطعاً وكذا لو قضى في موضع الاختلاف بما هو خارج عن أقاويل الفقهاء لم يجز لان المحق لم يعدوهم ولذا لو قضى بالاجتهاد فيما فيه نص ظاهر بخلافه لم يجز لان القياس في مقابلة النص باطل ولو ظاهر أو أمما لا نص فيه فان مجتهدا قضى برأيه لا برأي غيره وإذا قلنا لا فقه وسعه عند الامام الاجتهاد خلافا لهما وقيس الخلاف على العكس وان أشكل عليه المحكم استعمل رأيه والافضل مشاورة الفقهاء فان اختلفوا أخذ بما يؤدى إلى الحق ظاهر وان اختلفوا على خلاف رأيه عمل برأى نفسه لكن لا يجزى بالقضاء حتى لو قضى بما زاد لم يصح فيما بينه وبين الله تعالى فإذا كان مجتهدا أولا يدرى حاله يحمل على أنه قضى برأيه جلاله على الصلاح وان لم يكن من أهل الاجتهاد فان حفظ أقاويل الحجة عمل بمن يعتد بقوله حقا على التقليد والاعمال يقتوى أهل الفقه في بلده من اصحابنا فان لم يكن فيها الا واحد وسعه الاخذ بقوله ولو قضى بذهب خصمه وهو يعلم بذلك لم ينفذ ولو كان ناسبا فله أن يبطله وفي بعض الروايات صح قضاءه عنده خلافا لهما اه وعرفه العلامة قاسم بانه انشاء الرام في مسائل الاجتهاد المتقاربة فيما يقع فيه النزاع لمصالح الدنيا فخرج القضاء على خلاف الاجماع وخرج ما ليس بمحامدة وما كان من العبادات اه ووقع في الهداية وكثير التعبير بباب أدب القاضى في العناية الادب اسم يقع على كل رياضة محمودة يخرج بها الانسان في فضيلة من الفضائل قال أبو زيد ويجوز أن يعرف بانه ملكة تعصم من قامت به عما يشينه اه وفي فتح القدير الادب المحصل الحميدة فالمراد بها ما ينبغي للقاضى أن يفعله وما عليه أن ينتهي عنه والاولى التفسير بالملك لانها الصفة الراسخة للنفس فالحال يمكن كذلك لا يكون أدبا كما لا يخفى وفي القاموس الادب محركة الظرف وحسن التناول أدب كحسن أدبا فهو أديب والجمع أدباء اه الثالث في ركنه وهو ما يدل عليه من قول أوفعل فالاول قال في القنية قول القاضى حكمت أو قضيت ليس بشرط وقوله بعد اقامة البينة للعتماد أقمه واطلب الذهب منه حكم منه وقوله ثبت عندى يكفي وكذا اذا قال ظهر عندى أو وضع عندى أو علمت فهذا كله حكم في المختار زاد في الخزانة أو أشهد عليه

(قوله وحكى في التهمة الخلاف في الشبوت الخ) قال الرملي وفي الفواكه البدرية وأما قوله ثبت عندى فوضع الحكم وسيأتي بيانه  
إن شاء الله تعالى ثم ذكر بعده ٢٧٨ وأما الشبوت فقد قال علماءنا قول القاضى ثبت عندى حكم وعرف المشرعين والموثقين

وحكى في التهمة الخلاف في الشبوت وصحح في البرازيه أنه حكم وذكروا في أنفع الوسائل معزى إلى الكبرى  
للنص أن الفتوى على أن الشبوت حكم وكذا في الحاشية والتحقيق أنه لا خلاف في أن الشبوت ليس بحكم  
أراد به إذا لم يكن بعد تقديم دعوى صحيحة ومن قال أنه حكم أراد إذا كان بعد الدعوى ثم اعلم أن  
الشبوت ليس بحكم اتفاقاً في مواضع ظفرت بها منها ثبوت ملك البائع للعين المبيعة عند البيع وهو  
المسمى ببينة الجريان وقد ذكروه ابن وهبان في شرح قوائد في المنظومة ويدخل شرب الأرض من  
دون ذكره قال إذا شهد الشهود بملك الأرض لآدمان على ما هو المعتاد في كتب التبايع في بلادنا  
أنه يقيم المشتري أو البائع ببينة بأن البائع لم يزل حائزاً لما كان يبيع الأرض وكذلك في الوقف من  
أجل صحة البيع أو الموقوف أو غيرهما اهـ وفائدة بينة المالك للبائع أو الواقف التوصل إلى قضاء  
القاضى بصحة البيع أو الوقف والالم يقض بالحكمة وإنما يقضى بموجب ما أقرب به كما في فتاوى قارئ  
الهداية ومنها ما ذكره ابن الغرس من قولهم لا تصح الدعوى في العقار حتى يثبت المدعى أن المدعى  
عليه واضع يده عليه وهذا الشبوت ليس بحكم قطعاً اهـ قال ومما قول الموثق وثبت عنده أن العين  
بصفة الاستبدال شرعاً ومما قولهم في خيار العيب لا بد أن يثبت المشتري قيام العيب للحال لتوجه  
الخصومة إلى البائع فانه ثبوت مجرد لا حكم ومما قولهم أنه ثبت أن لا مال للصغير سوى العقار عند  
بيع عقاره اهـ وفي البرازيه قوائد لا أرى لك حقاً في هذه الدار بهذه الدعوى لا يكون قضاء ما لم يقل  
أبضيت أو أنفذت عليك القضاء فكذلك إذا كان قوله للمدعى عليه سلم هذه الدار إليه بعد إقامة البرهان  
قال وهذا نص على أن أمره لا يكون بمنزلة قضائه وذكروا في التهمة أنه حكم لأن أمره الزام وحكم وإذا  
قال القاضى ثبت عندى وقائلاً أنه حكم فلاولى أن يبين أن الشبوت بما إذا بالقرار أم بالبينة لمخالفة  
الحكم بغير طريق المحكم وفي الحاشية قول القاضى بعد ما شهد العدول أرى أن الحق للشهود اهـ  
لم يكن قضاء لأن قوله أرى أو أرى بمنزلة قوله أظن ولو قال أظن لم يكن قضاء ثم قال البرازيه أمر  
القاضى ليس كقضائه بدليل ما ذكره الظهري وقف على الفقهاء فاحتاج بعض قرابة الواقف فأمر  
القاضى بأن يصرف شئ من الوقف إليه فهذا بمنزلة الفتوى حتى لو أراد أن يصرفه إلى فقير آخر صح  
ولو حكم بأن لا يصرف إلا إلى أقربائه نفذ حكمه دل هذا أن أمره ليس بحكم اهـ والحاصل أنهم  
اختلفوا في قوله سلم الدار هل هو حكم أو لا ولم يحكموا خلافاً في أن أمره باعطاء بعض قرابته ليس بحكم  
وأما قولهم لو حكم القاضى أن لا يعطى غير هذا الرجل نفذ حكمه فقد قال في فتح القدير من الوقف بعد  
نقله عن المحصاف من غير تعيين باقارب الواقف وقد استبعدت صحة هذا الحكم وكيف ساغ بالشرط  
حتى ظفرت في المسئلة بقوله أن هذا الحكم لا يصح ولا يلزم اهـ ويمكن أن تجعل له حادثة هي إعطاء  
المتولى فقيراً شيئاً من وقف الفقراء سنة ثم جاءه في السنة الثانية فنفعه وأراد أن يعطى غيره فترافع  
إلى القاضى فرأى القاضى أن الدفع إليه أصلح لعملة وصلاحه فحكم على المتولى بأن لا يعطى غيره نفذ  
لأن فيه موافقة للشرط لأنه فقير وكذا عمل في أوقاف المحصاف بعد المسئلتين أعني ما إذا أعطاه القاضى  
بالحكم وأما الحكم بأن لا يعطى غيره بان في كل منهما تنفيذ شرط الواقف ولم يحكموا خلافاً في أن أمره

الآسن على أن الشبوت  
ليس بحكم بدليل تقسيم  
الشبوت إلى ما اقترن به الحكم  
وما كان مجرداً وبدليل  
قولهم في التسجيل وما  
ثبت عنده حكم والمعارف  
في ذلك غير مختص بذهب  
بل نسبته من حيث  
الاستعمال إلى جميع  
المذاهب واحدة كما هو  
ظاهر وقد فصل بعض  
المؤرخين فقال ما معناه  
أن الشبوت ان وقع على  
السبب لا يكون حكماً كما  
إذا قال ثبت عندى جريان  
العقد بين المتعاقدين  
وان وقع على السبب كان  
حكماً كما إذا قال ثبت  
عندى ملكه لكذا  
وهو قول متجه لوجه  
ولكنه لا يتم ثم ذكر بيانه  
فراجع ثم قال وفي معنى  
قول القاضى ثبت عندى  
صح عندى اهـ (قوله  
والتحقيق انه لا خلاف  
الخ) قال الرملي بعد جدا  
بل لا يقال لأن الدعوى  
الغيب الصحيحة لا يفيد  
فيها لفظ حكمت المجمع  
عليه خلفه عن لفظ ثبت  
عندى تأمل وفي فتاوى

قارئ الهداية الصحيح أن قول القاضى ثبت عندى حكم منه اهـ (قوله ثم اعلم أن الشبوت ليس بحكم اتفاقاً في مواضع) بحسب  
ليس المراد بالشبوت في هذه المواضع ما مر من المراد به فيما مر قول القاضى ثبت عندى كذا وليس المراد بالشبوت في هذه المواضع  
الأخبار بذلك بل غيره (قوله أرى أن الحق للشهود له) قال في الثمرين ينبغي أن يكون بضم الهمزة أما إذا كان بمعنى أعلم فقد مران تحت

تكون حكماً (قوله لا تنفاه شرطه) أي شرط الحكم وهو الدعوى الصحيحة سيجب عنه المؤلف (قوله وهو الوجه) بل قال ابن  
 الغرس إنه الصواب (قوله قاطع للشبهة كلها) أي لأنه لا يمكن أن يقال فيه أنه ملحق بالوكيل فبمعين كون علة المنع هي كون فعله  
 حكماً (قوله وذكره العمادى) قال الرملى أى وذكره أيضاً العمادى الخ فاسقاط لفظ ذكره الثانى من سهو الكاتب (قوله فإذا  
 حكم شافعى بموجب بيع عقار الخ) اعلم أن الحكم بالموجب مما تعرف به ٢٧٩ المتشرعين والموتقى وهو أعم من

المقتضى لأنه يشمل الصحة  
 والبطالان كالحكم بموجب  
 بيع المدبر معناه بطلانه  
 لو القاضى حنفياً وصحته  
 لو شافعياً والمقتضى لا  
 يشمل البطلان فإن الشيء  
 لا يقتضى بطلان نفسه  
 فيجتمعان في الصحة  
 وينفرد بموجب في  
 البطلان ثم إن الموجب  
 قد يكون أمراً واحداً أو  
 أموراً يستلزم بعضها  
 بعضاً في الثبوت أولاً  
 يستلزم فالأول كالقضاء  
 بالاملاك المرسله والطلاق  
 والعقاق إذا لا موجب  
 لهذا سوى ثبوت ملك  
 الرقبة للعين والحرية  
 وانحلال قيد العصمة  
 وهذا القسم لا كلام فيه  
 اذكر الموجب فيه وأصح  
 الدلالة على المراد والثاني  
 كما إذا ادعى رب الدين على  
 الكفيل بدين له على  
 الغائب المكفول عنه  
 وطالبه به فانكر الدين  
 فاقام البيئته على الدين

بحسب الخصم حكم كأمرة بالا خدمته قال في القنية وأمر القاضى بحسب المدعى عليه قضاء بالحق اه  
 ووافقه لو حبسه حنفى في معاملة بمائة ليس للمالكى ابطالها كذا في أنفع الوسائل وأما فعله فعلى  
 وجهين فإما يكن موضعاً للحكم فليس بموجب قطعا ومنه ما إذا أذنت بالبيعة عاقلة في تزويج نفسها فزوجه  
 فإنه وكيل عنها ففعله ليس بموجب كفى القاسمية وما كان منها موضعاً له أى مخالفاً لاختلافوا فيه وله  
 صور منها تزويج الصغار الذين لا ولي لهم ومنها شراؤه وبيعه مال اليتيم ومنها قسمة القاضى العقار إلى  
 غير ذلك مما هو في هذا المعنى فخرم في التجنيس بانه حكم ولذا الزوج اليتيم من ابنه لم يجوز رده في  
 فتح القدير من كتاب النكاح بانه ليس بموجب لا تنفاه شرطه وهو الوجه قال واللاحق بالوكيل يكفي  
 للمنع يعنى أن الوكيل بالنكاح لا يملك أن يزوج من ابنه فكذا القاضى بمنزلة الوكيل أقول وكذا  
 ما ذكره في التهمة من أن القاضى لو باع مال اليتيم من نفسه لا يجوز لأن بيع القاضى يكون على وجه  
 الحكم وحكمه لنفسه لا يجوز اه خلاف الوجه واللاحق بالوكيل للمنع معن عن كونه حكماً لأن  
 بيع الوكيل من نفسه باطل وكذا ما ذكر في الذخيرة من أن الامام إذا اشترى شيئاً من الغنمة لنفسه  
 لا يجوز شراؤه وإن كان للغنم فيه منفعة ظاهرة لأن الامام إنما يبيع الغنائم على وجه الحكم بين  
 المسلمين ولهذا لا يلزم العهدة عليه فلو حاز بيعه من نفسه كان ذلك حكماً من نفسه وحكم الامام  
 والقاضى لنفسه لا يجوز اه خلاف الوجه ولكن لما كثر ذلك في كلام أئمتنا فالأولى أن يقال أن  
 الحكم القولى يحتاج إلى الدعوى والفعل لا كالتقضاء الضمنى لاحتياج إلى الدعوى له وإنما يحتاج  
 القصدى فيدخل الضمنى تبعاً لتصحيح الكلام فمن نقل أن فعل القاضى حكم صاحب التجنيس  
 والتهمة والذخيرة كما أسلفناه وصرح به في بيوع المحيط والامام شمس الأئمة السرخسى وفي بيوع  
 فتاوى قاضيان وصرح به محمد في الأصل قال إذا حضر الورثة إلى القاضى فطالبوا القسمة وبيئهم  
 وارثاً نائباً أو صغيراً والتركة عقار قال أبو حنيفة لا أقسم بينهم بأقرارهم حتى يقيموا بينة على الموت  
 والموارث وقال أبو يوسف ومحمد أقسم ذلك بأقرارهم وقال أبو حنيفة لا أقسم ذلك بقولهم ولا أقضى  
 على الغائب والصغير بقولهم لأن قسمة القاضى قضاء منه اه وما في الأصل من قوله لأن قسمة  
 القاضى قضاء منه قاطع للشبهة كلها فمعين الرجوع إلى الحق وأما شرائطه وهو الرابع ففي الحكم  
 أن يكون بعد تقديم دعوى صحيحة من خصم على خصم فإن فقد هذا الشرط لم يكن حكماً وإنما هو افتاء  
 صرح به الامام السرخسى قال وهذا شرط لتنفيذ القضاء في المجتهدين ذكره العمادى في فصوله  
 والبرازى في فتاواه ونقل الشيخ قاسم في فتاواه الإجماع عليه وفي فتاوى قاضيان إنما ينفذ القضاء  
 عند شرائط القضاء من الخصومة وغيرها فإذا لم يوجد لم ينفذ اه فإذا حكم شافعى بموجب بيع عقار

والكفالة يتحكم بموجب ذلك فالأوجب هنا أمران لزوم الدين للغائب ولزوم أدائه على الكفيل والثاني يستلزم الأول في الثبوت فإذا  
 قضى بالموجب في مثله فقد قضى بجميعه والثالث كما إذا حكم شافعى بموجب بيع عقار كذا ذكره المؤلف فالأوجب هنا مجمل تفسره  
 الطريق الموصلة إلى القضاء فإن أدت إلى جميع تلك الأمور بان كانت مدعى بها كلها مجمل الموجب عليها وإن إلى بعض معين منها  
 تعين أنه المقضى به دون الآخر فالمتخالف الحكم به برأيه ولا يكون حكم الأول بذلك الفرد المعين مانعاً عن الحكم بالآخر ومثله  
 كثيرة ومنها ما إذا قضى الحنفى بموجب التواجر بين أصحابين فبات أحدهما لا يكون حكماً بعد انفساخها ثم الاستلزام السابق قبل

يكون من أحد الجانبين كالثال المسار وقد يكون منهما لخروج العين من ملك المائع ودخولها في ملك المشتري بحكم العقد هذا  
 حاصل ما حققه العلامة ابن الغرس في الفواكه البدرية قال في النهر وبقي قسم رابع نص عليه في مدينة المفتى وغيرها فقال في  
 فسخ اليمين المضافة قال القاضي قضيت بالنكاح بينهما ما صح وان كان له أيمان مختلفة ولولم يبطل القاضي حتى أجاز نكاح فضولي  
 بالفعل ثم طلقها ثلاثاً ثم تزوجها بنفسه ثم رفع الأمر إلى القاضي فأرسله بتقديم نكاح الفضولي ومع ذلك قضاء بالنكاح بينهما ما صح  
 وكان قضاء ببطالان اليمين وببطالان نكاح الفضولي وببطالان الثلاث بعده وان لم يعلم بتقديم نكاح الفضولي ينبغي أن يعلم حتى  
 يقض بقضائه موضوعي الاحتاد ٢٨٠ اليمين للمضافة ونكاح الفضولي اهـ فهذه الأمور التي استلزمها الحكم بالنكاح توقف

لا يكون حكماً بان لا شفعة للحار لعدم حادثة الشفعة وقت الحكم به وهكذا في نظائره كما ذكره العلامة  
 قاسم في فتاواه والموجب بفتح الجيم هو الحكم ومن شرائط الحكم أن يكون بحق كالقضاء باليمين  
 أو اليمين أو النكاح أو علم القاضي بشرطه أو كتاب القاضي إلى القاضي بشرطه وباخبار القاضي  
 يجوز لناثبه القضاء وعكسه كما في البرازية ولا يشترط له المصير على ظاهر الرواية فالقضاء بالسواد  
 صحيح وبه يفتى ولا يشترط أن يكون المتدعيان من بلد القاضي إذا كانت الدعوى في المنقول  
 والدين وأما إذا كانت في عقار لا في ولايته فالصحيح الجواز كما في الخلاصة والبرازية وإياك أن تفهم  
 خلافاً ذلك فإنه غلط فإن قلت هل تقر بالقاضي للنفقة حكم منه قلت هو حكم وطلب المرأة  
 التقرير بشرطه دعوى فقد وجد بعد الدعوى والحادثة ويدل عليه ما في نفقات خزانة المفتين  
 وإذا أراد القاضي أن يفرض النفقة يقول فرضت عليك نفقة أترأك كذا وكذا في مدة كذا  
 أو يقول قضيت عليك بالنفقة مدة كذا يصح وتجب على الزوج حتى لا تسقط بمضي المدة  
 لأن نفقة زمان المستقبل تصير واجبة بقضاء القاضي حتى لو أبرأت بعد الفرض صح اهـ فإن قلت  
 إذا فرض لها نفقة مدة معينة كان قضاء مجتمعا فافترض لها نفقة كل يوم أو كل شهر هل  
 يكون قضاء بواحد أو بالكل قلت هو قضاء بالجميع مادامت في عصمته ولم يمنع مانع بدليل ما في  
 الخزانة فرض كل شهر عشرة دراهم فأبرأت من نفقتها أبدأ برئ من نفقة الشهر الأول فادامضي  
 أشهر فأبرأت من نفقة ماضى وما يستقبل برئ مما مضى ومن شهر ما يستقبل وقسمه فيما وفي  
 المحكوم عليه وله حضرة أو من يقوم مقامه كوكيل ووصى وممتول على وقف وأحد الورثة أو  
 يكون ما يدعى على الغائب سيبا ما يدعى على الحاضر فالقضاء بالاحصم حاضر غير صحيح وقد صرح  
 بعدم صحته الشارحون عند قولهم لا يقضى على غائب كما سنينه ان شاء الله تعالى وصرح به في  
 البدائع هنا أنه من شرائط القضاء وهذا يظهر أن قولهم أن القضاء على الغائب يتقضى في أظهر  
 الروايتين عن أصحابنا وعليه الفتوى كما في الخلاصة وغيرها محمول على ما إذا كان القاضي شافعيًا  
 والاشك كل وما وقع في بعض الكتب كالقنية من أنه في حق الحنفى أيضاً ضعيف وسيأتي بيان  
 اختلاف الصحيح وفي الحاكم العقل والبلوغ والاسلام والحج والسمع والبصر والنطق والسلامة

أيقاعها على علمها اهـ  
 قلت لا ينبغي أن هذا  
 الرابع في الحقيقة شرط  
 للثالث وهو أن المحكوم  
 به إذا استلزم أموراً  
 اجتهادية يشترط عليه  
 بها المقصود بقضائه  
 فليست هذا وفي الفواكه  
 البدرية أيضاً وما يتصل  
 بذلك سؤال صورته حكم  
 حنفى بموجب البيع في  
 عبد بشرط البراءة من كل  
 عيب وبعدم الرد بعيب  
 ظهر مع العلم بالخلاف  
 والحال أنهم لم يتخاصموا  
 عنه في عيب ظهر بل في  
 التبايع وللقضاء عادة  
 في ذلك فلو خاصم المشتري  
 في ظهور عيب عند  
 القاضي الشافعي هل له  
 الحكم بالرد والحالة هذه  
 أم لا أم يكون حكم الحنفى  
 مانعاً له منه فاجبت

ليس للحنفى الحكم بذلك ولا بعدم الرد بالعيب لعدم الخصومة عنده فيه فالشافعى أن  
 يحكم بالرد بالعيب وليست هذه الصورة من القضاء الضمنى فانه الذى لا بد منه في القضاء القصدى ومن صورته ما مر من  
 كفاية الغائب وهى حيلة اثبات الدين على الغائب فانه قضاء على الحاضر قصد ادعى الغائب ضمنا واذا أبرأ الدائن الكفيل بعد  
 القضاء ببرأ ويضرب الدين مقضاه على الكفيل اهـ لمخصا وتما فيه (قوله وبهذا يظهر أن قوله من القضاء على الغائب  
 الخ) قال الرملى أقول في جامع الفصولين فيمن غاب عن امرأته وتركها بلا نفقة نقلا عن القنية أنه لو قضى بالفرقة بسبب العجز  
 عن النفقة أنه ينفذ ثم قال ولا يشترط أن يكون شفعوى المذهب لانه لا خلاف في نفاذ القضاء فقوله لا يشترط رد حمله هنا ونزول  
 الاشكال بالحمل على اختلاف الروايتين وسيأتي في شرح قوله والام يحكم وفي شرح قوله ولا يقضى على غائب من يدعى برفيه



في شرح قوله واذا رفع اليه حكم حاكم امضاه اه  
أي في باب كتاب القاضي الى القاضي (قوله للقاضي ان يرجع عن قضائه الخ) قال الرملي وفي مسائل شتى آخر المتن اذا قضى القاضي في حادثة بيمينه ثم قال رجعت عن قضائي أو بدلي غير ذلك أو وقفت على تليس الشهود وأبطلت حكمي ونحو ذلك لا يعتبر والقضاء ماض ان كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة قال ابن وهبان ويفهم التقيد انه اذا كان قضى بعلمه يجوز له الرجوع كان يعترف عنده الاخر بحق ثم غابا ثم جاء اثنان تداعيا عنده فحكم لاحدهما طائنا انه الاعتراف ثم تبين انه غيره فانه ينبغي له أن لا يعرض حكمه ويؤيده مافي القنية عن أبي حامد قضى في حادثة ثم ظهر له خطؤه يجب عليه أن ينقض قضاءه اه قال وهذا بخلاف ما اذا قضى في مجتهد فيه رأى خلافه ليس له أن يرجع عن

عن حد القذف وان يكون موالي للحكم دون سماع الدعوى فقط كما في الخزائنة لا الذكورة والاجتهاد وأما في المحكوم به فان يكون معلوما كما في البدائع كما سيأتي في الدعوى وأما في المحكوم له فدعواه الصحيحة وأما طلبه المحكم في حقوق العباد من القاضي بعد وجود الشرائط ففي الخلاصة طلب المحكم ليس بشرط وأن يكون ممن تقبل شهادة القاضي له كما في البدائع وسيزداد الامر وضوحا ان شاء الله تعالى وأما مصفته وهو الخامس فواجب عند استجماع شرائطه وانتفاء الريسة ولذا قال في جامع الفصولين القاضي بتأخير الحكم ياتم ويعزل ويعزر اه ويجوز تأخير ما جاء الصلح بين الاقارب أو لاستمهال المدعى عليه كما في الولوالجية وفي شرح باكير أن القاضي اذا أخر القضاء بعد إقامة البينة يفسق وان أنكره يكفر اه وأما مصفته قبوله للقضاء فسيأتي أنه فرض وحرام ومباح ومستحب والسادس في طريق ثبوته وله وجهان أحدهما اعتراضه حيث كان متوليا وسيأتي أنه اذا قال قاض عالم عدل قضيت على هذا بالقطع أو بالقتل وسبب فعله وان لم تعين سببه وأما اذا كان معزولا فهو كواحد من الرعايا لا يقبل قوله مطلعا الا فيما اذا كان في يده كما سيأتي وفي السراج الوهاج المحاكم اذا حكم بحق ثم قال بعد عزله كنت حكمت لفلان بكذا لم يقبل قوله اه الثاني أن يشهد شاهدان على حكمه بعد دعوى صحيحة ان لم يكن القاضي منكر اقال في البرازية والخلاصة وان أرادوا ان يثبتوا حكم الخليفة عند الاصل فلا بد من تقديم دعوى صحيحة على خصم حاضر وإقامة البينة كما لو اردوا اثبات قضاء قاض آخر اه وفي البرازية أيضا شهدا على القاضي أنه قضى في غير مجلس القضاء أو خارج المصر تقبل عنده خلافا لهما اه قيد بعدم انكاره لانهم لو شهدا أنه قضى بكذا وقال لم أقض بشئ لا تقبل شهادتهما خلافا للمحمد كذا في البرازية اه ورجح في جامع الفصولين قول محمد قال وينبغي أن ينفي به لما علم من أحوال قضاة زماننا ثم نقل ان محمدا قال لا يقضى القاضي بعلمه ثم نقل عن عيون المذهب أن بقوله يفتى وقيد بقوله بعد دعوى صحيحة لانه قبلها افتاء لاحكم كما قدمناه وبه علم أن الاتصالات والتنافيد الواقعة في زماننا المجردة عن الدعوى ليست حكما وانما فائدتها تسليم الثاني للاول قضاء السابع في أحكامه فنها بالنسبة الى الحكم اللزوم فليس لاحد نقضه حيث كان مجتهدا فيه ومستوفيا شرائطه الشرعية وهل يصح رجوع القاضي عنه في الخلاصة والبرازية للقاضي أن يرجع عن قضائه ان كان خطار رجوع ورده وان كان مختلفا فيه امضاه وقضى فيما ياتي بما هو عنده فان ظهر له نص بخلاف قضائه ينقضه ثم ان كان في حقوق العباد كالطلاق والعناق والقصاص أو ظهر أن الشهود عيب أو محذورون في قذف ان قال القاضي تعمدت فالضمان في ماله ويعزر للجناية وان أخطأ يضمن الدية وفي الطلاق والعناق ترد المرأة الى الزوج والرقيق الى المولى وفي حقوقه تعالى كالزنا والشرب اذا حدوا بالشهود عيبا وقال تعمدت المحكم يضمن في ماله الدية وفي الخطأ يضمن من بيت المال هذا اذا ظهر الخطأ بالبينة أو باقرار المقتضى له أما اذا أقر القاضي بذلك لا يثبت الخطأ كما لو رجع الشاهد عن الشهادة لا يبطل القضاء اه واذا أقر المقتضى له يبطل لانه يبطل الا المقتضى بحريته كما في البرازية وبالنسبة الى التولية عدمه وفي الخلاصة والبرازية للسلطان أن يعزل القاضي لريسة أو لغير ريسة اه قلت ولقاضي القضاء عزل نائبة بجنته وغيرها ومنها أن القضاء اذا فوض لائمين لا يلي القضاء أحدهما

فلو شرط أن ينقر كل منهما بالقضاء لارواية فيه وقال الامام طهير الدين ينبغي أن يجوز لأن نائب  
القاضي نائب عن السلطان حتى لا ينزل بانعزال القاضي وبذلك التفرّد كذا في البرازية ومنها صحة  
تعليقه وإضافته وتقييده بزمان ومكان ولو لم يقيده ببلد فالحتم أن يصير قاضيا ببلده الذي هو فيه  
لا في كل بلاد السلطان وهذا في تعليق الولاية وهل يصح تعليق ولاية القضاء قال في نفقات خزانة  
المفتين امرأة أقامت على رجل بيعة بالنكاح فلا نفقة لها في مدة المسئلة عن الشهود ولو أراد القاضي  
أن يفرض لها النفقة لما رأى من المصلحة ينبغي أن يقول لها إن كنت امرأته قد فرضت لك عليه  
في كل شهر كذا ويشهد على ذلك فاذا مضى شهر وقد استدان وتعدت البيعة أخذت نفقتها أم لا  
فرض لها اه وعلى هذا فقول القاضي حكمت بذلك أن لم يمنع مانع شرعي صحيح ومن أحكامه أنه  
لو قضى قضوى فاجاز القاضي قضاءه جاز ولو كان مولى في كل أسبوع يومين فقضى في غير اليومين  
توقف قضاؤه فإن أجاز في نوبته جاز كما في آخر جامع الفصولين كذا في البرازية ولو استثنى حوادث  
فلان لا يقضى فيها ولو قضى لا ينفذ ومنها أنها لا يملك الاستخلاف إلا بآذن صريح أو دلالة بان يقول له  
جعلتك قاضي القضاة ومنها أن القاضي لا يبقى أكثر من سنة كي لا ينسى العلم ومنها أنه يقتصر على  
المقضى عليه وعلى كل من تلقى الملك منه ولا يتعدى إلى الكافة ويتعدى في القضاء بالحرية  
والنسب والولاية والنكاح ولا يتعدى في الوقف على الأصح وقدمناه في باب الاستحقاق من المبيوع  
الثامن فيما يخرج القاضي عن القضاء ففي البرازية أربعة خصال إذا حصل بالقاضي انعزل فوات  
السمع أو البصر أو العقل أو الدين وإذا عزل السلطان القاضي لا ينزل ما لم يصل إليه الخبر كالموكل  
وعن الثاني أنه لا ينزل ما لم يات قاض آخر صيانة للمسلمين عن تعطيل قضاياهم وهذا إذا لم يعلق  
عزله بشرط كوصول الكتاب ونحوه وإن معلقا لا ينزل ما لم يصل إليه الكتاب وإن وصل إليه الخبر  
وإذا مات القاضي انعزل خلفاؤه وإذا عزل القاضي فالفتوى على أن النائب لا ينزل بعزله لانه نائب  
السلطان أو العامة وبعزل نائب القاضي لا ينزل القاضي ولا ينزل بموت الخليفة كذا في البرازية  
وفيما القاضي إذا عزل نفسه وبلغ السلطان عزله ينزل وكذا إذا كتب به إلى السلطان وبلغ الكتاب  
إلى السلطان وقيل لا ينزل بعزل نفسه لانه نائب عن العامة فلا يملك إبطال حكمهم اه وينبغي أن  
الحكم لو علم بعزله ولم يعلم القاضي أنه لا ينفذ حكمه لعله أنه عسرحا كم باطنا ولم أره وكذا لم أرها إذا بلغ  
النائب عزل قاضي القضاة وينبغي أن لا ينزل حتى يعلم أصله وكذا لم أرحم ما إذا بلغ الأصل دون  
النواب ولم يعلمهم فحكموا وينبغي أن يصح حكمهم وإن يستحق الأصل ما عين له على القضاء من  
بيت المال مباشرة فوائده وفي البدائع أن القاضي يخرج عن القضاء بكل ما يخرج الوكيل إذا مات  
الخليفة أو خلع فانه لا تنزل قضائه وولاه وإذا مات الموكل انعزل وكيله ولا ينزل بأخذ الرشوة  
والفسق عندنا اه وفي البرازية قلد السلطان رجلا قضاء ببلدة ثم بعد أيام قلد القضاء آخر ولم يتعرض  
لعزل الاول الاظهر والاشبه أنه لا ينزل اه وفي الولوالجية إذا ارتد القاضي أو فسق ثم صلح فهو  
على حاله لان المرتد أمره موقوف ولان الارتداد فسق وبنفس الفسق لا ينزل إلا أن ما قضى في  
حالة الردة باطل بخلاف الحكم إذا ارتد فانه يخرج والفرق مذ كور فيها وما قدمناه عن البرازية من  
أنه ينزل بغوات الدين يخالفه إلا أن يقال بالردة ينزل عن نفاذ قضائه جمع بينهما وفي الوقعات  
الحسامية الفتوى على أنه لا ينزل بالردة فإن الكفر لا ينافي ابتداء القضاء في إحدى الروايتين  
حتى لو قلد الكافر ثم أسلم هل يحتاج إلى تقليد آخر فيه روايتان اه وبه علمت أن ما في الخلاصة على

(قوله أو الدين) سيأتي  
قريبا عن الولوالجية ما  
يخالفه مع الجمع بينهما  
(قوله وينبغي أن الحكم  
لو علم بعزله الخ) ظاهر  
ما مر من أنه لا ينزل ما لم  
يصل إليه الخبر انه  
لا ينزل ظاهرا ولا باطنا  
وذلك مناف لما يحتمل  
المؤلف تأمل (قوله وبه  
علمت أن ما في الخلاصة  
على خلاف المفتي به)  
الذي تقدم عزوه إلى  
البرازية لا إلى الخلاصة

ثم أسلم فهو على قضائه) هو

أحدى الروايتين كما مر

(قوله وقد منّا أن شرائط

القاضي ثمانية) الذي

قدمه تسعة وقد نظمها

السيد المحوى فقال

شروط القضاء تسع عليك

بمحافظة

تحرز سبقي طلابك للعلا

بلوغ وإسلام وعقل ومنطق

فصيح به فصل الخصومة

قد خلا

توليه حكمادون سمع لدعوة

وحرية سمع والابصار

قد تلا

وفقدان حد القذف قد

شروطه

كما قال زين الدين في

البحر مجلا

خلاف المفتي به وعلمت أن تقليد الكافر صحيح وإن لم يصح قضاؤه على المسلم حال كفره وفي الخزانة  
إذا عني القاضي ثم أبصر فهو على قضائه اه التاسع في آدابه وستأتي العاشر في محاسنه منها انصاف  
المظلوم من الظالم وتخليص الحقوق الى أهلها والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو من أعظم  
العبادات وبه أمر كل نبي قال الله تعالى أنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون وقال تعالى وإن  
أحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم والحاكم نائب عن الله تعالى في أرضه ولولا له لفسد العباد  
والبلاد ومع ذلك فله مساو مذكورة في شرح أدب القضاء للخصاف للصدر الشهيد (قوله أهل  
أهل الشهادة) أي أهل القضاء أي من يصح منه أو من تصح توليته له لأن كلامه ما يثبت الولاية  
على الغير الشاهد يلزم الحاكم أن يحكم بشهادته والحاكم الخصم يحكمه فكأنما من باب واحد وليس  
المراد أن القضاء مبني على الشهادة ليلزم منه بناء القوي على الضعيف وإنما المراد أنه ما ير جمان في شئ  
واحد وهو أن يكون حراما بالغا قلاعدلا لأن حكمه مبني على حكمها لكن أوصاف  
الشهادة أشهر عند الناس فعرف أوصافه بأوصافها وتماهه في النهاية فلا تصح تولية كافر وصي  
فلذا قال في البرازية قلنا القضاء لصي ثم أدرك لا يقضى به ذكره في المنتقى وفي الاخصاص قلنا القضاء  
الكافر ثم أسلم فهو على قضائه ولا يحتاج الى تحديد ثان اه وفيما قبله السلطان أمر عبده بنصب  
القاضي في بلدة ونصب يصح بطريق النيابة عن السلطان ولو حكم بنفسه لا يصح ولو جمع بنفسه  
بعد أمره أو أمر غيره صح الامام أذن لعبده بالقضاء فقضى به دما عتق حاز ولا يحتاج الى تجديد الاذن  
كما لو تحمل الشهادة في الرق ثم عتق اه وقد منّا أن شرائط القاضي ثمانية وفي منظومة ابن  
وهبان وتولية الاطروش الاصح جوازها وفسره الشارح بان يسمع ما قوى من الاصوات والاصم  
بجلافة وهو من لا يسمع ألبته وفي القاموس قوم طرش والاطروش الاصم وظاهر كلامهم أن من  
لا تقبل شهادته لم يصح قضاؤه ولا يرد الفاسق فانه عندنا أهل له ما لان القاضي لو قضى بشهادته صح  
وان كان يائما كما ساقى فعلى هذا لا يصح قضاء العدو على عدوه عداوة ذنبية كالشهادة وان قلنا  
ببطلانه اذ قضى بالبيعة أو الاقرار لا بعلمه فهي مستثناة ولا يصح القضاء لمن لا تقبل شهادته له  
الا في مسألة ما اذا ورد عليه كتاب القاضي فانه يقضى له كما في السراج الوهاج وكتبناه في فوائد  
القضاء وستتكام عليه ان شاء الله تعالى في الشهادات ولو لولى السلطان قاضيا مشركا على الكفار  
فظاهر تعليل الخلاصة الحقة وهو ظاهر لانه أهل للشهادة عليهم وسئل عن تولية الباشا  
بالقاهرة قاضيا يحكم في حادثة خاصة مع وجود قاضيه المولى من السلطان فاجبت بعدم الحقة  
لانه لم يفوض اليه تقليد القضاء ولذا لو حكم بنفسه لم يصح كما قدمناه (قوله والفاسق أهل  
للقضاء كما هو أهل للشهادة الا أنه لا ينبغي أن يقلد) لما قدمنا أنهم ما من باب واحد ولا ينبغي تقليده  
لان القضاء من باب الامانة والفاسق لا يؤتمن في أمر الدين لقلة مبالته به كما لا ينبغي قبول شهادته  
فان قبلها نفذ الحكم بها وفي غير موضع ذكر الاولوية يعني الاولى أن لا تقبل شهادته وان قبل جاز  
وفي فتح القدير ومقتضى الدليل أن لا يحصل أن يفرض بها فان قضى جاز ونفذ اه ومقتضاه الاثم  
وعلى الاول لا يائما وظاهر الآية يفيد أنه لا يحصل قبولها قبل تعرف حاله وهي قوله ان جاءكم فاسق  
بما فتيتموا أن تصيبوا قومها بجهاالة فتصبروا على ما فعلتم نادمين وقولهم بوجوب السؤال عن الشاهد

في النهر وظاهر ان الكلية أعنى من كان أهل الشهادة هو أهل للقضاء مطردة غير منعكسة عكسا لغويا فلا يردان من فعل ما يخل  
بالمرءة فهو أهل للقضاء دون الشهادة ولا ان شهادة العدو وعلى عدوه من حيث الدين لا تقبل وقضاؤه عليه صحيح (قوله كما قدمناه)

أقول لم أره فيما نرى سيأتي بعد تسعة أوراقي (قوله واستثنى أبو يوسف الخ) سيأتي في الشهادات عن الفتح أنه خلاف الأصح (قوله) لان المقلد اعتمد على الخ) ٢٨٤ تحليل لما في الابضاح (قوله وقيدته في الخانية بما في يده) فيه ايجاز غير مفهـ قال في

سراوع الانيسة طعن الخصم أولاً في سائر الحقوق على قولهما المفتى به يقتضى أن ياتم تبركه لانه للتعرف عن حاله حتى لا يقبل الفاسق وصرح في اصلاح الابضاح بان من قلدها سقايا ثم وان قبل القاضي شهادته ياتم واستثنى أبو يوسف من الفاسق اذا شهد أن يكون ذا جاه ومروءة فانه يجب قبول شهادته كما في البرازية فعلى هذا يجوز تقليده القضاء الا أن يكون أبو يوسف فارقاً بينهما والفاسق لغة الخروج عن الاستقامة كذا في المغرب وشرا ارتكاب كبيرة أو الاصرار على صغيرة كما في الخزانة والعدالة اجتناب الكبائر والاصرار على صغيرة واجتناب فعل ما يخل بالمروءة كما سيأتي في الشهادات فاذا ارتكب ما يخلها اخرج عن كونه عدلاً وان لم يصرفا سقابيه (قوله ولو كان عدلاً ففسق لا ينعزل ويستحق العزل) أى فسق باخذ الرشوة أو بغيره من الزنا وشرب الخمر وما ذكره المؤلف من صحة تولية الفاسق وعدم عزله لو فسق هو ظاهر المذهب كما في الهداية وهو قول عامة المشايخ وهو الصحيح كما في الخانية وعن علمائنا الثلاثة في النوادر أنه لا يجوز قضاؤه وقال بعض المشايخ اذا قلد الفاسق ابتداءً يصح ولو قلده وهو عدل ينعزل بالفسق وفي ابضاح الاصلاح وعليه الفتوى اهـ وهو عريب ولم أره والمذهب خلافه لان المقلد اعتمد على التمسك به فلم يكن راضياً به وهذا مما كان فيه الابتداء أسهل من البقاء وله نظير مذكور في المعراج لو أبق المأذون يتخير ولو أذن لا يبقى صحيح وقيدته في الخانية بما في يده عدس السائر على السنة الفقهاء وهو أن البقاء أسهل من الابتداء وإنما كان كذلك لوجود دليل يقتضيه وهو أن المقلد اعتمد على التقيد بالتقليد بحال عدالته الى آخر ما في النهاية وفي البرازية ولو شرط في التقليد أنه منى فسق ينعزل انعزل اهـ قيد بالقضاء لان الفسق لا يمنع الامامة بلا خلاف ولا ينعزل بالفسق اهـ وقوله يستحق العزل معناه يجب على السلطان عزله كذا في البرازية وفي المعراج يحسن عزله اهـ فقد اختلف في معنى الاستحقاق كما اختلف في توليته ابتداءً وفي فتاوى قاضيان من الردة والسلطان يصير سلطاناً بالمرين بالمبايعه معه يعتبر في المبايعه مبايعه اشرفهم واعيانهم الثاني أن ينفذ حكمه على رعيته خوفاً من قهره ووجهه فان بايع الناس ولم ينفذ فيهم حكمه لعجزه عن قهرهم لا يصير سلطاناً فاذا صار سلطاناً بالمبايعه فجاران كان له قهر وغلبة لا ينعزل لانه لو انعزل يصير سلطاناً بالقهر والغلبة فلا يقيده وان لم يكن له قهر وغلبة ينعزل اهـ ومن أول الدعاوى والى اذا فسق فهو بمنزلة القاضي يستحق العزل ولا ينعزل اهـ ولم يذكر المؤلف نفاذ قضاؤه ولا يلزم من عدم عزله نفاذ قضاؤه لما في الخانية وأجمعوا على أنه اذا ارتشى لا ينفذ قضاؤه فيما ارتشى اهـ مع أنه قد علم انه لا ينعزل بالفسق فصار الحاصل أنه اذا فسق لا ينعزل ولا ينفذ قضاياه الا في مسألة هي ما اذا فسق بالرشوة فانه لا ينفذ في الحادثة الذي أخذ بسببها وذكر الطرسوسي أن من قال باستحقاقه العزل قال بصدقه أحكامه ومن قال بعزله قال بطلانها (قوله واذا أخذ القضاء بالرشوة لا يصير قاضياً) أى بما لدفعه لتوليته لم تصح توليته وهو الصحيح ولو قضى لم ينفذ به يبقى اذا الامام لو قلده برشوة أخذها هو أو قومه وهو عالم به لم يجوز تقليده كقضاؤه برشوة كذا في جامع الفصولين ثم رقم لا آخر أن من أخذ القضاء برشوة أو بشفعاء فهو كمن لم يرفع حكمه الى قاض آخر يضامه لو وافق رأيه والأبطل اهـ وهكذا في الخلاصة من أن الفتوى على عدم نفاذه اذا تولى

النهاية وأما على رواية فتاوى قاضيان انما يصح اذن الا تبقى في التجارة اذا أذن له في التجارة مع ذلك الرجل الذي كان العبد في يده (قوله ولم يذكر المؤلف نفاذ قضاؤه) قال في النهر في قوله لا ينعزل ايماء الى ان قضاءه نافذ فيما ارتشى فيه وهذا أحد أقوال

ولو كان عدلاً ففسق لا ينعزل ويستحق العزل واذا أخذ القضاء بالرشوة لا يصير قاضياً

ثلاثة والثاني لا ينفذ فيه وينفذ فيما سواه واختاره السرخسي والثالث لا ينفذ فيهما والاول اختاره الزدوى واستحسنه في الفتح لان حاصل أمر الرشوة فيما اذا قضى بحق ايجاب فسقه وقد فرض انه لا يوجب العزل فولايته قائمة وقضاؤه بحق فلم لا ينفذ وخصوص هذا الفسق غير مؤثر وغاية ما وجهه انه اذا ارتشى عامل لنفسه أو ولده معنى والقضاء عمل لله تعالى اهـ وأنت خير بان كون

خصوص هذا الفسق غير مؤثر منوع بل يؤثر بملاحظة كونه عملاً لنفسه وبهذا يرجع ما اختاره السرخسي وفي الخانية بالرشوة أجمعوا أنه اذا ارتشى لا ينفذ قضاؤه فيما ارتشى فيه اهـ وما ذكره مأخوذاً من كلام المؤلف الا في في القول الثانية

بالرشوة وأطلقه فشمع ما إذا كان القاضي الدافع أو غيره ليوليه السلطان كما في البرازمة قيد بتوليته  
القضاء لأنه لو أخذ الرشوة وقضى فقد دمناعن الحانية الاجماع على أنه لا ينفذ قضاؤه فيما ارتشى  
وهكذا في السراج الوهاج وفي البرازية الفتوى على عدم نفاذه وحكي في فصول العمادى فيه اختلافا  
فقل لا ينفذ فيما ارتشى فيه وينفذ فيما سواه وهذا اختيار شمس الأئمة وقيل لا ينفذ فيها وقيل  
ينفذ فيها وهو ما ذكره البرزوى ورجحه في فتح القدير بقوله وهو حسن لأن حاصل أمر الرشوة  
فيما إذا قضى بحق إيجابها فسقه وقد فرض أن الفسق لا يوجب العزل فولا يفته قائمة وقضاؤه بحق فلم  
لا ينفذ وخصوص هذا الفسق غير مؤثر وغاية ما وجه به أنه إذا ارتشى عامل لنفسه أو ولده يعنى  
والقضاء عمل لله تعالى اه قلت ليس هذا مرادهم وإنما مرادهم أنه قضى لنفسه معنى والقضاء  
لنفسه باطل وهذا القول أحسن وظاهر أن خصوص هذا الفسق مؤثر في عدم النفاذ وفي السراج  
الوهاج معزيا إلى النبايع قال أبو حنيفة لو قضى القاضي زمانا بين الناس ثم علم أنه مرتش ينبغى  
للقاضى الذين يختصمون إليه أن يبطل كل قضايه اه وفي البرازية فان ارتشى وكيل القاضى  
أو كاتبه أو بعض أعوانه فان بامره ورضاه فهو كما لو ارتشى بنفسه وان بغير علمه ينفذ قضاؤه وعلى  
المرتشى رد ما قبض قضى ثم ارتشى أو ارتشى ثم قضى أو ارتشى ولده أو بعض من لا تقبل شهادته اه  
لأنه لما أخذ المال أو ابنه يكون عاملا لنفسه أو ابنه القاضى المولى أخذ الرشوة ثم بعته إلى شافعى  
المذهب ليحكم لا يصح لأنه عامل لنفسه وان كتب إليه ليعلم الخصومة وأخذ أجرة مثل الكتابة  
ينفذ لأنه ليس برشوة اه والرشوة بكسر الراء وضمة هاء كذا في البناية وفي القاموس انها بالتمثيل  
المجمل وارتنى أخذها واسترشى طمها ورشاه حاباه وصانعه ورشاه لا ينفذ وأعطاه الرشوة اه وفي  
المصباح الرشوة بكسر الراء ما يعطيه الشخص للحاكم وغيره ليحكم له أو يحمله على ما يريد وجمعها رشامثل  
سدره وسدر والضم لغة وجمعها رشي بالضم أيضا ورشوته رشوامن باب قتل أعطيته رشوة وارتنى  
أى أخذوا أصلها رشالفرخ إذا مדרأسه إلى أمه لترقه اه وفيه البرطيل بكسر الباء الرشوة وفي المثل  
البراطيل تنصر الاباطيل كناية مأخوذة من البرطيل الذى هو الماعول لأنه يستخرج به ما استتر وفتح  
الباء عامى لفتح فعليل بالفتح اه وذكر الاقطع أن الفرق بين الهدية والرشوة أن الرشوة ما يعطيه بشرط  
أن يعينه والهدية لا شرط معها اه وفي الحانية الرشوة على وجوه أربعة منها ما هو حرام من الجانبين  
وذلك في موضعين أحدهما إذا تقلد القضاء بالرشوة حرم على القاضى والاخذ وفي صلح المعراج  
تجوز المصانعة للأوصياء في أموال اليتامى وبه يفتى ثم قال من الرشوة المحرمة على الاخذ دون الدافع  
ما يأخذه الشاعر وفي وصايا الحانية قالوا بئذ الممان لا يستخلص حق له على آخر رشوة الثانی اذا دفع  
الرشوة إلى القاضى ليقضى له حرم من الجانبين سواء كان القضاء بحق أو بغير حق ومنها اذا دفع  
الرشوة خوفا على نفسه أو ماله فهو حرام على الاخذ غير حرام على الدافع وكذا اذا طمع في ماله فرشاه  
ببعض المال ومنها اذا دفع الرشوة ليسوى أمره عند السلطان حل له الدفع ولا يحل للاخذ أن يأخذ  
فان أراد أن يحل للاخذ يستأجر الاخذ يوما إلى الليل بما يريد أن يدفع إليه فانه تصح هذه الاجارة  
ثم المستأجر ان شاء استعمله في هذا العمل وان شاء استعمله في غيره هذا اذا أعطاه الرشوة أو لا يسوى  
أمره عند السلطان وان طلب منه أن يسوى أمره ولم يذكر له الرشوة وأعطاه بعد ما يسوى اختلفوا  
فيه قال بعضهم لا يحل له أن يأخذ وقال بعضهم يحل وهو الصحيح لأنه يريد مجازاة الاحسان فيحصل  
اه ولم أر قسما يحل الاخذ فيه دون الدفع وأما التحلل من الجانبين فهو الاهداء للتودد والمجبة كما

(قوله الذى هو الماعول)  
قال فى القاموس والماعول  
كنبر الحديد ينقر بها  
الجمال (قوله وفى صلح  
المعراج الى قوله الثانى)  
كذا وحكى بعض النسخ  
وفى بعضها كتب قبل  
قوله الا تى وليس منه  
ما ناخذ المرأة وهو محله



صرحوا به وليس هو من الرشوة لما علمت وفي القنية قبيل التحري الظلمة تمنع الناس من الاحتطاب  
من المروج الا بدفع شيء اليهم فالدفع والاخذ حرام لانه رشوة اه وفيها ما يدفعه المتعاشق ان رشوة  
يجب رد ها ولا تملك اه فهذا يفيد ان الاخذ لا يملكها وقد صرح به في هبة القنية قال وفي السير  
الكبير الرشوة لا تملك الى ان قال ابراه عن الدين ليصلح مهمه عند السلطان لا يبرأ وهو رشوة ولو ابي  
الاضطجاع عند امرأته فقال ابراهيم عن المهر فاضطجع معك فابراة قبل براء لان البراء للتودد الداعي  
للجماع وقال عليه الصلاة والسلام تهادوا تحابوا بخلاف البراء في الاول لانه مقصود على اصلاح  
المهم واصلاح المهم مستحق عليه دينية وبذل المال فيما هو مستحق عليه حد الرشوة اه وفيها  
دفع للقاضي اول غيره مستحقا لاصلاح المهم فاصح ثم ندم برده ما دفع اليه اه فظاهره ان التوبة من  
الرشوة برد المال الى صاحبه وان قضى حاجته ٧ وفي صلح المعراج تجوز المصانعة للاوصياء في أموال  
المتامى وبه يغني ثم قال من الرشوة المحرمة على الاخذ دون الدافع ما يآخذ الساعر وفي وصايا  
الحانية قالوا بذل المال لاستخلاص حق له على آخر رشوة وليس منه ما آخذ المرأة لاجل صلحها مع  
الزوج قال في الخلاصة والبرازية آخر كتاب الصلح وقع بين الزوجين مشاقات فقالت لا أصالحه حتى  
يعطيني كذا لان لها عليه حقا كالمهر والنقعة اه ومنها ما في مهر البرازية الاخ ابي أن يزوج الاخت  
الا أن يدفع له كذا فدفع له أن يأخذ منه قائما أو هال كالا لانه رشوة وعلى قياس هذا يرجع  
بالهدية أيضا في المسئلة المتقدمة اذا علم من حاله انه لا يزوجه الا بالهدية والا لا اه ومنها لو أنفق  
على معتدة الغير ليتزوجها فابت أن تزوجه ان شرط الرجوع رجوع تزوجها أم لا ولا ليدن أنفق  
على طمع أن يتزوجها اختلف التصحيح في الرجوع وعدمه وقد منه وقتامه فيها (قوله والفاسق  
يصلح مقبلا وقيل لا) وجه الاول انه يحذر النسبة الى الخطأ ووجه الثاني انه من أمور الدين وخبره غير  
مقبول في الديانات ولم يرجح الشارحون أحدهما وظاهر ما في التحري براءة لا يحمل استفتاءه اتفاقا فانه  
قال الاتفاق على حل استفتاء من عرف من أهل العلم بالاجتهاد والعدالة أو آراء منتصبا والناس  
يستفتونه معظمين وعلى امتناعه ان ظن عدم أحدهما فان جهل اجتهاده دون عدالته فالتحتم منع  
استفتاءه بخلاف المجهول من غيره اذا اتفاق على المنع اه فلا أقل من أن يكون ترجيح العدم  
صلاحيته ولذا جزم به في الجمع واختاره في شرحه وقال ان أولى ما يستنزل به فيض الرحمة الالهية في  
تحقق الوقائع الشرعية طاعة الله عز وجل والتمسك بحبل التقوى قال الله تعالى واتقوا الله ويعلمكم  
الله ومن اعتمد على رأيه وذممه في استخراج دقائق الفقه وكنوزه وهو في المعاصي تحقيق بانزال  
الحذ لان عليه فقد اعتمد على ما لا يعتمد عليه ومن لم يجعل الله له نورا فإنه من نور اه فشرط المفتي  
اسلامه وعدالته ولزم منها اشتراط بلوغه وعقله فترد فتوى الفاسق والكافر وغير المكاتب اذا قبل  
خبرهم ويشترط أهلية اجتهاده كما سيأتي ولا حاجة الى اشتراط التيقظ وقوة الضبط كما في الروض  
للاحتراز عن غلب عليه الغفلة والسهولان اشتراط العدالة يعني عمن ما وفي شرح الروض وينبغي  
للإمام أن يسأل أهل العلم المشهورين في عصره عن يصلح الفتوى ليمنع من لا يصلح ويتبعه  
بالعقوبة بالعود وليكن المفتي متبرها عن خوارم المروءة فقيه النفس سليم الذهن حسن التصرف  
والاستنباط ولو كان المفتي عبدا أو امرأة أو أعمى أو أخرس بالاشارة وليس هو كالشاهد في رد فتواه  
لقربه وجرفه ودفع ضروعه داوة فهو كالراوى لا كالشاهد وتقبل فتوى من لا يكفر ولا يفسق  
ببينة كشهادته اه وفي تلقيج الحموي ان الاشارة من المفتي الناطق بعمل بها فلا يختص بالآخر من

٧ (قوله وفي صلح الخ)  
هكذا وجد بالنسخ  
مكرر مع السابق وان  
كانت عبارة المحشى تقضى  
بانه لا يوجد الا في أحد  
الموضعين تأمل اه  
معه

والفاسق يصلح مقبلا  
وقيل لا

(قوله وظاهر ما في التحري)  
انه لا يحمل استفتاءه  
اتفاقا هذا بناء على ما  
عليه الأصوليون من ان  
المفتي هو المجتهد كما ساقى  
في شرح قوله والمفتي  
ينبغي أن يكون هكذا  
وهو غير المراد هنا بل  
المراد به هنا المقلد الذي  
ينقل الحكم عن غيره (قوله  
ان ظن عدم أحدهما) أي  
الاجتهاد أو العدالة فضلا  
عن عدمهما جميعا كذا  
في شرح ابن أمير حاج

وفي القنية رازم العين الائمة المكي أشار المفتي برأسه مكان قوله نعم فللمستفتي أن يعمل به ودرز  
لنوازل عن أبي القاسم مثله ورمز لظهر الدين المرغيناني لأن إشارة الناطق لا تعتبر اه وسيأتي  
انه ينبغي أن يكون المفتي كالقاضي في أوصاف السكان وفي الظهيرية ولا بأس للقاضي أن يقضي من لم  
يخاصم اليه ولا يقضي أحدًا لمخصمين فيما خوصم اليه اه (قوله ولا ينبغي أن يكون القاضي قضا غليظا  
جبارا عنيدا) لان المقصود منه وهو ايصال الحقوق الى أهلها لا يحصل به وفي المصباح رجل قظ  
شديد غليظ القلب يقال منه قظ يقظ من باب تعب قظاظة اذا غلظ حتى يهاب في غير موضعه وغلظ  
الرجل اشتد فهو غليظ وفيه غلظة أي غير لين ولا ساس وغلظ له في القول اغلظا عتفه اه والجبار  
في الخلق الحامل غيره على الشيء قهرا وغلبة وفي أسمائه تعالى الذي جبر خلقه على ما أراد من أمره  
ونهيته والعنيد من عاند فلان عناد من باب قاتل اذا ركب الخلاف والعصيان وعانده معاندة عارضة  
وفعل مثل فعله قال الازهرى المعاند المعارض بالخلاف لا بالوافق وقد يكون مباراة بغير خلاف اه  
وفسره في المغرب بمن يظهر له الحق فيما به وذكركم سكين ان الفظ هو الخلق في سبي الخلق والغليظ قاسي  
القلب والجبار من جبره على الامر بمعنى أجبره أي لا يجبر غيره على ما لا يريد والعنيد المعاند الجانب  
الحق المعادي لاهله (قوله ولا ينبغي أن يكون موثوقا به في عفاقه وعقله وصلاحه وفهمه وعلمه بالسنة  
والآثار ووجوه الفقه) ويكون شديدا من غير عنف لينامن غير ضعف لان القضاء من أهم أمور  
المسلمين فكل من كان أعرف وأقدر وأوجه وأهيب وأصر على ما يصديه من الناس كان أولى وينبغي  
للسلطان أن يتفحص في ذلك ويولي من هو أولى لقوله عليه الصلاة والسلام من قلدا انسانا عملا وفي  
رعيته من هو أولى فقد سخان الله ورسوله وجماعة المسلمين والموثوق به من وثقت به أثق بكسرهما  
ثقة ووثوقا اتتمته وهو وهى وهم ثقة لا به مصدر وقد يجمع في الذكور والاناث فيقال ثقات والعفاف  
بالفتح من عف عن الشيء يعف من باب ضرب عففة بالكسر امتنع عنه فهو وعفيف كذا في المصباح  
وفسره الكرماني شارح البخاري بالكف عن المحارم وخوارم المروءة والعقل على قول الأكثر كما في  
التجربة بوقوتها ادراك الكليات للنفس اه والمراد بالوثوق به في عقله أن يكون كاملا فلا يولي  
الاجق وهو ناقص العقل قال في المستطرف الحق المحفة غريزة لا تنفع فيها الحيلة وهى داء دواؤه الموت  
وفي الحديث الاجق أبغض الخلق الى الله تعالى اذ حرمه أعز الاشياء عليه وهو العقل ويستبدل على  
صفته من حيث الصورة بطول اللحية لان مخرجها من الدماغ فن أفرط طول لحيته قل دماغه ومن  
قل دماغه قل عقله ومن قل عقله فهو أخف وأما صفته من حيث الافعال فترك نظره في العواقب  
وثقته بمن لا يعرفه والتجب وكثرة الكلام وسرعة الجواب وكثرة الالتفات والخلو من العلم والتجمل  
والخفة والسفة والظلم والغفلة والسهو والخيلاء ان استغنى بطروا ان افتقر قنط وان قال فحش وان سئل  
بجل وان سأل ألمح وان قال لم يحسن وان قيل له لم يفقه وان فحك فقهه وان بكى صرخ واذا اعتبرنا هذه  
الخصال وجدناها في كثير من الناس فلا يكاد يعرف العاقل من الاجق قال عيسى عليه السلام  
عاجت الائمة والابرض فابراهما وعاجت الاجق فلم يبرأ اه وأما الصلاح فهو لغة خلاف الفساد  
كما في المصباح وذكركم ما في انه لفظ جامع لكل خير ولذا وصف الانبياء عليهم الصلاة والسلام  
نبينا صلى الله عليه وسلم ليلة الاسراء فقال كل من لقيه في السموات مرحبا بالنبي الصالح ولو كان  
هناك وصف أجح منه للغير لوصفوه به اه وفي أوقاف الخصاص الصالح من كان مستورا ليس  
عتهوك ولا صاحب ريبة وكان مستقيم الطريقة سليم الناحية كامن الاذى قليل السوء ليس

ولا ينبغي أن يكون  
القاضي قضا غليظا جبارا  
عنيدا وينبغي أن يكون  
موثوقا به في عفاقه وعقله  
وصلاحه وفهمه وعلمه  
بالسنة والآثار ووجوه  
الفقه

## والاجتهاد شرط الاولوية

(قوله وذكر يعقوب باشا) أى فى حاشيته على صدر الشريعة وعبارته وعند الشافعى لا يصح تقليد الفاسق والجاهل ودليله على عدم صحة تقليد الجاهل ان الامر بالقضاء يستدعى القدرة عليه ولا قدرة بدون العلم ودليلنا على صحته انه يمكنه ان يقضى بفتوى غيره ومقصود القاضى يحصل به وهو اصال الحق الى مستحقه كذا فى الهداية ويعلم من هذا الخوف فى الفواكه البدرية لابن العرس ما لم يخصه ليس مرادهم بالجاهل العامي المحض بل لا بد من تاهل العلم والفهم وأقله أن يحسن بعض الحوادث والمسائل الدقيقة وأن يعرف طريق تحصيل الاحكام الشرعية من كتب المذهب وصدور المشايخ وكيفية الابرار والاصدار فى الوقائع مع دعاوى الحجج ويدل على ذلك قولهم العالم

بمعاقر التمييز ولا ينادم عليه الرجال وليس بقصداف للمحصنات ولا معروفا بالسكذب فهذه اعفدنا من أهل الصلاح اه والفهم لغة كما فى المصباح العلم والعنف عدم الرفق والضعف العجز عن احتمال الشيء وفى فتح القدير قبيل المحسن ويستحب أن يكون فى القاضى عساسة بلا غضب وان يلتزم التواضع من غير وهن ولا ضعف والمراد بعلم السنة ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلاً وتقرر براعته أمر يعاينه والمراد بوجوه الفقه طرقه وقدمنا تعريفاً له أول الكتاب وذكر مسكن هنا ان الفقه عند عامة العلماء اسم لعلم خاص فى الدين لا لكل علم وهو العلم بالمعاني التى تعلقت بها الاحكام من كتاب وسنة واجماع ومقتضياتها واساراتها (قوله والاجتهاد شرط الاولوية) وهو لغة بذل الطاقة فى تحصيل ذى كلفة واصطلاحاً حال من الفقه فى تحصيل حكم شرعى طنى كما فى التحرير واختلفوا فى المجتهد فقيل أن يعلم الكتاب بمعانيه والسنة بطرقها والمراد بعلمها علم ما يتعلق به الاحكام منهم ما من العام والخاص والمشارك والمؤول والنص والظاهر والناسخ والمنسوخ ومعرفة الاجماع والقياس ولا يشترط حفظه لجميع القرآن ولا لبعضه عن ظهر القلب بل يكفى أن يعرف مضافاً احكامها فى أبوابها فیراجعها وقت الحاجة ولا يشترط التجرد فى هذه العلوم ولا بدله من معرفة لسان العرب لغة واعراباً وأما الاعتقاد فيكفاه اعتقاد جازم ولا يشترط معرفتها على طريق المتكلمين وأدلتهم لانها صناعة لهم ويدخل فى السنة أقوال الصحابة فلا بد من معرفتها لانه قد يقيس مع وجود قول الصحابي ولا بدله من معرفة عرف الناس وهو معنى قولهم لا بد أن يكون صاحب قريحة وفى القاموس واقرريحة أول ما يستنبط من القرحة كالبر وأول كل شئ ومنك طبعك والاقتراح ارتحال الكلام واستنباط الشئ من غير سماع والاحتباء والاختيار وابتداع الشئ والتحكم اه وفى مناقب الامام محمد للكردرى كان محمد يذهب الى الصباغين ويسال عن معاملاتهم وما يدبرونها فيما بينهم وكان الكسائي يختلف الى محمد فقال له يوماً ما أكثر ما تقولون وعلى هذا معانى كلام الناس ما أنتم وهذا القول لا يعرفه الا الخذاق من أهل هذه الصناعة فمن أتقن هذه الجملة فهو أهل للاجتهاد فيجب عليه أن يعمل باجتهاده ولا يقلد أحداً وقوله شرط الاولوية يفيد أن تولية الجاهل صحة عندنا لان المقصود من القضاء وهو اصال الحق الى مستحقه يحصل بالعمل بفتوى غيره وفى البرازية من كتاب الايمان قبيل الثالث والعشرين المفسنى يقنى بالديانة والقاضى يقضى بالظاهر الى أن قال دل ان الجاهل لا يمكنه القضاء بالفتوى أيضاً فلا بد من كون القاضى الحاكم فى الدماء والعروج عالماً ديناً كالكبريت الاحمر وأين الكبريت الاحمر وأين الدين والعلم اه وذكر يعقوب باشا ويعلم من الدليل أن المراد من الجاهل من لا يقدر على أخذ المسائل من كتب الفقه وضبط أقوال الفقهاء كما لا يخفى مع أن المراد منه المقلد بقرينة جعل الاجتهاد شرط الاولوية اه وهى كذا فى ايضاح الاصلاح وجوز فى العناية أن يراد بالجاهل المقلد لكونه ذكرى مقابلة المجتهد وان يراد من لا يحفظ شيئاً من أقوال الفقهاء وهو المناسب لسياق الكلام لقوله فى دليل الشافعى ولا قدرة بدون العلم ولم يقل بدون الاجتهاد اه وأما معناه لغة واصطلاحاً فقد منهاهما وأما حكمه فهو غلبة الظن بالحكم مع احتمال الخطأ ورأيت فى حجج الدلائل ان الظن الغالب غير غلبة الظن لتغير الثانى دون الاول وقد يقال المقلد أيضاً يعمل بفتوى غيره ولو أخذها من الكتب وحاصل شرائط المجتهد على ما فى التساوى والتحرير بالاسلام والبأنوع والعقل وكونه فقيهاً النفس بمعنى شديد الفهم بالطبع وعلمه باللغة والعربية أى الصرف والنحو والمعانى والبيان والاصول وكونه حاكماً بالعلم كتاب الله تعالى

إذا تعين للقضاء وجب عليه قبوله وإذا تركه أثم ومالم يتعين فالترك أفضل وإذا كان الجاهل أهلاً للقضاء فمضى يتعين قال في النهر وأقول وجود الجاهل لا يمنع من نعيه وذلك أنه إذا لم يوجد غيره ولم يقبل أثم وإن وجد جاهل تصح توليته (قوله ثم حقيقة الانتقال إنما يتحقق الخ) قال الرملي قال في تصحيح القدوري وقال الأصوليون أجمع لا يصح الرجوع عن التقليد بعد العمل بالاتفاق وهو المختار في المذهب وقال الامام أبو الحسن الخطيب في كتاب الفتاوى والمفتي على مذهب إذا أفتى بكون الشيء كذا على مذهب امام ليس له أن يقلد غيره ويقتي بخلافه لانه محض تشبه وقال أيضاً انه بالتزامه مذهب امام ٢٨٩ يكلف به مالم يظهر له غيره والمقلد

لا يظهر له اه قلت وفي التحرير لابن الهمام مسألة لا يرجع فيما قلد فيه أي عمل به اتفاقاً وهل يقلد غيره في غيره المختار نعم للقطع بانهم كانوا يستفتون مرة واحدة ومرة غيره غير ملتزمين مفتياً واحداً فلو التزم مذهباً معيناً كابي حنيفة والشافعي فهمل يلزمه الاستقرار عليه فقبل نعم والمفتي ينبغي أن يكون هكذا

نعم إلى مما يتعلق بالأحكام وكونه عالماً بالحديث متناً وسنناً وناسخاً ومنسوخاً ولا يشترط فيه بعد صحة العقيدة علم الكلام ولا تفاريع الفقه ولا الذكورية والحرية ولا العدالة فلا فاسق الاجتهاد له عمل بنفسه وأما غيره فلا يعمل به ويشترط كونه عالماً بوجوه القياس وفي الحقيقة اشتراط علمه بالأصول يغني عنه ولا بد من معرفة الاجماع ومواقفه ومن معرفة عادات الناس فالخاصة ان الشرائط أربعة عشر شرطاً وأما ركضه فالجتهاد وهو ما قدمناه والمجتهدين فيه وهو حكم شرعي ظني عليه دليل (قوله والمفتي ينبغي أن يكون هكذا) أي موثقاً به في دينه وعقاده إلى آخره وأن يكون مجتهداً قال في فتح القدير واعلم ان ما ذكر في القاضي ذكر في المفتي فلا يفتي الا المجتهد وقد استقر رأي الأصوليين على ان المفتي هو المجتهد فاما غير المجتهد ممن يحفظ أقوال المجتهد فليس مقيماً والواجب عليه اذا سئل أن يذكر قول المجتهد كابي حنيفة على جهة الحكاية فعرف أن ما يكون في زماننا من فتوى الموحدين ليس بفتوى بل هو نقل كلام المفتي لناخذ به المستفتي وطريق نقله لذلك عن المجتهد أحد أمرين إما أن يكون له سند فيه أو يأخذه من كتاب معروف تداولته الأيدي فهو كتب محمد بن الحسن ونحوهما من التصانيف المشهورة للمجتهدين لانه بمنزلة الخبر المتواتر والمشهور وهكذا ذكر الرازي فعلى هذا لو وجد بعض نسخ النوادر في زماننا لا يحل عزومها إلى محمد ولا إلى أبي يوسف لانها لم تشتهر في عصرنا في ديارنا ولم تتداول نعم اذا وجد النقل عن النوادر مثلاً في كتاب مشهور معروف كالمسألة والمبسوط كان ذلك تعويلاً على ذلك الكتاب فلو كان حافظاً للاقتاويل المختلفة للمجتهدين ولا يعرف الحجة ولا قدرة له على الاجتهاد للترجيح لا يقطع بقول متايفتي به بل يحكمهم المستفتي فيختار المستفتي ما يقع في قلبه انه الاصول ذكره في بعض الجوامع وعنده أي لا يجب عليه حكاية كلها بل يكفيه أن يحكي قولاً منها فان المقلد له أن يقلد أي مجتهد شاء فاذا ذكر أحدها فقلده حصل المقصود نعم لا يقطع عليه فيقول جواب مسألتك كذا بل يقول قال أبو حنيفة حكم هذا كذا نعم لو حكم الكل فلا خذ بما يقع في قلبه انه الاصول أولى والا فالعامة لا عبرة بما يقع في قلبه من صواب الحكم وخطائه وعلى هذا اذا استفتي فقيهان عن مجتهدين فاختلعا عليه الأولى بأن يأخذ بما عيّل اليه قلبه منهما وعندى انه لو أخذ بقول الذي لا يعمل اليه قلبه جاز لان ذلك المثل وعدمه سواء والواجب عليه تقليد مجتهد وقد فعل أصاب ذلك المجتهد أو أخطأ وقالوا المنة تنقل من مذهب إلى مذهب باجتهاد وبرهان أثم يستوجب التعزير قبل الاجتهاد وبرهان أولى ولا بد أن يراد به هذا الاجتهاد معني التحرر وتحكيم القلب لان العامي ليس له اجتهاد ثم حقيقة الانتقال إنما

وقيل لا وقيل كمن لم يلتزم ان عمل بحكم تقليدا لا يرجع عنه وفي غيره له تقليد غيره وهو الغالب على الظن لعدم ما يوجب شرعاً ويخرج منه جواز انبساطه للرخص ولا يمنع منه مانع شرعي اذ لا انسان أن يسلك الاخف عليه اذا كان له اليه سبيل بأن لم يكن عمل بالخرف فيه اه

٢٧ - بحر سادس - والشيخ حسن الشرنبلالي رسالة سماها العقد الفريد في جواز التقليد وذكر فيها ما حاصله ان دعوى الاتفاق على عدم الرجوع فيما قلد فيه ذكرها الآدمي وابن الحاجب وتبعهما في جمع الجوامع وغيره وذكر العلامة ابن أبي شريف ان في كلام غيرهما ما يشعر باثبات الخلاف بعد العمل فله التقليد بعده بقول غيره وذكره عن الزركشي العلامة ابن أمير حاج والسيد بادشاه في شرحهما على التحرير رأي فيجوز اتباع القائل بالجواز وأيضاً القول بالمنع ليس على إطلاقه لانه محمول على ما إذا بقي من آثار الفعل السابق أثر يؤدي إلى تلفيق العمل بشئ مركب من مذهبين كتمتلك الشافعي في مسج بعض

الرأس والامام مالك في طهارة السكاب في صلاة واحدة كذا ذكر العلامة ابن حجر والرملي في شرحهما على المنهاج وفي كلام ابن الهمام ما يفيد ذلك في غير ٢٩٠ هذا المحل أو المراد بجمع المرجوع فيما قلده اتفاق الرجوع في خصوص العين لا خصوص

تتحقق في حكم مسألة خاصة قلده فيه وعمل به والا فقلوه قلادت أبا حنيفة فيما أفنى به من المسائل والتزمت العمل به على الاجمال وهو لا يعرف صورها ليس حقيقة التقليد بل هذا حقيقة تتعلق بالتقليد أو وعده كانه التزم أن يعمل بقول أبي حنيفة فيما يقع له من المسائل التي تتعين في الوقائع فان أرادوا هذا الالتزام فلا دليل على وجوب اتباع المجتهد المعين بالترام نفسه ذلك قولاً أو نية شريفاً بل الدليل اقتضى العمل بقول المجتهد فيما احتاج اليه بقوله تعالى فاسألوا أهل الذكرا ان كنتم لا تعلمون والسؤال انما يتحقق عند طلب حكم الحادثة المعينة وحينئذ اذا ثبت عنده قول المجتهد وجب عمله به والغالب ان مثل هذا الزامات منهم لكف الناس عن تتبع الرخص والا أخذ العاصي في كل مسألة بقول مجتهد قوله أخف عليه وأنا لا أدري ما يمنع هذا من النقل أو العقل وكون الانسان يتبع ما هو أخف على نفسه من قول مجتهد يسوغ له الاجتهاد وما علمت من الشرع ذمه عليه وكان صلى الله عليه وسلم يحب ما خفف عن أمته الى هنا ما في فتح القدير ولم يسطر أصحابنا الكلام على المفتي والمستفتي في المتن والشروح وانما ذكر أصحاب الفتاوى بعض مسائلهما وقد بسط الكلام علم ما في الروض في كتاب القضاء وأحييت نقله لان قواعدنا لا نأباه ثم أنه بعد على نقل البعض لمذهبنا والله تعالى أعلم قال

فوفصل في المفتي ١٠ فان لم يكن غيره تعين عليه وان كان غيره فهو فرض كفاية ومع هذا لا يحل التسارع الى ما لا يتحقق ويشترط اسلام المفتي وعد التفتد فتوى الفاسق ويعمل لنفسه باجتهاده ويشترط تيقظه وقوة ضبطه وأهلية اجتهاده فمن عرف مسألة أو مسألتين أو مسائل بادلته لم تجز فتواه بها ولا تقليده وكذا من لم يكن مجتهداً ولو مات المجتهد لم تبطل فتواه بل يؤخذ بقوله فعلى هذا من عرف مذهب مجتهد ويحرفه جاز أن يفتي بقول ذلك المجتهد وليضف الى المذهب ان لم يعلم أنه يفتي عليه ولا يجوز لغير المتبحر الا في مسائل معلومة من المذهب ١١ فرع ١٢ ليس للمجتهد تقليد مجتهد ولو حدثت واقعة قد اجتهد فيها وجب اعادته ان نسي الدليل أو تجدده مشكل ١٣ فرع ١٤ المنتسبون الى مذهب امام اما عوام فتقليد هم مفرغ على تقليد الميت فقد مر واما مجتهدون فلا يقدرون فان وافق اجتهاده اجتهادهم فلا بأس وان خالفه أحياناً ومن لم يبلغ رتبة الاجتهاد بل وقف على أصول امامه وتمكن من قياس ما لم ينص عليه على المنصوص فليس بمقتد في نفسه بل هو واسطة فان نص صاحب المذهب على الحكم والعلة التحق به غير المنصوص ولو نص على الحكم فقط فله أن يستنبط العلة ويقيس وليقل هذا قياس مذهبه لا قوله وان اختلف نص امامه في مشتهرين فله التخير بين من أحدهما الى الاخرى ١٥ فرع ١٦ للفتي أن يغلط للزجر متولاً كما اذا سأله من له عبد عن قتله وخشى أن يقتله جاز أن يقول ان قتله قتلناك متأولاً لقوله صلى الله عليه وسلم من قتل عبداً قتلناه وهذا اذا لم يترتب على اطلاقه مفسدة واختلاف المفتين للمجتهدين والله تعالى أعلم

فوفصل في المستفتي ١٧ يجب أن يستفتي من عرف علمه وعدالته ولو باخبار ثقة عارف أو باستفاضة والابحث عن ذلك فلو خفيت عدالته الباطنة اكتفى بالعدالة الظاهرة ويعمل بفتوى عالم مع وجود اعلم جهله فان اختلفا ولا نص قدم الاعلم وكذا اذا اعتقد أحدهما اعلم أو أروع ويقدم الاعلم على

المجنس وذلك بنقض ما فعله مقلداً في فعله اماماً لانه لا يملك ابطاله بامضائه كما لو قضى به فلو صلى ظهر اجمع ربح الرأس ليس له ابطالها باعتقاده لزوم مسخ السكك وأما لو صلى يوم ما على مذهب وأراد أن يصلي يوماً آخر على غيره فلا يمنع منه اه وقد بسط الكلام فيها فراجع ما ذكره المحقق من جواز تتبع الرخص رده ابن حجر وزعم انه مخالف للاجماع وانتصر له العلامة خير الدين في حاشيته هنا بكلام طويل ومنع دعوى الاجماع فراجع ما يؤيد منعه ما في شرح ابن أمير حاج بعد نقله الاجماع عن ابن عسكنا البر حيث قال ان صح احتاج الى جواب ويمكن أن يقال لا نسلم صحة دعوى الاجماع اذ في تعسيق المتبوع للرخص عن أحد روايتان وجمال القاضي أبو يعلى الرواية المفسدة على غير متناول ولا مقلد وذكر بعض المناهضة ان قوى

دليل أو كان عاميلاً لا يفسق وفي روضة النووي وأصلها عن حكاية الحنطى وغيره عن ابن أبي هريرة انه لا يفسق الا ورع به ثم لعله محمول على نحو ما يجتمع له من ذلك ما لم يقل بجموعه مجتهد كما أشار اليه المصنف اه وسعيد كالمؤلف عن الشارح ان في فسقه وجهين أو جهه اعادته والله سبحانه أعلم (قوله بقول مجتهد قوله أخيف) قال الرملي الجملة من المبتدأ والخبر نعت للمجتهد



الاورع ولو اُجيب في واقعة لا تتكرر ثم حدثت لزم إعادة السؤال ان لم يعلم استنادا للجواب الى نص  
 أو اجماع وان لم تضمّن نفسه الى جواب المفتى استحب سؤال غيره ولا يجب ويكفي المستفتى بعث  
 رقعة أو رسول ثقة ومن الادب أن لا يسأل والمفتى قائم أو مشغول بما يمنع تمام الفكر وأن لا يقول  
 بجوابه هكذا قلت أنا ولا يطاق اليه بدليل فان أرادته فوقت آخر وليين موضع السؤال وينقط المشتبه  
 في الرقعة ويتأملها لاسيما آخرها ويتثبت ولا يقدم الاسراع مع التحقيق وان يشاور فيما يحسن  
 اظهاره من خسر متاهلا وان يصلح لمنا فاحشا ولا يشغل بياض بخط كمال بلحق بشئ وبين خطه بقلم  
 بين قلمين ولا بأس بكتبه الدليل لا السؤال ولا يكتب خلف من لا يصلح وله أن يضرب عليه ان أمن  
 فتمت وان سخط المسالك وينتهي المستفتى عن ذلك وليس له حبس الرقعة وينبغي للامام أن يبحث  
 عن أهل العلم عن يصلح للفتوى ليمنع من لا يصلح وليكن المفتى متزها عن خوارم الروعة فقهه  
 النفس سليم الذهن حسن التصرف ولو عبد أو امرأة أو آخرس تفهم اشارته وليس هو كالشاهد في  
 رد فتواه لقراءة وحر نفع وتقبل فتوى من لا يكفر ولا يفسق ببدعة كشهادته ويقتى ولو كان قاضيا  
 وفي اشتراط معرفة الحساب لتصحيح مسائله وجهان ويشترط أن يحفظ مذهب امامه ويعرف  
 قواعده وأسانيه وليس للأصولي الماهر وكذا الباحث في الخلاف من أئمة الفقه وقول المناظرين  
 أن يقتى في الفروع الشرعية ولا يجب افتاء فيما لا يقع ويحرم التساهل في الفتوى واتباع المحلل  
 ان فسدت الاغراض وسؤال من عرف بذلك ولا يقتى في حال تغير اخلاقه وخوجه عن الاعتدال  
 ولو فرح ومدافعة أخصين فان أفتى معتقدا ان ذلك لم يمنعه عن ذلك الصواب صحت فتواه وان خاطر  
 والاولى أن يتبرع بالفتوى فان أخذ رزقا من بيت المال حازا لان تعينت عليه وله كفاية ولا يأخذ  
 أجره من مستفتى فان جعل له أهل البلد رزقا حازوا واستؤجر جاز والاولى كونها باجرة مثل كتبه  
 مع كراهة وله قبول هدية لا رشوة على فتوى المسابر يد على الامام أن يفرض للمدرس ومفت كفايته  
 ولكل أهل بلد اصطلاح في اللفظ فلا يجوز أن يقتى أهل بلد بما يتعلق باللفظ من لا يعرف  
 اصطلاحهم وليس له العمل والفتوى باحد القولين أو الوجهين من غير تعويل عليه في القولين أن  
 يعمل بالمتأخران علمه والافنا الذي رجحه الشافعي والازمه البحث عنه فان كان أهلا اشتغل به متعرفا  
 لذلك من القواعد والمأخذ والاتقاه من نقلة المذهب فان عدم التمر جميع توقف وحكم الوجهين  
 كالقولين لكن لا عبرة بالمتأخر الا اذا وقع من شخص فان اختلفوا في الارجح ولم يكن أهلا للترجيح  
 اعتمد ما صححه الاكثر والاعلم والاتوقف والعمل بالجديد من قولي الشافعي الا في نحو ثلاثين مسألة  
 وان كان في الرقعة مسائل رتب الاجوبة على ترتيبها ويكره أن يقتصر على فيه قولان اذا لا يفسد  
 ولا يطلق حيث التفصيل فهو خطأ ويجب على ما في الرقعة لا على ما يعلمه وان أراد ان أراد كذا  
 فجوابه كذا ويجب الاول في الناحية اليسرى وان شاء غيرها لا قبل البسملة وليكتب الحمد لله وليختتم  
 بقوله والله أعلم ولا يفتح أن يقول في الجواب عندنا وان تعلقت بالسلطان دعاه فقال وعلى السلطان  
 سنده الله أو شدا زاره ويكره أن يظل الله بقاءه ويختصر جوابه ويوضح عبارته وان سئل عن تكلم  
 بكفر متاول قال يسئل ان أراد كذا فلا شئ عليه وان أراد كذا فاستتاب فان تاب قبلت توبته والا قتل  
 وان سئل عن قتل أو جرح احتياط وذكر شروط القصاص وبين قدر التعزير ويكتب على المصق  
 من الورقة وان صاقت كتب في الظهور والخامسة اولى لا ورقة أخرى ويشافهه بما عليه بل ان  
 اقتضاهما السؤال لم يقتصر على أحدهما ولا يلقيه على خصمه فان وجب الاقتاء قدم السابق بفتوى

(قوله ويكره أن يقتصر  
 على فيه قولان) أي على  
 قوله في الجواب فيه  
 قولان

ثم أقرع نعم يجب تقديم نساء ومسافر بن تهموا أو تضرروا بالتحالف إلا أن ظهر تضرر غيرهم بكثرتهم  
وان سئل عن الأخوة فصل في جوابه ابن الأيوبي أولاب أولام وان كان في الفريقضة قول قال الثمن  
عائلا وان كان في الورثة من يسقط بحال دون حال بينه ويكتب تحت الفتوى الصحيحة ان عرف أنها  
لاهل الجواب صحيح ونحوه وله أن يجب ان رأى ذلك ويختصر وان جهل حاله يبحث عن حاله فان لم  
يظهر له فله أمره بابدالها فان تعسر أجاب بلسانه وان عدم المفتي في بلدته وغيرها ولا من ينقل له حكمها  
فلا يؤخذ صاحب الواقعة بشئ يصيبه اذ لا تكليف **فرع** في افتائه ثم رجوع قبل العمل كف  
عنه وكذا اذ انكح امرأة بفتواه ثم رجوع لزمه فراقها كما في القبلة وان رجوع بعد العمل وفقد خالف  
دليلا قاطعا نقضه والا فلا وان كان المفتي يقلد الامام فنص امامه وان كان اجتهدا في حق كالدليل  
القطعي وعلى المفتي اعلامه برجوعه قبل العمل وكذا بعد ان وجب النقص وان أ تلف بفتواه لا يغرم  
ولو كان أهلا اه والله تعالى أعلم

**فصل يجوز تقليد من شاء من المجتهدين** وان دونت المذاهب كالיום وله الانتقال من مذهب  
لكن لا يتبع الرخص فان تتبعها من المذاهب فهل يفسق وجهان اه قال الشارح اوجهها  
لا والله سبحانه أعلم وقد عقد في أول التارخانية فصلا في الفتوى حاصل الاول ان أبا يوسف قال  
لا تحل الفتوى الا لمجتهد ومحمد بن حنبل اذا كان صواب الرجل أكثر من خطائه وعن الاسكاف أن  
الاعلم بالبلد لا يسعه تركها واختلافوا في الافتاء ماشيا جوزه البعض ومنعه آخر واختار الاسكاف  
أن يفتي أن كان شيا ظاهرا والا لا وكان ابن سلام اذا ألح عليه المستفتي وقال جئت من مكان بعيد يقول  
فلا نحن ناديناك من حيث جئتنا \* ولا نحن عمننا عليك المذاهب ولكن اختار الفقيه أبو الليث  
أنه لا يقول له ذلك أول مرة فان ألح أجابه بذلك وحاصل الثاني أن اختلاف أئمة الهدى توسعة على  
الناس فان كان الامام في جانب وهما في جانب خير المفتي وان كان أحدهما مع الامام أخذ بقولهما  
الا اذا اختلف المشايخ على قول الاخر فيتبعهم كما اختار الفقيه أبو الليث قول زفر في مسائل وان  
اختلف المتأخرون أخذ بقول واحد فلم يجد من المتأخرين مجتهدا برأيه اذا كان يعرف وجه الفقه  
ويشاور أهله ولا يجوز له الافتاء بالقول المهجور بحر منفعة ولا برجوع عليه دنيا ورد مفت زرا على  
خياط مستفت وقلمه من ثوبه تحرزا عن شبهة الرشوة ومن شرائطها حفظه الترتيب والعديل بين  
المستفتين لا يميل الى الأغنياء وأعوان السطان والأمراء بل يكتب جواب السابق غنيا كان أو فقيرا  
ومن آدابه أن يأخذ الورقة بالحرمة ويقرأ المسئلة بالبصرة مرة بعد مرة حتى يتضح له السؤال ثم يجب  
واذا لم يتضح السؤال سال من المستفتي ولا يرمى بالكاغذ الى الارض وهو لا يجوز وكان بعضهم  
لا يأخذ الرقعة من يد امرأة ولا صبي وكان له تلميذ يأخذ منهم ويجمعها ويرفعها فيكتبها تعظيما للعلم  
والاحسن أخذ المفتي من كل أحد تواضعا ويجوز للشاب الفتوى اذا كان حافظا للروايات واقفا  
على الدرايات محافظا على الطاعات مجانبيا للشهوات والشبهات والعالم كبير وان كان صغيرا والمجاهل  
صغير وان كان كبير او صحيح في السراحيمة أن المفتي يفتي بقول أبي حنيفة على الإطلاق ثم يقول أبي  
يوسف ثم يقول محمد ثم يقول زفر والحسن بن زياد ولا يخير اذ لم يكن مجتهدا واذا اختلف مفتيان يتبع  
قول الفقيه منهما بعد أن يكون أورعهما وينبغي أن يكتب عقب جوابه والله أعلم ونحوه وقيل في  
العقائد يكتب والله الموفق ونحوه وكره بعضهم الافتاء والصحيح عدم الكراهة للأهل ولا ينبغي  
الافتاء الا لمن عرف أقاويل العلماء وعرف من أين قالوا فان كان في المسئلة خلاف لا يختار قولا

وفصل في التقليد

(قوله نقولوا عن أصحابنا انه لا يحل لاحد الخ) قال الرمي هذا مروى عن أبي حنيفة رجه الله تعالى وكلامه ههنا وهم ان ذلك مروى عن المشايخ كما هو ظاهر من سياقه (قوله بل يجب الافتاء وان لم يعلم من أين قال) اعترضه المحشي الرمي فقال هذا مصاد لقوله لا يحل لاحد أن يفتي بقولنا حتى يعلم من أين قلنا اذ هو صريح في عدم جواز الافتاء لغير أهل الاجتهاد فكيف يستدل به على وجوبه فنقول ما يصدر من غير الأهل ليس بافتاء حقيقة وانما هو حكاية عن المجتهدين قائل بكذا وباعتبار هذا المحظ تجوز حكاية قول غير الامام فكيف يجب علينا الافتاء بقول الامام وان أفنى المشايخ بخلافه ونحوه انما نحكي فتواهم لا غير فليتامل اه قات ويشهد له ما في التتارخانية قال صاحب الاقضية أبو جعفر بعد ما بين أهلية القضاء ولا ينبغي لاحد أن يقضى بالناس الا من كان هكذا يريد به ان المفتي ينبغي أن يكون عدلا عالما بالكتاب والسنة واجتهادا للرأي قال الآن يفتي بشئ قد سمعناه فانه يجوز وان لم يكن عالما بالكتاب والسنة لانه حاله ما سمع من غيره فهو بمنزلة الراوي في باب الاحاديث فيشترط فيه ما يشترط في الراوي من النقل والضبط والعدالة وفي الظهيرية روى عن أبي حنيفة انه قال لا يحل لاحد أن يفتي بقولنا ما لم يعلم من أين قلنا وان لم يكن أهل الاجتهاد لا يحل له أن يفتي الا بطريق الحكاية فيحكي ما يحفظ من أقوال الفقهاء اه فقوله فيحكي ما يحفظ الخ باطلا لانه يفيد عدم وجوب التزام حكاية مذهب الامام نعم ما ذكره المؤلف يظهر بناء على القول بان ٢٩٣ من التزم مذهب الامام لا يحل له

تقليد غيره في غير ما عمل به وقد علمت ما قدمناه عن التحرير انه خلاف المختار وانت ترى أصحاب المتون المعتمدة قد عمشون على غير مذهب الامام واذا أفنى المشايخ بخلاف قوله لفقد الدليل في حقهم فحين نتبعهم اذ هم أعلم وكيف يقال يجب علينا الافتاء بقول الامام لفقد الشرط وقد أقرانه قد فقد الشرط أيضا في حق المشايخ فهل تراهم

يجيب به حتى يعرف حجه وينبغي السؤال من أفقه أهل زمانه فان اختلفوا تحرى اه وصح في المحاوي القدسي أن الامام اذا كان في جانب وهم في جانب والاصح أن الاعتبار لقوة المدرك فان قلت كيف جاز للمشايخ الافتاء بغير قول الامام الأعظم مع أنهم مقلدون قلت قد أشكل على ذلك مدة طويلة ولم أرفيه جوابا بالافهمته الآن من كلامهم وهو أنهم نقولوا عن أصحابنا انه لا يحل لاحد أن يفتي بقولنا حتى يعلم من أين قلنا حتى نقل في السراجية أن هذا سبب مخالفة عصام للإمام وكان يفتي بخلاف قوله كثيرا لانه لم يعلم الدليل وكان يظهر له دليل غيره فيفتي به فقول ان هذا الشرط كان في زمانهم أما في زماننا فيكتفي بالحفظ كما في القنية وغيرها فيحل الافتاء بقول الامام بل يجب وان لم نعلم من أين قال وعلى هذا فما صححه في المحاوي مبني على ذلك الشرط وقد صححوا أن الافتاء بقول الامام فينتج من هذا أنه يجب علينا الافتاء بقول الامام وان أفنى المشايخ بخلافه لانهم انما أفتوا بخلافه لفقد شرطه في حقهم وهو الوقوف على دليله وأما نحن فلما الافتاء وان لم نقف على دليله وقد وقع للمحقق ابن الهمام في مواضع الرد على المشايخ في الافتاء بقولهم ما به لا يعدل عن قوله الاضعف دليله وهو قوي في وقت العشاء لكونه الاحوط وفي تكبير التثنية في آخر وقته الى آخرها ذكره في فتح القدير لكن هو أهل للنظر في الدليل ومن ليس بأهل للنظر فيه فعليه

ارتكبا وامنكرا والحاصل ان الانصاف الذي يقبله الطبع السليم ان المفتي في زماننا ينقل ما اختاره المشايخ وهو الذي مشى عليه العلامة ابن السلي في فتاواه حيث قال الاصل ان العمل على قول أبي حنيفة رجه الله تعالى ولذا ترجح المشايخ دليله في الغلب على دليل من خالفه من أصحابه ويحبون عما استدل به بخلافه وهذا أمانة العمل بقوله وان لم يصرحوا بالفتوى عليه اذ الترجيح كصريح التصحيح لان المرجوح طائفة بمقابلته بالراجح وحينئذ فلا يعدل المفتي ولا القاضي عن قوله الا اذا صرح أحد من المشايخ بان الفتوى على قول غيره فليس للقاضي أن يحكم بقول غير أبي حنيفة في مسألة لم يرجح فيها قول غيره ورجوا فيه ادليل أبي حنيفة على دليله فان حكم فيها حكمه غير ماض ليس له غير الانتقاض والله تعالى أعلم وهو الذي مشى عليه الشيخ علاء الدين المحصفي أيضا في صدر شرحه على التنوير حيث قال وأما نحن فعملنا اتباع ما رجوه وما صححوه كالأقوال فتوافق حياتهم فان قلت قد يكون أقوالا بلا ترجيح وقد يختلفون في التصحيح قلت يعمل بمثل ما علموا من اعتبار تغيير العرف وأحوال الناس وما هو الارفق وما ظهر عليه التعامل وما قوى وجهه ولا يخلو الوجود ممن يميز هذا حقيقة لا ظنا وعلى من لم يميز أن يرجع لمن يميز لبراءة ذمته اه والله تعالى أعلم (قوله لكن هو أهل للنظر) الاستدراك بالنظر الى قوله لا يعدل عن قوله الاضعف دليله يعني ان مثل المحقق له أن يقول ذلك لانه أهل للنظر في الدليل وأما مثلنا فلا يجوز له العدول عن قول الامام أصلا

وكره التقليد لمن خاف  
الحيف وان أمنه لا

(قوله الا ان كان السلطان  
يكرهه أن يفصل الخصومات  
الخ) قال الرملي هذا  
صرح في ان السلطان أن  
يقضي بين الخصمين وبه  
صرح في الفواكه البدرية  
حيث قال المحاكم اما الامام  
أو القاضي أو المحكم أما  
الامام فقد قال علماؤنا  
حكم السلطان العادل بنفذ  
واختلفوا في المرأة فيما  
سوى الحدود والقصاص  
اه وسياقي في شرح  
قوله وتقضي المرأة في غير  
حد وقود انها تصلح  
للسلطنة وفي الخلاصة  
جنس آخر وفي النوازل  
السلطان اذا حكم بين اثنين  
لا ينفذ وفي أدب القاضي  
للمخالف ينفذ وهو الأصح  
وقال القاضي الامام وهذا  
أصح وبه يفتي اه ذكره  
في الفصل الرابع من  
كتاب القضاء فظهر ضعف  
الرواية التي نقلها ابن حجر  
عن أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى (قوله الظاهر  
جواز جبره) بخالفه ما في  
الاختيار حيث قال ومن  
تعين له يفترض عليه  
ولو امتنع لا يجبر عليه اه  
(قوله ولم أر حكم ما لو خاف  
الجور مع التعيين) قد ذكر

الاقتناء بقول الامام والمراد بالاهلية هنا أن يكون عارفا بمخبرين الا قايلا له قدرة على ترجيح بعضها  
على بعض ولا يصير الرجل أهلا للفتوى ما لم يصير صوابه أكثر من خطائه لان الصواب متى كثر  
فقد غلب ولا عبرة بالغلب بمقابلة الغالب فان أمور الشرع مبنية على الأعم الاعقاب كذا في الوصول الحجة  
من كتاب القضاء وفي مناقب الكردي قال ابن المبارك وقد سئل متى يحل للرجل أن يفتي ويولي  
القضاء قال اذا كان بصيرا بالحديث والراي عارفا بقول أبي حنيفة حافظا له وهذا محمول على احدى  
الروايتين عن أصحابنا وقبل استقرار المذهب أما بعد التقرر فلا حاجة اليه لانه يمكنه التقليد  
اه ومن الجب ما سمعت من بعض حنفية عصرنا حين تسكمت قديما معه فيم ان قال لما أفتي  
المشايخ بشي علمنا أنه قول الامام فقلت أنه خطأ لانهم يبينون قول الامام في ظاهر الرواية ثم يقولون  
الفتوى على قول أبي يوسف أو محمد أو زفر وسمعت من بعضهم أنه يقول الكل عن أبي حنيفة قلت  
نعم لكن ما خرج عن ظاهر الرواية فهو مرجوح عنه لما قرره في الاصول من عدم إمكان صدور  
قولين مختلفين متساويين من مجتهد والمرجوح عنه لم يبق قول له كما ذكره (قوله وكره التقليد  
لمن خاف الحيف) كما لا يكون ذريعة الى مباشرة الظلم وهنا سجتان التقليد أي النصب  
من السلطان والتقليد أي قبول تقليد القضاء وهي الاولى والحيف بمعنى الجور والظلم من خاف عليه  
يحيف اذا جاور وخوف عدم إقامة العدل ليجزئه كخوف الجور فلوقال المؤلف ان خاف الحيف  
أو العجز لكان أولى لان أحدهما يكفي نص عليه القديري والمراد بالكره كراهة التجريم  
لان الغالب الوقوع في محظوره حينئذ ومحمل الكراهة ما اذا لم يتعين عليه فان انحصر صار فرض  
عين عليه وعليه ضبط نفسه الا ان كان السلطان يمكن أن يفصل الخصومات ويتفرغ لذلك كذا  
في فتح القدير واذا لم يمكن السلطان فصل القضايا وفي البلد قوم صالحون له اتقوا كلهم كذا في البرازية  
ولم أره هل يفسق الممتنع الظاهر نعم لتركه الفرض الآن يقال ان للمتبع في الغالب تأويل وهو مانع  
من الفسق ولم أر الا نهل يجبر الممتنع المتخلف فيه الظاهر جواز جبره على القبول لا يضطر الناس  
اليه كاطعام المضطر وسائر فروض الكفاية عند التعيين وكذا جواز جبر واحد من المتأهلين وغير  
المتأهل كالمعدوم (قوله وان أمنه لا) أي ان أمن الحيف لم يكره التقليد لان كراهة الصحابة  
والتابعين تقابوه ولم يتعرض المصنف لكون الدخول فيه عند الامن رخصة فالأولى تركه أو عزيمة  
فالأولى الدخول فيه للاختلاف قال في البرازية وعامة المشايخ على أن التقليد رخصة والترك عزيمة  
وقد دخل في القضاء قوم صالحون وتحامى منه قوم صالحون وترك الدخول أصح ديناً ودنياً وفي فتح  
القدير وان أمن أبج رخصة والترك هو العزيمة لانه وان أمن فالغالب خطأ ظن من ظن من نفسه  
الاعتدال فظهر منه خلافه اه فالحاصل أنه فرض عين ان تعين وفرض كفاية للمتأهل عند  
وجود غيره لكن رخصة ومكرهه عند خوف العجز أو الحيف وينبغي أن يكون حراماً عند غالب  
ظنه أنه يجور في الحكم ومباح كما قدمناه فيه الاحكام الخمسة أما غير اهل فيجزم عليه الدخول فيه  
قطعا ولم أر حكم ما اذا خاف الجور مع التعيين ومقتضى كلامهم في السكاح أن لا يجوز له القبول فتدبر  
للمحرم على المبيع وان كان فرضا وقد روي ان أبا حنيفة دعي للقضاء ثلاث مرات فإني حتى حبس  
وجلد كل مرة ثلاثين سوطا حتى قال له أبو يوسف لو تقلدت لنفقة الناس فنظر اليه شبه الغضب  
فقال لو أمرت ان أقطع البحر سباحة لكنت أقدر عليه فكان في ذلك قاضيا ونكس رأسه ولم ينظر  
اليه بعد وهذا يدل على كراهة الدخول فيه وهو قول البعض وقد مناه لانه لا يكره للقادر عليه وظاهر

كلام الامام أنه عرف من نفسه عدم القدرة ولذا لم يقبل وبه صرح في فتح القدير أنه لا يجوز القبول  
 الا لمن اجبر عليه ولذا ضرب الامام اياما وقية بدبعضا وخسين وامتنع في الاصحح من القبول ومات على  
 الالباء كذا في البرازية وحاصل ما ذكره البرازي في مناقب روايات الاولى أن الامام لما أكرهه  
 المنصور على القضاء وأبى حبسه وضر به ثلاثة أيام ومات في الحبس مبطونا الثانية أنه حبس مرتين  
 على القضاء والقتل ثم أخرج ولزم بيته ومنع من الجلوس للناس الى أن مات الثالثة أنهم لما عجزوا  
 منه فتلوه بالسب الرابعة أنه طيف به في الاسواق الخامسة أنه لما أحس بالسب سجد فخرحت روحه  
 ساجدا سنة خمس مائة ومن غريب ما وقع أنه جى بجنازته فازدحم الناس فلم يقدر واعي دفنه  
 الا بعد العصر واستمر الناس يصلون عليه على قبره عشرين يوما وحذر من صلى عليه خشون ألفا  
 ثم قال والمجهور على أنه لم يقبل القضاء وأنه مات بالسب وقيل قبله يومين أو ثلاثة لا جيل بر المنصور في  
 عينه ثم ترك ثم اعلم أن واقعة المنصور معه هي الفتنة الثانية للامام والاولى أكرهه ابن هبيرة والى  
 التكويفه على قضائها وضر به على رأسه حتى انتفخ وجهه وحبسه فرأى النبي صلى الله عليه وسلم فامره  
 بما لا يلقاه وتسامه فيها ولم يذكر الشارحون المولى للقضاء وظاهر كلامهم أنه الخليفة أو السلطان وعند  
 الامام الثاني الامير الذي ولده السلطان ناحية وجعل له حراجه وأطلق له التصرف في الرعية وما  
 تقتضيه الامارة له أن يخلد ويغزل بخلاف ما اذا فوض اليه الاموال فقط وعنه أيضا اذا كان القضاء  
 من الاصل ومات القاضي ليس للامير أن ينصب قاضيا وان ولي عشرها وخرجها وان حكم الامير لم  
 يجوز حكمه فاذا جاء هذا المولى بكتاب الخليفة اليه من الاصل لا يكون امضاء لقضائه كذا في  
 البرازية والسلطان أن يفوض التولية للقضاء الى غيره ولو كان المفوض اليه عبدا بطريق النيابة  
 بخلاف ما اذا حكم العبد بنفسه لم يصح ويشترط للسلطان المولى للقضاء البلوغ لما في البرازية مات  
 السلطان وانقضت الرعية على سلطنة ابن صغيره ينبغي أن يفوض أمور التقليد الى وال ويعد هذا  
 الوالى نفسه تبع لابن السلطان لشرفه والسلطان في الرسم هو الابن وفي الحقيقة هو الوالى لعدم  
 حجة الاذن والجمعة لمن لا ولاية له وفيها أيضا السلطان أو الوالى اذا بلغ يحتاج الى تقليد جديد  
 وكذا النصراني اذا استؤمر وفي العبد روايتان ولو اجتمع أهل بلدة على تولية واحد القضاء لم يصح  
 بخلاف ما اذا لو اساطانا بعد موت سلطانهم فانه يجوز منها أيضا ولا بد في حجة التولية من تعيين  
 القاضي فلو قال السلطان وليت عالما أو احدهذين أو فلانا أو فلانا لم يصح أخذاهما في البرازية فلو قال  
 السلطان للوالى قلد من شئت يصح ولو قال قلدا أحد الم يصح كقوله لو كسبه وكل من شئت يصح  
 وكل أحدا اه والتولية للقاضي اما بالمشافهة للقاضي بقوله وليت لك قضاء بلدة كذا أو جعلتك  
 قاضي القضاء ونحو ذلك أو بارسال ثقة اليه بذلك أو بكتاب وفي البرازية كان الفقيه أبو جعفر  
 يقول كان الفقيه أبو بكر الاسكافي يقول تولية القضاء في ديارنا غير صحيح لان المولى لا يواجههم  
 بالتقليد وانما يكتب المنشور ويكتب في كل فصل عادة من تقدم ان شاء الله تعالى فيبطل المقدم  
 ولو محام بعده لا ينقلب صحيحا كما لو كتب انت طالق ان شاء الله تعالى ثم محى المبطل لا يقع الطلاق  
 اه ولا يشترط لجهة التولية قبوله لها وانما يشترط عدم رده بشرط بلوغه الرد كالأولى  
 البرازية السلطان اذا قلده القضاء فرد مشافهة ثم قبل لا يصح وان بعث اليه منشورا أو أرسل اليه  
 فرد ثم قبل ان قبل قبل بلوغ الرد الى السلطان يصح القبول لا بعد بلوغ الرد اليه وكذا لو كبل برد  
 الو كالة ثم يقبل وكذا اذا كتبت المرأة الى رجل زوجت نفسها منك فيبلغ الكتاب اليه فرد ثم قبل

حكمه قريبا عن الفتح  
 حيث قال ومحل الكراهة  
 ما اذا لم يتعين عليه فاذا  
 انحصر صار فرض عين عليه  
 وعليه ضبط نفسه الخ على  
 ان قوله وان كان فرضا  
 يدفع التوقف وما استدلل  
 به تأمل



(قوله ولا ينصب على الغائب) في جامع الفصولين عن فتاوى رشيد الدين القاضي نصب الوصي لو كان وارثه غائبا أو يكتب في نسخة الوصاية أنه جعله وصيا ووارثه غائب مدة السفر اهـ ووفق الشيخ خير الدين في حاشيته على الفصولين بإمكان حمل الأول على ما إذا كان معروفا ولم تكن غيبته منقطعة وعلى ما لم تدع إليه الضرورة قال وسيأتي ما يؤيده وتقدم ما يؤيده أيضا اهـ ويأتي قريبا إن له إقراض مال الغائب ٢٩٦ (قوله ثم رأيت ثامنا الخ) قال الرمي وفي واقعات الناطق رجل مات ووصى إلى رجل

والرسالة كالكتابة اهـ ولم أر لأصحابنا مجموعا ما يستفيد منه القاضي بالتولية وقد دمجته من مواضعه في تلك الحكم الثابت بيمينته أو إقراره أو نكول عن اليمين بعد استيفاء الشرائط الشرعية للحكم وعلا ذلك حبس الممتنع عن أداء الحق ومن وجب عليه تعزير ورأى حبسه لقولهم أنه مفوض إلى رأيه وعلا إقامة التعازير ما كان حقا لله تعالى بلا طلب أحد وما كان حق عبد بطلبه وعلا إقامة الحدود كما صرحوا به في بابها وفي تهذيب القلانسي أنها إلى الامام وامراء الامصار دون امراء السواد وعمل الخراج في الرساتيق اهـ وعلا تزويج اليتامى والايام حيث لا ولي لهم لكن بشرط أن يكتب في منشوره ذلك وظاهر كلامهم في باب الاولياء أنه لا يكفي في هذه توليته له قاضي القضاة وعلا الاستخلاف بالاذن الصريح أو بقوله جعلتك قاضي القضاة والا فلا وعلا ولاية أموال غير المكلفين من لا ولي له وأما من له ولي فلا إلا أن يتصرف غير صالح فله نقضه أو كان مبذرا مبغضا فله منعه كافي بدفع الحانية وعلا ولاية الوقف ولو شرط الواقف أن لا ولاية له في وقفه فشرطه باطل كما قدمناه في الوقف ويبحث عن ولايته في عزل الخائن عنها ولو كان ابن الواقف ويحاسبهم ويحلف من يتهمهم منهم كما قدمناه في الوقف وله نصب الاوصياء ان لم يكن لليت وصى وفي البرازية من التاسع في نصب الوصي من كتاب القضاء قال الامام الحلواني للقاضي أن ينصب الوصي في مواضع اذا كان في التركة دين مهرانا كان الدين أو غيره بشرط امتناع الوارث الكبير من البيع للقضاء أو وصية أو صغير فينصبه القاضي لقضاء الدين أو لتنفيذ الوصية أو لحفظ مال الصغير وكذا لو كان أبو الصغير مبذرا متلفا لمال الصغير ينصب وصيا لحفظ ماله ولو اشترى الوارث من مورثه شيئا ثم اطلع بعد موته على عيب نصب القاضي وصيا حتى يرد له الاب عليه وفيه الخصاف نصب الوصي فيما اذا كان على الميت دين وله وارث كبير غائب بانقطاعه عن بلد المتوفي لا ياتي ولا تذهب القافلة فان لم يكن منقطع لا ينصب وكذا ينصب وصيا على الصغير عند غيبته أبيه وأخيه إلى اثبات حق الصغير ان كانت غيبته الاب منقطعة والا فلا وينصب وصيا عن المفقود لحفظ حقوقه ولا ينصب عن الغائب اهـ فهذه سبعة مواضع علا فيها نصب الوصي ثم رأيت ثامنا قال في القنية اذا كان المدعي عليه أصم أعمى أخرس فالقاضي ينصب عنه وصيا ويأمر المدعي بالخضومة معه ان لم يكن له أب أو جد أو وصيهما اهـ قال في البرازية بعدها ولما يلي النصب اذا كان مأذونا بالاستخلاف وينصب عدلا أمينا كافيا لا يعرف ويثبت ذلك بأخبار عدل ويشترط في نصب الوصي على اليتيم كونه في ولاية القاضي لا التركة وفي الوقف كونه المدعي عليه في ولايته هكذا اختاره القاضي وفيه اختلاف وعلا البيع على المدينين لا يفاء دينه على القول المفتي به كما صرحوا به في الحجر وله ولاية إقراض اللقطه من الملتقط وولاية إقراض مال الغائب وله بيع منقوله اذا خاف عليه التلف اذا لم يعلم مكان الغائب فاذا علم مكانه بعث إليه لانه يمكنه حفظ العين والمسايسة دل هذا على

قاضي انسان ديننا على الميت والوصي غائب نصب القاضي خصما عن الميت حتى يخاصم الغريم ليصل إلى حقه وفي شرح أدب القاضي المنسوب إلى صاحب المحيط ان القاضي ينصب وصيا يدعي عليه وان لم يكن الوارث غائبا في رواية كذا في الفصول العمادية (قوله ويشترط في نصب الوصي على اليتيم الخ) وفي الظهيرية ان الجميع اشترط حضور الصبي عند القاضي في نصب الوصي للزوم الاشارة اليه وفي ميسوط شمس الائمة الحلواني انه لا يشترط في صحة نصب الوصي كونه اليتيم أو التركة في ولايته وفي فتاوى القاضي اذا نصب وصيا في تركة أيتام وهم في ولايته والتركة ليست في ولايته أو كانت التركة في ولايته والايام لم يكونوا في ولايته أو كان بعض التركة في ولايته والبعض لم يكن في ولايته قال شمس

الائمة الحلواني يصح النصب على كل حال ويكون الوصي وصيا في جميع التركة أيما كانت التركة وكان ركن الاسلام على السخدي يقول ما كان من التركة في ولايته بصير وصيا ومالا فلا أدب الاوصياء من فصل النصب وتماه فيه (قوله دل هذا على

انه يملك بعث مال الغائب اليه الخ) هذا مخرج به في الحامية ونصها كافي المحامدية. وللقاضي أن يبعث مال الغائب الى الغائب اذا خاف الهلاك وله أن يأخذ مال اليتيم من والده اذا كان الوالد مسرا ومبذرا ويضعه على يد عدل الى أن يبلغ اليتيم خاتبة في فصل من بعض في الجتهادات (قوله) وأما إقامة الجمع والاعباد فيملكها القاضي ان كانت ٢٩٧ في مشوره) قلت وفي زمانه

يؤذن القاضي بنصب الخطيب اذا مات خطيب الجامع ويكتب الى السلطنة العلية ليقرره فيها وليس مأذونا في نصب الخطيب ابتداء هكذا أخبرني ثرجان القاضي لمحادثة اقتضت ذلك ومقتضى هذا انه ليس له اقامتها بنفسه ولكن كنت مرة في جامع بني أمية وقدامات الخطيب وكان نائباً عن رجل فخرج الاصيل ليخطب

ولا يسأل القضاء

وكان حديث السن والقاضي حاضر في الجامع فغضب من ذلك وأنزله من المنبر وأخرج نائب القاضي فخطب بالناس وضلي وضع الناس وصاروا يتحدثون بان هذه الجمعية لم تصح حيث لم ياذن الخطيب لنايب القاضي فلا أدري هل ذلك جهل من ذلك القاضي أو كان مأذونا والله تعالى أعلم (قوله) ولم أر حكم ما اذا تعين ولم يول الأبدال الخ قال

أولا وله إيفاء ديون الغائب بماله بالمخصص ويسع ماله لا يفاء دينه اذا كان دينه ثابتاً عندده وله الأرسال خلف من نسب الى طلاق زوجته الثلاث اذا أخبره عدلان وان لم يطلبه المرأة الكل من البرازية من نوع في ولاية القاضي قال وليس له أن يزوج أم ولد الغائب وله الاذن بالاتفاق على مال الغائب وزوجته وأولاده وأصله من ماله كما قدمناه في النفقات وله فرض النفقة على الزوج اذا لم يكن صاحب مائدة وطعام كثير وفي جامع الفصولين للقاضي ايداع مال الغائب وله الاذن في بيع شيء بابه ماله لرجل وغاب المشتري لئلا خدثه من ثمنه لو من جنسه ولو كانت ذابة فله الاذن بأجارتها وعلفها من أجرها وله الاذن ببيع التجارية المغصوبة لو كان مال كها غائباً ولو من الغاصب فيحل له وطؤها وان حضر مال كها كان له على ذى اليد ثمنها ولا يملك تزويج أمة الغائب والمجنون وقهر ما وله أن يكاتبها ويبيعهما وله أن يقبض دين غائب من مجبوسه وله أن يضعه عند عدل وله اطلاق مجبوسه بكفيل بنفسه وله الاذن ببيع ودعة خفيف فسادها وربها غائب كصوف وله بيع دار الميت اذا لم يعلم له وارث واذا علم جاز أيضاً حفظاً وله بيع الأبق وله اجارة بيع بيت المفقود لو خيف خرابه لو لم يسكن وله قبض المغصوب الغائب من غاصبه وله أخذ ودعة المفقود وايداعها عند من يثق به اه ما في جامع الفصولين ملخصاً وأما إقامة الجمع والاعباد فيملكها القاضي ان كانت في مشوره والا فلا وقول محمد للقاضي أن يجمع خله المشايخ على هذا كذا في البرازية من أول القضاء وله النظر في الطريق فيمنع متعدياً فيها ابتداء واشراع جناح لا يجوز له نصب القسم كما ذكره في كتاب القسم وله نصب أئمة المساجد ولم أر حكم نصبه للمختصين وينبغي أن يكون له ذلك ان لم ينصب الامام أحدها وأما نصب العاشر والجاوي للزكوات فالى الامام كالأخذ الجزية والخراج وما يتعلق باموال بيت المال (قوله) ولا يسأل القضاء لقوله عليه الصلاة والسلام من طلب القضاء وكل الى نفسه ومن أجبر عليه نزل عليه ملك يسدده أى يلهمه رشده ذكره الصدر الشهيد ولان من طلبه اعتمد على نفسه فيحرم ومن أجبر عليه توكل على ربه فيلهمهم وعالله في السراج الوهاج باخرى بان في طلب القضاء اذ لاواهانة بالعلم لان كل معرض مهان اه وهو يفيد منع العالم من السؤال مطلقاً الا لما جحد جميع القدوري بين النهي عن طلبه والنهي عن سؤاله ففهم الشارحون المغيرة بينهم فقبل الطلب بالقلب والسؤال باللسان كذا في المستصفى وفي النبايع الطلب أن يقول للامام وانى والسؤال أن يقول للناس لو ولانى الامام قضاء بلدة كذا لاجبته الى ذلك وهو بطمع أن يبلغ ذلك الى الامام اه والمراد كراهة السؤال أى تحريراً أى لا يحل كفاي فتح التقدير وليس النهي عن السؤال على اطلاقه بل مقيد بان لا يتعين للقضاء أمان تعين بان لم يكن أحد غيره يصلح للقضاء وجب عليه الطلب صيانة لحقوق المسلمين ودفع الظلم الظالمين واستحب بعض الشافعية طلبه لحامل الذكر لنشر العلم كما في المعراج ولم أر حكم ما اذا تعين ولم يول الأبدال هل يحل بذاه وكذا لم أر

٣٨٥ - بحر سادس في النهر هذا ظاهر في صحة قوليه واطلاق المصنف يعنى قوله ولو أخذ القضاء بالرشوة لا يصير قاضياً برده وأما عدم صحة عزله فمذموم قال في الفتح للسلطان أن يعزل القاضي بريئة وبلا رتبة ولا يعزل حتى يبلغه العزل اه نعم لو قيل لا يحل عزله في هذه الحالة لم يبعد كالوصى العدل قال أبو السعود ونظر فيه السيد المحوى بان ما في الفتح ليس نصاً في صحة عزله

حكم جواز عزله وينبغي أن يحصل بذله للمال كما حل طلبه وان يحرم عزله حيث تعين وأن لا يصح عزله  
وكلاهما يجوز طلبه لا تجوز تولية الطالب في الخلاصة والبرازية والحانية من الوقف طالب التولية  
لا يولى اه فن طلب القضاء أو النظارة أو الوصاية لا يولى وعلاوة بان الطالب موكل الى نفسه وهو  
عاجز فيكون سببا للتضييع المحقوقي وفي وصايا البرازية قال أبو مطيع البلخي أفقي منذيف وعشرين  
سنة فخاراً بت قياما عدل في مال ابن أخيه قط فلا ينبغي أن يتقلد الوصاية أحد وقد قيل اتقوا الواوآت  
الوكالة والوصاية والولاية اه وظاهر كلامهم انه لا تطلب التولية على الوقف ولو كانت بشرط الواقف  
له لا طلاقهم وقدمنا في كتاب الوقف أن له طلب عودها اذا عزل من قاض جديد (قوله ويجوز تقليد  
القضاء من السلطان العادل والمجائر ومن أهل البغي) لان المحابة رضى الله تعالى عنهم تقلدوه من  
معاوية والمحق كان يدعى رضى الله تعالى عنهم ما في نوبته والتابعين تقلدوه من الحجاج وكان جائرا  
أفسق أهل زمانه هكذا قال أصحابنا وفي فتح القدير وهذا نص في مجوز معاوية والمراد في حروجه  
لا في أقضيته ثم انما يتيم اذا ثبت انه ولى القضاء قبل تسليم الحسن رضى الله عنه له وأما بعد تسليمه فلا  
ويسمى ذلك العام عام الجماعة اه ومن العلماء من قال ان الحسن رضى الله عنه لم يسلم له اختيارا  
وانما سلم له لما رأى ما يقع بينهما من قتل المسلمين من كل من الطائفتين فكان مضطرا كما في المسأيرة  
وفي المعراج انعقد الاجماع على بيع معاوية حين سلم له الحسن وما ذكر المؤلف من جواز التقليد  
من المجائر مقيد بما اذا كان يكتف من القضاء بالمحق أما اذا لم يكتف به فلا كما في الهداية لان المقصود  
لا يحصل به والعدل هو الواضع كل شيء في موضعه وقيل هو المتوسط بين طرفي الافراط والتفريط  
سواء كان في العقائد أو في الاعمال أو في الاخلاق وقيل الجامع بين أمهات كالات الانسان الثلاثة  
وهي الحكمة والشجاعة والعفة التي هي أوساط القوى الثلاثة أعنى القوة العقلية والغضبية  
والشهوانية وقيل المطيع لاحكام الله تعالى وقيل المراعى لمحقوق الرعية ذكره الكرماني في شرح  
قوله عليه الصلاة والسلام امام عادل والعدل في اللغة القصد في الامور وهو خلاف الجور وذكر  
الصدر الشهيد في شرح أدب القضاء للخصاف أن أبا بكر رضى الله عنه سئل عن العدل وهو على المنبر  
فقال على البديهة العدل أن تاتي الى أخيك ما مثله أن يرضيك وأطلق في المجائر فشمع المسلم  
والكافر كما ذكره مسكين معزي الى الاصل وظاهره صحة سلطنة الكافر على المسلمين وصحة توليته  
للقضاء وفي فتح القدير ما يخالفه قال واذا لم يكن سلطان ولا من يجوز التقليد منه كما هو في بعض بلاد  
المسلمين غالب عليهم الكفار في بلاد المغرب كقرطبة الآن وبليسية وبلاد الحبشة واقروا المسلمين  
عندهم على مال يؤخذ منهم يجب عليهم أن يتفقوا على واحد منهم يجعلونه واليا فيولى قاضيا ويكون  
هو الذي يقضى بينهم وكذا ينصبوا اماما يصل بهم الجمعة اه وثبوته ما في جامع الفصولين وكل  
مصرفيه والمسلم من جهة الكفار يجوز منه اقامة الجمع والاعباد وأخذ الخراج وتقليد القضاء  
وترويج الايامي لاستيلاء المسلم عليهم وأما طاعة الكفرة فهي موادة ومخادعة وأما في بلاد علمها  
ولاة الكفار فيجوز للمسلمين اقامة الجمع والاعباد ويصير القاضي قاضيا بترضى المسلمين ويجب  
عليهم طلب وال مسلم اه وتصرحه بجواز التقليد من المجائر يدل على أن البغاة اذا اولوا قاضيا ثم جاء  
أهل العدل فرغت قضاياه الى قاضي أهل العدل فانه يعضى حيث كان موافقا أو مختلفا فيه كما في

ويظهر لي أنه يحصل له  
السؤال دون بذل المال  
لانه رشوة لانه اذا تعين  
عليه وساله فلم يوله  
السلطان سقط عنه  
الوجوب فبأي وجه يحصل  
له أن يدفع الرشوة لشي  
لم يبق واجبا عليه وقد  
قال كثير من علمائنا ان  
فرضية الحج تسقط اذا لم  
يتمكن منه الا بدفع  
الرشوة للأعراب فهذا  
أولى وأما مسألة عزله  
وجوز تقليد القضاء من  
السلطان العادل والمجائر  
ومن أهل البغي

فلا شك ان القاضي وكيل  
عن السلطان فاذا تعين  
القاضي للقضاء وجب على  
السلطان أن يوله فاذا  
عزله وهو وكيل عنه صح  
عزله وان أتم جمع المستحق  
(قوله وقد قيل الخ)  
لبعضهم نظما

احذر من الواوآت أربعة  
فهن من الخوف  
واو الولاية والوكا  
لة والوصاية والوقوف  
(قوله وقد منافي كتاب  
الوقف الخ) قال في النهر  
وينبغي أن يخص من  
طلب تولية الوقف ما  
اذا عزل منه وادعى ان

العزل من القاضي الاول بغير حجة فان له طلب العود من القاضي الجديد وحين ذلك يقول له القاضي اثبت أنك  
أهل للولاية ثم يوليئه نص عليه الخصاف وأن تكون التولية مشروطة له واذا ظلم في هذه الحالة فالطالب تنفيذ الشرط

سائر القضاة وهو مصرح به في فصول العمادى ويدل بمفهومه على أن القاضى لو كان من البغاة  
فإن قضاياه تنفذ كسائر فساد أهل العدل لأن الفاسق يصلح قاضيا في الاصح وذكري في الفصول ثلاثة  
أقوال فيه الاول ما ذكرناه وهو المعتقد الثاني عدم النفاذ فاذا رفع الى العادل لا يحضيه الثالث  
حكمه حكم الحاكم يحضيه لو وافق رأيه والا بطله اه وأشار المؤلف بحكمة التقليد من الجائز عادلا  
كان القاضى أو باغيا الى صحة عزل الباغي لقضاة أهل العدل وفي الفصول بحجج واستدلاله الباغي  
لا تنعزل قضاة العدل ويصح عزل الباغي اهم حتى لو انهزم الباغي بعده لا تنفذ قضاياهم بعدهم مالم  
يقدمهم سلطان العدل ثانيا اذ الباغي صار سلطانا بالقهر والغلبة اه وفي شرح با كبير فيما يصح  
تعليقه وما لا يصح قبيل الصنف اعلم أنه لا بد أن يكون الامام مكافحا حرا مسلما عادلا مجتهدا ذا رأى  
وكفاية يسميها بصيرا ناطقا وأن يكون من قریش والامام فيه منع وان لم يوجد في العجم وتعتقد  
بعض أهل الحل والعقد من العلماء المجتهدين والرؤساء لم يعرف اه وتكفي مبايعة واحد وقيل  
لا بد من الاكثر وقيل لا يلزمه عدد وتسامه في المسيرة وعرف المحقق الامامة العظمى في المسيرة بانها  
استحقاق تصرف عام في الدين والدنيا على المسلمين وظاهره أنه لا بد في الامام من عموم ولايته ولذا  
قالوا لا يجوز اجتماع امامين في زمن واحد وقد منأولاً عن الخانسة بماذا يكون سلطانا (قوله فان  
تقليد يسأل ديوان قاض قبله) شروع فيما يفعله القاضى اذا تقلده فان كان في البلد ينهى أن يقرأ  
المنشور على أهل البلدان كتب له وان قدم من خارج ينهى أن يقدم يوم الاثنين أو الخميس لا يسا  
عمامة سوداء وينزل وسط البلد ويقرأ عليهم منشوره ولم أره صريحا الا ان ثم رأيت في شرح أذب  
القضاء للخفاف ثم يطلب ديوان القاضى السابق لانه انما وضع للحاجة فيجعل في يده من له ولاية  
القضاء لان القاضى يكتب تحتين احدهما في يده لاحتمال الحاجة اليها والاخرى في يده الخصم  
ومافي يده لا يؤمن عليه والديوان لغة بريدة الحساب ثم أطلق على الحساب ثم أطلق على موضع  
الحساب وهو معرب والاصل ديوان فبدلت من احدى المضعفين بباء بالتحقيق ولهذا بردي الجمع  
الى أصله فيقال دواوين وفي التصغير دويون لان التصغير وجع التكسير يرد ان الاسماء الى  
أصولها ودونت الديوان أى وضعته وجعته ويقال ان عمر رضى الله تعالى عنه أول من دون الدواوين  
في العرب أى رتب الجرائد للعمال وغيرها كذا في المصباح والمراد به هنا ما ذكره بقوله (وهو  
الجرائد التى فيها السجلات والمحاضر وغيرها) أى الديوان والجرائد جمع خريطة مثل كريمة  
وكرام وهى شبه كيس يشرح من أديم وخرق كذا في المصباح وهذا مجاز لان الديوان نفس السجلات  
والمحاضر لا الكيس كما أفاده مسكين والسجلات جمع سجل وهو لغة كتاب القاضى والمحاضر جمع  
محضر وذكر العلامة خسر وفي شرح الدرر والغرر ان المحضر ما كتب فيه خصوصية المتخاصمين  
عند القاضى وما جرى بينهم من الاقرار من المدعى عليه أو الانكار فيه والتحكم بالبينسة أو النكول  
على وجه برفع الاستباه وكذا السجل والصك ما كتب فيه البيع والرهن والاقرار وغيرها والحجة  
والوثيقة متناولان الثلاثة اه وفي العرف الآن السجل ما كتبه الشاهدان في الواقعة وبقى عند  
القاضى وليس عليه خط القاضى والحجة ما نقل من السجل من الواقعة وعليه علامة القاضى أعلاه  
وخط الشاهدين أسفله وأعطى للخصم وفي قوله ان دون اذا اشارة الى أن تقلده نادر غير كائن لا يتقلده  
الاميرور بعد ثبت النفس اليه أشار مسكين وأراد بغيرها محاسبات الاوقاف وكل شئ كان فيه مصالح  
الناس مما يتعلق بالقاضى المعزول وأطلقه فشمل ما اذا كان الورق من بيت المال أو من مال أرباب

فان تقلد يسأل ديوان  
قاض قبله وهو الجرائد  
التي فيها السجلات  
والمحاضر وغيرها

(قوله ويكتب أسماءهم وأخبارهم الخ) قال في النهر ولا بد أن يثبت عنده سبب وجوب حبسهم وثبوته عند الأول ليس بحجة يعتمدها الثاني في حبسهم لأن قوله لم يبق حجة كذا في الفتح وعلى هذا في شرح أدب القضاء يجب على القاضي كتابة اسم المحبوس الخ يفيدان النظر في حالهم انما هو في النسخة التي بعثها القاضي اليه فلا معنى لوجوب كتابة ما ذكر اذا لم أثر له يظهر اه قلت ورأيت في شرح أدب ٣٠٠ القضاء للإمام حسام الدين عمر بن عبد العزيز بتعليل الوجوب بقوله لا نهر بما يحتاج

القضايا وهو الصحيح وما اذا كان من مال القاضي في الصحيح لانه أخذته تديننا لحفظ أمور المسلمين لا تمولا ويبعث المولى اثنين أو واحدا مأمورا بالقبضاهما من المعزول أو أمينه ويسألان منه شيئا فيجب ان كل نوع في خريطة ليكون أسهل للتناول وهذا السؤال لكشف المحال للزوم العمل بمقتضى الجواب من القاضي فانه التحق بسائر الرعايا بالعزل ثم اذا قضاه ختم عليه خوفا من التغيير وأما ما قيل يكتبان عدد ضياع الوقوف ومواضعها فلا حاجة اليه فان كتب الاوقاف تغني عنه وأشار الى أن المولى بمجرد توليته لا يتأخر عن النظر فيما فوض له فان تأخر لتغير عذر عزله الامام ولذا قال الصدر الشهيد ان عمر رضي الله عنه استتفى رجلا على الشام يقال له حابس بن سعد الطائي على قضاء حص قال له يا حابس كيف تعضي قال أقضي بما في كتاب الله تعالى قال فان لم يكن في كتاب الله تعالى قال فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فان لم يكن في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اجتهد برأي واستشير جلسائي فقال عمر رضي الله عنه أصبت وأحسن ثم لقي عمر ذلك الرجل فقال ما منعك أن تسير الى عمالك قال يا أمير المؤمنين اني رأيت رؤيا ما التني أي خوفتني قال وما هي قال رأيت كأن الشمس والقمر يقتتلان رأيت كأن الشمس أقبلت من المشرق في جمع كثير ورأيت كأن القمر أقبل من المغرب في جمع كثير حتى اقتتلا قال فغأيهما كنت قال مع القمر فقرا عمر رضي الله عنه وجعلنا الليل والنهار آيتين فتمحونا آية الليل وجعلنا آية النهار مبصرة كنت مع القمر في مغرب الشمس أردد اليها عهدي فقتل بعد نصفين مع معاوية فبذل على أن للامام عزل القاضي اذا تأخر وعلى التفاؤل وتماه في شرح أدب القضاء للخصاف (قوله ونظر في حال المحبوسين) أي الجديد لانه نصب ناظر للمسلمين والمراد المحبوس في سجن القاضي فيبعث القاضي ثقة يخصصهم في السجن ويكتب أسماءهم وأخبارهم وسبب حبسهم ومن حبسهم وفي شرح أدب القضاء يجب على القاضي كتابة اسم المحبوس وأبيه وجسده وما حبس بسببه وتاريخه فاذا عزل بعث النسخة التي فيها أسماءهم الى المتولى لينظر فيها وأما المحبوس في سجن الوالي فيجب على الامام النظر في أحوالهم وحاصل ما ذكره الامام أبو يوسف في كتاب الخراج ان من حبس من أهل الدعاة والتلصص والجنايات ولا مال لهم ان نفقتهم في بيت المال وكسوتهم وكذا أسراء المشركين وأن لا يبيت أحد في قيد الرجل مطلوب بدم وينبغي أن يولى على هذا الامر رجلا صالحا يثبت أسماءهم عنده ويدفع نفقتهم وأدهم شهرا بشهر ويدعو كل رجل ويدفع اليه بيده ويعفهم عن الخروج في السلاسل يتصدق عليهم فان هذا شئ عظيم ومن مات منهم ولا ولي له ولا قرابة فان تجهيزه من بيت المال وأمر بالصلاة عليه ونظر في أحوالهم كل أيام فن كان عليه أدب وأدب وأطلق ومن لم يكن له قضية خلى سبيله الى آخر ما ذكره رحمه الله (قوله فن أقر بحق أو قامت عليه بينة أزمه) لان كلامه ما حجة ملزمة وليس المراد بقوله

الى سماع البينة على الافلاس بعد الحبس فلا بد أن يكون ذلك معلوما للقاضي قال ثم القاضي المقاد يأخذ هذه النسخة من القاضي المعزول أيضا الخ ثم قال بعده ولا يلتفت الى قول القاضي المعزول

ونظر في حال المحبوسين فن أقر بحق أو قامت عليه بينة أزمه

فعل ان وجوب كتابة ما ذكر لا ينظر الثاني فيه بل لمحااجة الاول اليه وهي ما ذكره أثر ظاهر ومعنى باهر بل له فوائد أخر ذكرها في شرح أدب القضاء أيضا في الباب الحادي والثلاثين في الحبس حيث قال أما يكتب اسم المحبوس ونسبه فلان الطالب ربما طالب القاضي بتسليم المحبوس اليه فلا بد أن يعرف القاضي اسمه ونسبه حتى يطالب السجنان بتسليم ذلك اليه والتعريف

انما يحصل بالاسم والنسبة وانما يكتب من حبس لاجله لانه لو لم يكتب ربما جاء انسان آخر وادعى انه حبسه أزمه في دينه ومخرجه فيهرب من القاضي والنصم الذي حبس لاجله غيره وما يكتب مقدار الحق الذي عليه فلانه ربما جاء المحبوس بمال قليل ويقول للقاضي حبستني لهذا القدر من المال فيدفعه الى القاضي ويهرب وما يكتب التاريخ فلانه ربما احتاج الى أن يسمع البينة على افلاسه وانما يسمع بعد مدة فلا بد من ان يعرف هل انقضت تلك المدة وانما يعرف بالتاريخ اه



(قوله فظاهر انه لو شهد مع آخر لم تقبل شهادته) كذا في النثر أيضا السكن في فتاوى قارئ الهداية سئل اذا أخبر حاكم حاكم بقضية هل يكفي اخباره ويسوغ للحاكم العمل بها اجاب لا يكفي اخباره بل لابد معه من شاهد آخر اه ومثله في فتاوى المؤلف وبخالفه ظاهر ما في شرح أدب القضاء وما كان من حكم أخبر به القاضي المعزول وله بذلك شهود يقبل منه قوله كما اذا شهد شهود على حكمه وكذا ما قدمه المؤلف في السادس في طريق نبوته عن السراج الوهاج ٣٠١ الحاكم اذا حكم بحق ثم قال بعد

عزله كنت حكمت  
بكذا لم يقبل قوله اه الى  
آخر ما ذكره هناك  
فظاهره بخالف ذلك  
والله تعالى أعلم وسيأتي  
قياس الشهادات  
الاختلاف في قبول قول  
القاضي المولى مطلقا أو  
مع عدل والظاهر انه

والانادى عليه

المراد بما في فتاوى قارئ  
الهداية والمؤلف فلا  
يخالف ما هنا (قوله  
ولكن لا يطلقه في الطرف  
احتماطا) لانه يمكن  
تهمة المواضعة فانه يجوز  
أن يكون لسان آخر  
حق في نفسه أو في ماله فهو  
يبدل الطرف ليتخلص  
فيقوت حق ذلك الانسان  
في نفسه فمتأني في ذلك  
وينادى ثم يأخذ كفيلا  
بنفسه ويطلقه كذا في  
شرح أدب القضاء (قوله  
وانما يستأنف الآن)  
فان أقسر بالزنا أربع  
مرات في أربعة محالس

الزمة المحكم عليه وانما المراد الزمة الحبس كما أشار اليه مسكين أي أدام حبسه ويصح أن يراد الزمة  
بالحق واليه يشير تقريره في فتح القدير والظاهر عندي ما قاله مسكين لان الثاني لا يطرد في كل اقرار  
لان الحبوس اذا أقرب بسبب عقوبة خالصة كالزنا وشرب الخمر فقال اني أقررت عند القاضي المعزول  
أربع مرات في الزنا ولم يقم المحكم على فان القاضي لا يقيمه عليه لان ما كان منه في مجلس المعزول بطل  
لكن يستقبل المولى الامر فاذا أقر حده ثم بعد المحكم يتأني وينادى عليه ثم يطلقه بكفيل بنفسه كذا  
في شرح أدب القضاء للخصاف وقوله أوقامت عليه بينة أعم من أن تشهد بأصل الحق أو بحكم  
القاضي عليه وأما المعزول فلا يقبل قوله لو قال حبسته بحق عليه وكذا الوفاي كنت حكمت عليه  
لغلان بكذا كما في السراج الوهاج وعلمه في البداية بانه كواحد من الرعايا وشهادة الفرد غير مقبولة  
لا سيما اذا كانت على فعل نفسه اه فظاهره انه لو شهد مع آخر لم تقبل شهادته ورأيت في بعض  
كتب الشافعية انه لو شهد مع آخر على حكمه لم تقبل الآن يقول ان قاضيما قضى عليه بكذا فلان  
اه وقواعدنا تباها لان الشهادة على قضاء القاضي من غير تسميته غير صحيحة ولم يذكر المؤلف رجه الله  
اطلاقه بعد الزامه بما في شرح أدب القضاء انه اذا أقر لفلان بن فلان وعرفه القاضي أو شهد  
الشهود بنسبه وأحضر المال له أطلقه بكفيل وكذا اذا اختار المدعي اطلاقه وان أشكل على  
القاضي أمر المدعي أمره بالدفع اليه ولا يطلقه بل يتأني ثم يطلقه بكفيل خوفا من الاحتيال اه (قوله  
والانادى عليه) أي من لم يثبت عليه شيء أمر مناديا كل يوم في محلته وقت جلوسه من كان يطلب  
فلان بن فلان الحبوس بحق فليحضر حتى نجتمع بينه وبينه فان حضر واحدا دعي وهو على انكاره  
ببتنا الحكم بينهم والانا في ذلك أيا ما على حسب ما يرى القاضي فان لم يحضر أحد أخذ منه كفيل  
بنفسه على الصحيح اتفاقا وأطلقه بخلاف مسألة القسمة فان أبا حنيفة لم يأخذ من الورثة كفيل لان  
احتمال وارث آخر وهو موهوم وهنا القاضي لا يحبس الا بحق ظاهر وخلافه موهوم فان قال لا كفيل لي  
وأي أن يعطى كفيل وجب أن يحتاط نوحا آخر من الاحتمال فينادى شهرافان لم يحضر أحد أطلقه  
وقد بحث المحقق في فتح القدير بانه لو قيل بالنظر الى أن الظاهر انه حبس بحق يجب أن لا يطلقه بقوله  
اني مظلوم حتى تمضي مدة يطلق فيها مدعي الاعسار كان جيدا اه قلت ليس يجيد لاننا لم نبحث  
هنا الظاهر بالنداء وأخذ الكفيل ولو أبقيناه في الحبس كما ذكره لسوينا بين الحق والظاهر فان  
المعسر تحققت ثبوت الحق عليه بخلاف الحبوس بعد عزل القاضي ثم اعلم ان حاصل ما ذكره المصدر  
في الحبوسين انه ان كان بسبب الدين فقد ذكرناه وان كان بسبب قصاص أقربيه اقتص منه للمقر له في  
النفس والطرف ولكن لا يطلقه في الطرف الا بكفيل احتماطا وان كان قال حبست بسبب حد الزنا  
لا يجعل القاضي باقراره السابق وانما يستأنف الآن وان قال بسبب شهود على به لا يحبس بذلك

صح وان كان محصنا رجه والاجلاد ثم يتأني في ذلك وينادى عليه وان حضر له خصم جمع بينهم ما والا أخذ منه كفيل بنفسه كذا في  
شرح أدب القضاء للخصاف (قوله لا يحبس بذلك) لان ما كان من الشهادة عند القاضي المعزول لا يعتبر عند الثاني كذا في شرح  
أدب القضاء وقوله وكذلك اذا شهد وأعتد القاضي الثاني اذا تقدم العهد لانها حينئذ لا تكون حجة بخلاف الاقرار ولا يطلقه  
لتوهم الخيلة لكن ينادى عليه ويتأني في أمره ويأخذ منه كفيل بنفسه ويطلقه

وان قال بسبب سرقة أقررت بها قطع المولى يده وأطلقه بكفيل وان قال ببينة لا للتقادم وان أقرانه  
 حبس بسبب حد الحز لا يحده سواء قال باقرار أو ببينة وان قال بسبب قذف لفلان وصدقه  
 حد مطلقاً وأطلقه بكفيل (قوله وعمل في الودائع وغلالت الوقف ببينة أو اقرار) لان كلا منهما  
 حجة والمراد اقرار ذي اليد وأما غيره فلا يقبل اقراره وفي فتح القدير والذي في ديارنا من هذا  
 ان أموال الاوقاف تحت أيدي جماعة يوليه القاضى النظر والمباشرة فيها وودائع اليتامى تحت يد  
 الذى يسمى أمين المحكم اه وقد انقطع هذا في زماننا فان أموال اليتامى تحت يد الأوصياء ولم يول  
 في زماننا أمين المحكم قيد بغلالت الوقف لانه لا يعمل باقرار ذي اليد في أصل الوقف اذا جده الورثة  
 ولا بينة وقال المعزول ان هذا وقف فلان بن فلان سلمته الى هذا وأقر ذو اليد وكذبه الورثة لم يقبل  
 قول القاضى وذو اليد يكون ميراثا بين الورثة وتعامه في شرح أدب القضاء (قوله ولم يعمل بقول  
 المعزول الا أن يقر ذو اليد سلمته اليه فيقبل قوله فهم ما) يعنى لو قال من في يده المال لى وقال  
 المعزول انه مال وقف أو يتيم لم يقبل قوله لما بينا انه التحق بواحد من الرعايا بخلاف القاضى لانه  
 هو المخصوص بان يكفى بقوله في الازام حتى الخليفة الذى قلنا القضاء لو أخبر القاضى أنه شهد  
 عنده الشهود بكذا لا يقضى به حتى يشهد عنه الخليفة مع آخر والواحد لا يقبل قوله والحاصل  
 أن المسئلة على وجوه خمسة الاول أن يقر بانه سلمها اليه ومع ذلك يقربها لغيره فاذا بدأ ذو اليد  
 بالاقرار للغير ثم بتسليم القاضى فاقتر القاضى بانها لآخر وحكمه أن تسلم العين للمقر له الاول ويضمن  
 المقر قيمته ان كان قيمياً ومثله ان مثليا للقاضى باقراره الثاني فيسلمها لمن أقر له القاضى الثاني أن  
 ينكر التسليم وحكمه أن لا يقبل قول المعزول الثالث أن يقر بان المعزول سلمه اليه ثم يقربه للغير  
 عكس الاول وحكمه عدم قبول الثاني الرابع أن يبدأ بالاقرار بتسليم القاضى ثم يقول لا أدري  
 لمن هو وحكمه قبول قول القاضى الخامس أن يقر بانه تسلمه من القاضى وصدق القاضى انها لفلان  
 فيقبل قوله ما ويدفع الى القاضى ليدفعه الى فلان فلم يعمل بقوله في وجه وعمل به في الاربعة وقوله  
 ببينة شامل لما اذا شهدوا بهم سمعوا القاضى قبل عزله يقول هذا المال لفلان اليتيم استودعته  
 فلانا وكذا اذا شهدوا على بيعه مال اليتيم فانه يقبل ويؤخذ المال من ذكره وكذا لومات الاول  
 واستقصى غيره فشهد بذلك (قوله ويقضى في المسجد أوداره) لانه صلى الله عليه وسلم حكم بين  
 المتلاعنين في المسجد وقال للمديون قم فاقضه بعد أمر الدائن بوضع الشطرو كانا في المسجد وقد ارتفعت  
 أصواتهما وأمر باقامة الحد وهو في المسجد وقد لاعن عمر رضى الله عنه عند منبر رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم كما رواه البخارى وأما كون المشرى يدخله للقضاء وهو نجس فلا يمنع لان نجاسته نجاسة  
 الاعتقاد على معنى التشبيه وأما الحائض فتخرج بها الى الخارج القاضى أو يرسل نائبه كما اذا كانت  
 الدعوى في دابة وكذا السلطان يجلس في المسجد للحكم أطلق المسجد فتعمل غير الجامع لكنه أولى  
 لانه أشهر ثم الذى تقام فيه الجماعات وان لم تصل فيه الجمعة قال فخر الاسلام هذا اذا كان الجامع  
 في وسط البلد أما اذا كان في طرف منها فلا زيادة المشقة فالأولى أن يختار مسجدافى وسط البلد وفى  
 السوق ويجوز أن يحكم في بيته وحيث كان الا أن الأولى ما ذكرناه وما بذن للناس على العموم ولا يمنع  
 أحد الان لكل أحد حق في مجلسه والأولى أن يكون بيته في وسط البلد لما ذكرناه والحاصل انه  
 يجلس له في أشهر الاما كن وجامع الناس وليس فيه حاجب ولا بواب وهو الافضل ولا يحكم وهو  
 ماش ولا راكب ولا يابس بالعود على الطريق اذا كان لا يضيق على المسارة ولا يابس بالمحكم وهو

وعمل في الودائع وغلالت  
 الوقف ببينة أو اقرار ولم  
 يعمل بقول المعزول الا أن  
 يقر ذو اليد سلمه اليه  
 فيقبل قوله فيهما ويقضى  
 في المسجد أوداره

(قوله قطع المولى يده  
 وأطلقه بكفيل وان قال  
 ببينة لا للتقادم) كذا في  
 النهر وتبعه المحوى وفيه  
 نظر لما سبق في الحدود  
 ان طلب المروق منه  
 شرط القطع مطلقا سواء  
 كان الشبوت بالبينة أو  
 الاقرار أبو السعود (قوله  
 وان قال ببينة لا للتقادم)  
 أى لا يقطعه لاجل  
 التقادم وكذا اذا شهدوا  
 عند الثاني اذا تقادم  
 العهد ولا يعمل في  
 اطلاقه بل يفعل ما قلنا  
 شرح أدب القضاء (قوله  
 الى المقر له الاول) وهو  
 من أقر له ذو اليد (قوله  
 باقراره الثاني) وهو  
 اقراره بتسليم القاضى  
 اليه

(قوله مع عدم ابغار  
الصدور) قال في الصحاح  
الوغة شدة توقد الحز  
ومنه قيل في صدره  
وغربا التسكين أى ضغن  
وعداوة وتوقد من الغيظ  
أوالسود (قوله ثم امرأة)  
أى السلطان (قوله وله  
أن يتخذ بوابا يمنع الخصوم  
من الازدحام) قال الرملى  
وتقدم قريبا أنه يجلس  
في أشهر الأماكُن والجامع  
ليس فيه حاجب ولا بواب  
وهو الأفضل ولكن  
الذى هنا مخصوص بمنع  
الخصوم (قوله لا يعديه)  
قال الرملى أى لا يحضره  
من أعداءه أى أحضره  
وتسمى مسائله مسائل  
العدوى وهو الاسم منه  
والأعداء مصدره (قوله  
فإن توارى الخصم في بيته  
ختم القاضى على بابه)  
قال الرملى بعد أن يكفى  
القاضى المدعى إلى إقامة  
البينة أنه في منزله كما  
صرح به في الخانية  
والنتارخانية نقلا عن  
المحيط ومحل ذلك أيضا  
إذا لم يكن له عدو كما  
صرح به علماء الشافعية  
وقواعدا تقضى به أيضا  
فأعلم ذلك ولا تغتر بما  
يفعله بعض القضاة فإن  
محل السجور والختم إذا ثبت

متكئ والقضاء وهو مستأفصل تعظيما لأمر القضاء ولا يجاس وحده لانه يورث التهمة فينبغي  
أن يجالس من كان يجاس معه قبل ذلك وروى أن عثمان رضى الله عنه ما كان يحكم حتى يحضر  
أربعة من الصحابة ويستحب أن يحضر مجلسه جماعة من الفقهاء ويشاورهم وكان أبو بكر يحضر  
عمر وعثمان وعليا رضى الله عنهم حتى قال أحد يحضر مجلسه الفقهاء من كل مذهب ويشاورهم  
فيما يشكل عليه وفي المبسوط وإن دخله حصر في قعودهم عنده أو شغله عن شئ من أمور المسلمين  
جلس وحده فإن طباع الناس تختلف فتنهم من يمنعه من حشمة الفقهاء عن فصل القضاء ومنهم من  
يزداد قوة على ذلك فإن كان ممن يدخله حصر جلس وحده وفي المبسوط ما حاصله أنه ينبغي للقاضى  
أن يعتذر للقضى عليه ويبيى له وجه قضائه ويبين له أنه فهم حجتهم ولكن الحكم في الشرع كذا  
يقتضى القضاء عليه فلم يمكن غيره ليكون ذلك ادفع لشكاية الناس ونسبته إلى أنه جار عليه ومن  
يسمع يخل فرما نفسه العامة عرضه وهو يرى وإذا أمكن إقامة الحق مع عدم ابغار الصدور كان  
أولى كذا في فتح القدير وفي التتارخانية قال مشايخنا ينبغي للقاضى إذا أراد الحكم أن يقول للخصمين  
أحكم بينكما وهذا على وجه الاحتياط حتى أنه إذا كان في التقليد خلل يصير حكما بتحكيمهما وفي  
البرازية قضى القاضى بحق ثم أمره أن يسأل القضية ثانيا بجملة من العلماء لا يفرض ذلك على  
القاضى اه وفيها وإن رأى أن يقدمه أهل الفقه قعدوا ولا يشاورهم عند الخصوم اه فعلى  
هذا إذا كانت عنده الفقهاء ووقعت الحادثة يخرج الخصوم أو يبعدهم ثم يشاور الفقهاء ولا يسلم  
ولا يسلم عليه إلا إذا كان الداخل الشاهد فله أن يسلم كما في الخانية ويصلى ركعتين تحية المسجد ويسند  
ظاهرة إلى الخراب والناس بين يديه يقفون مستقبلي القبلة فإن اعتراه هم أو غضب أو جوع أو حاجة  
حيوانية كف عنه حتى يزول ولا يتعب نفسه في طول الجلوس ولا يقضى وهو يدافع أحد الاختين  
وإن كان شابا قضى وطره من أهله ثم جلس للقضاء ولا يسمع من رجل حجتين أو أكثر في مجلس إلا أن  
يكون الناس قليلا ولا يقدم رجلا جاء غيره قبله ولا يضرب في المسجد حدا ولا تعزبرا كذا في البرازية  
والحاصل لا يقضى حال شغل قلبه ولو بفرح أو برد شديد أو حر شديد وأصله لا يقضى القاضى وهو  
غضبان مع لول به ولا ينبغي أن يتطوع بالصوم في اليوم الذى يريد الجلوس فيه كذا في فتح القدير  
وفي الظهيرية ويخرج في أحسن ثيابه وأعدل أحواله وله أن يتخذ بوابا يمنع الخصوم من الازدحام  
ولا يباح للبواب أن يأخذ شئ على الأذن في الدخول وإذا أخذ البواب شيئا علم القاضى به فقضى كان  
كالقضاء بالرشوة لا ينفذ كذا في شرح أدب القضاء وإذا جلسوا بين يديه قال أبو يوسف يقول أى سكا  
المدعى فإذا عرفه يقول له ماذا تدعى وقال محمد لا يفعل ذلك وقول أبي يوسف أرفق دفعا للمهاجرة عنهم  
وإذا جاهر رجل أراد احضار خصمه الغائب دفع له طينة عليها ختم القاضى مكتوب فيها أجب خصمك  
إلى مجلس الحكم فإن كان في المصر أحضره أو قريبا منه وإن كان بعيدا فالقاضى لا يعديه بمجرد قوله  
حتى يقيم البينة والفاصل بينهما أنه إن أمكنه أن يعود إلى أهله في ذلك اليوم فهو قريب والا فلا وقال  
محمد يجب على الامام أن ينصب قضاة على الكور فيمدون مدة السفر احترازا عن مشقة الأعداء وهو  
أزاد العدوان ويسقط الأعداء بعذر المرض أو كانت مخدرة فإن توارى الخصم في بيته ختم القاضى  
على بيته وجعل بيته عليه سجنًا وسد أعلاه وأسفله حتى يضيق عليه الأمر فيخرج قال الخلواني وأصحابنا  
لم يجوزوا الهجوم وصورته أن يبعث القاضى نساء يطلبنه في البيت وأعوأنا ياخذون السفلى

امتناع الخصم بلا عذر ولو كان عذرا يبيح ترك صلاة الجمعة تامل (قوله وهذا هو القياس) قال الرملي اسم الإشارة راجع الى قوله وأصحابنا لم يجوزوا الهجوم تامل (قوله وتر كوالج) أي أصحابنا نبينا (قوله راجع الاشخاص في بيت المال) قال في لسان المحاكم وفي القنية وينبغي أن ينصب انسانا حتى يقعد الناس بين يدي القاضي وقيمهم ويقعد الشهود وقيمهم ويرجون سيء الأدب ويسمى صاحب المجلس والمجوز أيضا وأنه يأخذ من المدعي شيئا لأنه يعمل له باقعا للشهود وعلى الترتيب وغيره لكن لا يأخذ أكثر من درهمين وللو كلاء أن يأخذوا ممن يعملون له من المدعين والمدعي عليهم ولكن لا يأخذوا لكل مجلس أكثر من درهمين والرجالة يأخذون أجورهم ممن يعملون له وهم المدعون لكنهم يأخذون في المصنف نصف درهم الى درهم وإذا خرجوا الى الرساتيق لا يأخذون لكل فرسخ أكثر من ثلاثة دراهم أو أربعة هكذا وضعه العلماء الاتقياء الكبار وهي أجور أمثالهم وأجرة السكاكيب على من يكتب له السكاكيب وأجرة ٣٠٤ الذواب على القاضي وإذا بعث أمينا للتعديل فاجعل على المدعي كالخليفة قال مجددا لائمة

التركائي مؤنة الرجالة على المدعي في الابتداء فإذا امتنع فعلى المدعي عليه وكان ذلك استحسانا مال اليه للزجر فان القياس ويردهدية الامن قر يب أو ممن جرت عادته به

أن يكون على المدعي في الحالين المزكي يأخذ الاجر من المدعي وكذا المبعوث للتعديل اه كلام القنية اه (قوله وإذا ثبت تمرده عن المحضور عاقبه بقدره) قال الرملي هذا صريح في انه لا بد فيه من البرهان فلا يقبل فيه قول المحضر ولا قول عدل واحد ولا النساء الخالص ولا يتصور تمرده الا بعد الاجتماع

والعلو كما لا يهرب وهذا هو القياس فعليه عمر رضى الله عنه والصالحون من بعده وتركوا فيه القياس فان كان المديون يسكن دارا بأجرة وامتنع من الحضور اختلفوا في تسمير الدسب والاصح انه يسمر والتسمير الضرب بالمسامير اه فان كانت الدار مشتركة فسمرها الحاكم لا محل أحدا الشراكة للمدعي أن يرفعوا الامر اليه ليرفع المسامير وليس هذا من العدل كذا في التتارخانية وفيها السلطان الختم على باب المديون وان لم يتوارى في بيته تضيقا عليه حتى يقضى الدين اه فعلى هذا وضعه في المجاويش في زماننا وفي البرازية ويستعين بأعوان الوالى على الاحضار وأجرة الاشخاص في بيت المال وقيل على المتمرد في المصنف نصف درهم الى درهم وفي الخارج لكل فرسخ ثلاثة دراهم أو أربعة وأجرة الموكل على المدعي وهو الاصح وفي الذخيرة انه المشخص وهو المأمور بما لا يمتنع عليه وأطلق بعض المشايخ الذهاب الى باب السلطان والاستعانة بأعوانه أو بالاستيفاء حقه قبل العجز عن الاستيفاء بالقاضي لكنه لا يفتي به الا اذا عجز القاضي واذا ثبت تمرده عن المحضور عاقبه بقدره وذكر المصدر الشهيد الاختلاف في قبول القاضي القصص من الخصوم والمذهب عندنا انه لا يأخذها اذا حاس للقضاء والا أخذها ثم ذكر الاختلاف في أن القاضي يؤخذ بما كتب فيه او المذهب لا الا اذا أقر بلفظه صريحاً في السراج الوهاج وينبغي للقاضي أن يتخذ كتابا صافيا ويقعه بحيث يراه أهلا للشهادة لا ذميا ولا عبدا ولا صبي ولا من لا تجوز شهادته فيكتب الخصومة ويجعلها في قطره ويجعل لكل شهر قطرا (قوله ويردهدية الامن قر يب أو ممن جرت عادته به) أي لا يقبل القاضي هدية لما رواه البخاري عن أبي حميد الساعدي قال استعمل النبي صلى الله عليه وسلم رجلا من الأزد يقال له ابن اللتية على الصدقة واسمه عبد الله فلما قدم قال هذا لكم وهذا أهدي الى فقال عليه الصلاة والسلام هلا جالس في بيت أبيه أو بيت أمه فينظر أي هدى اليه أم لا قال عمر بن عبد

مع المشخص كما يفهم من كلامهم فلو اختلف لا يثبت تمرده وفي شرح المختار ولو امتنع الخصم العزير عن المحضور مجلس القضاء عززه بما يرى من ضرب أو سفع أو حبس أو تعيس وجهه على ما يراه اه وفي البرازية فان عرض الطينة وامتنع الخصم يقول له هل تعرفه انه القاضي فان قال نعم أشهد عليه فان شهدا عند القاضي عاقبه على ذلك ويستعين بأعوان الوالى على الاحضار اه وفي فتاوى قارئ الهداية اذا هرب الغريم من الرسول وعجز عنه القول قول الرسول في ذلك ولا ضمان عليه لكن اذا لم يعلم هروبه الا بقوله يؤدب على التفريط اه وموضوع السؤال في رجل ثبت عليه حق وخرج من عند القاضي بالترسيم مع رسول ليرضى خصمه بالدفع أو بالسجن (قوله ويجعلها في قطره) قال الرملي القمطر بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء قال في القاموس القمطر كسجل والقمطري والقمطرة بالتشديد شاذ (قوله ابن اللتية) قال الرملي بلام مضمومة وحكى فتحها وخطى وناء مائة ساكنة وحكى المنذرى فحركها قال ابن دريد بولتب بطن من الأزد يقال لآفته بهمة مفتوحة وسكون التاء قال وحررك ثم قيل انها اسم أمه عرف بها وكان اسمه عبد الله كذا قاله الزركشي في التنقيح لالفاظ الجامع الصحيح

العزير رضي الله عنه كانت الهدية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم هدية واليوم رشوة  
 فعمله دليل على تحريم الهدية التي سببها الولاية ويجب ردها على صاحبها فان تعذر ردها على  
 مالكها وضعها في بيت المال كاللقطة كما في فتح القدير فان كان المهدى يتأذى بالرد قبلها  
 ويعطيه مثل قيمتها كذا في الخلاصة وفي المصنرات اذا دخلت الهدية له من الباب خرجت الامانة  
 من الكوة وقدم من ان الاقطع الفرق بين الهدية والرشوة أن الرشوة ما كان معها شرط الاعانة  
 بخلاف الهدية وفي خزائنه المفتين مال يعطيه ولا يكون معها شرط والرشوة مال يعطيه بشرط أن  
 يعينه وذكر الهدية في السكاتب ليس احترازاً بل يجرم عليه الاستقراض والاستعارة ممن يحرم عليه  
 قبول هديته كما في الحاشية وانما يقبل هدية القريب لمسايقهم من صلة الرحم ووردها قطعية وهي حرام  
 وأطلقه وهو مقيد بالمحرم فخرج ابن العم مثلاً ومقيد بأن لا تكون له خصومة وانما يقبل ممن له عادة  
 للعلم بانها ليست للقضاء وله شرط أن لا يكون له خصومة وأن لا يزيد على العادة فيرد السكك في  
 الاول وما زاد عليهم في الثاني وقيد به فخر الاسلام بان لا يكون مال المهدى قد زاد فقه درما زاد ماله  
 لا بأس بقبوله وظاهر العطف في كلام المصنف يقتضي أنه يقبل من القريب وان لم تكن له عادة  
 بالاهداء وفي كلام بعضهم ما يقتضي أنه كالأجنبي لا بد أن يكون له عادة والا فلا يقبلها منه إلا أن  
 يكون لفقره ثم أيسر لان الظاهر أن المانع ما كان إلا الفقر على وزان ما قاله فخر الاسلام في الزيادة  
 والحاصل أن من له خصومة لا يقبلها مطلقاً ومن لا خصومة له فان كان له عادة قبل القضاء قبل  
 المعتاد والا فلا وفي تهذيب القلائسي ولا يقبل هدية الامن ذي رحم محرم أو من والى تولى الامر منه  
 أو وال مقدم الولاية على القضاء اه فعلى هذا أنه أن يقبلها من السلطان ومن حكم ببدء المسمى  
 الآن بالباشا واقصر في التنازل خاتمة على من ولاه وفي فتح القدير وكل من عمل للمسلمين عملاً  
 حكمه في الهدية حكم القاضي اه فظاهره أنه يحرم قبولها على الوالي والمفتي وليس كما قال فقد  
 قال في الحاشية ويجوز للإمام والمفتي قبول الهدية واجابة الدعوة الخاصة لان ذلك من حقوق المسلم  
 على المسلم وانما يمنع عنه القاضي اه الآن يراد بالامام امام الجماعة وفي التنازل خاتمة من  
 خصوصياته عليه الصلاة والسلام ان هداياه له وفيها ضم الواعظ الى المفتي مع الاياه انما يهدي الى  
 العالم لعله بخلاف القاضي وأشار المصنف الى أن القاضي لا يبيع ولا يشتري في مجلس القضاء وغيره  
 وهو الصحيح لان الناس يساهلون له لاجل القضاء كذا في الحاشية هذا اذا كان يكفي المؤنة من بيت  
 المال أو يعامل من يحاييه والا لا يكره ولو باع مال المديون أو الميت لا يكره كذا في البرازية وفي فتح  
 القدير ويجب أن يكون هدية المستقرض للقرض كالهدية للقاضي ان كان المستقرض له عادة  
 قبل استقراضه فاهدى الى المقرض فلا مقرض أن يقبل منه قدر ما كان يهديه بالزيادة اه وهو  
 سهو والمنقول كما قدمناه آخر الحاشية أنه يحل حيث لم يكن مشروطاً مطلقاً (قوله ودعوة خاصة)  
 أي بردها فلا يحضرها لانها جعلت لاجلها أطلقه فشمس ما اذا كان الداعي لها القريب وذكر  
 الطحاوي أن هذا قولهم ما وقال محمد بن عيسى ما ذكر الخصاص أنه يحجبها بخلاف واختاره المؤلف  
 في السكافي وانما ترك التقييد به في المختصر اعتماداً على ما استثناه في الهدية فالاحسن أن يقال  
 ولا يقبل هدية ودعوى خاصة الامن محرم أو من له عادة فان للقاضي أن يحجب الدعوة الخاصة من  
 أجنبي له عادة باتخاذها كالهديته فلو كان من عادته الدعوة له كل شهر مرة قد عاه كل أسبوع بعد  
 القضاء لا يحجبها ولو اتخذ له طعاماً أكثر من الاول لا يحجبها إلا أن يكون ماله قد زاد كذا في التنازل خاتمة

### ودعوة خاصة

(قوله وكل من عمل  
 للمسلمين عملاً الخ) قال في  
 النهر الظاهر ان المراد  
 بالعمل ولاية ناشئة من  
 الامام أو نائبه كالساعي  
 والعاشر اه وبه يندفع  
 مخالفته لما في الحاشية  
 بالنسبة الى المفتي تأمل  
 (قوله وفي التنازل خاتمة  
 من خصوصياته عليه  
 السلام ان هداياه له)  
 ذكر الخصوصية في هداياه  
 ليس لامام غيره صلى الله  
 تعالى عليه وسلم قبولها  
 والانتفت الخصوصية  
 تأمل ثم رأيت في النهر  
 بحث كذلك وهذا يؤكد  
 حل الامام في كلام الحاشية  
 على امام الجماعة اه



قد بالخاصة احتراماً عن العامة فإن له أن يحضرها بشرط أن لا يكون لصاحبها خصوصية واختلاف  
 في الخاصة والعامة فقليل ما دون العشرة خاصة والعشرة وما فوقها عامة واختار في الهداية أن  
 الخاصة هي ما لو علم صاحبها أن القاضي لا يحضرها لا يتخذها والعامة هي التي يتخذها وإن لم يحضرها  
 وحكى عن أبي علي النسفي أن العامة دعوة العرس والختان وما سواهما خاصة وفي فتح القدير عندى  
 أنه حسن لأن الغالب أن الجماعة هاتان وربما مضى عمر ولم نعرف من اصطنع طعاماً عاماً ابتداء  
 لعامة الناس بل ليس إلا هاتين الخاصتين أو بخصوص من الناس أو لكونه اضبط فان معرفة  
 كون الرجل لم يحضر القاضي لم يصنع أو يصنع غير محقق فإنه أمر مبطن وإن كان عليه لوازم ليس  
 كضبطه هذا وتكفي عادة الناس في ذلك وعادة الناس هي ما ذكر النسفي اه وعندى انه ليس  
 بحسن لأن العامة عرفاً لا تقصر في هاتين لأن العميقة كذلك وكذا طعام القدوم من سفر الحج وفي  
 زماننا يصنع طعام عام في العيدين فالمتعمد ما في الهداية وفي السراج الوهاج أنه أصح ما قيل في  
 نفسه رها اه واختاره شمس الأئمة السرخسي كافي المعراج وفي الخلاصة وهو الصحيح وخزم به  
 قاضيان في فتاواه بقوله وإنما يعرف الخاص من العام إلى آخره ولم يحك غيره فحاله النسفي ليس  
 بضابط فضلاً عن كونه اضبط وكونه لا يعملها إلا لأجل القاضي ليس بخفي وبعضه يعلم بالتصريح  
 وبعضه يعلم بالقرائن كالصرح (قوله ويشهد الجنازة ويعود المريض) لأن هذا من حق المسلم  
 على المسلم ففي الحديث للمسلم على المسلم ست حقوق إذا دعاه يجيبه وإذا مرض يعودوه وإذا مات يحضره  
 وإذا قله يعلم عليه وإذا استنصحته ينصحه وإذا عطس يشتمه كذا في النهاية وهو لا يسقط بالقضاء  
 لكن لا يطيل مكثه في ذلك المكان وإنما يعود بشرط أن لا خصوصية له والأفلا (قوله وليسوا  
 بينهما جلوساً) أي يجب على القاضي التسوية بين الخصمين في الجلوس للحديث إذا ابتلى أحدكم  
 بالقضاء فليدوس بينهما في المجلس والنظر والاشارة ولا يرفع صوته على أحد الخصمين دون الآخر  
 رواه المحقق بن راهويه وبمثل رواه الدارقطني ولأن في عدم التسوية مكسرة لقلب الآخر  
 فيجلسهما بين يديه ولا يجلس واحداً عن يمينه والآخر عن يساره لأن لليمين فضلاً أطلق في التسوية  
 بينهما فشمّل الشريف والوضيع والاب والابن والصغير والكبير والحرة والعبد والسلطان وغيره  
 ولذا قال في النوازل والفتاوى الكبرى خاصم السلطان مع رجل فحاس السلطان مع القاضي في  
 مجلسه ينبغي للقاضي أن يقوم من مقامه ويجلس خصم السلطان فيه ويقعد هو على الأرض ثم  
 يقضى بينهما اه وهذا دليل على أن القاضي يقضى على السلطان الذي ولده والدليل عليه قصة  
 شريح مع علي رضي الله عنه وشمّل المسلم والذمي فيسوي بينهما كما في فتاوى قارئ الهداية وقيد  
 بالجلوس لأنه لا يجب عليه التسوية بينهما بالقلب وإن كان أفضل فقد حكي في الولوالجية أن  
 أبا يوسف وقت موته قال اللهم انك تعلم اني لم أمل إلى أحد الخصمين حتى بالقلب إلا في خصوصية  
 نصراني مع الرشيد لم أسوي بينهما وقضيت على الرشيد ثم بكى ومما حكي عن أبي يوسف أن خادماً  
 من أكبر خدام الخليفة جاءه مع خصمه للدعوى فترافع على خصمه فامر أبو يوسف بالمساواة فلم يمثل  
 فقال القضاة غلام اتنى بعمر والنحاس يبيع هذا الخادم وأرسل ثمنه إلى أمير المؤمنين فاستوى  
 وانتقضت الدعوى فذهب الخادم إلى الخليفة وقص عليه ما جرى وبكى بكاء شديداً فقال له لو باعك  
 لأجرت بيعه ولم أردك إلى ملكي رحمه الله تعالى وينبغي للخصمين أن يجتنبوا بين يديه ولا يتربعان  
 ولا يقعان ولا يجتديان ولو فعلاً ذلك منعهما القاضي تعظيماً للحكم كما يجلس المتعلم بين يدي المتعلم

ويشهد الجنازة ويعود  
 المريض وليس بينهما  
 جلوساً

(قوله وعندى انه ليس  
 بحسن الخ) قال في النهر  
 وأنت خير بان هذا بعد  
 ان ادعى أن الغالب كون  
 الدعوة العامة هاتين  
 غير وارد

تعظيمه ويكون بعدهما عنه قدر ذراعين أو نحو ذلك من غير أن يرفع أصواتهما وتقف أعوان  
القاضي بين يديه فيكون أهيب وقدمنا الخلاف بين الشيخين في ابتداء القاضي لهما بالسؤال وفي  
فتح القدير هنا والأصح عندنا أنه يستنطقه ابتداء للعلم بالمقصود ولا يتجمل على الخصوم ولا يخوفهم  
وينبغي أن يقوم بين يديه إذا جلس للحكم رجل يمنع الناس عن التقدم إليه مع سوط يقال له الجلواز  
وصاحب المجلس يقيم الخصوم بين يديه على البعد والشهود يقرب من القاضي (قوله وليتق عن  
مسارة أحدهما وإشارته وتلقين حجة وضيافته) أي وليجتنب عن هذه الأشياء لأن فيها تهمة  
ومكسرة لقلب الآخر والمسارة من سارته في أذنه وتساوواتها كذا في القساموس والمعنى أنه  
يجتنب السكلام معه خفية قيد عاذكر لانه لا يلزمه اجتناب ميل قلبه إلى أحدهما لانه ليس في  
وسعه كالقسم وفي الولو الحجة ولا ينبغي للذي يقوم بين يدي القاضي أن يسار أحدهما من الخصمين في  
مجلس الحكم لانه نائب القاضي اه وأما منه من ضيافة أحدهما فأرواه الحسن فقال جاء رجل  
فقرل على علي رضي الله عنه فاضافه فلما فرغ قال اني أريد أن أخاصم قال له تحول فان النبي صلى  
الله عليه وسلم نهانا أن نصيف الخصم الا ومعه خصمه قيد بضيافة أحدهما لانه أن يضيفهما معا  
لما رويناه (قوله والمزاح) أي وليتق المزاح في المصباح مزح مزاح من باب نفع ومزاحة بالفتح  
والاسم المزاح بالضم وهو الدعاية والمزاحة المرة وما زحت مزاح من باب قاتل قتالا اه وفي الصراح  
الدعاية بالضم المزاح من دعبلعب اه فعلى هـ هذا المزاح اللعب وأشار إلى أنه لا يضحك في وجهه  
أحدهما فلا يقوم له إذا قدم بالاولى فلو قال المصنف والمزح لكان أولى لانه يجتنب المزح سواء  
ما زحه أحد أو لا وسواء كان مع أحد الخصمين أو مع غيرهما و مراده إذا كان في مجلس الحكم وأما في  
غيره فلا يكثر منه لانه يذهب بالمهابة (قوله وتلقين الشاهد) أي يجتنبه لان فيه اعانة لأحدهما  
على الآخر أطلقه فشمع ما إذا كان في موضع تهمة أو لا واستحسنه أبو يوسف في غير موضع التهمة  
لانه قد يقول اعلم مكان أشهد لمهابة المجلس وهو نوع رخصة عنده رجوع إليه بعد ما تولى القضاء  
والعزيمة فيما قال لانه لا يخلو عن نوع تهمة وفي فتح القدير وظاهر الجواب ترجيح ما عن أبي يوسف  
وفي القنية من باب المفتى والفتوى على قول أبي يوسف فيما يتعلق بالقضاء لزيادة تجربته وكذا في  
الزانية من القضاء والتلقين أن يقول له القاضي كلا ما يستفيد به علما وذكر الصدران منه أن  
يقول له كيف تشهد وانما يقول له بيم تشهد وأما افتاء القاضي فالصحيح أنه لا بأس به في مجلس  
القضاء وغيره لكن لا يبقى أحد الخصمين كذا في خزانة الفتاوى وفي الملتقط فاما اليوم فقد ظهرت  
المذاهب الا اذا كانت مسألة لا يعرف جوابها في مذهب القاضي اه قيد بالشاهد دليلان أنه  
لا يلحق المدعى بالاولى وفي الخانية ولو أمر القاضي رجلين ليعلماه الدعوى والخصومة فلا بأس به  
خصوصا على قول أبي يوسف

وليتق عن مسارة أحدهما  
وإشارته وتلقين حجة  
وضيافته والمزاح وتلقين  
الشاهد

فوفصل

فوفصل في الحبس

فوفصل في الحبس قد مرنا أنه مما يملكه القاضي على الممتنع عن إيفاء الحق وتعزير إفاء كان من  
علمه فذكره فيه وهو في اللغة المنع وهو مصدري حبه من باب ضرب ثم أطلق على الموضع وجنع على  
حبوس مثل فاس وفلوس كذا في المصباح ودليله الكتاب أو ينفوا من الأرض والمراد منه الحبس  
والسنة حبسه عليه الصلاة والسلام رجلا بالتهمة والاجماع عليه وكان في المسجد إلى زمن علي رضي  
الله عنه فبنى سجننا وهو أول من بناه في الاسلام وسماه ناعما ولم يكن حصينا لتكونه من قصب  
فانفلت الناس منه فبنى آخر وسماه مخيسا وكان من مدروفي ذلك يقول على

(قوله والتاء المثناة الفوقية) صوابه التحتية كما في القاموس والرملي على المنع وقد تبعه على ما هنا في النهر والمخ (قوله ولا وطاء) قال في المصباح الوطاء وزان ٣٠٨ كتاب للمهاد الوطى ووقد وطأ الفراش بالضم فهو ووطى عميل قرب فهو قرب يب اه وقال في

مختار الصحاح والمهاد الفراش ومهد الفراش بسطه ووطاه وبابه قطع (قوله وقد يدفع بان نص محمد الخ) قال في النهر هذا سهو وذلك انه نقل في الخلاصة يخرج بالكفيل فسقطت التاء في نسخة اه وذكروا الرمي ثم قال والعجب ان البرازي وقع في ذلك فقال وذكروا

واذا ثبت الحق للمدعي أمره بدفع ما عليه فان أبي حنيفة في الثمن والقرض والنهر المجمل وما التزمه بالكفالة القاضي ان الكفيل يخرج لجنازة الوالدين الخ والذي في فتاوى القاضي يخرج بالكفيل (قوله فظاهره ان المحكم لا يحبس) كذا قال في النهر أيضا وفي حاشية أبي السعود عن الجوى صرح صدر الشريعة بان المحكم يحبس (قوله وهو المذهب عندنا) كذا قاله في شرح أدب القضاء أيضا وذكر ان التسوية بينهما في انه لا يحبس في أول وهلة (قوله وتماه في شرح أدب القضاء للخصاف)

ألا تراني كسما مكيسا \* بنيت بعدنا فمخيسا \* بابا حصينا وأميننا كيسا وفي رواية حصينا حصينا وفي رواية بدلت بدل بنيت وفي رواية بابا شديدا وفي رواية وأميرا بدل أميننا والخميس بالخاء المعجمة والتاء المثناة الفوقية موضع التخيس بيأتين وهو التذليل وروى بكسر الياء لانه يذل من وقع فيه والكيس حسن الثاني في الامور والكيس المنسوب الى الكيس المعروف به وأميننا أرادون عبت أميننا يعني السجن كقوله متقلدا سيفاورحما كذا في الفائق وصفة الحبس ان يكون في موضع ليس فيه فراش ولا وطاء ولا يمكن احدي دخل عليه للاستئناس الاقارب وجيرانه ولا يمكنون ولا يخرج لجمعة ولا جماعة ولا لحج فرض ولا بحضور جنازة ولو بكفيل وفي الخلاصة يخرج بكفيل لجنازة الوالدين والاجداد والمجندات والاولاد وفي غيرهم لا يخرج وعليه الفتوى اه وتعبه في فتح القدير بان محمدانص على خلافه وقد يدفع بان نص محمد في المديون اصاله والكلام في الكفيل ولا يجي رمضان والعبيدين ليضجر قلبه ويوفي ولا موت قريبه الا اذا لم يوجد من يغسله ويكفنه فيخرج لقرابة الاولاد وان مرض مرضا أضناه فان وجد من يخدمه لا يخرج والا أخرج بكفيل والا لا يطلقه وحضرة الخصم ليست شرطا ولا يخرج للعاجلة لا مكانها في السجن ولا يمنع من الجماع ان احتاج اليه فتدخل امرأته أو جاريته عليه ان كان فيه موضع سترة واختلفوا في منعه من الكسب والاصح المنع كذا في الخلاصة ولا يضرب المديون ولا يقيد ولا يغل ولا يجرد ولا يثأر ولا يقام بين يدي صاحب الحق اهانة وفي المنتقى اذا خاف فراره قسيده كذا في البرازي وفيها اذا خيف انه يفر من السجن يحول الى سجن اللصوص واذا جلس المحبوس في السجن متعتا لا يوفي المال قال الامام الارسانه يدى يطين الباب ويترك له ثقبه ياتي منها الماء والخبز وقال القاضي الراي فيه الى القاضي اه وفي الخاتمة اذا كان للمحبوس ديون على الناس فان القاضي يخرج له ليخاصم ثم يحبس اه وصرحوا في كتاب الظهار انه اذا امتنع من التكفير مع قدرته يضرب وصرحوا في كتاب النفقات انه لو امتنع من الاتفاق على قريبه يضرب بخلاف سائر الديون اه وعن أبي يوسف ان القاضي يؤثره لقضاء دينه وعليه جعل ما في الحديث من انه باع حوائق دينه أي أجره وتعيين مكان الحبس للقاضي الا اذا طالب المدعي مكانا آخر لمافي القنية ادعى على بنده مالا وأمر القاضي بحبسها فطالب الاب منه ان يحبسها في موضع آخر غير السجن حتى لا يضيع عرضه يجيبه القاضي الى ذلك وكذا في كل مدع مع المدعي عليه اه وفي المحيط ويجعل للنساء سجن على حدة نفيا لوقوع الفتنة (قوله واذا ثبت الحق للمدعي أمره بدفع ما عليه فان أبي حنيفة في الثمن والقرض والمهر المجمل وما التزمه بالكفالة) لانه جزاء الظلم وقد صار طالما بمنعه أطلقه وقيدته في الهديا بالقاضي فظاهره ان المحكم لا يحبس ولم أره الا ان صريحا أطلق الشبوت فشم ما اذا كان بيئته أو باقرار وقرق بينهما في الهداية يانه اذا ثبت بالبيينة يحل حبسه لظهور المثل بانكاره والالم يحل فاذا امتنع حبسه وهو المذهب عندنا وعكسه شمس الأئمة السرخسي لانه اذا ثبت بالبيينة ربما تعلل بانه لم يعلم به الا الا ن وقد فرق الخوافي بين ما ثبت بالبيينة فيحسبه القاضي انه يريد القضاء ويقول الاك مخرج وبين ما ثبت بالاقرار فلا يعلمه وتماه في

والاحسن اطلاق الكتاب من الامر بالانفاء مطلقا فلا يحل بحسبه وذكر الشارح ان الصواب انه لا يحبس كذا في بعض شرح النسخ وفي بعضها وتماه في شرح أدب القضاء للخصاف انه لا يحبس وعليها كتب الرمي مستشكلا لها وقد علمت ما فيها من السقط

شرح أدب القضاء للخصاف والاحسن اطلاق الكتاب من الامر بالا بقاء مطلقا فلا يجعل بحسبه  
 وذكر الشارح أن الصواب أنه لا يحبس به حتى يسأله فإن أقران له مالا أمره بالدفع فإن أبي حبسه  
 والأسأل المدعي عن البيعة إن له مالا فإن برهن أمره بالدفع فإن أبي حبسه وإن عجز واختلفا فالقول  
 للمدعي في الاشياء الاربعة والمدعي عليه في غيرها اه ونقله في البناية عن الخصاف وهو خلاف  
 المذهب ولكن سأل المدعي عن ماله اذا طلب المديون اجاعا كذا في شرح الصدر اطلاق الحق  
 فشمع القليل والكثير ولو دنا فهو سدس درهم ولو قال حبسه بطلب المدعي لكان أولى كما ذكره  
 قاضيان وقال شريح يحبس به من غير طلبه كذا في البناية ولو قال المديون أبيع عرضي وأقضي ديني  
 أجله القاضي ثلاثة ولا يحبس ولوله عقار يحبس به لبيعه ويقضى الدين ولو بشمن قليل إن وجد  
 المديون من يقرضه ليقتضى به دينه فلم يفعل فهو ظالم كذا في البرازية وفي كراهية القنينة ولو كان  
 للمديون حرفة تقضى الى قضاء دينه فامتنع منها لا يعذر اه وأطلق الثمن فشمع الاجرة الواجبة لانها  
 من المنافع وشمل ما على المشتري وما على البائع بعد فسخ البيع بينهما باقالة أو خيار وشمل رأس مال  
 السلم بعد الاقالة وما اذا قبض المشتري المبيع أولا ولا شك في دخول الاجرة تحت قولهم أو التزمت  
 بعقدان لم يجعل ثمن المنافع ويتفاوت الحال فان دخلت تحت ما كان بدل مال حبسه عليه على فتوى  
 قاضيان أيضا ولا لم يحبس عليه على ما أفنى به ولم أر من صرح بها لكن لم يذكر المؤلف حبسه على  
 العين المغصوبة هنا وذكره في كتاب الغصب بنفي الامانات اذا امتنع الامين من دفعها غير مدع  
 لهلاكها فانه يحبس عليها وصارت مغصوبة وما في تهذيب القلانسي وهو اذا ثبت الحق باقرار  
 أو بحكم بنكوله أو ببيعة فطل المطلوب عن تسليمه وطلب الطالب حبسه أمره بحبسه في كل عين  
 يقدر على تسليمها وفي كل دين لزمه بدلا عن مال كتمن المبيع وبذل القرض والمغصوب ونحوه  
 أو بالتزامه بعقد كالمهر والكفالة اه أولى كما لا يخفى واشموله الحكم بالنكول بخلاف من قيد بثبوت  
 الحق بالبيعة أو الاقرار وأشار المؤلف الى حبس الكفيل والاصيل معا الكفيل بما التزمه والاصيل  
 بما لزمه بدلا عن مال وللکفيل بالامر حبس الاصيل اذا حبس كذا في المحيط وفي البرازية يتمكن  
 المكفول له من حبس الكفيل والاصيل وكفيل الكفيل وان كثروا اه والى تعدد حبسه لتعدد  
 الطالب فلو حبس بدين ثم جاء آخر وادعى الدين عليه أخرجه من الحبس وجع بينه وبين المدعي  
 فان برهن على دعواه كتب اسمه وامم الاول ثم ان برهن آخر كتب اسمه أيضا وحسبه للكل ويكتب  
 التاريخ أيضا كذا في البرازية وأطلقه فافاد أن المسلم يحبس بدين الذمى والمستامن وعكسه وفي  
 البرازية لهما على رجل دين لا أحدهما أقل وللا آخر الاكثر لصاحب الأقل حبسه وليس لصاحب  
 الكثير اطلاقه بالارضاء وان أراد أحدهما اطلاقه بغدما رضىا بحبسه ليس له ذلك وفي القنية حبس  
 لصاحب الدين الأقل فلصاحب الدين الاكثر اطلاقه ليهكتسب ويؤدي له اه والى أنه لا يحبس  
 مع المديون أحد غير كفيله فاذا لزم حبس المرأة لا يحبسها مع الزوج وتحبس في بيت الزوج كذا في  
 البرازية فاذا حبست المرأة زوجها لا تحبس معه كذا في الخلاصة وفي ما ل القتاوى اذا خيف عليها  
 الفساد اختار المتأخرون حبسها معه اه وفي خزنة الفتاوى استحسب بعض المتأخرين أن تحبس  
 معه اذا كان مخوفا عليها اه وفي البرازية واستحسب بعض المتأخرين أن تحبس المرأة اذا حبس  
 الزوج وكان قاضى شاء لا مش يحبسها معه صيانة لها عن الفجور اه وقيد المهر بالمجمل لانه لا يحبس  
 في المؤجل ويصدق في الاعسار وعليه الفتوى وفي الاصل لا يصدق في الصداق بلا فصل بين مؤجله

(قوله وليكن يسأل  
 المدعي عن ماله الخ) قال  
 الرملى يعنى أن يسأل  
 المديون من القاضي أن  
 يسأل صاحب الدين له  
 مال سأل القاضي بالاجاع  
 اه قات وسياق في أثناء  
 القولة الا تنس لوقال  
 المديون حلفه انه ما يعلم  
 اني معسر يحبس به الخ (قوله  
 كتمن المبيع وبذل  
 القرض) مثال لقوله  
 في كل دين لزمه بدلا عن  
 مال وقوله والمغصوب  
 مثال لقوله في كل عين  
 الخ فالمراد عين المغصوب  
 لا بدله

(توله ثم اعلم ان قاضيان في الفتاوى رجع الاقتصار على الاول الخ) قال الرملي قال الطرسوسي في أنفع الوسائل قال القاضي نحر الدين الفتوى على أنه ان كان الدين واجب بدلا عما هو مال فالقول قول مدعي اليسار وان كان واجب بدلا عما ليس بمال وان واجب بعقد باشره باختياره فكذلك لوجود دليل اليسار وهو المبادلة والتزامه الدين باختياره والا فالقول قول مدعي الاعسار لانه مدام دليل اليسار اه وفي التمر ثم ما جرى عليه المصنف تبعاً للقدوري قال الامام قاضيان ان عليه الفتوى كذا في أنفع الوسائل معزي الى الفتاوى ٣١٠ الكبرى للخاصي وهذا ليس من فتاواه وانما الذي فيها ان كل ما هو بدل كمن المبيع

وبدل القرض لا يقبل قوله ويقبل قوله فيما عدا ذلك وعليه الفتوى اه وهذا اختيار البلخي (قوله وذكر الطرسوسي انه المذهب) حيث قال فقهر لنا من هذه القول كلها ان المذهب المفتي به

لا في غيره ان ادعى الفقر الا ان يثبت غريمه غناه فيجبه بما رأى

ان القول فيما لزم المديون ببدل هو مال او بعقد وقع باختياره قول المدعي لا قول المديون اه (قوله وبه علم ان ما في المختصر خلاف ظاهر الرواية والمفتي به) قال الرملي أما كونه خلاف ظاهر الرواية فلما في المختص وأما كونه خلاف المفتي به فلما في قاضيان مع ان قاضيان قال الفتوى على ان ما واجب بعقد باشره باختياره

ومجبه كذا في البرازية ثم اعلم ان قاضيان في الفتاوى رجع الاقتصار على الاول فقال وقال بعضهم وان كان الدين واجبا بدلا عما هو مال كالقرض وثمن المبيع فالقول قول مدعي اليسار مروى ذلك عن أبي حنيفة وعليه الفتوى لان قدرته كانت ثابتة في المبدل فلا يقبل قوله في زوال تلك القدرة وان لم يكن الدين بدلا عما هو مال والقول للمديون وقال بعضهم ما واجب بعقد لم يقبل قوله وان لم يكن بدلا عما هو مال اه فقد علمت ان الفتوى على الاول وهو انه لا يجبس الا فيما كان بدلا عن مال فلا يجبس في المهر والكفالة على المفتي به وهو خلاف مختار المصنف تبعاً للصاحب الهادي وذكر الطرسوسي في أنفع الوسائل انه المذهب المفتي به فقد اختلف الافتاء فيما التزمه بعقد ولم يكن بدل مال والعمل على ما في المتن لانه اذا تعارض ما في المتن والفتاوى فالمتعمد ما في المتن كما في أنفع الوسائل وكذا يقدم ما في الشروح على ما في الفتاوى وقيل القول للمديون في الكل وقيل للداين في الكل وقيل يحكم الزى الا في الفقهاء والعلمانية والزي كما في القاموس بالسكسر الهيشة والمجمع ازياء اه ومجبه السكرانيسي في الغرر وفي المحط انه ظاهر الرواية وبه علم ان ما في المختصر خلاف ظاهر الرواية والمفتي به وأطلق المديون فتمل المكاتب والعبد المأذون والصبي المحجور فانهم يجبسون اسكن الصبي لا يجبس بدين الاستهلاك بل يجبس والده أو وصيه فان لم يكونا أمر القاضي رجلا يبيع ماله في دينه كذا في البرازية (قوله لا في غيره ان ادعى الفقر الا ان يثبت غريمه غناه فيجبه بما رأى) أي لا يجبه في غير ما ذكرنا مما كان بدلا عن مال أو ملتزما بعقد ان ادعى انه معسر لان الاصل في الادعى العسرة والمدعى يدعى أمرا عارضا وهو الغناء فلم يقبل منه الا بينته ويدخل تحت الغير تسع صور بدل الخلع وبدل عتق نصيب الشريك وبدل المغصوب ونفقة الزوجات ونفقة الاقارب وأروش الجنائيات وبدل دم العمد وما تأخر من المهر بعد الدخول وبدل المتلفات وذكر الطرسوسي وأخطأ صاحب المختار في نقل الحكم في الخلع فانه جعله مع ثمن المتاع والقرض وقال القول قول رب الدين ولا يلتفت الى ما قاله المديون وهو المرأة أو الابن اه وقد يقال ان بدل الخلع مما التزم بعقد فان الخلع بمال عقد بايجاب وقبول ويسهل بدل الصلح عن دم العمد فانهم جعلوا فيه القول قول المديون مع انه التزمه بعقد وكذا يشكل مؤجل المهر فانه التزمه بعقد وهو نظير الكفالة بالدرك فان مقتضى اطلاقهم الكفالة وما التزمه بعقد أن لا يقبل قوله فيها ومقتضى تقييد المهر بالمجمل قبول قوله لانها كالمهر المؤجل لانها لا تلزمه الا بعد استحقاق المبيع وذكر الطرسوسي

القول قول مدعي اليسار تأمل ولكن ما في المختصر عليه أصحاب المتن وذكر الطرسوسي انه المذهب المفتي به فلما نزل أن يقول ليس على خلاف المفتي به فتأمل (قوله وبدل المغصوب) أي لا عينه فلا يخالف ما عمن القلائسي وفي المنع عن أنفع الوسائل جعل ذلك في الاقرار بالغصب أي لا في الميث بالبرهان ونصه وفي أنفع الوسائل قوله وبدل المغصوب معناه اذا اعترف بالغصب وقال انه فقير وقال المغصوب منه مؤسر وتصادف على الهلاك أو حبس لاجل العلم بالهلاك كان القول قول الغاصب في العسرة لا قول المغصوب منه هكذا ذكره العتاني وتاج الشريعة وجيد الدين الفهمير فيما نقلناه عنهم اه (قوله وذكر الطرسوسي الخ) اعلم ان الطرسوسي نقل عن عدة كتب ان القول للمدعي فيما كان



بدل مال لا في غيره كالمهر وبدل الخلع ونقيل عن عدة كتب آخر ان القول للمدعي فيما كان بدل مال أو التزيمه بعقد كالمهر وبدل الكفالة وعن بعض الكتب القول للمدعي فيما التزيمه بعقد باشره لا بما لم يشره حكما بدون مباشرة عقد قال وهذا واجب التسوية بين ما كان بدلا عن مال أو غيره قلب وأنت خير بان الالتزام بعقد يشمل قولهم ما كان بدل مال فيكون قولهم ما التزيمه بعقد من عطف العام على الخاص ثم لا يخفى ان ذكرهم المهر مع بدل الخلع يشعر باتحاد حكمهما على اختلاف القولين فمن قال ان مال ليس بدل مال كالمهر يصدق فيه يلزمه ان يقول ان الخلع كذلك لانه لا فرق بينهما فان كلا منهما لم يشره بعقد باشره والعلة تشملهما فان هذا القائل يقول ما قبضه من المبيع والقرض دليل يساره بخلاف ما التزيمه بالعقد ومن قال ٣١١ ان ما التزيمه بالعقد كذلك

يقول ان أقدمه على العقد دليل قدرته فاعتبر هذا القائل الاقدام على العقد دليله للقدرة ولا شك ان الخلع كذلك ولذا فصل بين المهر والمجمل والمؤجل فان المؤجل لا يعتبر دليلا على القدرة ثم يسأل عنه

لعدم التزام دفعه حالا بخلاف المجمل نعم يبقى الاشكال في بدل الصلح عن دم العمد فانه ملتزم بعقد ولم يجعلوه دليل القدرة ويمكن الجواب بانه التزيمه احباء لنفسه ليس دفع عنها القصاص فيكون بمنزلة المكره على ذلك العقد فلا يلزم منه قدرته على ما التزيمه به (قوله قال في المحيط ان شاء سأل عنه الخ) ومثله ما في شرح أدب القضاء وهذا معني قول محمد

فان ادعى المديون انه لم يشره عمدا ليس بمال وادعى الدائن انه ثمن متاع لم يذكرها الاصحاح وينبغي ان يكون القول فيها قول المديون الا ان يقيم رب الدين البينة اه وفي نفقات البرازية وان لم يكن لها بينة على يساره وطلبت من القاضي ان يسأل من خبره انه لا يجب عليه السؤال وان سأل كان حسنا وان سأل فاجبه عدلان يساره ثبت اليسار بخلاف سائر المديون حيث لا يثبت اليسار بالاخبار وان فلا سمعنا انه موثر او لا سمعنا ذلك لا يقبله القاضي اه ولو قال المديون حلفه انه ما يعلم اني معسر يحبه القاضي الى ذلك ويحلفه انه ما يعلم اعساره فان حلف حبه بطل به وان نكل لا يحبه كذا في البرازية معزى الى الحلواني والمراد بقوله عنه قدرته الا ان على قضاء الدين فلو كان للمحبوس مال في بلد آخر بطلقه بكفيل فان علم القاضي عسره لكن له مال على آخر يتقاضى غريمه فان حبس غريمه الموسر لا يحبه كذا في البرازية وقياس الاولى انه لو كان له مال غائب لا يحبه وقوله بما رأى أي لا تقدير لمدة حبسه وانما هو مفوض الى رأى القاضي لانه للخبر والتسارع لقضاء الدين واحوال الناس فيه متفاوتة وقدره في كتاب الكفالة بشهرين أو ثلاثة وفي رواية الحسن باربعة وفي رواية الطحاوي بنصف الحول والصحيح ما ذكره المصنف كما في البرازية فلو رأى القاضي اطلاقه بعد يوم فظاهر كلامهم ان له ذلك قال في المحيط ان شاء يسأل عنه قبل مضى شهر اه وذكر المصدر الشهيد ان كان الرجل ليما أو صاحب عيال وشكى عياله الى القاضي حبسه شهر اثم سأل عنه وان كان وقحا حبسه ستة أشهر ثم سأل عنه وهذا اذا كان حاله مشكلا عند القاضي والاعمال بما ظهره (قوله ثم يسأل عنه) أي يسأل القاضي عن الحبوس بعد حبسه بقدر ما يراه من خبره فان قامت بينة على اعساره اطلقه ولا يحتاج الى لفظ الشهادة وشرطه في الصغرى والعدل الواحد يكفي والاثنان أحوط وكيفية ان يقول الخبر ان حاله حال المعسرين في نفقته وكسوته وحالته ضيقة وقد اختبرنا حاله في البر والعلانية ولا يشترط لسماعها حضور رب الدين فان كان غائبا سمعها وأطلقه بكفيل كذا في البرازية قال الطرسوسي والمستور كالعدل وأما الفاسق فلا يقبل خبره ونعقب الزبلي في ذكر العدالة وانه من كلامه لانه نقل المذهب اه وفيه نظر اقله في الخلاصة والبرازية وانما يسأل من الثقات اه وهم العدول فليس ذكرهما من كلامه ثم اعلم ان قولهم ان الواحد يكفي مقيد بما اذا لم يكن الحال حال منازعة أما اذا كان حال منازعة بان ادعى المطلوب انه معسر وادعى الطالب

بعد ذكر التقدير هذا اذا أشكل على أمره أفقر أم غني أما اذا لم يشكل أمره سأل عنه عاجلا يعني اذا كان ظاهر الفقر أقبل البينة على الافلاس وأخلى سبيله اه (قوله وان كان وقحا) سيما في تفسير الواقعة قبيل قوله وبينة اليسار احق (قوله قال الطرسوسي والمستور كالعدل) أقول نص عبارته بعد تعقبه كلام الزبلي الا في والا حسن عندي أن يقال ان كان رأى القاضي موافقا لقول هذا الواحد المستور في العسرة يقبله وان لم يكن موافقا معني ان القاضي لا رأى له في هذا الوقت في حال هذا الحبوس لامن جهة العسرة ولا البينة فيشترط ان يكون الخبر بالعسرة عدلا كما قالوا في الاخبار بالعزل عن الوكالة فانه بالاجماع اذا أخبر الوكيل فاسق بالعزل وصده الوكيل فيما أخبر به من العزل انه يعزل (قوله فليس ذكرهما من كلامه) قلب بل قد رأيت

التصريح بالعدالة في منية ما غنى التي هي تلخيص الفتاوى الكبرى للخاصي والسراجية (قوله هل يقبل البيئنة قبل المحبس فيه روايتان) قال في شرح أدب ٢١٢ القضاء في إحدى الروايتين يقبل وبه كان يفتي الشيخ الامام أبو محمد بن الفضل رحمه

الله وكان يقول له رواية في كتاب الكفالة وفي رواية لا تقبل نص عليه صاحب الكتاب في آخر الباب وبه كان يفتي عامة المشايخ وهو الصحيح فان أحضر المدعى عليه بيئنة بعد المحبس قبل هذا الوقت الذي ذكرنا بالعدم فان لم يظهر له مال خلاه فشهدوا عند القاضي بذلك قال صاحب الكتاب قبل القاضي ذلك وأخرجه عن المحبس وفسله اه وتماه فيه (قوله وفي البرازية ولو للمحبوس مال في بلد آخر الخ) مكرر مع ما قدمه في المقولة قبل هذه (قوله اذا علم ان له مالا غائبا أو محبوسا موسرا) قال الرملي الضمير في له راجع للمدينين وموسرا نعت لمحبوسا والمعنى ان المدينين المعسر اذا كان له مال غائب أو كان له محبوس بدين ومحبوسه موسر لا يحبس القاضى تأمل (قوله واذا أطلقه بلا بيئنة فله اعادته الى المحبس كما في أنفع الوسائل) قال في النهر لم أجده فيه ويجب جماله على ما اذا وقعت خصومة بلا بيئنة أما اذا لم تقع فليس له أن يعيده لان هذا الامر منوط برأيه وقد علمت ان السؤال وصاحبه ليس بواجب وانما هو احتياط فاذا اقتضى رأيه إطلاقه فليس له أن يعيده بعد ذلك ويدل عليه ما في البرازية أطلق القاضى

انه موسر فلا بد من اقامة البيئنة كذا في السراج الوهاج معزيا الى النهاية وظاهر اطلاق المصنف ان المحبس أو لا يتم السؤال في حق كل أحد ولم يكن في البرازية ان كان امر المدينين ظاهر عند الناس فالقاضي يقبل بيئنة الاعسار ويخلفه قبل المدة التي يذكرها وان كان امره مشكلا هل يقبل البيئنة قبل المحبس فيه روايتان اه وفي الملتقط قال أبو حنيفة لأسأل عن المعسر وأحبسه شهرين أو ثلاثة ثم أسأل عنه الا اذا كان معروفا بالمعسرة فلا أحبس اه وفيه أيضا ولو معسرا عليه دين وله على موسر دين يعلم به القاضي يحبس المعسر حتى يطالب الموسر فاذا طال به وحبس الموسر أطلق المعسر اه وفي البرازية ولو للمحبوس مال في بلد آخر يطلقه بكفيل وان علم القاضي عسرته لكن له مال على آخر يتقاضى غريمه فان حبس غريمه الموسر لا يحبس اه وظاهر كلامهم ان القاضي لا يحبس المدينين اذا علم ان له مالا غائبا أو محبوسا موسرا وانه يطلقه اذا علم باحدهما (قوله فان لم يظهر له مال خلاه) أي أطلقه من المحبس لان عسرته ثبتت عنده فاستحق النظر الى الميسرة للبرازية فحبسه بعده يكون ظلما وظاهرا انه يطلقه بلا كفيل قلت الا في مال اليتيم لما في البرازية ولو لم يمت على رجل دين وله ورثة صغار وكبار لا يطلقه من المحبس قبل الاستيثاق بكفيل للصغار اه وقدمنا انه يطلقه بكفيل اذا كان رب الدين غائبا وينبغي أن يكون مال الوقف كمال اليتيم فلا يطلقه القاضي الا بكفيل فهي ثلاثة مواضع مستثناة والكلام في إطلاقه جبر على رب الدين فلو أطلقه رب الدين من غير بيئنة على افلاسه ورضى المحبوس جاز ولا يتوقف على حضور القاضي كما في البرازية الا في مال اليتيم فلا يطلقه الوصي وفي وصايا القنية حبس الوصي غريبا بدين الصبي ليس له أن يطلقه قبل قضائه اذا كان موسرا وان رأى أن يأخذ منه كفيل أو يطلقه فله ذلك ثم رقم آخر اذا كان معسرا جاز إطلاقه اه فتم تحريران المعسر يجوز إطلاقه اتفاقا وفي الموسر خلاف وقيدنا برضا المحبوس لما في القنية المحبوس بالدين أقام البيئنة على افلاسه فاراد رب الدين أن يطلقه قبل القضاء بافلاسه وأبي المحبوس أن يخرج حتى يقضى بافلاسه يجب على القاضي القضاء به حتى لا يعيده رب الدين ثانيا قبل ظهور غناه اه واذا أطلقه بلا بيئنة فله اعادته الى المحبس كما في أنفع الوسائل وأشار بقوله خلاه الى انه لا يحبس مرة أخرى لاول ولا لغيره حتى يثبت غريمه غناه لما في البرازية أطلق القاضي المحبوس لا فلاحه ثم ادعى عليه آخر مالا وادعى انه موسر لا يحبس حتى يعلم بفسره اه وظهور عدم مال له بالشهادة بانه لا مال له وقال الخصافي يثبت الافلاس بقول الشهود هو فقير لان علمه مالا ولا عرضا يخرج به عن الفقر وعن الصغار يشهدون انه مفلس مع عدم لان علمه مالا سوى كسوته وثيابه ليس له واختبرناه سر او علنا اه وفي أنفع الوسائل ولا تكون هذه شهادة على النفي فان الاعسار بعد الدسار امر حادث فتكون شهادة بامر حادث لا بالنفي فيه عليه السغناقي اه واعلم ان الاجراحي بعضى المسئلة مع اخبار واحد بحال المحبوس لا يكون من باب الثبوت حتى لا يجوز للقاضي أن يقول ثبت عندى انه معسر كذا في أنفع الوسائل وفي النوازل فقير لاشئ له ولا يجبر من يكفله بنفسه لا يحبس القاضى وخلى بينه وبين الغريم ان شاء لازمه وان شاء ترك اه وفي الحاشية فان أحضر المحبوس المال ورب الدين غائب يريد تطويل المحبس عليه فان كان القاضي يعلم بالدين ومقداره

ما اذا وقعت خصومة بلا بيئنة أما اذا لم تقع فليس له أن يعيده لان هذا الامر منوط برأيه وقد علمت ان السؤال وصاحبه ليس بواجب وانما هو احتياط فاذا اقتضى رأيه إطلاقه فليس له أن يعيده بعد ذلك ويدل عليه ما في البرازية أطلق القاضى

وصاحبه فان شاء أخذ المال وخلاه وان شاء أخدمه كغفلة بقاء المال والنفس وخلق سيده ولومات  
الطالب والقاضي الذي حبسه وارثه لا غير قال بعضهم بخلى سيده كى لا يترحمه الناس وقال بعضهم  
يتزك في السجن حتى يقضى الدين اه (قوله ولم يخل بينه وبين غرمائه) أى لا يمنعهم من ملازمته  
عند الامام وقال بال منع عنها لكونه منظر اياها نظار الله تعالى وهى أقوى من انظار العبد بالتأجيل  
ومعه ملازمة وله انه منظر الى قدرته على الايقاع وهو ممكن كل حين فيلازمونه كى لا يخفيه والدين  
حال بخلاف الاجل لانه لا مطالبة قبل مضيه ولو كان المديون قادراً فظهر الفرق وبطل القياس  
ولذا قال في أنفع الوسائل ان الصحيح قوله دائماً هو الصحيح وفي المحيط انه ظاهر الرواية واحسن  
الاقاويل في الملازمة ما روى عن محمد انه قال يلزمه في قيامه وقعوده ولا يمنع من الدخول على أهله  
ولامن الغداء ولا من العشاء ولا من الوضوء والخلاء وله أن يلزمه بنفسه واخوانه وولده ومن أحب  
والصحيح ان رأى فيه الى صاحب الدين ان شاء لازمه بنفسه وان شاء بغيره ولا عبرة بالمديون في رأيه  
وفي المحيط قالوا لا يلزمه بالليالى لان الليالى ليست بوقت الكسب فلا يتوهم وقوع المال في يده  
في الليالى فالملازمة لا تفيد حتى لو كان الرجل يكتسب في الليالى قالوا لا يلزمه في الليالى هكذا قال  
الفقيه أبو جعفر اه وفي البرازية لا يلزمه في موضع معين لانه حبس ولا يمنع من دخول بيته  
لغايط أو غداء الا اذا أعطاه الدائن وأعد له مكاناً للغائط وان كان عمل المديون السقي ولا يمنع الزوم  
من ذلك لازمه الا اذا أعطاه نفقته ونفقة عياله فله اذا منعه من السعي ولو أبى المديون ملازمة الغريم  
وقال اجلس مع الدائن له ذلك وليس للدائن أن يجلسه في الشمس أو على الثلج أو في مكان يتضرر  
به ولو طالب المطلب الحبس والطالب الملازمة ملازمة وملازمة المرأة أن تلازمها امرأة فان لم يوجد  
حبسها في بيت مع امرأة وجلس هو على الباب أو المرأة في بيت نفسها وهو على الباب وليس له غير ذلك  
وعن محمد المرأة يلزمها الرجال بالنار في موضع لا يخاف عليهم الفساد ولا يخلون بها وبالليل يلزمها  
النساء وفي الواقعات عليها حق له أن يلزمها ويجلس معها ويقبض على ثيابها لان هذا ليس  
بجرام فان هربت الى خربة اذا كان يامن على نفسه يدخل عليها ويكون بعيداً منها يحفظ نفسه لان له  
ضرورة في هذه الخوة كما قالوا فيمن هرب بمحتاج انسان ودخل داره له أن يدخل عقيبه لئلا يخذله  
ولو ادعى على آخر ما لا ولم يجلس القاضي أياماً لازم خصمه أياماً وان طال اه وفي الهداية لو اختار  
المطلب الحبس والطالب الملازمة فاختار للطالب الا اذا علم القاضي ان الملازمة يدخل عليه ضرر  
بين بان لا يمكنه من دخول داره فيئذ يحبس دفعاً للضرر اه وفي البرازية ويجوز الجلوس في المسجد  
لغير الصلاة الملازمة الغريم قال القاضي المذهب عندنا انه لا يلزمه في المسجد لانه بنى لذكر الله  
تعالى وبه يقى وفيها أيضاً ان كان في ملازمة الغريم ذهاب قوته كلف أن يقسم كفى لا بنفسه ثم يخل  
سبيله وللطالب ملازمة الغريم بلا أمر القاضي ان كان مقر المحقة (قوله ورد البيعة على أفلاسه  
قبل حبسه) لانها بيعة نفى فلا تقبل ما لم تتأيد بمؤيد وهو الحبس وبعده تقبل على سبيل الاحتياط  
لاعلى وجه الوجوب وما ذكره في الكتاب هو ما اختاره عامة المشايخ كما في الهداية وهو الصحيح كما في  
النهاية وروى عن محمد قبلها وبه كان يقى الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ونصير بن يحيى  
وفي الخاتمة وينبغي أن يكون مفوضاً الى القاضي ان علم انه وقع لا تقبل بينته قبل الحبس وان علم انه  
لن قبلت بينته وفسر العرسوسى الوقاحة بالاغلاط على المدعى في القول والابن بالتطلى فيه ونظيره  
ما قال الخصاصي في تعيين مدة الحبس ان كان المديون سمحاً ياخذ القاضي برواية الكفالة من التقدير

ولم يخل بينه وبين  
غرمائه ورد البيعة على  
أفلاسه قبل حبسه

والحبس لا أفلاسه ثم  
ادعى عليه آخر ما لا ادعى  
انه معسر لا يحبس حتى  
يعلم غيره (قوله وارثه)  
أى وارث الطالب (قول  
المصنف ورد البيعة على  
أفلاسه قبل حبسه) قال  
الرملى هذا اذا كان أمره  
مشكلاً أما اذا كان فقره  
ظاهراً يسأل القاضي  
عنه عاجلاً وقبل البيعة  
على الأفلاس ويخل  
سبيله بحضرة خصمه ان  
وقع التقيد بأشكال  
أمره في عبارة البرازية  
كما قدمه المؤلف عند  
قواه ثم يسأل عنه وقدم  
هناك ان في المسئلة  
روايتين وقد منا هنا  
ان ما هنا هو الصحيح وعليه  
عامة المشايخ

(قوله والظاهر انه بحث منه وليس بصحيح) قال في النهرو ينبغي أن يكون معناه يعني ما في الفتح انه بين سبب الاعسار وشهدوا  
وما في البحر مدفوع بانهم لم يشهدوا بيسار حادث بل بما هو سابق على الاعسار الحادث وبينه الاعسار تحدث أمرا عارضا فقدمت  
فتأمل وقال الرمي أقول بل هو فقه حسن ومجرد حدوث اليسار لا يمنع من ذلك اذ الالكلام في قبول بينة الاعسار الحادث  
اليسار قبله غاية ما فيه ان استثناءه من تعارض البينتين مستدرك اذ لا تعارض والحال هذه وانما التعارض اذا قام في وقت  
واحد من غير تعرض للبعدية على انه لم يذكره بصرح الاستثناء من تعارض البينتين وانما قال وكلما تعارضت بينة اليسار  
والاعسار قدمت بينة اليسار ٣١٤ لان معناه زيادة علم اللهم الا أن يدعى انه موسر وهو يقول أعسرت من بعد ذلك وأقام

بذلك بينة فانه تقدم لان  
معها علما بامر حادث وهو  
حدوث ذهاب المال اه  
فقوله اللهم الا أن يدعى  
الحججوز أن يكون لمجرد  
توهم يقع في المسئلة ذكر  
على سبيل الافادة المجردة  
لا على سبيل الاستثناء  
تأمل اه قلت وقد مننا

وبينة اليسار أحق وأبد  
حسب الموسر ويحبس  
الرجل لنفقة زوجته لا  
في دين ولده

عن شرح أدب القضاء  
فان أحضر المدعى عليه  
بينه بعد الحبس قبل  
هذا الوقت الذي ذكرنا  
بالعدم فشهدوا عند  
القاضي بذلك قال صاحب  
الكتاب اقبل ذلك  
وأخرجته عن الحبس  
وأفلسه وقدم المؤلف

بشهرين أو بثلاثة وان كان مفتيا أخذ بالأكثر كذا في البرازية (قوله وبينه اليسار أحق) أي من  
بينه الاعسار بالقبول عند التعارض لان اليسار عارض والبينه للانبات وفي البرازية كمينه الإبراء  
مع بينة الاقراض وفي الحائنة وان شهدوا انه موسر قادر على قضاء الدين جاز وكفى ولا يشترط تعيين  
المال اه واستثنى في فتح القدير من تقديم بينة اليسار ما لو قال المدعى انه موسر وقال المدعى عليه  
أعسرت بعد ذلك وأقام بذلك بينة فانها تقدم لان معها علما بامر حادث وهو حدوث ذهاب المال اه  
والظاهر انه بحث منه وليس بصحيح لجواز حدوث اليسار بعد اعساره الذي ادعاه أطلق في قبول  
بينه اليسار فادعوا قبولها وان لم يذكرها مقدار ما ملكه وفي البرازية ولم يشترط بيان ما به اليسار لان  
المقصود منها ادوام الحبس عليه ولم يبينوا مقدار ما يملك ولو بينوا مقدار ما يملك لم يمكن قبولها وتعمامه  
في القنية وفي العناية فان قيل محقق قبل البينة على اليسار وهو لا يثبت الا بالملك وتعمامه القضاء به  
لانهم لم يشهدوا بمقداره ولم يقبل فيما اذا أنكر المشتري جوار الشفيع وأنكر ملكه في الدار  
فبرهن الشفيع ان له نصيبا في هذه الدار ولم يبينوا مقدار له وأجيب بان الشاهد على اليسار شاهد  
على قدرته على أداء الدين وهي لا تكون الا بملك مقدار الدين فثبت بها قدر الملك وفي النصيب  
يشهدوا بشيئ معلوم فافترقا اه (قوله وأبد حبس الموسر) لانه جزاء الظلم فاذا امتنع من ايفاء الحق  
مع القدرة عليه خذله في الحبس وأما كونه يجعل القاضي حبسه أولا يحبس حتى تظهر مما طلته  
فقدمناه ولذا جمل صاحب الهداية قوله في الجامع الصغير انه يؤبد حبس الموسر اذا أقر على ما اذا  
أقر عند غير القاضي أو عنده مرة فظهرت مما طلته (قوله ويحبس الرجل بنفقة زوجته) لانه ظالم  
بالامتناع عن الاتفاق قد بنا بالامتناع لانه لا يحبس في النفقة الماضية لانها تسقط بمضي الزمان  
وان لم تسقط بان حكم الحاكم بها أو اصاب طلع الزوجان عليها فلانها ليست ببديل عن مال ولا لزمته بعقد  
كسنا ذكر الشارح ومراده ان النفقة الواجبة بالجمعة داخل تحت قوله لاني غيره فلا يحبس عليها  
ان ادعى الفقر الا أن تثبت المرأة يساره فاذا ادعت المرأة بنفقة أو كسوة مقررة اجتمعت عليه وقال  
اني فقير فالقول له مع يمينه ولا يحبس اذا حلف فان أقامت بينة على يساره وطلبت حبسه حبسه  
القاضي (قوله لاني دين ولده) أي لا يحبس أصل في دين فرعه لانه لا يستحق العقوبة بسبب ولده

في شرح قوله ثم يسأل عنه عن السراج الوهاج معزى الى النهاية لو ادعى المطلوب  
انه معسر وادعى الطالب اليسار فلا بد من اقامة البينة (قوله وتعمامه في القنية) حيث قال لانها قامت للمحبوس وهو منكر  
والبينه متى قامت للمنكر لا تقبل وقولهم انه موسر ليس كذلك فيقبل اه وحاصله انهم لو شهدوا وقالوا انه يملك العقار الفلاني  
مثلا وهو منكر لا تقبل لانه يقول لا أملك ذلك العقار وهم يشهدون له بانه يملكه والبينه متى قامت للمنكر لا تقبل بخلاف ما اذا  
قالوا انه موسر لانهم لم يشهدوا له بملك شيء بعينه فلم تكن شهادته بل عليه لاجل اقامة الحبس فتقبل تأمل (قول المصنف لاني دين  
ولده) قال الرمي وقع الاستثناء عن حبس الاب المكفول عنه لانه اذا حبس الاب المكفيل هل للكفيل حبس الاب فرايت بخط  
بعض الموالى انه اذا كان كفيلاً عنه لا يحبس اذا حبس هو ونقله عن الفهستاني في الكفالة وقال به بشرع قضاء الخلاصة وكتب



نحته لاعتباره بما قاله القهستاني في كتاب الكفالة فطالب متى تحقق ذلك فقلت ربما غتر القائل بفسد حكمه بقولهم لا يجبس أصل في دين فرعه متوهما ان الكفيل اذا حبس الاب فقد صدق عليه انه حبس أصل في دين فرعه ولا يقتر به لانه انما حبس لحق الكفيل ولذلك يرجع عليه بما أدى فهو محبوس بدينه الذي ثبت عليه أو سيثبت على قول من يجعلها اضعافا في الدين وعلى قول من يجعلها اضعافا في المطالبة فلم يدخل في قولهم لا يجبس أصل في دين فرعه لانه انما حبسه اجنبي فيما ثبت له عليه تأمل اه وقد منها عبارة القهستاني في كتاب الكفالة عند قوله فان لوزم لازمه وان الشربلالي ٢١٥ أفتى بأنه ليس للابن في هذه

ولذا الاقتصار عليه بقتله ولا يقتل مورثه ولا يحد بقتله ولا يحدف أمه الميتة بطلبه وقولهم هذا انه لا قصاص يقتله يقتضى ان المراد الاصل أبأ أو أمأ أو جد الأب أو لأم لتصريحهم في باب الجنائيات أن الجدل لا لا قصاص عليه بقتله ولدنته فكذلك لا يجبس بدينه وفي المحيط ولا يجبس الابوان والمجدان والمجدتان الا في النفقة لولدتهما اه وظاهر اطلاقهم انه لا فرق بين الموسر والمعسر ولكن ينبغي أن يتنبه لشيء وهو انه اذا كان موسرا وامتنع من قضاء دين ولده وقتلنا لا يجبس بالقاضي يقتضى دينه من ماله ان كان من جنسه والاباعه للقضاء كبيعته مال المحبوس الممتنع عن قضاء دينه والصحيح عندهما يبيع عقاره كمن قوله ولو قال المديون أبيع عرضي وأقضى ديني أحله القاضي ثلاثة ولا يجبس ولوله عقار يجبس لبيعه ويقضى الدين ولو بشئ من قليل كما في البرازية وسيأتي تمامه في الحجر ان شاء الله تعالى فيبيع القاضي مال الاب لقضاء دين ابنه اذا امتنع لانه لا طريق له الا لبيع والا ضاع وقيد بدين الولد لان الولد يجبس بدين أصله وبحبس القريب بدين قريبه كما في الخامسة وقد كتبنا في الفتاوى الفقهية ان من لا يجبس سبعة الاول الاصل في دين فرعه الثاني المولى في دين عبده المأذون غير المديون وان مديونا يجبس لحق الغرماء الثالث العبد لا يجبس بدين مولاه أطلقه الشارح فظاهره ولو كان مديونا الرابع المولى لا يجبس بدين مكاتبه ان كان من جنس بدل الكتابة لوقوع المقاصة والا يجبس لتوقفها على الرضا الخامسة لا يجبس المكاتب بدين الكتابة وان كان دينه آخر يجبس به للمولى ومنهم من منعه لانه يتمكن من اسقاطه بالتجيز وصححه في المبسوط وعليه الفتوى كما في أنفع الوسائل السادس لا يجبس صبي على دين الاستهلاك ولوله مال من عروض وعقار اذا لم يكن له أب ولا وصى والرأى الى القاضي فيأذن في بيع بعض ماله للابقاء وان كان له أب أو وصى فانه يجبس اذا امتنع من قضاء دينه من ماله ولا يجبس الصبي الا بطريق التأديب حتى لا يتجاسر الى مثله اذا باشر شيئا من أسباب التعدي قصدا أم اذا كان خطأ فلا كذا في المبسوط من كتاب الكفالة وفي المحيط والقاضي أن يجبس الصبي التاجر على وجه التأديب لا على وجه العقوبة حتى لا يعاقل حقوق العباد فان الصبي يؤدب لينزجر عن الافعال الذميمة السابع اذا كان للعاقلة عطاء لا يجبسون في دية وارث ويؤخذ من العطاء وان لم يكن لهم عطاء يجبسون كذا في البرازية ويزاد هنا مسئلتان قدمناهما لا يجبس المديون اذا علم القاضي ان له مالا غائبا أو محبوسا موسرا فصارت تسعا (قوله الا اذا امتنع من الانفاق عليه) فيحبس لانها الحاجة الوقت وهو بالمنع قصدا هلا كه فيحبس لدفع الهلاك عنه ألا ترى ان له قتلته دفعاعن نفسه وهكذا حكم الاجداد

الصورة حبس الكفيل لما يلزمه من حبس أصل الابن لانه ليس للكفيل حبسه وقد منها الفرق بينه وبين عبارة القهستاني قراحه (قوله ولكن ينبغي أن يتنبه لشيء الخ) قال الفهامة العلامة شيخ الاسلام الشيخ محمد الغزالي وفي جواهر الفتاوى رجل له على

الا اذا امتنع من الانفاق عليه

أبيه مهر أمه أو دين آخر فافر أو أقام البينة فانه لا يجبس ما لم يتقدم على الحاكم فاذا تمرد عليه حبس وهذا بخلاف نفقة الولد الصغير فانه يجبس فان فيه صيانة مهجته اه أقول ما ذكره الشارح من انه يبيع عليه ماله لقضاء دينه يغني عن حبسه اه ما ذكره الغزالي كذا في حاشية

الرملي (قوله والصحيح عندهما يبيع عقاره كمن قوله) قال الرملي المنقول في كتاب الحجر ان ماله ودينه لو كانا دراهم قضى بلا أمره وكذا اذا كانا دنانير ولو دينه دراهم وله دنانير أو بالعكس يبيع في دينه وهذا بالاجماع ولم يبيع عرضه وعقاره عند أبي حنيفة وعندهما يباع كذا في تعيين السكنى وفي الاختيار وقال لا يبيع وعليه الفتوى وقال القاضي وفي قول صاحبيه يبيع من قوله ولا يبيع عقاره عندهما وفي رواية يبيع كما يبيع المنقول وهو الصحيح اه ذكره الغزالي (قوله وان كان له أب أو وصى فانه يجبس الخ) قال في النهر قال الطرسوسي ويؤخذ من هذا انه ليس للقاضي ولا نائبه يبيع عقاره ولا ماله مع وجودهما لانه لو كان له لأم بالبيع قبل



المحبس قال ابن وهبان  
وهي فائدة حسنة (قوله  
وقيد في السراج الوهاج  
الولد بالصغر والفقر)  
قال في المنع والظاهر انه  
ليس بقيد احترازي عن  
البالغ الزمن الفقير فانه  
في معنى الصغير كما لا يخفى  
فيحبس أبوه اذا امتنع من  
الانفاق عليه كما هو  
الظاهر وقد فهم شيخنا  
في بخره منه انه احترازي  
(قوله وهو مشكل لان  
القاضي يفرض اذا امتنع  
الخ) قال في المنع اذا حمل  
قوله واذا امتنع من أن  
يفرض على عدم قبوله  
لما فرضه عليه القاضي  
والامتناع من الانفاق  
يزول الاشكال

والجندات وان علوا لان في ترك الانفاق سعي في هلاكهم وقيد في السراج الوهاج الولد بالصغر والفقر فظاهره انه اذا كان بالغاً منافقاً لا يحبس أبوه اذا امتنع من الانفاق عليه مع ان النفقة واجبة عليه وفيه تأمل لا يخفى والخاص ان الامتناع من الانفاق على أصله وان علا وفرعه وان سفل وعلى زوجته يحبس وفي فتح القدير ويتحقق الامتناع بان تقدمه في اليوم الثاني من يوم فرض النفقة وان كان مقدار النفقة قليلاً كالداق اذا رأى القاضي ذلك فاما مجرد فرضها لو طلبت حبسه لم يحبس لان العقوبة تستحق بالنظم وهو بالمنع بعد الوجوب ولم يتحقق فهو لا يقتضي انه اذا لم يفرض لها ولم ينفق الزوج عليها في يوم ينبغي اذا قدمته في اليوم الثاني ان يأمره بالانفاق فان رجع فلم ينفق أوجعه عقوبة وان كانت النفقة سقطت بعد الوجوب فانه ظالم لها وهو قياس ما أسلفناه في باب القسم من قولهم اذا لم يقدم لها فرفعته يأمره بالقسم وعدم الجور فان ذهب ولم يقدم فرفعته أوجعه عقوبة وان كان ما ذهب لها من الحق لا يقضى ويحصل بذلك ضرر كبير اه وفي فتاوى  
قارئ الهداية اذا لم يكن الزوج صاحب مائدة وعلم القاضي انه يضارها في الانفاق

فرض نفقتها عليه دراهم بقدر حاله سماً واذا امتنع من أن يفرض

شياً حبس حتى يفرض اه وهو مشكل لان القاضي

يفرض اذا امتنع فلا حاجة الى فرض

الزوج لمحبس اذا امتنع

والله اعلم

م

تم الجزء السادس ويليه الجزء السابع وأوله باب كتاب القاضي الى القاضي وغيره